

القسم الثاني

النص المحقق

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا - فرع اللغويات

شرح ألفية ابن مالك

للشيخ الإمام الفاضل البارع المحقق

سرى الدين إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هاني
اللخمي الغرناطي الأندلسي المالكي «٧٧١هـ»

رسالة مقدمة لنيل درجة «الدكتوراه»
في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف

تحقيق ودراسة

أحمد بن محمد بن أحمد بن محبوب ذيبان القرشي

إشراف

الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد
رئيس قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية

الجزء الأول

العام الجامعي
١٤١٤هـ / ١٩٩٤م

[بِسْمِ اللَّهِ [الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

رَبِّ يَسِّرْ وَتَمِّمْ بِخَيْرٍ ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

[قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ] ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

[قوله : « قَالَ » إن كَانَ وضعه [بعد القول فلا إشكال بأنه إذ ذاك ماضٍ لفظاً ومعنى ، وإن [كَانَ] لم يضعه [بعد القول فإن لفظه] مخالف لمعناه ، ويكون من باب وَضَعِ الماضي مَوْضِعَ المضارع ، وكان الأصل [« يَقُولُ » ثم وَضَعَ مكانه « قَالَ »]^١

وقد قال أبو علي في قوله :

قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا - : [هَذَا - لَعَمْرُو اللَّهُ - إِسْرَائِينَا]^٢

إنَّ المعنى « تَقُولُ » لكان الإشارة فإنها مقتضية للحضور ، والمضي يُنافي [ذلك ، قال : والمضارع] في مثل هذا هو المعروف ، كما في قوله :

تَقُولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا - : [أَبْغَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَّقَاعِسُ]^٣

وَكَمَا في قوله :

١ - تكملة من (ب) .

٢ - هذا الأسلوب يُسمَّى البلاغيون الالتفات ، وهو أنواعٌ ، وهنا عبَّر ابن مالك بالماضي عن المستقبل تنبيهاً على تحقق وقوعه ، وقد تعرض له الشارح فيما بعد في ص ٣٠٠ .

ينظر : المثل السائر : ١٨١/٢ ، والإيضاح للقزويني : ١٦٤ ، والمنزاع البديع ٤٤٢ .

٣ - البيتان نسبا لأعرابي أدخل قرناً لسوق الحيرة ، فقالت امرأة : مُسِّخٌ ، فأنشد الأبيات ، ومنها البيتان ، وقيل : صاد ضباً وأتى به أهله ، فقالت امرأته : « هَذَا لَعَمْرُو اللَّهُ إِسْرَائِينَا » ويروى : « هَذَا وَرَبِّ الْبَيْتِ ... » .

وهما في الأمالي ٥٠/٢ ، وإيضاح الشعر ١٦٩ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، وشفاء العليل ٤٠٤/١ ، والتصريح ٢٦٤/١ ، والهمع ١٥٧/١ ، والأشموني ٣٧/٢ .

٤ - هو لأبي مُحَلَّم نعيم بن الحارث السعدي ، أو هذلول بن كعب العبدي . والمتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره عند الطحن بِالرَّحَى .

وهو في الكامل ٣٥/١ ، ٣٩ ، والخصائص ٢٤٥/١ ، والنصف ١٣٠/١ ، وحماسة أبي تمام بشرح المازني ٦٩٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/١ ، وشفاء العليل ٢٥٣/١ . وقد ذكر المبرد قصة هذا البيت في الكامل ٣٥/١ .

تَقُولُ وَقَدْ جَرَدْتُهَا مِنْ ثِيَابِهَا : كَمَا [رُمْتُ °] مَكْحُولَ الْمَدَامِيعِ الْمَعَا^٦
[وكما في قوله :

يَقُلْنَ : أَأَعْمَى ؟ قُلْتُ : إِنْ [وَدُبَّمَا] أَكُونُ ، وَإِنِّي مِنْ بَصِيرٍ لَأَبْصُرُ^٧
وكما في قوله :

[تَقُولُ^٨] - « وَقَدْ طَلَبْتُ » الوَصْلَ مِنْهَا - : تَأَخَّرَ مَا لَمْثِي مِنْ وَصَالِ^٩
وأمثال ذلك كثيرٌ .

[كما يُوضَعُ المضارعُ] مَوْضِعَ الماضي ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :
طَعَنْتُ ابْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ طَعْنَةً ثَائِرٍ [لَهَا نَفَذٌ لَوْلَا] الشُّعَاعُ أَضَاءَ هَا^{١٠}
ثُمَّ قَالَ :

يَهُونُ عَلَيَّ أَنْ تَرُدَّ جِرَاحَهَا عُيُونُ الْأَوَاسِي ؛ إِذْ حَمِدْتُ بَلَاءَ هَا
[وَكَمَا قَالَ :]

إِذَا صَاحَ ابْنُ دَايَةَ بِالتَّدَانِي جَعَلْنَا خِطَرَ لِمَتِّهِ جِسَادًا^{١١}
ثُمَّ قَالَ :

نَضْمَحُ بِالْعَبِيرِ لَهُ جَنَاحًا أَحَمَّ كَأَنَّمَا طَلِي الْمَدَادَا
وَكََمَا قَالَ :

فَبَتَّ لَيْالِيَا لَا نَوْمَ فِيهَا تَحُبُّ بَكَ الْمُسْتَوْمَةُ الْعَرَابُ

٥ - في « أ » [رعت] .

٦ - البيت لم أقف عليه .

٧ - لسان بن ثابت وليس في ديوانه .

وهو في البيان والتبيين ٢/ ٢٨٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣ ، مع اختلاف في بعض ألفاظه .

٨ - تكملة مني يقتضيهما السياق .

٩ - البيت لم أقف عليه .

١٠ - لقيس بن الخطيم في ديوانه ٤٦ ، ٤٨ .

والأول في الصحاح (شَعَع) ٣/ ١٢٣٧ ، واللسان ٨/ ١٨١ .

١١ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢١٣ .

يَهْزُ الْجَيْشُ حَوْلَكَ جَانِبِيهِ كَمَا نَفَضَتْ جَنَاحِيهَا الْعُقَابُ^{١٢}

وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَقَدْ وَقَعَ الْمَاضِي مَوْقِعَ الْمَضَارِعِ بِاطْرَادٍ فِي قَوْلِكَ : « إِنَّ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو » ،
وَالْمَضَارِعُ مَوْضِعَ [الْمَاضِي] لَزُومًا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : « لَمْ يَقُمْ » بِدَلَالَةِ صِحَّةِ « غَدٍ » فِي
الْأَوَّلِ ، وَ« أَمْسٍ » فِي الثَّانِي .

و « مُحَمَّدٌ » مَنْقُولٌ [مِنْ صِفَةٍ] ، وَقَدْ وَقَعَ صِفَةً فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ :

أَلَيْسَ بِفَيَاضٍ يَدَاهُ غَمَامَةٌ ثَمَالِ الْيَتَامَى فِي السَّنَنِ مُحَمَّدٌ؟^{١٣}

[مِنْ] قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا :

غَشِيَتْ دِيَارًا بِالْبَقِيعِ فَتَنَّهُمْ دَوَارِسَ قَدْ أَقْوِينَ مِنْ أُمِّ مَعْبَدٍ

وَأُخْرَاهَا :

تَرَوَّدَ إِلَى يَوْمِ الْمَمَاتِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَرِهَتْهُ النَّفْسُ آخِرُ مَوْعِدٍ

وهو- أعني لفظ « مُحَمَّدٌ »- عبارة عن الذي يحمد كثيرا .

ووقع لأبي زكريا بن معيط أنه مرتجل ، قال في [« أَلْفَيْتُهُ »] :

ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفَرَّدٌ مُرْتَجَلٌ ، مِثَالُهُ : مُحَمَّدٌ^{١٤}

ولا يُوَافِقُ عَلَيْهِ .

وقد [قِيلَ] في الاعتذار عنه : إنه تمثيل للمفرد لا للمرتجل .

وقيل : إِنَّ مَذْهَبَهُ [فِي النِّقْلِ]^{١٥} اشترط أن يكون المنقول [عنه] كثيرا في الاستعمال ثم

ينقل عنه ، قال : وهذا اللفظ ليس كذلك وإنما سمع في بيت زهير / الذي قدمنا ، وهذا

إِعْزَازٌ لِهَذَا الْاسْمِ وَصُونَ لَهُ مِنْ أَنْ يَقَعَ كَثِيرُ التَّدَاوُلِ بَيْنَ النَّاسِ .

١٢ - لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه المنسوب للعكبري ٧٦/١ .

وتخب : أي تعدو . والمسومة : المعلمة . والعراب : الخيل الذي ليس فيه عرق هجين .

١٣ - في ديوانه بشرح ثعلب : ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

وتمال اليتامى : أي غياثهم الذي يطعمهم ويسقيهم ويقوم بأمرهم في الشدة .

١٤ - ينظر : الألفية ٣٧ ، وشرحها لابن جمعة ١/٦٣٥ ، ٦٣٧ .

١٥ - تكملة من « ب » .

قال ابن الشاهد : ولهذا المعنى لم يقع في التخاطب بين الناس إذا كان مراداً به غير النبي ﷺ إلا مفتوح الأول مع الثاني والثالث ، قال : وبلغني أنه كذلك في المغرب ، ويزيدون ضم الحاء مع الميم ، وهذا إعظام لهذا الاسم ؛ لكونه اسماً للنبي ﷺ وشرف وكرم .

وقيل في الاعتذار عن ابن معيط : إن « مثاله » مبتدأ والخبر محذوف ، التقدير : كثير ، أو ما أشبه ذلك . و « مُحَمَّدٌ » منادى محذوف حرف النداء ، ويحتمل الاسم والصفة . قال ابن الشاهد : وهذا في أنهى درجة البعد ، وذكر وجوهاً للبعد ليس هذا موضع ذكرها . و « مَالِكٌ » - أيضاً - منقول من اسم فاعل « مَلَّكَ » ولم ينقل دخول الألف واللام عليه للتماح ، وقد وقع لبعض المولدين :

رَأَيْتُ الْمَالِكَ بْنَ أَبِي يَزِيدٍ وَفِي عَيْنَيْهِ مَا يُنْبِي بِغَدَرٍ^{١٨}

كأنه كره العقل أو الإشباع .

والعقل : حذف الخامس المتحرك من « مُفَاعَلَتُنْ » ، وقد اختلف : أهو من الزحاف المزدوج أو المنفرد ؟ .

فعلى الأول يكون قد عصب ، أي : سَكَنَ ثُمَّ حَذَفَ^{١٧} . وعلى الثاني يكون قد حَذَفَ متحركاً^{١٨} . والصحيح أن دخول الألف واللام للتماح الصفة موقوف على السماع ، لا يقال منه إلا ما قالته العرب .

و « رَبَّ » : قال أبو الفتح : وزنه « فَعْلٌ » وقوفاً مع ظاهر اللفظ .

وقد رُدَّ بجمعهم له على « أَرْبَابٍ » ، و « فَعْلٌ » إذا كان صحيح العين لا يجمع على « أَفْعَالٍ » قياساً بخلاف المعتل .

١٦ - لم أقف عليه .

١٧ - أي : كحذف الياء من « مَفَاعِلِينَ » التي أصلها « مُفَاعَلَتُنْ » حتى تصير « مَفَاعِلُنْ » .

ينظر : الإقناع في العروض ٢٤ ، ٨٥ ، وعروض ابن جني ٤٦ ، وعروض الورقة ٦٨ ، والوافي ١٨٨ ، والبارع ٢١٥ ، والقسطاس ٢٩ ، ونهاية الراغب ١١٢ - ١١٣ .

وأما الإشباع فيُقصد به - هنا - إشباع ضمة « التاء » من « رَأَيْتُ » لتصير « رَأَيْتُو » .

١٨ - ينظر : عروض الورقة ٦٨ .

ومعنى قوله : « وعلى الثاني يكون قد حذف متحركاً » أي الحرف الخامس ، وهو ما يسمى بالعقل .

و« أَزْنَادٌ » و« أَفْرَاحٌ » و« أَنَافٌ » وما أشبه ذلك موقوفٌ على السَّمَاعِ^{١٩} .
و« أَنَافٌ » أسهل من « أَفْرَاحٍ » و« أَزْنَادٍ » ؛ لأن النون من حيث هي حرف غنة قريب من المعتل .

فإن قيل : فإن ذلك في « فَرَحٍ » ظاهرٌ فما بالكم تستسهلون ذلك في « أَنَفٍ » وتستصعبونه في « زَنْدٍ » والعينُ نونٌ فيهما ؟ .
قيل : [كان^{٢٠}] ذلك قضاءً لحق المجاورة ، فإن النون في « أَنَفٍ » جاورت حرف همسٍ^{٢١} فَتَحَكَّم فيها الضَّعْفُ ، وهي في « زَنْدٍ » مجاورة للذَّالِ ، والذَّالُ حرف قويٌّ مجهور قريب من المستعلي^{٢٢} ، ولذلك قال سيبويه : * لَا أَشْبَهَ بِالطَّاءِ مِنَ الذَّالِ ولذلك يقع الإكفاء^{٢٣} بينهما كثيراً، كما في قوله :

١٩ - هذه المسألة تتعلق بجمعي القلة « أَفْعَل - أَفْعَال » إذا كان المجموع على وَزْنِ « فَعْلٍ » مفتوح الفاء ساكن العين ، فإذا كان صحيح العين غير صفة جمع على « أَفْعَلِ » وإذا كان معتلهاً يجمع على « أَفْعَالٍ » ، وما ورد على خلاف ذلك فهو شاذٌّ ، إلا أن ابن مالك في شرح الكافية ينبه بقوله : « . . . على أن ما حقه « أَفْعَل » قد يشترك فيه « أَفْعَل » و« أَفْعَال » كـ « فَرَحٍ » و« أَفْرَاحٍ » ، و« زَنْدٍ » و« أَزْنَادٍ » و« أَزْنَادٍ » ، ونبه على أن المضعف كـ « عَمَّ » يكثر فيه « أَفْعَال » ١٨١٩/٤ .

ينظر : التكملة ٣٩٩ ، وشرح الشافية للرضي ٨٩/٢ - ٩١ ، والتسهيل ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٨١٥/٤ - ١٨١٩ ، وتوضيح المقاصد ٣٧/٥ - ٣٩ ، وأوضح المسالك ٢٥٤/٣ - ٢٥٧ .

٢٠ - تكملة من « ب » .

٢١ - الهمس هو « حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه » ، وحروفه عشرة ، جمعت في قولهم : « سَكَتَ فَحَثَّ شَخْطٌ » .

وضده الجهر وهو « حَرَفٌ أُشْبِعَ الاعتماد في موضعه ، ومنع النَّفَسُ أن يجري معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجري الصوت » الكتاب ٤٣٤/٤ . وينظر : سر الصناعة ٦٠/١ ، وابن يعيش ١٢٨/١٠ ، والممتع ٦٧١/٢ ، والنشر ٢٠٢/١ .

٢٢ - الاستعلاء من صفات القوة وهو ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف « ، وحروفه سبعة جمعت في قولهم : « حُصَّ ضَغْطٌ قِطٌ » وضده الاستفال . ينظر : سر الصناعة ٦٢/١ ، وشرح الشافية ٢٥٨/٣ ، ٢٦٢، والممتع ٦٧٥/٢ ، والنشر ٢٠٢/١ .

٢٣ - الإكفاء من عيوب القوافي ، وهو اختلاف حرف الروي في قصيدة واحدة بحروف متقاربة المخارج . ينظر : العقد الفريد ٥٠٧/٥ ، والإقناع في العروض ٨١ ، والوافي ٢١٦ ، ونهاية الراغب ٣٦٨ ، وأهدى سبيل ٢٠٤ . وقد تحدث البغدادي عن الإكفاء في الخزانة ٥٣٣/٤ وأكثر من الشواهد عنه ، ثم تعرض لكونه هل يقاس ؟ * ينظر الكتاب ٤٦٠/٤ .

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسْطًا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدًا^{٢٤}

وَكَمَا فِي قَوْلِهِ :

لَوْ كَانَ حَوْذَانُهُ بِالْبَلَادِ قَامَ لَهَا بِالذَّلْوِ وَالْمِقَاطِ
أَيَّامٌ أَدْعُو يَابِنِي زِيَادٍ أَرْزُقُ بَوَّالًا عَلَى الْبَسَاطِ
مُنْجَحَرًّا مُنْجَحَرَّ الصُّدَادِ^{٢٥}

وَأَجِيب بَأَنَّ الْعَرَبَ تُبَدِّلُ كَثِيرًا مِنْ أَحَدِ الْمُضَاعَفِينَ حَرْفَ عِلَّةٍ ، فَصَارَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا كَالْمَعْتَلِ * .

و - أَيْضًا - فَإِنَّ الْأَوَّلَ مِنَ الْمُضَاعَفِينَ إِذَا كَانَ مَدْغَمًا أُلْزِمَ السَّكُونُ فَصَارَ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ شَبِيهًا بِالْأَلْفِ ، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ / إِلَّا سَاكِنَةً ، وَ - أَيْضًا - فَإِنَّهُمَا حَرْفَانِ جَعَلَا كَحَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا يَكْسِبُ شَبَهًا بِحَرْفِ الْعِلَّةِ لِمَا كَانَ النِّقْصَانُ عَنِ الْمُنْفَرِدِ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُضَاعَفَ حَكَمَهُ حَكَمُ الْمَعْتَلِ ، جَمَعَ (صَحِيحٌ) عَلَى (أَصَحَّاءِ) ، وَكَذَلِكَ بَابُهُ كَ (عَزِيزٌ) وَ (ذَلِيلٌ) وَ (شَدِيدٌ) ، جَمِيعُ ذَلِكَ كُلُّهُ [ك^{٢٦}] جَمَعَ (غَنِيٌّ) وَ (وَلِيٌّ) وَ (صَفِيٌّ) وَبَابُهُ مَعَ عَدَمِ الْإِدْغَامِ ، فَمِنْ بَابِ اللَّزْمِ مِرَاعَاةُ شَبْهِ الْإِعْتِلَالِ مَعَ وَجُودِ الْإِدْغَامِ .

وَوَقَعَ لِبَعْضِ أَصْحَابِ الْقَوَافِي أَنَّهُ يَسْتَحْسِنُ الصُّومَ مَعَ الْهَمْزِ دُونَ الشَّتْمِ ، وَذَلِكَ لِمَا قَدَمْنَا مِنْ أَنَّ الْهَمْزَ مُضَاعَفٌ مَدْغَمٌ فَهُوَ بِصَدَدِ أَنْ يُبَدَّلَ مِنْهُ حَرْفٌ عِلَّةً فَيَسَاوِي الصُّومَ فِي الرَّدْفِ ، عَلَى مَا هُوَ الْمَقْرَرُ فِي عِلْمِ الْقَوَافِي بِخِلَافِ الشَّتْمِ . (*)

ولا يصح أن يكونَ [وَزْنُهُ^{٢٧}] (فَعَلًا) مفتوح [الْفَاءُ وَ] الْعَيْنُ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ

٢٤ - لم يعرف قائله .

وهو في المقتضب ٣٥٣/١ ، ومجاز القرآن ٢٩١/١ ، وأمالى الشجري ٤٢٢/١ ، والمغني ٧٥٩/٢ ، واللسان ٣٠٧/٣ .

والعند : جمع عائد ، وهو البعير الذي يميل ويحيد عن باقي الإبل في سيرها ورعيها .

٢٥ - نسبته صاحب اللسان لرجل من بني الهماز (حوذ) ٤٨٩/٣ .

والصداد : الوزغ .

* نحو « أملت » و « قضيت » في « أملت » و « قضيت » ، ينظر الكتاب ٤٤٤/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٨٣٣ ، وسر

الصناعة ٧٤٨ - ٧٦٤ ، وابن يعيش ٢٤/١٠ .

٢٦ - تكملة مني لاستقامة الكلام .

٢٧ - تكملة من « ب » .

(*) سبأني تفصيل المسألة في صفحة ٣٣٥ حاشية ١٦ .

لكان مفككا غير مدغم ك (طَلَّل) وَبَابِهِ ، لأنَّ (فَعَلًا) إذا كان اسماً لا يدغم فرقاً بينه وبين الفعل، على ماسيأتي في موضعه - إن شاء الله (تعالى) ٢٨ - .

ولا يصح أن يكون (فَعَلًا) بضم العين ، لأن فَعَلًا في المضاعف قليل ، لم يأت منه إلا [قولهم ٢٩] (لَبِئْتُ) و (شَرَرْتُ) .

وقد ذهب بعضهم إلى تفكيكه مطلقا ، أعنى سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل ، وذلك لقلته فاغتفر فيه اجتماع المثنيين ، كما قيل في : (هَيَّوْ) ، حيث لم يقولوا : (هَاءٌ) . واختلف في (حَبَّ) من قولهم : (حَبَّذَا) فتعين إذ ذاك أن يكون (فَعَلًا) مكسور العين ، ومما يدل على ذلك قولهم في معناه : (رَابُّ) .

وَفَاعِلٌ وَفَعَلٌ يترادفان كثيراً ، ك (بَرٍّ) و (بَارٍّ) و (عَمٍّ) و (عَامٍّ) ، كما ترادف * فَعِيلٌ و فُعَالٌ ، قالوا : (كَبِيرٌ) و (كُبَارٌ) و (خَفِيفٌ) و (خُفَافٌ) و (جَلِيلٌ) و (جَلَالٌ) .

و (خَيْرٌ) يقع فيه مخالفة بين التعجّب والتفصيل ، فإن كان تعجبا كان الأكثر فيه إثبات الهمزة ، فتقول : (مَا أَخَيْرُهُ) ، وقد يأتي محذوف الهمزة مراداً به التعجب ، ومنه قوله :

فَمَا خَيْرَ كَعْبًا إِنْ طَلَبْتَ جَوَارَهُ وَأَصْبَحْتَ فِي دَارٍ لَهُ الدَّهْرُ ثَاوِيَا ٣٠
يريد : (مَا أَخَيْرَ كَعْبًا)

وأما في التفصيل فإن الكثير إسقاط الهمزة ، فتقول : (زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو) ، وقد تقول : (زَيْدٌ أَخَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو) ، ومنه قوله :

لَا تَتَمَارَ سَادِرًا فِي حَبْتَرٍ فَذَلِكَ الْخَيْرُ وَابْنُ الْأَخِيرِ ٣١

٢٨ - مسألة إدغام الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف وأوله متحرك سواء كان على وزن من أوزان الفعل أم لا ؟ وما يترتب على ذلك من أحكام ، ينظر فيها الكتاب ٤/٤١٩ - ٤٢١ ، والمقتضب ١/٣٣٤ - ٣٣٧ ، والمنصف ٢/٣٠٠ - ٣٠٥ ، والمتع ٢/٦٤٣ - ٦٤٦ ، وشرح الشافية ٣/٢٤١ - ٢٤٣ .

٢٩ - تكملة من « ب » .

* سياتي مزيد تفصيل له في ص ١٢٤ .

٣٠ - لم أقف عليه .

٣١ - لم أقف عليه .

وَنَصَّبَ (خَيْرٍ) من قوله : (خَيْرَ مَالِكَ) على البدل .

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ^{٣٢} الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

و (الصَّلَاةُ) في أصل اللغة : الدُّعَاءُ ، قال :

أَقَامَ لَهَا وَجَهَ مُسْتَبْشِرٍ وَصَلَّى عَلَى دَنِّهَا وَأَزْتَسَمَ^{٣٣}

ومنه قوله :

تَقُولُ بِنْتِي : وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحَلًا يَارَبَّ جَنَّبَ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا

عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتَ فَأَغْتَمِضِي جَفْنَا فَإِنَّ لِحْنَبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا^{٣٤}

يريد : مثل الذي دَعَوْتُ .

ويروى : برفع (مثل) ونصبها ، فالرفع على الجزاء ، أي : دعا [لها^{٣٥}] بمثل مادعت له ،

والنصب على الاستكثار ، أي : أكثرني من الدعاء لي ، والصَّلَاةُ من الله (تَبَارَكَ وَتَعَالَى)

رَحْمَةً ، ومن الملائكة استغفارٌ ، وَمِنَّا دُعَاءٌ ، وأما قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ

وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^{٣٦} فإنه من ٤/أ

قال : بتعميم اللفظ المشترك فلا إشكال^{٣٧} ، وأما من منع من تعميم اللفظ المشترك فإنه

يجعل من باب ما حذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في

الأول ، فيكون التقدير : إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي وَ [إِنَّ] ملائكته يصلون ، فحذف (يصلي) من

الأول لدلالة (يصلون) ، و (إِنَّ) من الثاني لدلالة (إِنَّ) الأولى عليه ، وهذا من أفصح

٣٢ - في النسختين ، « الرسول » ، وما أثبتته هو ما شرحه ، وهو موافق لما في الألفية .

٣٣ - للأعشى في ديوانه ٨٥ مع اختلاف الصدر .

وهو في الصحاح (رَسَمَ) ١٩٣٣/٥ ، واللسان ٢٤٢/١٢ .

وَالدَّنُّ : الْإِنَاءُ الْكَبِيرُ . وَأَزْتَسَمَ : أَي كَبَّرَ وَتَعَوَّدَ .

٣٤ - للأعشى في ديوانه ١٥١ .

والبيت الثاني في اللسان (صلى) ٤٦٥/١٤ .

٣٥ - في « أ » [له] .

٣٦ - آية : ٥٦ من سورة الأحزاب .

* سيأتي مزيد تفصيل له في ص ١٢٤ .

٣٧ - تكملة من « ب » .

ما جاء عن العرب وأجمعه وأجزه ، ويُسمّى في أَلْقَابِ الْبَدِيعِ : (الاحتباك)^{٣٨} ، وبعضهم يُسميه : (التَّشْبِيبُ) ، والتَّشْبِيبُ في اللغة : هو التعليق فسمى هذا تشبيباً ، لأن كل واحد من اللفظين متعلق بالآخر .

و (الاحتباك) ظَاهِرٌ ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّبْيِ يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾^{٣٩} التقدير : وَمَثَلُ دَاعِيِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّبْيِ يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً مدعوه .

فَحَذَفَ (دَاعِي) لدلالة (يَنْعِقُ) عليه ، و (مدعوه) لدلالة (الذين كفروا) عليه ، ومنه قول الشاعر :

وَإِنِّي لَيَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ^{٤٠}

التقدير : فترة وانتفاضٌ كانتفاضِ العصفورِ وفترته ، وهذا كثير في لسان العرب .
و (النَّبِيُّ) : الأصل في لفظ النبيّ الهمز على الصحيح ، نص عليه سيبويه^{٤١} (رحمه الله تعالى) لكنه كثر فيه التسهيل على القاعدة بالإبدال ، ونظيره (الذُّرِّيَّة) من : ذَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ ، إِلَّا أَنَّ الْأَصْلَ فِي لَفْظِ (النَّبِيِّ) قَدْ قُرِيَ^{٤٢} بِخِلَافِ (الذُّرِّيَّة) ، وهو أعني لفظ

٣٨ - وهو من أقسام الحذف ، وعرفه الزركشي بقوله : « هو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيُحذف من واحدٍ منهما مقابله لدلالة الآخر عليه » وسماه « الحذف المقابلي » البرهان ١٢٩/٣ . وينظر : اللسان (حبك) ٤٠٧/١٠ ، والإتقان ٦١/٢ - ٦٢ ، وشرح عقود الجمان ١٣٣ ، ومعتزك الأقران ٣٢١/١ - ٣٢٣ ، ومعجم المصطلحات ٥٥/١ - ٥٧ . وقد اكتفى البلاغيون عن أسلوب « الاحتباك » و « التشبيب » بأسلوب إيجاز الحذف ، مع ملاحظة أن التشبيب قد أخذ معنى جديداً في النقد الحديث ، هو وثيق الصلة بالغزل العفيف ، وهو التشبيب بمحاسن النساء دون إفحاش .

٣٩ - آية ١٧١ من سورة البقرة .

٤٠ - لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ ، مع اختلاف الصدر .
وهو في أمالي القالي ١٨٧/١ ، والإنصاف ٢٥٣/١ ، وابن يعيش ٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢ ، ورصف المبانى ٤٨٢ .

٤١ - الكتاب ٥٥٥/٣ ، وينظر إصلاح المنطق ١٥٨ - ١٥٩ .

٤٢ - قرأ نافع بالهمز فقط في جميع أي القرآن ، إلا في موضعين آية [٥٣ ، ٥٠] من سورة الأحزاب ، وهمزهما ورش . قال الأزهري في علل القراءات ٤٩/١ : « وأكثر العرب على ترك الهمزة في « النَّبِيِّ » وهو اختيار أهل اللغة »

ينظر : السبعة ١٥٧ ، والحجة للفارسي ٨٧/٢ ، والتذكرة ٣١٥/٢ ، وحجة القراءات ٩٨ ، والكشف ٢٤٣/١ .

(النَّبِيُّ) مَأْخُودٌ مِنَ النَّبَأِ ، وَهُوَ الْخَبَرُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُخْبِرُ عَنْ رَبِّهِ (جَلَّ وَعَزَّ) .
وقيل : إِنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ « نَبَأَ يَنْبُؤُ » إِذَا ارْتَفَعَ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ مَرْتَفَعٌ بِمَا خَصَّهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ
التَّشْرِيفِ وَالتَّكْرِيمِ .

وهذا وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فِي التَّسْهِيلِ بِالِإِبْدَالِ وَالْإِدْغَامِ ، فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِي قِرَاءَةِ الْهَمْزِ .
وقد ذهب بعضهم إِلَى أَنَّ لَهُ اشْتِقَاقَيْنِ ، فَمَعَ تَشْدِيدِ الْيَاءِ يَكُونُ مِنْ (نَبَأَ يَنْبُؤُ) إِذَا ارْتَفَعَ ،
وَمَعَ الْهَمْزِ يَكُونُ مِنْ (النَّبَأِ) ، وَالْأَظْهَرُ الْأَوَّلُ * ، لِأَنَّا نَقْدِرُ عَلَى رَجُوعِ غَيْرِ الْمَهْمُوزِ إِلَى
الْمَهْمُوزِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ ، وَبِهَذَا - أَيْضًا - يَضْعَفُ الْقَوْلُ الثَّالِثُ ، لِأَنَّ دَعْوَى اشْتِقَاقَيْنِ
لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ كـ (سَنَةٍ) عَلَى مَنْ قَالَ : (سَنَوَاتٌ) أَوْ (سَنَهَاتٌ) ، وَكَـ
(فَمٍّ) عِنْدَ مَنْ شَدَّدَ .

و(مُصْطَفَى) الطَّاءُ فِيهِ بَدَلٌ مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ ، وَأَصْلُهُ : مُصْتَفًى ، فَوَقَعَتِ التَّاءُ بَعْدَ
صَادٍ ، وَالتَّاءُ حَرْفُ هَمْسٍ ، وَالصَّادُ حَرْفُ اسْتِعْلَاءٍ ، فَبَيْنَهُمَا مَنَافَرَةٌ فَأُبْدِلَتِ التَّاءُ طَاءً لِتَوَافُقِ
الصَّادِ فِي الِاسْتِعْلَاءِ ، وَهَذَا مَطْرُدٌ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ (تَعَالَى) - .
قوله (وَآلِهِ) :

اختلف في الال ، فمذهبُ سيبويه^{٤٣} : أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ (أَهْلٌ) ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْهَاءُ هَمْزَةً ، فَقِيلَ :
(أَلٌّ) فَاجْتَمَعَ هَمْزَتَانِ الثَّانِيَةِ سَاكِنَةً ، فَسُيِّمَتْ بِالْبَدَلِ الْمُحْضِ ، فَقِيلَ : (أَلٌّ) عَلَى حَدِّ
(أَدَمٍ)^{٤٥} .

* ينظر الاشتقاق لابن دريد ٤٦٢ .

٤٣ - تنظر المسألة في الكتاب ٢٣٩/٤ ، والمقتضب ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، والتكملة ٥٦٦ ، والمنصف ٣٢٨/٢ ، وسر الصناعة
٢١٧/١ - ٢١٨ .

٤٤ - وهو مذهب البصريين كما نسب لهم في كتبهم ، ينظر معاني الأخفش ٢٦٤/١ - ٢٦٥ ، وسر الصناعة ١٠٠/١ -
١٠٦ ، وشرح الملوكي لابن يعيش ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والممتع ٣٤٨/١ - ٣٥١ ، وشرح الشافعية للرضي ٢٠٨/٣ ، وشرح
الجاربردي ٣١٧/١ ، والارتشاف ١٢٩/١ ، قال أبو حيان : « ولم يذكر سيبويه أَنَّ الْهَاءَ تُبْدَلُ هَمْزَةً » عكس ما
نسب له الشارح فليتأمل ، وبينه أكثر في البحر ١٨٨/١ ، وفي التصريح نسبته لسيبويه ١١/١ ، وكذا الأشموني
١٣/١ .

٤٥ - ينظر الكتاب ٥٥٢/٣ ، والتكملة ٣٨ ، وابن يعيش ١١٦/٩ ، وشرح الشافعية للرضي ٥٣/٣ .

وقد وَقَعَ بين الهاءِ والهمزةِ المقارضةُ في الإبدالِ ، فأُبدِلَ كُلُّ /وَاحِدٍ مِنْهُمَا من الآخرِ ، ٤/ب
فأُبدِلَتِ الهمزةُ من الهاءِ في (آلِ) على ماقدما ، وأُبدِلَتِ الهاءُ من الهمزةِ في (هَرَقْتُ)
الأصل (أَرَقْتُ) ، و (هَرَحْتُ) الأصل (أَرَحْتُ)^{٤٦} .

وَمِمَّا يَدُلُّ على شِدَّةِ الشبهِ بينهما ، أَنَّ الهاءَ قد أُجريتْ مُجَرى الهمزةِ فَسُهِلَتْ بالنقلِ

والحذفِ ، كما في قول ابن الزبيري :

حِينَ حَكَّتْ بِقُبَاءٍ بَرَكَهَا وَاسْتَحَرَّ الْقَتْلُ فِي عَبْدٍ الْأَشْلِ^{٤٧}

يريدُ : بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ ، وَهُمْ بَطْنٌ مِنَ الْأَنْصَارِ (رضوان الله عليهم)

وَنَقَلَ عن الكسائي^{٤٨} : أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ (أَوَّلٌ) « فَعَلَ » تحركت الواو وانفتح ما قبلها ،

فأُبدِلَتِ الألفُ منها على القاعدة المستمرة ، وهو المراد بقول الشَّاطِبِيِّ (رضي الله عنه) :

فَأَبْدَأَهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ : مِنْ وَاوٍ أَبْدَلَا^{٤٩}

يريدُ : الكسائي ، واختار الشاطبيُّ مذهبَ سيبويه ، وهو الصحيح لوجوه^{٥٠} :

منها : تصغيرُهُمْ له على (أَهْلِيلِ) ، والتصغيرُ يرد الشيءَ إلى أَصْلِهِ .

ومنها : أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إلى ظاهرٍ مُعْظَمٍ ، وهذا هو المعروف فيما وقع فيه البديل ،

أعني أَنَّهُ لَا يَعُمُّ عمومُ الْأَصْلِ ، ألا ترى أَنَّهُمْ حيث قالوا : (أَسَنَّت) فأُبدلوا التَّاءَ من

الواوِ ، لم يستعملوه إِلَّا في السَّنةِ الجَدْبَةِ ، وَإِنْ كَانَ معنى السَّنةِ مَوْجُودًا فيهما معاً ،

أعني في الخَصْبِ والجَدْبِ .

والتَّزَمَ فيه - أيضا - الإضافةُ إلى الأعلامِ الموصوفةِ بِالْعِلْمِ ، فَلَا يُضَافُ إلى أعلامِ

٤٦ - ينظر الكتاب ٢٣٨/٤ ، والتكملة ٥٦٥ ، والممتع ٣٩٧/١ - ٣٩٩ ، والشافعية مع شرح الرضي ٢٢٢/٣ - ٢٢٣ ،

وشرح الجاربردي مع حاشية ابن جماعة ٣٢١/١ - ٣٢٢ .

٤٧ - في شعره ٤٢ .

وهو في السيرة لابن هشام ١٣٧/٢ ، والخصائص ٨١/١ ، والحماسة البصرية ١٠٠/١ - ١٠١ ، واللسان (شهل)

٣٧٣/١١ ، والسيرة لابن كثير ٥٩١/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٠/٢ .

٤٨ - ينظر رأيه في شرح الشافعية للرضي ٢٠٨/٣ ، واللسان (أول) ٣٨/١١ ، والارتشاف ١٢٩/١ ، والبحر ١٨٨/١ ،

وذكر فيهما اتباع واختيار أبي الحسن ابن الباذش ٥٣٨ هـ للكسائي ، وكذا شرح الشافعية للجاربردي ٣١٧/١ ،

والتصريح ١١/١ ، والأشموني ١٣/١ .

٤٩ - ينظر متن الشاطبية « حرز الأمانى » ص ١١ .

٥٠ - يرجع لهذه الأوجه في المصادر والمراجع المذكورة في الهامش رقم ٤٤ السابق .

الْأَمَاكِنَ ، ولا [إلى^{٥١}] ما أشبه ذلك ، ولذلك لما أَرَادُوا إِضَافَتَهُ إِلَى مَكَّةَ ، قالوا : (أَلُ اللَّهِ) دون (أَلِ مَكَّةَ^{٥٢}) ، ومن ذلك قوله :

نَحْنُ أَلُ اللَّهِ فِي بِلَدِنَا لَمْ نَزَلْ إِلَّا عَلَى عَهْدِ إِرَمَ^{٥٣}

وَأَمَّا قوله (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) : ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ ﴾^{٥٤} فد (آلِ يَاسِينَ) بتمامه اسمٌ، والذي يدلُّ على ذلك قراءة من قرأ : (إِيَّاسِينَ)^{٥٥} ولم يُسَمِّعْ فِي (آلِ) (إِلِ) ، وقد قرئ - أيضا - ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِدْرَاسِينَ ﴾^{٥٦} حكاه أبو علي في (التذكرة) ، وحمل (آل) في قوله :

نَجَوْتُ وَلَمْ يَمُنْ عَلَيْكَ طَلَاقَةٌ سِوَى رَبِّهِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعُوَجَا^{٥٧}

على الزيادة ، التقدير : مِنْ أَعُوَجٍ .

٥١ - تكملة من « ب » .

٥٢ - هذا رأي الأخفش ، ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٥/١ ، وسر الصناعة ١٠٢/١ - ١٠٣ ، والجامع للقرطبي ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ ، وله رأي آخر يجيز إضافتها إلى أعلام الأماكن ، ولكن الكسائي يُنكِرُ استعمالها في الأماكن والبلدان ، ينظر : الجامع ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ .

٥٣ - نسب لعبدالمطلب جد رسول الله ﷺ في البحر المحيط ٣٧٢/١ مع اختلاف في بعض ألفاظه . وهو في شرح الكافية الشافية ٩٥٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، والبحر ١٨٨/١ ، والمساعد ٣٤٧/٢ ، والهمع ٥٠/٢ ، والدرر ٦٢/٢ .

٥٤ - آية ١٣٠ من سورة الصافات .

٥٥ - أي بكسر الهمزة وسكون اللام بغير مد مع وصلها بما بعدها كلمة واحدة ، فكأنه جمعهم على لفظ « إِيَّاس » ثم جمعهم بالنسبة إليه ، وهي قراءة الجمهور ما عدا نافعا وابن عامر ، ويعقوب من العشرة من طريق رويس ، فقد قرعوا بفتح الهمزة وزيادة ألف وكسر اللام ، على فصل « آل » عن « ياسين » وإضافته له . ينظر السبعة ٥٤٩ ، والمبسوط ٣٧٨ ، والتذكرة ٦٣٨/٢ ، والبحر ٣٧٣/٧ ، والنشر ٣٦٠/٢ ، والإتحاف ٤١٥/٢ - ٤١٦ .

٥٦ - نسبت للصحابي الجليل عبدالله بن مسعود رضى الله عنه ، كما قرأ بها يحيى بن وثاب والأعمش ، والمنهال بن عمرو ، والحكم بن عتيبة ، وقد وجهها ابن جني في المحتسب ٢٢٥/٢ بقوله : « فيجب أن يكون من تحريف العرب الكلم الأعجمي ؛ لأنه ليس من لغتها ، فنقلُ الحفل به »

ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩١/٢ ، والشواذ ١٢٨ ، والمحتسب ٢٢٤/٢ ، والإملاء ٢٠٧/٢ ، والبحر ٣٧٣/٧ .

٥٧ - للفرزدق في ديوانه ١٣٤/١ .

وهو في الكامل ٨٨/٣ ، وسر الصناعة ١٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٥/٢ ، واللسان (أهل) ٣٠/١١ . والرَّبْدُ : خِفَّةُ الْقَوَائِمِ فِي الْمَشْيِ . وَالتَّقْرِيبُ : ضَرْبٌ مِنَ الْعُدُوِّ لِلْفَرَسِ وَهُوَ إِذَا عَدَا عَدُوًّا دُونَ الْإِشْرَاعِ .

وقد حُمِلَ أيضا عليها - أعني على الزيادة - ماجاء في الحديث : (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى^{٥٨}) ، وكذلك - أيضا - (آل) في قوله (تعالى) : ﴿ أَذْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾^{٥٩} لتوجه قوة المعنى على مابعد (آل) ، ومن ذلك قول الشاعر^{٦٠} :

تَرَكْتُ آلَ مَعْبِدٍ مُنْجِدًا تَنْدُبُهُ بِنْتُ وَأُخْتُ وَمَلَا

قال ابن الشاهد : ومراده : مَعْبَدَ بْنِ أَبِي مَعْبِدٍ كَبْشًا مِنْ كِبَاشِ الْيَمَنِ ، كان في أهل الشَّامِ ، والقائل هو مالكُ بْنُ الْحَارِثِ ، الذي قال :

نَحْنُ قَتَلْنَا حَوْشَبَا لَمَّا غَدَا قَدْ أَعْلَمَا

وَذَا الْكِلاعِ قَبْلَهُ وَمَعْبَدًا إِذْ أَقْدَمَا^{٦١}

ومع إضافته إلى أعلام ذوي العلم لا يُضَافُ منها إلى المضمَرِ وإنما يُضَافُ إلى الظَّاهِرِ، ولم تسمع إضافته إلى المضمَرِ إلا في الشعر^{٦٢} ، كما في قول أبي طَالِبٍ عَمَّ النَّبِيُّ ﷺ :^{٦٣}

٥٨ - الحديث أخرجه الشيخان البخاري ١٦٩/١١ في كتاب الدعوات « ٨٠ » باب هل يصلى على غير النبي ﷺ ؟ ح ٦٣٥٩ . ومسلم بشرح النووي ١٨٤/٧ ، في كتاب الزكاة ، باب الدعاء لمن أتى بصدقته .
٥٩ - آية ٤٦ من سورة غافر .

٦٠ - قائله مالك بن الحارث المشهور بالأشتر النخعي كما صرح به في البيت اللاحق ، وهو من أشهر فرسان وقواد علي رضي الله عنه ، وقد أبلى بلاء حسناً في معارك الفتنة بين علي وغيره (رضى الله عنهم) أجمعين .
والمندجل : هو المصرع الساقط على الأرض .

٦١ - هما في مروج الذهب ٤٣١/٢ - ٤٣٢ ، والفتوح ١٥٨/٢ ، معل اختلاف في بعض الألفاظ .
وذو الكلاع : هو أَيْفَعُ بْنُ نَاكُورِ الْحَمِيرِيِّ ، كان رئيساً في قومه مطاعاً متبوعاً ، وهو من أنصار معاوية ، والقائم على أمره في حرب صفين ، وقتل فيها سنة ٣٧ ، وفرح معاوية وعمره بموته فرحاً شديداً .
أما حوشب : فهو نُوْظَلِيمُ بْنُ طَخِيَّةٍ ، وهو رئيس قومه ، قتل بصفين .
ينظر الاستيعاب ٤٧١/٢ - ٤٧٤ ، وأسد الغابة ١٧٥/٢ ، ١٧٦ .

٦٢ - المسألة خلافية ، منع إضافته إلى المضمَرِ الكسائي والنحاس وأبو بكر الزبيدي وزعم أنه من لحن العوام ، ووافقهم الشارح . وقال جمهرة النحاة : والصحيح جوازه ؛ لأن السماع يعضده . ينظر لحن العوام ١٤ - ١٥ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٤/٢ ، والجامع ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ ، والهمع ٥٠/٢ - ٥١ ، والأشْمُونِي ١٣/١ . والله در ابن مالك في هذه المسألة إذ يقول في التسهيل ١٥٧/١٥٨ : « وك » آل « بمعنى « أهل » ولا يضاف غالباً إلا إلى علم من يعقل » ويشرحها بقوله : « ويقل استعماله غير مضاف لفظاً ، ومضافاً إلى ضمير ، ومضافاً إلى اسم جنس ، ومضافاً إلى علم ما لا يعقل » شرح التسهيل ٢٤٣/٣ .

٦٣ - تشير المصادر التاريخية وغيرها بأن الأبيات لجد النبي ﷺ عبدالمطلب بن هاشم ، كما سيأتي في رقم ٦٤ .

لَاهُمْ إِنَّ الْمَرْءَ يَمُ ۖ نَحْ رَحْلَهُ قَامَنْعَ حِلَالِكُ
لَا يَغْلِبَنَّ صَلِيْبُهُمْ ۖ وَمِحَالُهُمْ غَدَوًا وَمِحَالِكُ
وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّالِي ۖ بِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ / أَلَكُ ٦٥
وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :
تَرَاهُ بَيْنَ مَالِكٍ وَأَلِكُ ۖ يَمْنَعُ هَذَا وَيَجِيزُ ذَلِكَ ٦٥
وَيُرَوَّى :

وَأَنْتَ بَيْنَ مَالِكٍ وَأَلِكُ

فقد قال ابن الشاهد : إِنَّ الهمزة في (أَلِكِ) بدل من هَاءٍ ، وَإِنَّ الألفَ أُلْفَ التنبيه على
حدها في (ضَارِبِ) ، وزعم أن المعنى على ذلك .
وقوله (الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا) : المراد به الذين كمل لهم اتباع النبي (صلى الله عليه
وسلم) ، والأظهر أنه مُفَسِّرٌ لا مقيد ، فَإِنَّ (الَّ) المضاف إلى النبي لا يكونون إلا
كذا ، والذي يدل على ذلك ، ما جاء في الحديث عنه (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ بَنِي
فُلَانٍ لَيَسْتَوُوا بِأَلِيَّيْ إِنَّمَا إِلَيَّ كُلُّ تَقِيٍّ) ٦٦ .
ويحتمل التقييد فيكون إذ ذاك [المقصود بالحكم] من اتصف بهذه الصفة ،
والأظهر الأول .

وقد ذكر الوجهين ابن مهيب ، وقد [تكلم على « شرح » رسالة ابن أبي الطيب » في
قوله : (وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ) .

٦٤ - وهي في السيرة لابن هشام ٥١/١ ، وتاريخ الأمم ١٣٥/٢ ، والروض الأنف ٧٠/١ ، والسيرة لابن كثير ١٨/١ .
والبيت الثالث وهو محل الاستشهاد ورد في شرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، والجامع ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ ،
والمساعد ٣٤٧/٢ ، والهمع ٥٠/٢ ، والأشموني ١٣/١ .
والمحال : القوة والشدة .

٦٥ - لم أقف عليه .
٦٦ - بحثت عن توثيق الحديث فلم يتيسر لي ، ولكن وقفت على حديث في صحيح مسلم بشرح النووي ٨٧/٣ ، في
كتاب الإيمان ، باب موالة المؤمنين ومقاطعة غيرهم ، ألفاظه مقاربة لألفاظ هذا الحديث من طريق عمرو بن
العاصر قال : « سمعت رسول الله ﷺ جهاراً غير سر يقول : « ألا إن آل أبي - يعني فلاناً - ليسوا لي
بأولياء ، إنما وليي الله وصالح المؤمنين » والحديث أيضاً في المسند ٢٠٣/٤ .

وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ [الشَّرْفَا] ، فعلى هذا يَكُونُ مَعْمُولٌ [المَسْتَكْمِلِينَ^{٦٧}] محذوفاً ، التقدير : كُلَّ شَرَفٍ ، أو كُلَّ [مَجَادَةٍ ، أو ما أشبه ذلك]^{*} مما يقتضيه المعنى ويناسبه ، ويكون الحذف إذ ذاك مقصوداً به العموم أي [متناولاً لمحل كل^{٦٨}] ما يتجه إليه من جهة المعنى ، ومنه قوله :

شَجَوْ حُسَّادِهِ وَغِيْظُ عِدَاةِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي^{٦٩}

و (الشَّرْفَا) جَمْعُ : شَرِيفٍ ، والرواية الأولى أظهرُ ؛ لاستيفاء العمل وعدم ارتكاب ضرورة القصر ، و - أيضاً - فإن في الثانية تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه .



وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفِيَّةِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

قَوْلُهُ : (وَأَسْتَعِينُ) ، الْأَصْلُ فِي [(اسْتَعِينُ)]^{٧٠} اسْتَعْنُونُ ، أي : أطلبُ العونَ مِنَ اللَّهِ (تبارك وتعالى) ، وصيغةُ اسْتَفْعَلْ وَضَعُهَا أَنْ تَكُونَ لِلطَّلَبِ ثُمَّ نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى الْعَيْنِ ، فَجَاءَتْ وَاؤُ سَاكِنةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً ، فَقَلَبْتُ الْوَاوِ يَاءً فَقِيلَ : أَسْتَعِينُ^{٧١} .

٦٧ - في « أ » [الطيبين] .

٦٨ - في « أ » بياض بسبب الرطوبة ، وفي « ب » [أي : متناول المحل كل] والأولى ما أثبت لتناسق المعنى .

٦٩ - للبحراني في ديوانه ١٥١/١ ، وقد ورد صدره في النسختين :

غِيْظُ حُسَّادِهِ وَكَبَتْ عِدَاةُ

وما أثبتته رواية الديوان والمصادر .

وهو في دلائل الإعجاز ١٨٧ ، والإيضاح للقزويني ١٩٦ ، وشروح التلخيص ١٢٧/٢ - ١٢٨ ، والطرانز ٣٠٤/٣ ، ومعاهد التنصيص ٣٢٢/١

والشاهد البلاغي فيه أنه حذف متعلق الفعل « المفعول » للعموم مع تقديرهما : « يرى مبصر آثاره ، ويسمع واع أخباره » والمقدر كالثابت ، وبهذا يكون المتعدي قد بقي على أصله متعد .

والقزويني يرى أن الفعل بدون مفعول كناية عن نفسه متعلق بمفعول .

والفرق بينهما : أنه بناء على رأي القزويني يكون المتعدي منزلاً منزلة اللازم . والأول أدق حتى تذهب النفس فيه كل مذهب .

٧٠ - تكملة من « ب » .

٧١ - تنظر المسألة في المتع ٤٧٩ ، والتسهيل ٣١١ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٣٨/٤ ، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣ .

* ينظر هذه الأوجه الإعرابية في تمرين الطلاب لخالد الأزهرى ٤ ، وابن عقيل ١١/١ الحاشية لمحمد محي الدين عبد الحميد .

و (النَّحْوُ) في اللغة : هو القَصْدُ ، وإذا كَانَ كَذَلِكَ فَوَقَعَ الْجِنَاسُ باعتبار المعنى ^{٧٢} ؛ لأنَّ

المعنى إِذْ ذَاكَ مَقَاصِدُ [الْقَصْدِ ^{٧٣}] أَوْ مَنَاحِي [النَّحْوِ ^{٧٣}] ويكون بهذا الاعتبار على حد قوله:

إِنْ تَسَدَّ الْحَوْصَ لَمْ تَعُدَّهُمْ وَعَامِرٌ سَادَ بَنِي عَامِرٍ ^{٧٤}

وَهَذَا أَحْسَنُ لَتَغَايِرِ اللَّفْظَيْنِ

والجِنَاسُ بالمعنى قد أثبتته جماعةٌ مِنْ علماءِ الْبَيَانِ ، وجعلوا من ذلك قوله :

وَمَا أَرَوَى وَإِنْ كَرَّمْتَ عَلَيْنَا بِأَدْنَى مِنْ مُوقِفَةٍ حَرُونَ

يَطُوفُ بِهَا الرُّمَاءُ وَتَتَّقِيهِمْ بِأَوْعَالٍ مُعْطَفَةِ الْقُرُونِ ^{٧٥}

فإنَّ (الموقِفَة) تُسَمَّى (أَرَوَى) ، فكأنَّه قال : (وَمَا أَرَوَى بِأَدْنَى مِنْ أَرَوَى) ، كما أثبتوا

الطباق بالمعنى ^{٧٦} ، ومنه قوله :

وَإِنَّكَ يَغْتَنِي طَوْعًا بِبَخْسٍ وَمَا مِثْلِي عَلَى حَالٍ يُبَاعُ ^{٧٧}

٧٢ - عرفه ابن معصوم المدني في الأنوار ٢١٧/١ - ٢١٨ « هو أن يذكر أحد ركني الجنس في اللفظ ويشار إلى

الآخر بلفظ يدل عليه من صفة أو عكس ، أو تصحيف ، أو لفظ يرادفه ، أو نحو ذلك » ثم بين سبب ورود هذا النوع ، بقوله : « إِنَّ الشَّاعِرَ يَقْصِدُ لِلْمَجَانَسَةِ بَيْنَ لَفْظَتَيْنِ ، فَلَا يُسَاعِدُهُ الْوِزْنُ عَلَى إِبرَازِهِمَا فِي الْلفْظِ ، فَيُضْمِرُ أَحدهما ويشير إلى الثاني بما يدل عليه » .

والصفدي لا يعجبه هذا النوع ، وعده من قبيل التعسف والتكلف ، ويرر مقولته .

وكذا البلاغيون لم يهتموا كثيراً بالجناس المعنوي ؛ لأن الجنس أساساً من أهم المحسنات اللفظية .

ينظر جنان الجنس ٧٨ - ٨٢ ، وجنى الجنس ٢٧٧ ، وأنوار الربيع ٢١٧/١ - ٢٢١ .

٧٣ - في « أ » [للقصْد] ، [للنحو] .

٧٤ - للأعشى في ديوانه ١٩١ .

والشاهد فيه « عامر » قال القاضي الجرجاني : هو مجانسة ؛ لأنَّ أَحَدَهُمَا رَجُلٌ وَالْآخَرُ قَبِيلَةٌ . وجعله غيره بمعنى واحد ، منهم ابن رشيق في العمدة ٣٣٠/١ ؛ لأنه قال : بني عامر فأضاف بني إليه .

٧٥ - للشماخ بن ضرار الذبياني في ديوانه ٣١٩ - ٣٢٠ .

وبيت الشاهد (الأول) في أمالي القالي ٣٥/٢ ، وجنان الجنس ٧٩ ، وأنوار الربيع ٢١٨/١ .

٧٦ - عرفه ابن معصوم في الأنوار ٣٩/٢ بقوله : « هو مقابلة الشيء بضده في المعنى لا في اللفظ كقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّ إِلَيْكُمْ لَرْسُلُونَ ﴾ معناه : ربنا يعلم إنا لصادقون » . اهـ .

وهذا النوع أطلق عليه البلاغيون « طباق السلب » ، ويتحقق بالجمع بين فعلين من مادة واحدة أحدهما مثبت والآخر منفي ، أو أحدهما أمر والثاني نهي .

ينظر تحرير التحبير ١١٥ ، وعروس الأفراح ٢٨٧/٤ ، وأنوار الربيع ٣٩/٢ .

٧٧ - لم أقف عليه .

فإنَّ المعنى : وما مثلي كُزَّها بَثْمَنٍ غَالٍ يُبَاعُ ، فجعل مكان ذلك (عَلَى حَالٍ) إلا أن ذلك يختلف باعتبار ضعف المتلَفِّي وقوته ، وإِنْفِصَالِ الراجع واتصاله ، وتقرير ذلك في علم البيان وحيثُ يَكُونُ هو المقصودُ / .

و (مَحْوِيَّةٌ) اسمُ مَفْعُولٍ من (حَوَى) ، والأصل (مَحْوَوِيَّةٌ) فاجتمعت الواو والياء على وجهٍ يقتضي قلبها ، أعني قلب الواو ياءً ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء المنقلبة عن الواو في الياء الأصلية^{٧٨} ، ولا يكون هذا الإدغام من باب إدغام المتقاربين ، لِإِلَّةٍ تَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا - إن شاء الله (تعالى) - ، ومن قال :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمَ رَذَانٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغْيُومٌ^{٧٩}

وَقَالَ :

حَلِيفُ عَمْرٍو لَهُ صَوْنٌ وَمُمْتَنَعٌ وَمَا حَلِيفُ أَبِي لَيْلَى بِمَصُونٍ^{٨٠}

لَا يَقُولُ : هُنَا « مَحْوَوِيَّةٌ » لِتَعَدُّرِ الْمُقْتَضِي^{٨١} .

تَقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُّوَجِّزٍ وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُّنْجَزٍ

(الْأَقْصَى) : هو الْبَعِيدُ ، ويحتمل أن يكون على حَدِّ (أَسْوَدٍ) ، أعني : أن يَكُونَ بِمَعْنَى (قَاصٍ) .

ويحتمل أن يكونَ على بَابِهِ مِنَ التَّفْضِيلِ ، فيكون المعنى : الْأَقْصَى مِنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ

حُذِفَ الْمَفْضَلُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، ذكر أبو عليّ الوجهين^{٨٢} في قَوْلِ النَّابِغَةِ :

٧٨ - ينظر الكتاب ٣٦٥/٤ ، والمنصف ١٥/٢ - ١٨ ، والممتع ٤٩٨/٢ - ٥٠٢ ، وشرح الشافعية للرضي ١٣٩/٣ - ١٤٠ ، وأوضح المسالك ٣٣٠/٣ - ٣٣١ .

٧٩ - لعقمة بن عبدة الفحل في ديوانه ٥٦ .

وهو من شواهد المفضليات رقم « ١٢٠ » ص ٣٩٩ ، والمنصف ٢٨٦/١ ، وشرح المفضليات للتبريزي ١٦١١/٣ ، وأمال الشجري ٣٢١/١ ، والممتع ٤٦٠/٢ .

٨٠ - لم أقف عليه .

٨١ - أي اجتماع ثلاثة أحرف علة في آخر الكلمة ، منها واوان مجتمعان مع الضمة ، والعرب تكره الإتمام في الواوات وهما لوحدهما ، فكيف مع الياء ؟ فالإعلال أوجب . ينظر الكتاب ٣٤٨/٤ - ٣٤٩ .

٨٢ - ينظر البصريات ٣٥٨ - ٣٥٩ ، ٧٣٨ - ٧٣٩ ، والعسكرية ٢٢٣ ، والطيبات ١٧٥ ، ٣٣٦ .

إِنِّي كَأَنِّي لَدَى النُّعْمَانِ خَبَرَهُ بَعْضُ الْأَوْدِ حَدِيثًا غَيْرَ مَكْنُوبٍ^{٨٣}
وَلَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَى رِوَايَةٍ مِنْ رَوَاهُ (الْأَوْدُ) جَمْعًا^{٨٤}.

و (الْمُؤَجَّرُ) اسْمُ مَفْعُولٍ ، وأصله: مُؤَوَّجَرٌ^{٨٥} ، ثم حُذِفَتِ الهمزة ، على ما سيأتي في موضعه - إن شاء الله (تعالى) - وقد جاءت ثابتة لكن قليلاً ، ومنه قول ليلي الأخيلية :

نَزَلْتُ عَلَى حُصِّ الرَّءِ وَسٍ كَأَنَّهَا كُرَاتُ غُلَامٍ مِنْ قَمِيصٍ [مُؤَرَّنَبٍ]^{٨٦}

أنشده سيبويه ، الشطر الأخير منه مكان الاستشهاد .

(الْوَعْدُ) يَشْمَلُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ وَقِيلَ : لَا يَكُونُ فِي الشَّرِّ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْمَقَابَلَةِ وَالْوَعْدُ يَخْتَصُّ بِالشَّرِّ هَذَا هُوَ الْكَثِيرُ^{٨٧} . وقد نقل ابن سَيِّدِهِ^{٨٨} : استعماله في الْخَيْرِ ومما ينقل من ذلك قوله :

وَإِنْ وَعِيدِي لَا يُشَانُ [بِمَاطِلٍ]^{٨٩} يُكَدِّرُهُ وَالْمَطْلُ يُسَرُّ الْمَوَاعِدِ^{٩٠}

أنشده أَبُو عَلِيٍّ ، وَجَوَّزَ فِي (مَاطِلٍ) أَنْ يَكُونَ كَ (بَاطِلٍ) أعني مصدرًا ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمَ

٨٣ - في ديوانه ٤٩ .

وهو في مجالس ثعلب ٥٤٠/٢ ، والبصريات ٣٥٨ ، والعسكرية ٢٢٣ ، والحلبيات ١٧٥ ، ٣٣٦ .

والأود : المودة .

٨٤ - بل تعرض لها في المصادر السابقة ، ولعل هذا وقع من الشارح من قبيل السهو ، أو وقف على كتاب من كتب أبي علي لم يتعرض لرواية الجمع فيه .

٨٥ - قال صاحب الكتاب ٢٧٩/٤ : « وزعم الخليل أَنَّهُ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَثْبِتَ الهمزة فِي « يُفْعِلُ ، وَيُفْعَلُ » وأخواتهما . . . ، ولكنهم حذفوا الهمزة فِي بَابِ « أَفْعَلُ » من هذا الموضع فاطرده الحذف فيه ؛ لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا فِي كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه » وتنظر المسألة فِي المقتضب ٩٥/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ .

٨٦ - فِي ديوانها ٥٦ .

وهو فِي الكتاب ٢٨٠/٤ ، والمقتضب ٩٦/٢ ، وابن السيرافي ٤٣٧/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ ، واللسان (رنب) ٤٣٥/١ .

والشاعرة تصف قطاة نزلت وتدلّت على فراخها وهي حص الرء وس لاريش عليها أشبهت كرة غلام اتخذت من جلد أرنب .

وخرج البيت على الضرورة ، حيث جاءت كلمة « مؤرنب » على الأصل ، والوجه « مرنب » .

٨٧ - تنظر هذه المعاني فِي الصحاح « وعد » ٥٥١/٢ ، واللسان ٤٦٣/٣ - ٤٦٤ .

٨٨ - المحكم ٢٣٧/٢ ، حكاه عن ابن الأعرابي ، وقال : وهو نادر .

٨٩ - فِي « أ » [بباطل] .

٩٠ - لم أقف عليه .

فَاعِلٍ ، قال : ويريد به نَفْسَه ، أي : بِشَخْصٍ مَاطِلٍ ، أَوْ بِكَلَامٍ مَاطِلٍ ، وقال : وكثيراً ما تنفي العرب المطل عن نفسها في المواعِدِ ، وتجعله لأهل البُخْلِ ، وأنشد :

يَارَبَّةَ الْحَيِّ الْكَثِيرِ شَيَاتُهُ مَاذَا تَرَى فِي مُدْنِفٍ مُتَنَاقِلٍ
لَا قَاكَ فِي الْعَامِ الَّذِي وَلَّى فَلَمْ يَسْأَلْكَ إِلَّا قُبْلَةً فِي قَابِلٍ
إِنَّ الْبَخِيلَ إِذَا يُمَدُّ لَهُ الْمَدَى فِي الْجُودِ هَانَ عَلَيْهِ وَعُدَّ السَّائِلُ^{١١}

قال : وتجعله تكملة للوعدِ ، كما في قوله :

وَيُعَدُّمُ عِنْدَهُ [فِي الْجُودِ] مَطْلٌ وَمَعْدُومٌ مَعَ الْعِثْقِ الْحِرَانُ^{١٢}
(وَالْإِنْجَازُ) هُوَ الْإِعْجَالُ وَعَدَمُ التَّرَاخِي ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ : « أَنْجَزَ حُرٌّ مَا وَعَدَهُ »^{١٣} .



وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطٍ

قوله : (وَتَقْتَضِي) اقتضاء الشيء هو الذي يكون سبباً في وجوده ، ووضع (افْتَعَلَ) من حيث هو أن يكون واقعاً غير مسبوقٍ ، وقد أوضح ذلك المعنى بعضهم حيث قال :

١/٦

لَيْسَ جُوداً عَطِيَّةٌ بِسُؤَالٍ قَدْ يَهْزُ السُّؤَالُ غَيْرَ الْجَوَادِ /
إِنَّمَا الْجُودُ مَا أَتَاكَ ابْتِدَاءً لَمْ تَدُقْ فِيهِ ذِلَّةَ التَّرْدَادِ^{١٤}

ولم يقل : بدءاً ، قال ابنُ المُسْتَمْلِي : وعلى هذا قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾^{١٥} [قَالَ] : فهو على هذا المعنى ، كقوله (تبارك وتعالى) : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾^{١٦} وكقوله (تبارك وتعالى) : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ، وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ وَإِذَا

٩١ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ١٢٧ .

٩٢ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٧٠ .

٩٣ - هذا المثل يضرب في إنجاز الوعد والوفاء به .

ينظر الأمثال ٧١ ، والفاخر ٦١ ، وجمهرة الأمثال ٣١/١ ، وفصل المقال ٨٥ ، ومجمع الأمثال ٣٧١/٣ - ٣٧٢ ، والمستقصى ٢٨٤/١ .

٩٤ - لم أقف عليه .

٩٥ - آية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٩٦ - آية ٧٩ من سورة النساء .

مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ، [وَالَّذِي يُمَيِّتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿١٧﴾] .

و (الرَّضَا) و (السَّخَطُ) مصدرانِ منقولانِ عن العَرَبِ لَا يُقَاسُ عليهما ، وقياسُ كلِّ [واحدٍ مِنْهُمَا] [فَعَلٌ] (مُوهُو آتٍ فِي (سَخَطٍ) لُونِ (رِضَاً) ^{١٧} .

و (الْفَائِقُ) هو الغَالِبُ ، يُقَالُ : فَاقَ هَذَا هَذَا إِذَا غَلَبَهُ ، وأكثرُ استعمَالِه في المعاني ، ويوجد في بعض النسخِ قافيةً ، والأولُ أظهرُ وأثبتُ [وهو] الذي يدل عليه سياق اللفظ ، وهو قوله :

وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَفْضِيلًا

على ماسيائي . [وهذا ليس] مِنْ بَابِ الْاِفْتِخَارِ وإنما هو من باب الإخبار .

وأما ابنُ مُعْطٍ فهو زينُ الدِّينِ أبو زكريا يحيى بنُ مُعْطٍ المغربيّ الجزائريّ ^{١٨} ، من جزائرِ مُزَعَنَّةَ ، مدينة بين بجاية وتلمسان، وهي مدينةٌ حَسَنَةٌ كَثِيرَةُ الْخَصْبِ ، وأبو زكريا ابنُ مُعْطٍ كان إليه رِياسَةُ الْأَدَبِ بِالشَّامِ ، وقد نُقِلَ عنه أَنَّهُ نَظَّمَ صِحَاحَ الْجَوْهَرِيِّ ، وَأَنَّهُ نَظَّمَ أَرْجُوزَةً فِي النُّحُو تَأْتِي عَلَى عَشْرَةِ أَلْفِ بَيْتٍ ، وَأَلْفَيْتُهُ فِي النَّحْوِ كَثِيرَةُ الْفَوَائِدِ ، وَلَا أُنْكَرُ أَنَّ أَحَدًا رَوَاهَا عَنْهُ إِلَّا أَنَّهَا تُلْقِيَتْ بِالْقَبُولِ وَأَقْرَبَ بِفَضْلِهَا الْعُلَمَاءُ ، وَمِنْ نَظْمِ الشَّيْخِ

الإمامِ جمالِ الدين الشريشي ^{١٩} يذكر فضلها ويترحمُ على ناظمها ، قوله :

الدَّرَّةُ الْمَنْظُومَةُ الْأَلْفِيَّةُ أَجَلُ مَا فِي الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ
لِكونِهَا فِي حَجْمِهَا صَغِيرَةٌ عَظِيمَةٌ فِي قَدْرِهَا كَبِيرَةٌ
نَظَّمَهَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ يَحْيَى فَذَكَرَهُ يَبْقَى بِهَا وَيَحْيَا

٩٧ - الآيات ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١ من سورة الشعراء .

٩٨ - الفعل الثلاثي الذي على وزن « فَعِلَ » أي : مكسورُ العين ، سواء أكان صحيحَ الآخرِ ، أم معتلاً ، إما أن يكون متعدياً ، كـ « فَهَمَّ ، وَخَافَ » فالمصدر قياسه « فَعَلٌ » بسكون العين ، أو يكون لازماً ، كـ « سَخِطَ ، وَرَضِيَ » فالمصدر قياسه « فَعَّلَ » بفتح العين .

ينظر الكتاب ٥/٩ ، ٤٦ وما بعدها ، وشرح الشافعية للرضي ١٦٠/١ ، وتصريف الأسماء ٥١ .

٩٩ - ينظر في ترجمته إنباه الرواة ٤٤/٤ - ٤٥ ، والبغية ٣٤٤/٢ ، والدراسة التي قام بها أستاذنا الفاضل الدكتور محمود الطناحي لكتاب « الفصول الخمسون » توفي ابن معط ٦٢٨ هـ .

١٠٠ - هو محمد بن أحمد بن محمد توفي ٦٨٥ هـ بدمشق ، له شرح جليل على ألفية ابن معط سماه : « التعليقات الوفية

بشرح الدرة الألفية » ، بغية الوعاة ٤٤/١ - ٤٥ .

والآبيات في ص ٣ من نسخة دار الكتب ١٧٥ نحو .

عَلَى مَمَرٍ^{١٠١} الدَّهْرِ وَالْأَعْصَارِ وَحَيْثُ مَا حَلَّتْ مِنَ الْأَمْصَارِ
فَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ السَّلَامِ عَلَيْهِ مِنْ عَلَامَةِ إِمَامٍ



وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِرٍ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلًا

فضيلة السَّبْقِ مقررة ، وقد جَاءَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ (تبارك وتعالى) فِي قَوْلِهِ (عَزَّ وَجَلَّ)^{١٠١} :
﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾^{١٠٢} وَفِي قَوْلِهِ (تبارك وتعالى) :
﴿ سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾^{١٠٣} وَكَمَا فِي قَوْلِهِ
(تبارك وتعالى) : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ، أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾^{١٠٤} .

وقد جَاءَ فِي الْحَدِيثِ فِي أَمَاكِنَ مُتَعَدِّدَةٍ ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : (مَنْ اغْتَسَلَ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ
الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، [وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا])^{١٠٥} الْحَدِيثُ ، وَكَمَا
فِي قَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : وَقَدْ قَالَ لَهُ بَعْضُ الصَّكَّابَةِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) : بَعْدَ
أَنْ قَالَ [لِعُكَّاشَةٍ] بِنِ مَحْصِنَ : (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ) لِسْؤَالِهِ ذَلِكَ مِنْهُ : (يَا رَسُولَ اللَّهِ)^{١٠٦}

١٠١ - فِي « أ » مَاز .

فِي « أ » [جَل وَعَز] .

١٠٢ - آيَةُ ١٠٠ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

١٠٣ - آيَةُ ٢١ مِنْ سُورَةِ الْحَدِيدِ .

١٠٤ - آيَةُ ١٠ ، ١١ مِنْ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ .

١٠٥ - مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ تَكْمَلَةٌ مِنْ « ب » .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ ، الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ ، بَابِ فَضْلِ الْجُمُعَةِ ، يَنْظُرُ الْفَتْحُ ٢/٢٦٦ « ح ٨٨١ » كَمَا
رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ ، بَابِ وَجُوبِ غَسْلِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ مِنَ الرِّجَالِ ، يَنْظُرُ شَرْحُ النَّوَوِيِّ
١٣٦-١٣٥/٨ .

وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ ، بَابِ الْعَمَلِ فِي غَسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ١/١٠١ « ح ١ » .

أَذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ : سَبَقَكَ بِهَا مُكَاشَّةٌ^١ /

ولم يزل السَّبْقُ إلى الفضائل [زيادةً فُضِيلَةً ، وقال] بَعْضُ العارفين :

أَنَا مُ عَلَى سَهْوٍ وَتَبَكِّي الْحَمَائِمِ [وَلَيْسَ لَهَا جُزْمٌ] وَمَنَّى الْجَرَائِمِ
كَذَبْتُ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَوْ كُنْتُ صَادِقًا لَمَّا سَبَقْتَنِي [بِالْبُكَاءِ الْحَمَائِمِ]^{١٠٧}

وقال عَدِيُّ بْنُ الرَّقَاعِ :

وَمِمَّا شَجَانِي أَنَّنِي كُنْتُ نَائِمًا أَعْلَلُ مِنْ بَرْدِ الْكَرَى بِالتَّنَسُّمِ
إِلَى أَنْ [دَعَتْ وَرَقَاءُ] فِي غُصْنِ أَيْكَةٍ [تُرَدَّدُ] مَبْكَاهَا بِحُسْنِ التَّرْنَمِ
فَلَوْ قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً بِسُعْدَى شَفِيتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنَدُّمِ
وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي الْبُكَاءُ بُكَاهَا ، فَقُلْتُ : الْفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ^{١٠٨}

[وهذا إنما هو] عَلَى مَنْ يَجْعَلُ هَدِيرَ الْحَمَامَةِ بُكَاءً ، وَأَمَّا مَنْ يَجْعَلُهُ غِنَاءً فَلَا يَجِيءُ فِيهِ

فُضِيلَةُ سَبْقِي ، هَذَا [قَالَ ابْنُ] الشَّاهِدِ ، وَذَكَرَ أَنَّ الْعَرَبَ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثِ حَالَاتٍ :

حَالَةٌ مَنْ يَجْعَلُهُ بُكَاءً كَمَا قَدَمْنَا ، قَالَ [وَهُوَ الْكَثِيرُ] ، قَالَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

لَمَنْ وَرَقَاءُ بِالْوَادِي الْمَرِيحِ تَشَبَّ بِهَا تَبَارِيحُ الضُّلُوعِ
عَلَى فَيَآنَةِ خَضِرَاءَ تَهْفُو عَلَى أَعْطَافِهَا وَشِي الرَّبِيعِ
تُرَدَّدُ صَوْتٌ بَاكِيةً عَلَيْهَا رَمَاهَا الدَّهْرُ فِي الْأَهْلِ الْجَمِيعِ
فَشَتَّتْ شَمْلَهَا وَأَنَالَ مِنْهَا غَرَامًا غَابَ فِي قَلْبِ صَدِيعِ^{١٠٩}

وَقَالَ : وَقَدْ زِيدَ فِيهَا :

١٠٦ - الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري بشرح ابن حجر ٤٠٦/١١ ، في كتاب الرقاق ، باب يدخل الجنة سبعون

ألفاً بغير حساب « ح ٦٥٤٢ » .

كما أخرجه مسلم بشرح النووي ٨٨/٣ - ٨٩ ، في كتاب الإيمان ، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين

الجنة بغير حساب ولا عذاب .

١٠٧ - لجنون ليلي والثاني في ديوانه ١٨٦ .

والثاني منسوب لقيس بن الملوح أو نصيب في الحماسة البصرية ١٥٢/٢ .

١٠٨ - في ديوانه ٧٧ - ٧٨ .

وهي في الكامل ١٢٥/٣ ، والحماسة البصرية ١٤٢/٢ ، والأخير في إنباه الرواة ١٤٦/٣ .

١٠٩ - لم أقف عليه .

أَتَبْعِي تِلْكَ أَمْ فَقَدْتُ أُنَيْسًا؟
وَهَا أَنَا لَمْ أَبْكِ ذَهَابَ عُمْرِي
أَلَا يَأْصَاحِبُ الشَّكْوَى ضُرُوبُ
لَعَلَّكَ أَنْ تُعِيرَ أَخَاكَ دَمْعًا

فَتَشْرَبُ مِنْهُ بِالْكَاسِ الْفَظِيعِ
وَتَضْصِيعِي الْحَيَاةَ مَعَ الْمُضِيعِ
وَذِكْرُ الْمَوْتِ يَذْهَبُ بِالْهَجُوعِ
فَمَا فِي مُقْلَتِيهِ مِنْ دُمُوعِ

قال: والأنيسُ إنه يُقالُ: إنها فَقَدَتِ الحمامةُ التي كانت في سفينة نوحٍ (عليه السلام)

فَرَحًا مِنْ أَفْرَاحِهَا ، قَالَ : فَالْحَمَامُ تَبْكِيهِ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ " ، قَالَ : وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

إِيَّاهُ لِلَّهِ دُرُكُنَّ فَأَنْتُنَّ أَل
لَوَاتِي تَحْسِنَ حِفْظَ الْوِدَادِ
[مَنْسِيئُنَّ] هَالِكًا فِي اللَّيَالِي أَل
غَرَّ أَوْدَى مِنْ قَبْلِ هُلْكَ إِيَادِ^{١١}

ومنه قوله :

عَلَىٰ أَنِّي بَعْدَ مَاقَدُ مَضَىٰ
يَذْكُرُنِيكَ حَنِينُ الْعُجُولِ

ثَلَاثُونَ [لِلْهَجْرِ] حَوْلًا كِمِيلًا
وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً^{١١}

وأماكونه ذا غناء فإنه - أيضا - قد جاء في كلامهم ، وهي الحالة الثانية ، ومنه قوله :

عَجِبْتُ لَهَا أَنِّي يَكُونُ غِنَاؤُهَا فَصِيحًا وَلَمْ تَفْعَرْ بِمِنْطِقِهَا فَمَا ؟^{١١٣}

وقوله :

وَعَنْتَ لَنَا فِي دَارِ سَابُورَ قَيَّةُ
رَأَتْ زَهْرًا غَضًّا فَهَاجَتْ بِمِزْهَرٍ
فَقُلْتُ : تَغْنِي كَيْفَ شِئْتُ فَإِنَّمَا
مِنْ الْوَرَقِ مِطْرَابُ الْأَصَائِلِ مِيهَالُ
مَثَانِيهِ أَحْشَاءُ لُطْفَنَ وَأَوْصَالُ
غَنَاؤُكَ عِنْدِي يَا حَمَامَةَ إِعْوَالُ^{١١٤}

١١٠ - تنتظر القصة في مادة (هَذَل) من تهذيب اللغة ١٩٩/٦، والمحکم ١٨٤/٤ - ١٨٥، واللسان ٦٩١/١١.

١١١ - للمعري في (سقط الزند) ٨ .

۱۱۲ - للعباس بن مرداس فی دیوانه ۱۳۶ .

وهما في الكتاب ١٥٨/٢، ومجالس ثعلب ٤٢٤، والإيضاح ٢٤٢، والإنصاف ٣٠٨/١، وشرح الكافية الشافية

١٧٠٦/٤ ، والأول في المقتضب ٥٥/٣ ، وابن يعيش ١٣٠/٤ .

۱۱۳ - لَحْمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ الْهَلَالِيُّ فِي دِيْوَانِهِ ۲۷ .

وهو في معاني القرآن ٢/٢٨٩، والكامل ٣/١٢٤، والتكملة ٢٨٣، والوحشيات ١٩٣.

۱۱۴ - لم أقف عليه .

وأما كونه محتملا وهي الحالة الثالثة ، فإنه قد جاء - أيضا - عنهم ، كما في قوله :

أ/٧

أَبَكَّتْ تَلْكُمُ الْحَمَامَةُ أَمْ غَدَ نَتَّ عَلَى فَرْعِ غَصْنِهَا / الْمِيَّارِ ؟
وَشَبِيهُ صَوْتُ النَّعِيِّ [إِذَا قِيدَ سَ [بَصَوْتِ] الْبَشِيرِ [فِي كُلِّ نَادٍ] ^{١١٦}

و [قد ^{١١٦}] قيل : إنَّ هذا المعنى أراد القائل :

[مَتَى نُصْبِحَ] وَقَدْ قُتْنَا الْأَعَادِي نَقُمُ حَتَّى تَقُولَ [الشَّمْسُ رُوحَا]
بَارِضٍ لِلْحَمَامَةِ أَنْ تُغْنِي بِهَا وَلَنْ تَأْسَفُ أَنْ يَنْوَحَا ^{١١٧}

أَنْ يَجْعَلَهُ بَكَاءً .

ومتعلق [تَفْضِيلًا] محذوف ، التقدير : عَلَيَّ ، والحذف في مثل هذا كراهة التلقي ، وإيقاع الحكم عليه على سبيل التعيين ، وقد عده بعضهم من ألقاب البديع ، [وجعل له مراتب] يفوق بعضها بعضاً على حسب موقع الكراهة وقصد البراءة ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود ^{١١٨} .

و(النَّثَاءُ) بتقديم الثاء المتثثة مختص بالمدح ، و[ذهب بعضهم] إلى التعميم إلا أنَّ الغالب المدح ^{١١٩} .

و(النَّثَاءُ) بتقديم النون للذم ، وقال بعضهم [بالتعميم ^{١٢٠}] ، وأنشد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنه :

١١٥ - لأبي العلاء المعري في ديوانه (سقط الزند) ٧ .

١١٦ - تكملة من « ب » .

١١٧ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٧٥ .

١١٨ - تنظر المسألة في « باب متعلقات الفعل - حذف المعمول » :

دلائل الإعجاز ١٨٥ فمابعدا ، وإيضاح القزويني ٢٠١/١ ، والطراز ٣٠٣/٣ ، وشروح التلخيص ١٤٠/٢ ، وبغية الإيضاح ٢٢٢/١ .

وجعل منه عند بعضهم قوله (تعالى) : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ { الضحى : ٣ } .

ومعنى كراهية التلقي : هو وقوع الفعل مباشرة على المعمول ، وهذا نوع من الأدب رفيع ، يقوم على مراعاة الشعور واحترام الآخرين ؛ لأنَّ ابن مالك لم يرد أن يوقع التفضيل عليه مباشرة فحذف ، والحذف نوع من الإيجاز ، وهو أحد فنون علم المعاني .

١١٩ - ينظر مادة (ثني) في اللسان ١٢٤/١٤ .

١٢٠ - ينظر مادة (ثنا) في الصحاح ٢٥٠١/٦ ، وأساس البلاغة ٤٢١/٢ ، واللسان ٣٠٤/١٥ .

أَلَا أَلْبَعُ مُعَاوِيَةَ بْنَ صَخْرٍ أَمِيرَ [المُؤْمِنِينَ نَنَا كَلَامِي]
فَانَا صَابِرُونَ وَمُنْظَرُوكُمْ إِلَى يَوْمِ التَّغَابُنِ وَالْخِصَامِ^{١٢١}

وقوله :

وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَهُ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتٍ الْآخِرَهُ

(الهَبَاتُ) جمع هَبَةٍ ، وأصلها « وَهَبَةٌ » ثم حذفت الواو على القاعدة المعروفة^{١٢٢} . وهي أعني الهبة : عبارة عن العطية مَا هِيَ قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ . وقيل : لا تكون الهبة إلا للعطاء الجزيل، قال : والحُذْيَا تَعُمُّ بخلاف الهبة ، قال ابن الشاهد : والصحيحُ التعميمُ^{١٢٣} لقوله :

هَبَةٌ لَا يُرِيدُ مِثْلِي حَذَاهَا إِنَّ تَرَكَ الْقَلِيلَ مِنِّي شِيمَةً^{١٢٤}

(الدَّرَجَاتُ) عبارة عن المنازل والرتب ، وأصل الدرجات : التي يُرْقَى عليها ، ومن ذلك درجات المنابر .

(الْآخِرَةُ) هي المعَادُ ، وكثر إطلاقها مع الدنيا كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^{١٢٥} .

قال ابنُ الشَّاهِدِ : وهو مما وقع فيه دلالة المطابق على مطابقه ويرجع إلى معنى الاحتباك^{١٢٦} ، فالآخرة العليا حَذَفَ وَدَلَّ عليه بالدنيا ، والدُّنْيَا الأولى حَذَفَ ودل عليه [بالآخرة]^{١٢٧} ، وقد جاءَ مَعًا في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى ﴾^{١٢٨} .

وتَقْرِيرُ جَمِيعِ ذَلِكَ وَبَسْطُهُ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ الْمُقْصُودُ .

١٢١ - في ديوانه ٥٤ . وينظر الاستيعاب ٣/٢٨٢ .

١٢٢ - وهي أن الواو تحذف إذا وقعت بين عدوتيهما الياء والكسرة كما في « يعد » أصله « يوعد » والمصدر « عدة » محمول في إعلاله على فعله ، فكذا « هبة » .

تنظر المسألة في الكتاب ٤/٥٢ ، والأصول ٣/٢٧٦ ، والتكملة ٢٤٦ ، والمنصف ١٨٤ ، وشرح الملوكي ٣٣٣ ، وابن يعيش ٩٥/١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٦٣ .

١٢٣ - ينظر مادة (وهب) في اللسان ١/٨٠٣ و(حذا) منه ١٧١/١٤ .

١٢٤ - لم أقف عليه .

١٢٥ - آية ١٤ من سورة النور .

١٢٦ - سبق الحديث عنه في الهامش رقم ٣٨ ص ١١ .

١٢٧ - في « أ » [بالاولى] .

١٢٨ - آية ١٢ ، ١٣ من سورة الليل .

الكَلَامُ وَمَا [يَأْتِلِفُ] مِنْهُ

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ، كَ «أَسْتَقِمُّ» وَأَسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرَفُ الْكَلِمِ
وَاحِدُهُ «كَلِمَةٌ»، وَالْقَوْلُ عَمٌّ. وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

[قوله «كَلَامُنَا»] ^١: يعني كلام النحويين؛ لأنهم يشترطون أن يكون ملفوظاً به مفيداً .
والمراد بـ (اللفظ) : ما يلفظ به اللسان والشفطان . والمراد بـ (المفيد) : ما أفاد السامع
علم شيء لم يكن يعلمه . وزاد بعضهم : / (فائدة يحسن السكوت عليها) ، وأنكره ٧/ب
بعضهم ، وقال : إن لم يحسن السكوت عليها [فـ] لا تسمى فائدة . وهذا مبني على أن
اللفظ عند التعريف والتقييد هل يحمل على أنهى درجاته في التناول أم لا ؟ خلاف .
وتفصيل وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود ^٢ .

وغير النحويين لا يشترطون في الكلام ذلك ، بل يطلقه على ما وقع به الإفهام ، سواء
وجد اللفظ والإفادة أم لا ؟ ^٣ ، ومن فقدان اللفظ وإطلاق الكلام قوله :

قَالَتْ لَهُ الطَّيْرُ تَقَدَّمْ رَاشِدًا إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا حَامِدًا °

وقوله :

- ١ - في « ب » يتألف .
- ٢ - تكملة من « ب » .
- ٣ - يراجع تفصيل هذا الكلام في تعريف المسند إليه باللام ، وهو من بحوث علم المعاني . والمسند إليه يعرف بالمعارف الستة المعروفة في النحو . والمراد بأنهى درجاته : أي أنهاه في الاستغراق . ينظر مفتاح العلوم ١٨٦ ، ٢١٤ - ٢١٧ ، والإشارات ٣٩ - ٤١ ، والإيضاح ١٢٢ ، والطراز ١٩/٢ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٠٨ .
- ٤ - أي : أهل اللغة ، كما في الصحاح فقد أطلق الكلام على الكلمة الواحدة (٢٠٢٣/٥) وصاحب اللسان في (قول) ٥٧٢/١١ ، أطلق الكلام على القول وما كان مكتفياً بنفسه . وانظر المسألة مفصلة في التبيين ١١٣ ، وما بعدها ، وابن يعيش ١٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١ - ٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥/١ - ٧ ، والارتشاف ٤١١/١ - ٤١٢ ، وتوضيح المقاصد ١٤/١ - ١٨ ، والتصريح ١٨/١ - ٢٢ ، والهمع ١٠/١ - ١١ .

٥ - لأبي النجم العجلي في ديوانه ٩٤ .

وهو في الخصائص ٢٢/١ ، وشرح التسهيل ٥/١ ، واللسان (قول) ٥٧٢/١١ .

* تكملة مني .

بَيْنَمَا نَحْنُ مُرْتَعُونَ بِفُلْجٍ قَالَتِ الدُّلْحُ الرِّوَاءُ : إِنَّهُ ١

فهذا قد أطلق عليه قولاً ، والقول كلامٌ . وكذلك أيضاً قوله :

شَكَى إِلَيَّ جَمْلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرًا جَمِيلًا فَكَلَّانَا مُبْتَلَى ٢

وقال بعضهم ٣ : إِنَّ هَذَا كَلَّهَ مِنْ مَجَازِ التَّخْيِيلِ ٤ ، وَإِنَّ الْمَعْنَى : لَوْ [كَانَ لَهُ] كَلَامٌ لَقَالَ هَكَذَا ، قَالَ : وَقَدْ أَوْضَحَ ذَلِكَ عُنْتَرَةٌ ، بقوله :

لَوْ كَانَ يَدْرِي مَا الْمُكَاورَةُ أَشْتَكَى وَلَكَانَ - لَوْ عَرَفَ الْكَلَامَ - مُكَّمِّي ٥

فهذا أطلق الكلام على ما يُعَرَّفُ مِنْ حَالِ الشَّيْءِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَهُوَ أَبُو الْحَكَمِ مَالِكُ بْنُ الْمَرْحَلِ ٦ ، وَهُوَ مِنْ شَيْوَخِ شَيْخِنَا أَبِي

٦ - لم أقف على قائله .

وهو في الخصائص ٢٣/١ ، واللسان (قول) ٥٧٢/١١ .

ومعنى « إِنَّهُ » : صَوْتُ رِزْمَةِ السَّحَابِ وَحْنِ الرَّعْدِ .

٧ - البيت نسبته ابن السيرافي في شرح الأبيات ٣١٧/١ للشاعر الملبد بن حرملة الشيباني .

ويروى « صَبْرٌ جَمِيلٌ » وهو في الكتاب ٣٢١/١ ، ومعاني الفراء ٥٤/١ ، ١٥٦ ، ومجاز القرآن ٢٠٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٨/١ .

٨ - ممن قال بذلك ابن جنى في الخصائص ٢٣/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٨٦/١ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٦/١ ، وأبوحيان في الارتشاف ٤١١/١ .

٩ - لعل المصنف يقصد بقوله : « مَجَازِ التَّخْيِيلِ » الاستعارة التخيلية ، وهي قرينة المكنية التي يحذف فيها المشبه به ويرمز إليه بشيء من لوازمه منسوباً إلى المشبه .

وتكون المكنية مع قرينتها التخيلية في مواضع كثيرة : منها ما نحن فيه ، وهي نسبة لوازم المشبه به « العقلاء » إلى غيرهم كالحيوانات والطير والجمادات ، نحو : شكا جملي ، الخيل تشكونا ، قالت الطير ، . الخ .

ينظر مفتاح العلوم ٣٧٦ ، والمثل السائر ٧٠/٢ ، والإيضاح ٤٤٤ ، والطران ٢٣٠/١ ، وشرح التلخيص للبايرتي ٥٨١ ، والمنزعة البديع ٢٣٥ .

١٠ - في ديوانه ٢١٨ . مع اختلاف العجز ، وهذه الرواية في جمهرة أشعار العرب ٤٩٢/١ .

وهو في الخصائص ٢٤/١ ، وشرح التسهيل ٦/١ ، واللسان (قول) ٥٧٣/١١ .

١١ - المتوفى سنة ٦٩٩ هـ في سبته ، تلقى علومه على الشلوبيني ، وابن الدباج ، تولى القضاء في أماكن متعددة في

الأندلس بعضها في نواحي غرناطة ، كان مشاركاً في عدد من العلوم كالفقه واللغة والنحو ، وله مؤلفات ، وله

مواقف مع ابن أبي الربيع ، ينظر نفح الطيب ١٤٥/٤ ، ١٤٥٣-٤٥٩ ، وأزهار الرياض ٣٢/١ ، والبغية ٢٧١/١

ومن تلامذته أبوحيان .

بكر بن شبرين^{١٢} ، في قصيدته التي قالها على لسان ملك الغرب يُخاطبُ بها ملك الأندلس :

والخيلُ تشكونا ولا ذنبَ يسوى أنا نرُوحُ بها وأنا نغتدي
لو أنها علمتُ بما في قصدينا كانت تطيرُ بنا ولم تتبلد
اللهُ يعلمُ أننا لم نعتقد إلا الجهادَ ونصرَ دينِ محمدٍ

وعلى هذا المعنى يخاطبون [الخيل^{١٣}] على معنى أنها لو كانت ممن يفهم الخطاب لكان هذا خطابها ، كما قال [في هذه القصيدة^{١٤}] :

يا خيلُ إن وراءَهُ ماءً روى و [مغانياً^{١٥}] ومزارعاً لم تُحصِر
وأحبةً بين العدى قد أصبَحُوا يتوقعون الموتَ إن لم تُنجِد

وهذا كثير في كلامهم .

ويطلقون الكلام - أيضاً - على غير المفيد وإن وقع به اللفظ ، كما في قوله :

كلامٌ لم يُفدني غيرِ علمي لعلمي أنه أهلُ الإجارة^{١٦}

فلو فقدنا معاً ، أعني : اللفظ والإفادة ، كما لو كانت الإشارة إلى غير مفيد ، أو إلى شيءٍ غير مفهوم ، فهل يُطلق عليه كلامٌ أم لا ؟

قال ابن المستملي : فيه نظرٌ ، والأظهرُ عندي إطلاقُ الكلام عليه^{١٧} .

ومثل [المصنف^{١٨}] ب « آستقم » وهو أقل ما يكون منه الكلام ، أعني : أن الكلام لا يكون

١٢ - هو محمد بن أحمد بن محمد الجذامي ٧٤٧هـ من أهل الدين والفضل أخذ علومه عن جده لأمه أبي بكر بن عبيدة الإشبيلي ، وكذا الأستاذ أبو إسحاق الغافقي ، تولى قضاء غرناطة . وتفصيل ترجمته في قسم الدراسة .
ينظر الإحاطة ١٠٤/١ ، ٤٥١ - ٤٥٢ ، ١٧٤/٢ - ١٨٢ ، والكتيبة الكامنة ١٦٦ - ١٧٢ ، ونفح الطيب ١٧٧/١ ، ٢٥١/٦ ، ٥٤١/٥ .

١٣ - تكملة من « ب » .

١٤ - في « ب » [ومغانماً] .

١٥ - لم يُقف عليه .

١٦ - ما ذهب له ابن المستملي مخالف لمذهب جمهرة النحاة ؛ لأنهم اشترطوا في الكلام اللفظ والإفادة ، والإشارة وإن أفادت لا تسمى كلاماً لفقدان اللفظ ، فمن باب أولى عند فقدهما معاً .

تنظر المسألة في مصادر هامش « ٤ » السابق .

١٧ - تكملة من « ب » .

إلا من اثنين فصاعداً ، لكن قد يكون أحد الاثنين مقدراً ، كما في (أَسْتَقِمُّ) .



وَأَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

التقدير : الكلم : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ؛ لأنَّ التفصيلَ من حيثُ هو ثانٍ عن الإجمال ، وتقديمُ مثل هذا حَسَنٌ ، لأنَّه المقصودُ ، أعني : بيانَ الاسمِ والفعلِ ، [قال ابنُ الشاهد^{١٧} :
ومن ذلك ، أعني من تقديم ما كان متأخراً لكونه / المقصود ، قول الفرزدق في ابن هبيرة :
أ/٨

تَفِيهُقَ بِالْعِرَاقِ أَبُو الْمُثَنَّى وَعَلَّمَ أَهْلَهُ أَكْلَ الْخَبِيصِ
أَطْعَمَتِ الْعِرَاقَ وَدَافَيْهِ فَرَارِيًّا أَحَدٌ يَدَ الْقَمِيصِ^{١٨}

فإنَّ (التَّفِيهُقَ) متأخِّرٌ على الإطعامِ لكنَّه المقصودُ ؛ لأنَّ مقصودَه التشنيعُ على ابن هبيرة والتسبب في انحراف الخليفة عنه ، [قال : ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾^{١٩} ، مع قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾^{٢٠} فإنَّ ذبْحَ البقرة متأخِّرٌ عن قَتْلِ النَّفْسِ^{٢١}] .

ويحتملُ أن يكون (اسمٌ) مبتدأ ، وجوِّز الابتداء بالنكرة العطف عليه ، أو التفصيل ؛ لأنَّ كلاً منهما مسوغ الابتداء بالنكرة . ويحتملُ أن يكون خبراً و (الكلم) هو المبتدأ .
قوله (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) : الكلم : جنسٌ واحد كَلِمَةٌ ، والجنس كالجمع أقلُّ أفرادهِ ثلاثة .
وفي (كَلِمَةٌ) [لغات^{٢٢}] : الأصل ، والتخفيف منه [لأنه^{٢٣}] ك (كَتِفٍ) بتقدير التجريد وإتباع الفاء للعين ، والتخفيف [منه لأنه^{٢٤}] ك (إِبِلٍ) باعتبار التجريد .

١٨ - في ديوانه ١٠/٢ .

وهما في الكامل ٨٣/٣ ، والمحکم (حدّ) ٣٥٩/٢ والثاني في الشعر والشعراء ٨٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور

٢/٤٤٥ ، وشرح التسهيل ٩٢/٣ ، والهمع ٥٠/١ .

١٩ - ما بين المعقوفين تكملة من « ب » .

٢٠ - آية ٦٧ من سورة البقرة .

٢١ - آية ٧٢ من سورة البقرة .

٢٢ - ينظر الصحاح (كلم) ٢٠٢٣/٥ .

٢٣ - تكملة من « ب » .

قوله (والقَوْلُ عَمَّ) يريد أن القول يُطْلَقُ على الكلام والكَلِمِ [والكلمة إلا] أن الأصل فيه استعماله في المفرد .

(عَمَّ) يَحْتَمِلُ الفعلية ، وَيَحْتَمِلُ الاسمية ، فيكون على [هذا ك (رَجُلٍ) [بَرٍّ]^{٢٤} .
قوله :

وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

يعني : أنه قد تُطْلَقُ الكلمة ويكون المراد بها الكلام ، ومن ذلك قوله (تبارك وتعالى) :
﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^{٢٥} [فـ « أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ... »]^{٢٦} وما عُطِفَ عليه تفسيرُ للكلمة ، فالكلمة إن ذاك كلامٌ : لأنَّ المفسِّرَ نفسُ المفسِّرِ ، والمفسِّرُ كلامٌ ، [فالمفسِّرُ كلامٌ] ومنه : ما جاء في الحديث^{٢٧} عنه عليه السلام « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَتْهَا الْعَرَبُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ : أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا [خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ] »^{٢٨} .

ومنه قول زهير :

ولولا أن ينال أبا طريفٍ يسارٌ من مليكٍ أو لحاءٍ
لقد زارت بيوت بني [عليم] من الكلمات أنية ملاءٍ^{٢٩}
يعني بـ (الكلمات) : قصائد الهجو . ومعنى (يؤم) : يُقصدُ .



٢٤ - مراده من ذلك أن تكون « عَمَّ ، بَرٍّ » فعل ماضٍ ، والجملة الفعلية حينئذ خبر للمبتدأ (القَوْلُ ، رَجُلٌ) أو تكون « عَمَّ ، بَرٍّ » أصلهما : « أَعَمَّ ، أَبَرَّ » أي : اسم تفضيل ، وحذفت الهمزة كما في « خَيْرٌ ، وَشَرٌّ » ، وهما الخبر ، فالجملة حينئذ اسمية .

٢٥ - آية ٦٤ من سورة آل عمران .

٢٦ - الحديث أخرجه الشيخان ، البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ١٤٩/٧ ، في كتاب مناقب الأنصار ، باب أيام الجاهلية (ح ٣٨٤١) .

ومسلم في الصحيح بشرح النووي ١٢/١٥ - ١٣ ، في كتاب الشعر .

٢٧ - في ديوانه ١٣٢ ، وعجزه :

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَامِحَالَةٍ زَائِلٌ

٢٨ - في ديوانه ٨٤ من قصيدته التي مطلعها :

عَفَا مِنْ آلِ فاطمةَ الجَوَاءُ فَيَمُنُّ ، فَالْقَوَائِمُ ، فَالْحَسَاءُ

بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنَّدَا، وَآلٍ، وَمُسْنَدٍ لِلْإِسْمِ، نَهْمِيْزٌ حَصْلُ
بِتَفَاعُلَتِ، وَآتَتْ، وَيَا أَفْعَلِي، وَنُونٍ أَقْبَلَنَ، فِعْلٌ يَنْجَلِي

« الْجَرُّ » من خصائص الأسماء، فإن جاء مظهره وجوده في غيره حمل على التأويل

وإرادة غير الفعل، كما في قوله :

رَعَاكَ ضَمَانُ اللَّهِ يَا أُمَّ مَالِكٍ وَلِلَّهِ عَنْ يُشَقِّكَ أَغْنَى وَأَوْسَعُ^{٢٩}

قيل : « عَنْ » على بابها، وحذفت (أَنْ) من : (يُشَقِّكَ) فارتفع الفعل، فعلى هذا إنما

دخل حرف الجر على أَنْ والفعل، وَأَنْ والفعل في تقدير المصدر .

وقيل : إنَّ العين بدلٌ من الهمزة، وأنَّ الأصل : (أَنْ يُشَقِّكَ)، وهي لغةٌ معروفةٌ لبعض

العرب^{٣٠}، ويكون (يُشَقِّكَ) على حَدِّ :

مَهْلًا بَنِي عَمَّنَا مَهْلًا مَوَالِينَا^{٣١}

أو أنه لما غير اللفظ بطل عمله، ذكر الوجهين أبو علي، وأما قوله :

ب/٨

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا كَانَ مِنِّي بَلَيْتَ وَلَا بِلَهْفٍ وَلَا لَوَّانِي^{٣٢} /

فإن (لَيْتَ) اسمٌ والمراد اللفظ، إلا أنه حكى حالة حرفيتها، ولو لم يحك لقال : بـ

« لَيْتٌ »، وكلا الوجهين جائز، [وقد جاء من عدم الحكاية قوله^{٣٣} :

(٢٩) لجنون ليلى في ديوانه ١٤٩، أو لأعرابي من هذيل في شرح الحماسة للمرزوقي ١٣١٦. وهو في البيان والتبيين ٣/٢٣٠، والحماسة البصرية ٢/٢٢٢.

٣٠ - تلقب بعننة تميم وقيس وأسد، ومن جاورهم .

ينظر الخصائص ١١/٢، وسر الصناعة ٢٢٩/١، ٢٣٥، والصاحبي ٣٥، واللسان (عنن) ٢٩٥/١٣، والمزهر ٢٠٩/٢، ٢٢١، والبلغة في أصول اللغة ١٦٣، واللهجات للجندي ٣٦٥ - ٣٧٠ .

٣١ - للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب من أبيات يخاطب بها بني أمية، وعجزه :

لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا

وهو في الأضداد للأنباري ٤٨، وحماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٢٢٤/١ .

٣٢ - لم يعرف قائله .

وهو في العسكرية ٢٠٥، والخصائص ١٣٥/٣، وسر الصناعة ٥٢١، ٧٢٨، ورصف المبانى ٣٥٨، والإنصاف ٣٩٠/١، والمقرب ١٨١/١، وأوضح المسالك ٣٧/٤ .

٣٣ - ما بين المعوقين تكلمة من « ب » .

٣٤ - لأبي زيد الطائي في ديوانه ٥٧٨ (إسلاميون) .

وهو في الكتاب ٢٦١/٣، والمقتضب ٢٣٥/١، ٣٢/٤، والمنصف ١٥٣/٢، وابن يعيش ٣٠/٦، ٥٧/١٠ .

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءٌ [٣٣]

و « التنوين » من خصائص الأسماء ، وجميع أقسامه لا تدخل في غير الاسم إلا التنوين الغالي، وتنوين الترّم ، فإنّهما لا يختصان بالاسم ، إلا أنّهما مختصان بالقوافي فليس وجودهما إلا في الشعر ، فلذلك لم يتعرض لهما المصنّف ، ومن تنوين الترّم قوله :
أَقْلَى اللّوْمَ وَيَحْكُ وَالْعِتَابَيْنِ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ فَقَدْ أَصَابَنْ^{٣٥}
ومن التنوين الغالي قوله :

إِنَّكَ - إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ - تُضْرَعُ^{٣٦}

هكذا أنشده أبو عليّ ، وفيه نظرٌ ، لأنّ التنوين الغالي زيادةٌ على وزن البيت ينكسر به البيت ، كما في قوله :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقُنْ مَشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَفَقُنْ^{٣٧}

إلا أن يكون الإنشاد بالتنوين بعد الواو [فيكون^{٣٨}] إذ ذاك نوناً ، لأنّ التنوين إنّما يكون مع حركةٍ ، [فإطلاق^{٣٩}] التنوين عليه باعتبار أصله ، وهو أنه كان أصله أن يقع بعد الحركة و « النداء » - أيضاً - من خواصّ الأسماء ، وينبغي أن يُمثّل فيه بغير (يَا) ، لأنّ (يَا) قد باشرت الفعل ، كما في قوله :

أَلَا يَا قَاتِلَ الرَّحْمَنِ قَوْمًا لَهُمْ فِي الْغَدْرِ أَثَارُ قَبَاحُ^{٤٠}

٣٥ - لجريز في ديوانه ٨١٣/٢ .

وهو في الكتاب ٢٠٥/٤ ، والأصول ٣٨٦/٢ ، والمنصف ٢٢٤/١ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والإنصاف ٦٥٥ ، وأوضح المسالك ١٦/١ .

٣٦ - نسب البيت تارة لجريز بن عبدالله البجلي في الكتاب ٦٧/٣ ، وله ولعمرو بن خثارم البجلي في شواهد المغني للسيوطي ٨٩٧/٢ ، وشطره الأول :

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ

وهما في المقتضب ٧٢/٢ ، والأصول ١٩٢/٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، والمغني ٥٥٣/٢ .

٣٧ - لرؤية في ديوانه ١٠٤ .

وهما في الكتاب ٢١٠/٤ ، والإيضاح ٢٦٧ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٢ ، وشرح التسهيل ١١/١ ، ورصف المباني ٤١٨ ، والمغني ٣٤٢ .

٣٨ - تكملة من « ب » .

٣٩ - في « أ » [بإطلاق] .

٤٠ - لم أقف عليه .

والحرف ، كما في قوله :

يَالْيَتَنِي كُنْتَ يَوْمَ الطِّفِّ مُدَّرِعَا وَأَحْضَرُ الرَّوْعَ بِالشَّقَرَاءِ مَتَّبِعَا^{٤١}

و« أَلْ » مختصة - أيضاً - بالاسم ، وإنما جاء منها ما دخل على الفعل بتقدير

الموصولية ، ومع هذا فإنه خاص بالشعر ، كما في قوله :

وَذُو الْمَالِ يُؤْتِي مَالَهُ دُونَ عَرْضِهِ رِمْلًا نَابَهُ وَالطَّارِقُ الْيَتَعَمَدُ^{٤٢}

وقال (أَلْ) : ولم يقل : والألف واللام ، لأن المعرف عنده الألف واللام معاً ، فهي إذ ذاك

في اقتضاء مجموع الحرفين للمعنى ك (قد) مثلاً ، فكما لا تقول : القاف والـدال ، لا تقول : الألف واللام .

ومن قال : الألف واللام ، فإن المقتضي عنده للتعريف إنما هو واحد والآخر تابع .

وقوله (وَمُسْنَدٌ) : قيل : إن مسنداً اسم مصدر ، والمراد : وإسناد للاسم ، لأن ما زاد على الثلاثة يكون فيه اسم المصدر والزمان والمكان بلفظ المفعول .

وقيل : ومسند ، المعنى : بلفظ مسند ، أي : مجعول سنداً ، وهو الذي يسند إليه ، فيكون كما قال في « كافيته » :

وَأَسْمًا ، بِصَرْفِ سِمٍّ ، وَجَرٍّ ، وَنِدَاً وَجَعَلِيهِ مُعَرِّفًا ، أَوْ مُسْنَدًا^{٤٣}

قال هو - أعني المصنف - في الشرح^{٤٤} : أي : « سَنَدًا » ، ولا يصح أن يكون « وَمُسْنَدٌ » على ظاهره ، لأن الإسناد لا يخص الاسم ، فعلى الوجه الأول : يكون « للاسم » من صلة « مُسْنَدٍ » ، وعلى الثاني : يكون من صلة (حَصَلَ) .

وقوله (بَيَّنَّا فَعَلْتُ) : يشمل جميع أنواع المخاطب ، فيدخل فيها : فعلت ، وفعلت ، وفعلتما ، وفعلتم ، وفعلتن ؛ لأن الجميع ضمائر للخطاب .

(وَأَتَتْ) يدخل فيها : « أَتَتْ » ، لأن المجموع للدلالة على تأنيث الفاعل / [^{٤٥} ولو قال : ١/٩

٤١ - لم أقف عليه .

٤٢ - هو في الخزانة ١٤/١ ، ولم يعز إلى قائل . مع اختلاف القافية إلى « اليتعمل » .

٤٣ - شرح الكافية الشافية ١٦١/١ .

٤٤ - المصدر السابق ١٦٥/١ .

٤٥ - ملاحظة : من هنا يبدأ السقط في النسخة الأصلية « أ » ويتمثل من نهاية لوحة ١/٩ إلى نهاية لوحة ١/١٩ ،

وأكملته من نسخة « ب » الإيرلندية ، ويبدأ الإكمال للسقط من لوحة ١٠ / ب ، ب .

عوض [عن] « بَتَا فَعَلْتُ » * تَاءُ الضَّمِيرِ ، لكان أحسن ، لأنه كان داخلاً فيه تاء المتكلم وهي مقصودة في الموضع ، واختصاص تاء الضمير المخاطب [يُوْهم] إخراجها ، وهي مقصودة في المحل ، وقد أدخلها في « كافيته » فإنه قال :

لِلْفَعْلِ تَا الْفَاعِلِ إِيَّاهُ عَلِمَ^{٤٦}

وتاء الفاعل : تشمل تاء المتكلم ، وتاء المخاطب .

وقوله : (وَيَا أَفْعَلِي) يريد : الياء في مثل : (قومي) و (تقومين) .

وقال : « وَيَا » ، ولم يقل : وضمير ، ليشمل المذهبين^{٤٧} ، أعني مذهب سيبويه حيث يجعلها ضميراً ، ومذهب [أبي] الحسن حيث يجعلها علامة تأنيث .

وقوله : (وَنُونِ أَقْبَلَنَّ) يريد النون الموضوعة للتأكيد ، وأضافها إلى (أَقْبَلَنَّ) ليخرج مثل :

أَقَائِلَنَّ أَخْضَرُوا الشُّهُودَا^{٤٨}

فإن ذلك ليس بكثير ، بخلاف النون في مثل : « أَقْبَلَنَّ » فكأنه قال : والنون التي يؤكد بها على جهة الكثرة لا على جهة الندور .

وقوله (يَنْجَلِي) معناه : يظهر .



سَوَاهُمَا الْحَرْفُ : كـ « هَلْ » ، وَ « فِي » ، وَ « لَمْ »

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي « لَمْ » ، كـ « يَشْمُ »

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِ « النَّا » مَزْ ، وَ سِمَ بِ « النُّونِ » فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرُ فُهِمَ

لَمَّا بَيَّنَّ الْأَسْمَ وَبَيَّنَّ الْفِعْلَ ، وقد قدم أَنَّ الْكَلِمَ ثَلَاثٌ لَا زِيَادَةَ عَلَيْهَا تَعِينَ أَنَّ مَاعِدَا الْاِثْنَيْنِ - الَّذِينَ قُدِّمَا وهما الاسم والفعل - الثالث وهو الحرف ، ومثل له بـ « هَلْ » وهي حرف

٤٦ - شرح الكافية الشافية ١/١٦٦ والذي في الشرح :

لِلْفَعْلِ تَا الْفَاعِلِ أَوْ يَأَهُ عَلِمَ

٤٧ - فصل المؤلف المسألة في باب المعرفة والنكرة ص ٨٨ - ٨٩ .

٤٨ - لرؤية بن العجاج في ملحوق ديوانه ١٧٣ .

وهو في الخصائص ١/١٣٦ ، وسر الصناعة ٢/٤٤٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٠٤ ، والجنى الداني ١٤١ ،

ومغني اللبيب ١/٣٣٦ ، والتصريح ١/٤٢ .

وبـ (في) ومعناها الوعاء ، وقد يخرج عنه إلى غيره ، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى) .

و« لَمْ » ومعناها النفي ، وهي من أدوات الجزم ، وقد تجري مجرى « ما » فلا تجزم ، ومنه قوله :

لولا فوارس من نُعمٍ وأُسرتُها يوم الصُّليفاء لم يُوفون بالجارِ^٦

ويليها مضارع كما قال ، إلا أنه إذا فصل بينه ، أعني بين الفعل و« لم » ضرورة ، وقع بعد الفصل الفعلان ، أعني المضارع والماضي ، ومن وقوع المضارع قوله : ولم يوماً أبوءُ بعبٍ دُلٍّ إذا دُلَّ الأبى أخو الفخار^٧ ومن وقوع الماضي قوله :

ولم كعباً أتيتُ لنيل رِفْدٍ وقد جاءت لنيل الرِفْدِ لَحْمٌ^٨

و(يَشْمُ) مضارع (شَمِمْتُ) بكسر العين ، ويقال : (شَمِمْتُ) بفتح العين (أَشْمُ) بضمها - أعني بضم العين - إلا أن ضمته تنقل إلى الفاء على القياس المعروف^٩ .

وقوله (وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِـ « التَّاء » مِزٌ) : التاء المتقدمة ، أعني تاء الضمير وتاء التانيث لا تتصل إلا بالفعل الماضي ، أما تاء الضمير فإنها منسوجة من غيره ، أعني من غير الماضي . وأما تاء التانيث الساكنة فإنها تلحق المضارع من أوله مصحوباً بالدلالة على

المضارعة ، وتتحرك لتعذر الابتداء بالساكن ، على هذا محقق النحويين . / ١١١

وأما فعل الأمر فإنه يُمَيِّزُ بنون التأكيد ، وهو معنى قوله : (سِمٌ بِـ « النُّونِ ») المتقدمة ، وهي النون التي للتأكيد ، وقيدته بإفهام الأمر ليخرج المضارع ، فإنها تدخله لكن لا يُفْهَمُ منه الأمر ، ولا يحتاج هنا إلى الاحتراز عن مثل :

٥٦ - لم يعرف قائله .

وهو في سر الصناعة ٤٤٨/٢ ، وابن يعيش ٨/٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٧٦ ، والجنى الداني ٢٦٦ ، والمغني ٣٠٧ ، ٣٧٥ ، والهمع ٥٦/٢ ، والأشموني ٦/٤ . وفي النسخة : السليفاء .

٥٧ - لم أقف عليه .

وفي النسخة : بمعيب ، وما أثبتته الصواب .

٥٨ - لم أقف عليه .

٥٩ - قال الجوهري : شَمِمْتُ الشَّيْءَ أَشْمَهُ شَمًّا وَشَمِيمًا ، وَشَمِمْتُ - بالفتح - أَشْمُ لُغَةً « الصحاح ١٩٦١/٥ .

أَقَاتُلْنَ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا^{٦٠}

فإنه ليس مفهوماً أمراً ، فعلى هذا يجيء العهد إلى متخلف الغيبة ، وفي جواز ذلك وعدمه خلاف ، وتفصيل وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود^{٦١} .

قوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ: «حَه» وَ«جَيْهَلٌ»

ما اقتضى من الألفاظ أمراً وليس يقبل النون المذكورة فإنه ليس بفعل أمر ، إنما هو اسم يدل على الأمر ، ك (صَه) و (مَه) ، وما أشبه ذلك .

والدليل على اسميته التنوين ، فصار الاعتبار كالمصدر في قولك : (ضَرْباً زَيْدًا) اسم دال على الأمر ، فإن كان اللفظ يدل على الأمر ولا يقبل النون المذكورة ولا سمع فيه التنوين كان حرفاً ، ولهذا يحكم بحرفية (كَلَّا) ، وإن كان معناها (اَرْتَجِزْ) أو (اَرْتَدِعْ) لعدم سماع تنوينها ، فعلى هذا يَرِدُ على المصنف (كَلَّا) ويلزمه أن يكون اسماً ؛ لأنه مقتضى للأمر وليس قابلاً للنون المتقدمة ، وهو حرف باتفاق من النحويين^{٦٢} .

٦٠ - سبق تخريجه ص : ٣٦ ، هامش ٤٨ .

٦١ - لعله يريد بالعهد إلى متخلف الغيبة ، العهد الذهني ، وما يتعلق بالعهد وغيره يراجع فيه مبحث التعريف باللام في المسند إليه . وقد سبق التنويه عنه ص ٢٨ ، تنظر المسألة في المصادر نفسها .

٦٢ - ينظر في المسألة مقالة « كلا » لابن فارس ، والصاحبي ٢٥٠ ، ورسالة « كلا » لأبي جعفر الطبري ، وكتاب شرح كلا وبلى ونعم لمكي القيسي من ١٩ - ٧٠ ، ورصف المباني ٢٨٧ ، والجنى الداني ٥٧٧ ، ومغني اللبيب ٢٠٥ ، وجواهر الأدب ٤١٢ .

المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ^١

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

الاسم منحصر في هذين ، أعني الإعراب والبناء ؛ لأنه لا يخلو أن يتغير آخره أو لا ، فإن تغير آخره فهو المعرب ، وإن لم يتغير فهو المبني .

فعلى هذا يلزم أن يُقَدَّرَ لـ « مَبْنِيٌّ » في قول المصنف : « مِنْهُ » ، فيكون التقدير : منه معرب ومنه مبني ، ولا يصح الاكتفاء بـ « مِنْ » الأولى ؛ لأنه يلزم إثبات شيء من الأسماء يكون غير موصوف بالإعراب والبناء ؛ لأنه يكون المعرب والمبني بعض الاسم ، فيلزم ثالث يقع فيه التكميل ، وليس الأمر كذلك .

وأما من قال في مثل : « قام غلامي » إنه لا يوصف بإعراب ولا ببناء^٢ ، فإنه قول

ضعيف وليس للمصنف بمذهب ، فيلزم إذ ذاك تقدير / ما قدمنا ، ويكون تبعيض الأول باعتبار ما خرج منه الثاني ، وتبعيض الثاني باعتبار ما خرج منه من الأول .

وقوله « لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ » : علة للبناء ، أي سبب البناء في الاسم شَبْهُهُ فيه

بالحروف يدنيه منها ، ثم شرع في بيان الشبه ، فقال :

كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيِّ: فِي أَسْمَائِي «جِئْنَا» وَالْمَعْنَوِيِّ: فِي «مَتَى» وَفِي «هَنَا»

اسما « جِئْنَا » هما التَّاءُ [وَنَا] ، وكل واحد منهما شبيه بالحرف من جهة الوضع ؛ لأن

« التَّاءُ » في « جِئْتُ » على حرف واحد ، و« نَا » على حرفين ، وذلك هو وضع

الحروف ، أعني أن تكون على حرف أو حرفين ؛ لأن معانيها في غيرها ، فنقصت عما

١ - أدخل الناسخ - رحمه الله - أول الباب بآخر الباب السابق « باب الكلام » ، وقد فصلت بينهما .

٢ - هذا رأي ابن جني ، حيث قال في الخصائص ٣/٢٥٦ : « وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم ، في نحو : « غلامي » و« صاحبي » ، فهذه الحركة لإعراب ولا ببناء . »

وينظر : التبين ١٥٠ ، وابن يعيش ٣/٣٢ ، وشرح التسهيل ٣/٢٧٨ - ٢٨١ ، وابن الناطم ٤١٣ - ٤١٤ .

٣ - تكملة يقتضيها السياق .

هو معناه في نفسه . - وأيضاً - فإنها كالجزم مما معناه فيه ، فلو وَفَّرَتْ بحق الوضع لزم النقل . والمعنوي في « مَتَى » أنه متضمن معنى حرف الشرط إن كان للشرط ، أو الاستفهام إن كان للاستفهام .

وأما « هُنَا » فإن مذهب المصنف أنه بُني لتضمنه معنى حرف الإشارة وإن لم يُلَفَظ به ؛ لأن الموضع يقتضيه ؛ لأن الإشارة معنًى من المعاني الإضافيات ، كالشَّرْطِ ، والاستفهام ، والنفي ، والإيجاب ، والنداء ، وما أشبه ذلك . وما كان من المعاني الإضافيات فحقّه أن يكون له حرفٌ موضوعٌ له .



وَكَنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ ، وَكَافِتِقَارٍ أُصْلًا

من مقتضيات البناء في الاسم أن يكون الاسم نائباً عن الفعل ، ويكون غير متأثر بالعوامل ، وذلك : كـ « نَزَالَ » ، و« صَهْ » ، و« هَيْهَاتَ » ، وجميع الباب ، فإنه نائب عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل ، فلا يقع شيء منها فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مضافاً إليه ، وهذا على أحد الوجهين ، وهو اختيار المصنف ، وهي محتملات للضمائر باعتبار كونها دالة على الأحداث ، و - أيضاً - فإن منها المشتق ، والمشتق من حيث هو إذا لم يرفع ظاهراً تحمل الضمائر ، وإذا كان الأمر على ذلك صارت - أعني جميع أسماء الأفعال - عاملة غير معمولة ، فأشبهت « إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا » من الحروف في كونها عاملة غير معمولة .

فإن تأثر ماناب عن الفعل بالعوامل كان مُعَرَّباً ، كـ « المصادر » ، فإنها نائبة عن / « أَنْ » وَالْفِعْلِ .

٤ - أي أنها لا تتأثر بالعوامل لالفاظاً ولا محلاً ، وهو مذهب الأخفش ومن وافقه ، كما أنه نسب للجمهور ، وهو أحد قولي سيبويه والفارسي .

والوجه الآخر أنها لها محل من الإعراب ، فذهب سيبويه والمازني ووافقهم الفارسي أنها في محل نصب مفعول مطلق بأفعال محذوفة وجوباً موافقة لها في المعنى .

وذهب بعض النحاة إلى أنها مبتدأ ، ومرفوعةا أغنى عن الخبر كما أغنى الظاهر ، في « أقائم الزيدان ؟ » . ينظر : الارتشاف ٤١٤/٣ ، وتوضيح المقاصد ٥٣/٨ ، و٧٥/٤ ، وابن عقيل ٣٣/٨ ، والأشموني ٥٣/٨ - ٥٤ ، ١٩٦/٣ ، وحاشية الصبان ٥٤/٨ ، وحاشية الخصري ٢٨/٨ .

ومنها ماهو واقع موقع الفعل ، ك « صَبْرًا زِيدًا » ، و :
... صَبْرًا في مجال الموت صَبْرًا °

وما أشبه ذلك ، وهذا أرسخ في النيابة عن الفعل ، والجميع مُعَرَّبٌ ؛ لأنَّ المصدر من حيث هو يتأثر بالعوامل .

ومن مقتضيات البناء أن يكون الاسم مفتقراً على جهة الأصل ، ك « الموصولاتِ » فإنَّها مفتقرةٌ إلى الصلات على جهة الأصل ، فإنها لايتبين معناها إلا بالصلة .
و - أيضاً - فإن منها ما لايتبين له معنى أصلاً ، ك « مَنْ » و « مَا » ، بخلاف « الَّذِي » و « الَّتِي » ، وما أشبه ذلك ، فإنَّه يدل على معنى ، ف « الَّذِي » لمفرد مذكر ، و « الَّتِي » لمفرد مؤنث ، إلا أن ذلك المعنى لايصح الاكتفاء به إلا بالصلة .
ويدخل - أيضاً - في الافتقار على جهة الأصل « كُلُّ » و « بَعْضٌ » وما أشبههما ، مِمَّا وُضِعَ لازماً للإتباع بمكْمَلٍ يُبَيِّنُ حقيقة ما وضع اللفظ [له] ، إلا أنَّ هذا الافتقار معارض للزوم الإضافة ، كما سيأتي إن شاء الله (تعالى) .

والاحتراز بـ « أَصْلٍ » عن افتقار المبتدأ للخبر ، والخبر للمبتدأ ، والصفة للموصوف ، وما أشبه ذلك .

وقد يقال : إنَّ الاحتراز به عن مثل : « كُلِّ » و « بَعْضٍ » فإن افتقارهما إلى التابع ليس على جهة الأصل ؛ لأنَّ « كُلًّا » من غير إضافة تدل على عموم ، و « بَعْضًا » من غير إضافة تدل على تجزؤ ، وتحتاج على هذا أن تقول في « الَّذِي » و « الَّتِي » : إنَّه بُني بالحمل على « مَنْ » و « مَا » من الموصولات .

قوله :

وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ : مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبهِ الْحَرْفِ ، كـ «أَرْضٍ» وَ «سَمَا»

٥ - جزء من بيت لقطري بن الفجاءة ، في شعر الخوارج ٤٣ ، والبيت بتمامه :

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع

وهو في تخلص الشواهد ٢٩٨ ، وأوضح المسالك ٣٩/٢ ، والتصريح ٣٣١/٨ ، والأشموني ١١٧/٢ .

٦ - تكملة لأجل المعنى .

إذا سَلِمَ الاسمُ من شبه الحرف مطلقاً كان مُعَرَّباً ؛ لأنه لم يعرض له ما يخرجُه عن أصله ، وهو الإعراب ، فإن كان مع ذلك قد سلم من مقتضى الاشتراك في غير دليل عمدة ، كان مستوفياً لجميع وجوه الإعراب ، على ما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) .
ومثّل بـ « أَرْضِي » وهو مثال من الصحيح السالم من شبه ، ومن مقتضى الاشتراك في غير دليل العمدة ، فهو مستوفٍ جميع وجوه الإعراب : من رفع ، ونصب ، وجر .
و « سَمَا » وهو كـ « أَرْضِي » إلا أنه معتل ، وهو أعني « سَمَا » لغة في الاسم ، كما في قوله :

وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكًا أَثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِثَارَكَا^٧

ودلائل الإعراب / فيه مقدرة ؛ لكون الألف قد وقعت آخره ، وتحريكها متعذر .
وقيل : لا يتعين في « سَمَا » في البيت أن يكون مُوَفَّرًا ، لاحتمال أن يكون منقوصاً مضموم الأول ، وهي لغة ثابتة ، إلا أنه يتعين في قوله :

وسما مه في وجهه وفي أسميه قد راقني منه المحيا والسُّمَّا^٨

أنشده ابن الشاهد ، والأظهر أنه للعرب .



وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَمِيًّا

فعل الأمر مبني عند البصريين ، معرب عند الكوفيين^٩ ، وأصل « اضرب » عندهم « لتضرب »

٧ - لأبي خالد القناني

وهو في إصلاح المنطق ١٣٤ ، والصاحح « سما » ٢٣٨٢/٦ ، وأمالى ابن الشجري ٢٨١/٢ ، وأسرار العربية ٩ ، والإنصاف ١/١٥ ، وابن يعيش ٢٤/١ .

٨ - لم أعرف قائله

والشاهد في « وسما » يقصد أن الكلمة من حرفين السين والميم ، مثل : يد ، ودم . وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل
٩ - تنظر المسألة في المقتضب ١٣٠ / ٢ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦ ، والأصول ١٤٥ / ٢ ، وأمالى ابن الشجري ٣٥٤ / ٢ - ٣٥٥ ، والإنصاف ٥٢٤ ، وأسرار العربية ٣١٧ - ٣٢١ ، والتبيين ١٧٦ ، وابن يعيش ٦١ / ٧ - ٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٨/٢ ، وائتلاف النصرة ١٢٥ .

حذف منه لام الاقتضاء ، وتاء المضارعة ، وهو ضعيف ، لأن توالي حذفين في حرفين كل واحد منهما قد جيء به لمعنى منفصل عن معنى الآخر ، لا يثبت في كلام العرب .

وأما حذف لام الاقتضاء في مثل قوله :

على مثل أصحاب البعوضة فأخمشي - لك الويل - حرّ الوجه أويك من بكى^{١٠}

فإنه ضعيف لم يوجد إلا في الشعر ، ومع هذا فإنه لا يتعين حذف اللام ، لاحتمال أن يكون على حد قولهم : « لا أدّر مافعلت » ، أعنى أن تكون الياء قد حذفت ، واكتفي عنها بالكسرة ، وأما حذف حرف المضارعة فإنه لم ينقل في شيء من كلامهم .

وبناؤه على ما يجزم به مضارعه ، فإن كان مضارعه يجزم بالسكون ، بني هو على السكون ، وإن كان مضارعه يجزم بحذف ، بني هو على حذف .

وأما الفعل الماضي فإنه مبني باتفاق ، فإن كان مجرداً عن الضمائر المرفوعة البارزة بُني على فتحة ظاهرة إن كان صحيحاً ، أو مقدرة إن كان معطلاً ، فإن اتصل به ضمير رفع بارز فإنه يُبنى على السكون مطلقاً ، إلا [إن^{١١}] عَرَضَ له مُخْرِجٌ عنه عَدَلَ إلى مُناسِبٍ ، كالضمة في « قَامُوا » و « سَعَوْا^{١٢} » ، والفتحة في « قَامَا » و « سَعَيَا » ، فعلى [هذا^{١٣}] ليست الفتحة في « قَامَا » الفتحة في « قَامَ » ، وإنما هي مُجْتَلَبَةٌ من أجل الألف ؛ لأنّ الألف تطلب أن يقع ما قبلها مفتوحاً ، وكذلك تُقَعَّدُ في مثل « سَعَى » وتُوجَدُ في مثل « سَعَيَا » .

١٠ - لمتهم بن نويرة في ديوانه ٨٤ .

والشاهد « أويك » حيث جزم الفعل بلام الأمر المحذوفة ، وهو ضرورة كما قال سيبويه ، أو عطف بالجزم على معنى « أخمشي » لأن معناها الجزم .

و « البعوضة » موضع ماء لبنى أسد ، قتل فيه مالك بن نويرة .

وهو في الكتاب ٩ / ٣ ، والمقتضب ١٣٠ / ٢ ، وابن السيرا في ٩٨ / ٢ ، وسر الصناعة ٣٩١ / ١ ، وابن يعيش ٦٠ / ٧ ، ووصف المباني ٣٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٥٩٩ / ٢ .

١١ - في النسخة [أنه] .

١٢ - الضمة في « سعوا » مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

١٣ - تكلمة يقتضيها السياق .

وأما المضارع فإنه معرب بشرط أن يَعْرِىَ عن نون التأكيد الشديدة والخفيفة ، ونون جماعة الإناث ، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) .

وقد تبين لك بهذا أنه ليس في الأفعال / ما يبنى على ضمٍ ولا كسر ؛ لأن الأفعال ١٣/أ ثلاثة : إمّا مضارع وهو معرب ، وإمّا ماضٍ وهو مبني على الفتح ، أو على السكون ، وإمّا أمر وهو مبني على السكون ، أو ماقام مقامه ، ولم يبق "فعل آخر يجب بناؤه فيبنى على ضمٍ أو كسرٍ .

قال المصنف (رحمه الله تعالى) :

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونِ إِنْثَاءٍ، كـ «يَرُوعَنَّ مَنْ قُنِنُ»

والمضارع [يُعرب °] إذا عري من [نون ١٦] توكيد شديدة كانت أو خفيفة ، فالشديدة ، كقولك : « هَلْ تَضْرِبَنَّ ؟ » ، والخفيفة ، كقولك : « هَلْ تَضْرِبَنَّ ؟ » ، أو نون جماعة إناث ، وقد مثل المصنف بـ « يَرُوعَنَّ » ، وهو منقطع من تركيب مستقل لمكان الضمير ، فالتقدير : « الهِندَاتُ يَرُوعَنَّ » أو ما أشبه ذلك ، ولم يمثل للشديدة ولا للخفيفة ، ومثالهما ما قدمناه .

فإن لم يَعْرِ من هذه النونات كان مبنياً ، لأنه يكون إذ ذاك منزلاً منزلة المركب ، والتركيب قد يوجب البناء فيما أصله الإعراب كـ « خَمْسَةَ عَشَرَ » و « بَعْلَبَكَّ » في بعض اللغات ١٧ ، ولا تكون نون جماعة الإناث إلا مباشرةً للفعل لفظاً وتقديراً .

وأما نون التوكيد فإنها تكون غير مباشرة في التقدير ، كما إذا قلت : « هَلْ تَضْرِبَنَّ ؟ » ، وفي اللفظ ، كما إذا قلت : « هَلْ تَضْرِبَانِ ؟ » و « هَلْ تَضْرِبَانِ ؟ » ، فأما إذا باشرت لفظاً وتقديراً ، كـ « هَلْ تَضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ ؟ » فلا خلاف في البناء ، وأما إذا لم تباشر في اللفظ كما قدمنا من « هَلْ تَضْرِبَنَّ ؟ » و « هَلْ تَضْرِبَانِ ؟ » فقد اختلف في الإعراب والبناء .

١٤ - زبدت « في » والمعنى بدونها يستقيم .

١٥ - في النسخة « يبنى » والصواب ما أثبتته .

١٦ - تكملة يقتضيها السياق .

١٧ - ينظر الكتاب ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٠ - ٣١ ، والتبصرة والتذكرة ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٥٧٣ - ٥٧٦ ، والمفصل

١٧٦ ، وابن يعيش ٤ / ١١١ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٢ ، ١ / ١٧٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٨٤ - ٨٩ .

واختار المصنف الإعراب^{١٨} ، لأنَّ مقتضى البناء منفصلٌ لفظاً ونيةً ، أو لفظاً ، والأكثر على البناء^{١٩} ، لأن ما وقع به الفصل كالجزء من الفعل ، ولا أثر لنون التأكيد في البناء في قولك : « هَلْ تَضْرِبَانِ ؟ » " لأنَّ مقتضى البناء هو ثباتُ [نُونِ] جماعة الإناث ، وهو متصل لزوماً كما قدمنا .



وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

الحروف كُلُّها مبنيةٌ بحق الأصالة ؛ لأنَّ الإعراب إنما جيء به لبيان الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة . والحروف لا يكون فيها شيء من ذلك فانتفى عنها / مقتضى الإعراب ، فزال ١٣/ب المقتضى وهو الإعراب . وأما المضارع فإنما دخله الإعراب لشبهه للاسم . وكان حقه أن يقول : وكلُّ حرف مبنيٌ باستحقاقٍ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ وَأَخَّرَ مَسَامَحَةً وَاتكالاً على فهم المعنى ، وإلا فإنَّ المستحقَّ للشيء قد يَعْرِضُ له ما يمنعه من نيله ما استحق ، ألا ترى أن الاسم مستحقٌ للإعراب وقد يَعْرِضُ له ما يمنعه منه . والأصل في المبني أن يكون ساكناً ؛ لأن البناء ثبوت على حالة واحدة ، وما كان ثابتاً على حالة واحدة فإن السكون أولى به لخفته ، فإن السكون أخف من الحركة ؛ إذ الحركة زيادة على التصوير ، وهو أمر آخر بخلاف السكون ، فإنه ليس فيه زيادة على التصوير ، فإذا فالمتحرك من قبيل المتعدد ، والساكن من قبيل المتحد ، فإذا فالبناء ثبوت ، والإعراب انتقالٌ .

١٨ - وينظر - أيضاً - التسهيل ٧ ، وشرحه ١ / ٣٦ حيث قال : « وهذا مذهب المحققين » .

١٩ - تنظر المسألة في شرح الألفية لابن الناطم ٣١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢ - ٢٢٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٥٩ - ٦٠ ،

والهمع ١ / ١٨ ، والأشموني ٦٢/١ . وممن ذهب لبنائه الأخفش .

٢٠ - تكملة يستدعيها المقام .

قال صاحبُ الكُرَاسَةِ^{٢١} : « والفرقُ بينهما انتقالُ الإعرابِ ولزومُ البناءِ » فإذا فوُصِفَ الإعرابُ ضِدَّ وَصِفِ البناءِ ؛ لأنَّ البناءَ ضِدُّ الإعرابِ ، ووُصِفَ ضِدُّ الشَّيْءِ ضِدَّ لَوْصِفَ ضِدَّهُ .



وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٍّ

كَ «أَيْنَ» «أَمْسٍ» «حَيْثُ» ، وَالسَّائِكُنُ «كَمْ»

ويوجد في المبني : الفتحُ ، والكسرُ ، والضمُّ . والفتحُ أقرب إلى السكون من غيره لخفته ، بدليل ظهوره في المعتل ، في مثل : « لَنْ يَرْمِيَ » و « لَنْ يَغْرُقَ » .

ويليه [الكسر^{٢٢}] ، لأنَّ [الكسر^{٢٢}] قريبٌ من الفتح ، ولذلك ينوب كل واحد منهما عن صاحبه .

ويليه الضم لبعده عن الفتح ؛ لأن الفتح دليل الفضلات ، والرفع دليل العُمَدِ ، والضم

قريب من الكسر ، لأن الكسر قد يكون في العُمَدِ ، في مثل : « أعجبنى ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا » ،

و « مَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ » ولقرب الفتح من السكون كان البناء عليه في الثلاثة ، أعني الاسم ،

والفعل ، والحرف كثيراً ، ولقرب الكسر منه كان في الاسم كثيراً ، وتعدَّد في الحرف .

وأما امتناعه من الفعل فلعدم وجود المحل ، كما قدمنا .

وأما الضم فلبعده عن الفتح لم يكثر في الاسم كثرة الفتح ، ولم يتعدَّد في [الحرف^{٢٣}] ،

ولا استولى فيه على محل ؛ لأن محله إنما يكون على / أحد الوجهين ، ألا ترى أنه إنما

يكون في [مُنْذُ^{٢٤}] ، وهي تكون اسماً وحرفاً .

وقد مثل بـ « أَيْنَ » ، وهو مثال لما بُنِيَ على الفتح من الأسماء ، وفيه ثلاثُ سؤالات :

أحدها : لِمَ بُنِيَ وقد كان حقه أن يكون معرباً ؟

[وجوابه : أنه^{٢٤}] بني لتضمنه معنى الحرف ؛ لأنه يكون شرطاً واستفهاماً ، فإن كان

٢١ - ينظر ص ٨ .

٢٢ - في النسخة [الكسرة] (ب) .

٢٣ - في النسخة [الحذف] (ب) .

٢٤ - تكملة يستدعيها المقام .

شرطاً فيتضمن معنى « إِنَّ »، وإن كان استفهاماً فيتضمن معنى همزة الاستفهام .

وثانيها : لَمْ بُنِيَ على حركة ، وقد كان الأصل السكون لما قدمنا ؟

جوابه : أنه بُنِيَ على حركة لئلا يلتقى [ساكنان]^{٢٥} .

وثالثها : لَمْ كانت الحركة فتحة دون غيرها من الحركات ؟

جوابه : أنه لما تعذر السكون انتقل الحكم إلى ما يليه ؛ لأن الشيء إذا فقد محله صار أقرب المحالِّ إليه محلاً .

قال ابن الشاهد : هذا هو التحقيق في هذا الجواب ، وأما من قال : إنَّ الجواب لكونها أخفَّ الحركات ، فعلى جهة التقريب والاكتفاء [بالسبب] عن المسبب .

وبـ « أَمْسٍ » وهو مثال للمبني على الكسر من الأسماء ، وفيه [الثلاثة]^{٢٦} السؤالات التي قدمنا :

جواب الأول : أنه بُنِيَ لتضمنه معنى الألف واللام ؛ لأنه يدل على زمان معين وليس بعلم ، وما كان كذلك فحقه أن يكون بالألف واللام .

جواب الثاني : لئلا يلتقي ساكنان كما قدمنا في « أَيْنَ » .

جواب الثالث : أنه بُنِيَ على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

وبـ « حَيْثُ » وهو مثال للمبني من الأسماء على الضم ، وفيه [ثلاثة]^{٢٦} سؤالات :

جواب الأول : أنه بُنِيَ لشبهه بالموصول في اقتضاء الجملة ؛ لأنه لا يضاف غالباً إلا إلى جملة .

جواب الثاني : لئلا يلتقى ساكنان ، كما قدمنا في « أَيْنَ » و « أَمْسٍ » .

جواب الثالث : أنه بُنِيَ على الضم تشبيهاً له بـ « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ، ووجه الشبه : أنَّ

« قَبْلُ » و « بَعْدُ » مقطوع عن الإضافة ، وهذا قد قطع عن نوع منها ، وهي الإضافة إلى

مفرد كما قدمنا .

وبُنِيَ « قَبْلُ » و « بَعْدُ » على الضمة ؛ لأنَّ حركة لا تكون له حالة الإعراب ؛ لأنه إذا

٢٥ - في النسخة [ساكناً] (ب) .

٢٦ - في النسخة [الثلاث] (ب) .

كان معرباً كان إعرابه على النصب وعلى الجر ، كما إذا قلت : « جئْتُ قَبْلَكَ ، ومن قبلك ،
وبعدَكَ ، ومن بعدَكَ » ولا يدخله / رفع فيُبنى على الضم عند وجود مقتضي البناء ، ليقع ١٤/ب
الفرق بين حالتي الإعراب والبناء .

وبـ « كَمْ » وهومثال لما بُني من الأسماء على السكون ، وفيه سؤال :
وهو الأول ، وجوابه : أنه بني في الاستفهام لتضمنه معنى همزة الاستفهام ، وفي الخبر
لتضمنه معنى « رَبِّ » ، إن قلنا : إن « رَبِّ » للتكثير ، أو لكونها أعنى « كَمْ » [نقيضة^{٢٧}]
« رَبِّ » ، إن قلنا : إنها للتقليل ، وعلى ما قال المصنف : يكون بناؤها في الحالتين ؛ لأن
[وضعها^{٢٨}] وضع الحرف .

قوله :

وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ آجَعَلَنُ إِعْرَابًا	لِاسْمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : « لَنْ أَهَابَا »
وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّ بِالْجَرِّ ، كَمَا	قَدْ خُصَّ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَأَنْصِبْ فَتَحًا ، وَجُرِّ	كَسْرًا ، كَ « ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرُ »
وَأَجْزِمِ بِنَسْكِينَ ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرُ	يَنْوُبُ ، نَحْوُ : « جَا أَخُو بَنِي زَهْرٍ »

ألقاب الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم . وهذه الألقاب الأربعة بالنظر إلى
الاشتراك والاختصاص ، تنقسم ثلاثة أقسام :

منها : ما يكون في الاسم خاصة ، وهو الجر ، ومثاله « مررتُ بزيدٍ » .
ومنها : ما يكون [في^{٢٩}] الفعل خاصة ، وهو الجزم ، ومثاله « لَمْ يَقُمْ » .
ومنها : ما يكون مشتركاً بين الاسم والفعل ، وهو الرفع والنصب ، فالرفع يكون في الفعل ،
ومثاله « يَقُومُ » ، وفي الاسم ، ومثاله « قَامَ زَيْدٌ » ، ويجمعهما تركيب « يَقُومُ زَيْدٌ » .
والنصب يكون في الفعل ، [و^{٣٠}] مثاله « لَنْ يَقُومَ » ، وفي الاسم ومثاله : « ضَرَبْتُ
زَيْدًا » ، ويجمعهما تركيب « لَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا » .

٢٧ - في النسخة [نقيضة] (ب) .

٢٨ - في النسخة [وضع] ولعل الصواب ما أثبتته .

٢٩ - تكملة استحسنتها .

وقد عُلِّلَ اختصاصُ الاسمِ بالجر ، واختصاصُ الفعلِ بالجزمِ بقايل كثيرة ، ومن أقربها ما عُلِّلَ به المصنف في غير هذا الكتاب ^{٣٠} ، وهو أن يُقال : اختص الجر بالاسم ؛ لكون عامله لا يستقل ؛ لأنه إن كان بحرف جر ، فحروف الجر من حيث هي تقتضي ما تتعلق به ، وإن كان بإضافة ، فإن [كان ^{٣١}] بحرف [جر ^{٣٢}] مقدر فمن القسم الأول ، وإن كان بالمضاف فإن المضاف لا بد أن يكون معمولاً لغيره ، فصار بهذا الاعتبار عامل الجر بأسره غير مستقل ، وإذا كان غير مستقل فإنه ضعيف من أجل عدم استقلاله ونقصانه ؛ إذ تمامه بما يتعلق به ، أو يعمل / فيه ، وإذا كان كذلك فلا يحمل عليه جر في الفعل ؛ لأن ١٥/أ الحمل على الشيء يقتضي قوة لذلك الشيء ، والنقص وعدم الاستقلال يبيان ذلك .

وأما عامل الرفع وعامل النصب فإنهما يكونان مستقلين فقويا بذلك ، فصح أن يُحمل عليهما الرفع والنصب في الفعل .

وأما الجزم وإن كان عامله مستقلاً فإنه جعل في الفعل عوضاً عن الجر في الاسم ، فحكم للعوض بحكم ما جعل عوضاً عنه من عدم الحمل .

وقيل : [إنما ^{٣٣}] لم تُجزم الأسماء ؛ لأنها متمكنة يلزمها حركة وتنوين ، فلو جُزِمَتْ لذهب منها حركة وتنوين فكانت تختل .

وإنما لم تُخفَض الأفعال ؛ لأنَّ الخفض لا يكون إلا بالإضافة للأفعال ؛ لأن الإضافة إما إضافة ملك ، أو إضافة استحقاق ، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه ^{٣٤} .

وقيل ^{٣٥} : إنما امتنع الخفض من الأفعال ، لأنَّ الخفض - كما قدمنا - لا يكون إلا للإضافة ، والمضاف إليه قد حل من المضاف محل تنوينه ، وهو واحد ضعيف ؛ إذ لا يكون إِلَّا تَبَعَ حَرَكَةً ، والفعل لا يستغني عن الفاعل ، فلم يُقَرَّ التنوين لضعفه أن يحل محله اثنان .

٣٠ - ينظر التسهيل ٨ ، وشرح التسهيل ٣٩/١ - ٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٧/١ .

٣١ - تكملة استحسنتها .

٣٢ - في النسخة [الجر] « به » .

٣٣ - في النسخة كتبت هكذا [إن لم] « به » .

٣٤ - هذا تعليل الزجاجي في كتاب الجمل ص ٢ .

٣٥ - ينظر الكتاب ١/ ١٤ ، وينظر في القضية الغرة المخفية ٩٣/١ - ٩٤ ، وتوضيح المقاصد ٦٧/١ .

وامتنع الجزم من الاسم ، لأنَّ الاسمَ خفيفٌ ، والجزمُ لا يكون إلا بإذهاب شيءٍ ، وهو تخفيفُ الخفيفِ ، وتخفيفُ الخفيفِ مُخلٌ .

والأصل في الإعراب هذه الأربعة : أعني الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، كما

قال :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبْ فَتْحًا ، وَجُرْ كَسْرًا ، كَ «ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسْرُ»

فإن جاء إعرابٌ بغيرها فإنما يكونُ على جهة النِّيابة كما قال ، ف «الواو» في «أخو»

— من قوله : «أخو بني نمر» — [نائبةٌ^{٣٦} عن الضمة ، ولياءٌ في «بني» نائبةٌ

عن الكسرة . و «نمر» ليس مقصوداً بالتمثيل .

[بَابُ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ]

قوله :

وَأَرْفَعُ بِـ «وَاوٍ»، وَانْصِبَنَّ بِـ «الْأَلِفِ» وَاجْزُ بِـ «يَاءٍ» مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفُ
مِنْ ذَاكَ «ذُو» إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا وَ «الْقَمُ» حَيْثُ «الْمِيمُ» مِنْهُ بَانَا
هذه الأسماء الستة ، وهي « أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال »

تُرفع كلها - كما قال - بالواو ، وتُنصب بالالف ، وتُخفض بالياء .

وقد اختلف في الرفع [الذي] وقع به الإعراب ، على أقوالٍ .

وعلى كلِّ حالٍ فإنَّها تكون في الرفع بـ « وَاوٍ » ، وفي النصب بـ « أَلِفٍ » ، وفي الجر بـ

« يَاءٍ » ، والاختلاف لا يَنبني عليه حكمٌ / لفظي ، وإنما يقع الخلاف باعتبار ما يقتضيه ١٥/ب
القياس .

وقد قدم المصنّف « ذُو » والظاهر أن التقديم له ليس بمقصود ، وقد يحتمل أنه قدمه

لعدم لزومه الحكم ؛ لأنه يكون على نوعين :

أحدهما : أن يكون بمعنى « صَاحِبٍ » وهو المقصود في هذا الموضع .

والآخر : أن يكون بمعنى « الَّذِي » ، وذلك في لغة طيِّء ، فلا يكون مقصوداً في الباب

على الأكثر عندهم ، وبعضهم يُجريه مُجراه بمعنى « صَاحِبٍ » فعلى هذا يكون اللفظ على

النوعين مقصوداً في الباب ، وعلى هذا حمل قوله :

وَمَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسِبِي مِنْ ذِي عِنْدُهُمْ مَا كَفَانِي^٢

١ - تنظر الأقوال في الكتاب ٢ / ٣٦٠ ، ٤١٢ ، والمقتضب ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٨٤ ، والإنصاف ١٧ ،

وأسرار العربية ٤٣ ، والتبيين ١٩٣ ، وابن يعيش ١ / ٥٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٤٣ ، وشرح الكافية للرضي

٢٦-٢٧ ، والارتشاف ١ / ٤١٥ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٦٨ ، والهمع ١ / ٣٨ - ٣٩ .

والمصنف مال لمذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، وهو الإعراب بالحروف

وأنها نائبة عن الحركات . قال عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٤٣ : « وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف » .

٢ - لمنظور بن سحيم الفقعسي

وهو في ابن يعيش ٣ / ١٤٨ ، والمقرب ١ / ٥٩ ، وابن الناظم ٣٦ ، ٨٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٠ ، وابن عقيل ١ / ٤٥ ،

والتصريح ١ / ٦٣ ، والهمع ١ / ٨٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٨٣٠ ، والأشمونى ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

وقد خُرِجَ على أن تكون « ذِي » اسم إشارة ، أي : من ذي الخصلة ، أو القضية ، فعلى هذا لا تكون « ذُو » بمعنى « الَّذِي » إلا مبنياً ، وهو القياس ، لأنَّ الموصولاتِ جميعها مَبْنِيَةٌ إِلَّا « أَي » ، كما سيأتي في موضعه ، إن شاء الله (تعالى) .

وأتى عقبه بـ « فَم » ؛ لأنَّ الفَمَ - أيضاً - له حالتان ، كما أن لـ « ذُو » حالتين : إحداهما : أن تكون بـ « ميم » ، فتخرج عن هذا الباب ، ويكون رفعه بالضمّة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

والآخر : أن يكون بغير ميم ، فيرفع بالواو ، وينصب بـ « الألف » ، ويخفض بـ « الياء » ويكون داخلاً في الباب .

والأصل في « فَم » : « فَوْه » أو « فَاه » أو « فِيه » ، وقد رُوِيَ بالثلاثة قوله :
فَوْه كَشَقِّ الْعَصَا لَأَيًّا تَبَيَّنَهُ [أَسْكُ] مَا يَسْمَعُ الْأَصْوَاتَ مَصْلُومٌ^٢

ويجمع في الجميع على « أَفْوَهِ » فإن كان المفرد « فَوْه » فك « رُوح » حيث جمع على « أَرْوَاح » ، وإن كان المفرد « فِيه » فك « رِيح » حيث جمع على « أَرْوَاح » ، وإن كان المفرد « فَاهاً » فك « بَاب » حيث جمع على « أَبْوَاب » .
وهو أعني « فوه » واوي ، لقولهم : « رَجُلٌ مُفَوَّهٌ » ، إذا كان قادراً على الكلام البليغ ، و « أَفَوْهٌ » إذا كان عظيمَ الفمِّ .

فلما حُذِفَتْ لَامُهُ عوضوا من عينه جِلْداً يقوى على تحمل الحركات ، وكان العوض « ميماً » لمناسبتها الواو ؛ [إِذْ] كُلُّ مِنْهُمَا شَفْهِيٌّ .

وذهب بعضهم^٣ : إلى أنَّ « فَم » كـ « رَب » مخففاً ، أعني أن يكون من باب تخفيف التضعيف ، فيكون الأصل : « فَمَّ » ثم خففت منه ، كما خفف « رَبَّ » ، حيث قالوا : « رَب » ، والأكثر على ما قدمنا ، لأنَّ « فَمَّا » و « أَفَمَّاماً » ليس بالكثير فيفرع عليه « فَم » .

٣ - لعلامة بن عبدة .

وهو في المفضليات ٣٩٩ ، وفي النسخة [أصل] (ب) .

٤ - تنظر هذه المعاني اللغوية في الصحاح « فوه » ٦ / ٢٢٤٤ ، واللسان ١٣ / ٥٢٥ .

٥ - ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٧ - ٤٨ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٧١ .

و « بَانَ » من قوله : « حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَ » بمعنى : ذهب ، وأصل : « بَانَ » أن يكون للبعد / يقال : بَانَ عَنِّي بَيْتًا ، أي : بَعْدَ .
 واستعماله في الذهاب من مجاز الأعراف ، وشرط استعماله مراعاة تسلط الحكم على الآخذ بطرف الرِّدِّ ، وهو مقصود في كلام المصنف ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود^٦ .

قال المصنف (رحمه الله تعالى) :

« أَبُّ » « أَخٌ » « حَمٌّ » كَذَاكَ ، وَ « هَنْ » وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
 وَفِي « أَبٍ » وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِ هَنْ أَشْهَرُ
 وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ : أَنْ يُضْفَنَ لَا لِلْيَاءِ ، كَ « جَاأَخُو أَبِيكَ ذَا أَعْتَلَا »
 ثم جاء بـ « أَبٍ ، وَأَخٍ ، وَحَمٍّ » والثلاثة - أيضاً - تُرْفَعُ بـ « الْوَاوِ » وتُنْصَبُ بـ « الْأَلِفِ » ، وتُخْفَضُ بـ « الْيَاءِ » .

وأما « هَنْ » فإن الأكثر فيه أن يكون إعرابه بالحركات ، ولذلك لم يذكره جماعة من النحويين ، كأبي القاسم الزجاجي^٧ وغيره .

ويأتي « أَبُّ » بمعنى « صَاحِبٍ » ، وأكثر ما يكون ذلك عند قصد التلطف والإرفاق ، كما في قوله :

أَنْتَ أَبُو الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ وَالْفَاقِدِ الْمَصَابِ وَالْمَغْبُونِ^٨

وكما في قوله :

٦ - لعله يقصد بمجاز الأعراف ، المجاز العرفي الخاص ، أي في عرف البلاغيين أو النحويين ، والمجاز العرفي الخاص ليس مستويًا في الأهمية مع المجاز اللغوي ، فالثاني أهم .

والاستعارة والمجاز المرسل نوعا المجاز اللغوي .

ينظر المفتاح ٣٥٩ - ٣٦٨ ، والإشارات ٢٠٢ - ٢٠٦ ، ٢٣٠ ، والإيضاح ٣٩٢ - ٣٩٧ ، والطراز ٦٣/١ - ٦٩ ، وشرح التلخيص للبايرتي ٥٤٥ - ٥٤٧ .

٧ - ينظر الجمل ٣ - ٥ ، ومن أنكرها الفراء ينظر الارتشاف ٤١٥/١ .

٨ - لم أقف عليه .

أَنَا أَبُو مَثْوَاكَ فِي اللَّأَوَاءِ وَالسَّنَّةِ الْكَالِحَةِ الشَّهْبَاءِ^٩

وقد ذهب بعضهم : إلى أن « أَبَا » في الكنى ، إذا كان مضافاً إلى غير ولد ، كـ « أَبِي الفضل » و « أَبِي المحاسن » إنه بمعنى « صاحب » ، ويكثر ذلك ، أعني الاستعمال بمعنى « صاحب » ، في « أَخٍ » ، كما في قوله :

أَخُو الْحَرْبِ إِنْ عَصَتْ لَهُ الْحَرْبُ عَصَّهَا وَإِنْ شَمَّرَتْ يَوْمًا لَهُ الْحَرْبُ شَمَّرَا

كَلَيْثٍ هَزْبِرٍ كَانَ يَحْمِي ذِمَّارَهُ رَمَتْهُ الْمَنَائِيَا [قَصْدَهَا] فَتَقَطَّرَا^{١٠}

و « الْحَمُو » يكون من قَبْلِ الزَّوْجِ فَتُخَاطَبُ بِهِ الْمَرْأَةُ ، هَذَا هُوَ الْكَثِيرُ ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ فَيُخَاطَبُ بِهِ الرَّجُلُ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أَقْرَبَاءِ الزَّوْجِ مَا كَانُوا .

وقيل : هو عبارة عن الأداني^{١١} .

وَأَمَّا « هَنْ » فَإِنَّهُ كُنْيَةٌ عَنْ شَيْءٍ ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْفَرْجُ مِنَ الرَّجُلِ ، وَمِنْ كَلَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ : « مَنْ يَطْلُ هَنْ أَبِيهِ يَنْتَطِقُ بِهِ^{١٢} » ، أَي : يَتَقَوَّى بِأَخَوْتِهِ ، وَهُوَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَلَوْ شَاءَ رَبِّي كَانَ أَثِيرُ أَبِيكُمْ طَوِيلًا ، كَأَثِيرِ الْحَارِثِ بْنِ سَدُوسٍ^{١٣}

وَكَانَ لَهُ مِنَ الْوَلَدِ الذَّكَورِ سِتَّةَ عَشَرَ رَجُلًا .

*

ب/١٦

وقد يكون كناية عن فرج المرأة ، ومنه قول [سُحَيْمٍ] : /

٩ - لم أقف عليه .

١٠ - لحاتم الطائي في ديوانه الأول منهما ٢٥٦ ، كما نسب لزيد الخيل في ديوانه ١٠٨ .

والأول في الشعر الشعراء ٢٤٧ / ١ ، والحماسة البصرية ٧٨ / ١ . وفي النسخة : [قصده] ولم أقف عليهما معاً إلا في كتب التاريخ ، حيث تمثل بهما معاوية عند مقتل عبد الله بن بديل الخزاعي في صفين وهو من فرسان وقواد علي ، فأراد معاوية أن يمثل به ، فحال دونه عبد الله بن عامر وهو من جند معاوية فوهبه له .

ينظر الفتوح ٣١-٣٢ ، ومروج الذهب ٤٣٠ / ٢ ، والاستيعاب ٨٧٣ / ٣ ، والبداية ٢٦٥ / ٧ ، وديوانه [إسلاميون] ١٧٥ .

١١ - تنتظر هذه المعاني في اللسان « حما » ١٤ / ١٩٧ .

١٢ - ينظر هذا الأثر الذي صار مثلاً في جمهرة الأمثال ٢ / ٢٠٦ ، ومجمع الأمثال ٣ / ٣١١ ، والمستقصى ٢ / ٣٦٣ ، واللسان « نطق » ١٠ / ٣٥٥ .

١٣ - نسب للناطقة الذبياني في ملحقات ديوانه ٢٣١ .

وهو في مجمع الأمثال ٣ / ٣١١ ، واللسان « أير » ٤ / ٣٦ .

* في النسخة « ب » : السحيمي .

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي ، هَلْ أَبَيْتَنَّا لَيْلَةً وَهَنِّي جَانِدٍ بَيْنَ لِهْزِمَتَيَّ هَنٍ^{١٤}
والأكثَرُ فيه ، أعني في « هَنٍ » ، الإعرابُ بالحركات ، كما في قول علي (رضي الله عنه) .
وقد يعرب بالحروف ، كما في قوله :

يَالَيْتَ شِعْرِي هَلْ بَدَا هَنُوكِ مِنْ كِبَرٍ ؟ وَهَلْ نَأَى أَخُوكِ ؟^{١٥}
وقد يكون - أيضا - كناية عن الرجل فيلزم إفراده ، ومن ذلك قوله :

أَخُوكَ فَأَعْلَمَ فِي اللَّمَامِ الْأَرْعَنِ

أَشْجَعَ فِيهِ مِنْ هَنٍ وَمِنْ هَنٍ

وَمِنْ هَنٍ وَمِنْ هَنٍ وَمِنْ هَنٍ^{١٦}

يريد : أولادَ عبدِ الملكِ الخمسةَ ، منهم الأربعةُ الخلفاءُ ، وَمَسْلَمَةُ^{١٧} .
وزعم بعضهم : أَنَّ هذا على حِدٍّ :

وَأَنْتَنِي حَيْثُ مَايَدْنِي الْهُوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَاسَلَكُوا أَدْنُو فَانْظُرُ^{١٨}

ويقلُّ في الثلاثة ، أعني : في « أَخٍ ، وَأَبٍ ، وَحَمٍ » ، ماكثر في « هَنٍ » من الإعراب
بالحركات ، ومن شواهد ذلك في « أَبٍ » ، قوله :

بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكُرْمِ وَمِنْ يُشَابِهَ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ^{١٩}

ومن شواهد ذلك في « أَخٍ » ، قوله :

١٤ - وهو في شرح التسهيل ٤٥/١ ، واللسان « هنا » ٣٦٧/١٥ ، وشفاء العليل ١١٩/١ ، والهمع ١/٣٩ .

١٥ - لم أقف عليه .

١٦ - لم أقف عليه .

١٧ - والخلفاء هم : الوليد ، وسليمان ، ويزيد ، وهشام .

ينظر نسب قريش ١٦١ - ١٦٣ .

١٨ - لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩ .

والشاهد قوله « انظُر » ، حيث نتجت الواو عن إشباع حركة ضم الظاء ؛ إذ أصلها « أنظر »
وهو في الخطاريات ٣٥ ، وسر الصناعة ٢٦/١ ، والصاحبي ٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٧/١ ، والإنصاف ٢٤/١ ،
وأسرار العربية ٤٥ .

١٩ - لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٢ .

وهو في شرح التسهيل ٤٦/١ ، وأوضح المسالك ٣٢/١ ، وابن عقيل ٥٠/١ ، والتصريح ٦٤/١ ، والهمع ٣٩/١ ، والأشموني ٧٠/١ .

بِأَخِكَ الْغَضْبَانَ نِلْتَ الْفَضْلَا وَصِرْتَ أَنْ تُدْعَى كَرِيمًا أَهْلًا
فَانْظُرْ عُمَيْرَ مَا الَّذِي قَدْ أَوْلَا^{٢٠}

ومن شواهد ذلك في « حَم » ، قوله :

عَنْ حَمٍ صَدُقٍ لَا تَحِيدِي هَنْدُ وَلَا يَغْرَنُكَ لَيْمٌ وَغَدُ^{٢١}

وذهب بعضهم إلى أن هذا على حد قوله :

عن غابة فيها لُيُوثٌ وَنُمُرُ^{٢٢}

أعني أنه مما حذف فيها حروف العلة ، واكتفي عنه بالحركة المناسبة له قبله .

والقصر في الثلاثة : أعني في « أَب » ، وَأَخ » ، وَحَم » أكثر من النقص ، ومن شواهد

القصر في « أَب » :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^{٢٣}

و [الشاهد^{٢٤}] في قوله : « أَبَا » الثالث ، وإن كانت « إِنَّ » بمعنى « نَعَمْ » كان الشاهد في الثلاثة .

ومن كلام ابن مسعود « رضي الله عنه » يُخَاطَبُ أَبَا جَهْلٍ ، وقد وجده صريعاً يوم

بَدْرٍ : « أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ^{٢٥} » .

٢٠ - لم أف عليه .

٢١ - لم أقف عليه .

٢٢ - لم أقف عليه في المصادر التي بين يدي ، إلا أنه يوجد بيت لحكيم بن معية قريب منه ، وهو :

فيها عيائيل أسود ونمر

والشاهد فيه « ونمر » إذ أصله « ونمور » ثم حذف حرف العلة الواو .

وهو في الكتاب ٥٧٤ / ٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٣ ، والأصول ٢ / ٤٣١ ، وابن السيرا في ٢ / ٣٩٧ ، وابن يعيش ٥ / ١٨ ،
٩٢ / ١٠ ، والتصريح ٢ / ٣١٠ ، ٣٧٠ .

٢٣ - لرؤية في ملحق ديوانه ١٦٨ ، كما نسب لأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٢٧ .

وهو في الإنصاف ١٨ / ١ ، وابن يعيش ١ / ٥٣ ، وشرح التسهيل ٨ / ٤٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٣ ، وشرح شنور الذهب
٤٨ ، وابن عقيل ١ / ٥١ ، والتصريح ١ / ٦٥ ، والأشموني ١ / ٧٠ .

٢٤ - في النسخة : الشواهد .

٢٥ - ينظر صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٧ / ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٧٣ في كتاب المغازي ، باب قتل أبي جهل .

ومن شواهد ذلك في « أَخ » ، قوله :

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمِلَّةٍ يُجِبْكَ بِمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي^{٢٦}

ومن كلام عمرو بن العاص (رضي الله عنه) في قضية « مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ^{٢٧} » .

ومن شواهد في « حَمٍ » ، قوله :

وَعَشِيَّةٌ شَوْهَاءَ تَرْقُبُنِي وَحَمًا يَهْرُ كَمَنْبَذِ الْحِلْسِ^{٢٨}

وشرطُ ذا الإعراب كما قال : أن تكون مضافة / إلى غير « يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ » فلو كانت

مضافة إلى « يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ » التَّزِمُ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا ، وَتَغْيِيرُ إِعْرَابِهَا .

وذهب بعضهم إلى أنه يكون إعرابها بالحروف مقدرة .

ولو قُطِعَتْ عن الإضافة كان إعرابها بالحركات ، وكلها يقع فيها الحكمان : أعني

الإفراد ، والإضافة إلى « يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ » ، إلا « نُو » فإنه لا يُفْرَدُ ، ولا يُضَافُ إلى ضميرِ مُتَكَلِّمٍ .

وأما « فُو » فإنَّ « الميم » تَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي الْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ

التَّوْفِيَةِ .

٢٦ - لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٤٥/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٣ ، وتخليص الشواهد ٦٢ ، والاقتراح ٧٦ .

٢٧ - ورد المثل في كتب الأمثال برفع « أخوك » .

والمثل يضرب في الرجل الذي يحمل على شيء ليس من شأنه بالإكراه .

ينظر جمهرة الأمثال ١٩٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٣٤١/٣ - ٣٤٢ ، والمستقصى ٣٤٧/٢ .

والقضية التي تمثل فيها عمرو ، هي قصته مع علي (رضي الله عنهما) في صفين ، عندما التقيا وجهاً لوجه ؛ لأن معاوية

أقسم عليه ليبرز إلى علي ، فلم يجد عمرو من ذلك بداً ، فبرز كرها ، فشال علي السيف ليضربه به ، فكشف عن عورته

وتمثل بالمثل ، فحول علي وجهه عنه ، وقال : قبحت . ورجع عمرو إلى مصافه .

ينظر مروج الذهب ٤٢٩/٢ .

٢٨ - لم أقف عليه .

وهو من شواهد اللسان « شوه » ٥٠٩/١٣ ، و « حما » ١٩٧/١٤ .

[بَابُ الْمُثْنَى]

قال المصنف (رحمه الله تعالى) :

بِ «الْأَلِفِ» اَرْفَعَ الْمُثْنَى وَ «كِلاَ»
إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا
«كِلاَ» كَذَاكَ . «أثنانِ ، وَاثْنَتَانِ»
كَ «ابْنَيْنِ ، وَابْنَتَيْنِ» يَجْرِيَانِ
وَتَخْلُفُ «أَلْيَا» فِي جَمِيعِهَا «الْأَلِفُ»
جَوًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ

المثنى حقيقةً: هو مالحقه الزيادتان أعني «الألف والياء» وصلح للتجريد ، وعطف

مثله عليه .

وإذا كان كذلك تبين لك أنَّ «كِلاَ» و «كِلتَا» و «أثنانِ» و «اثنتانِ» ليس بمثنى حقيقةً ، وإنَّما هو ملحق بالمثنى ، لعدم صحة التجريد ، وعطف مثله عليه .
لكن «كِلاَ» لا تجري مجرى المثنى إلا بشرط الإضافة إلى مضمر كما قال : فإنَّ كان مضافاً إلى ظاهر فحكمه حكم المقصور ، تكون الألف فيه ثابتة في جميع أحواله ، وإنَّما كان كذلك ، لأنَّ إضافته إلى مثنى واجبة ، فإنَّ كان ظاهراً أدى ذلك إلى اجتماع تثنيتين ، وفيه من الثقل ما لا يخفى .

وأما المضمر فإنَّه وإنَّ كان عبارة عن مثنى ، في مثل قولك : « قَامَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » فإنه ليس بمثنى لفظاً ، ألا ترى أنه لا يدخله علامتا التثنية .

ونظير ذلك امتناعهم من الإضمار في المصدر ، لأنَّ المصدر يُثْنَى ويُجْمَع ، والفاعل يُثْنَى ويُجْمَع ، ولو أضمرنا فيه أدى ذلك إلى اجتماع تثنيتين وجمعين ، فهو بهذا الاعتبار أدخل في المنع من «كِلاَ» و «كِلتَا» ؛ لفوات الجمعية في «كِلاَ» .

وكذلك أجرته كنانة مُجَرى المثنى مطلقاً^١ ، بخلاف الإضمار في المصدر ، فإنه لم ينقل فيما بلغني عن أحد جواز الإضمار فيه .

وبعض العرب يُجري « كَلَا » مُجَرى المقصور مطلقاً ، وقيل : ذلك لا يختص بـ « كَلَا » بل هو [عامٌّ] في جميع المثنى^٢ .

ب/١٧

وحكم « كَلْتَا » حكم « كَلَا » ، فلذلك قال : « كَلْتَا / كَذَاكَ » .

و « اثْنَانِ » و « اثْنَتَانِ » جارٍ مَجَرى المثنى ، وليس بمثنى حقيقة لما قدمنا ،

و « ابْنَانِ » و « ابْنَتَانِ » مثنى .

و « التَّاء » في « اثْنَتَانِ » و « ابْنَتَانِ » للتأنيث ، بخلافها في « كَلْتَا » ؛ لسكون ما قبلها ، وإنما الدالُّ على التأنيث الصيغة فقط^٣ .

واختلف في « اثْنَتَانِ » دون « ابْنَتَانِ » لكان « بِنْتٍ » ، فعلى هذا يكون الفتح في « ابْنَتَانِ » من تغيير التثنية ؛ لأنه قد جاء التغيير فيها في أماكن .

وتخلف « الياء » « الألف » في الجميع في حالة النصب والجر كما قال ، ويُفتح ما قبلها ، أعني ما قبل « الياء » في النصب والجر ، ولا يقع لها استيلاءٌ على ما قبلها ، بخلافها في الجمع الذي على حدها ، فإنها تستولي فيه على ما قبلها ، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) .

-
- ١ - هذه اللغة حكاها الكسائي والقراء في معاني القرآن ٢ / ١٨٤ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٧ ، والتسهيل ١٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٦٧ ، والارتشاف ١ / ٢٥٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٨٦ ، وشرح اللوحة ١ / ٢٢٠ ، والمساعد ١ / ٤٢ ، والتصريح ١ / ٦٨ ، والهمع ١ / ٤١ .
 - ٢ - في النسخة : عامل .
 - ٣ - نسب هذا الوجه لقبائل الحارث بن كعب ، وكنانة ، وبنو العنبر ، وبنو الهجيم ، ويطون من ربيعة ، ويكر بن وائل ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان ، وعذرة ، وغيرهم .
ينظر المصادر السابقة .
 - ٤ - أي الألف هي الدالة على التأنيث ، والتاء بدل عن لام الكلمة ، وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث .
وذهب الجرمي إلى أن التاء للتأنيث ، وتقدمت على اللام .
ينظر سر الصناعة ١ / ١٥١ ، وابن يعيش ١ / ٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٨٨ ، والهمع ١ / ٤١ .

[بَابُ جَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ]

وَأَرْفَعُ بِـ «وَاوٍ» ، وَبِـ «يَا» أَجْزُرُ وَأَنْصِبُ
سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ» ، وَ «مُذْنِبٍ»
وَشِبْهُ ذَيْنِ ، وَبِهِ «عَشْرُونَا»
وَبَابُهُ الْحَقُّ ، وَ «الْأَهْلُونَا»

جمع المذكر السالم كما قال : يُرْفَعُ بِـ «الْوَاوِ» ، وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِـ «الْيَاءِ» .
فيقع الاشتراك في دليل الفضلة ، دون دليل العمدة ، لأنَّ العمدة من حيث هي أصلٌ
للتركيب ، والأصلية من حيث هي مقتضية قوَّة ، والقوَّة من حيث هي طالبة بالانفراد ،
بخلاف الفضلة فإن التركيب ليس مبنياً عليها ، فليست أصلاً في التركيب ، وعدم الأصالة
مؤذن بعدم القوة من حيث هو غير أصل ، وعدم القوَّة مؤذن بعدم المنعة ، وعدم المنعة من
حيث هو مؤذن بالاشتراك ، فد «الواو» متعينة للرفع ، و «الياء» يشترك فيها النصبُ
والجرُّ ، والأصلُ فيها إنّما هو للجرِّ ؛ لأنَّ القاعدة أنَّ الشيء إذا فات رَجَعَ إلى أقرب
الأشياء ، فالجرُّ قد فات فيرجع إلى «الياء» ؛ لأنَّ «الياء» أصلُ للجرِّ ، والنصب مشاركَ
في الجرِّ ، لأنه طالب بالمحل لوروده فيه ، فلم يقو على مشاركة الرفع لما قدَّمنا ، ولم يقو
الجر على دفعه لما قدَّمنا .

و-أيضا - فإن النصب كالجر في كون كل واحد منهما يقع فضلة ، والرفع ليس
كالجر لما قدَّمنا ، فتعين حمل النصب على واحد منهما ، فكان الجر أنسب ؛ لاتحاد
الجنسية باعتبار الفضلة .

ومتى دار الأمر بين أن يُحْمَلَ الشيء على جنسه أو / على غير جنسه ، كان الحملُ
على جنسه أولى .

وجمعُ المذكرِ السالمُ من حيث هو يكون على نوعين : جمع اسم ، وجمع صفة .
 فـ « عَامِرٌ » مثال من الاسم ، و « مُذْنِبٌ » مثال من الصفة ، وما أشبه كل واحد منهما .
 فيدخل في ذلك اللقب والكنية ، والغالب في الشيء دون غيره ، وَمَا لُحِظَ فيه معنى الصفة
 كـ « أَهْلِينَ » . ودخول المماثلين كـ « زَيْدٍ » و « قَائِمٍ » لا يقع فيه كثير فائدة .
 وأما « عِشْرُونَ » فإنه ملحق بجمع المذكر السالم وليس به ؛ لأنَّ الجَمْعَ من حيث
 هو يلزم أن يكون أقلُّ ما ينطلق عليه ثلاثة أمثال المفرد ، وإنما « عِشْرُونَ » تنثيةٌ جاءت
 بلفظ الجمع ، قال صَاحِبُ « الْمُحْكَمِ » : لِإِلَّةٍ ذَكَرْنَاهَا فِي كِتَابِ « الْمُخَصَّصِ » . ولم أقف
 على تلك الإِلَّةِ التي أَحَالَ عليها ، وقد تعرَّضْتُ لِلِإِلَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لذلك في شرحي لكتاب
 « التَّسْهِيلِ » أعان الله على تمامه .

فلو جُعِلَ « عِشْرُونَ » جَمْعَ « عَشْرَةٍ » لزم أن يكون الْعِشْرُونَ ثَلَاثُونَ .
 وكذلك أقول في باقي الباب أعني « ثَلَاثِينَ » إلى « تِسْعِينَ » إِلَّا أَنَّهُ يَقَعُ الاختلاف
 في الجواز والوجوب .
 وأما « الْأَهْلُونَ » فإنه ملحق به ؛ لأنه خارج عن النوعين ، أعني العلم والصفة ، وهو
 أقربُ إلى الصفات منه إلى الأعلام .
 والأظهرُ من كلام المصنف خروجه عن الصفة لتخصيصه إياه بالذكر ، وهل يكون
 التخصيص بالذكر مُخْرِجٌ ؟
 خَلَاْفٌ ، وَتَفْصِيلٌ وَتَقْرِيرٌ ذَلِكَ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ وَحَيْثُ يَكُونُ هُوَ الْمَقْصُودُ .

وعلى هذا يُبْنَى الْخِلَافُ فِي « النِّسَاءِ » هَلْ يَدْخُلْنَ فِي لَفْظِ « الْقَوْمِ » أَمْ لَا ؟



١ - يراجع كلام البلاغيين في مفهوم كل من الصفة والموصوف في باب القصر من علم المعاني . ينظر الإشارات ٨٩ ،
 والإيضاح ٢١٢ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٢١ .
 أما مسألة النساء هل يدخلن في لفظ القوم أم لا ؟ فالجواب : أنه لا يدخلن بدليل القرآن ، والشعر ، ومنه بيت زهير . فإن
 وجد غير ذلك فهو من باب التغليب ، وهو مذهب له في صفحة ١٤٩ .
 ينظر الصحابي ٢٠٥ ، والصحاح « قوم » ٢٠١٦ / ٥ ، واللسان ١٢ / ٥٠٥ .

« أُولُو » ، وَ « عَالَمُونَ » ، « عَالِيُونَ »

وَ « أَرْضُونَ » شَذَّ وَ « السَّنُونَ »

وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ

ذَا الْبَابُ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدُ

وَأَمَّا « أُولُو » فإنه - أيضا - ملحق بجمع المذكر السالم وليس به ؛ لأن حقيقة

جمع المذكر السالم أن يصلح للتجريد وعطف المثنيين أو الأمثال عليه ، و « أُولُو » ليس كذلك .

و - أيضا - فإن جمع المذكر السالم حقه أن يكون له مفرد من لفظه ، وهذا أعني

« أُولُو » مفرده من معناه ؛ لأن معنى « أُولُو » « نَوُو » ، فـ « نُو » مفرد لـ « أُولُو » من معناه ، وهو أعني « أُولُو » لازم الإضافة ، فلذلك التزم حذف « نُونِهِ » .

فإن سُمِّيَ به فإن « النُون » تثبت فيه ، فتقول : « قَامَ أُولُونَ » / ، و « رَأَيْتُ أُولِينَ » ١٨/ب

و « مَرَرْتُ بِأُولِينَ » هذا هو الأحسن . ويجوز اعتبار الاقتطاع ، فلا يؤتى إذ ذاك بـ « نُون » .

وقد تبين لك بهذا أنه كان الأحسن في قول المصنف أن يأتي بـ « النُون » ، لكنه

اعتبر حالة الاقتطاع ، وكان الرفع أولى ؛ لأنه أول حالات الاسم .

وَأَمَّا « عَالَمُونَ » فإنه - أيضا - ملحق بجمع المذكر السالم وليس به ؛ لأن حقيقة جمع

المذكر السالم ، والجمع من حيث هو أن يكون أقله ثلاثة أمثال المفرد ، فيكون إذ ذاك مُكْتَرَأً

للمفرد مُقْلًا له و « الْعَالَمُونَ » ليس كذلك ؛ لأنَّ الْعَالَمَ ينطلق على كل مخلوق ، و « الْعَالَمُونَ »

يختص منه بالوصوف بالعقل ، وهم ثلاثة أصناف : وهم الْجِنُّ ، و [٢] الْإِنْسُ ، وَالْمَلَائِكَةُ .

و « الْعَالَمُونَ » في التصحيح نظير « الْأَعْرَابِ » في التفسير ، أعني أن كل واحد من

الجمعين أقل دلالة من المفرد .

أَمَّا « الْعَالَمُونَ » فقد قدمناه . وَأَمَّا « الْأَعْرَابُ » فلأنه جَمْعُ « عَرَبٍ » وَالْعَرَبُ ينطلق

على الجبل بجميعة ، و « الْأَعْرَابُ » جمعة ، وهو مختص بسكان البوادي منه ، قال ابن مشرف : وكذلك « الْأَحْزَابُ » الفرقة ما كانت ، والأحزاب لا يأتي في ذوي الخير ، ومنه قوله :

لا تحسبن الله خاذل جنده ونبيه يا معشر الأحزاب^٢

فإن كان في اللفظ ما يقتضي المفرد كان بحسبه .

وَأَمَّا « عَلِيٌّ » فإنه اسم للإعلاء من الجنة - جعلنا الله من ساكنيها بمنه وكرمه - وهو مما سمي فيه البعض باسم الكل ، ثم جمع بهذا الاعتبار ، فصار كل جزء ينطلق عليه اسم الكل ثم جمع .

وهو بهذا الاعتبار مخالف لجمع المذكر السالم من حيث هو ؛ إذ جمعه ليس مفردة جزءاً منه وإنما هو مغاير له ، هذا قول أبي علي .

قال الفراء : أُجْرِي مُجْرَى الْعَاقِلِ إِعْظَاماً لَهُ ؛ لِأَنَّ شَرَفَ الْمَخْلُوقَاتِ عِنْدَهُمُ الْعَاقِلِ ، كَمَا قَالُوا : « الْوَابِلُونَ » فِي الْأَمْطَارِ إِعْظَاماً لَهَا بِاعْتِبَارِ مَا جَعَلَ اللَّهُ (تبارك وتعالى) فيها من المنافع ، وكلا القولين وجه .

وَأَمَّا « أَرْضُونَ » و « سِنُونَ » فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَمْعٌ تَكْسِيرٌ أُجْرِي مُجْرَى جَمْعِ التَّصْحِيحِ ، فَكَانَ فِي الرَّفْعِ بـ « الْوَإِ » ، وَفِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ بـ « الْيَاءِ » . لَا تَرَى / أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُغَيَّرٌ عَنْ أَصْلِهِ .

لَكِنَّ التَّغْيِيرَ فِي « أَرْضٍ » أَسْهَلُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَا يَقَعُ فِي تَصْحِيحِهِ الْأَصْلِي .

٣ - لعل بن أبي طالب (رضي الله عنه) في ديوانه ١٩

وهو في السيرة لابن هشام ٢ / ٢٢٥ ، والسيرة النبوية لابن كثير ١ / ٦٤١ .

٤ - تسمية البعض باسم الكل هذا عند البلاغيين من المجاز المرسل ، الذي علاقته الكلية ، كما في قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ أطلقت الأصابع وأريد بها الأنامل .

وبعكس هذا الاستعمال تصوير العلاقة جزئية ، كإطلاق العين على الجاسوس .

ينظر الإشارات ٢٣١ ، والإيضاح ٣٩٩ ، والطرز ١ / ٧١ ، وشرح التلخيص للبايرتي ٥٤٩ - ٥٥٠ .

٥ - ينظر معاني القرآن ٢ / ٢٤٧ ، بما هو معناه .

وينظر شرح التسهيل ١ / ٨٢ ، واللسان « علا » ١٥ / ٩٣ .

وفيه أعني في كل واحدٍ منهما شذوذٌ مركَّبٌ على شذوذٍ ، أحد الشذوذين : أنه مؤنثٌ
جُمعَ الذكور .

والآخر : أنه لو كان مذكراً لم يجمع - أيضاً - هذا الجمع ؛ لفقدان العلمية والعقل.
وأما قوله : « وَيَابَهُ » فإنَّ المرادَ به ما حذفت لامه وعوّضَ منها تاءُ التَّأْنِيثِ .
قال في « تَسْهِيلِهِ » : « وَشَاعَ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ فِي الْمَعْوِضِ مِنْ لَامِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ ؛
بِسَلَامَةٍ فَأَيَّ الْمَكْسُورِهَا ، وَبِكُسْرِ الْمَفْتُوحِهَا ، وَبِالْوَجْهِينِ فِي الْمُضْمُومِهَا » وَسَلَامَةٌ فَأَيَّ
الْمَكْسُورِهَا فِيهِ نَظَرٌ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ كَثْرَةَ الْجُمُعِ لَيْسَتْ بِكَثْرَةِ الْمَفْرَدِ ، وَقَدْ أَوْضَحْتَ ذَلِكَ فِي « شَرْحِي
لِلتَّسْهِيلِ » أَعَانَ اللَّهُ عَلَى تَمَامِهِ .

وقوله « وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ » : يَعْنِي أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ^٦ يَلْتَزِمُ فِيهِ « الْيَاءَ » وَيَجْعَلُ
الْإِعْرَابَ فِي « النُّونِ » ، فَلَا تَسْقُطُ إِذْ ذَاكَ فِي الْإِضَافَةِ ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ :
كَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنٌ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنًا مُرْدًا^٧
وقوله : « وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ » يَعْنِي أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَجْعَلُ ذَلِكَ الْحُكْمَ فِي الْمَحْذُوفِ ، وَإِنْ
لَمْ يُعَوِّضْ مِنْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ :

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٌّ أَبَا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ^٨

قال بعض أهل البيان : وهو في « بَنِينَ » أَقْسَمُ مِنْهُ فِي « سِنِينَ » لِأَنَّ فِي « سِنِينَ » قَدْ
عَوِّضَ مِنَ الْمَحْذُوفِ فَلَيْسَ مُنْتَظَرًا ، بخلافه في « ابْنٍ » فَإِنَّ التَّعْوِيضَ لَيْسَ ثَابِتًا فِي كُلِّ

٦ - ص ١٤ ، وينظر شرح التسهيل ١ / ٨٣ .

٧ - أي بعض بني تميم وبني عامر ، وأسد . ينظر معاني القرآن ٢ / ٩٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٤ ، والارتشاف ١ / ٢٦٨ ، والتصريح ١ / ٧٦ ، والهمع ١ / ٤٧ .

٨ - للصمة بن عبد الله القشيري في ديوانه ٦٠

وهو في معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٢ ، ومجالس ثعلب ١٧٧ ، ٣٢٠ ، والتكملة ٥٠٣ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٢٦١ ،
وابن يعيش ٥ / ١١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٤ ، وتخليص الشواهد ٧١ ، والتصريح ١ / ٧٧ .

٩ - نسب لسعيد بن قيس الهمداني في الخزانة ٨ / ٧٥ ، كما نسب لأحد أولاد علي (رضي الله عنه) في التصريح ١ / ٧٧ .
وهو في شرح التسهيل ١ / ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٩ .

حال ، فصار المحذوف كأنه منتظر .



و «نُون» مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بَكَسَرِهِ نَطَقَ
و «نُون» مَاثِنِيٍّ وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَأَنْتَبِهْ

« نون » الجمع الأكثرُ فيها الفتح ، وقد تأتي مكسورة ، واشترط بعضهم في كسرها أن لا تكون بعد « الواو » لما يلزم في ذلك مما هو كالخروج من ضم إلى كسر ، هذا إذا لم يكن مسمًى به ، فإن كان مُسمًى به فإن ذلك لا يُسمع ؛ لأن « الواو » إذ ذاك لا تكون نائبة عن ضمة ، كما في قوله :

وأرى الموت قد تدلَّى من الحضِّ سرَّ على رَبِّ أَهْلِهِ السَّاطِرُونَ^{١٩} /

وكما في قوله :

ولها بالمَاطِرُونَ إذا أكل التَّمْلُ الذي جمعا
خُفَّةٌ حتى إذا ارتفعت [ذَكَرْتُ^{١٢}] من جِلَقٍ بِيَعًا^{١٤}

ومما جاء [في^{١٤}] كسرها مع الياء ، قول ذي الإصْبَعِ :

إِنِّي لَعَمْرُكَ ، ما [بَابِي^{١٢}] بذِي غَلَقٍ على الصَّدِيقِ ولاخيري [بِمَمْنُونِ]^{١٤}
إِنِّي أَبِي ، أَبِي ذُو مُحَافِظَةٍ وابنُ أَبِي ، أَبِي ، مِنْ أَبِيِّينِ^{١٥}

١٠ - ينظر شرح التسهيل ٨٥/١ - ٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٨/١ - ٢٠٠ ، والتصريح ٧٨/١ - ٧٩ ، والهمع ٤٨/١ - ٥٠ .

١١ - لأبي نُوَادٍ الإيادي ، وهو في السيرة النبوية لابن هشام ٧١/١ ، واللسان « سطر » ٤ / ٣٦٤ .

١٢ - سقطت من النسخة

١٣ - نسبا ليزيد بن معاوية في ديوانه ٢٢ ، كما نسبا لأبي دهب الجمحي في ديوانه ٨٥ ، وكذا نسبا للأحوص الأنصاري في ديوانه ٢٧٥ .

وبيت الشاهد في مجاز القرآن ٧٩ / ٢ ، والكامل ٣٨٤ / ١ ، وسر الصناعة ٦٢٦ / ٢ ، والممتع ١٥٨ / ١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٧ / ١ ، والتصريح ٧٦ / ١ .

١٤ - في النسخة : [فيه] ، و [بمنون] .

١٥ - في المفصليات ١٦٣ ، وبيت الشاهد « الثاني » في المقتضب ٣٢٣/٣ ، ومجالس ثعلب ١٧٧/١ ، وسر الصناعة ٦٢٨/٢ ، وشرح اختيارات الفضل للتبريزي ٧٥٢/٢ ، ٧٥٧ ، وابن يعيش ١٣/٥ ، وشرح التسهيل ٨٦/١ .

وقوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرِينَةٍ لَيْسَ مَنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرِينَةٍ مِنْ عَرِينٍ
عرفنا جعفرًا وأبي عُبَيْدٍ وأنكرنا زَعَانِفَ آخَرِينَ^{١٦}

وقوله :

وَمَاذَا يَطْلُبُ الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^{١٧}
وَأَمَّا « نون » التثنية فإنَّها بالعكس من « نون » الجمع ، الأكثرُ فيها الكسرُ ،
والفتحُ [لُغَةٌ^{١٨}] ، ومنه قوله :

يَا رَبَّ خَالَ لِكَ مِنْ جُهِينَةٍ أَصْبَحَ حَسْفًا رَمَدَ الْعَيْنِينَ
فَعَلْتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرِيْنَةَ شَهْرِي ربيعٍ وَجُمَادِيْنَةَ^{١٩}
وقوله ، أنشده أَبُو الْفَتْحِ^{٢٠} :

عَلَى أَحْوَذِيْنَ اسْتَقَلْتُ بِسَحْرَةٍ فَمَا هِيَ إِلَّا لَحَاةٌ وَتَغِيْبُ^{٢١}
وقوله :

١٦ - لجرير في ديوانه ٤٢٩ .

وبيت الشاهد « الثاني » في الموشح ١٨١ ، وشرح التسهيل ١ / ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٠ ، وتذكرة النحاة ٤٨٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٤٩ ، وابن عقيل ١ / ٦٧ ، وشفاء العليل ١ / ١٤٢ .

١٧ - لسحيم بن وثيل الرياحي في الأصمعيات ١٩ وهو في إصلاح المنطق ١٥٦ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٢ ، وسر الصناعة ٢ / ٦٢٧ ، وحماسة البحتري ١٣ ، وابن يعيش ٥ / ١١ ، وشرح التسهيل ١ / ٨٦ ، وأوضح المسالك ١ / ٤٤ ، وابن عقيل ١ / ٦٨ ، والتصريح ١ / ٧٧ ، والأشموني ١ / ٨٩ .

١٨ - تكملة يتطلبها السياق .

١٩ - لامرأة من فقفس .

وهي في سر الصناعة ٢ / ٤٨٩ ، والإنصاف ٢ / ٧٥٥ ، وابن يعيش ٤ / ١٤٢ ، والمقرب ٢ / ٤٥ - ٤٦ ، والممتع ٢ / ٦٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٠ .

٢٠ - سر الصناعة ٢ / ٤٨٨

٢١ - لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ٥٥

وهو في معاني القرآن ٢ / ٤٢٣ ، وابن يعيش ٤ / ١٤١ ، والمقرب ٣ / ١٣٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٦٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٤٦ ، وتخليص الشواهد ٧٩ ، وجواهر الأدب ١٥٤ ، والتصريح ١ / ٧٨ .

وَالْأَحْوَذِيْنَ : تثنية أحوذي وهو السريع ، والمراد بهما هنا جناحا القطاة ، واستقلت : أي ارتفعت .

فلو كان البكاء يُفِيدُ شيئاً بكيْتُ على بُجيرٍ أو عِفاقٍ
على المرأَيْنِ إذْ هلكا جميعاً لِشَأْنِهِمَا بِشَجْوٍ وَأَصْطِفَاقٍ^{٢٢}
أَنشده أَبُو عَلِيٍّ^{٢٣} .

٢٢ - لتمام بن نويرة في ديوانه ١٢٤

وهما في الأزهية ١١٦ ، واللسان « عفق » ١٠ / ٢٥٤ ، وخزانة الأدب ١٣١/٧ .

٢٣ - ينظر المسائل المنتورة ٢٤٧ .

[بَابُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ]

وَمَا بِ «تَا» وَ «أَلِفٍ» قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا
كَذَا «أُولَاتُ» وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ

كَ «أَذْرَعَاتٍ» فِيهِ ذَا - أَيْضًا - قُبِلَ

المجموع بـ «الألف» و «التاء» هو جمع المؤنث السالم، [يُكْسَرُ] كما قال في الجرِّ والنصب، وأمّا رفعه فبالضمة، ولم يذكر المصنف الرفع اتكالا على فهم المعنى، وأنه من جنس ما يُعرب بالحركات، ولم تحصل مخالفة الأصل إلا في الكسرة حيث وقع فيها الاشتراك فبقي الرفع على أصله من الاختصاص.

وقد كان حقّه أن يكون نصبه بالفتحة؛ إذ لا مانع من ذلك، إلا أنه لما كان فرعاً

— عن جمع المذكر بـ «الواو» و «النون» — المؤنث من حيث هو فرع على الذكور، وهذا قد سَلِمَ مفرده، كما أن ذاك سَلِمَ مفرده.

وقد وقع في الأصل — أعني جمع المذكر السالم — حَمْلُ النصب على الجر [فكانا]

بعلامة واحدة كما قدمنا، حمل هنا النصب على الجر فكانا معاً بعلامة / واحدة، فإذا ٢٠/أ

فَجَمْعُ المذكر السالم أصليّ الذاتِ فرعيّ الإعراب؛ لكون إعرابه بالحروف، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وجمع المؤنث السالم فرعيّ الذاتِ أصليّ الإعراب،

ولا يكون الجَمْعُ فيه، «أَلِفٌ» و «تَاءٌ» جَمْعَ مؤنث سالم إلا بشرط زيادة

«الألف» و «التاء» معاً، كـ «هِنْدَاتٍ» وَبَيَاهِ.

فلو كانت «التاء» أصليّةً و «الألف» زائدةً، أو بالعكس كان جَمْعَ تكسيرٍ، فالأول:

كـ «أَصْوَاتٍ»، والثاني: كـ «قُصَاةٍ» أَلْفُهُ بدلٌ من لام الكلمة، فعلى هذا فينبغي أن

تكون « التاء » في قوله : « يَتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا » للمصاحبة أي : وجودهما مصاحبة للجمعية ، فلوزالت الجمعية زالا . ولهذا حقيقة المصاحبة أعني أنه إذا زال المصاحب زال الصاحب .

والأصل في « معاً » أن تكون [لاثنين ^٢] كما في قول المصنف ، وقد تأتي للجماعة ، كما في قول مُتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ :

فَمَا وَجَدُ أَظْلَارٍ ثَلَاثٍ رَوَائِمٍ وَجَدَنْ مَجَرّاً مِنْ حُوَارٍ وَمَصْرَعَا
يُذَكِّرَنَّ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينَ بَيْتَهُ إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا^٣
ومنه بيتُ العَرُوضِ :

سِيرُوا مَعَا [إِنَّمَا ^٤] مِيعَادُكُمْ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ بَطْنِ الْوَادِي
وَأَمَّا « أُولَاتُ » فنظيرُهَا في المذكر « أُولُو » ، لأنَّ معنى « أُولَاتٍ » : ذَوَاتُ ، ومفردُهَا من معناها لا من لفظها .

والَّذِي سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، أعني جَمَعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمَ فَإِنَّهُ عَلَى حَكْمِهِ مُسَمًّى بِهِ ، وإلى هذا الإشارةُ بقوله :

... .. ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ

كَ « أَذْرِعَاتٍ » فِيهِ ذَا - أَيْضًا - قُبْلُ

وقد يُتْرَكُ تَنْوِينُهُ عِنْدَ التَّسْمِيَةِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي فِيهِ إِنَّمَا كَانَ فِي « النُّونِ » الَّذِي فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ، وَإِنَّمَا كَانَ مُقَابِلًا لَهُ حَالَةٌ كَوْنِهِ جَمْعًا لَا حَالَةٌ كَوْنِهِ مُسَمًّى بِهِ .

٢ - في النسخة : الاثنین (ب) .

٣ - في ديوانه ١١٦ - ١١٧ ، والمفضليات ٢٧٠ .

وبيت الشاهد « الثاني » في الشعر والشعراء ٣٣٨ / ١ ، والكمال ٤ / ٧٢ وهو المحتسب ١ / ١٥١ ، وشرح المفضليات للتبريزي ٣ / ١١٨٧ ، ومغنى اللبيب ٣٧١ ، وجواهر الأدب ٧٤ - ٧٥ ، والتصريح ٢ / ٤٨ .

٤ - سقطت من النسخة .

٥ - لم يعرف قائله

وهو في العقد ٥ / ٤٨٠ ، والإقناع ١٨ ، وعروض الورقة ٦٥ ، والوافي ٥٧ ، والبارع ١١٣ ، والقسطاس ٨١ ، ونهاية الراغب ١٧٢ .

وقد سُمِعَ في « أَذْرَعَاتِ » التنوين ، وجاء - أيضاً - دون تنوينٍ ، ومن المرويِّ

بالتنوين ، قوله :

مُشْعَشَأٌ مِنْ أَذْرَعَاتٍ كُمَيْتًا لَوْنُهَا كَدَمِ الرَّعَافِ^٦

ومن المرويِّ بغيرِ تنوينٍ ، قولُ امرئِ القيسِ :

[تَنَوَّرْتُهَا] مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِيٌّ^٧

والتنوينُ في « عَرَفَاتٍ » أقيسُ منه في « أَذْرَعَاتٍ / للنطق بـ « عَرَفَة » دون « أَذْرَعَة » ، ، ٢٠ / ب

أنشد أبو عليٍّ في « تَذَكُّرَتِهِ » :

إِصْطَبَحَ يَاصَاحُ يَوْمَ عَرَفَهُ مِنْ كُمَيْتٍ جَاوَزَتْ حَدَّ الصَّفَةِ

إِنَّمَا الصَّوْمُ لِمَنْ حَلَّ مِنْهُ وَلَيْنَ أَصْبَحَ فِي مُزْدَلِفَةٍ^٨

وقد يُجْعَلُ المُسَمَّى به من هذا الباب كـ « أَرْطَاةٌ » مُسَمَّى به ، فيُرفع بالضمَّة ،

وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْفَتْحَةِ ، على المعروف في « بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ » .

٦ - لم أقف عليه . وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٧ - في ديوانه ٣١

وهو في الكتاب ٣ / ٢٣٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٣ ، والأصول ٢ / ٨٩ ، وسر الصناعة ٢ / ٤٩٧ ، وابن يعيش ١ / ٤٧ ،

ورصف المباني ٣٤٥ ، والتصريح ١ / ٨٣ وفي النسخة : تنورها .

٨ - لم أقف عليه .

٩ - في النسخة : أرتالة (ب) .

[إعراب المنوع من الصرف]

وَجَرَّ بِ «الْفَتْحَةِ» مَالًا يَنْصَرِفُ مَالَمْ يُضَفْ ، أَوْيَكُ بَعْدَ «أَلٍ» رَدِفُ

معرفة غير المنصرف من المنصرف يأتي بعد هذا - إن شاء الله (تعالى) - في الباب الذي جعله المصنف كذلك .

والمراد هنا الإعلام بأن جره كنصبه كل منهما بالفتحة ، بهذا الاعتبار نظير جمع المؤنث السالم فيكون جره محمولاً على نصبه عكسه ، فيكون نظيراً له من وجه ، وعكساً له من وجه .

وقد كان الأصل أن يكون مثله في حمل النصب على الجر ؛ إذ الجر أقوى باعتبار كونه للعمدة بخلاف النصب ، ولذلك أي : لقوته لم يصل الفعل القاصر إليه إلا بواسطة . لكن عارض معارض وهو كون ماوقع شبيهاً به وهو الفعل لا يدخله أعني الجر ، فحُمِلَ الحمل على الأضعف قضاء لحق وجوده فيما أشبهه وهو الفعل ، وإلا فإن الحمل على الأقوى هو المعروف ؛ [إذ '] المحمول تابع ، والمحمول عليه متبوع .

و « مَا » في قوله : « مَالَمْ يُضَفْ » ظرفية مصدرية ، أي : مدة عدم إضافته ، وقد وُصِلَتْ بأحد النوعين* الذي توصل بهما ، وهو المضارع المنفي بـ « لَمْ » ، فيكون ذلك الحكم ، أعني حمل الجر على النصب لغير المنصرف مادام غير مضاف ، أو فاقَدَ « الألف » و « اللام » .

فإن صحب أحدهما ، أعني الإضافة أو « الألف » و « اللام » زال عنه الحمل ، وأخذ كُلُّ محلٍّ ما يطلبه ، فيُجَرَّ إذ ذاك بـ « الكسرة » ، ولم يذكر ذلك المصنف اتكالا على فهم المعنى ؛ لأن الأصل كان أن يأخذ كُلُّ محلٍّ ما يطلبه ، وأخرج من ذلك الأصل إخراجاً

١ - في النسخة : إذا (به) .
* والنوع الثاني الذي توصل به لفعل الماضي ، ولا توصل بالأمر وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف ويندر وصلها بالفعل الجامد كليس ،

ينظر الجنى الداني ٣٣٦ ، ٣٣٢ ، والمغني ٣٣٩ .

مُقَيَّدًا بعدم الإضافة مصاحبة « الألف » و « اللام » ، فإذا زال القيد زال الإخراج فأخذ كل محل ما يطلبه كما قدمنا .

وكذلك الحكم - أيضاً - إذا وقع مصاحباً لـ « لَآلِفٍ » و « الميم » عند من يرى

أ/٢١

التعريف بهما^٢ ، كما في قوله : /

أَإِنْ شِئْتُمْ مِنْ نَجْدٍ بُرِّيقًا تَأَلَّقَا ظَلَلَتْ لِحْفَنٍ أُمَّارُمِدٍ اِعْتَادَ أَوْ لَقَا^٣

ولم يذكرها المصنّف إمّا لقلّتها ، أو أنّ الميم عنده بدلٌ من اللّام كما ذهب إليه بعضهم^٤ .

والأصل في « الرِّدْفِ » أن يكون متأخراً ، وقد يأتي متقدماً ، ومنه قوله :

وَكَانَ مِنَ الرِّدْفِ أَمْرًا صَعْبًا أَتَى بُعِيدَهُ فَرَاؤُ نَحْبًا^٥

على أحد الوجهين . اختار ابن الشاهد أن « الرِّدْفَ » هو ما تُقَدِّمُهُ مِنَ الْعَلَامَاتِ وَالْإِشْعَارِ .

قال : والمعنى في الوجهين [الإسراع^٦] ، فإن كان الأول فقد [أسرع^٦] الثاني في اللّحاق ، [وإن^٧] كان الثاني فقد [أسرع^٦] - أيضاً - في إلحاق الأول .

٢ - ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٢ ، ٢٥٧ ، والمغني ٤٨ - ٤٩ ، والتصريح ١ / ١٤٩ ، والهمع ١ / ٢٤ ، ٧٩ .

٣ - لم يعرف قائله ، وقال العيني في هامش الأشموني ١ / ٩٦ : « قاله بعض الطائيين » .

وهو في شرح التسهيل ١ / ٤٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٠٨ ، وشفاء العليل ١ / ١١٦ ، والهمع ١ / ٢٤ ، والأشموني ١ / ٩٦ .

وفي النسخة : بريق . ومعنى قوله : تألّقا : إذا لمع ، وقوله : أولقا : أي جنونا .

٤ - ينظر سر الصناعة ١ / ٤٢٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٤٢ ، ٢٥٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٠٨ .

٥ - لم أقف عليه .

٦ - في النسخة : الإصرع ، أصرع (ب) .

٧ - في النسخة : فإن (ب) .

[بَابُ إِعْرَابِ الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ]

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ : «يَفْعَلَانِ» «النُّونَا»

رَفْعًا ، وَ «تَدْعِيْنَ» ، وَ «تَسْأَلُونَا»

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهُ

كَ «لَمْ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلِمَهُ»

هذه الأمثلة الخمسة : «يَفْعَلَانِ» و «تَفْعَلَانِ» و «يَفْعُلُونَ» و «تَفْعُلُونَ» و «تَفْعِلِينَ» ترفع كما قال : بثبوت النُّونِ ، وتُنصب وتُجزم بحذفها .

فعلى [هذا] وقع الإعراب فيها بـ «النُّونِ» فقط حذفًا وثبوتًا ، والثبوت مختص بالرفع على ما قدمنا ، والحذف مشترك بين النصب والجزم .

وإنما كان كذلك لأنَّ «يَفْعَلَانِ» مختصَّ الاسمِ المثنى ، و «يَفْعُلُونَ» مختصَّ الاسمِ المجموع ، وقد ثبت في المثنى والمجموع حَمْلُ النصب على الجر ، فحُمِلَ في المختص النصب على نظير الجر ، وهو الجزم ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ للجرِّ في الأسماء كما قدمنا .

وَأَمَّا «تَفْعِلِينَ» فمحمولٌ على الأربعة ، أعني «يَفْعَلَانِ» و «تَفْعَلَانِ» و «يَفْعُلُونَ» و «تَفْعُلُونَ» .

وقال لنحو «يَفْعَلَانِ» : ليدخل في ذلك «يُقَوْمَانِ» و «يُكْرِمَانِ» و «يَسْتَخْرِجَانِ» و «يُضَارِبَانِ» و «يَنْتَظِرَانِ» وما أشبه ذلك . وعلى هذا النسق يأتي «يَفْعُلُونَ» و «تَفْعِلِينَ» .

وقد كان الأصل أن تكون ستة ، لكنه فات «يَفْعِلِينَ» الغيبة ؛ للزومه حالة الخطاب .

و«لَمْ تَكُونِي» في قوله مثال للمجزوم و«لَتَرْوِي» مثال للمنصوب ، ونصبه بـ«أَنْ» مضمرةً بعد «اللَّامِ» ، وهذه «اللَّامُ» تُسَمَّى «لَامَ الْجُودِ» ، وهي التي يَتَقَدَّمُهَا كَوْنٌ يُنْفَى ، ولم يشترطوا .

ومنهم [اشترط]^٢ تَقَدَّمَ الْكَوْنِ فِي التَّسْمِيَةِ بِـ«لَامِ الْجُودِ» ، وهو الْأَنْسَبُ ٢١/ب
لِلْجَدِّ ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ النَّفْيُ ، سَوَاءٌ إِنْ كَانَ مَصْحُوبًا بِكَوْنٍ أَوْ لَا ؟
فعلى هذا [لا] تُسَمَّى اللَّامُ ، في قولك : « مَا جِئْتُكَ لِأَسْأَلَ » لَامَ الْجُودِ ، نَصَّ
على [ذلك]^٣ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ^٤ (رحمه الله تعالى) .
فَصُلِّ :

وقد تبين لك بما ذكرنا أَنَّ جميع علامات الإعراب أربع عشرة علامة ، ما بين نائب وأصل .

لرفع منها أربع : الضمة ، والواو ، والألف ، وثبوت النون ، فالضمة هي الأصل ، وماعداها نائب .

وللنصب خمس علامات : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون ، الفتحة هي الأصل ، وماعداها نائب .

وللجر ثلاث علامات : الكسرة ، والياء ، والفتحة ، الكسرة هي الأصل ، وماعداها نائب .

وللجزم علامتان : السكون ، والحذف . السكون هو الأصل ، والحذف نائب .
وبعضهم قال : حذف حرف العلة ، وحذف النون ، فتكون بهذا الاعتبار خَمْسَ عَشْرَةَ

٢ - تكملة يقتضيها السياق .

٣ - تنظر المسألة في اللامات للزجاجي ٦٨ ، ومعاني الحروف للرماني ٥٦ ، وشرح التسهيل ٤ / ٢٢ - ٢٣ ، ورصف المباني ٣٠٠ ، والجنى الداني ١١٦ - ١٢٠ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٣٢ .

٤ - في النسخة : اللام ، والصواب ما أثبتته .

٥ - تكملة يقتضيها السياق .

٦ - الملخص ١٣١ ، والبسيط ١ / ٢٣٢

علامة.

وأما باعتبار المَحَالِّ فالضمة يرفع بها ثلاثة أنواع : الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم .

و«الألفُ» يرفع بها نوع واحد : و [هو ^٧] المثنى .

و«الواوُ» يرفع بها نوعان : الأسماء الستة « أَخُوكَ » وأخواته، وجمعُ المذكرِ السالمُ .

و«النُّونُ» ترفع الخمسةَ الأمثلةَ : «يَفْعَلَانِ ، يَفْعَلَانِ ، يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعُلُونَ ، وَتَفْعِلِينَ» .

و«الفتحةُ» يُنصبُ بها من الاسم نوعان : الاسم المفرد ، وجمع التكسير .

ومن الفعل نوع واحد ، وهو الفعل المضارع السالم من «النُّونَاتِ» ، وتكون ظاهرةً ومقدرةً على حَسْبِ التحمل .

و«الألفُ» ينصب بها الأسماء الستة و«الياءُ» ينصب بها نوعان : المثنى ، وجمع

المذكر السالم . و«الكسرةُ» ينصب بها نوع واحد و [هو ^٧] جمع المؤنث السالم . و«حَذَفُ» النُّونُ يُنصبُ به الأمثلة الخمسة .

و«الكسرةُ» يُخفَضُ بها نوعان : الاسم المفرد المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف .

و«الياءُ» يُخفَضُ بها ثلاثة أنواع : الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر

السالم .

و«الفتحةُ» يُخفَضُ بها نوع واحد ، وهو الاسم الذي لا ينصرف .

و«السكونُ» يُجْزَمُ به كُلُّ مضارع خالٍ عن «النُّونَاتِ» صحيح الآخر ، [إذا ^٨]

دخل عليه أو على متبوعه جازم .

و«الحَذَفُ» يُجْزَمُ به الأمثلة الخمسة ، وكلُّ مُضَارِعٍ خَالٍ عَنِ / «النُّونَاتِ» معتل ١/٢٢

[الآخر] دخل عليه أو على متبوعه جازم .

وباعتبارهما معاً ، أعني علامات الإعراب والمَحَالِّ ، نقول : الأسماء في باب معرفة

٧ - في النسخة : هي . (ب) .

٨ - في النسخة : إلى . (ب) .

٩ - تكملة يقتضيها السياق .

علامات الإعراب على خمسة أقسام :

القِسْمُ الأوَّل : الاسمُ المفردُ ، وجمعُ التكسيرِ ، يرفعان بـ «الضِّمَّةِ» ، وينصبان بـ «الفتحة» ، ويخفضان بـ «الكسرة» ، إن كانا منصرفين ، وبالفتحة إن كانا غيرَ منصرفين .

القِسْمُ الثَّانِي : الأسماءُ الستة ، وهي «أخوك» وأخواته ، يُرفع بـ «الواوِ» ، ويُنصب بـ «الألفِ» ، ويُخفض بـ «الياءِ» .

القِسْمُ الثَّالِث : المثنى ، يُرفع بـ «الألفِ» ، ويُنصب ويُخفض بـ «الياءِ» .
القِسْمُ الرَّابِع : جمعُ المذكر السالم ، يرفع بـ «الواوِ» ، وينصب ويخفض بـ «الياءِ» .

القِسْمُ الخَامِس : جمع المؤنث ، يرفع بـ «الضمة» ، وينصب ويخفض بـ «الكسرة» .

والأفعال علي قسمين :

قِسْمٌ يُرْفَع بـ «الضِّمَّةِ» ظاهرةً [أو '] مقدرةً ، ويُنصب بـ «الفتحة» ظاهرةً أو مقدرةً ، ويُجزم بـ «السكون» ، أو بـ «حذفِ حرفِ العِلَّةِ» ، وهو الفعل المضارع السالم عن «النُّونَاتِ» المقتضياتِ للبناء .

وقِسْمٌ يُرْفَع بثبوت «النُّونِ» ، ويُنصب ويُجزم بحذفها ، وهي «تَفْعُلُونَ» وأخواته .

[إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ]

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا
كَ «الْمُصْطَفَى» ، وَ «الْمُرْتَقِي» مَكَارِمًا
فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا
جَمِيعُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَ [نَصْبُهُ] ^أ ظَهَرَ
وَرَفْعُهُ يُنَوِّسُ ، كَذَا - أَيْضًا - يُجَرُّ

المعتلُّ من الأسماء نوعان :

المَقْصُورُ : وهو كلُّ اسم وقعت « الألف » في آخره ، وكانت ثابتة غير مستقلة في الإعراب فكان الاسم متمكناً . والمراد بالتمكن أن يكون معرباً .

فإن كانت « الألف » غير ثابتة في الإعراب لم يكن مقصوراً ، كما إذا قلت : « رَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ » .

والاحتراز بقولنا : « فِي الْإِعْرَابِ » عن « أَلْف » « كَذَا » فإنها تنقلب مع المضمر « يَاء » ؛ لكن انقلابها ليس للإعراب .

وإن كان الاسم غير متمكن لم يكن مقصوراً ، وإن كانت « الألف » ثابتة كألف « ذَا » وقد مثَّل له المصنَّف : ب « الْمُصْطَفَى » و « الطَّاء » فيه بدل من « تَاءٍ » على ما قدمنا .

والثاني من قسمي معتل الأسماء : الْمَنْقُوصُ : وهو كلُّ اسم آخره « ياء » ثابتة قبلها كسرة ، وكان - أيضاً - متمكناً .

والاحتراز بالثبوت عن مثل « مَرَرْتُ بِأَخِي زَيْدٍ » .

والاحتراز بالتمكن عَنِ «الَّذِي» و«الَّتِي» و«ذِي» وما أشبهه .
وقد مثل له المصنّف : بـ «المُرْتَقِي» .

و«مَكَارِمًا» يُوجَدُ / في بعض النسخ مفتوح «الميم» على أَنْ يكونَ جَمْعَ «مَكْرَمَةٍ» .
وفي بعض النسخ بضمّ «الميم» على أَنْ يكونَ اسمَ فاعِلٍ من «كَارَمَ» .
والأول : وهو المقصور يُقَدَّرُ فيه جميع الحركات ، كما قال : تعذراً ؛ لأنَّ «الألف»
لاتقبل حركة ، ومتى حُرِّكَتْ انقلبت إلى غيرها ، وكذلك صارت همزةً في «الضَّالِّينَ»
و«دَابَّةً»^٢ لما حُرِّكَتْ لأجل الساكنين ، لا أنها هُمَزَتْ على الصحيح .
وأما الثاني : وهو المنقوص فإنَّ الأكثر فيه أن تظهر الفتحة ، وتُقدَّرُ الضمّةُ
والكسرةُ ، كما قال .

وبعضُ العربِ يُقدِّرُ الجميعَ . وبعضهم يُظهر الجميعَ ، و [منه] قراءةٌ مَنْ قرأ
«مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعُمُونَ أَهَالِيكُمْ»^٣ بسكونِ «الياء» ، وقال الشاعر :
رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدِ بِالْمِسْكَاةِ فِي النَّادِرِ
ومن ظُهورِ الجميعِ ، قوله :

٢ - آية ٧ من سورة الفاتحة

وهذه القراءة منسوبة لأيوب السخيتاني ، وقد سئل عنها فقال : هي بدل من المدة لالتقاء الساكنين . وقال ابن جني : «والألف إذا حركت همزت على ما ذكرنا في «الضالين» .
ينظر المحتسب ١ / ٤٦ - ٤٨ ، والبحر المحيط ١ / ٣٠ .

٣ - آية ١٦٤ من سورة البقرة

وينظر المحتسب ١ / ٤٧ ، والبحر ١ / ٣٠ .

٤ - في النسخة : «من» ، والضمير في «منه» يعود على الإعراب بحركات مقدرة عند بعض العرب .

٥ - آية ٨٩ من سورة المائدة .

والقراءة منسوبة لجعفر بن محمد الصادق ، حيث أسكن الياء من «أهاليكم» وهي في موضع نصب تشبيهاً لها بالألف ، وذلك للتخفيف .

ينظر المحتسب ١ / ٢١٧ ، والكشاف ١ / ٣٦١ ، والبحر المحيط ٤ / ١٠ .

٦ - للناطقة الذبياني في ديوانه ١٥ .

وهو في المقتضب ٤ / ٢١ ، وخزانة الأدب ٤ / ٥ .

وخرج على الضرورة .

فَيَوْمًا يُجَارِينِ الْهَوَىٰ غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَىٰ [مِنْهُنَّ ٧] غَوْلًا تَغُولُ ٨

وقوله :

وَعَيْتُ سَارِيٍّ قَدْ بَاتَ يَعْدُو فُرُوعَ الْأَقْحُوانِ بِذِي أَثَالٍ ٩

[إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَفْعَالِ]

وَأَبَىٰ فِعْلٌ آخِرٌ مِنْهُ «أَلِفٌ» ،
 أَوْ «وَاوٌ» ، أَوْ «يَاءٌ» فَمُعْتَلٌّ عُرِفَ
 فَـ «أَلِفٌ» أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ
 وَأَبَدٍ نَصَبَ مَا كَـ «يَدْعُو» «يَرْمِي»
 وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ ، وَاحْذِفْ جَارِماً
 ثَلَاثُهُنَّ ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِماً

يكون الفعل معتلاً بـ « الألف » من نحو اللفظ ، وأما من نحو الأصل فإنما يكون
 معتلاً بـ « واوٍ » أو « ياءٍ » ، و « الألف » تكون منقلبةً عن واحدٍ منهما ، أعني من « الواو »
 و « الياء » ؛ لأنَّ « الألف » لا تكون أصلاً في اسمٍ متمكنٍ ، ولا في فعلٍ مطلقاً ، و « الواو »
 و « الياء » يكونان أصلين في الأسماء والأفعال .
 فإن كان آخره ، أعني آخر الفعل « ألفاً » قُدِّرَ فيه غيرُ الجزمِ ، وهو الضمُّ ، والفتحُ ،

٧ - في النسخة : منهما . (بج) .

٨ - لجرير في ديوانه ١٤٠ .

وهو في الكتاب ٣/ ٣١٤ ، والمقتضب ١/ ١٤٤ ، والأصول ٣/ ٤٤٣ ، والخصائص ٣/ ١٥٩ ، والمنصف ٢/ ١١٤ ،
 وأمالى ابن الشجري ١/ ١٢٨ ، وابن يعيش ١٠/ ١٠١ .

٩ - لم أقف عليه .

نحو : « يَخْشَى » وتُحذف « الألف » في الجزم ، هذا هو الكثير ، وقد لا تحذف في حالة الجزم ، وعليه قوله :

إِذَا الْعُجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقَ^{١٠}

وقوله :

وَلَمْ تَخْشَى أَبَا لَهَبٍ وَقَيْسًا وَقَدْ حَسِبْتَهُمَا لَحْمٌ وَكَلْبٌ^{١١}

ويظهر نَصْبُ ما وقع آخره « واوٌ » أو « ياءٌ » ، ويُقدر رفعه ، ويُحذف فيه [حرف^{١٢}] العلة للجزم و « يَدْعُو » مِثَالٌ لما وقع آخره [من الفعل « واوٌ » ، و « يَرْمِي » مِثَالٌ لما وقع آخره^{١٢}] من الفعل « ياءٌ » ، فهما [مرفوعان^{١٣}] كما في مثال المصنف .

و [منصوبان^{١٣}] ، كما إذا قلت : لَنْ [يَدْعُو^{١٤}] ، و « لَنْ يَرْمِي » . و [مجزومان^{١٣}] كما إذا قلت : « لَمْ يَدْعُ » ، و « لَمْ يَرْمِ » ، وهذا هو الكثير .

وقد يظهر الرفع فيهما ، ومثال ذلك في « الواو » / ، قولك : « يَغْزُو زَيْدٌ » ، ومنه قول الشاعر^{١٥} :

إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو قِيَصْتُ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُغْرِيه [بالوجد^{١٦}]

ومثال ذلك في الياء :

يُنَمِّي كَعْبًا لِلْعَلَا أَجْدَادُ مَعَاوِلُ حَضَارُمُ أَمْجَادُ^{١٧}

١٠ - لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٩

وهو في الخصائص ١ / ٣٠٧ ، وسر الصناعة ٧٨ ، والمنصف ٢ / ٧٨ ، وأمالى ابن الشجري ١ / ١٢٩ ، والإنصاف ١ / ٢٦ ، والمتع ٢ / ٥٣٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٨٥ .

١١ - لم أقف عليه .

١٢ - ما بين المعقوفين تكملة يتطلبها السياق ولا يتم إلا بها .

١٣ - في النسخة : مرفوعين ، ومنصوبين ، ومجزومين . (بـ) .

١٤ - تكملة لإقامة الكلام

١٥ - لم يعرف قائله ، وقال ابن مالك : لرجل من طيىء .

وهو في شرح التسهيل ١ / ٥٧ ، والهمع ١ / ٥٣ .

١٦ - سقطت من النسخة .

١٧ - لم أقف على قائله .

وقد لا تحذف «الواو» و«الياء» في الجزم ، فتقول : «لَمْ يَغْرُو» و«لَمْ يَرْمِي» ، ومما جاء في ذلك في «الواو» ، قوله :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ^{١٨}

ومما جاء من ذلك في «الياء» ، قوله :

أَنَا شَمَاطِيطُ الَّذِي حَدَّثْتُ بِهِ مَتَى أَنْبَهُ لِلْعَشَاءِ أَنْتَبَهُ
ثُمَّ أَنْزِي حَوْلَهُ وَأُحْتَبَهُ حَتَّى يُقَالَ سَيِّدٌ ، وَلَسْتُ بِهِ^{١٩}

ولا يصح أن يكون «أَنْزِي» مقطوعاً؛ لإتباع «أُحْتَبَهُ» والإتباع لا يقع بعد القطع ، وقوله :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَخْبَارُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ [بَنِي] زِيَادِ^{٢٠}

وقد يُقَدَّرُ نَصْبُ «الواو» و«الياء» ، ومما جاء في «الواو» ، قول الشاعر :

وَلَنْ يَغْدُوَ أَبُو كَعْبٍ سَلِيمًا وَقَدْ وَتَرَ الْكَرِيمَ أَبُو حُبَابِ^{٢١}

وَقُرِئَ شَاذًا ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾^{٢٢}

١٨ - نسب لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء ٣١ .

وهو في سر الصناعة ٢ / ٦٣٠ ، والمنصف ٢ / ١١٥ ، وأمالى ابن الشجري ١ / ١٢٨ ، والإنصاف ١ / ٢٤ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٤ ، والممتع ٢ / ٥٢٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٨٤ .

١٩ - لم أقف عليه

وهو في اللسان «شمط» ٧ / ٣٣٦ ، و«نبه» ١٣ / ٥٤٦ . والرواية فيه : «أنز» بحذف الياء ، وعلى ذلك لا شاهد فيها .

٢٠ - لقيس بن زهير العبسي

وهو في الكتاب ٣ / ٣١٦ ، ومعاني القرآن ٢ / ١٨٨ ، والأصول ٣ / ٤٤٣ ، والخصائص ١ / ٣٣٣ ، وأمالى ابن الشجري ١ / ١٢٦ ، وأسرار العربية ١٠٢ ، وابن يعيش ٨ / ٢٤ ، والمقرب ١ / ٥٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، و[بني] سقطت من النسخة .

٢١ - لم أقف على قائله

٢٢ - آية ٢٣٧ من سورة البقرة

وهذه القراءة منسوبة لأبي سعيد الحسن بن يسار البصري .

قال أبو الفتح : «سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل ، وسكون الياء فيه أكثر ، وأصل السكون في هذا إنما هو للآلف ؛ لأنها لا تحرك أبداً» . المحتسب ١ / ١٢٥ .

وينظر الشواذ ٢٢ ، والمحتسب ١ / ١٢٥ - ١٢٧ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

ومّا جاء في ذلك في «الياء»، قول الشاعر :

إِنْ تَبْتَغِي الْحَقَّ أَحَقُّ أَنْ تُرَى فِي كُلِّ حَالٍ مَاجِدًا سَامِي الذُّرَا^{٢٣}

وقد تبين لك بهذا أنّ «الألف» و«الواو» و«الياء»^{٢٤} تشترك في حكمين ، وتفترق في حكمٍ ، فتشترك في الرفع فإنّه يُقدّر في الثلاثة ، وفي الجزم فإنّه يُحذف فيه الثلاثة . وتفترق في النصب فيظهر في «الواو» و«الياء» ، ويُقدّر في «الألف» . وهذا الاشتراك والافتراق إنّما يكون على الكثير ، كما قدمنا .

وقوله : « تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا » لذلك - أيضاً - إنّما يكون على الكثير ، كما قدّمنا .

٢٣ - لم أعرف قائله .

٢٤ - تكملة يقتضيها السياق .

الْمَعْرِفَةُ وَالنِّكْرَةُ

نِكْرَةُ قَابِلُ « أَلْ » مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقَعٌ مَقَادُّ ذِكْرًا

وَوَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَ « هُمْ » ، وَ « ذِي »

وَ « هُنْدَ » ، وَابْنِي ، وَ « الْعَلَامِ » ، وَ « الذِّي »

الأحسن في المعرفة والنكرة أن تُعرف بالعدِّ دون الحدِّ ؛ لأنَّ المعارف أنواعها منحصرة ، وما كان منحصراً كان العد فيه أولى من الحد ، فتعدُّ أنواع المعارف وماعداها يكون نكرة .
وأما أنواع النكرات فغير محصورة .

وبعضهم حدَّ المعارف بعد إخراج النكرات ، فقال : اللفظ لا يخلو أن يُعيَّن مدلوله

أو لا ، فإن لم يُعيَّن فهو نكرة ، وإن عيَّن فلا يخلو أن يعينه بقيد أو دون قيد ، وإن عيَّنه / ٢٣ ب /
دون قيد فهو العلم ، وإن عيَّنه بقيد فلا يخلو من أن يكون القيد لفظياً أو معنوياً ، فإن كان لفظياً فلا يخلو أن يكون نائباً ، أو غير نائب ، فإن كان نائباً فهو « المنادى » ، كما إذا قلت : « يَا رَجُلٌ » تعريفه بـ « يا » وهي نائبة عن « ادْعُو » .

وإن كان غير نائب فلا يخلو أن يكون من أوله أو آخره ، فإن كان من أوله فهو

« المعرَّف »^١ بـ « الألف » و « اللام » ، كـ « الرَّجُلِ » ويُسمَّى المحلَّى .

وإن كان من آخره فلا يخلو أن يكون لازماً للمعرَّف أولاً ، فإن كان لازماً للمعرَّف

فهو « الموصول » ، وإن كان غير لازم فهو « المضاف » .

وإن كان القيد معنوياً فلا يخلو أن تختلف حالاته باعتبار التكلم ، والخطاب ،

والغيبة ، أو لا ، فإن لم يختلف فهو « الإشارة » ، وإن اختلفت فهو « المضمَر » ، ولا

يخلو إذ ذاك من أن تنفصل دلالتُه عن مُثِيرِهِ أولاً ، فإن لم تنفصل دلالتُه عن مُثِيرِهِ فهو

١ - في النسخة : المعرب (مب) .

«ضمير المتكلم» كان ، وإن انفصلت دلالاته عن مثيره ، [فلا ^٢] يخلو أن تنفصل إلى متعلقٍ أو لا ، فإن انفصلت إلى متعلقٍ فهو «المخاطب» ، وإن لم تنفصل إلى متعلقٍ فهو «الغائب» . وسلك المصنّف طريق العد ^٢ ، وهو الأنسب لما قدمنا .

وبدأ بالنكرة ؛ لأنها الأصل ، لأن التعريف إنما يكون بأمر زائد على وجود مدلول اللفظ ، والزيادة فرعٌ ، الأصل عدمها .

وقد عرّف المصنّف النكرة بأنها تقبل «الألف» و«اللام» بشرط أن يكون قد أثرت فيه التعريف .

والاحتراز بتأثير التعريف عن مثل : « حَارِثٌ » و« حَسَنٌ » و« ضَحَّاكٌ » وما أشبه ذلك ، فإنه يقبل «الألف» و«اللام» إلا أنها لا تؤثر فيه تعريفاً .

وحذف متعلق «مُؤَثِّرًا» وهو التعريف ، كراهية تصريح الدور ، فإنه لو قال : مؤثرة التعريف ، ولم يعلم التعريف إلا بعد معرفة المعرفة ماهي ؟

ولم تعرف المعرفة إلا بعد معرفة الأثر الصادر عن «الألف» و«اللام» ، وهو التعريف . ومعرفة ذلك شرط في معرفة النكرة ؛ لأن المصنّف قد جعل الامتياز فيهما بمغايرة ، ولا بد من تمييز المغاير من معرفة ماغيره .

وكذلك جعل التمييز بالمغاير ناقصاً عن التمييز بالحكم المعلق بالميز استقلالاً ، على ماهو المقرر في علم البيان .

وقوله : « أَوْ وَاِقَعْ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا »

يشير به إلى مثل « ذِي » بمعنى « صَاحِبٍ » فإنه لا يقبل « الألف » / و« اللام » ، وهو ٢٤ / أ

٢ - تكملة لاستقامة الكلام .

٣ - وهو ماسلكه في التسهيل ٢١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٧

٤ - التغاير عند أهل البيان مفهومه يخالف ماهو عند النحويين ، فقد عرفه ابن رشيق بقوله : « وهو أن يتضاد المذهبان في المعنى حتى يتقاوما ، ثم يصحا جميعا » . وقد وضحه صاحب التحرير بشكل أوسع .

ينظر العمدة ٢ / ١٠٠ ، والتحرير ٢٧٧ ، وشرح الكافية البيعية ١٢٠ ، والخزانة لابن حجة ١ / ٢٢٧ ، وأنوار الربيع ٢ / ٣٧١ .

فعلى ذلك التغاير عند النحويين يتخصص بالقرائن .

نكرة ، إلا أنه واقع موقع مايقبلها وهو «صَاحِبٌ» .

وكذلك - أيضا - أدوات الشرط والاستفهام فإنها نكراتٌ ، ولا تقبل «الألف» و «اللام» إلا أنها واقعةٌ موقعَ مايقبله ، ولم يخالف في تنكيرها من النحويين غير ابن كيسان ، فإنه ذهب إلى تعريف «مَنْ» و «مَا» الاستفهاميتين ، والبحث معه في غير هذا .
و «هُم» مثالٌ من المضمَر ، و «ذِي» مثالٌ من اسم الإشارة ، و «هَئِندُ» مثالٌ من العَلَم ، و «ابْنِي» مثالٌ من المضاف ، و «الغَلامُ» مثالٌ ممَّا فيه «الألف» و «اللام» ، و «الَّذِي» مثالٌ من الموصول ، وسيأتي الجميع مبيناً قريباً إن شاء الله (تعالى) .
ولم يتعرض - هنا - المصنف للتعريف بالنداء ؛ إمَّا لأنَّ التعريف عنده لوقوعه موقع المضمَر ، فيكون بهذا الاعتبار من قسم المضمَر . وإمَّا لأنَّ التعريف فيه ، أعني في المنادي إذا كان بالنداء ليس أصلياً ، وإنما هو طارئ .



فَمَا لِدِ ذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَـ«أَنْتَ» وَ «هُوَ» ، سَمِّ بِالزَّمِيرِ
وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي «إِلَّا» اخْتِيَاراً أَبَدًا

وبدأ بـ [المضمَر] لأنه أكثر المعارف تفرعاً وعدداً باعتبار صيغه . و - أيضاً - فإنه يكون كنايةً عن باقي المعارف فهو أكثرها عموماً .
وأما كونُ المضمَر يزيد تعريفه على تعريف غيره فشيءٌ مُخْتَلَفٌ فيه ^٧ ، والتعرُّضُ له في غير هذا .

٥ - ينظر التسهيل ٢١ ، وشرح التسهيل ١ / ١١٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٢٥ .

٦ - في النسخة : بمضمَر .

٧ - تنظر المسألة في الإنصاف مسألة ١٠١ ، والتسهيل ٢١ ، وشرح التسهيل ١ / ١١٦ - ١١٧ ، وشرح الكافية

للرضي ١ / ٣١٢ ، والتصريح ١ / ٩٥ ، والهمع ١ / ٥٥ ، والأشموني ١ / ١٠٧ .

وقوله: « فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ » يلتفت إلى [ما ^أ] قدمنا في التعريف بالحدِّ .
والحضورُ يشمل التكلّمَ والخطابَ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لازمه الحضور ، فإذا فأحد
القسمين متنوعٌ ، والآخر مُستَمْسِكٌ ، وفي جعل المتنوع معاً دالاً بالمستمسك خلافٌ
وتفصيلٌ ، وتقديره في علم البيان وحيث يكون هو المقصودُ .
ثم هو أعني الضمير على نوعين : متصلٌ ومنفصلٌ .
فالمتصلُ : ما لا يبدأ به بل إنّما يكون مع غيره كما قال ، ولا يقع [بعد ^أ] « إلّا » إلّا في
الضرورة ، كما في قوله :

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَدَيَّارٍ^{١٠}

وكما في قول بعض المولدين يخاطب الدنيا :

فَرَضْ عَلَيْنَا بِرْنَا أَمَاتِنَا وَعُقُوقُهُنَّ مُحَرَّمٌ إِلَّا كِ^{١١}



كَ«الْيَاءِ» وَ«الْكَافِ» مِنْ «ابْنِي أَكْرَمَكَ»

وَ«الْيَاءِ» وَ«الْهَاءِ» مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكَ»

ومثّل للمتصل بـ « الياء » في « ابني » وهو ضمير جر مفرد متكلمٍ ، و « الكاف » في :

« أَكْرَمَكَ » وهي ضمير / نصب مفرد ، ويحتمل التذكير والتأنيث ؛ لمكان الوقف . ٢٤/ب

والأظهرُ فيهما أعني في « ابني » و « أَكْرَمَكَ » التركيبُ ، ويحتمل عدم التركيب ،

ويكون من بابِ عطْفِ الجُمْلِ بعضها على بعض ، والمراد بالجملة ضد المفرد ، لا ضد

٨ - كلمة استحسنتها .

٩ - أقول لعل القضية تتعلق صلتها بعلوم البلاغة من جهة اللفظ ، حيث إن لفظ الحضور يشمل معنيين التكلّم

والخطاب ، فيصير المعنى أشمل وأوسع من اللفظ ، وهذا ما يعرف بإيجاز القصر ، وهو من مباحث علم المعاني .

ينظر النكت في إعجاز القرآن ٧٦ ، والعمدة ٢٥٠ ، ومفتاح العلوم ٢٧٦ ، والمثل السائر ٢ / ٢٦٤ ، وتحرير

التحبير ٤٥٩ ، والإشارات ١٤٥ ، والإيضاح ٢٨٧ ، والطراز ٢ / ٨٨ ، ١١٩ ، ١٢٦ .

١٠ - لم يعرف قائله .

وهو في الخصائص ١ / ٣٠٧ ، والمفصل ١٢٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٢ ، وابن الناظم ٥٧ ، وتوضيح المقاصد

١ / ١٢٨ ، وتخليص الشواهد ١٠٠ ، والمغني ٤٤١ ، وابن عقيل ١ / ٩٠ .

١١ - لم أقف عليه .

المركب .

ومن أثبت التنسيق جعله تنسيقاً^{١٢}، وهو قول يُعزى إلى الكوفيين ، واختاره ابن الشَّاهد ، وحمل عليه قوله :

كُرَّةٌ طَرِحَتْ بَصَوَّالِجَةٍ فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ^{١٣}

قال : ولا يلزم الترتيب بل قد يكون في الحالِّ والمتقدم ، يريد بالحالِّ : الذي يحلُّ محلَّ الأول ، قال : ومن ذلك :

مَالِي لَا أَبْكِي عَلَى عِلَاتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي قِيَلَاتِي^{١٤}

قال : وحكمه حكم ماقبله في الإعراب ، وليس بعطف .
وبـ « الِياءِ » و « الهَاءِ » في « سَلِيهِ » ، و « الِياءِ » ضميرٌ مؤنَّثٌ مُخَاطَبٌ ، هذا هو الصحيح ، وهو مذهبُ سيبويه . وقال [أبو^{١٥}] الحَسَنِ : هي علامةُ تأنيثٍ ، والفاعلُ مستترٌ^{١٦} .

١٢ - يقصد من عطف الجمل بعضها على بعض أي : عطف جملة « أكرمك » على ماقبلها بحرف عطف محذوف ، ويكون تقدير الكلام : « كالياء والكاف من ابني وأكرمك » فيصير من عطف الجمل ، وهذا العطف وسع البلاغيون القول فيه في باب الفصل والوصل وهو من بحوث علم المعاني .

ينظر دلائل الإعجاز ٢٤٠ ، ونهاية الإيجاز ٣٢١ ، ٣٣٠ ، ومفتاح العلوم ٢٤٨ ، والإشارات ١٢١ ، والإيضاح ٢٤٦ ، والطراز ٢ / ٣٢ - ٣٣ ، وشرح التلخيص للبايرتي ٣٧١ .
(١٣) لم يعرف قائله ، وهو في البارع في علم العروض ٢١٠ ، وألعيون الغامزة للداميني ٥٩ .
وفي النسخة (ب) لصوالجة والصولج : العود المعرج .

١٤ - لم يعرف قائله .
وهو في الخصائص ١ / ٢٩٠ ، ووصف المباني ٤٧٧ ، واللسان « صبح » ٢ / ٥٠٣ ، و « غبق » ١٠ / ٢٨٢ ، و « قيل » ١١ / ٥٧٩ .

والشاهد حذف حرف العطف من عجز البيت ، وخرج على الضرورة .
والعِلَات : ما يُتَعَلَّلُ به ، والغَبَائِقُ جمع غَبَوْقٍ وهو الوقت الذي بعد المغرب .
وفي النسخة : علات ، قيلات .

١٥ - سقط من النسخة (ب) .
١٦ - تنظر المسألة في شرح الجمل ٢ / ٢٠ ، وشرح التسهيل ١ / ١٢٤ ، ووصف المباني ٥٠٦ - ٥٠٧ ، والجنى الداني ١٨١ ، والمغني ٤١٣ . ورأي سيبويه في الكتاب ٢٠ / ٨ .

* في النسخة « ب » : هو .

والصحيحُ مذهبُ سيبويه لوجوه :

منها : أنه لو كان علامة تأنيث كتبت في حالة التثنية ، كما إذا قلت : « يَاهُنْدَانِ قُومًا »
إذ علامة التأنيث تأنيث في حالة التثنية ، كما إذا قلت : « الْهِنْدَانِ قَامَتَا » .
ومنها : أن الأمر حكمه حكم المضارع ، والمضارع إنما يلحقه علامة التأنيث من أوله
منضمًّا إليها دلالة المضارعة ، فإن جُعِلَ « الياء » في « قُومِي » علامة تأنيث خرج عن
النوعين ، فإنه يكون متأخرًا إليه ما يدل على المضارعة .
و « مَامَلَكُ » تنتمى للتركيب ، والبيتُ غير مقصودٍ في التمثيل .



وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ

المضمرات من حيث هي مبنية ، واختلف في علة بنائها^{١٧} :
ف قيل : إنها بُنيت لاستغنائها باختلاف الصيغ عن اختلاف الأواخر .
وقيل : إنها بُنيت لشبهها بالحرف جمودًا وافتقارًا .
وقيل : إنما بُنيت لعدم تأني محل الإعراب ؛ لأنها قد زيد عليها في كثير من ألفاظها
ولا يصح أن يكون الزائد حرف إعراب ، كما هو في مثل : « بَعْلَبِكَ » ؛ لعدم قبوله قبل
التركيب .
وقيل : إنما بُنيت إشعارًا بنزولها عن الظاهر ؛ لأنها مختصرة منه ومفتقرة إليه ، فلو
أُعربت ساوته ، وهو ممنوع ؛ لأنَّ المعروف من كلامهم نزول الفروع عن الأصل ، لا سيما
وهو يطلبه في كثير من الألفاظ .
وقيل : إنما بُنيت لازدحام الدلالة على التأنيث ، والدلالة على التذكير ، كل منهما على جهة
التعيين ، فلو أعرب زال التعيين ، وهو مقصود .

ولفظ المجرور هو لفظ / المنصوب بعينه كما قال ، إلا أن العوامل تعين^{١٨} أحدهما من الآخر .

١/٢٥

١٧ - ينظر علة البناء في شرح التسهيل ١ / ١٦٦ - ١٦٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٣١ - ١٣٢ .

١٨ - في النسخة : تعيين ، و : أبو . (ب) .



لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحَ كَ «اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمَنَحَ»

« نَا » تصلح للرفع والنصب والجر كما قال . فتقع للرفع ، كما إذا قلت : « قُمْنَا » .
وللنصب ، كما إذا قلت : « أَكْرَمْنَا » . وللجر ، كما إذا قلت : « مَرَّيْنَا » . وهذا لا يقع فيه
خلاف ، و « نَا » في جميع حالاته مدلوله واحد .

ويقع - أيضا - للثلاثة ، أعني الرفع والنصب والجر ، لكن باختلاف المدلول ،
والخلاف - أيضا - في كونه ضميراً أو لا ، وهو « الياء » ، فيقع للنصب ، كما إذا قلت :
« أَكْرَمَنِي » و [للجر كما إذا قلت : '] « مَرَّيَنِي » دلالة على التكلم ، وهي في « قُومِي »
دالة على خطاب المؤنث . والصحيح أنها ضمير فتقع إذ ذاك للثلاثة ، لكن باختلاف المدلول
ومذهب [أبي] الحسن أنها علامة تأنيث ، فتخرج إذ ذاك عن الضمائر .
ويقع - أيضاً - للثلاثة أعني الرفع والنصب والجر ، لكن في بعض اللغات « الكاف »
فوقوعها للجر والنصب كثير ، كما إذا قلت : « أَكْرَمَكَ » و « مَرَّيَكَ » .

ووقعت - أيضاً - للرفع ، في قوله :

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليك^{٢٠}

و « بِنَا » - في قول المصنف - مثال للمجرور . و « إِنَّنَا » مثال للمنصوب . و « نِلْنَا »
مثال للمرفوع .

لكنه جاء بالمنصوب مسبباً عن المجرور ، والأصل بهذا الاعتبار تقديم السبب ،
وبالمرفوع من تتمة المنصوب ، والأصل بهذا الاعتبار تأخير التتمة ، لأنها مؤذنة بعدم
الافتقار والاستقلال .

و « الْمَنَحُ » جمع مَنَحَةٍ ، وهي العَطِيَّةُ .

١٩ - تكملة لإقامة الكلام .

٢٠ - نسب لراجز من حمير .

وهو في النوادر ١٠٥ ، والعسكرية ١٥٨ ، وسر الصناعة ٢٨٠ / ١ ، والمتع ٤١٤ / ١ ، والمقرب ١٨٣ / ٢ ،

وشرح الشافعية للرضي ٢ / ٢٠٢ ، والجنى الداني ٤٦٨ ، والمغني ١ / ١٥٣ ، وشرح شواهد الشافعية ٤٢٥ .

والشاهد في « عصيكا » أصلها « عصيتا » فبديل التاء كافاً .



و «أَلِفٌ» و «الْوَاوُ» و «النُّونُ» لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كـ «قَامَا» و «أَعْلَمَا»
«الألفُ» و «الواوُ» و «النُّونُ» ، كما قال : تكون للغائب وغيره ، ويدخل في المغايرة : المتكلم
والمخاطب ، ولا غنى عن تخصيص الغيرية بالوقوع في الباب ؛ لأن منها الظاهر ولا يقع له
شيء من ذلك .

و «الألفُ» وقوعها للغائب «قَامَا» . و للمخاطب «قُومَا» .
و «الواوُ» وقوعها للغائب «يَقُومُونَ» . و للمخاطب «تَقُومُونَ» .
و «النُّونُ» وقوعها للغائب «الِهِنْدَاتُ قَمْنَ» . و للمخاطب «يَاهِنْدَاتُ هَلْ تَقَمْنَ ؟» .
وقد تبين لك بهذا الاعتبار أنه لا غنى عن تخصيص - أيضاً - في الوارد في الباب ؛
لعدم دلالة واحد منها على التكلم ، وتخصيص المغايرة بما يكون وارداً من نحو القرائن
ليس بالقوي ، وقد عد من تخصيص التنقيب ، وهو من أضعف وجوه التخصيص ، على
ما هو المقرر في علم البيان^{٢١} .

وقد كثر / في الضمائر من حيث هي وقوع المتكلم مكان غيره ، والمخاطب مكان غيره ٢٥/ب
- أيضاً - ، والغائب مكان غيره - أيضاً - .

فيقع التكلم مكان الخطاب في التجريد^{٢٢} ، كما في قوله^{٢٣} :

يَا نَفْسُ لَا تَرَا عِي رَعَاكِ خَيْرُ رَا عِي

٢١ - سبق الحديث عن المغايرة في ص : ٨٥

٢٢ - عرف البلاغيون التجريد بقولهم : « أن ينتزع من أمر متصف أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه ،
حتى كأنه بلغ من الاتصاف بها مبلغاً يصح أن ينتزع منه أمر آخر موصوف بتلك الصفة » .
ثم قسمه ابن معصوم المدني في أنوار الربيع إلى أقسام سبعة ، والمراد منها هو النوع السابع : « وهو أن يكون
بطريق خطاب المرء لنفسه » .

وبيان التجريد فيه أن ينتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ، ثم يخاطبه « ٦ / ١٥٦
ينظر المثل السائر ٢ / ١٥٩ ، والإشارات ٢٧٨ ، والإيضاح ٥١٢ ، والطراز ٣ / ٧٢ ، وشرح التلخيص للبابرتي
٦٣٩ ، وشرح التلخيص ٣ / ٣٤٨ ، وخزانة الأدب للحموي ٢ / ٤٣٨ ، وأنوار الربيع ٦ / ١٥٣ - ١٥٨ .

٢٣ - قائلها حكيم بن جبلة يوم الجمل عندما قطعت رجله

ينظر الاستيعاب ١ / ٣٦٧ . وهناك أبيات قريبة منها في البداية والنهاية ٧ / ٢٣٤ .

إِنْ فَقَدْتُ كُرَاعِي [فَهَذِهِ ^{٢٤}] ذِرَاعِي

وهل يقع التجريد للغائب ؟ فيه خلافٌ وتفصيلٌ .

واختار ابن الشاهد أن أحسنه ما وقع بين المسير والتلقي ، كما في قول قَطَرِيٍّ بِنِ الْفُجَاءَةِ

أَقُولُ لَهَا : وَقَدْ طَارَتْ شَعَاعًا مِنْ الْأَبْطَالِ وَيَحَكُ لَا تُرَاعِي ^{٢٥}

قال : وقد جاء مجرداً ، في قوله :

قَالَ لَهَا : إِنَّ الْعُدُوَّ قَدْ دَنَا فَمَا التَّرَاخِي فِي اللَّحَاقِ وَالْوَتَى ^{٢٦}

قال : وهو كلام محمول على معناه ؛ لأن الإنكار يقتضي طلباً بضده ؛ فإذا فالمعنى :

ألحق ، والماضي إذا صحب محكياً منه أن يكون بلفظ الحال ، فإذا فالمعنى : أقول ، فرجع

إلى ماتقدم .

وأما المخاطب فوقوعه موقع المتكلم كما تقدم ، وأما وقوعه موقع الغائب فكثير ،

وقد فاق في المكاتبات ، وفي قصد الإبلاغ ، فمن الأول قوله ^{٢٧} :

أَحِنُّ إِلَى عِتَابِكَ غَيْرَ أَنِّي أَجُلُّكَ عَنْ عِتَابِي فِي كِتَابِ
وَأَخْلُو فِيكَ بِالْأَفْكَارِ حَتَّى يُخَيِّلَ لِي بَأْنِكَ فِي ثِيَابِي
وَلَوْ أَنِّي قَدِرْتُ هَوًى وَشَوْقًا إِلَيْكَ لَكُنْتُ سَطْرًا فِي كِتَابِ

ويجري مجراه ماوضع [في ^{٢٨}] المكاتبة ، وإن لم يكن مكاتبة ، كما في قوله ^{٢٩} :

وَأَلْمَحْ صَفْحَتَهُ صَفْحَتِي فَاقْرَأْ بِهَا سَطْرَيْنِ مِنْ دَمْعٍ بِهَا مُتَحَدِّرِي
كَتَبْتُهُمَا خَوْفَ الْوُشَاةِ يَدِ الضَّنَا تَحْتَ الظَّلَامِ بِأَحْمَرٍ فِي أَصْفَرٍ ^{٣٠}] = ١/٢٦

٢٤ - في النسخة : وهذه (ب) .

٢٥ - وهو في شعر الخوارج ٤٣

وهو في تخليص الشواهد ٢٩٨ .

٢٦ - لم أقف عليه

٢٧ - لم أقف عليه .

٢٨ - تكملة استحسنتها .

٢٩ - لم أقف عليه . وصدر البيت الأول وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٣٠ - إلى هنا ينتهي السقط الموجود في النسخة الأصلية « أ » والذي بدأ من نهاية صفحة ٣٥ .

... / ويجري مجراه ماحضر ولم يكن أهلاً للخطاب سواء كان حيواناً غير إنسان [بداية ١٩ / ب]

كما في قوله :

حَيْثُكَ عَزَّةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ وَانصَرَفْتُ فَحَيَّ وَيْحَكَ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلٌ^{٢١}

أو كان غير حيوان ، كما في قوله :

أَلَا يَا بَيْتَ الْعُلَيَاءِ بَيْتٌ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ^{٢٢}

يريد : لي بيت بالعلياء .

فإن كان في ذلك الوقت يصح منه التلقي للخطاب باعتبار [أمر يوجده] الله فيه كان

من الأول ، كما في قول بعض الجيش الذين كانوا مع سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ « رضي الله

[عنه^{٢٣}] و « عنهم » جميعهم عند اقتحامه دجلة^{٢٤} لطلب العدو :

يَا دَجَلُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَجْرَاكِ هَذِي جُنُودُ اللَّهِ فِي دُرَاكِ
فَلْتَشْكُرِي الَّذِي بَنَا حَبَاكِ وَلَا تَضُرِّي مُسْلِمًا وَافَاكِ^{٢٥}

أنشده ابن الشاهد على المعنى الذي قلنا . - قال : ومثله خطاب عمر بن الخطاب أمير

المؤمنين (رضي الله عنه) لنيل مصر : « أَمَّا بَعْدُ : فَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا تَجْرِي بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ فَلَا حَاجَةَ

لَنَا فِيكَ ، وَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا تَجْرِي بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ فَاجْرِي ، فَجَرِي^{٢٦} » . - ولم تضر دجلة أحداً

من المسلمين في ذلك الاقتحام ولا ضاع لأحد منهم شيء إلا رجل منهم فقد قَعَباً^{٢٧} ، فقال :

٢١ - لكثير عزة في ديوانه ٤٥٣ . وهو في الجمل ١٥٣ .

٢٢ - لعمر بن قناس المرادي .

وهو في الكتاب ٢ / ٢٠١ ، والتكملة ١٢٨ ، وابن السيرافي ١ / ٥٢٦ ، والمحتسب ١ / ٢٥٠ ، وشرح شواهد

الإيضاح ٣٧٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٢١٥ .

٢٣ - تكملة من « ب » .

٢٤ - كان ذلك في أحداث سنة ١٦ هـ لفتح المدائن التي فيها إيوان كسرى

ينظر تاريخ الأمم ٤ / ٨ ، والفتوح ١ / ١٦٨ ، والكامل لابن الأثير ٢ / ٣٥٦ ، والبداية والنهاية ٧ / ٦٤ .

٢٥ - لم أقف عليه .

٢٦ - ينظر البداية والنهاية ٧ / ١٠٠ .

٢٧ - اسمه مالك بن عامر العنبري

ينظر تاريخ الأمم ٤ / ١٢ ، والكامل لابن الأثير ٢ / ٣٥٧ ، والبداية والنهاية ٧ / ٦٥ .

« ياربِّ لا تفضحني من بين إخواني » ، يرى أن ماضع منه لعدم خلوص نيته ، فبينما هو كذلك ، إذا رجل يُنادي من ضاع له قَعْبٌ في عُبُولَةٍ^{٢٨} فليأتني ، فهذا هو في يدي .
وخطاب عمر (رضي الله عنه) للنيل إنما هو على جهة الإلزام . لأن معلوماً أنه لا يجري بحوله وقوته . والخطاب على جهة الإلزام يقتضي وفور إدراك من المخاطب ، هذا كلام ابن الشاهد وأما مجيئه حالة الإبلاغ ، أعني المخاطب مكان الغائب فكثير ، [كما في قوله : ^{٢٩}]

معاويّ إلّا تُسرّع السَّيرَ نحونا نُبائعُ علياً أو يزيدَ اليمانيا

وكما في قول كعب بن جعيل شاعر العراق :

دَعَا يا مُعاويّ ما لم يكونا فقد حَقَّقَ اللَّهُ مَا تَحَذَّرُونَا

أتاكم عليٌّ بأهلِ الحجازِ وأهلِ العراقِ فما تَصْنَعُونَا ؟

وقد يقع بالأصل والإخراج في الكلام الواحد ، كما في قول زهير :

ولولا عَسْبُهُ لرددتُموه وشرُّ مَنِيحَةٍ عَسْبُ مُعَارٍ

إذا جَمَحَتْ نِساؤُكُمْ [إليه] أَشْطَّ كَأَنَّهُ مَسَدٌ مُغَارٍ

فأَبْلَغُ إنْ عَرَضَتْ لَهُمْ رَسولاً [بني] الصَّيْدَاءِ إنْ نَفَعَ الجِوَارِ

بأنَّ الشُّعْرَ ليسَ لَهُ مَرَدُّ إذا [وَرَدَا] المِياهُ بِهِ [التَّجَارِ

وأما وقوع الغائب موقع المخاطب أو المتكلم ، [فما قدمنا يستلزمه ،] وبسط هذا واستيفاءه في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .



٢٨ - القعب : قيل هو القدح الضخم ، الغليظ ، الجافي . وقيل : قدح من خشب مقعر .

وقيل : هو قدح إلى الصغر ، وهو يروي الرجل .

ينظر مادة « قعب » في الصحاح ١ / ٢٠٤ ، واللسان ١ / ٦٨٣ .

والعُبولة : الشيء الضخم ، اللسان « عبل » ١١ / ٤٢٠ .

٣٩ - لم أقف عليه .

٤٠ - في الكامل للمبرد ١ / ٣٣١ ، وقد نسبته للنجاشي أحد بني الحارث بن كعب وكذا في الفتوح لابن أعثم ١ / ٥٥٣

٤١ - ينظر ديوانه بشرح ثعلب : ٢١٩ ، ٢٢١ .

ومعنى عسبه : نكاحه ، ومنيحة : عارية ، وعسب : أير ، وأشط : أنعظ ، ومسد : مغار : أي حبل مقتول .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كـ «أَفْعَلْ، أَوْافِقْ، نَغْتَبِطْ، إِذْ تُشْكِرُ»

الضمير في « افعل » وكذا ما كان نحوه لازم الاستتار ، فإن برز فإنما يكون تأكيداً ، كما في قوله / (تبارك وتعالى) ﴿وَيَا أَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^{٤٢} تقديره : أنت .

ب/١٩

وذهب بعض النحويين إلى أن الفاعل هنا لا يصح تقديره ؛ لأن التقدير إنما يكون بلفظ الانفصال ، والمنفصل لا يصح استتاره ؛ لأن حكم المنفصل حكم الظاهر ، والصحيح التقدير ، فلا يلزم أن يكون المقدر على لفظ الملفوظ به ، كما إذا قدر الضم أو الفتح أو الكسر في « عصا » وبابه ، فإنه لا غنى إذ ذاك عن تغيير « الألف » إلى حرف يمكن فيه ظهور الحركات .

فإن كان « افعل » وما جرى مجراه لغير مفرد مذكر برز الفاعل ، كما إذا قلت : « قُومِي ، قُومًا ، قُومُوا ، قُومَنَ » وخالف الأخفش في « قُومِي » كما قدمنا^{٤٣} فجعلها علامة تأنيث ، وخالف المازني في الأربعة^{٤٤} ، أعني ما خالف فيه الأخفش ، وزاد « الألف » و « الواو » و « النون » ، فجعل الجميع علامات للفاعل ، فـ « الياء » في « قومي » كما قدمنا ، و « الألف » في « قوما » عنده علامة تثنية والفاعل مستتر ، و « الواو » عنده في « قوموا » علامة جمع ذكور ، والفاعل مستتر ، و « النون » في « قمن » عنده علامة جمع إناث ، والفاعل مستتر .

و « أَوْافِقُ » وما جرى مجراه ، الفاعل - أيضاً - مستتر ، فإن برز فإنما يكون تأكيداً ، كما في قوله :

أَبِيعُ أَنَا ، وَأَنْتَ تُرِيدُ بَخْسًا لَعُمْرِي مَا أُبْتِئَاعِي بِالسَّدَادِ^{٤٥}

والكلام فيه ، أعني في تقديره أو عدم تقديره كالكلام في « افعل » ، إلا أن الاستتار في التكلم مطلقاً ، بخلاف الأمر فإن فيه ما قدمنا .

٤٢ - آية ١٩ من سورة الأعراف .

٤٣ - سبق تخريجه في ص ٨٨ ، هامش ١٦ .

٤٤ - ينظر شرح التسهيل ١ / ١٢٣ ، والجنى الداني ١٧٣ ، ١٨١ ، والمغني ٣٧٩ ، ٤٠٤ ، ٤١٣ .

٤٥ - لم أقف عليه .

و « نَغْتَبِطُ » وما جرى مجراه ، حكمه حكم « أُوَافِقُ » ؛ لأن الاستتار في التكلم كما قدمنا مطلقاً .

و « تَشْكُرُ » حكمه حكم « افعل » ؛ لأن صيغة الاقتضاء حكمها حكم مضارع مخاطب ، فإن كان الاقتضاء لغير مخاطب جيء بـ « اللام » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ ﴾^{٤٦} ومجيء « اللام » مع الخطاب ليس بالكثير ، كما في قول الشاعر :

لِتَقُمْ أَنْتِ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ لِتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ^{٤٧}



وَذُو اِرْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: «أَنَا»، «هُوَ»، وَ «أَنْتَ»، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

الضمائر المرفوعة المنفصلة اثنا عشر ضميراً : اثنان للمتكلم ، وهما : « أنا ، ونحن » وخمسة للمخاطب ، وهي : « أَنْتَ ، أَنْتِ ، أَنْتَما ، أَنْتُمْ ، أَنْتُنَّ »

وخمسة للغائب ، وهي : « هو ، هي ، هما ، هُم ، هُنَّ » فإذا فهو أعني : الضمير المرفوع المنفصل ثلاثة أقسام : متكلم ، ومخاطب ، وغائب .

فذكر من كل نوع واحداً ، وأحال على الباقي لكونه لا يشتهيه ، أي هو معلوم ؛ إذ المعنى يعينه.



وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جَمَلًا: «إِيَّايَ»، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

والضمائر المنصوبة المنفصلة اثنا عشر - أيضاً - : اثنان للمتكلم ، وهما « إِيَّايَ ، وإِيَّانَا »

وخمسة / للمخاطب ، وهي : « إِيَّاكَ ، إِيَّاكِ ، إِيَّاكُمَا ، إِيَّاكُنَّ » وخمسة للغائب ، وهي : « إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُمْ ، إِيَّاهُنَّ » .

فإذا فهو - أيضاً - ثلاثة أقسام ، ولم يذكر إلا واحداً بخلاف ضمائر الرفع المنفصلة ؛ لأن جميع ضمائر النصب المنفصلة كلها تفرع على اللفظ الواحد الذي ذكر ، وهو « إِيَّايَ » ، بخلاف ضمائر الرفع المنفصلة ، فإن كل نوع يتفرع على أوله .

٤٦ - آية ٧ من سورة الطلاق .

٤٧ - لم يعرف قائله . وهو في الإنصاف ٥٢٥ ، وتذكرة النحاة ٦٦٦ ، والمغني ٢٥١ ، ٦٠٩ ، والتصريح ٥٥/١ ، وشرح

شواهد المغني للسيوطي ٦٠٢ .

وأما « نحن » ففي تفريعه على « أنا » خلاف ، والصحيح عدم تفريعه ، فعلى هذا الدلالة عليه بـ « أنا » في كلام المصنف لا يتجه ، لكن تكون الدلالة باعتبار المعنى فقط ، فعلى هذا ينزل عن دلالة « أنت ، وهو » ؛ لأن الدلالة فيهما باللفظ والمعنى . وفي تقديم النازل ليعرف ، أو تأخره لمكان النزول خلاف بين أهل البيان ، وقد اختار ابن مشرف الأول ، وفيه تفصيلٌ وخلافٌ في تحقيق مناط الخلاف ، وتقرير الجميع في علم البيان وحيث يكون هو المقصود^{٤٨} .



وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ [الْمُنْفَصِلُ]^{٤٩} إِذَا تَأَنَّى أَنْ يَجِيءَ [الْمُتَّصِلُ]

إذا أمكن الإتيان بالمتصل لم يجز أن يؤتى بالمنفصل ؛ لأن المتصل أقل حروفاً من المنفصل ، فهو أنسب بالاختصار . وأصل فيه ؛ لأن ما كان معنى الباب أقعد فيه كان أصلا فيه ، أعني في الباب ، فإن جاء الانفصال مع إمكان الاتصال كان شاذاً ، أو ضرورة بحيث إنه إن كان في كلام عُدَّ شاذاً ، وقد روي : « جِئْتُ إِيَّاكَ » والمعروف « جِئْتُكَ » ، وقد خرج بعضهم على إirاده الحصر ، وأن يكون المعنى « مَا جِئْتُ إِلَّا إِيَّاكَ » ، والمعروف في هذا التقديم فتقول : « إِيَّاكَ جِئْتُ » ، والتقديم أحد المسوغات لانفصال الضمير ، كما سننبه عليه قريباً إن شاء الله (تعالى) .

وإن كان في نظم عد ضرورة ، كما في قول حميد الأرقط ، أنشده سيبويه :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ^{٥٠}

الأصل : حَتَّى بَلَغْتُكَ ، وكما في قوله :

٤٨ - لعله يريد من كلامه الإيجاز ، وهو أنه إذا أراد بـ « أنت » بقية ضمائر الخطاب فقد ذكر بعضها ولم يذكر الأخريات ، وكذا الغائب ، وأما بحوث الدلالة فقد دخل أكثر مباحثها في علم المنطق ، وقصده بـ « النازل » أي : أن

« أنا » أقل من « نحن » أو « نحن » للمعظم نفسه أو معه غيره ، على خلاف الخطاب والغائب فالدلالة فيهما متساوية

٤٩ - في « أ » المتصل ، المنفصل .

٥٠ - الكتاب ٢ / ٣٦٢ .

٥١ - وهو في الكتاب ٢ / ٣٦٢ ، والأصول ٢ / ١٢٠ ، والخصائص ١ / ٣٠٧ ، واللمع ١٦٢ ، والمفصل ١٢٧ ، وأما

ابن الشجري ١ / ٥٨ ، وأسرار العربية ١٦٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٤٩ .

بِالْوَارِثِ الْبَاعِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ^{٥٢}

وأما قوله :

إِنِّي لَأَرْجُو مُحَرِّزاً أَنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قَلْعاً^{٥٣}

ويُروى : « قُلْعَا » ، وكلاهما عبارة عن الذي لا يثبت على الخيل^{٥٤} ، فإن الضمير فيه وهو « إِيَّايَ » قد وقع بعد روي مطلق ، فامتنع اتصاله بالعامل لوجود حرف الإطلاق بينهما ، وهو « الألف » ، وقوله :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَيْئٍ إِنَّا مَا نَقْتُلُ إِيَّانَا^{٥٥}

أنشده سيبويه ، فقد قيل : إنه ليس من هذا القبيل ، وإنما هو من باب وضع المضممر موضع الظاهر ، والأصل : إِنَّمَا نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا ، ووضع المضممر موضع الظاهر في مثل هذا شاذ ، ولا يصح أن يكون من وضع المنفصل موضع المتصل ؛ لأنه يكون الأصل بهذا الاعتبار « نَقْتُلُنَا » [فيلزم^{٥٦}] منه أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد في / ٢٠ ب غير « باب ظننت » وهو ممنوع ، والصحيح أنه من هذا الباب .

وأما المسوغ لوقوع الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد فيه التشبيه ، فإن الحقيقة على غير ماوقع فيه التشبيه ، فإذا فلا يكون فيها الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد ، فإذا فالمعنى : نقتل قوماً كأنهم نحن .

فإن تعذر الاتصال تعين الانفصال ، وتعذر الاتصال يكون بالتقدم على عامله ، كما

٥٢ - البيت نسب لامية بن أبي الصلت في ملحق ديوانه ٣٣٩ ، وللفرزدق في ديوانه ١ / ٢٣٧ .

وهو في اللمع ١٦٢ ، والخصائص ٣٠٧ / ١ ، وأمالى ابن الشجري ١ / ٥٨ ، والإنصاف ٦٩٨ ، وتذكرة النحاة

٤٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٦٦ ، وتخليص الشواهد ٨٧ ، وابن عقيل ١ / ١٠١

وهذه الرواية هي بنصها في المصادر الثلاثة الأولى .

٥٣ - لم يعرف قائله . وهو في شواهد التوضيح ٢٦ ، واللسان « قلع » ٢٩١ / ٨ .

٥٤ - اللسان « قلع » ٨ / ٢٩١ .

٥٥ - نسب لذي الإصبع العدوانى ، ولغيره

وهو في الكتاب ٢ / ١١١ ، ٣٦٢ ، وابن السيرافى ٢ / ١٧٩ ، والخصائص ٢ / ١٩٤ ، والمفصل ١٢٨ ،

وأمالى ابن الشجري ١ / ٥٧ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٩ ، وابن يعيش ٣ / ١٠١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٤٨ .

٥٦ - في « آ » فيلزم

إذا قلت : « إِيَّاكَ جِئْتُ » ، ومن كلامهم : « إِيَّاكَ أَعْنِي وَاسْمَعِي يَا جَارَهُ »^{٥٧} ، وبالحرص بـ « إِنَّمَا » ، كما إذا قلت : « إِنَّمَا أَتَاكَ أَنَا » ، ومنه قوله :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِكُمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^{٥٨}
أو يكون قد رُفِعَ بمصدرٍ مُضَافٍ إِلَى الْمَنْصُوبِ ، كما في قوله :

لِنَصْرِكُمْ نَحْنُ صِرْتُمْ ظَافِرِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَا بِكُمْ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا^{٥٩}
وبأن يكون العامل حرف نفى ، كما إذا قلت : « مَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا » ، ومنه قوله :
وَمَا أَنْتَ مَذْعُورًا ، وَقَدْ جِئْتَ ذَا عِرًا^{٦٠} بني شَيْبَةَ ، وَالذُّعْرُ يُدْفَعُ بِالذُّعْرِ^{٦١}
وقوله :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى حَزْبِهِ الْمَجَانِينِ^{٦٢}

وبأن يكون قد فصل الضمير من العامل معطوف عليه الضمير، سواء كان بـ « الواو » كما في قوله :

مُبَرَّأٌ مِنْ غُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ^{٦٣} فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا^{٦٤}

٥٧ - يضرب المثل لمن يتكلم بكلام ويريد به شيئاً غيره

ويقال أول من قاله سهل بن مالك الفزاري في أخت حارثة بن لأم ، سيد حي من أحياء طيء ، وقصته مشهورة في كتب الأمثال .

ينظر : الأمثال ٦٥ ، والفاخر ٥٨ ، وجمهرة الأمثال ١ / ٣٠ ، وفصل المقال ٧٦ - ٧٧ ، ومجمع الأمثال ١ / ٨٠ ، والمستقصى ١ / ٤٥٠

٥٨ - للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٠٧ ، كما نسب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨ وهو في المحتسب ٢ / ١٩٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٤٨ ، وتذكرة النحاة ٤٥ ، والجنى الداني ٣٩٧ ، ومغني اللبيب ٣٤٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٦٨ ، بومعاهد التنصيص ١ / ٢٦٠ .

٥٩ - لم يعرف قائله وهو في شرح التسهيل ١ / ١٤٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٣٩ ، وشفاء العليل ١ / ١٩٣ ، والتصريح ١ / ١٠٥ ، والهمع ١ / ٦٣ .

٦٠ - لم أقف على قائله .

٦١ - لم يعرف قائله وهو في الأزهية ٤٦ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، ووصف المباني ١٠٨ ، والجنى الداني

٢٠٩ ، وتخليص الشواهد ٣٠٦ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٨ ، والتصريح ١ / ٢٠١ ، والهمع ١ / ١٢٥ .

٦٢ - لم يعرف قائله وهو في الكتاب ٢ / ٣٥٦ ، وابن يعيش ٣ / ٧٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، وتذكرة النحاة ٧٢٥ ، والهمع ١ / ٦٣ .

أو بغير «الواو» ، كما في قوله :

لَعَمْرُكَ مَا خَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ سَيُوفَ بَنِي مُقَيْدَةِ الْحِمَارِ
وَلَكِنِّي خَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ سَيُوفَ الْقَوْمِ ، أَوْ إِيَّاكَ حَارِ^{٦٣}

أو يكون الضمير قد ولي «واو» الغيبة ، كما في قوله :

فَالَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي^{٦٤}

أو يكون قد وقع الضمير بعد «إلا» ، كما إذا قلت : « مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ »

أو بعد «إِذَا» ، كما إذا قلت : « لِيَقُمْ لِنَصْرِهِ إِذَا أَنْتَ ، وَإِذَا أَنَا » ، ومنه قوله :

بِكَ أَوْ بِي اسْتَعَانَ قَلِيلٌ إِذَا أَنَا أَوْ أَنْتَ مَا أَبْتَغَى الْمُسْتَعِينُ^{٦٥}

أو يكون الضمير قد وقع بعد «اللام» الفارقة بين «إِنْ» النافية ، والمخففة من الثقيلة ، كما في قوله :

فَلَمَّا أَنَّ تَوَلَّيْتُمْ هَجَرْتُمْ وَإِنْ كُنَّا لِإِيَّاكُمْ إِخَاءُ^{٦٦}

أو يكون قد نصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ، وهما غير مختلفي الرتبة ، كما إذا قلت : « ظَنَنْتُهُ إِذَا » ، أو يكون قد جره مماثل ، كما إذا قلت : « لَسْتُ كَأَنْتَ ، وَلَا أَنْتَ كَأَنَا » ، وهو مسموعٌ من كلامهم ، وهذا يمنع إطلاق ما قاله النحويون : من أن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً ، وقد قال بعضهم فيما يُروى عن علي (رضي الله عنه) عندما راجعه ابن عباس (رضي الله عنهما) في تولية معاوية وإقراره على عمله بالشام : « لَسْتُ كَأَنْتَ

٦٣ - لفاخته بنت عدي .

وهما في الكتاب ٣٥٧/٢ ، وابن السيرافي ١٩٨/٢ ، ومجالس ثعلب ٥٧٤/٢ ، وأما ابن الشجري ٢٠٣/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ٩١ ، والثاني في الخطريات ١٦٣ وفي النسختين : حاري .

٦٤ - لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢١٩ / ١

وهو في الإيضاح ٢١٦ ، وشواهد التوضيح ٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، وتذكرة النحاة ٤٤ ، والتصريح ١٠٥/١ ، والهمع ٦٣ / ١ .

٦٥ - لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٤٢ ، وشفاء العليل ١ / ١٩٤ .

وإعراب « قليل » : الفاء للتعليل ، والفعل للأمر وفاعله أنا وأما تخييرية .

٦٦ - لم أقف عليه .

يا ابن عباسٍ ، إذا عصيتك فَاطِئْنِي^{٦٧} ، إِنَّه كلام محمول على معناه ، وإنَّ المعنى : «لَسْتُ مِثْلَكَ» وقد رُوِيَ كذلك ، وقال بعض أهل البيان : وربما جاء الانفصال دالاً على الاشتملُزَان وعدم القبول ، كما في قولهم : «لَسْتُ كَأَنْتَ وَلَا أَنْتَ كَأَنَا» . لا يوجد في كلامهم : «أَنَا كَأَنْتَ وَأَنْتَ كَأَنَا» حيث / يندفع الاشتملُزَان وعدم القبول ، وهذا كله يتعين فيه الاتصال في المتصل ، والانفصال في المنفصل .

وأما مايجوز فيه الأمران ، أعني الاتصال والانفصال ، فقد أشار إليه بقوله :

وَصِلْ أَوْ افْصَلْ «هَاءَ» «سَلْنِيهِ» ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي «كُنْهُ» الْخُلْفُ انْتَهَى
كَذَاكَ «خَلْتَنِيهِ» ، وَاتَّصَالًا اخْتَارَ ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ
وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدِّمَنْ مَاشِئْتَ فِي انْفِصَالٍ
وَفِي انْتِخَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا

ضابط مايجوز فيه الاتصال والانفصال^{٦٨} ، أن يقال : إذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً ، وكان أحدهما أعرف من الآخر ، وقدمت الأعراف ، فلك الخيار في الثاني ، إن شئت فصلت ، وإن شئت وصلت ، كما إذا قلت : «إِكْرَامِيكَ حَسَنٌ» و «أَعْطَيْتُكَهُ» ، فيجوز «إِكْرَامِي إِيَّاكَ» و «أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ» .

وقد اختلف في التسوية أو ترجيح الاتصال ، فإن كان أحدهما مرفوعاً تعين الاتصال إن لم يكن أصل الثاني الرفع ، وإن كان في رتبة واحدة ، أو تكون قد قدمت الأقل تعريفاً فإنه يتعين الانفصال في الأعراف .

وفي تمثيل المصنف «سَلْنِيهِ» ضميران ، ليس أحدهما مرفوعاً ، وأحدهما أعرف من الآخر ؛ لأن أحدهما متكلم ، والآخر غائب ، والمتكلم أعرف من الغائب . وقد قدمت المتكلم وهو الأعراف ، فلك الخيار في الثاني كما قدمنا .

فإن شئت جنئت به أعني بالثاني متصلاً ، كما جاء به المصنف ، وإن شئت فصلت ، فقلت :

٦٧ - هناك نص قريب منه في مروج الذهب ٢ / ٣٩٣

٦٨ - ينظر شرح الجمل ٢ / ١٦ - ١٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٢ - ١٥٥ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٤٣ - ١٥١ ،

وتخليص الشواهد ٨٩ - ٩٣

« سَلِّني إِيَّاهُ » .

وَأَمَّا « كُنْتُه » فإن أحد الضميرين مرفوع ، وكان الأصل وجوب الاتصال ، كما يجب في « جِئْتُه » و « أَكْرَمْتُه » إلا أنه عارض معارض ، وهو أن الثاني أصله الرفع ؛ لأنه في أصله خبر مبتدأ ، وكونه خبر مبتدأ يوجب له الانفصال ، إلا أنه قد جاء في أسلوب مايتعين فيه الاتصال ، فمن اعتبر الأصل اختار الانفصال ، وعليه أعني : على الانفصال أكثر النحويين ، ومن اعتبر اللفظ اختار الاتصال ، وهو مذهب المصنف .

ومما جاء على اختيار الجمهور ، قوله أنشدته سيبويه :

لَيْتَ هَذَا الْيَوْمَ شَهْرٌ لَا تَرَى فِيهِ غَرِيبًا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا^{٦٩}

ومما جاء فيه الاتصال ، وهو اختيار [المصنف ، قول أبي الأسود] وأنشدته - أيضاً - سيبويه :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهَا بِلِبَانِهَا^{٧٠}

وَأَمَّا « خِلْتَنِيهِ » وإن كان مثل « كُنْتُه » باعتبار كون الثاني مرفوع الأصل فإنه أبعد في / ٢١/ب اختيار الاتصال ؛ لأنه لم يأت في أسلوب يجب فيه الاتصال ، ألا ترى أنه ك « أُعْطِيتْكَه » في اجتماع ضميرين ليس أحدهما مرفوعاً ، ولذلك جاء به المصنف لاحقاً ، إذ الحقوق من حيث هو مؤننٌ بعدم السَّوْرَةِ والاستيلاء إن لم يكن آخذاً بطرف الرد على ما هو المقرر في

٦٩ - لابن أبي ربيعة في ديوانه ٦٧ ، كما نسباً للعرجي في الخزانة ٥ / ٣٢٢ .

وهما في الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، والمقتضب ٣ / ٩٨ ، والأصول ٢ / ١١٨ ، ٢٨٩ ، وشرح الأبيات للنحاس ١٥٢ ،

والمصنف ٣ / ٦٢ ، وابن يعيش ٣ / ٧٥ - ٧٦ ، وشرح الجمل ٢ / ١٨ والثاني في المفصل ١٣٢ .

٧٠ - في ديوانه ١٦٢ .

وبيت الشاهد « الثاني » في الكتاب ١ / ٤٦ ، وإصلاح المنطق ٢٩٧ والمقتضب ٣ / ٩٨ ، والأصول ١ / ٩١ ،

٢ / ٢٩٠ ، والإنصاف ٨٢٣ ، والرد على النحاة ٩٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، والمقرب ١ / ٩٦ ، وشواهد

التوضيح ٢٨ ، والأشموني ١ / ١١٨ .

علم البيان^{٧١} ، وقد قدمنا أنه لا يجوز الاتصال والانفصال في الضميرين [اللذين^{٧٢}] ليس أحدهما مرفوعاً إلا بشرط أن يكون أحدهما أعرف ، ويقدم أعني الأعرف .

وقد قدمنا أنه متى كانا غير مختلفي الرتبة ، أو اختلفا ولم يقدم الأعرف أنه يجب الانفصال ، فيلزم من هذا ضرورة أنه متى اتصلا تعين تقديم الأعرف ، وإنه [إن^{٧٣}] لم يتصل فانت بالخيار ، إن شئت قدمت الأقل تعريفاً ، أو الأكثر تعريفاً ؛ لأن اتصال هذا النوع لا يكون واجباً بحال إذا اتحدا رتبة ، أعني مايجوز فيه لو لم يتحد الانفصال والاتصال تعين [الانفصال^{٧٤}] مطلقاً ، إن كان الاتحاد في التكلم والخطاب ، فيتعين أن تقول : « ملكتني إياي » و« ملكتك إياك » دون « ملكتك » وهو في « ملكتك » أقبح منه في « ملكتيني » ؛ لعدم الفصل بين المثلين .

فإن كان الاتحاد في الغيبة فالمعروف الانفصال ، وقد يأتي متصلاً ؛ لأن الضمير الغائب حكمه حكم الظاهر في اقتضاء توجه حكم على غير لازم الحضور ، بخلاف المتكلم والمخاطب ، وأيضاً فإنه يستلزم الفصل مكان الإشباع ، وبهذا يتبين لك أن « ملكتيني » أسهل من « ملكتك » .

فإن اختلفا بحال ما حسن الاتصال ، كما إذا قلت : « أعطيتهاها » أو « أعطيتهاها » فإنه في الحسن أدخل من « أعطيتهاها » و « أعطيتهاها^{٧٥} » ، ومما جاء منه قوله :
وقد جعلت نفسي تطيب لضعمة لضعمهاها يقرع العظم نابها^{٧٥}

٧١ - المقرر في علم البيان في مثل هذه القضايا تقديم الأهم فالأهم ، أو الأعرف ، أو الذي رتبته التقديم ، أو لعل بلاغية عديدة . وهذه القضايا مقررة في باب التقديم والتأخير .

ينظر دلائل الاعجاز ١٤٢ وما بعدها ، وشرح التلخيص للابرتي ٢٣١ .

٧٢ - في « أ » الذي ، الاتصال

٧٣ - تكملة من « ب » .

٧٤ - ينظر شرح التسهيل ١ / ١٥١ .

٧٥ - نسب لمغلس بن لقيط ، أو للقيط بن مرة

وهو في الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، والإيضاح ٧٨ ، والمفصل ١٣٠ ، وأما ابن الشجري ١ / ١٣٤ ، ٢ / ٤٩٤ ، وشرح

الجميل ٢ / ١٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥١ ، والأشموني ١ / ١٢١ .

والضعمة : العضة وهي كناية عن الشدة والمصيبة . والوجه في الشاهد « لضعمها إياها » .

«الياء» من حيث هي تطلب أن يكون ما قبلها مكسوراً ؛ لمكان المناسبة ؛ لأنّ «الياء» أصل للكسرة ، كما أنّ «الواو» أصل للضمة ، و - أيضاً - فإنها طالبة بالاستيلاء ليكون ذلك باعتبار المد جابراً لها ، لما فاتها من عدم اللين ، فإذا اتصلت أعني «الياء» بما لا يكسر جيء بحرف يكسر ؛ ليسلم من الكسر ماحقه أن لا ينكسر ، وتعطى «الياء» حقها من الكسر . فإن كان ما قبلها لا يدخله الكسر بوجه كان دخول «النون» على جهة اللزوم ، وإن كان ما قبلها قد يكسر كان دخولها على جهة الجواز ، والصحيح أنّها غير مفرّعة ؛ لأنها اجتلبت للتحريك فلو جعل الأصل حرف علة كما يذهب إليه القائل بالتفريع ؛ لكان المجتلب منافياً للغرض من التحريك ؛ لأن حرف العلة تحريكه بالكسر متعذر أو مستثقل .

وقد قيل : بالتفريع على حروف العلة ؛ لأنها الأصل في الزيادة .

وسُميت وقاية ؛ لأنها تقي ما قبلها من الكسر ، فإن دخلت بين آخر ماض وبين «ياء» متكلم لزمّت ؛ لأن الماضي لا يكسر .

وقد قدمنا أنه ليس شيء من الفعل مبنيّاً على الكسر ؛ لأن الأفعال ثلاثة : ماض ، وأمر ، ومضارع ؛ فالمضارع معرب ، والماضي مبني على الفتح ، والأمر مبني على السكون ، فلم يبق فعل ثالث يجب بناؤه فيبني على كسرٍ ، أو ضمٍّ .

لكن قد يعرّض للماضي ما يقتضي التوسعة في ترك الإتيان بـ «نون» الوقاية ، كما إذا اتصل به «نُون» جماعة الإناث ، أو كان آخره مماثلاً للنون ، أو كان غير متصرف ، فإن في جميع ذلك قد سمع التجريد من «النُون» ، فمن الأول قوله :

تَرَاهُ كَالنَّعَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوُّ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^{٧٩}

ومن الثاني ، قولهم : « مَا أَحْسَنِي وَقَدْ أَطَعْتُ اللَّهَ » ، نقله ابن الشاهد عن العرب ، قال : وقد وقع لبعض المولدين^{٨٠} :

٧٩ - لعمر بن معدى كرب في ديوانه ١٨٠

وهو في الكتاب ٢ / ٥٢٠ ، ومعاني القرآن ٢ / ٩٠ ، ومجاز القرآن ٢ / ٩٠ ، والمنصف ٢ / ٣٣٧ ، وابن يعيش ٢ / ٩١ ، والمغني ٢ / ٦٨٥ ، والهمع ١ / ٦٥ . والشاهد (قليني) حيث حذف نون الوقاية للضرورة ، وأبقى نون الضمير

٨٠ - لم أقف عليه .

ومعنى : ففوق السهم : الفوق مشق رأس السهم حيث يقع الوتر ، وحرفاه زنمته .

وقوله :

أَنكَحْتَهَا وَالْخُطُوبُ جَمَّهْ فلم يَكُنْ إِلَّا حُلُولُ النَّقْمَةِ^{٧٦}

ويوجد في بعض النسخ الإشارة إلى ذلك ببيت ، وهو :

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا، وَنَحْوَ : « ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ ، الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ* »

قيل : ولا يكون هذا البيت زيادة في العدد ؛ لأن البيت الذي أنشده في المفعول من أجله ، وهو :

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ولو تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ^{٧٨}

ليس له وإنما هو للعرب استشهد به ، فأخراجهما معاً مخلٌّ بالعدد ، وكذا إدخالهما ، فتعين إدخال واحد .

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّنَزُّمِ

« نُونٌ » وَقَايَةِ ، وَ « لَيْسِي » قَدْ نُظِمَ

وَ « لَيْتَنِي » فَشَا ، وَ « لَيْتَنِي » نَدَرَا

وَمَعَ « لَعَلَّ » اعْكِسْ ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَّاتِ . وَاضْطَرَّاراً خَفَّفاً

« مَنِّي » وَ « عَنِّي » بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

وَفِي « لَدُنِّي » « لَدُنِّي » قَلَّ ، وَفِي

« قَدْنِي » وَ « قَطْنِي » الِخْدَفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي / ٢٢/أ

٧٦ - لم أقف على قائله .

٧٧ - سبق تخريجه في ص : ٩٨ ، هامش ٥٢ .

٧٨ - لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٢ / ١٩٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٨ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٨٨ ، وأوضح المسالك

٢ / ٤٦ ، وابن عقيل ٢ / ١٨٧ ، وشفاء العليل ١ / ٤٦٣ ، والتصريح ١ / ٣٣٦ ، والهمع ١ / ١٩٥ ، والأشموني

١٢٥/٢

* ينظر البيت في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٩ « في الحاشية » ، وابن عقيل ١ / ١٠٨ .

يَا حُسْنًا مَالِكٍ لَمْ تُحَسِّنِ إِلَى نَفُوسٍ بِالْهَوَى مُتَعَبَةٍ
رَقَمْتُ بِالْوَرْدِ وَبِالسَّوْسَنِ صَفْحَةَ خَدِّ بِالسَّنَا مُذَهَّبَةٍ
لَمْ أُنْسُهُ إِذْ قَالَ : مَا أَحَسَّنِي ! فَيَا لَذَاكَ اللَّفْظُ مَا أَعَذَّبَهُ !
قُلْتُ لَهُ : ذَلِكَ عِنْدِي سَنِي وَكُلُّ الْفَاطِكِ مُسْتَعَذَّبَةٍ
فَفَوْقَ السَّهْمِ فَلَمْ يُخْطِنِي وَإِذْ رَأَنِي مَيِّتًا أَعْجَبَهُ
وَقَالَ : كَمْ عَاشَ ؟ وَكَمْ حَبَّنِي ؟ وَحُبُّهُ إِيَّايَ كَمْ أَتَعَبَهُ ؟
يَرْحَمُهُ اللَّهُ عَلَى أَنَّني مُبْتَلَى وَلَمْ أَدْرِ مَا أَوْجَبَهُ

[ومن الثا] لث - وهو الذي ذكره المصنف - قوله :

إِذْ عَرَدَ الْأَقْوَامُ طَرًّا لَيْسِي وَفَرَّ [لَحْمٌ وَلِهَامٌ قَيْسٌ ^{٨١}]

والكثير « لَيْسَنِي » ، [وكما قال] :

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي ^{٨٢}

والأول أدخل في القياس لمكان المماثلة [والزيادة] ، والثاني أدخل في القياس من الثالث

لمكان المثلية مع وجود منع التصرف ، وإن كان منع التصرف طارئاً ، [و - أيضاً - فإن]

عدم التصرف / إنما يقتضي الشبه بالحرف ، وليس الحروف كلها مما تكسر . ٢٢/ب

وَأَمَّا « لَيْتَ » وباقي أخواتها فإن فيها شبهاً بالفعل الماضي ، وذلك يقتضي وقوع

« النون » حاجزة بين آخرها وبين « ياء المتكلم » ، إلا أنها حروف ، والحروف من حيث هي لا

يتمتع كسر أو آخرها ، فجاز فيها التجريد والإصحاب عملاً بالمقتضيين ، وعرض لبعضها

ما اقتضى ترجيح أحد المقتضيين ، وهي الخفة في « لَيْتَ » والثقل في « لَعَلَّ » ، فكثير

٨١ - لم أقف عليه .

وعرد الرجل تعريداً أي فر ، والتعريد : سرعة الذهاب في الهزيمة . وطراً : أي جميعاً .

٨٢ - لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٥ وصدده :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

وهو في سر الصناعة ٢ / ٣٢ ، والمفصل ١٣٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٨ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٥ ، والجنى

الداني ١٥٠ ، وتخليص الشواهد ٩٩ ، والمغني ١ / ١٨٥ ، ٣٨٠

والطيس العدد الكثير ، وقيل : الكثير من كل شيء .

* أي قول ابن مالك في الألفية : « وليسى قد نظم » .

إصحاب « لَيْتَ » ، وتجريد « لَعَلَّ » .

وأما « كَأَنَّ » فإنَّ الداخل له معنى في نفسه مماثل لمعناه مصاحباً لـ « إِنَّ » ،

بخلاف الداخل في « لَعَلَّ » .

ومما جاء فيه تجريد « لَيْتَ » ، قوله - وهو وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ يُخَاطَبُ خَدِيجَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ

(رضي الله عنها ^{٨٣}) - :

لَجِجْتُ وَكُنْتُ فِي الذِّكْرِ لَجُوجًا لِحُطْبِ طَالٍ مَابَعَثَ النَّشِيجَا

وَوَعِدٍ مِنْ خَدِيجَةَ بَعْدَ وَعْدٍ فَقَدْ طَالٍ انْتَظَارِي يَا خَدِيجَا

فِيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ شَهِدْتُ فَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَلُوجَا

وقول الشاعر - وهو زيد الخيل ^{٨٤} - :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَائِقَةً إِذَا اخْتَلَفَ الْمَوَالِي

كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَيَذْهَبُ بَعْضُ مَالِي

ومن إصحاب « لَعَلَّ » ، قوله :

لَعَلَّنِي مِنْكَ عَلَى أَرْتِحَالٍ فَلَا تَرُوعِي الصَّبَّ بِالْمَلَالِ ^{٨٥}

وقوله :

فَقُلْتُ : أَعِيرِنِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهِ قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَا جِدِ ^{٨٦}

وحذف «نُونِ» الوقاية مع « مِنْ » و « عَنْ » ضرورة كما قال ، وقد جمعهما أعني الحذف

٨٣ - بيت الشاهد « الثالث » في السيرة لابن هشام ١ / ١٩١ ، وأوضح المسالك ١ / ٨٠ ، وتخليص الشواهد ١٠٠ ،

١٠٢ ، والتصريح ١ / ١١١ .

٨٤ - في ديوانه ١٣٧ .

وبيت الشاهد « الثاني » في الكتاب ٢ / ٣٧٠ ، والمقتضب ١ / ٢٥٠ ، ومجالس ثعلب ١٢٩ ، وسر الصناعة

٢ / ٥٥٠ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨ ، ورصف المباني ٣٠٠ .

٨٥ - لم أقف عليه .

٨٦ - لدرك بن حصن الأسدي .

وهو في شرح التسهيل ١ / ١٣٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩ ، وتخليص الشواهد ١٠٥ ، وابن عقيل ١ / ١١٣ ،

والهمع ١ / ٦٤ ، والأشمونى ١ / ١٢٤ .

من « مِنْ » و « عَنْ » ، قوله :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهَا وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي^{٨٧}

وانفردت « مِنْ » في قوله :

مِنِّي صَبْرٌ وَمَنْكَ عَلَى أَصِطَبَارِي ضُرُوبُ النَّيِّهِ تُولَعُ بِالنَّهَارِ^{٨٨}

وانفردت « عَنْ » في قوله :

عَنِّي بَلَغَ إِذَا مَا جِئْتَ لَيْلِي تَحِيَّةٌ مُدْنِفٍ حَمُّ الْغَرَامِ^{٨٩}

وقد حذفت مع « مِنْ » نُونُ « نَا » إجراءً لها مُجراها مع « ياء المتكلم » ، فتحركت نون

« مِنْ » بالفتح من أجل « الألف » ، وعلى ذلك حمل بعضهم ، قوله :

بَذَلْنَا مَارِنَ الْخَطِيئِ فِيهِمْ [وَكَلَّ مُهَنِّدٍ] ذَكَرٍ حُسَامٍ

مَنَا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى [أَغَاثَ شَرِيدَهُمْ فَنَزَلَ الظَّلَامُ]

قال : يريد مَنَا ، والمصدر الذي وقع أن والفعل موقعه ، [على حد قولهم : « جِئْتُكَ خَفُوقَ

النَّجْمِ »] وفرق بينه وبين قولك : « زَيْدٌ أَنْ بَعْدَكَ » بأنَّ الظرف ليس [كالخبر ، لأنَّ الظرف

هو] نوعٌ من المصادر ، قال سيبويه (رحمه الله تعالى) : « الزَّمَانُ مُضَيُّ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »

وَأَمَّا « لَدُنِّي » و « لَدُنِّي » فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِالْقَلَّةِ ، وقد نص جماعة [من

النحويين] على التخيير في « لَدُنْ » عند وقوع « ياء المتكلم » بعدها بين الإتيان بـ « النُّونِ » / ٢٣ / أ

٨٧ - لم يعرف قائله .

وهو في شرح المفصل ٣ / ١٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٨ ، ووصف المباني ٣٦١ ، والجنى الداني ١٥١ ،

وتخليص الشواهد ١٠٦ ، والتصريح ١ / ١١٢ ، والهمع ١ / ٦٤ ، والأشموني ١ / ١٢٤ .

٨٨ - لم أقف على قائله

٨٩ - لم أقف على قائله

٩٠ - نسباً لبعض قضاة

وهما في اللسان « من » ١٣ / ٤٢٣ ، والبحر المحيط ١ / ٣٨ ، والهمع ٢ / ٣٤ .

والثاني في الارتشاف ١ / ١٨٣ ، ٣ / ٢٧٣ .

٩١ - الكتاب ١ / ٢٢٢

٩٢ - الكتاب ١ / ٣٧ .

وعدمه منهم أبو عمرو بن الحاجب^{٩٣}. والقراعتان في السبع^{٩٤}، فقرأ نافعٌ بضم الدال وتخفيف النون؛ وقرأ أبو بكرٍ [بإسكان^{٩٥}] الدال وإشمامها الضم وتخفيف النون؛ والباقون بضم الدال وتشديد النون^{٩٦}.

وأما «قَدْنِي» فإنه قد سُوي فيه - أيضاً - بين الحذف والإثبات، وقد جمعهما أَعْنَى حذف «نون» الوقاية وإثباتها، قوله:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي^{٩٧}

وفيه عند بعضهم شاهدٌ على التغليب*، قال: كان المراد حمزةً وخُبَيْبٌ ابنا عبد الله بن الزبير، وكان قد أخذ من الحَجَّاج أماناً عند محاصرته أباهما عبد الله بن الزبير «رضي الله عنهما»^{٩٨}.

٩٣ - الكافية: ١٤٧، وشرح الوافية ٢٨١، وينظر ابن يعيش ١٢٣ / ٣، وشرح الكافية للرضي ٢٢ / ٢.

٩٤ - يعني قراءة آية «٧٦» من سورة الكهف ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾.

٩٥ - في «أ» بكسر.

٩٦ - ينظر السبعة ٣٩٦، والحجة لابن خالويه ٢٢٨، والتذكرة ١٣ / ٢، والتبصرة ٢٥٠، والتيسير ١٤٥.

٩٧ - نسب لحميد بن مالك الأرقط، ولحميد بن ثور، ولأبي جدلة. وعجزه:

ليس الإمام بالشحيح المُلحد

وهو في الكتاب ٣٧١ / ٢، ومجاز القرآن ١٧٣ / ٢، ونوادر أبي زيد ٢٠٥، والأصول ١٢٢ / ٢، وأمالى ابن

الشجري ١ / ٢٠، ٢ / ٣٩٧، والإنصاف ١ / ١٣١، وابن يعيش ٣ / ١٢٤، وشرح التسهيل ١ / ٧١،

وتخليص الشواهد ١٠٨، وشرح شواهد المغني ٨ / ٤٨٧.

* التغليب هو: عبارة عن جعل الشيء تابعا لغيره في أمر مختص به. ينظر شرح التلخيص للبابرتي: ٢٨٥.

والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة، ينظر مفتاح العلوم للسكاكي ٢٤٢، والإيضاح للقزويني ١٨١،

وشرح التلخيص للبابرتي ٢٨٤، والمزهر ١٨٥ / ٢، ١٩٩، ٢٠٤.

٩٨ - كان ذلك في السنة التي استشهد فيها ابن الزبير وهي سنة ثلاث وسبعين، وكان استشهاده في ليلة الثلاثاء

السابع عشر من جمادى الأولى من هذه السنة.

ينظر تاريخ الأمم ٦ / ١٨٨، والبداية والنهاية ٨ / ٣٣٠.

وقد ذكر في كتب النحاة مصعب بدل حمزة ينظر ابن يعيش ٣ / ١٢٤، وتخليص الشواهد ١٠٨،

وشواهد المغني للسيوطي ١ / ٤٨٧ وعلى هذا يكون الشاعر أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير - أبا خبيب -

وأخاه مصعباً، وتقاعس عبد الملك بن مروان عن نصرتهما.

وقيل : المراد أصحاب حُبَيْب بن يَسَاف (رضي الله عنه) ، فعلى هذا يكون على حد ، قوله :

يَمَانُونَ أَحْيَانًا [و] شَامُونَ تَارَةً يُعَالُونَ عَنْ غَوْرِ الْعِرَاقِ لِيَنْحَطُّوا^{١٠٠}

وَأَمَّا « قَطْنِي » فَإِنَّهُ هُوَ الْكَثِيرُ ، أَعْنِي الْإِتْيَانَ فِيهِ بِـ «نُونٍ» الْوَقَايَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلًا ، رُوَيْدًا ، قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي^{١٠١}

وَأَمَّا « قَطِي » فَلَا أَذْكَرُ عَلَيْهِ شَاهِدًا لِلنَّحْوِيِّينَ ، وَلَا أَصْحَابِ اللُّغَةِ^{١٠٢} ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْبَيَانِ أَنْشَدَ فِي وَقْعِ الْقَسَمِ مُعْتَرِضًا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ مُوْطِئٌ لِمَا جِيءَ بِالْكَلامِ لِأَجْلِهِ :

فَقَطِي وَاللَّهِ حُزْنٌ فَادِحٌ صَيَّرَ الْقَلْبَ مُجْذَاذًا شَجَنًا^{١٠٣}

٩٩ - ويقال : إساف بن عتبة الأنصاري الخزرجي/ينظر الاستيعاب ٢ / ٤٤٣ .

وليس المراد هو وإنما الذي استشهد يوم الرجيع وأصحابه هو خبيب بن عدي الأنصاري ، وكان يوم الرجيع في شهر صفر من السنة الرابعة للهجرة ولعل ذلك وقع من المؤلف سهواً ونسياناً .

ينظر المغازي ١ / ٣٥٤ ، والسير لابن هشام ٢ / ١٦٩ ، وتاريخ الأمم ٢ / ٥٣٨ ، والاستيعاب ٢ / ٤٤٠ ، والكامل لابن الأثير ٢ / ١١٥ ، والسير لابن كثير ١ / ٥٩٨ .

١٠٠ - لم أقف عليه ، وما بين المعقوفين تكملة لإقامة الوزن .

١٠١ - لم يعرف قائله

وهو في إصلاح المنطق ٥٧ ، ٣٤٢ ، ومجالس ثعلب ١٨٩ ، والخصائص ١ / ٢٣ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٥١ ، ٣٩٤ ، والإنصاف ١ / ١٣٠ ، وابن يعيش ١ / ٨٢ ، ٢ / ١٣١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٧ .

١٠٢ - والحقيقة مع سعة اطلاعه وقع ذلك منه سهواً ، وقد ورد عليه شاهد من الشعر والحديث .

ينظر شرح التسهيل ١ / ١٣٧ « الحديث » ، وتخليص الشواهد ١١٢ - ١١٣ « البيت والحديث » .

١٠٣ - لم أقف عليه .

والجذاذ : التفسير والتقطيع ، والشجن : الهم والحزن .

الْعَلَمُ

إِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَمُهُ : كَ « جَعْفَرٍ » وَ « خَرْنَقًا »
وَ « قَرْنٍ » ، وَ « عَدَنٍ » ، وَ « لَاحِقٍ » وَ « شَدَقَمٍ » ، وَ « هَيْلَةٍ » ، وَ « وَاشِقٍ »

قد تقدم أن العلم يعين مدلوله من غير قيد ، بخلاف باقي المعارف . وقال في « كافيته » :

مَا عَيَّنَ الْمَعْنَى بِلاَ قَيِّدٍ عَلَمٌ نَحْوُ : « سَعِيدٍ » وَ « عِمَادٍ » وَ « حَكَمٍ »

ويكون للمؤنث والمذكر ، وقد مثل للمذكر بـ « جعفر » ، وللمؤنث بـ « خرنق » ، وهو اسم

امرأة معروفة ، قال ابن الشاهد : خرنق بنت هفان من قيس ، وأنشد لها سيبويه ^٢ :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرُ
النازلين بكلِّ مُعْتَرِكٍ والطيبون مَعَاقِدَ الْأُزُرِ

وكما يقع للأناسي يقع لغيرها ، قال في « كافيته » :

وَلَمْ يَخْصُوا بِالْأَنَاسِيِّ الْعَلَمُ بَلْ وَضَعَهُ لِكُلِّ مَأْلُوفٍ أَهَمُّ

فجاء في القبائل ، ومنه [« قَرْنٌ » وهي قبيلة باليمن] ، وإليها يُنسَبُ أُوَيْسُ الْقَرْنِيُّ ، وليس

« قَرْنُ الْمَنَازِلِ » مُهَلٌّ أَهْلُ نَجْدٍ ذَلِكَ لِسُكُونِ [الراء] . [وأما « عَدَنٌ » بلد] معروف

- أيضا - باليمن .

وأما « لَاحِقٌ » فإنه اسم فرس . وأما « شَدَقَمٌ » فإنه اسم جمل . وأما [« هَيْلَةٌ » فإنه

١ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٦ .

٢ - الكتاب ١ / ٢٠٢ ، وهما في ديوانها ٤٣ .

٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٠ .

اسم [شاة . وأما [« وَاشِقُّ » فَإِنَّهُ اسم كلب] . قال النابغة :

لَمَّا رَأَى وَاشِقُّ إِقْعَاصَ [صَاحِبِهِ] وَلَا سَبِيلَ إِلَى عَقْلِ [وَلَا قَوْدِ]

قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ : إِنِّي لَا أَرَى طَمَعًا وَإِنَّ مَوْلَاكَ لَمْ [يَسْلَمْ وَلَمْ يَصِدْ]

وقد جاء - أيضا - في غير الحيوانات والأرضين ، من السلاح ، كـ « وَلَوْلٍ » اسم [سيف

عبد الرحمن بن الحارث] / بن هشام ، أبي أبي بكر ، الفقيه ، أحد الفقهاء السبعة ° ، ٢٣/ب

وشهد به الجمل مع عائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها) ، وقال :

أَنَا ابْنُ حَارِثٍ وَسِيفِي وَلَوْلٌ وَالْمَوْتُ دُونَ الْجَمَلِ الْمُجَلَّلِ



وَأَسْمًا أَتَى ، وَكُنْيَةً ، وَلَقَبًا .
وَأَخَّرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا
وَأِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

يأتي كل واحد من علم المؤنث والمذكر اسماً وكنية ، ويأتي كل واحد من الاسمين مضاف

وغير مضاف ، فغير المضاف ، كـ « زيد » ، والمضاف كـ « عبد الله » ، وكلاهما للذكور ،

ويجيء المؤنث غير مضاف ، كـ « هند » ومضاف ، كـ « أمة الله » .

٤ - في ديوانه : ٢٠ .

٥ - ينظر نسب قريش ٣٠٣ - ٣٠٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٤١٦ ، والإصابة ٣ / ٦٦

والفقيه أبو بكر بن عبد الرحمن من كبار التابعين ، واسمه كنيته ، وكان الفقيه يلقب براهب قريش لكثرة صلاته وصومه ، وكان مكفوفاً ، وليس لأبيه صحبة .

٦ - موقعة الجمل كانت سنة ٣٦هـ بين علي من جهة وعائشة وطلحة والزبير من جهة أخرى رضي الله عنهم وقد شارك فيها عبد الرحمن بن الحارث كما في أسد الغابة ٣ / ٤٣٢ ، ولعله تمثل بالبيت ، لأن الذي كان له صولة في هذا اليوم هو عبد الرحمن بن عتاب ، وكان يلعب بسيفه ويقول شعراً بين يدي عائشة فقتله الأشتر ، وقد نسب له كما وضحته في الهامش اللاحق .

ينظر الفتوح ١ / ٤٨٦ ، وتاريخ الأمم ٤ / ٥١٦ ، ٥١٩ ، وأسد الغابة ٣ / ٤٧٢ .

٧ - ينظر اللسان « ولول » ١١ / ٧٣٦ .

وفيه : « ولول : اسم سيف عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ، واقتخر يوم الجمل ؛ وفي التهذيب : سيف كان لعتاب بن أسيد ، وابنه القائل يوم الجمل :

أَنَا ابْنُ عَتَابٍ وَسِيفِي وَلَوْلٌ..... البيت

وقيل : سمي بذلك لأنه كان يقتل به الرجال فتولول نساؤهم عليهم » .

والكنية في الذكور : كل اسم مفتتح بـ « أب » مضاف إلى ما بعده ، ولم يسم به مكبراً ، وإنما سمي به مصغر ، ومنه أبي بن خلف الجمحي ، الذي قتله رسول الله ﷺ مبارزة يوم أحد^٨ ، وقضيته مشهورة ، وإياه أراد حسان بن ثابت ، بقوله :

لقد وَرِثَ الضَّلَالَةَ عَنْ أَبِيهِ أُبَيُّ يَوْمَ بَارَزَهُ الرَّسُولُ^٩

ويقوله :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي أُبَيًّا فَقَدْ أَلْقَيْتَ فِي دَرْكِ السَّعِيرِ^{١٠}

والكنية في المؤنث : كل اسم مفتتح بـ « أم » ، ولم يسم به إلا مصغراً ، قالوا : « أميمة » ، قال النابغة :

وَدِّعْ أُمَيْمَةً وَالتَّوْدِيعُ تَعْذِيرُ وَمَا وَدَّاعُكَ مَنْ قَفَّتْ بِهِ الْعِيرُ^{١١}

وأما اللقب فإنه يكون متضمناً مدحاً أو ذماً ، وكلاهما يقع في المؤنث والمذكر . فوقوع اللقب في المذكر مقتضياً مدحاً « ذو النورين » و « ذو البجادين » لقب عبد الله المزني ، صاحب رسول الله ﷺ ، وهو القائل يخاطب ناقة ، كان رسول الله ﷺ قد ركبها ، وعبد الله أخذ بزمامها يقودها :

تَعَرَّضِي مَدَارِجاً وَسُومِي تَعَرَّضَ الْجُوزَاءُ لِلنُّجُومِ

هذا رسولُ اللَّهِ فَاسْتَقِمْ^{١٢}

هذا أبو القاسمِ فَاسْتَقِمْ

ويروى :

وأما وقوعه في المذكر ، أعني اللقب مقتضياً ذماً ، فكما في قولهم : « أَنْفُ النَّاقَةِ » و « عَائِدُ الْكَلْبِ » و « الْجُرُزَّةُ » لقب خالد الذي عاب امرؤ القيس جواره ، وقال :

٨ - ينظر السيرة لابن هشام ٢ / ٨٤ - ٨٥ و ١٢٩ ، وتاريخ الأمم ٢ / ٥١٨ - ٥٢٠ ، والسيرة لابن كثير ١ / ٥٥٨ .

٩ - ديوانه : ٣٩٣ ، وينظر السيرة لابن هشام ٢ / ٨٤ .

١٠ - ديوانه : ٣٨٩ ، وينظر السيرة لابن هشام ٢ / ٨٥ .

١١ - ديوانه : ١٥٧ .

١٢ - ذكر ابن هشام في السيرة ٢ / ٥٢٧ - ٥٢٨ ، سبب تسميته بذئ البجادين ، وكذا الاستيعاب ٣ / ١٠٠٣ .

والأبيات في أمالي القالي ١ / ١٥٥ ، واللسان « درج » ٢ / ٢٦٦ .

تَلَقَّبَ بِأَعْتِ بِذِمَّةِ خَالِدٍ وَأَوْدَى عِصَامٌ فِي الْخُطُوبِ الْأَوَائِلِ
وَأَعْجَبَنِي مَشْيُ الْحُرْقَةِ خَالِدٍ كَمَشْيِ أَتَّانٍ حُلَّتْ بِالْمَنَاهِلِ^{١٣}

وأما وقوعه في المؤنث مقتضيا مدحاً فك « ذات النطاقين » [لقب أسماء] بنت أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) ، أم عبد الله بن الزبير^{١٤} ، وقضيتها مع الْحَجَّاجِ مشهورة [حِينَ قَالَتْ لَهُ: بَلِّغْنِي] أَنَّكَ تُعَيِّرُهُ ، تُرِيدُ : ابنها عبد الله ، بَأَنَّكَ تَقُولُ لَهُ : « يا ابن ذَاتِ النَّطَاقَيْنِ^{١٥} » .

وأما وقوعه في المؤنث ، أعني اللقب مقتضياً ذمّاً فك « ذَاتِ النَّحْيَيْنِ » امرأةٌ من هُذَيْلٍ لها قصة مشهورة مع خَوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ^{١٦} ، وهو القائل لرسول الله ﷺ عند التعريض له بالقضية : « قَدْ كَانَ ذَلِكَ يَارَسُولَ اللَّهِ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكُورِ^{١٧} » .

وإذا/اجتمع اللقب مع غيره آخر اللقب، لأنه جار مجرى الصفة ، والصفات حقها التأخير . ٤/٢ أ
وقد تعرّض ابن الشاهد لتقديمه في مثل : « عضد الدولة » و « شمس الخلافة »
و « بدرالدين » فإنهم يقولون : « عضد الدولة فلان » ، وكذلك : شمس الخلافة ، وبدر الدين ، وما جرى مجراه فإنهم إنما قدموه حرصاً على المبالغة جاءوا به في محل العلم ، قال : وهو قريب في المغزى من عكس التشبيه ، قال : ولو أخروه لكان أنسب بالمبالغة :

١٣ - ديوانه : ٩٥ ، وهو في اللسان « حرق » ١٠ / ٤٧ .

والحُرْقَةُ : الرجل القصير الذي يقارب الخطو .

١٤ - ينظر في سبب تسميتها بذات النطاقين ، الصحيحين ، البخاري بشرح ابن حجر ٧ / ٢٧١ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٦ / ٩٨ ، والسيرة لابن هشام ١ / ٨٤٦ .

١٥ - هذه القصة جزء من حديث - وإن كان الشارح لم يذكر ذلك - في صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ / ٩٨ ، في كتاب فضائل الصحابة ، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرا ، من طريق الأسود بن شيبان .

١٦ - هذه القصة مشهورة في كتب الأمثال ، حيث قالت العرب : « أنكح من خوات » و « أغلم من خوات » و « أشغل من ذَاتِ النَّحْيَيْنِ » و « أشح من ذَاتِ النَّحْيَيْنِ » .

والنحي : الزق الذي يجعل فيه السمن خاصة .

ينظر إصلاح المنطق ٣٢٣ - ٣٢٤ ، وجمهرة الأمثال ٢ / ٢٥٥ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ .

١٧ - قاله خوات في غزوة بدر ، ينظر إصلاح المنطق ٣٢٤ ، والاستيعاب ٢ / ٤٥٦ .

والمعنى : نقصان بعد الزيادة .

لأن العلم يكون كثيراً مجرداً عما وضع له من الدلالة على الحدث ، بخلاف اللقب فإنه لا يكاد يخرج من جعل له عن المعنى المستفاد من اللقب . قال : وقد أوضح ذلك القائل بقوله :

وَقَلَّمَا أَبْصَرْتُ عَيْنَاكَ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنَّ فَكَّرْتُ فِي لَقَبِهِ^{١٨}
وإن كانا مفردين فالإضافة متعينة ، كما قال ، كـ « سعيد كُرْزٍ » وما أشبهه . وإن كانا مضافين ، أو أحدهما ، أو مركبين ، أو أحدهما امتنعت فيه الإضافة ، ولزم الإتيان والكوفيون يجيزون الإتيان عند إفرادهما .

ولم يتعرض المصنف لاجتماع العلم مع الكنية أيهما يُقدَّم ؟
وقد أكثر في ذلك أصحاب البيان ، وأكثروا التقاسيم والتفاصيل ، وتعداد المراتب^{١٩} .
ومما يتعين فيه تقديم الاسم وتأخير الكنية ، أن يكون الموضع مقصوداً به التعظيم والافتخار ، كما في قوله :

عَمْرُو أَبُو قَابُوسَ سَوَاقُ الْعَرَبِ وَ [مُطْعِمٌ] الْغُرَافِ فِي الْيَوْمِ السَّغْبِ^{٢٠}
وكما في قوله :

نَصْرُ أَبُو الزَّبَّانِ وَهَابُ الْجَزِيلِ وَمُكْسِبُ الْمَعْدُومِ فِي الْحَوْلِ الْمَحِيلِ^{٢١}
وربما تأخر والمقصود التكثر والتعظيم أحدهما عن الآخر ، لكن يقع الفصل بينهما بالأعلام بلفظ التكني ، أو التسمي على حسب القصد ، ولا يتأخر الاسم إلا إن كانت الكنية أشهر .

ومن تقدم الاسم وتأخر الكنية والفصل بينهما بلفظ التكني ، قول جرير [رضي الله عنه^{٢٢}]

١٨ - لم أقف على القائل .

١٩ - المقرر في علم البيان في مثل هذا أن الذي حقه التقديم هو الأشهر والأعرف عند المخاطب ، لا عند المتكلم ؛ لأن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، أي : حال المخاطب ، وقد سبق التنويه عنه في ص ١٠٣ .

٢٠ - لم أقف على القائل .

والسغب : الجوع ، وقيل : الجوع مع التعب . وفي « أ » ومعظم

٢١ - لم أقف على القائل .

٢٢ - تكلمة من « ب »

أنا جريزٌ، كُنيتي أبو عمرو أرجو إلهي وأنا منه حذرٌ
قد نصر الله وسعد بالقصر^{٢٣}

ومما جاء منه قد تقدمت فيه الكنية على الاسم لكونها أشهر ، وقد فصل بينهما بصريح اللفظ بالاسم ، قول أبي طلحة (رضي الله عنه) :

أنا أبو طلحة [واسمي زيد] وفي حِبالي كلَّ يوم صَيْدٌ^{٢٤}

فإن كان الإتيان بهما على سبيل [المعارضة تعين] تقديم الكنية ، وربما اقتصر بعدها على ذكر الاسم غير مصحوب بها [اعتماداً على الشهرة] ، وكون الإعلام بوجه التفصيل قد علم ، ومنه قول سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه)^{٢٥}

قال ابن الشاهد : وكان معاوية (رضي الله عنه) قد كتب إلى سعدٍ [يحرضه على] القيام معه للطلب بدم عثمان (رضي الله عنه) ، وعن جميع أصحاب رسول الله ﷺ ، فكتب

إليه سعد^{٢٦} - : /

مُعاوي دَاؤُكَ الدَّاءُ العِيَاءُ وليس لما تجيء به دواءُ
ويائتيني أبو حَسَنٍ عليٍّ فلم أَرُدُّ عليه بما يَشَاءُ
ويومٌ منه خيرٌ منك حيًّا وميتًا أنت من ذاك الفِداءِ
أتطمعُ في الذي أعْيَا عليًّا؟ على ما قد طمعتُ به العفاءُ
فأمَّا أَمْرُ عثمانٍ فدَعُهُ فَإِنَّ الأَمْرَ أهدره البَلَاءُ

وربما يكون ذلك والقصيدة مبنية على عدم المعارضة .

وإن وقعت المعارضة في أثنائها فإن ذلك لا يؤذن بالبناء على المعارضة ، قالوا :

٢٣ - ينظر تاريخ الأمم ٣ / ٥٧٧ ، وإعراب ثلاثين سورة ١٧٤ ، والإنصاف ٢ / ٧٣٣ ، والغرة المخفية ١١٩ ، وشرح

اللمحة ٢ / ٢٨٢ مع اختلاف في بعضها ، وفيها شاهد آخر على النقل في الوقف .

٢٤ - ينظر البيت والترجمة في الاستيعاب ٢ / ٥٥٣ - ٥٥٥ ، وأسد الغابة ٢ / ٢٨٩ .

٢٥ - هنا كلمات مطموسة في « ك » لم أستطع قراءتها ، وهي ساقطة من « ب » . والكلام مستقيم

٢٦ - الأبيات في الفتوح ١ / ٥٤٦ ، والاستيعاب ٢ / ٦٠٩ - ٦١٠ .

والاعتماد في ذلك على براعة الاستسهال ، إلا أن الأكثر في ذلك تجريد الكنية ثانياً ، ومن

ذلك قوله يرثي يساراً أبا ليلى أبا عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه^{٢٧} :

بنا مجدداً أبو ليلى يَسَارُ بصِفَيْنَ وَحَقَّ لَهُ الْفَخَارُ
أبا ليلى لقد شَيَّدَتْ فخرًا لأهلك لا يُقاومه فَخَارُ
وَفِيَتْ لأحمدٍ وبنيهِ لَمَّا وَفَى لَأُمَيَّةٍ فَجَرٌ شِرَارُ
تبعْتَ خزيمةً وابني حُذَيْفٍ وَمَنْحَبَ ياسرٍ وهم الخيارُ
أولئك حزبُ رَبِّ العرش فوزاً تحفُّهُمُ السكينةُ والوقارُ
فلو مالت قوافٍ من زُهَيْرٍ لِنَحْوِكَ كَلِّهَاكَلِمُ بَرَارُ
لَقَالَتْ : إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ جِيءُ يُنَادِي فِي شعارهم يَسَارُ

فإن لم تقع معارضة اكتفى بالإصحاب ، كما في قوله :

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرُ مامسَّها من نَقَبٍ ولا حَفَرٍ^{٢٨}

ويؤتى في ذلك بما تيسر الإتيان به منهما ، أعني من الكنية أو الاسم ، كما في قوله

يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضوان الله عليه » ، وقيل : عمر بن عبد العزيز :

يا عمرَ الخيرِ جُزِيَتْ الْجَنَّةُ اكْسُ بُنْيَاتِي وَأَمَّهْنَهُ

أو يا أبا حَفْصٍ لَأَذْهَبَنَّ^{٢٩}



٢٧ - هو يسار بن نمير الأنصاري كان هو وابنه عبد الرحمن من أنصار علي في الفتنة ، وقتل بصفين .

ينظر الاستيعاب ٤ / ١٥٨١ ، ١٧٤٤ وأسد الغابة ٥ / ٥١٤ ، ٦ / ٢٦٩

والأبيات لم أقف عليها في المصادر التي اطلعت عليها .

٢٨ - لعبد الله بن كيسبة في الخزنة ٥ / ١٥٤

وهو في ابن يعيش ٣ / ٧١ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١١٩١ ، وأوضح المسالك ١ / ٩١ ، وابن عقيل ٣ / ٢١٩ ،

والتصريح ١ / ١٢١ ، والأشموني ١ / ١٢٩ .

٢٩ - نسبت لأعرابي في أسد الغابة ٤ / ١٦٥ ، وما أعظم قصته مع ابن الخطاب رضي الله عنه .

وهي في اللسان « أوس » ٨ / ١٨ وفي نسب قريش ٣٣ ، نسبت لأعرابي قالها في قثم بن عباس عندما كان

عاملاً على اليمامة ، ولكن برواية : يا قثم الخير ومع اختلاف الثالث كلياً .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَ «فَضْلٍ» وَ «أَسَدٌ» وَذُو أَرْبَعٍ: كَ «سَعَادٍ» وَ «أَدَدٌ»
[وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكْبًا ذَا لِيْنٍ بَغْيِرٍ «وَيْهٍ» تَمَّ أُعْرَبًا^{٣٠}]

اختلف في إثبات المنقول في الأسماء ، فذهب الأكثرون إلى إثباته . وذهبت طائفة إلى عدم إثباته . محتجين بأن اللفظ لا يخلو أن ينقل خالياً من المعنى أو [مصحوباً^{٣١}] به . الأول : باطل ؛ لأنه يلزم منه وجود لفظ لا يدل على شيء . والثاني : باطل ؛ لاختلاف الداليتين . والرد عليهم في غير هذا .

والمراد بالمنقول : أن يكون قد سبق له استعمال قبل العلمية

والمراد بالمرتجل : ما لم يسبقه استعمال قبل العلمية .

قال في «كافيته» :

فَإِنْ خَلَا مِنْ سَابِقِ اسْتِعْمَالٍ كَ «مَذْحَجٍ» فَانْسُبُهُ لِأَرْبَعٍ^{٣٢}

إلا أن المرتجل على نوعين :

أحدهما : أن تكون المادة من حيث هي لم تستعمل إلا في العلمية .

والآخر : أن يكون الذي لم يستعمل في العلمية هو الصيغة فقط .

و «أدَد» من الأول ، و «سَعَاد» من الثاني .

والمنقول الأغلب فيه أن يكون منقولاً من جنس عيني ، ك «أَسَد» ، أو من جنس

معنوي، ك «فَضْل» .

وقد كثر - أيضاً - النقل من اسم الفاعل ، ك «حَارِث» ومن المثل ، ك «ضَحَّاكٍ»

ومن أقسام العلم المنقول : أن يكون نقله عن جملة^{٣٣} ، ويتعين أن لا تكون اسمية ؛

لأن الأصل في الألفاظ أن تكون باعتبار الاتحاد والتعداد مطابقة لدلولاتها ، فيتعدد حيث

يتعدد المدلول ، وتتحد حيث يتحد .

٣٠ - سقط من النسختين ، وقد شرحه المؤلف .

٣١ - تكملة من «ب»

٣٢ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٧

٣٣ - في «ب» من .

فقد كان الأصل بهذا الاعتبار أن لا يسمى بالجملة لاتحاد المدلول ، وتعداد الدليل ،
فاغتفر المخالفة في الجملة الفعلية ؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد / بخلاف الجملة
الاسمية ، فإنه لا يخلو أن يكون العجز اسماً ، أو فعلاً . فإن كان فعلاً فإن الفعل لا
يستغني عن الفاعل ، فيكثر التعداد .

وإن كان اسماً غير جار على الفعل فإنه ليس مع ما قبله كالشيء الواحد ؛ إذ الوضع
للمباينة ، وإنما ضمهما الإسناد .

وإن كان جارياً على الفعل فإن اعتبرنا التحمل كان كالفاعل ، وإن اعتبرنا الإعراب
كان كالاسم غير الجاري على الفعل ؛ لأن الجمل لا تؤثر فيهما العوامل .

ومن المنقول - أيضاً - المركب تركيب امتزاج واختلاط ، كـ « بعلبك » ، و « رام
هرمز » وما أشبه ذلك .

و هذا إن كان مختوماً بـ « ويه » فإنه مبني في الأعراف^{٢٤} ، كـ « سيبويه »
و « ذانويه » ، وما أشبه ذلك ، ونقل أبو عمر الجرمي إعرابه^{٢٥} . وإن كان غير مختوم
بـ « ويه » فإن فيه للعرب ثلاثة استعمالات :

أحدها : وهو الأكثر بناءً الأول على الفتح ظاهراً ، كـ « بعلبك » أو مقدرأ ، كـ
« معدي كرب » ، وخالف هذا باب « القاضي » لكونه وقع حشواً ، فالحركة غير منتقلة
فأشبهت لثقلها بعدم الانتقال الضمة والكسرة . وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف .
والاستعمال الثاني : بناؤهما - معاً - على الفتح ، وقد أنشد بالوجهين قول امرئ

القيس :

لقد أَنْكَرْتَنِي بَعْلَبَكُّ وَأَهْلُهَا ولا ابنُ جُرَيْجٍ في قُرَى حِمَصٍ أَنْكَرَا^{٢٦}

والاستعمال الثالث : أن يكون استعماله على حد [استعمال^{٢٧}] المضاف والمضاف

٢٤ - في « ب » بينى في الإعراب .

٢٥ - ينظر الارتشاف ١ / ٤٩٧ ، والتصريح ١ / ١١٨

٢٦ - في ديوانه : ٦٨ . وهو في المقتضب ٤ / ٢٣ ، والتبصرة والتذكرة ٥٧٣ .

٢٧ - تكملة من « ب »

إليه ، فيلتزم جر الثاني ، ويتعاقب على الأول الثلاثة .



وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَ «عَبْدِ شَمْسٍ» وَ «أَبِي قُحَافَةَ»

العلم يكون مضافاً وغير مضاف ، والمضاف يكون كنية وغير كنية ، وكل من الثلاثة : أعني العلم المجرد^{٢٨} ، والمضاف ، والكنية يقع في المؤنث والمذكر ، كـ «زيد» و «أبي بكر» [و «عبد الله»^{٢٩}] ، و «فاطمة» و «أم كلثوم» و «أمة الله» .
وقد تقدم التنبيه على ذلك .

و «عبد شمس» مثال من المضاف غير الكنية ، وعبد شمس بن عبد مناف ، أبو أمية وربيعة .

و «أبو قحافة» مثال من العلم المضاف الكنية ، وهو اسم أبي بكر الصديق الأكبر (رضوان الله عليهما) .



وَوَضَعُوا الْبَعْضَ الْأَجْنَاسَ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا ، وَهُوَ عَمٌّ
مِنْ ذَاكَ «أُمُّ عَرِيْطٍ» لِلْعَقْرِبِ وَهَكَذَا «تُعَالَةُ» لِلتَّغْلِبِ

هذا هو العلم الجنسي ، والفرق بينه وبين النكرة [من نحو] المعنى مشكل وقد أكثر الناس من التفرقة بينهما ، ومن أقربها أن يقال : لاحظ في العلم [الجنسي المعنى] المقتضي للتسمية ، وهو واحد ، وفي النكرة الأشخاص ، وهي متعددة ، وكِلَا الأمرين مُحْتَمِلٌ لِلْخُلْفِ ، إِلَّا أَنَّا وجدنا في العلم الجنسي/أحكام المعارف من نحو اللفظ ، دون النكرة .

٢٥/ب

فيمتنع من الصرف إذا انضاف إلى علة التعريف علة أخرى يقوم بهما منع الصرف كـ «أُسَامَةَ» .

٢٨ - في الأصل : العلم والمجرد ، ، والصواب ما أثبت .

٢٩ - تكملة من «ب» .

ويمتنع دخول «الألف» و«اللام» عليه ، ووصفه بالنكرات ، ويقع الحال منه مجرداً دون «أسد» ، فإن جميع ذلك منتف عنه ، ويقع فيه الأعلام والكنى كما تقع المعارف ، ف «أم عريط» في تمثيل المصنف مثال من الكنية ، وهو للعقرب كما قال ، والاسم «شبو» ، و«ثعالة» اسم للثعلب ، قال^{٤٠} :

أَيُّهَا الْعَائِبُ سَلَمَى أَنْتَ عِنْدِي كُتْعَالَهُ
رَامَ عُنُقُوداً فَلَمَّا أَبْصَرَ الْعُنُقُودَ طَالَه
قال : هذا حامضٌ حـ يَنْ رَأَى أَنْ لَا يَنَالَهُ

قال ابن مشرف : وربما كنوه بـ «أبي الحصين» ، قال :

إِنَّ أَبَا الْحُصَيْنِ بِالصَّحْرَاءِ لَا يَشْتَكِي دَاءً مِنَ الْأَدْوَاءِ^{٤١}

وربما تعدد الاسم في المحل الواحد ، قالوا : «نؤاله» للذئب ، وسموه - أيضاً -

«أوساً» ، قال :

لِي كُلَّ يَوْمٍ مِنْ نُؤَالِهِ ضِغْتُ يَزِيدُ عَلَى إِبَالِهِ
فَلَا حُشَانَكَ مَشَقَصًا أَوْسًا ، أَوْيسُ مِنَ الْهَبَالَةِ^{٤٢}

استشهد به الكوفيون على جواز «جنئك زيدا» ، وقال :

لَمَّا رَأَيْتُ بِالْفَلَاةِ أَوْسًا لَمْ أَدْعُ إِلَّا أَشْهُمًا وَقَوْسًا
وَلَوْ دَعَوْتُ عَامِرًا وَعَبْسًا أَصَبْتُ فِيهِمْ نَجْدَةً وَأَنْسًا^{٤٣}

استشهد به ابن مشرف على أن الجزم في «لم يك» بحذف «النون» إجراءً لها مُجَرَى

حرف العلة ، قال : ألا ترى إلى [قولهم^{٤٤}] : «إِنْجَانَهُ» في «إِجْجَانَهُ» ، وإلى الردف به

٤٠ - لم أقف على قائله .

٤١ - لم أقف على قائله .

٤٢ - لأسماء بن خازجة

وهما في اللسان «أبل» ١١ / ٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٨٥ .

٤٣ - لم أقف على قائله .

وهي في اللسان «أوس» ٦ / ١٧

٤٤ - في «أ» قوام

مع الواو في قوله :

لما رأيت بالفلاة الأبيات

وَمِثْلُهُ « بَرَّةٌ » لِلْمَبَرَّةِ كَذَا « فَجَارٌ » عِلْمٌ لِلْفَجَرَةِ

جعلوا - أيضا - للجنس الدال على الحدث اسماً علماً ، كما جعلوه للجنس الدال على العين .

فإن انضاف إلى التعريف علة أخرى يقوم بها منع الصرف امتنع الصرف ، كـ « برة » في قول المصنف ، وقيده بكونه علماً للمبرة ، ليحترز عن « برة » اسم امرأة ، فإنه خارج عن الباب .

و « فجار » كما قال « علم للفجور ، ولا أذكر « فجار » ورد لغير ذلك ، وقد وقعاً - معاً - في قول النابغة الذبياني :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٌ

ومثله قوله :

فَقُلْتُ : أُمَكِّي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحْجُ - معاً - قالت : أَعَامًا وَقَابِلَهُ^{٤٦}

وأما « فجرة » فإنه قد ذكره بعض النحويين في العلم الجنسي الدال على الحدث - أيضا - لكن في قول المصنف يتعين أن يكون مصدراً ؛ لأن العلم لا يكون دالاً على علم لوضعه مكافئاً ، وما وضع مكافئاً تعذر أن يكون تابعاً . ومن جعله علماً كان كـ « نؤالة » و « أوس » .

٤٥ - في ديوانه ٥٥ .

وهو في الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، وإصلاح المنطق ٣٣٦ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٤٦٤ ، والخصائص ٢ / ١٩٨ ، وابن يعيش ١ / ٢٨ ، ٤ / ٥٣ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٢١ .

٤٦ - لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧

وهو في الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن السيرا في ٢ / ٣١٧ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٣٥٦ ، وابن يعيش ٤ / ٥٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٢١ ، والتصريح ١ / ١٢٥ .

أَسْمُ الْإِشَارَةِ

ب « ذَا » لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ

وَ « ذِي » وَ « ذِهْ » « تِي » « تَا » عَلى الْأُنْثَى أَقْتَصِرُ

الإشارة للمفرد المذكور بـ « ذَا » كما قال لم يقع له مرادف ، وأما المؤنث فقد وقع فيه

الترادف ، فيشار إليه بـ « ذِي » و « ذِهْ » و « تِي » و « تَا » ، وتختلس الهاء في « ذِهْ »

وتمد ، ويقال - أيضا - : « ذِهْ » و « تِهْ » / وحكم الهاء في « تِهْ » حكمها في « ذِهْ » . ٢٦/أ

ويقال - أيضا - : في الإشارة إلى المفرد المؤنث « ذَاتِ » مبنياً على الكسر .

قال بعض أهل البيان : ووقع الترادف في المؤنث دون الذكر ؛ لكثرة وقوعه حيث يؤتى

بالإشارة ، وذلك أنهم كانوا يجعلون لأمر المهنة ، وما يكثر وقوعه الأنثى ، وما لا يكثر

وقوعه ، وما لا يقع فيه مهنة الذكور ، كالحروب ، وغير ذلك من الأمور المهمة ، قال زهير :

رَدَّ الْإِمَاءِ جَمَالَ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا إِلَى الظَّهيرةِ أَمْرٌ بَيْنَهُمْ لَبِكُ

وقال غيره :

أَشَجَّاكَ الرَّبْعُ أَمْ قَدَمُهُ أَمْ رَمَادُ دَارِسٍ حُمَمُهُ ؟

لَأَنِّحُ فِي بَرْدِ قَدَمَتِهِ كَالْإِمَاءِ أَشْرَفَتْ حَزْمُهُ

قال : و - أيضاً - فإن الإشارة من باب الكنايات* ، وكانوا يكونون كثيراً عن أسماء

١ - في هامش النسخة « ب » ٣٤/ب مانصه قوله : « وتختلس الهاء » أي : تختلس كسرتها بأن تؤخذ بالعجلة ،

بدليل قوله : « وتمد » ؛ لأنها في الأصل كذلك ، ولهذا يفرق بين السرقة في عرف حملة الشرع وبينها بأنها أخذ

الشيء عياناً والسرقة أخذ الشيء خفية . فيتأمل .

٢ - ديوانه بشرح ثعلب : ١٣٧ ، واللسان « لبك » ١٠ / ٤٨٢ .

واللبك : الخلط والالتباس ، أي : ملتبس لا يستقيم رأيهم على شيء واحد .

٣ - لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٤ ، ٨٥

و الأول في اللسان « حمم » ١٢ / ١٥٧ وفي « ب » : كالإباء .

* ينظر تفصيلها في مفتاح العلوم ٤٠٣ ، ٤١١ ، والإيضاح للقزويني ٤٦٦ .

الإناث بخلاف الذكور .



و «ذَانِ» «تَانِ» لِلْمُثْنَى الْمُؤنَّثَةِ وَفِي سِوَاهُ «ذَيْنِ» «تَيْنِ» أَذْكَرُ تُطْعَمُ

يقال : إذا أريد المثنى من المذكر «ذَانِ» ، وإذا أريد المثنى من المؤنث «تَانِ» في حالة الرفع ، وأما فيما سواه فإن «الياء» تأتي فيه ، فيقال : «ذَيْنِ» و «تَيْنِ» نصباً وجراً .
وجمهور النحويين على أن هذه ألفاظ وضعت للمثنى ، وليست بتثنية لفارقتها حكم التثنية ، وفراق الحكم من حيث هو مؤذن لفراق الجنس ، لا سيما والفراق تام ؛ لأنه قد وقع بالزيادة والنقص ، والفراق التام بالزيادة والنقص أكد في فراق الجنس ، على ما هو المقرر في علم البيان .

أما فراقه بالنقص فإن «الألف» قد حذفت فيه ؛ إذ كان القياس لو كان تثنية «ذيان» و «تيان» أو «ذوان» و «توان» ، ولا تحذف «الألف» في التثنية الثالثة إجماعاً ، فكيف ثانية .

وأما الفراق بالزيادة فإنه قد شددوا «النون» ، وقالوا : «ذَانٍ» ، ومنه قراءة من قرأ ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ .



وَبِ «أُولَى» أَشْرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا ، وَالْمَدُّ أَوَّلَى ، وَلَدَسِ الْبُعْدِ أَنْطِقَا

ويشار بـ «أولى» إلى الجمعين ، أعني إلى جمع المذكر ، وإلى جمع الإناث .
فيقع في الباب على الجملة الترادف والاشتراك ، وهما متضادان ؛ لأن الترادف ألفاظ على معنى ، والاشتراك لفظ على معانٍ .

٤ - آية ٣٢ من سورة القصص .

هذه القراءة منسوبة لابن كثير وأبي عمرو ، وباقي القراء من السبعة وتمتتهم من العشرة قرعوا بتخفيف النون من «فَذَانِكَ»

ينظر السبعة ٤٩٣ ، والمبسوط ٣٤٠ ، والتذكرة ٥٩٤/٢ ، والتيسير ١٧١ ، والعنوان ١٤٧ ، والنشر ٢/٢٤٨ ، ٣٤١ .

٥ - ينظر الصاحبى ١١٤ ، والمزهر ١/٣٦٩ ، ٤٠٢ .

والمد أكثر من القصر ، كما قال . وهذا كله في حالة القرب ، وأما في حالة البعد

فإنك تنطق فيه ، كما قال :

بـ « أَلْكَافِ » حَرْفًا دُونَ « لَّامٍ » ، أَوْ مَعَهُ وَ « أَلَّلَامِ » إِنْ قَدَّمْتَ « هَا » مُتَتَنِعَةً

يؤتى في حالة البعد بـ « الكاف » حرف خطاب مصحوبة بـ « اللام » أو معه ، وإن جئت بحرف التنبيه وهو « ها » امتنع الإتيان بـ « اللام » ، فلا يقال : « هذا لك » ، وأما قوله :

وَهَذَا لِكَ الْحَرْبِ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ تَكُونُ بِهِ الْأَبْطَالُ غَيْرَ حَوَاسِرٍ / ٢٦ ب

فقد قال أبو علي : إنه على حد قوله :

فَقُلْتُ : لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ^٧

يريد : أن « وهى » فعل ماض بمعنى « ضعف » .

وأما « كاف الخطاب » فإنها تأتي مع « هاء التنبيه » ، إلا أنه ليس بالكثير ، ومنه قوله :

رَأَيْتُ بَنِي غِبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُتَدَّرِ^٨

وقد تبين لك بهذا أن « الكاف » ليس مقصوداً بها المقصود باسم الإشارة ، بل الإشارة باعتبار شيء ، و « الكاف » باعتبار شيء آخر ، وقد يتفقان ، كما إذا قلت : « قام ذاك » كل واحد من المدلولين مفرد مذكر .

وقد يختلفان ، كما إذا قلت : « ذاك » مدلول الإشارة مفرد مذكر ، ومدلول الخطاب

جمع مؤنث .

٦ - لم أقف على قائله .

٧ - لم يعرف قائله

وهو في المغني ٣١١ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٨٢ ، والأشموني ٤ / ٧ .

و الشاهد فيه « وَهَى » بمعنى سقط ، و « شَمِ » فعل أمر بمعنى : انظر ، والمعنى : لما سقط سقاؤنا قلت

لعبد الله شمه .

٨ - لطرفة بن العبد في ديوانه ٣١ .

وهو في شرح التسهيل ١ / ٢٤٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٩٥ ، والجنى

الداني ٣٤٧ ، وابن عقيل ١ / ١٣٤ ، والهمع ١ / ٧٦ ، والأشموني ١ / ١٤٤ .

٩ - في « أ » دل .

وقد عقد النحويون لهذا الباب أعني « باب المخاطبة » باباً .

وتقريب مسائله أن يقال : أسماء الإشارة : مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع . وكل من

الثلاثة : مؤنث أو مذكر .

والمخاطب كذلك : مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة : [مؤنث ^{١٠}] أو مذكر .

فصار كل واحد من البابين ، أعني من الإشارة والخطاب ستة من ضرب اثنين في

ثلاثة ، وكل واحد من ألفاظ الخطاب تأتي معه الستة ، فتكون المسائل بهذا الاعتبار ستاً

وثلاثين ، من ضرب ست في ست ^{١١} .

وكان كل واحد من البابين ستة ، والأصل باعتبار الاستعمال أن يكون خمسة ؛ لأن

الاشتراك في الخطاب يقع بين المؤنث والمذكر في التثنية ، وفي أسماء الإشارة في

الجمع ، إلا أن الاشتراك يرتفع في النوعين بالتابع ، فتقول : « كيف ذلكما الرجل يا

رجلان ؟ » و « كيف ذلكما الرجل يا امرأتان ؟ » و « كيف أولئك الرجال يا رجل ؟ »

و « كيف أولئك النساء يا رجل ؟ » .

ومن لم يعتبر الكشف بالتابع جعل الجميع خمساً وعشرين ، من ضرب خمس في

خمس ، وسردها أن تجعل المخاطب مفرداً مذكراً ، وتأتي معه بالستة ، فتقول :

« كيف ذاك الرجل يا رجل ؟ » و « كيف ذاك الرجلان يا رجل ؟ » و « كيف أولئك الرجال

يا رجل ؟ » و « كيف تلك المرأة يا رجل ؟ » و « كيف تانك المرأتان يا رجل ؟ » و « كيف

أولئك النساء يا رجل ؟ » .

ثم تجعل المخاطب مثنى مذكراً وتأتي معه بالستة على ماتقدم ، وكذلك حتى تنتهي

إلى أن تجعل المخاطب جمع إناث وتأتي معه بالستة على ماتقدم ، فيكون المجموع ستاً

وثلاثين كما قدمنا .

١٠ - في « أ » : مفرد ، وفي « ب » ساقطه ، والصواب ما أثبتته .

١١ - ينظر تفصيل هذه المسألة في الجدول الموجود في شرح الأشموني ١ / ١٤٣ .

ومن جعل المراتب ثلاثة واعتبرها حالة الخطاب ، انتهت المراتب إلى مئة وثمان ، من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين .

وتنتهي على عدم اعتبار التابع إلى خمس وسبعين ، من ضرب ثلاثة في خمس وعشرين .



وَيْ « هُنَا » أَوْ « هَهُنَا » أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِ « الْكَافِ » صِلًا
فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بِ « ثَمَّ » فَهُ ، أَوْ « هُنَا » أَوْ بِ « هُنَالِكَ » انْطِقَنَّ ، أَوْ « هُنَا » / ١/٢٧

« هُنَا » و « هَهُنَا » للقريب من المكان ، فإن اتصلت بها « الكاف » مجردة عن « اللام » أو معها « اللام » كانت للبعيد .

ومن جعل للمتوسط رتبة جعل اتصال « الكاف » مجردة عن « اللام » للمتوسط ، ومصحوبة ب « اللام » للبعيد ، وكذا البواقي .

وَأَمَّا « ثَمَّ » فَإِنَّهَا للبعيد مطلقاً ، ولا يتصل بها « الكاف » . وقد نقل بعضهم : أنها يتصل بها « كاف الخطاب » ، وأنشد :

فَتَمَّكَ إِذْ رَأَيْتَ أَبَا يَزِيدٍ رَجَعْتَ الْقَهْقَرَى وَرَأَيْتَ ذُلًّا^{١٢}

قال : وكذلك « هُنَا » في الوجهين ، يعني في الفتح والكسر ، وهما أعني « هُنَا » و « هُنَا » للمكان البعيد ، ولم يأت هذا القائل بـ « هُنَا » ولا بـ « هُنَا » بشاهد ، وإنما جاء به لـ « ثَمَّ » .

فإن قاله بالقياس فليس موضع القياس للقلة ، ووجود الدافع له .

و - أيضا - فإنه يحتمل أن تكون « الكاف » زائدة على حدها في « النَّجَاءِ^{١٣} » فإنها فيه زائدة على الصحيح ، خلافاً لمن قال : إنها للخطاب ، لثبوتها على حالة واحدة ، مع^{١٤} اختلاف أحوال المخاطب . وقد أبعد من قال : إنها باقية من « بنفسك » ؛ لعدم

١٢ - لم أقف على قائله .

١٣ - ينظر شرح التسهيل ١ / ٢٤٦ - ٢٤٨ .

١٤ - في « أ » على .

الحاجة إلى هذا التقدير .

والمعروف في « هُنا » وماتفرع منه ، و « تَمَّ » أنها للمكان .

وقد ذهب بعضهم : إلى أنها تكون للزمان ، نقله المصنف ، واختاره في « شرحه للتسهيل » .

ومن وقوع « هُنَالِكَ » للمكان ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾^{١٦} الإشارة - والله أعلم - إلى ماتقدم من قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾^{١٧} ، ومن ذلك قول زهير :

إذا السَّنةُ الشَّهباءُ بالنَّاسِ أَجَحَفَتْ ونال كرامَ النَّاسِ في الحجرة الأكلُ
رأيتُ ذوي الحاجاتِ عند بيوتهم قَطِينًا بها حتى إذا أنبتَ البَقْلُ
هُنَالِكَ إِنْ يُسْتَخْبِلُوا المَالَ يُخْبِلُوا وَإِنْ يُسْأَلُوا يُعْطُوا ، وَإِنْ يُوسِرُوا يُغْلُوا^{١٨}

ومن وقوع « تَمَّ » للمكان . قوله :

فَتَمَّ أَقْلُ واصبرِ فَلِلنَّفْسِ نَفْرَةٌ عن الموتِ يَأْبَاهَا الكرامِ ذُوو الْقُدَمِ^{١٩}

ومن وقوع « هُنا » للمكان ، قوله :

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتِ هُنا حَنَّتِ وبدى الذي كانتْ نَوَارُ أَكَنَّتِ^{٢٠}

وجميع ما استشهد به للزَّمانِ مُحْتَمِلُ المَكَانِ ، ومما استشهد به للزمان ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَآكَانُوا

١٥ - ١ / ٢٥٠ - ٢٥١ .

١٦ - آية ١١ من سورة الأحزاب

١٧ - آية ١٠ من سورة الأحزاب .

١٨ - في ديوانه بشرح ثعلب : ١٠٥ ، ١٠٦ .

١٩ - لم أقف على قائله .

٢٠ - نسب لشبيب بن جعيل ، كما نسب لحجل بن نضلة

وهو في الشعر والشعراء ١ / ٩٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٥١ ، وتذكرة النحاة ٧٣٤ ، وتوضيح المقاصد

١ / ٢٠٠ ، والجنى الداني ٤٨٩ ، وتخليص الشواهد ١٣٠ ، والمغني ٦٥٥ .

يَفْتَرُونَ ﴿٣١﴾ والمكان فيه محتمل .

واستشهد له - أيضا - ، بقول الشاعر :

أَلَمْ يَبْلُغْكُمْ يَوْمَ النَّسَارِ وَوَقَّعُ السُّمْرِ فِي اللَّيْلِ الْمَدَارِ
هَذَاكَ صَدَّ أَهْلَ الْعِزِّ عَجْزٌ عَنِ الشَّيْمِ الْحَمِيدَةِ وَالْفَخَارِ ٣٢

والمكان محتمل .

وقد استشهد لزمان « تَمَّ » ، بقوله :

وَيَوْمَ بُرَاخَةَ أَنْتُمْ خَزَايَا وَكَانَ الْفَضْلُ فِيهِ لَالٌ قَيْلَهُ /
فَنَمَّ لِبَسْتُمْ لِلْقَوْمِ ثَوْبًا يَجُرُّ عَلَيْكُمْ لِلْفَضْلِ ذَيْلَهُ ٣٣

[والمكان محتمل] ٣٤ .

ومما استشهد به لزمان « هَئَا » ، قوله :

لَا تَ هَئَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ ٣٥

والمكان محتمل .

٢١ - آية ٣٠ من سورة يونس .

٢٢ - لم أقف على القائل .

٢٣ - لم أقف على القائل .

٢٤ - تكملة من « ب » استحسنتها .

٢٥ - للأعشى في ديوانه ٥٣

وهو في الخصائص ٢ / ٤٧٤ ، وابن يعيش ٣ / ١٧ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، ووصف المباني ١٧٠ ،

والتصريح ١ / ٢٠٠ ، والهمع ١ / ١٢٦ .

الموصول

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ «الَّذِي» الْأُنْثَى «الَّتِي»
و «الْيَا» إِذَا مَا تُنْيَا لَا تُثْبِتِ
و «النُّونُ» إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ
و «النُّونُ» مِنْ «ذَيْنِ» وَ «نَيْنِ» شُدَّداً - أَيْضاً - وَتَعْوِيضُ بِذَا كَقُصْدَا

سمي هذا النوع موصولاً ؛ لأنه لا بد له من شيء يتصل به

قال أبو علي : وهو على حد اصطلاحهم في « المفعول له » ، المعنى فيه مفعول له الفعل المتقدم ، فحذف ما يتعلق بالمفعول ، وهذا معناه موصول به ما بعده ، فحذف - أيضاً - ما يتعلق بالموصول ، وهو أعني الموصول على نوعين : موصول اسمي ، وهو هذا ، وموصول حرفي وهو : « أَنْ » و « أَنَّ » و « مَا » و « كَي » في بعض ما تستعمل فيه .

والفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي :

أن الموصول الحرفي يسبك منه ومما بعده مفرد ، بخلاف الاسمي .
و - أيضاً - فإن الاسمي يستدعي ذكراً يعود له ، بخلاف الحرفي .
و - أيضاً - فإن الاسمي يصح استعماله دون ما بعده في بعض الحالات بخلاف الحرفي .
وكان المصنف لما لم يتعرض لذكر الحرفي ، احتراز منه بإضافة الموصول للأسماء ، فقال : « موصول الاسماء » .

و « الذي » للمفرد المذكر ، و « التي » للمفرد المؤنث ، علم بتعيين « التي » للأنثى [تعيين ^٢] « الذي » للذكر ؛ لأنه قد جيء معه في نسق ، فلما أخرج أحد المتناسقين

١ - الإيضاح : ٩٧ ، ٢١٨ قريب منه

٢ - تكملة من « ب »

بحكم ، علم أن للمتأسق الآخر المقابل^٢ له على التمام ، على ماهو المقرر في علم البيان^٣ .
وإذا أريد المثنى في الضربين : قيل : « اللذان » في الأول رفعاً ، و « اللذين » نصباً
وجراً ، و « اللتان » للثاني رفعاً ، و « اللتين » نصباً وجراً .

وجمهور النحويين : على أن هذا ليس بتثنية حقيقة ، وإنما هي صيغ موضوعة
للمثنى ، لما تقرر من أن فراق الشكل مؤذن بفراق الجنس ، لا سيما والفراق تام منسحب
على النوعين ، أعني الزيادة والنقصان .
بيان الزيادة أن « النون » قد شددت ، وذلك زيادة ؛ لأنها مشفعة بأخرى ، لما تقرر أن
الحرف المشدد من حرفين .

والتشديد مسموع في الرفع ، وأما في حالة النصب والجر فإن البصريين يمنعون
من التشديد ؛ لأنه على خلاف القياس ، فلا يتعدى محله الواقع به .

والكوفيون يجوزون ذلك ، وتبعهم المصنف ، ورأى أن التشديد المقصود به
التعويض ، وذلك المعنى من التشديد موجود / في حالة النصب والجر ، كما هو في حالة
الرفع .

ولقائل أن يقول بالفرقة ؛ لأنه في حالة النصب والجر يلاقي المثل ، وملاقاة المثل
من حيث هي مقتضية للحذف ، بخلاف حالة الرفع .

وما كان من الحذف له مقتض لم يقع فيه تعويض ، بخلاف غير المقتضي . ألا ترى
إلى التعويض في « عدة » ، وعدمه في « يعد » .

وأما الفراق من نحو النقص فإن « الذي » ك « الشجي » ، و « الشجي » إذا ثني
لم تحذف منه « الياء » ، فنقول : « الشجيان » رفعاً ، و « الشجيين » نصباً وجراً .

فكان القياس - أيضاً - أن يقال : « اللذان » رفعاً ، و « اللذين » نصباً وجراً ،
فحذفت « الياء » في اللفظين ، أعني في « الذي » و « التي » .

٣ - في النسختين : لمقابل .

٤ - هذا النوع يسميه البيانون الإيجاز بالحذف ، حيث حذف الجار والمجرور ، وتقدير الكلام : موصول الأسماء
« الذي » للمذكر

وَأُولَى مَاتِلِيهِ «الياء» - وهو «الذال» في «الذي» و«التاء» في «التي» - على علامة التنثية، وهي الألف رفعاً، والياء نصباً وجراً، وإلى جميع ذلك الإشارة في الثلاثة الأبيات. لكن ذلك يمنع كون ذلك تنثية، خلافاً للمصنف ومن قال بقوله .



جَمْعُ «الَّذِي» «الَّذِينَ» مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِـ «الْوَاوِ» رَفْعًا نَكَطًا

أما «الذي» فإن «الذين» لا يكون جمعاً له للزومه حالة واحدة في الرفع والنصب والجر وأما من قال : «الذون» في حالة الرفع، كما في قوله :

إِذَا مَارُمْتُ فِي أُسْدٍ فَجُورًا بَدَا أَهْلُ الْحَفَائِظِ وَاللُّذُونَا
عَلَيْهِمْ سَابِغَاتٌ مُحْكَمَاتٌ وَإِنْ قَالُوا : نَزَالِ فَنَازِلُونَا

وكما في قوله :

نَحْنُ اللَّذُونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا^٥

فيقرب أن يقال : بالجمعية لزوال المفارقة في الضربين ؛ إذ «النون» لم يسمع لها في الجمع تشديد، وأما «الياء» فإنها تحذف في الجمع قياساً مطرداً . ألا ترى أن «الذي» كما قدمنا، كـ «الشجي»، ولو جمعت «الشجي» بـ «الواو» و«النون» لقلت : «الشجون» بحذف الياء، واستيلاء «الواو» على ما قبلها .

وأما مع «الياء»، فهل كسر ما قبلها للاستيلاء، أو للكسر الأصلي ؟ خلاف .

وتأتي «الآلى» بمعنى «الذين»، قال أبو علي : وذلك في الشعر، كما في قوله :

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْآلَى يَخْذِلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ^٦

٥ - لم أقف على القائل .

٦ - لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٢، كما نسب لليلى الأخيلية في ديوانها ٦١، أو لأبي حرب الأعلم . وهو في الأزهية ٢٩٨، وابن الناظم ٨٣، وأوضح المسالك ١ / ١٠٢، وتخليص الشواهد ١٣٥، وابن عقيل ١ / ١٤٤، والتصريح ١ / ١٣٣، والهمع ١ / ٢٦٠، والأشمونى ١ / ١٤٩ .

٧ - لعمر بن أسد الفقعسي .

وهو في الحماسة البصرية ٧٥ / ١، والمساعد ١ / ١٤٣، والتصريح ١ / ١٣٢، والهمع ١ / ٨٣ .

وكما في قوله :

يا ابن الألى غير زجر الخيل ماعرفوا إذ تعرف العوب زجر الشاء والعكر^٨
ومن غريب ما قيل فيه : إنه « أولاء » الواقع في اسم الإشارة ، ألزم القصر ، وصحبته
« الألف » و « اللام » ؛ لأن الإشارة والموصول متفقان في الإبهام ، ولهذا وقع الاتفاق بينهما
في أحكام كثيرة .

ولما كان « أولاء » في الإشارة واقعا على الجمعين ، أعني جمع الإناث ، وجمع
الذكور كما تقدم ، [وقع] - أيضا - « الألى » للجمعين ، أعني جمعي الإناث والذكور .

ب/٢٨

فأما جمع الذكور فكما قدمنا ، وأما جمع الإناث فكما في قوله : /

وأما الألى يسكن غور تهامة فكل فتاة تترك الحجل أفصما^٩

ووقعت - أيضا - لغير العاقل ، أعني « الألى » ، في قوله :

فتلك خطوب قد تملت شبابنا قديما فتباينا المنون وما نبلى
وتفني الألى يستلئمون على الألى تراهن خلف القوم كالحداء قبل

كما وقعت « أولاء » [أيضا] على غير العاقل ، في قوله :

دُم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام^{١٠}

وقد قيل : إن الرواية : « أولئك الأقوام » .

٨ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٥٨ .

٩ - في اللسان « فصم » ١٢ / ٤٥٣ منسوب لعمار بن راشد .

وهو في شرح التسهيل ١ / ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٤ ، وشرح
ابن عقيل ١ / ١٤٥ .

١٠ - لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١ / ٩١ ، ٩٢ .

وبيت الشاهد في شرح التسهيل ١ / ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٧١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٥ ،
وتخليص الشواهد ١٣٩ ، وابن عقيل ١ / ١٤٢ ، والتصريح ٢ / ٢٩ .

١١ - تكملة من « ب » .

١٢ - لجريز في ديوانه ٩٩٠ ، وفيه « الأقوام » بدل « الأيام » .

وهو في المقتضب ١ / ١٨٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٩٦ ،
وابن عقيل ١ / ١٣٢ .

لكنه قد ثبتت الإشارة بـ « أولاء » لغير الأناسي ، وما جرى مجراهم ، ومنه حديث يزيد بن زياد ، عن محمد بن كعب القرظي ، قال : قال : معاوية بن أبي سفيان ، وهو على المنبر : « أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّهُ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى اللَّهُ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ اللَّهُ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْهُ الْجَدُّ ، مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » ثُمَّ قَالَ : « سَمِعْتُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْأَعْوَادِ ١٣ » .



بِـ « اللَّاتِ » وَ « اللَّاءِ » ١٤ « اللَّاتِي » قَدْ جُمِعَا وَ « اللَّاءِ » كَ « الَّذِينَ » نَزْرًا وَقَعَا
« التي » جُمِعَ بِـ « اللَّاتِي » وَ « اللَّائِي » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : « وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ ١٥ » ، وكما في قوله (عز وجل) : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّائِي اتَّيْتَهُنَّ أُجُورُهُنَّ ١٦ » .

ويجمع - أيضا - على « اللواتي » و « اللاءِ » و « اللّواءِ » ، قال الشاعر :
من اللّواتي واللّوا واللّاتي زَعَمَنْ أَنْ قَدْ كَبُرَتْ لِدَاتِي ١٧

وقال آخر :

وَكَاثَتْ مِنَ اللَّاءِ لَا تُعَيِّرُ بِأَبْنَاهَا إِذَا مَا الْغُلَامُ الْأَحْمَقُ الْأَمَّ عَيْرًا ١٨

-
- ١٣ - هذه الرواية وردت في الموطأ ، في كتاب القدر ، باب جامع ما جاء في أهل القدر ٢ / ٩٠٠ ، ح ٨ . كما رواه الشيخان ، ولكن مع اختلاف يسير ، فالبخاري بشرح ابن حجر ٦ / ٢١٧ ، في كتاب فرض الخمس ح ٣١١٦ . ومسلم بشرح النووي ١٣ / ٦٧ ، في كتاب الإمارة ، باب قوله « ﷺ » لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين الخ .
- ١٤ - في النسختين : بـ « اللاء » و « اللات » التي
- ١٥ - آية ٤ من سورة الطلاق .
- ١٦ - آية ٥٠ من سورة الأحزاب .
- ١٧ - لم يعرف القائل .
- وهو في مجاز القرآن ١١٩ / ٨ ، والشعر والشعراء ٨٨ / ٨ ، وإيضاح الشعر ٤٦٣ ، وأمالى ابن الشجري ١ / ٣٤ ، وشرح الجمل ٩٣ / ١ ، ١٨٧ .
- ١٨ - للكميت في ديوانه ١ / ٣١٧ .
- وهو في إيضاح الشعر ٤٦٤ ، والأزهية ٣٠٥ ، وأمالى ابن الشجري ٣ / ٦١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٥ ، والمساعد ١ / ١٤٤ .

والمعروف في « اللاء » وقوعه بمعنى « اللاتي » كما قدمنا ، وقد تقع بمعنى « الذين » قليلاً كما قال ، ومنه قوله :

من اللاء إذا ماكنت فيهم رأيتهم ذوي ثقة وحزم
يؤالون الضعيف ولا تراهم يناؤون الفقير لفرط عدم^{١٩}

وقوله :

على اللاء رموا بقلوب بدر هواء ثم بعث للجحيم
هنالك شيبة وابنا نبيه وعتبة والجهول أبو حكيم^{٢٠}

وهذا البيت هكذا وقع : « وابنا نبيه » ، ويحتمل أن يكون الأصل : « ابنا أبي نبيه » فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ لأنَّ المقتولين « يوم بدر » هما : نبيه ، ومنبه ابنا الحجاج ، قتلا في جملة من قتل من المشركين^{٢١} .



و « مَنْ » و « مَا » و « أَل » تُساوي ما ذكر

وهكذا « دُو » عند طيبي شهر

وَك « اللَّي » - أَيْضاً - لَدَيْهِمْ « ذَاتُ »

وَهُوَ ضَع « اللَّاتِي » أَتَى « ذَوَاتُ »^{٢٢}

« من » و « ما » تساوي جميع ما ذكر باتفاق من العرب ، فتقع « من » على « الذي » و « التي » و « اللذان » و « اللتان » و « اللاتي » و « الذين » وكذلك « ما » ، إلا في « الذين » فإنها لاتقع عليه اتفاقاً ، بل عند بعض النحويين دون بعض .

فقولنا : أولاً اتفاقاً ، باعتبار المجموع ، أي : يوجد ذلك / في مجموعهما [اتفاقاً] . ١/٢٩

ومن وقوع « ما » على « الذين » [قول قيس بن المكشوح يخاطب خاله عمرو] بن معديكرب

١٩ - لم أقف على القائل .

٢٠ - لم أقف على القائل .

٢١ - ينظر السيرة لابن هشام ١ / ٧١٢ - ٧١٣ ، والدرر في اختصار المغازي والسير ٧٤ - ٧٥ .

٢٢ - سقط من النسختين مع أنه شرحه .

فلو لا قيتني لا قيت قرناً
وودعت الحباب [بالسَّلام]
لعلك موعدي ببني زبيد
وما جمعت من قومٍ لئام^{٢٣}

وقول أم خالد بن الوليد ، في جنازة ابنها خالد^{٢٤} :

أنت خير من عامر وابن وقا
ص وما جمعوا ليوم القتال
أشجاع؟ فأنت أشجع من ليث
بث هُموس السرى أبي أشبال
أجواد؟ فأنت أجود من صو
ب غمام مجلجل هطال
ملك ماجد تقوم له النبا
س جميعاً قيامهم للهلال

ومنع بعضهم وقوع « ما » على « الذين » إلا إذا كان مختلطاً بغيره ، أعني أن تكون واقعة على العاقل وغيره ، والصحيح الجواز .

و « أل » كذلك - أيضاً - إلا أن « أل » تتعين بما دخلت عليه ما يقع عليه ، فتقول :

« القائم » و « القائمة » و « القائمات » و « القائمات » و « القائمات » .

وأما « ذو » فإنها لا تكون موصولة إلا عند طي ، وأكثرهم يجعلها ، ك « مَنْ »

أعني أنه يوقعها على جميع ما تقع عليه « مَنْ » .

وبعضهم يوقع على المفرد المؤنث « ذات » ، وعلى جمعه « ذوات » ، ومن المنقول عنهم :

« بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ »^{٢٥} يريد : بها ، فنقل إلى

المتحرك وأسكن الهاء ، فزالت الصلة ، أعني « الألف » ، وقوله :

جلبتها من أين سوايق ذوات ينهضن بغير سائق^{٢٦}

٢٣ - هما في الاستيعاب ١٣٠٠/٣ ، وهامش الإصابة ٢٤٦/٣ ، والأول في أسد الغابة ٤٤٧/٤ .

وفي « ب » للمسوح ، والصواب ما أثبت .

٢٤ - توفي خالد في خلافة عمر رضي الله عنهما سنة ٢١ هـ في المدينة ، وقيل في حمص ، وبعض هذه الأبيات مع

اختلاف في بعض ألفاظها في البداية والنهاية ١١٦/٧ - ١١٧ ، ولما سمعها عمر قال : صدقت والله إن كان كذلك .

٢٥ - هذا القول نسب للفراء ، ينظر شرح الكافية الشافية ٢٧٥ / ١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٥ .

٢٦ - لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٠ .

وهو في الأزهية ٢٩٥ ، وأمالى ابن الشجري ٣ / ٥٥ ، والمقرب ١ / ٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ ،

وشرح التسهيل ١ / ١٩٦ ، وشرح الألفية لابن الناطم ٨٩ .



وَمِثْلُ «مَا» «ذَا» بَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامٍ أَوْ «مَنْ» إِذَا لَمْ تُلْغَ فِيهِ الْكَلَامُ

تقع « ذا » موصولة بعد « ما » و « من » الاستفهاميتين ، بشرط أن لا تقع أعني « ذا » ملغاة .

ومعنى ملغاة : أن تكون تكملة لـ « أي » مقدرة بشيء ، فإذا كان كذلك لم تكن « ذا » موصولة ، بل تكون هي والاستفهام شيئاً واحداً ، وتقع على ما يقتضيه الحال ، ويتبين أحد القصدين من الآخر في الجواب في بعض الصور .

فإذا قلت : « ماذا صنعت ؟ » احتمل الوجهين :

فتمتثل أن تكون « ذا » مقدرة بشيء تكملة لـ « أي » في التقدير ، فيكون : « ماذا » بكماله مفعولاً لـ « صنعت » مقدماً عليه ، وجواب هذا نصب ، فتقول : « خيراً » أو ما أشبه ذلك .

ويحتمل أن تكون « ذا » بمعنى « الذي » ، فتكون « ما » مبتدأ ، و « ذا »^{٢٧} خبره ، وجواب هذا رفع ، فتقول : « خَيْرٌ » ، وعلى الوجهين القراءتان في قوله (تبارك وتعالى) : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ »^{٢٨} . قراءة الستة بنصب « الْعَفْوَ » على أن تكون « مَاذَا » مفعولاً مقدماً لـ « يُنْفِقُونَ » .

وقرأ أبو عمرو وحده « قُلِ الْعَفْوَ » بالرفع / على أن يكون التقدير : ما الذي ينفقون . ٢٩/ب

فلو قلت : « ماذا أصابك » أو « ماذا ردك عني » وما أشبه ذلك مما يكون العائد

مرفوعاً ، لم يتبين أحد القصدين من الآخر في الجواب وحده إلا بأمر آخر ينضم إليه .

والكلام في « من » كالكلام في « ما » . ومما وقعت فيه « ذا » بعد « ما »^{٢٩} موصولةً ، قوله :

٢٧ - في « أ » الذي .

٢٨ - آية ٢١٩ من سورة البقرة .

وينظر السبعة ١٨٢ ، والمبسوط ١٤٦ ، والتذكرة ٢/٣٣٣ ، والتبصرة ١٦٠ ، والتيسير ٨٠ ، والإقناع ٢/٦٠٨ ،

والنشر ٢/٢٢٧ .

٢٩ - في « أ » ما بعد ذا .

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْخَبُ فَيُقْضَى أَمْ خَسَالٌ وَبَاطِلٌ؟^{٢٠}

فإنه لو كان المعنى : أي شيء ، لقال : « أنحباً » .

ومما وقعت فيه « ذا » موصولة بعد « من » ، قوله :

وَمَنْ ذَا يُبْتَلى بِأَبِي أَنَيْسٍ فيرجعُ والأمورُ لها سَدَادُ
أَعَامِرُكُمْ أَمْ الْجَعْدِيُّ كَعْبٌ أَمْ الْمَرْهُوبُ عمرو أَمْ زِيَادٌ؟^{٢١}

وقوله :

مَنْ ذَا أَصَبْتَ أَزْهِيْرَ أَمْ زُفَرٌ؟ مالي عليهما إِذَا مِنْ مُصْطَبَرَةٍ^{٢٢}

وهذا كله إنما هو على الاختيار والأكثر ، وإلا فقد يجاب المرفوع بالمنصوب ، وبالعكس .

ومما يعد من الملقى على قوله أن تتعين للإشارة ، وذلك بوقوع « الذي » بعدها ،

كما إذا قلت : « ماذا الذي صنعت » و « من ذا الذي قام » ، فإن « ذا » في مثل هذا

ملغاة عن أن تكون موصولة ؛ إذ الموصول لا يدخل على الموصول ، وأنشد أبو علي لذلك :

وَمَنْ ذَا الَّذِي لَأَقَى كَمَثَلٍ لِقَائِنَا وَأَصْبَحَ ذَالِبٌ يَقُولُ وَيَسْمَعُ^{٢٣}

لكن إطلاق الإلغاء على مثل هذا فيه بُعدٌ ، والذي ينبغي أن يقال : بشرط أن لا يقع بعدها

موصول ، أو تتعين للإشارة .



وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَهِ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ

الجميع يستلزم وقوع صلة بعده ، ولذا سمي موصولاً ، وسيأتي قريباً التعريف بالصلة ،

٢٠ - للبيد في ديوانه ١٣١ .

وهو في معاني القرآن ١ / ١٣٩ ، ومجالس ثعلب ٤٦٢ ، والأصول ٢ / ٢٦٤ ، والجمل ٢٤٩ ، وأمالى ابن

الشجري ٣ / ٥٤ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٧ .

٢١ - لم أقف على القائل .

٢٢ - لم أقف على القائل .

٢٣ - لم أقف على القائل .

ولأغنى^{٣٤} من ضمير عائد على الموصول لائق بالمحل من أفراد أو تثنية أو جمع أو تذكير أو تأنيث ، وسيأتي التعريف به قريباً إن شاء الله تعالى .



وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبْهَهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ، كـ «مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ»

الصلة كما قال : جملة أو شبيه بها ، والجملة على ضربين :

اسمية : وهي المصدرة باسم ، سواء كان الجزء الثاني اسماً ، كما إذا قلت : « جاغني الذي أبوه منطلق » ، أو فعلاً ، كما إذا قلت : « جاغني الذي أبوه ينطلق » .
والضرب الثاني : **فعلية** : وهي المصدرة بفعل ، ولا بد إذ ذاك من أن يكون الجزء الثاني اسماً ؛ لأنه لا يكون كلام من فعلين ، كما إذا قلت : « جاغني الذي قام أبوه » .
والشبيه بها على ضربين :

أحدهما : أن يكون ظرفاً ، كما إذا قلت : « جاغني الذي عندك » .

والضرب **الثاني** : أن يكون مجروراً ، كما إذا قلت : « جاغني الذي في الدار » .
وقد مثل المصنف للظرف ، بقوله : « مَنْ عِنْدِي » وللجملة الاسمية والجزء الثاني فعل ، بقوله : « الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ » . والجميع جملة واحدة ، وهو مما وقع فيه الإخبار بالموصول عن الموصول ، وهو في المتغاير / اللفظي ، كما في كلام المصنف ، متفق عليه .

أ/٣٠

والصحيح - أيضا - [جوازه في المتعلق] اللفظي ، بشرط تغاير الصلة بوجه ما ، كما إذا قلت : « جاغني الذي جاءك » .

ولا التفات إلى من منع اعتماداً على أن الصلة قد تحذف ، فيلزم من ذلك اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى ؛ إذ الحذف هنا ممتنع .

و - أيضا - فإنما يكون الحذف عند فهم المعنى ، وإذا فهم المعنى وجد التغاير .



٣٤ - في « ب » عن .

٣٥ - في النسختين : وشبهها .

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صَلَّةٌ «أَلٌ» وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ

صلة «أل» صفة صريحة كما قال ، فيدخل في ذلك اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، واسم التفضيل ، وما اقتضى من الصفات امتلاء ، أو عكسه ، كـ «ريان» و «ملآن» و «ظمآن» و «عطشان» وما أشبه ذلك .

واقصر جماعة من النحويين على اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وجعلها فيما عدا ذلك للتعريف .

والاحتراز بقوله : « صريحة » عن مثل : « الحارث » ، و « القاسم » ، وما أشبه ذلك مما خرج عن الصفة إلى الاسم . وعن مثل : « الأجرع » و « الأبطح » ، وما أشبه ذلك مما غلب فيه إقامته مقام الموصوف . ومجيئها بالمضارع قليل كما قال ، ومنه قوله :

وذو المال يُؤْتِي مَالَهُ دُونَ عِرْضِهِ لِمَا نَابَهُ وَالطَّارِقُ الَّتِي تَعَمَّدُ^{٣٧}

وكقوله :

يقول الخنا وأبغض العُجَمِ ناطقاً إلى ربه صوتُ الحمارِ اليُجَدِّعُ^{٣٨}

وكقوله :

ما أنت بالحكم التُّرْضَى حُكْمَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^{٣٩}

وكقوله :

٣٦ - في «أ» وصلة .

٣٧ - سبق الاستشهاد به في ص ٣٥ ، هامش ٤٢ .

٣٨ - لذي الخرق الطهوي

وهو في النوادر ٦٧ ، والمسائل العسكرية ١٥٤ ، وسر الصناعة ١ / ٣٦٨ ، والإنصاف ١ / ١٥١ ، وابن يعيش ١٤٤ / ٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠١ ، ورصف المباني ١٦٣ .

٣٩ - للفرزدق وليس في ديوانه .

وهو في الإنصاف ٢ / ٥٢١ ، والمقرب ١ / ٦٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠١ ، والجنى الداني ٢٠٢ ، وتخليص الشواهد ١٥٤ ، والتصريح ١ / ٣٨ .

فِيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الْيَتَقَصَّعُ^{٤٠}

وأقل منه مجيء الصلة جملة اسمية ؛ لأن المضارع من حيث هو شبيه باسم الفاعل ،
ولذلك تتفق فيهما ، أعني في اسم الفاعل والمضارع الحركات والسكنات وعدد الحروف ،
ومما جاء فيه وصل « أل » بجملة اسمية ، قوله :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍ^{٤١}

« أَيُّ » كـ « مَا » وَأُعْرِبَتْ مَالَمْ تُضَفْ وَصَدُرُ وَصِلَهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ

« أي » كـ « ما » كما قال ، فتقع على « الذي » و « التي » وتثنيتهما وجمعهما ، هذا هو
الكثير .

وقد تلحقها « التاء » للتأنيث ، فتقول : « جاعني أية قامت » بمعنى : « جاعني التي
قامت » .

واستحسن بعضهم - هنا - حذف « التاء » من الفعل ، بخلاف « جاعني التي » ؛
لأن اللفظ في « أية » صالح [لإسقاط]^{٤٢} « التاء » مع بقاء الدلالة على التأنيث .
ولها في استعمالها أربع حالات :

أحدها : استعمالها موفرة من الجانبين ، أعني من الإضافة ، وتمام الصلة ، كما إذا
قلت : « جاعني أيهم هو منطلق » .

الثاني : عكسها ، وهو استعمالها محذوفة صدر الصلة ، مقطوعة عن الإضافة ، كما إذا

٤٠ - لذي الخرق الطهوي .

وهو في نوادر أبي زيد ٦٧ ، وسر الصناعة ١ / ٣٦٨ ، والإنصاف ١ / ١٥٢ ، وابن يعيش ١ / ٢٥ ، ٣ / ١٤٣ ،
ورصف المباني ١٦٢ ، وتخليص الشواهد ١٥٤ .

٤١ - لم يعرف قائله

وهو في اللامات ٥٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٢ ، ورصف المباني ١٦٢ ، والجنى الداني ٢٠١ ، والمغني ١ / ٤٩ ،
وابن عقيل ١ / ١٥٨ ، والأشْمُونِي ١ / ١٦٥ .

٤٢ - في « أ » للإسقاط .

قلت : / « جاغي [أي منطلق] » .

الثالثة : [توفيرها باعتبار تمام الصلة وقطعها عن الإضافة ، كما إذا قلت : « جاغي أي هو منطلق » .

الرابعة : العكس ، وهي توفيرها باعتبار الإضافة وحذف صدر الصلة ، كما إذا قلت : « جاغي أيهم منطلق » .

والثلاث المتقدمات هي فيها معربة على جهة الوجوب ، وهذه الحالة الرابعة بعضهم أعرب فيها ، فيكون لها الإعراب مطلقاً كما قال ، وبعضهم : بنى فيها ، والبناء هو الكثير ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^{٤٣} قراءة السبعة بالضم على البناء ، وقرئ شاذاً بالنصب على الإعراب^{٤٤} ، ويروى هذا البيت :

إذا ما مررت على مالكٍ فسلِّمْ على أيُّهم أَفْضَلُ^{٤٥}

بضم « أي » على البناء ، وجرها على الإعراب .

وإلى الحالات الثلاث التي يتعين فيها الإعراب الإشارة بقوله :

... وَأُعْرِبَتْ هَالَمْ تُصَفِّ وَصَدْرُ وَصَلَهَا ضَمِيرٌ انْخَدَفَ

فإن « ما » ظرفية مصدرية ، التقدير : مدة عدم وقوعها مضافة ، وصدر وصلها محذوف . فيدخل فيما قبل التوقيت الحالات الثلاث كما تقدم ، وفيما [بعد^{٤٦}] التوقيت الحالة الرابعة .

فإن قيل : فإن الإضافة من حيث هي مقتضية للإعراب ، فكيف وقعت هنا مقتضية للبناء ؟ قيل : عدم الإضافة هنا أكد في اعتبارها ، أعني في اعتبار الإضافة ؛ لأنه جَعَلَ فيها

٤٣ - آية ٦٩ من سورة مريم .

٤٤ - قراءة الشذوذ نسبت لمعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء ، وطلحة بن مصرف ، وزائدة عن الأعمش .

ينظر الشواذ ٨٨ - ٨٩ ، والكشاف ٢ / ٤١٩ ، والبيان ٢ / ١٣٣ ، والإملاء ٢ / ١١٥ - ١١٦ ، والبحر ٦ / ٢٠٩ .

٤٥ - لغسان بن ولة .

وهو في الإنصاف ٧١٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، وشرح الألفية لابن النازم ٩٤ ،

وتوضيح المقاصد ١ / ٢٤٤ ، وابن عقيل ١ / ١٦٢ ، والتصريح ١ / ١٣٥ ، والهمع ١ / ٨٤ .

٤٦ - في « أ » قبل .

اللفظ مشعراً بذاته بالإضافة ، وأُجْرِي مُجْرَى « كَلِّ » و « بَعْضٍ » في اقتضاء ذات اللفظ للإضافة ، وليس هذا الحذف ، أعني حذف صدر الصلة خاصاً بـ « أي » ، بل يكون

- أيضاً - في غيرها ، كما قال :

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وَفِي وفي
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ	ذا الحذف أيّاً غير « أي » يقتضي
إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لِوَصَلٍ مُكْمِلٍ	ذَا الْحَذْفِ أَيّاً غَيْرُ « أَيِّ » يَقْتَضِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ	فَالْحَذْفُ نَزْرٌ ، وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ
	وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
	يَفْعَلٍ أَوْ وَضْفٍ ، كَ « مَنْ نَزَّيْكَو يَهَبْ »

حذف صدر الصلة في غير « أي » مشروط بطول الصلة ، ومن أمثلة سيبويه (رحمه الله) في ذلك : « مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءاً »^{٤٧} .

فإن لم يوجد طول فإنه يكون الحذف شاذاً ، كما في قوله :

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ^{٤٨} وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ^{٤٩}
 وقرئ شاذاً : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً ﴾^{٥٠} بالرفع ، وقرئ
 - أيضاً - شاذاً ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾^{٥١} بالرفع . *

٤٧ - الكتاب ٢ / ١٠٨ .

٤٨ - لم يعرف قائله .

وأوضح هو في شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، وشرح الألفية لابن النازم ٩٥ ، وأوضح المسالك ١ / ١١٩ ، وتخليص الشواهد ١٦٠ ، والتصريح ١ / ١٤٤ ، والهمع ١ / ٩٠ ، والأشموني ١ / ١٦٩ .

٤٩ - آية ٢٦ من سورة البقرة . وهذه القراءة نسبت لرؤية بن العجاج ، ولغيره كالأصحاك . كما نسبت على أنها لغة لأناس من بني تميم . ينظر معاني الفراء ١ / ٢٢ ، ومعاني الأخفش ١ / ٢١٥ ، والشواذ ١٢ ، والمحتسب ١ / ٦٤ ، والبيان ١ / ٦٦ ، والإملاء ١ / ٢٦ ، والبحر ١ / ١٢٣ .

٥٠ - آية ١٥٤ من سورة الأنعام .

ونسبت هذه القراءة ليحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحاق ؛ كما نسبت للحسن والأعمش .

وقرأ عبد الله وابن محيصن « على الذي أحسنوا » وهي كسابتها .

ينظر معاني الفراء ١ / ٣٦٥ ، والشواذ ٤٧ ، والمحتسب ١ / ٦٤ ، ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والكشاف ٢ / ٤٩ ،

والبيان ١ / ٣٥٠ ، والإملاء ١ / ٢٦٦ ، والبحر ٤ / ٢٥٥ ، والإتحاف ٢ / ٣٨ .

* الحذف في البيت والآيتين ليس شاذاً ، وإنما هو قليل كما قال ابن مالك ، وأجازه الكوفيون قياساً .

وهو في « أحسن » أقرب إلى القياس ؛ لأن « أحسن » اسم تفضيل مجرد عن

« الألف » و « اللام » والإضافة ، فلا غنى عن تقدير : « من » .

أ/٣١ فإن صلح الباقي بعد الحذف للصلة / امتنع الحذف ، كما إذا قلت : « جاغي الذي هو عندك » أو « جاغي الذي هو في الدار » ؛ لأن الظرف والمجرور كل واحد منهما يقع صلة من غير حاجة إلى شيء فيبقى المحذوف بلا دلالة عليه ، وإلى مثل : « جاغي الذي هو عندك » و « جاغي الذي هو في الدار » ، الإشارة بقوله :

..... ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزِلَ

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ

قوله :

وَالْحَذْفُ عَنْدهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي مَعَايِدِ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ ، كـ « مَنْ نَزَجُوا يَهْبُ »

يكثر الحذف في الضمير المنصوب بفعل كما قال ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ^{٥١} ﴾ على قراءة شعبة ، وغيره من القراء قرأ بإثبات الهاء .

ومن الحذف في الضمير المنصوب بفعل ، قول الشاعر :

وَمَا جَمَعَتْ أَبْنَاءُ تَيْمٍ بِنِ مُرَّةٍ لِيَوْمِ نَزَالٍ قَدْ أَتَاكَ ابْنُ حَنْظَلٍ ^{٥٢}

وفيه شاهد على الترخيم في غير النداء ، واستسهله بعضهم ؛ لكونه مضافاً إليه المنادى

وأما حذفه منصوباً بالوصف فليس بالكثير ، فعلى هذا يتخلف أحد النوعين عن الحكم ،

ومثاله قولك : « الضارب زيد مستحق للضرب » ، ومنه قوله :

الْقَاتِلُ الْمَرْتَضَى عَمْرُو أَخُو سَفْهِ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُهُ سُقْمٌ لِمَنْ رَتَعَهُ ^{٥٣}

٥١ - آية ٣٥ من سورة يس .

وقرأ بقراءة شعبة بن عياش - أحد راويي عاصم - وحزمة والكسائي ، وخلف من العشرة .

ينظر السبعة ٥٤٠ ، والمبسوط ٣٧٠ ، والتذكرة ٦٣٠ / ٢ ، والتبصرة ٣٠٧ ، والتيسير ١٨٤ ، والنشر ٢ / ٣٥٣ .

٥٢ - لم أقف على قائله .

٥٣ - لم أقف على قائله .

ولم يمثل المصنف للمنصوب بوصف ، وقد مثل للمنصوب بفعل ، بقوله : « من نرجو يهب »
والتقدير : من نرجوه .

ولا بد من شرط الاتصال ؛ لأنه إذا حذف المنفصل لم يبق هنا ما يدل عليه ؛ لأن
الأصل في الضمير أن يكون متصلاً ، فإذا قلت : « جاغي الذي إياه أكرمت » ، وحذفت
« إياه » كان التقدير : جاغي الذي أكرمته ؛ لعدم مقتضى الانفصال ، فيصير بهذا
الاعتبار كحذف المبتدأ مع الظرف والمجرور .

وبعضهم : فرق بين أن يكون تقدير الانفصال مطلوباً لمعنى يختص به أولاً . فإن
كان لمعنى يختص به امتنع حذفه ، وإن لم يكن لمعنى يختص [به]^{٥٤} بل كان التقديم هو
المقتضى للانفصال أو التوسعة عند من جعلها مقتضية للانفصال جاز الحذف ؛ لأنه
لا يفوت بتقدير الاتصال معنى .



كَذَاكَ حَذَفُ مَا بَوَّصِفِ حُفْظًا كَ«أَنْتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ «قَضَى»

يجوز - أيضاً - حذف الضمير المجرور بوصف ؛ لأنه إذا كان كذلك لم يكن كالجاء من
المضاف إليه لأن الإضافة إذ ذاك تكون من رفع أو نصب ، فلم تتمحض للإضافة ؛ إذ
التقدير مزاحم لها طالب بالمنافي ، وما صحبه مزاحم طالب بالمنافي امتنع معه الرسوخ ،
على ما هو المقرر في علم البيان .

ومما جاء فيه محذوفاً لكونه مجروراً بإضافة صفة إليه ، قوله (تبارك وتعالى) :

« قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ »^{٥٥}

التقدير : فاقض ما أنت قاضيه ، وقال الشاعر :

لقد جاء عمرو بالجموع كما ترى لِيَفْعَلُ أَخُو الإِقْدَامِ مَا هُوَ فَاعِلٌ^{٥٦} /

٥٤ - تكملة من « ب » .

٥٥ - آية ٧٢ من سورة طه .

٥٦ - لم أقف على قائله .

التقدير : الذي هو فاعله . وقال آخر :

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا أَنْشَتْ يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِباً^{٥٧}

وبعضهم اشترط في هذه الصفة أن لا تكون رافعة ، اعتماداً على أن الأصل مانع من الحذف ، والصحيح التعميم .

ومما جاء فيه الضمير مثبتاً وهو مجرور بالصفة ، قوله (تبارك وتعالى) :

﴿ وَتُخَفِّي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ^{٥٨} ﴾ .

وإلى قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ، الإشارة بقوله :

كَـ « أَنْتَ قَاضٍ » بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ « قَاضٍ »

ولقد أجاد حيث لم يضمن النظم شيئاً من القرآن ، وهذا هو المختار في الاقتباس أن يكون إشارة من غير أن يضمن شيئاً من لفظ القرآن .

وقد فعل ذلك أبو إسحاق الألبيري الأندلسي (رضى الله عنه) صاحب المقامات

والكرامات في غير ما موضع ، كما في قوله^{٥٩} :

جعلت المال فوق العلم جهلاً لعمرك في القضية ماعدلتاً

وبينهما بنص الوحي بؤن سَتَعْلَمُهُ إِذَا « طه » قرأتا

يريد : قول (تبارك وتعالى) : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً^{٦٠} ﴾ وكما في قوله من قصيدة

أخرى^{٦١} :

ما إن سمعتُ بعائلٍ تُكْوَى غداً في النَّارِ جَبْهَتُهُ عَلَى الْإِقْلَالِ

وَإِذَا أَرَدْتُ صَحِيحَ مَنْ يُكْوَى بِهَا فَاقْرَأْ عُقْبَةَ « سُورَةِ الْأَنْفَالِ »

٥٧ - لسعد بن ناشب .

وهو في الشعر والشعراء ٢ / ٦٩٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٧ ، وتخليص

الشواهد ١٦٣ ، والأشْمُونِي ١ / ١٧٢ ، والتلاد : المال القديم .

٥٨ - آية ٣٧ من سورة الأحزاب .

٥٩ - في ديوانه : ٢٢ - ٢٣ .

٦٠ - آية ١١٤ من سورة طه .

٦١ - في ديوانه : ٤٠ .

يريد : قوله (تبارك وتعالى) : ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتْكُوىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كُنَزْتُمْ لَأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ٦٢﴾ .

وَمَنْ جَوَّزَهُ ، قال : بشرط أن لا يكون ذلك اللفظ على أنه من القرآن ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود ٦٣ .



كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرٌّ كـ «مَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ»

يجوز - أيضا - حذف الضمير العائد على الموصول ، إذا كان مجروراً ، بشرط أن يكون الموصول قد جر بما جر به الضمير جنساً ولفظاً ، فلا يجوز ذلك مع جر الموصول بالإضافة ، ولا يجوز ذلك مع اختلاف لفظ الجار .

والجمهور : على اشتراط أن يكون المتعلق لهما - أعني للموصول والضمير واحداً - كما إذا قلت : « مررت بالذي مررت به » ، وكما في مثال المصنف .

وبعضهم : لم يشترط ذلك فجوز أن تقول : « مررت بالذي دخلت » ، يريد : بالذي دخلت به ، و « ذهبت بالذي جئت » .

وبعضهم - أعني : بعض القائلين بالمنع - منع الأول ؛ لأن التقدير غير متعين ، وجوز الثاني ؛ لأن التقدير فيه عنده متعين .

وفيه نظر ؛ لأنه كما يحتمل أن يكون التقدير : دخلت إليه ، يحتمل أن يكون التقدير - أيضا - : جئت إليه .

فإن قال : إن الحذف يعين المماثل . قيل : فالحذف - أيضا - في الأول يعين المماثل . وهذه التفرقة وقعت لأبي علي ، وهي مشكلة ، وفيها ما قدمنا .

٦٢ - آية ٣٥ من سورة التوبة .

٦٣ - عرف البلاغيون الاقتباس بقولهم : « أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث ، لا على أنه منه » الإيضاح : ٥٧٥ . أي : بأن لا يقال فيه : قال الله أو نحوه ، فإن ذلك حينئذ لا يكون اقتباساً . ينظر : تحرير التحبير ١٤٠ - ١٤٢ ، والإيضاح ٥٧٥ - ٥٧٩ ، وخزانة الأدب للحموي ٤٥٥/٢ - ٤٧٧ ، وأنوار الربيع ٢١٧/٢ - ٢٩٨ .

ومما يستشهد به لمن لا يشترط اتحاد المتعلق ، قوله : /

وَإِنَّ لِسَانِي شَهِدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمٌ^{٦٤}

فإن « على مَنْ صَبَّهَ » متعلق بما في « عَلَقَم » من معنى الفعل ، و « عليه » متعلق بـ « صَبَّهَ » لكن هذا في الشعر ، والشعر من حيث هو محل للضرورات .

وأما قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ^{٦٥} ﴾ فإن « ما » مصدرية ، والتقدير - [والله أعلم - : فاصدع^{٦٦}] بأمرنا ، أو : بالأمر الذي تؤمر ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

فعلى هذا لا يكون في الآية الكريمة حجة لمن جوز اختلاف المتعلق .

والجرفي كلام المصنف مختص بمثل : « مررت بالذي مررت به » كما مثل ، فيجعل المثال قيداً على جهة المسامحة ، وإلا فإن وضع المثال ينافي كونه مقيداً ؛ إذ المثال ثان عن التقرر ، والقيد شرط في التقرر .

ويحتمل أن يكون الاختصاص بإخراج المشارك بخاص اسمه ، وهو قوله :

كَذَاكَ حَدَفُ مَا يَوْصِفُ خُفْصَا

وفي الاختصاص بإخراج المشارك باسمه الخاص خلاف ، وقد جعل منه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ^{٦٧} ﴾ بناء على أن « القوم » يعم الذكور والإناث ، وقال زهير :

٦٤ - لرجل من همدان .

وهو في ابن يعيش ٩٦ / ٣ ، وشرح التسهيل ٢٠٧ / ١ ، والجنى الداني ٤٧٤ ، والمغني ٤٨٥ ، وأوضح المسالك

١٢٥ / ١ ، وتخلص الشواهد ١٦٥ ، والهمع ٦١ / ١ ، والأشمونى ١٧٤ / ١ .

٦٥ - آية ٩٤ من سورة الحجر .

٦٦ - تكملة من « ب » .

٦٧ - آية ١١ من سورة الحجرات .

وما أَذْرِي وسوف إِخَالُ أَذْرِي
أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ ؟
فَإِنْ قَالُوا : النِّسَاءُ مُخَبَّاتٌ
فَحَقُّ لِكُلِّ مُحَصَّنَةٍ هَذَا^{٦٨}

وله مراتب ، وفيه تفصيل ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود^{٦٩} .
والأصح في « قوم » اختصاصه بالذكور ، وأما إطلاقه عليه مع النساء في قوله
(تبارك وتعالى) : ﴿ كَذَبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ^{٧٠} ﴾ وما أشبه ذلك ، فإن ذلك من باب
التغليب* ، وكون أحكام الذكور منسحبة على الإناث .

٦٨ - في ديوانه ٨١ .

وبيت الشاهد « الأول » في الاشتقاق ٤٦ ، والصاحبي ١٨٩ ، وأما ابن الشجري ١ / ٤٠٦ ، ١٠٧/٣ ، وشرح
التسهيل ١ / ٢٥٦ ، ٢ / ٨٧ ، ٣٧٧ ، والمغني ٤٠ ، ١٤٨ ، والهمع ١ / ١٥٣ ، ٢٤٨ ، ٧٢/٢ .

٦٩ - سبق الحديث عن هذه القضية في ص : ٦٢ ، هامش ١

٧٠ - آية ١٠٥ من سورة الشعراء .

* سبق الحديث عنه في ص : ١٠٩ .

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

«أَل» حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوْ «اللَّامُ» فَقَطْ فَ«نَهْطًا» تَعَرَّفَتْ ، قُلْ فِيهِ : «النَّمْطُ»

اختلف في التعريف بالأداة ، فقليل : المعرف مجموع الأداة ، وهذا القول ينسب للخليل^١ (رحمه الله) ، وقد نسب للفراء .

وقيل : إن المعرف «اللام» وحدها ، وإن «الألف» إنما هي للوصل ، وهو مذهب سيبويه^٢ .
وقد نسب المصنف لسيبويه في كتابه المسمى بـ «التسهيل»^٣ مذهباً ثالثاً ، وهو موافقة الخليل ، وجعل «الهمزة» زائدة .

وأكثر النحويين : لا يعزون لسيبويه هذا القول ، لكن في كلام سيبويه ما يشهد لصحة ما قاله المصنف^٤ .

وقد احتج لكل واحد من المذهبين بما يخرج عن الغرض ، والاختلاف في مثل هذا لا يبنى عليه كثير فائدة^٥ .

وقياس من جعل التعريف لهما - معاً - ، أن يقول : « أَل » كما يقول في : « قد »

التي هي حرف تحقيق ، وقع / التحقيق بـ « قد » ، ولا يقول : بالقاف والdal ، فكذاك^{٣٢/ب} لا يقول : وقع التعريف بـ «الألف» و «اللام» .



١ - الكتاب ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥

٢ - المصدر السابق ٤ / ١٤٧

٣ - ينظر ص : ٤٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٥٣ .

٤ - الكتاب ٢ / ٩٧ ، ٩٩ حيث قال : « فإن أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة » ، وقال في ٤ / ٢٢٦ : « و « أَل » تعرف الاسم في قولك : القوم ، والرجل » .

٥ - تنظر المسألة في معاني الحروف للرماني ٦٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٥٣ ، ووصف المباني ١٥٨ ، والارتشاف ١ / ٥١٣ ، والجنى الداني ١٩٢ ، وجواهر الأدب ٣٠١ - ٣٠٥ .

* المشهور « نمط » على أنه مبتدأ وما بعده الخبر ورواية « نمطاً » على أنها منصوبة بفعل يفسره « قل فيه » على تضمينه معنى اذكر

والتقدير : اذكر نمطاً قل فيه النمط ، ينظر تمرين الطلاب للأزمري ٢٢ .

وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا ، كـ «اللَّاتِ» وَ «الْآنَ» وَ «الَّذِينَ» ثُمَّ «اللَّاتِ»
وَلَا ضِطْرَارٍ ، كـ «بَنَاتِ الْأَوْبَرِ» كَذَا «وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَأْقِيسُ السَّرِي»^٦

«الألف» و «اللام» تجيء زائدة ، وغير زائدة ، والزائد على نوعين :

أحدهما : زائد على جهة اللزوم . والآخر : زائد لا على جهة اللزوم^٧ .

وقد مثل المصنف لما يزداد [لازماً^٨] بـ « اللات » ، وهو اسم صنم كان في الجاهلية ،
وبـ « الآن » وهو اسم لوقت حاضر ، وذهب بعضهم إلى أنه منقول من فعل ماض .
وبـ « الذين » و « اللاتي » جمع « التي » . و « ثم » في كلامه لترتيب الإخبار لا لترتيب
الوقوع .

وزيادتها في « الذين » وباقي ألفاظ الموصولات مما دخلت فيه «الألف» و «اللام» ، إنما هو
بناء على أن التعريف بالصلة ، ومن قال : إن التعريف بـ «اللام» فليست زائدة .

وأما زيادتها للضرورة فإنها تكون في أعلام العاقلين ، وفي أعلام غير العاقلين ،
وهو أقيس ، أعني زيادتها في أعلام غير العاقلين ؛ لقربها من الأجناس ، إلا أنه قد كثر
زيادتها في أعلام العاقلين ، كما في قوله :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أُسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^٩

وكما في قوله^{١٠} :

إِنَّ الْيَزِيدَ مِنْ بَنِي أُمِّيَّةَ نَجَلُ مُعَاوِيَ أَظْلَمُ الْبَرِّيَّةَ
حَسَبَ أَنَّ الدَّهْرَ حَرْجُوجِيَّةَ بَيْنَاهُ يَسْعَى لِابْتِغَا أُمْنِيَّةَ
إِذْ أَقْبَلْتُ دَاهِيَةً دَهْوِيَّةَ فَمَنْحَتُهُ عَاجِلًا مَنِيَّةَ

٦ - سقط من النسختين .

٧ - ينظر تفصيل المسألة في الجنى الداني ١٩٧ ، والمغني ٥٢ .

٨ - تكملة من « ب » .

٩ - لأبي النجم العجلي في ديوانه ١١٠ .

وهو في المقتضب ٤/٤٩ ، والمنصف ٣/١٣٤ ، وسر الصناعة ١/٣٦٦ ، والإنصاف ٣١٧ ، وابن يعيش ١/٤٤ ،

١٣٢ ، والجنى الداني ١٩٨ ، والمغني ٥٢ ، والهمع ١/٨٠ .

١٠ - لم أقف عليه .

و « أظلم » بالرفع ، وكذا ذكره بعض أهل البيان من أهل المغرب ، وإن كان قد أنشده بعض أهل البيان على تخلل تعريف المضاف إليه بين أجزاء تعريف المضاف لكن اللفظ لا يتعين له

و - أيضا - فإن ما ذكر من الفصل ليس بالكثير ، والأنسب من جهة اللفظ والمعنى الرفع . ومعاوية (رضي الله عنه) من أكابر الصحابة ، والصحابة جميعهم يجب أن لا يذكر

واحد منهم إلا بأحسن الذكر ، والإمساك عما [شجر] * بينهم .

وأما زيادتها في أعلام غير العاقلين ، فكما في قوله :

ولقد منحتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

و « بنات أوبر » ضرب من الكمأة ، فعلى هذا يكون « أكمؤاً » مختصاً بغيرها ، لخروجها بالذكر . و « العساقل » كذلك - أيضا - ضرب من الكمأة ، وكلاهما أعني بنات أوبر وعساقل ، قالوا فيهما : إنهما من أردأ ضروب الكمأة ، وأنه قد يكون بمشيئة الله (تعالى) سبباً للهلاك ، قال ^{١٢} :

إنَّ أَحِيحاً مات من غير مرضٍ وَوُجِدَ فِي مَرْمِضِهِ حَيْثُ ارْتَمَضُ

عَسَاقِلٌ وَجَبَّ فِيهَا قَضَضُ

وقد جاءت - أيضا - زائدة في التمييز ، ومنه البيت الذي أشار إليه المصنف ، وهو قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَاقِيسُ عَنْ عَمْرٍو ^{١٣}

١١ - لم يعرف قائله

وهو في المقتضب ٤ / ١٤٨ ، ومجالس ثعلب ٥٥٦ ، والمنصف ٣ / ١٣٤ ، والخصائص ٣ / ٥٨ ، وسر الصناعة ٣٦٦ ، والإنصاف ٣١٩ ، ووصف المباني ١٦٤ ، والتصريح ١ / ١٥١ ، والأشْمُونِي ١ / ١٨٢ .

١٢ - لم أقف على قائله

وهي في اللسان « رمض » ٧ / ١٦١ ، و « عسقل » ١١ / ٤٤٨ .

١٣ - لراشد بن شهاب اليشكري في الفضليات ٣١٠

وهو في شرح اختيارات المفضل ١٣٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٠ ، وابن الناظم ١٠٢ ، والجنى الداني ١٩٨ ، وابن عقيل ١ / ١٨٢ ، والتصريح ١ / ١٥١ ، والهمع ١ / ٨٠ ، والأشْمُونِي ١ / ١٨٢ .

* في « أ » : يشجر .

ولم يتعرض المصنف للجنسية ، ولا للعهدية ^{١٤} .

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن «الألف» و «اللام» / لا تخلو عن هذين النوعين :
الجنس والعهد ، فإن كان المحل للعموم فهي الجنسية حقيقة أو مجازاً ، وإن كان المحل لغير العموم فهي العهدية ، ويكون العهد إلى ملفوظ به ، كما في قوله (تبارك وتعالى) :
﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ^{١٥} ﴾ ، وإلى غير ملفوظ به إلا أنه معلوم عند السامع ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ^{١٦} ﴾ .
ومن غريب العهد مانقل بعضهم : أن يكون العهد إلى مابعضه ملفوظ به وبعضه محال عليه ، لتقرره في الذهن ، قالوا ذلك : في قول زيد بن عتاهية ^{١٧} :

إِنَّ أَبَاكَ لَمْ يَقْمِ بِصَفِينُ لَمَّا رَأَىٰ عَكًَّا وَالْأَشْعَرِيَّيْنِ
وَقَيْسَ عَيْلَانَ الْهَوَازِنِيِّنِ وَابْنَ نُصَيْرٍ فِي سَرَاةِ الْكُنْدِيِّنِ
قَالَ لِنَفْسِ السُّوءِ هَلْ تَفَرِّينِ ؟ لَا خَمْسَ إِلَّا جَنْدُلَ الْإِحْرِيِّنِ
وَالْخَمْسُ قَدْ يُجْشِمَنَّكَ الْأَمْرَيْنِ قَصْدًا إِلَى الْكُوفَةِ مِنْ قَنْسَرَيْنِ

قالوا : وذلك أَنَّ عَلِيًّا (رضي الله عنه) لما توجه إلى الشام ، أعطى كل واحد من أصحابه خمسمائة ، قال : وَكَنَسَ بَيْتَ الْمَالِ وَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ ، فلما اشتد البلاء بصفين ، انهزم زيدُ بنُ عتاهية ، وترك الخمسمائة ، فلما قدم على أهله ، قالت له ابنته : أين الخمسمائةُ [التي] أعطى أميرُ المؤمنين أصحابه ، فقال الأبيات التي قدمنا .

ف « خمس » معرب محذوف تنوينه للإضافة لا للتركيب ، والتقدير : لا خمسمائة معي ، و «الألف» و «اللام» في « والخمس » عهد لخمسمائة ، التي بعضها ملفوظ وبعضها معلوم في الذهن ، هذا كله على من رواه بفتح الخاء ، وهي الرواية الصحيحة .
وبعضهم : رواه بكسر الخاء ، وهو ظمٌّ من أظماء الإبل ^{١٨} ، وفيه بعد من جهة المعنى .

١٤ - ينظر تفصيل المسألة في الجنى الداني ١٩٣ - ١٩٤ ، والمغني ٥٠ .

١٥ - آية ١٥ - ١٦ من سورة المزمل .

١٦ - آية ٤٠ من سورة التوبة .

١٧ - تنظر القصة مع الأبيات في الاشتقاق ١٣٦ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٢٦٥ ، والآخر في ابن يعيش ٥/٥ .

١٨ - اللسان « خمس » ٦ / ٦٧ ، قال : « وهو أن ترد الإبل الماء اليوم الخامس » .

* في « أ » : الذي .

وقد يعرض للجنسية العهد ، قالوا : وذلك في خمسة أماكن^{١٩} :

أحدها : أن تكون قد تقدم على مصحوبها الوصف المقتضي للتخصيص مضافاً ، كما في قوله :

مستقبلين شمالَ الشَّامِ تَحْصِبُهُمْ بحاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنُثُورٍ^{٢٠}

والثاني : أن تكون بعد « إذا » التي للمفاجأة ، كما إذا قلت : « خرجت فإذا السبع » .

والثالث : أن تكون بعد « أي » الواقعة في النداء ، كما إذا قلت : « يا أيها الرجل » .

والرابع : أن تكون بعد اسم الإشارة ، كما إذا قلت : « مررت بهذا الرجل » .

والخامس : أن تكون داخلة على حاضر وقت ، كـ « الآن » و « الساعة » وما في معناهما ،

فعلى هذا الحكم بالزيادة على « الألف » و « اللام » في « الآن » كما ذهب إليه المصنف

ليس متعيناً ولا متفقاً عليه .

قالوا : فإن جاء العهد في الجنسية في غير هذه الأمكنة فإنما يكون قليلاً ، ومنه قول

الشاعر :

فأنت طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ، ومن يخرقُ أعقُّ وأظلمُ^{٢١}

على من رواه برفع « عزيمة » و « ثلاث » فإن جنس الطلاق من حيث هو ليس هكذا .

وهذا البيت من بيتين بعث بهما الكسائي إلى محمد بن الحسن الفقيه ، يسأله عن الواقع

من الطلاق ، في قوله :

ب/٣٣

البيت الذي قدمنا

...أنت / طلاق

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلَا

١٩ - ينظر جواهر الأدب ٣٠٦ - ٣٠٧ .

٢٠ - للفرزدق في ديوانه ٢٣٦/١ .

وهو في اللسان « زحف » ٩ / ١٣٠ .

٢١ - وقيل بعث بها الرشيد للقاضي أبي يوسف الفقيه .

والشاهد في ابن يعيش ١٢/١ ، والمغني ٥٤ ، وشرح شواهد المغني ١٦٨/١ ، والأشباه والنظائر ١١٤/٣ - ١١٥ .

اختلف في «الألف» و«اللام» الداخلة للالتماح للوصف أو غيره، والداخلة للغلبة،

هل تلحق بالزائدة أو بالعهدية^{٢٢}؟

والأكثر على لحاقها بالعهدية، وظاهر كلام المصنف إلحاقها بالزائدة لذكره إياها

عقبها .

وقد احتج لكل قول بما يقويه . وهذا - أيضا - من الخلاف الذي لا ينبني عليه كبير

فائدة .

واختلف - أيضا - في دخولها مقصوداً بها التماح الأصل ، هل يكون ذلك مقيساً

أوموقوفاً على السماع^{٢٣} ؟

والصحيح أنه موقوف على السماع ؛ لبعد إرادة الوصف ، أو الجنسية عند إرادة

العلم ؛ لأن العلم يدل على ذات مجردة عن الوصف ، والوصف يدل على معنى قائم بذات ،

والعلم - أيضا - يدل على ممنوع من الشركة فيه ، والجنس يدل على لفظ مشترك فيه ،

وقلما يكون النقل إلا عن هذين .

كَـ «الْفَضْلِ» وَ «الْحَارِثِ» وَ «النُّعْمَانِ» فَحَذَفُ ذَا وَذِكْرُهُ سِيَّانِ*

«الْفَضْلُ» منقول عن مصدر ، يُقال : فَضِّلَ يَفْضُلُ فَضْلاً ، وإعماله قليل ، إما لكثرة

التسمي به ، وإما لأنه معتبر فيه معنى الزيادة .

والفعل من حيث هو لا يقتضى زيادة إلا بأمر زائد عليه ، وقد وقع معملاً ، في قوله :

وجدنا نهشلاً فَضَلْتُ فُضَيْمًا كَفَضِلِ ابْنِ الْخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ^{٢٤}

وغير معمل في قوله :

لَهُ فَضْلٌ عَلَى الْأَقْوَامِ يُلْفَى إِذَا مَا حَلَّ عُدْمٌ وَارْتِيَا^{٢٥}

٢٢ - ينظر الجنى الداني ١٩٦ ، وجواهر الأدب ٣١٥ .

٢٣ - وهو ما ذهب له ابن هشام في المغني ٥٢ .

٢٤ - للفرزدق في ديوانه ١٤٩ / ٢ .

وهو في الكتاب ٩٨ / ٢ ، والمقتضب ٤٦ / ٤ ، وابن السيرا في ١ / ٥١٣ ، وابن يعيش ١ / ٣٥ .

٢٥ - لم أقف على قائله .

* في الألفية : فذكر ذا وحذفه سيان .

ووقع مسمى به كثيراً ، كـ « الفضل بن العباس » وبه كان العباس يكنى ، وأمه أم الفضل بنت الحارث^{٢٦} .

و« الحارث » منقول عن صفة مقصود بها التفاؤل باعتبار أنه يعيش فيكون له حرث .
و« النعمان » منقول عن جنس غير مصدر ، قيل : إنه الدم ، فيكون على هذا - أيضا - مقصوداً به التفاؤل ، كتسميتهم « جراحاً » و« قتالاً » وما أشبه ذلك .

وقيل : إنه نبات له نور شديد الحمرة ، قيل : إنه الشقيق ، وقيل : إنه الأرجوان ، ويرجع المعنى إلى الأول . وكان النعمان بن المنذر يسمى النعمان بن الشقيقة^{٢٧} .

ولا يكاد هذا النوع يتجرد عن « الألف » و« اللام » في غير النداء والإضافة ؛ لحرصهم على معنى التفاؤل ، فإن تجرد فإنما يكون ذلك قليلاً ، وأكثر ما يكون في الشعر [كما في قوله^{٢٨}] وأظنه كعب بن مالك الأنصاري (رضي الله عنه) :

وَنُعْمَانُ أَوْفَى بِمِيثَاقِهِ وَحَنْظَلَةُ الْخَيْرِ لَمْ يُحْنَجْ^{٢٩}

وقوله : « فذكر ذا وحذفه سيان »

يريد : من جهة العلمية فقط ، أي : إسقاطهما لا يخل بالتعريف ، وإثباتهما لا يمنع من اعتبار العلمية ، لكن إثباتهما يقتضي أن يكون ما وجد فيه محكوماً له بحكم الصفة ، فلذلك يجمع جمع الصفة ، قالوا في : « الْأَخْوَصِ » « حَوْصٌ » فجمعوه جَمْعَ « أَحْمَرَ » ، ولم يجمعوه على « أَفَاعِلَ » / إِلَّا عِنْدَ قَصْدِ الذَّوَاتِ ، قال :

١/٣٤

٢٦ - ينظر نسب قريش ٢٥ - ٢٧ ، والاستيعاب ٢ / ٨١٠ ، ٣ / ١٢٦٩ .

كان رديف رسول الله حتى رمى جمرة العقبة ، وشهد غسل رسول الله ، مات بطاعون عمواس سنة ١٨ هـ .

٢٧ - تنتظر هذه المعاني وغيرها في اللسان « نعم » ١٢ / ٥٨٨ .

٢٨ - تكلمة من « ب » .

٢٩ - في ديوانه : ١٨٨ .

وهو في السيرة لابن هشام ٢ / ١٣٩ ، والسيرة لابن كثير ١ / ٥٩٣ .

وهذا البيت من ضمن أبيات قالها كعب في شهداء أحد ، ومنهم المذكوران في البيت نعمان بن مالك بن ثعلبة

الخرجي ، وحنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة

ومعنى لم يحنج : أي لم يصرف عن وجهه الذي أراده من الحق .

أَتَانِي وَعِيدُ الْخُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْنَهَيْتَ الْأَحَاوِصَ^{٣٠}
فجمعه على « خُوصٍ » حيث كان المحل للمعنى ، وجمعه على « أَحَاوِصَ » حيث كان المحل
للذوات .

قال أبو علي^{٣١} : وقياس من قال : « الحارث » أن لا يجمعه على « حَوَارِثَ » ، وإنما
يجمعه على « حُرَّاثٍ » أو على « حُرْثٍ » إلا إن تجرد من مقتضى اعتبار الوصف وذلك
حيث يكون المقصود الذات المجردة .



وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافًا أَوْ مَصْحُوبًا * «آل» كـ«الْعَقَبَةِ»

قد يرتقي المعرف بالإضافة ، أو بـ«الألف» و«اللام» إلى رتبة في التعريف أعلى من
التعريف بهما أعني بالإضافة ، أو بـ«الألف» و«اللام» ، وذلك بالغلبة ، فيصير إن ذاك
حكمه حكم الأعلام .

ومما وقع فيه الغلبة في المضاف « ابن عباس » و« ابن عمر » و« ابن الزبير » غلب
في كل واحد منها على « عبد الله » ، فـ« العباس » كان له بنون غير عبد الله ، يقال :
كانوا عشرة ، ويروى عنه أنه قال عند تمام العشرة ، وكان تمامهم بابنه « تمام » ، وكان
هذا شديد البأس ، وولاه علي الطائف^{٣٢} :

تَمَّوْا بـ« تَمَّامٍ » فَصَارُوا عَشْرَهُ يَارِبِّ فَأَجْعَلُهُمْ كِرَامًا بَرَرَهُ
وَطَيِّبِ الْأَصْلَ وَأَنْتُمْ الثَّمَرَةُ^{٣٣}

٣٠ - للأعشى في ديوانه ١٩٩ .

وهو في إصلاح المنطق ٤٠١ ، والاشتقاق ٢٩٦ ، وابن يعيش ٥ / ٦٣ ، وتنكرة النحاة ٦٣١ ، وشرح شواهد

الشافعية ١٤٤

٣١ - ينظر المسائل الحلييات ٢٨٥

٣٢ - ذكرت كتب التراجم في ترجمة تمام أن علياً ولده المدينة لا الطائف ، وعزله عنها .

ينظر نسب قريش ٢٧ ، والاستيعاب ١ / ١٩٥ ، وأسد الغابة ١ / ٢٥٣ ، والإصابة ١ / ١٨٦ .

٣٣ - الأبيات في الاستيعاب ١ / ١٩٦ ، وأسد الغابة ١ / ٢٥٤ ، والبداية والنهاية ٨ / ٣٠٦ .

* الرواية المشهورة « مضاف أو مصحوب » على أنها اسم يصير متأخراً ورواية النصب على أنها حال ، واسم يصير محنوفاً والتقدير
يصير العلم علماً .

لكن إذا قيل : ابن عباس ، لم ينطلق إلا على عبد الله ، كما في قوله : وأظنه أبا الأسود الدؤلي^{٢٤} :

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِيَابِ ابْنِ عَامِرٍ^{٢٥} وَمَا مَرَّ مِنْ يَوْمِي ذَكَرْتُ وَمَا غَبِرَ

و « ابن عمر » غلب على عبد الله ، وكان لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بنون عدة منهم :

«عبيد الله» وهو قاتل الهرمزان^{٢٥} ، و «عاصم» وهو جد عمر بن عبد العزيز ، أمه أم عاصم

بنت عاصم ابن عمر بن الخطاب ، وهو - أيضا - في عمود نسب عبيد الله الإمام المحدث^{٣٦}

الذي قيل عنه لأحمد بن حنبل (رضي الله عنه) : من أثبت في نافع أمالك أم عبيد الله ؟

ففضل عبيد الله .

وسئل عنهما ، أعني عن مالك وعن عبيد الله يحيى بن معين ، فقال : كلاهما ، يعني

حجة ، ولم يفضل^{٣٧} .

وزيد بن عمر بن الخطاب ، أمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ، وأمها فاطمة بنت

رسول الله ﷺ وكان سيداً شريفاً ، وخرج ليصلح بين طائفتين وقع بينهما تفاتن فأصابه

سهم فمات مكانه ، ورثاه جماعة ، منهم القائل^{٣٨} :

أَلَا يَا لَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي وَلَمْ أَكُ فِي الْغَوَاةِ لَدَى الْبَقِيعِ

وَلَمْ أَرَ مَصْرَعَ ابْنِ الْخَيْرِ زَيْدٍ وَهَدَّتْهُ هُنَالِكَ مِنْ صَرِيعِ

لكنه إذا قيل : ابن عمر ، فإنما يراد به عبد الله ، كما في قوله^{٣٩} :

٣٤ - لم أجده في ديوانه .

٣٥ - ينظر نسب قريش ٢٥٥ ، والاستيعاب ٣ / ١٠١٠ - ١٠١١ ، وأسد الغابة ٢ / ٥٢٧ - ٥٢٨ .

٣٦ - هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر (رضي الله عنهم) ، قيل توفي سنة ١٤٧ هـ ، وقيل ١٤٥ هـ .

ينظر سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٠٤ .

٣٧ - المصدر السابق ٦ / ٢٠٥ .

٣٨ - قتل « رحمه الله » في الحرب التي دارت بين بني عدي وبني جهم والتي جناها عبد الله بن مطيع ، حيث أصيب

بسهم تحت الليل ، وفي نفس الليلة ماتت أمه أم كلثوم بنت علي ، وانقرض ولده .

ينظر نسب قريش ٣٥٢ ، والاستيعاب ١ / ١٢٤ .

والبيتان من أبيات ذكرها ابن عبد البر في الاستيعاب ١ / ١٢٤ ، منسوبة لمحمد بن إياس بن البكير .

٣٩ - لم أعرف القائل .

ماكان فيهم من يرى كابن عمر لكنه أخره عنهم حذر
فرقة أهل الدين والقوم زمر

يريد وقت التحكيم ، وقضيته مشهورة .

والزبير (رضي الله عنه) كان له بنون عدة^{٤٠} : مصعب / بن الزبير ، وهو الذي كان ٣٤/ب
أميراً على العراقيين لأخيه عبد الله^{٤١} .

و « عروة » الفقيه ، و « المنذر » وهو الذي زوجته عائشة أم المؤمنين ، حفصة بنت
أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق^{٤٢} ، وهو غائب بالشام ، فلما قدم ، قال : « ومثلي
يُصنعُ به هذا ، ومثلي يُفتاتُ عليه » ، فكلمت عائشة المنذر بن الزبير ، فقال المنذر : فإن
ذلك بيد عبد الرحمن ، فقال عبد الرحمن : « ما كنت لأرَدَ أمراً قَضَيْتُهُ » ، ففَرَّتْ حَفْصَةُ عند
المنذر ، ولم يكن ذلك طلاقاً * .

لكنه إذا قيل ابن الزبير : فإنما يُراد به عبد الله ، كما في قوله^{٤٣} :
يا ابن الزبير أنت من خير نفر يحميك بيت الله والركن الحجر
وكان عبد الله بن الزبير (رضي الله عنه) قد عاذ بالبيت والحجر ، وسمي نفسه عائداً^{٤٤} ، وذلك
الذي أراد ابن عبدون ، بقوله في قصيدته :

ولم تُراقب مكان ابن الزبير ولا رعت عيادته بالبيت والحجر^{٤٥}
وإياه أراد كثير ، بقوله^{٤٦} :

٤٠ - ينظر نسب قريش ٢٣٦ .

٤١ - ينظر البداية والنهاية ٨ / ٣١٤ - ٣٢٢ ، حيث سأل الله مصعب عند الكعبة أن يعطيه إمرة العراقيين ، وأن يزوجه
سكينة بنت الحسين ، وعائشة بنت طلحة ، فأعطاه الله ماسأله .

وَقَتْلُ سَنَةِ ٧١ هـ حَيْثُ سَارَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي جُنُودِ هَائِلَةٍ مِنَ الشَّامِ إِلَى مِصْعَبٍ فِي الْعِرَاقِ .

٤٢ - ينظر نسب قريش ٢٤٤ .

٤٣ - لم أقف على قائله .

٤٤ - ينظر لقبه وحياته في نسب قريش ٢٣٧ - ٢٣٩ وما بعدها ، والبدية والنهاية ٨ / ٢٣٨ .

٤٥ - في ديوانه ١٤٥ .

٤٦ - في ديوانه ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

وتنظر القصة والبيتان في الكامل ٣ / ٢٠٤ ، ومروج الذهب ٣ / ٩٢ ، والكامل لابن الأثير ٣ / ٣٧٤ .

* هذا من باب الخلع ، ينظر أحكامه في بداية المجتهد ٢ / ٧٨ - ٨٣ ، ونيل الأوطار ٦ / ٢٤٦ .

تُخَبِّرُ مَنْ لَاقَيْتَ أَنَّكَ عَائِدٌ بَلِ الْعَائِدُ الْمَظْلُومُ فِي سِجْنِ عَارِمٍ
وَصِيَّ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَابْنُ عَمِّهِ وَفَكَكَ أَغْلَالٍ ، وَقَاضِي مَقَارِمٍ

يريد محمد بن علي بن أبي طالب ، أمه الحنفية ، وقضيته مشهورة .

وأماما صار علماً بالغلبة مما دخلت عليه «الألف» و«اللام» فك «المدينة» غلب على مدينة النبي ﷺ وسماها رسول الله ﷺ بـ «المدينة» ، في حديث يحيى بن سعيد ، أنه قال : سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ، يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِمْرُتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ ، يَقُولُونَ : يَثْرِبُ ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبْتَ الْحَدِيدِ » .

ومنه : «العقبة» غلب على العقبة التي بايعت فيها الأنصار للنبي ﷺ ، وقال شيخنا أبو بكر بن شبرين ، في توشيح له يمدح بعض ملوك الأندلس :

وَرِثَ الْمَجْدَ عَنِ الْمَوْلَى الْأَبِيِّ وَعَنِ الْجَدِّ الْكَرِيمِ النَّسَبِ
وَهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْصَارِ النَّبِيِّ كَمَ لَهُمْ مِنْ مَوْقِفٍ وَمَوْثِقِ
وَلِتَسَلَّ بَدْرًا بِهِمْ وَالْعَقْبَةُ

وملوك الأندلس من ذرية سعيد بن سعد بن عبادة بن دليم ، سيد الخزرج ، أخبرني بذلك

شيخنا الشيخ أثير الدين (رحمه الله تعالى) .



٤٧ - الحديث رواه الشيخان : البخاري بشرح ابن حجر ٤ / ٨٧ ، في كتاب فضائل المدينة ، باب فضل المدينة وأنها

تنفى الناس ، ح ١٨٧١ . ومسلم بشرح النووي ٩ / ١٥٤ ، في كتاب الحج ، باب المدينة تنفى خبيثها وتسمى طابة وطيبة ، كما رواه مالك في الموطأ ٢ / ٨٨٧ ، في كتاب الجامع ، باب ماجاء في سكنى المدينة والخروج منها .

٤٨ - ينظر السيرة لابن هشام ١ / ٤٣١ ، ٤٣٨ .

٤٩ - لم أقف عليها في المصادر التي اطلعت عليها .

٥٠ - يعني بهم ملوك غرناطة أو دولة بني نصر ، وهي آخر مملكة إسلامية بالأندلس ، أسسها الغالب بالله أبو عبد الله محمد بن يوسف سنة ٦٢٥ هـ وجعل عاصمة ملكه غرناطة ، وسقطت على يد أبي عبد الله الصغير سنة ٨٩٧ هـ

عندما سلم مفاتيح المدينة للملكي أسبانيا ، وبهذا انتهت دولة الإسلام بالأندلس .

ينظر الإحاطة لابن الخطيب ، واللمحة البدرية له ، ونهاية الأندلس لمحمد عنان ٢٧ ، والتاريخ الأندلسي للحجي

٥١ ، وتاريخ الأدب العربي لفروخ ٦ / ٢٥ ، ٥٢

وَحَذَفَ « أَلْ » ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُخَفِّفُ أَوْجِبْ ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

هذه «الألف» و«اللام» ، أعنى التي تقع للغلبة تحذف في الإضافة ، وفي النداء قياساً مطرداً ، وحذفها في الإضافة أكد منه في النداء ؛ لأن النداء قد دخل على ما فيه «الألف» و«اللام» بخلاف الإضافة ، فإنه لا تكون الألف واللام في الأول دون الثاني بوجه ، ولا فيهما إلا / في أماكن محفوظة ليس هذا منها .

أ/٣٥

ومن حذفها للإضافة ، كما إذا قلت : «هذه مدينة النبي ﷺ» و«هذه عقبة الأنصار» [وما أشبه ذلك ^١] .

ومن حذفها بالنداء ، كما إذا قلت : « يا مدينة ما أسعد من صبر على لأوائك وشدتك فإنه ينال بذلك الشفاعة من النبي ﷺ يوم القيامة » و« يا عقبة ما أركى من بايع فيك النبي ﷺ » فإن جاء في غير النداء والإضافة كان شاذاً ، ومنه ما أنشد أبو علي :

تَنْظَرْتُ نَسْراً وَالسَّمَائِينَ أَيْهُمَا عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْمِ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرُهُ^٢

وفيه شاهد على حذف إحدى ياءي « أَيْ » ، وقد اختلف هل المحذوف الأولى لسكونها ثم سكنت الثانية لحولها محلها ، أو الثانية لكونها طرفاً ؟

وأنشد بعض أهل البيان في ورود التثنية مراداً به أقل ما يتوجه عليه الاسم :

طَلَعَ نَجْمٌ يَأْخُذُ عُشْوَهُ فَايَغِ لِمَنْ تَعُولُهُنَّ كُشْوَهُ^٣

وقال : يريد « النجم » وحذف «الألف» و«اللام» مقتضية للغلبة ، كما حذفت في « نسر »

وأنشد البيت الذي قدمناه ، قال : وهو على حد قوله :

إِذَا الثُّرَيَّا طَلَعَتْ عِشَاءً فَبِعْ لِرَاعِي غَنَمٍ كِسَاءً^٤

٥١ - تكملة من « ب » استحسنتها .

٥٢ - للفرزدق في ديوانه ٣١١ / ١ ، وهو في المحتسب ٤١ / ١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٨ ، وشرح التسهيل

١٧٦ / ١ ، ٢٢٢ ، والجنى الداني ٢٢٤ ، والمغني ٨١ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٣٦ .

وفي بعض رواياته « نصرأ » والسَّمَائِينَ : كوكبان ، الأعزل ، والرامح ، وهما من منازل القمر .

٥٣ - لم أقف على قائله .

٥٤ - لم أقف على قائله .

وهو في اللسان « بيع » ٨ / ٢٥ .

لأن « النجم » غلب على الثريا .

وقد وقع في كلام المصنف الإشارة إلى متقدم ، ويسميتها كثير من أهل البيان :
«الإشارة إلى المُستدير» .

وهذه عبارة مَنْ يمنع مطلقاً ، بخلاف من يقول بالإشارة إلى مُتَقَدِّمٍ ، وفيه ثلاثة
مذاهب :

المنع مطلقاً ، الجواز مطلقاً ، الفرق بين الذوات والمعاني ، فيجوز فيها دون الذوات
وبسط ذلك وتقريره في علم البيان وحيث يكون هو المقصود °° .

٥٥ - عرف البيانون الإشارة بقولهم : « هو أن يكون اللفظ القليل مشتملا على المعنى الكثير بإيماء أو لمحة تدل عليه »

أو كما قيل : « أن يشير المتكلم إلى معانٍ كثيرة بكلام قليل »

وقد جعلها بعضهم من الإيجاز بالقصر . وقد ذكروا لها أنواعاً كالتفخيم ، والإيماء ، والتعريض ، والرمز ،
والتلويح ، وغير ذلك ، ولم أقف على النوع الذي ذكره وهو الإشارة إلى مستدير أو إلى متقدم ، ومعناها : أن
المتكلم بعد أن فرغ من الأحكام السابقة استدار باسم الإشارة إلى ما تقدم من أحكام .

ينظر نقد الشعر ٥٥ ، والصناعتين ٣٨٣ ، والعمدة ١ / ٣٠٢ ، والبديع في البديع ١٤٨ ، وتحرير التحبير ٢٠٠ ،
وشرح الكافية البديعية ١٦٠ ، والخزانة الحموي ٢ / ٢٥٨ ، وأنوار الربيع ٥ / ٣٠١ .

الْأَبْتِدَاءُ

مَبْتَدَأُ «زَيْدٌ» وَ «عَاذِرٌ» خَبَرٌ إِنَّ قُلْتُ : «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ»

عدل المصنف عن حد المبتدأ إلى التعريف له بالإتيان به على الوجه المقتضى له التسمية الاصطلاحية ، وقد فعل ذلك سيبويه في تعريف الاسم ، فإنه قال : « فالاسم : رجل ، وفرس^١ » .

وقد جاء المبتدأ بحدود كثيرة ، وأكثرها لا يسلم من الاعتراض .
و « زيد عاذر » أحد قسمي المبتدأ ، وهو أن يكون ذاتاً مخبراً عنها بحدث يتعلق بها على وجه .

والقسم الآخر : أشار إليه بقوله :

وَأَوَّلُ مَبْتَدَأٍ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي «أَسَارِ دَانٍ؟»

هذا هو النوع الآخر من المبتدأ ، وهو أن يكون وصفاً استغنى بمرفوعه عن الخبر ، كما إذا قلت : « أقائم الزيدان ؟ » أو « ماقائم الزيدان » ، ومنه قوله :

أَغَادِرُ أَبْنَاءَ فَهْمٍ أَمْ وَقَوْا ؟ وَخَالِفُوا مِنْ قَوْمِهِمْ مَنْ قَدْ غَوَوْا^٢

ولا بد أن يكون هذا المرفوع مما يقع به الغنية / فإن لم يقع به الغنية ، كما لو قلت : ٣٥/ب « أقائم أبواه زيد ؟ » فإنه لا يصح أن يكون « أبواه » فاعلاً ؛ لأنه لا يغني ؛ لاحتياجه إلى ما يعود الضمير المتصل به عليه ، فيكون « زيد » مبتدأ مؤخرًا ، و « قائم » خبره ، و « أبواه » فاعل بـ « قائم » في أسهل الوجهين ، فيكون التقدير : زيد قائم أبواه ، ولا فرق في

١ - الكتاب ١/ ١٢ .

٢ - لم أقف على قائله .

هذا عند البصريين بين أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، بشرط انفصال الضمير^٢ ، كما إذا قلت : « أقائم أنتما ؟ » ، ومنه قول الشاعر :

خليلي ماواف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

والكوفيون يلتزمون الإظهار ، فلا يجيزون « أقائم أنتما ؟ » ، وقد جعلوا البيت على التقديم والتأخير ، وإن التقدير : أنتما خليلي ماواف بعهدي إذا لم تكونا لي على من أقاطع .

فيكون : « ماواف » ، على معنى : مايفي ، ويكون الفاعل عائداً على مايفهم من سياق الكلام أو يكون مما حذف فيه أحد جزأي الجملة ، وكلا التخريجين للكوفيين .

ولكون المبتدأ على هذين النوعين لم يتعرض المصنف لتعريف يجمعهما ، بل أفرد كل نوع على حياله .

وقد جمعهما في التعريف جماعة من النحويين ، فمنهم من قال في تعريفهما : « هو الاسم الذي يكون منه ومن مرفوع به جملة » .

فهذا يشمل مثل : « زيد قائم » و « أقائم الزيدان ؟ » ويخرج بقوله : « جملة »

« قائم » على حياله فإن المرفوع به ليس مع رافعه جملة .

ومنهم من قال المبتدأ : « هو الذي يعادل بما ارتفع معه الجملة الفعلية » .

وهذا قريب من الأول ؛ إلا أنه أجمع منه ؛ لكونه يتجه على جميع الأقوال في الرفع للخبر ما هو .

ومنهم من قال في تعريفهما : « إنه من الجمل مالزم تقديمه لفظاً أو تقديرًا » .

ومعناه قريب مما تقدم .



٣ - تنظر المسألة في شرح التسهيل ٢٦٨/١ - ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢٣١/١ ، والمساعد ٢٠٤/١ ،

والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشمونى ١٩٠/١ .

٤ - لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وشرح الألفيه لابن النازم ١٠٦ ، والمغني ٦١٥/٢ ،

وأوضح المسالك ١٣٣/١ ، وتخليص الشواهد ١٨١ ، وشفاء العليل ٢٧١/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع

٩٤/١ ، والأشمونى ١٩١/١ .

وَقِسْ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : «فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ»

يقاس على : « أسار ذان ؟ » « أقائم أخواك ؟ » و « أمنطلق إخوتك ؟ » وما أشبه ذلك .
والنفي حكمه حكم الاستفهام [في °] تسويغ أن يكون فاعل الصفة الواقعة بعده على الوجه المذكور مغنياً عن الخبر .

فإن عري الوصف عن الاستفهام والنفي لم يجز أن يقع المرفوع به مغنياً عن الخبر،
نص سيبويه على قبحه ٦ .

وكثيراً ما يطلق سيبويه القبيح* على الممنوع ، وعلى هذا حمل محققو هذا الفن كلام
سيبويه ٧ .

وأجاز الأخفش ذلك فيجوز عنده « قائم أخواك » و « إخوتك » وما أشبه ذلك ٨ ، ومما
استشهد به قوله :

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا وَصَاتِكَ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

هكذا أنشده أبو علي ، وغير أبي علي : « مقالة لهبي » . وما أنشده أبو علي : أقعد في
المعنى .

وقد يحمل على أنه من قسم : « زيد قائم » لا من قسم : « قائم أخواك » ، والتقدير :

بنو لهب خير . و « فعيل » / يخبر به عن المفرد والمتن والجمع ، قال :

٥ - في « أ » أن .

٦ - الكتاب ١٢٧/٢ ، ٣٦/٢ .

٧ - ما ذهب له الشارح مخالف لما ذهب له ابن مالك في هذه المسألة ، ينظر شرح التسهيل ٢٧٣/١ .

٨ - مذهب الأخفش في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين .

ينظر التسهيل ٤٤ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ - ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ ، وشرح الكافية للرضي
٨٧/١ ، وأوضح المسالك ٨٣٥/١ والمساعد ٢٠٧/١ ، وابن عقيل ١٩٢/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٢/١

٩ - نسب لبعض الطائنين .

وهو في شرح عمدة الحافظ ٦٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، وأوضح المسالك ١٣٦/١ ، وتخليص الشواهد

١٨٢ ، وابن عقيل ١٩٥/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٢/١ .

* انظر أمثلة على ذلك في الكتاب ٢٧٧/١ ، ١٢٢/٢ ، ١٢٤ وغيرها .

هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ وَهُنَّ أَعْدَاءُ لَظِي التَّشَبُّبِ^{١٠}

واستشهد له - أيضا - بقوله :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُنْتَوِبُ ، قَالَ : يَا لَّا

قالوا : وهذا أقعد في الاستشهاد ؛ لأنه لا يقدر على أن يقال : إن التقدير : [نحن خير منكم] عند الناس ؛ لأنه يلزم منه الفصل بين اسم التفضيل و « من » بما هو من غير تمام اسم التفضيل حقيقة ، أو حكماً ؛ إذ الخبر مغاير للمبتدأ ، لا من تمامه .

وأجيب : بأنه يحتمل أن تكون « من » على حدها في قوله :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ^{١٢}

الجامع بينهما أن « من » في البيتين لبيان الجنس ، وليست المتصلة باسم التفضيل . والمراد بـ « الناس » هنا المنصفون* ، أي : المنصفون منكم يجعلوننا خيراً ، و « من » المتصلة باسم التفضيل محذوفة لبيان المعنى .

و « الناس » يطلق كثيراً ويراد به ذو الشيم المحمود ، كما في قوله :

النَّاسُ أَلْ مُعْمَرٍ مِنْ قَاسَا غَيْرُهُمْ بِهِمْ فَقَدْ تَنَاسَا
قَوْلُ أَلَمْ نَجِدْ وَغَالَ النَّاسَا^{١٣}

وإلى قول أبي الحسن الأخفش أشار بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرشد »



١٠ - لم أقف على قائله .

١١ - لزهير بن مسعود الضبي ، ونسب للفرزدق في اللسان ، وليس في ديوانه وهو في نوادر أبي زيد ٢١ ، والخصائص ٢٧٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، ورصف المبانى ١٢١ ، واللسان « لوم » ٥٦٣/١٢ ، والمغني ٢٤١ ، والمساعد ٢٠٧/١ ، وشفاء العليل ٣٧٣/١ ، والهمع ١٨١/١ .
والمنثوب : الذي يدعو الناس ويردد دعاءه ونداءه ، وهنا يدعوه للحرب ويستنصرهم .

١٢ - لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٦ .

وهو في الإنصاف ١٤٩/١ - ١٥٠ ، وابن يعيش ٩٣/٦ ، و١٤٧/٧ ، وشرح الكافية الشافية ١١٢٥ ، واللسان « بيض » ١٢٢/٧ ، والارتشاف ٤٦/٣ .

١٣ - لم أقف على القائل .

* في « أ » : المنصفيين .

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنْ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

إذا وقعت مطابقة في غير المفرد بين الصفة وما يكون متجهاً عليه أن يكون فاعلاً سد مسد الخبر ، فإنه يحمل عند الجمهور على أن يكون الوصف خبراً مقدماً ومابعده مما الوصف له مبتدأ ، كما إذا قلت : « أقائمان الزيدان ؟ » و « أقائمون الزيدون ؟ » .
وعلى هذا يحمل ما جاء في الحديث عن النبي ﷺ : « أَوْ مُخْرِجِي هُمْ » فيكون « مُخْرِجِي » خبراً قد تقدم على المبتدأ ، و « هُمْ » مبتدأ ، وقد تأخر عن الخبر .
وتقديم الخبر هنا ليسرع الحكم من التعجب الوارد في أسلوب الاستفهام إليه ،
هكذا ذكره ابن الشاهد .

ونقل عن بعض نحاة المغرب إنكار منع تثنيته وجمعه مستنداً بالحديث ، وحمله على ما قدمنا ، قال : « وهذا النوع مقتض لتقديم الصفة ؛ من حيث هو سواء كان الاستفهام على حاله أو مشرباً غير حاله ؟ . فتقول : « العاقل زيد » لمن قال : « زيد العاقل » على المعاني الثلاثة : على الاستفهام المجرد ، وعلى المصحوب معنى الإنكار ، وعلى المصحوب معنى التعجب » انتهى كلامه .

فإن كان الطباق قد وقع في مفرد جاز الأمران ، أعنى أن يكون المرفوع بعد الوصف فاعلاً^١ سد مسد الخبر ، وأن يكون مبتدأ ، وقد تأخر عن خبره ، ويستوى في ذلك الحكماني ؛ لأن جعله أعنى المرفوع مبتدأ هو الأصل ؛ لكونه ذاتاً ، وما تقدمه من الحكم صادراً / عنها صدوراً مقتضياً للتبعية ، فكان الأصل تأخيرها ، فهذا يقوى حكم الابتداء والخبر ، وتوجه الاستفهام ، أو ما قام مقامه على الحدث الذي وضعه أن يتجه عليه دون

١٤ - أخرجه الشيخان : البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٢٢/١ ، في كتاب بدء الوحي ، باب « حديث عائشة أنها قالت : أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة » ح ٣

كما أخرجه مسلم في الصحيح بشرح النووي ١٩٧/٢ - ٢٠٤ ، في كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ .

١٥ - في « أ » فاعل .

فاصل هو الأصل، فإذا فلكل وجه منهما مقو ومضعف فاستويا ، ومقتضى الضعف في أحدهما هو بعينه مقتضى القوة في الآخر ، وكذلك العكس ، لما تقرر من أن كل حكم دار بين اثنين على جهة التفاضل صحبه النقيض .

وقد حصل من كلامه ، أعني من كلام المصنف أن هذا الوصف باعتبار مرفوعه له ثلاث حالات :

إحداها : التعيين بأن يكون المرفوع فاعلاً سد مسد الخبر ، وذلك عند عدم المطابقة ، كما إذا قلت : « أقائم أخواك ؟ » أو « إخوتك ؟ » .

والثانية : التعيين للابتداء والخبر ، وجعل الصفة خبراً مقدماً ، وذلك إذا وقعت المطابقة في غير المفرد ، كما إذا قلت : « أقائم الزيدان ؟ » و « أقائمون الزيدون ؟ » فلا يجوز في هذا أن يكون فاعلاً سد مسد الخبر ، إلا على لغة من يلحق الفعل علامة التنثية والجمع والحالة **الثالثة :** جواز الوجهين ، وذلك إذا طابقت مفرداً ، كما إذا قلت : « أقائم زيد ؟ » .



وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

هذه المسألة فيها بين النحويين اختلاف كثير^{١٦} ، وهو من الخلاف الذي لا يبنى عليه كثير فائدة ، وقد تقدم له نظائر .

واختار المصنف ، وهو ظاهر كلام سيبويه^{١٧} أن الرفع للمبتدأ الابتداء ، وهو معنى ، عبر عنه بعضهم بأنه «جعلك الاسم أول كلامك لتسند إليه الخبر» ، لكن لا غنى في صحة الرفع لهذا المعنى من التجريد عن النواسخ ، فعلى هذا الابتداء هو العامل ، والتجريد شرط في صحة العمل .

والخبر مرفوع بالمبتدأ ؛ لأنه مطلوب له ، والطلب أصل في العمل ، ولم يقو الابتداء على

١٦ - ينظر الخلاف في رافع المبتدأ والخبر : أسرار العربية ٦٦ - ٦٨ ، والإنصاف ٤٤/١ ، وكشف المشكل ٣١٢/١ ، والتبيين ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، وابن يعيش ٨٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ - ٢٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١ ، وائتلاف النصرة ٣٠ رقم « ٥ » ، والتصريح ١٥٨/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشمونى ١٩٣/١ .

١٧ - ينظر الكتاب ١٢٦/٢ - ١٢٧ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ .

العمل فيهما عند من لا يرى ذلك ؛ لضعفه بعدم بروزه^{١٨} .



وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَ «اللَّهُ بَرٌّ» وَ «الْأَيَادِي شَاهِدَةٌ»

خبر المبتدأ هو الذي يحصل به الفائدة ، فإن لم تحصل تعين العدول عنه إلى ما تحصل به الفائدة .

فعلى هذا إذا قلت : « زيد العاقل » وحصلت بـ « العاقل » الفائدة كان هو الخبر ، فإن لم تحصل به الفائدة ، وكان الإتيان به على جهة البيان ورفع الاشتراك الطارئ على العلم تعين الإتيان بما تحصل به الفائدة ، فتقول : « زيد العاقل الذاهب » .
فإن كان الإتيان بـ « الذاهب » كالإتيان بـ « العاقل » تعين العدول عنه ، فتقول : « الكاتب » ، أو ما أشبه ذلك ، وعلى هذا النمط . ويستحب في مثل هذا تنكير الخبر ؛ ليعلم أول وهلة أنه الخبر .

فإن انفرد حمل ضرورة على أنه / الخبر طلباً لصحة التركيب ، وصونا للقائل عن ١/٣٧
العبث في كلامه ، كما إذا قلت : « زيد العاقل » أو « عاقل » أو ما أشبه ذلك .
ولا يصحب التنكير هنا استحباب على الصحيح لتعين المعرف لما تعين له المنكر .
فإن لم تقع الفائدة إما بعدم صحة الإسناد ، كما إذا قلت : « زيد عمرو » [غير^{١٩}]
قاصد ما يصح إسناده وذلك بالتشبيه ، أو ماجرى مجراه . وإما بعدم [الفائدة] ، كما
إذا قلت : « زيد^{٢٠} إنسان » غير قاصد ما تحصل به الاستفادة ، كما إذا قلت : « زيد
إنسان » وأنت تريد : أنه يموت ، أو مقهور بأحكام القدرة الإلهية ، أو ما أشبه ذلك مما
يقتضي استفادة^{٢٠} .

١٨ - هذا الرأي نسب للمبرد في المقتضب ٤٩/٢ ، ١٢/٤ ، ١٢٦ ، وابن السراج في الأصول ٥٨/١ ، وغيرهما ،

وينظر شرح التسهيل ٢٧٠/١ - ٢٧١ ، والمساعد ٢٠٦/١ .

١٩ - تكملة من « ب » .

٢٠ - في « ب » إسناده .

وقد حمل على مثل : « زيد إنسان » قول عمرو بن معدي كرب^{٢١} في بعض أيام القادسية ، يخاطب بني زييد ، ويهون أمر فارس : « اضْرِبُوهُمْ ضَرْبَ عَلَامٍ مَجْنُونٍ يَا آلَ زَبِيدٍ [إِنَّهُمْ] * يَمُوتُونَ ، فَفَارِسٌ يَمُوتُونَ » ، كما لو قلت : « زيد إنسان » امتنعت المسألة . واللفظ المعظم مبتدأ ، و « بر » خبره ، و « الأيادي » مبتدأ ، و « شهادة » خبره ، وقد حصلت الفائدة بالخبرين . ومتعلق « شهادة » محذوف ، التقدير : شهادة على أنه بر؛ لأن المصنف جاء بالجملة الثانية شهادة على مضمون الجملة الأولى . وقد عد هذا النوع من ألقاب البديع^{٢٢} ، واستحسن بعضهم : الإتيان فيها بـ « الفاء » ، ومنع بعضهم : أن يحذف منها شيء ؛ لأن المحل للكثرة ، وتقدير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود .



وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُلُهُ

الخبر يأتي مفرداً وهو الأصل ، ولا ضمير فيه عند البصريين ؛ لأن المقصود في الضمير أحد وجهين :

إما أن يعلم بأن الثاني غير مقصود لنفسه ، وذلك المعنى حاصل بانفراده .

وإما أن يعلم بأن الأول هو الثاني ، وذلك حاصل باتفاق مدلوليهما حقيقة :

ك « زيد قائم » ، أو مجازاً : ك « زيد زهير » .

٢١ - ويكنى أبا ثور ، قدم على الرسول ﷺ سنة تسع وقيل : عشر في وفد زييد فأسلم ، قتل يوم القادسية وقيل : مات عطشاً ، وقيل : بل مات سنة ٢١ بعد أن شهد وقعة نهاوند متأثراً بجراحات أصابته يومئذ . ينظر الاستيعاب ٣ / ١٢٠١ ، وأسد الغابة ٤ / ٢٧٣ .

٢٢ - أطلق البلاغيون عليه التذييل ، وهو : أن يذيل المتكلم كلامه بجملة يتحقق فيها ما قبلها من الكلام ، وتلك الجملة على قسمين :

قسم لا يزيد على المعنى الأول ، وإنما يؤتى به للتوكيد والتحقيق . وقسم يخرج المتكلم مخرج المثل السائر ليحقق به ما قبله ، كقوله تعالى : « وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا » .

ينظر البديع في البديع ١٨٤ ، وتحريرات الحبير ٢٨٧ ، والإيضاح ٣٠٧ ، والطرز ١١١/٣ ، وشرح التلخيص للابريتي ٤٤٨ ، وخزانة الأدب للحموي ١ / ٢٤٢ .

* في « أ » : إنه .

والتزم بعضهم في هذا النوع التمييز ، فتقول : « زيد زهير شعراً » .

والصحيح عدم اللزوم ، والتعويل على القرينة ، لكن يتحملة ، أعنى الضمير من جهة

الاشتقاق ، لا من جهة الربط .

فإن كان جامداً لم يتحملة ، وبعض البصريين حملة الضمير إذا كان في معنى

المشتق ، كـ « زيد أسد » .

والكوفيون استلزموا الضمير في المفرد مطلقاً ؛ لأنه إن كان جامداً ، كما إذا قلت :

« هذا أسد » تريد : الحيوان المفترس ، فإنه في معنى هذا مخبر عنه بأنه أسد^{٢٣} .

وإن كان جملة تعين الإتيان بالضمير للحاجة إلى الوجهين المفقودين في المفرد ، فإما

ليعلم به أن الأول هو الثاني ، وإما ليعلم بالضمير عدم استقلالها ؛ لكونها خالية عنه

مستقلة بنفسها ، والمطلوب انضمامها إلى المبتدأ / .



وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا ، كـ «نُطِقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى»

الجملة تستغنى عن الضمير في أربعة أماكن :

أحدها : أن تكون قد تكرر فيها المبتدأ بلفظه ، كما إذا قلت : « زيد ما زيد » ومنه قوله

(تبارك وتعالى) : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ^{٢٤} ﴾ و ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ^{٢٥} ﴾

ولا يشترط أن يكون قد وقع لفظ المبتدأ أحد جزأي الجملة ، لكنه الأكثر كما قدمنا ، وقد

يكون غير جزأي الجملة ، إلا أنه من تمامها ومتعلق بها ، وينشد هذا البيت :

سَيِّدُكُمْ مَا هُوَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأَ الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذَّرَاعِ^{٢٦}

٢٣ - ينظر تفصيل المسألة في شرح التسهيل ١/٣٠٣ - ٣٠٩ ، وشرح الألفية لابن النازم ١١٠ .

٢٤ - آية ١ - ٢ من سورة الحاقة .

٢٥ - آية ١ - ٢ من سورة القارعة .

٢٦ - للسفاح بن بكير اليربوعي في المفضليات ٣٢٢ مع اختلاف الصدر ، وعلى رواياته المختلفة هو في الإيضاح

٢٢٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٩٥ ، والمقرب ١/١٦٥ ، وشرح التسهيل ٣/٣٢ ، ٣٩٧ ، وشرح شذور الذهب

٢٥٨ ، والتصريح ١/٣٩٩ ، والهمع ١/١٧٣ ، ٩٠/٢ .

وينشد : « سيدنا » ، وأنشده أبو علي ^{٢٧} :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ

فيخرج عن هذا . فعلى «سيدنا» أو «سيدكم» ، لو قال : بدل هو ما زيد من سيد ، جاز ،

وكانت الجملة خالية عن الضمير . وينشد :

سَيِّدُنَا مَا النَّصْرُ مِنْ سَيِّدٍ

فيخلو إذ ذاك عن الضمير .

الثاني : أن يكون لم يتكرر المبتدأ باللفظ ، لكنه تكرر بالمعنى ، كما إذا قلت : « كلامي زيد

قائم » ، ومنه قوله :

وقولي في حوادثٍ كُلِّ أَمْرٍ على عمرو وصاحبه العَفَاءُ ^{٢٨}

ومن هذا ماجاء في حديث زياد بن أبي زياد ، عن طلحة بن عبيد الله بن كريب ، أن

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ

قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ » .

ويلزم في هذا تقديم المبتدأ ، ومنه - أيضا - قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ دَعَوْاهُمْ

فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ^{٢٩} » .

والثالث : أن يكون قد وقع المبتدأ في الجملة اسم إشارة ، كما إذا قلت : « زيد ذلك

الأمير » أو ما أشبه ذلك ، ومنه قراءة من قرأ : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ^{٣٠} ﴾ برفع « لباس »

٢٧ - ينظر الإيضاح ٢٣٤ .

٢٨ - لم أقف على قائله .

٢٩ - رواه مالك في الموطأ ، في كتاب القرآن ، باب ماجاء في الدعاء ح ٢٢ ، ٢١٤/١ - ٢١٥ .

كما أخرجه في كتاب الحج ، باب جامع الحج ح ٢٤٦ ، ٢٤٢/١ - ٤٢٣ .

٣٠ - آية ١٠ من سورة يونس .

٣١ - آية ٢٦ من سورة الأعراف .

قراءة الرفع قرأ بها ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة ؛ وبأقي السبعة ومعهم أبو جعفر قرعوا بنصب « لباس »
ينظر السبعة ٢٨٠ ، والمبسوط ٢٠٨ ، والتذكرة ٤١٧/٢ - ٤١٨ ، والتبصرة ٢٠٢ ، والتيسير ١٠٩ ، والإقناع

٦٤٦/٢ ، والنشر ٢٦٨/٢ .

الرابع : أن يكون المبتدأ في الجملة الثانية قد دخل عليه «الألف» و«اللام» الجنسية ، كما إذا قلت : « نعم الرجل زيد » في أحد الوجهين ، و« زيد نعم الرجل » عند من يجيزه ، فإن الجملة التي وقعت خبراً خالية عن الضمير ، وهذا كله إنما وقع فيه الغنية عن الضمير؛ لأنه قد علم في جميعها انضمامها إلى المبتدأ .

أما الثلاثة الأقسام فظاهر فيها ذلك ؛ لأن الأول عاد فيها المبتدأ باللفظ ، وفي الثاني بالمعنى ، وفي الثالث وقعت الإشارة إليه من جملة الخبر . وأما الرابع فلأنه - أعنى المبتدأ- داخل فيما اقتضت «الألف» و«اللام» عمومه ، قال أبو زكريا بن معط: وقد ذكر في «نعم الرجل زيد» أن يكون «زيد» مبتدأ والجملة التي قبله خبره :

وَفِي عُمُومِ اللَّامِ مَا يُغْنِيكَ عَنْ رَاجِعِ الْمُبْتَدَأِ يَأْتِيكَ^{٣٢}

وإذا تأملت قول المصنف : « وإن تكن إياه معنى » وجدته يشمل الأقسام الأربعة .

قال :

وَالْمُفْرَدُ الْجَاهِدُ فَارِعٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ / ١/٣٨

هذا البيت قد تقدم الكلام عليه ، وما في ذلك من خلاف ، والحاصل أنه إن كان جامداً محضاً فإنه لم يقع للبصريين خلاف في عدم تحميله للضمير . وإن كان مشتقاً محضاً فلم يقع خلاف في تحميله للضمير ، وإن كان مشتقاً من نحو المعنى ، جامداً من نحو اللفظ ، كـ « زيد حجر » المعنى : بخيل ، أو « أسد » المعنى : شجاع ، وقع فيه خلاف ، فمنهم من اعتبر اللفظ ، فمنع الضمير ، ومنهم من اعتبر المعنى فحمل الضمير . والكوفيون عموماً في تحمل الضمير .



وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَالِيسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا

هذه المسألة فيها خلاف عند نحاة البصرة ونحاة الكوفة^{٣٣} :

٣٢ - ينظر الألفية ٦٠ ، وينظر شرحها لابن جمعه ٩٧١/٢ .

٣٣ - ينظر الإنصاف ٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٠٧/١ - ٣٠٨ .

* انظر تفصيل الكلام وتخريج المسألة في ص : ١٧٠-١٧١ السابقتين.

فالبصريون يستلزمون بروز الضمير مطلقاً كما قال ، والمراد بالإطلاق : أن يكون

ذلك ملتزماً ، سواء كان يوجد بعدم وروده لبس أم لا ؟ .

وأما الكوفيون فإنهم راعوا في ذلك اللبس ، فحيث كان حذف الضمير يوقع في لبس

التمزوا [بروزه^{٢٤}] ، وحيث كان حذفه لا يوقع في لبس لم يلتزموا بروزه ، ورأيهم من جهة

المعنى حسن ، قال المصنف في « كافيته »^{٢٥} :

فِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنَّ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنٌ

ويؤمن اللبس في الاختلاف في التذكير والتأنيث ، كما إذا قلت : « زيد هند ضاربتة هي »

أو « هند زيد ضاربها هو » .

فعند الكوفيين يجوز - هنا - إخفاء الضمير ؛ لأن اللبس مأمون ، وهو صورتان .

وأما حيث يقع اللبس فعند اتفاق التذكير والتأنيث ، كما إذا قلت : « زيد عمرو

ضاربه هو » أو « هند دعد ضاربتة هي » فإنه لو سقط الضمير لم يعلم صرف الحكم عن

الذي يليه إلى ما قبله ، وهو صورتان .

فإذا جملة هذه المسألة أربعة أقسام : قسمان متفقان ، وفيهما الاتفاق على لزوم

بروز الضمير ، وقسمان مختلفان : وفيهما الخلاف في وجوب بروز الضمير ، فيقع الاتفاق

في الاتفاق .

وقوله : « ما ليس معناه له محصلاً » هو بعينه ، واسمه مايقوله النحويون : من أن يكون

الخبر جارياً على غير من هو له ، فإنه إذا لم يكن المعنى له لم يكن محصلاً له .

ومما جاء فيه بارزاً في محل الخلاف ، وذلك [في محل^{٢٦}] الاختلاف : [قوله] :

غِيلَانُ مَيَّةَ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُدٌّ بَدَتْ لَهُ فَحِجَاهُ بَانَ أَوْ سَلْبًا^{٢٧}

٢٤ - في « أ » حذفه .

٢٥ - ينظر شرح الكافية الشافية ٣٢٨/١ .

٢٦ - في « ب » عند .

٢٧ - لذي الرمة في ملحق ديوانه ٦٦١ (كارليل) .

وهو في شرح التسهيل ١٤٩/١ ، وشفاء العليل ١٩٣ ، والهمع ٦٣/١ .

ومما جاء فيه غير بارز من نحو الظاهر ، فيكون حجة للكوفيين ، قوله :
قومي ذُرَا المجدِّ بانوها وقد عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذلِكَ قحطانٌ وَعَدَنانٌ^{٢٨}

وقوله^{٢٩} :

وإنَّ امرأً أسرى إليك ودونهُ من الأرض مَوماءُ ويَهَماءُ خَيفُ
لمحقوقةً أنْ تَسْتَجِيبِي لِحُكْمِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المَعَانَ [مُوقِّقٌ] /
ب/٣٨

قال البصريون : التقدير في الأول : « هم بانوها » ، وفي الثاني : [لخلة محقوقة .

قال] :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى « كَائِنٍ » أَوْ « اسْتَقَرَّ »

يقع الخبر بالظرف ، وبحرف الجر ، والمجرور اسم واحد ، والظرف قسمان :

ظرف زمان ، وظرف مكان ، [فمثال المجرور] : زيد في الدار « ، ومثال ظرف الزمان :

« السير يوم السبت » ، ومثال ظرف المكان : « زيد عندك » .

ولا بد في الجميع من اشتراط الفائدة ، فلا تقول : « زيد في الأرض » ، ولا :

« السير في وقت » ، ولا : « زيد مكاناً » ، إلا إن التَّمَحَّتْ في جميع ذلك فائدة .

وأما المتعلق فللنحويين فيه اختلاف وتفصيل :

فمنهم من قال : إنه يتعلق باسم فاعل مطلقاً ؛ لأن اسم الفاعل من قسم المفرد ،

فحذفه أسهل من حذف الفعل ؛ لأن الفعل لا يستغني عن فاعل ، فهو إن ذاك من باب

٢٨ - لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٠٨/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١١١ ، وأوضح المسالك ١٣٨/١ ، وتخليص الشواهد ١٨٦ ، وابن عقيل ٢٠٨/١ ، والتصريح ١٦٢/١ ، والهمع ٩٦/١ ، والأشموني ١٩٩/١ .

٢٩ - للأعشى في ديوانه ٢٧٣

وبيت الشاهد « الثاني » في مجاز القرآن ٢٤٤/١ ، والبصريات ٥٢٦/١ ، والصاحبي ٣٥٨ - ٣٥٩ ، وأمالي ابن الشجري ٥٥/٢ - ٥٦ ، والإنصاف ٥٨ ، وتخليص الشواهد ١٨٨ .

٤٠ - في « أ » الموفق .

٤١ - نسب لسيبويه في الكتاب ٥٥/١ ، وللأفش ورجحه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٤٩/١ - ٢٥٠ .

وينظر شرح التسهيل ٣١٣/١ ، والمساعد ٢٣٥/١ - ٢٣٦ .

الجملة .

فإن قيل : فإن اسم الفاعل لا غنى فيه عن ضمير فيكون بهذا الاعتبار من باب

الجملة .

قيل : تحمله للضمير ليس لأجل التركيب فيكون جملة ، وإنما هو من باب الاشتقاق ،

فهو من قسم المفرد .

والدليل على ذلك : تأثره بالعوامل ، ولو كان جملة لم يتأثر بالعوامل ؛ لأن الجمل

لاتؤثر فيها العوامل .

فإذاً فحذفه حذف واحد ، وحذف الفعل حذف اثنين ، وحذف واحد أسهل من حذف

اثنين .

ومنهم من قال : إن المحذوف فعل^{٤٢} ؛ لأن الفعل أصل في العمل ، وقد أمكن ادعاؤه

فلا يعدل عنه .

وقياس قول هؤلاء : أن يجعلوا « زيد » في قولك : « في الدار » فاعلاً لا مبتدأ ؛ لأن

« في الدار » في معنى : « استقر » ، وإذا كان كذلك لم يجز أن ينوى به غير موضعه من

التأخير ، وهذا القول يعزى لأبي الحسن الأخفش ، وقد عزي له الجواز دون الوجوب .

ومنهم : من فرق بين أن يكون الموضع للفعل فيقدر ، كما إذا وقع معتمداً على

ماقبله ، أو تقدمته أداة نفي ، أو أداة استفهام ، كما إذا قلت : « زيد في الدار أخوه »

و « زيد عنده عمرو » .

وقياس قول هؤلاء : أن يلتزموا رفع ما بعد الظرف والمجرور إذا وقعا معتمدين ،

ولا يجيزون الرفع للابتداء ، وقد نص على ذلك أبو علي في « تذكرته » في مسألة : « مررتُ

برجلٍ معه صقرٌ صَائِدٌ به غداً^{٤٣} » .

٤٢ - ذهب له الفارسي في الإيضاح ٢٦٥ ، والزمخشري في المفصل ٢٤ ، وابن الحاجب في شرح الوافية ١٧٧ ،

ونسبه ابن مالك للأخفش في شرح الكافية الشافية ٣٥٠/١ .

٤٣ - ينظر رأيه في البصريات ٥٠٩/١ ، والمسائل المنتهية ٥٢ .

وإن كان الموضع للاسم كما إذا وقع بعد « إذا » التي للمفاجأة ، أو « أما » ، كما إذا قلت : « خرجت فإذا في الدار زيد » و « أما في المنزل فعمرو » ، فإنه يكون التقدير في هذا النوع ، وما جرى مجراه اسم فاعل لافعل ؛ لأن الموضع للاسم :

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبَرًا

اسم المكان يخبر به عن الجثث ، وعن المصادر ، فتقول : « زيد عندك » و « الإقامة عند عمرو » و « النزول عند خالد » وما أشبه ذلك .

وأما ظرف الزمان فإنه لا يخبر به عن الجثث إلا إذا وقعت في الإخبار به فائدة .
وإنما كان ذلك لأن الخبر من حيث هو حقه أن يكون نفس* / المخبر [عنه] من نحو أ/٣٩
المعنى ، فجاز في ظرف المكان أن يخبر به عن الجثة ؛ لقربه منه ، إذ الزمان من قسم المصادر ، والمصادر مغايرة للجثة ؛ لقربها منه ، وصحة اختصاصه به .

وأما ظرف الزمان فإنه بعيد منه إذ الزمان من قسم المصادر ، والمصادر مغايرة للجثة و - أيضا - فإنه لا يصح من حيث هو ظرف زمان اختصاصه به ، إذ وضعه وضع ما يقتضى العموم ، فإن وقعت فائدة وذلك بتنزيله منزلة المختص صح الإخبار به ، وذلك كما إذا قلت : « العنب في الصيف » و « الجوز في الشتاء » و « الرطب في تموز » و « الورد في آيار » وما أشبه ذلك .

ومن ذلك - أيضا - قولهم : « زيد حين وشم » و « حين طر شاربه » ، و « الهلال الليلة » ، وما أشبه ذلك .

أو أن يكون المعنى على الإخبار عن المصدر ، كما إذا قلت : « أكل يوم ثوب تلبسه » و « أكل ساعة [رجل] تشتمه* » وما أشبه ذلك ، ومن هذا قوله :

٤٤ - هنا يوجد سقط في النسخة الأصلية « أ » من بداية ٣٩/ب وحتى ٤٧/أ ، وقد أكمل من النسخة الثانية « ب »

من منتصف ٥٠/أ .

٤٥ - وشم : أي كثر فيه الشيب وانتشر ، وطر شاربه : أي طلع ونبت .

* تكلمة مني .

أَكَلَّ عَامٍ نَعَمْ تَحْوُونَهُ؟ يُلْقَحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ^{٤٦}

وأما ماجاء في الحديث : « إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا^{٤٧} » فقد حمل على أن « قَعَرَ » مصدر : قعرت الشيء أقعره ، إذا انتهيت إلى قعره .



وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ مَالَمْ تُفَدَّ ، كـ « عِنْدَ زَيْدٍ زَهْرَةٌ »

١/٥٠

وَ« هَلْ فَتَسَّ فِيكُمْ؟ » فَـ « مَا ذِلُّ لَنَا » وَ« جُلٌّ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا » /

وَ« غَبَّةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ » وَ« عَمَلٌ بِوَيْزِينَ » ، وَلْيُقَسَّ مَالَمْ يُقَلَّ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه ، والمحكوم عليه حقه أن يكون معرفة ؛ ليتوجه الحكم إلى معين ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ذاتًا ، أو حدثًا ، كـ^{٤٨} « زيد القائم » و « القائم زيد » خلافًا لبعض أهل البيان فإنه منع في مثل : « القائم زيد » أن يكون مبتدأ و التزم فيه أن يكون خبرًا ؛ لكونه حدثًا ، والأحداث هي الأصل في الخبر .

ويجوز الابتداء بالنكرات بشرط وجود الفائدة ، وهكذا قال سيبويه^{٤٩} ، ولم يزد على

ذلك ، وبعضهم عدد مكان الفائدة ، فمن أكثر ، ومن مقل .

والصحيح عدم الحصر ، وأنه قد تكون الفائدة باعتبار حالة حاضرة لا يمكن جعلها

ضابطًا ، وقد مثل في « كافيته » فقال :

وَقَدْ يُغَيِّدُ الْمُبْتَدَأُ مُنْكَرًا مَجْرَدًا مِنْ كُلِّ مَا [قَدْ] ذِكْرًا

٤٦ - نسب لقيس بن حصين في ابن السيرا في ١١٩/١ ، ولغيره، وهو في الكتاب ١٢٩/١ ، واللمع ٧٦ ، والإنصاف

٦٢/١ ، والرد على النحاة ١١٣ ، وشرح التسهيل ٣١٩/١ ، وشواهد التوضيح ٩٥ ، وتخليص الشواهد ١٩١ .

٤٧ - الحديث أخرجه مسلم في الصحيح بشرح النووي ٧٠/٣ - ٧٢ ، في كتاب الإيمان ، باب الشفاعة .

ورأوي الحديث أبو هريرة ، قال في خاتمته : « والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفاً » .

وقد علق النووي على الرواية بقوله : « هكذا هو في بعض الأصول » لسبعون « بالواو ... » ، ووقع في معظم

الأصول والروايات « لسبعين » بالياء ، وهو صحيح أيضا « شرح النووي ٧٢/٣ .

٤٨ - في النسخة : ف ، وما أثبتته الصواب .

٤٩ - الكتاب ٣٢٩/١ .

٥٠ - سقطت من النسخة .

[نَحْوُ : « اَمْرُوْا اَنْفَعُ لِيْ مِنْ اَمْرَاهُ »] وَ « سَيْفٌ اَوْقَى الْفَتَى مِنْ مِّنْسَاهُ »

وحصولها غالب بما ذكر المصنف ، وقد ذكر لذلك ستة أماكن ، وأحال الباقي على القياس عليها :

أحدها : تقديم الخبر ظرفاً أو مجروراً ، كما إذا قلت : « عندك رجل » و « في الدار رجل » وكان ذلك ؛ لأن الخبر هو المخبر عنه في المعنى ، فإن معنى قولك : « في الدار رجل » : الدار معمورة برجل ، ومعنى : « عندك رجل » : المكان الذي لديك معمور برجل .

والثاني : أن تكون النكرة معتمدة على أداة استفهام ، كما إذا قلت : « هل رجل في الدار ؟ » و « وجاز ذلك ؛ لأن الاستفهام يكسبه ضرباً من التعريف باقتضائه الطلب .

وثالثها : [أن تكون^{٥١}] النكرة معتمدة على أداة نفي ، كما إذا قلت : « ما رجل [قائم]* » و « وجاز ذلك ؛ لأن توجه النفي عليه يكسبه ضرباً من التعريف ؛ لأن الأغلب فيه توجهه على الإثبات ، وإذا كان كذلك فقد حصل له ضرب من التعريف باعتبار تقدمه مثبتاً .

ورابعها : الوصف ، كما إذا قلت : « رجل من تميم لقيته » وظاهر كون الوصف يكسبه ضرباً من التعريف .

وخامسها : أن تكون النكرة عاملة ، كما إذا قلت : « أمر بمعروف يعجبني ، ونهى عن منكر أسره » ، وتقديره بالمعمول يكسبه - أيضاً - ضرباً من التعريف .

وسادسها : الإضافة ، كما إذا قلت : « غلام امرأة لقيته » و « صاحب فرس مررت به » ، [وظاهر] كون الإضافة إلى النكرة يكسبه ضرباً من التعريف .

وقد مثل لتقدم الخبر الظرف بقوله : / « عند زيد نمره » ، وللمعتمد على أداة^{*} ٥١ ب/ استفهام بـ « هل فتى فيكم ؟ » ، وللمعتمد على أداة نفي ، بـ « ما خل لنا » ، وللموصوفة ، بـ « رجل من الكرام عندنا » ، وللمعاملة ، بـ « رغبة في الخير » ، وللمضافة ، بـ « عمل بر » ، [ثم] قال : « وليقس ما لم يقل » .

٥١ - ينظر شرح الكافية الشافية ٣٦٤/١ ، وهو في النسخة سقيم جداً .

٥٢ - تكملة استحسنتها .

* في النسخة « ب » : قائماً ، وظاهره ، ولعتمد .

فمما يقاس على ذلك ، أن يكون في النكرة معنى الأمر ، كما في قوله (تعالى):

﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ ٥٣ ﴾

وأن يكون في النكرة معنى الدعاء ، كما إذا قلت : « سلام عليكم » و « ويل لزيد » .

وأن يكون فيها معنى الحصر ، كما إذا قلت : « شيء [ما] جاء بك ٥٤ » فإن المعنى :
ما جاء بك إلا شيء ، ومن كلامهم : « شَرُّ أَهْرَ ذَانَابٍ ٥٥ » .

ومنها : أن يكون فيها معنى التعجب ، وهو المختار في قولك : « ما أحسن زيدا ! »

ومنها : أن تكون تالية « واو » حال ، كما إذا قلت : « وسائل بالباب » ، قال :

أَتَيْتُ وَاقِفٌ بِالرَّبِّعِ يَبْغِي قَرَىٰ مِنْ ذَاتِ قَلْبٍ مُسْتَجِيشٍ ٥٦

ومنها : وجود التفصيل ، كما إذا قلت : « رجل في الدار ورجل في المنزل » ومنه قوله

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجَزُّ ٥٧

ومثله :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نِسَاءً وَيَوْمٌ نُسَرُّ ٥٨

ومنها : أن يكون الكلام قد جاء مثلاً ، كما إذا قلت : « تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » ،

وأكثر ما يكون بـ « اللام » ، كما في قولِ عُمَرَ (رضي الله عنه) عندما قال لِكَعْبِ الْأَخْبَارِ : تَعَالَ

حَتَّى نَحْكُمَ ، فقال كَعْبٌ : دِرْهَمٌ ، فقال عُمَرُ : إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ ، « لَتَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » ،

٥٣ - آية ٢٨٠ من سورة البقرة .

٥٤ - هذا المثل والمثل في الكتاب ٣٢٩/١ ، وما بين المعقوفين تكملة من الكتاب .

٥٥ - المثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ، وتبين مخايله .

وقد ورد في مجمع الأمثال ١٧٢/٢ ، والمستقصى ١٣٠/٢ ، وزهر الأكم ٢٢٩/٣ .

٥٦ - لم أعرف قائله .

٥٧ - لامرئ القيس في ديوانه ١٥٩ مع اختلاف الصدر .

وهو في الكتاب ٨٦/١ ، وابن السيرا في ٣٧/١ ، وأمالى ابن الشجري ١٤٠/١ ، وشرح الكافية الشافية

٣٤٦/١ ، والمغني ٥٢٤ ، وابن عقيل ٢١٩/١ .

٥٨ - للنمر بن تولب في ديوانه ٣٤٧ (إسلاميون) .

وهو في الكتاب ٨٦/١ ، وشرح الأبيات للنحاس ٤٨ ، وابن السيرا في ٣٧/١ ، وشرح الكافية الشافية

٣٤٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٣/١ ، ٣١٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١١٣ .

والْحُكُومَةُ كَانَتْ فِي جَرَادَةٍ .

وَالْأَثَرُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ : « أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ : تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ » الْأَثَرُ » .



وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ تَوَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرًا
فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ مُعْرِفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْأَخْبَارِ أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرًا
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي «لَامٍ» ابْتِدَاءً أَوْ لَازِمٍ الصَّدرِ ، كـ «مَنْ لِي مُنْجِدًا؟»

الأصل في الخبر أن يكون متأخرا عن المبتدأ ؛ لأنه حكم عليه ، والحكم على الشيء ثان عن وجوده . و - أيضا - فإنه وصف في المعنى ، والوصف حقه أن يكون متأخرا عن الموصوف ، لكنه يجوز في أماكن تقديم الخبر ، والمسوغ لتجويزه عدم خوف الإلباس بالمبتدأ ، ولهذا أشار المصنف بقوله : « إِنْ لَا ضَرَرَ » أي : مسوغه / - أعني مسوغ التقديم - عدم الضرر .

و « إِنْ » في قوله : « إِنْ لَا ضَرَرَ » سببية ، والسببية من أقسام « إِذَا » ، كما في قول النابغة :

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِنْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَأَنْمِ الْفُتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجْدٍ

فإن خيف اللبس امتنع التقديم . فيمتنع إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف ، كما إذا قلت : « زيد العالم » فأيهما تقدم كان مبتدأ ، وأيهما تأخر كان خبراً ، خلافاً لمن التزم في مقتضى الحدث [الخبرية] تقدم أو تأخر ، وفي مقتضى الذات الابتدائية تقدم أو تأخر .

فإن كانت هنالك قرينة تجوز المعنى ، وتعين المراد جاز تقديم الخبر مع كونه معرفة ؛ لأنه إن ذاك لا يلتبس بالمبتدأ ، وذلك إذا قلت : « زهير زيد شعيرا » و « أبوحنيفة

٥٩ - رواه مالك في الموطأ ٤١٦/١ ، في كتاب الحج ، باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم ح ٢٣٦ .

٦٠ - في ديوانه ١٦ .

* في النسخة « ب » : للخبرية .

أبو يوسف « ، ومن هذا قوله :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ^{٦١}

لأن على تشبيهه بنى البنين بالبنين ، لا على تشبيهه البنين ، فإذا فالتقدير : بنو أبنائنا بنونا ، أي : مثل بنينا^{٦٢} ، ومن ذلك قول بعض الشاميين عندما عهد معاوية (رضي الله عنه) لابنه يزيد^{٦٣} :

مُعَاوِيَةُ الْخَلِيفَةُ لَا سِوَاهُ فَإِنْ يَهْلِكُ فَسَائِسُنَا يَزِيدُ
فَمَنْ غَلَبَ الشَّقَاءُ عَلَيْهِ جَهْلًا تَحَكَّمَ فِي مَفَارِقِهِ الْحَدِيدُ
مُعَاوِيَةُ يَزِيدُ فَمَنْ يُرِدُّهُ بِمَا لَا يَرْضَى قُطَعَ الْوَرِيدُ

لا يريد أن يشبهه معاوية (رضي الله عنه) بـ « يزيد » ، ولكن قصده تشبيهه يزيد بمعاوية ، فإذا فالمعنى : يزيد معاوية ، أي : مثل معاوية .

وأنشد بعض أهل البيان في لزوم إظهار السبب المقتضي للحكم إذا كان خفيا ، ولم

يكن الموضع يعينه :

يُذِيرُونِي سَفَاهًا عَنْ بُجِيرٍ وَمَا جَاؤَا بِهِ فِيهِ ضَلَالَةً
عِبَادُ وَيَحْكُمُ مِنِّي بُجِيرٌ فَتَجَلُّ النَّجْلُ نَجْلٌ لَا مَحَالَةَ^{٦٤}

يريد : بجير ، وهو ابن ابنه ، مثل عباد ، وهو ابنه . ولما كان سبب هذا التشبيه البنية ، ولم يكن في الموضع ما يعينها تعين إظهار ما يدل عليها ، وهي السبب المقتضى للحكم وهو التشبيه ، فقال : فنجل النجل نجل ، والنجل : الابن ، فصار بهذا الاعتبار ، كما إذا قلت : « زيد أسد بخرأ » لا يجوز « زيد أسد » فقط ؛ لخفاء الدلالة على البخر ، بخلاف مالمو

٦١ - نسب للفرزدق وليس في ديوانه ، كما نسب لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) .

وهو في الإنصاف ٦٦ ، وابن يعيش ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/١ ، وأوضح المسالك ١٤٥/١ ،

والتصريح ١٧٣/١ ، والهمع ١٠٢/١ ، والأشموني ٢١٠/١ .

٦٢ - في النسخة : بنونا .

٦٣ - قائلها رجل من ذي الكلاع عندما أقام معاوية الخطباء لبيعة يزيد ، فقال مشيراً إلى معاوية هذا أمير المؤمنين ،

فإن مات فهذا وأشار ليزيد ، فمن أبى فهذا وأشار إلى السيف ، وأنشد الأبيات .

وهي في العمدة ٣١٠/١ ، ماعدا الأخير .

٦٤ - لم أقف على القائل .

قلت : « زيد الأسد شجاعة » .

ولذلك - أيضا - يمتنع التقديم إذا كانا معا متساويين في التنكير ، كما إذا

قلت : « أفضل منك أفضل مني » ، فأيهما تقدم كان مبتدأ ، وأيهما تأخر كان خبراً .

فلو كان قرينة تقتضى أن هذا المتقدم متأخر جاز ، كما إذا قلت : « أشجع منك / ٥١ ب

أشجع من عنتره » و « أسمح كفاً منك أسمح كفاً من حاتم » و « أحلم منك أحلم من

أحنف » المعنى : أشجع من عنتره [أشجع منك ^{٦٥}] ، وأسمح كفاً من حاتم أسمح كفاً منك ،

وأحلم من أحنف أحلم منك ؛ لأن هؤلاء الثلاثة متفق على أنه بهم يضرب المثل في هذه

المعاني ، فمن كان أكثر منهم في هذا المعنى كان أكثر من [مخاطبك] * ، ولا سبيل إلى

دعوى المبالغة للإصحاب بالمانع وهو وجود النزول عن [المفضل] * .

ومما تعين فيه تقديم المبتدأ وتأخير الخبر . أن يكون الخبر فعلاً له ، أي : للمبتدأ ،

كما إذا قلت : « زيد قائم » فإنك لو قدمت الخبر صار المبتدأ فاعلاً ، ولا بد من تعيينه بأن

يكون للمبتدأ .

فأما إن كان لغير المبتدأ فإنه يجوز التقديم ، كما إذا قلت : « زيد قام أخوه » فإنه

يجوز أن تقول : « قام أخوه زيد » ، لا مانع من ذلك عند أحد .

فلو كان مع كون الفعل للمبتدأ ما يعين كونه ، أعنى الفعل متأخراً في المعنى جاز

التقديم ، كما إذا قلت : « قاموا إخوتك » عند من لا يلحق الفعل علامة تنثية ولا جمع .

وكذلك - أيضا - لو قصد استعماله منحصرراً فإنه يتعين تقديم المحصور ، وتأخير

المحصور فيه ، كما إذا قلت : « ما زيد إلا كاتب » فإن المعنى حصر زيد في الكتابة ،

لا حصر الكتابة في زيد ، فلو أخرت زيدا ، وقدمت انعكس المعنى فصار المحصور « كاتب »

و « زيد » هو المحصور فيه .

فإن كان هنالك قرينة تدل على المعنى جاز ، كما لو قدمته بـ « إلا » ، فقلت : « ما

إلا كاتب زيد » فعلى هذا يمتنع من « إنما زيد كاتب » رأساً ؛ لفقدان القرينة .

٦٥ - تكملة استحسنتها لإتمام الكلام .

* في النسخة « ب » : مخاطبتك ، المتفضل .

ومن الأماكن التي يتعين فيها تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، أن يكون الخبر مسنداً

لمبتدأ دخلت عليه «لام» الابتداء ، كما إذا قلت : « لزيد قائم » ، ومنه قوله :

ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعيت نزال ولج في الدُّعْر^{٦٦}

وقوله :

فلأنت أشجع حين تتجه إلـ أبطال من ليث أبي أجر^{٦٧}

ومن الأماكن التي يتعين فيها تأخير الخبر ، أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ لازم التصدير ،

كما إذا قلت : « من زيد ؟ » ، وكما في قوله :

فمن أبوك ؟ أو أبي في المعركة لا تجعلن فجر القتيل مؤركه^{٦٨}

ومثله :

فمن أبوك ؟ إن بقوا في المأزق صاحب نبل أو حصان أبلق^{٦٩}

١/٥٢

ونحو: «عندي درهم» و«لي وطر» ملتزم فيه تقدم الخبر /
كذا إذا عاد عليه ضم مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبِرُ

هذا القسم عكس القسم المتقدم ، أعنى أنه يلتزم فيه تأخر المبتدأ ، وتقدم الخبر .

فمن ذلك : أن يكون المصحح للمبتدأ بالنكرة لازم التقديم على المبتدأ ، وذلك لا يكون من المصححات إلا في الظرف ، وما جرى مجراه وهو المجرور ، وما عداها من المصححات متأخر أو مصاحب .

فمن الظرف ، قولك : « عندي رجل » و « في الدار رجل » ، وقول المصنف : « عندي

٦٦ - لزهير في ديوانه ٩٣ مع اختلاف الصدر .

وهو في الكتاب ٢٧١/٣ ، وإصلاح المنطق ٣٣٦ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وأمالى ابن الشجري ٣٥٤/٢ ،

والإنصاف ٥٣٥ ، وابن يعيش ٣٦/٤ ، ٥٠ ، ٥٢ .

٦٧ - لزهير في ديوانه ٩٦ .

٦٨ - لم أقف على قائله .

٦٩ - لم أقف على قائله .

درهم ، ولي وطر »

وقد قدمنا أن الظرف والمجرور في هذين وأشباههما هو المخبّر عنه في المعنى .

ومن ذلك : أن يعود على الخبر ضمير متصل بالمبتدأ ، كما إذا [قلت ^{٧٠}] : « على التمرة مثلها زبداً » فيتعين هنا تقدم الخبر من أجل عودة الضمير ؛ لأنك لو أخرته لقلت : « مثلها على التمرة زبداً » فكان الضمير في « مثلها » يعود إلى « التمرة » وهو متأخر لفظاً ورتبةً ، أما لفظاً فإنه ملفوظ به بعده ، وأما الرتبة فإن رتبته أن يكون متأخراً عن المبتدأ .

وفي كلام بعض أهل البيان ما يقتضى جواز « رجل في الدار » و « رجل عندك » [و] « مِثْلُهَا عَلَى التَّمْرِ [زُبْدًا] » أحاله على المتعارف ؛ لأن هذا النوع قد عرف فيه التقديم فصار تأخيرها لا يضر ، وينزل منزلة ما يكون تأخيرها لفظاً لا رتبةً ، ومثل : « على التمرة مثلها زبداً » ، قول الشاعر :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ، وَلَكِنْ مِلٌّ عَيْنٍ حَبِيبُهَا ^{٧١}

و « مبيناً » حال من « عليه » تبين لما يعود عليه الضمير ، وكأنه يشير إلى أن هذا الضمير يعود إلى ما ظهر من الخبر ، وهو متعلقه في قولك : « على التمرة مثلها زبداً » فإن الخبر إنما هو كائن أو مستقر ، فيكون بهذا الاعتبار على حد قول أبي عمرو بن العباس ، عندما عدد الأماكن التي يجب فيها تقديم الخبر : « أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ » ، وقال : « نحو : على التمرة مثلها زبداً ^{٧٢} » . قال :

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ كَ « أَيْنَ هَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا » ؟
وَحَبَرَ الْمَحْضُورِ قَدِّمَ أَبَدًا كَ « مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا »

ومن الأماكن التي يتعين أن يكون الخبر فيها متقدماً ، أن يكون - أعنى : الخبر - لازم

٧٠ - تكلمة يطبها السياق .

٧١ - للمجنون في ديوانه ٥٨ ، كما نسب لنصيب في ديوانه ٦٨ .

وهو في شرح التسهيل ٣٠٢/٨ ، وشرح الألفية لابن الناطم ٨١٧ والارتشاف ٤٤/٢ ، وتخليص الشواهد

٢٠١ وابن عقيل ٢٤١/٨ ، والتصريح ١٧٦/٨ ، والأشموني ٢١٣/٨ .

٧٢ - الكافية : ٧٨ .

[الصدارة]* كما إذا قلت : « كيف زيد ؟ » و « أين عمرو ؟ » وما أشبه ذلك وقد استغنى بهذا كثير من أهل علم البيان عن ذكر لزوم تقدم المبتدأ إذا كان من نوات [الصدارة]^{٧٣} / لأنه إذا ^{٥٢}ب ألزم تقديمه مع كون وضعه مقتضياً للتأخير فمن باب اللزوم أن يستلزم التقديم إذا كان وضعه للتقديم ، ولا يلتزم تقديم الخبر ، وإن كان من أدوات الصدور إلا بشرط الأفراد ، فإن كان جملة فإنه يجوز تأخيرها ، فتقول : « زيد من أبوه ؟ » ولكونه على ذلك الحكم قيد المصنف المقصود بالمثال ، وهو قوله : « أين من علمته نصيراً ؟ » ، و « من » موصول بمعنى « الذي » .

ولقائل أن يقول : إن الخبر لم يقع في الجملة اسم استفهام ؛ لأن الخبر إنما هو المجموع لا اسم الاستفهام فقط .

وقد صرح غير واحد بأن المعنى في قولك : « زيد أخوه قائم » وما أشبه ذلك ، أن التقدير : زيد متلبس أخوه بالقيام .

فإذا كان الأمر كذلك كان التقدير - أيضاً - في « زيد من أبوه ؟ » : زيد متلبس بالسؤال عن أبيه ، أو ما أشبه ذلك .

وإذا كان كذلك خرج الخبر عن الصدرية في مثل : « زيد [من ^{٧٣}] أبوه ؟ » مطلقاً ، ويبقى الإشكال على من قيده بالمفرد كأبي عمرو بن الحاحب (رحمه الله تعالى^{٧٤}) .

ومن الأماكن التي يتعين فيها تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ ، كما إذا قلت : « ما كاتب إلا زيد » ، فإن [المعنى]* على حصر الكتابة في زيد ، فلو أخرجت انعكس فصار « زيد » هو المحصور والخبر هو المحصور فيه ، ومن هذا ، أي : مما يتعين فيه تأخير المبتدأ وتقديم الخبر ، قولنا : « مالنا إلا اتباع أحمد عليه السلام » .

ومراد به المحصور : أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ . فعلى هذا المعنى : وخبر المحصور فيه الخبر ، ثم حذفه لفهم المعنى ، والاكتفاء عنه بقوله في المبتدأ : « أو قصد

٧٣ - تكملة استحسنتها .

٧٤ - الكافية : ٧٨ .

* تكملة مني يتطلبها السياق .

استعماله منحصرًا « فإن هنالك هو الذي يكون منحصرًا في الخبر ، فعلى هذا المنحصر فيه يكون متأخرًا مطلقًا

قال (رحمه الله تعالى) :

وَحَدَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا تَقُولُ : « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَكُمْ ؟ »
وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ ؟ » قُلْ : « دَنِفٌ » فَ « زَيْدٌ » اسْتَغْنَى عَنْهُ إِنْ عُرِفَ^{٧٥}

يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر، وبالعكس إذا علم المقصود، وذلك إما بقرينة لفظية أو معنوية.

فمثال ما حذف منه المبتدأ وأبقى الخبر لقرينة لفظية ، قولك : « دنف » في جواب من

قال : « كيف زيد ؟ » فإن التقدير إذا قلت : دنف « زيد دنف » ، واستغنى عن إظهار « زيد » لتقدمه في السؤال ، ومثله :

قال لي : كيف أنت ؟ قلتُ عليلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ ، وَحُزْنٌ طَوِيلٌ^{٧٦}

ولا يلزم وقوع الدال في السؤال ، ولا المدلول / عليه المحذوف في الجواب ، وقد يكونان في ١/٥٣
غيرهما ، كما في قوله :

إِذَا ذُقْتَ فَاهَا ، قُلْتَ : طَعْمٌ مُدَامَةٌ مُعْتَقَةٌ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ التُّجْرُ^{٧٧}

وكما في قول عبد الله بن الزبير (رضي الله عنه) يصف غريماً له قد ألح عليه في الطلب ،
وأسف إذ طلب منه الانتظار :

تَتَأَبَّبَ حَتَّى قُلْتُ : دَاسِعٌ نَفْسِيهِ وَأَبْرَزَ أَنْيَاباً لَهُ كَالْمَعَاوِلِ^{٧٨}

أي : هو داسع نفسه .

٧٥ - في متن الألفية : إذ .

٧٦ - لم يعرف قائله . وهو في الإيضاح للقزويني ١/١٠٩ ، ومعاهد التنصيص ١/١٠٠ .

٧٧ - لامرئ القيس في ديوانه ١١٠ ، وهو في اللسان « تجر » ٨٩/٤ ، والمساعد ١/٢١٤ ، والهمع ١/١٥٧ .

٧٨ - هو لعبد الله بن الزبير الأسدي - بفتح الزاي - في ديوانه ١١٤ ، وليس كما قال للصحابي المشهور ، ولعله سهو منه ، والبيت في دلائل الإعجاز ١٨٣ .

ومثال ما حذف [منه^{٧٩}] الخبر وترك المبتدأ لقيام قرينة لفظية ، قولك : « زيد » في جواب

من قال : « من عندكما ؟ » و « من الصائم ؟ » وما أشبه ذلك ، ومنه :

قال لي : مَنْ دَنَا ؟ فقلتُ لَهُ : هَامٌ ليس تُرَوِّى سَيْفُهُ مِنْ نَجِيعٍ^{٨٠}

ولا يلزم - أيضا - هذا النوع السؤال والجواب ، وقد يكونان في غيرهما ، ومنه قوله :

نحن بما عِنْدَنَا وأنت بما عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْيُ [مُخْتَلِفٌ]^{٨١}

ومنه قول عمرو بن كلثوم :

وإنَّ غَدًا وإنَّ اليومَ زَهْرٌ وبعدَ غَدٍ بما لا تَعْلَمِينَا^{٨٢}

وأما حذف المبتدأ لقرينة معنوية ، فكما إذا قال المستهل : « الهلال » أي : هذا الهلال .

وأما حذف الخبر ، فكما إذا قلت : « خرجت فإذا السبع » وأكثر ما يكون هذا النوع

ظاهراً ؛ لضعف القرينة المعنوية ، بخلاف اللفظية .

وأكثر وقوع الخبر بعد « إذا » المفاجأة ظاهر ، كما في قوله (تبارك وتعالى) :

﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾^{٨٣} وكما في قوله : ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءٌ لِلنَّازِرِينَ ﴾^{٨٤} وكما

في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾^{٨٥} .

وقد التزم بعضهم في خبر ما وقع بعد « إذا » المفاجأة أن يكون وجود مقيداً فعلى

هذا يتعين إظهاره ؛ لأن الوجود المقيد إذا حذف لم يكن عليه دليل من مجرد المعنى .

وللحذف في الوجهين : أعنى في الخبر والمبتدأ مراتب ومقتضيات أحوال ، تقريرها

٧٩ - تكملة استحسنتها .

٨٠ - لم أقف على قائله .

٨١ - نسب لقيس بن الخطيم في ديوانه ٢٣٩ ، والصواب لعمرو بن امرئ القيس كما في جمهرة أشعار العرب ٦٧٥ .

وهو في الكتاب ٧٥/١ ، ومجاز القرآن ٣٩/١ ، والمقتضب ١٢/٣ ، وابن السيرافي ٢٧٩/١ ، والصاحبي ٣٦٢ ،

وأما ابن الشجري ٢٠/٢ ، والإنصاف ٩٥ ، وشرح التسهيل ٦١/١ ، ٥٠/٢ ، وفي النسخة : يختلف .

٨٢ - في ديوانه ٦٧ من معلقته ، وفيها « رهن » بدل « زهر » .

٨٣ - آية ٢٠ من سورة طه .

٨٤ - آية ١٠٨ من سورة الأعراف .

٨٥ - آية ١١٧ من سورة الأعراف .

في علم البيان ، وحيث يكون ذلك هو المقصود ^{٨٦} .

ولم يتعرض المصنف هنا - إلى الأماكن التي يكون فيها حذف المبتدأ واجباً ، وقد تعرض للأماكن التي يكون فيها حذف الخبر واجباً ، وهو قوله :

وَبَعْدَ « لَوْلَا » غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتِقْرَ
وَبَعْدَ « وَآوٍ » عَيَّنَتْ مَفْهُومَ « مَعِ » كَمِثْلِ : « كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ »

فمن ذلك: أن يكون خبراً عن الاسم الواقع بعد « لولا » ، كما إذا قلت : « لولا زيد لأكرمك » وقوله : « غالباً » احتراز مما جاء فيه ظاهراً ، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ :

« لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ ، وَجَعَلْتُ / لَهَا بَابَيْنِ ^{٨٧} » .

وكما جاء من قول الزبير (رضى الله عنه) :

ولولا بنوها حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا ^{٨٨}

وقد جعل من ذلك قوله (تعالى) : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^{٨٩} وأما من نحو النظر فإنه إن كان وجوده مقيداً ، فإنه إن حذف لم يكن عليه دلالة ،

٨٦ - سمي البلاغيون المبتدأ « مسنداً إليه » ، والخبر « مسنداً » ، وذكروا لحذفهما أغراضاً بلاغية مطردة ومقررة في كتبهم ، وبعض البلاغيين جعل حذفهما من الإيجاز بالحذف للمفرد .

ينظر دلائل الإعجاز ١٧٩ ، ونهاية الإيجاز ٣٤٤ ، والمفتاح ١٧٦ ، ٢٠٦ ، والإشارات ٣٣ ، ٦١ ، والإيضاح ١٠٩ ، ١٦٩ ، والتبيان ٥٤ ، ٨٨ ، والطراز ١١٧/٢ ، وشرح التلخيص للبايرتي ١٩٣ ، ٢٦٥ .

٨٧ - هذا الحديث برواياته المتعددة والمختلف في ألفاظه قد خرجها الشيخان وغيرهما .
ينظر صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٤٣٩/٣ ، في كتاب الحج ، باب فضل مكة وبنائها الخ الأحاديث ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ .

وصحيح مسلم بشرح النووي ٨٨/٩ - ٩١ ، في كتاب الحج ، باب نقض الكعبة وبنائها .
كما رواها النسائي في السنن ١٦٩/٥ - ١٧٠ ، في كتاب مناسك الحج ، باب بناء الكعبة .

٨٨ - وعجزه :

كَخَبْطَةِ عَصْفُورٍ وَلَمْ أَتْلَعْ

وفي النسخة : لخطبتها . قال السيوطي : هذه الرواية محرفة ، ينظر شرح شواهد المغني ٨٤١/٢ .
وهو في شرح الكافية الشافعية ٣٥٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٢ ، ومغني اللبيب ٤٨٢ ، وتخليص الشواهد ٢٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٨٤١/٢ . كما نسب لكعب بن مالك الأنصاري (رضى الله عنه) وهو في ديوانه ٢٧٣

٨٩ - آية ٦٨ من سورة الأنفال .

* يحذف المبتدأ في أربعة مواضع وجوباً ، ينظر شرح التسهيل ٢٨٦/١ - ٢٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٣/١ ، أوضح المسالك

١٥٣/١ ، وابن عقيل ٢٥٤/١ ، والتصريح ١٧٦/١ ، والأشعوني ٢٢٠/١ .

كما إذا قلت : « لولا زيد مسافر أو مقيم » أو ما أشبه ذلك ،

قالوا : والذي على جوازه ظهور السماع كما قدمنا ، والنظر - أيضا - كما قدمنا ، وأكثر النحويين على لزوم حذف الخبر مطلقاً .

قال الأستاذ أبو الحسين ابن أبي الربيع^{٩٠} : ولا يثبت ظهوره بالسماع ، وأما ما جاء مما ظاهره ذلك فإنه محمول على تأويل ، كما في الحديث الذي قدمنا ، وتأويله عند المانع من الظهور أن ظهوره محمول على تداخل الروايات ، فإن الحديث فيه روايات متعددة، منها ما روى ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أخبر عبد الله بن عمر ، عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ قال لعائشة : « أَلَمْ تَرَيَّ أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْبَيْتَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْلَا حَدَّثَانُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ »^{٩١} ويروى : « لَوْلَا حَدَّثَانُ » ويروى : « لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدِ » وإذا كان كذلك حمل على تداخل الروايات .

ومعنى تداخل الروايات : أنه أخذ « حديثو » الواقع خبراً عن « أن » [فجعل] * خبراً عن « قومك » فجعل خبر ما دخل عليه الناسخ خبراً عما لم يدخل عليه .
وأما « سَبَقَ » في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ ﴾ فمحمول على الصفة .

وأما « بنوها » في قول الزبير فحمل على أنه فاعل بفعل مضمر دل عليه المعنى ، تقديره : قام بنوها ، وما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .
ولا يثبت كما قلنا مثل : « لولا زيد مسافر لأقمت » وما أشبه ذلك مما يكون فيه وجود الخبر وجوداً مقيداً .

ومتى احتيج إلى ذلك سُبِكَ من الخبر مصدرٌ وأُضِيفَ إلى الاسم الذي كان بعد

٩٠ - ينظر البسيط في شرح الجمل ١/ ٥٩٤ - ٥٩٥ ، والمخلص ١٧٧ .

٩١ - سند هذه الرواية في الموطأ ١/ ٣٦٣ ، في كتاب الحج ، باب ما جاء في بناء الكعبة ، ح ١٠٤ .

* في النسخة « ب » : فحمل .

«لولا» وجعل الخبر وجوداً مطلقاً ، والتزم حذفه ، فتقول في « لولا زيد مسافر لأقمت » :
لولا سفر زيد لأقمت .

قالوا : ولا يكون خبر الاسم الواقع بعد « لولا » إلا ذا وجود مطلق ، وأما قوله :

أ/٥٤

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فلولاً الغمْدُ / يُمْسِكُهُ لَسَالاً^١

فهذا البيت هو للمعري ، ولا حجة فيه ولا تأنيس

وقد صرح أبو الحسن بن عصفور^٢ بتلحينه ، قال : « ولذلك لحن المعري في قوله :

يذيب الرعب » البيت .

والذي كان ينبغي فيه على ما قدمنا أن يقول : فلولاً إمساك الغمد له ، لكن الوزن

حملة على أن قال : فلولاً الغمد يمسكه .

وكان شيخنا أبو عبد الله بن الفخار البيري (رحمة الله عليه) يوجهه على أن يكون

على حد قولهم : « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »

فيكون التقدير : أن يمسكه ، كما كان التقدير : أَنْ تَسْمَعَ بِالْمُعِيدِي ، ثم حذفت « أَنْ »

وارتفع الفعل على المختار ، فيكون إذ ذاك « يمسكه » في معنى : إمساكه ، بدل اشتمال .

ومن الأماكن التي يتعين [فيها^٣] حذف الخبر ، أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين ،

وذلك في « ايمن [الله] » و « لعمر الله » و « يمين الله » وما أشبه ذلك ، ومن الأول ، قوله :

وقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ ، وفريقُ لَيْمُنُ اللهِ مَانْدَرِي^٤

٩٢ - في ديوانه « سقط الزند » ٥٤

وهو في المقرب ٨٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٥٦/١ ، وشرح الألفية لابن النازم ١٢٢ ، والارتشاف ٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٦/١ ، والمغني ٣٠٢ ، وابن عقيل ٢٥١/١ ، وشفاء العليل ٢٧٥ .

٩٣ - المقرب ٨٤/١ ، وشرح الجمل ٣٥١/١ ، وفي النسخة : أبو الحسين ، والصواب ما أثبتته .

٩٤ - قال الميداني : يضرب لمن خبره خير من مرآه . وهو في الأمثال ٩٧ - ٩٨ ، وجمهرة الأمثال ٢١٥/١ - ٢١٦ ،

وفصل المقال ١٣٥ ، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١ - ٢٣٠ ، والمستقصى ٣٧٠/١ .

٩٥ - تكملة استحسناتها .

٩٦ - لنصيب في ديوانه ٩٤ .

وهو في الكتاب ٥٠٣/٣ ، والمقتضب ٢٢٨/١ ، والأصول ٤٣٤/١ ، وسر الصناعة ١٠٦/١ ، واللمع ٢٩٣ ،

والنصف ٥٨/١ ، والإنصاف ٤٠٧ ، وشرح التسهيل ٢٠٤/٣ .

ومن الثاني ، قوله :

لَعُمْرُكَ مَا إِنَّ ضَرَنِي وَسَطَ حُمِيرٍ وَأَقْبَالِهَا إِلَّا الْمَخِيلَةُ وَالْفَخْرُ^{٩٧}

ومن الثالث ، قوله :

فَقَالَتْ: يَمِينُ اللَّهِ مَا لَكَ حِيلَةٌ وَلَا إِنَّ أَرَى عَنْكَ الْعَمَايَةَ تَنْجَلِي^{٩٨}

فإن لم يكن نصا في اليمين ، كـ « عهد الله » و « أمانة الله » جاز إثباته وحذفه ، فتقول : « عليّ عهد الله ليؤمن زيد » و « عهد الله ليقومن زيد » وكذلك ما أشبهه .

ومما يتعين - أيضا - فيه حذف الخبر ، أن يكون واقعا بعد « واو » معينة للمعية ، كما إذا قلت : « أنت ورأيك » و « زيد وفرسه » و « كلُّ رجل وضيعته » ، وكما في قول المصنف : « كلُّ صانع وماصنع » ، ومنه قول عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح (رضى الله عنه) :

أَبُو سُلَيْمَانَ وَرِيْشُ الْمُقْعَدِ وَضَالَةٌ مِثْلُ الْجَحِيمِ الْمُوقَدِ
وَمُجْنَأٌ مِنْ ظَهْرِ ثَوْرٍ أَجْرَدٍ وَمُؤْمِنٌ بِمَا عَلَى مُحَمَّدٍ

أي : بمانزل على محمد ﷺ .

ومما جاء كذلك بعد دخول الناسخ ، قول عنترة^{٩٩} :

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجِرْوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ
مُقَرَّبَةٌ الشِّتَاءِ وَلَا تَرَاهَا وَرَاءَ الْحَيِّ يَتَّبِعُهَا الْمَهَارُ

٩٧ - لامرئ القيس في ديوانه ١١١

وفي النسخة : وأقوالها . والقافية في الديوان : والسكر .

٩٨ - لامرئ القيس في ديوانه ١٤ من معلقته . وينظر جمهرة أشعار العرب ٢٥٥/١

٩٩ - استشهد يوم الرجيع وكان أميراً على النفر الذين بعثهم الرسول مع عضل والقارة ، وقيل غيره ، فغدروا بهم مع بني لحيان من هذيل ، وحمته الدبر من المشركين أن يجزوا رأسه ، وفي المساء بعث الله الوادي فاحتمله للعهد الذي قطعه على نفسه .

ينظر السيرة لابن هشام ١٦٩/٢ - ١٧٠ ، وفيها الأبيات ، والاستيعاب ٧٧٩/٢ ، وأسد الغابة ١١١/٣ ،

وفي النسخة : ومجنباة من ظهر .

١٠٠ - في ديوانه ٣٠٩ ، كما نسباً لزيد الخيل في ملحق ديوانه ١٠٤ ، كما نسبت لوالد عنترة شداد

وبيت الشاهد الأول في الكتاب ٣٠٢/١ ، ومجاز القرآن ٢٤٣/١ ، وابن السيرا في ٣٥٧/١ ، والصاحبي ٣٥٨ ،

والمخلص ١٧٤ ، وشرح التسهيل ٢٥٤/٢ .

« جروة » اسم فرسه ، والإضافة إلى الشتاء على تقدير « في » .

ومعنى مقربة : أنها لا ينفى عنها مخافة حدوث قتال .

وقد أنكر بعضهم أن يكون تقريب الفرس في غير حالة القتال ، قال : وإنما يكون ذلك في القتال ، كما في قوله^{١١} :

٥٤/ب

قَرَبًا مَرَبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي إِنَّ قَتَلَ الْكَرِيمِ بِالشَّسْعِ / غَالٍ
قربا مربط النعامة مني لَقَحَتْ حَرْبُ وائِلٍ عَنْ حِيَالٍ
قربا مربط النعامة مني جَدَّ أَمْرٌ مِنْ مُضِيعَاتِ الْوَعَالِ
قربا مربط [النعامة] مني لِهَلَاكِ الْكُھُولِ وَالْأَطْفَالِ
قربا مربط النعامة مني لِحَنِينِ النِّسَاءِ وَالْإِعْوَالِ

و « مقربة الشتاء » حجة عليه ، وواقعة حال لا يمتنع واقعة حال أخرى ، على ما هو المقرر في علم البيان^{١٢} .

وعلى هذا حمل أبو عليّ الشُّلُوبِينَ قراءة من قرأ : « سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ^{١٣} »
أعني قراءة من قرأ « سَوَاءٌ » بالنصب .

حكى لنا شيخنا أبو عبد الله البيري المتقدم ذكره قريبا ، أن بعض أصحاب أبي علي*

١٠١ - الأبيات للحارث بن عباد ، سيد بني بكر بن وائل وحكيمها ، قالها في يوم قضة أو يوم التحاليق من أيام بكر وتغلب وكانت النصره فيه لبكر ، وقال فيه الحارث قصيدة عدد أبياتها مائة بيت منها هذه ، ينظر بعضها في أخبار المراقسة ٢٨٧ ، وأيام العرب ١٦١ ، وفي النسخة : مريطة .

١٠٢ - الوصل هو عطف جملة على جملة بالواو خاصة ، فخرج أمران :
لا وصل بين المفردات ، ولا وصل بغير الواو . ومن هنا دخلت الجملة الحاليه بسبب واو الحال ، من حيث إنها تجري بالواو تارة ، ويدونها أخرى ، فالحقها البلاغيون بباب الوصل في آخره ، ولها أحكام خاصة بها .
ينظر نهاية الإيجاز ٣٣٣ ، والمفتاح ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والإشارات ١٢٣ ، والإيضاح ٢٦٦ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٤٠٦ .

١٠٣ - آية ٢١ من سورة الجاثية .
وقراءة النصب نسبت لحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص من السبعة ، وقرأ بها من العشرة خلف ويعقوب من طريق روح الهذلي . وقرأ الباقر برفع « سواء » .

ينظر السبعة ٥٩٥ ، والمبسوط ٤٠٤ ، والتذكرة ٦٧٦/٢ ، والتيسير ١٩٨ ، والإقناع ٧٦٤/٢ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

* في النسخة « ب » : نكر ، أبو علي .

الشلوبين ، قال : انصرفنا عن مجلس لأبي علي أن « مَحْيَاهُمْ » فاعل بـ « سَوَاءً » على من قرأ بنصب « سَوَاءً » ، فلما كان في هَزِيعٍ من الليل أتاني أبو علي ، فقرع علي الباب فخرجت إليه ، فقال لي : ظهر لي في تلك المسألة وجه ، وخفت أن يَفْجَأَنِي موتٌ فلا يُؤخذ عني « مَحْيَاهُمْ » مبتدأ سد المعطوف عليه مسد الخبر .

ولا يحمل على الرفع بـ « سَوَاءً » ؛ لأن الرفع بـ « سَوَاءً » قليل ، وحمل ذلك كله الأستاذ أبو الحسين بن [أبي] الربيع^{١٠٤} على أنه مما حذف فيه من الثاني ما أثبت نظيره في الأول ، ومن الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، فعلى هذا يكون التقدير في : « كل رجل وصنعتة » : كل رجل مع صنعتة معه ، أي : مع الرجل فحذف « مع صنعتة » لدلالة « وصنعتة » ، وحذف « مع الرجل » أو « معه » لدلالة « كل رجل » .

ولا فرق بين أن يكون هذا النوع منفياً أو مثبتاً ، خلافاً لمن منع « ماكل رجل وصنعتة » مستنداً إلى أن المعية هي المقتضية لحذف الخبر وقد انتفت ، وفي الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الصُّبْحِ ، فَوَجَدَ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ عِنْدَ بَابِهِ فِي الْغَلَسِ ، فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ فَقَالَتْ : أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتِ سَهْلٍ ، يَارَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : مَا شَأْنُكِ ؟ قَالَتْ : لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ ، لِرُزُوجِهَا ، فَلَمَّا جَاءَ رُزُوجُهَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذِهِ حَبِيبَةُ بِنْتِ سَهْلٍ قَدْ ذَكَرْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَهُ ، فَقَالَتْ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، كُلُّ مَا أَعْطَانِي عِنْدِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ ، خُذْ مِنْهَا ، فَآخِذْ مِنْهَا ، وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا^{١٠٥} .

٥٥/أ

وحمله الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع^{١٠٦} على أن التقدير : لا أنا مع ثابت ،

١٠٤ - ينظر الملخص ١٧٣ - ١٧٤ ، والبسيط في شرح الجمل ٥٥٤/١ - ٥٥٥ ، ٥٩٦ .

١٠٥ - الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٥٦٤/٢ ، في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الخلع ، ح ٣١ .

كما أخرجه أبو داود في السنن ٦٦٧/٢ - ٦٦٩ ، في كتاب الطلاق ، باب في الخلع ، ح ٢٢٢٧ .

وأخرجه النسائي في السنن ١٣٨/٦ ، في كتاب الطلاق ، باب ما جاء في الخلع .

١٠٦ - ينظر الملخص ١٧٤ .

ولاثابت معي ، على عادته في جميع هذا الباب ، أعني بجعله مما حذف من الثاني ما أثبت نظيره من الأول ، ومن الأول ما حذف نظيره من الثاني .

قال :

وَقَبْلَ خَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَـ «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا» وَ «أَتَمَّ» تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ

ومن الأماكن التي يحذف فيها الخبر وجوبا : أن تكون الحال سدت مسد الخبر ، بشرط أن تلك الحال لا تصح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور ، فإنه إن كان الأمر كذلك ارتفع على أنه خبر عن المبتدأ ، كما إذا قلت : « ضربي زيدا شديدا » .

فإن لم يكن يصح وقوعها خبراً عن المبتدأ ، كما إذا قلت : « ضربي زيدا قائماً » فهي المسألة .

وقد اختلف في وجوب حذف هذا الخبر ، ووقع كثيراً للنحويين وجوبه .

وقال أبو عبدالله بن الحاج في نقد له^{١٧} على ابن عصفور^{١٨} : « ضربي زيدا قائماً » فيما يجب حذفه من الأخبار خطأ ، فلا يمنع أحد : ضربي زيدا قائماً حسن » .

وقد اختلف - أيضا - في كون « ضربي » في هذه المسألة ، وما أشبهه مرفوعاً

بالفاعلية ، أو بالابتداء ، فالجمهور على ما ذكره المصنف ، من أنه مرفوع بالابتداء .

وقد قيل : إنه مرفوع بالفاعلية ، وإن التقدير : وقع ضربي ، أي : يقع ، بناء على

الماضي والاستقبال ، كما يقع التقدير عند من يقول : إنه مبتدأ ، حاصل إذا كان قائماً ،

أو : إذ كان قائماً ، بناء - أيضا - على الماضي والاستقبال .

وقد قيل : إن الخبر قائم بنفسه ؛ لأنه على حد : « زيد عندك » لاشتراكهما في معنى « في » .

وقد اختلف في تقدير هذا الخبر^{١٩} :

١٠٧ - ينظر رأيه في الارتشاف ٢/٣٤ ، وابن الحاج النحوي ٥٩ - ٦٠ .

١٠٨ - ينظر رأيه في المقرب ١/٨٥ ، وشرح الجمل ١/٣٥٢ .

١٠٩ - تنظر المسألة في شرح التسهيل ١/٢٧٨ - ٢٨٣ ، والارتشاف ٢/٣٤ ، والهمع ١/١٠٥ - ١٠٧ ، والأشباه

والنظائر ٤/٣٣٧ .

فالجمهور على أن التقدير : ضربى زيداً حاصل إذا كان^{١١٠} أو : إذ كان قائماً على

ماقدماً .

وذهب الأخفش ، وتبعه عضد الدولة^{١١١} ، صاحب أبي علي الفارسي ، وله صنف

« الإيضاح » و « التكملة » ، واختاره المصنف^{١١٢} أن التقدير : ضربى زيداً ضربه قائماً .

وأكثر ما يكون هذا النوع والمبتدأ مصدر ، كما مثل من : « ضربى العبد مسيئاً » ،

أو اسم تفضيل ، كما مثل من : « أتم تبيني الحق منوطاً بالحكم » .

فإن جاء في غيرهما كان شاذاً ، ومنه ماسمِع من / قولهم : « حُكِّمَكَ مُسَمِّطاً^{١١٣} » ، ٥٥/ب

التقدير : لك ، أو يرى ، أو ما أشبه ذلك .

ومنه المسألة التي وقعت بين سيبويه (رحمه الله) وبين أبي زكريا الفراء^{١١٤} : « كُنْتُ

أَظُنُّ أَنَّ الزُّنْبُورَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الْعَقْرَبِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا » أي : يساويها ، هكذا النقل عن

الفراء ، وعن سيبويه « فَإِذَا هُوَ هِيَ » .

وقد قيل بالعكس ، إن سيبويه هو الذي قال : « فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا » ، والفراء قال :

« فَإِذَا هُوَ هِيَ » اختلف في النقل .

وقد صنف في هذه المسألة أبو محمد بن السيد البطليوسي كراسة سماها :

«المسألة الزنبورية المعروفة بالشهادة الزورية » لقصة جرت فيها ، ومن ذلك - أيضا - قوله :

١١٠ - في النسخة : « ضربى زيداً ضربه زيداً حاصل إذا كان » والصواب ما أثبتته ، وينظر شرح التسهيل ٢٨٠/١ .

١١١ - ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل ٢٨٠/١ ، ومعه عضد الدولة في الارتشاف ٣٤/٢ .

١١٢ - رأي ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٠/١ .

١١٣ - أي : احتكم وخذ حكمك مرسلأ سهلاً نافذاً لا يرد ولا يعقب .

ينظر جمهرة الأمثال ٢٠٢/١ ، ومجمع الأمثال ٣٧٦/١ .

١١٤ - ذكرت كتب التراجم أن المناظرة وقعت بين سيبويه والكسائي لا الفراء في بغداد أيام الخليفة هارون الرشيد ،

بحضرة يحيى البرمكي ، وحضرها سيبويه لوحده ، وقيل : معه الأخفش الأوسط ، وفي الجانب الآخر حضرها

الكسائي وصاحبا الفراء والأحمر ، وغيرهما .

ينظر طبقات النحويين ٦٨ ، ونزهة الألباء ٥٧ وفيه « وناظر الكسائي وأصحابه » ، والإنصاف ٧٠٢/٢ ، وإنباه

الرواة ٣٤٨/٢ ، وإشارة التعيين ٢٤٣ ، والبغية ٢٣٠/٢ ، والأشباه ٨٧/٣ .

رَأَيْتُ عَلَى صَخْرَةٍ عَقْرَبًا وَقَدْ جَعَلْتُ ضَرْبَهَا دَيْدَنًا
فَقُلْتُ لَهَا : هَكَذَا فَعَلُوكَ وَطَبَعُكَ مِنْ طَبْعِهَا أَلَيْنَا
فَقَالَتْ : عَلِمْتُ وَلَكِنِّي أُرِيدُ أُعْرِفُهَا مَنْ أَنَا

وقد حملة بعضهم : على أن « من طبعها » هو الخبر ، وأيد ذلك بأن تقديم « من » التي في التفضيل في الخبر قليل ، قال : ويكون الإنكار باعتبار وجود المنافرة مع اتفاق الطبع ، والأول أظهر من نحو المعنى ، وأسهل من هذا حيث وقع المعمول مصدرًا ؛ لأن المصدر من حيث هو طالب الفعل ، ومنه قول بعضهم : « إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عِمَّتُهُ »^{١١٥} و « مَنْ رَوَى : عِمَامَتُهُ » فكالأول .

ومما عد من ذلك ، أعني مما حذف فيه الخبر وسدت الحال مسده ، وليس المبتدأ مصدرًا ، ولا اسم تفضيل ، قراءة من قرأ : ﴿ لَيْنُ أَكْلِهِ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾^{١١٦} التقدير : ونحن نرى عُصْبَةً ، أو نَكُونُ ، وما أشبه ذلك .

وقد تكلف بعضهم تأويلًا لهذه القراءة ، فجعل « الألف » و « اللام » لعموم الجنسية باعتبار المعنى ، والخبر عن محذوف لفهم المعنى ، التقدير : موجودون ، أو حاضرون ، وفي هذا من التكلف ما يخفى .

قال (رحمه الله تعالى) :

وَأَخْبَرُوا بِأَشْيَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ ، كَ « هُمْ سَرَاةٌ سُحْرَا »

ويجوز تعدد الخبر كما قال ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون مثبتًا أو منفيًا ، ظاهرًا أو مقدرًا ، وقد جمع الإثبات والنفي والظهور والتقدير قوله :

عَمَّرُوا كَرِيمٌ مَاجِدٌ فَقِيهٌ [مصدق لا مین فی الالیه]^{١١٧}

١١٥ - أي : يتعمم عتمته ، أو يتعهد . وهو في الشواذ ٦٧ ، والكشاف ٢/٢٤٤ ، والبحر المحيط ٥/٢٨٣ .

١١٦ - آية ١٤ من سورة يوسف .

وهي قراءة شاذة ، منسوبة لعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ينظر الشواذ ٦٧ ، والكشاف ٢/٢٤٤ ، والإملاء

٥٠/٢ ، والبحر المحيط ٥/٢٨٣ .

١١٧ - لم أقف على قائله ، والشطر الثاني من البيت صَعِبَ عَلَيَّ قِرَاعَتُهُ . وبهذه الصورة لا يستقيم وزنه ولا معناه .

وقد منع بعضهم النفي والتقدير ، والبيت حجة عليه .

ومما جاء فيه التقدير فقط ، [قوله ^{١١٨}] :

أَبُوكَ يَا أَبَى الضَّيْمِ يَحْمِي الْجَارَا يَرَى الَّذِي يَأْتِي بَنُوكَ عَارَا ^{١١٩}

١/٥٦

ومما جاء فيه الإثبات والظهور فقط ، قوله : ^{١٢٠} /

مَنْ كَانَ ذَابِتٌ فَهَذَا بَتِّي مُقَبِّطٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي
تَخَذَنُهُ مِنْ جُرَدَاتٍ سِتِّ

فإن كل واحد من الأخبار قائم بالمعنى محرر له ، كان مابعد مشاركاً له مقدراً حلوله محله ،

وإن لم يكن كذلك كان المجموع هو الخبر وقدر اسم يجمع الجميع ، كما إذا قلت : « زيد

قائم قاعد مقيم راحل » التقدير : مضطرب ، أو ما أشبه ذلك ، وفيه يكون الضمير العائد .

وقد اختلف في عودة هذا الضمير ، هل هو من باب الاشتقاق أو من باب الربط ؟

والأول مذهب الجمهور ، والثاني مذهب أبي علي ^{١٢١} ؛ لأن المتعدد من اللفظ من حيث هو

مبني على الاستقلال .

وقد سئل عن الضمير في قوله (تعالى) : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْلَى نَزَاةً لِلشَّوَى ﴾ ^{١٢٢}

فقال : الضمير في « جامعة » .

وسئل عن الضمير في « هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ » ^(١١٨) ، [فقال] : في « مَرٌّ » ^{١٢٣} .

١١٨ - تكملة استحسنتها .

١١٩ - لم أقف على قائله .

١٢٠ - لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٩ .

ينظر الكتاب ٨٤/٢ ، ومعاني القرآن ١٧/٣ ، ومجاز القرآن ٢٤٧/٢ ، والأصول ١٥٤/١ ، وابن السيرافي

٣٣/٢ ، وأمثالي ابن الشجري ٥٨٦/٢ ، والإنصاف ٧٢٥ ، وابن يعيش ٩٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/١ ،

وتخليص الشواهد ٢١٤ ، والجرد من الثياب الخلق ، وقيل : هو الذي بين الجديد والخلق .

١٢١ - المسائل المنثورة ٣٢ .

١٢٢ - آية ١٥ - ١٦ من سورة المعارج .

١٢٣ - ينظر رأي أبي علي في هذه المسألة المسائل المنثورة ٣٢ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

قال (رحمه الله تعالى) :

تَرْفَعُ « كَان » الْمُبْتَدَأَ اسْمًا ، وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ ، كَ « كَان سَيِّدًا عُمَرُ »
كَ « كَان » ظَلًّا ، بَاتًا ، أَضْحَى ، أَصْبَحًا أَمْسَى « وَ » صَارَ ، لَيْسَ ، زَالَ ، بَرِحَا
فَتَيَّ « وَ » انْفَكَّ « ، وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِيَشِبَهُ نَفْيٌ ، أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ
وَمِثْلُ « كَان » دَامَ « مَسْبُوقًا بِـ » مَا كَ « أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا »

كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر كما قال . هذا مذهب البصريين .

ومذهب الكوفيين أن عملها إنما يكون حيث يظهر لها أثر ، وذلك في الخبر ، وأما الاسم [فـ]^{*}
باق على رفعه الأول ، هذا هو المنقول عن الكوفيين .

والصحيح مذهب البصريين لوجوه :

منها : أن الجزأين متفقان في النسخ والبقاء على الحالة الأولى ، لأنهما جعلاً أولاً
كالشيء الواحد باعتبار التبعية في الإعراب ، فعلى هذا يقع التغيير فيهما معاً ، ولا يجوز أن
يقع في أحدهما ؛ لأنه إذ ذاك تكون الحالة حالة تأثير للعمل في بعض ، كما سيأتي في
« باب ظننت » . وأما التعليق فليس فيه إهمالٌ للعامل على ماسيأتي إن شاء الله (تعالى) .
وهذا الوجه من الترجيح والذي اختاره أبو علي ^٢ .

ومنها : أن الضمير قد اتصل بها في « كنت » و « أصبحت » وما أشبه ذلك ، وهو
الاسم ، والضمير لا يتصل إلا بعامله .

ومنها : أن العامل لا يتخطى العدة إلى الفضلة ، فلا يوجد عامل ينصب ولا يرفع .

١ - ينظر الخلاف في أسرار العربية ١٣٨ ، وكشف المشكل ٣٢٦/١ ، وشرح الجمل ٣٧٦/١ ، وشرح التسهيل

٢٣٧/١ ، والارتشاف ٧٢/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٥/١ ، والتصريح ١٨٤/١ ، والهمع ١١٠/١ - ١١١ ،

والأشموني ٢٢٥/١ - ٢٢٦ .

٢ - الإيضاح ١٣٤ - ١٣٥ ، ١٦٦ .

* تكلمة مني .

ومنها : أنه قد نسب إلى « كان » ومرفوعها في / « رجل كنتي » إذا كان يقول : ٥٦/ب

« كنت كنت » وماذا إلا لكونها كالشيء الواحد ، ولا يتصور ذلك والضمير غير مرفوع بها .

ومثل « كان » جميع أخواتها ، فـ « كان » هي أم الباب ، ولذلك تحذف ويبقى خبرها

ويحذف - أيضا - مما دخلت عليه من اسم وخبر إذا دل عليه دليل ، وعليه حمل قوله :

قد كان أمراً فزعاً مرعوباً فلتنتعم وإصلاً حبيباً^٢

قالوا التقدير : وكان أمراً غير مفزع ولا مرعب ، فحذفت بجميع ما دخلت عليه .

وكذلك - أيضا - تزداد على ماسيأتي إن شاء الله (تعالى) .

وتخرج عن هذا الباب بالكلية فتأتي بمعنى « غزل » فتقول : « كُنْتُ الصوف » ، وبمعنى

« كفل » ، تقول : « كانت هند الغلام » ، أي : كفلته^٣ .

وأما الخروج بالتمام فليس خروجاً عن الباب بالكلية ، لأنه كثيراً يصحب الحال ، وهو

صالح للخبر ، ويكتفي بالمرفوع ، ويمكن معه تقدير الخبر ، ولا يشاركها في شيء من ذلك

غيرها من أخواتها .

وأما : « [مَا] أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا » و « مَا أُمْسَى أَدْفَأَهَا » فقد قال الأستاذ أبو الحسين

ابن أبي الربيع إن النحويين قد طعنوا في إثبات هذا عن العرب^٤ .

ويلزم « زال ، وَبَرَحَ ، وَفَتَى ، وَانْفَكَ » النفي كما قال ، فقد يكون بـ « ما » وبغيرها ،

كما في قوله :

لن يزال قومنا صالحين طيبين ما أنفقوا واستقاموا^٥

وكما في قوله :

٣ - لم أقف على القائل .

٤ - ينظر شرح التسهيل ٣٤١/١ .

٥ - سقطت من النسخة .

٦ - ينظر الملخص ٢٢٤ .

٧ - لم أقف على القائل .

ليس ينفكُّ ذا غنى واعتزانٍ كلُّ ذي عَفَّةٍ مُقَلِّ قَنُوعٍ

وقد يحذف النافي إذا علم ، كما في قوله :

تَنفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتُ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

وأما قوله :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي إِلَيْكَ وَأَوْصَالِي^{١٠}

فإنه على حد قوله :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ أَفْعَلُ إِنِّي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا يَمِينُكَ فَاجِرُهُ^{١١}

أعني أن الحذف فيه لكونه ليس من هذا الباب ، وإنما لمعنى آخر يجيء في « باب القسم »
إن شاء الله (تعالى) .

ويدخل في شبه النفي النهي ، كما في قوله :

صَاحِ شِمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَنَسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^{١٢}

وكذلك - أيضا - « قلما » ، كما إذا قلت : « قلما ينفك زيد قائما » ، ومنه قوله :

وَقَلَّمَا يَزَالُ عَمْرُو سَاخِطًا إِذَا رَأَى عَلَى الْغَنَاءِ سَاكِطًا
مَنْ الصُّفُوفِ يَبْتَغِي الْخَلَائِطَ^{١٣}

٨ - لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ١/٢٣٤ ، وابن الناظم ١٣٠ ، وتخليص الشواهد ٢٣٠ ، والتصريح ١٨٥/١ ، والأشموني ١/٢٢٧ .

٩ - خليفة بن براز .

وهو في الإنصاف ٢/٨٢٤ ، وابن يعيش ٧/١٠٩ ، وشرح التسهيل ١/٢٣٥ ، وابن الناظم ١٣٠ ، وتخليص الشواهد ٢٣٣ ، والهمع ١/١١١ .

١٠ - لامرئ القيس في ديوانه ٣٢ .

وهو في الكتاب ٣/٥٠٤ ، والمقتضب ٢/٣٢٥ ، والأصول ١/٤٣٤ ، والجمل ٧٣ ، والخصائص ٢/٢٨٤ ، واللمع ٢٤٤ ، وابن يعيش ٧/١١٠ ، ٨/٣٧ ، وشرح التسهيل ٣/٢٠٠ .

١١ - للناطقة الذبياني في ديوانه ١٥٦ .

١٢ - لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ١/٢٣٤ ، وابن الناظم ١٣١ ، وأوضح المسالك ١/١٦٥ ، وتخليص الشواهد ٢٣٠ ، وابن عقيل ١/٢٦٥ ، والتصريح ١/١٨٥ ، والهمع ١/١١١ ، والأشموني ١/٢٢٨ .

١٣ - لم أقف على القائل .

الخلابط ، قيل : هي العَجْوَةُ بالسَّمنِ ، الواحد « خَلْبَطَةٌ » .

ويدخل - أيضا - فيه « غير » ، كما إذا قلت : « غير منك أخوك منطلقا » . ويلزم إذ ذاك [صوغ] الاسم قضاء لحق « غير » من الإضافة .^{*}

ويلزم / في « دام » إذا كانت من هذا الباب أن تكون تالية لـ « ما » الظرفية المصدرية ، كما أ/٥٧ قال ، كما إذا قلت : « لا أكلّمك مادمت قائما » ، ولكونها لازمة للظرف افتقرت إلى كلام متقدم ، بخلاف البواقي^{١٤} .

قال :

وَعَبْرُ مَا ضِ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتَعْمِلَا

حكم غير الماضي في جميع الأحكام حكم الماضي إذا وجد ، فيدخل في [ذلك]^{١٥} المضارع ، كما في قوله :

تَكُونُ نَعَامَةً طَوْرًا وَطَوْرًا هَوِيَّ الرِّيحِ تَنْسِجُ كُلَّ فَنٍ^{١٦}

[و] اسم الفاعل ، كما في قوله :

وَمَا كُلُّ [مَنْ] يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا^{١٧}

[وقوله]^{١٥} :

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا مُحِبِّكَ حَتَّى يُغِمِّضَ الْجَفْنَ مُغْمِضًا^{١٨}

والمصدر - أيضا - على رأي ، كما في قوله :

١٤ - ينظر الجنى الداني ٣٣٠ ، والمغني ٣٣٦ .

١٥ - تكملة استحسنتها .

١٦ - للناطقة الذبياني في ديوانه ١٢٧ .

١٧ - لم يعرف قائله

وهو في شرح الكافية الشافية ٣٨٧ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ ، وابن الناظم ١٣٢ ، وأوضح المسالك ١٦٨/١

وتخليص الشواهد ٢٣٤ ، وابن عقيل ٢٦٩/١ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ١١٤/١ ، والأشموني ٢٣١/١ .

وفي النسخة « ما » بدل « من » .

١٨ - لحسين بن مطير في ديوانه ٦٠

وهو في مجالس ثعلب ٢٢٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٨٧ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ ، وابن الناظم ١٣٢ ،

وأوضح المسالك ١٦٩/١ ، وتخليص الشواهد ٢٣٤ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ١١٤/١ ، والأشموني ٢٣١/١ .

* في النسخة « ب » : صوغ .

بِبَذَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ [يَسِيرٌ]

وقيل في تأويله إن « كونا » [المجول] * للتامة جرى عليه حكم المجول للناقصة لو وجد
فرفع الاسم ونصب الخبر .

وقيل : إنه للتامة ، ولم يجر مجرى ما كان للناقصة لعدم وجوده ، و « إياه » حال ، وإضافته
غير محضة ؛ لأنه في معنى « مثله » .

والذي لا يوجد منه إلا الماضي فقط ، هما فعلان ، أحدهما : « ليس » ، والثاني : « دام »
المصحوب بـ « ما » التوقيئية المصدرية .

فإن لم تكن « دام » كذلك تصرف ، كما في قوله :

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى [طَوِيلٍ] الصُّدُودِ يَدُومٌ

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرِ أَجْزُ ، وَكُلُّ سَبْقِهِ « دَامَ » حَظَرُ

يجوز في جميع هذه الأفعال توسط الخبر إن لم يمنع مانع من الموانع المتقدمة فيهما ، أعني
في المبتدأ والخبر مجردين عن النواسخ ، ولا فرق في ذلك بين « مادام » وغيرها .
ووقع لأبي زكريا بن معط (رحمه الله تعالى) منع توسط الخبر في « مادام » ، فقال ^{٢٣} :

١٩ - لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٣٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٨٧ ، وابن الناظم ١٣٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٣/١ ،

وتخليص الشواهد ٢٢٣ ، وابن عقيل ٢٧٠/١ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ١١٤/١ ، والأشْمُونِي ٢٣١/١ .

وفي النسخة « عسير » بدل « يسير » .

٢٠ - في النسخة « إياك » والصواب ما أثبتته .

٢١ - ساقطة .

٢٢ - نسب لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه ، كما نسب للمرار الفقعسي في ديوانه ٤٨٠ .

وهو في الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، والمقتضب ٨٤/١ ، والأصول ٢٣٤/٢ ، والمنصف ١٩١/١ ، والخصائص

١٤٣/١ ، وأمالى ابن الشجري ٣٩٢/٢ ، والإنصاف ١٤٤/١ ، وابن يعيش ١١٦/٧ ، والممتع ٤٨٢/٢ ، وشرح

التسهيل ١٠٩/٢ .

٢٣ - أي في الألفية ٥٣ ، وروايته فيها هكذا :

ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم « مادام » وجاز في الآخر

وينظر شرحها لابن جمعه ٨٦٠/٢ ، ٨٦٢ .

* تكلمة مني .

كلام المصنف^{٢٨} ، وقد رجح هذا القول بكون « ما » هي الأصل في النفي ، فلم يتقدم عليها ما في خبرها قضاء لإحرازها الأصالة في الباب .

ويوجد في بعض النسخ : « فجئ مايتلوه » والضمير عائد على « ما » فلا فرق بين اللفظين ، إلا أن الأكثر في النسخ « ما » وهو أجود من جهة المعنى لاقتضائه التصريح في مكان الإنابة على جهة التعيين ، وهو أحد المقتضيات لوقوع الظاهر موضع الضمير ، على ما هو المقرر في علم البيان^{٢٩} .

وقد عد من الشاذ قوله^{٣٠} :

وَتَقَتُّ لَهُ بِالنَّصْرِ إِذْ قِيلَ قَدْ غَزَتْ	كَتَابُ مِنْ غَسَّانَ غَيْرُ أَشَائِبِ
بَنُو عَمِّهِ دُنْيَا وَعَمْرُو بْنُ عَامِرٍ	أُولَئِكَ قَوْمٌ بِأُسْهُمْ غَيْرُ كَاذِبِ
إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ	عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ
يُصَاحِبُنَهُمْ حَتَّى يُغْرِنَ مُغَارَهُمْ	مِنْ الضَّارِيَاتِ بِالدِّمَاءِ الدَّوَارِبِ
لَهُنَّ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَهَا	إِذَا مَا التَّقَى الْجَمْعَانِ أَوَّلُ غَالِبِ

وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

و « سبق » مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر منصوب به المفعول ، وهو « ما »

والتقدير : كذلك ، أي : يسبق خبر « ما » .



٢٨ - ينظر شرح التسهيل ٣٥١/١ .

٢٩ - وهو ما يسميه البلاغيون في باب المسند إليه ، خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

ويعني بالتصريح - هنا - التصريح بما النافية من غير لبس . وقصده بالتعيين : تعيين « ما » النافية بعود الضمير إليها .

والرواية الأخرى مخلة بذلك وملبسة ، وليس فيها تصريح ولا تعيين ، فضلا عن ركاكتها ورداءة نسجها ؛ لأنها محتملة لجميع أنواع « ما » .

ينظر المفتاح ١٩٧ - ١٩٨ ، والإشارات ٥٤ - ٥٥ ، والإيضاح ١٥٤ - ١٥٥ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٥٠ - ٢٥١ .

٣٠ - للناطقة الذبياني في ديوانه ٤٢ - ٤٣ .

والبيت الأخير ملفق من بيتين ، ينظر الديوان .

[كَذَاكَ] لا يجوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ [على] اسْمِ « مَا دَامَ » وَجَازَ فِي الْآخَرِ^{٢٤}

ويحكى أنه رجع عن ذلك .

وأما تقديم الخبر على نفس الفعل فإنه ممنوع في « ما دام » باتفاق ؛ لأنها ظرفية مصدرية ، وإذا كانت مصدرية [فهي] *موصولة وما بعدها صلة لها ، والصلة لا تتقدم على الموصول . ومعنى « حَظَرَ » : منع ، سُمي الحَظَرُ لحِصْنِ كان لبعض الملوك ؛ لأنه كان ساكنه قد اتخذهُ مانعاً ممن يريدُهُ ، قال :

وَأَرَى الْمَوْتَ قَدْ تَدَلَّى مِنْ الْحَظِّ رِ عَلَى رَبِّ أَهْلِهِ السَّاطِرُونَ^{٢٥}

ب/٥٧

ومنه قوله / (تبارك وتعالى) : ﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا^{٢٦} ﴾

قال :

كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرٍ « مَا » النَّافِيَةِ فَجِئْتُ بِهَا مَنكُوءَةً لَا تَالِيَةَ

هذا التشبيه فيه نظر فإن تقديم الخبر في « ما انك » وباقي أخواتها ، فيما هو منفي بـ « ما » ليس متفقاً على منع تقديمه ، فإن ابن كيسان^{٢٧} ومن تبعه يجيز تقديمه ، وهذه المسألة فيها ثلاثة أقوال :

المنع مطلقاً ، وهو الذي عليه جمهور البصريين . والجواز مطلقاً ، وهو المنسوب لابن كيسان . والتفرقة بين أن يكون النافي « ما » أو غيره من أدوات النفي ، أو يكون قد خلف النفي مما يشبهه مما قدمنا ، فإن كان النفي بـ « ما » امتنع التقديم ، وإن كان النافي من غيره من أدوات النفي ، أو كان قد خلف النفي مما يشبهه ، فإنه يجوز التقديم ، وهذا القول هو ظاهر

٢٤ - البيت ورد في النسخة هكذا [كذلك] ، ويدون [على] ، فأصلحته .

٢٥ - سبق تخريجه في ص : ٦٦

وتنظر القصة في السيرة النبوية لابن هشام ٧١/١ ، واللسان « سطر » ٣٦٤/٤ .

٢٦ - آية ٢٠ من سورة الإسراء .

٢٧ - ينظر رأيه والمسألة في التبصرة والتذكرة ١٨٧ ، والإنصاف ١٥٥ ، وأسرار العربية ١٣٩ ، والتبيين ٣٠٢ ، وابن

يعيش ١٢٤/٢ ، والمقرب ٩٥/١ ، وشرح الجمل ٣٨٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٨/١ ، ٣٥١ ، وشرح الكافية

للرضي ٢٩٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٨٦٠/٢ - ٨٦١ ، والارتشاف ٨٧/٢ ، وأوضح المسالك

١٧٢/١ ، والتصريح ١٨٩/١ ، والأشموني ٢٣٣/١ .

* تكملة مني .

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ «لَيْسَ» اصْطِفِي وَذُو نَهَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

في تقديم الخبر على « ليس » خلاف . والصحيح الجواز ، وهو مذهب سيبويه ، خلاف اختيار المصنف^{٣١} .

وقد احتج للمانع بأن « ليس » لا تتصرف في نفسها ، ولا يتصرف في معمولها .

وأجيب بأن عدم التصرف لم يعترف به إخراج إلى الإنشاء ، فكان عدم التصرف غير معتبر

أ/٥٨

وكذلك اتصلت بها الضمائر في « ليست » و « لست » / وما أشبه ذلك .

و - أيضا - فإن التخفيف قام فيها مقام التصرف ، والتخفيف هو ضرب من التصرف ، لأن كل واحد منهما يقطع به إخراج اللفظ عن أصله .

وكان الأصل في « لَيْسَ » « لَيْسَ » وِزَان « عَلِمَ » خَفَّفَتْ تَخْفِيفَ « كَتَفٍ » ، فقليل : « لَيْسَ »^{٣٢} ولا يجوز أن يكون الأصل « لَيْسَ » وِزَان « ضَرَبَ » ؛ لأنه لو كان كذلك لقليل فيه : « لَاسَ » ؛ إذ لا تخفيف فيه لسبق الإعلال بالقلب .

ولا يقال : إن الأصل « لَيْسَ » وِزَان « ظُرِفَ » سبق فيه الإعلال بالتخفيف بالتسكين ، الإعلال بالقلب ؛ لأن « فَعَلَ » لم يجئ في نوات الياء [هنا إلا] فيما نقل .

وكذلك لم يعتل بتخفيف ولا بقلب استحقوه لقلته ، فعلى هذا « ليس » [كباب]^{٣٣} فعل يائي العين سبق فيه الإعلال بالتسكين ، الإعلال بالقلب ؛ لأن الإعلال بالتسكين لا يزيل هيئة الحرف كما قدمنا والتصرف حقه أن يكون منفياً لهيئة الحرف، كما قدمنا .

وأما مثل « استعان يستعين » وما أشبه ذلك فإن القلب لأمر آخر ، كما سيأتي في موضعه ، إن شاء الله (تعالى) .

فإذا فلم يمنعه عدم التصرف عن تقدم [الخبر]^{٣٣} عليه ، ومن الشواهد على تقديم خبر « ليس » عليها ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ »^{٣٤}

٣١ - ينظر شرح التسهيل ٣٥١/٨ .

٣٢ - ينظر هذا الوجه في الكتاب ١٠٩/٤ ، والطييات ٢٢٤ ، ٢٨١ ، والتبصرة والتنكرة ١٨٨/١ ، والارتشاف ٧٢/٢ .

٣٣ - تكملة استحسنتها .

٣٤ - آية ٨ من سورة هود .

* في النسخة « ب » : إلا هنا .

فـ « يوم » متعلق بـ « مصروف » و « مصروف » خبر ليس ، وقد تعلق به « يوم » فهو معمول له ، وتقدم « يوم » على « ليس » ، وتقدم العامل مؤذن بتقديم المؤذن بتقديم المعمول .
وذو تمام ما يكتفي بالرفوع ، كما قال ^{٣٥} . وإذا كانت « كان » بمعنى « كفل » أو « غزل » أو « ثبت » فإنها تكون تامة مكثفية بالرفوع ، فتخرج عن الباب بالكلية كما قدمنا ^{٣٦} .
وإذا كانت بمعنى [ثبت ، وثبوت] كل شيء بحسبه ^{٣٧} فإنها مكثفية بالرفوع ، إلا أنها لاتفارق الباب بالكلية كما قدمنا .

وكذلك يجوز في مثل : « كان زيد قائماً » تقدير التمام والنقص .
ومما وقعت فيه تامة ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ [كَانَ] ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ ^{٣٨}
قدرها قوم بـ « ثبت » ، وقدرها قوم بـ « حضر » والمعنيان متقاربان .
ومما وقعت فيه - أيضا - « كان » تامة ، قول الربيع بن [ضبع] الفزاري :
إذا كان الشتاء فادفئوني فإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشَّتَاءُ
قدرها قوم بـ « وقع » ، وقدرها قوم بـ « ثبت » ، والمعنيان متقاربان .
قال أبو علي : ولا ينفك مع التمام على الثبات ، وأما قوله :
وكان تَنَادَيْنَا وَعَقْدُ عِذَارِهِ / فقال صحابي : قد يَشُوْنَكَ ، فَأَطْلُبُ
فقد قيل : إنه على حد : إذا كان الشتاء . وقد قيل : إنه على حد :

٣٥ - في النسخة : كما إذا قال .

٣٦ - ينظر شرح الجمل ٤١٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٤١/١ - ٣٤٢ .

٣٧ - العبارة هنا غير مستقيمة ، وهي قريبة جداً من عبارة شرح التسهيل ٣٤٢/١ ، وهو من مصادره فأصلحتها منه

٣٨ - سقطت .

٣٩ - آية ٢٨٠ من سورة البقرة .

٤٠ - وهو في حماسة البحري ٢٠٢ ، وأسرار العربية ١٣٥ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ ، وتخليص الشواهد ٢٤٢ ،

وشرح شذور الذهب ٣٥٤ ، والهمع ١١٦/١ وفي النسخة [مضيع] .

٤١ - لامرئ القيس في ديوانه ٥٠

وهو في اللسان « صحب » ٥١٩/١ . ومعنى يَشُوْنَكَ : يَسْبِقُكَ .

وَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجِرَّةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ^{٤٢}

أعني مما يسد فيه المعطوف مسد الخبر .

وجميع أفعال هذا الباب تصلح للتمام والنقص ، إلا ما أشار إليه بقوله :

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي «فَتَنَ» «لَيْسَ» «زَالَ» دَائِمًا قُفِي

ماسوى التام ناقص ، وقد اختلف في هذا النقص ماهو ؟

فقليل : النقص إنما هو باعتبار أنها غير مكتفية بالمرفوع .

وقيل : النقص باعتبار كونها لا تدل على الحدث ، وقد يكون النقص باعتبار الأمرين .

والنقص مستلزم في « مَافَتَى » و « مَازَالَ » ، والمراد بـ « زَالَ » ماضي « يَزَالُ » ، فإنَّ

« زَالَ » ماضي [يَزَالُ] هي الواقعة في هذا الباب . وأما « زَالَ » ماضي « يَزُولُ » فليست داخلية في هذا الباب .

و « ليس » - أيضا - لازمة النقص فلا يجوز استعمالها تامة .

وكان المصنف ترك ذلك اتكالا على فهم ما يلزم وضعها ؛ لأنها موضوعة للنفي ، والنفي لا يظهر معناه إلا في الأحداث ، وهي موضوعة للإخبار^{٤٣} .



وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ
وَمُضَمَّرَ الشَّانِ اسْمًا أَوْ إِنَّ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

لا يجوز عند البصريين أن يلي معمول الخبر الفعل الناقص في هذا الباب ، فلا يجوز أن تقول :

« كان عمراً زيد ضارباً » تريد : « كان زيد ضارباً عمراً »

واختلف في تعليل ذلك على وجهين :

أحدهما : أنه إنما امتنع ذلك لأنك إن قدمت معمول الخبر ، كنت قد أوليت « كان » مالميس

باسم لها ولا خبر ، وذلك خلاف الوضع .

٤٢ - سبق تخريجه في ص : ١٩٢

٤٣ - تنظر المسألة في شرح الجمل ١/ ٤١١ ، ٤١٤ - ٤١٨ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٨ - ٣٤٣ ، وابن النازم ١٣٦ ،

وأوضح المسالك ١/ ١٧٨ ، والتصريح ١/ ١٩٠ ، والهمع ١/ ١١٥ ، والأشموني ١/ ٢٣٥ - ٢٣٧ .

وقيل *^{*} : إنه إنما امتنع ذلك ؛ لأنك إن فعلت ذلك أوقعت المعمول ، أعني معمول الخبر بين أجنبيين ، وينبني على هذين الفعلين فرع ، وهو أنك لو قدمت الخبر ومعموله ، وجعلت المعمول يلي « كان » ، فقلت : « كان طعامك أكلاً زيداً » .

فمن علل المنع بأنه يلزم منه أن يلي « كان » ما ليس باسم لها ولا خبر منع ؛ لأنك في هذه المسألة أوليتها ما ليس باسم لها ولا خبر .

ومن علل المنع بوقوع المعمول بين أجنبيين جوز ؛ لأن المعمول بعده « أكل » وهو العامل فيه فليس بأجنبي فيه ،

[ولو] * قلت : « كان طعامك زيداً أكلاً » امتنع على المذهبين .

ومن أمثلة سيبويه « رحمه الله تعالى » : « كَانَتْ زَيْدًا / الْحُمَّى تَأْخُذُ » ، الأصل : « كانت الحمى تأخذُ زيداً » وهو الممتنع على المذهبين ، وأجاز ذلك مطلقاً من غير تقييد الكوفيين ، قال في « كافيته » :

وَمُطْلَقًا أَجَازَ أَهْلُ الْكُوفَةِ [ذَاكَ] لِشُبْهَةِ لَهُمْ مَعْرُوفُهُ :

والشبهة التي قال عنها في هذا الكتاب : « ومضمر الشأن ... البيت » والشبهة هي قوله :

قَنَافِذُ هَذَا جُورَ حَوْلَ يُيُوتِهِمْ بما كان إِيَّاهُمْ عَظِيَّةٌ عَوْدًا^{٤٦}

فـ « إِيَّاهُمْ » عندهم معمول « عَوْدَ » وهو خبر كان . كَأَنَّ الأصل : عَوْدَهُمْ ، فلما تقدم انفصل ، لأن الضمير ينفصل بتقدمه على عامله وعلى الماْجُود يكون عند البصريين من الممتنع على التعليلين [اللذين^{٤٧}] قدما .

وحمل البصريون ذلك على تقدير ضمير الشأن كما قال ، وإن التقدير : بما كان هو

٤٤ - الكتاب ٧٠/١ .

٤٥ - شرح الكافية الشافية ٤٠٢/١ الهامش . وفي النسخة : ذلك .

٤٦ - للفرزدق في ديوانه ١٩٩/١ .

وهو في المقتضب ١٠١/٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/١ ، وابن النازم ١٣٨ ،

وأوضح المسالك ١٧٥/١ ، وتخليص الشواهد ٢٤٥ ، وشفاء العليل ٣٢٧ ، والتصريح ١٩٠/١ ، والهمع ١١٨/١ ،

والأشموني ٢٣٧/١ .

٤٧ - في النسخة : اللتين .

* * هذا هو الوجه الثاني .

* تكملة يتم بها النص .

إياهم عطية عود . فلا يقع بعد « كان » إلا اسمها ، وهذا التأويل لا يحتاج إليه ؛ لأن التقديم

والتأخير ووضع الشيء في غير موضعه لا ينكر في الشعر ، ألا ترى إلى قوله :

وما مثله في الناس إلا مُملَكًا أبو أمِّه حيُّ أبوه يُقَارِبُهُ^{٤٨}

وإلى قوله :

فأصبحت بعد خطِّ بهجتها كأنَّ قفراً رُسومها قلماً^{٤٩}

وإلى قوله :

فقلتُ : لعبدِ اللهِ لما سقاؤنا ونحن بوادي عبدِ شمسٍ وهاشمٍ^{٥٠}

وإلى قوله :

لمَّ رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتلاً أدعَ القتالَ وأشهدَ الهِجاءَ^{٥١}

وأمثال ذلك كثير . قال (رحمه الله تعالى) :

« وَقَدْ تَزَادُ «كَانَ» فِي حَشْوٍ ، كَ «مَا» كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ »

« كان » كما قال تزداد حشوا ، وقولنا : « كان » تزداد حشوا يتضمن قيدين :

أحدهما : أن تكون بلفظ الماضي ، فإنه إذ ذاك أقرب إلى الزيادة ؛ لشبهه بالحروف التي

تكثر الزيادة فيها ، والشبه بينهما من جهة البناء بخلاف المضارع فإن بإعرابه صار شبيها

بالاسم الذي لم تثبت فيه الزيادة ، وما أوهم فيه الزيادة حمل على تأويل .

وأما كونه حشوا فإنه - أيضا - شرط في الزيادة ؛ لأنه ما وقع في طرف الابتداء

٤٨ - للفرزدق وليس في ديوانه .

وهو في الكامل ٢٨/١ ، والأصول ٤٦٧/٣ ، والبصريات ٤٤١ ، ٥٤٦ ، والخصائص ١٤٦/١ ، ٣٢٩ ، والموشح

١٣٣ ، والإيضاح للقزويني ٧٦ ، ومعاهد التنصيص ٤٣/١ .

٤٩ - لم يعرف قائله

وهو في الخصائص ٣٣٠/١ ، والإنصاف ٤٣١ ، واللسان « خط » ٢٨٧/٧ .

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا ، كأن قلما خط رسومها .

٥٠ - سبق تخريجه في ص : ١٢٥ ، هامش : ٧

٥١ - لم يعرف قائله

وهو في الخصائص ٤١١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢/٤ ، ومغنى اللبيب ٣١٣ ، والأشموني ٢٨٤/٣ .

والانتهاء كان كالكلام معقودا عليه فلا تناسبه الزيادة .

وقد يحتمل قيذاً آخر وهو التجرد عن الضمائر ، إلى هذا ذهب المبرد^{٥٢} ، فإنه قال : إن

الزائد لا يتصل به ضمير

ومذهب سيبويه : أنه يجوز^{٥٣} ذلك ، وقد حكم بالزيادة على قول الشاعر :

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا / كأنوا كِرَامُ^{٥٤}

وحمله المبرد على التمام^{٥٥} ، فتكون « كان » تامة . فإن كان التجريد عند المصنف قيذاً فيكون

قد اختار مذهب المبرد .

ومما وقعت فيه « كان » زائدة باتفاق ، قوله :

ما - كان - أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ أَخِذَاً يَهْدَاكَ مُجْتَنِباً هَوًى وَعِنَاداً^{٥٦}

ومثله قول المصنف : « ما كان أصح علم من تقدما » ووقعت - أيضاً - زائدة باتفاق في قوله :

سَرَاةٌ [بني] أَبِي بَكْرٍ تَسَامُوا عَلَى - كان - الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ^{٥٧}

وشذ زيادة المضارع من « كان » ، ومنه قوله :

أَنْتَ - تَكُونُ - مَا جَدُّ نَبِيلٌ حِينَ تَهْبُ شَمَالٌ نَبِيلٌ^{٥٨}

وقد ادعى بعض النحويين أن « كان » في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا

٥٢ - المقتضب ١١٦/٤ ، وما بعدها . والمبرد يرى أنها ناقصة وأن خبرها « لنا » وهو خلاف ما نسب له الشارح .

٥٣ - الكتاب ١٥٣/٢ .

٥٤ - للفرزدق في ديوانه ٣٥٩/٢

وهو في الكتاب ١٥٣/٢ ، ومجاز القرآن ٧/١ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، والصاحبي ٢٤٧ ، والأزهية ١٨٨ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، وشرح التسهيل ٣٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٢ .

٥٥ - لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه ، وليس في ديوانه .

وهو في شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٩ ، وشفاء العليل ٣٢١ ، والأشمونى ٢٥/٣ .

٥٦ - لم يعرف قائله

وهو في اللمع ٨٩ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، والأزهية ١٨٧ ، وابن يعيش ٩٨/٧ ، وشرح التسهيل ٣٦١/١ ، وابن الناظم ١٤٠ ، ورصف المباني ٢١٨ ، وتخليص الشواهد ٢٥٢ ، والتصريح ١٩٢/١ ، والأشمونى ٢٤١/١ .
و « بني » ساقطة من النسخة .

٥٧ - نسب لقاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب .

وهو في شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٦/١ ، وشفاء العليل ٣٢٢ .

رَحِيماً^{٥٨} وما كان من هذا النوع زائدة للتأكيد .

ولم يثبت زيادة غير « كان » ، وأما ما نقل من قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا » و « مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا » فإن أكثر النحويين طعنوا في نسبة هذا إلى العرب^{٥٩} .

وأما قول حسان رضى الله عنه :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ [بَيْتِ] رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^{٦٠}

فإن الأكثر على رواية « مزاجها بالنصب » ، وإذا كان كذلك خرجت « يكون » عن الزيادة .



وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ «إِنْ» وَ«لَوْ» كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرُ

تحذف « كان » ويبقى خبرها كما قال ، ومنه قوله :

أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نُوقًا لَكَ أَوْ جِمَالًا
أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا^{٦١}

قال في « كافيته » :

وَ « كَان » وَاسْمُهَا نَوَى مَنْ قَالَا « أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا^{٦٢} »

وذكر الأبيات ، وهذا من القليل ، وإن كان بعد « إن » لأن الخبر لم يثبت بتمامه ، وإنما ثبت ما يدل عليه ، وله فيه أثر معنى .

٥٨ - آية ٩٦ من سورة النساء .

٥٩ - سبق تخريجه في ص ٢٠٠ ، هامش ٦

وينظر شرح الجمل ٤١٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٣/١ .

٦٠ - في ديوانه ٧١

وهو في الكتاب ٤٩/١ ، ومعاني القرآن ٣/٢١٥ ، والمقتضب ٤/٩٢ ، وابن السيرا في ١/٥٠ ، وابن يعيش

٩٣/٧ ، وشرح التسهيل ١/٣٥٦ ، ومغنى اللبيب ٥٠٥ ، والهمع ١/١١٩ .

ومابين المعقوفين سقط من النسخة .

٦١ - لم يعرف قائلها .

وهي في شرح التسهيل ١/٣٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٥ ، ٤١٩ ، وشواهد التوضيح ١٧٧ ، وتخليص

الشواهد ٢٨١ ، والهمع ١/١٢٢ ، والأشموني ١/٢٤٥ .

٦٢ - ينظر شرح الكافية الشافية ٤١٥/١ .

والتقدير : إن كنت لا تجد غيره ؛ فحذف « كان » واسمها ، وعوض « ما » والخبر ، وترك « لا » من جملة الخبر .

ومن القليل - أيضا - حذفها ولم يتقدمها « إن » ولا « لو » ، ومنه قوله :

عينا فلتكن مَمَّنْ يُوَاسِي أَخِي الإِثْرَاءَ إِنَّ أَضْحَى فَقِيرًا^{٦٣}

التقدير : كنت .

وإنما الكثير حذفها بعد « إن » و « لو » وإبقاء الخبر تاماً ، ومنه قولهم : « المرءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنَّ سَيْفًا فَسَيْفٌ ، وَإِنْ خُنْجَرًا فِخْجَرٌ »^{٦٤} . ومنه : « النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »^{٦٥} .

ويجوز فيه أربعة أوجه : نصبهما ، ورفعهما ، ونصب الأول ورفع الثاني ، وعكسه .

وأجودها نصب ، يليه رفع ، والعكس واه ، لا عدال المنع .

١/٦٠

ومما وقع / فيه « كان » محذوفة بعد « إن » من غير المسألتين ، قول النابغة :

حَدِثْ عَلَيَّ بِطُونُ ضِنَّةٍ كُلُّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^{٦٦}

ومن وقوعها محذوفة بعد [لو^{٦٧}] ، قوله :

عَلِمْتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِقَاصِدٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرَّتَانِ ظَمَانٍ عَارِيًا^{٦٨}

وقوله :

٦٣ - لم أقف على قائله . وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٦٤ - أول من استشهد بهما سيبويه في الكتاب ٢٥٨/١ ، ثم ذاعا في كتب النحاة من بعده ، ولم ينص أحد منهم على كونهما من قوله ﷺ أو من كلام غيره .

وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤١٨/١ ، وشواهد التوضيح ٧١ ، أن قوله : « الناس مجزيون... »

إنه من كلام رسول الله فقط . ينظر السير الحثيث ٢٧٧/١ - ٢٨٣ .

٦٥ - في ديوانه ١٠٣

وهو في الكتاب ٢٦٢/١ ، وابن السيرا في ٣٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ ، وابن الناظم ١٤١ ، وأوضح

المسالك ١٨٣/١ ، والهمع ١٢١/١ ، والأشمونى ٢٤٢/١ .

٦٦ - تكملة لإقامة الكلام .

٦٧ - لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٣٦٣/١ ، والغرثان : الجائع .

لا يَأْمَنُ [الدَّهْرَ] ذُو غَدْرٍ وَلَوْ مَلَكَ جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^{٦٨}

وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا اِزْتِكَبَ كَمِثْلِ : «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ»

تحذف «كان» بعد «أن» وتعوض منها كما قال ، فيجيء في الكلام بهذا الاعتبار خمس تغييرات : وذلك أنك إذا قلت : «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ» .

فإن الأصل : «لأن كنت منطلقًا» فحذفت حرف الجر وهذا تغيير ، ثم حذفت «كان» وهذا تغيير ، ثم انفصل الضمير وهذا تغيير ، ثم عوضت «ما» وهذا تغيير ، ثم أدغمت وهذا [تغيير]^{٧٠} ، فتلك إذا خمس تغييرات .

ومثله : أي ومثل «أما أنت منطلقًا» ، قوله :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَانْفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^{٦٩}

أي : لأن كنت ، ثم فعل فيه ماقدما . ومنه قول المصنف : «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ» ، أي : لأن كنت .

[و^{٧٠}] ما أسندت إليه غير ضمير مخاطب امتنع الحذف والتعويض ، كما إذا قلت :

«إِنْ كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ» .

وهل يلزم الإفراد والتذكير كما مثلنا أو يجيء في المثني والمجموع والمؤنث ؟ خلاف ، واختار أبو علي لزوم الإفراد والتذكير ؛ لأنه الذي ورد عليه السماع فلا يقاس عليه غيره ؛ لجيئه على خلاف الأصل ، وكثرة ما فيه من التغيير .

٦٨ - لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٦٣/١ ، وابن الناطم ١٤١ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٨/١ ، وأوضح المسالك ١٨٥/١ ، وتخليص الشواهد ٢٦٠ ، ومغنى اللبيب ٢٩٧ ، والتصريح ١٩٣/١ ، والأشموني ٢٤٢/١ .
و «الدهر» ساقطة من النسخة .

٦٩ - للعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨ ، كما نسب لجرير في ديوانه ٣٤٩/١ .

وهو في الكتاب ٢٩٣/١ ، والتكملة ٣٨١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والمنصف ١١٦/٣ ، والأزهية ١٤٧ ، وأمالى ابن الشجري ٤٩/١ ، والإنصاف ٧١ ، وشرح الجمل ٣٨١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١

٧٠ - تكملة مني .

قال :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ « كَانَ » مُنْجَزِمٌ نَحْذَفُ [نُونٌ ^{٧١}] ، وَهُوَ حَذَفُ مَا التَزِمَ

وإذا جزم مضارع « كان » فإنه يجوز فيه حذف « النون » ، وهو على خلاف الأصل ؛ لأن « النون » حرف صحة ، وما كان آخره صحيحاً من الأفعال فإن جزمه إنما يكون بالسكون . وقد اختلف في توجيه الحذف ^{٧٢} :

* فذهب بعضهم : إلى أن ذلك إنما هو [تشبيهه] للنون بحرف العلة ؛ لأن النون حرف أغن ، والغنة من حيث [هي ^{٧٣}] مقتضية ضعفاً .

قال : والذي يدل على ذلك إبدالها من أحد المضاعفين ، كما أبدل حرف العلة من أحد المضاعفين ، قالوا في : « خَرُوبٍ » « خَرُنُوبٍ » ، وفي « إِجَّانَه » « إِنْجَانَه » ، وفي / ٦٠ ب « إِجَّاص » « إِنْجَاص » .

وقيل : إنه على حد : « لَمْ أَبْلُ » أعني أنه جُزم جزمان : أحدهما : بسكون النون . والآخر : بحذفها ، إلا أن الجزمين في « لَمْ أَبْلُ » توجهها على محلين مختلفين ، وفي « لَمْ يَكُ » توجهها على محل واحد . وقيل ، واختاره أبو علي : إن الحذف إنما هو لكثرة الاستعمال ^{٧٤} .

ولا فرق بين الحذف والإثبات في المعنى ، وذكر بعض أهل البيان أن الحذف في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ في سورة النَّحْلِ ^{٧٥} : [أن] الموضوع للتخصيص ؛ إذ الآية نزلت في قضية حمزة بن عبد المطلب أسد الله ، وأسد رسوله (رضي الله عنه) ، قال : وكان المشركون قد مثلوا به بعد قتله (رضوان الله عليه) ، فقال رسول الله ﷺ / « لَنْ أَمْكِنَنِي اللَّهُ مِنْهُمْ لَأَمْتَنَّ مِنْهُمْ بِسَبْعِينَ رَجُلًا » فنزلت [بداية ٤٧ ب

٧١ - ساقطة من النسخة .

٧٢ - ينظر الخلاف في المسائل العسكرية ٢٧٢ - ٢٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٤٢٢/١ .

٧٣ - تكملة استحسنتها .

٧٤ - ينظر رأيه في المسائل العسكرية ٢٧٢ ، ٢٧٧ - ٢٧٨ ، والعضديات ١٢٣ - ١٢٥ .

٧٥ - آية ١٢٧ .

٧٦ - هنا ينتهي السقط الموجود في النسخة الأصلية « أ » والذي بدأ من ص : ١٧٧

* في النسخة « ب » : تشبيهاً ، لأن .

قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِقْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ، وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ^{٧٧}﴾ .

قال : فالموضع خاص ، والخاص من حيث هو تقليل ، والحذف تقليل فناسب التقليل التقليل ، بخلاف ما في « سورة النمل » من قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ^{٧٨}﴾ ، فإن الموضع للتعميم لا يخص طائفة من الكفار دون طائفة ، والتعميم كثرة ، وتكثير الحروف كثرة ، فناسبت الكثرة الكثرة .

فإن وقع بعد هذه «النون» ساكن قويته بالحركة ، ولم تحذف ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ^{٧٩}﴾ . قال أبو علي : وقد حذف نابغة بني ذبيان حيث لم يكن ساكن ، وامتنع من الحذف حيث الساكن من قرب ما بينهما ، في قوله^{٨٠} :

فَإِنْ يَكُ عَامِرٌ قَدْ قَالَ جَهْلًا فَإِنَّ مِظَنَّةَ الْجَهْلِ الشَّبَابُ
فَكُنْ كَأَبِيكَ أَوْ كَأَبِي بَرَاءٍ تُوَافِقُكَ الْحُكُومَةُ وَالصَّوَابُ
فَإِنْ تَكُنِ الْفَوَارِسُ يَوْمَ حِسِّي أَصَابُوا مِنْ لِقَائِكَ مَا أَصَابُوا

فإن جاءت محذوفة مع الساكن كان شاذًا ، كما في قوله :

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيِّعَةً^{٨١}

٧٧ - آية ١٢٦ - ١٢٧ من سورة النحل .

وتنظر القصة وسبب نزول الآيات في السيرة لابن هشام ٩٥/٢ - ٩٦ ، والجامع للقرطبي ١٠ / ١٣٢ .

٧٨ - آية ٧٠ .

٧٩ - آية ١ من سورة البينة .

٨٠ - في ديوانه ١٠٩ - ١١٠ .

٨١ - نسب لخنجر بن صخر الأسدي

وهو في سر الصناعة ٥٤٢ ، وشواهد التوضيح ١٧٦ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/١ ، وابن الناظم ١٤٤ ،

وتوضيح المقاصد ٣١١/١ ، وأوضح المسالك ١٩١/١ ، وتخليص الشواهد ٢٦٨ ، والتصريح ١٩٦/١ ، والهمع

١٢٢/١ ، والأشمووني ٢٤٥/١ .

ولم يخالف في ذلك إلا يونس ، فقد أجاز الحذف مع الساكن ، ووافقه ابن مالك ، ولم يجعله ضرورة ولا شاذًا .

ينظر شرح الكافية الشافية ٤٢٢/١ - ٤٢٣ ، وشرح التسهيل ٣٦٦/١ - ٣٦٧ .

« مَا » وَ « لَا » وَ « لَات » وَ « إِنَّ » الْمُشَبَّهَاتِ بِ « لَيْسَ »

إِعْمَالِ « لَيْسَ » أُعْمِلَتْ « مَا » دُونَ « إِنَّ » مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زَكْنٍ

تعمل « ما » إعمال « ليس » فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهي لغة أهل الحجاز ،

لكن بالشروط التي قال ، وهي ثلاثة :

أحدها : عدم وقوع « إن » بعد « ما » .

والثاني : استمرار النفي .

والثالث : وجود الترتيب المقتضيه الوضع ، وهو تقديم الاسم ، وتأخير الخبر ؛ لأن الخبر حدث يقع عن الذات ، وهي الاسم ، والحدث من حيث هو ثان عن الذات التي وقع منها ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : « وَتَرْتِيبِ زَكْنٍ » أي : عِلْمٌ .

يقال : زَكْنٌ بمعنى « عِلْمٌ » ، قال :

ولن يُراجِعَ قلبي حُبَّهُمْ أَبَدًا زَكْنْتُ مِنْ بُغْضِهِمْ مَثَلُ الَّذِي زَكْنُوا^١

أي : علمت من بغضهم مثل الذي علموا .

ومن إعمالها إعمال « ليس » بتوفر الشروط ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۚ ﴾ قال سيبويه (رحمه الله تعالى) : التميميون يقرؤون : ﴿ مَا هَذَا بَشَرٌ ۚ ﴾ إلا من

١ - المسألة فيها خلاف بين الحجازيين والتميمين تفصيلها في : الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١٨٨/٤ ، والإيضاح

١٤٥ ، والخصائص ١٢٥/١ ، ١٦٧ ، و ٢٦٠/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٥٥٥/٢ - ٥٥٦ ، وأسرار العربية ١٤٣ ،

والإنصاف ١٦٥ ، والمقرب ١٠٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٨/١ ، والجنى الداني ٣٢٢ .

٢ - لقعن بن أم صاحب .

وهو في إصلاح المنطق ٢٥٤ ، وفصيح ثعلب ٢٦٣ ، وابن يعيش ١١٢/٨ ، واللسان « زكن » ١٩٨/١٣ .

٣ - آية ٣١ من سورة يوسف .

٤ - الكتاب ٥٩/١ و « تعالى » زيادة من « ب » .

٥ - قال الزمخشري عن هذه القراءة : « ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ « بشر » بالرفع ، وهي قراءة ابن

مسعود . ينظر الكشف ٢٥٤/٢ ، والبحر المحيط ٣٠٤/٥ ، والنهر ٣٠٢/٥ .

علم كيف هي في المصحف ؟ فيرجع إذ ذاك إلى اللغة / الحجازية ؛ لأن القرآن إنما نزل ٤٧/ب بلغة قريش .

فإن فقد شرط من الشروط الثلاثة ارتفع الآسمان بعدها ، وامتنع العمل .

فمن امتناع عملها لعدم توفر الشروط ، قولك : « ما إن زيد قائم » ، فهنا امتنع إعمالها لوجدان « إن » بعدها ، ومنه قوله :

وما إن طَبْنَا جُبْنٌ ولكن مَنَايَنَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

فإن وقع الخبر ظرفاً أو مجروراً قدر رفعه ؛ لعدم صحة العمل ، كما في قوله :

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

وكذلك - أيضاً - إذا انتقض النفي فإن الإعمال إذ ذاك يبطل ، كما إذا قلت : « ما زيد إلا قائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ .

فإن جاء إعمالها مع انتقاض النفي حمل على تأويل ، كما في قوله :

وما الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وما صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ

قالوا في التوجيه : إنه على حد « ما أنت إلا سيراً » وهو باب مطرد معروف ، ثم حذف

المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير على هذا : وما الدهر إلا دوران منجنون

ثم حذف « دوران » وأقيم المضاف إليه وهو « المنجنون » مقامه .

وأصل : وما الدهر إلا دوران منجنون ، « يدور دوران منجنون » فحذف الخبر وهو « يدور »

٦ - لفروة بن مسيك المرادي في الوحشيات ٢٨ .

وهو في الكتاب ١٥٣/٣ ، والمقتضب ٣٦١/٢ ، والأصول ٢٣٦/١ ، والصاحبي ١٧٦ ، والخصائص ١٠٨/٣ ،

وابن يعيش ١٢٠/٥ ، وشرح التسهيل ٣٧١/١ ، والجنى الداني ٣٢٧ ، ومغني اللبيب ٢١ .

٧ - للمتخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٧٦/٣

وهو في الشعر والشعراء ٦٦٠/٢ ، وابن يعيش ٤٣/٧ ، وشرح التسهيل ٣٨٣/١ ، وشرح الكافية الشافية

٤٣٧ ، والارتشاف ١١٥/٢ ، والهمع ٢٢٧/١ ، والأشموني ٢٥٢/١ .

٨ - آية ١٤٤ من سورة آل عمران .

٩ - لم يعرف قائله

وهو في ابن يعيش ٧٥/٨ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وابن الناطم ١٤٦ ، ووصف المباني ٣٧٨ ، والجنى

الداني ٣٢٥ ، والمغني ٧٦ ، والتصريح ١٩٧/١ ، والهمع ١٢٣/١ ، والأشموني ٢٤٨/١ .

ثم حذف المصدر وهو « دوران » وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ لإشعاره بالمحذوف لاستلزامه الدوران ، و « المنجنون » هو الدولاب .

ولا ينكر في مثل هذا حذفان لتعنيهما في مثل : « ماأنت إلا سير البريد » ، وهو مسموع .

وأما « معذب » فإنه اسم المصدر ، والمعنى : وما صاحب الحاجات إلا تعذيباً فيرجع إلى : « ماأنت إلا سيراً » ، أعني أنه يكون خبراً لمبتدأ قد حذف ، واكتفى عنه بذكر معموله المصدر ، وكذلك - أيضاً - قوله :

وماحقُّ الذي يَعْثُو نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالاً^{١٠}

التقدير : ينكل نكالاً .

وإسناده إلى « حق » على حد قولهم : « نهاره صائم » و « ليله قائم » .
وكذلك - أيضاً - لو قدم الخبر على الاسم فإنه - أيضاً - يلزم رفعهما ، كما إذا قلت :
« ما قائم زيد » ، ومنه قوله :

وما رَاجِعُ كَعْبٌ بِحَاجَةِ نَفْسِهِ وَلَكِنْ بِحَاجَاتِ الَّذِي هُوَ قَاصِدُهُ^{١١}

فإن جاء الأعمال مع تقديم الخبر كان محمولاً على تأويل ، ومنه قول أبي فراسٍ هَمَّام بن غالب الفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ^{١٢}

ومن تأويلاته : أن يكون « مثلهم » صفة لـ « بشر » ، وهو نكرة فتقدم وانتصب على الحال ؛ لأن صفة النكرة متى تقدمت انتصبت على الحال .

١٠ - لمفلس بن لقيط الأسدي .

وهو في شرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وابن الناظم ١٤٦ ، والجنى الداني ٣٢٥ ، وتخليص الشواهد ٢٨٢ ،
والهمع ١٢٣/١ .

١١ - لم أقف على القائل .

١٢ - في ديوانه ٢٠٤/١ .

وهو في الكتاب ٦٠/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، وأسرار العربية ١٤٦ ، والمقرب ١٠٢/١ ، وشرح التسهيل
٣٧٣/١ ، والارتشاف ٢٣٥/٢ ، والجنى الداني ٣٢٤ ، والمغني ٨٧ ، والتصريح ١٩٨/١ .

وقال ابن عصفور^{١٣} : وهو مرفوع يريد « مثلهم » إلا أنه أضيف للمبني فبُني ، وهو ضعيف ؛

لاستلزامه « قام غلامك » بفتح « الميم » / من « غلام » .

وقال المبرد^{١٤} : لحن ، وسبب لحنه أنه تميمي ، وليس في لغته إعمال « ما » فمدح

حجازياً ، في لغته إعمال « ما » لكن بالشروط المتقدمة ، فقصد أن يمدحه بلغته فظن أن

لغته إعمال « ما » مطلقاً ، فنصب مع التقديم فلحن .

وقيل : إن القياس يقتضي النصب مع التقديم ، إلا أنه قياس متروك . ولذلك نَظَرَ

البيتَ سيبويه بقولهم : « مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ »^{١٥} .

وجه التنظير : أن القياس في « مثلهم بشر » النصب ، إلا أنه قياس متروك ، والقياس في

« مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ » إثبات « التاء » ؛ لأن « جديد » بمعنى « فاعل » لأنه ضد البالي ، وإذا كان

كذلك كان القياس إلحاق « التاء » ، كما تقول : « امرأة كريمة » إلا أنه قياس متروك في

الأكثر ، لأن « مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ » قليل .

وهذا إنما يكون إذا كان « جديد » بمعنى « فاعل » ، فأما إن كان بمعنى « مفعول »

أي : مَجْدُودٌ كما قطعها الحائك ، كما يقوله ابن السكيت^{١٦} فيكون إذ ذاك على حد قوله :

أَبَى حُبِّي سُلَيْمَى أَنْ يَبِيدَا وَأَمْسَى حَبْلُهَا خَلْقًا جَدِيدًا^{١٧}

[أي : مقطوعاً]^{١٨} : فإن القياس إذ ذاك حذف « التاء » ، و « جَدِيدَةٌ » مُحَوَّجٌ إلى التأويل .



وَسَبَقَ حَرْفِ جَرِّ أَوْظَرَفٍ ، كَمَا « مَا » بِي أَنْتَ مَعْنِيًا « أَجَارَ الْعُلَمَاءُ

١٣ - المقرب ١٠٢/١ ، وشرح الجمل ٥٩٤/١ .

١٤ - ينظر رأيه في المقتضب ١٩١/٤ . كما ينظر إسرار العربية ١٤٧ ، وشرح الجمل ٥٩٣/١ ، والتصريح ١٩٨/١ دون نسبته للمبرد .

١٥ - الكتاب ٦٠/١ .

١٦ - ينظر إصلاح المنطق ٣٤٣ ، واللسان « جدد » ١١١/٣ .

١٧ - لم أقف على القائل .

وهو في اللسان « جدد » ١١١/٣ .

١٨ - تكملة من « ب » .

يمنتع تقديم معمول الخبر كما يمنتع تقديم الخبر ؛ لأن [تقديم] * المعمول مؤذن بتقديم العامل فلا يجوز أن تقول : « ماعمرأ زيد ضارباً » ، ولو كان ظرفاً ، كما إذا قلت : « ماعندك زيد قائماً » ، أو جاراً ومجروراً ، كـ « مافي الدار زيد قائماً » .
وقوله : « مَآبِي أَنْتَ مَعْنِيَا » فإنه يجوز ، لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها .

فإن كان التقديم على الخبر دون الاسم ، كما إذا قلت : « مازيد عمرأ ضارباً » جاز ، وهذا كله إنما يكون على اللغة الحجازية .

فأما التميميون فإن « ما » عندهم غير معملة مطلقاً ، قالوا : وهو القياس ؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، و « ما » لا تختص ؛ لأنها تدخل على الأسماء ، والأفعال الماضية والمضارعة قياساً مطرداً .



وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـ «لَكِنْ» أَوْ بِـ «بَلْ» مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ «مَا» الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

إذا عطف على خبر « ما » بما يقتضي إيجاباً وهو « لكن » و « بل » - لكن « بل » لا تلزم النفي بخلاف « لكن » فإنها تلزم النفي - تعين الرفع وامتنع النصب ؛ لأن النصب إنما يكون بتقدير جعله خبراً عن « ما » ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولا يصح ما وقع بعد « ما » معطوفاً بـ « لكن » أو « بل » أن يكون خبراً ؛ لأنه موجب ؛ إذ استدراك النفي والإضراب عنه إيجاب . فإن جاء شيء من ذلك كان محمولاً على تأويل ، كما في قوله :

ب/٤٨

وَمَا زِيَادُ نَاصِرًا بَلْ خَاذِلًا فَلَتَأْتِ قِرْمًا مَاجِدًا مُحَلِّحًا ٢٠/

التقدير : بل تلفيه ، أو تجده ، أو ما أشبه ذلك .

والمرفوع بعد « لكن » أو « بل » خبر ابتداء مضمر ، التقدير : بل هو قاعد ، أو : لكن هو قاعد . وذهب بعضهم : إلى أنه معطوف على موضع المنصوب ؛ لأن أصله الرفع ، لكونه خبر

١٩ - ينظر رأيهم في مصادر هامش « ا » السابق .

٢٠ - لم أقف على مثله .

* تكملة من « ب » .

مبتدأ في الأصل ، وهو ضعيف ، لأن هذا الاعتبار يقتضي تقدير سقوط « ما » ، وسقوطها لا يجوز ، لأنه - أعنى إسقاطها - مخل بالمعنى .



وَبَعْدَ « مَا » وَ « لَيْسَ » جَرَّ « الْبَاءِ » الْخَبَرُ وَبَعْدَ « لَا » وَنَفْيِ « كَانَ » قَدْ يُجَرُّ^{٢١}

يُجَرُّ خبر « ما » و « ليس » بـ « الباء » الزائدة ، فتقول : « ما زيد بقائم » و « ليس زيد بقائم » ولا يتعين في قولك : « ما زيد بقائم » النصب ، بل يحتمل الرفع ؛ لأن « الباء » تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد « ما » في لغة التميميين ، نص على ذلك سيبويه (رحمه الله تعالى) ، قال : في قولك : « مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ » أن « بشيء » في موضع رفع في اللغة التميمية^{٢٢} . وقد وقع ذلك في أشعار التميميين كثيراً ، كما في قوله :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكٍ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُتَيَسِّرٌ^{٢٣}

وذهب بعضهم : إلى أن « الْبَاءَ » لا تدخل إلا في الحجازية ، وممن ذهب إلى ذلك الفارسي^{٢٤} والزمخشري^{٢٥} . والصحيح خلافه ، كما قدمنا .

وقد يُجَرُّ المنصوب في « كان » مع نفيها ، كما في قوله :

حَذَارًا وَصَبْرًا وَانتِظَارًا بِهِمْ غَدَا فَمَا كُنْتُ بِالْوَانِي وَلَا الصَّلَاحِ الْغُمَرِ^{٢٦}

وقوله :

وَلَمْ أَكُنْ بِذِي شَطُوبٍ نَائِيًا بَلْ كُنْتُ عَصْبًا فِي الرِّقَاعِ مَاضِيًا^{٢٧}

وقد يُجَرُّ - أيضا - خبر « لا » التي لنفي الجنس بـ « الباء » زائدة ، وقد جعل منه : « لَا خَيْرَ

٢١ - هذا البيت من الألفية ساقط من « أ » ، وهو في نسخة « ب » .

٢٢ - الكتاب ٢/٣١٦ .

٢٣ - للفرزدق في ديوانه ١/٣٤١ .

وهو في الكتاب ١/٦٣ ، وابن السيرا في ١/١٩٠ ، وشرح التسهيل ١/٣٨٣ ، وشرح الكافية الشافية

٤٣٦/١ ، وشفاء العليل ٣٣٦ ، والهمع ١/١٢٨ .

٢٤ - الإيضاح ١٤٦ .

٢٥ - المفصل ٨٢ .

٢٦ - لم أقف على القائل .

٢٧ - لم أقف على القائل .

بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ ، وَلَا شَرَّ بِشَرٍّ بَعْدَهُ الْجَنَّةُ ٢٨ .

التقدير على هذا الوجه : لا خيرَ خيرٌ بعده النارُ ، ولا شرَّ شرُّ بعده الجنةُ .

وقد قيل : إن « الباء » ظرفية فيخرج عن هذا .

فِي النَّكَرَاتِ أَعْمَلْتُ ، كـ «لَيْسَ» «لَا» وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ «إِنْ» ذَا الْعَمَلِ
وَمَا لَ «لَاتَ» فِي سَوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا ، وَالْعَكْسُ قَلٌّ

أعملت « لا » إعمال « ليس » في النكرات كما قال ، فتقول : « لا رجل قائماً عندنا »

و « لا غلام خادماً لنا » ، وما أشبه ذلك ، ومنه قوله :

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَدَرْ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا^{٢٨}

فإن جاء إعمالها والاسم معرفة فإنما يكون شاذاً ، كما في قوله :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْعَيْنِ لَا أَنَا بَاغِيَا سَوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا^{٢٩}

وقد خرج بعضهم : على أن يكون « أنا » مفعولاً لما لم يسم فاعله ، والتقدير : ولا أرى ،

فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، لأنه أحد الأماكن التي يقع فيها انفصال الضمير ،

ويكون « باغيا » حالاً ، وإلى ذلك أشار في « كافيته » بقوله :

و « لَا أَنَا بَاغِيَا » أَتِ عَنْ ثِقَةٍ وَفِيهِ بَحْثٌ يَارِغُ مَنْ حَقَّقَهُ^{٣٠}

وقد يحذف خبرها ، كما في قوله :

٢٨ - ينظر شرح التسهيل ٣٨٢/١ ، وابن الناظم ١٤٨ .

٢٩ - لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٧٦/١ ، وابن الناظم ١٥٠ ، والارتشاف ١١٠/٢ ، والجنى الداني ٢٩٢ ، ومغني اللبيب ٢٦٤ ، وأوضح المسالك ٢٠٤/١ ، وابن عقيل ٣١٣/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٥/١ ، والأشموني ٢٥٣/١ .

٣٠ - للناطقة الجعدي في ديوانه ١٧١ ، كما نسب لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩٢٤/٣ .

وهو في أمالي ابن الشجري ٤٣٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٥/١ ، والارتشاف ١١٠/٢ ، والجنى الداني ٢٩٢ ، وتوضيح المقاصد ٣١٩/١ ، وتخليص الشواهد ٢٩٤ ، ومغني اللبيب ٢٦٥ ، وابن عقيل ٣١٥/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٥/١ ، والأشموني ٢٥٣/١ .

٣١ - ينظر شرح الكافية الشافية ٤٣٩/١ ، وفي النسختين زيد في البيت « نحو » وبها ينكسر الوزن .
* في النسختين : مفعول .

يَابُؤْسَ الْحَرْبِ الَّتِي وَصَّعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا /
مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحٍ^{٣٢}

وقد يقع هذا العمل لـ « لات » و « إن » النافية .

فأما « لات » فإنها لا تعمل في الأعراف إلا في الحين الرفع والنصب ، ويكون المحذوف هو المرفوع ، والثابت هو المنصوب .

ويلزم إضافة الثابت سواء كان مرفوعاً أو منصوباً في الأعراف . والأكثر كون المحذوف هو المرفوع كما قال ، وقد يقع المرفوع هو الثابت والمحذوف هو المنصوب ، وقد قرئ شاذاً : ﴿ فَتَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ^{٣٣} ﴾ ، التقدير : ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ ، والقراءة المشهورة : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بحذف المرفوع وإبقاء المنصوب ، والظاهر مضاف في الوجهين كما ترى^{٣٤} .

ومن مجيئه غير مضاف ، قول الشاعر :

ذَكَرْتُ زَمَانَ لَيْلَى لَاتَ حِينًا وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَرِينَا^{٣٥}

قال بعض أهل البيان : حذف كراهية لتتابع الإضافات ؛ لأنه لو أضاف ، لقال : لات حين ذكر زمان ليلي ، وهم يكرهون في مثل هذا تتابع الإضافات .

وكذلك عد مما جاء على الوجه المكروه :

٣٢ - لسعد بن مالك القيسي

والثاني في الكتاب ٥٨/١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والأصول ٩٦/١ ، واللامات ١٠٥ ، والإنصاف ٣٦٧ ، وابن

يعيش ١٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٦/١ ، ومغني اللبيب ٢٦٤ .

٣٣ - آية ٣ من سورة ص

هذه القراءة نسبت لعيسى بن عمر ، وقرأ أبو السمال برفعها مع رفع تاء « لات » .

ينظر معاني الأخفش ٦٧٠/٢ ، والشواذ ١٣٠ ، والبيان ٣١٢/٢ ، والإملاء ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ ، والبحر المحيط

٣٨٣-٣٨٤/٧ .

٣٤ - ينظر الكتاب ٥٨/١ ، ومعاني القرآن ٣٩٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٧/١ ، والجنى الداني ٤٨٥ .

٣٥ - لعمر بن شأس

وهو في شرح التسهيل ٣٧٨/١ ، وتذكرة النحاة ٧٣٤ ، والهمع ١٢٦/١ .

حَمَامَةٌ جَرَعَا حَوْمَةَ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي فَأَنْتِ بِمَرَأَى مِنْ قُوَادِي وَمَسْمَعِي^{٣٦}

وربما أُعيد النافي مصحوباً بالمضاف إليه ، ويلزم إذ ذاك ترك التنوين في « حين » لقوة اقتضاء الإضافة ، ومنه قول هاشم بن عتبة بن أبي وقاص المرقال ، ابن أخي سعيد (رضي الله عنه) ، وكان من أصحاب علي (رضي الله عنه) ورثاه علي بقصيدة أولها :

جَزَى اللَّهُ عَنَّا عُصْبَةَ أَسْلَمِيَّةٍ صَبَاحُ الْوَجْهِ صَرَّعُوا حَوْلَ هَاشِمٍ^{٣٧}

وَرَدَّ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّهُ لَمْ يُعْرِفْ أَنَّ خَلِيفَةً رَثَى سُوقَهُ إِلَّا الْمَنْصُورُ الْعَبَّاسِيُّ ، فَإِنَّهُ رَثَى عمرو بن عبَّيد^{٣٨} ، بقوله :

صَلَّى الْإِلَهَ عَلَيْكَ مِنْ مُتَوَسِّدٍ قَبْرًا مَرَرْتُ بِهِ عَلَى مَرَّانٍ
قَبْرًا تَضَمَّنَ مُؤْمِنًا مُتَحَنِّنًا صَدَقَ الْإِلَهَ وَدَانَ بِالْعَرْفَانِ
لَوْ أَنَّ هَذَا الدَّهْرَ أَبْقَى صَالِحًا أَبْقَى لَنَا عَمْرًا أبا عُثْمَانَ

وقول هاشم :

ولات حين لا ولا مناصا مثل الفنيق لايسا دلاصا
لا قودا يخشى ولا قصاصا^{٣٩}

٣٦ - لابن بابك . وهو في الإيضاح للقزويني ٧٨ ، ومعاهد التنصيص ٥٩/١ .

٣٧ - في ديوانه ١٧٧ ، وينظر شعر الخلفاء ٦٩

وهذا بيت من أبيات قالها علي ، عندما وقف على مصرع هاشم وأصحابه يوم صفين ، فدعا لهم وترحم عليهم .

٣٨ - تنظر الأبيات مع اختلاف في بعض ألفاظها في موقعة صفين ٣٥٦ ، والفتوح ١٢٠/٢ ، ومروج الذهب ٤٢٥/٢ . قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠٤/٦ - ١٠٦ : « الزاهد ، العابد ، القدري ، كبير المعتزلة ، وأولهم ، أبو عثمان البصري »

ثم قال : « أول من تكلم في الاعتزال واصل الغزال ، فدخل معه عمرو بن عبَّيد ، فأعجب به وزوجه أخته » . وقال : « وكان المنصور يعظم ابن عبَّيد ، قلت : اغتر بزهده وإخلاصه ، وأغفل بدعته مات بطريق مكة سنة ثلاث ، وقيل سنة أربع وأربعين ومئة » .

ثم قال : « وقد رثاه المنصور » ولم يذكر الأبيات .

وينظر مروج الذهب ٣٦٩/٣ - ٣٧١ ، والبداية والنهاية ٧٨/١٠ - ٨٠ .

٣٩ - هذه الأبيات من أبيات ارتجز بها هاشم يوم صفين عندما أعطاه علي الراية ، وأمره بالتقدم ، وهي في الفتوح ١١٧/٢ مع اختلاف في ألفاظها .

فإن لم يقع إعادة للنافي على الوجه المذكور جاز ترك التنوين والإتيان به ، ويحتمل قوله :
لات حين - في البيت المتقدم - أن تكون «الألف» للإطلاق ، فيكون إذ ذاك التنوين متروكا ،
ويحتمل أن تكون «الألف» بدلاً من التنوين ، فيكون إذ ذاك التنوين غير متروك.

وقد يقع عوض الحين مافي معناه من « سَاعَةٍ » وما أشبهه ، ومنه قوله :

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَا تَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرَّتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

وقد يكتفى بـ «التاء» فقط ويقع بعدها « لا » عوضاً عن « لا » المحذوفة ، ومنه قوله :

ب/٤٩ الْعَاطِفُونَ تَحِينَ لَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُنْعِمُونَ يَدًا إِذَا مَا أَنْعَمُوا^١ /

وذهب بعضهم : إلى أنه على التقديم والتأخير ، وأن « لا » الواقعة بعد « حين » هي التي
توصل بالتاء .

واختُفِ في « لَات » ما أصلها^٢ ؟ فذهب الأستاذ أبوالحسين بن أبي الريب^٣ : إلى

أن الأصل : « لَيْسَ » ثم أبدلت السين تاء ، على حدها في قوله :

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السَّعَلَاتِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارَ النَّاتِ
لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلَا أَكْيَاتِ^٤

يريد : الناس ، وأكياس

٤٠ - نسب لمحمد بن عيسى بن طلحة ، كمنسب لمهلل بن مالك الكتاني .

وهو في شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، وابن الناظم ١٥١ ، وشرح سنن الذهب ٢٠٠ ، وتخليص الشواهد ٢٩٤ ،
وابن عقيل ٣٢٠/١ ، والهمع ١٢٦/١ ، والأشمونى ٢٥٥/١ .

٤١ - لأبي وجزة السعدي

وهو في مجالس ثعلب ٣٧٤ ، وحروف المعاني للزجاجي ٧٠ ، وسر الصناعة ١٦٣/١ ، والأزهية ٢٦٤ ،
والإنصاف ١٠٨ ، والممتع ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٨/١ ، واللسان « حين » ١٣٤/١٣ ، والجنى الداني ٤٨٧ ،
وشفاء العليل ٣٣٣ .

٤٢ - ينظر الجنى الداني ٤٨٥ ، ومغني اللبيب ٢٨٠ - ٢٨١ .

٤٣ - ينظر الملخص ٢٧٣ .

٤٤ - لعباء بن أرقم

وهي في نوادر أبي زيد ١٠٤ ، والصاحبي ١٣٩ ، والخصائص ٢٦/٣ ، وسر الصناعة ١٥٥/١ ، والإنصاف
١١٩ ، وابن يعيش ٣٦/١٠ ، ٤١ ، والممتع ٣٨٩/١ ، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩ .

فبقيت إذ ذاك «ليت» فأبدلت «الياء» ألفاً ؛ ليقع الفرق بينها وبين «ليت» التي هي حرف تمن وقيل : هي « لا » ضُمَّتْ إليها « التاء ».

وبعضهم : يسميها الكَاسِعة^{٤٥} ، والكَسْعُ في اللغة : هو عبارة عن الضَرْبِ على الأعْجَازِ ، ومنه قولهم : «أَتَتِ الْخَيْلُ يَكْسَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا».

والضم في الثاني ، والتغيير في الأول مقتض لعدم الانبساط والسعة ، فلذلك لم تعمل عموماً ، إنما عملت على الوجه الذي قدمنا .

ومما جاء فيه عدم الانبساط والسعة « أَسْتَنْتُوا » خصوصاً بالجديبة ، حين أبدلوا « الواو » تاءً ، وإن كان معنى السنة موجوداً في الوجهين . هذا كلام ابن الشاهد .

ومما جاءت فيه « إِنَّ » معملة إعمال « ليس » ، قوله :

إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمَجَانِينِ^{٤٦}

وقد جعل من ذلك قراءة سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ تُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ^{٤٧}﴾

وقد حُمِلَتْ عَلَى أَنَّ « إِنَّ » مخففة من الثقيلة ، فلا يقع بها على هذا استشهاد ، وتكون في المعنى كالقراءة الأخرى * .

٤٥ - ممن قال بذلك الزمخشري في المفصل ٨٢ .

وينظر معنى « الكسع » في اللسان ٣٠٩/٨ .

٤٦ - سبق تخريجه في ص : ٩٩

٤٧ - آية ١٩٤ من سورة الأعراف .

وينظر الشواذ ٥٣ ، والمحاسب ٢٧٠/٨ ، والبيان ٣٨١/١ ، والإملاء ٢٩٠/١ - ٢٩١ ، والبحر المحيط

٤٤٤/٤ .

* أي هذه القراءة حملت على لغة من ينصب بيان الجزئين مثل قول الشاعر « إِنَّ حِرَاسَنَا أَسَدًا » فلا يقع بها استشهاد ، وتكون في المعنى كالقراءة الأخرى لتوافق القراءتين إثباتاً .

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَـ«كَانَ» «كَادَ» وَ«عَسَى» ، لِكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُ
وَكَوْنُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ « عَسَى » نَزَرُ ، وَ « كَادَ » الْأَمْرُ فِيهِ مُعْكَسَا

تسمية هذا الباب بالمقاربة هو من باب التغليب لبعض الوارد فيه ، وهو « كاد » وما كان
بمعناها .

وأما « عسى » وما كان بمعناها فإنما تقع للترجي . وأما « جعل » وما في معناها فإنما
تقع للشروع .

وقد تكلف بعضهم رجوع « عسى » إلى المقاربة ، فقال : « عسى » لمقاربة الشيء
رجاء ، و « كاد » لمقاربتة حصولاً .

ورد : بأنه لو لحظ فيه معنى المقاربة لم تدخل « أن » لأن « أن » موضوعة للتراخي
والاستقبال ، ولذلك إذا قصدوا المقاربة في « عسى » وليس من شأنهم تجريد الخبر
حذفوه ، كما في قوله :

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^٢

ويلتزم الحذف ؛ لقصد المقاربة ، كأنهم كرهوا الإتيان بما يضاد المقاربة وهو « أن » ،
والتجريد للفعل منها أعني من « أن » بخلاف الحذف في مثل قوله :

وَإِذَا مَا سَمِعْتَ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ بِمُحِبِّ قَدَمَاتٍ أَوْ قِيلَ : كَادَا

١ - في « أ » وإنما .

٢ - لرؤية في ملحق ديوانه ١٨١

وهو في الكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقتضب ٧١/٣ ، والأصول ٣٨٧/٢ ، واللامات ١٣٥ ، والخصائص ٩٦/٢ ،

وسر الصناعة ٤٠٦/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٩٦/٢ ، والإنصاف ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، ٩٠ ، والجنى

الداني ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، والمغني ١٦٢ .

* سبق الحديث عنه في ص : ١٠٩ .

فاعلمي غيرَ عَلمٍ شِكِّ بَأَنِّي ذاكَ وابكى لِقَصْدٍ لَن يُقَادَا^٢

وقد جعل بعضهم أم الباب « كاد » قضاء لمقتضى الحمل . و - أيضا - فإنها المقتضية خبراً على التحقيق لمكان التجريد ، وحمل الإصحاب على الزيادة ، أو على التشبيه بـ « عسى » ، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) .

بخلاف « عسى » فإن المقرون بـ « أَنْ » ليس خبراً على الصحيح ؛ لامتناع : « [زيدٌ] أن يعدلَ » ، دون « زيد عدلٌ » / .

٥٠/أ

وإنما تضمن « عسى » معنى رجاء أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .
ولذلك أي : لكونها أم الباب قدمها المصنف فقال : « ك » « كان » « كاد »
و « عسى » ... »

ويندر وقوع غير [المضارع °] لهذين الفعلين ، أعنى « كاد » و « عسى » خبراً ،
ومن النادر [في « عسى ¹ »] ، قوله :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنِي إِنْ عَسَيْتُ صَائِمًا^٥

وقوله : « عَسَى الْغَوِيْرُ أَبْوَسًا^٨ » هذا أندر من الأول ؛ لأن اسم الفاعل قريب من المضارع لاتفاقهما في الحركات والسكنات وعدد الحروف .
ومن النادر في « كاد » قوله :

٣ - للمرقش الأكبر في المفضليات ٤٣٢

وهما في شرح الكافية الشافية ١/٤٦٢ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٥ .

٤ - تكملة من « ب » .

٥ - في « أ » الماضي .

٦ - تكملة لإقامة الكلام .

٧ - لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٥

وهو في الخصائص ١/٨٣ ، وابن يعيش ٧/١٤ ، والمقرب ١/١٠٠ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٣ ، والجنى الداني ٤٦٣ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٤ ، ومغني اللبيب ١٦٤ ، والمساعد ١/٢٩٧ .

٨ - المثل يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به ، ويقال له : لعل الشرجاء من قبلك .

ينظر الأمثال ٣٠٠ ، وجمهرة الأمثال ٢/٤٥ ، وفصل المقال ٤٢٤ ، ومجمع الأمثال ٢/٣٤١ ، والمستقصى ١٦١/٢ .

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ أَيْبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

وقوله :

وَكَادَ عَمَرُو سَيْفَهُ يُرْدِينِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحِلَّ بِالْيَمِينِ^٩

ومن هذا جعل أخذ أبي العلاء بن سليمان قوله :

تَكَادُ سَيْوْفُهُ مِنْ غَيْرِ سَلٍّ تُجِدُّ إِلَى رِقَابِهِمْ أَنْسِلَالًا
تَكَادُ قَسِيَّتُهُ مِنْ غَيْرِ رَامٍ تُمْكِّنُ فِي قُلُوبِهِمُ النَّبَالَ^{١٠}

ورد على من زعم أن قول أبي العلاء مبتكر ، لكن أبا العلاء زاده على معنى البيت الثاني من قوله ، ولا يعد الثاني - أيضاً - مبتكراً ؛ لأنه ملاق للأول في المعنى الخاص ، بخلاف مالمالوقاه في المعنى العام ، على تفصيل في ذلك ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود^{١١} .

وإنما الكثير وقوعه مضارعاً كما قال .

وكونه بدون « أن » بعد « عسى » قليل ، ومنه قوله : وأظنه هدية بن خشرم :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ
فَيَأْتِي مَنْ خَائِفٌ وَيُفَكِّ عَانٍ وَيَأْتِي أَهْلُهُ الرَّجُلُ الْغَرِيبُ^{١٢}

٩ - لتأبط شرا في ديوانه ٩١

وهو في الخصائص ٣٩١/١ ، والإنصاف ٥٥٤/٢ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، وابن

الناظم ١٥٤ ، ووصف المباني ٢٦٧ ، والتصريح ٢٠٣/١ .

١٠ - لم أقف على القائل .

١١ - في ديوانه (سقط الزند) ٤٨ .

١٢ - هذا النوع سماه بعض البلاغيين بـ « حسن الإتياع » ، وهو أن يأتي المتكلم إلى معنى اخترعه غيره فيحسن

إتياعه فيه ، بحيث يستحقه بوجه من وجوه الزيادات التي وجب للمتأخر استحقاق معنى المتقدم ، إما باختصار لفظه.....أو تتميم لنقصه ، أو تكميل لتمامه.....» .

ينظر تحرير التحيير ٤٧٥ ، وشرح الكافية البيعية ٢٢١ ، والخزانة للحموي ٣٧٣/٢ ، وأنوار الربيع ٥/٦ .

وبعض البلاغيين يعد هذا النوع من السرقات الشعرية ، وجعلوا لها أنواعاً .

ينظر الصناعتين ٢١٧ ، والعمدة ٢٨٠/٢ ، والإيضاح ٥٥٧ ، والطراز ١٨٨/٣ ، وشرح التلخيص للبايرتي ٦٨٧ .

١٣ - بيت الشاهد (الأول) في الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، والجمل ٢٠٠ ، واللمع ٢٠٥ ، وأسرار العربية ١٢٨ ،

وابن يعيش ١١٧/٧ ، والمقرب ٩٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٥ ، وهما مع أبيات آخر في الأمالي ١٠١/١ .

وقوله :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِيَ عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّيَّابِ سَكُوبٍ^{١٤}

وقوله :

عَسَاكَ تَلَقَّى مَا جَدًّا كَرِيمًا رَحَبَ الذَّرَاعَيْنِ أَبِيًّا خِيمًا^{١٥}

الخِيمُ : الْأَصْلُ ، أَنشده بعض أهل البيان على القلب مع صحة التأصيل^{١٦} .

قال : كان الأصل أن يكون كريماً خيماً ماجداً أبيّاً ، ونظره بقول الآخر^{١٧} :

إِنَّ الَّذِينَ تَبِعُوا عَمَّارًا مُهَاجِرِينَ كَانَ أَوْ أَنْصَارًا
طَابُوا نَفُوسًا وَزُكُوا إِزَارًا

الأصل : طابوا إزاراً وزكوا نفوساً ، لأن التزكية أكثر استعمالها في النفس ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَلَا تُزَكُّوْا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى^{١٨} ﴾ .

والطيب للإزار ، كما في قول الشاعر :

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ^{١٩}

وكان الحذف في جميع هذا كراهية الإتيان بمقتضى التأخير ؛ لأن المقصود التعجيل باعتبار الحال ، ولا أذكر شيئاً منه جاء في الكلام ، بخلاف تجريد « كاد » فإنه قد جاء في الكلام .

١٤ - لهدبة بن خشرم العذري ، كما نسب لسماعة بن أشول النعامي

وهو في الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتضب ٤٨/٣ ، والأصول ١٦٨/٣ ، والتكملة ٥٣٧ ، واللمع ٣١٥ ، وابن يعيش

١١٧/٧ ، والتصريح ٣٥١/٢ ، والأشموني ٢٢٩/٤ .

١٥ - لم أقف على القائل .

١٦ - ذكر البلاغيون للقلب أنواعاً منها ما يكون في الكلمة من قلب بعضها أو كلها ، ومنها ما يكون في الكلمات من عكس نظامها وترتيبها وهو ماسماه العلوي بـ « التبديل » ، ومنه ما يكون في المعنى .

قال العلوي : « وهو من جملة أفانين البلاغة ، وفيه دلالة على الاقتدار في الكلام ، والإغراق فيه » .

ينظر نهاية الإيجاز ١٤٠ ، والإيضاح ١٦٥ ، والطراز ٩٤/٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٦٨٢ .

١٧ - لم أقف على القائل .

١٨ - آية ٣٢ من سورة النجم .

١٩ - للخرنق بنت هفان في ديوانها ٤٣ .

والكثير في « عسى » أصحاب المضارع بـ « أن » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) :
 ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ۚ ﴾ ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ٥٠/ب
 ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ ۚ ﴾ ، وكما في قوله
 (تبارك وتعالى) : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ۚ ﴾ .

وذكر بعض أهل البيان : أن مما اختصت به « عسى » دون « كاد » وقوع الشرط
 معترضاً بين اسمها وخبرها ، واستشهدوا بالآيتين الكريمتين .

وأما « كاد » فإنها بالعكس من « عسى » أعني أن الكثير فيها عدم أصحاب
 الخبر بـ « أن » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ۚ ﴾ ،
 وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ۚ ﴾
 وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ ۚ ﴾ .
 وأما أصحابها فإنه قد وقع في الشعر كثيراً ، ومنه قول كعب بن مالك « رضي الله عنه »

في إجابته ضرار بن الخطاب بن مرداس ٣١ :

فإِذَا تَقَاتَلُوا سَعْدًا سَفَاهًا	فَإِنَّ اللَّهَ خَيْرُ الْقَادِرِينَ
سَيُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ طَيِّبَاتٍ	تَكُونُ مَقَامَةً لِلصَّالِحِينَ
كَمَا قَدْ رَدَّكُمْ فَلَا شَرِيدًا	بَغِيظِكُمْ خَزَايَا خَائِبِينَ
خَزَايَا لَمْ تَنَالُوا قَطُّ خَيْرًا	وَكِدْتُمْ أَنْ تَكُونُوا دَامِرِينَ
بَرِيحٍ عَاصِفٍ هَتَفَتْ عَلَيْكُمْ	فَكُنْتُمْ تَحْتَهَا مُسْتَهْلَكِينَ

وقول الآخر :

٢٠ - آية ٥٢ من سورة المائدة .

٢١ - آية ٢٢ من سورة محمد .

٢٢ - آية ٢٤٦ من سورة البقرة .

٢٣ - آية ١٩ من سورة الجن .

٢٤ - آية ٧٣ من سورة الإسراء .

٢٥ - آية ٧٦ من سورة الإسراء .

٢٦ - ينظر ديوانه ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والأبيات في السيرة لابن هشام ٢٥٦/٢ ، قالها في غزوة الخندق .

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فِكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تَغْنُوا السِّيُوفَ عَنِ السِّلِّ^{٢٧}

ومعناه كمعنى أبيات أبي العلاء ، فيحتمل - أيضا - أن يكون الأخذ من هنا فيرد - أيضا - به على زاعم الابتكار .

وقد وقع الإصحاح لخبر « كاد » بـ « أن » في الكلام ، ومنه حديث هشام بن عروة بن الزبير ، عن أبيه ، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب : « أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ ، فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَرَسَ بِبَعْضِ الْبِلَادِ قَرِيباً مِنْ بَعْضِ الْمِيَاهِ ، فَاحْتَلَمَ عُمَرُ ، وَقَدْ كَادَ أَنْ يُصْبِحَ فَلَمْ يَجِدْ مَعَ الرِّكْبِ مَاءً ، فَرَكَبَ حَتَّى جَاءَ الْمَاءَ فَجَعَلَ يَغْسِلُ مَا رَأَى فِي نَوْمِهِ مِنَ الْإِحْتِلَامِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ : أَصْبَحْتَ وَمَعْنَا ثِيَابٌ ، دَعُ ثَوْبَكَ يَغْسَلُ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : يَا عَجَباً لَكَ يَا ابْنَ الْعَاصِ لَئِنْ كُنْتُ تَجِدُ ثِيَاباً أَكَلُ النَّاسِ تَجِدُ ثِيَاباً ؟ وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتُهَا لَكَانَتْ سُنَّةً ، بَلْ أَغْسِلُ مَا رَأَيْتُ ، وَأَنْضِحُ مَا لَمْ أَرَ^{٢٨} » . أَسْتَشْهِدُ بِهِ لِمَالِكٍ (رضى الله عنه) على نجاسة المنى ، وَنَضَحَ الْمَشْكُوكَ فِيهِ ، وَهُمَا قَاعِدَتَانِ مِنْ قَوَاعِدِ مَالِكٍ (رضى الله عنه) * .

واختصت « كاد » دون « عسى » بأن نفيها يكون إثباتاً ، وإثباتها يكون نفيًا ، فإذا قلت : « كاد زيد يقوم » فإنه لم يقم ، وإذا قلت : « ما كاد زيد يقوم » فإن المعنى أنه قام .

وقد نظم بعضهم في ذلك ، ويقال الناظم أبو العلاء بن سليمان المعري :

أَنْحَوِيْ هَذَا الْعَصْرِ ؟ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ بِلِسَانِي جُرْهُمٍ وَتَمُودِ ؟
إِذَا مَا نَفَتْ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أُوجِبْتُ وَإِنْ أُوجِبْتُ قَامَتْ مَقَامَ جُجُودِ^{٢٩}

« الجحود » هو النفي / .

٢٧ - لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٣٩١/١ ، وشواهد التوضيح ١٠١ ، وابن الناظم ١٥٦ ، وتخليص الشواهد ٣٣٠ ،

وشفاء العليل ٣٤٤ ، والأشموني ٢٦١/١ .

٢٨ - رواه مالك في الموطأ ٥٠/١ ، في كتاب الطهارة ، باب إعادة الجنب الصلاة ، وغسله إذا صلى ولم يذكر ، وغسله

ثوبه ح ٨٣ .

* ينظر تفصيل القاعدتين والخلاف فيهما ، في الاستنكار لابن عبد البر ٣٥٨/١ - ٣٦١ ، والمنتقى للباجي ١٠٢/٢ .

٢٩ - لم أجدهما في ديوانه ولا لزومياته ، وهما في شرح الكافية الشافية ٤٦٧ .

ويحكى أن ذا الرمة أنشد بسوق عكاظ قوله :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرُحُ^{٢٠}

فغيب عليه ، لأنه يكون المعنى على ما قدمنا أنه قد برح. قالوا : فجال في متن ناقلته، وقال :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَا تَرَى البيت

وهذا على خلاف في المسألة . والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفي ، وإثباتها إثبات ،

فإذا قلت : « ماكاد زيد يقوم » فإنك نفيت المقاربة وإثبات القيام بشيء آخر . وإذا فإن

نفي المقاربة مؤذن بنفي الفعل .

قالوا : ولذلك ذكر معها مقتضى إثبات الفعل في قوله (تبارك وتعالى) : « فَذَبَّحُوا

وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ^{٢١} » ولو كان النفي إثباتاً لكان « فَذَبَّحُوا » على سبيل التأكيد ، والأصل

التأسيس .

و - أيضاً - فإن المؤكد حقه التأخير ، ولا يصح أن يكون « وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ » هو المؤكد ،

لأن « فَذَبَّحُوا » أصرح في المعنى .

وأما إذا قلت : « كاد زيد يقوم » فإن المعنى قارب الفعل فقط ، ونفي الفعل بأمر

آخر، وهو أن الحكم لا يتوجه على ما هو دون المقصود في الرتبة مع توجهه على المقصود .

وقد جعل الإثبات - أيضاً - إذا وقع في « ماكاد زيد يقوم » بهذا الاعتبار ؛ لأن

توجيهه على المقارب مقتضى لثبوت المتقارب لنزول متلقى الحكم عن المنفصل عنه مع إمكان

الطلب ، وهي قاعدة تنبنى عليها مسائل . وتقرير جميع ذلك وبسطه في علم البيان

وحيث يكون هو المقصود .

ومما اختصت به « كاد » - أيضاً - وقوعها زائدة عند بعضهم^{٢٢} ، وقد جعل من ذلك

٢٠ - في ديوانه ١١٩٢ .

وهو في ابن يعيش ١٢٤/٧ ، وشواهد التوضيح ٨٠ ، وشرح التسهيل ٤٠٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٦٨ ،

والأشمونى ٢٦٨/١ .

٢١ - آية ٧١ من سورة البقرة .

٢٢ - هذا الرأي منسوب للأخفش في التسهيل ٦٠ ، وشرح التسهيل ٤٠٠/١ .

قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ۚ ﴾ وجعل - أيضا من ذلك قول
حسان (رضى الله عنه) :

وتكادُ تَكْسُلُ أَنْ تَجِيَّ فِرَاشَهَا فِي حُسْنِ خَرَعَةٍ وَلَيْنِ قَوَامٍ^{٢٢}

وَكَمْ عَمَسٍ «حَرَى» ، وَلَكِنْ جِعَلَا خَبَرَهَا حَتْمًا بِ «أَنْ» مُتَّصِلًا
وَالزَّمُوا «اخْلُوقْ» «أَنْ» مِثْلَ «حَرَى» وَبَعْدَ «أَوْشَكَ» انْتِفَا «أَنْ» نَزْرًا

« حرى » أبعد من المقاربة ، وذلك أن أصلها من « حَرٍ بِالشَّيْءِ » إذا كان حَقِيقًا به ، وقد
يكون الشيء حَقِيقًا بالحكم ولا يقع منه ذلك الحكم .

وكذلك - أيضا - « اخْلُوق » فإنه من قولك : « زَيْدٌ خَلِيقٌ بِكَذَا » إذا كان حَقِيقًا به ،
وقد يكون كذلك ولا يقع منه ذلك الحكم بوجه .

ولما كان الأمر على ذلك التزم في الخبر اقتترانه بـ « أَنْ » الموضوع للتراخي
والاستقبال .

ومن وقوع « حرى » كذلك ، قوله :

حَرَى أَخُو النَّجْدَةِ أَنْ يَبْتَزَّى وَأَنْ تَرَاهُ الْمَاجِدَ الْمُعْتَزَّى^{٢٣}

ومن وقوع « اخْلُوق » كذلك ، قوله^{٢٤} :

أَخْلُوقَ الْمُطْعِمُ أَنْ يُطَاعَا وَأَنْ يَكُونَ مَاجِدًا مُطَاعَا^{٢٥} /

٥١/ب

أنشدهما بعض أهل البيان . والأظهر أنهما للعرب .

وأما « أَوْشَكَ » فإن الصحيح التخيير ، وَأَنْ تَرَكَ « أَنْ » ليس نازلاً عن الإتيان بها ،

٢٢ - آية ١٥ من سورة طه .

٢٤ - في ديوانه ١٠٧ .

وهو في شرح التسهيل ١/٤٠٠ ، والارتشاف ٣/٢٩٢ .

٢٥ - لم أقف على القائل .

٢٦ - لم أقف على القائل .

٢٧ - حدث هنا خطأ في الترقيم ، وليس فيه سقط في النسخة ، فقد ورد بعد اللوحة ٥١ ، اللوحة ٥٦ ، ونحن سرنا

على نفس الترقيم ، فليتأمل .

ومما وقع فيه أصحاب الفعل المضارع بـ « أن » ، قوله :

وَمَنْ رَامَ غَمَرَ الْبَحْرِ يَزْحَمُ مَوْجَهُ فَيُوشِكُ أَنْ يُلْقَى لَدَى السَّيْفِ طَافِيَا^{٣٨}

ومما وقع فيه عدم الإصحاب ، قوله :

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ عَنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُوَافِقُهَا^{٣٩}

وحكم المصنف على تجريد المضارع من « أن » مع « أوشك » بالقلة ، وهو خلاف المختار .



وَمِثْلُ « كَادَ » فِي الْأَصَحِّ « كَرَبَا » وَتَرَكُ « أَنْ » مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
كَ « أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْدُو » وَ « كَطَفَقَ » كَذَا « أَخَذْتُ » وَ « جَعَلْتُ » وَ « عَلِقُ »

الأكثر في « كَرَبَ » التجريد من « أن » لقوة اعتبار المقاربة ، فتقول : « كَرَبَ زَيْدٌ يَفْعُلُ

كذا » إذا قارب الفعل مقاربة ظاهرة ، ومنه قوله :

قَدْ كَرَبَ الْعَدُوُّ يَرْتِي عَطْفًا لِعَامِرٍ لَمَّا أُصِيبَ شَنْفًا^{٤٠}

يريد بالشَّنْفِ : وهو نوع من حُلَى النساء . وقوله :

كَرَبَ اللَّيْمُ يَسْبِنِي وَيَعْدِدُ^{٤١}

وقوله :

كَرَبْتُ أَكَلَ الْمُبَاحِ قُلًّا وَلَمْ يَرَ الْأَعْدَاءُ مِنِّي دُلًّا^{٤٢}

وأما الإصحاب بـ « أن » فقد جاء وكثر ، ومنه قوله :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ جَعْدَرًا مَثْبُورًا^{٤٣}

٣٨ - لم أقف على القائل .

٣٩ - لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢ . كما نسب لعمران بن حطان في ديوانه ١٢٣ ، وشعر الخوارج ٣١ .
وهو في الكتاب ١٦١/٣ ، والأصول ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ١٢٦/٧ ، والمقرب ٩٨/١ ، وشرح التسهيل
٣٩٢/١ ، وابن الناظم ١٥٨ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والأشموني ٢٦٢/١ .

٤٠ - لم أقف على القائل .

٤١ - لم أوفق لمعرفة قائله ، ولا إكماله .

٤٢ - لم أقف على القائل .

٤٣ - للعجاج في ملحقات ديوانه ٢٨٦/٢

وهو في شرح التسهيل ٣٩٢/١ ، وابن الناظم ١٥٧ ، وتخليص الشواهد ٣٣٠ ، والأشموني ٢٦٢/١ .

وقوله :

فَأَوْرَدَهَا مَاءُ الْأَجَارِعِ بُكَرَةً وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا^{٤٤}

فلذلك ادعى بعضهم التخيير في « كرب » ، إلا أن قوة المقاربة مقتضية لعدم الإصحاب ؛ لأن « أن » من حيث هي مقتضية للاستقبال . ولذلك يجب تركها مع مقتضيات الشروع في الفعل كما قال .

وقد ذكر للشروع خمسة أفعال :

أولها : « أنشأ » ، كما إذا قلت : « أنشأ زيد يتكلم »

وثانيها : [« طفق » ، كما إذا قلت :^{٤٥}] « طفق زيد يقرأ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) :
﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾^{٤٦} .

وثالثها : « جعل » ، كما إذا قلت : « جعل زيد يكتب » ، ومنه قوله :

وقد جعلت إذا ماقت يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ^{٤٧}

وفيه شاهد على أن فاعل فعل الخبر ليس فيه ضمير يعود على الاسم ، وهو قليل .

وقد خرج على أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير :

وقد جعل ثوبي إذا ماقت ، فحذف « ثوب » وأقيم الضمير مقامه ، فبرز في أساليب الضمائر المرفوعة المتصلة بالفعل ، فقال : جعلت .

٤٤ - لأبي زيد الأسلمي ، في الكامل ١/ ١٨٨ .

وصدر البيت - هنا - مختلف عما في كتب النحاة ، وصدره عندهم :

سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا

وهو في المقرب ١/ ٩٩ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٢ ، وابن الناظم ١٥٧ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٢٩ ، وشرح

شذور الذهب ٢٧٤ ، وابن عقيل ١/ ٣٣٥ ، والتصريح ١/ ٢٠٧ ، والأشموني ١/ ٢٦٢ .

٤٥ - تكملة من « ب » .

٤٦ - آية ٢٢ من سورة الأعراف .

٤٧ - اختلف في نسبته ، فنسب لأبي حية النميري ، كما نسب لعمر بن أحمـر في ملحـق ديوانه ١٨٢ ، كما نسب لعامر بن الضرب العدواني في حماسة البحرني ٢٠٤ ، وتروى قافيته : السكر

وهو في الإيضاح ٧٨ ، والخصائص ١/ ٢٠٧ ، والمقرب ١/ ١٠١ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٠ ، ٣٩٨ ، والمغني

٦٤١ ، وأوضح المسالك ١/ ٢١٩ ، والتصريح ١/ ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، والهمع ١/ ١٢٨ ، والأشموني ١/ ٢٦٣ .

ومن الشاذ - أيضا - في « جعل » وقوع خبرها جملة اسمية ، ومنه قوله :

وقد جَعَلْتُ قُلُوصَ بني سُهيلٍ من الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ^{٤٨}

ورابعها : « أخذ » ، كما إذا قلت : « أخذ زيد يقرأ » ، ومنه قوله :

أخذ كَعْبٌ يَرْتَنِّي وَيَنْظُرُ ومن يُريدُ ضَيْغَمَ غَضَنْفَرُ^{٤٩}

يريد : ومن يريده ، أي : يريده للقتال ؛ لأنه قد كثر في هذا المعنى / الاختصاص بالقتال، أ/٥٦
كما في قوله :

لَمَّا رَأَيْتَنِي قد نَزَلْتُ أُريدُهُ أَبْدَى نَوَاجِذَهُ لِغَيْرِ تَبَسُّمٍ^{٥٠}

وخامسها : « علق » ، كما إذا قلت : « علق زيد يتحدث » .



وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لـ «أَوْشَكَ» وَ «كَادَ» لِأَعْيُرُ ، وَزَادُوا «مُوشِكَا»

أفعال هذا الباب لا تتصرف، ولا يستعمل منها إلا الماضي فقط ، ماعدا « كاد » و « أوشك »
[فأمّا « كاد »^{٥١}] فإنه جاء فيها المضارع فقط ، وأمّا « أوشك » فإنها شاركت « كاد »
في المضارع كما قدمنا في البيتين ، أعني :

يوشك من فر عن منيته البيت^{٥٢}

و : يوشك أن يلقي ... البيت - أيضاً^{٥٣} - .

وزادت باسم الفاعل ، كما في قوله :

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ بُعِيدَ الْأَنْبَسِ خَلَاءَ يَبَابَا^{٥٤}

٤٨ - لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٣٩٣/١ ، وابن الناظم ١٥٤ ، و الارتشاف ١٢١/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، والمغني ٢٥٩ ،
والتصريح ٢٠٤/١ ، والهمع ١٣٠/١ ، والأشموني ٢٥٩/١ .

٤٩ - لم أقف على القائل .

٥٠ - لعنترة بن شداد من معلقته في ديوانه ٢١٢ .

٥١ - تكملة من « ب » .

٥٢ - تقدما في ص : ٢٣٦ ، هامش ٢٨ ، ٣٩ .

٥٣ - نسب لأبي سهم الهذلي ، ولأسامة بن الحارث الهذلي ، وهو في شرح أشعار هذيل ١٢٩٣ .

وهو في شرح التسهيل ٤٠١/١ ، وابن الناظم ١٥٩ ، وتخليص الشواهد ٣٣٦ ، وابن عقيل ٣٣٨/١ ، والهمع

١٢٩/١ ، والأشموني ٢٦٤/١ .

وذكر الجوهري^{٥٤} مضارعاً لـ « طفق » فقال : « طَفِقَ يَطْفُقُ » لكنه لم يذكر عليه

شاهداً ، ولا يعرف هذا النقل إلا منه .

بَعْدَ «عَسَى» «اخْلُوقْ» «أَوْشَكَ» قَدْ يَرِدُ غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

اختصت « عسى » و « اخلوق » بالتمام ووقوع ما المعهود فيه أن يكون خبراً فاعلاً بهما ، كما إذا قلت : « عسى أن يقوم زيد » و « اخلوق أن ينطلق عمرو » فـ « أن » وما دخلت عليه فاعل للفعل المتقدم .

ومن وقوع ذلك في « عسى » قوله (تبارك وتعالى) : « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ »^{٥٥} .

ووقع في بعض كتب أهل البيان :

إِخْلَوْلَقْتُ أَنْ تَهْجُرِينَا هُنْدُ وَأَنْ يُرَى مِنْهَا الْجَفَا وَالْبُعْدُ^{٥٦}

ذكره في عطف المفصل على المجرم مع عدم الاستيعاب ، والكثير فيه العطف بما لا يقتضيه المجرم أول وهلة ، أو استيعاب جميع ما ينطلق عليه اللفظ المجرم ، والاقتصار على بعض أنواعه مع كون المجرم مشعراً بها أول وهلة قليل كما في البيت ، وبسط جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود^{٥٧} .

وَجَرَدَنْ «عَسَى» ، أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا ، إِذَا اسْمُ قَبْلَهَا قَدْ ظَهَرَ

إذا تقدم اسم على « عسى » جاز في « عسى » الوجهان المذكوران من التمام والاستغناء

٥٤ - الصحاح « طفق » ١٥١٧/٤ .

٥٥ - آية ٢١٦ من سورة البقرة .

٥٦ - لم أقف على القائل .

٥٧ - يريد أن أحد اللفظين فيه شيء من الغموض والإبهام ، والآخر واضح ظاهر . وقد ذكره القزويني في باب الإطناب وسماه « التطويل » ، وبعض البلاغيين لا يفرقون بينهما ، وأكثرهم يفرق ، فالإطناب يذكر لفائدة عظيمة ، فهو محمود ، بخلاف التطويل فإنه لا فائدة وراءه ؛ لأن فيه زيادة في الكلام ، فهو مذموم .

ينظر الصناعتين ٢٠٩ - ٢١٠ ، والمثل السائر ٣٤٤/٢ ، والإيضاح ٢٨١ ، والطراز ٢٢٩/٢ - ٢٣٢ .

عن الثاني بـ « أن » وما دخلت عليه ، وجعل « أن » وما دخلت عليه خبراً . وعدم التمام والاستغناء عن ثان ، فتقول على الأول : « زيد عسى أن يقوم » و«الزيدان عسى أن يقوموا» و«الزيدون عسى أن يقوموا» فيلزم تجريد « عسى » عن الضمائر ، لأنه فعل أسند إلى ظاهر فيلزم تجريده ، إلا على لغة من يلحق الفعل المسند إلى الظاهر علامة التثنية والجمعين ، فيكون « زيد » مبتدأ ، والفعل والفاعل بعده خبره ، والعائد ضمير الفعل الواقع بعد « أن » .

وأما على الوجه الثاني فإن « عسى » تكون مسندة إلى ضمير الاسم المتقدم ،

وتكون « أن » وما دخلت عليه / هو الخبر ، فيلزم إذ ذاك المطابقة في الضميرين ، أعني ٥٦/ب المسند إليه « عسى » ، والمسند إليه ما بعد « أن » فتقول : « زيد عسى أن يقوم » و«الزيدان عسى أن يقوموا» و«الزيدون عسى أن يقوموا» والضمير الأول عائد على ما قبل « عسى » ، والضمير الثاني كذلك - أيضا - على الصحيح .

وقد ذهب بعضهم : إلى أنه يعود على الضمير ، أو على ما يفهم من سياق الكلام .

وهذا الخلاف لا يخص هذا الموضع بل يكون فيه وفيما أشبهه مما يعود فيه على الظاهر ، وليس أحدهما مصاحباً معطوفاً على مصاحب الآخر .

وفي المعطوف على المصاحب تفصيل ، وتقدير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث

يكون هو المقصود .

ومن ألحق الفعل المسند إلى الظاهر علامة التثنية والجمعين ساوى المصحوب المجرد،

وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .



وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزُ فِي «السَّيْنِ» مِنْ نَحْوِ: «عَسَيْتُ» ، وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زَكْنَ

يجوز في « عسيت » وفروعه كسر «السين» وفتحها ، فأما الفتح فعلى الأصل ، وأما الكسر فمن أجل «الياء» ، إلا أن «الياء» - هنا - ليست مقتضية لكسر ما قبلها ؛ إذ هي غير ثابتة في المجرد ، فصار بهذا الاعتبار ، كـ « رميت » وكذلك كان أكثر القراء على

الفتح ، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع وحده^{٥٨} .

وقد فرق بينه وبين « رمى » بالتصريف وعدمه ، فلما كان « عسى » عادم التصريف كانت « الياء » فيه كأنها لازمة .

ونظره أبو علي بقول الشاعر :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي^{٥٩}

وجه التنظير : أن « الياء » في « الْحَمِي » ليست ثابتة ، إذ الأصل على هذا المأخذ «الحمام» ، فقصر على حد :

... .. فِيهَا لِيُوثُ وَنُمُرُ^{٦٠}

فالتقى مضاعف بمثله ، فأبدلت من الثاني « ياء » على حد « أملت » في « أملت » ثم كسر ما قبل «الياء» ، وليست بثابتة .

وقد ذكر التنظير بعضهم ولم يذكر وجهه ، ووجهه ما قدمنا ، فليتأمل .

٥٨ - قرأ بها في كسر سين « عسى » في سورة البقرة آية ٢٤٦ ، وآية ٢٢ من سورة محمد ﷺ.

ينظر السبعة ١٨٦ ، والتذكرة ٣٣٦/٢ ، والكشف ٣٠٣/١ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٣٠/٢ .

٥٩ - للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١

وهو في الكتاب ٢٦/١ ، والأصول ٤٥٨/٣ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، وسر الصناعة ٧٢١ ، والإنصاف ٥١٩ ،

وشرح التسهيل ٤٣١/٣ ، ووصف المباني ٢٥٤ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والأشموني ٢٩٩/٢ .

٦٠ - سبق تخريجه في ص : ٥٧ ، هامش ٢٢ .

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِ «إِنَّ» «أَنَّ» «لَيْتَ» «لَكِنَّ» «لَعَلَّ» «كَأَنَّ» «كَسُ مَالٍ» «كَانَ» مِنْ عَمَلٍ
كَ «إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ» بِ «أَنْتَ» «كُفَّ» وَ «لَكِنَّ أَبْنَهُ ذُو ضَعْفٍ»

هذه الحروف الستة لها من العمل عكس ماله «كان» ، أعني أن «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهذه بالعكس تنصب الاسم وترفع الخبر .

ويجيء - هنا - خلاف للكوفيين في الخبر ، فإنهم يقولون : إنما أثرت في الاسم فهو المعمول لها ، وأما الخبر فإنه باق على رفعه الأول^١ .

وقد رد عليهم بأن الخبر باعتبار الصدور عن المبتدأ كالفضلة ، فإذا قوي العامل على العمل فيما ليس كالفضلة وهو المبتدأ ، فمن باب اللزوم أن يعمل في الفضلة .

وأيضاً فإنه لم يوجد عامل مفرد ينصب ولا يرفع .

وأيضاً فإنه يمتنع معها تقديم الخبر في مثل «إن زيدا قائم» ، وهو جائز في «زيد قائم» ، فلو كانت هذه غير عاملة لجاز تقديم الخبر في مثل هذا ، ولم يعتبر حال هذه الحروف ، وفي لزوم تأخيرها ما يقضي بأن / هذه الحروف هي العاملة ، وأنه اعتبر في الخبر حال العامل من عدم التصرف ، فلما لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله .

وقدم هنا المنصوب على المرفوع ؛ لأن هذه الحروف ملحوظ فيها معاني الأفعال ، فهي بهذا الاعتبار فروع عن الأفعال . وتقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال الناصبة فرع مناسب لفرع الفرع . وكان وأخواتها أفعال ، فكانت أحق بعمل ما هو للفعل الناصب أصل من تقديم المرفوع على المنصوب .

١ - ينظر الخلاف في الأصول ٢٣٠/١ ، والإنصاف ١٧٦/١ مسألة «٢٢» وأسرار العربية ١٥٠ ، وابن يعيش ١٠٢/١ ، والتبيين ٣٣٣ ، والارتشاف ١٢٨/٢ ، والجنى الداني ٣٩٣ ، وائتلاف النصرة ١٦٦ مسألة «٤٦» في الحرف ، والتصريح ٢١٠/١ ، والهمع ١٣٤/١ .

فإِذَا فـ « كان زيد قائماً » يشبه « يضرب زيد عمراً » و « إن زيدا قائم » يشبه « يضرب
عمراً زيد » .

وقد حصل للمبتدأ والخبر رفع جزأيه ، وذلك حالة التجريد عن النواسخ ، ونصب
جزأيه وذلك حالة دخول « ظننت » وأخواتها ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وذلك حالة دخول
« كان وأخواتها » ، ورفع الثاني ونصب الأول ، وذلك حالة دخول « إن وأخواتها » ، وذلك
جميع ما يمكن عند الإعراب ، والتأثر بالعوامل . وهذا مما يستدل به من يقول : إن المبتدأ
والخبر أصل للفعل والفاعل .

ولذلك اعتُنيَ بأمره فأُعطي جميع ما يمكن أن يكون له حالة التأثر بالعوامل ، وهي مسألة
خلاف .

وسيبيويه يجعل هذه الحروف خمسة^٢ ، وكذلك وقع تبويبه لها فقال : هذا باب
الحروف الخمسة ، وذلك أَنَّ: «إِنَّ» و «أَنَّ» ومعناها واحد ، واللفظ بهما واحد - أيضاً - ،
وأما الكسر والفتح فإن كل واحد منهما يرجع إلى الآخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « علمت
أنك قائم » فتحت ، وإن أسقطت « علمت » كسرت ، ويجوز الفتح والكسر - معاً - في
أماكن كما سترها إن شاء الله (تعالى) .

و « أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن » في كلام المصنف معطوف بإسقاط حرف العطف،
وإسقاط حرف العطف من المفرد ليس بالكثير ، إنما يكثر في الجمل عند من لا يرى التمام
والرجوع ، كما في قوله^٣ :

فَبِتَّ لِيَالِيَا لَانُومَ فِيهَا تَخُبُّ بِكَ الْمُسَوَّمَةُ الْعِرَابُ
يَهْزُ الْجَيْشُ حَوْلَكَ جَانِبِيهِ كَمَا نَفَضَتْ جَنَاحِيهَا الْعُقَابُ

٢ - الكتاب ١٣١/٢ ، ووافقه المبرد في المقتضب ١٠٧/٤ ، وابن السراج في الأصول ٢٢٩/١ ، وكذا الفراء من
الكوفيين ، ومال لمذهبهم ابن مالك في شرح التسهيل ٥/٢ ، ورجحه المرادي بأوجه في كتابه الجنى الداني ٤٠٣ هـ
لأنهم جعلوا المفتوحة فرع المكسورة ولم يعدوها مستقلة .

٣ - سبق تخريجه في ص ٤ - ٥ ، هامش ١٢ .

وكما في قوله ٤ :

إذا صاح ابن دأية بالتداني جعلنا خطر لته جسادا
نضمخ بالعبير له جناحاً أحم كأنما طلي المداد

وكما في قوله ٥ :

سرننا إلى المغرب في جحفل ترجف منه الأرض صعب المرام
يقدم إفريقس أبطاله ترهبه الجن وكل الأنام

وبعضهم فرق بين استواء صيغ الأفعال ، فجعل المستوى معطوفاً بإسقاط حرف العطف كالبيتين المتقدمين . وغير المستويين تماماً ورجوعاً كالأربعة المتأخرة .

ومنع بعضهم وقوع الأول من المتخالفين مضارعاً ؛ لعدم تعيين معناه ، فيضعف عن

الإتباع ، بخلاف / الماضي . وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود ٦ . ٥٧/ب

ومما وقع فيه إسقاط العطف في المفرد قوله ٧ :

مالي لأبكي على علاتي صبايحي غبايقي قبايلاي

وقد تقدم إنشاد بعض هذه الأبيات .

و « إن زيدا عالم » مثال من « إن » ، وب « أني كفاء » مثال من « أن » و « لكن »

ابنه ذو ضغن » مثال من « لكن » .

والكاف في « كان » على حدها في « زيد كعمرو » أعني للتشبيه الباقي على أصله ٨ .

و « إن » و « أن » للتوكيد ، وقد اختلف أيهما أكثر توكيداً ؟

فقليل : « إن » المكسورة أكثر توكيداً ؛ لأنها الأصل في الباب . و - أيضاً - فإنها لازمة

٤ - سبق تخريجه في ص ٤ ، هامش ١١ .

٥ - لم أقف على القائل .

٦ - سقوط حرف العطف في المفردات أو الجمل ، نكره البلاغيون في باب الإيجاز بحذف الحرف .

ينظر المثل السائر ٢/٣١٥ ، والطران ٢/١١٠ - ١١١ .

٧ - سبق تخريجه في ص : ٨٨ ، هامش ١٤ .

٨ - تنظر المسألة في شرح التسهيل ٢/٦ ، والجنى الداني ٥٦٨ ، والمغني ٢٠٨ .

للتصدير ، وما ذاك إلا لعدم خروجها عما وضعت له ، وثقلها بتحمل جميع ما وضعت له .
وقيل : المفتوحة أكثر تأكيداً ، ولذلك لا يؤتى معها باللام المؤكدة ؛ لأنها قد أحرزت جميع
المعنى من التأكيد فلم يكن للإتيان باللام معها معنى ، بخلاف المكسورة فإنها يأتي معها
اللام .

و- أيضاً - فإن المفتوحة لاتقع صدرأ ، بخلاف المكسورة ، والمؤكد من حيث هو لا يقع
صدرأ ؛ لأنه كالتتمة للمؤكد ، فصارت أشبه بألفاظ التوكيد من المكسورة .
وأما « ليت » فإنها موضوعة للتمني ، والتمني يقع في الممكن وغيره ، بخلاف
الترجي فإنه لا يقع إلا في الممكن .

والمراد بالترجي نفس « لعل » . وأما « ترجى » و « رجا » فإنه قد يتعلق بغير الممكن
ومنع بعض أهل البيان وقوع « تمنى » في غير الممكن ، قال : والمعروف وقوع
« تمنى » في الممكن ، كما في قوله ^٩ :

ولمّا بدا منها الفراقُ كما بدا بظهِرِ الصِّفا الصِّلْدِ الشُّقُوقُ الشَّوْاعُ
تمنيتُ أنْ يلقى بُيْنناكَ والمنى تُعاصيك أحياناً وحيناً تُطَاوعُ

وكما في قوله ^{١٠} :

تمنيتُ من حُبِّي عَليّةَ أنّني على رَمَتْ في البحرِ ليس له وفّرُ
على عابرٍ لا يعبرُ الفُلكُ خَفَهِ ومن دونهِ الأهوالُ واللُّجُجُ الخُضْرُ
فنقضني همّ النفسِ في غيرِ ريبةٍ ويَهْلِكُ مَنْ نخشى نَميمَتَهُ البَحْرُ

وكما في قوله ^{١١} :

تمنّى رجالٌ أنْ أموتَ وإنْ أُمْتُ فذاك سبيلُ لستُ فيها بأَوْحَدٍ
فَقُلْ للذي يَبْغِي وفاتي جَاهِداً تَأَهَّبْ لِأُخْرَى مثَلها وَكَأَنَّ قَدِ

٩ - لم أقف على القائل .

١٠ - الأبيات لأبي صخر الهذلي ، وهي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٨ - ٩٥٩ ، وفي الأمالي ١٨٧/١ .

١١ - نسباً للشافعي في سير أعلام النبلاء ٧٢/١٠ ، وليس في ديوانه .

وهما في عيون الأخبار ١١٤/٣ ، ونوادر القالي ٢٤٣/٣ ، وحلية الأولياء ١٤٩/٩ .

وكما في قوله ^{١٢}:

تَمَنَّتْ هَندُ أَنْ تَلْقَى رَجَاءً وَدُونَ لِقَائِهِ عَصَبُ الْأَعَادِي

وأمثال ذلك كثير .

لكنه محجوج بأنه قد ثبت وقوعه في غير الممكن ، كما في قوله ^{١٣}:

تَمَنَّتْ مِنْ سَفَاهَتِهَا هُذَيْلٌ وَقَوَعَ الْعُهْرُ فِي الْإِسْلَامِ حَلَّيْ

وذلك أن هذيلًا كانت قد سألت أن يباح لها الزنى، وذلك محال ، ولذلك أشار حسان (رضى الله عنه) بقوله ^{١٤}:

سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبْ

و « الْعُهْرُ » هو الزنى .

ومنع بعضهم من إتباع ما وقعت فيه / « ليت » من غير الممكن بشيء ، قال : لأنه أ/٥٨

وضع للشيء في غير موضعه ، وما كان كذلك فإنه لا يتبع بشيء لضيق المحل وطلب المستحق له ، وهو محجوج بقوله ^{١٥}:

فَلَيْتَ لَنَا مَكَانَ الْمَلِكِ عَمُرُو رَغَوْنَا حَوْلَ قُبَّتِنَا تَخُورُ
مِنَ الزِّمَرَاتِ أَخْلَفَ قَادِمَاهَا وَتَعْلُوهَا الْكِبَاشُ فَمَا تَسِيرُ

وبقوله ^{١٦}:

أَلَا يَا لَيْتَ كَلْبًا لَمْ تَلِدْنَا وَكُنَّا مِنْ وَلَادَةِ آخِرِينَا
أَيْذَهَبُ عَامِرٌ بَدْمِي وَمَلَكِي؟ فَلَا غْنَا أَصَبْتُ وَلَا سَمِينَا
فَإِنْ أَهْلِكَ أَنَا وَوَلَاةُ عَهْدِي فَمُرَوَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَا

١٢ - لم أقف على القائل .

١٣ - لم أقف على القائل .

١٤ - في ديوانه ٣٧٣ .

١٥ - لطرفة بن العبد في ديوانه : ٤٨ - ٤٩ ، والبيت الثاني ملفق من بيتين ، ينظر الديوان .

والأول في اللسان « رغت » ١٥٣/٢ .

١٦ - لم أقف على القائل .

وزعم بعضهم أنها تخرج عن التمني إلى التائب ، [كما إذا قلت ^{١٧}] : « ليتك إذ لم
تجنني بعثت إليّ ، وليتك إذ لم تُقلع عن ذنبك شك » قال : ومنه قوله ^{١٨} :
فليتكَ إذ عدلت عن المعلى نزلت على الكرام بني مجالد
فلم ترعَ الهشيم وكنت شهماً بصيراً بالمصادر والموارد
واختلف في « لكن » أهى بسيطة أم مركبة ؟ ^{١٩}
فمن قال : إنها بسيطة فلا تحتاج إلى تقدير أصل .

ومن قال إنها مركبة قال : الأصل « لكن أن » فحذفت الهمزة ، ونقلت حركتها إلى ما
قبلها ، ثم التقى ثلاثة أمثال ، فوقع التخفيف بحذف المثل الأول . وهؤلاء اختلفوا عند تخفيف
« لكن » هل الثابت ما كان حذف لأجل الأمثال أم أحد مثلي « أن » ؟ لأن الجميع قد صار
واحداً ، ولا يقع التخفيف بما يصير غير المستقل مستقلاً ؛ إذ التخفيف عارض ، والأصل
الأول مطلوب ، ومعناها الاستدراك ، وحقيقة الاستدراك بقاء الأول وزيادة شيء عليه ، لكنه
قد كثر في « لكن » الإضراب عن الأول بالكلية والإلزام بغيره ، كما في قول امرئ القيس ^{٢٠} :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يدركُ المجدُ المؤثّلُ أمثالي
وقد يكون مُفتتحاً بها الكلامُ مستدرِكاً بها قولَ قائلٍ لم يُلمَّ بحكايته المفتتح بها ،
وذلك لعدم ارتضاء ما تقدم ، كما في قول عبدالله بن رواحة عند خروجه إلى مؤتة ^{٢١} ، وقد

١٧ - تكملة من « ب »

١٨ - لم أقف على القائل .

١٩ - ينظر الخلاف في الإنصاف ٢٠٩ ، ٢١٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ ، والتبيين ٣٥٥ ، والجنى الداني ٦١٧ ، والمغني
٣٢٢ ، وجواهر الأدب ٤٣٠ .

٢٠ - لامرئ القيس في ديوانه ٣٩ .

وبيت الشاهد الثاني في ابن يعيش ٧٩/٨ ، ورصف المباني ٣٨٥ ، وتذكرة النحاة ٣٤٠ ، والمغني ٢٨٤ ، والهمع
١٤٣/١ .

٢١ - وقعت في جمادى الأولى سنة ثمان للهجرة بين المسلمين والروم ومن انضم إليهم من العرب .

ينظر المغازي ٧٥٥/٢ ، والسيرة لابن هشام ٣٧٣/٢ ، والسيرة لابن كثير ١٣١/٢ .

دعا له مودعوه بالعودة في خير وسلامة^{٢٢} :

لَكِنِّي أَسْأَلُ الرَّحْمَنَ مَغْفِرَةً وَضَرْبَةً ذَاتَ فَرْغٍ تَقْذِفُ الزَّبَدَا
أَوْ طَعْنَةً بِيَدَيَّ حِرَانٍ مَجْهَزَةً تُبْدِي الْمَفَاصِلَ وَالْأَحْشَاءَ وَالْكَبِدَا
حَتَّى يُقَالَ إِذَا مَرُّوا عَلَى جَدْنِي أَرْشَدَهُ اللَّهُ مِنْ غَايٍ وَقَدْ رَشَدَا
وَأَمَّا « لعل » فمعناها الترجي كما قدمنا^{٢٣} ، ولا تتعلق بغير الممكن . قالوا : وذلك لفظ

« لعل » فقط ، وأما « ترجى » فإنه قد يقع لغير الممكن كما قدمنا ، وقالوا : ومنه^{٢٤} :

عَجُوزٌ تُرْجِي أَنْ تَكُونَ فَتِيَةً وَقَدْ ذَلَّ مِنْهَا الْوَجْهَ وَاحْدُودِبَ الظَّهْرُ
تَدُسُّ إِلَى الْعِطَارِ صُنْعَةَ أَهْلِهَا وَهَلْ يُصْلِحُ الْعِطَارُ مَا أَفْسَدَ الدَّهْرُ؟ /

ب/٥٨

وقوله^{٢٥} :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ حُوشِيًّا تَبَنَّى بِنَاءً وَزَنَهُ لِبْنِي نُقِيلَهُ
يُرْجِي أَنْ يُعَمَّرَ عَمَرُ نُوْحٍ وَأَمُرُّ اللَّهَ يَحْدُثُ كُلَّ لَيْلَةٍ

وقد أشربت مشرب « عسى » فجيء بـ « أن » في خبرها داخلة على ما يطلبه « أن » وذلك كثير ، كما في قوله^{٢٦} :

لَعَلَّكَ أَنْ تِلْمَ بِالْكَعْبِ فَتَتَعَانِي لَهُمْ مِثْنًا غَرِيبَا

وكما في قوله^{٢٧} :

لَعَلَّكَ أَنْ تَشَنَّ بِهَا مَغَارًا فَتَنْجَحَ أَوْ تَجَشَّهَ طَرَادَا

٢٢ - في ديوانه ١٤٧ .

وهي في السيرة لابن هشام ٣٧٤/٢ ، والاستيعاب ٨٩٨/٣ .

٢٣ - معاني « لعل » تنظر في حروف المعاني للزجاجي ٣٠ ، والصاحبي ٢٦٧ ، وشرح التسهيل ٧/٢ ، والمغني ٣١٨ ، والجنى الداني ٥٧٩ .

٢٤ - قالهما شيخ من الأعراب في امرأته عندما نظر إليها تتصنع وهي عجوز .

وهما في الكامل للمبرد ٣١٢/١ ، والأول في اللسان « لحب » ٧٣٧/١ .

٢٥ - لم يعرف القائل .

وهما في الوحشيات ١٧٤ ، وعيون الأخبار ٢١١/١ ، والعقد الفريد ٧٤/٥-٧٥ .

٢٦ - لم أقف على القائل .

٢٧ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ١٩٧ .

كما أشربت « عسى » مشربها ، وربما يأتي بيان ذلك إن شاء الله (تعالى) .
وتأتي عند بعضهم للاستفهام ، وقد جعل من ذلك ما جاء في الحديث^{٢٨} : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وَقَدْ وَثَبَتْ وَثْبَةً شَدِيدَةً وَهِيَ نَائِمَةٌ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَا لِكَ ، لَعَلَّكَ نَفِسْتِ » ؟ ! يعني : الْحَيِضَةُ .
وقد تأتي للإشفاق والحذر ، كما إذا قلت : لَا تَخْرُجْ كَاشِرًا لَعَلَّكَ تَلْقَى الْعَدُوَّ ، ومنه قوله^{٢٩} :
فَلَا تَخْرُجْ وَأَنْتَ أَجْمٌ يَوْمًا لَعَلَّ الْقَوْمَ يَطْلُبُونَ ثَارًا
وقد تأتي حرف جر ، كما في قوله^{٣٠} :
فَقُلْتُ ادْعِ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ ثَانِيًا لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ
وسياتي ذلك في حروف الجر، إن شاء الله (تعالى) .
وفيها عشر لغات^{٣١} : لَعَلَّ ، وَعَلَّ ، وَلَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَلَآنَ ، وَأَنَّ ، وَرَعَنَّ ، وَرَعَنَّ ، وَلَعَنَّ ، وَلَعَلَّ .

وأما « كَأَنَّ » فإنها للتشبيه^{٣٢} ، وقد تأتي للتحقيق ، ومنه قوله^{٣٣} :
كَأَنِّي يَوْمَ وَلَّتْ لَا تُكَلِّمُنِي أَخُوهُيَامُ مُصَابُ الْقَلْبِ مَسْلُولُ
المعنى : أخو هيام ، لا أنه شبيه به ، بدلالة قوله ، وهو قيس بن الذريح :

٢٨ - الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٥٨/١ ، ح ٩٤ ، في كتاب الطهارة ، باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض .

٢٩ - لم أقف على القائل .

٣٠ - لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ٩٦ .

وهو في كتاب اللامات ١٣٦ ، وابن السيرافي ٢/٢٦٩ ، وسر الصناعة ٤٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦١ ،
ورصف المباني ٤٣٦ ، والمغني ٣١٧ ، والتصريح ١/٢١٣ ، والأشموني ٢/٢٠٥ .

٣١ - ذكر المؤلف لها عشرًا كابن مالك ، وبعض النحاة زاد لغتين ، وبعضهم أربعا ، وهي : « لَعَنَّ ، وَرَعَلَّ ، وَلَعَلَّ ، وَلَعَنَّ » .

ينظر حروف المعاني للرماني ١٢٤ ، والإنصاف ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والتبيين ٣٦١ ، وابن يعيش ٨/٨٧ ، وشرح

الجمال ١/٤٤٦ ، وشرح التسهيل ٢/٣٩ ، ٤٦ ، والجنى الداني ٥٨٢ ، وجواهر الأدب ٤٠٢ .

٣٢ - معاني « كَأَنَّ » تنظر في شرح التسهيل ٢/٦ ، والجنى الداني ٥٧٠ ، والمغني ٢٠٩ .

٣٣ - في ديوانه ١٣٨ .

بَانَتْ لُبْنِي فقلبي اليوم متبولُ
هل تَرْجَعَنَّ نَوَى لُبْنَى لعاقبةِ
وقد أَرَانِي بلبني حقَّ مُقْتَنِيعِ
أصبحت من حب لُبْنَى حين أذكرها
والجسم مِنِّي منهوَكٌ لِفُرْقَتِهَا
كَأَنَّيَ يَوْمَ وَلَّتْ لَا تَكلمني
وَإِنَّكَ اليوم بعد الحَزْمِ مخبولُ
كما عَلِمْتَ ليالي العشق مقبولُ
والشمل مجتمَعٌ والحبل موصولُ
القول مُرْتَهَنٌ والعقل مدخولُ
يَبْغِيهِ طُولُ سُقَامٍ فهو منحولُ
..... (البيت)

وكما في قوله :^{٢٤}

فأصبح بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَّعِرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

القائل يرثي هشام بن عبد الملك ، ولم يكن إذ ذاك على وجه الأرض ، فهي للتحقيق .
قال بعضهم : ولا يوجد بها اعتبار العجز فتقع للتحقيق ، وذلك لأنها مركبة من كاف
التشبيه وهو مقتض للتقريب ، ومن « أن » وهي مقتضية للتحقيق ، فانسحاب حكم الصدر
عليها هو الأكثر ، وقد ينسحب حكم العجز لكثرة بتعداد الحروف ، و - أيضاً - فإن معناه
في أصله أقوى من معنى الكاف ، لمكان التحقيق والتقريب .

وقال بعضهم : تقع « كأن » للتعليل ، قال : ومن المنقول : « أكرمتك كأنك أكرمتني » ،

يريد : لأنك أكرمتني ، وجعل منه قوله / - وأظنه امرأ القيس -^{٢٥} :

نزلتُ على المَعْلَى فاطمأنتُ حوائجُ خائفٍ قَلِّ المنامِ
كَأَنِّي إِذْ نزلتُ على المَعْلَى نزلتُ على البَوَاذِخِ من شَمَامِ
فَمَا مَلِكُ الْعِرَاقِ على المَعْلَى بِمُقْتَدِرٍ وَلَا الْمَلِكُ الشَّامِي

قال : يريد لأنني إذ نزلت ، ولا يبعد وقوع ذلك ، لأن الكاف مجردة تأتي للتعليل .

٢٤ - للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٩٣ .

وهو في الاشتقاق ١٠١ ، وشرح التسهيل ٦/٢ ، والجنى الداني ٥٧١ ، والمغني ٢١٠ ، وجواهر الأدب ٩٣ ،

والتصريح ٢١٢/١ ، والهمع ١٣٣/١ .

٢٥ - في ديوانه ١٤٠ ، البيتان الثاني والثالث وليس فيه الأول .

وزعم بعضهم أن « كَأَنَّ » تأتي بمعنى « ليس » ، قال : وذلك في كل مكان يكون التشبيه فيه على جهة الإنكار وصرف مقتضى الحكم عن المنسوب إليه ، قال : ، ومن ذلك قوله :^{٣٦}

فَأَقْبَلَ يَمْشِي مُسْتَخِيلاً كَأَنَّهُ شَرَّاحِيلُ ذُو هَمْدَانَ أَوْ سَيْفُ ذِي يَزْنَ

قال : المعنى : وليس شرّاحيل ذا همدان ولا سيف ذا يزن .

وحمل على ذلك قول أبي طالب عم النبي ﷺ :^{٣٧}

وَمَرَّ أَبُو سَفْيَانَ عَنِّي مُعْرِضاً كَأَنَّهُ قَيْلٌ مِنْ عِظَامِ الْمَقَاوِلِ

قال : المعنى وليس بقيل .

قال : وقد جاء هذا المعنى بعينه واسمه مصحوباً بـ « ليس » ، كما في قوله :^{٣٨}

تَرَاهُ شَامِخاً بِالْأَنْفِ كَبِيراً وَلَيْسَ بِذِي الْكَلَّاعِ وَلَا ظَلِيمٍ

وقد جعلت - أعني « كَأَنَّ » - للتأنيب في قوله :^{٣٩}

وَيَشْهَدُ كُلُّ يَوْمٍ دَفْنٍ خِلٍّ كَأَنَّكَ لَا تُرَادُّ لِمَا شَهِدْتَ

ولطلب الصرف عن المتوجه إليه ، كما في قوله (٤٠) :

كَأَنَّكَ بَعْدَ خَمْسِينَ اسْتَقَلَّتْ لَمَوْلَدِكَ الْبِنَا دَنَا لِيَهْوِي

وَإِنَّكَ إِذْ تُزَوِّجُ بَنَاتَ عَشْرِ لَأَخْسِرَ صَفْقَةً مِنْ شَحِّ مَهْوِي

وكما في قوله :^{٤١}

كَأَنَّكَ بِالشَّيْبِ الَّذِي أَنْتَ هَائِبُهُ وَقَدْ أَقْبَلْتُ أَعْلَامُهُ وَكَتَائِبُهُ

وَقَدْ نَزَلْتُ رَأْيِي السَّوَادِ وَأَقْبَلْتُ تَخَالَ بَيَاضَ مَا سَوَادُ يُشَائِبُهُ

٣٦ - لم أقف على القائل .

٣٧ - في السيرة النبوية لابن هشام ٢٧٧/١ .

وفي الأصل : أبو سفين .

٣٨ - لم أقف على القائل .

٣٩ - لم أقف على القائل .

٤٠ - لم أقف على القائل ، ولم أتمكن من قراءتهما جيداً وبهذه الصورة وزنهما غير مستقيم .

٤١ - لم أقف على القائل .

ومنه قولهم : كَأَنَّكَ بِالْعَدُوِّ وَقَدْ نَزَلَ بِسَاحَتِكَ .

وللتبشير ، كما في قوله :^{٤٢}

كَأَنَّكَ بِالْهُمُومِ وَقَدْ تَجَلَّثَ وَطَاوَعَكَ الزَّمَانُ عَلَى الْمُرَادِ

قالوا وقد جمع المعنيين : «كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا وَلَمْ تَكُنْ ، وَبِالْآخِرَةِ وَلَمْ تَزَلْ» . فكل واحد من النوعين يكون تخويفاً باعتبار فريق ، وتبشيراً باعتبار فريق آخر .

وادعى بعضهم زيادة « كَأَنَّ » في قوله :^{٤٣}

كَأَنَّ حَرَاماً أَنْ تُفَارِقَ صَارِماً يَكُونُ لَمَّا أَضْمَرْتَ أَوَّلَ عَامِلٍ

قال : ألا ترى إلى سقوطها في قوله :^{٤٤}

حَرَامٌ أَنْ تُفَارِقَ سَمَّهَرِيّاً وَدِرْعاً أَوْ هَمْلَعَةً تُدَارُ

وَفُسِّرَتِ الْهَمْلَعَةُ بِالذَّرَقَةِ .



وَرَاعِ ذَا التَّزْنِيْبِ ، إِلَّا فِي الذِّبِّ كَ «لَيْتَ فِيهَا أَوْهُنَا غَيْرَ الْبَذِي»

يتعين هذا الترتيب ، أعني أن يكون الخبر متأخراً عن الاسم ، فلا يجوز : « إن قائم زيداً »

لكنه إن أمكن تقدير اسم وخبر ، كان التقديم والتأخير بالاعتبارين ، كما في قوله :^{٤٥}

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيّاً عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

يروى بنصب « زنجي » ورفع ، فالنصب على تقدير : ولكن زنجياً لا يعرف قرابتي . والرفع

على تقدير : ولكنك زنجي .

ولا يصح أن يكون التقدير : ولكن زنجي هذا الرجل / لما قدمنا .

٤٢ - لم أقف على القائل .

٤٣ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ١٥٢ .

٤٤ - لم أقف على القائل .

٤٥ - للفرزدق في ديوانه ٤٨١ .

وهو في الكتاب ١٣٦/٢ ، ومجالس ثعلب ١٠٥/١ ، والأصول ٢٤٧/١ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والإنصاف

١٨٢ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، وشرح التسهيل ١٣/٢ ، والجنى الداني ٥٩٠ .

وقد جوز ذلك بعضهم حيث يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً ، واشترط حذف أحد الجزأين ، وهو ضعيف ، وقد رده أبو علي ونسب قائله إلى الغلط الفاحش .
فإن كان الخبر ظرفاً أو مَجْرُوراً جاز تقديمه ، مثال ذلك في الظرف : « إن عندك زيدا » ومنه قوله :^{٤٦}

إِنَّ عِنْدِي مُهَنْدًا لَوْ تَرَأَتْ صَفَحَتَاهُ لَقُلْتَ بَرَقًا تَرَأَى

ومثال ذلك في المجرور ، قولك : « إن في الدار زيدا » ، ومنه قوله :^{٤٧}

إِنَّ فِي الْقَوْمِ مَعْبُدًا وَابْنَ حِصْنٍ وَأَبَا الْهَيْثَمِ الْجَوَادَ الْحَمُولَا

ويتعين إذ ذاك نصب الاسم ، فإن جاء مرفوعاً فإنما يكون على تقدير ضمير الشأن أو غيره من التأويل .

وحكى الخليل^(٤٨) : أن من كلامهم « إن في الدار زيد » وحمله على ضمير الشأن ، وأما ما جاء من قولهم : « إن في الدار لزيد » فإن اللام محمولة على الزيادة على حدّها في قوله^(٤٩) :

مَرُّوا عَجَالًا وَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا : أَمْسَى لِمَجْهُودَا

و « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ »^{٥٠} فيه أوجه :

قليل : إن « إن » بمعنى « نَعَمْ » . وقيل : إنه على زيادة « من » في الموجب . وقيل : إنه على تقدير ضمير الشأن .

وقد مثل لتقديم الخبر لكونه مجروراً بـ « ليت فيها غير البذي » ، ولتقديمه لكونه

٤٦ - لم أقف على القائل .

٤٧ - لم أقف على القائل .

٤٨ - الكتاب ١٣٤/٢ .

٤٩ - لم يعرف قائله .

وهو في مجالس ثعلب ١٢٩/١ ، والخصائص ٣١٦/١ ، وسر الصناعة ٣٧٩ ، وابن يعيش ٦٤/٨ ، وشرح

التسهيل ٣٠/٢ ، وتذكرة النحاة ٤٢٩ ، والهمع ١٤١/١ ، والأشموني ٢٨٠/١ .

٥٠ - لفظ هذا الحديث أخرجه النسائي في السنن ١٩١/٨ ، في كتاب الزينة ، باب ذكر أشد الناس عذاباً ، من طريق

عبدالله بن مسعود .

وهناك حديث في صحيح مسلم بشرح النووي ٩٢/١٤ ألفاظه قريبة من ألفاظ هذا الحديث في كتاب اللباس

والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان .

ظرفاً بـ « ليت هنا غير البذي » لأن « أو » صالحة لوقوع كل بعدها . و« البذي » هو الكثير الكلام .



وَهَمَزَ «إِنَّ» افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِرَ

تقع « إن » لازمة الكسر في أماكن ، ولازمة الفتح في أماكن ، وبالوجهين في أماكن^{٥١} .
وقد تعرض المصنف للثلاثة الأقسام ، والأصل الكسر ، وافتتح إذا صح أن يسبك منها ومما دخلت عليه مصدر ، وهذا أولى في الإعلام بمقتضى الفتح من الإعلام بأن مقتضى الفتح وقوعها معمولة ، لأنها قد تقع معمولة والفتح ممتنع ؛ لعدم صحة أن يسبك منها ومما دخلت عليه مصدر ، كما في قوله^{٥٢} :

فِينَا أَنَاةٌ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا إِنَّا بَطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعُ

فالمصدر هنا لا يصح [أن يسبك من] * أن وما دخلت عليه ؛ لأن المخبر به عنه اسم عين ، ولا يصح الإخبار بالمصدر غير الصريح عن الاسم العين ، فلا يصح : « زيد أن يصوم » بخلاف « زيد صوم » .



فَأَكْسِرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهُ
أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ خَالٍ، كَ « زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَهْلٍ »

إذا امتنع إغناء المصدر عن أن وما بعدها تعين الكسر وامتنع الفتح ، فلذلك تعين الكسر ابتداءً ، كما إذا قلت : « إن زيدا قائم » فالمصدر هنا لا يغني لفقدان أحد ركني الإسناد / ٦٠/أ لأنك لو جعلت مكان إن وما دخلت عليه مصدراً ، قلت : قيام زيد ، وهي وما أضيف إليه جزء واحد، فيعدم أحد الجزأين من الإسناد ، وذلك محل به ، أي بالإسناد .

ومما يتعين - أيضاً - فيه الكسر لعدم إغناء المصدر : أن تكون « إن » قد وقعت

٥١ - تنتظر هذه المواضع في شرح التسهيل ١٨/٢ ، والجنى الداني ٤٠٤ - ٤١٦ ، وجواهر الأدب ٣٤٦ - ٣٥٧ .

٥٢ - لوضاح بن إسماعيل .

وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٧ ، وشرح التسهيل ٢٠/٢ ، والجنى الداني ٤٠٧ ، وتخليص الشواهد ٣٤٤

* تكلمة مني .

في ابتداء صلة ، كما إذا قلت : « جاغي الذي إنه منطلق » وتعليل عدم إغناء المصدر كالتعليل في الابتداء ، فإن لم تكن في ابتداء الصلة ، كما إذا قلت « جاغي الذي علمت أنه فاضل » أو « ظننت أنه مقيم » فإنه تفتح ، ولو وقع هنالك مقتضى كسر كسرت ، كما إذا قلت : « جاغي الذي أبوه إنه فاضل » و « جاغي الذي قيل إنه مسافر » وما أشبه ذلك . وكذلك - أيضاً - لو وقعت مكملة لقسم ، كما إذا قلت : « والله إن زيداً قائم » فإنه يتعين الكسر ؛ لعدم إغناء المصدر عنها وعما دخلت عليه ، وسيأتي الكلام [على هذا القسم^{٥٢}] قريباً إن شاء الله (تعالى) حيث يجوز الوجهان . وكذلك - أيضاً - لو كانت محكية بالقول ، كما إذا قلت : « قال زيد إن عمرًا منطلق » فإن لم تحك وأشربت مشرب الظن فإنها تفتح ، كما إذا قلت : « أتقول أن زيداً منطلق ؟ » ، وتعليل عدم جواز الفتح حال الحكاية كالتعليل في الابتداء ، وهو عدم صحة إغناء المصدر عنها لفقد أحد ركني الإسناد كما تقدم .

وكذلك - أيضاً - إذا حلت محل الحال ، كما إذا قلت : « جاء زيد وإنه يضحك » فإنه يتعين - أيضاً - فيها الكسر ؛ لعدم إغناء المصدر عنها وعما دخلت عليه ، ومنه مثال المصنف « زرتة وإنني ذو أمل » وتعليل امتناع إغناء المصدر التعليل في الابتداء .



وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ مُعَلَّقًا بِ «الَّامِ» ، كـ «اعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تُقَى»

وكذلك - أيضاً - إذا علق الفعل عنها وعما دخلت عليه باللام ، كما إذا قلت : « علمت إن زيداً لقائم » فلو أسقطت اللام فتحت ؛ لصحة إغناء المصدر عنها وعما بعدها ، لكنه لما جيء باللام المعلقة صار الفعل غير متوجه عليها من جهة اللفظ فالأمر إلى أن يكون حكمها مبتدأ بها ، وعلقت هذه اللام وإن لم تقع بين المعلق والمعلق في اللفظ ، لكنها واقعة بينهما في الأصل ؛ لأنه كان الأصل أن تتقدم هذه اللام ، فتقول : « لإن زيداً قائم » ؛ لأن هذه اللام لام ابتداء طالبة بالتصدير لكنهم كرهوا اجتماع حرفين مؤكدين فأخروا اللام ،

ولم يمكن تأخير « إن » عن معموليها ؛ لعدم التصرف ، فإذا فإذا دخلت على الخبر فهي في غير موضعها الأصلي ، ولذلك لم يمتنع أن يتعلق ما قبلها بما بعدها ، لعدم صدريتها باعتبار حلولها في غير محلها / فتقول : « إن زيدا بك لمأخوذ » و « إن عمراً في أئدار ٢٠/ب لمقيم » ، قال الله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾^{٥٤} فـ « بِعِبَادِهِ » متعلقٌ بالخبر ولم تمنع اللام من ذلك لما قدمنا .

ونظره بعضهم بقوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَافاً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾^{٥٥} ووجه التنظير : أن « أَنْ » الواقعة بين « إذا » و « مُخْرَجُونَ » مكررة للتوكيد لأجل التراخي ، فكان الأصل : إنكم إذا مِتُّم وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَافاً مُخْرَجُونَ ، فلما تراخى ما بين « أن » وخبرها أعيدت « أن » للتوكيد ، وما أعيد للتوكيد فسبيله عدم الرسوخ في المحل ؛ لأن المؤكد مغن عنه ، فصارت بهذا الاعتبار كأنها غير موجودة ، فلم يتعلق الظرف بها ، فإذا فالمجورور في « بعباده » متعلق بما بعد ما شأنه المنع من أن يكون لما قبله بما بعده تعلقٌ ، ولذلك « إذا » متعلق بما بعد « إن » ، فقد تعلق الظرف بما بعد « إن » ، و « إن » من حيث هي مانعة أن يكون لما قبلها بما بعدها تعلق ، فوقع التعلق للظرف والمجورور بما بعد « إن » مانع من التعلق لما قبله بما بعده لما قدمنا .

وقد اجتمعت اللام و « إن » ، ولكن أبدلت همزة « إن » هاء ، فوقع الاجتماع ، لما تقرر من أن تغيير الشكل مؤذن بتغيير الحكم . وهذه قاعدة يبني عليها مسائل كثيرة ، وتقريرها في علم البيان وحيث يكون هو المقصود^{٥٦} .

٥٤ - آية ٣١ من سورة فاطر .

٥٥ - آية ٢٥ من سورة المؤمنون .

٥٦ - هذه قاعدة نحوية مطردة في معظم الأبواب ، وعلاقتها بالبلاغة في أبواب كثيرة ، كالتقديم والتأخير ، والحذف ، والتعريف والتكثير ، والوصل والفصل ، وغيرها من أبواب البلاغة .

وإذا اجتمعت معها فقد يخلو الخبر عن اللام ، كما في قوله ^{٥٧}:

أَلَا يَاسِنَا بَرْقٍ عَلَى قَنْنِ الْحَمَى لَهْنَكُ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

وقد تصحبه كما في قوله ^{٥٨}:

لَهْنَكِ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سِيَمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ

ولا فرق في التعليق بين أن يكون قد صحبت الخبر اسماً ، كما إذا قلت : « علمت إن زيدا

لقائم » ، أو فعلاً كما إذا قلت: «علمت إن زيدا ليقوم» ، وأنشد سيبويه ^{٥٩}:

أَلَمْ تَرِ إِنِّي وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنْسَرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا ^{٦٠}



بَعْدَ « إِذَا » فَجَاءَتْ ، أَوْ قَسَمَ لَا « لَأَمَ » بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُبْسِ
مَعِ نَلَوْ « فَا » الْجَزَا ، وَذَا يَطْرِدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ »

يجوز بعد « إذا » التي للمفاجأة كسر « إن » وفتحها ، فالكسر على تقدير الجملة ، والفتح

على تقدير المصدرية ، وينشد بالوجهين قوله ^{٦١}:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

٥٧ - لمحمد بن سلمة .

وهو في مجالس ثعلب ٩٣/١ ، وسر الصناعة ٣٧١ ، والخصائص ٣١٥/١ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، والمقرب ١٠٧/١ ، والمتع ٣٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٣١/٢ ، والجنى الداني ١٢٩ .

٥٨ - لم يعرف قائله .

وهو في الصاحبي ٥ ، والإنصاف ٢٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٣١/٢ ، واللسان « لهن » ٤٦٧/١٣ ، والهمع ١٤١/١ ، والخزانة ٤٤/١٠ - ٤٥ ، ٣٤٠ . ويروى عجزه :

عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٌ مَن يَقُولُهَا

٥٩ - الكتاب ١٤٩/٣ .

٦٠ - للشمر دل بن شريك اليربوعي .

وهو في الكتاب ١٤٩/٣ ، وابن السيرافي ١٤١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠/٢ ، واللسان « سنا » ٤٠٣/١٤ ، وتخليص الشواهد ٢٤٢ ، والأشموني ٢٧٥/١ .

٦١ - لم يعرف قائله .

وهو في الكتاب ١٤٤/٣ ، والمقتضب ٣٥٠/٢ ، والأصول ٢٦٥/١ ، والخصائص ٣٩٩/٢ ، وابن يعيش ٦١/٨ ، وشرح التسهيل ٢٢/٢ ، ٢١٥ ، والجنى الداني ٣٧٨ ، ٤١١ .

فالكسر على تقدير : فإذا هو عبد القفا والهازم .

والفتح على تقدير : فإذا عبوديته بالقفا والهازم ، وكل من التقديرين صحيح .

وقد قيل في تفسير البيت : إن « اللهازم » بكر بن وائل ، وإن « القفا » ربعة ،

وحكى ذلك أبو علي البغدادي في « أماليه »^{٦٢} .

وأما إذا وقعت بعد قسم وكان اللام في خبرها ، فإن الكسر لازم ، كما إذا قلت :

« والله إن زيدا لقائم » و « أكلف بالله / إن عمراً لمنطلق » ، فأما إذا لم تقع اللام في ٦١/أ

الخبر فإنه يجوز الوجهان ، ومما جاء فيه الفتح قوله :^{٦٣}

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيٍّ مِنِّي ذِي الْقَادُورَةِ الْمَقْلِيٍّ

أَوْ تَحْلِفِي بَرِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

ومما جاء فيه الكسر :^{٦٤}

أَلَمْ تَكُنْ أَقْسَمْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ إِنْ مَطَايَا الْقَوْمِ مِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ

ومن رواه : « إِنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ » خرج عنه جواز الكسر إلى وجوبه ، ومذهب

الكوفيين في هذا اختيار الفتح ، والبصريون الكسر .

وفرق بعض البصريين بين : « أكلف بالله إن زيدا قائم » وبين : « والله إن زيدا

قائم » فاختار في « أكلف » فتح « أن » وفي « والله إن زيدا قائم » كسر « إن » .

ويقع - أيضاً - الفتح في همزة « إن » والكسر بعد فاء الجزاء ، كما إذا قلت :

« من يأتني فإني أكرمه » ، والكسر على تقدير وقوع الجملة في محلها مع ما دخلت عليه ،

فيكون التقدير : فأنا أكرمه . والفتح على تقدير إغناء المصدر عنها وعما دخلت

٦٢ - ينظر ص :

٦٣ - لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٨ .

وبيت الشاهد (الثاني) في معاني القرآن للفراء ٧٠/٢ ، واللمع ٢٨٦ ، وشرح التسهيل ٢٥/٢ ، والجنى

الداني ٤١٢ ، وتخليص الشواهد ٣٤٨ ، وابن عقيل ٣٥٨/١ ، والتصريح ٢١٩/١ ، والأشموني ٢٧٦/١ .

٦٤ - لم يعرف قائله .

وهو في الخصائص ٣١٥/١ ، وسر الصناعة ٣٧٩ ، ووصف المباني ٣١٢ ، واللسان « مطا » ٢٨٥/١٥ ،

والهمع ١٤٠/١ ، والخزانة ٣٢٣/١٠ .

عليه ، فيكون التقدير : فأكرامي له . وجاء بالكسر قوله (تعالى) : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾^{٦٥} ، وجاء بالفتح قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾^{٦٦} ؛ لكونها المؤكدة لأن المتقدمة لأجل تراخي ما بينها وبين ما تطلبه فكررت « أن » توكيداً ، كما كررت في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ ﴾^{٦٧} ، وقد قدمنا ذلك .

وعلى هذا - أعني على التكرار والتأكيد لأجل التراخي - حمل أبو علي قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾^{٦٨} ، قال التقدير : وإن خفتم إن خفتم أن لاتقسطوا في اليتامى فواحدة ، وجعل ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ جملة اعتراض ، على حد قولك : « زَيْدٌ - فَأَكْرِمُهُ - فَاضِلٌ » .

وجاء بالوجهين قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^{٦٩} فالكسر على أن يكون التقدير : فهو غفور رحيم . والفتح على أن يكون التقدير : فمغفرة الله ورحمته حاصلة للتائب المصلح .

ويجوز - أيضاً - الفتح والكسر في نحو : « أول قولي إنني أحمد الله » ، و « أول ما أقول أني أحمد الله » وما أشبه ذلك . ومنه مثال المصنف : « خير القول إنني أحمد »

٦٥ - آية ٢١٥ من سورة البقرة .

٦٦ - آية ٦٢ من سورة التوبة .

٦٧ - آية ٣٥ من سورة المؤمنون .

٦٨ - آية ٣ من سورة النساء .

٦٩ - آية ٥٤ من سورة الأنعام .

وقد اختلف القراء في قراءة الهمزة في « إن » الأولى والثانية من هذه الآية ، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بكسر الهمزة فيهما ، وقرأ عاصم وابن عامر بفتح الهمزة فيهما ، وقرأ نافع بفتح الأولى وكسر الثانية .

ينظر السبعة ٢٥٨ ، والتذكرة في القراءات ٣٩٨/٢ - ٣٩٩ ، وحجة القراءات ٢٥٢ ، والكشف ٤٣٣/١ ،

والنشر ٢٥٨/٢ .

إن وأخواتها

وكسرت لأن « إني أحمد الله » محكي بالقول ، وخبر المبتدأ الذي هو « أول » محذوف ، دل عليه المعنى ، التقدير : ثابت ، أو مستقر ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه / المعنى ويناسبه . ٦١/ب
وإذا فتحت كان التقدير : حمداً لله ، وهو خبر المبتدأ ، ومعمول القول محذوف دل عليه المعنى ، التقدير : أول قولي ما أقول ، أو ما أتكلم به ، أو ما أنطق به ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ، ولا بد من التقدير قضاء لحق الأولية ، وقد قدر حذف المصاحب ، وبعض أهل البيان سماه « المماعى » اشتق فاعل من « مع » مع كون المصاحب لا يحذف لأن في حذفه نقض الغرض ، [كما ^{٧٠}] في قوله :

قَدْ طَرَدَتْ أُمُّ الْحَدِيدِ كَهَذَا وَابْتَدَرَ الْبَابَ فَكَانَ الْأَوَّلَ^{٧١}

التقدير : مع طرده قضاء لحق الأولية ، فمن باب اللزم أن يحذف في غير المصاحبة .

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ	لَأُمُّ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ « إِنْ بِي لَوَزَرُ »
وَلَا يَلِي ذِي « اللَّامِ » مَا قَدْ نُفِيَا	وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا ، كـ « رَضِيَا »
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ « قَدْ » ، كـ « إِنْ ذَا »	لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوَذَا
وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ ،	وَالْفُضْلَ ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

لام الابتداء تدخل في خبر « إن » المكسورة دون المفتوحة ، وقد قدمنا أنه كان الأصل دخولها على « إن » نفسها ، للهمز كرهوا اجتماع حرفين مؤكدين فأخروها إلى الخبر ، لأن معنى التأكيد إنما يظهر فيه ، ولم يؤخروها إلى الاسم ؛ لأنه لو كان كذلك لما زال اجتماعهما ، وهو المتروك . و- أيضاً - فإن التأكيد معناه في الخبر - كما قدمنا - لا في الاسم ^{٧٢} .

وهذه اللام هي في مقابلة « الباء » في النفي ، فتقول أولاً : « زيد قائم » ، فيقول النافي ، أو يقدر قوله : « ما زيد قائماً » أو « قائم » ، فتأتي أنت في مقابلة « ما » بـ « إن » فتقول : « إن زيدا قائم » ، فيقول : النافي ، أو يقدر قوله : « ما زيد بقائم » . وهذا يدل

٧٠ - تكملة استحسنتها .

٧١ - لم أقف على القائل .

٧٢ - ينظر تفصيل المسألة في الجمل ٥٤ ، والخصائص ٣١٤/٨ ، وسر الصناعة ٣٦٩ ، والبسيط ٧٨٦/٢ .

على أن الباء تدخل في اللغتين - معاً - أعني الحجازية والتميمية ؛ لأن الحاجة إليها في اللغتين ، وهو الصحيح على ما قدمنا . فتقول أنت : « إن زيداً لقائم » فإذا « فاللام » في مقابلة « الباء » ، ومثله قوله : « إني لوزر » .

ولايلي هذه اللام [ما نُفِي] * من الأفعال كما قال ، وأما قوله ^{٧٣} :

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَّا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

وقوله ^{٧٤} :

وإِنَّ كَعْباً لَّمَّا أَعْطَاكَ مِنْهُ يدا أَيَّامَ أَعْطَاكَ قَيْسٌ لِيُتَهَا جَزَعَا

فإنه محمول على الزيادة ، كما في قوله : ^{٧٥} :

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعُجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

وقد تقدم له نظائر .

ولا تدخل من الأفعال على فعل [ماض ^{٧٦}] متصرف خال عن « قد » كـ « رضي »

في تمثيل المصنف . فإن صحب الماضي المتصرف « قد » جاز دخولها عليه على قلة ، نص على ذلك أبو علي ، كما إذا قلت : « إن زيداً لقد قام » ، ومثله : « إن ذا لقد سما ... » في تمثيل المصنف .

وكذلك - أيضاً - لو كان الفعل غير متصرف فإن هذه « اللام » تدخل عليه كما إذا

قلت : « إن زيداً لنعم الرجل » ، وذلك أن هذه / « اللام » حقها أن تدخل على الاسم ، كما إذا قلت : « إن زيداً لقائم » .

ودخلت على المضارع ، كما إذا قلت : « إن زيداً ليقوم » لأن المضارع شبيه باسم

٧٣ - لأبي حزم العكلي ، غالب بن الحارث .

وهو في سر الصناعة ٣٧٧ ، وشرح التسهيل ٢٧/٢ ، وابن الناظم ١٧١ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٤٤ ، وأوضح المسالك ١/٢٤٧ ، وابن عقيل ١/٣٦٨ ، والتصريح ١/٢٢٢ ، والهمع ١/١٤٠ ، والأشموني ١/٢٨١ .

٧٤ - لم أقف على القائل .

واللية : صفحة العنق .

٧٥ - لرؤية في ملحوق ديوانه ١٧٠ ، كما نسب له ولعنترة بن عروس في الخزانة ٤/٣٢٨ .

٧٦ - تكملة من « ب » .

* في « أ » : منقيا ، وهو مصحف .

الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه ؛ ولذلك أعرب على الصحيح .
 ودخلت على الماضي المصحوب بـ « قد » لأن « قد » تقربه من زمان الحال ، وحق
 الحال أن يكون بلفظ الشبيه بالاسم ، وهو المضارع .
 ودخلت على غير المتصرف ، لأن غير المتصرف مستلزم الإنشاء ، والإنشاء مستلزم
 الحال ، والحال - كما قدمنا - حقه أن يكون بلفظ الشبيه بالاسم وهو المضارع ، فإن
 كان ماضياً متصرفاً خالياً عن « قد » تباعد شبهة بالاسم ، فامتنعت « اللام » منه الذي
 حقها الدخول . فإن جاءت داخلة على ماض متصرف خال عن « قد » كان ذلك محمولاً
 على الزيادة - كما قدمنا - في دخولها على المنفي ، ومنه قوله :^{٧٧}

إِنَّ كَعْبًا لَصَالَ فِي الْمَازِقَيْنِ وَأَنْتَمَى لِلْسَّرَاةِ مِنْ ذِي رَعِينِ

أو على إرادة « قد » .

وتدخل على معمول الخبر المتوسط بين الاسم والخبر ، كما قال ، وذلك إذا تقدم على
 الخبر ، كما إذا قلت : « إن زيداً لطعامك أكل » و « إن عمراً لفي الدار مقيم » فإن تأخر
 عن الخبر امتنع دخول هذه اللام عليه ، لأنها إنما تدخل على الخبر ، أو ما حل محله ، فإذا
 تقدم الخبر لم يكن معموله حالاً محله بخلافه إذا كان - أعني معمول الخبر - متأخراً .
 وتدخل - أيضاً - على الفصل كما قال ؛ لأنه حال محل الخبر ، كما إذا قلت : « إن
 زيداً لهو القائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾^{٧٨} .
 وتدخل - أيضاً - على الاسم إذا كان الخبر متقدماً عليه كما قال ، لأنه إذ ذاك يحل
 محل الخبر ، كما إذا قلت : « إن في الدار لزيداً » ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ فِي
 ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾^{٧٩} .



وَوَصْلُ « مَا » بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالُهَا ، وَقَدْ يُبْقِى الْعَمَلُ

إذا اتصلت « ما » بهذه الحروف بطل عملها ، فإن كان الواقع بعدها مما يصح لها فيه

٧٧ - لم أقف على القائل .

٧٨ - آية ٦٢ من سورة آل عمران .

٧٩ - آية ٣٧ من سورة ق .

عمل سميت كافة ، كما إذا قلت : « إنما زيد قائم » وإن لم يكن الواقع بعدها مما لا يصح لها فيه عمل سميت مهيئة ، أي هيأتها للدخول على ما لم يكن قبلها يصح عليه دخول ، كما إذا قلت : « إنما يقوم زيد » ، ومنه قوله :^{٨٠}

أَبْلَغَ الْحَارِثِ بَنَ ظَالِمٍ الْحَا لِفَ وَالنَّازِرَ النَّذُورَ عَلَيَّا
إِنَّمَا تَقْتُلُ النَّيَامَ وَلَا تَقْدُ تُتْلُ يَقْظَانِ ذَا سِلَاحٍ كَمِيًّا

يروى بفتح الهمزة من « إنما » وكسرهما .

وكذلك - أيضاً - قوله :^{٨١}

ب/٦٢

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاعَتْ لَكَ النَّارُ الْجِمَارَ الْمُقِيدَا/

أعني أن « ما » فيه مهيئة غير كافة ؛ لعدم صحة العمل .

وسمع في « ليت » إبقاء العمل مع دخول « ما » ، وينشد هذا البيت :^{٨٢}

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ

هذا هو المسموع ، وبعضهم قاس ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع^{٨٣} ، قال صاحب « الكراسة »^{٨٤} موضع السماع « ليت » ، وقد نقل بعضهم :^{٨٥} « إِنَّمَا أَبَاكَ مُنْطَلِقٌ » وحكى الأخفش : « إِنَّمَا أَبَاكَ ذَاهِبٌ » ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ » .



٨٠ - لمروبن الإطنابة .

وهما في الكتاب ١٢٩/٣ ، والاشتقاق ٤٥٣ ، وابن السيرافي ١٩١/٢ ، وابن يعيش ٥٦/٨ .

٨١ - للفرزدق في ديوانه ١٩٨/١ .

وهو في الإيضاح ١٦١ ، والأزهية ٨٧ - ٨٨ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢ ، وابن يعيش ٥٤/٨ ، ٥٧ ، والمغني ٣١٨ ، ٣٢٠ ، والهمع ١٤٣/١ ، ورواية الديوان : فربما بدل لعلمًا .

٨٢ - للنايعة الذبياني في ديوانه ٢٤ .

وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، واللمع ٣٠٣ ، والإنصاف ٤٧٩ ، وابن يعيش ٥٨/٨ ، والمقرب ١١٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٨/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٦٢ .

٨٣ - ينظر الملخص ٢٤٥ .

٨٤ - ينظر المقدمة الجزولية ١١١ .

٨٥ - ينظر جمل الزجاجي ٢٠٤ ، والملخص ٢٤٥ .

وَجَائِزٌ رَفَعَكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ «إِنَّ» بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ

إذا عطفت على اسم «إن» فإنه يجوز النصب ، وهو الأصل ، ولا شرط فيه بل يجوز سواء تقدم الخبر على المعطوف ، وهو المراد بقوله : « بعد أن تستكمل » ، أي : بعد أن تستكمل «إن» اسمها وخبرها . أو تأخر الخبر عن المعطوف فيكون إذ ذاك قد عطفت قبل أن تستكمل «إن» ما تطلب ، فتقول : « إن زيدا وعمراً قائمان » و « إن إخوانك ذاهبون وعمراً » ، [قال الشاعر]^{٨٦} :

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

فـ « الخريف » عطف بالنصب قبل الاستكمال ، و « الصيوف » عطف بالنصب بعد الاستكمال .

فإن كان العطف بالرفع تعين الاستكمال ، أعني أنك إنما تعطف بالرفع بعد مضي الخبر ، لكن المضي قد يكون لفظاً ، وقد يكون تقديرًا ، فاللفظي ، كما إذا قلت : « إن زيدا قائم وعمرو » ، والتقدير كما إذا قلت : « إن إخوانك وزيد ذاهبون » ؛ لأن التقدير : إن إخوانك ذاهبون وزيد .

ويمتنع أن تقول : « إن زيدا وعمرو ذاهبان » ؛ لعدم صحة تقديم الخبر لعدم المطابقة ، هذا هو الصحيح ، والذي عليه البصريون ، وجوز الكوفيون العطف بالرفع من غير اشتراط تقدم الخبر مطلقاً ، لكن بعضهم اشترط بناء الاسم ، فيجوز : « إنك وزيد ذاهبان » ، دون : « إن زيدا وعمرو ذاهبان » ، وقد استشهدوا له بقوله :^{٨٧}

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

٨٦ - تكملة استحسنتها .

والبيت لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٩ ، كما نسب للعجاج وليس في ديوانه .

وهو في الكتاب ١٤٥/٢ ، والمقتضب ١١١/٤ ، والأصول ٢٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٤٨/٢ ، وتخليص

الشواهد ٣٦٨ ، والتصريح ٢٢٦/١ ، والهمع ١٤٤/٢ .

٨٧ - لضابن بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ١٨٤ .

وهو في الكتاب ٧٥/١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، والأصول ٢٥٧/١ ، وسر الصناعة ٣٧٢ ، والإنصاف ٩٤ ،

وابن يعيش ٨٦/٨ ، وشرح الكافية الشافية ٥١٢ .

لكن من يجوز مطلقاً يقول : هذه واقعة حال ، وواقعة الحال لا تقتضي من حيث هي واقعة حال تقييداً . ومن منع ذلك إلا مع تقديم الخبر لفظاً أو تقديرًا ، قال التقدير : « فإني غريب بها وقيار » إذ لا مانع من تقدير تقديم الخبر .



وَأَلْحَقْتُ بِـ«إِنَّ» «لَكِنَّ» وَ«أَنَّ» مِنْ دُونِ «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ» وَ«كَأَنَّ»

و لكن «و «أن» ملحقتان في ذلك بـ «إن» من دون الباقي، والباقي ثلاثة : ليت ، ولعل ، وكأن . وإنما كان ذلك لأن الأصل في ذلك إنما هو «إن» المكسورة ؛ لأن إسقاطها لا يخل [بالمعنى]* لأنها إنما جيء بها للتأكيد ، والتأكيد من حيث هو لا يخل إسقاطه بالمعنى ، والرفع في المعطوف على غيرها إنما هو باعتبار الأصل ، وهو كونه مرفوعاً ؛ إذ أصله أن يكون مبتدأ ، واعتبار الأصل يقضي بعدم اعتبار «إن» وأن تجعل كأنها ساقطة ، وذلك لا يصح في «ليت» ولا / في «لعل» ولا في «كأن» ، ويصح ذلك الاعتبار في «أن» و ١/٦٣ «لكن» لأن إسقاطهما لا يخل بالمعنى ؛ لأن «أن» للتأكيد كـ «إن» ، و«لكن» وإن اقتضت استدراكاً فإن إسقاطها لا يخل بمعنى الجملة الواقعة بعدها . فإن قال قائل : فهلا جعلتم «أن» المفتوحة راسخة في الحكم ، ولم تجعلوها ملحقة بـ «إن» .

قيل : من حيث معنهما في التأكيد يتساويان ، لكن «إن» المكسورة أرسخ في عدم التغيير لكونها لا تحول الجملة التي بعدها إلى المفرد ، بخلاف المفتوحة . وأما «لكن» فإنها مقتضية الاستدراك ، وتقدير سقوطها مخل به ، لكن الاستدراك إنما هو في غير هذه الجملة الواقعة ما بعدها فسهل بهذا الاعتبار تقدير سقوطها ، وقد تبين لك بهذا أن المكسورة هي الراسخة في الباب . ومما جاء فيه العطف مع «أن» بالرفع قوله^٨ :

٨٨ - لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥ . وهو في الكتاب ١٥٦/٢ ، ومعاني القرآن ٣١١/١ ، والأصول ٢٥٣/١ ، وأسرار العربية ١٥٤ ، والإنصاف ١٩٠/١ ، وابن يعيش ٦٩/٨ ، وشرح التسهيل ٥١/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٧٣ .

* في «أ» : المعنى .

وَالْأَفْعَلُمَا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ

[ويحمله سيبويه^{٨٩}] على تقدير التقديم .

وقد جاء الخبر متأخراً كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ [وَرَسُولِهِ] ﴾^{٩٠} إلى الناس يوم الحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ^{٩١} . وفرق بعضهم ، واختاره جماعة بين أن يكون « أن » قد تقدمها مقتضى الجملة ، كـ « أذان » في الآية الكريمة ؛ لأنه بمعنى « إعلام » و « اعلما ... » في البيت . أو لا يتقدمه مقتضى الجملة ، كما إذا قلت : « أعجبني أن زيدا قائم وعمراً » فجوز الرفع حيث يوجد مقتضى الجملة ؛ لأنه إذ ذاك يقوى شبهها بالمكسورة دون عدم وجود المقتضى للجملة . ومثال ذلك في « لكن » ما إذا قلت : « قام زيد لكن عمراً قاعد وأخوك » .

وأنشد بعض أهل البيان على الاستدراك باللازم والاكتفاء به عن المقصود لتعين

المحل له ، قوله :^{٩٢}

قَعَدْتُمْ إِذْ جِئْتَكُمْ مُسْتَنْجِدًا لَكِنَّ فَهْدًا وَابْنَ خَيْرٍ نَهَضَا

وأنشده - أيضاً - بعض أهل القوافي في تعيين وقوع الألف مع الماضي لغير الإطلاق .

ولا يجوز العطف بالرفع مع « ليت » و « لعل » و « كأن » وهو في « ليت » و « لعل » أبعد ؛ لأن « كأن » مركبة من كاف التشبيه و « أن » . فإن جاء مثل « ليت زيدا قائم وعمرو » كان « عمرو » معطوفاً على الضمير في « قائم » ، والأحسن إذ ذاك أن تؤكد أو تفصل . ويجوز أن يكون مبتدأ ، والخبر محذوف مدلول عليه بخبر « ليت » . ويجوز الوجهان - أيضاً - في « إن » وما ألحق بها ، ويجوز - أيضاً - معهما العطف - كما قدمنا - .



وَحَفِيفَتِ «إِنَّ» فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ «اللَّامُ» إِذَا مَا تُهْمَلُ

٨٩ - الكتاب ٢/ ١٥٥ - ١٥٦ . وما بين المعقوفين تكملة من « ب » .

٩٠ - سقطت من « أ » .

٩١ - آية ٢ من سورة التوبة .

٩٢ - لم أقف على القائل .

وَرَبَّمَا أَسْتَغْنِي عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا
وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُفِيهِ غَالِبًا بِـ «إِنْ» ذِي مُوَصَّلٍ / ب/٦٣

تخفف « إن » المكسورة ، وإذا خففت جاز فيها أن تعمل ، وأن لا تعمل . فمن أعملها رأى أن التخفيف عارض ، ومن لم يعملها رأى أن التخفيف يزيل اختصاصها ، وعدم الأعمال مع التخفيف هو الأكثر ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^{٩٣} ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^{٩٤} ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^{٩٥} .

وقد جاء الأعمال مع التخفيف في « إن » في قراءة نافع وابن كثير : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾^{٩٦} ، وإذا خففت وأعملت فإن اللام لا تلزم ، فتقول : « إن زيدا منطلق » ، و « إن زيدا لمنطلق » ؛ لأن أعمالها معين أنها المخففة من الثقيلة وليست بالنافية ، لأن النافية لا تعمل نصباً في المبتدأ بحال ، فإن أهملت تعين الإتيان باللام ، ليقع باللام الفرق بين « إن » النافية و « إن » المخففة من الثقيلة ، فإنك لو قلت : « إن زيدا قائم » وأنت تريد التأكيد لم يتعين له اللفظ بل يكون محتملاً للنفي ، وأن تكون بمعنى « ما » . وقد يستغنى عنها مع الإهمال ، وذلك إذا دلت قرينة على نفي النفي ، كما إذا قلت : « إن حاتم جواد » و « إن عنتره شجاع » فإن النفي في مثل هذا لا يتوهم .

ومن ذلك ما جاء في الحديث^{٩٧} من قول عائشة (رضي الله عنها) : « إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

٩٣ - آية ٣٢ من سورة يس .

٩٤ - آية ٣٥ من سورة الزخرف .

٩٥ - آية ٤ من سورة الطارق .

٩٦ - آية ١١١ من سورة هود .

وكذلك قرأ بالتخفيف عاصم في رواية أبي بكر بن عياش . وباقي القراء السبعة وعاصم في رواية حفص ، والمكملين للعشرة « أبو جعفر ، وخلف ، ويعقوب » قرؤوا بتشديد « إن » .

ينظر السبعة ١٣٩ ، والمبسوط ٢٤٢ ، والتذكرة ٤٦١/٢ ، والتبصرة ٢٢٥ ، والنشر ٢٩٠/٢ .

٩٧ - أخرجه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٢٦٩/١ ح ١٦٨ ، في كتاب الوضوء ، باب التيمن في الوضوء والغسل . كما رواه أحمد في مسنده ١٨٧/٦ - ١٨٨ ، مع تقديم في بعض ألفاظ الحديث على بعضها .

عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَنَعُّلِهِ ، وَتَرْجُلِهِ ، وَطَهْوَرِهِ ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ ، وقال الشاعر : ٩٨

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وقد اختلف في هذه اللام الفارقة بين « إن » المخففة والنافية :

فقليل : هي اللام الداخلة في خبر « إن » ، لزمّت للفرق . وقيل : هي لام أخرى جيء

بها للفرق وليست اللام الداخلة في خبر « إِنَّ » .

وينبني على ذلك فتح « إن » المخففة من الثقلية أو كسرهما في مثل : « عَلِمْتُ إِنْ

كُنْتُ لَصَالِحًا » ، وقد جاء في الحديث : ١٠٠ « فَيُقَالُ لَهُ : نَمْ صَالِحًا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » رُوي

بالفتح والكسر ، وهو واقع في حديث هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر ، عن أسماء

بنت أبي بكر الصديق ، أَنَّهَا قَالَتْ : أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ ،

فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي ، فَقُلْتُ : مَا لِلنَّاسِ ؟ ! فَقَالَتْ : سُبْحَانَ

اللَّهِ ، وَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ ، فَقُلْتُ : آيَةٌ ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ ، فَقُمْتُ حَتَّى

تَجَلَّانِي الْغَشْيُ ، وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءَ ، فَحَمِدَ اللَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ

قَالَ : مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا ، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ ، وَلَقَدْ أُوحِيَ

إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ ، - لَا أُدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ / ١٠٤/أ

أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أَحَدُكُمْ ، فَيُقَالُ لَهُ : مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُوقِنُ - لَا أُدْرِي

أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فيقول : هو محمد رسول الله ﷺ جاعنا بالبَيْنَاتِ وَالْهُدَى ، فَأَجَبْنَا

٩٨ - للطرماع بن حكيم في ديوانه ٥١٢ .

وهو في شرح التسهيل ٢/٣٤ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، والجنى الداني ١٣٤ ، وتخليص الشواهد ٣٧٨ ، والهمع

١٤١/١ ، والأشموني ٢٨٩/١ .

٩٩ - ينظر الخلاف في كتاب اللامات للزجاجي ١١٣ .

١٠٠ - الحديث أخرجه الشيخان ، البخاري بشرح ابن حجر ١/٢٨٨ - ٢٨٩ ، ح ١٨٤ ، في كتاب الوضوء ، باب من لم

يتوضأ إلا من الغشى المثقل .

ومسلم بشرح النووي ٦/٢١٠ - ٢١١ ، في كتاب صلاة الكسوف ، باب ما عرض على النبي في صلاة الكسوف

من أمر الجنة والنار . وبهذا السند الذي ذكره المؤلف رواه مالك في الموطأ ١/١٨٨ - ١٨٩ ، ح ٤ ، في كتاب

صلاة الكسوف ، باب ما جاء في صلاة الكسوف .

وَأَمَّا وَاتَّبَعْنَا ، فَيُقَالُ لَهُ : نَمَّ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا . وَأَمَّا الْمَنَافِقُ أَوْ الْمُزَاتِبُ - لَا أَدْرِي أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فيقول : لَا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ .
 وحكى أبو الفتح ^{١٠١} ، قال : غَبْتُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ زَمَانًا ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ ، فَسَلِمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ وَعَلَيْكَ السَّلَامُ ، أَلَا تَرَى إِلَى هَذَا الْأَنْدَلُسِيِّ يَزْعُمُ أَنَّ اللَّامَ فِي « إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ » هِيَ اللَّامُ فِي « إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ » ، قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : اعْذِرْهُ فَإِنَّ أَمْثَالَهُ كَثِيرٌ .
 وَلَا يَقَعُ الْفِعْلُ غَالِبًا بَعْدَ « إِنْ » هَذِهِ ، أَعْنِي الْمَخْفَفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ إِلَّا نَاسِخًا فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ : « ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا » ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ ^{١٠٢} و « كَادَ وَأَخَوَاتُهَا » كَمَا فِي قَوْلِهِ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) : ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ ^{١٠٣} ، و « كَانَ وَأَخَوَاتُهَا » ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَيَنْزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ ^{١٠٤} وَالْإِشَارَةُ بِـ « غَالِبًا » إِلَى مِثْلِ قَوْلِ عَاتِكَةَ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ ، تَرَى زَوْجَهَا الزَّبِيرَ بْنِ الْعَوَّامِ (رَضَوَانَ اللَّهُ عَلَيْهِ) : ^{١٠٥}

غَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسٍ بُهْمَةً يَوْمَ الْإِلْقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدٍ
 يَاعْمُرُو لَوْ نَبَّهْتَهُ لَوَجَّدْتَهُ لَا طَائِشًا رَعَشَ الْجَنَانِ وَلَا الْيَدِ
 شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فـ « إِنْ » مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ بِدَلَالَةِ دُخُولِ اللَّامِ فِي مَعْمُولِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا ، وَقِيلَ : لَيْسَ مِنَ النَّوَاسِخِ .

وَمِنْ كَلَامِهِمْ : « إِنْ تَزَيَّنَّكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ تَشَيَّنَّكَ لِهَيْهَ » فـ « إِنْ » مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ بِدَلَالَةِ دُخُولِ اللَّامِ فِي مَعْمُولِ الْفِعْلِ - أَيْضًا - وَ « تَزَيَّنَّ » وَ « تَشَيَّنَّ » لَيْسَا مِنَ النَّوَاسِخِ .

١٠١ - ينظر

١٠٢ - آية ١٠٢ من سورة الأعراف .

١٠٣ - آية ٥١ من سورة القلم .

١٠٤ - آية ٤٦ من سورة إبراهيم .

١٠٥ - الأبيات في مروج الذهب ٤٠٢/٢ ، والاستيعاب ١٨٧٩/٤ ، والبداية والنهاية ٢٥٠/٧ .

وبيت الشاهد « الثالث » في اللامات ١١٦ ، والمنصف ١٢٧/٣ ، وسر الصناعة ٥٤٨ ، والإنصاف ٦٤١ ،

وابن يعيش ٧١/٨ ، والمقرب ١١٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٦/٢ .

وَإِنْ تَخَفَ «أَنَّ» فَاسْمُهَا اسْتَكَنَ
وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ «قَدْ»، أَوْ نَفْسٍ، أَوْ
وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ «أَنَّ»
وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَتَبِعًا
تَنْفِيسٍ، أَوْ «لَوْ»، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ «لَوْ»

تخفف - أيضاً - « أن » المفتوحة ، وإذا خففت لا تلغى ؛ لأن المفتوحة أقرب شبهاً بالفعل من المكسورة ؛ إذ الفعل الماضي - وهو الأصل في الأفعال - لا يكون أوله مكسوراً أصالة ، فلذلك لم تلغ إذا خففت ، والغالب في اسمها أن يكون ضميراً مستترا ، ولا يلزم أن يكون ضمير شأن خلافاً لمن التزم ذلك ، وقد نص أبو علي ^{١٠٦} على أن التقدير في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ ^{١٠٧} ، أن التقدير : أنك يا إبراهيم .

وقد يبرز هذا الضمير ، كما في قول الشاعر ^{١٠٨} :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أَغْبَرَ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالًا /

وإذا استتر اسمها فالخبر يكون جملة اسمية ، كما في قوله ^{١٠٩} :

فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ

ويكون جملة فعلية ، فإن كان الفعل فعل دعاء باشرت ، كما إذا قلت : « كلامي أن غفر الله لك » ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ^{١١٠}

١٠٦ - ينظر المسائل المنثورة ٢٣٤ ولم يقدر فيها الضمير .

١٠٧ - آية ١٠٤ من سورة الصافات .

١٠٨ - لجنوب بنت عجلان في شرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢ . ونسب لغيرها .

١٠٩ - البيت الشاهد « الثاني » في الإنصاف ٢٠٧ ، وابن يعيش ٧٥/٨ ، وشرح التسهيل ٤٠/٢ ، ١٢٤ ، والمغني ٢٩ .

١١٠ - للأعشى في ديوانه ١٠٩ ، مع اختلاف العجز . وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، ١٦٤ ، والمقتضب ٩/٣ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، وأما ابن الشجري ١٧٨/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، وشرح التسهيل ٤١/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٨٢

١١ - آية ٩ من سورة النور . وهذه القراءة أعني قراءة تخفيف « أن » مع كسر الصاد من « غَضِبَ » على أنه فعل ماض ، قرأ بها نافع وواقعه يعقوب من العشرة في تخفيف النون ، وخالفه في فتح الصاد ورفع الباء . وقرأ

الباقون بتشديد النون من « أن » وفتح الصاد من « غَضِبَ » على أنه مصدر .

ينظر السبعة ٤٥٣ ، والتذكرة ٥٦٦/٢ ، والكشف ١٣٤/٢ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٣٣٠/٢ .

وَإِنْ كَانَ فِعْلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ بِأَشْرَتْ - أَيْضًا - كما إذا قلت : « علمت أن ليس لك إلا ما تحويه يدك » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾^{١١١} فإن كان متصرفًا غير دعاء فإنه يفصل بين « أن » والفعل بـ « قد » ، كما إذا قلت : « علمت أن قد قام زيد » ، ومنه قوله :^{١١٢}

علمتُ أن قد جئت بالفحشاء وبالذي يُفْضِي إلى البأساءِ

أو بالنفي كما إذا قلت : « علمت أن لا تقوم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾^{١١٣} ، أو بحرف تنفيس ، وحرف التنفيس « السين » و« سوف » بجميع لغاتها ، كما إذا قلت : « علمت أن سيقوم زيد » أو « سوف يقوم زيد » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾^{١١٤} ، وقال الشاعر في « سوف » :^{١١٥}

علمتُ أن سوف يجيء طائعا ولا يرى في حالةٍ مُنَارِعَا

لما أتاك مَعْبُدٌ مُسَارِعَا

أو بـ « لو » ، كما إذا قلت : « علمت أن لو جئتنى لأكرمتك » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانَُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾^{١١٦} ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَاللَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾^{١١٧} ، وقال الشاعر :^{١١٨}

١١١ - آية ١٨٥ من سورة الأعراف .

١١٢ - لم أقف على القائل .

١١٣ - آية ٨٩ من سورة طه .

١١٤ - آية ٢٠ من سورة المزمل .

١١٥ - لم أقف على القائل .

١١٦ - آية ١٤ من سورة سبأ .

١١٧ - آية ١٦ من سورة الجن .

١١٨ - للمسيب بن علس

وهو في الكتاب ١٠٧/٣ ، وابن السيرافي ١٨٥/٢ ، وابن يعيش ٩٤/٩ ، وشرح التسهيل ٥١/٤ ، والتصريح

٢٣٣/٢ ، والأشموني ٢٨٦/٣ .

فَأَقْسُمْ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ

وقوله : « وقليل ذكر لو » يعني أنه قليل من يذكرها ؛ لأن الفصل بها قليل .

فإن باشرت « أن » في غير الموضعين اللذين قدمنا ، كان قليلاً ، كما في قوله :^{١١٩}

علموا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسَالُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وكما في قوله :^{١٢٠}

يَا صَاحِبِي قَدَّتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَقَيْتُمَا رَشْدَا
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا تَسْتَوْجِبَانِي مَنَّةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَأَا عَلَى أَسْمَاءٍ وَيُحْكَمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشِيرَا أَحَدَا

وكما في قوله :^{١٢١}

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُـوَيْدٍ قَةُ إِنَّ أَمْنِي مِنَ الرِّزَاحِ
وَسَلِمْتُ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْغُدُوِّ إِلَى الرِّوَاكِ
أَنْ تَهَيِّطِينَ بِلَادَ قَو مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

والتزم بعض أهل البيان إذا باشرت « أن » المخففة من الثقيلة الفعل الإطناب . ونظره

بالمصدر المبني على التاء إذا قصد به الوحدة ، فإنه - أيضاً - يلزم فيه الإطناب .

قال : ووجه التنظير : أن كل واحد منهما أخرج عن وضعه ثم روجع به الوضع ،

وأنشد في المصدر المبني على التاء مراداً به الوحدة ، ووقع فيه الإطناب قوله : وهو

١١٩ - لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٤٤/٢ ، ١٠/٤ ، والجنى الداني ٢١٩ ، وتخليص الشواهد ٣٨٣ ، وابن عقيل ٣٨٨/١ ،
والتصريح ٢٣٣/١ ، والهمع ١٤٣/١ ، والأشموني ٢٩٢/١ .

١٢٠ - لم يعرف قائلها .

وبيت الشاهد « الثالث » في مجالس ثعلب ٣٢٣/١ ، والمنصف ٢٧٨/١ ، والخصائص ٣٩٠/١ ، والإنصاف
٥٦٣ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، وشرح التسهيل ٤٤/٢ ، والتصريح ٢٣٢/٢ ، وهي في الحماسة البصرية ١٤٠/٢ .

١٢١ - للقاسم بن معن قاضي الكوفة ، كما في العيني ٢٩٢/١ (هامش الأشموني)
وهي في شرح التسهيل ٤٤/٢ ، وابن الناظم ١٨٢ - ١٨٣ ، وشفاء العليل ٣٧٢/١ ، والأشموني ٢٩٢/١ .
والأول والثالث في اللسان « طلع » ٥٣٢/٢ ، والارتشاف ٣٠٨/٣ .

المغيرة بن شعبة (رضى الله عنه) : ١٢٢

نَصَحْتُ عَلِيًّا فِي ابْنِ هِنْدٍ نَصِيحَةً
وَقُلْتُ لَهُ : أَرْسِلْ إِلَيْهِ بِعَهْدِهِ
وَيَعْلَمُ أَهْلُ الشَّامِ أَنَّ قَدْ مَلَكَتَهُ
وَتَحَكَّمُ فِيهِ كَيْفَ شِئْتَ فَإِنَّهُ
فَرَدَّتْ فَلَا يَسْمَعُ لَهَا الدَّهْرُ ثَانِيَةً
عَلَى الشَّامِ حَتَّى تَسْتَفْزَّ مُعَاوِيَةَ /
فَأَمَّ ابْنُ هِنْدٍ عِنْدَ ذَلِكَ هَاوِيَهُ
لَدَاهِيَةً ، فَازْفَقَ بِهِ وَابْنُ دَاهِيَةٍ

وُخِفَّتْ « كَأَنَّ » أَيْضًا فَنُوي مَنصُوبُهَا ، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

تخفف - أيضاً - « كَأَنَّ » فينوي محذوفها المنصوب ، كما إذا قلت « جئتنني كَأَنَّ لم تغب عني » ، التقدير : كَأَنَّك ، أو كَأَنَّ الشَّانَ ، على من التزم ضمير الشَّانَ ، وعلى من لم يلتزمه ، ومنه قوله : ١٢٣

وَوَجْهٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٍ

ويبرز المنصوب ضميراً وغير ضمير ، ومن الضمير قوله : ١٢٤

كَأَنَّكَ وَقَدْ نَزَلْتَ عَلَى قُرَيْشٍ رَجَعْتَ بِمَا تُرِيدُ مِنَ النَّوَالِ

ومن غير الضمير قوله : ١٢٥

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على من روى « ظبية » بالنصب .

وفيها أعني في « ظبية » ثلاث روايات :

١٢٢ - الأبيات في الفتوح ٤٤٦/١ ، ومروج الذهب ٤١٤/٢ ، والاستيعاب ١٤٤٧/٤ .

١٢٣ - لم يعرف قائله .

وهو في الكتاب ١٣٥/٢ ، والأصول ٢٤٦/١ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والإنصاف ١٩٧ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ،

وشرح التسهيل ٤٥/٢ ، والجنى الداني ٥٧٥ ، وشرح شذور الذهب ٢٨٥ .

١٢٤ - لم أقف على القائل .

١٢٥ - نسب البيت لأكثر من شاعر ، وهو لعلباء بن أرقم كما في الأصمعيات ١٥٧ .

وهو في الكتاب ١٣٤/٢ ، والأصول ٢٤٥/١ ، وابن السيرافي ٥٢٥/١ ، وسر الصناعة ٦٨٣ ، وابن يعيش

٨٢/٨ ، والمقرب ١١١/١ ، وشرح التسهيل ٤٣/٢ ، والجنى الداني ٢٢٢ ، ٥٢٢ .

إن وأخواتها

إحداها : النصب على أن يكون هو ، أعني المنصوب هو الاسم ، والخبر محذوف ، التقدير :
هذه المرأة المتغزل فيها ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه . ولا يصح أن يكون
« تعطو » هو الخبر ؛ لأنه من تنمة الاسم ، وما كان من تنمة للاسم لا يصح أن يكون

خبراً . ونظيره في حذف الخبر وعدم وقوع الجملة التالية للاسم خبراً ، قوله :^{١٢٦}

وَتَبَسُّمٌ عَنِ الْمَلَى كَأَنَّ مُمْوِرًا تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدِي

فالخبر محذوف ، التقدير : هذا الثغر ، ولا يصح أن يكون « تخلل » هو الخبر ؛ لأنه من

تنمة الاسم .

ويروى « كَأَنَّ ظَبِيَّةً » برفع « ظبية » فالاسم محذوف ، التقدير : كأنها ظبية .

وقد عد فيما توجه عليه الحكماء من الإسناد به ، والإسناد إليه ، وقد تقدم من ذلك :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ^{١٢٧}

و« تَعْطُو » و« تَخَلَّلَ » مثل « عظيم » ، أعني من تمام الاسم ، فكما لا يصح أن يكون

« عظيم » هو الخبر ، لا يصح أن يكون - أيضاً - « تعطو » و« تخلَّل » هو الخبر ، لكنه

ظهرت التبعية في « عظيم » لإفراده ، ولم تظهر في « تعطو » و« تخلَّل » ؛ لكون كل واحد

منهما جملة .

١٢٦ - لطرفة بن العبد في ديوانه ٢١ من معلقته ، وينظر جمهرة أشعار العرب ١/ ٤٢٢ .

١٢٧ - سبق تخريجه في ص : ٢٥٢ ، هامش ٤٥ .

« لَا » الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

عَمَلٌ «إِنَّ» أَجْعَلُ لـ «لَا» فِي نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً

تعمل « لا » عمل « إن » في النكرة سواء أفردت ، كما إذا قلت : « لا رجل في الدار » أو كررت ، كما إذا قلت : « لا رجل ولا رجل في الدار » ، وسيأتي حكم المكررة قريباً إن شاء الله (تعالى) . والحكم منصرف عن القريب إلى البعيد ؛ لكون القريب وقع من تبعات البعيد . وأيضاً فإن المعنى يعين البعيد ، وبالتكرار لـ « لا » دون نكرة ، والحكم يصرف عن القريب إلى البعيد في أماكن منها هذان المقتضيان أعني المعنى ، أو كون القريب من تبعات البعيد . وفي كل واحد منهما تفصيل ، وتقدير الجميع في علم البيان . وحيث يكون هو المقصود .^١



فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا، أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَةً
وَرَكِبِ الْمَفْرَدَ فَاِنْجًا، كـ«لَا» حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالشَّانِ أَجْعَلًا /
مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبًا، وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

ب/٦٥

النكرة التي يكون لـ « لا » العاملة عمل « إن » فيها أثر على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن تكون النكرة مضافة ، كما إذا قلت : « لا غلام رجل ظريف » وهذه منصوبة بـ « لا » نصباً صريحاً ، والتنوين إنما يحذف لأجل الإضافة ، لا للتركيب ؛ لامتناع تركيب المضاف والمضاف إليه مع غيره ؛ لما يؤدي من جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ؛ إذ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد .

١ - أطلق البلاغيون على هذا النوع التورية ، وهي أنواع .

والتورية هي : « أن يذكر المتكلم لفظاً مفرداً له معنيان حقيقيان ، أو حقيقة ومجاز ، أحدهما قريب ودلالة

اللفظ عليه ظاهرة ، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية ، فيريد المتكلم المعنى البعيد ويوري عنه بالمعنى القريب »

ينظر البديع في البديع ٩٧ ، وتحريم التحبير ٢٦٨ ، والإيضاح للقزويني ٤٩٩ ، وخزانة الأدب للحموي

٣٩/٢ ، وأنوار الربيع ٥/٥ .

النوع الثاني : أن تكون النكرة عاملة فيما بعدها ، كما إذا قلت : « لا راكباً فرساً تعب »
و« لا طالعاً جبلاً مستريح » وهذا هو المشبه بالمضاف .

ووجه الشبه بينهما : أن المضاف عامل فيما بعده على الصحيح ، وهذه أيضاً عاملة فيما
بعدها . ومن لم يجعل المضاف عاملاً في المضاف إليه جعل الشبه بينهما من جهة أن كل
واحد منهما لا يتم إلا بما بعده ، وهذا - أيضاً - منصوب بـ « لا » نصباً صريحاً ، ولا يصح
التركيب ؛ لأنه - أيضاً - يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً . وجوز أبو علي^٢ التركيب
في المجرور فقط ، كما إذا قلت : « لا شك في هذه القضية عندي » فجوز أن يكون « في هذه
القضية » متعلقاً بـ « شك » وعلى ذلك حمل قول الشاعر^٣ :

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ نِعْمَةً

وقد جعل من ذلك قوله^٤ :

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

فجعل « من الولدان » متعلقاً بـ « كريم » ، ولم يجعل من تتمة « مصبوح » ، بناء على أن
المجرور إذا تقدم كان هو الخبر ، فتقول : « زيد في الدار جالساً » ، دون « جالس » . وحمل
على الشذوذ قوله^٥ :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةٌ مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ

والمشبه بالمضاف هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : « أو مضارعه » والمضارعة هي

٢ - ينظر الإيضاح ٢٥٥ ، والبصريات ٤٩٢/١ ، وشرح التسهيل ٦٣/٢ .

٣ - لكثير عزة في ديوانه ٥٠٨ ، ورواية الديوان :

..... إِنَّمَا أُوْخِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ

وهو في الكتاب ١٣١/٣ ، والخصائص ٣٣٨/١ ، وابن يعيش ٥٥/٨ ، والهمع ٢٤٧/١ .

٤ - البيت نسب لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٤ ، كما نسب لأبي نؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧ ،

والبيت ملفق من بيتين كما بينه ابن هشام في تخلص الشواهد ٤٢٢ .

وهو في الكتاب ٢٩٩/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٤ ، والأصول ٣٨٥/١ ، والإيضاح ٢٥٥ ، وابن يعيش ١٠٧/١ ،

وشرح التسهيل ٥٧/٢ ، والأشعري ١٧/٢ .

٥ - النابغة الذبياني في ديوانه ٣٣ .

وهو في الكتاب ٨٩/٢ ، والمغني ٦٣٢ ، والهمع ١١٧/٢ ، والأشعري ٦٠/٣ ، والخزانة ٤٥٧/٢ .

المشابهة ، وقد قيل : إن المضارعة في كلام النحويين مقلوبة من المراضعة .

وقوله : « وَيَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَةً » : يعني أن « لا » العاملة عمل « إن » لا يتقدم

على اسمها مطلقاً ، سواء كان ظرفاً أو مجروراً أو غيره ، إما لنزولها عن « إن » لكونها

مشبهة بها ، وقد امتنع في « إن » تقديم غير الظرف والمجرور ، فيمتنع التقديم هنا مطلقاً ،

قضاء لحق النزول ، وإما لأن من النكرة ما يكون مركباً معها - كما سيأتي قريباً إن شاء

الله (تعالى) - وتقديم الخبر على الاسم مؤذن بالفصل بين المركبين ، وذلك ممتنع ، و

« رَافِعَةً » حال من الضمير في « أَذْكَرُ » .

النوع الثالث : أن تكون النكرة مفردة ، والمراد بالإفراد في هذا الباب عند النحويين : ما ليس

مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، فالمثنى والمجموع في هذا الباب مفرد . وإذا كانت النكرة غير

مضافة ولا مشبهة بالمضاف فإنها تركب مع « لا » مفتوحة ، ويذهب التنوين لأجل التركيب ،

على هذا / جمهور النحويين .

وذهب [أبو] * إسحاق بن السري الزجاج إلى أنه معرب^٦ ، وأن التنوين حذف لكثرة

الاستعمال . وهو ضعيف لعدم وجود النظير . وأما « أشياء » فالصحيح أنه مقلوب عن

« شيئا »^٧ .

ثم إن القائلين بالبناء اختلفوا ، فمنهم من قال : إن المركب مع « لا » في موضع

نصب بها . وهو ضعيف ؛ لأن المركب مع الشيء كالجاء منه ، فصار الجميع كأنه اسم واحد

وبعض الاسم لا يعمل في بعض .

وقيل^٨ - وهو الصحيح - إن « لا » وما دخلت عليه في موضع رفع بالابتداء ، وغلِبَ

حكم العجز ؛ قضاء لحق الاسم .

٦ - وهو مذهب الكوفيين ، كما ذهب إليه الزجاجي والسيراقي وغيرهم .

ينظر الجمل ٢٣٧ ، والإنصاف ٣٦٦ ، والتبيين ٣٦٢ ، وشرح الجمل ٢٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٥٨/٢ ،

وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/١ ، والجنى الداني ٢٩٠ ، والمغني ٢٦٣ .

٧ - هذا هو رأي سيبويه والخليل .

تنظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف ٨١٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩/١ .

٨ - وهو ما ذهب إليه ابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٣/٢ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٥٦/٢ .

فإن كررت ، كما في قولنا : « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله » ، فإنه يجوز في الثاني ثلاثة أوجه ، كما قال : نصبه بالعطف على اللفظ ، فتقول : « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله » ورفعه بالعطف على الموضع ، فتقول : « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله » ؛ لأن « لا » وما دخلت عليه في موضع رفع كما قدمنا . وتركب مع « لا » فتفتح ، ويمنع التنوين ، فتكون إذ ذاك « لا » الثانية كالأولى .

فإن رفعت الأول جاز في الثاني الرفع بالعطف على اسم « لا » الأولى ، والأولى عاملة عمل « ليس » ، وجاز التركيب كما قدمنا ، فتقول : « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله » ، وعلى الرفع « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله » ويمتنع النصب كما قال . والنصب هو الإتيان بالفتحة منونة .

وفيه وجه شاذ ، وهو التركيب في الثانية مع حذفها ، وقد نقل : « لَا رَجُلَ وَأَمْرَأَةً » على تقدير : ولا امرأة ، وقد خرج بعضهم على أن يكون على حد : « لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ » ، أعني أنه مما أتبع فيه الثاني للأول من المستقلين ، وهو كثير في كلام العرب .



وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيَّ يَلِي
فَأَفْتَحْ، أَوْ أَنْصِبْ، أَوْ أَرْفَعْ، تَعْدِلْ
وَعَبْرَ مَا يَلِي، وَعَبْرَ الْمُفْرَدِ
لَا تَبْنِ، وَأَنْصِبْهُ، أَوْ أَرْفَعْ أَقْصِدْ
وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَكْمَا
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ أَنْتَمَسَ

إذا وصفت اسم « لا » بصفة مفردة - وقد قدمنا أن المفرد هنا عبارة عن الذي ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف - وكانت الصفة متصلة بالموصوف لم يفصل بينهما بشيء فإنه يجوز في الصفة أوجه ثلاثة :

أحدها : جعل الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد ، فيمنع كلا من التنوين ، فتقول : « لا رجل ظريف في الدار » .

والثاني : النصب ، فتقول : « لا رجل ظريفاً في الدار » على أن يكون صفة على اللفظ ، وجاز

٩ - هذا النقل نسب للأخفش في شرح التسهيل ٦٨/٢ ، وأوضح المسالك ٢٩٠/١ .

١٠ - تنتظر هذه الأوجه في الإيضاح ٢٥٤ - ٢٥٥ .

أن يقع الوصف هنا باعتبار لفظ المبني ، بخلاف قولك : « قام هؤلاء العقلاء » ، فإن جر « العقلاء » على أن يكون صفة على لفظ « هؤلاء » ممتنع ؛ لأن الحركة في « لا رجل ظريفاً في الدار » وإن كانت حركة بناء فإنها شبيهة بحركة الإعراب ؛ لكونها توجد بوجود عامل ، وتفقد بفقدانه . ونظير ذلك حركة المنادى في مثل : « يا زيد العاقل » ، كما سيأتي إن شاء الله (تعالى) .

والثالث : الرفع على أن يكون صفة / على الموضع ، واختاره بعضهم على النصب ، لما قدمنا ٦٦/ب من أن حركته من حيث هي لا تقع على اللفظ ، وإلى الأوجه الثلاثة أشار بقوله : « فَافْتَحْ أَوْ انْصَبْ أَوْ ارْقَعْ تَعْدِلْ » والعَدْلُ من حيث هو عبارة عن عدم الجور ، والجور هو الخروج عن الطريق المستقيم ، وقد روي بالجيم قوله ^{١١} :

يَا لُبَيْنَى أَوْقِدِي النَّارَا إِنَّ مَنْ تَهَوَّيْنَ قَدْ جَارَا

أي : خرج عن الطريق المستقيم . ويروى بالحاء من التحير ، ومعناه قريب من الجور ، وعلى هذا - أعني على رواية الحاء - أخذه أبو العلاء المعري ، فقال في قصيدة ^{١٢} :

كَأَنِّي حِينَ أُنْشِدُهَا عِدِّي يُنَادِي مِنْ تَحِيرِهِ لُبَيْنَى

ولا بد في جواز هذه الأوجه الثلاثة من أن يكون المنادى مفرداً غير مضاف ولا مشبه بالمضاف ، وإليه الإشارة بقوله : « لمبني » .

فإن كانت الصفة لا تلي الموصوف ، كما إذا قلت : « لا رجل في الدار ظريفاً » ، أو كانت تليه لكنها مضافة ، كما إذا قلت : « لا رجل صاحب فضيلة يهان » ، أو مشبهة بالمضاف ، كما إذا قلت : « لا رجل طالباً علماً ذليلاً » ، و « لا رجل تابعاً هواه مصيب » ، أو ما أشبه ذلك ، امتنع الفتح في الصفة ؛ لامتناع تركيب أكثر من اثنين ، وجاز النصب بالتبعية على اللفظ ، وجاز الرفع بالتبعية على الموضع .

فإن قيل : فإنه في مثل : « ظريف في الدار » يقع فيه التركيب في أكثر من اثنين : ألا ترى أنه يجيء جعل « لا » و « رجل » و « ظريف » اسماً واحداً . قيل : تنوسي التركيب

١١ - لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ١٠٠ ، وهو في الحماسة البصرية ٤٠٩/٢ .

١٢ - ليس في ديوانه .

الأول ، وجعل « لارجل » بتمامه كأنه اسم واحد ، ولذلك نظره أبو علي^{١٣} بقولهم : « لَمْ أَكُلْ بِهَذَا الْأَمْرِ » ، ووجه التنظير : أنه تُنْوسِي في « أَبَالِي » الجزم بحذف الياء ، فلذلك جزم بتسكين اللام ، وكذلك « لا » في هذا الموضع ، كأنه تنوسي تركيبها مع الاسم ، فركبت مع الصفة ، قال : ولا يصح أن تقول : تنوسي التركيب مع « لا » فركب الاسم مع صفته ؛ لأن الصفة من حيث هي لا تتركب مع الموصوف ، وإنما تتركب مع « لا » ، فإذا فـ « لا » هي المركب معها في الوجهين ، قال : وقول النحويين : إن الصفة في مثل : « لا رجل ظريف » مركبة مع الموصوف إنما هو على جهة المسامحة ، والتحقيق التركيب مع « لا » . قال : وقد جرت المسامحة في عبارات النحويين في أماكن متعددة ، كما في قولهم : الإخبار بالذي وبالألف واللام ، وإنما المعنى الإخبار عن الذي وعن الألف واللام ، وكما في قولهم في الباب أخبر عن زيد ، إنما المعنى : اجعل زيدا خبراً^{١٤} ، وكما في قولهم : « مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ » إن المعنى : ما جاء أحد إلا زيد ، وإنما يريدون بذلك تبين القصد ، لا أن « أحداً » هناك مقدرة ولو كان « أحد » هناك مقدرة لجاز فيما بعد « إلا » الرفع والنصب^{١٥} . ومنع بعضهم من الرفع في نحو : « لا رجل صاحب فضيلة مهان » قياساً على الابتداء . فإن عطفت من غير تكرير / لـ « لا » ، جاز في المعطوف ما يجوز في النع والفصول ، وهو النصب على اللفظ والرفع على الموضع ، وإليه الإشارة بقوله : « والعطف لم تتكرر لا البيت » . ومعنى « أُنْتَمَى » : انتسب . ويطلق الانتماء كثيراً على النسبة ، كما في قوله :^{١٦}
يُنْمِيهِ الْمَجْدُ كِرَامُ قَادَهُ أَخَايَرُ مُفَضَّلُونَ سَادَهُ
وأصل الانتماء الارتفاع ، لكن المنتسب كأنه يرتفع باعتبار نسبه ، وكذلك يقال : رفع نسبه إلى كذا .

١٣ - المسائل العسكرية ٢٧٨ ، وينظر الكتاب ٢/٢٠٤ .

١٤ - ينظر الإيضاح ١٠٠ .

١٥ - ينظر الإيضاح ٢٢٦ ، والبصريات ٢/٧٨٤ .

١٦ - لم أقف على القائل .

وتخصيص المصنف النعت المفصول بالتنظير في جواز الوجهين ، إما لكون المعنى حاصلًا به ، فاكتمل به دون غير المفرد من المضاف والمشبّه به ، وإما لكون النعت المفصول لم يقع خلاف في جواز الرفع والنصب ، بخلاف المضاف ، فإنه قد التزم بعضهم فيه النصب كما قدمنا ، وأما المشبه به فإنه وإن كان متفقًا فيه على جواز الوجهين ، فإنه قد وقع الخلاف في أصله الذي شبه به ، ولا أذكر خلافًا في جواز الوجهين في المشبه بالمضاف . ومما جاء فيه الرفع والنصب في المعطوف الذي لم تكرر معه « لا » قوله :^{١٧}

فلا أب وابناً مثلُ مروانَ وابنه إِذا هو بالمجدِ أُرْتَدَى وتَأَزَّرا



وَأَعْطِ «لَا» مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

تدخل همزة الاستفهام على « لا » العاملة عمل « إن » ، فيبقى مع دخول الهمزة عليها لـ « لا » ما كان قبل دخول الهمزة من عملٍ وغيره ، وأكثر ما يجيء ذلك عند قصد التوبيخ ، كما في قول حسان (رضي الله عنه) :^{١٨}

حَارِبِ بْنِ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجَوْفِ الْجَمَاحِرِ
أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ
لَأَبَاسٍ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عَظَمِ جِسْمِ الْبِغَالِ وَأَحْلَامِ الْعَصَافِيرِ

وقد تجيء مقصوداً بها التمني ، كما في قوله :^{١٩}

أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

١٧ - للفرزدق وليس في ديوانه ، كما نسب للكميت بن معروف ، ونسب للكميت الأسدي ، وغيرهم .

وهو في الكتاب ٢٨٥/٢ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، والإيضاح ٢٥٦ ، واللمع ٩٩ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، ١١٠ ، وأوضح المسالك ٢٨٩/١ ، والتصريح ٢٤٣/١ ، والهمع ١٤٣/٢ .

١٨ - في ديوانه ١٧٨ إلا الثاني .

والأول في الكتاب ٧٣/٢ ، والمقتضب ٢٣٣/٤ ، والأصول ٣٩٦/١ ، وابن السيرافي ٥٥٤/١ ، وأما ابن الشجري ٣٠٢/٢ . والثاني في الكتاب ٣٠٦/٢ ، وشرح التسهيل ٧٠/٢ ، والأشمونى ١٤/٢ .

١٩ - لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٧٠/٢ ، وأوضح المسالك ٢٩٢/١ ، وتخليص الشواهد ٤١٤ ، وابن عقيل

٢١/٢ ، والتصريح ٢٤٥/١ ، والهمع ١٤٧/١ ، والأشمونى ١٤/٢ .

و « ألا » في البيت للتوبيخ وليست للتمنى كما قال ، والتي للتمنى قولهم : « ألا ماء ماءً بارداً » ، وقول الشاعر :

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات.

وقد تجيء لمجرد الاستفهام فقط ، كما في قوله :^{٢٠}

أَلَا أَصْطَبَارَ لِسَلَمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْتَالِي

وقد يكون معناها العرض ، فيلزم - إذ ذاك - أن يقع بعدها الفعل في الأعراف ، فتقول :

« أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : « أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا

بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَّعُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ »^{٢١}

وكما في قوله (تبارك وتعالى) : « أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ »^{٢٢} وقد يقع

بعدها الاسم المؤدي معنى الفعل ، كما في قوله :^{٢٣}

أَلَا نُزُولَ قَتْلَقَى الْخَصْبِ فِي دَعَةٍ وَالْأَمْنِ إِنْ جَزَعْتَ أَبْنَاءُ حُرَابٍ

وقد يقع بعدها الاسم الذي لا يؤدي معنى الفعل ، فيكون الفعل مقدرًا ، كما في قوله :^{٢٤} / ٦٧ ب

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّتْ

تُرْجِلُ جُمَّتِي وَتَخُمُّ بَيْتِي وَأُعْطِيهَا الْإِجَارَةَ إِنْ رَضِيتُ

ومن جعل التنوين ضرورة أخرجها عن العرض .^{٢٥}



وَشَاعَ فِي دَا أَلْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا أَلْمَرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

يكثر حذف الخبر في « لا » بشرط فهم المعنى ، ومن ذلك قوله ، وهو بعض الصحابة

٢٠ - لجنون ليلي في ديوانه ١٧٨ . وفيه (ليلي) بدل (سلمى) .

وهو في شرح التسهيل ٧٠/٢ ، والجنى الداني ٣٨٤ ، والمغني ٨ ، ٧٢ ، وتخليص الشواهد ٤١٥ ، والتصريح

٢٤٤/١ ، والهمع ١٤٧/١ ، والأشمونى ١٥/٢ .

٢١ - آية ١٣ من سورة التوبة .

٢٢ - آية ٢٢ من سورة النور .

٢٣ - لم أقف على القائل .

٢٤ - لعمر بن قنحاس المرادي .

والأول في الكتاب ٣٠٨/٢ ، وإصلاح المنطق ٤٣١ ، والأصول ٣٩٨/١ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، وشرح

التسهيل ٧١/٢ ، والجنى الداني ٣٨٢ ، وتخليص الشواهد ٤١٥ .

٢٥ - تنظر معاني « لا » في الكتاب ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ ، والجمل ٢٤٠ ، وشرح الجمل ٢٧٩/٢ ، وشرح التسهيل ٧٠/٢ ،

والجنى الداني ٣٨١ - ٣٨٤ ، والمغني ٧١ .

ولم يأت الشارح بـ « ألا » التي للتبعية وهي تدخل على الجملتين ، ولم يفرق بين العرض والتحضيض .

(رضي الله عنهم) أجمعين : « أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءً »^{٢٦} وهو عَمَّار بن ياسر (رضي الله عنه) . وقد ذهب بعض الناس في هذا وأمثاله إلى أن الخبر لا يقدر بوجه ، قال : لأن تقديره يقتضي توجه النفي عليه دون الذات ، والمعنى توجه النفي على الذات ، قال : لأن النفي إنما يتوجه على الأخير من القيود ، فإن فقد توجه على ما قبله ، فإن فقد فعلى ما قبله ، وهكذا حتى ينتهي إلى الذات ، فيتوجه النفي عليها ، قضاء لمعنى مقتضيه . فإذا قلت : « ما زيد قائماً بالباب عند أخيك الظريف » ، كان « قائماً بالباب عند أخيك » الذي ليس بظريف ، فإن قلت : « ما زيد قائماً بالباب عند أخيك » كان « قائماً بالباب » عند غير أخيك ، ولو قلت : « ما زيد قائماً بالباب » كان « قائماً » بغير الباب ، ولو قلت : « ما زيد قائماً » انتفى القيام ، فلو قلت : « ما زيد » انتفت ذات زيد ، والصحيح تقدير الخبر ، لكن على وجه يستلزم منه نفي الذات ، إذا كان المعنى على عدم وجودها ، فيكون التقدير في « أصابتني جنابة ولا ماء » : موجود ؛ لأن نفي وجود الماء نفي للماء ، وكذلك يكون التقدير في جميع هذا النوع أعني أنه يقع التقدير بما يقتضيه المعنى ويناسبه . فإن كان الخبر مفقود الدلالة عليه عند الحذف تعين الإتيان به ، وذلك إذا كان وجوده وجوداً مقيداً ، كما إذا قلت : « لا رجل عدو لزيد » ، وما أشبه ذلك . وقد التزم بعضهم في مثل هذا وقوع المصدر اسم « لا » ، وجعل الخبر وجوداً مطلقاً عند من يلتزم حذف الخبر ، وهم بنو تميم . والصحيح أنهم لا يلتزمون ذلك إلا إذا كان الخبر معلوماً ، فإن كان غير معلوم كان الحذف ممتنعاً . وممن أطلق لزوم الحذف عند بني تميم أبو عمرو بن الحاجب^{٢٧} .

٢٦ - هذا طرف من حديث طويل أخرجه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٤٤٧/١ ، ح ٣٤٤ ، في كتاب التيمم ، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء .

كما رواه النسائي في السنن بإيجاز ١٣٩/١ ، في كتاب الطهارة ، باب التيمم بالصعيد .

٢٧ - ينظر الكافية ٨٢ .

وهو ما ذهب له الزمخشري في المفصل ، ينظر ابن يعيش ١٠٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ١١٢/١ ، وابن

هشام في المغني ٢٦٤ .

وزاد ابن الناظم والمرادي مع التميميين الطائنين ، ينظر ابن الناظم ١٩٤ ، وتوضيح المقاصد ٣٧٣/١ .

وقد يُحذف الاسم - أيضاً - ويبقى الخبر ، ومن كلامهم : « لَا عَلَيْكَ »^{٢٨} أي :

لا بَأْسَ ، أو لا خَوْفَ ، وما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

٢٨ - ينظر الكتاب ٢/٢٩٥ .

[بَابُ '] ظَنَّ وَأَخْوَاتُهَا

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا
 ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ مَعَ «عَدُّ،
 أَعْنِي: «رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا،
 حَجَا، دَرَسَ، وَجَعَلَ» الَّذِي كَأَمْتَقَدُّ
 - أَيْضًا - بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَاً وَخَبَرًا
 وَ«هَبْ تَعَلَّمْ». وَالَّتِي كَصَيَّرَا

هذه الأفعال تنصب الجزأين معاً ، أعني جزأي الابتداء، وبها يكتمل لهما أعني للجزأين ما يمكن لهما حالة التركيب والتأثير بالعوامل ، وقد قدمنا الإشارة في ذلك في « باب إن » ، وتسمى هذه الأفعال أفعال قلوب ؛ باعتبار أن معانيها لا تتعدى القلوب ، وأن وقوعها /
 على من نسبت إليه لا يظهر لها فيه أثر فتبعت محلها في عدم الظهور ، فصار الجميع كأنه لم ينفصل عن القلب ، ولذلك صح إلغاؤها وتعليقها - كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) - بخلاف سائر الأفعال ، وقد جعله بعض أهل البيان من باب ما ألغي فيه الأثر لمساواته مقتضيه ، وذهب إلى أن طرف الرد لا يلزم فيه تحويل الحكم إلى خلف التنمية ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود .

فمن أفعال القلوب « رأى » إذا كانت علمية ، كما في قوله ^٢ :

تَقُوهُ أَيُّهَا الْفَتْيَانُ إِنِّي
 رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا
 رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ
 مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً

و « خال » كما في قوله ^٢ :

أَتَخَالَنِي عُمرًا جَهُولًا إِنَّنِي
 دَارٍ بِمَا أَسْلَفَتْ يَا أَبْنُ مُجَالِدٍ

١ - تكملة من « ب » استحسنتها .

٢ - لخداش بن زهير .

وبيت الشاهد (الثاني) في المقتضب ٩٧/٤ ، وشرح التسهيل ٨١/٢ ، وابن الناظم ١٩٥ ، وتخليص

الشواهد ٤٢٥ ، وابن عقيل ٢٩/٢ ، والأشموني ١٩/٢ .

٣ - لم أقف على القائل .

و « علم » كما في قوله :^٤

[علمتُك] ما جداً أبرحت عزماً ومثلك من رأى الرؤيا النجیح

و « وجد » كما في قوله :^٥

وجدتُ العلم ينفع كلَّ ندبٍ رآه متجراً لذوي الطلاب

و « ظن » كما إذا قلت : « ظننت زيداً قائماً » ، ومنه قوله :^٦

ظننته طيباً فكان خباً لا يأتلي في كلِّ قولٍ كذباً

و « حسب » كما إذا قلت : « حسبت زيداً قائماً » ، وكما في قوله مضيفاً إلى « حسب »

« خال » :^٧

وإخوانٍ حسبتهُمُ دروعاً فكانوها ولكن للأعادي

وخلتهمُ سهاماً نافذاتٍ فكانوها ولكن في فؤادي

و « زعم » كما إذا قلت : « زعمت زيداً قائماً » ، ومنه قوله :^٨

فإن تزعميني كنتُ أجهلُ فيكمُ فإنني شريتُ الحلمَ بعدك بالجهلِ

و « عد » ، كما في قولك « عدت زيداً صديقاً » ، ومنه قوله :^٩

تعدونَ عقرَ النيبِ أفضلَ مجدٍكمُ بني ضوطرى لو لا الكميّ المقنعا

و « حجا » كما إذا قلت : « حجوت زيداً صديقاً » ، ومنه قوله :^{١٠}

٤ - لم أقف على القائل . وفي الأصل : علمت

٥ - لم أقف على القائل .

٦ - لم أقف على القائل .

٧ - لعل بن فضال المجاشعي ، ينظر معجم الأدباء ٩٤/١٤ ، وبغية الوعاة ١٨٣/٢ .

٨ - لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٠/١ .

وهو في الكتاب ١٢١/١ ، والإيضاح ١٦٧ ، وابن السيرافي ٨٦/١ ، وشرح التسهيل ٧٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٢٨ ، والهمع ١٤٨/١ .

٩ - لجريز في ديوانه ٩٠٧ ، كما نسب للفرزدق وليس في ديوانه ، ونسب للأشهب بن رميلة . في ديوانه ٢٣٧ (أمويون) .

وهو في أمالي ابن الشجري ٤٢٦/١ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٤٤/٨ ، وشرح التسهيل ١١٤/٤ ، والجنى

الداني ٦٠٦ ، وتخليص الشواهد ٤٣١ ، والأشموني ٥١/٤ .

١٠ - لتميم بن مقبل . وهو في شرح التسهيل ٧٧/٢ ، وابن الناظم ١٩٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٧ ، وتخليص

الشواهد ٤٤٠ ، وابن عقيل ٣٨/٢ ، والتصريح ٢٤٨/١ ، والهمع ١٤٨/١ ، والأشموني ٣٢/٢ .

قد كنتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ
و « جعل » ، والمقصود بها هنا التي بمعنى « اعتقد » ، كما إذا قلت : « جعلت زيدا
صديقي فبان الأمر خلافه » ومنه قوله :^{١١}

قد جَعَلُوا وَإِنَّهُمْ لَضَلَالٌ كَرَائِمُ النُّوقِ عَدَا الْأَمْوَالِ

أي : ردية .

و « هب » بمعنى « ظن » وبمعنى « اعتقد » ، وقد جعل من الأول قوله :^{١٢}
هَبْنِي سَالِيًا، ماذا أَتَيْتُ؟ أَجْوَرًا قد أَتَيْتُ لَدُنْ سَلَوْتُ؟

ومن الثاني قوله :^{١٣}

فَقُلْتُ أَجْرَنِي أبا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

و « تعلم » ، كما إذا قلت : « تعلم أن زيدا قائم » ، وليس المقصود بها إذ ذاك إدراك الشيء
بعض يتلو بعضاً ، وإنما المراد بها الأمر من المجرد ، وأكثر ما يكون مفعولها سادة
مسدهما « أن ومعمولها » ، ويأتي على وضعه ، كما في قوله :^{١٤}

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ حَيٌّ يُنَادِي فِي شِعَارِهِمْ يَسَارُ

وتأتي مراداً بها الاستعطاف ، كما في قوله ، وأظنه ابن الزبير :^{١٥}

تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

١١ - لم أقف على القائل .

١٢ - لم أقف على القائل .

١٣ - لعبد الله بن همام السلولي .

وهو في شرح التسهيل ٧٨/٢ ، وابن الناظم ١٩٩ ، وتخليص الشواهد ٤٤٢ ، وابن عقيل ٣٩/٢ ، والتصريح

٢٤٨/١ ، والهمع ١٤٩/١ ، والأشمونى ٢٤/٢ ، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١ .

١٤ - لزهير في ديوانه ٢١٩ .

١٥ - سها المؤلف في نسبه هنا ، وهو لأنس بن زعيم الديلي من أبيات قالها معتذراً لرسول الله ﷺ كما في السيرة

النبوية ٤٢٤/٢ . كما نسب لأسيد بن أبي إياس في شرح أشعار الهذليين ٦٢٧/٢ .

وهو في المغني ٦٥٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، والأشمونى ٢٤/٢ .

فإن جاء معمولاً صريحين فإنما يكون شاذاً ، كما في قوله :^{١٦}

ب/٦٨

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي الْخَدِيعَةِ وَالْمَكْرِ/

وما كان بمعنى صير فإنه - أيضاً - ينصب مفعولين ، وقد جعله بعضهم من باب النقل بالتضعيف لفظاً ، كـ « صير » ، ومعنى ، كـ « رَدَّ » ، فتقول : « صيرت زيدا صديقك » ، ومنه قوله :^{١٧}

صَيَّرْتَنِي نَضُوءاً كَأَنَّ مَفَاصِلِي تَقَعُّعُ إِن ذَكَرَ الْفِرَاقَ أَلَمَّ بِي

و « رد » ، كما إذا قلت : « رددت زيدا صديقك » ، أي : صيرته ، ومنه قوله :^{١٨}

رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمَقْدَارٍ سَمَدَنْ لَهُ سُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا
فَأَنَّكَ لَوْ سَمِعْتَ دُعَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةً إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودَا
مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

و « ترك » - أيضاً - تأتي بمعنى صير ، كما في قوله :^{١٩}

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٦ - لزياد بن سيار .

وهو في شرح التسهيل ٨٠/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، وأوضح المسالك ٢٩٥/١ ، وابن عقيل ٣٢/٢ ،

والتصريح ٢٤٧/١ ، والهمع ١٤٩/١ ، والأشمونى ٢٤/٢ .

١٧ - لم أقف على القائل .

١٨ - البيتان الأولان « محل الشاهد » نسبا لعبدالله بن الزبير في ملحق ديوانه ١٤٣ ، كما نسبا لأيمن بن خريم في ديوانه ١٢٦ ، كما نسبا للكميت بن معروف الأسدي في ديوانه ١٩١ (مقلون) .

وهما في أمالي القالي ١٢٨/٣ ، وشرح التسهيل ٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٨/٢ ، والمساعد

٣٦١/١ ، وابن عقيل ٤٢/٢ ، والأشمونى ٢٦/٢ .

والبيت الرابع ليس من القصيدة ، ولا أعلم كيف سها المؤلف في إدخاله ، وقد نسبه النحاة لعقبة أو عقبة

الأسدي كما في الكتاب ٦٧/١ ، وابن السيرافي ٣٠٠/١ ، وسر الصناعة ١٣١/١ ، ٢٩٤ ، والإنصاف ٣٣٢/١ ،

والخزانة ٢٦٠/٢ .

١٩ - لفرعان بن الأعرف التميمي .

والبيت الأول هو محل الشاهد ، وهو في شرح التسهيل ٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣٨٨/١ ، وابن عقيل

٤١/٢ ، والهمع ١٥٠/١ ، والأشمونى ٢٥/٢ .

وَبِالْمَحْضِ حَتَّى أَصَّ جَعْدًا عَنطَنَطًا إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبِ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
وتأتي « جعل » - أيضاً - بمعنى صير ، فتخرج عن ذلك النوع المتقدم ، إلى هذا النوع ،
ومنه قوله :^{٢٠}

أَنَا ابْنُ ذِي الْإِكْلِيلِ قَتَّالِ الْبُهَمِ مَنْ يَلْقَنِي يُودِّ كَمَا أَوْدَى إِرَمَ
أَجَعَلُهُ لَحْمًا عَلَى ظَهْرٍ وَصَمَ

وُخِّصَ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ «هَبْ»، وَالْأَمَرِ «هَبْ» قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا «تَعَلَّمْ» ، وَلِغَيْرِ الْقَاضِ مِنْ سَوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكِرُنْ

هذه الأفعال تختص بأشياء : منها جواز الإلغاء والتعليق .

والإلغاء هو عبارة عن إبطال العمل لفظاً ونية . وأما التعليق فإنه عبارة عن إبطال العمل في اللفظ فقط دون النية . وتظهر فائدة التفرقة في العطف ، فإنك إذا عطفت على معمولي الفعل الملغى فإنك إنما تعطف بالرفع ، وإذا عطفت على معمولي الفعل المعلق أو معموله ، فإنك تعطف بالنصب لزوماً أو جوازاً ، على الخلاف في ذلك .

وتقع - أيضاً - التفرقة بين الإلغاء والتعليق أن الإلغاء لا يكون لازماً بحال ، بخلاف التعليق ، فإنه يكون لازماً . وبهذا الاعتبار يكون التعليق أبعد عن الأعمال من الإلغاء ، بخلاف ما قبله فإن التعليق أقرب إلى الأعمال من الإلغاء .

وتقع التفرقة - أيضاً - بينهما أن الإلغاء منسحب على الجزأين فلا يصح الإلغاء عن معمول دون معمول ، بخلاف التعليق ، فإنه قد يكون عن أحد معمولين دون الآخر ، على حسب عموم المقتضى أو خصوصه .

وتقع التفرقة - أيضاً - بينهما أن التعليق لا يكون إلا بأمر زائد على العامل والمعمولين ، بخلاف الإلغاء ، فإنه لا يكون بأمر زائد ، وأما التوسيط والتأخير ، فإنه ليس أمراً زائداً على المعمولين ، بل هو بيان لمحل وقوع الحكم فقط ، بخلاف الاستفهام أو غيره

٢٠. لرشيد بن رميض العنبري في الحماسة ٢٠٦/١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٥/١ .

من المقتضيات للتعليق ، وسيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) بيان كيفية التعليق والإلغاء .
 ويقع التعليق والإلغاء فيما من قبل « هب » / و « تعلم » كما قال . وجملتها أحد ٦٩/أ
 عشر فعلاً . ولتصاريدها من التعليق والإلغاء ما لأفعالها المواضي ، فالماضي هو الأصل في
 الفعل من حيث هو على الصحيح ، وما عداه محول منه ، وإلى هذا الإشارة بقوله : « ولغير
 الماض من إلى آخر البيت » . وقد تقدم أن معنى زكن : علم .
 وقد منع المصنف من الإلغاء والتعليق في « هب » و « تعلم » ، وأكثر النحويين على
 العموم ، وأنه لا يمنع التعليق والإلغاء في فعل من أفعال القلوب بوجه . وقد يحتج للمصنف
 بأنه لما كان « هب » [وتعلم] لازماً حالة واحدة ، وهي الأمر ضعفاً بهذا الاعتبار عن باقي
 الأفعال ، فعوضاً عما يكون لغيرهما من الأفعال بلزوم الإعمال .

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنَّهُ ضَمِيرُ الشَّانِ، أَوْ «لَامٌ» أَبْتَدَا
 وَالتَّنَزُّمُ التَّعْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ «مَا»
 كَذَا، وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْتَمَ
 وَ «إِنْ» وَ «لَا» لَامٌ أَبْتَدَاءً، أَوْ قَسَمٌ

قد تقدم التعريف بالإلغاء ، وأنه عبارة عن إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، ولهذه الأفعال باعتبار
 جواز الإلغاء وعدمه ثلاث حالات :

إحداها : إن تتقدم على المفعولين ، كما إذا قلت : « علمت زيدا قائماً » ، فإنها إن كانت
 كذلك - أعني متقدمة على المفعولين - تعين إعمالها وامتنع إلغاؤها ؛ لقوتها بسبب حلولها
 في محلها المعهود لها من حيث العمل ، وهي أن تكون متقدمة على ما لها فيه عمل ، فإن
 جاء الإلغاء مع التقدم حمل على الشذوذ ، كما في قوله :^{٢١}

كَذَاكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ

برفع « ملاك والأدب » ، على إلغاء « رأيت » مع تقدمه ، وكذلك - أيضاً - قول كعب بن

٢١ - لم يعرف قائله .

وهو في المقرب ١١٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٥٨ ، وابن الناطم ٢٠٦ ، وتخليص الشواهد ٤٤٩ ، وابن

عقيل ٤٩/٢ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ١٥٣/١ ، والأشْمُونِي ٢٩/٢ .

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنوّل

في قصيدته المشهورة التي أولها : « بَأَنْتَ سَعَادُ فِقْلَبِي الْيَوْمَ مَتَّبُولُ » ، وهي التي أنشدها بين يدي النبي ﷺ .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفعل مسبوقاً بشيء يلزم تأخر الفعل عنه ، كما في البيتين ، أو غير مسبوق ، كما إذا قلت ابتداء : « علمت زيد منطلق » . على هذا جمهور النحويين . وقد ذهب المصنف^{٢٢} إلى أنه يجوز إذا كان الفعل مسبوقاً بشيء يلزم تأخيره عنه ، ويخرج على أحد الوجهين : إما أن يكون قد حذف من الفعل ضمير الشأن ، فلا تعليق إذ ذاك ولا إلغاء . وإما أن يكون على تقدير لام الابتداء ، فيكون إذ ذاك من باب التعليق ، لا من باب الإلغاء .

فإن وقع الفعل متوسطاً بين المعمولين جاز فيه الإلغاء والإعمال ، إلا أن الإعمال أفصح ؛ لأنه قد حصل له تقدم على أحد المعمولين ، وذلك مقتضى لعدم إهماله ، لكنه لم يكمل له التقدم ، فجاز الإهمال باعتبار التأخر عن المعمول الآخر ، ومن شواهد الإلغاء مع التوسط قوله^{٢٤} :

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني / وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور ٦٩/ب

ويروى : « والفشل » فعلى هذا يكون من قصيدتين ، لكن ذكر المصنف في « شرحه للتسهيل^{٢٥} » بيتاً قبله لامي الروي ، وعجز البيت الذي قبله :

يا رؤب والصخرة الصماء والجبل

٢٢ - في ديوانه ٦٢ . ورواية الديوان لاشاهد فيها ، وهذه الرواية في جمهرة أشعار العرب ٣٦٦ (فاعور) . وهو في شرح التسهيل ٥٧/١ ، ٨٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٢١/١ ، وابن عقيل ٤٧/٢ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ٥٣/١ ، ١٥٣ ، والأشمونى ٢٩/٢ .

٢٣ - ينظر شرح التسهيل ٨٥/٢ ، ٨٦ .

٢٤ - نسب لجريز في ملحق ديوانه ١٠٢٨ ، كما نسب للعين المنقري .

وهو في الكتاب ١٢٠/١ ، والأصول ١٨٣/١ ، والإيضاح ١٦٨ ، وابن السيرافي ٤٠٧/١ ، واللمع ١٠٨ ، وابن يعيش ٨٤/٧ ، ٨٥ ، وشرح التسهيل ٨٥/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٤٥ .

٢٥ - ينظر ٨٥/٢ - ٨٦ من الشرح .

فإن تأخر الفعل عن المفعولين جاز فيه - أيضاً - الوجهان ، إلا أن الإلغاء أفصح لتأخره ، فأعماله مناقض للتأخر ؛ لأن الأعمال مؤذن بالاعتناء به ، وتأخيره مؤذن بعدم الاعتناء به ، ومن شواهد الإلغاء من التأخير قوله :^{٢٦}

آتِ الموتُ تعلمون فلا يُرْهِبُكُمْ مِنْ لَطَى الحُرُوبِ اضْطِرَامٌ

ويلتزم التعليق كما قال ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أماكن : وذلك إذا وقع قبل « ما » النافية ، كما إذا قلت : « علمت ما زيد قائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ ﴾^{٢٧} ، وقال الشاعر :^{٢٨}

عَلِمْتُ مَا عَمَرُو أَخُو جَهَالَهُ وَلَا يُرَى فِي سَعْيِهِ ضَلَالَهُ

ومنها : أن يقع فعل القلب قبل « إن » ، كما إذا قلت : « علمت إن زيدا لقائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^{٢٩} . وكذلك - أيضاً - لو وقع فعل القلب قبل « لام » الابتداء ، كما إذا قلت : « علمت لزيد قائم » . وكذلك - أيضاً - لو وقع - أعني فعل القلب - قبل لام القسم ، كما إذا قلت : « علمت ليطاعن زيد » ، ومنه قول الشاعر :^{٣٠}

ولقد علمتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي إِنَّ المَنِيَّةَ لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

وكذلك - أيضاً - لو وقع - أعني فعل القلب - قبل أداة استفهام ، كما إذا قلت : « علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ لَنَعْلَمَ آيَةَ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾^{٣١} .

٢٦ - لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٨٦/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٤٥ ، والأشموني ٢٨/٢ .

٢٧ - آية ٤٨ من سورة فصلت .

٢٨ - لم أقف على القائل .

٢٩ - آية ٥٢ من سورة الإسراء .

٣٠ - للبيد في ديوانه ١٧١ من معلقته ، مع اختلاف الشطر الأول . وهو في الكتاب ١١٠/٣ ، وسر الصناعة ٤٠٠ ، وشرح التسهيل ٨٨/٢ ، والمغني ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، وتخليص الشواهد ٤٥٣ ، والهمع ١٥٤/١ ، والأشموني ٣٠/٢ .

٣١ - آية ١٢ من سورة الكهف .

وكذلك - أيضاً - لو كان المعمول اسم استفهام ، كما إذا قلت : « علمت من أخوك ؟ »
 و « لام ابتداء » في كلام المصنف مبتدأ ، و « أو قسم » معطوف عليه ، و « كذا »
 في موضع خبر ، « والاستفهام » الواو منه واو ابتداء ، وما بعدها من « الاستفهام » مبتدأ ،
 و « ذا » مبتدأ آخر ، و « انحتم » في موضع خبره ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في
 موضع رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو « الاستفهام » ، والعائد الضمير المجرور .



لِـ «عِلْمٍ» عِرْفَانٍ ، وَ «ظَنَّ» تَهَمُّهُ
 وَ لِـ «رَأَى» الرَّؤْيَا أَنْمَ مَا لِـ «عِلْمًا»
 تَعْدِيَّةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ
 طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتِمَائِهِ

يقع لهذه الأفعال معان مغايرات للمعاني المتقدمة ، يقع بها تغيير للحكم المتقدم ، منها : أن
 تقع « علم » بمعنى « عرف » ، فإنها إذا كانت كذلك تعدت إلى مفعول واحد ، وتعلقت إذ
 ذاك بالذوات ، أو ما يجري مجراها في الانحياز ، فتقول : « علمت زيدا » بمعنى : عرفت ،
 و « علمت المسألة والشرط » ، بمعنى : عرفت ، وعرفت . ومن وقوع « علم » بمعنى عرف ،
 قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾^{٣٢} ، قال سيبويه^{٣٣} : أي
 عرفتوهم بأعيانهم . ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَآخَرِينَ مِنْ نُونِهِمْ / لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ
 يَعْلَمُهُمْ ﴾^{٣٤} وهو - أعني قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ ، على حد : ﴿ وَيَمْكُرُونَ
 وَيَمْكُرُ اللَّهُ ﴾^{٣٥} وعلى حد : ﴿ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾^{٣٦} .
 ويقع - أيضاً - « ظن » بمعنى : اتهم ، فتخرج عن الباب ، وتتعدى أيضاً لواحد ،

تقول : « وقع في عرضي وظننت زيدا » ، أي اتهمته ، ومنه قول الشاعر^{٣٧} :
 أَتَظُنُّنِي فِي حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ
 كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ يَا ابْنَ بِنْتِ الْغَامِدِ

٣٢ - آية ٦٥ من سورة البقرة .

٣٣ - الكتاب ١/٤٠ ، ٢٣٧ .

٣٤ - آية ٦٠ من سورة الأنفال .

٣٥ - آية ٣٠ من سورة الأنفال .

٣٦ - آية ١٩٤ من سورة البقرة .

٣٧ - لم أقف على القائل .

وأما « رأى » العلمية ، وهي التي يكون مصدرها على رؤيا ، فإنها تلحق بـ « رأى »
القلبية، فتتعدى إلى مفعولين ؛ لأن البصر فيها ليس حقيقة ، ومما وقع فيها النصب قوله^{٢٨}

يُؤَرِّقُنِي أَبُو حَنْشٍ وَطَلَقُ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةُ أَثَالَا
أَرَاهُمْ رُفِقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَلَّى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي أَهْوَى لِوَرْدٍ إِلَى آلِ فُلَمٍ يُدْرِكُ بِلَالَا

فإن كانت « رأى » بمعنى « أبصر » تعدت إلى واحد ، كما إذا قلت : « رأيت زيدا » ، فإن
وقع بعدها ما يتوجه عليه الحكم كان حالاً أو بدلاً . وقد قيل الوجهان في قوله :^{٢٩}

رَأَيْتَكَ تَرَعَانِي بَعِينَ بِصِيرَةٍ وَتَبَعْتُ حُرَّاسًا عَلَيَّ وَنَظَرَا

البدل على تقدير « أن » ، أو على وضع الفعل موضع المصدر ، فإن ساعد المعنى على
الاعتبارين - أعني اعتبار البصرية والعلمية - جاز تقدير كل واحد منهما . وقد قيل
الوجهان في قوله :^{٣٠}

لَمَّا رَأَيْتُ أَمْرَهَا فِي خُطْبِي وَأَخَذْتُ فِي كَذِبٍ وَلَطٍ
أَخَذْتُ مِنْهَا بِقُرُونٍ شُمُطٍ حَتَّى عَلَا الرَّأْسُ كَمْ يُغْطِي

وقد تعرّض لهذه الأفعال معانٍ تخرجها عن الباب ، فيعرض لـ « رأى » أن تكون بمعنى :
أبصر ، فتخرج عن الباب ، وتتعدى إلى واحد كما قدمنا . ويعرض لها - أيضاً - وقوعها
في الرأي ، فتخرج - أيضاً - عن هذا الباب . وأكثر تعديها - إذا كانت في الرأي - إلى
مفعولين : أحدهما : تكون « أن » موضعه ، والآخر : بحرف الجر ، كما إذا قلت : « رأيت
في هذا الأمر أن يكون كذا » ، وكثر تقديم المجرور ، وقد يحذف إذا دل عليه دليل ، كما وقع
في قول مالك بن أبي عامر^{٣١} ، وقد قال له عمر بن عبدالعزيز : « مَا رَأَيْكَ فِي هَؤُلَاءِ الْقَدَرِيَّةِ ؟ »

٣٨ - لابن أحمر في ديوانه ١٢٩ - ١٣٠ .

وهي في الحماسة البصرية ٢٦٣/١ ، وشرح التسهيل ٨٣/٢ ، وابن عقيل ٥٣/٢ .

٣٩ - للناطقة الذبياني في ديوانه ٦٨ .

٤٠ - لم أقف على القائل . وهي في الأمالي ٢٢٣/٢ ، واللسان « فنك » ٤٨٠/١٠ ماعدا الأخير .

٤١ - تنتظر القصة في سير أعلام النبلاء ١٠٠/٨ ، وحلية الأولياء ٣٢٦/٦ .

فقال : رَأَيْي أَنْ تَسْتَتِيْبَهُمْ فَإِنْ قَبِلُوا وَإِلَّا عَرَضْتَهُمْ عَلَى السَّيْفِ ، وقد يحذفان معاً كما في قول عمر بن عبدالعزيز مجيباً له : « وَذَلِكَ رَأْيِي » .

ويعرض لها - أيضاً - أن تكون بمعنى ضرب في الرئة ، تقول : « رأيت زيدا »

بمعنى : ضربته في رئته ، ومنه قوله :^{٤٢}

رَأَيْتُهُ بِمِحْجَنٍ قَوْلِي فَكَيْفَ وَالسَّيْفُ بِهِ قَدْ حَلَّ

أنشده أبو علي لبعض (الأغفال) ، وحمله على أن تكون « رأى » بمعنى : ضربه في رئته ، والحمل على ظاهره غير ممتنع ، وتكون الباء للمصاحبة ، والمعنى : ومعى محجن .

ويعرض لـ « خال » أن تكون بمعنى : عجب ، فتخرج أيضاً عن الباب ، ومنه قولهم :

« رَجُلٌ خَالٌ » أي : معجب بنفسه / وهو راجع إلى معنى الخلاء ، والأكثر فيه مختال ، ٧٠/ب ويأتي فيه « خالٍ » ، وهو على حد « هارٍ » من تهور ، و « شاكٍ » من : تشوك .

ويعرض - أيضاً - لـ « خال » معنى الظلع ، فيقال : « خَالَ الْبَعِيرُ » ، إذا لحقه

الظلع ، ومنه قوله :^{٤٣}

خَالَ بَعِيرِي وَسَطَ كَوِّ قَفْرِ وَأَنْتَ فِي جَمَاعَةٍ وَوَفْرِ

ويعرض لـ « علم » أن تكون بمعنى « عرف » ، وقد قدمناه ، وأن تكون بمعنى :

« أصابته عُلْمَةٌ » ، وهو [انشقاق] * للشفة العليا .

ويعرض لـ « وجد » أن تكون بمعنى : أصاب ، فتقول : « وجدت ضالتي » ، بمعنى :

أصبتها ، ويكون مصدرها على « وجدان » ، كما في قوله :^{٤٤}

أَنْشُدْهُ وَالْبَاغِي يُجِبُّ الْوَجْدَانُ قَلَابِصًا مُخْتَلِفَاتِ الْأَلْوَانِ

وأنشد بعض أهل البيان في حذف المفعول كراهية للتصريح بوقوع الفعل عليه قوله :^{٤٥}

وَجَدْنِي مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ نَصَبْتُ أَيْدِي النَّوَى حَبَائِلًا وَغَلَبْتُ

٤٢ - لم أقف على القائل .

٤٣ - لم أقف على القائل .

٤٤ - لم يعرف قائله ، وهو في البحر المحيط ٢٩٨/١ ، والدر المنصور ٥١١/١ .

٤٥ - لم أقف على القائل .

* في النسختين : اشتقاق .

يريد : غلبته ، أو غلبني ، ويريد : أصابني ، فجعل مكان « أصاب » « وجدني » فحذف كراهية التصريح لوقوع الفعل عليه ، وهو أحد المقتضيات لحذف المتعلق على ما هو المقرر في علم البيان ^{٤٦} ، والأظهر أنه للعرب .

ويعرض لها - أيضاً - الاستغناء ، تقول : « وجد زيد » ، بمعنى : استغنى ، والمصدر منها على « وَجِدَ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَسْكِنُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وَجْدِكُمْ ﴾ ^{٤٧} المعنى - والله أعلم - من سعتكم ومن غناكم ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

ويعرض لها أيضاً أن تكون بمعنى : حزن ، والمصدر منها على « وَجِدَ » ، كما قال : ^{٤٨}
فَوَجِدِي بِسَلْمَى مِثْلُ وَجِدِ مُرْقَشٍ بِأَسْمَاءَ إِذْ لَا تَسْتَفِيقُ عَوَازِلَهُ
وأن تكون بمعنى : حقد ، تقول : « وجد عليك زيد » ، والمصدر منها على « موجدة » ، ومنه قوله : ^{٤٩}

وَلِي عَلَيْكَ يَا سُمَيْرُ مَوْجِدَهُ وكيف لا وقد سَلَبْتَ المَرْقَدَهُ

ولـ « ظن » التهمة ، وقد قدمنا ذلك . وأما « ضَنَّ » بمعنى : بخل ، فإنها بالضاد لا بالظاء ، ومصدرها على « ضَنَّ » ، كمصدر التي بالطاء ، ومنه قوله : ^{٥٠}

أَتَارِكَةً تَدُلُّهَا قَطَامٌ وَضَنًّا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلامِ

و « حسب » يعرض لها أن يكون مقصوداً بها لون ، وهو لون سُفْرَةٍ يغلبه كُمرَة ، وهو عند العرب مذموم ، يقال : « حسب الرجل فهو أحسب » ، كما تقول : « سمر فهو

أسمر » ، قال امرؤ القيس يخاطب أخته هند بنت حجر : ^{٥١}

يَا هِنْدُ لَا تَنْكِحِي بُوْهَةً عليه عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

٤٦ - سبق الحديث عنه في ص ١٧ ، هامش ٦٩ ، وصفا ٢٦ ، هامش ١١٨ .

٤٧ - آية ٦ من سورة الطلاق .

٤٨ - لطرفة بن العبد في ديوانه ٧٨ .

٤٩ - لم أقف على القائل .

٥٠ - للناطقة الذبياني في ديوانه ١٣٠ ، وهو في ابن يعيش ٦٤/٤ .

٥١ - في ديوانه ١٢٨ .

ويعرض لـ « زعم » الكفالة ، فتقول : « زيد زعيم بهذا الأمر » ، أي : كفيل به ،
ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَلَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾^{٥٢} ، وأن تكون للرياسة ،
فتقول : « زيد زعيم القوم » ، أي : كبيرهم ورئيسهم ، ومنه قوله :^{٥٣}

عَلَيَّ لَأَمْلَاكِ الْبِلَادِ نَصِيحَةٌ يَقُومُ بِهَا ذُو حِسْبَةٍ فِي مُقَامِهِ
أَخْصُ بِهَا مِنْ كُلِّ حَيٍّ زَعِيمَهُ وَأَكْبَرُهَا عَنْ [غَيْرِهِ] بِطَغَامِهِ

ومصدر التي للكفالة على : « فعالة » ، ومصدر التي للرياسة على « زعامة » ، كأنهم لاحظوا
في الوجهين ما وقعت بمعناهما . وتأتي مراداً بها السمن وضده من الهزال / ولا أذكر ٧١/أ
لهما مصدراً ، [إلا أن قياس] زعامة أن تكون الذي للسمن على « زَعَمٍ » والتي للهزال على
« زِعَامٍ » .

ويعرض لـ « عَدَّ » أن تكون للحساب ، وقد قيل في قول جرير :^{٥٤}

تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيِّبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِّيُّ الْمُقَنَّنَا

وقد قدمنا أنها هنا مقصود بها العدد ، وأن التقدير : في أفضل مجدكم . واحتج به ابن
عصفور^{٥٥} على أن الواحد عدد ، وهو خلاف ما عليه أهل علم الحساب .

ويعرض لـ « حجا » الغلبة ، فتقول : « حجاني زيد فحجوته » أي : غلبته في
المحاجة ، وباب المغالبة من حيث هو يأتي فيه للغالب « فَعَلَ » ، وهو باب معروف في علم
النحو^{٥٦} ، وفي علم البيان . واعتنى به أهل البيان وذكروا له تفاصيل ومراتب ، واشترطوا
للغلبة شروطاً أحدها : عدم الإتيان لمقتضى تشبث . ومنها : قبول النصفة في المتماثلين ،

وتقرير جميع ذلك في علم البيان . وحيث يكون هو المقصود .

ويعرض - أيضاً - لـ « حَجَا » معنى : قَصَدَ ، فتقول : « حَجَوْتُ زَيْدًا بِالسَّلَامِ »

٥٢ - آية ٧٢ من سورة يوسف .

٥٣ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ١٠٦ ، وما بين المعقوفين تكملة مني .

٥٤ - سبق تخريجه في ص ٢٨٦ ، هامش ٩ .

٥٥ - ينظر شرح الجمل ٣٠٢/١ .

٥٦ - المغالبة : هي أن يقصد كل واحد من الاثنين غلبة الآخر في الفعل المقصود لهما ، فيسند الفعل إلى الغالب منهما .

ينظر تفصيل المغالبة في الكتاب ٦٨/٤ ، وابن يعيش ١٥٦/٧ ، وشرح الشافعية للرضي ٧٠/١-٧١ ، والارتشاف

٧٨/١ ، وحاشية الصبان ٢٤١/٤ .

فَأَعْرَضَ عَنِّي « وهو مسموعٌ ، وقد قيل فيه : إنه من « حَجَّ » بمعنى : قصد ، أبدل من أحد المضاعفين حرف علة ، ونقلت حركته ، أو حذفته على الخلاف في ذلك ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله . أما إن قلنا بنقل الحركة فلا إشكال . وأما إن قلنا بحذفها - وهو الصحيح - فإن تسكين الأول إنما كان للإدغام ، وأصله الفتح ، فلما زال الإدغام رجع إلى أصله من الفتح ، فأبدل حرف العلة أَلَفًا ، ووقع الإبدال بالألف ابتداءً ، فيكون إذ ذاك على حد قوله :^{٥٧}

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ مُّحْلُولًا كَثِيرَةً يَحْجُونَ سَبَّ الزَّبْرِقَانِ الْمُزْعَفَرَا

أي : يقصدون .

ويعرض لها - أيضاً - الرد ، فتقول : « نصحته فجبا نصيحتي » ، أي : ردها ،

ومنه قوله :^{٥٨}

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا وَصَاتِي فَأَضْحَوْا قَدْ حَجَّوْا نَصَحَ رَاشِدٍ

أي : رده .

ويعرض - أيضاً - لها أن يكون مقصوداً بها السَّوْقُ ، فتقول : « حجا إبله » أي : ساقها . وقد زعم بعضهم أن الجيم بدل من الدال ، وأن المعنى : حدا ، وزعم أنه يقال في : « دمعت عينه » « جمعت عينه » ، وإن صح هذا النقل فلا يتعين فيه أن يكون : جمعت

عينه ، بمعنى : دمعت .

ويعرض لها - أيضاً - أن تكون بمعنى « كتم » ، فتقول على هذا : « حجا زيد عني خبره » ، بمعنى : كتمه . وقد يحتمل أن تكون الألف بدلاً من النون ، ويكون الأصل : « حجن » ؛ لأن النون حرف غنة ، والألف حرف علة ، والغنة قريبة من العلة ، ولذلك أبدلت النون في « إِنْجَانَةً » ، وفي « خَرْنُوبٍ »^{٥٩} من أحد المضاعفين ، و« حجن » راجع معناه إلى معنى الكتم ؛ لأنه عبارة عن الإخفاء ، أو عن الإخباء . /

٥٧ - المحبّل السعدي في ديوانه ٢٩٤ (مقلون) .

وهو في إصلاح المنطق ٣٧٢ ، والصاحبي ٨٦ ، وجمهرة الأمثال ٣٤٥/١ ، واللسان « سب » ٤٥٧/١ .

٥٨ - للناطقة الذبياني في ديوانه ١٤٣ ، والقافية فيه : (ولم تَنْجَحْ لديهم وسائلي) .

وحكى لي شيخنا أبو البركات البليقي قال : إنه رأى في النوم النبي ﷺ فذكر بين يديه ﷺ حديث الشفاعة ، وفيه « أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا ، وَإِنِّي أَخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِّأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . هذه الرواية المعروفة ، فذكر شيخنا أبو البركات أن النبي ﷺ قال له : قل : « وَإِنِّي أُخْتَبِئْتُ » . وصنف شيخنا أبو البركات في هذه الرؤيا كتاباً ، وسَمَّاهُ : « مَا جَرَتْ بِهِ الْيَرَاعَةُ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ » وشملت الكتاب إجازته لي مع جملة ما أجازنيه .

وشيخنا أبو البركات الآن بالحياة ، ذُكر لي أَنَّهُ قاضٍ بمدينة المَرِيَّة - حرسها الله تعالى - وكان قد تولى قبلها قضاء الجماعة بغيرناطة ، ثم إنه عزل عنها لمعارضته السلطان في قضايا اقتضت عزله .

ويعرض - أيضاً - لـ « حَجَا » أن تكون بمعنى : حَفِظَ ، فتقول : « أُحِجْ وصيَّتي » أي : احفظها ، ولا أذكر على ذلك شاهداً .

ويعرض لها أيضاً أن تكون بمعنى « أَقَامَ » ، تقول : « حَجَوْتُ بِالْمَكَانِ » ، بمعنى أَقَمْتُ فيه ، ومنه قوله :^{٦١}

أُحِجْ بِرَبْعِ الظَّاعِنِينَ زَمَنًا وَلَتَكُ مِمَّا بِالرُّبُوعِ قَطَنًا

أنشده بعض أهل البيان في الإطلاق عقب التقييد اتكالا على فهم المعنى ، قال : وأيضاً فإن المراد ربع مخصوص ، وإلا فإن الربوع من حيث هي إنما تتخذ للإقامة ، والظاهر أنه للعرب .

ويعرض لـ « كَرَى » أن تكون بمعنى : خَتَلَ ، تقول : « دَرَيْتُ لِلصَّيْدِ » ، أي : خَتَلْتُ له ، ولا أذكر على ذلك شاهداً .



وَلَا نُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ ، أَوْ مَفْعُولِ

الحذف - في اصطلاح النحويين - يكون على نوعين : اختصاراً واقتصاراً . والاختصار

٦٠ - ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ٧٥/٣ في كتاب الإيمان ، باب الشفاعة .

٦١ - لم أقف على القائل .

- عندهم - هو الحذف للدليل . والاقتصار الحذف بغير دليل . ووجه هذا الاصطلاح ظاهر؛ لأن الاختصار من حيث هو مقتض لتمام المعنى ، إلا أنه نزل منه ما تقع عنه الغنية. وأما الاقتصار فإنه من حيث هو مقتض تركاً لم تغن عن المتروك فيه ما لم يترك ، فيجوز عند جمهور النحويين في هذا الباب حذف المفعولين - معاً - اختصاراً واقتصاراً ، ولا يجوز حذف أحدهما اختصاراً ولا اقتصاراً . وما كان ظاهره حذف أحدهما حمل على تأويل ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾^{٦٢} على قراءة من قرأ بالياء ، فقليل : إنه على حد قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتِ بِهَمِّ بَرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾^{٦٣} ، أعني أن يكون التفاتاً من الحضور إلى الغيبة ، وقد عد بعض أهل البيان من أنواع الالتفاتات^{٦٤} التفات التعاقب ، واستشهد عليه بالآية الكريمة ، وذكر - أيضاً - على ذلك شواهد . وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود .

وقيل : إن الضمير / عائد على ما يفهم من سياق الكلام ، وأن التقدير : ولا يحسبن ٧٢/أ القوم ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .
وقيل : إنه من باب ما وقعت فيه الدلالة بالفعل على اسم الفاعل ، فيقع له الإضمار ، كما يقع للمصدر في قولك : « مَنْ صَدَقَ كَانَ خَيْرًا لَهُ ، وَمَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ » وذلك كثير .
ومما وقع فيه الدلالة بالفعل على اسم الفاعل ، فتنزل بذلك منزلة المصدر قوله :^{٦٥}

٦٢ - آية ١٨٠ من سورة آل عمران .

قرأ بها في هذه الآية جميع القراء إلا حمزة وخلفاً فقرأ بـ «التاء» ، وهناك تفصيل في قراءة هذه الكلمة « يحسبن » ينظر تفصيلها في السبعة ٢١٩ - ٢٢٠ ، والمبسوط ١٧١ ، والتذكرة ٣٦٥/٢ - ٣٦٧ ، والكشف ٣٦٦/١ ، والنشر ٢٤٤/٢ .

٦٣ - آية ٢٢ من سورة يونس .

٦٤ - ينظر مصادر المسألة في ص ٣

٦٥ - لسوار بن المضرب .

وهو في معاني القرآن ٢٣٢/١ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، وابن يعيش ٨٠/١ ، وشرح التسهيل ١٢٣/٢ ،

والتصريح ٢٧٢/١ ، والأشْمُونِي ٤٥/٢ .

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا

التقدير : مرض ، ويكون التقدير - على هذا الوجه - : ولا يحسبن حاسبين الذين . وقيل : إن الفاعل محذوف ، وذلك إنما يكون على قواعد الكوفيين ، حيث يجيزون حذف الفاعل . وأما قول عنترة :^{٦٦}

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنْنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

فإن « غيره » [نعت ^{٦٧}] للمصدر المحذوف ، والتقدير : فلا تظني ظناً غيره . وقد ذهب المصنف^{٦٨} إلى جواز حذف أحد المفعولين اختصاراً ، أي : إذا كان هناك دليل ، واستشهد له بالآية الكريمة ، وبالببيت . وقد قدمنا التأويل في الآية الكريمة وفي البيت . ومما ضَعَّفَ به ما اختاره المصنف وقوع الفصل محذوفاً فيه - على زعمه - أحد ركنيه ، وهو حذف لم يثبت عن العرب ، وكون الطلب في الفعل لهذين المفعولين على جهة واحدة ، فصار المفعولان كالمفعول الواحد ، والمفعول الواحد لا يجوز حذف بعضه وإبقاء بعضه ، وهذا يفارق خبر كان ، فإن طلب الفعل للجزأين ليس على جهة واحدة . وقد وقع للمصنف في هذا الفصل المخالفة للنحويين في حكمين : أحدهما : اشتراط الدلالة في حذف المفعولين ، ومنع الاقتصار على الفعل . والآخر : جواز حذف أحدهما للدليل .

ومما وقع فيه حذف المفعولين معاً اقتصاراً ، قولهم : « مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ » .



وَكَمْ تَظُنُّ أَجْعَلُ « تَقُولُ » إِنَّ وَلِيَّيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بَبَعْضِ ذِي فَصَلَتْ يُخْتَمَلُ

٦٦ - في ديوانه ١٩١ .

وهو في الاشتقاق ٢٨ ، والخصائص ٢١٦/٢ ، والمقرب ١١٧/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ ، وابن عقيل

٥٦/٢ ، والتصريح ٢٦٠/١ ، والهمع ١٥٢/١ ، والأشْمُونِي ٣٥/٢ .

٦٧ - في النسختين : « نعتاً » .

٦٨ - ينظر شرح التسهيل ٧٢/٢ - ٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ٥٥٢/٢ .

وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَ « ظَنَّ » مُطْلَقًا عِنْدَ سَلِيمٍ ، نَحْوُ : « قُلْ ذَا مُشْفِقًا »

الأصل في القول أن تحكى به الجمل ، فتقول : « قال زيد عمرو منطلق » ، وإن وقعت « إن » هنا كسرت ، فتقول : « قال زيد : إن عمراً منطلق » ، وقد يجري مجرى الظن بلا شرط عند « بني سليم » ، كما قال ، فتقول على لغتهم : « قال زيد عمراً منطلقاً » و « قل ذا مشفقاً » في كلام المصنف ، ومما جاء في ذلك قوله :^{٦٩}

قَد جَرَّتِ الرِّيحُ أَيَّامِنَا قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا
هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

وأما غير « بني سليم » فإنهم إنما يجرون القول مجرى الظن بشروط أربعة : أن يكون مضارعاً ، بتاء الخطاب ، تقدمته أداة الاستفهام ، لم يفصل بينه وبين معموله بشيء .

ويغتفر في الفصل / بين أداة الاستفهام والفعل ، بالظرف والمجرور ، وأحد ٧٢/ب

المعمولين ، وفي الفصل بين الفعل والمفعولين بالظرف والمجرور ، فتقول في الأول : « أفي الدار تقول زيداً منطلقاً ؟ » و « أعندك تقول زيداً جالساً ؟ » و « أزيداً تقول منطلقاً ؟ » و « أمطلقاً تقول زيداً ؟ » ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :^{٧٠}

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ؟

وفي الثاني : « أتقول في الدار عمراً منطلقاً ؟ » و « أتقول عندك عمراً جالساً ؟ » .

وأكثر النحويين على أن الفصل بين الاستفهام والفعل ، وبين الفعل والمفعولين موقوف على السماع ، لا يقال منه إلا ما قالت العرب . وظاهر قول المصنف أنه يجوز الفصل بين الاستفهام والفعل بالمعمولين . وقد نص أبو علي على منعه ، وحكى أن بعض النحويين يمنع الفصل بالابتداء ، ولا يجيزه إلا بالخبر وقوفاً مع المسموع واقتصاراً عليه ،

٦٩ - سبق تخريجه في ص ٣ ، هامش ٣ .

٧٠ - نسب أهل العلم البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٣٩/٣ ، ولعله سهو من المؤلف .

وهو منسوب للكميت في الكتاب ١٢٣/١ ، وابن السيرافي ١٢٢/١ ، وابن يعيش ٧٨/٧ ، وتخليص الشواهد

٤٥٧ ، ٤٦٥ ، والتصريح ٢٦٣/١ ، والخزانة ١٨٣/٩ - ١٨٤ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٨/٢ ، وشرح

التسهيل ٩٦/٢ .

وأيضاً فإن الخبر من حيث هو طالب للتأخير عن المخبر عنه ، ومراده بالخبر المفعول الثاني ،
والمبتدأ المفعول الأول ، والواقع في قول عمر بن أبي ربيعة الفصل من معمول الثاني .
وإذا تجمعت هذه الشروط فإنه يجوز الإجراء عند اجتماعها للقول مجرى الظن ،
كما في قوله :^{٧١}

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا؟ يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ويجوز أن لا يجري وإن اجتمعت الشروط ، كما في قوله :^{٧٢}

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ : الدَّارُ تَجْمَعُنَا ؟

وقد وقع في البيتين الجزء الثاني جملة ، لكن يستدل بنصب « الْقُلُوصَ » على أن « يُدْنِينَ »
في موضع نصب ، و« الدَّارُ » على أن « تَجْمَعُنَا » في موضع رفع .

٧١ - لهدية بن خشرم العذري في ديوانه ١٣٠ .

وهو في الشعر والشعراء ٦٩١/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، واللسان « قول » ٥٧٥/١١ ، وتخليص الشواهد

٤٥٦ ، وابن عقيل ٥٩/٢ ، والهمع ١٥٧/١ ، والأشموني ٣٦/٢ .

٧٢ - لابن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣٤ .

وهو في الكتاب ١٢٤/١ ، والمقتضب ٣٤٨/٢ ، وابن السيرافي ١٧٩/١ ، وابن يعيش ٧٨/٧ ، ٨٠ ، وتخليص

الشواهد ٤٥٧ ، والتصريح ٢٦٢/١ .

أَعْلَمَ وَارَى

إِلَى ثَلَاثَةٍ «رَأَى وَعَلِمَا» عَدَّوْا ، إِذَا حَارَا «أَرَى وَأَعْلَمَا»
وَمَا لِمَفْعُولِي «عِلِمْتُ» مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقًا

« رأى » العلمية و « علم » إذا دخل على كل واحد منهما الهمزة ، فإنهما يتعديان بها إلى ثلاثة مفعولات ، قضاء لحق النقل ؛ لأن الهمزة من حيث هي إذا كانت للنقل أكسبت ما نقلته منصوباً واختلف في معنى هذا النقل ، فقليل : بعموم مدلول اللفظ ، أي : النقل من حالة إلى حالة ، فعلى هذا لا يختص بالنقل فعل من فعل .

وقيل : بل مدلول النقل خاص ، والمراد به : نقل من غير المتعدي إلى المتعدي ، فعلى هذا تسمية ما دخلت عليه من المتعدي منقولاً إنما هو بالحمل على غير المتعدي .

وجمهور النحويين على أن هذا النوع من النقل إنما خاص بهذين الفعلين ، أعني « رأى وعلم » . وذهب الأخفش^(١) إلى قياس ذلك في باقي الأفعال ، مما يدخل على المبتدأ والخبر وينصبهما مفعولين ، كـ « ظن ، وحسب ، وخال » ، فتقول في « علم » إذا دخلت عليه الهمزة « أعلمت زيدا عمراً منطلقاً » وفي « رأى » إذا دخلت عليه الهمزة « أريت عمراً أخاك منطلقاً » .

وذهب بعضهم إلى التزام التصحيح في « رأى » العلمية إذا دخلت / عليها الهمزة ٧٣/أ
فالتزم أن تقول : « أَرَأَى زيد عمراً أخاك منطلقاً » بالقياس على « مرئي » ، والجامع بينهما الكثير ، قال أبو علي : وهذا قول لا يعضده نظر ولا سماع ، بل السماع بخلافه .

١ - ينظر رأيه في التبصرة والتذكرة ١/١٢٠ ، والمفصل ٢٥٧ ، وابن يعيش ٦٥/٧ - ٦٦ ، وشرح التسهيل ٩٩/٢ - ١٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٧٤ - ٢٧٥ ، ومنهج السالك ٩٩ .

وأبو عثمان يرده ، فقال : « ولا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منه ، ولم يجز : « أظننت زيدا عمراً منطلقاً » . ينظر الإيضاح ٢٠٢ .

وما يكون لمفعولي « علم » من الإلغاء والتعليق والحذف والإثبات ، يكون للثاني والثالث من هذه المفعولات، وأما المفعول الأول ، فإنه الفاعل في «علم» صار بالنقل مفعولاً، كما يكون الفاعل في «قام زيد» مفعولاً، إذا قلت : «أقمت زيدا» ، ويجوز أن يكون المفعول الثاني جملة اسمية، وفعلية ، وظرفاً، ومجروراً. وإلى جميع هذا الإشارة بقوله « مطلقاً... البيت»



وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا «هَمْزٍ» فَلَا تُنْبِئُ بِهِ تَوَكَّلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي «كَسَا» فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَا

هذا أيضاً قضاء لحق النقل ، فإن الهمزة - كما قدمنا - إذا دخلت على فعل للنقل أكسبته منصوباً ، فإن دخلت على ما ينصب مفعولاً واحداً نصب بها اثنين ، كما إذا قلت : «تبع زيدا» و «أتبع زيدا عمراً» و «كسب زيد المال» و «أكسبته تجارته المال» ، قال ^٢:

أَكْسَبْتُهُ الدِّرْهَمُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ

فإذا كانت « رأى » بمعنى : أبصر ، و « علم » بمعنى : عرف ، فإنهما ينصبان مفعولاً واحداً ، فإذا أدخلت عليهما الهمزة نصب كل واحد منهما مفعولين ، ويكون الأول منهما مغايراً للثاني ، فتقول : «أريت زيدا عمراً» أي : أبصرته إياه ، وإلى هذا الإشارة بقوله: « والثالث منهما كثاني اثني كسا البيت » . ويمتنع فيه أن يكون جملة ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ؛ لأن ذلك كله ممتنع في ثاني اثني « كسا » . والضمير في قوله : « وإن تعديا» عائد على « رأى ، وعلم » .



وَكَ «أَرَبَا» السَّابِقِ «نَبَأًا ، أَخْبَرًا ، حَدَّثَ ، أَنْبَأَ» كَذَلِكَ «خَبَرًا»

القياس في « نبأ ، و أنبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث » أن يتعدى كل واحد منها إلى مفعولين:

٢ - لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٢ .

وهو في التصريح ٣٩٢/١ ، والأشْمُونِي ١٨٩/٢ .

أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر ، فتقول : « أنبأت زيداً بهذا الخبر » ، ويجوز حذف حرف الجر ، فيتعدى إذ ذاك إلى مفعولين ، فتقول : « أنبأت زيداً هذا الخبر » ، لكن لما كان معنى كل واحد منهما بمعنى « أعلم » عُدِّي تَعَدِّيهِ في بعض حالاته ، وإلا فإن المتعدي إلى ثلاثة حقُّهُ أن يكون قد دخلت عليه همزة النقل ، أو يكون قبلها متعدياً إلى اثنين ، وذلك إنما يكون في « رأى ، وعلم » ، وما جَوَزَ الأخفش من « أظن ، وأحسب » .

ولما كان التَعَدِّي في هذه الأفعال ليس لمعنى في أنفسها ، إنما هو بالحمل على الفعلين المتقدمين للاتفاق في المعنى - كما قدمنا - لم يسمع عن العرب نصب الثلاثة فيما زعم النحويون ، إنما جاء الفعل فيها مبنياً للمفعول ، فيقع النصب في اثنين فقط ، ومن

٧٣/ب

شواهد ذلك في « نبأ » / ٢ :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى بِالْعِرَاقِ مَرِيضَةً فَمَا لَكَ تَجْفُوهَا وَأَنْتَ صَدِيقُ
شَفَى اللَّهُ مَرَضِي بِالْعِرَاقِ فَإِنِّي عَلَى كُلِّ شَاكٍ بِالْعِرَاقِ شَفِيقُ

وقوله :

نُبِّئْتُ عَمْرًا غَارِزًا رَأْسَهُ فِي سِنَةٍ يُوعِدُ أَخْوَالَهُ
وَبَلَكَ مِنْهُ غَيْرُ مَأْمُونَةٍ أَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءَ إِذَا قَالَهُ

ومن شواهد ذلك في « أنبأ » :

وَأُنْبِئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقوله :

أُنْبِئْتُ أَنَّ بَنِي الْمُغِيرَةِ كُلَّهُمُ جَزَعُوا لِفَقْدِ أَبِي الْحَكِيمِ وَجَدَعُوا

٢ - لمجنون ليلى في ديوانه ١٦٣ ، وفيه (يقولون) بدل (ونُبِّئْتُ) .

٤ - لم أقف على القائل .

٥ - نسب لأكثر من شاعر ، فقد نسب للمجنون في ديوانه ١٥٤ ، كما نسب لابن الدمينية في ملحق ديوانه ٢٠٦ ، ونسب لإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥ ، كما نسب للصمة القشيري في ديوانه ١١٣ .

وهو في شرح التسهيل ١١٤/٤ ، ورصف المبانى ٤٧٢ ، والجنى الداني ٥٠٩ ، ٦١٣ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، والتصريح ٤١/٢ ، والهمع ٦٧/٢ ، والأشموني ٢٥٩/٢ وفيها (ونُبِّئْتُ) بدل (وأنبئت) .

٦ - لم أقف على القائل .

ومن شواهد ذلك في « أخبر » :^٧

مَاذَا يُضْرُّكَ إِنْ أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي
فَتَأْخُذِي نُقْطَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً فَتَغْمِسِي فَاكٍ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِيَنِي

وقوله :^٨

فَمَنْ أَخْبَرْتَ أَنَّ لَهُ عَلِينَا يَدًا إِنْ قَالَ ذُو فَضْلٍ مَنَحْتُ

ومن شواهد ذلك في « خبر » :^٩

وَقَدْ خُبِّرْتُ أَنَّ أَبَا طَرِيفٍ أَتَى لِلْحَادِثِ الصَّعْبِ الْفُطَيْعِ

وقوله :^{١٠}

خُبِّرْتُ أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ لَا يَسْتَمِيلُ بِمَنْ يَمِيلُ فَيُسْتَبَى

ومن شواهد ذلك في « حدث » ، قوله :^{١١}

إِنْ نَبَشْتُمْ مَا بَيْنَ مِلْحَةٍ فَالَسَا قَبٍ فِيهِ الْأَمْوَاتُ وَالْأَحْيَاءُ
أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدِّ تُثْمُوهُ لَهُ عَلِينَا الْوَلَاءُ

وقوله :^{١٢}

وَقَدْ حَدَّثْتُ أَنَّ بَنِي زُبَيْدٍ يُرِيدُونَ الْمَغَارَ عَلَى تَمِيمٍ

-
- ٧ - نسبا لرجل من بني كلاب في الحماسة البصرية ١٥٩/٢ - ١٦٠ .
والبيت الأول هو محل الشاهد ، وهو في شرح التسهيل ١٠١/٢ ، وابن الناظم ٢١٧ ، وتخليص الشواهد ٤٦٨ ، وابن عقيل ٦٩/٢ ، والهمع ١٥٩/١ ، والتصريح ٢٦٥/١ ، والأشموني ٤١/٢ .
- ٨ - لم أقف على القائل .
- ٩ - لم أقف على القائل ، والقافية فيه « الفضيع » وما أثبتته الصواب .
- ١٠ - لم أقف على القائل .
- ١١ - للحارث بن حلزة اليشكري في ديوانه ٢٧ ، من معلقته .
- والشاهد في الثاني ، وهو في المفصل ٢٥٨ ، وابن يعيش ٦٥/٧ ، وشرح التسهيل ١٠١/٢ ، وابن الناظم ٢١٧ ، وتذكرة النحاة ٦٨٦ ، وتخليص الشواهد ٤٦٨ ، والتصريح ٢٦٥/١ ، والهمع ١٥٩/١ ، والأشموني ٤١/٢ .
- ١٢ - لم أقف على القائل .

قام الطالب بالتصويبات التي أوصت بها لجنة المناقشة.

أ.د. أحمد محمد الخراط

أ.د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

كلية اللغة العربية

الدراسات العليا - فرع اللغويات

شرح ألفية ابن مالك

للشيخ الإمام العالم الفاضل البارع الحق

سرى الدين إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هاشم

اللمخي الغرناطي الأندلسي المالكي (٧٧١هـ).

رسالة مقدمة لنيل درجة « الدكتوراه »

في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف

تحقيق ودراسة

أحمد بن محمد بن أحمد بن محبوب ذيبان القرشي

إشراف

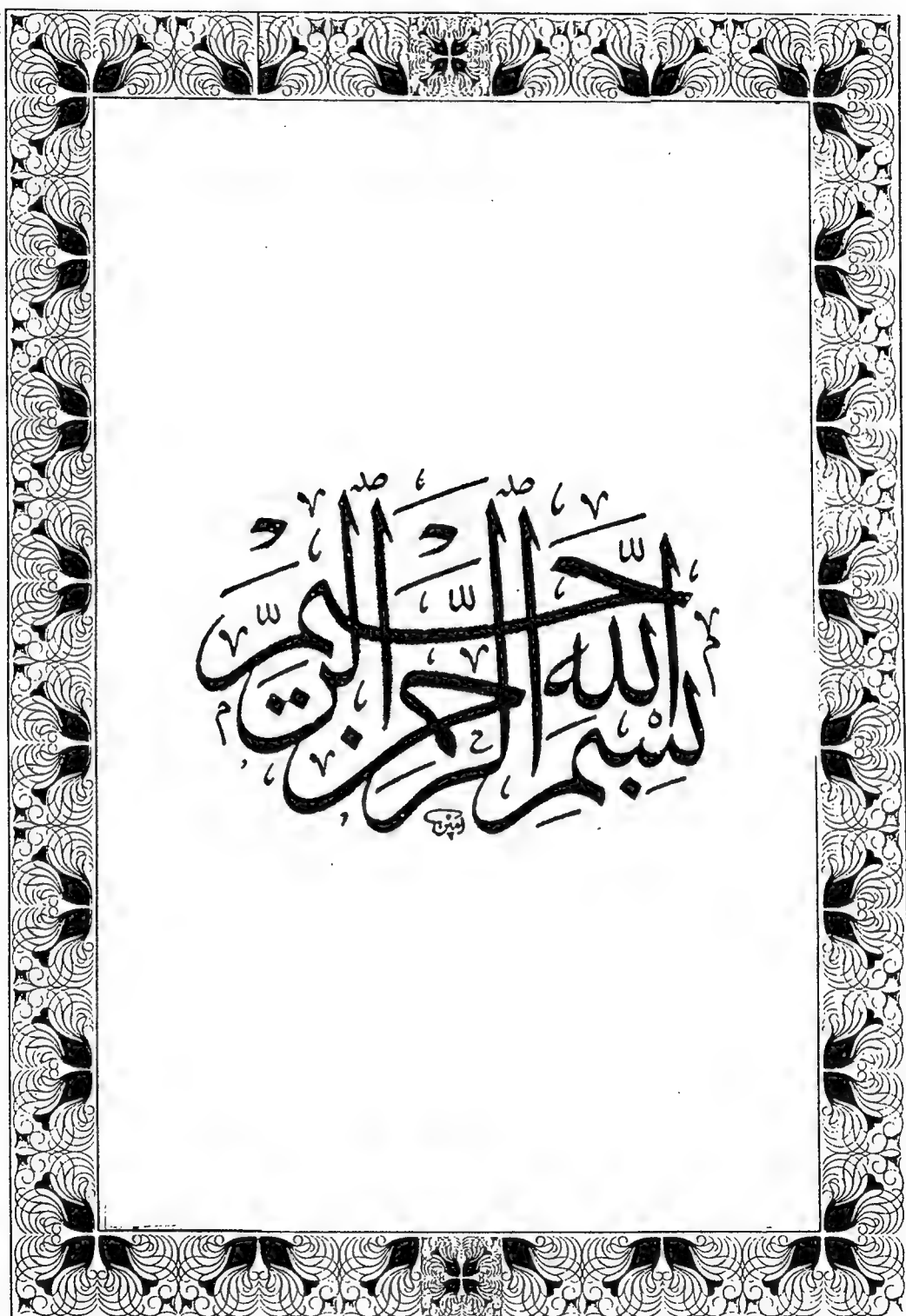
الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد

رئيس قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية

الجزء الثاني

العام الجامعي

١٤١٤هـ / ١٩٩٤م



الْفَاعِلُ

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي « أَتَى زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهَهُ، نَعَمَ الْفَتَى »

الفاعل قد يكون رافعه [فعلاً متصرفاً]*، كما إذا قلت : « قام زيدٌ » وكما في قوله: « أتى زيدٌ » وقد يكون رافعه فعلاً غير متصرف، كما إذا قلت : « نعم الرجل »، وكما في قوله : « نعم الفتى » وقد يكون رافعه اسماً في معنى الفعل، كما إذا قلت : « زيدٌ قائمٌ غلامه » وكما في قوله : « منيراً وجهه » وهو أحد المرفوعين.

وأما المرفوع الآخر فهو مرفوع الفعل، وهو قسم واحد باعتبار رافعه ، وقسمان باعتبار تنوع الرفع إلى المتصرف وغير المتصرف كما قدمنا، فجعله المصنف قسماً واحداً باعتبار أنَّ رافعه فعل، ثم نبّه على تنوع الرفع فذكر القسمين معاً ، أعني المتصرف وغير المتصرف، فالمتصرف «أتى زيدٌ» كما قدمنا، وغير المتصرف « نعم الفتى » كما قدمنا أيضاً، وقد جاء بالقسيم من تبعات قسيمه وهو عيبٌ عند قصد الامتياز والانحياز، لاسيما قد ذكر ما هو أقرب منه وهو الفعل غير المتصرف الجنسية، لكن النظم يتسامح فيه ما لا يتسامح في غيره ، على أن بعض أهل البيان أنه إن كان غير ملحق لمتبوعه في المعنى المقتضي للتسمية فإنه يجوز من غيره، وإلا تارة لا يلاقى الإتيان في المعنى المقتضي للتسمية.



وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ* فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أَسْتَتَرَ*

هذه المسألة الخلاف فيها / معروف بين البصريين والكوفيين ، وقد احتج لكل طائفة بحجج تقريرها حيث تكون هي المقصودة.

والحاصل أنَّ الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل قياساً على المفعول ، والبصريون يمنعون من ذلك، وينبني على ذلك التفريغ وعدمه في قولك : « زيدٌ قامَ » ، والمطابقة وعدمها في قولك : « الزيدانِ قامَا » وتهيؤ المتقدم للعوامل وعدم تهيهئه، وكون ذلك جملة

* في الأصل : فعل متصرف .

(*) كلمة (فيها) تكملة من « ب » . - ٣٠٨ -

** البيت في « أ » : وبعد فاعل فعل ...

واحدة ذات وجه واحدٍ أو جملة ذات وجهين إلى غير ذلك من التفاريع التي تتبني على المذهبين.

فإذا قلت : « قام زيد » فـ « زيد » هو الفاعل ولا إشكال ، وإذا قلت : « زيد قام » فعند الكوفيين أن « زيدا » في حالة التقدم حكمه حكمه في حالة التأخر، وعند البصريين أن الفاعل مستتر، وإلى ذلك الإشارة بقوله : « وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو » أي : فهو الفاعل، « وإلا فضمير استتر » أي : وإلا فالفاعل ضمير مستتر، ومما استشهد به الكوفيون قوله : (١)

لَمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
يُنَادِي الْآخِرَ الْأَلُّ أَلَّا حُلُّوا أَلَّا حُلُّوا

قالوا: فإنه لو كان « العينان » مبتدأ لقال : « تنهلان » كما تقول : « الزيدان يقومان ». وأجيب أنه مما وقع فيه حكم المتلازمين واحدا : لأن أحدهما لا ينفك عن الآخر وقد كثر ذلك في العيين، كما في قوله : (٢)

وَكأنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنُفٍ أَوْ سُنْبَلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ
وكما في قوله : (٣)

وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَدْرَةٌ [و] شَقَّتْ مَا قِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ

والأول مما جرت فيه أحكام المفرد على المثني، والثاني مما جرت فيه أحكام المثني على المفرد، وقد جاء في غيرها، وعلى ذلك حمل بعضهم قوله : (٤)

لِلَّهِ إِنْسِي مُسَوَّدٌ مِنْ سَادَةٍ أَعْنِي ابْنُ فَاطِمَةَ الْمُعَمَّ الْمُخَوَّلَا

- (١) لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٧٣ .
وهما في الأمالي ٦٦/١، واللسان « أَلُّ » ٢٦/١١، والأول في المحتسب ١٨٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/١، وشرح التسهيل ١٠٩/١ .
(٢) لسلمي بن ربيعة الضبي في نوادر أبي زيد ١٢١، كما نسب لعلاء بن أرقم في الأصمعيات ١٦١ .
وهو في أمالي القالي ١١١/١، والصاحبي ٤٢٤، وأمالي ابن الشجري ١٨٣/١، وشرح التسهيل ١٠٩/١، وتذكرة النحاة ٣٥٨، والخزانة ٥٥٣/٧ - ٥٥٥ .
(٣) لامرئ القيس في ديوانه ١٦٦ وما بين المعقوفين تكملة لإقامة الوزن .
(٤) تنظر الأبيات في السيرة النبوية لابن هشام ١٥١/٢ .

سبقتُ يداك له بعاجلٍ طَعْنَةٍ تركت طليحةً لليدين مُجَدَّلاً
وشددت شدةً باسلٍ فكشفتهم بالجرِّ إذ يَهُوونَ أَخُولَ أَخُولَا

أخذ ذلك على أن الضمير في « تركت » عائد « لليدين » .

وأظن الأبيات للحارث بن الصمة الأنصاري (رضي الله عنه) قالها يوم أحد لما قتل عليّ (رضي الله عنه) طلحة بن أبي طلحة ، أحد بني عبد الدار بن قصي ، كان صاحبَ لواء المشركين^(٥) ويتعين لذلك قوله^(٦) :

إِنَّ يَدَيَّ عَمِرُو كَفْتَنِي شَرًّا وكشفتُ عني أذى وضراً
وأكسبتني نائلاً ووَقْرًا

وقد جاء فيما يكون تلازمهما عارضاً، وعلى ذلك حمل قول جحدر اللص^(٧) :

نظرتُ وناقَتَايَ على تَعَارٍ مُطَاوِعَتَا الْأَرَمَّةِ تُرَحَلَانِ
إلى ناريهما وهما بعيد تُشُوقَانِ الْحَبَّ وَتُوقَدَانِ



وَجَرَّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَتْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ، كَ « فَازَ الشُّهَدَا »
وَقَدْ يُقَالُ : « سَعِدَا وَسَعِدُوا » وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

الفعل إذا تقدم على الأسماء أفرد مطلقاً سواء أكان / بعده مفرد، كقولك : « قام زيد »^{٧٤/ب} أو مثني، كقولك : « قام الزيدان » أو جمعاً، كقولك : « قام الزيدون » و « قام إخوتك » وإن تأخر الفعل عن الاسم طابقه بضميره، كما إذا قلت : « زيد قائم » و « الزيدان قاما » و « الزيدون قاموا » ولا يطابقه مع التقديم إلا على لغة، وقد اختلف الناقلون لها في كونها ضعيفة أو غير ضعيفة، ومن قال بضعفها أخرج عنها : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »^(٨) وجعل الضمير في « يتعاقبون » عائداً على ما يفهم من سياق

(٥) ينظر السيرة النبوية لابن هشام ١٢٧/٢ .

(٦) لم أقف على القائل .

(٧) هما في أمالي القالي ٣٣٣/١ .

(٨) هذا طرف من حديث أخرجه الشيخان من طريق أبي هريرة رضي الله عنه، فأخرجه البخاري في الصحيح

بشرح ابن حجر ٣٣/٢، ح ٥٥٥، في كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر .

كما أخرجه مسلم في الصحيح بشرح النووي ١٣٣/٥ ، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل

صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما . كما رواه مالك في الموطأ ١٧٠/١ ، ح ٨٢ .

الكلام، أو جعله يعود على ما بعده لكونه بدلا ، والبـدل يعود على ما بعده لفظاً ورتبته، كـ « هو » في باب نعم وبئس، وباب الأعمال، ومن ذهب إلى هذا أعني أن الضمير في البـدل يعود على ما بعده أبو الحسن بن عصفور^(٩)

أو جعل « يتعاقبون » خبر مبتدأ مضمـر اكتفى عنه بتفصيله، والتقدير على هذا : الملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، فعلى هذا العائد عليه الضمير ملفوظ به في التقدير، بخلاف ما إذا عاد على ما يفهم من سياق الكلام، فإن الذي يعود عليه لا يكون ملفوظاً به في التقدير، وممن ذهب إلى هذا المحمل الشريف المراكشي شارح الجزولية^(١٠)

ومن قال بقوتها جعل « يتعاقبون » منها، أعني من تلك اللغة التي يلحق فيها الفعل علامة التثنية والجمعين، وهو اختيار المصنف^(١١)، وأكثر النحويين على أن هذه اللغة ضعيفة وهي التي يعبر عنها بلغة « أكلوني البراغيثُ »، فقد صرح سيبويه بأنها رديئة^(١٢)، فيتعين حمل الحديث على ما قدمناه، أو ما أشبهه مما يخرجـه عن هذه اللغة، ومما جاء عليها والفعل مثنى قوله^(١٣):

قَما شَقِيَّانِ فَقَلْتُ قُوما لَقِيتُما مَخْذَلَةً وَشُوما
تَرَكَتُما طَرِيقَها الْقَوِيما دُوما على هذا الضَّلَالِ دُوما
سَتَّصَلَيانِ وَيُكُما جَحيما وَتَعَدَّمانِ الْفُوزَ وَالنَّعِيما

وجاء والمثنى منفصل عن التثنية إلى العطف، قوله^(١٤):

(٩) ينظر شرح الجمل ٢٨٠/١ ، والمقرب ٢٤٢/١ .

(١٠)

(١١) ينظر شرح التسهيل ١١٦/٢ - ١١٧ ، قال ابن مالك في الرد على من ضعفها : « ... » ، لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين ، فوجب تصديقهم في ذلك كما تصدقهم في غيره .

(١٢) سيبويه لم يقل برداعتها، وإنما قال : « وهي قليلة » . ينظر الكتاب ٤٠/٢ ، ٤١ .

(١٣) لم أقف على القائل .

(١٤) لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٩٦ .

وهو في أمالي ابن الشجري ١٩٩/١ ، وشرح التسهيل ١١٦/٢ ، والجنى الداني ١٧٥ ، وتخليص الشواهد

٤٧٣ ، وابن عقيل ٨١/٢ ، والتصريح ٢٧٧/١ ، والهمع ١٦٠/١ ، والأشموني ٤٧/٢ .

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقَيْنِ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وجاء والفاعل جمع الإناث حقيقة قوله (١٥):

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِمِفْرِقِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

وجاء و جمع الإناث غير حقيقة، قوله وأظنه الفرزدق (١٦):

وَلَكِنْ دِيَاْفِيُّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانٍ يَعْرِضْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

و « أكلوني البراغيث » مسموع (١٧)، ويحتمل في أماكن أن يكون خبراً أعني الفعل

المصحوب بالواو أو بالألف مقدماً من تأخير، وما بعده مبتدأ مؤخر من تقديم، كما إذا

قلت : « قاما غلاماك » و « قاموا إخوتك » ويجوز في هذا تقديم الخبر، لأنه لا يلبس بالفاعل

لأنه أعني الفعل الذي وقع خبراً مستند إلى الضمير لا إلى المبتدأ، وإلى هذا / الإشارة ١/٧٥

بقوله : « وقد يقال سعدا » يعني فيما وقع فيه الفاعل مثنى، « وسعدوا » يعني فيما

وقع فيه الفاعل مجموعاً، فتقول : « سعدا رجالان » و « سعدوا رجال » والفعل في

الوجهين مسند إلى الظاهر وهو « رجالان » في الأول، و « رجال » في الثاني، لا إلى الألف

في « سعدا » ولا إلى الواو في « سعدوا » .



وَيَعْرِفُ فَعْلَ الْفَاعِلِ فَعْلُ أَضْمَرَا

كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ ؟ »

يجوز أن يحذف الفعل ويبقى الفاعل ، والحذف على وجهين :

أحدهما : أن يكون على جهة الجواز وذلك إذا دل عليه قرينة، فإنك إذ ذاك يجوز لك أن

(١٥) لابن أبي ربيعة في ديوانه ٢١١ ، كما نسب لغيره.

وهو في الفاضل ٧٧ ، و الوحشيات ٢٩٠ ، وشرح التسهيل ١١٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٧٤ ، وشرح شذور الذهب ١٧٩ ، وابن عقيل ٨٣/٢ ، والأشموني ٤٧/٢ .

(١٦) في ديوانه ٥٨/١ .

وهو في الكتاب ٤٠/٢ ، والاشتقاق ٢٤٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وسر الصناعة ٤٤٦ ، وأمالى ابن الشجري ٢٠١/١ ، وابن يعيش ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، والجنى الداني ١٥٠ ، والهمع ١٦٠/١ .

(١٧) ينظر الكتاب ٤١/٢ ، ومجاز القرآن ١٠١/١ ، ١٧٤ ، ٣٤/٢ ، وقد نسب إلى أبي عمرو الهذلي ، وهو من فصحاء الأعراب الذين أخذ عنهم أبو عبيدة وأبو زيد.

تعتمد على القرينة فتحذف، ويجوز لك أن لاتعتمد على القرينة لضعفها، ومما جاء على الأول قول (١٨):

قال لي: مَنْ دَنَا فَقُلْتُ: هَمَامٌ ليس تَرَوِي سِيوفُهُ مِنْ نَجِيعٍ
وعلى الثاني، قوله (١٩):

قال لي : مَنْ أَتَى فَقُلْتُ : مُجِيباً قد أَتَى مَعْبُدٌ وَنَجُلٌ الْخَصِيبِ

ومن ذلك قول المصنف : « زيد » في جواب « من قرأ ؟ » فإذا قال القائل : من قرأ ؟ قلت أنت في الجواب : « زيد » أي « قرأ زيد »، ويجوز أن لا يحذف لضعف القرينة، فتقول : « قرأ زيد » ولا يختص هذا النوع بالجواب بل يكون في غيره، كما في قوله (٢٠):

أَسْقَى الْإِلَهِ هَضْبَاتِ الْوَادِي وَجَوَّفَهُ كُلَّ مُلِثٍ غَادِي
كُلَّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ

ومنه قوله، وأظنه حسان (رضى الله عنه) : (٢١)

إِذْ شَدَدْنَا شِدَّةً صَادِقَةً فَلَجَأْنَاكُمْ إِلَى سَفْحِ الْجَبَلِ
بِرَجَالٍ لَسْتُمْ أَمْثَالَهُمْ أَيَّدُوا جَبْرِيلَ نَصْرًا فَنَزَلُ

أي : أيدهم جبريل، ومنه قراءة من قرأ ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ (٢٢)

(١٨) لم أقف على القائل.

(١٩) لم أقف على القائل.

(٢٠) لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٣.

وهي في الكتاب ٢٨٩/١ ، وابن السيرافي ٢٨٤/١ ، والمحتسب ١١٧/١ ، والخصائص ٤٢٥/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٧٧ ، والأشموني ٥٠/٢ .

(٢١) في ديوانه ٩٣ ، ٩٤ .

(٢٢) آية ٣٦ - ٣٧ من سورة النور.

وقراءة البناء للمجهول قرأ بها قارئ الشام وعاصم في رواية أبي بكر بن عياش بفتح الباء مُجْهِلِينَ، وباقي القراء قرعوا بكسر الباء للمعلوم.

ينظر السبعة ٤٥٦ ، والمبسوط ٣١٩ ، والتنكرة ٥٦٨/٢ - ٥٦٩ ، والتيسير ١٦٢ ، والإقناع ٧١٣/٢ .

بجعل الفعل من بنية المفعول، وأما من قرأ « يسبح » على أن يكون الفعل مبنياً للفاعل فإن « رجال » فاعل به، وأما قول الشاعر: (٢٣)

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقول الآخر: (٢٤)

لو كنتُ من مازنٍ لم تُسْتَبِحْ إبلي بنو اللَّقِيطةِ من ذُهلٍ بنِ شَيْبَانَا

فإنه ليس من هذا، أعني مما وقع فيه المضمر موافقاً للظاهر في المعنى، وإنما المضمر متعجب منه على تقدير: « أيبكيه ضارع لخصومة؟ » و« أتستبيحها بنو اللقطة؟ » استفهام على جهة التعجب فيهما وهو أحد الأساليب [التي]* يأتي عليها الاستفهام، على هذا حمله بعض أهل البيان (٢٥)، وادعى أن المعنى على هذا، ونقل أن بعضهم قدر: « أوتركه ضارع لخصومة؟ » ونظره بقوله في المفعول: (٢٦)

وقالوا تركناه تَزَلَّزَلُ نَفْسُهُ وَقَدْ أَسْنَدُونِي أَوْ كَذَا غَيْرَ سَائِدٍ

أي: أو تركوا بي كذا، قال فعلى هذا يكون التعجب أتم.



وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِيَّ الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى، كـ «أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى»

إذا كان الفعل مسنداً إلى مؤنث في الجملة، فإنه يلي الفعل علامة تأنيث، كما إذا قلت: / « طلعت الشمس »، و« قامت هند »، فالتاء التي تلحق الفعل علامة لتأنيث ٧٥/ب الفاعل كأنه لما كان فرعاً لأن المؤنث من حيث هو فرع عن المذكر جاء بالتاء إعلماً به،

* في الأصل: الذي .

(٢٣) البيت نسب لأكثر من شاعر، فقد نسب للبيد في ملحق ديوانه ٢٣٢، كما نسب للحارث بن هُيك، ونهشل بن كَرِيحٍ في ديوانه ٨٨ (مقلون)، ولضرار بن نهشل، وللحارث بن ضرار، وللمهلهل.

وهو في الكتاب ٢٨٨/١، ٣٦٦، والمقتضب ٢٨٢/٣، والأصول ٤٧٤/٣، والإيضاح ١١٥، والخصائص ٣٥٣/٢، وابن يعيش ٨٠/١، وشرح التسهيل ١١٩/٢.

(٢٤) لقرط بن أنيف العنبري في الحماسة ٥٧/١، وهو في مجالس ثعلب ٤٠٥، والخزانة ٣٣٢/٣.

(٢٥) ينظر خروج الاستفهام لمعان أخرى في مفتاح العلوم ٣١٤، والإشارات والتنبيهات ١١٠، ١١٣، وإيضاح القرويني ٢٣٤، والطراز ٢٩٠/٣، وشرح التلخيص للبارتي ٣٥٦.

(٢٦) لأبي نؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٩١/١.

وهو في اللسان « زل » ٣٠٨/١١.

لأنه على خلاف الأصل، لأن الأصل التذكير، ألا ترى أن « شيئاً » و « موجوداً » ينطلق كل واحد منهما على المؤنث والمذكر، واللفظ فيهما مذكر فما دل عليه بالوضع كان أصلاً، وما دل عليه بالانضمام كان فرعاً، قالوا : وأيضاً فإنه قد ثبت أن حواء خلقت من ضلع لآدم (عليه السلام)، فالفرعية في هذا ظاهرة، ويجري باقي المؤنث في الفرعية مجرى ما قالوا، ولذلك تزيد أضلاع المرأة على أضلاع الرجل ضلعاً، وقد جعل ذلك علماء الفرائض مما يعرف به الخنثى المشكل، قال بعض المتأخرين في علم الفرائض، وأظنه ابن فرقد، الذي حذا حذوه التلمساني في أرجوزته (٢٧) :

لأنَّ للنساءِ ضلعاً واحِدهُ معلومةٌ على الرجال زائده
إِذْ نَزَعَتْ مِنْ آدَمَ عِنْدَ الْبَدْيِ لَخَلَقَ حَوَّاءَ وَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ

وأما كون التاء لازمة أو غير لازمة، فإنه قد أشار إلى ذلك [بقوله] (٢٨) :

وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلُ مَضْمَرٍ مُتَّصِلٍ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حِرٍ
وَقَدْ يَبْيَعُ الْفَصْلُ تَرَكَ «التَّاءِ» فِي نَحْوِ: «أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ»
وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِ «إِلَّا» فَضْلاً كَ «مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا»

تلزم هذه التاء فعلاً لمضمر من المؤنث مطلقاً سواء كان حقيقياً، كقولك : « هند جاءت » أو غير حقيقي، كقولك : « الشمس طلعت »، والمراد بالحقيقي ماله فرج، وبغير الحقيقي ما ليس له فرج، والحر : هو الفرج، قالت امرأة من العرب (٢٩)

إِنَّ حِرِيَّ حَزُونُ حَزَابِيَّةٍ كَوَطَاةِ الظُّبْيَةِ فَوْقَ الرَّابِيَةِ
قَدْ جَاءَ مِنْهُ غُلْمَةٌ ثَمَانِيَةَ وَبَقِيَتْ ثَقْبَتُهُ كَمَا هِيَ

وهو محذوف اللام وأصله : « حرح » ويرجع إليه في التصغير والجمع، قال (٣٠) :

(٢٧) ...

(٢٨) تكلمة من « ب » استحسنتها.

(٢٩) لم أقف على القائل.

والحزوز : أي ما غلظ وصلب من الجلد مع إشراف قليل . والحزابية : الغليظ .

والرابية : كل ما ارتفع من الأرض .

(٣٠) لم أقف على القائل.

وهو في اللسان « حرح » ٤٣٢/٢ .

إِنِّي أَقُوْدُ جَمَلًا مِمَّرَا حَا فِي قُبَّةٍ مُوقَرَةٍ أَحْرَا حَا
إلا أنه قد سمع إسقاط التاء مع غير الحقيقي، كما في قوله (٣١) :
فلا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
وفي قوله (٣٢) :

فإِذَا تَرَيْنَنِي عَلَى رَمْلَةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
ويروى : وَلِي رَمْلَةٍ

فـ « فعل مضمر » : قدمنا أنه يلزم فيه التاء مطلقاً سواء كان المؤنث حقيقياً أو غير حقيقي، إذ أنه قد سمع التجريد كما قدمنا مع غير الحقيقي. وأما فعل الظاهر فإنه كان المؤنث غير حقيقي لم يلزم التاء، بل يجوز إسقاطها جوازاً حسناً، فتقول : « طلع الشمس » دون قبح، إلا أنه إن وقع فصل ازداد ترك التاء حسناً، ومتى طال الفصل زاد الحذف حسناً، وإن كان حقيقياً فلا يجوز إسقاط التاء إلا على قلة، فتقول : « قامت هند » بدون « قام هند » إلا على قلة، قال سيبويه (رحمه الله تعالى) ومن كلامهم : « قَالَ فَلَانَةٌ » (٣٣) ، فإن وقع فصل / حسن إسقاط التاء، كما إذا قلت : « هجر زيدا دعاً » ،
ومتى كثر الفصل حسن إسقاط التاء، ومن الفصل القليل قول المصنف : « أتى القاضي بنت الواقف » وقد زعموا أن من المسموع : « حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ أَمْرَةً » (٣٤).

فإن كان الفصل بظرف أو مجرور متعلق بالفعل، كان الحذف ليس بالقوي، نص على ذلك أبو علي، وقد تكلم على قول الشاعر (٣٥).

(٣١) لعامر بن مجوّن الطائي.

وهو في الكتاب ٤٦/٢ ، ومجاز القرآن ٦٧/٢ ، ومعاني القرآن ١٢٧/١ ، والأصول ٤١٣/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، وابن يعيش ٩٤/٥ ، والمقرب ٣٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٩٦ .

(٣٢) للأعشى في ديوانه ٢٢١ .

وهو في الكتاب ٤٦/٢ ، والأصول ٤١٣/٢ ، وابن السيرافي ٤٧٧/١ ، وأمالى ابن الشجري ١٥٩/١ ، والإنصاف ٧٦٤ ، وابن يعيش ٩٥/٥ ، وأوضح المسالك ٣٥٥/١ ، والأشموني ١٧٥/١ .

(٣٣) الكتاب ٣٨/٢ .

(٣٤) الكتاب ٣٨/٢ .

(٣٥) لم يعرف قائله .

وهو في معاني القرآن ٣٠٨/٢ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، واللمع ٨١ ، وأمالى ابن الشجري ٤١٣/٢ ، والإنصاف ١٧٤ ، وابن يعيش ٩٣/٥ ، وشرح التسهيل ١١٢/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٨١ ، والأشموني ٥٢/٢ .

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بعدي وبعْدَكَ في الدنيا لَمَغْرُورٌ

وقد وجهه بعض أهل البيان بأنه لما وقع الخبر من لفظه كان الفعل في نية الإسقاط، إذ الخبر لا يكون مؤكداً، فلما كان الفعل في نية الإسقاط بهذا الاعتبار، لم يتحمل التاء لعدم رسوخه، قال : ولا بد من ذلك ؛ لأنك إن لم تجعله في نية الإسقاط، كان « مغرور » تأكيداً، ألا ترى أنه مفهوم من غيره، والخبر لا يكون تأكيداً، وقد حمّله بعضهم : على حذف الصفة لفهم المعنى، وإن التقدير : لمغرور جداً.

فإن كان الفصل بـ « إلا » حسن الحذف وترجح على الإثبات، وإن كان الفصل قليلاً ؛ لأن قولك : « ما قام إلا زيد » في قوة « ما قام أحد إلا زيد »، فكان الفعل في قولك : « ما قام إلا هند » مسند إلى « أحد » وهذا إنما هو تفسير معنى، لأن « أحداً » هنالك مقدر، ولو كان هنالك « أحد » مقدر لجاز فيما بعد « إلا » النصب والبدل، هكذا قال أبو علي (٣٦). ويجوز إثبات التاء باختيار اللفظ، وعلى إسقاط التاء، قوله (تبارك وتعالى) ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾ (٣٧). على من قرأ بالياء مبنياً للمفعول، والقراءة في السبعة، فهذا على من يقول « ما قام إلا هند » لأن المضارع تلحقه تاء التانيث من أوله، فالذي يقول : « ما قام إلا هند » يقول في المضارع : « ما تقوم إلا هند » وقد قرئ خارجاً عن السبعة ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾ (٣٨). بالتاء مضمومة والفعل مبني

(٣٦) سبق تخريجه في ص : ٢٨٠ ، هامش ١٥ .

(٣٧) آية ٢٥ من سورة الأحقاف.

وهذه القراءة منسوبة لعاصم وحمزة من السبعة، ويعقوب وخلف من العشرة ، وباقي القراء قرعوا بالبناء للمعلوم للفعل « كَرَى » وينصب نون « مَسَاكِنُهُمْ » .
ينظر السبعة ٥٩٨ ، والمبسوط ٤٠٦ ، والتذكرة ٦٨٠/٢ ، والكشف ٢٧٤/٢ ، والتيسير ٢٠٠ ، والنشر ٣٧٣/٢ .

(٣٨) نسبت هذه القراءة للحسن وأبي رجاء والجحدري وقتادة وعمرو بن ميمون وأبي عبد الرحمن السلمي ومالك بن دينار والأعمش وابن أبي اسحاق.

كما نسبت لأبي بكر راوية عاصم، وكذلك رواها يونس عن أبي عمرو، وحماد بن زيد عن ابن كثير. وَقَبَّحَهَا العلماء وَضَعُفُوهَا.

ينظر معاني القرآن للفراء ٥٥/٣ ، والشواذ ١٤٠ ، والمبسوط ٤٠٦ - ٤٠٧ ، والمحتسب ٢٦٥/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٣٥/٢ ، والبحر المحيط ٦٥/٨ ، والإتحاف ٤٧٢/٢

للمفعول، وهذا على من يقول : « ما قامت إلا هند » فإن ذلك يقول في المضارع : « ما تقوم إلا هند »، وإلى هذا الإشارة بقوله : « الحذف مع فصل بإلا » إلى آخر البيت. ويوجد في بعض النسخ « فُضِّلا » على التضعيف، وفي بعضها « فضلا » والمعنى فيهما واحد، [إلا أن « فضلا » غير مضاعف أمس بـ « العلا » وأيضا فإنه يكون في الحكم فيه مسنداً [لفظاً وأصلاً] إلى مستثير الحكم، وهو الحذف، بخلاف « فُضِّلا » فإنه لا يكون الحكم [فيه مسنداً إلى مستثير] الحكم أصالة.



وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلٍ وَمَعِ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ [فِي شِعْرِ] وَقَعِ

قد تقدمت الإشارة إلى هذا البيت، وأنه يجوز « قام هند » وأن سيبويه حكى أن من / ٧٦ ب كلامهم : « قَالَ فَلَانَةُ » (٣٩) وأنشد بعض أهل البيان في حذف أحد المثليين المنفصلين (٤٠).

فَسَلِمْتُ وَالتَّسْلِيمُ لَيْسَ يُسْرُّهَا وَلَكِنَّهُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ وَاجِبٍ
فَرَدَّتْ تَحِيَّاتٍ بِكَرِهٍ وَأَعْرَضَتْ كَمَا أَنْحَاشَتِ الْأَفْعَى مَخَافَةَ ضَارِبٍ

وهذا إن ثبت كان في أنهى درجات الشذوذ، لأن الفعل فيه مسند إلى ضمير مؤنث حقيقي، والنحويون يصرحون بمنع « هند قام »، وقبل البيتين المتقدمين :

لُخْبِرَكَ الْأَنْبَاءُ عَنْ أُمِّ مَنْزِلٍ تَضَيَّفَتْهَا بَيْنَ الْعَذِيبِ قَرَابِيبِ

وبعدهما :

فَلَمَّا تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ سَأَلْتُهَا مَنِ الْحَيُّ ؟ قَالَتْ : مَعْشَرٌ مِنْ مُحَارِبٍ

فهذا يدل على أن المؤنث حقيقي، وأما مثل : « قال فلانة » ، فقد أنشد بعضهم (٤١).

قَالَ رَقَاشٍ لَا تَبْنُ عَنْ رَبِّعَى يَكْفِيكَ مِنِّي رُؤْيَايَ وَسَمْعِي

أنشده على الإسراع إلى ذكر من يلذ بذكره اللسان ، وقال : حذف التاء إسراعاً إلى ذكر

(٣٩) سبق تخريجه في ص : ٣١٦ ، هامش ٣٣ .

(٤٠) للقطامي في ديوانه :

(٤١) لم أقف على القائل .

اسمها، كما حذف المبتدأ إسراعاً إلي ما يقع به عند المخاطب جدوى، كما في قوله (٤٢):

قال لي : كيف أنت ؟ قلت عليُّ سهرٌ دائمٌ، وحننٌ طويلٌ

حذف « أنا » إسراعاً إلى ذكر « علي »، وقد تقدم الاستشهاد على مثل : « الشمس

طلع ».



وَالْتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سَوَاسِ الْمَسْلُومِ مِنْ مُذَكَّرٍ، كَ «الْتَّاءِ» مَعَ إِحْدَى «الْلَّيْنِ»

الحذف من الفعل المسند إلى جمع غير جمع المذكر السالم، حكمها في الإثبات وعدم

الإثبات حكمها مع المؤنث المجازي، فتقول : « قامت الرجال »، و « قام الرجال »،

ومن شواهد « قام الرجال »، قوله (٤٣):

جاء جموعُ القومِ في عرندسَه جمعُ يَبِينُ في اللَّقَاءِ أَحْمُسَه

ومن شواهد « قامت الرجال » قوله (٤٤):

قد أَقْبَلْتُ أَقْيَالُ لَحْمٍ تَبْتَغِي ثَارَ بَنِيهَا وَالْخُطُوبُ تَرْتَمِي

وفيه شاهد على جعل الياء الساكنة رويًا، وهي مسألة خلاف، والصحيح جوازها إذا لم

تكن ضميراً .

و « قام النساء » و « قامت النساء » على حد : « قامت الرجال »، و « قام

الرجال »، لأن التانيث إنما هو باعتبار الجماعة، والتذكير باعتبار الجمع، وكذلك أيضاً

« قامت الهندات » و « قام الهندات »، خلافاً لمن منع تجريد الفعل في « قامت الهندات »

و من شواهد « قام النساء » قوله أنشده سيبويه (٤٥):

أَخَالَدٌ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيَّبَنِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ

٤٥

(٤٢) سبق تخريجه في ص : ١٨٧ ، هامش ٧٦ .

(٤٣) لم أقف على القائل .

(٤٤) لم أقف على القائل .

(٤٥) لجريز في ديوانه ٣١٨ .

وهو في الكتاب ٣٩٨/٢ ، والمقتضب ٢٢١/٢ ، والأصول ٣٧٧/٣ ، والمنصف ٣١٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٨١/٨ .

ومن شواهد «قام الهندات»، قوله (٤٦):

أتى الفتيات نحوي باغياتٍ وصالاً والمشيبُ له حُلُولُ
وأقبحُ حادثٍ وصلٍ بشيبٍ ولو أَضْحَى وأكثره قليلُ

أنشده بعض أهل البيان على لزوم المخالفة في الصوغ بين المتنافيين وإن اتجه كل منهما إلى معنى لاينافي الآخر، وقد تكلم على قول أبي الطيب (٤٧):

لا تكثرُ الأمواتُ كثرةَ قلةٍ إلا إذا شَقِيتَ بِكَ الأَحْيَاءُ

قال : فلم يقل : تكثر واقتصر على « كثرة » مع « قلة » لم يجز ، وأنشد البيت : « ولو أَضْحَى وأكثره قليل » ، والأظهر أنه للعرب / .

أ/٧٧

فلو كان جمع مذكر سالم امتنعت التاء، وقد نقل عن بعض الكوفيين جواز « قامت الزيدون » ، وأما قوله (٤٨):

قالتُ بنو عامرٍ خَالُوا بني أسدٍ يابؤسَ للحربِ ضَرَّاراً لأَقْوَامٍ

فإنه ملحق بجموع التكسير ، وقد قيل : إنه جمع تكسير حقيقة ، ومثله : « أَصَابَتْهُمْ السِّنُونُ »



وَالْحَذْفُ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا

لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

حسن حذف التاء في مثل : « نعمت المرأة هند » ، وقد اختلف في كون هذا الحذف فائقاً؛ ما مقتضيه ؟ فقليل : مقتضيه كون ما دخلت عليه الألف واللام جنساً ، والأجناس من حيث هي مذكرة، وهو اختيار المصنف، وقد ردَّ بأن الألف واللام لبيان الماهية لا للجنس،

(٤٦) لم أقف على القائل.

(٤٧) هو في شرح ديوانه المنسوب للعكبري ٢٧/١ .

(٤٨) للنايعة الذبياني في ديوانه ٨٢ .

وهو في الكتاب ٢٧٨/٢ ، والأصول ٣٧١/١ ، واللامات ١٠٩ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والإنصاف ٣٣٠ ،

وأما ابن الشجري ٣٠٣/٢ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، وتذكرة النحاة ٦٦٥ ، وشرح التسهيل ١١٣/٢ .

ومعنى خالوا : تاركوهم وقاطعوهم.

والدليل على ذلك : عدم وقوع الجمع مكانه، فيمتنع أن تقول : « نعم النساء هند » .
وأجيب بأن أحكام الجنس جارية باعتبار خلو الجملة عن الضمير الراجع إلى
المبتدأ ، قال أبو زكريا بن معطٍ : وقد تعرض لكون المخصوص في هذا الباب مبتدأ،
والجملة التي قبله خبره (٤٩).

وَفِي عُمُومِ اللَّامِ مَا يُغْنِيكَ عَنْ رَاجِعِ الْمُبْتَدَأِ يَا تَيْكََا

وأجيب بعدم تعين المخصوص للابتداء، لاحتمال أن يكون خبراً لمبتدأ مضمّر ، أو بدل عند
من يجيزه مطلقاً، أو بشرط كونه مصحوباً بالألف واللام ، على ما سيأتي في موضعه إن
شاء الله (تعالى).

وقيل : إنما حسن حذف التاء ؛ لأنه جار مجرى المثل، والأمثال يقع كثيراً فيها
التجريد، كما في قوله (٥٠) : « تَحْسَبُهَا حَمَقَاءَ وَهِيَ بِإِخْسٍ » هكذا ذكره بعض أهل البيان
من الرجز، قال : والشعر يرسل كثيراً مثلاً، يريد البيت.

وقيل : إنما حسن حذف التاء حملاً على التعجب، وعلى التفضيل، لاتفاق الجميع في
المعنى، ومما جاء فيه حذف التاء من « نعم » مسنداً إلى مؤنث ، قوله (٥١) :

فَنَعَمَ الزَّوْجُ هُنْدٌ لَا تَرَاهَا تَحُلُّ بِحَالَةٍ تُرْضِي الْبُعُولَا
جَمَالٌ مَعَ عِفَافٍ وَانْتِمَاءٍ إِلَى الْعَلْيَا عُمُومًا أَوْ خُؤُولَا

وفيه شاهد على التجريد في « عمومة ، وخؤولة » من التاء، وعلى ذلك أنشده ابن الشاعر.



وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

(٤٩) ينظر ألفيته ٦٠ .

(٥٠) المثل يضرب لمن يظن به الغباوة ويتباله وهو فيه فطن ودهاء. والمثل قاله رجل من بني العنبر من تميم جاورته
امرأة فخالطها في مالها بماله ظنا منه أنها حمقاء فيخدعها فإذا هي بالعكس .
ينظر الأمثال ١١٤، وجمهرة الأمثال ٢٠٩/١، وفصل المقال ١٦٨، ومجمع الأمثال ٢١٧/١، والمستقصى
٢١/٢.

(٥١) لم أقف على القائل.

الأصل في الفاعل كما قال أن يجيء بعد [الفعل غير مفصول بينهما] بشيء لشدة طلب الفعل للفاعل، وكذلك لا يوجد فعل بلا فاعل، بخلاف [المفعول فإنه قد يأتي] وقد لا يأتي، وهذا مراده من الاتصال ، لا الاتصال [الذي يكون للضمائر، ولا الاتصال الذي يكون للمركب، والأصل في المفعول كما قال : أن ينفصل ، وهو لازم] لاتصال الفاعل، لأن رتبة التعديّة [غير مفصولة قد أحرزها الفاعل، فلم يبق للمفعول إلا رتبة التعديّة المفصولة، وقد يؤتى بخلاف الأصل / كما قال ، ومنه قوله (٥٢):

٧٧/ب

جاء ابنُ هَندٍ أخو سَهْمٍ يُبَايِعُهُ كَيْمًا يُؤَلِّيهُ مُصْرًا وَيَنْصُرُهُ

وقد يكون هذا الخروج عن الأصل واجباً، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى).

وقد يتقدم المفعول على الفعل كما قال، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ (٥٣)، وقوله (٥٤):

عَجْزاً رَأَيْتَ إِنَّ أَجْرَتَ خَالِدًا فعنده أصبحت عني قاعدا

وإن كان المفعول أكثر من واحد فقد يتقدم الجميع، كما إذا قلت : « زيداً درهما أعطيت » [و] (٥٥) كما في قوله (٥٦):

عمرأً جميلاً ماجداً صَبَّحَتْهُ وبعدها إلى الغدا أدْنَيْتَهُ

والأكثر أن يتقدم واحد ويتأخر ماعداه، فتقول : « زيداً أعطيت درهما »، قال الله (تبارك وتعالى) : (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ) ﴿٥٧﴾.



-
- (٥٢) لم أقف على القائل.
 (٥٣) آية ٣٠ من سورة الأعراف.
 (٥٤) لم أقف على القائل.
 (٥٥) تكلمة مني استحسنتها.
 (٥٦) لم أقف على القائل.
 (٥٧) آية ٩٥ من سورة النساء.

وَآخِرُ الْمَفْعُولِ إِنْ لَبَسَ حُذِرُ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرُ مُنْخَصِرٍ
وَمَا بِـ «إِلَّا» أَوْ بِـ «إِنَّمَا» أَنْخَصِرُ آخِرٌ، وَقَدْ يَسِيْقُ إِنْ قَصْدُ ظَهَرُ
وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » وَشَذَّ نَحْوُ : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ »

إذا وقع الاتفاق بين الفاعل والمفعول في قبول معنى الفاعلية والمفعولية، والرفع والنصب، تعين تقديم الفاعل محافظة على الإعلام به، فإذا قلت : « ضرب موسى عيسى » أو « كلم موسى بعلي » أو « أكرم فتاك مولاك »، أو ما أشبه ذلك ، كان المتقدم هو الفاعل والمتأخر هو المفعول، فإن دلت قرينة على كون أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً، جاز التقديم في المفعول والتأخير في الفاعل، سواء كانت القرينة لفظية، كما إذا أتبع أحدهما بمرفوع أو منصوب، أو كانت القرينة معنوية، كما إذا كان الفعل من جهة أمر طارئ عليه متعيناً لأحدهما، كما إذا قلت : « ولي موسى عيسى القضاء » وكان أحدهما هو الصالح لأن يؤلى لكونه أميراً، وكان الآخر صالحاً لأن يؤلى لكونه أهلاً لذلك، فإن كان المعنى يخص أحدهما جاز التقديم في المفعول، والتأخير في الفعل، سواء كان اللفظ قابلاً للحركتين أعني الرفع والنصب، كما إذا قلت : « أكل موسى الكمثرى » ، أو كان اللفظ غير صالح لهما، كما إذا قلت : « ركب زيد الفرس » ، وإن كان كل واحد منهما صالحاً لقبول الحكم إلا أن اللفظ يقبل الحركتين معاً أعني الرفع والنصب، فإنه أيضاً يجوز تقديم المفعول وتأخير الفاعل، كما إذا قلت : « ضرب زيد عمراً » ، وقد حصل بهذا الاعتبار أن الفاعل والمفعول [باعتبار] ما يعين الفاعلية والمفعولية على أربعة أقسام :

- قسم يعينهما الإعراب [والمعنى] ، كما إذا قلت : « ركب زيد الفرس »
- وقسم يعينهما الإعراب دون المعنى، كما إذا قلت : « ضرب زيد عمراً »
- وقسم يعينهما المعنى دون الإعراب، كما إذا قلت : « أكل موسى الكمثرى » ومن

هذا قول امرئ القيس (٥٨):

ففاضت دُمُوعُ العينِ مِنِّي صَبَابَةً على النَّحْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعِي مَحْمَلِي

وهذه الأقسام الثلاثة يجوز فيها تقديم الفاعل وتأخيرها.

— القسم الرابع : ما ينفي عن الدلالة / فيهما الإعراب والمعنى، كما إذا قلت : ١/٧٨

« كلم موسى عيسى » فيتعين تقديم الفاعل إن يكن هنالك قرينة كما تقدم ، وإلى هذا

الإشارة بقوله : « وآخر المفعول إن لبس حذر »

— ويتعين أيضاً تقديم الفاعل وتأخير المفعول، إذا كان الفاعل مضمراً في غير

حصر، كما إذا قلت : « ضربت زيداً » ، وما أشبه ذلك ، فإنه لو قدم المفعول أدى ذلك

إلى جعل المتصل منفصلاً مع القدرة على الاتصال ، أو إلى جعل المتصل غير متصل

بعامله، فكنت تقول على الأول : « ضرب زيداً أنا » ، وعلى الثاني : « ضرب زيداً تُ » ،

وكلاهما غير جائز ، فلو قدمته على الفعل والفاعل، كما إذا قلت : « زيداً ضربت ، وعمراً

أكرمت » جاز.

وقول المصنف : « أَخِزْ » في مثل : « ضربت زيداً » ليس على إطلاقه، إنما يتعين

تأخيرها عن الفاعل فقط، ويجوز تقديمه على الفعل والفاعل كما قدمنا، لكن قد يكون قوله :

« آخر » على إطلاقه باعتبار أن في نحو : « زيداً ضربت » ، لم يتقدم على الفاعل وإنما

تقدم على الفعل، فتقدمه على الفاعل إنما هو من باب اللزوم لا من باب التوجه، وأكثر

أهل البيان على تسمية هذا النوع متقدماً (٥٩)، وبعضهم لا يجعل التقديم إلا على الأخير

فقط، ومثله القبلية والبعدية في أسماء الأعداد العقود، فيصح على الأكثر [أن تقول : [

الخمسون قبل السبعين والسبعون بعدها، وعلى الآخر لا يجوز ذلك، بل تقول : [الستون]

(٥٨) في ديوانه ٩ .

(٥٩) مسألة « زيداً ضربت » هل التقديم يكون للحصر أو لا ؟ مَرَكُ الْقِصَّةِ إِلَى الْقَرَأْنِ ، ومنظورها

إلى الفعل نفسه؛ لأنه لا يفيد التقديم إلا إذا كان مقصوداً.

ينظر تفصيل المسألة في الإيضاح للقزويني ٢٠٤ ، والطراز ٦٥/٢.

قبل السبعين، والسبعون بعدها، وهل يجري باقي الأعداد هذا المجرى لكونها [نصوصاً]؟
خلاف وينبغي على ذلك تفاريع مفيدة، ومسائل نفيسة، وتقرير جميع ذلك في علم البيان
وحيث يكون هو المقصود.

وما انحصر بـ «إلا» أو «إنما» من الضربين، أعنى من الفاعل والمفعول تعين
تأخيرهما كما قال مخافة الإلباس، فإذا قلت: «ما ضرب زيد إلا عمراً» و«إنما ضرب
زيد عمراً» كان المعنى أن زيدا لم يقع منه ضرب إلا بعمرو، ويحتمل أن يكون قد ضرب
عمراً غير زيد، فلو قدمت فقلت: «ما ضرب عمراً إلا زيدا» أو «إنما ضرب عمراً زيد»
انعكس المعنى [فصار عمرو] لم يقع عليه ضرب إلا من زيد، واحتمل أن يكون زيد
قد ضرب غير عمرو [فإن ظهرت هناك] قرينة تدل على المعنى جاز، وذلك إنما يكون
في «ما وإلا» دون [«إنما» فإن القرينة هي تقديم] المتأخر مصحوباً بـ «إلا»، كما
إذا قلت: «ما ضرب إلا عمراً زيد»، وعلى [هذا قوله (٦٠)]:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى [بِتَوْدِيعِ سَاعَةٍ] فَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

[وبعض النحويين يجيز القياس على] هذا، فيجيز أن تقول: «ما ضرب إلا عمراً زيد»
بالقياس، ولا يجوز ذلك في «إنما» فقد [تبين لك] من هذا أن قول / المصنف «وقد
يسبق إن قصد ظهر» راجع إلى أحد المختلطين صالح لأحدهما رجوعاً منتف عن
أحدهما قبولاً، وهو عيب في ذوات الرجوع المقتضية للامتنياز والقصر، على ما هو المقرر
في علم البيان (٦١).

وقد وقع له «آخر» في الموضعين، وهذا أمر تعود مصلحته على المأمور مقارنة
للاهتمام، ويتعين في الأمر إذا وقع كذلك الإتيان بكاشف للمصلحة مظهر لها، عكس الأمر

(٦٠) لجنون ليلي في ديوانه ١٩٤٠.

وهو في شرح التسهيل ١٣٤/٢، وابن الناطم ٢٢٨، وتخليص الشواهد ٤٨٦، وابن عقيل ١٠٣/٢،
والنصريح ٢٨٢/١، والهمع ١٦١/١، والأشموني ٥٧/٢.

(٦١) مسألة القصر في الفاعل أو المفعول، وتقديم المقصور عليه مع أداة القصر «إلا» على المقصور
ينظر تفصيلها في مفتاح العلوم ٢٩٧، ونهاية الإيجاز ٣٦٧، والإيضاح ٢٢٣ - ٢٢٥، وشرح التلخيص
للإبرتي ٣٤٠.

على جهة التهديد^(٦٢)، فإنه لا يتبع بكاشف لما وقع به التهديد مظهر له إلا قليلا ، فقد كان بهذا الاعتبار الذي ينبغي له، أن يقول : تصب، أو تأتي بلازم، أو ما أشبه ذلك. كما قال في أول كتابه:

... .. ، واحذف جازما ثلاثهن تقض حكماً لازماً

بعد قوله : « والرفع فيهما انو ». ومما جاء فيه ذلك ، أعنى الإتيان بكاشف على الوجه المذكور، قوله^(٦٣):

أترحل عن حبيبك ؟ ثم تبكي	عليه ، فمن دعاك إلى الفراق ؟
كأنك لم تذق للبين طعماً	فتعلم أنه مَرُّ المَذَاقِ
أقم وأنعم بطول القرب منه	ولا ترحل فتكبتَ باشتياقِ
وما أعتاض المَفَارِقُ من حبيبٍ	ولو يعطى الشامُ إلى العراقِ

وقد عده بعضهم : من التبرعات ، أعنى أنه قدم الكاشف ، ثم جاء به متأخراً، والثاني هو اللازم في الأعراف، وأما الأول فإنه لا يلزم، لكنه قد يؤتى به تنبيهاً على تفخيم القضية وتعظيمها، وذلك - أيضاً - مطلوب عند الإشارة إلى الأمر والتنبيه عليه، وإن لم يكن الأمر إذ ذاك ملفوظاً به ، كما في قوله^(٦٤):

نصحتك نصحاً بالغاً فعصيتني	وكان من التوفيق قتل ابن هاشم
أليس أبوه يا ابن هندٍ الذي به	رماك عليُّ يوم حَزَّ الغلاصمِ؟
فقتلنا حتى جرى من دمائنا	بصفين أمثال البحارِ الخصارمِ
وهذا ابنه والمرء يشبهه عيصه	ويوشك أن يُلْقَى به حدُّ ناديمِ

(٦٢) ينظر خروج الأمر لمعانٍ أخرى في مفتاح العلوم ٣١٨ ، والإشارات والتنبيهات ١١٦ ، والإيضاح للقزويني ٢٤٢ ، والطراز ٢٨٢/٣ - ٢٨٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٦٢ .

(٦٣) لم أقف على القائل .

(٦٤) هذه الأبيات قالها شاعرٌ عمرو بن العاص في تحريض معاوية على قتل عبدالله بن هاشم بن عتبة القرشي وكان أحد قوادِ عليٍّ يوم صفين، ولكن عبدالله استعطفه بأبيات أخرى فأخرجه من السجن وأكرمه، وأطلق سراحه لقصة دارت بينه وبين عمرو بن العاص. ينظر الفتوح لابن أعمش ١٢٣/٢ .

والنصح كان أن قال له : اقتله [لكنه أشار إليه] من غير تصريح اتقاء لوقوع المخالفة، وهو أحد المقتضيات للتصريح [على ما هو المقرر] في علم البيان .
وبعضهم اشترط في عدم التصريح اتقاء المخالفة [قال فإن لم يتق المخالفة] تعين الإتيان به، وجعله تفسيراً للمشار به تاليا لفظا دالا على الوقوع ، كما قدمنا في قوله (٦٥):

نصحتُ علياً في ابن هند نصيحةً فرُدَّتْ فلا يسمع لها الدهر ثانيه
وقلت له : أرسل إليه بعهدده على الشام حتي تَسْتَفْزَّ معاويه/
ويعلم أهل الشام أن قد مَلَكْتَهُ فأَمُّ ابن هندٍ عند ذلك هاويه
وتحكم فيه كيف شئتُ فإنَّه لداهيةً فارفقُ به وابنُ داهية

١/٧٩

وهذا كله وقع به لهم الاستشهاد ، ولو وجد الاستشهاد بغير هذا لكان أولى ، لما فيه من التعرض لذكر ما شجر بين الصحابة (رضى الله عنهم) أجمعين، لكن المقصود إنما هو اللفظ والمعنى العام، لا المعنى الخاص بهذه الواقعة وأمثالها، والأكثر والمعروف في الأمر إذا وقع على جهة التهديد كما قدمنا، أن يتبع بمقتضٍ تهديداً - أيضاً - ، كما في قوله (تبارك وتعالى): ﴿ ذَرُّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ (٦٦). وعد مما

جاء متبعا لمقتضٍ كاشفا مظهرا لما وقع به التهديد قليلاً، كما في قوله (٦٧):

قاما شقيانِ فقلتُ : قوما لقيتما منكَ دةً وشوما
نوما على هذا الضلالِ نوما ستصليانِ في غدٍ جحيما
وتمنعانِ بارداً شبيما

هكذا أنشده أبو علي [على] * الإشباع ؛ لأن المعروف « شبم » ، كما قال زهير (٦٨) :

شَجَّ السَّقَاةُ عَلَى نَاجُودِهَا شَبِيماً مِنْ مَاءِ لَيْنَةٍ لَاطَرَقًا وَلَا رَنَقًا

وأنشده بعض أهل البيان : وتُحَرِّمانِ ويكما النِّعِماءُ ومنها :

(٦٥) سبق تخريجها في ص : ٢٧٣ هامش ١٢٢ .

(٦٦) آية ٣ من سورة الحجر .

(٦٧) سبق الاستشهاد بها في ص : ٣١١ ، هامش ١٣ .

(٦٨) في ديوانه ٥٥ .

* تكلمة مني .

وتستظلان غداً يَحْمُومَا لا بارداً يُلْفَى ولا كريما

دُوما على هذا الضلالِ دُوما

وعد - أيضا - من التبرعات أنه جاء بالتهديد متقدما ومتأخرا، وأحدهما كاف، وربما تقدم إنشاد بعض هذه الأبيات على غير هذا الوجه.

ويجوز تقديم الضمير على مفسره ؛ إذا كان متصلا بالمفعول عائداً على الفاعل، كما إذا قلت : « ضرب غلامه زيد » لأن الأصل في الفاعل أن يتقدم كما قدمنا ، ومن ذلك قوله : « خاف ربه عمر » ، فأما إن اتصل الضمير بالفاعل عائداً على المفعول، وآخر المفعول ، كما إذا قلت : « ضرب غلامه زيدا » وكما في قوله : « زان نوره الشجر » ، فإنه ممتنع في الأعراف ، ومما جاء منه موقوفا على السماع ، ما في قوله (٦٩) :

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً على ما جَزَّ من كُلِّ جَانِبٍ
وكما في قوله (٧٠) :

أتى جيشُهُ قيساً لِيَأْخُذَ ثَارَهُ [فأضحى أسيراً في] أَكْفٍ أَوَاتِرَهُ
وكما في قول حسان (رضى الله عنه) (٧١) :

وبِكَى [عَظِيمَ المَشْعَرَيْنِ كليهما على] النَّاسِ معروفاً له ما تقدما
ولو أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحداً [من النَّاسِ أبْقَى مَجْدُهُ الدهرَ] مُطِعَماً
أجرت رَسُولَ اللَّهِ مِنْهُمْ [فأصبحوا عبيدَكَ ما لَبَّى] مُهَلُّ وأحرمــــا

وفي تخصيص المصنف [ذلك] (٧٢) بـ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » تنبيه على امتناع نحو :

« ضَرَبَ غُلامُهَا جَارَ هِنْدٍ » / ، وما أَشَبَّهُهُمَّ ألم يقع فيه الفاعل والمفعول ضميرين لشيء

٧٩/ب

واحد*.

(٦٩) لأبي جندب بن مرة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٥١/١ .

وهو في الخصائص ٤١٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٦١/١ ، وتذكرة النحاة ٣٦٤ .

(٧٠) لم أقف على القائل.

(٧١) في ديوانه ٢٤٣ .

والبيت الثاني هو محل الاستشهاد ، وهو في الاشتقاق ٨٨ ، وشرح التسهيل ١٦١/١ ، ١٣٥/٢ ، وتذكرة

النحاة ٣٦٤ ، وتخليص الشواهد ٤٨٩ ، والمغني ٥٤٥ ، وابن عقيل ١٠٨/٢ ، والأشموني ٥٨/٢ .

(٧٢) تكملة من « ب » استحسنتها .

* وهذا لا يقع إلا في « باب ظننت » ومثاله : (حسبتي) .

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ ، كَ « نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ »

إذ ناب المفعول عن الفاعل خرج بالنيابة عن الفضلات إلى العمدة، ويكون إذ ذاك حكمه حكم العمدة فيما لها من الأحكام لأنه نائب عن الفاعل، والفاعل عمدة وحق النائب عن الشيء أن يعطى جميع أحكامه فيما وقعت فيه النيابة، فيعطى الرفع ؛ لأن الفاعل حكمه الرفع، ويعطى التقديم، لأن الفاعل رتبته التقديم، فإن اتصل بغيره ضمير يعود عليه وهو متأخر جاز، لأن رتبته التقديم، فتقول : « المال أعطيته زيد » فيعود الضمير على ما بعده ؛ لأن رتبته التقديم، و « ظن قيامه زيد واقعاً » وما أشبه ذلك. ويمتنع حذفه كما يمتنع حذف الفاعل، ويمتنع - أيضاً - أن يكون جملة، كما يمتنع أن يكون الفاعل جملة، ويتأول ما جاء فيه الظاهر أن يكون الفاعل جملة، فيتأول قوله (تبارك وتعالى) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ (١) كما يتأول قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُنَّهٗ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (٢) ويتأول - أيضاً - قول الشاعر (٣) :
 قيل لهم : كُفُّوا ، فقالوا : كَلَّا إِنَّ لَنَا صَوَارِمًا تَدَلَّى
 كما يتأول قوله (٤) :

فإن كان لايرضيك حتى تَرُدَّنِي إلى قَطْرِي لا إِخَالَكَ راضياً

فيحمل الجميع على أن الفاعل ونائبه مصدر، والجمل التي بعده تفسير له، ومن

(١) آية ١٣ من سورة البقرة.

(٢) آية ٣٥ من سورة يوسف.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) سبق تخريجه في ص : ٣٠٠ هامش : ٦٥ .

* اختلف النحاة في هل يكون الفاعل أو نائبه جملة على مذاهب ؟ ينظر تفصيل المسألة في المغني ٤٧٨ .

جَوَزَ حذف الفاعل، وهم الكوفيون، جعل الفاعل في جميع هذا والنائب عنه محذوفاً.



وَأَوَّلَ الْفِعْلِ أَضْمَمَ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَخْسَرَ فِي مُضِيِّ كَ (وَصِلْ)
وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَ «يَنْتَحِي» الْمَقُولُ فِيهِ «يَنْتَحِي»

اختلف في صيغ المفعول من الفاعل، هل هي أصلية أو مغيرة من الصيغ الموضوعة للفاعل ؟

والصحيح أنها مغيرة لوجوه :

منها : صحة ما حقه أن يعتل، كما في قولهم : « بويع » و « سوير » وما أشبه ذلك، فإنه لو كان مغير لأدغم، وأما كون الإلباس في مثل هذا [مانعاً]* من الإعلال فإن الإلباس في مثل هذا مغتفر، لأن حذف الفاعل لا يكون إلا لمقتضى يسوغ ذلك، فصار بهذا الاعتبار الفعل معلوماً، فتنزل منزلة النسبة إلى « رجال » حيث قالوا : « رجلي » ولم يمنعهم من ذلك اللبس بالنسبة إلى المفرد ؛ لأن النسبة إلى الشيء تقتضي تحقيقه وتقديره على حال يبيح له النسبة.

و- أيضاً - فإنه / قد ساوى الفعلين، أعني فعل الفاعل وفعل المفعول، فتقول : ٨/أ
« كسوت زيدا فاككتسى » و « كُسي زيد فاككتسي » ، ولاتقول : « كسي زيد فاككتسى » .
و « اككتسى » مبني للفاعل فمطاوعته لـ « كسى » أصلية لاتحادهما في البنية، ومطاوعته لـ « كسى » فرعية للاختلاف في البنية، فإنما طاعه التفاتاً إلى الفاعل فدل ذلك على أنه - أعني فعل المفعول - فرع عن فعل الفاعل.

والتغيير يكون في الماضي بضم الأول لفظاً : ك « ضرب » أو تقديرًا :

ك « قيل » ، و « بيع » وبكسر ما قبل الآخر لفظاً ، ك « ضرب » ، أو تقديرًا ك « قيل »

و « بيع » أيضاً ، ويزيد - هنا - « شُدَّ » وبابه فإن كسر ما قبل الآخر فيه مقدر.

* في الأصل : مانع .

ويُغير في المضارع بضم الأول وفتح ما قبل الآخر لفظاً : كـ « يُضْرَب » ، أو تقديرأً : كـ « يُقال » ، « يُباع » و « يُشَدُّ »
و « وُصِّل » في قول المصنف كـ « ضُرِب » ، و « يُنتَحَى » كـ « يُضْرَبُ » .
و « المقول » صفة لـ « يُنتَحَى » ، لأنه يلحظ فيه معنى العلمية ؛ لكونه وضع مثلاً على المضارع ، فيجري مجرى فاعل ، وغيره من الأمثلة الموزون بها ، ويلحق بـ « أسامة » لا بـ « زيد » على الصحيح .

ولا يتصور في فعل الأمر أن يكون مبنياً للمفعول ؛ لاستلزامه الإسناد إلى من توجه إليه ، والذي توجه إليه متعين للفاعلية .
لكنك إذا أردت بناءه للمفعول جئت باللام وبالفعل مخاطباً ، فتقول : « لتعن بحاجتي » و « لتشغل بما وجهتك إليه » وما أشبه ذلك . ويجتمع في هذا اللام وصيغة الخطاب من غير قلة ، بخلافها في مثل « لتقم » فإنه لا مقتضي إذ ذاك عن العدول عن « قُم إليه » ، بخلافه في « لتعن بحاجتي » وبابه .



وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةٍ
وَالثَّالِثَ الَّذِي بِهِمْزُ الْوَصْلِ كَالْأَوَّلِ أَجْعَلَنَّهُ ، كـ « اسْتُخْلِي »

إذا كان الفعل الماضي في أوله تاء المطاوعة ضُمت التاء مع تاليها ، فتقول « تدرج الحجر » و « تُكلم في هذه المسألة » ولا بد من ذلك ؛ لأنك لو اقتصرت على ضم الأول فقط وهو « التاء » لم يكن فارقاً بين الماضي المبني للمفعول ، والمضارع المبني للفاعل إلا بفتح الآخر فقط ، والآخر يُسكنُ وقفاً ، فيزول الفارق ويقع اللبس .

ويتعين - أيضاً - مع ضم الأول ضمُّ الثالث في الماضي المفتتح بهمزة الوصل ، كما إذا قلت : « انطلق بعمر » و « اقتدر على زيد » فيضم الأول والثالث ، ولا بد من ذلك ، لأنك لو اقتصرت على ضم الأول فقط ، لقلت : « انطلق » بضم همزة الوصل ، وفتح الطاء ،

نائب الفاعل

وكسر اللام ؛ فهذه الهمزة تسقط درجاً ، أعنى إذا وُصلت بما قبلها ، والقاف تسكن وقفاً ، فتقول إذ ذاك : « يا زيد انطلق » فيلتبس بفعل / الأمر ، فضم الثالث ليقع الفرق بينه [وبين فعل الأمر ، ولم يكن ضم الثاني لأنه] لو ضم سقطت همزة الوصل [فعدلوا إلى ما يليه] على القاعدة ؛ لأن الشيء إذا تعذر فإنه يرجع إلى أقرب الأشياء إليه حكماً لا ذاتاً ، إلا أن تكون الذات هي التي يقع بها الحكم ، على ما هو المقرر في علم البيان . وإلى الذي يضم معه الثاني والثالث أشار البيتين .



وَأكْسِرَ أَوْ [أَشْمِمُ] ^(٥) فَاشْلَاثِيٍّ أُعِلُّ عَيْنًا ، وَضَمُّ جَا ، كَ «بُوعَ» فَاخْتَمِلْ
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَبُ وَهَالِ «بَاعَ» قَدِيرَسٍ لِنَحْوِ «حَبَّ»
إذا كان المبني للفاعل معتل العين ، سواء كان الاعتلال بالواو ، كـ « عاد » أو بالياء ، كـ « باع » فإذا كان كذلك جاز في الياء ثلاثة أوجه :

إخلاص الكسر وهو الكثير ، فتقول : « عيد زيد » و « بيع المتاع » .
وإشمام الكسر الضم ، فتقول : « عيد زيد » و « بيع » بكسرة قد أشربت مشرب الضمة ، وهذا لا يدرك إلا بالمشافهة ، وقد قرئ بهما ^(٦)
ويجوز إخلاص الضم في النوعين ، أعنى في ذوات الواو ، وفي ذوات الياء ، وهو في ذوات الواو أقيس لقرب الضمة من الواو ، ومما جاء منه قوله ^(٧) :

حُوكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ

(٥) في « أ » اضمم .

(٦) ينظر تفصيل الروم والإشمام في الكشف ١٢٢/١ ، والنشر ١٢١/٢ .

(٧) لم يعرف قائله .

وهو في المنصف ٢٥٠/١ ، وشرح التسهيل ١٣١/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٩٥ ، وابن عقيل ١١٤/٢ ، والتصريح ٢٩٥/١ ، والهمع ١٦٥/٢ ، والأشمونى ٦٣/٢ .

ويروى : « على نولين ».

ومما جاء في نوات الياء، قوله (٨) :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بُوعَ فاشتريتُ

وقوله (٩) :

روم انقيادي وأنا ممتنعُ والأمر مني للهوى مُتَّبِعُ

وقوله (١٠) :

شوع بأرض الشام أني هالكُ وأنني لمن أعادي مَالِكُ

أنشدتهما بعض أهل البيان في مراعاة النسبة في الإخراج عن الأصل، ونظرهما

بقوله (١١) :

عجبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ

ووجه التنظير : أنه كان الأصل الكسر، فعدل عنه إلى الضم ليناسب حركة أول البيت آخره، كما قال في : عجب لتلك قضية ... البيت. أنه كان الأصل « عجباً » لتنكير المصدر، فعدلوا عنه إلى الرفع، لتناسب آخر البيت، إلا أن « عجباً » أدخل : لاتحاد المادة.

ويقتضي ظاهر « شوع » التعدي، والمعروف اللزوم، والتعدي بالنقل، فتقول :

« شاع الأمر » و « أشعته ».

(٨) لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧١.

وهو في أسرار العربية ٩٢، وشرح التسهيل ١٣١/٢ ، ٣٠٤/٣ ، وابن الناظم ٢٣٣، وتخليص الشواهد ٤٩٥ ، والمغني ٤٣٨ ، وابن عقيل ١١٥/٢ ، والتصريح ٢٩٤/١ ، والهمع ٢٤٨/١ ، ١٦٥/٢، والأشعموني ٦٣/٢.

(٩) لم أقف على القائل.

(١٠) لم أقف على القائل.

(١١) البيت نسب لأكثر من شاعر، فقد نسب لهني بن أحمر الكناني، ولضمرة بن جابر، ولهمام بن مرة، ولرؤية، وغيرهم.

وهو في الكتاب ٣١٩/١ ، ونظم الفرائد ٦٣ ، وابن يعيش ١١٤/١ ، وشرح التسهيل ١٩٢/٢ ، والتصريح ٨٧/٢ ، والهمع ١٩١/١ ، والأشعموني ٢٠٦/١.

وقد ذهب المصنف ^(١٢) إلى أنه متى خيف لبس جيء بما يزيل اللبس، فيتعين عنده في « بعت » مراداً به البنية للمفعول، إخلاص الضم، أو الإشمام، ويمتنع الكسر لئلاً يلتبس بالفاعل، والنحويون على خلاف هذا، وأن هذا اللبس لا يراعى، لأن البنية للمفعول - كما قدمنا - إنما تكون عن مقتضى، فيتعين المقصود.

والمضاعف من حيث هو قريب من المعتل، باعتبار السكون الذي هو من دأب المعتل، وإما لأنه مصحوب بالمثل الذي من شأنه أن يغني عن مثله، فضعف بهذا الاعتبار، فصار كالمعتل / و - أيضاً - فإنه يُبدل من أحد المضاعفين حرف علة كثيراً، وقد يُبدل من الأول، كـ « دينار » و « قيراط »، الأصل : « دينار » و « قراط » بالتشديد، بدلالة : « دنانير » و « قراريط ».

وقد يبدل من الثاني، قالوا : « أملت الكتاب » أصله : « أملت » و « دساها » أصله : « دسساها »، فصار بهذا الاعتبار الأول من المضاعفين في « حب » و « رد » وهو العين من الكلمة كأنه حرف علة، فكأن « حب » « حاب » و « رد » « راد » فيفعل فيه ما يُفعل في : « قال » و « باع » إذا بُنِيَ للمفعول من الأوجه الثلاثة. وقول المصنف يوهم ظاهره أن الأوجه في « حب » كالأوجه في « باع » وليس الأمر كذلك ؛ لأن « باع » الأكثر فيه إخلاص الكسر وهو الأقل في « حب » بإجماع. وقد قرئ شاذاً ^(١٣) « هَذِهِ يَضَاعَتْنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا » [بالكسر] ^(١٤) في الراء.*

(١٢) ينظر شرح التسهيل ١٣١/٢.

(١٣) آية ٦٥ من سورة يوسف.

وقد قرأ بها علقمة بن قيس ويحيى بن وثاب والأعمش والحسن.

ينظر الشواذ ٦٩ ، والمحتسب ٣٤٥/١ ، والكشاف ٢٦٥/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن

٥٥/٢ ، والبحر المحيط ٣٢٣/٥ ، والإتحاف ١٥٠/٢.

(١٤) تكملة من « ب » استحسنتها.

* كسر فاء الثلاثي المضعف نحو : رد ، وشد ، وحب ، جوزة الكوفيين، لأنه لغة لبني ضبة وبعض تميم ، قال ابن هشام « والحق قول

بعض الكوفيين » ، والجمهور أوجبوا الضمة فقط (أوضح المسالك ٢٨٨/١).

وتأويله ما قدمنا من أن المضاعف يحكم له بحكم المعتل.

ومن غريب ما وقع لي في ذلك أن بعض علماء هذا الفن من المغاربة، قال لي : لقد رأيت اليوم في بعض كلام المصنفين في علم القوافي، فصل : يحسن الهم مع الصوم، ويقبح معه الشتم، قال : لا أدري ما وجه ذكر هذا في هذا الموضع، قال : وصحيح أن الشتم لا يحسن مع الصوم، وقد جاء في الحديث : « وَإِنْ أَمَرْتُ قَاتِلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ، فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ »^(١٥) وعدم الفرح من حيث هو مطلوب في الشرع معلوم لاينازع في ذلك أحد، لكن ما وجه ذكر هذا في هذا الموضع.

فقلت له : إنه لا يريد المعنى، وإنما يريد اللفظ، وأن الصوم إذا وقع قافيةً كان الروي مردوفاً^(١٦) فيتعين أن يكون معه مردوف مثله، كالיום، أو الغيم، أو ما أشبه ذلك، وإن لم يكن كان سناداً، وهو قبيح.^(١٧)

ويجوز الهم مع الصوم، لأنه مضاعف، والمضاعف في حكم المعتل لما قدمنا، فكأن « الهم » « الهوم » أو « الهيم »، فاستحسن ذلك. وقال : هذا هو المقصد، ولم يقصد غير ذلك، فقلت له : عجباً، كيف وافقت؟! وكان كثير اللجاج، لا يرجع عما ارتكب.



(١٥) الحديث رواه الشيخان ومالك من طريق أبي هريرة رضي الله عنه، مع اختلافهم في أول ألفاظه، فقد أخرجه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ١٠٣/٤، ح ١٨٩٤، في كتاب الصوم، باب فضل الصوم .

ومسلم في الصحيح بشرح النووي ٢٨/٨، في كتاب الصيام، باب ما يقوله الصائم إذا شتم أو قاتل. ومالك في الموطأ ٣١٠/١ ح ٥٧، في كتاب الصيام، باب جامع الصيام. الروي : هو الحرف الذي بنيت عليه القصيدة، وتنسب إليه.

(١٦) والروي المردوف هو حرف المد الذي يكون قبل الروي، ولا فاصل بينهما، ولا يلزم اتحاده، ينظر الإقناع ٨٠، والوافي ٢٠٠، ٢٠٤، والجوهرة الفريدة ٤٧، ٣٦، وأهدى سبيل ١٨٣، ١٨٠.

(١٧) السناد هو اختلاف ما يراعى قبل الروي من الحروف والحركات، وهو من عيوب القافية. وهو أنواع، والمراد هنا سناد الردف : وهو ردف أحد البيتين دون الآخر. ينظر الإقناع ٨٢، والوافي ٢٢٢، والجوهرة الفريدة ٨١، وأهدى سبيل ٢٠٥ - ٢٠٦.

وَمَا لِفَا «بَاعَ» لِمَا أَلْعَيْنُ تَلِسَ فِي «أَخْتَارَ» وَ «انْقَادَ» وَشِبْهُ يَنْجَلِي

إذا بُني «افتعل» و «انفعل» مما تكون فيه العين حرف علة، جازت الأوجه الثلاثة من إخلاص الكسر، وإشمامه الضم، وإخلاص الضم، فتقول : «اختير» و «انقيد» بإخلاص الكسر، و «اختير» و «انقيد» بالإشمام ، والإشمام كما قدمنا لا يدرك إلا بالمشافهة، و «اختور» و «انقود» بإخلاص الضم ، وهذا الذي لفاء «باع» أعني الأوجه الثلاثة، فيكون ذلك لما تليه العين، وهي أعني العين في «اختار» و «انقاد» الأصل «اختير أصالة» و «انقيد زيادة» ، وما تليه أعني العـين، هو «التاء» في «اختار» و «القاف» في «انقاد» ويجوز في كل واحد منهما الأوجه الثلاثة، كما قدمنا / إذا بُني للمفعول فلو بنيت «أقام» و «استقام» للمفعول لم يجز فيه ما جـاز في ٨١/ب «اختار» و «انقاد» ؛ لسبق ما يليه العين بمتحرك، فبعدُ بهذا الاعتبار عن التصدير، ففارق باب «باع».

ومثل «اختار» : «اقتاد» ومثل «انقاد» : «انضام» وما أشبه ذلك .



وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ ، أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ ، أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِسٍ

يجوز أن يُقام مقام الفاعل الظرف من الزمان أو المكان، والمصدر، والجار والمجرور، فتقول : «سير يوم الجمعة» و «قعد مكان زيد» و «ذهب بعمرو» و «ضُرب ضرب شديد» وما أشبه ذلك.

ولابد في اشتراط القبول لذلك، فإن لم يقبل الذي تريد أن تقيمه مقام الفاعل من هذه الأربعة القيام، امتنع ذلك فيه، أعني الإقامة مقام الفاعل.

كما إذا كان الظرف غير متصرف فإنه لايجوز أن يُقام مقام الفاعل ؛ لأن ذلك يقتضي رفعه، وعدم تصرفه يأبى ذلك، كـ «إذا» في الزمان، و «عند» في المكان ولو كان المصدر لايقبل – أيضاً – الإقامة مقام الفاعل لم يصح أن يُقام مقام الفاعل كما إذا كان

غير متصرف ، كـ « سبحانَ الله » و « أَلْبَيْكَ » و « سَعْدَيْكَ » وما أشبه ذلك. فإن الإقامة مقام الفاعل تستدعي رفعه، وذلك لايجوز؛ لأنه غير متصرف.

وقد عُدَّ - أيضاً - من الذي لايقبل أن يكون المصدر غير مختص، كما إذا قلت :
« ضَرَبَ ضَرْبٌ ».

وقد عده أهل البيان في الجائز وأنه مما اختص بالإطلاق^(١٨) ، والمعنى « ضَرَبَ ضَرْبٌ عَظِيمٌ » ثم إنه اكتفى بقرينة الحال عن ذكر المخصص، فعلى هذا تقع التفرقة في المصدر المؤكد، بين أن يكون مختصا بالقرينة، ولابد أن تكون هذه القرينة قرينة حال أو لا، فإن كان الأول جاز، وإن كان الثاني امتنع.

ويُقام - أيضاً - المجرور مقام الفاعل بشرط أن يكون قابلاً ، كما إذا قلت : « سِيرَ بَزِيدٌ » فإن كان غير قابل لم يصح أن يُقام مقام الفاعل.

وقد عُدَّ من ذلك الواقع وصفاً، كما إذا قلت : « أَكْرَمَ رَجُلٌ من بني تميم » فلا يجوز إقامة المفعول، لأنه يستدعي نصب « زيد » فتقع المخالفة.

وكذلك - أيضاً - لو حُذِفَ الموصوف فإنه - أيضاً - لايجوز؛ لأنه يستدعي معيناً لاحتمال أن يكون هو المقام، أو يكون المقام منتظراً كـ « رجل » أو ما أشبهه. وقد عُدَّ - أيضاً - من الذي لايجوز إقامته مقام الفاعل ما كان غير مفيد، كما إذا قلت :
« سِيرَ برجل » وفيه ما قدمنا في : « ضَرَبَ ضَرْبٌ ».



وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَدْ يَرِدُ

شرط إقامة غير المفعول مقام الفاعل فقدان المفعول، فإذا وجد المفعول تعيّن للإقامة

(١٨) توضيح ذلك أن « ضَرَبَ ضَرْبٌ » مصدر مطلق مخصص في المعنى، لدلالة الحال والمقام على الوصف المحذوف، ولو ذكر هذا الوصف مع وجود ما يدل عليه يكون ضرباً من العبث، واللغة منزهة عن ذلك، لأنها لغة القرآن.

وامتنع إقامة غيره، كما إذا قلت : « ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ ضَرْباً شَدِيداً فِي دَارِهِ » فترفع واحداً، وتنصب ما عداه، فإنْ فَقَدَ « زَيْدٌ » جاز إقامة غيره مما قدمنا، وهل / يستوي جميع غيره عند فقدانه أم يقع ترجيح ؟

أ/ ٨٢

مسألة خلاف، وقد سُمِعَ إقامة غير المفعول مع وجود المفعول، ومنه قراءة جعفر بن محمد : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (١٩)، وقال الشاعر (٢٠) :

لَمْ يُعْنِ بِالْعِلَاءِ إِلَّا سَيِّداً وَلَا شَجَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا نُوْهُدَى

وقال (٢١) :

وَأِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

وقيل : إنه على حد (٢٢) :

غَشِيَتْ جَابَانَ حَتَّى اشْتَدَّ مَضْجَعُهُ وَكَادَ يَهْلِكُ لَوْلَا أَنَّهُ اطَّافَا

قَوْلًا لَجَابَانَ فَلْيَلْحَقْ بِأُسْرَتِهِ نَوْمُ الضُّحَى بَعْدَ نَوْمِ اللَّيْلِ إِسْرَافُ

أعنى أنه يقع فيه مخالفة الروي بين الرفع والنصب وهو قليل، بخلاف الرفع والجر، والجر والنصب، لعلَّ تذكر في علم القوافي (٢٣)



- (١٩) آية ١٤ من سورة الجاثية. وهي قراءة عشرية، تفرد بها أبو جعفر ينظر المبسوط ٤٠٣ - ٤٠٤ ، والغاية ٢٦٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، والإتحاف ٤٦٦/٢ - ٤٦٧ .
- (٢٠) لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٣ .
- وهو في شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وابن الناظم ٢٣٥ ، وتخليص الشواهد ٤٩٧ ، وابن عقيل ١٢٢/٢ ، والتصريح ٢٩١/١ ، والهمع ١٦٢/١ ، والأشموني ٦٨/٢ .
- (٢١) لم يعرف قائله .
- وهو في شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠ ، وابن الناظم ٢٣٥ ، والتصريح ٢٩١/١ ، والأشموني ٦٨/٢ .
- (٢٢) لم أقف له على نسبة .
- وهو في الوافي ٢١٦ ، واللسان « جوب » ٢٨٧/١ .
- (٢٣) هذا ما أطلق عليه العروضيون الإقواء ، وهو عيب من عيوب القوافي ، ومفهومه : اختلاف حركة حرف الروي في قصيدة واحدة بين الرفع والجر ، أما إذا كان الاختلاف بين الرفع والنصب كما في الأبيات ، أو بين الجر والنصب فيسمى إصرافاً .
- ينظر الوافي ٢١٥ ، ونهاية الراغب ٣٦٩ ، وأهدى سبيل ٢٠٣ - ٢٠٤ .

وَبَاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوُبُ الثَّانِي مِنْ « بَابِ كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ
فِي « بَابِ ظَنَّ » وَ « أَرَى » الْمَنْعُ أَشْتَهَرُ
وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

الأحسن في « باب أعطى » إقامة الأول من المفعولين مقام الفاعل؛ لأنه في الأصل فاعل،
ألا ترى أنك إذا قلت : « أعطيتُ زيداً درهماً » فإن معناه : تناول زيد مني درهماً،
فالمفعول الأول كان فاعلاً في الأصل، وقد يأتي على الأصل غير منقول، ومنه قول
امرئ القيس (٢٤) :

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَتْنٍ كَأَنَّهُ
أَسَارِيعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْحَلٍ
والقاعدة : أن الشيء متى فقد انتقل حكمه إلى أقرب الأشياء إليه، فإذا فالأكثر أن
تقول : « أُعطي زيد درهماً » وقد تقول : « أُعطي درهم زيداً » فتقديم الثاني
دون الأول ، وعلى ذلك قوله، وهو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الفقيه
(رضي الله عنه) (٢٥) :

كَتَمْتَ الْهَوَى حَتَّى أَضْرَبَكَ الْكَتْمُ
وَنَمَّ عَلَيْكَ الْكَاشِحُونَ وَقَبْلَهُمْ
وَزَادَكَ إِغْرَاءً بِهَا طُولُ بُخْلِهَا
فَأَصْبَحْتَ كَالنَّهْدِيِّ إِذْ مَاتَ حَسْرَةً
تَجَنَّبْتَ إِيَّانَ الْحَبِيبِ تَأْتُمًا
وَلَا مَكَ أَقْوَامٌ وَلَوْ مُهُمْ ظُلْمُ
عَلَيْكَ الْهَوَى قَدْ نَمَّ لَوْ نَفَعَ النَّمُّ
عَلَيْكَ، وَأَبْلَى لَحْمٌ أَعْظَمَكَ الْهَمُّ
عَلَى إِثْرِ هَنْدٍ أَوْ كَمَنْ سَقَى السَّمُّ
أَلَا إِنَّ هَجْرَانَ الْحَبِيبِ هُوَ الْإِثْمُ

٢٤ - في ديوانه ١٧ من معلقته .

٢٥ - أحد الفقهاء السبعة، ومعلم عمر بن عبد العزيز ، مات سنة ٩٨ هـ ، وقيل ٩٩ هـ .

ينظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤/٤٧٥ - ٤٧٩ .

والأبيات في أمالي القالي ٢/٢٣ ، وبعضها في العقد الفريد ٥/٢٨٨ - ٢٨٩ .

فَذُقْ هَجْرَهَا قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّه رَشَادُ آلَا يَارَبِّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

فَأَقَامَ « السَّمُّ » مقام الفاعل وهو المفعول الثاني لـ « سقيت » ، وأما الأول، فبقيل : إنه حذفه، وقيل : إنه استتر رعيًا لما كان يليق بالموضوع من إقامة الأول فاعتبر فيه وإن كان / منصوباً، حكم الرفع الذي كان حقه أن يتوجه عليه ، وهذا كله إذا أمن اللبس، فأما ٨٢/ب إذا لم يؤمن فإنه يتعين إقامة الأول محافظةً على الإعلام بما هو فاعل في المعنى فجعلوا إقامته مقام الفاعل مشعرة بذلك، فإذا قلت : « أُعطي زيد عمراً » فإن المقام مقام الفاعل هو الفاعل من جهة المعنى.

وأما « باب ظن » فإن جمهور النحويين على منع إقامة الثاني، وتعين الأول للإقامة، فتقول: « ظن زيد قائماً » و « قائماً » في أصله خبر عن « زيد » ، فلا يصح أن يجعل « زيد » خبراً عنه؛ لأن المقام مقام الفاعل، وهو المخبر عنه.

و - أيضاً - فإن الإقامة مقام الفاعل تنويه للمقام وتفريط له ، لأنه انتقال من حالة الفضيلة إلى حالة العُمدية وهي أعلى. والمفعول الثاني في « باب ظن » صادر عن الأول، وواقع منه، فصار إذ ذاك من تبعاته، وما كان تابِعاً لا يحظى بحكم اعتلاء دون متبوعه إذا كان التلقي منهما والقصد إليهما متحداً.

وجوز المصنف (٢٦) إقامة الثاني دون الأول، لكن بشرط أمن اللبس فيلتزم في مثل: « ظننت زيدا عمراً » إقامة الأول، ويُجيز في « ظننت زيدا قائماً » إقامة الثاني على نحو ما مرّ في « باب أعطى ».

وكذلك - أيضاً - في « أرى » منقولاً من « رأى » غير البصرية، فإنه لا يجوز عند أكثر النحويين إقامة الثالث للمعنى الذي قلنا في « ظننت » فإن الثالث في « باب أرى » هو الثاني في « باب ظن ».

ويجوز إقامة الأول والثاني، ويختار إقامة الأول على نحو ما مرّ في « باب أعطى »

فتقول في « أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » : « أَرِي زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا » ، وإن كان الثاني لا يلتبس بكونه فاعلاً جاز - أيضاً - إقامته، فتقول في « أَرَيْتُ زَيْدًا السَّفَرَ مُنْصِبًا » « أَرِي السَّفَرُ زَيْدًا مُنْصِبًا ».

ويمتنع إقامة الثالث عند غير المصنف، فلو قلت : « أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَالِدًا » بمعنى « أَعْلَمْتُهُ » أنه على هذا الحكم، وأن اسمه « خالد » امتنع إقامة الثالث عند المصنف وغيره.



وَمَا سَوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

إذا اجتمع في هذا الباب ظرف زمان، وظرف مكان، ومصدر، ومجرور، ومفعول ثان، أو ثانٍ وثالث مع مفعول أولٍ، فإنك إنما تُقيم مقام الفاعل واحداً، لأن المفعول الذي لم يُسم فاعله حكمه حكم الفاعل، فكما أن الفاعل لا يتعدد فكذلك المفعول الذي لم يُسم فاعله - أيضاً - لا يتعدد، فإنما تقيم مقام الفاعل واحداً، ويكون ماعداه منصوباً، ويتعين تقديم ما أُقيم مقام الفاعل.

فإن تأخر كانت النية به التقديم، ويظهر في جميع ما يُقام مقام الفاعل الرفع، إلا أن يمنع مانع من بناء أو خفاء إعراب ماعدا المجرور، فإنه لا يظهر فيه الإعراب بل يكون في موضع رفع.

وإذا اجتمع مجروران أو أكثر فإن الذي يُقام مقام الفاعل / منها ما توجه له ٨٣/أ
الفعل معتبراً للمعنى، منقولاً للمجرور إلى ما يظهر فيه الرفع، فإذا قلت : « سير بزيد في الدار » فإن المقام مقام الفاعل هو « بزيد »، لأنه إذا غيّر الفعل والمجرور إلى ما لا يُغَيِّر المعنى توجه المغير من الفعل إلى المغير من « بزيد » ، فتقول : « أمر زيد في المسجد » وبهذا يعتبر ما تعدد من المجرورات .

اِسْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ

هذا الباب يُسمى «باب الاشتغال» وبعضهم يسميه «باب ما أضمر عامل على شريطة التفسير».

وكثيراً يسميه أهل البيان «باب ما يلم فيه بمتلقي الحكم في محلين» ويخرجون عن هذا الباب «باب نعم وبئس»، فإن الفاعل في «نعم الرجل زيد» ليس هو المخصوص؛ لأن «الرجل» للجنس، و«زيد» للواحد.

وقد قدمنا أن من النحويين من يخالف في كون «الرجل» للجنس وكان بعض أهل البيان يخالف أيضاً في ذلك فإنه، يريد هنا أن إحدى الحالتين يكون فيها مستقلاً، وفي الأخرى مستدعياً، ومراده بالمستقل الظاهر، وبالمستدعي الضمير، ويفرق بينه وبين المبتدأ والخبر أن الضمير فيهما غير لازم، وأن المستدعي - أيضاً - غير لازم، بل تقول: «أمنطلق أنت؟» فيقع الضمير غير مستدعٍ، أي: لا يستدعي ما يعود عليه لأن المستدعي من الضمائر للعودة الغائب دون المتكلم والمخاطب.

ولابد في هذا الباب من أن يكون الاسم قد سبق فعلاً كما قال، ويكون الفعل المسبوق بالاسم قد شغل عن العمل في ذلك الاسم بنصب الضمير، أو بنصب ما يتوجه إليه الفعل بواسطة.

فالأول، كقولك: «أزیداً ضربته؟». والثاني: كقولك: «أزیداً مررت به؟»

وإطلاق النصب على لفظ «أزیداً ضربته؟» إنما هو باعتبار كون الفعل وصل إليه بغير واسطة، فهو مؤثر في لفظه، لكن منع ظهور الأثر البناء، كما تقول في: «أكرمتُ فتاك». وما أشبه ذلك، إنه منصوب في اللفظ لكن منع من ظهور النصب كون الألف لاتقبل

الحركة، وأمثال ذلك كثير. وأما قولك: «أزيدا مررت به؟» فإن الفعل لم يصل إلي الضمير بنفسه فليس منصوباً من نحو اللفظ للفعل لظهور أثر الواسطة فيه، فإذا قلت: «أزيدا مررت به؟» كان التقدير: «ألقيت زيدا مررت به؟» أو «أجاوزت^(١) زيدا مررت به». وقال سيبويه: (٢) في التقدير: «جعلت زيدا على طريقي مررت به» ثم قال: وهذا تمثيل ولا يتكلم به.

فلو كان الفعل غير مشغول عن الاسم بالحالة التي قدمنا كان الاسم منصوباً بذلك الفعل، كما إذا قلت: «أزيدا ضربت؟».

والذي يظهر في «شغل» / أن يكون مبنياً للمفعول لوجوه:

منها : أن الأكثر في هذا الفعل أن يكون مبنياً للمفعول، قال أبو علي: « كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يكون من صلته عن، وبين ما لا يكون من صلته عن، فجعلوا ما يكون من صلته عن مبنياً للمفعول، وما لا يكون من صلته عن مبنياً للفاعل فقالوا: «شغله أمر» و«شغل عن كذا»

وقد عده أبو العباس ثعلب^(٣) في باب (فعل) بضم الفاء، وقد اعتذر عن أبي العلاء بن سليمان بقوله: (٤)

شُغِلِي ببعدي عنك يُشْغِلُنِي ويصُدُّنِي عن كلِّ أشْغَالِي
مايومٌ وَصِلِكِ وهو أقصر من نَفْسٍ بِأَطْوَلِ عِيشَةٍ غَالِي
أنه على حد قوله: (٥)

نَهَيْكَ من نهى الأمير أنهى لَذَا دُهِيتَ والتَّعْدَى أَدْهَى

(١) في « أ » جاوزت.

(٢) الكتاب ٨٣/١.

(٣) الفصيح ٢٦٩ ، وينظر اللسان « شغل » ٣٥٦/١١.

(٤) في ديوانه ٢١٧ .

(٥) لم أقف على القائل.

أعني أنه لما خرج الفعل عن أصله فجعله مقتضياً نفسه على جهة الاتساع، والمجاز تتوسى فيه الوضع الأصلي من كونه مبنياً للمفعول، وهذا إنما يكون إذا كان البيت من باب الإعمال فأما إذا كان على حد قوله (٦) :

غِيْظُ حُسَّادِهِ وَكَبَتْ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي

فلا يلزم أن يكون الاسم هنا محمولاً على فعل يفسره الفعل الواقع بعده، بل يكون محمولاً على فعل لائق بالمحل ما يفسر، لا يفسر بما بعده.

والمختار في «أزيد صرف عن أخيه المريض ؟» أن يخرج عن «باب الاشتغال»، خلافاً للقاضي أبي سعيد (٧) ، ومن جعله من باب الاشتغال صح - أيضاً - أن يكون هنا من باب الاشتغال ويقدر ملاق للفعل في المعنى العام لتعذر الملاقاة في المعنى الخاص كما يقدر في مثل: «أزيداً حبست عليه؟» وفي مثل (٨) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

وفي مثل (٩) :

لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنِفَسٌ أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي

والصحيح أن المعنى العام إذا لم يتحقق ملاقة للفعل دونه على وجه الأخذ بطرف الرد، كان الجميع سواء لعدم تحقق الفواصل المقتضيات للقصر في الأحداث الواقعة على جهة الاستتباع على ما هو المقرر في علم البيان.

-
- (٦) سبق تخريجه في ص : ١٧ هامش : ٦٩ .
 (٧) رأى السيرافي في شرح التسهيل ١٤٧/٢ ، والارتشاف ١١٤/٣ ، وهو مذهب المبرد وابن السراج .
 (٨) للبيد في ديوانه ١٣١ .
 وهو في شرح التسهيل ١٤٩/١ ، ١٤٠/٢ ، والتصريح ١٠٥/١ ، والهمع ٦٣/١ ، والأشموني ٧٥/٢ .
 (٩) للنمر بن تولب في ديوانه ٣٥٧ (إسلاميون) .
 وهو في الكتاب ١٣٤/١ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، وابن السيرافي ١٦٠/١ ، وأمالى ابن الشجري ٤٨/١ ، ٨١/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٤١/٢ ، والجني الداني ٧٢ ، وتخليص الشواهد ٤٩٩ .

وأما اختلاف ما قبل المقيد (١٠) بالكسر والفتح، فإنه وإن كان أقل من الاختلاف

بالضم والكسر فإنه قد جاء في أماكن متعددة، كما في قوله (١١) :

أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرُ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتَمُرُ
لا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُ
تَمِيمُ بَنُ مَرْ وَأَشْيَاعُهَا وَكِنْدَةُ حَوْلَى جَمِيعاً صَبُرُ
إِذَا رَكَبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلْتَمُوا تَحَرَّقَتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قَرُ

هكذا أنشد ابن رشيقي بفتح القاف (١٢)، ونص عليه، وقبل المجرور والمرفوع كما

ترى، وقد كثر ذلك في قول ابن الزبيري السهمي، في قصيدته التي منها (١٣):

يَا غُرَابَ الْبَيْنِ أَسْمَعْتَ فَقُلْ إِنَّمَا تَتَلَقَّ شَيْئاً قَدْ فَعَلُ/
إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلُ
كُلُّ عَيْشٍ وَنَعِيمٍ زَائِلٌ وَبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بِكُلِّ
أَبْلَغْنَ حَسَّانَ عَنِّي آيَةً فَقَرِيضُ الشَّعْرِ يَشْفِي ذَا الْغُلِّ
كَمْ تَرَى بِالْجَرِّ مِنْ جُمُجْمَةٍ وَأَكُفِّ قَدْ أُتِرَتْ وَرَجِلُ
وَسَرَّابِيلَ حَسَّانٍ سُرِيَتْ عَنْ كُفَاةٍ أَهْلَكُوا فِي الْمُتَنَزَّلِ

وقد كثر هذا في شعره كما ترى، وإن كان إجابة حسان (رضي الله عنه) قد

فضلته بالسلامة عن اختلاف ما قبل الساكن، وقصيدة حسان (١٤):

ذَهَبْتُ يَا بَنَ الزَّبَعَرَى وَقَعَةً كَانَ فِيهَا الْفَضْلُ مَنَّا لَوْ عَدَلُ

(١٠) يعني به الحرف الذي بُنيت عليه القصيدة ونُسبت إليه ، أي « الروى » ، ويسمى مطلقاً إن كان متحركاً، ويسمى مقيداً إن كان ساكناً، نحو « يَأْتَمُرُ » .

ينظر مراجع هامش ١٦ ، من صفحة ٣٣٥ .

(١١) لامرئ القيس في ديوانه ١٥٤ ، كما نسبت لغيره .

(١٢) العمدة ١٦٨/١ - ١٦٩ .

(١٣) ينظر ديوانه ٤١ ، والسيرة النبوية لابن هشام ١٣٦/٢ .

(١٤) ينظر ديوانه ٩٣ - ٩٤ ، والسيرة النبوية لابن هشام ١٣٧/٢ - ١٣٨ .

ولقد نلتُم ولننا منكمُ وكذاك الدهرُ أحياناً دُولُ
نُخْرِجُ الْأَضْيَاحَ مِنْ أَسْتَاهِكُمْ كَسَالِحِ النَّيْبِ يَأْكُلْنَ الْعَصْلُ
إِذْ تُوَلُّونَ عَلَى أَعْقَابِكُمْ هُرَباً فِي الشَّعْبِ أَشْبَاهَ الرَّسْلِ
إِذْ شَدَدْنَا شِدَّةً صَادِقَةً فَلَجَأْنَاكُمْ إِلَى سَفْحِ الْجَبَلِ
بِرَجَالٍ لَسْتُمْ أَمْثَالَهُمْ أُيِّدُوا جَبْرِيلَ نَصِراً فَانْزَلْ

فإنه قد وقع كما قدمنا، وما كان واقعاً فإنه لا يمتنع ، فإن اقترنت به قرينة تقيم ذلك الميل فاق وسما على الخالي من تلك القرينة، ويزداد السمو باعتبار قوة القرينة وتعددتها .
وأما « شغل » مع مافيه من البنية للفاعل فإنه فيه - أيضاً - وجه آخر من مقتضيات النزول وهو أن الاسم هو والضمير من جهة المعنى واحد وإذا كان كذلك، كان الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد في غير «باب ظننت» ولا يتجه في «عن» هنا ما يتجه فيها في قوله (١٥):

دُعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ
ولا ما يتجه في «على» في قوله (١٦):

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مَذْهَبُهَا وَلَا مُقَصِّرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

لفصله عنه بالخطاب الذي من شأنه أن يكون غير معتبر ، ألا ترى إلى قوله :
وَحُخِّنَتْ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَخُونَا (١٧)

-
- (١٥) لامرئ القيس في ديوانه ٩٤ .
وهو في المقرب ١/ ١٩٥ ، والجني الداني ٢٤٤ ، والمغني ١٦١ ، ٥٨٧ ، والهمع ٢/ ٢٩ .
(١٦) للأعور الشنقي .
وهو في الكتاب ١/ ٦٤ ، والمقتضب ٤/ ١٩٦ ، ٢٠٠ ، والأصول ٢/ ٦٩ ، ٧١ ، وابن السيرافي ١/ ٣٣٨ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٨١ ، ٣٨٧ ، والجني الداني ٤٧١ ، والمغني ١٥٤ ، ٥٤٠ .
(١٧) لم أقف على القائل ، ولا على إكماله .

وإلى قولهم: « النَّجَاهُكَ ». ومما يكسب «شغل» - أيضاً - النزول أن الضميرين في «شغل» و «عنه» يعودان باعتبار أن الاسم والمضمر مختلفان، وإذا عاد ضميران متفقان في اللفظ على شيئين تعين فصل أحدهما عن الآخر، وقد اعتذر عن قوله (١٨):

جاء ابنُ هندٍ أخوَسَهُمُ يُبَايِعُهُ كَيْمًا يُؤَلِّيهُ مِصْرًا وَيُنْصُرُهُ

أنه إنما جاز ذلك للفصل بما لا يخفى ولا يستتر من مقتضى المبايع، والمبايع للتولية من المَبَايِعِ وتلقيها من المَبَايِعِ وقد نص غير واحد من أهل علم البيان، في قول نابغة بني ذبيان (١٩):

وَتَقَتُّ لَهُ بِالنَّصْرِ إِذْ قِيلَ قَدْ غَزَتْ كِتَابُ مِنْ غَسَّانَ غَيْرُ أَشَائِبِ /
 بنو عَمِّهِ دِنْيًا وَعَمْرُو بْنُ عَامِرٍ أُولَئِكَ قَوْمٌ بِأُسُهِمٍ غَيْرُ كَاذِبِ
 إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ
 يُصَاحِبُنَهُمْ حَتَّى يُغِرْنَ مَغَارَهُمْ مِنَ الضَّارِيَاتِ بِاللِّمَاءِ الدَّوَارِبِ
 لَهُنَّ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَهَا إِذَا مَا التَقَى الْجَيْشَانِ أَوَّلُ غَالِبِ

أنه لو جعل هنا مكان «هم» «هن» امتنع، وأنه يتعين الإتيان بـ «هم» ليقابله به «هن» ولو قال في موضع آخر: «هن» باعتبار الجيوش، أو باعتبار الكتاب في قوله: «كتاب من غسان» لجاز.

فإن صحت رواية عن المصنف « بشغل » أو « شغل » أتبعته وكان في اللفظين ما قدمنا .



فَالسَّابِقَ أَنْصَبَهُ بِفِعْلِ أُضْمِرَا حَتَّمَا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَا (٢٠)

(١٨) سبق تخريجه في ص : ٣٢٢ هامش : ٥٢ .
 (١٩) سبق تخريجه في ص : ٢٠٥ ، هامش : ٣٠ .
 (٢٠) في « أ » ظهرا .

وإذا كان الحكم على ما قدمنا، كان الاسم السابق للفعل على الوجه المذكور، يجوز نصبه بفعل مضمّر حتماً كما قال، أي: واجبا، والوجوب راجع إلى الإضمار لا إلى النصب، لأن النصب في هذا الباب لا يكون واجبا مطلقاً، بل قد يكون واجبا، وراجحاً، ومساوياً للرفع، ومرجوحاً، وممتنعاً، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى).

وقوله: « موافق لما قد أظهرنا »، ليشمل مثل: « أزيداً ضربته؟ » و « أزيداً مررت به؟ » و « أزيداً ضربت غلامه؟ » و « أزيداً حبست عليه؟ » فإنه لا غنى أن يقدر الفعل موافقاً للظاهر بوجه ما، فقد يكون لفظاً ومعنى، كما إذا قلت: « أزيداً ضربته؟ » وقد يكون معنى لا لفظاً، كما في الباقي، فيقدر في « أزيداً مررت به؟ » « ألقيت » أو « جاوزت » على حسب ما قدمنا، ويقدر في « أزيداً ضربت غلامه؟ » « أهنت زيدا ضربت غلامه؟ » ويقدر في « أزيداً حبست عليه؟ » : « ألبست زيدا حبست عليه؟ » وهو أبعداها في الموافقة.

قال رحمه الله :

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ، كَ «إِنْ» وَ «حَيْثُمَا»

إذا وقع الاسم السابق الفعل على الوجه المذكور تالياً ما يختص بالفعل، تعين الحمل على الفعل قضاء لحق ما تلاه الاسم، كما إذا قلت: «إن زيدا ضربته ضربته» فيتعين النصب بإضمار فعل، فيكون التقدير: «إن ضربت زيدا ضربته ضربته» بثلاثة أفعال:

الأول : ممتنع الظهور إلا إذا قصد الإعلام بمحله كما مثنا .

والثاني : عوض عنه، والثالث: جواب الشرط

ومثله : «حيثما»، فتقول: «حيثما زيدا تجده فأكرمه» التقدير : / «حيثما تجد زيدا

تجده فأكرمه» الحكم فيه الحكم في المثال المتقدم.

وقد يرفع الفعل في هذا حملاً على مطاوع الفعل الآتي على الوجه المذكور ، كما قدمنا في قوله (٢١):

لا تجزعي إنْ مُنِفْسُ أَهْلَكَهُ وإذا هلك فتعند ذلك فَاَجْزَعِي
على من رواه بالرفع، ومن رواه بالنصب فعلي إضمار المماثل.



وَإِنْ تَلَا السَّابِقَ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالْتَفَعِ التَّزِمُهُ أَبَدًا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

إذا تلا الاسم السابق للفعل على الوجه المذكور ما يختص بالابتداء ، والذي يختص بالابتداء «إذا» للمفاجأة، و«أما» ، كما إذا قلت: «ضربت زيداً وإذا عمرو يضربه أخوك» و«ضربت زيداً وأما عمرو فأكرمه»، فإن الرفع هو الكثير المعروف، وقد التزمه المصنف وفيه نظر. فإنَّ سيبويه (٢٢) يُجَوِّزُ النَّصْبَ في الوجهين أعني مع «إذا» و«أما» ، وقد قرئ شاذاً ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَىٰ نَاهُمْ﴾ (٢٣) بالنصب.

فأما إذا كان الاسم السابق للفعل على الوجه المذكور ، لا يصح أن يكون معمولاً للفعل المشغول عنه، كما إذا قلت: «أزيدُ هل ضربته؟» فإن الرفع ملتزم والنصب غير جائز، لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصح أن يعمل، ولا يصح أن يكون «زيد» معمولاً لـ «ضربته» لوقوع الاستفهام بينهما، والاستفهام له صدر الكلام، فهو مانع أن يكون لما قبله فيما بعده تعلق. وقد نقل عن الكوفيين جواز النصب، فأما أن يكونوا لا يشترطون في المفسر صحة العمل، وأما أنهم لا يمتنعون من أن يعمل ما بعد الاستفهام

(٢١) سبق تخريجه في ص : ٣٤٤ هامش : ٩ .

(٢٢) الكتاب ٨٢/١ ، قال سيبويه : « فالنصب عربي كثير والرفع أجود ».

(٢٣) آية ١٧ من سورة فصلت.

قرئ « ثمود » بنصب الدال منونا وغير منون ، وهذه القراءة منسوبة للحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفي، وكذا تنسب لعاصم في رواية الفضل، والمطوعي .
ينظر معاني القرآن للفراء ١٤/٣ ، والشواذ ١٣٤ ، والكشاف ٣٨٨/٣ ، والبيان ٣٣٨/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٢١/٢ ، والبحر المحيط ٤٩١/٧ ، والإتحاف ٤٤٢/٢ .

فيما قبله، وإلى مثل: «زيد هل ضربته»؟ الإشارة بقوله:

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ... البيت



وَاخْتِيارَ نَصْبٍ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ عَالِيٍّ مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

إذا وقع الاسم الواقع على الحالة المذكورة قبل فعل ذي طلب، والطلب هنا المراد به صيغة «افعل» وصيغة «لاتفعل» فإن النصب هو الراجح المختار، كما إذا قلت: «زيداً اضربه وعمراً لاتشتمه» فإنه وإن كان النصب محوجاً إلى إضمار، فإنه قد عارض الرفع ما هو أقوى في اقتضاء الضعف وهو إخراج الطلب عن وضعه، فإن الطلب حقه أن يكون لفظه مصاحباً لمعناه، والخبر بخلاف ذلك حقه أن يكون المعنى متزحزحاً / عن الخبر بتقدم أو تأخر.

قال أبو علي: * ما كنت أظن أن الطلب يقع خبراً في شيء من كلامهم، حتى وجدته فوجب حمله على تأويل، ولايبعد ذلك؛ لأن الأمر قد فارق أصله في أماكن، فوقوعه على جهة التهديد، وعلى جهة التعجيز، وعلى جهة المعارضة، إلى غير ذلك من المعاني التي أخرج الأمر إليها، على ما هو المقرر في علم البيان (٢٤).

وكذلك - أيضاً - يختار النصب إذا وقع الاسم الواقع على الحالة المذكورة، بعد ما يغلب أن يقع بعده الفعل، كالاستفهام بـ «الهمزة» والنفي بـ «ما» أو بـ «لا»، كما إذا قلت: «أزيداً ضربته وما عمراً كلمته» و«لاخالداً صحبتته»، فإن المختار في جميع هذا النصب؛ لأن «ما» و«لا» النافيتين والاستفهام بـ (الهمزة) الأغلب فيها وقوع الفعل بعدها، فإن نصبت كان بعدها فعل في النية، فجئت بعدها بما ينبغي أن يكون لها، ولو

(٢٤) سبق الحديث عنه في ص: ٣٢٦ هامش: ٦٢.

* ينظر إيضاح الشعر ٣٦١.

رفعت لم تُوقع بعدها فعلاً في اللفظ، ولا في النية، فكنت إذ ذاك قد جئت بخلاف ما وضعت له، إلا أنه جائز.

فإن كان الاستفهام بـ «هل» فإنه يجب النصب عند الأكثر وبعضهم يجيز الرفع، وهو الذي اختاره ابن الشاهد، أعني جواز الرفع لثبوت وقوع الاسم بعدها غير متبع بفعل ويختار - أيضاً - النصب إذا وقع الاسم الواقع على الحالة المذكورة بعد عاطف على معمول فعل، والفعل متقدم سواء كان المعمول منصوباً، كما إذا قلت: «ضربت زيداً وعمراً أكرمته»، أو مرفوعاً، كما إذا قلت: «قام زيدٌ وعمراً أكرمته».

فإن وقع فصل بين الجملتين بغير فعل ترجح الرفع، ومتى كثر الفصل قوى ترجيح الرفع. وقد أطلق الفصل في المنع من اختيار النصب، وليس الأمر كذلك فإنك إذا قلت: «جاء زيد يضحك وعمراً كلمته» فإن النصب باق على حاله من الاختيار؛ لأن الاختيار للنصب إنما كان لمناسبة الجملة الفعلية، والفعل الفاصل لايزيدها إلا تأكيداً نص على ذلك أبو علي.

وهل ينتهي الفصل بغير الفعل إلى مساواة الرفع، أو إلي ترجيحه؟ خلاف، تقريره في علم البيان، وحيث يكون هو المقصود (٢٥).
فإن كان الفعل متأخراً فهي الجملة التي يسميها النحويون ذات وجهين، وستأتي قريباً إن شاء الله (تعالى).



وَإِنْ تَلَّا الْمَعْكُوفَ فِعْلاً مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطِفَنَّ مُخَيَّرًا

١/٨٦ هذه هي الجملة التي تسمى ذات وجهين، وبعضهم يسميها / كبرى وصغرى، فأما تسميتها ذات وجهين فلكونها اسمية الصدر فعلية العجز.

(٢٥) سبق الحديث عن الفصل بالجملة الحالية في ص: ١٩٣ هامش: ١٠٢

وأما تسميتها كبرى فلأن الصغرى ليست محتوية على جميع الجملة، وأما الكبرى فمحتوية على جميع الجملة، فالاسمية هي الكبرى والفعلية هي الصغرى، فإذا قلت: «زيد قام» فجعلتها اسمية احتوت على الجميع؛ لأن «زيداً» يكون مبتدأ و«قام» وضميره خبر عنه، وإذا جعلتها فعلية فكأنك أسقطت «زيداً» وصار «قام» وفاعله من حيث هو فاعل، لا باعتبار كونه [ضمير^(٢٦)] جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، فإذا عطف على هذا اسم واقع على الوجه المذكور، جاز فيه النصب والرفع من غير ترجيح لأحدهما على الآخر؛ لأن الرفع يترجح باعتبار عدم الإضمار، والنصب يترجح باعتبار الأقرب؛ لأن الرفع طالب باعتبار «زيد» وهو بعيد، والنصب طالب باعتبار «قام» وهو قريب، فإذا فتقول: زيد قام وعمرو أكرمه» و«عمرأ أكرمه» الرفع والنصب على السواء، على هذا أكثر النحويين.

وبعضهم اشترط في مساواة النصب للرفع، وجود ضمير يعود على الأول، كما إذا قلت: «زيد قام وعمرو كلمته في داره». قال: لأن النصب إنما يكون باعتبار «قام» و«قام» جملة وقعت خبراً عن المبتدأ، فلا غنى فيها عن ضمير يعود إلى المبتدأ، و«عمرأ أكرمه» معطوف عليه، والمعطوف على الخبر خبر، فيحتاج - أيضاً - إلى ضمير يعود على المبتدأ.

وأكثر النحويين لا يشترطون ذلك كما قدمنا؛ لأن الخبرية بهذا الاعتبار ليست متعينة للجملة؛ لأنها بصدد الرفع، والعطف على الأول، فتخرج إذ ذاك عن كونها خبراً له.

و - أيضاً - فإن السماع بخلاف ما قال، كما في قوله (تبارك وتعالى): ﴿وَالنَّجْمُ

وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾^(٢٧) فإن القراءة بالنصب، وليس في

(٢٦) في النسختين: ضميراً.

(٢٧) آية ٦ - ٧ من سورة الرحمن.

ويعني بقراءة النصب هنا قراءة «والسما» فقد قرأ بها جمهور القراء قاطبة، ولم يقرأ برفعها شذوذاً إلا أبو السمال.

ينظر الشواذ ١٤٩، والكشاف ٥٠/٤، والبيان ٤٠٨/٢، والبحر المحيط ١٨٩/٨، والإتحاف ٥٠٩/٢.

الجملة ضمير يعود على المبتدأ المتقدم ، وقد تأول بعض المنتصرين لهذا القول ذلك، بأن قال: وقعت الجملة الأولى رأس آية فصارت الجملة الثانية كأنها غير منوطة بها، فخلت عن الضمير. وفي كلام أبي علي ما يقتضي تعليل النصب بهذا.



وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحُ فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلُ وَدَعَّ مَالَمُ يُبَخُّ

إذا خلا الاسم الواقع في هذا الباب على الحالة المذكورة من جميع ما قدمنا، جاز الرفع فيه والنصب، كما إذا قلت: «زيد ضربته» فإن الرفع هو الراجح لعدم تكلف الإضمار، والنصب - أيضاً - جائز جوازاً حسناً، قال سييويه، في مثل «زيد ضربته» وقد ذكر اختيار الرفع، والنصب - أيضاً - عربي جيد (٢٨)، ومن الرفع قوله: (٢٩)

كَغَبُ أَتَيْتُهُ أُرِيدُ رِفْدَهُ فَصَدَّنِي فَقَدْ مُنِحْتُ صَدَّهُ

وجاء على النصب (٣٠):

أَخَاكَ جَنَّتُهُ وَإِنِّي وَاثِقٌ بِنَصْرِهِ، وَالْوَعْدُ مِنْهُ صَادِقٌ /

٨٦/ب

أنشده بعض أهل البيان على تأخر المقتضي اعتماداً على معرفة كون المنسوب له الحكم مقتضياً لإثارة ما أسند إليه على جهة التعليق والأظهر أنه للعرب.



وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

هذا هو أحد القسمين اللذين^{*} أشار إليهما أولاً حيث قال: «بنصب لفظه أو المحل»، فهذا هو المشغول عنه بنصب المحل، أما في قولك: «أزيداً مررت به»؟ فلا إشكال في كون « به » منصوب المحل، وأما في قولك: «أزيداً ضربت غلامه»؟ فإنه إن جعل العامل في المضاف إليه حرف جر فإنه على حد قولك: «أزيداً مررت به ؟ » ، وإن جعل العامل فيه

(٢٨) ينظر الكتاب ١/١٠٤.

(٢٩) لم أقف على القائل.

(٣٠) لم أقف على القائل.

* في « أ » : الذي .

المضاف فإنه لما كان شديد الاتصال بالمضاف إليه صار كأنه منصوب بالمحل . و -أيضاً- فإنه فضلة من حيث هي منصوبة.

والنحويون يُسمون: «أزیداً ضربته؟» و «أزیداً مررت به؟» معمولاً للفعل بنفسه أو بواسطة.

و «أزیداً ضربت غلامه؟» معمولاً للفعل فيه بسبب الضمير. وقد اختلفوا في أيهما أقرب للنصب والإلحاق بما عمل فيه الفعل بنفسه؟

ف قيل : الواصل إلى الضمير بحرف الجر لأن الواقع فيه الحكم بضمير الأول.
وقيل : الأقرب «أزیداً ضربت غلامه؟» لأن الفعل قد نصب لفظاً. وأما من نحو التفسير فإنه يتعين قرب «أزیداً مررت به؟» لتقدير : لقيت أو جاوزت ، بخلاف : «أزیداً ضربت غلامه ؟» فإن المقدّر «أهنت» وهو بعيد عن «ضربت».

وحاصل ما يقول: إن النصب في النوعين جائز، كما يجوز في الفعل إذا كان واقعاً على الضمير، لكن قد اختلف في ترجيح الرفع هنا:

فذهبت طائفة إلى ترجيحه لبعده المقتضي للنصب، ويجري على الخلاف المتقدم من قال: إن «أزیداً مررت به؟» أقرب إلى النصب، كما أن الرفع فيه ناقضاً ترجيحه عن ترجيح الرفع في: «أزیداً ضربت غلامه؟»

ومن قال : بالعكس في النصب، قال: بالعكس - أيضاً - في الرفع.



وَسَوْفِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنَّ لَمْ يَكُ هَانِعٌ حَصَلَ

حكم الوصف في هذا الباب حكم الفعل، فإذا كانت الصفة صالحة للعمل، ولم يوجد فيها مانع من العمل فيما قبلها - فإنه كما قدمنا لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصح أن يعمل - جاز النصب، كما إذا قلت: «أزیداً أنت ضاريه؟» وقد اختلف في تقدير الفعل أو

الصفة: واختيار أبي علي تقدير الصفة فلو كانت الصفة غير صالحة للعمل، كما إذا كانت بمعنى الماضي لم يصح النصب في الاسم الواقع في هذا الباب، كما إذا قلت: «أزيداً أنت ضاربه أمس»؟ ويجري هذا المجرى «تميمي» و«عرفج»، وما أشبه ذلك من الصفات التي لاتجري على الفعل وبعد فيها اعتبار / الفعل.

أ/٨٧

فلو كانت الصفة صالحة للعمل إلا أنه منع مانع من أن تعمل فيما قبلها، كما إذا وقعت صلة فإنه إذ ذاك ممتنع النصب في الاسم الواقع في هذا الباب ، كما إذا قلت : «أزيداً أنت الضاربه ؟ »



وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ

إذا كان الاسم الذي للفعل فيه عمل من هذا الباب ظاهراً غير متلبس بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور، إلا أن تابعه متلبس بالضمير، أعني بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور فإن ذلك أعني تلبس التابع بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور ينزل الاسم الذي عمل فيه الفعل وهو غير متلبس بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور منزلة المتلبس بضميره، فإذا قلت: «أزيداً ضربت رجلاً وأخاه ؟ » جاز أن يكون «زيداً» من هذا الباب، وإن لم يكن الفعل قد اشتغل عنه بضميره؛ لأن الذي عطف على الاسم الذي اشتغل به مضاف إلى ضمير الاسم السابق على الوجه المذكور، والمعطوف ينزل منزلة المعطوف عليه فكأنك قلت: «أزيداً ضربت أخاه»؟

وهذا إنما يكون في «الواو» فقط دون غيرها من حروف العطف ؛ لأنها التي يكون

معها المتأخر في حكم المتقدم ، على ما سيأتي في حروف العطف إن شاء الله (تعالى).

وهو - أعني هذا الموضع - مما عدُّ من الأماكن التي تقع فيه «الواو» دون غيرها.

وكذلك - أيضاً - لو قلت: «أزيداً ضربت رجلاً أكرمه» فإنه يتلبس تابعه وهو

«أكرم» بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور، تنزل هو منزلة الصفة ؛ لأن الصفة في المعنى هي الموصوف.

- و أيضاً - فإنه يصح أن يسبك من الفعل صفة ويحذف الموصوف وتقام هي مقامه مضافة إلى ضمير الاسم السابق على الوجه المذكور، فتقول في «أزیداً ضربت رجلاً أكرمه ؟ » : «أزیداً ضربت مكرمه»؟.

قال المصنف في « كافيته » في هذا الموضع (٣١) :

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ
فَ «زَيْدًا احْتَرَمْتُ فَتَى أَحَبَّهُ» كَمِثْلِ: «زَيْدًا احْتَرَمْتُ مُحِبَّهُ»

وكذلك أيضاً لو كانت اسما تعلق بها ضمير الاسم السابق على الوجه المذكور، مجروراً بحرف، أو بغيره، كما إذا قلت: «زیداً ضربت رجلاً محباً له»، أو «محباً لأخيه»، أو لصاحب أخيه»، أو «رجلاً عند أخيه»، أو «عند غلام أخيه»، أو ما أشبه ذلك. إلا أنه إذا تباعد الضمير عن الاسم الذي عمل فيه الفعل غير متلبس بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور ترجح الرفع .

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَ لَزُومُهُ /

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ «هَا» غَيْرَ قَصْدٍ بِهِ، نَحْوُ «عَمِلَ»

الفعل على نوعين : لازم ومتعد ، وقد ذكر للمتعدّي ما يعرف به من اللازم، أن يصح أن يتصل به « هاء » غير عائدة على المصدر المفهوم من الفعل، كما إذا قلت: «ضرب» فإنه يصلح أن يتصل بضرب « هاء » غير المصدر، فتقول : «زيد ضربه عمرو»، و«زيد ضربته» فإن « الهاء » وإن فصلها من الفعل التاء فإن حكمها حكم المتصل؛ لأن الفاصل كالجزء من الفعل وهو أحد ما يستدل به على أن الفاعل كالجزء من الفعل، فإن كانت الهاء للمصدر لم يستدل بذلك على التعدي؛ لأن الهاء للمصدر تكون في المتعدي واللازم، فتقول: «القيام قمته»، و«الضرب ضربته».

ومن المسائل التي تلقى، قولك: «زيد ضربه عمراً» فإن ذلك جائز على أن تكون (الهاء) للضرب، وقد قيل في قوله: (١)

فمَوْتُ تَبْتَغِيهِ فَصَادَفْتَهُ عَلَى دَمِهِ وَمَضَرَعِهِ السَّبَاعَا

إن الهاء للمصدر، وإن «السباع» معمول لـ «صادفت»، والصحيح خلافه.

وذكر المصنف : «عَمِلَ» إخباراً منه لكونه متعدياً، وهو الصحيح.

وقد ذهب بعضهم: إلى لزومه، وهو ضعيف، لصحة قولك: «التَّابُوتُ عَمِلَتْهُ»

و«الْجَابِيَةُ حَمَلَتْهَا» وكلاهما مسموع عن العرب.



(١) اللقّاطي في ديوانه ٤١.

وهو في الكتاب ٢٨٤/١ ، ونوادير أبي زيد ٢٠٤ ، والأصول ٤٧٤/٣ ، وابن السيرافي ١٧/١ ، والخصائص ٤٢٦/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٠ ، وشرح التسهيل ١٥٦/٢ .

فَانْصَبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْصَبْ عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ: «تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ»

إذا كان الفعل متعدياً فإنه ينصب مفعوله ما كان، سواء كان المفعول متحداً أو متعدداً. إن لم ينصب المفعول عن فاعل، فإن ناب عن فاعل، وكان المفعول متحداً امتنع نصبه في الأعراف.

وإن كان متعدياً إلى ثلاثة رفع واحد ونصب اثنان، وإن كان متعدياً إلى اثنين رفع واحد ونصب الآخر.

فالبناء للمفعول من حيث هو يزيل نصباً واحداً، فإن كان النصب في واحد زال النصب بالكلية، وإن كان في اثنين زال واحد وبقي آخر، وإن كان في ثلاثة زال واحد وبقي اثنان، عكس النقل بالهمزة، فإنه إن كان في فعل لم يقع له منصوب دونها وقع له بها منصوب، فتقول: «قام زيد» و«أقمته» و«تبعث زيدا» و«أتبعث زيدا عمراً» و«علمت زيدا قائماً» و«أعلمت زيدا أخاك قائماً».

و«تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ» في كلام المصنف من المتعدي إلى واحد، فإذا أقيم مقام الفاعل زال النصب بالكلية، فقل: «تُدَبِّرْتُ الْكُتُبَ» وهو مما يضم فيه الأول والثاني على ما قدمنا.



وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُعَدِّسِ، وَحُتِمٌ لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَ «نَهِمٌ»

غير المتعدي يسمى لازماً بمعنى أنه لازم فاعله ولم ينتقل إلى غيره، كما أن المتعدي لم يلزم فاعله بل انتقل إلى غيره.

وكثيراً ما يجعل النحويون مكان «انتقل» «جاوز» وهما قريبان من نحو المعنى.

وقد تعرض / بعض أهل البيان للفرقة بين: «جاز» و«انتقل» وزعم أن الأنسب ٨٨/أ

هنا « انتقل » ؛ لأن جواز الشيء لا يقتضي إلماً به بخلاف « انتقل » ، وأنشد^(٢) :

[تجاوزت] أحرّاساً وأهوالَ معشَرٍ على حِراسٍ لو يُسِرُّونَ مَقَتلي
وزعم أنه يروى : « لَقَدْ جُرْتُ أَحْرَاساً »

وقال : وهذا يقتضى قطعاً عدم الإلمام بالمجاوز، والمعنى في ذلك قريب، ويلزم لزوم

أفعال السجاياء كما قال

وأفعال السجاياء هي التي تدل على معنى قائم بالذات غير ملابس غيرها، كـ « جبن »

و « شجع » وغير ذلك.

و « فَعَلَ » من حيث هو لازم للسجاياء، إلا أن ينقل عند الإسناد إلى الضمير في

الواوي العين، كـ « قلت » على الصحيح، وهو غير متعدي في غيره.

وأما قولهم: « رَحِبْتُكُمُ الطَّاعَةَ » فعلى التضمين ، أو على إسقاط الخافض، وقد

تأتي أفعال السجاياء على غير (فَعَلَ)، ومنه « نَهَمَ » في قول المصنف، فإنه موضوع للسجية، والمراد به كثرة الأكل.

والذي يدل على إلحاقه بـ « فَعَلَ » في اقتضاء السجاياء مجيء مصدره على ما

يجيء عليه مصدر « فَعَلَ » وهو « فَعَالَةٌ » ، قالوا : « نَهَمَ الرَّجُلُ نَهَامَةً » .



كَذَا أَفْعَلَّ وَالْمُضَاهِي « أَفْعَنْسَا » وَمَا أَقْتَضَى نَظَافَةً ، أَوْ دَنَسَا

أَوْ عَرَضَا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدِّي لِوَاحِدٍ ، كـ « مَدَّهُ فَأَمْتَدَّا »

هذا أحد القسمين اللذين يعرف بهما غير المتعدي، إذ هما قسمان :

(٢) لامرئ القيس في ديوانه ١٣

وهو في رصف المباني ٣٦٠ ، والمغني ٢٩٤ ، ٥٧٦ ، وشواهد المغني ٦٥١ ، والخزاة ٢٣٨/١١ . وفي النسختين « جاوزت » والصواب ما أثبتته.

أحدهما : ما يعرف بلفظه، وهو هذا .

والآخر : ما يعرف بمعناه، وهو ما تقدم في قوله : (لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَ «نَهْمٌ»).

والمراد باللفظ : أن تحكم فيه أول وهلة بأنه غير متعدٍ من غير احتياج إلى كشف معناه.

والمراد بالمعنى : أن يكون اللفظ صالحاً للتعدي، إلا أن معناه اقتضى عدمه، أعني عدم التعدي، لابد من هذا، وإلا فإن اللفظ مصاحب للمعنى، فحيث كان اللفظ مانعاً من التعدي فإن المعنى كذلك - أيضاً - .

ولهذا اكتفى جماعة في تعريف المتعدي من غير المتعدي بالمعنى فقط، كأبي عمرو ابن الحاجب^(٣)، فإنه قال : « الْمُتَعَدِّيُّ مَا تَوَقَّفَ مَعْنَاهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ ، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيِّ بِخِلَافِهِ » فإذاً فبينهما عموم التتبع، وخصوص التخلف، وهو أحد العمومات والخصوصات على ما هو المقرر في علم البيان.

فإذاً فتقول : كُلُّ مَا اقْتَضَى لَفْظُهُ عَدَمَ التَّعْدِي كَانَ مَعْنَاهُ - أَيْضاً - مُقْتَضِياً لَهُ، وليس كل ما اقتضى معناه عدم التعدي يكون اللفظ مقتضياً له.

ومما اقتضاه المعنى دون اللفظ : « نِهْمٌ » و « فَرِحَ » ، وما أشبه ذلك وقد تقدم.

ومما اقتضاه اللفظ « افعلل » : ك « أَقْشَعَرَّ » و « أَبْذَعَرَ » ، وما أشبه ذلك.

ومِمَّا ضَاهَى « أَقْعَنْسَسَ » : ك « أَحْرَنْجَمَ » و « أَشَحْنَكَ » .

ويدخل - أيضاً - فيه « أَفْعَوَّلَ » : لأنه قريب منه، ك « أَعَشَّوْشَبَ » و

« أَخْشَوْشَنَ »

و « أَفْعَوَّلَ » لأنه - أيضاً - قريب منه، ك « أَعْلَوَّطَ » / و « أَخْرَوَّطَ » ، وما أشبه ٨٨/ب

ذلك.

(٣) ينظر الكافية ٢٠٣ .

ويدخل - أيضاً - فيه ما اقتضى نظافة ، كـ « وَضُوءٌ » و « طَهْرٌ » ، وما أشبه ذلك. أو دنسا، كـ « قَذْرٌ » و « وَذْرٌ » ، وما أشبه ذلك. وما اقتضى عرضا فإنه يكون - أيضاً - غير متعدد، سواء كان رجوعا إلى متروك ، كـ « نَقْعٌ » أو لم يكن ، كـ « مَرِضٌ » و « عَمِيٌّ » و « شَجِيٌّ » ، وما أشبه ذلك.

وبعض أهل البيان، يقول : رجوعا إلى مصحوب، كـ « نَقْعٌ » و « بَرِيٌّ » والمعنيان متقاربان، فهو متروك باعتبار حلول الضد، ومصحوب باعتبار عدم حلوله.

وكذلك - أيضاً - ما طاع المعدى لواحدٍ، كما إذا قلت : « أَرَعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ » و « كَلَّمْتُهُ فَتَكَلَّمَ » ، و « كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ » فإن كان متعديا إلى اثنين فإن التعدي لا يذهب، لأن المطاوعة إنما تذهب واحداً، فتقول: « عَلَّمْتُهُ الْمَسْأَلَةَ فَتَعَلَّمَهَا » ، و « كَسَوْتُهُ الثَّوبَ فَأَكْتَسَاهُ » و « جَاذَبْتُهُ الْحَبْلَ فَتَجَاذَبَهُ » ، وما أشبه ذلك.



وَعَدِدْ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصِبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلًا، وَفِي « أَنْ » وَ « أَنْ » يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ، كـ « عَجِبْتُ أَنْ يَدُوهَا »

تعدي اللازم بحرف الجر، هو الكثير، كما إذا قلت : « مررت بزيد » و « عجبت من

عمرو » وما أشبه ذلك، وقد يعدي اللازم - أيضاً - بحرف الجر، كما في قوله (٤):

فَلَمَّا أَنْ تَوَافَيْنَا قَلِيلًا أَنْخَنَا لِلْكَالِ كُلِّ فَأَرْتَمِينَا

يريد : أنخنا الكلاكل.

فإن تقدم المفعول على الفعل كثر وقوي، أعني التعدي بحرف الجر، كما إذا قلت :

« لزيد ضربت » ومنه قوله (٥):

(٤) لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني في الحماسة ٢٤٨ ، وهو في المقرب ١١٥/١ ، ورصف المبانى ١٩٧ .

(٥) لم أقف على القائل. وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل

فلعلّى ضربت يمينك خبت وخابتُ خاسراً ظنوكُ

ولإنما كان ذلك؛ لأن تقدم المفعول على العامل يكسبه ضعفاً، فيلتحق بطالب الواسطة، وإن حذف حرف الجر انتصب ما كان جرّاً بالمحذوف، فتقول : « مررت زيدا » و « عجت عمراً »، والأصل : مررت بزيد، وعجت من عمرو، قال [الشاعر] (٦) :

تمرونَ الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذاً حرامٌ (٧)

وقال (٨) :

عجبتُها والدَّهرُ منها أعجبُ وللزمانِ غيْرٌ لا تحسبُ

التقدير : عجبت منها، و : تمرون بالديار ، لأن «مررت» يتعدى بـ «على»، وبـ «الباء»، وأكثر ما يتعدى في الأماكن بـ «على» ، كما في قوله (٩) :

مررتُ على أبياتِ آلِ محمّدٍ فلم أرها كعهدِها يومَ حَلَّتِ

وكما في قوله (١٠) :

مررتُ على وادي السِّبَاعِ ولا أرى كواذي السِّبَاعِ حينَ أَظْلَمَ واديا

وقد يتعدى بـ « الباء » كما في قوله (١١) :

يمرونَ بالدَّهْنِ خَفَافاً عَيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ

وبعضهم قال : إن كان الممرور به ماراً بك، مجاوزاً لك، تعدى بـ « الباء » ، كما

(٦) تكملة مني استحسنتها.

(٧) لجرير في ديوانه ٢٧٨ مع اختلاف الشطر الأول ، وعلى ذلك لا شاهد فيه . وهو في ابن يعيش ٨/٨ ، والمقرب ١١٥/١ ، وتخليص الشواهد ٥٠٣ ، والمغني ١٠٧ ، ٥٢٦ ، وابن عقيل ١٥٠/٢ ، والهمع ٨٣/٢ .

(٨) لم أقف على القائل.

(٩) قاله سليمان الخزاعي في قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما، وهو مع أبيات أخر. ينظر الاستيعاب ٣٩٤/١ .

(١٠) لسحيم بن وثيل الرياحي .

وهو في الكتاب ٣٢/٢ ، وشرح التسهيل ٦٦/٣ ، والخزانة ٣٢٧/٨ .

(١١) اختلف الرواة في نسبته، فنسب لأعشى همدان ، وللأحوص في ملحق ديوانه ٢٦٧ ، ولجرير في ملحق ديوانه ٢١٠ . وهو في الكتاب ١١٥/١ ، وابن السيرافي ٣٧١/١ ، والإنصاف ٢٩٣ ، وشرح التسهيل ١٢٥/٣ .

تقول: « مررت بزيد » ، قال : لا تقول ذلك إلا وهو مارك، مجاوز لك. فإن كان مقيماً بالمكان تعدى بـ « على » ، سواء كان مكاناً أو غيره، قال: ومن ذلك قوله (تبارك وتعالى): ﴿وَأَنْكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ﴾^(١٢)، وغيره يقول : إنه / على حذف المضاف، ٨٩/أ والتقدير: على منازلهم، أو ديارهم، أو ما أشبه ذلك. قال : ومن ذلك قول الشاعر^(١٣):

ولقد أَمَرُّ على اللَّئِيمِ يَسْبُؤُنِي فمضيتُ ثَمَّتَ قَلْتُ لَا يَغْنِينِي
قال : والمكان ، كقوله^(١٤):

أَمَرُّ على الدِّيسَارِ دِيَارٍ لَيْلَى أَقْبَلُ ذَا الْجَدَارِ وَذَا الْجَدَارَا
وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفَنَ قَلْبِي ولكن حُبُّ من سكن الدِّيارَا

قال : وهو أخذ بشائبة ؟ من : « مرت على زيد » إذا كان مقيماً، و « مررت على الوادي » لقصد الأهل. ويدخل - أيضاً - في هذا النوع ما يدخل على الفعل المختص، نحو^(١٥): «ذهبت الشام» و « أقبلت العراق » ، الأصل : ذهبت إلى الشام، كما في قوله^(١٦):

ذهبتُ إلى الشَّامِ أريدُ رِفْداً وأين الرِّفْدُ منكم آل حَرْبٍ
و : « أقبلت من العراق » ، كما في قوله^(١٧):

قد أَقبلت مَيَّةً من عِرَاقِهَا تَضْرِبُ قُنْبَ عَيْرِهَا بِسَاقِهَا
تستقبلُ الرِّيحَ بِخَاقِ بَاقِهَا

(١٢) آية ١٢٧ من سورة الصافات.

(١٣) نسب لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ١٢٦ ، كما نسب لعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحري ١٧١.

وهو في الكتاب ٢٤/٣ ، والصاحبي ٣٦٤ ، والخصائص ٣٣٨/٢ ، ٣٣٠/٣ ، وأمالى ابن الشجري ٤٨/٣ ، والمغني ١٠٧ ، ٤٨٠ ، ٧١٧ ، والتصريح ١١١/٢ ، والهمع ٩/١ ، ١٤٠/٢ .

(١٤) لجنون ليلى في ديوانه ١٣١ .

(١٥) في هذا المكان في النسخة أ « نقص وخط وقد أقمته من ب » .

(١٦) لم أقف على القائل.

(١٧) لم يعرف قائله.

وهي في المسائل المنتورة ٢٤٤ ، واللسان « خوق » ٩٤/١٠ ، والأشموني ٢١١/٣ .

ومن ذلك - أيضاً - أعني مما تعدى إلى المختص بنفسه، والأصل حرف الجر
فحذف، قوله (١٨):

فَلَا بُغْيَ لَكُمْ قَنَّا وَعُورِضًا وَلَأَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْعَدٍ
الأصل : في قَنَّا، وَعُورِضٍ، وإلى لَابَةٍ ضَرْعَدٍ. وقوله (١٩):

لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ
والأصل : في الطريق

وهذا كله نقل، لا يقال منه إلا ما قالته العرب، قالوا : وأضعفه ما اقتضى زيادة
عند الحذف، وذلك بأن يكون المجرور « ياء » المتكلم، فيحتاج عند حذف حرف الجر إلى
نون تقي الفعل من الكسر، كما إذا قلت في : « يمر بي » أو « علي » [أو « مربي » أو
« علي »] (٢٠)، « يمرني » أو « مرني » ، ومنه قوله (٢١):

تَحْنُ فِتْبُدِي مَا بِهَا مَن صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأُسَى لَقَضَانِي
أي : قضى علي.

و [قد] (٢٢) يحذف ويبقى الجر بحاله، ومن كلام بعض العرب، وقد سُئِلَ، فِقِيلَ لَهُ:
كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فَقَالَ : « خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ » (٢٣) ، ومنه قوله :

-
- (١٨) لعامر بن الطفيل في ديوانه ٥٥ .
وهو في الكتاب ١٦٣/١ ، ٢١٤ ، وابن السيرافي ٢٤٦/١ ، وأسرار العربية ١٨٠ ، وشرح التسهيل ٢٢٧/٢ ،
وخزانة الأدب ٧٤/٣ . و (قنا ، وعوارض ، ولابة ضرعد) جبال .
(١٩) لساعدة بن جُوَيْهَةَ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١١٢٠ .
وهو في الكتاب ٣٦/١ ، ٢١٤ ، ونوادر أبي زيد ١٥ ، والإيضاح ٢٠٧ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وأمالي ابن
الشجري ٦٣/١ ، ٥٧٣/٢ ، وأسرار العربية ١٨٠ ، وشرح التسهيل ٢٢٧/٢ .
(٢٠) تكملة من « ب » استحسنتها .
(٢١) لعروة بن حزام ، كما نسب لأعراب من بني كلاب .
وهو في شواهد الإيضاح ١٣٨ ، وشرح التسهيل ١٤٨/٢ ، ١٥٠ ، وتخليص الشواهد ٥٠٤ ، والجني الداني
٤٧٤ ، والمغني ١٥٢ ، ٦٣٨ ، وشواهد المغني ٤١٤/١ .
(٢٢) تكملة من « ب » استحسنتها .
(٢٣) هذا القول منسوب لرؤية بن العجاج في الإنصاف ٣٩٤/١ ، وابن يعيش ٥١/٢ .

إذا قيل : مَنْ فِي النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ (٢٤)
الأصل : إلى كليب.

ويطرد حذف حرف الجر، مع « أَنْ » و « أَنْ » كما قال، فتقول : « عجب أنك قائم » و « عجب من أنك قائم » و « أمرت زيدا بأن يقوم » و « أن يقوم » و « أمرته بأن قم » و « أن قم »

و « الباء » في « بِأَنْ قُمْ » هي التي تعين في « أن » المصدرية، وأنها في ذلك ، كـ « أن » ، فإن لم يؤت بـ « الباء » احتملت أن تكون « أن » المصدرية والتفسيرية.

وقد اختلف في موضع « أَنْ » و « أَنْ » هذه ، إذا حذف منها حرف الجر، هل الموضع نصب، أو جر؟

فمذهب سيبويه (٢٥) (رحمه الله تعالى) : أن الموضع نصب كسائر المجرورات، إذا حذف منها حرف الجر. وذهب الخليل (٢٦) / إلى أن الموضع جر؛ لأنه لما كان حذفه بـ ٨٩/ب بقياس صار الموضع له، وصار حذفه كذكره، بخلاف باقي حروف الجر، فإن حذفه على غير قياس، فصار الموضع إذا حذف ليس له؛ لأنه قد أعطي حكماً تأباه ذاته، فضعف إذ ذاك عن بقاء عمله، إذ العمل طالب بالذات ضرورة، وقد أعطي ما يقتضى إعدامها، وهو الحذف، وأيد ذلك بالسماع، كما في قوله (٢٧):

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٌ بِهَا أَنَا طَالِبُ

-
- (٢٤) للفرزدق في ديوانه ٤٤/٢ .
وهو في شرح التسهيل ١٥١/٢ ، ٢٢٤ ، ١٩٣/٣ ، وابن النظم ٢٤٨ ، وتخليص الشواهد ٥٠٤ ، والمغني ٣ ، ٧١٦ ، والتصريح ٣١٢/١ ، والهمع ٣٦/٢ ، ٨١ ، والأشموني ٩٠/٢ .
(٢٥) الكتاب ١٢٦/٣ - ١٢٧ ، ١٢٩ .
(٢٦) المصدر السابق .
(٢٧) للفرزدق في ديوانه ١٠٠/١ ، وفيه (سلمى) بدل (ليلى) .
وهو في الكتاب ٢٩/٣ ، وابن السيرافي ١٠٣/٢ ، والإنصاف ٣٩٥ ، وشرح التسهيل ١٥٠/٢ ، وتخليص الشواهد ٥١١ ، والهمع ٨١/٢ ، والأشموني ٩٢/٢ ، ٢٣٥ .

فـ « دَيْنٍ » معطوف على « أن تكون » وهو مجرور ، فاقتضى ذلك أن يكون مجروراً ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه في اللفظ .
وسيبويه^(٢٨) (رحمه الله تعالى) يجعل ذلك من العطف على ما يصلح في المحل ، كما في قوله^(٢٩) :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهُ
وكمال قال^(٣٠) :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً
فإن العطف فيهما على ما يصلح في المحل ، وهو دخول (الباء) في الموضعين ، وهذا عطف على ما يصلح بزيادة ، فيكون منه البيت أعنى :
وما زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً

وأكثر منه وأقوى العطف على ما يصلح في المحل بإسقاط ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾^(٣١)
على من قرأ بجزم « أَكُنْ » فإنه على تقدير إسقاط « الفاء » من « فَأَصَّدَّقَ » ؛ لأن « الفاء » لو أسقطت لكان « أَصَّدَّقَ » مجزوماً .

فمن قال : إن « وَمَا زُرْتُ لَيْلَى ... البيت » على حد : « وَأَكُنْ » فقد وهم ، لأن ذلك

(٢٨) الكتاب ٢٩/٣ .

(٢٩) للأحوص الرياحي ، كما نسب للفرزدق وليس في ديوانه .

وهو في الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، وأسرار العربية ١٥٥ ، والإنصاف ١٩٣ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/١ ، ٣٠٥/٢ ، والمغني ٥٣١ ، ٦١١ .

(٣٠) لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٠٨ .

وهو في الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، والمقتضب ٢٣٩/٢ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٦٩/٨ ، وشرح التسهيل ٣٨١/١ ، ٥٢/٢ ، وتخليص الشواهد ٥١٢ .

(٣١) آية ١٠ من سورة المنافقون .

قرأ بها جميع القراء العشرة ماعدا أبا عمرو فكان يقرأ بالواو ونصب النون من « وأكون » .

ينظر السبعة ٦٣٧ ، والمبسوط ٤٣٧ ، والتذكرة ٧٢١/٢ ، والتبصرة ٣٥٢ ، والكشف ٣٢٢/٢ ، والتيسير ٢١١ ، والعنوان ١٩١ ، والنشر ٣٨٨/٢ .

على تقدير الزيادة وهذا على تقدير الإسقاط ، وهو أنسب بالتقدير من تقدير الزيادة ؛ لأن
في تقدير الزيادة رجوعاً إلى متروك ، والعرب تأبى ذلك ، ألا ترى إلى قول بعضهم (٣٢) :

إِذَا أَنْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكْدُ إِلَيْهِ بَوَّجُهُ آخِرَ الدَّهْرِ تَرْجِعُ
وإلى قوله (٣٣) :

وَبَعْضُ الظَّاعِنِينَ كَقَرْنٍ شَمْسٍ يَغِيبُ فَإِنْ أَضَاءَ الْفَجْرُ عَادَا
وَإِنِّي كَالشَّبَابِ إِذَا تَوَلَّيْتُ فَجْهْلُ أَنْ تَرُومَ لَهُ ارْتِدَادَا
وَأَحْسَبُ أَنَّ قَلْبِي لَوْ عَصَانِي فَعَاوَدَ مَا وَجَدْتُ لَهُ افْتِقَادَا

و - أيضاً - فإن تقدير الزيادة مؤذن بمزاحمة حالة الترك ، وهي مطلوبة بالإخلاء،
وتقدير الإسقاط مؤذن بصلاحية اللفظ بالمعنى المشارك أصلاً ، وهي مطلوبة للحلول ،
وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود .

فإن كان اللبس غير مأمون تعين الإتيان بحرف الجر ، ولا يجوز إسقاطه ، كما
إذا قلت : « رغبت في زيد » لا تقول : « رغبت زيدا » أو « رغبت عن زيد » ، لا تقول
- أيضاً - : « رغبت زيدا » لاحتمال « عن » في الأول ، و « في » في الثاني .

فإن كان الحرفان متقاربين في المعنى لم يضر ، كما تقدم في « مررت » حيث
قلنا يحتمل « الباء » و « على » فإن معناهما متقارب ، بخلاف : « رغبت فيه » و « رغبت
عنه » ، لأن « فيه » تقتضي محبة ، و « عنه » تقتضي زهادة .

فإن كان هنالك ما يعين المعنى جاز ، سوا كان بسابق أو بلاحق خلافاً لمن اشترط
السبق ، وخلافاً لمن اشترط الجمع بينهما ، لأن المراد تعين المعنى ، وبأي شيء كان حصل
القصد .

(٣٢) لمعن بن أوس المزني في ديوانه ٧٤ ، والقافية في الديوان « تُقْبِلُ » بدل « تَرْجِعُ »
وهو في دلائل الإعجاز ٤٥٠ .

(٣٣) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢٠٠ .

و « عَجِبْتُ أَنْ يَكُونُوا » في قوله، مما حذف [فيه] (٣٤) حرف الجر لأمن

اللبس، إذ الأصل على جهة التعيين : « عجبت بأن يدوا » أي : يعطوا الدية، أو يقبلوها.

فلو وقع لبس امتنع مع « أن » كما يمتنع مع غيرها ، لكن منعه في « أن » منع

لمستحسن مع غير اللبس ، بخلافه مع غير « أن » ، كما إذا قلت : « رغبت في أن قام

أخوك » ، أو « عن أن قام أخوك » فلا يجوز حذف واحد منهما.

و « أَنْ » مثل « أَنْ » و « إِذْ » عند من جعلها مصدرية ، كان - أيضاً - يحذف

معه حرف الجر قياساً ، ومما جاء من ذلك قوله (٣٥):

أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ إِذْ زَلَّتْ قَدَمُ فطالما قد أَسْرَعَتْ لِسْفِكَ دَمٍ

التقدير : « من إذ زلت » أي : من زال



وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى ، كَـ « مَنْ »

مَنْ : « أَلْبَسُنْ مَنْ زَارَكُمُ نَسَجَ الْيَمَنِ »

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لَهُ وَجِبٌ عَرَا

وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

إذا كان أحد المفعولين فاعلاً في المعنى ، كما في قوله : « ألبسن من زاركم نسج

اليمن » . فإن « مَنْ » أحد المفعولين وهو في المعنى فاعل ، ويظهر ذلك في المطاوعة فإن

ضميره فيها يكون فاعلاً ، تقول : « ألبسته ثوباً فلبسه » ففاعل « لبس » ضمير وهو عائد

على المفعول الأول ، وإذا كان كذلك فإن الأصل تقديمه ، لأنه في معنى العمدة التي

لايستغنى عنها الكلام ، ويجوز تأخيرها ، فتقول : « ألبست نسج اليمن من زارنا » ،

ومثله : « أعطيت زيدا درهماً » فتقول : « أعطيت درهماً زيدا » ، وقد يتعين تقديم ما كان

(٣٤) تكملة من « ب » استحسنتها.

(٣٥) لم أقف على القائل.

فاعلاً في المعنى [ولزوم ذلك ، كما إذا قلت : « أعطيت زيداً عمراً » ، فإن كل واحد منهما يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى] (٣٦) ، فأيهما تقدم كان هو الفاعل في المعنى ، وصار بهذا الاعتبار ، كقولك : « أكرم موسى عيسى » فإن كان هناك قرينة تدل على ما كان فاعلاً في المعنى جاز تقديم المفعول ، كما إذا قلت : « أعطيت عمراً زيداً فباع زيد عمراً بمائة درهم » ، أو ما أشبه ذلك.

وقد يتعين تقديم المفعول في المعنى على الفاعل في المعنى ، كما إذا قلت : « أعطيت الدارَ صاحبها » فإنه لا يجوز أن تقول : « أعطيت صاحبها الدارَ » ؛ لأنك لو فعلت ذلك عاد الضمير على ما بعده لفظاً ورتبة ، وإلى جميع ذلك الإشارة بقوله :

وَيَلْزَمُ الْأَصْلَ لِوُجِبٍ عَرَا البيت بتمامه

وقوله : « حَتْمًا » إنما ذلك في الأعراف.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ : « ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا » عَلَى ضَعْفِهِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : « أُعْطِيتُ صَاحِبُهَا الدَّارَ »



وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا ، أَوْ حُصِرَ
وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا / ٩٠ ب

لما كان المفعول قد يكون غير فضلة كما هو في « باب ظن » ، احتاج عند الإخبار بجواز حذفه إلى تقييد ذلك بكونه فضلة ليقع الاحتراز من مفعول (ظَنَّ) ، ويجوز حذف الفضلة كما قال ، بشرط أن لا يكون جواباً ، وأن لا يكون محصوراً ، فإنه إن كان واحداً منهما امتنع الحذف.

فمثال الأول ، لو قال لك أحد : « مَنْ صَرَبْتَ؟ » تعين أن تقول : « زيداً » ، أو

«ضربتُ زيداً» مصحوبا بالفعل أو غير مصحوب ، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى)؛
لأنك لو حذفته فقلت : « ضربت » لم يحصل جواب، إذ سؤاله إنما هو عن تعيين محل
الضرب وممن وقع ، لا عن الضرب.

ومثال الثاني ، قولك : « ما ضربتُ إلاَّ زيداً » فلا يجوز حذف المفعول ؛ لأنك
لو حذفته لم يخل من أن تحذفه مع « إلا » أو دونها ، فإن حذفته دونها فقلت : « ما
ضربتُ إلاَّ » لم يجز ؛ لأن « إلاَّ » في مثل هذا وضعت لصرف النفي عن محل عام إلى
محل خاص ، فإن حذف المحل الخاص ناقض ذلك وضعها ، وإن حذفته معها فقلت :
« ما ضربت » حصل نفي مطلق وهو خلاف المقصود ؛ لأن المراد نفي مقيد ، فتعين إذ
ذاك ذكر المفعول.

ويجوز حذف الناصب كما قال ، فإذا قال لك أحد : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ » جاز أن تقول :
« زيداً » ، التقدير : « ضَرَبْتُ زيداً » ، فحذف « ضَرَبْتُ » للعلم به ، وهذا الحذف جائز
كما قال .

وقد يكون ذلك - أعني الحذف - على جهة الوجوب، كما في « باب اشتغال الفعل
عن المفعول بضميره » ، كقولك : « أزيداً ضربته ؟ » ، وكما إذا وقع في مَثَلٍ،
كقولك : « أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ ؟ » (٣٧) و « مَنْ أَنْتَ زيداً »^{٣٨} ، وما أشبه ذلك ، والتقدير :
« أَضَرَبْتَ ؟ ، وَأَتُعْطِينِي ؟ ، وَتَذْكُرُ » ، وأمثال ذلك كثير.

٣٧ - يُضْرَبُ لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين.

ينظر جمهرة الأمثال ٨٥/١ ، ومجمع الأمثال ٣٦٧/١ ، والمستقصى ٦٨/١ .

(٣٨) فصل سيبويه هذا المثال أو القول في الكتاب ٢٩٢/١ .

التَّنازُعُ فِي الْعَمَلِ

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي أَسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلَّوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِ أَوْ لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرِهِ

هذا هو باب التنازع ، وسيبويه وجماعة يسمونه باب الإعمال^(١)، ووقع لأهل البيان

في تسميته ألفاظ ، فيسمونه في أماكن بالقصر ، بمعنى : أنه قصر العامل على بعض ما يطلب ، ويسمونه في أماكن بالتجاذب وهو قريب من التنازع ؛ إلا أن التنازع أقرب إلى المعاني، والتجاذب أقرب إلى الذوات ، ويسمونه في أماكن بالاستيفاء ، باعتبار أن الاسم استوفى فيه حالة الظهور ، وحالة الإضمار ، والجميع متقارب.

وقال : « عاملان » ، ولم يقل : « فعلان » ، ليشمل الفعل ، واسم الفاعل ، واسم

المفعول ، وما أشبهها . وقد جمع بين الفعلين وغيرهما مما حكمه حكمهما ، قول كثير :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا^(٢)

ف « غريمها » وقع فيه - أيضاً - التنازع على الصحيح ، خلافاً للمصنف^(٣)،

فإنه عنده على التقديم والتأخير / والتقدير : « غريمها ممطول معنى » وبنى على ذلك ٩١/أ

قاعدة اشتراطها في التنازع ، والكلام معه في غير هذا الموضع.

(١) الكتاب ٧٣/١ .

(٢) في ديوانه ١٤٣ .

وهو في الإيضاح ١٠٩ ، والإنصاف ٩٠/١ ، وابن يعيش ٨/١ ، وشرح التسهيل ١٦٦/٢ ،

والتصريح ٣١٨/١ ، والهمع ١١١/٢ ، والأشموني ١٠١/٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٦٦/٢ .

و « قبل » من تتمة « عاملان » لا من تتمة « عمل » فإن العمل شرطه التأخير ،
والعاملان شرطهما التقدم ، فإنه لو تقدم المعمول على العاملين معاً ، فقلت : « زيداً
ضربت وأكرمت » أو على أحدهما ، فقلت : « ضربت زيداً وأكرمت » فإنه يخرج في
الوجهين عن التنازع ، ويتعين للأول من العاملين.

وقوله : « فلولاحد » ليست الألف واللام فيه على حدها في « لقيت رجلاً فضربت
الرجل » لاحتياجها إلى الضمير ، وهي في مثل : « لقيت رجلاً فضربت الرجل » لا تحتاج
إلى ضمير - و أيضاً - فإن اقترانها بالضمير مخرج لها عن أن تكون على حدها في
« لقيت رجلاً فضربت الرجل » ؛ لأن الألف واللام والضمير متنزلان منزلة المعرف
والتعريف لا يقع باثنين ، وقد نص ابن الشاهد في مثل : « لقيت رجلاً فأكرمت رجلاً » أنه
راجع إليهم مقتض بالخزل عدم المغايرة ، سواء صحب بضمير أو لم يصحب ، وقال :
فإن صحب كان أكد في الرجوع ، كما إذا قلت : « فأكرمت رجلاً منهم » وهذا ينبني على
أن الجمع هل يزيل اعتبار التحيز أو لا يزيله؟

وفي المسألة خلاف وتفصيل ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو
المقصود .

والعمل لواحد منهما عند الطائفتين ، أعني البصريين والكوفيين خلافاً للفراء^(٤) من
الكوفيين ، فإنه زعم أن العمل في المتفق للعاملين ، سواء اتفقا في الرفع ، كما إذا قلت :
« قام وقعد زيد » ، أو في النصب كما إذا قلت : « ضربت وأكرمت زيداً » ، وإن اختلفا
فالمنقول عنه الوفاق ، ونقل بعضهم : أنه يغلب مقتضى الرفع لاقتضائه العمل ، ونقل

(٤) أراؤه في التبصرة والتذكرة ١/١٤٩ ، وابن يعيش ١/٧٧ ، وشرح الجمل ١/٦١٧ ، والكافية ٧١ ،
وشرح التسهيل ٢/١٦٤ ، ١٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٥ ، ٦٤٧ ، وشرح الكافية للرضي
١/٧٩-٨٠ ، والارتشاف ٣/٨٨ ، ٩١ .

بعضهم :أنه يغلب المتقدم مطلقاً ، فيجعل أثره له بحق الأصالة وهو للآخر بحق النيابة.
ويجوز عند الطائفتين ، أعني البصريين والكوفيين أعمال الآخر والأول ، لكن اختلف
في المختار ، فالكوفيون يختارون الأول لسبقه ، والبصريون الثاني لقربه^(٥)
قال بعضهم : والأول أشبه بمذهب مالك (رحمه الله تعالى) ، والثاني أشبه بمذهب
الشافعي (رحمه الله تعالى) ، لأن الإمامين يختلفان في قاعدة ، وهو هل يراعى الأصل
الأسبق فيجعل المتأخر هو المشكوك فيه ، أو يعتبر الأصل الأقرب فيجعل منافيه هو
المشكوك فيه ؟ فمالك يعتبر الأول ؛ لسبقه ويجعل الثاني هو المطرح . والشافعي يعتبر
الثاني ويجعل منافيه عند الشك مطرحاً*.

صورته إذا أيقن بالطهارة وشك في الحدث ، فعند مالك : يجب عليه الوضوء ؛ لأن
المعتبر عنده [الأصل الأول] وهو كونه الذمة مطلوبة بطهارة تستبيح بها العبادة ، وهذه
الطهارة مشكوك في استمرارها أو تقدمها فيجب عليه الوضوء . وعند الشافعي : لا
وضوء عليه ؛ لأنه يعتبر الأصل الأقرب [وهو كون الوضوء قد تحقق ، ومنافيه] / ٩١/ب
مشكوك فيه .

وكذلك - أيضاً - لو شك الزوج في إيقاع الطلاق ، فعند مالك : يقع عليه الطلاق ، وقد اختلف
في مذهبه في الواحدة أو الثلاث ، وعند الشافعي : لا يقع عليه شيء بناءً على ما قدمنا .

و (الأسرة) هي العشيرة ، وهي هنا عبارة عن الأتباع ، وأن القول به قوي ، لأن

(٥) ينظر الخلاف في الكتاب ٧٣/١ ، والمقتضب ١١٢/٣ ، والجمل ١١١ ، والإيضاح ١٠٨ ،
والإنصاف ٩٦-٨٢/١ ، والتبيين ٢٥٢ ، وابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح الجمل ٦١٣/١ ، وشرح
التسهيل ١٦٧/٢-١٧١ ، والارتشاف ٨٩/٣ .

* هذه المسألة مبنية عند الحنفية والسادة الشافعية والحنابلة على قاعدة أن اليقين لا يزول
بالشك ، وعند المالكية على قاعدة الشك في الشرط مانع من ترتب المشروط ،
ينظر تفصيل القاعدتين مع الصورتين في عدة البروق للونشريسي ٩٠ ، والمنثور للزركشي
٢٥٦/٢ ، والوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ١٠٧-١٠٢ ، والتمهيد لابن عبد البر
٢٦/٢-٢٨ ، والفروق للقرافي ١١١-١١٢ ، وإيضاح المسالك للونشريسي ١٩٢ ، ١٩٣ .

العشيرة من حيث هم أصحابهم النصرة ، والأتباع - أيضاً - أصحابهم النصرة ، فالعلاقة بينهما وجود الدافع وقوعاً أو غلبة ، ويرجع إلى مجاز الإصحاب، وهو في أنواع المجاز ليس بالقوي إلا أن يتبعه أخذ بطرف الرد ، أو متشبت بالمعنى المقتضي للصدور على وجه الدراء وهو في الوقوع أقوى منه في الغلبة ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان، وحيث يكون هو المقصود.



وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا
كَ « يُحْسِنَانِ وَيُسَيِّئَانَاكَ » وَ « قَدْ بَغَى وَأَعْتَدَا عِبْدَاكَ »

المراد بـ « المهمل » هو الذي لم يعمل في الظاهر وإلا فكل واحد منهما أو منها عامل إلا على مذهب الكسائي^(٦)، حيث يقول : إن الذي لم يعمل في ظاهر حذف ، وإنما التزم ذلك فراراً من أن يعود الضمير على ما قبله لفظاً ورتبة ، والفراء^(٧) يوافقه في كون الضمير لا يعود على ما قبله لفظاً ورتبة ، ولكن يخالفه في جواز الحذف ، فإن الفراء لا يجيز حذف الفاعل ، فلزم من قوله منع « ضربني وضربت زيداً » والتزام « ضربني وضربت زيداً » أو « وضربته » ، لأن من مذهبهم عدم توفية الثاني ما يطلب عند إعمال الأول ، فإذا قلت : « ضربني وضربت زيداً » لم يبن لهذه الصورة أثر لقول البصريين ، ولا لقول الكسائي ، لكن يبين الأثر في التثنية والجمع ، فإنك تقول عند البصريين : « ضرباني وضربت الزيدين » ، و « ضربوني وضربت الزيدين » وعند الكسائي ، تقول : « ضربني » في الجميع ، لأن الفاعل عنده محذوف ، بخلاف ما هو عند البصريين فإنه

(٦) رأيه في التبصرة والتذكرة ١/١٤٩، وابن يعيش ١/٧٧، وشرح الجمل ١/٦١٤، ٦١٧-٦١٨، وشرح التسهيل ٢/١٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٥، وشرح الكافية للرضي ١/٧٩، والارتشاف ٣/٩٠-٩١.

(٧) ينظر مصادر هامش «٤» السابق.

مضمر ، والمضمر يستتر في الأفراد ، ويبرز في التثنية والجمع ، ويكون المضمر على وفق الظاهر، فإن كان الظاهر مفرداً أفرد الضمير ، وإن كان مثنى ثني ، وإن كان مجموعاً جمع ، وإلى هذا الحكم من المطابقة الإشارة بقول المصنف : « والتزم ما التزما » أي : من المطابقة كما قدمنا .

وقوله : « يُحْسِنَانِ وَيُسَيِّئَانِ » ، على اختيار البصريين ؛ لأنه جرد الثاني من الضمير، فعلم بذلك أنه قد رفع الظاهر ، لما تقرر من أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر تجرد عن الإصحاب في حالة التثنية والجمع كتجرده حالة الأفراد ، إلا على لغة من يصحبه بعلامة التثنية والجمع ، وهي لغة معروفة عند العرب^(٨)، ولو كان على اختيار الكوفيين لعكس التجريد والإصحاب ، وكان يقول : « يحسن ويسينان ابناكا » ؛ لأن « يحسن » هو المسند إلى الظاهر ويلزمه التجريد .

[وقوله]^(٩) : « وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ » إنما هو على اختيار الكوفيين ؛ لأن

المجرد / هو المتقدم أعني « بَغَى » فعلم بذلك أنه الرافع للظاهر ، ولو كان على اختيار البصريين لقال : « وقد بغيا واعتدى عبداكا » على حسب ما قدمنا في المثال الذي قبله ، وقياس قول أبي زكريا الفراء التجريد في الفعلين، أو الإصحاب نص على ذلك أبو علي^(١٠) لأنهما أعني الفعلين متساويان عنده في العمل .



وَلَا نَجِسُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِنَغْيَرِ رَفَعٍ أَوْ هَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخَرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(٨) يعني بها لغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » وهي لغة طَبِئٍ أو أَرْدَشْنُوَّة أو بِلْحَارْث - ينظر ص: ٣١٠ - ٣١٢ .

(٩) تكملة من « ب » استحسنتها .

(١٠) ينظر الشيرازيات ١/١٨٢-١٨٧، والعسكرية ١١٤، والعضديات ١٤١ .

إذا أعملت الثاني لم تجئ في الأول بمضمر إلا لرفع فقط ، كما إذا قلت : « ضربت وضربني زيد » إذ لا قبح في اللفظ لتراخي ما يطلبه العامل ، ووجود الفصل بما يتجه على المتراخي ، وهو المطلوب للعامل الأول ، فإن جاء مثل : « ضربته وضربني زيد » فهو محمول على القلة ، ومن ذلك قوله :

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُضِيكَ صَاحِبٌ جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ (١١)

فإن أعملت الأول تعين أنك تضممر في الثاني الفاعل والمفعول معاً ، فتأتي بضمير الرفع وضمير النصب ؛ لأن ما هو بين يديه ، أعني بين يدي العامل الثاني صالح للعمل فيه وهو يطلبه ، فإذا صرف عنه إلى غيره ، تعين أن يشتغل بما يقوم له مقام ما صرف عنه إلى غيره ، فتقول على هذا : « ضربني وضربته زيد » إلا في شيء حكاه سيبويه (١٢) (رحمه الله تعالى)، وهو قولهم : « مَتَى ظَنَنْتَ أَوْ قُلْتَ زَيْداً مُنْطَلِقاً » فهو قليل ، وكان القياس « أو قلته زيدا منطلقاً » ، وكان الذي سهله كون « قال » لا يطلب « زيدا منطلقاً » إنما « قال » طالب بالحكاية على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى).

والكوفيون لا يلتزمون الإضمار المطلق في الثاني ، بل يجيزون الحذف في الثاني مع إعمال الأول ، وعلى هذه القاعدة يتعين إعمال الثاني عند البصريين ، في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قَالَ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ (١٣) لأنه لو كان على إعمال الأول لكان « أفرغه » ، وكذلك - أيضاً - قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ هَآؤُمْ أَقْرَأُ كِتَابِيَهٗ ﴾ (١٤)

(١١) لم يعرف قائله.

وهو في شرح التسهيل ١٧١/٢، وابن الناظم ٢٥٥، وتخليص الشواهد ٥١٤، وابن عقيل ١٦٣/٢، والتصريح ٣٢٢/١، والهمع ١١٠/٢، والأشمونى ١٠٥/٢.

(١٢) ينظر الكتاب ٧٩/١.

(١٣) آية ٩٦ من سورة الكهف.

(١٤) آية ١٩ من سورة الحاقة.

ولو كان على إعمال الأول لكان « اقرؤه » ، وكذلك - أيضاً - قوله (تبارك وتعالى): ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾^(١٥) ولو كان على إعمال الأول لكان « قل الله يفتيكم فيها في الكلالة ».

والكوفيون ما يشترطون ذلك ، فذلك يقولون : إنه محتمل لإعمال الأول ، لكن البصريون يجعلونه متعيناً لإعمال الثاني على ما قدمنا قال أبو زكريا بن معطٍ في ألفيته^(١٦):

يَشْهَدُ « هَاؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيَهْ » لِسَبَوِيَهْ وَاللَّغَاتُ الْعَالِيَهْ

وربما عرض في هذا الباب ما يمنع عن التنازع رأساً ، أو عن بعض أحكامه، إما لأمر ظاهر أول وهلة ، كما في قول النابغة الجعدي^(١٧):

تَذَكَّرْتُ وَالذِّكْرَى تَهَيَّجُ عَلَى الْفَتَى وَمِنْ حَاجَةِ الْمَحْزُونِ أَنْ يَتَذَكَّرَا

نَدَامَايَ عِنْدَ الْمُنْذِرِ بْنِ مُحَرَّرٍ أَرَى الْيَوْمَ مِنْهُمْ ظَاهِرَ الْأَرْضِ مُقْفِرَا

فـ « نداماي » مصروف عن « أن يتذكر » إلى « تذكرت » ؛ لأن المحزون من [حيث

هو ليس من حاجته أن يتذكر نداماه] / عند المنذر بن محرق ، وقد ذهب بعض أهل ٩٢/ب البيان إلى أنه على حد^(١٨):

(١٥) آية ١٧٦ من سورة النساء.

(١٦) ينظر ألفيته ٣٩.

(١٧) في ديوانه ٦١.

وهما في الاستيعاب ٥٨٩/٣ (هامش الإصابة) .

(١٨) للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١ - ٣٥٥.

وهي في الكتاب ٣٦٩/١، والأصول ٢٠٨/١، والإيضاح ٢١٨، وابن السيرافي ٤٧/١، وأسرار العربية ١٨٧، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٤، وابن يعيش ٥٤/٢.

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ
مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
والهَوَلِ مِنْ تَهَوَّلِ الهَوَرِ

أعني أن يكون من باب التجريد^(١٩)، فيكون المحزون هو المتكلم ، كما أن المحبور هو الراكب ، وإلا كان فعلاً لغير فاعل الفعل المعلل وهو ممنوع ، فعلى هذا يكون قول النابغة : « تذكرت ... البيتين » داخلاً في هذا الباب ، أعني باب التنازع فتأمله ، فكأنه قال بهذا الاعتبار : ومن حاجتي أن أتذكر نداماي عند المنذر بن محرق.

ويعرض له - أيضاً - بكون المعنى يفسد إن جعل من التنازع ، ما يخرج - أيضاً - من هذا الباب ، لكن لا يدرك بأول وهلة ، كما في قول امرئ القيس^(٢٠) :

فلو أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كفاني ولم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ
ولكنَّما أَسْعَى لِحُجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المؤَثَّلَ أَمْثَالِي

فإنه إن جعل من باب التنازع فسد المعنى ، لأن القاعدة في « لو » أنها إن دخلت على موجبين نفتهما ، كما إذا قلت : « لو قام زيد قام عمرو » ف « قام زيد وقام عمرو » دون « لو » موجبان ، فلما دخلت عليهما « لو » نفتهما فصارا منفيين ، وإذا دخلت على منفيين أوجبتهما ، كما إذا قلت : « لو لم يقم زيد لم يقم عمرو » ف « لم يقم زيد ولم يقم عمرو » منفيان دخلت عليهما « لو » فأوجبتهما ، وإذا دخلت على موجب ومنفي نفت الموجب وأوجبت المنفي ، كما إذا قلت : « لو قام زيد لم يقم عمرو » ف « قام » دون « لو »

(١٩) يعني به التجريد الشعري لا البلاغي ، وقد سبق الحديث عنه بالتفصيل في ص : ٩١

هامش ٢٢

(٢٠) في ديوانه ٣٩.

والبيت الأول محل الشاهد وهو في الكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٤ ، والإنصاف ٨٤/١ ، والمقرب ١٦١/١ ، وتذكرة النحاة ٣٣٩ ، والهمع ١١٠/٢ ، والأشموني ٩٨/٢ .

مثبت دخلت عليه « لو » فنفته ، و « لم يقم » دون « لو » منفي فدخلت عليه « لو » فأوجبته ، فإذا تقرر ذلك فإنك إن جعلت قول امرئ القيس من باب التنازع ، لزم نفي أنه يسعى لأدنى معيشة ، لأنه موجب دخلت عليه « لو » وإثبات أنه يكفيه قليل ؛ لأنه منفي دخلت عليه « لو » فأوجبته ، وذلك تناقض ، فإذا فُيُجَعَل « ولم أطلب » مستأنف غير داخل تحت حكم « لو » فيبقى إذ ذاك على نفيه ، فيصح المعنى ، ويكون المعنى إذ ذاك : أنه لا يسعى لأدنى معيشة كما قدمنا ، وأنه لا يطلب من المال قليلا ، وذلك ملتئم .

ومن أدخله في هذا الباب من النحويين كأبي علي^(٢١) فإنما هو باعتبار مجرد اللفظ فقط ، وقد تأوله بعضهم : على أنه من باب حذف السبب وإقامة المسبب مقامه ، فكان التقدير : تركتها ولم أطلب القليل من المال . وعدم تركها ، أي : ترك السعي لأدنى معيشة سبب في أنه لا يطلب القليل من المال .

ومما يعرض - أيضاً - في هذا الباب مما يخرج عن أن يكون من باب التنازع إما رأسا ، وإما في بعض أحكامه ، ما ذكر المصنف من أن يكون المتنازع فيه خبراً في الأصل ، كثنائي مفعولي « ظننت » ، ولا فرق في ذلك بين أن / يكون الخبر هو المفعول ٩٣/أ الثاني أو المخبر عنه وهو المفعول الأول ، واقتصر المصنف على الخبر وهو المفعول الثاني ؛ لأن الحكم فيهما واحد .

وقد خالف المصنف - هنا - مذهبه ؛ لأن مذهبه جواز حذف أحد المفعولين من « باب ظن »^(٢٢) لفهم المعنى ، والذي عرض أن مفعول الفعل الأول إذا أعمل الثاني يحذف ، وإن عدم حذفه ليس بالكثير ، لما يلزم منه من عود ضمير فضلة يستغنى عنه

(٢١) ينظر الإيضاح ١١٠ ، والارتشاف ٨٨/٣ . وقد اعترض عليه ابن عصفور في شرح الجمل ٦٢٣/١ - ٦٢٤ .

(٢٢) سبق تخريجه في ص : ٣٠١ ، هامش ٦٨ . والمسألة هنا في شرح التسهيل ١٧١/٢ - ١٧٣ .

على متأخر لفظاً ورتبة ، فتقول كما قدمنا : « ضربت وضربني زيد » دون « ضربته وضربني زيد » ويحمل على القلة البيت :

إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ وقد تقدم إنشاده، وبعده (٢٣)
وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ تَغْيِيرِ ذِي وَدٍّ

وقوله :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا عَلَى نَائِيهَا بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِدُ (٢٤)

والذي يعرض - هنا - لزوم الإضمار ، ويلزم المصنف ألا يلزم لما تقرر من مذهبه

وأنه يجوز الحذف ، وقد نص - هنا - على أنه يلزم الحذف في غير « باب ظن » ،

وقد قال في « كافيته » : أنه لو كثر الإضمار لما كان خارجاً عن النظر ، قال :

... .. وَمِثْلُهُ لَوْ شَاعَ لَمْ يَعُدَّ النَّظَرُ (٢٥)

وهذا الحكم أعني من الإضمار اللازم إنما يكون حيث لا يقع مخالفة بين الظاهر

والمضمر في المطابقة ، كما إذا قلت : « ظنني إياه وظنت زيدا قائماً » فإنك إذا أعملت

الثاني تعين إضمار الأول وهو فضلة ، ويجوز فيه وجهان :

أحدهما : الانفصال كما قدمنا ، والآخر : الاتصال ، فتقول : « ظننته وظننت زيدا

قائماً » . واختاره بعضهم : أعني الاتصال على القاعدة المعروفة ، والتزمه بعضهم ،

ليكون اتصاله فرقاً بين إعمال الأول والثاني . وإن أعملت الثاني تعين تأخير الضمير ،

فتقول : « ظنني وظننت زيدا قائماً إياه » ، فـ « قائماً » لـ « ظنني » و « إياه »

لـ « ظننت » .

(٢٣) سبق تخريجه في هامش « ١٥ » السابق.

وينظر البيتان في شرح التسهيل ١٧١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٩ ، وابن عقيل ١٦٣/٢ .

(٢٤) لربيعة بن مكرم.

وهو في الكامل للمبرد ٢٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢ ، واللسان « غمد » ٣٢٦/٣ .

(٢٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٦٥٠/٢ .

وقد ذهب بعضهم : إلى التأخير مطلقاً ، سواء أعملت الأول أو الثاني ، ليعود الضمير على ما قبله ؛ لأنه يدل على ذلك ، ومتى قدر على القياس تعين المصير إليه ، وعلى هذا يمتنع الاتصال لتأخره عن العامل في الوجهين.

وقد ذهب بعضهم^(٢٦) : إلى أن التنازع ممتنع في الفعل المتعدي إلى أكثر من واحد لكنه خلاف مذهب سيبويه (رحمه الله تعالى) ، وقدمنا ما حكى من قول العرب : « متى ظننت أو قلت زيدا منطلقاً »^(٢٧)

والذاهب إلى المنع يقول في هذه المسألة : « ظنني زيدا قائماً وظننته قائماً » ، أو ما أشبه ذلك مما يعين عدم الأعمال وهو التنازع ، هذا كله إذا لم تقع مخالفة في المطابقة ، فأما إن وقعت وهو الذي أشار إليه بقوله :

وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِغَيْرِ مَا يُكَطِّبُ الْقُفْسَ رَا
نَحْوُ : « أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا » / ٩٣/ب

فإن « أخا » يتعين إظهاره ، ولا يجوز حذفه ولا إضماره ، أما حذفه فلأن أحد مفعولي « ظننت » لا يجوز حذفه ، وقد قدمنا مذهب المصنف . وأما إضماره فإنه - أيضاً - لا يجوز ؛ لأنك إن أضمرته لم يخل من أن تضمره مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، فتقول : « إياه » أو « إياهما » أو « إياهم » ، فباطل إضماره مثنى أو مجموعاً ؛ لأنه يلزم أن يكون أحد المفعولين مفرداً والآخر مثنى أو مجموعاً.

وباطل - أيضاً - أن تضمره مفرداً ، لأنه ليس هنالك ما يعود عليه إلا « أخوين » لأن الضمير طالب بالحدث فلا يعود إلا على مقتضيه ، أعني مقتضي الحدث ، ولا يجوز ذلك ؛ لأن « أخوين » مثنى والضمير مفرد ، والمفرد لا يعود على المثنى ؛ لأن كل ضمير

(٢٦) ينظر تفصيل المسألة في شرح الجمل ٦٢١/١-٦٢٢، وشرح التسهيل ١٧٣/٢-١٧٤، والارتشاف ٨٩/٣-٩٢.

(٢٧) سبق تخريجه في هامش « ١٦ » السابق.

عاد على لفظ صح أن يوضح ذلك اللفظ موضعه ، وتتحد الدالتان إن لم يكن الكلام طالباً بالإضمار ، فإذا امتنع حذفه لما قدمنا وإضماره - أيضاً - لما قدمنا ؛ لأن الإضمار لا يكون إلا على أحد هذه الثلاثة، والثلاثة ممتنعة ، تعين الإظهار ، ولا يصح أن يكون على حد قولك : « أنا قاله » ، يعنى أن يكون « إياه » مراداً به المتكلم ، لما تقرر من أن المبتدأ والخبر لابد أن يتغيرا من نحو اللفظ ، ومجيئه بلفظ الغيبة والمراد به المتكلم غير كاف في المغيرة

وجوز الكوفيون مع تجويز الإظهار الحذف والإضمار ، قال المصنف في «كافيته»^(٢٨):

وَالْحَذْفُ وَالْإِضْمَارُ لَيْسَ يَمْتَنَعُ فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ فَاسْمَعُ وَأَطِعْ

ومثل « أظن ويظناني أخا زيدا وعمراً أخوين » قولك : « حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً » فتأمله.

(٢٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٦٤٨/٢.

الْمَفْعُولُ الْمَطْلُقُ

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سَوَى الزَّمَانِ مِنْ
مَذَلُولِي الْفِعْلِ، كَ «أَمِنَ» مِنْ «أَمِنَ»
بِمِثْلِهِ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ وَصْفٍ، نُصِبَ
وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ أَنْتُزِبَ

المفعول المطلق : هو المصدر، ويسمى - أيضاً - الحدث، ويسمى - أيضاً -
الحدثان^(١).

فأما تسميته مفعولاً مطلقاً فلكونه لا يتقيد بشيء، بخلاف باقي المفعولات، فإنها
مقيدة، والمفعولات التي تتقيد بأربعة : مفعول به، وقد تقدم الكلام عليه، ومفعول من أجله
وهو الذي يسمى « مفعولاً له » وسيأتي، ومفعول فيه وهو « الظرف » وسيأتي - أيضاً - ،
ومفعول معه وهو الذي يأتي منصوباً بعد الواو، وسيأتي - أيضاً - وكلها مقيدة كما ترى
والمصدر هو المفعول المطلق الذي لا يتقيد بشيء، ويسمى مصدراً؛ لأنه يصدر عن
الفعل، أو يصدر هو عن مثيره. ويسمى حدثاً، لأنه يحدث عن مصدر عنه. ويسمى حدثاناً؛
لأنه بمعنى الحدث المصدر، والحدث والحدثان قد تكلمت به العرب، لكن على غير الوجه
الذي قاله النحويون، لكن العلاقة موجودة، فمما / وقع لها فيه اللفظ بالمصدر، قول نابغة
بني ذبيان يصف امرأة^(٢):

لا واردة منها يحور لمصدرٍ عنها ولا صدر يحور لموردٍ

(١) تسمية الحدث والحدثان هما لسيبويه في الكتاب ٣٤/١-٣٥.

وينظر الفصل ٣١، وابن يعيش ١٠٩/١ - ١١٠.

(٢) في ديوانه ٩٧.

ومما وقع لها فيه اللفظ بالحدث، قوله^(٣):

تَرَى لَهَا عَلَى الْوَنَى أَحْدَاثًا تَقَرَّرَ عَيْنًا وَتُزِيلُ عَاثًا

العاث والعيث هو الفساد كالعيب والمعايب.

ومما وقع لها فيه التلغظ بلفظ الحدثان، قول^(٤):

إِنَّ لَهَا وَإِنَّ لِي حَدَّثَانَا تَذَكَّرُ مِنْهُ سِيرَةً أَرْمَانَا

وهو - كما قال - أحد مدلولي الفعل ؛ لأن الفعل يدل على زمان وعلى حدث،

فالحدث هو أحد مدلوليه وهو المصدر، كـ « أمن » من « أمن » كما قال.

ولا يؤخذ من قوله إنه مدلول للفعل، أنه - أعني - المصدر فرع عن الفعل، لكون

المدلول فرعاً عن الدليل، فيلزم التناقض لقوله بعد هذا: « وكونه أصلاً لهذين انتخب »؛

لأن الدال على الشيء قد يكون فرعاً عنه، ألا ترى أن « الضرب » مثلاً يدل على ضارب،

وهو فرع عنه، بل هذا هو المعروف أعني أن الدال على الشيء يكون فرعاً عنه؛ بخلاف

السبب ، ومن الدلالة بالفرع على الأصل قوله^(٥):

يُنَبِّيكِ بِالْبَشْرِ عَنْ إِحْسَانٍ مُصْطَنِعٍ كَالسَّيْفِ دَلَّ عَلَى التَّائِثِيرِ بِالْأَثَرِ

وقد رأيت لبعض المتكلمين على هذه الألفية إلزامه التناقض بقوله عن المصدر: إنه

مدلول للفعل، ويقول: « وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَٰذَيْنِ ائْتُخِبَ » وليس بشيء .

وينتصب كما قال بمثله، كما إذا قلت: « أعجبني ضربك الشديد » وبالفعل،

كما إذا قلت: « ضربت زيدا ضرباً » وبالوصف، كما إذا قلت: « زيد ضارب ضرباً »

ومن الأول، قوله^(٦):

(٣) لم أقف على القائل .

(٤) لم أقف على القائل.

(٥) لم أقف على القائل.

(٦) لم أقف على القائل.

وَأَتَيْكَ الْأَتَى الْمُسَبَّرَ وَاجِبٌ عَلَيْكَ حَتْمًا فَاعْتَقْدَهُ لَا زَبٌ

ومن الثاني، قوله (٧):

قَتَلْتَهُ قَتْلًا وَأَيُّ قَتْلِ أَوْدَى بِهِ مِنْ غَيْرِ مَا مُخْتَلٍ

ومن الثالث، قوله (٨):

أَنْتَ لَعَمْرِي وَاصِلٌ وَصَلَ اللَّيْلُ تَقَطَّعَ حَيًّا وَتَزَوَّرَ فِي الْحَمَامِ

ولا خلاف عند البصريين في كون الفعل فرعاً عن المصدر، لكن اختلفوا في

الصفات، فمنهم (٩) من قال: إنها فرع عن الفعل، ومنهم من قال: إنها فرع عن المصدر فتساوى الفعل، وقال في «كافيته» (١٠):

بِمِثْلِهِ، أَوْ فَرَعٍ فِيهِ يَنْتَصِبُ،

كَ «سَيْرُكَ السَّيْرِ الْحَثِيثِ مُتَعَبٌ»

وذهب الكوفيون: إلى أن الفعل أصل للمصدر، والوصف، وقد أكثر الناس من

الاحتجاج لكل قول من هذه الأقوال، وهو - أعني الاختلاف والاحتجاج - مما لا ينبغي عليه كثير فائدة (١١).



تَوَكَّيْدًا، أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ، أَوْ عَدَدٌ،

كَ «سَرْتُ سَيَرَتَيْنِ سَيَرًا ذِي رَشْدٍ»

(٧) لم أقف على القائل .

(٨) لم أقف على القائل.

(٩) ينظر مصادر هامش « ١١ » اللاحق.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ٦٥٤/٢.

(١١) المسألة خلافية، وقد عقد لها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٣٥/١، مسألة بعنوان « القول في

أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟ »، وينظر الأصول ١٣٧/١، والمفصل ٣١، وأسرار العربية

١٧١، والتبيين ١٤٣، وابن يعيش ١١٠/١، وشرح التسهيل ١٧٨/٢-١٨٠، وشرح الكافية للرضي

١٩١/٢-١٩٢، والارتشاف ٢٠٢/٢، ومنهج السالك ١٣٧، والتصريح ٣٢٥/١.

وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْهُ قَاعَالِيهِ دَلُّ

ب/٩٤ كَ « جِدَّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَأَفْرَحِ الْجَدْلُ » /

يقع المصدر كما قال: مُبيناً تأكيداً، أو نوعاً، أو عدداً، وفي هذه الأماكن يكون منصوباً، وفيما كان نائباً عن المصدر، ولا يكون ذلك إلا مع ذكر فعله لفظاً ومعنى ، كـ « ضربته ضرباً » وما أشبه ذلك ، أو معنى لا لفظاً، كما إذا قلت: « قمت وقوفاً » و « قعدت جلوساً » ، وما أشبه ذلك.

والمصدر المؤكد هو الذي لا يزيد مدلوله على مدلول الفعل، كما إذا قلت: « ضربت زيدا ضرباً » ، لا تريد بـ « ضرب » زيادة على « ضربت » ، فأما إن أردت به زيادة على الضرب بأن قصدت تعظيماً للضرب، أو تحقيراً له، أو شدة، أو خفة، أو ما أشبه ذلك، واكتفيت لفهم المتلقى لقريئة مصاحبة أو سابقة أو لاحقة، [فإن] (١٢) ابن الشاهد: قد نص على أن ذلك من قسم المبين ، ونقل عن النحويين أنهم أهملوا ذلك، قال: وهو لازم، لكن حكى خلافاً في قصر القريئة على المصاحبة، وجواز الترحيح بالتقدم والتأخر، قال : والأصح التعميم ؛ لاقتضاء تلقي الحكم غير منوطٍ من متعلق على مستقل غير طالب بطرف الرد المستغرق، وتقرير جميع ذلك في علم البيان، وحيث يكون هو المقصود.

وأما النوع فهو الذي يبين شيئاً لم يكن مفهوماً من الفعل، كما إذا قلت: « جلست جلسة » و « ركبت ركبة » ، وما أشبه ذلك مما يدل على الهيئات، وهذا دل على النوعية من غير إصحاب، وقد يدل عليها أعنى على الهيئة مصحوباً بالألف واللام، كما إذا قلت : « ركبت الركوب » ، أى : الذي تعرف هيئته، فعلى هذا لاتختص « فعلة » بالهيئة، وهل يجوز « ركبت الركبة » ، و « مشيت المشية » ؟

منع من ذلك بعض أهل البيان ، والصحيح الجواز .

(١٢) تكملة من « ب » استحسنتها.

وأما كونه عدداً فقد مثل المصنف بـ « سيرتين » ، ومثله : « ضربتين وضربة ، وسيرة » ، والنحويون وأهل البيان يطلقون على مثل : « ضربة » و « سيرة » العدد ، وأهل الحساب يجعلون الواحدة أصلاً للعدد ولا يسمونه عدداً ، وقد استشهد ابن عصفور (١٣) على كونه أعنى الواحد عدداً ، بقول جرير (١٤) :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْطَرَى لولا الكَمِّي المَقْنَعَا

قال: لأن « العقر » مصدر ، والمصدر مفرد ، وقد أطلق عليه العدد ، وفيه نظر .
وأما « ثلاث ضربات » و « عشرون ضربة » وما أشبه ذلك ، فإنه من قسم ماناب عن المصدر لفقدان حروفه منه .

وأما « سِيرَ ذِي رَشْدٍ » فإنه من قسم النوع ، ويأتى على نوعين :

أحدهما : ما يلزم فيه حذفان ، وهو ما إذا كان المضاف إليه مغايراً للمسند إليه الفعل ، كما إذا قلت : « ضربته ضرب زيد » و « أحببتك حب أبيك » وما أشبه ذلك ، فإن المعنى : حباً مثل حب أبيك ، وضرباً مثل ضرب زيد ، ثم حذفت المصدر وأقمت صفته مقامه ، ثم حذفت المضاف وأقمت المضاف / إليه مقامه ؛ لأنه يستحيل أن تفعل فعل غيرك . ١/٩٥

والآخر : أن لا يكون مغايراً ، بل يمكن رجوعه إلى المسند إليه الفعل ، كما إذا قلت : « أكرمتك إكرام الكرماء » و « أحببتك حب ذوي الشفقة » فإن « الكرم » و « الشفقة » هو المقصود لا من قام به ، ولا يمتنع وقوعه على « زيد » بإسناده إليه ، ومن هذا قول المصنف : « سير ذي رشد » ، وضابطه : أن يقال إن كان المصدر المشبه به مضافاً إلى مقتضى ذات تعين حذفان ، كما قدمنا من قولك : « ضربته ضرب زيد » ، وإن كان مضافاً إلى ما يقتضى حدثاً ، كان فيه حذف واحد ، كما إذا قلت : « أكرمتك إكرام الكرماء »

(١٣) ينظر شرح الجمل ١/٣٠٢ .

(١٤) سبق تخريجه في ص : ٢٨٦ هامش : ٩ .

فيقدر في الأول : « ضرباً مثل ضرب زيد » ، ويقدر في الثاني : « إكراماً إكرام كريم » .
وقد جعل بعض أهل البيان « إكرام ذوي الكرم » و « محبة ذوي الشفقة » اسماً على حياله ، وقال : هو المتعين لحذف الواحد بالتصريح بمقتضى الاشتراك ، وهو المصدر ، بخلاف : الكرماء والشفقاء وما أشبه ذلك ، والصحيح أن الجميع قسم واحد لاقتضاء الحدث في النوعين .

وقد ينوب عن المصدر ما دل عليه كما قال ، وذلك يكون بأنواع متعددة :
منها : العدد الخارج عن مثل : « ضَرْبَةٌ وضربتین » ، كقولك : « ضربته ثلاث ضرباتٍ » و « إحدى عشرة ضربةً » و « عشرين ضربةً » و « إحدى وعشرين ضربةً » و « مائة ضربةً » و « ألف ضربةً » وما أشبه ذلك .
ومنه : ما اقتضى تبعيضاً ، كقولك : « ضربته بَعْضُ الضَّرْبِ » أو تعميماً ، كقولك : « ضربته كُلَّ الضَّرْبِ » .

أو آلة ، كقولك : « ضربته سوطاً ، أو عصاً ، أو جريدة » ، أو ما أشبه ذلك .
أو صفة ، كقولك : « مكثت طويلاً » . أو اسماً مغايراً ما تقدم ، كما إذا قلت : « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » و « سَطَوَتِ الْأَسَدُ » ، فإن المعنى : طلعت طلوعاً يشبه طلوع الشمس ، وسطوت سوطاً يشبه سطو الأسد ، ومن هذا قولهم : « بَدَأَ فُلَانٌ الْحِرْبَاءَ » أي : له تلونٌ تلونَ الحِرْبَاءِ هكذا قدره بعضهم ، وقدره بعضهم : بُدُوًا كَبَدُّوا الحرباء ، أي : ذي تلون ، والمعنيان متقاربان ، والأول أسرع إلى المعنى ، والثاني أسرع إلى اللفظ ، ومثله قولك : « لا أعطيك شيئاً » و « لا أرزؤك حبة » ، التقدير : لا أعطيك عطاء قليلاً ولا كثيراً ، ثم حذف « عطاء قليلاً ولا كثيراً » وجعل « شيئاً » نائباً منابه لاقتضاءه التعميم ، وكذلك : لا أرزؤك حبة قليلاً ولا كثيراً ، ثم حذف وجعل مكانه « حبة » ؛ لأنه مقتضى لنفي الأقل ، ويستلزم ضرورة نفي الأكثر ، فإن اقترن بذلك ما ينفيه عن الحدث [خرج عن] المصدر ، كما جاء

في حديث عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم [عن أبيه ، أن رسولاً] / ٩٥/ب

الله ﷺ : « اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ عَلَى إِبْلِ الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ سَأَلَهُ إِبِلًا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى عُرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، وَكَانَ مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، أَنْ تَحْمَرَ عَيْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ ﷺ : إِنَّ الرَّجُلَ لَيَسْأَلُنِي مَا لَا يَصْلُحُ لِي وَلَا لَهُ، فَإِنْ مَنَعْتُهُ كَرِهْتُ الْمَنَعَ، وَإِنْ أَعْطَيْتُهُ أَعْطَيْتُهُ مَا لَا يَصْلُحُ لِي وَلَا لَهُ. فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَسْأَلُكَ مِنْهَا شَيْئًا أَبَدًا » (١٥).

ف « شَيْئًا » - هنا - غير واقع على المصدر لاقتترانه بمقتضى للذات، وهو منها.

وقد جعل من الأول، أعني مما وقع الاسم فيه موقع المصدر، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ (١٦) وقوله (تبارك وتعالى) : ﴿فَإِذَا لَئِيْلُونَ النَّاسِ نَقِيرًا﴾ (١٧).

وقد يكون الاسم موضوعا موضع المصدر، والمصدر الذي وضع الاسم موضعه

موضوع موضع الحال، كما في قول امرئ القيس :

إِذَا التَّقَتَّ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْفُلِ (١٨)

التقدير : تضوع ريحها متنسما، ثم وضع مكان « متنسم » « تنسما » ثم وضع

مكان « تنسم » « نسيم » .

وأما مثل : « قمتُ وقوفاً » ، و « قعدتُ جلوساً » وما أشبه ذلك. وهو الذي أشار

إليه المصنف بقوله : « وَافْرَحَ الْجَذَلُ » ، وَالْجَذَلُ : هُوَ التَّنْعُمُ وَالرَّفَاهِيَّةُ وَحُسْنُ الْحَالِ، فَإِنْ فِيهِ لِلنَّحْوِيِّينَ وَأَهْلِ الْبَيَانِ مَذَاهِبُ (١٩) :

فقد قيل : إنه مصدر من المعنى وإن الناصب له فعله المتقدم ؛ لأنه بمعناه ، فإذا

(١٥) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٢/١٠٠٠ ح ١٤ ، في كتاب الصدقة، باب ما يكره من الصدقة.

(١٦) آية ٤٩ من سورة النساء.

(١٧) آية ٥٣ من سورة النساء.

(١٨) في ديوانه : ١٥ من معلقته .

(١٩) تنظر المسألة في شرح التسهيل ٢/١٨٢، والارتشاف ٢/٢٠٣، وتوضيح المقاصد ٢/٧٨.

قلت : « قمت وقوفاً » و « قعدت جلوساً » فإن « وقوفاً » و « جلوساً » مصدران لـ « قمت » و « قعدت » لأن المعنى فيهما واحد.

وقال بعضهم : إنه منصوب بفعل من لفظه دل عليه ما هو بمعناه ، فالتقدير : قمت فوقفت وقوفاً ، وقعدت فجلست جلوساً.

وبعضهم قال : إنه انتصب على حد : « رجعت القهقري » ، أى : على أنه نوع منه . ويلزم هذا القائل : أن يقدر عموم الأول وخصوص الثاني . وهذه الثلاثة للنحويين . ونقل ابن الشاهد عن أهل البيان : أنهم يفرقون بين ما اتحدت فيه الدالتان ، وبين ما تعددت ، فإن اتحدت الدالتان كان مصدراً للفعل الظاهر ، وإن اختلفت كان لفعل مقدر ، وجعل من المتحد قوله (٢٠) :

يزعم جُزءٌ ولم يُقْلُ سداً أَنِّي تزَوَّجْتُ مُنْعَمًا جَدَلًا

وجعله على حد قولك : « زيد ضارب ضرباً » ، أعنى مما يكون الناصب فيه للمصدر صفته ، وقد تقدم التنبيه على ذلك ، ونفى أن يكون مصدراً في موضع الحال ، أو مفعولاً له ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود (٢١) .

١/٩٦ وجعل لما يقدر فيه / فعل لعدم اتحاد الدالتين ، قول امرئ القيس (٢٢) :

ويوماً على ظَهْرِ الكَثِيبِ تَعَدَّرْتُ عَلَيَّ وَأَلْتُ حَلْفَةً لَمْ تَحْلُلْ

قال : لأن الإيلاء في أصل اللغة : هو عبارة عن العزم ، أعم من أن يكون معه حلف ، أو لا يكون معه حلف ، قال : وهو في الشرع المطهر : عبارة عن حلف مخصوص

(٢٠) لم أقف على القائل.

(٢١) معنى الكلام : أنه إذا اتحدت الدالتان لاعموم ولاخصوص بينهما ؛ لوجود التساوي ولا إيجاز فيه ، وإن اختلفت الدالتان كان بينهما عموم وخصوص لعدم وجود التساوي ، وكان بينهما إيجاز بحذف الفعل ؛ لأنك تقدر للمصدر فعلاً محذوفاً.

(٢٢) في ديوانه ١٢.

وهو في شرح التسهيل ١٨١/٢ ، والمخلص ٣٥٥ ، والمساعد ٤٦٧/١ ، والهمع ١٨٧/١.

مؤقت لزمان مخصوص. فإذا اختلفت الدالتان وتعددت، قال: ومثل ذلك « قعدت جلوساً » ، فإن دلالة القعود والجلوس متعددتان ؛ لأن القعود يقع كثيراً مراداً به الدوام وعدم مباينة الوقوف، كما في قوله (تبارك وتعالى): ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾ (٢٣)، وقوله (تبارك وتعالى): ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (٢٤)، بخلاف الجلوس فإنه لا يكون إلا عن قعود، ومنه ما جاء في حديث صفوان بن أمية، رواه ابن شهاب الزهري (٢٥) « أَنَّهُ قَالَ : كَانَ نِسَاءٌ يُسَلِمْنَ وَهُنَّ غَيْرُ مُهَاجِرَاتٍ، وَأَزْوَاجُهُنَّ حِينَ أَسْلَمْنَ كُفَّارٌ، مِنْهُنَّ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَكَانَتْ تَحْتَ صَفْوَانَ بْنِ أُمِّيَّةَ، فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ وَهَرَبَ زَوْجُهَا صَفْوَانُ بْنُ أُمِّيَّةَ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَ عَمِّهِ وَهَبَ بْنَ عُمَيْرٍ بِرِدَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَاناً لَصَفْوَانَ بْنِ أُمِّيَّةَ، وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهِ فَإِنْ رَضِيَ أَمراً قَبْلَهُ، وَإِلَّا سَيَّرَهُ شَهْرَيْنِ، فَلَمَّا قَدِمَ صَفْوَانُ بْنُ أُمِّيَّةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرِدَائِهِ، نَادَاهُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ هَذَا وَهَبَ بْنَ عُمَيْرٍ جَائِعِي بِرِدَائِكَ ، وَرَعَمَ أَنَّكَ دَعَوْتَنِي إِلَى الْقُدُومِ عَلَيْكَ، فَإِنْ رَضِيتُ أَمراً قَبْلَتُهُ، وَإِلَّا سَيَّرْتَنِي شَهْرَيْنِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَجْلِسْ أَبَا وَهَبٍ ، فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ لَا أَجْلِسُ حَتَّى تُبَيِّنَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ لَكَ تَسِيرٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ هَوَازِنَ بِحُنَيْنٍ فَأَرْسَلَ إِلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمِّيَّةَ يَسْتَعِيرُهُ أَدَاةَ سِلَاحٍ، فَقَالَ صَفْوَانُ : أَطُوعاً أَوْ كَرْهاً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بَلْ طُوعاً، فَأَعَارَهُ

(٢٣) آية ٦٠ من سورة النور.

(٢٤) آية ٩٠ من سورة التوبة.

(٢٥) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٢/٥٤٣-٥٤٤ ح ٤٤، في كتاب النكاح، باب نكاح المشرك إذا أسلمت زوجته قبله.

الْأَدَاةَ وَالسِّلَاحَ الَّذِي عِنْدَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ كَافِرٌ، فَشَهِدَ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَهُوَ كَافِرٌ، وَأَمْرَأَتُهُ مُسْلِمَةٌ، وَلَمْ يَفْرِقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْرَأَتِهِ حَتَّى أَسْلَمَ صَفْوَانٌ، وَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ أَمْرَأَتُهُ بِذَلِكَ النِّكَاحِ.»

وينوب - أيضاً - عن المصدر ما دل عليه بعموم ، كما إذا قلت : « سرت جميع السير » و « وقفت عامة الوقوف » وما أشبه ذلك.

وكذلك - أيضاً - ينوب عنه ما دل عليه بخصوص، كما إذا قلت : « ضربت بعض الضرب » ، و « قمت شيئاً من القيام » و « طائفة منه » وما أشبه ذلك.

وكذلك - أيضاً - [يقوم مقامه] الظرف الزماني والمكاني ، ومن الأول قولك :

« كسوتك الشتاء والصيف » ، التقدير [كسوة تليق بالشتاء والصيف] / على هذا ٩٦/ب حمله أبو علي ، وضعف أن يكون على حد قوله (٢٦):

فَمَا كَانَ رَأْيًا مِنْ سُمِّيَّةَ هَجْرُهَا وَلَا وَفَّقَ رَأْيِي أَنْ يُرَدَّ رَسُولُهَا

أعني أن تكون الإضافة على جهة الملابس ، وفرق بينهما بتوجه الحكم في مثل :

فَمَا كَانَ رَأْيًا مِنْ سُمِّيَّةَ هَجْرُهَا وَلَا وَفَّقَ رَأْيِي أَنْ يُرَدَّ رَسُولُهَا

إلى المضاف إليه على جهة الرجاء، بخلاف « كسوة الصيف » و « كسوة الشتاء »،

فإن الإضافة فيها لا تكون متوجهة إلى ما بعده على جهة الرجاء، فإذا امتنع أن يكون

مضافاً امتنع حذفه وإقامة ما بعده مقامه، وإنما التقدير: « كسوة في الشتاء أو في

الصيف » فحذفت « الكسوة » وأقيم مقامها الظرف الزماني.

ومثال الثاني، قولك : « قعدت قريباً منك » أو « بعيداً منك » والتقدير : « قعدت

قعوداً في مكان قريب منك، أو بعيد منك » على هذا - أيضاً - حمله أبو علي.

وقوله : « كل الجد » مثال مما دل على المصدر بعمومه. « وَأَفْرَحَ الْجَدْلُ » مثال مما

دل على المصدر بمعناه وفيه ما قدمنا، و « الْجَذَلُ » عبارة عن التمتع والرفاهية، قال (٢٧):

يا أَيُّهَا الْجَذَلَانِ إِنِّي شَصِبُ مَرْوَعٌ فِي كُلِّ حَالٍ نَصِبُ



وَمَا لِتَوَكِيدٍ فَوَحْدٍ أَبَدًا وَثَنٌ وَأَجْمَعٌ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

المصدر إذا كان مؤكداً كان معناه معنى الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، فالمصدر

- أيضاً - لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه بمعناه، كما إذا قلت : « ضربت زيدا ضرباً » و « قمت قياماً » ، وما أشبه ذلك.

ويجري مجراه المصدر الواقع موقع الفعل المراد به الطلب، كما إذا قلت : « ضرباً زيداً » ، المعنى : اضرب زيداً ، ومنه قوله (٢٨):

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نِيلَ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

فإن هذا - أيضاً - لا يثنى ولا يجمع.

وظاهر كلام المصنف حيث قال : « وَثَنٌ وَاجْمَعٌ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا » ، أنه يجوز تثنيته

وجمعه، والأمر على خلاف ذلك ، ولا أذكر فيه خلافاً لأحد من النحويين، لكن يحتمل أن

يكون المصنف ترك الإلمام بذكره اتكالا على التساوي في علة المنع، وهل يكون تساوي علة

مقتضياً لترك ما يتعين ذكره لولا العلة المقتضية للانسحاب؟ خلاف وتفصيل، والصحيح

وضوح معناها وعدم اختصاصه بمقتضى واقعةٍ حال ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان

وحيث يكون هو المقصود.

وأما غير هذا النوع من المصادر فإن الصحيح أن تثنيته وجمعه موقوف على

السماع، لا يقال منه إلا ما قالت العرب، ولا فرق في ذلك بين أن تختلف أنواعه أو

(٢٧) لم أقف على القائل .

(٢٨) سبق تخريجه في ص : ٤٢ هامش : ه .

لاختلف، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع ^(٢٩) (رحمة الله تعالى) : وقد ذكر الخلاف في المصدر إذا اختلفت أنواعه، هل يكون تثنيته وجمعه قياسياً، أم يكون موقوفاً على السماع؟.

فرجح كونه موقوفاً على السماع، قال : وإلى ذلك كان الأستاذ أبو علي - يريد الشلوبين - يذهب ^(٣٠)، وهو الصواب إن شاء الله (تعالى).

ومما جاء من جمعه غير مختلف النوع، قولهم: الأحلام والأشغال، قال ^(٣١):

ألا طعانَ ألا فرسانَ عاديةً عنا، وأنتم من الجوف الجماخيرِ
ألا بأس بالقوم من طولٍ ومن عظمٍ إلا تجشؤكم حول التنايرِ /
جسّم البغال وأحلام العصافيرِ
وأنشد بعض أهل البيان في التخصيص بما ينافي ما وقع به اقتضاء الإيثار ^(٣٢):

شغلي ببعدي عنك يشغلني ويصدني عن كل أشغالي
ما يومٌ وصيك وهو أقصر من نفسٍ بأطول عيشة غالي

وقد تقدم الإلمام بذكره في غير هذا المحل ، ومما جاء مجموعاً لكونه مختلف النوع، قوله (تبارك وتعالى): ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ ^(٣٣)، وقد حمّله بعضهم على أنه وضع الجمع موضع المفرد لتناسب رعوس الآي، وهذا هو الأشبه بمن يقول : إنه موقوف على السماع، قال : كما وضع المفرد موضع الجمع في (قوله تعالى) : ﴿ وَلِيَّ فِيهَا مَارِبٌ أُخْرَى ﴾ ^(٣٤)، فالأصل في ذلك « الظن » ، والأصل في هذا « آخر » فحول ذلك إلى

(٢٩) ينظر الملخص ٣٥٦ ، والبسيط في شرح الجمل ٤٧٢/١ - ٤٧٣ .

(٣٠) التوطئة

(٣١) سبق تخريجه في ص : ٢٨١ هامش : ١٨ .

(٣٢) سبق تخريجه في ص : ٣٤٣ هامش : ٤ .

(٣٣) آية ١٠ من سورة الأحزاب.

(٣٤) آية ١٨ من سورة طه.

الجمع، وهذا إلى الأفراد لتناسب رؤوس الآي، وليس ما قال متعيناً في الآيتين الكريمتين.



وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ اِمْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلِ مُتَسَّعٍ

المصدر إذا وقع مؤكداً امتنع على الصحيح حذف عامله، وعلل بوجهين :

أحدهما : أنه لا يتعين للتأكيد إلا مع وجود الفعل، وأن الفعل إذا حذف احتمل التأكيد وغيره، كالنيابة عن الفعل، فيتعين إبقاء العامل ليدل على المعنى المقصود من التأكيد.

والوجه الآخر : أن تأكيد الفعل بأمره يقتضي الاعتناء بأمره والاهتمام بشأنه، وحذفه يناقض الغرض؛ لأن حذف الشيء من حيث هو يقتضي عدم المبالاة بأمره، وأن غيره مغن عنه، مما يكون متعلقاً به مغايراً وغير مغاير.

وغير المؤكد يقع فيه الحذف، ويكون أعني الحذف جائزاً ولازماً، ومن الجائز قولك لمن قدم: « خير مقدم » ، التقدير : « قدمت » وإن شئت أظهرته، وقولك لمن يريد السفر وقد شرع فيه، أو بانث عليه أهبطه : «سافراً مباركاً» ، ومنه - أيضاً - « حجاجاً مبروراً » و « سعيّاً مشكوراً » وما أشبه ذلك . وقد ذهب بعض أهل البيان إلى لزوم الحذف في هذا، قال: لأن الإتيان به إتيان بما لافائدة فيه؛ إذ هو معلوم ضرورة دون النطق به.

وفصل بعضهم : بين أن يكون للإكثار، أو للاختصار، فجوزه في الأول دون الثاني. وأما ما يكون حذفه على جهة الوجوب، ويكون على نوعين^(٣٥): سماعي، كـ « سُقْيَا، وَرَعْيَا، وَجَدْعًا، وَتَبًّا، وَوَيْلَهُ، وَوَيْحَهُ » ، وما أشبه ذلك، وقد يكون الرفع موجوداً في بعضها، وقد يكون النصب لازماً.

(٣٥) ينظر المقتضب ٢١٧/٣، وشرح التسهيل ١٨٣/٢، والارتشاف ٢٠٦/٢-٢٠٧.

والنوع الثاني : قياسي، وقد أشار إلى ذلك بما يذكر بعد، فمنه : المصدر الآتي

بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو الذي أشار إليه بقوله:

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَهُ أَتِ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ، كَ «نَدَلًا» أَلَلَّ كَ «أَنْدَلًا»

فإن المصدر إذا كان بدلاً من [اللفظ] بالفعل صار عوضاً عنه، ولا يجمع بين

العوض والمعوض عنه، ولذلك أكد بالمثل، في قوله (٣٦):

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيلُ الخلودِ بمُستطاعٍ / ٩٧/ب

وقد تقدم الإتيان بذكره، ولو جاز الإتيان بالفعل معه لكان فيه الجمع بين تأكيدين

لفظيين، وهو ممنوع من وقوع المصدر بدلاً من اللفظ بفعله، كقوله (تبارك وتعالى) ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (٣٧)، التقدير : فاضربوا الرقاب، ومنه ما أشار إليه المصنف بقوله : (ك « نَدَلًا » اللزك « اندلا ») ، يريد : الذي كاندلا، و « اللز » إشارة في « الذي » ، وهذا إشارة إلى قوله (٣٨):

يَمْرُونُ بِاللَّهْنَا خِفَافاً عَيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ
على حينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ

وكان « زُرَيْقُ » هذا على جواز مصرفي زمان سليمان بن عبد الملك وعمر بن

عبد العزيز، وكتب إليه عمر بن عبد العزيز (٣٩): « أن انظر من مر بك من المسلمين فخذ

من أموالهم مما يديرون من التجارات من كل أربعين ديناراً، فما نقص فحساب ذلك حتى

(٣٦) سبق الاستشهاد به في ص : ٤٢ ، هامش ٥ .

(٣٧) آية ٤ من سورة محمد .

(٣٨) سبق تخريجه في ص : ٣٦٢ هامش : ١١ .

ومحل الشاهد البيت الثاني، وهو في الكتاب ١١٥/١، والأصول ١٦٧/١، والخصائص ١٢٠/١،

وسر الصناعة ٥٠٧. والإنصاف ٢٩٣، وشرح التسهيل ١٢٥/٣، ١٢٨، وتوضيح المقاصد ٨٢/٢ .

(٣٩) ينظر الخراج للقاضي أبي يوسف : ١٣٦ - ١٣٧ ، والأموال لأبي عبيد : ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

تبلغ عشرين ديناراً، فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً، ومن مر بك من أهل الذمة فخذ مما يديرون من التجارة من كل عشرين ديناراً، فما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير، فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منهم شيئاً، واكتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً إلى مثله من الحول .

ورواه بعضهم رزيق بتقديم الراء على الزاي، وقد اختلف في سبب جعل هذا المصدر بدلاً من الفعل، فقليل إن ذلك قائم مقام التكرار، ونظروه بـ « مثنى، وثلاث » في العدد، قالوا : الأصل في « ضرباً زيداً » اضرب اضرب، كما أن الأصل في « مثنى » اثنين اثنين وكذلك سائر الأعداد المعدولة، قالوا: فعدلوا عن لفظ لايفيد التأكيد إلا بتكرار، إلى لفظ يفيد من غير تكرار للاختصار، كما عدلوا في العدد عن لفظ لايفيد التقسيم إلا بتكرار، إلى لفظ يفيد من غير تكرار للاختصار.

وقيل : إنما كان ذلك لقصد العموم، لأن الفعل من حيث هو مختص بمن أسند إليه، بخلاف المصدر فإنه لا يخص، فإذا كان القصد العموم جيء بما لا يختص بمن أسند إليه، وقيل : إنما كان ذلك لينزل منزلة الثابت الذي لا يتحدد؛ لأن المصدر من قبيل الأسماء، والأسماء وضعها على عدم التجدد، والحدوث شيئاً فشيئاً بخلاف الفعل.

ومن الأماكن - أيضاً - التي يحذف فيها عامل المصدر، ما وقع تفصيلاً لأثر

مضمون جملة متقدمة، وهو الذي أشار إليه بقوله :

وَمَا لِتَفْصِيلٍ، كَ « إِمَامَنَا » عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

ومنه قوله (تبارك وتعالى) ﴿فَأِمَّا مَنَا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾^(٤٠)، فالتقدير : فإما أن

تمنوا منا، وأما أن تفدوا فداء، وهو تفصيل لأثر مضمون الجملة المتقدمة، وهو ﴿فَشُدُّوا

(٤٠) آية ٤ من سورة محمد .

أَلَوْثَاقٌ ﴿ فَإِنْ شَدَّ الْوَثَاقُ هُوَ الْأَسْرُ، وأثره مجمل يحتمل الاسترقاق، و « الْمَنُّ » وهو تخلية السبيل، و « الْفِدَاءُ » و « الْقَتْلُ »، فصل ذلك المجمل بجواز تخلية السبيل، والفداء يستلزم الاسترقاق؛ لأنه أخذ مال بعوض، ولا يجوز القتل. وقد نقل عن أهل الظاهر^(٤١) لزوم الفداء وقوفاً مع ظاهر الآية ، أو تخلية السبيل. ومنه - أيضاً - أعني ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة، قول الشاعر^(٤٢):

أ/٩٨

ألم تعلم [مُسَرَّحِي] القَوَافِي فلا عِيّاً بهنّ / ولا جَلَابَا

التقدير : فلا أعيي بهن عيا ، ولا أجلبهن جلابا .

و « عنا » بمعنى ظهر، والآلف للإطلاق، والظهور باعتبار بيان المكان الذي يلزم فيه الخلاف لا باعتبار العامل، فإنه كان يلزمه التناقض ؛ لأن هذا الفعل قد أخبر عنه أنه محذوف حتماً.

ومنها : أي من الأماكن التي يحذف فيها عامل المصدر ويكون حذفه قياساً، المصدر الذي يقع مكرراً، كما إذا قلت : « زيد سيرا سيرا » فإن « سيراً » منصوب بفعل لازم الإضمار، والتقدير : « زيد يسير سيرا سيرا » ، فالتزم حذف « يسير » لئلا يلزم اجتماع تأكيدين لفظيين ، ولا يقع التأكيد اللفظي مكرراً ، وإنما يقع التكرار في التأكيد المعنوي ، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى).

فلو كان المصدر غير مكرر لم يكن الحذف واجباً ، بل جائز لزوال مقتضى وجوب الحذف كما قدمنا.

(٤١) ينظر تفصيل المسألة في نيل الأوطار « باب المنّ والفداء في حق الأسارى » ٣٠١/٧. وما نقله المصنف عن أهل الظاهر لم أقف عليه .

(٤٢) لجرير في ديوانه ٦٥١ .

وهو في الكتاب ٢٣٣/١ ، ٣٣٦ ، والمقتضب ١١٩/٢ ، وابن السيرافي ٩٧/١ ، والخصائص ٣٦٧/١ ، وأمالى ابن الشجري ٦٢/١ ، والارتشاف ٢١٣/٢. وفي النسختين : مصرحي .

ومنها : أي ومن الأماكن التي يحذف فيها عامل المصدر ، ويكون الحذف على جهة الوجوب ، وهو قياسي كما قدمنا ، أن يكون المصدر محصوراً فيه الذي أسند إليه ، ويكون مسند الاسم عين الاسم معنىً ، ويجيء على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يكون الحصر بـ « ما وإلا » ، كما إذا قلت : « ما أنت إلا سيراً وهذا هو المتفق على حصره .

والثاني : أن يكون الحصر بـ « إنما » ، كما إذا قلت : « إنما أنت سيراً » ، وقد اختلف في كون « إنما » مقتضية للحصر ، أو غير مقتضية .

والثالث : أن يكون المصدر فيهما مقصوداً به التشبيه ، كما إذا قلت : « ما أنت إلا سير البريد » و « إنما أنت سير البريد » ، وقد منع بعضهم : الثاني لما يلزم فيه [من] * الاتساع بعد الاتساع ، وهذا مبني على أن « إنما » نائبة مناب « ما وإلا » ، وهي مسألة خلاف .

فإن كان مستنداً لاسم معنى ارتفع على أنه خبر عنه ، كما إذا قلت : « ما سيرك إلا سير شديد » أو « سير » مكثف عن الصفة بالقرينة الحالية ، وكذلك - أيضاً - قولك : « إنما سيرك سير شديد » أو « سير » مكثف بالقرينة الحالية ، ووقوع التشبيه على حد ما قبله .

وقد نقل بعضهم : الإجماع على « إنما سيرك سير البريد » ، بخلاف « ما أنت إلا سير البريد » للحذف في الأول دون الثاني ، وقد يقع الرفع في مثل « ما أنت إلا سير » ، ومنه قوله (٤٣) :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

(٤٣) للخنساء في ديوانها ٣٩ .

وهو في الكتاب ٣٣٧/١ ، والمقتضب ٣٠٥/٤ ، وابن السيرافي ٢٨٢/١ ، والمنصف ١٩٧/١ ، وأمالى ابن الشجري ١٠٦/١ ، وابن يعيش ١١٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/١ ، والأشموني ١١٩/٢ .

* تكلمة مني .

التقدير : ذات إقبال ، وذات إدبار .

أو يكون مما نزل فيه المعني منزلة العين للمبالغة، وإلى النوعين الإشارة بقوله :

كَذَا مُكَرَّرٌ ، وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فَعْلٍ لِأَسْمٍ عَيْنٍ أُسْتَنْدَ

ومنها : - أيضاً - أي : من الأماكن التي يحذف فيها عامل المصدر ، ويكون

حذفه قياساً، والحذف واجب، المصدر الذي يقع مؤكداً لنفسه، أو يقع مؤكداً لغيره.

فالأول : وهو الذي يقع تأكيداً لنفسه، وهو الذي عبر عنه المصنف بالمبتدأ، يريد :

بالمبتدأ : المبتدأ بالذكر لا المبتدأ في الاصطلاح .

والمؤكد لنفسه : هو الذي يقع بعد كلام ، يكون ذلك الكلام نصاً في معنى المصدر،

كما إذا قلت : « [له] ^(٤٤) علي ألف اعترافاً » أو « عرفاً » ، فإن قولك : « له علي ألف

اعتراف » ، ف « اعتراف » تأكيد لنفس مضمون الجملة ، وكذلك : « عرفاً » ويتنزل هذا

منزلة اللفظ المكرر، كما إذا قلت : « قام زيد زيد » وما / أشبه ذلك. ٩٨/ب

وأما المؤكد لغيره فهو الذي يقع بعد جملة لاتكون نصاً في مدلول المصدر إلا به،

فصار بهذا الاعتبار مغايراً للمضون، فسمي توكيداً لغيره.

وقد قيل : إن ما أكد ما لا يحتمل له غير مدلول المصدر كان تأكيداً لنفسه، وما أكد

ما كان للمضون محتمل غير مدلول المصدر ، كان توكيداً لغيره.

ومنهم من قال : ما أكد ما يصح تزحزح مضمونه عن الكلام بتقدم أو تأخر، كان

توكيداً لغيره، وما أكد ما لا يصح تزحزح مضمونه عن الكلام بتقدم أو تأخر، كان توكيداً

لنفسه ، ومثال ذلك التأكيد لغيره « زيد قائم حقاً » ، لأن « زيد قائم » لا يستلزم الحق ؛

لاحتمال وقوع المخالفة ، وإلى النوعين أشار بقوله :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ

(٤٤) تكملة من « ب » استحسنتها.

نَحْوُ : « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا » وَالثَّانِ ، كَ « أَبْنِي أَنْتَ حَقًّا صَرَفًا »

ومنها : أي من الأماكن التي يقع فيها المصدر منصوباً بفعل مضمر على جهة اللزوم ويكون الحذف قياساً ، أن يقع المصدر مقصوداً به التشبيه بعد جملة ، كما إذا قلت : « خرجت فإذا له صوتٌ صوتَ حِمَارٍ » و « صُرَاخٌ صُرَاخُ الثَّكَلَى » و « بكاءٌ بكاءِ ذَاتِ عَصَلَةٍ » ، الواقع في قول المصنف ، فلو لم يكن للتشبيه خرج عن هذا وكان مبتدأ وما قبله في موضع الخبر ، كما إذا قلت : « في دار زيد صُرَاخُ الثَّكَلَى » ، أو « صوتُ الحِمَارِ » أو « بكاءُ ذَاتِ عَصَلَةٍ » .

ولو كان للتشبيه لكن لم يقع بعد جملة ، وخرج أيضاً عن هذا وكان أحد جزأي الإسناد ، كما إذا قلت : « صوتُ زيدٍ صوتُ حِمَارٍ » و « صُرَاخُ هِنْدٍ صُرَاخُ الثَّكَلَى » وما أشبه ذلك .

وقد زاد بعضهم أن تكون الجملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ، وزاد بعضهم أيضاً أن تكون علاجاً ، قال : ليقع الاحتراز عن مثل : « له هَدْيٌ هَدْيُ الصَّالِحِينَ » و « نُورٌ نُورُ الْعُلَمَاءِ » وما أشبه ذلك ، فإن ذلك لازم للبديلة لعدم صحة الفعل لاقتضائه الحدوث.

ولا يمتنع - أيضاً - الرفع في مثل : « له صُرَاخٌ صُرَاخُ الثَّكَلَى » و « له صوتٌ صوتُ حِمَارٍ » ، وقد روي بالوجهين ، قول نابغة بنى ذبيان (٤٥) :

مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَارِلُهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفُ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

وإلى مثل : « له صوتٌ صوتُ حِمَارٍ » و « صُرَاخٌ صُرَاخُ الثَّكَلَى » ، الإشارة

بقوله :

(٤٥) في ديوانه ١٦ .

وهو في الكتاب ٣٥٥/١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، وابن السيرافي ٣١/١ ، واللسان « صرف »

١٩١/٩ ، والهمع ١٩٣/١ .

كَذَاكَ ذُو النَّسْبِ بَعْدَ جُمْلَةٍ ، كَ « لِي بُكَاءٌ ذَاتِ عُضْلَةٍ »

و « العُضْلَةُ » و « المُعْضَلَةُ » هي الشيء الصعب ، مأخوذ من العضل وهو المنع ،

كأنها لصعوبتها تمنع إدراكها ، « وفي حديث يحيى بن سعيدٍ عن بُكيرٍ بنِ عبد الله بن

الْأَشَجِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ ، أَنَّهُ كَانَ جَالِساً مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ فَجَاءَهُمَا مُحَمَّدُ

بْنُ إِيَّاسٍ بْنُ الْبُكَيْرِ ، فَقَالَ : إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا

فَمَاذَا تَرَيَانِ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ هَذَا الْأَمْرُ مَا لَنَا فِيهِ قَوْلٌ ، فَأَذْهَبَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ فَإِنِّي تَرَكْتُهُمَا عِنْدَ عَائِشَةَ فَاسْأَلَهُمَا ثُمَّ أَتَيْتُنَا فَأَخْبَرْنَا مَا يَقُولَانِ ،

فَذَهَبَ فَسَأَلَهُمَا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : أَفْتِهِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَقَدْ جَاءَكَ

مُعْضَلَةٌ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : الْوَاحِدَةُ تُبَيِّنُهَا ، وَالثَّلَاثَةُ تُحَرِّمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ،

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا « (٤٦) . /



(٤٦) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٥٧١/٢ ح ٣٩ ، في كتاب الطلاق، باب طلاق البكر.

الْمَفْعُولُ لَهُ

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنَّ أَبَانَ تَعْلِيلًا ، كَ « جُدْ شُكْرًا وَدِنْ »

المصدر إذا أبان تعليلًا ينصب على أنه مفعول له ، ومعنى مفعول له أي : مفعول له الفعل المتقدم ، ووقع في عبارة النحويين كثيرًا تسميته « مفعولًا لأجله » أي : مفعولًا من أجله الفعل المتقدم ، وأصله أن يكون مجرداً من حرف الجر ، لكن يجوز حذف حرف الجر ، والنصب بالشروط التي أشار إليها بعد .

وذهب الزجاج^(١) : إلى أنه مصدر ووقوعه مراداً به العلة ، والعذر يرد عليه كما في قوله^(٢) :

تَقُولُ بُثِينَةُ : لَمَّا رَأَتْنِي وَقَدْ أَنْصَيْتُ عَيْسَى نَحْوَ مَصْرِ
قَعَدَتِ مَخَافَةَ الْعَذَالِ فَأَعْذُرُ فَإِنَّ الْحُرَّ مَنْ أَصْغَى لِعُذْرِ

فلا يصح أن يكون « مخافة » مصدرًا ، كما يقوله ، على حد « قعدت جلوساً » لما يلزم منه أن يكون الشيء علة لنفسه ، وهو ممنوع ، وقد أخرج بتعيين المصدرية ما كان قد فعل لأجله فعل لكن ليس بمصدر ، كـ « التمر والسمن » ، في قولك : « جئتك للتمر والعسل » ، فإن هذا لا يصح نصبه على أنه مفعول من أجله ، فإن جاء نصبه كان على حد : « مررت زيدا » نص على ذلك أبو علي^(٣) .

(١) ينظر رأيه في الكافية ١٠١ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢ ، ١٩٨ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٢/١ ، والارتشاف ٢٢٢/٢ ، وشرح اللحة البدرية ٢٠٣/٢ ، والهمع ١٩٥/١ .

وكلام الزجاج في كتابه معاني القرآن ١٢٨/١ ، يحتمل الوجهين عند قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ « البقرة : ١٩ » .

(٢) لم أقف على القائل .

(٣) الإيضاح ٢١٨ .

ومن عرفه : بأنه ما فعل لأجله فعل ، ذكر المصدر من جملة الشروط ؛ لأن ما فعل من أجله فعل يعم المصدر وغيره ، ومن جعل المعرف المصدر كما فعل المصنف ، فإنه لا يكون المصدر من جملة الشروط ؛ لأن الشيء لا يكون شرطاً في نفسه ، فتكون الشروط على هذا خارجة عن المصدر ، ويكون المصدر على الوجه المذكور وهو الذي تقع فيه الشروط ، وهي أعني الشروط عند من ذكر المصدر وجعله هو الذي يشترط له ، ولم يأت بما يقتضي إدخال غيره ثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن .

والثاني : أن يكون مقارناً له في الوجود .

والثالث : أن يكون جيء به للعلة ، وكون ما فعل كان هو سبباً فيه.

ومعنى كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلن : أن يكوناً معاً ، أعني الفعل والمصدر مفعولين لفاعل واحد ، فتجتمع القيود الثلاثة ، قولك : « ضربت زيدا تأديباً » ؛ لأن فاعل الضرب هو فاعل التأديب ، وهو - أيضاً - مقارن له في الوجود ، ولا يشترط الإتيان بمعين لذلك ، كوقت واحد ، أو ما أشبه ذلك ، بل الذي يشترط عدم الإتيان بمقتضى تغيراً بين الزمانين كما سيأتي ، وهو - أيضاً - أعني « التأديب » سبب في الضرب وعلة له.

فلو نقص شرط من هذه الشروط تعين الإتيان بحرف / الجر ، فمثال نقص شرط أن ٩٩/ب

يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن قولك : « ضربت زيدا لتأديب عمرو غلامه » وما أشبه ذلك .
ومثال نقص كونه مقارناً له في الوجود ، قولك : « ضربت زيدا اليوم لتأديبي له غداً » .

ومثال نقص شرط أن يكون سبباً في اتحاده ، قولك : « ضربت زيدا بضربك » ، أي : بسببه لا تريد أنه كان سبباً في إيجاده ، وإنما تريد أنه كان وجوده لأمر آخر ، إلا أنه سبب عن « ضربك » ، ولم تعين الذي وقع الضرب لأجله ، ولا يأتي من الحروف لهذا

المعنى - أعني لأن يكون علة لوجود الفعل - إلا « اللام » و « من » و « في » فقط.
فإن قصد مجيئه على حد « قمت وقوفاً » أو « قعدت جلوساً » وكان مساوياً له
في العموم والخصوص تعين أن يكون مصدراً ، كما يقوله الزجاج . لكن وقع الخلاف
في جواز تخصيص الفعل في مثل هذا على نحو الخلاف في التخصيص بالرواجع
واللواحق ، والصحيح أنها إن كانت آخذة بطرف الاستثناء طالبة بإقعاد المثير ، أو جعله
على هيئة تقتضى وقوع المصادر عموماً ، وقع التخصيص وإلا فلا ، وتقدير جميع ذلك في
علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود .

وقد مثل بـ « جد شكراً » وهو مثال لجامع الأوصاف المتقدمة ، وعلى المختار هنا
لا يصح تخصيص جد بالشكر ، لعدم توفر ما قدمنا ، والتقدير : و « دِنْ سُكْرًا » وهو كـ
« جُدْ سُكْرًا » وهذا - أيضاً - في عدم التخصيص ، كـ « جُدْ سُكْرًا » .



وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا ، وَإِنْ شَرُطُ فُقِدَ
فَاجْرُرُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ ، كـ « لِرُحْمٍ ذَا قِنَعٍ »

يشترط في المفعول له الفعل المتقدم ، أو المفعول من أجله الفعل المتقدم ، على
الخلاف في ترجمته ، والمعنى واحد اتحاد الفاعل ، وهو معنى قولهم : يشترط فيه أن
يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل ، أي يكون فاعلهما واحداً ، أعني فاعل الفعل المعلل ،
وفاعل الفعل الذي جيء به لقصد العلة.

ولذلك - أيضاً - يشترط فيهما أن يكون زمانهما واحداً ، فعلى هذا لا يجوز
النصب ، في مثل قولك : « ضربت زيدا لتأديب عمرو غلامه » ولا « ضربت زيدا لتأديبي
له غداً » بل يتعين الإتيان بالحرف الجار ، وهو إما « اللام » وإما « من » وإما « في »
كحكمه إذا فقد غير الشرطين ، و « اللام » هي الأصل فيما يدخل على ما يؤتي به علة.

ويوجد في بعض النسخ « فجره باللام » ، والأجود « اجرره بالحرف » ، وعلى تقدير : اجرره بِاللَّامِ فإنه غير مقتض بتعيين « اللام » دون غيرها ، إما لأنها الأكثر ، وتوجيه الحكم على الأكثر لا يمنع توجيهه على الأقل قضاء لحق الغلبة والاشتراك ، والصحيح في الاشتراك عدم التساوي ، بل يجوز أن يكون أحد الشريكين أكثر تناولاً ، وأما كونه أقوى فلا خلاف / في جواز ذلك ، نص عليه غير واحد من أهل علم البيان. ١٠٠/أ

و - أيضاً - فإنه إذا علم تساوي الأواخر في مقتضى الأخذ ، كان التخصيص لبعضها لا تخصيص ، بل يحمل على وجه التيسير والاكتفاء بأن موجب ذكر هذا المذكور موجب - أيضاً - لذكر ما تخلف .

وليس يمتنع مع توفر الشروط الجر بالحرف ؛ لأنه الأصل ، وإنما كان الأصل لأن التعليل من الأمور الإضافيات ، والأمور الإضافيات حقها أن تكون بالحرف ، كالإيجاب ، والشرط ، والاستفهام وغير ذلك.

ومثل : ب « لزهذ ذا قنع » وهو مثال لجامع الشروط ، وجر بالحرف ؛ لأن الإتيان بالحرف هو الأصل كما قدمنا .



وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمَجَرَّدُ،
وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)، وَانْشُدُوا:
« لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ اللَّهِ يَجَاءِ
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْمَدَاءِ »

قد قدمنا أن الأصل في هذا الباب كان جره بما يدل على العلة وهو الحرف المقتضي لها ، أي : للعلة لما قدمنا من أن العلة من الأمور الإضافيات ، وما كان من الأمور الإضافيات فحقه أن يكون وضع ليدل على معنى في غيره ، وهو الحرف

كالاستفهام ، والإيجاب ، والشرط ، والنداء ، وغير ذلك كما تقدم التنبيه عليه .
والحروف من حيث هي أجناس مدلولها نكرة ، فإذا كان هذا المفعول نكرة وافق
الحرف في التنكير ، فقوي على تحمل ما يتحملة الحرف من المعاني الإضافيات ، فإذا
كان معرفا بالآلف واللام فارق مدلول الحرف من التنكير ، فلم يقو إن ذاك على تحمل ما
يتحملة الحرف من المعاني الإضافيات ، لاختلاف المدلولين في التعريف والتنكير ،
ومقتضى هذا أن لافرق بين المضاف وبين ما دخلت عليه الآلف واللام ، وقد سَوَّى أبو علي
بين قوله (٤) :

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ لِمَخْبُورِ
وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ (٥)

بين « زعل » و « الهول » في ورودهما غير مجرورين ، وكان الأصل أن يأتيا
مجرورين ، وسوى في مكان آخر بين « يركب الأبيات » ، وبين قوله (٦) :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَخَارَهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

في الاشتمال على المقيس وعلى غيره ، وهذا كله يقتضي أن لا فرق بين الآلف
واللام والإضافة ، وهو خلاف كلام المصنف (٧) ؛ لأنه إنما جعل العكس ، يعني مصاحبة
الحرف فيما دخلت عليه الآلف واللام ، ولذلك أنشد :

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ البيت (٨)

(٤) الأبيات في الإيضاح ٢١٨ .

(٥) سبق تخريجها في ص : ٢٧٨ هامش : ١٨ .

(٦) لحاتم الطائي في ديوانه ٢٢٤ .

وهو في الكتاب ٣٦٨/١ ، ١٢٦/٣ ، ومعاني القرآن ٥/٢ ، والمقتضب ٣٤٧/٢ ، والأصول ٢٠٧/١ ،
واللمع ١١٤ ، وأسرار العربية ١٨٧ ، وابن يعيش ٥٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٨/٢ .

(٧) وينظر شرح التسهيل ١٩٨/٢ .

(٨) سبق تخريجه في ص : ١٠٤ هامش : ٧٨ .

المفعول له

وقد يلتزم لكلام المصنف أن الإضافة من حيث هي غير ممتنعة من الحرف ؛ لأن الحرف يقع به الإضافة ، في قولك : « مررت بزيد » / اتفاقا ، و « غلام زيد » على أحد ١٠٠/ب القولين.

و أيضاً - فإن الحرف تمامه بما بعده ، و المضاف تمامه - أيضاً - بما بعده .

*** **

الْمَفْعُولُ فِيهِ «الظَّرْفُ»

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمِّنَا
«فِي» بِأَطْرَادٍ ، كَ «هَنَا أَمَكْتُ أَرْمُنَا»
فَأَنْصَبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظَاهَرًا
كَانَ ، وَإِلَّا فَأَنْوِهِ مُقَدَّرًا

هذا أيضا في الاختصار والاكتفاء بالمعنى المتقدم نظير المفعول له ، فإن التقدير :
المفعول فيه الفعل المتقدم ، وهو شامل للطرفين : أعني ظرف الزمان وظرف المكان ، إلا أن
المكان ظرف لموقع الفعل إن كان يصح انحيازه ، وظرف الزمان للفعل ولموقعه ، والزمان
لا يصح فيه مماسة ، بخلاف المكان فإنه تصح فيه المماساة ، ولا يشترط التقاء
السطحيتين خلافاً لمن قسمه باعتبار التقاء السطحيتين وعدم التقائهما ، إلى أربعة
أقسام.

وظرف الزمان أقرب إلى الفعل لأنه باعتبار المصدر نوع منه.
قال سييويه (رحمه الله تعالى)^(١): «الظَّرْفُ مِنَ الزَّمَانِ هُوَ مُضِيُّ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ».
وقال : أبو القاسم صاحب «الْجَمَلِ»^(٢): «الزَّمَانُ حَرَكَةُ الْفُلْكِ وَالْمُصَدَرُ حَرَكَةُ
الْفَاعِلِينَ». وكل واحد من الطرفين : أعني ظرف الزمان وظرف المكان يكون على تقدير
«في» و«في» باعتبار المكان أقرب إلى الحقيقة ؛ لإمكان الانحياز والقصر لمكان الأجرام.
وحقيقة الظرف والمظروف أن يكونا جرمين ، فبهذا الاعتبار «في» أدخل في المكان

(١) الكتاب ١/٣٧ ، حيث قال : «وَإِنَّمَا الدَّهْرُ مُضِيُّ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ».

(٢) الجمل ٣٥.

منها في الزمان ، وباعتبار أن المكان قد ينزل منزلة الشخص باعتبار التخصيص فيفارق معنى الظرفية ، بخلاف الزمان فإنه لا يفارقها على أي حال كان : من الإبهام ، أو التخصيص ، فيكون بهذا الاعتبار « في » أدخل في الزمان منها في المكان ، ولذلك يتنوع حرف الجر في المكان ، يؤتى فيه بـ « على » وبـ « إلى » وما أشبههما ، فتقول : « قعدت على الأرض » و « سرت إلى الشام » و « أقمت لدى الباب » وما أشبه ذلك . وأما ظرف الزمان فإنه لايجر إلا بـ « في » وحدها هذا كلام أبي علي .

وأما « الباء » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) ﴿وَأَنكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾ (٢) وكما في قول زهير (٤):

لَأَرْتَحِلَنَّ بِالْفَجْرِ ثُمَّ لَأَذْأَبَنَّ إِلَى اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ يُعَرِّجَنِي طِفْلٌ

فإن « الباء » بمعنى « في » وأما جره بـ « إلى » فإنما ذلك من أجل اعتذار نهاية الغاية ، وإذا قلت : « سرت من الظهر إلى العصر » ، وكما في قوله (٥):

تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَرْمَانٍ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَّ كُلَّ التَّجَارِبِ

فإن « من » و « إلى » إنما جاءا لاعتبار الغايتين ، والتقدير : في زمان هو من الظهر إلى العصر ، وفي زمان هو من أزمان يوم حليلة إلى اليوم .

وكذلك - أيضاً - إذا جيء بالموضوع لابتداء غاية الزمان ، كما إذا / قلت : ١/٨.١ « مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ شَبَّبَ إِلَى أَنْ دَبَّ » فإن التقدير : في زمان هو مُنْذُ أَنْ شَبَّبَ إِلَى أَنْ دَبَّ ،

(٣) آية ١٣٧ ، ١٣٨ من سورة الصافات.

(٤) في ديوانه ١٠٠.

(٥) للناطقة الذبياني في ديوانه ٤٥.

وهو في شرح التسهيل ١٣٢/٣، وابن عقيل ١٦/٣، والمغني ٣٥٣، والتصريح ٨/٢، والأشموني ٢١١/٢.

هذا كله كلام أبي علي^(٦)، وهو نص في أن الزمان لا يجز إلا بـ « في » أو ما كان معناه معنى « في » وهو « الباء » و « الباء » - أيضاً - تجر المكان كثيراً ، كقولك : « أقمت بالمسجد » فإن قيل : فإن تضمنه معنى « في » مقتضى لبنائه ، لأن الاسم متى ضمن معنى الحرف فإنه يبني .

قيل : التضمن هنا على جهة المسامحة والمخالفة لعبارتهم في التضمنين ؛ لأن اصطلاحهم في المضمن عدم اجتماعه مع ما ضمن ، كـ « من » و « مها » وما أشبههما من المضمن معنى الحرف ، فإنه لا يجوز الجمع بينهما وهذا ليس كذلك ؛ لأنه يجوز الجمع بين الظرف و « في » ، فلذلك لم يقع بناء في الظرف لاقتضاء معنى « في » ، وقد وقع التضمنين بهذا المعنى في كلامهم في أماكن متعددة ، منها قولهم في « غلام زيد » و « خاتم حديد » إنه متضمن معنى « اللام » في الأول ، ومعنى « من » في الثاني .

ولذلك رد على من قال في « خَمْسَةَ عَشَرَ » إنه مبني لتضمنه معنى حرف العطف ؛ لأن هذا التضمن لا يقتضي بناء لصحة « خمسة » و « عشر » بخلاف ما قدمنا ، في « من » و « أن » و « الهمزة » في الشرط والاستفهام .

وقوله : « باطراد » ليخرج مثل : « مطرنا السهل والجبل » و « ضرب زيد الظهر والبطن » و « دخلت الدار » وما أشبه ذلك ، فإن هذا كله لا يكون ظرفاً ، وإن كان مضمناً معنى « في » لعدم اطراده ، ألا ترى أنه لا يقال : « ضرب زيد الرأس والرجلين » ولا « مطرنا العلو والسفل » ولا ما أشبه ذلك ، ولا « قمت البيت » ، ولا « جلست الدار » ، ولا ما أشبه ذلك .

فهذا كله عند المصنف ليس بظرف، وإن كان قد ذهب غيره إلى الظرفية في

المجموع .

(٦) شرط أبي علي في أن الزمان لا يجز إلا بـ « في » ، في الإيضاح ٢٠٩ .

والناصب له الفعل الواقع فيه ويكون على نوعين : ظاهراً ومقدراتاً .

والمقدر على نوعين : جائز الظهور ، كما إذا قلت : « يوم الخميس » في جواب من

قال : « متى قدمت ؟ »

وقد يكون الإضمار على جهة الوجوب ويكون على نوعين :

أحدهما : أن يكون قد أظهر العامل على شريطة التفسير ، كما إذا قلت : « يوم

الجمعة صمت فيه » و « اتجاه زيد قمت فيه » وهو أعنى فيه لازم في الأول ، جائز في

الثاني

والآخر : أن تكون لغرض معنوي كإخراجه عن الأصل للمثل ، كقولك : « زَمَانَ الْفِطْحِ

وَمَشَقَّ السَّائِي » ^(٧)، والأول متعين للزمان والثاني الأظهر فيه المكان.

وقد جوز أبو علي الوجهين في قوله ^(٨) :

تَرَبَّعَنَّ مِنْ وَهْبَيْنَ أَوْ بِسُوقَيْقَةٍ مَشَقَّ السَّائِي عَنْ رُءُوسِ الْجَاذِرِ

وجعل العامل في « مشق » على الوجهين مضمراً لجريانه مجرى المثل ، وما جرى

مجرى المثل فإنه لا يغير عن حالة الاقتطاع ، [وذكر] الخلاف في استعماله على معناه

الأصلي ، قال : والأظهر جوازه ، فلا موجب للمنع في استعمال « شوى أخوك حتى إذا

أنضج رمد » [في استعماله] في إتلاف / المشوي ، وإن كان الأكثر فيه وفي مثله ، ١٠١/ب

الإخراج عن معناه الأصلي ، فيقال : « شَوَى أَخُوكَ حَتَّى إِذَا أَنْضَجَ رَمَدَ » في من فعل

فعلا حسناً ثم أعقبه بسيئاً ، والأظهر في « مقدر » أنها حال للتأكيد ؛ لأن النية أصلها

(٧) ورد المثل في كتب الأمثال كالتالي : « كَانَ ذَلِكَ زَمَنَ الْفِطْحِ » ويقرونه بقصة طريفة.

والمثل يضرب في الشيء الذي قدم عهده. وقال الزمخشري: يضرب في زمان الخصب والخير.

ينظر مجمع الأمثال ٣١/٣، والمستقصى ٢١٣/٢، واللسان « فطل » ١١/٢٧٥ .

(٨) لذي الرمة في ديوانه ٣/١٦٩٧ .

وهو في اللسان « لحس » ٦/٢٠٥ .

عدم الظهور ، وإنما هي حالة تقتضي عزمًا ، وهو متعلق بالقلب ، وقد يلتمح لهذا البيان باعتبار كون النية قد تتعلق في الصفة ، من تقديم وتأخير ورسوخ وعدمه ، فتكون بهذا الاعتبار مبينة ، إلا أن تعلق الحكم المتوجه إلى الذوات بصفاتهن تعلق على خلاف الأصل ، لاسيما والذات مضمرة ، وإذا كان كذلك ضعف فيها اعتبار الصفة لتعداد التعلق



وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا
يَقْبَلُهُ أَلَمْ كَانَ إِلَّا مُبْهِمًا
نَحْوُ : أَلِجْهَاتٍ ، وَأَلْهَقَادِيرٍ ، وَمَا
صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ ، كَ (مَرَمَسٍ) مِنْ (رَمَسٍ)
وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعُ
ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أَجْتَمَعُ

الأصل في تعدي الفعل بنفسه دون واسطة تعديه إلى المصادر ، لأنها من حروفه المبنية عليها ذاته ، نحو : « قام قياماً » و « قعد قعوداً » فكأنه بهذا الاعتبار قد تعدى بنفسه ، والشئ لا يحتاج واسطة إلى نفسه ، وتعديه إلى ظرف الزمان على نحو تعديه إلى المصدر؛ لأن الزمان كما قدمنا نوع من المصدر .

وقال سيبويه (٩) : « هو مُضَيُّ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » ، و « مُضَيٌّ » مصدر ، ك « قعود » و « جلوس » أصله : « مضوي » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء المنقلبة في الياء الأصلية على القاعدة المتقررة (١٠) ، ثم كسرت الضاد لمناسبة الياء ، فهو بهذا الاعتبار نوع من المصدر يصل الفعل إليه بنفسه ،

(٩) سبق تخريجه في هامش « ١ » السابق.

(١٠) سبق تخريجها في ص : ١٩ هامش : ٧٨.

لكن لما فارقه باعتبار مغايرة الحروف جاز وصوله إليه بالواسطة ؛ لأنه بهذا الاعتبار غير واصل بالواسطة إلى ما هو كذاته . والزمان من حيث هو غير متحيز ، ولا بعضه مغاير لبعض . وأما تعيينه باليوم أو بالساعة أو بالشهر ، فإنما هو من باب تعيين المقادير ، والمقادير من حيث هي لاتفيد تعيينا ، وإنما تفيد قصراً ، ألا ترى أن غير المقدار قابل لأن يكون مقداراً ، ولذلك كان البريد والفرسخ في المكان من قبيل المبهم ، وإذا كان المكان مبهماً صار شبيهاً بالزمان لعدم التخصيص ، فجاز نصبه وإيصال الفعل إليه بغير واسطة .

وإن كان مختصاً فاق الزمان الذي هو شبيهه بالمصدر في التعيين والامتيان ، وعدم صحة خلف المنضم إليه جنباً فأشبهه بذلك الأشخاص ، والأشخاص لا يصل إليها إلا الفعل القاصر بنفسه وإنما يصل إليها بحرف الجر ، والذي [يدل] على تنزله منزلة الأشخاص، عدم لزوم « في » والوصول بـ « على » و « إلى » ونحوهما ، فتقول / ١٠٢/أ « ذهب إلى الشام » و « أقمت على الجزيرة » ، وما أشبه ذلك .

وجعل في المكان من المبهم الجهات الست ، وقد أجاد الحريري جمعها في قوله^(١١):

ثُمَّ الْجِهَاتُ أَلَسْتُ فَوْقَ وَوَرَا وَيَمْنَةً وَعَكْسَهَا بِلَا مَرَا

فعكسها أسفل وأمام ويسرة وهي ستة ، لكن وقع في جميعها الترادف ، ورادف يسره يسار وشمال ، فتكون بهذا الاعتبار ثلاث عشرة لفظة ، ويحمل عليها ، نحو : « حذاء » و « تجاه » و « إزاء » و « لقاء » وما أشبه ذلك ؛ لأنه من جهة تصويره لا يخرج عن الجهات الست . ويحمل عليها - أيضاً - لفظ « مكان » لتوغلها في الإبهام .

والمقادير ، كـ « الميل » و « البريد » و « الفرسخ » وما أشبه ذلك ، فتقول :

« أمامك^(١٢) وتجاهك ومكانك » و « سرت بريداً وفرسخاً » وما أشبه ذلك .

(١١) ينظر شرح الملحة للحريري ١٣٩ .

(١٢) في « أ » مكانك.

وكذلك - أيضاً - ما صيغ من الفعل ، كما إذا قلت : « قعدت مقعداً حسناً »
و « ضربت مضرب زيد » أي : مكان ضربه ، وسيأتي بيان صوغ اسم المكان من الفعل
وكيفية بنائه ، إن شاء الله (تعالى) .

وشرط قياس هذا النوع ، أعني المكان الذي صيغ من الفعل ، أن يكون ظرفاً للفعل
الذي صيغ منه كما قال ، فتقول : « رميت مرمى بني فلان » و « قعدت مقعد فلان » .
فإن جاء على غير ذلك كان شاذاً ، كما في قوله وأظنه أبا سفيان بن حرب (١٣):

وما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ (١٤) غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

وكذلك - أيضاً - قولهم (١٥): « هُوَمِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ » و « مَنَاطُ الثُّرَيَّا » فهذا كله خارجٌ
عن القياس .

و « مَع » إذا سكنت فالأكثر أنها باقية على ظرفيتها ، وقد حكم سيبويه بالضرورة،
في قوله (١٦):

فَرِيْشِيْ مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

والضرورة من حيث هي لا تخرج الكلمة عن جنسيتها .

وذهب بعضهم إلى أن « مَع » إن أسكنت فهي من قسم الحروف (١٧) .

(١٣) ينظر الروض الأنف ١٦/٣ .

(١٤) ينظر الكتاب ٢٨٦/٣ ، ٢٣٣/٤ ، والمقتضب ٣٤٠/٤ ، وحروف المعاني للزجاجي ٢٥-٢٦ .

(١٥) ينظر الكتاب ٤١٢/١ - ٤١٣ ، والمقتضب ٣٤٢/٤ - ٣٤٣ ، والأصول ١٩٩/١ .

(١٦) لجرير في ديوانه ٢٢٥ ، ونسبه سيبويه للراعي النميري ، وهو في ملحق ديوانه ٣١١ ، وفيهما
(فيكم) بدل (معكم) ، وعلى ذلك لاشاهد فيه .

والبيت في الكتاب ٢٨٧/٣ ، وابن السيرافي ٢٩١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤١/٢ ، والجنى الداني
٣٠٦ ، وابن عقيل ٧٠/٣ ، والتصريح ٤٨/٢ ، والأشموني ٢٦٥/٢ .

ورأي سيبويه في الكتاب ٢٨٧/٣ .

(١٧) ينظر الكتاب ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، ورصف المباني ٩٤ ، والجنى الداني ٣٠٥ ، والمغني ٣٧٠ ، وابن
عقيل ٧٠/٣ .



وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ
فَذَاكَ ذُو تَصَرْفٍ فِي الْعُرْفِ
وَغَيْرُ ذِي التَّصَرْفِ :الَّذِي لَزِمَ
ظَرْفِيَّةً ، أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

التقدير : وما يرى من الظروف ظرفاً وخارجاً عن الظرفية لأن المتوجه عليه الحكم موصوف في المعنى ، فيقتضي أن يكون الإخراج من متضمن معنى تلك الصفة وإلا لزم الإخراج ما يعد جنساً للجنس المقصود ، وتغاير الأجناس بالنوعية والجنسية باعتبار ما يضم إليه ، أو ينضم هو إليه ، معدود من [الحواجز والفواصل] التي تمنع من أن يكون الحكم خارقاً لها إلى غيرها ، كالأعداد باعتبار العقود ، وهي في المقتضي الجنسية أكد للخروج [إلى مغاير أخذ] بطرف الانحياز ، وعدم الأخذ بطرف الالتواء المقتضي للرجوع على ما هو المقرر [في علم البيان] / ولذلك حمل النهي الوارد في أسلوب ١٠٢/ب الخبر، على ما جاء في حديث يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أَنَّهُ قَالَ(١٨): « خَرَجْتُ إِلَى الطُّورِ فَلَقِيتُ كَعْبَ الْأَحْبَارِ ، فَجَلَسْتُ مَعَهُ فَحَدَّثَنِي عَنِ التَّوَرَةِ ، وَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَانَ فِيمَا حَدَّثَنِي أَنِّي قُلْتُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَيْرُ يَوْمٍ

(١٨) الحديث بهذا اللفظ رواه مالك في الموطأ ١٠٨/١ - ١١٠ ح ١٦٦ ، في كتاب الجمعة ، باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة.

كما رواه الترمذي في السنن ٣٦٢/٢ - ٣٦٣ ح ٤٩١ ، في أبواب الجمعة ، باب ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة. ثم قال : وفي الحديث قصة طويلة وهذا حديث حسن صحيح. كما أخرجه مختصراً أبو داود في السنن ٦٣٤/١ - ٦٣٥ ح ١٠٤٦ ، في كتاب الصلاة ، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة.

وأخرجه النسائي في السنن ٩٣/٣ - ٩٤ ، في كتاب الجمعة ، باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة.

طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ، وَفِيهِ أُهْبِطَ ، وَفِيهِ تَبَّ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ مَاتَ ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصِیخَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنَ السَّاعَةِ ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ « قَالَ كَعْبٌ : ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ ، فَقُلْتُ : بَلْ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ ، فَقَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ ، فَقَالَ : صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَلَقِيتُ بَصْرَةَ بْنَ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيَّ ، فَقَالَ : مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ ؟ فَقُلْتُ لَهُ مِنَ الطُّورِ ، فَقَالَ : لَوْ أَدْرَكْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ مَا خَرَجْتَ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تَعْمَلُ الْمِطْيُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ، إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَإِلَى مَسْجِدِي هَذَا ، وَإِلَى مَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ أَوْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ » قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : ثُمَّ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فَحَدَّثَنِي بِمَجْلِسِي مَعَ كَعْبِ الْأَخْبَارِ ، وَمَا حَدَّثَنِي بِهِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَقُلْتُ : قَالَ كَعْبٌ : ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : كَذَبَ كَعْبٌ ، فَقُلْتُ : ثُمَّ قَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ فَقَالَ : بَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : صَدَقَ كَعْبٌ ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : قَدْ عَلِمْتُ أَيْةَ سَاعَةٍ هِيَ ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَقُلْتُ لَهُ : أَخْبِرْنِي بِهَا وَلَا تَضَنَّ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : قُلْتُ لَهُ : وَكَيْفَ تَكُونُ آخِرَ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي » ، وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلِّي فِيهَا ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّي » ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَقُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : فَهُوَ ذَلِكَ . »

المقصود في الاستشهاد في الباب في كلام المصنف حيث قدرنا : وما يرى من

الظروف ظرفاً وغير ظرف ، قوله ﷺ « لَا تَعْمَلُ الْمِطْيُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ » (١٩)،

والتقدير : من المساجد إلا إلى ثلاثة مساجد ، فلا يدخل في هذا النهي عن إعمال المِطْيِ

(١٩) سبق تخريجه في هامش « ١٨ » السابق.

إلى غير ذلك من الأمكنة ، فإن المطي تعمل إلى الجهاد ، وإلى طلب العلم ، والمطلوب مكان معين ، وقد وقع في الحديث الظرف المصوغ من الفعل عاملاً فيه [الفعل] الذي صيغ منه ، وهو قوله ﷺ : « مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ » (٢٠) ، أي : مكان الجلوس .

[والمراد] (٢١) بالتصرف في هذا الموضع الخروج عن الظرفية .

والتصرف يأتي في كلام النحويين / بازاء معانٍ ، منها هذه ، ومنها استيفاء جميع ١.٣/أ ما يكون للاسم من رفع ونصب وجر ، ولذلك يقال في « لانولك أن تفعل » وما أشبه ذلك ، مما يلزم حالة واحدة غير متصرف .

والتصرف - أيضاً - يقع في كلامهم وهو الأكثر ، الذي له الصولة في كلامهم تحويل البنية إلى بنية أخرى ، وهو قريب من الاشتقاق ، لكنه عند التحقيق عكسه ، على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى) .

فالتصرف من الظروف ما يخرج إلى غيرها سواء كان نصباً ، كما إذا قلت : « أحييت يوم الجمعة » أو رفعاً ، كما إذا قلت : « سرني يوم الجمعة » وما أشبه ذلك ، أو إلى الجر ، كما إذا قلت : « عمتني بركة يوم الجمعة » وما أشبه ذلك .

ومنه ما يختلف في خروجه عن الظرفية ، كما إذا قلت : « صمت يوم كذا » ، فقد قيل : إن نصبه نصب المفعول به على جهة الاتساع .

وقد قيل : إنه منصوب نصب الظروف ، وهذا الخلاف مبني على أن المظروف هل يشترط نقصانه عن الظرف أو لا ؟ والصحيح أنه لا يشترط النقصان عن الظرف .

و أما غير المتصرف فهو الذي لا يخرج عن الظرفية ، ويعد من قسم الظرفية

(٢٠) سبق تخريجه في هامش « ١٨ » السابق .

(٢١) تكملة من « ب » استحسنتها .

المجرور بحرف جر عموماً ، وبعضهم خصص بذلك « في » أو ما في معناها .
ثم إن غير المتصرف على نوعين : منه ما لا يخرج عن النصب بالكلية ، كـ «عَوْضُ»
و « قَطُّ » وما أشبه ذلك^(٢٢) . ومنه ما لا يخرج عن الظرفية إلا بما هو شبيه بها ، وهو
المجرور كـ « قَبْلُ » و « بَعْدُ » و « حَيْثُ » و « عِنْدَ » وما أشبه ذلك^(٢٣) .
وما كان لا يخرج عن الظرفية إلا إلى مجرور فإنه كلا إخراج ؛ لأن الظروف
والمجرورات تتفق في كثير من الأحكام ، وأكثر المتقدمين يطلقون على المجرور من حيث
هو اسم الظرف ، وكثيراً ما يقول أبو علي عن أبي الحسن أنه يرفع بالظرف^(٢٤) ، ويمثل
بـ « على يمينك رجل » و « عن يسارك امرأة » وهذان مجروران ، بغير « في » وبغير ما
هو في معناها ، فإذا كان في مثل هذا يسمى ظرفاً .
ومن باب اللزم ما كان مجروراً بـ « في » ، لأن لفظها موضوع للظرفية ، وقد فرق
بعضهم : في المجرور بـ « في » وما في معناها ، وفي المجرور بغيرها ، فجعل
المجرور بـ « في » وما في معناها غير خارج عن الظرفية ، وجعل المجرور بغيرها وبغير
ما في هو [في]^(٢٥) معناها خارجاً عن الظرفية .



وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَّصْدَرٍ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

ينوب المصدر عن المكان بقلة^(٢٦) ، كما إذا قلت : « جلست قرب زيد » و « أتيت بعد

(٢٢) ينظر الكتاب ٢٨٦/٣ ، ومجالس ثعلب ١٥٧ ، وشرح التسهيل ٢٢٠-٢٢٢/٢ ، والمغني ١٦١ ، ١٩١ .

(٢٣) ينظر الكتاب ٢٨٥-٢٨٦/٣ ، وذكر سيبويه أن بعض العرب يصرف « قبل وبعد » ١٩٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢٩/٢ .

(٢٤) ينظر العسكرية ١٠٨-١٠٩ ، والبصريات ٥١١/١ . بمثال على القاعدة .

(٢٥) تكملة من « ب » استحسنتها .

(٢٦) ينظر الكتاب ٢٢٢/١ .

النَّجْمِ « و » ارتفاع الكوكب « وما أشبه ذلك ، وتقول : « زيدٌ مني قُعُودَ الْخَاتِنِ وَالْقَابِلَةِ » ، وما أشبه ذلك . وقد جعل منه : « أنت مِنِّي سِيرَ الْقَوْمِ » و « عُدُو الرِّكْبِ » و « رَوَّاحُهُمْ » وما أشبه ذلك .

وجعل - أيضاً - منه « جلس زيد وَسطَ الْقَوْمِ » بسكون السين ، فعلى هذا يستوي الساكن والمتحرك في « وسط » (٢٧) . وأكثر / ما يكون هذا النوع في ظرف الزمان ١.٣/ب لأن الزمان كما قدمنا نوع [من] (٢٨) المصدر ، وذلك كقولك : « جئتكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَغُرُوبَهَا ، وَخَفُوقَ النَّجْمِ ، وَاعْتِدَالَهُ ، وَطُلُوعَ الثُّرَيَّا ، وَغُرُوبَهَا » . والتزم بعضهم إضافته ، وبعضهم عمم ، وعلى هذا يجيء من ذلك قول امرئ القيس (٢٩) :

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهِمْ يَقُولُونَ : لَا تَهْلِكَ أَسَى وَتَجَمَّلِ

وبعضهم اشترط تعيين الوقت ، فعلى هذا لا يقال : « جئتكَ طُلُوعَ الثُّرَيَّا » ؛ لأن الثريا يختلف طلوعها ، قالوا (٣٠) :

إِذَا الثُّرَيَّا طَلَعَتْ عِشَاءً فَبِعْ لِرَاعِي غَنَمٍ كِسَاءً

وذلك وقت الشتاء ، وإذا طلعت في غير العشاء كان وقت الصيف ، وَقَدْ جَاءَ أَنَّ زَيْدَ ابْنِ ثَابِتٍ : « كَانَ لَا يَبِيعُ ضَمَارَهُ حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا » (٣١) رواه أبو الزناد عبد الله بن

(٢٧) ينظر الكتاب ٤١١/١ ، والمقتضب ٣٤١/٤ - ٣٤٢ ، والأصول ٢٠١/١ ، وحروف المعاني ٢٥ - ٢٦ ، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/١ .

(٢٨) تكملة من « ب » استحسنها .

(٢٩) في ديوانه ٩ من معلقته .

(٣٠) سبق تخريجه في ص : ١٦١ هامش : ٥٤ .

(٣١) أخرجه مالك في الموطأ ٦١٩/٢ ح ١٣ ، في كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثمار حتي يبدو صلاحها .

كما رواه البخاري عن خارجة ، ولكن بلفظ قريب من لفظ الموطأ ، ينظر الفتح ٣٩٤/٤ ح ٢١٩ ، في كتاب البيوع ، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها .

ذَكْوَانَ، عن ابنِ زَيْدٍ خَارِجَةَ (٣٢)، أحد الفقهاء السبعة .

وقد جعل جميع ذلك من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فيخرج إذ

ذاك عن النيابة .



(٣٢) مات سنة تسع وتسعين، وقيل : مات سنة مائة، ولما سمع عمر بن عبد العزيز بموته، استرجع وصفق بإحدى يديه على الأخرى، وقال : تَلَمَّهُُ وَالله في الإسلام.
وأبو الزناد بن ذكوان هو تلميذ خارجة بن زيد بن ثابت في الفقه رضي الله عنهم أجمعين،
ينظر سير أعلام النبلاء ٤/٤٣٧-٤٤١.

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِي « الْوَاوِ » مَفْعُولاً مَعَهُ
فِي نَحْوِ: « سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً »
بِمَا مِنَ الْفِعْلِ ، وَشَبَّهِهُ سَبَقُ
ذَا النَّصْبِ ، لَا بِ « الْوَاوِ » فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

المفعول معه قريب من الظرف ؛ لأن الظرف على تقدير حرف وهذا - أيضاً - على تقدير حرف ، وقد كان الأصل أن يقع مخفوضاً ؛ لأن « الواو » في معنى « مع » ، وإذا كانت في معنى « مع » فقياس ما بعدها أن يكون على حد ما بعد « مع » وما بعد « مع » مخفوض فقياس ما بعد « الواو » - أيضاً - أن يكون مخفوضاً ، إلا أن « الواو » حرف لا يتحمل الإعراب ، لأن الإعراب لا يكون إلا في المستقل ، والحروف من حيث هي غير مستقلة ، وإذا كان الاسم يمنع الإعراب لشبهه بالحرف كالضمائر وغيرها ، فمن باب اللازم أن يمنع الحرف الإعراب ؛ لأن الحكم في المشبه به أقوى ، وهذا أصل الشبه ، فإن خرج عن ذلك لموجب فلما كان كذلك انتقل حكمه من النصب إلى ما بعده ، ونظيره قولك : « لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلَبْنَا » فإن « إلا » بمعنى « غير » .

وإذا كان كذلك فقد كان القياس جر ما بعدها ؛ لأن (غيراً) تستلزم جر ما بعدها إلا أنها حرف ، والحرف كما قدمنا لا يتحمل الإعراب ، فانتقل حكم الحرف من الإعراب باعتبار ما هو في معناه إلى ما بعده ، وقد نقل جر ما بعد « الواو » ، وأنشدوا^(١) :

١ - لم أقف على القائل .

قد استوى التعجيل والمطال إذ فيهما تصرّف اللّياي

فجر « المطال » لأن « الواو » بمعنى « مع » بخلاف ما بعد « إلا » إذا وقعت صفة فإنها موضوعة للاختلاف باعتبار النصب والجر والرفع ، فلم يقو الجر على إحراز المختلف ، بخلاف ما بعد « الواو » فإنه موضوع / للنصب ، فقوي الجر على إحرازه لاشتراكهما ١٠٤/أ - معاً - في الفضلية وعدم التقدير ، بخلاف ما تقع فيه « إلا » بمعنى « غير » فإن التباين بينهما في الفضلية والتعدد ، وهذا الباب ، أعني « باب المفعول معه » خارج عن القياس في أماكن متعددة ، وقد ذهب بعض النحويين : إلى أنه موقوف على السماع ، لا يقال منه إلا ما قالت العرب ، ومن قال : إنه لا يقع إلا حيث يقع العطف ، كان العطف أصلاً له ، وإذا كان كذلك فإن الفرع لابد أن ينزل في الحكم عن الأصل ، بخلاف الذات فإن الذات متى كانت فرعاً عن شيء كان فيها معنى ذلك الشيء وزيادة .

وقد اختلف في النصب لهذا المفعول على أقوال (٢) :

ف قيل الناصب هو الفعل ، أو ما كان شبيهاً به ، فالأول كقولك : « جاء البرد والطيا لسة » و « كنت وزيداً كالأخوين » .

والثاني كقولك : « مالك وزيداً » و « ما أنت وقصعة من ثريد » .

وقيل : الناصب هو « الواو » والصحيح الأول ؛ لأن « الواو » غير مختصة ، وإذا

كانت غير مختصة فإنه لا يثبت لها عمل .

وقيل : إن عملها على حد عمل « الباء » في قولك : « مررت بزید » أعني : أن الفعل

عامل بواسطتها وصاحب هذا القول يستلزم تجريد المتعدي من التعدي حالة مجيء

المفعول معه بعده ، وَيَنْظَرُهُ بِقَوْلِكَ : « ما أضرب زيداً لعمرو ! » في التعجب ، فإنه جرد عن

٢ - ينظر الخلاف في الإنصاف ٢٤٨ ، وأسرار العربية ١٨٢ ، وابن يعيش ٤٩/٢ ، وشرح التسهيل

٢٤٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٥/١ ، والارتشاف ٢٨٦/٢ ، ومنهج السالك ١٥٥-١٥٦ ، وشرح

اللحة البدرية ١٩٩/٢-٢٠٢ ، والهمع ٢٢٠/١ ، والأشموني ١٣٥/٢ .

التعدي عند ارادة التعجب ، ولذلك تعدى للمفعول الذي كان ينصبه بنفسه بـ « اللام » .
 وقيل : إن العامل في المفعول معه هو المخالفة ، واختلف في تفسير المخالفة ، وهذا
 القول للكوفيين ، فقيل : المراد بالمخالفة كون « الواو » في مثل هذا موضوعا للتبعية ،
 فخالفت بلزوم حالة واحدة ، سواء كانت تلك الحالة للمتقدم أم لا ؟
 وضعف هذا القول بلزوم الدور فإن المخالفة إنما وقعت بعد النصب ، فإذا فالنصب
 يتوقف على المخالفة ، والمخالفة تتوقف على النصب ، فدار الحكم ، أي لم يستقر .
 وقيل المخالفة إنما هي باعتبار كون « الواو » شاملة للمصاحبة ، والتقدم ، والتأخر ،
 فخالفت هنا أصلها من العموم ، فوقع عن ذلك المخالفة أثر النصب . وضعف بأن لو
 كانت المخالفة مقتضية للنصب لوجب النصب في مثل : « اختصم زيد وعمرو » وما أشبهه
 ذلك ، فإنها إذ ذاك أعني « الواو » مخالفة أصلها من العموم ، ولازمة حالة المعية ، ولم
 يوجد لذلك نصب .

وحكى أبو الفتح^(٣) قال : « سألت بعض من كان يَعْتَادُنِي » ، فقلت له : كيف تجمع
 بين قولك : « اختصم زيد وعمرو » وبين « كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ » في قوله^(٤)
 لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه ، كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ / ١٠٤ ب
 قال : فَأُجِبَلْ وعاد مُسْتَفْهِمًا « ومعنى (أُجِبَلْ) وصل إلى الجبل، أي وقف ولم يأت بشيء،
 لأن الجبل صعب على الفُؤُوس تتوقف عنه ، وهو على حد قولهم « أكدى » أى وصل الى
 الكدية، وقد استشهد به جماعة من أهل البيان على كراهية المبالغة حيث لم يقولوا :
 أصخر ولا أحجر، ولا ما أشبه ذلك والكدية والجبل دون الصخر و الحجارة ، وهى مسألة
 خلاف بين أهل البيان في استحباب المبالغة أو الكراهية، وفي ذلك خلاف وتفصيل، وتقرير

٣ - ينظر الخصائص ٣/٣١٩ .

٤ - سبق تخريجه في ص : ٣٦٤ هامش : ١٩ .

جميع ذلك في علم البيان حيث يكون هو المقصود^(٥).

وقيل العامل فعل مقدر لائق بالمحل. وضعف بأنه يلزم في مثل : « استوى الماء والخشبة » اكتفاء ما يتعين لاثنتين بواحد ، لأن التقدير : إذ ذاك يكون « وساوى الخشبة » فيلزم أن يكون لـ « استوى » فاعل واحد ، وهو غير مكثف به بل لا بد له من فاعل آخر. فإن قيل : فإن الاكتفاء به متعين على كل من الأقوال ، ألا ترى أن ما بعد « الواو » خارج عنه إلى حكم آخر لا يلاقيه فيه.

قيل : هو كلام محمول على معناه ، وكون الكلام محمولاً على معناه كثير متقرر في لسان العرب ، ألا ترى إلى قول أبي ذؤاد الإيادي ، يصف فرسه وحمار وحش ، وكان قد يمم الحمار لفرسه^(٦):

قُلْتُ : لَمَّا نَصَلَا مِنْ قُنَّةٍ كَذَّبَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحٌ

وكذلك - أيضاً - قوله : « حَسْبُكَ يَنْمِ النَّاسُ » فجزم « يَنْمِ » حملاً على معناه لأنه في معنى « اُكْتَفَى » ، كما نسب الكَذَّبَ للعير في قوله « كَذَّبَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحٌ » لأنه لما برح أي : فر أمام الفرس ، صار ظاناً أنه ينجو منه ، وليس هذا من باب المجاز ؛ لعدم اللفظ الذي تقع به العلاقة بين المخرج إليه والمخرج عنه .

فإن قيل : فإنه - أيضاً - مع تقدير و « وساوى الخشبة » يكون كلاماً محمولاً على معناه .

قيل : أما في « وساوى » فنعم ؛ لأنه يصير كقولك : « ضارب زيد عمراً » وأما في

(٥) تناول البلاغيون المبالغة بهذا العنوان، وإذا زادت في حدها فخصصوا لها مباحث تحت مسميات أخرى كالإغراق، وكالغلو، وكالإفراط في الصفة.

ينظر النكت في إعجاز القرآن ١٠٤، والصناعتين ٣٩٤، ٤٠٣، والعمدة ٥٣/٢، ٦٠، وتحرير التعبير ١٤٧، ٣٢١، ٣٢٣، والإيضاح ٥١٤-٥١٥، والطراز ١١٦/٣-١٣٠، وخزانه الحموي ٧/٢-٢٠، وأنوار الربيع ٢٠٧/٤-٢٥٨.

(٦) في ديوانه.

« استوى » فلا ؛ لأن ما يقع به صحة المعنى ، على تقدير كون الكلام محمولاً على معناه . منفصل عن المصحح حملاً على المعنى .

وتمثيل المصنف . بقوله « سيري والطريق مسرعه » :

بناءً على أن المفعول معه لا يشترط أن يكون أصله العطف ، لأن نسبة السير للطريق على جهة الوقوع منه ، متعدٍ على وجه الحقيقة ، وهو مطلوبه هنا ، أعني الحقيقة حتى يقع في الكلام اتساع غير متعدد ، وإن جعلت نسبة السير للطريق على جهة المجاز فيكون من مجاز الظرف^(٧) ، لزم الاتساع بعد الاتساع ، وهو ممنوع عند أكثر أهل البيان لاسيما وأحد الاتساعين منفصل عن الآخر غير [متشبه به] ، إلا أن الأكثر على أن هذا الباب أصله العطف .

وأما « سرت والنيل » إن ثبت عن العرب فيكون قليلاً لما قدمنا من تعدد الاتساع .

ويجيء في قول المصنف زيادة / أخرى ، وهي الإتيان باللواحق عند تعدد الاتساع ١/٨.٥

وهو كالضعيف من المجاز ، يضعف فيه الإتيان باللواحق ، لعدم رسوخ الحكم وقوته .

فـ « مسرعة » ينزل عنه « سيري والطريق » عن « سرت والنيل » و « سيري

والطريق » مجرداً عن اللواحق ، وكذلك - أعني لكون العطف في هذا الباب مشروطاً

صحته - لم يكن قوله (تعالى) : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾^(٨) على من قرأ بالهمز

من هذا الباب ، أعني أن يكون و « شركاءكم » مفعولاً معه ؛ لعدم صحة تقدير العطف

٧ - أي مجاز الظرف المكاني، وهو مجاز عقلي علاقته الظرفية، نحو « سار الطريق، جرى النهر » كما أنه يسمى مجازاً إسنادياً ، أو حكماً .

ومجاز الظرف أثبتته عز الدين بن عبد السلام في كتابه الإشارة إلى الإيجاز عن طريق الحرف « في » ينظر ص : ٣٢ .

(٨) آية ٧١ من سورة يونس.

وقراءة الهمزة أي بنصبها، قرأ بها جميع القراء ما عدا يعقوب فقرأها بالرفع، ووافقه الحسن البصري، وابن أبي إسحاق.

ينظر السبعة ٣٢٨، والمبسوط ٢٣٥، والتذكرة ٤٥٢/٢، والنشر ٢٨٦/٢، والإتحاف ١١٧/٢-١١٨.

لامتناع التشريك ؛ لأن « أجمع » مختص بالمعاني ، كما في قول الشاعر (٩) :

فَأَجْمَعَ أَمْرًا كَانَ مَا بَعْدَهُ لَهُ وَكَانَ إِذَا مَا أَخْلَوَ لَجَّ الْأَمْرُ مَاضِيَا

و « جمع » يكون للمعاني والذوات كما في قول الشاعر (١٠) :

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتُنِي سَوَابِقِ نَوَاتُ يَنْهَضْنَ بَغِيرِ سَائِقِ

وكما في قوله (١١) :

جَمَعْتُ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وفيه شاهد على تقديم المفعول معه على المصاحب *.

وقيل إن « جمع » مختص بالأجرام ، ومجيئه في المعاني من مجاز الإلحاق (١٢) ،

فإذاً فيكون « وشركاءكم » مفعولاً بإضمار فعل ، التقدير « واجمعوا شركاءكم » .

وقيل : بل يكون قد ضمن « أجمعوا » معنى « أحضروا » فيكون على هذا

« وشركاءكم » معطوفاً أو مفعولاً معه ، عند من جعله قياسياً ، وليس هذا مما لا يتوجه

الحكم إليه من نحو المعنى ، وإنما يمتنع عدم التوجه من نحو اللفظ على ما قدمنا ،

وسياتي ما يمتنع توجيه الحكم إليه من جهة المعنى حيث يعرض له المصنف .

وقد فرق أبو علي (١٣) بين النوعين ؛ بكون التضمين في هذا من باب الترادف

(٩) لزهير بن أبي سلمى في وفاة النعمان بن المنذر، وهو في ديوانه ص : ٢١١.

(١٠) لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٠، وقد سبق تخريجه في ص : ١٣٦ هامش : ٢٦.

(١١) لي زيد بن الحكم الثقفي.

وهو في الأصول ٢٥٦/١، والخصائص ٣٨٣/٢، وأمالى ابن الشجري ٢٧١/١، ٢٧٥، وشرح التسهيل

٢٥٣/٢، وشواهد المغني ٦٩٧/٢.

(١٢) الجرم ما يشغل حيزاً من الفراغ والمعاني لا تشغله فلو وضع أحدهما مكان الآخر لكان من مجاز الإلحاق.

(١٣) ينظر الإيضاح ٢١٦.

* قول الشارح فيه نظر ، لأن الواو هنا مجرد العطف ، وقد تقدمت هي ومعطوفها على المعطوف عليه.

ملاقيا له في المعنى الخاص ، بخلاف ما يتمتع توجه الحكم إليه من جهة المعنى ، فإن التضمنين إذ ذاك ليس من باب الترادف فلا يلاقيه إلا في المعنى العام ، هذا كلامه .
وأما أهل البيان فإن شرط الترادف عندهم عدم الاشتقاق . وأما تفسير المشتق بما يوافقه معنى فليس ذلك من باب الترادف ، وإنما يسمونه « استطرادا » (١٤) ، وبعضهم يسميه « تعليقا » (١٥) وبعضهم يفرق بين أن يكون أخذاً بطرف الرد أو لا ، فإن كان أخذاً بطرف الرد سماه « تعليقا » ، وإلا سماه « استطرادا » وتقرير جميع ذلك في علم البيان . وحيث يكون هو المقصود .



وَبَعْدَ « مَا » أَسْتَفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبٌ
بِفِعْلِ كَوْنٍ (١٦) مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

الاستفهام بـ « ما » أو بـ « كيف » ، وإن لم يكن فيهما ما يدل على الفعل فإن في الجميع معنى الفعل لأن الاستفهام من حيث هو لا يكون عن الذوات ، وإنما يكون عن أحكامها ، فلذلك أدخله كثير من الناس / في الشبه بالفعل ، ولا يبعد أن يكون المصنف ١٠٥/ب أدخله أيضا في الشبه بالفعل وخصه بالذكر ؛ لضعف الشبه ، والضعف لجواز تخصيصه بالذكر عند الاختلاط بالقوي ، وكذلك القوي أيضا عند اختلاطه بالضعيف . وأكثر النحويين على أنه لا فرق بين النصب بعد « ما » و « كيف » فتقول : « مَا أَنْتَ وَهَذَا »

(١٤) ينظر مفهوم الاستطراد في العمدة ٣٩/٢ ، وتحريير التحبير ١٣٠ ، والطراز ١١/٣-١٨ ، وأنوار الربيع ٢٢٨/١ .

(١٥) ينظر مفهوم التعليق في البديع ٩٤ ، وتحريير التحبير ٤٤٣ ، والطراز ١٥٩/٣ .

(١٦) في « أ » يكون فعل ، وما أثبتته من « ب » وهو في الألفية .

الْأَمْرَ » ، ومن كلامِ عُمَرَ (رضي الله عنه) : « وَمَا زُهْرَةٌ وَهَذَا الْأَمْرُ »؟^(١٧) يريد الخلافة ، وذلك في كلام طويل وقع بينه وبين عثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنهم) أجمعين - وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ أَرَادَ بقوله : « وَمَا زُهْرَةٌ وَهَذَا الْأَمْرُ »؟ وعبد الرحمن بن عوف هو من بني زُهْرَةَ ، و « كيف أنت وقصعة من ثريد »؟.

وقد جعل بعضهم النصب في « ما » أقيس ؛ لرسوخها في الاستفهام ؛ بكونها على أسلوب الحروف في الوضع ، والاستفهام هو من الأمور الإضافيات ، وحقه أن يكون بالحروف . وعكس بعضهم فقال : النصب بعد « كيف » أقيس ؛ لمجيئه في أسلوب الأفعال ؛ لكونه ثلاثي الوضع ، ولا يخرج التسكين عن وضع الفعل ؛ لأنه قد ثبت من كلامهم تخفيف « فَعَلَ »^(١٨) ، كما في قوله^(١٩) :

قَصَرَ أَبُو عَمْرٍو عَلَيْهِ الْمَجْدَا

وإن كان سيبويه (رحمه الله)^(٢٠) لا يرى ذلك قياساً ، « وكيف » أقرب لما يُسَكَّنُ أوسطه من الفعل ، ك « قام ، وقعد » ؛ لاقتضاء العلة في المجموع . ومما جاء من النصب بعد « ما » الاستفهامية قوله^(٢١) :

(١٧)

(١٨) قال سيبويه : « وليس شيء أكثر في كلامهم من « فَعَلَ » ألا ترى أن الذي يُخَفَّفُ عَضْداً وَكَيْدَاً لَا يُخَفَّفُ جَمَلًا » الكتاب ٣٧/٤ . وينظر ١٦٧/٤ ، ١٨٨ ، ١٩٣ .

ويؤكد قوله ١١٥/٤ : « وأما ما تواتر فيه الفتحتان فإنهم لا يُسَكِّنُونَ منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ، وذلك نحو: جَمَلٍ وَحَمَلٍ ونحو ذلك ».

(١٩) لم أقف عليه.

(٢٠) ينظر الكتاب ٣٠١/١-٣٠٤ ، وسيبويه يرى الرفع بعدها هو الأقوى والأرجح لأنها بمنزلة الابتداء ، والنصب بعدها في كلام العرب قليل ، ولكنه ليس لها ، وإنما على فعل وإن لم يلفظ به ، وكذلك « ما » .

(٢١) لأسامة بن الحارث الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣ .

وهو في الكتاب ٣٠٣/١ ، وابن السيرافي ١٢٨/١ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٨/٢ ، والهمع ٢٢١/١ ، والأشموني ١٣٧/٢ .

وما أنت والسَّيرُ في مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

على من رواه بالنصب . وأما من رواه بالرفع فإنه يكون على تقدير (ما) بعد « الواو » ،
فيكون المعنى على حده في قوله (٢٢)

ويكفيك التَّقْنَعُ من قُلُوبِ	عظائم ليس تبلغ بالتَّوْنِي
صَرِيرُ الرَّمَحِ في زَرْدٍ مَنِيحٍ	وَوَقْعُ المَشْرِفِي على المَجْنِ
وَحَمْلُ مَهْنِدٍ يَسْطُو بَعِيرٍ	وَقُورٍ ليس بالأَشَرِّ المُرِنِ
ولا شَنَّانَ غَايَاتِ خِمَاصٍ	ولكن خَيْلُ جَيْشٍ من جَحَنِّ
يرى عُدْمَ الأَوَابِدِ غيرِ حِلٍّ	وَيُعْدِمُ هَامَّةَ البَطْلِ الرَفْنِ
وما ينفك محتملاً ذباباً	أَبَى التَّغْرِيدِ في الخُضْرِ المَغْنِ
تذوب حَذَارُهُ زُرْقَ الأعَادِي	وَيَسْخُو بالحياة حَلِيفَ ضَنْ
وَيَنْفِثُ في فَمِ الجَبَّارِ سُمًّا	وَيَمْلَأُ ذَلَّةً أَنْفَ المُحِصِّنِ
وَجُوبٍ [مفازة] كُسِيَتْ سَرَاباً	تُعَرِّى الذَّنْبَ من وَبَرُمِكِنِ
شَكَّتْ سِحْراً من [العَبْرَاتِ] قُرّاً	فأوسعها الهَجِيرُ من القُطَنِ /
وتعزفُ جَنِّهَا واللَّيْلُ دَاجٍ	إِذَا حَلَّتِ الجَنَادِبُ من تَغْنِي

١/٨.٦

المعنى على إنكار الجمعية ، ويكون الرفع على حد قوله (٢٣) :

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الكَرَمِ جَرْمٌ	وما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيْقُ
فما شَرِبْتُهُ جَرْمٌ وهو حِلٌّ	ولا غَالَتْ به إذ قام سُوْقُ
فلَمَّا أُنْزِلَ التَّحْرِيمُ فيها	إذا الجَرْمِيُّ منها لا يُفِيْقُ

(٢٢) لم أقف على القائل .

(٢٣) لزياد الأعجم في ديوانه ٨٦.

والبيت الأول هو محل الشاهد، وهو في الكتاب ٣٠١/٨، والشعر والشعراء ٤٣٣/٨، والكامل ٣٣٣/٨،

وابن السيرافي ٣٠٧/٨، واللسان « سوق » ١٧٠/٨٠.

المعنى على إنكار كل واحد منهما على انفراده ، وقد أعقب ما كان مقتضى الإنكار فيه خفياً بذكر ما يوضحه ويقرره ، وهو « فما شربته جرم ... البيتين » لأن العرب كانوا يتمدحون بالمغالة في الخمر في الجاهلية ، كما قال طرفة^(٢٤):

لَا تَعَزُّ الخمرُ إن طافوا بها بِسَبَاءِ الشَّوْلِ والكُومِ البُكْرِ
فإذا ما شربوها وانتششوا وَهَبُوا كُلَّ أَمُونٍ وَطِمِرْ
ثُمَّ راحوا عَبَقُ المسكِ بهم يُلْحِفُونَ الأرضَ هُدَّابَ الأَزْرِ
لَا يُلْحُونَ عَلَى غَارِمِهِمْ وَعَلَى الأَيْسَارِ تيسيرُ العسيرِ

والذين كانوا بهذه المثابة تركوها لما حرمها الله (تبارك وتعالى) ، فلم يتركوها عجزاً عن اتخاذها ، وإنما تركوها لأجل التحريم. ومن حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال^(٢٥) : « كُنْتُ أُسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَأَبَا طَلْحَةَ الأَنْصَارِيَّ وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ شَرَاباً مِنْ فُضِيخٍ وَتَمْرٍ ، قَالَ : فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ : إِنَّ الخمرَ قَدْ حُرِّمَتْ ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ (رضي الله عنه) : يَا أَنَسُ قُمْ إِلَى هَذِي الْجَرَّارِ فَأكْسِرْهَا ، فَقَالَ : فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ ».

وهذا الخبر مقتض مدحا عظيما ، يتضمن المدح من وجوه متعددة (رضي الله عنهم) ونفعنا بحبهم .

والأبيات - أعني « تكلفني » الثلاثة - من خبيث الهجاء بأنها تتضمن الهجو متعدداً مصرحاً به غير مكتفى فيه بالإيماء ، وسأل بعضهم : أتجد لقول القطامي^(٢٦):

(٢٤) في ديوانه ٥٥ ، ٥٩ .

(٢٥) أخرجه الشيخان، البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٢٣٢/١٣ ح ٧٢٥٣ ، في كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد.

ومسلم في الصحيح بشرح النووي ١٥١/١٣ ، في كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر.

كما رواه مالك في الموطأ ٨٤٦/٢ ح ١٣ ، في كتاب الأشربة، باب جامع تحريم الخمر.

(٢٦) سبق تخريجها في ص : ٣١٨ هامش : ٤٠ .

لُخْبِرُكَ الْأَنْبَاءُ عَنْ أُمِّ م——نَزَلَ
فَسَلَّمْتُ وَالتَّسْلِيمُ لَيْسَ يَسْرُّهَا
تَضَيَّقْتُهَا بَيْنَ الْعَذِيبِ فَرَّاسِيبِ
وَلَكِنَّهُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ وَاجِبِ
فَرَدَّتْ سَلاماً كَارِهاً ثُمَّ أَعْرَضَتْ
كَمَا انْحَاشَتْ الْأَفْعَى مَخَافَةَ ضَارِبِ
فَلَمَّا تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ سَأَلْتُهَا
مَنْ الْحَيُّ ؟ قَالَتْ : مَعْشَرٌ مِنْ مُحَارِبِ

فذكر الأبيات ، أعنى « تكلفني سويق الكرم » الأبيات الثلاثة ، وهي وأبيات القطامي من خبيث الهجاء ، وكل متضمن الهجو المتعدد المصرح به .

وقد يكون [النصب بعد غير « ما » و « كيف » بما يلتمح] فيه في « ما »

و « كيف » من تقدير الاستقرار والكون وذلك مع الظرف الذي يغير ما [يقدر فيه] / ١٠٦ / ب
الخبر أو ما جرى مجراه ، كما في قوله (٢٧):

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّتِي عَهْدَ الرَّحَالَةِ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ
وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفٍ (٢٨) النَّسْقُ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ
أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

العطف هو الأصل ، فمهما أمكن بلا ضعف كان هو المقدم والراجع ، وإن لم يمكن إلا بضعف من جهة اللفظ ، أو من جهة المعنى كان النصب على المعية هو الراجع ، فمن الأول قولك « جئت وزيداً » فإن العطف هنا يضعف ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المرفوع

(٢٧) للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤

وهو في الكتاب ٣٠٥/١ ، والمقرب ١٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٩/٢ ، والتصريح ١٩٥/١ ، والهمع

١٢٢/١ ، ١٥٦/٢ ، والأشموني ١٣٨/٢ .

(٢٨) في كلا النسختين : لدى عطف النسق .

المتصل حتى يؤكد أو يفصل ، فإن جاء دونها أعني دون التأكيد والفصل كان قليلاً ، كما في قوله (٢٩):

ورجا الأُخَيْطَلُ من سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مالم يَكُنْ وأَبُّ له لِيَنَالَ
وكذلك أيضا (٣٠):

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى كِنَعَا جِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلَا

على ما يأتي في باب العطف إن شاء الله (تعالى).

فلو كان مؤكداً أو مفصلاً كان العطف هو الراجح . وأما الضعف من نحو المعنى ، فإذا كان المقصود المعية فإن الخاص بها هذه (الواو) الناصبة ، فإن وقع العطف صارت المعية مزاحمة ، والمطلوب انفرادها ، ومن هذا قوله (٣١):

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

وقوله : « ولو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضِعَهَا » من باب الاحتباك (٣٢) ، فيكون المعنى : لو تركت الناقة مع فصيلها وفصيلها معها لَرَضِعَهَا .

فعلى هذا يخرج عن الضعف ؛ لأن الاحتباك من ألقاب البديع ، لكنه ضعيف أو ممتنع ، في قوله :

(٢٩) لجرير في ديوانه ٥٧/١ .

وهو في الإنصاف ٤٧٦/٢ ، والمقرب ٢٣٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٦١/٢ ، والتصريح ١٥١/٢ ، والهمع ١٣٨/٢ ، والأشموني ١١٤/٣ .

(٣٠) لابن أبي ربيعة في ديوانه ٣٤٠ .

وهو في الكتاب ٣٧٩/٢ ، وابن السيرافي ١٠١/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، واللمع ١٥٤ ، والإنصاف ٧٩ ، وابن يعيش ٧٦/٣ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/٣ .

(٣١) لشعبة بن قميز في نوادر أبي زيد ١٤١ .

وهو في الكتاب ٢٩٨/١ ، ومجالس ثعلب ١٠٣/١ ، والأصول ٢١٠/١ ، وسر الصناعة ١٢٦/١ ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦٠/٢ ، والتصريح ٣٤٥/١ ، والهمع ٢٢٠/١ .

(٣٢) سبق الحديث عنه في ص : ١١ هامش : ٣٨ .

والقول في الكتاب ٢٩٧/١ .

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

لعدم توجه الأمر على بني أبيهم ، بخلاف التركيب في قوله : « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » .

فإن لم يجز العطف بالكلية تعين النصب ، كما في قوله (٣٣):

يَالَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

والمراد بالنصب ، النصب على المعية ، وإلا فإن أكثر مجيء هذا النوع حيث لو كان معطوفاً لكان منصوباً كما قدمنا ، في قوله :

يَالَيْتَ زَوْجَكَ ... البيت

وكما في قوله (٣٤):

فَعَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

وكما في قوله (٣٥):

سَقُوا جَارَكَ الْهَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتُهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
سَنَامًا وَمَحْضًا أَنْبَتَ اللَّحْمَ فَاكْتَسَتْ عِظَامُ أُمْرِيءٍ مَاكَادَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ

وكما في قوله (٣٦)

كَأَنَّ دُمِّي سَقَفٍ عَلَى ظَهْرِ مَرْمَرٍ كَسَا مُزِيدَ السَّاجُومِ وَشَيْئًا مُصَوَّرًا

(٣٣) لعبد الله بن الزبير في ديوانه ٣٢ .

وهو في معاني القرآن ١٢١/١، ٤٧٣، والمقتضب ٥/٢، والكامل ٣٣٤/١، والإيضاح ٢١٧، والخصائص ٤٣١/٢، وأمالى ابن الشجري ٨٢/٣، والإنصاف ٦١٢، وابن يعيش ٥٠/٢ .

(٣٤) لذي الرمة في ملحقات ديوانه ٦٦٤ (كارليل) .

وهو في معاني القرآن ١٤/١، ١٢٤/٣، والخصائص ٤٣١/٢، والإنصاف ٦١٣، والمغني ٧٠٣، والتصريح ٣٤٦/١، والهمع ١٣٠/٢، والأشمونى ١٤٠/٢ .

(٣٥) للحطيفة في ديوانه ٣١ .

وهما في المقتضب ٥٠/٢، والأول في تأويل مشكل القرآن ١٥٤، والموشح ١٢٤ .

(٣٦) لامرئ القيس في ديوانه ٥٨ - ٦٠ .

وهي في اللسان « رند » ١٨٦/٣، و« فقر » ٦٥/٥ .

غَرَائِرُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنَعْمَةٍ يُحَلِّينَ يَاقُوتاً وَشَذْراً مُفَقَّراً
وَرِيحٌ سَنًا فِي حُقَّةٍ حِمِيرِيَّةٍ تُخَصُّ بِمَقْرُوكٍ مِنَ الْمِسْكِ أَذْفَرَا /
وَبَانًا وَأُلُويًّا مِنَ الْهِنْدِ ذَاكِيًا وَرَنْدًا وَلُبْنَى وَالْكَبَاءِ الْمُقَاتِرَا
وكما في قوله (٣٧):

فَرَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

فإن جميع هذا كله جاء حيث لو كان معطوفاً لكان أيضاً منصوباً .
وقد اختلف أيضاً في نصبه على ثلاثة أقوال (٣٨):

أحدهما : أنه منصوب على المعية وهذا إنما يكون عند من لا يشترط أن يكون أصله العطف.

والثاني: أن يكون مفعولاً بإضممار فعل لائق بالمحل، فيقدر في الأول : « وحاملاً رمحاً »
وفي الثالث : « وسقيتها ماء بارداً » . وفي الثالث : وقع غير الملاقى أولاً ، فيكون إذ
ذاك على التقديم والتأخير ، فيقدر : « أَطْعَمُوهُ سَنَاماً وَسَقَوْهُ مُحَضّاً » وهو أقل ما ورد
من هذا النوع.

والرابع : « وَيُضَمِّخَنَّ » أو « وَيُطَيِّبَنَّ » أو ما أشبه ذلك .

والخامس : « فَوَقَّنَ الْعُيُونَا » أو ما أشبه ذلك ، مما يقتضيه المعنى ويناسبه.

وهذان الوجهان تعرض لهما المصنف (٣٩)، وفي هذا النوع وجه آخر وهو أن يضمن

٣٧ - للراعي النميري في ديوانه ٢٦٩. وهو مخالف لما روته كتب اللغة والنحو ، وهو عندهم :
إِذَا مَا الْغَانِيَاتِ بَرَزْنَ يَوْمَا وَزَجَجْنَ ... ، وفي الديوان : وَهَزَّزْنَ نِسْوَتهِ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ مِيَزَجَجْنَ ...
وهو في معاني القرآن ١٢٣/٣ ، ١٩١ ، والخصائص ٤٣٢/٢ ، والإنصاف ٦١٠ ، وشرح التسهيل
٢٦٢/٢ ، وتذكرة النحاة ٦١٧ ، والتصريح ٣٤٦/١ ، والهمع ٢٢٢/١ ، ١٣٠/٢ ، والأشموني ١٤٠/٢ .
٣٨ - ينظر الارتشاف ٢٨٩/٢ - ٢٩٠ .
٣٩ - ينظر شرح التسهيل ٢٦٢/٢ .

في الكلام ما يتوجه عليهما ، فيضمن العامل في الأول : « مصاحباً » ، لأن هذا المعنى يكثر واقعاً للحال ، كما في قوله (٤٠):

فلو لاقيتني وعليّ دُرْعِي علمت علامَ تحتملُ الدُرْعُ

والظرف قريب من الحال فلذلك وقع في هذا المعنى الظرف ، كما في قوله (٤١):

إذا لاقيت جَعَدَ بني أبانٍ فإني لائمٌ للجعدِ لآحي
ألم تعلم لحاك الله أني أجمُّ إذا لقيتُ ذوي الرِّماحِ

والمصاحبة حال ، والظرف قريب من الحال ، فلذلك تقدر « واوه » بـ « إذ » كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ (٤٢) والتقدير: والله

أعلم « وإن طائفة » ، واستشهد بعضهم بقول الشاعر وهو : « فإني لائمٌ للجعد لآحي » . وهو قول عنتره ، بأن العهد يقع للمتعدد ، فتقول على هذا : « لقيت غلام زيد فضربت الغلام » تريد : الذي لزيد ، والأكثر على منعه لنقصانه عن المعهود ، ولأن الألف واللام من حيث هي لا يقع بها التعريف لمتعدد لا يضمه مع ما وقع له التعريف وصف متحد ، فيمتنع ذلك كما يمتنع الوصف إذا لم يكن المعهود إليه قد تضمنه صريحاً أو لازماً ، كما إذا قلت: « لقيت رجلاً [كريماً] » (٤٣) فأحسننت إلى الرجل الكريم « و » لقيت رجلاً فضربت الرجل الذي لقيته « أو الملقى فلذلك لا يُعَلل منع الوصف بوقوعه ، أعني ما وقع به العهد موقع الضمير ، لأن ذلك يقتضي المنع مطلقاً ، والأمر ليس كذلك ، فإذاً الحكم في الزيادة والنقصان واحد ، وأما قوله :

إذا لاقيت جَعَدَ بني أبانٍ فإني لائمٌ للجعدِ لآحي / ١٠٧/ب

٤٠ - لعنترة بن شداد في ديوانه ٢٨٥ .

٤١ - في ديوانه (أي عنتره) : ٢٩٠ ، ٢٩١ .

٤٢ - آية ١٥٤ من سورة آل عمران .

٤٣ - تكملة من « ب » استحسنتها .

فقد سئل عنه بعضهم ، فقال هو على حد قوله (٤٤):

لَا أَحِبُّ السَّوَاكَ مِنْ أَجْلِ أَنِّي إِنَّ ذَكَرْتُ السَّوَاكَ قُلْتُ سَوَاكَ
وَأَحِبُّ الْأَرَاكَ مِنْ أَجْلِ أَنِّي إِنَّ ذَكَرْتُ الْأَرَاكَ قُلْتُ أَرَاكَ
وسئل عنه غيره فقال هو على حد قوله (٤٥) :

أُحِبُّ لِحَبِّهَا السُّودَانَ حَتَّى أُحِبُّ لِحَبِّهَا سُودَ الْكِلَابِ

والمعنى أن الحكم توجه بمجرد الجعد فقط ؛ لكونه في بعض أحواله يكون لهذا المألوم ،
فمن باب اللازم ما كان متعلقاً به ومقصوراً عليه ، وهذا ضرب من المبالغة ، وقد عد من
أقسام المبالغة الآخذه بطرف الميل على ما هو المقرر في علم البيان (٤٦)،

وقد أدخله بعضهم في الإثارات ، وجعل منه قول أبي العلاء (٤٧):

سَأَلَنَ فَقُلْتُ : مَقْصِدُنَا سَعِيدٌ فَكَانَ اسْمُ الْأَمِيرِ لَهُنَّ فَالَا

وأمثال ذلك كثير ، إلا أن هذا النوع أخص بالإثارة ، وقد عده جماعة في قسم الصوارف
والدواعي ، وبعضهم فرق فيه بين ما يكون آخذاً بطرف الرد أو بطرف الميل ، وتقرير
جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود.

٤٤ - لم أقف على القائل.

٤٥ - لم يعرف القائل .

وهو في عيون الأخبار ٤٣/٤ ، والجمل ١٨٢ ، وابن يعيش ٤٧/٩ .

٤٦ - سبق الحديث عنها في ص : ٤٢٥ هامش « ٥ » من الباب .

٤٧ - في ديوانه (سقط الزند) ٤٨ .

الْإِسْتِثْنَاءُ

قال رحمه الله :

مَا اسْتُثْنِيَ « أَلَّا » مَعَ نَهَامٍ يَنْتَصِبُ
وَبَعْدَ نَفْيٍ ، أَوْ كَنَفِيٍّ أَنْتُ خِبُ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصِبُ مَا انْقَطَعَ ،
وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ

الاستثناء استفعال من « الثُّنْيَا » ، وأصله : « استثنائي » فوقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة فانقلبت همزة على القاعدة المقررة في ذلك^(١) . ومعنى « استثناء » : طلب الشيء ، و « الثُّنْيَا » « فُعْلَى » من ثنيت ، بمعنى رددت^(٢) ، كأن المستثنى رد كلامه عن التعميم في الإيجاب ، أو في النفي ، ونظره بعضهم بالأمر للمتكمم الخالص للتكم ، كما إذا قلت : « لاقم ، لانطلق » ، ومنه ما جاء في حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك : « أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ ، دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قُومُوا فَلِأَصْلِي لَكُمْ » قَالَ أَنَسٌ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ أَسْوَدَ مِنْ طُولِ مَا لَبَسَ فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَقْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَنْصَرَفَ »^(٣) .

(١) ينظر تفصيلها في الكتاب ٤/٤٣٧ ، ٣٨٥ ، والمقتضب ١/٦٢ ، ١٨٩ ، والأصول ٣/٢٤٤ ، والتكملة ٢٦٧ ، والمنصف ٢/١٣٧ ، وشرح الشافية للرضي ٣/١٧٣ .

(٢) ينظر الصحاح « ثنى » ٦/٢٢٩٤ ، واللسان « ثنى » ١٤/١١٥ ، ١٢٥ .

(٣) الحديث أخرجه الشيخان ، البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٢/٣٤٥ ح ٨٦٠ ، في كتاب الأذان ، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والوضوء .

ومسلم في الصحيح بشرح النووي ٥/١٦٢-١٦٣ ، في كتاب المساجد ، باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على الحصير وغيره .

كما رواه مالك في الموطأ ١/١٥٣ ح ٣١ ، في كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب جامع سبحة الضحى . وهذه الرواية (فلاصلي) ، لاشاهد فيها ، لأن اللام للتعليل وليست بلام الأمر .

الاستثناء

وجه التنظير : أن المتكلم مستغن بما يقع في نفسه عن صيغة مقتضى وقوع الحكم، وهو الأمر ، والكاف عن التعميم في الإيجاب والنفي مكتف بما يقع في نفسه عن طلب الكف ، فأجرى كل واحد منهما على مقتضى التبعية ، واعتبار الأغلب طلباً لإظهار وقت بروز الحكم ، وقد أدخله بعضهم : في مجاز التشبيه ^(٤)، على ما هو المقرر في علم البيان .

والأصل في الاستثناء / هو « إلا » فلذلك [قدمها] ^(٥) المصنف ، وقد اختلف في ١٠٨/أ كونها بسيطة أو مركبة ^(٦).

والأصل عدم التركيب ، لاسيما والمعنى نوع واحد وهو أعني كون المعنى نوعاً واحداً ، أحد المقتضيات لعدم التركيب إذ الأصل أن لا يتعدد اللفظ إلا بتعدد المعنى ، والمستثنى يتعين نصبه إذا كان في كلام موجب تام ، كما إذا قلت : « قام القوم إلا زيداً » فـ « الموجب » يقابل « النفي » ، وما كان في معناه : كالنهي ^(٧) والاستفهام .
و « التام » معناه أن يكون ما قبل « إلا » غير مفتقر لما بعدها من نحو اللفظ، ويستلزم عدم التمام غير الموجب، إلا أنه قد يأتي في المحصور، كما إذا قلت: « سرت إلا كذا » و « صمت إلا يوم كذا » ومنه قولهم: « قَرَأْتُ إِلَّا سُورَةَ الْقِتَالِ فَعَلَّمْنِيهَا * » فكذلك عدم

(٤) اختلف علماء البيان في التشبيه، هل هو من قبيل الحقيقة أو من قبيل المجاز؟ فأهل التحقيق من علماء البيان أنه لا يعد من المجاز. وابن الأثير في المثل السائر ٧١/٢ يعده من قبيل المجاز، وانتصر له العلوي ورجحه في الطراز ٢٦٠/١-٢٦١. وأول من أفرد له قسماً مستقلاً، وقسمه إلى ١٠٩ نوع هو عز الدين ابن عبد السلام في كتابه الإشارة إلى الإيجاز، ص : ٨٥-١٣٦.

(٥) في « أ » قدره ، و « ب » قدمه .

(٦) ينظر الخلاف في معاني الحروف ١٢٦، والإنصاف ٢٦١/١، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢، والجنى الداني ٥١٧، وجواهر الأدب ٣٩٠-٣٩١.

(٧) في « أ » كالنفي

وهنا يرد سؤالاً وهو : هل يأتي الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو : « قام إلا زيد » ؟
* والإجابة عن هذه المسألة ينظر تفصيلها في شرح الكافية للرضي ٢٣٧/١.

التمام مع الإيجاب، وإلا فإن غير التام مستلزم غير الواجب، فإن كان تاماً في كلام منفي جاز فيه البديل، والنصب على الاستثناء بشرط الاتصال، ومعنى الاتصال: أن يكون ما قبل « إلا » من جنس ما بعدها، كما إذا قلت: « ما قام القوم إلا زيد » فالبديل هو الأكثر، وعليه قراءة الستة: (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) والنصب - أيضاً - كثير عربي وعليه قراءة ابن عامر (رضى الله عنه) ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ (٨).

وباعتبار اللفظ الصالح لأن يعرب بدلاً أو منصوباً عن الاستثناء يجيء فيه ثلاث صور :

- صورة لا يحتمل اللفظ فيها إلا أن يكون بدلاً ، كما إذا قلت : « قام القوم إلا زيد » فإنك لو لم تبدل لنصبت ، فقلت : « قام القوم إلا زيدا » .

- وصورة متعينة للنصب ، كما إذا قلت : « ما قام القوم إلا زيد » فإنك لو لم تنصب لرفعت ، الوجهان جائزان كما قدمنا ، لكن الرفع دليل البديل ، والنصب دليل الاستثناء.

- وصورة تحتمل الوجهين معاً ، كما إذا قلت : « ما ضربت القوم إلا زيدا » فإنك إن نصبت فلا إشكال ، وإن أبدلت فإن الإبدال يكون من منصوب ، والبديل تابع للمبدل منه ، على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى) .

وهذه مسألة خلاف ، وهو هل يصح أن يزاحم الأضعف الأقوى أولاً ؟ فيها خلاف وتفصيل ، قال ابن الشاهد : الصحيح الجواز مطلقا ، قال : ومن كلام سيبيويه (٩) : « لا يمنعك إجازتك القوي إجازتك الضعيف » لكن قد نقل غيره أن الصحيح المنع مطلقاً ،

(٨) آية ٦٦ من سورة النساء.

قال ابن مجاهد : وكذلك هي في مصاحفهم - أي أهل الشام. وبقية العشرة قرءوا - أيضاً - بالرفع.

ينظر السبعة ٢٣٥، والمبسوط ١٨٠، والتذكرة ٣٧٧/٢، والتبصرة ١٨٣، والعنوان ٨٤، والنشر ٢٥٠/٢

(٩) لم أقف عليها - والله أعلم - في كتاب سيبيويه ، إلا أن هناك عبارة في الخصائص ٦٠/٣ قريبة منها ، وهي : « لا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضا فإن العرب تفعل ذلك » .

الاستثناء

وحمل كلام سيبويه على أن ذلك إنما يكون مع الإعراب عن أحدهما ، وجعل الحكم للآخر ، قال : وأما أن يتساوى الطلب فيمنوع ، وهذا كله إنما يكون في المتصل كما قال .
وأما المنقطع : فهو الذي يكون ما بعد « إلا » من غير جنس ما قبلها ، ويكون على نوعين :

أحدهما : ألا يجمع أحدهما الآخر - أعني ما قبل « إلا » - لما بعدها / وهذا ١٠٨/ب لا يكون فيه إلا النصب مطلقاً عند بني تميم وغيرهم ، نص على ذلك سيبويه (رحمه الله تعالى) (١٠) ومن ذلك قولهم : « ما زاد إلا ما نقص » و « ما نفع إلا ما ضر » الفعل فيهما ، أعني في المثالين محمول على إضمار ، وما بعد « إلا » منصوب على الاستثناء قولاً واحداً ؛ لعدم صحة تقدير اعتباره معه في اسمه الخاص به ، ومن ذلك قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمَنْتَ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (١١) ، ولم يتعرض المصنف للتفصيل ، وقد نص سيبويه عليه كما قدمنا .

والنوع الآخر : وهو الذي يصح تقدير الاجتماع معه حالة إطلاق اسمه الخاص به عليه ، كما إذا قلت : « ما قام القوم إلا فرساً » ، و « ما بقي لهم أثر إلا وتداً » فهذا يجوز فيه الإبدال عن تميم فيجرونه مجرى المتصل ، وينشد قول النابغة (١٢) :

وقفتُ فيها أُصيلاً نأً أُسائِلُها عيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ من أحدٍ
إِلَّا الأَوَارِيَّ لَأَيَّأَ مَا أُبَيِّنُها والنُّؤْيِ كالحوض بالمَظْلُومَةِ الجَدِ

بالثلاثة أعني بالنصب على الاستثناء ، والجَرِّ على البدل على اللفظ ، والرَّفْعِ على البدل على الموضع ، وهذه الثلاثة إنما هي باعتبار ما يحتمل اللفظ لَدَانِ الرواية بالثلاثة ، نص

(١٠) ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ - ٣٢٦.

(١١) آية ٩٨ من سورة يونس.

(١٢) في ديوانه ١٤ - ١٥

وهما في الكتاب ٣٢١/٢ ، والمقتضب ٤١٤/٤ ، واللمع ١٢٢ ، وابن يعيش ٨٠/٢.

على ذلك أبو علي^(١٣) : لأن النابغة هو القائل الأبيات ، وهي من قصيدته التي من أولها :

يا دار مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّندِ

والنابغة ليس من تميم ، وإنما هو من ذبيان ولم يكن متقرباً إلى بني تميم حتى يتكلم بلغتهم ، كما قال أبو العباس ، في قول الفرزدق^(١٤) :

فأصبحوا قد أعاد الله بهجتهم إذ هم قريشٌ وإن ما مثلهم بشرٌ

قال : أراد أن يتقرب إلى حجازي فتكلم بلغته ، وترك لغته ، فلذلك لحن ، وهذا على عادته فإنه يلحن العرب في أماكن متعددة ، وقد رد ذلك عليه ، وعد مما انفرد به ، فإن النابغة كان منافراً لبني تميم ، وهو القائل^(١٥) :

أَتَخَذُلُ ناصري وتُعزُّ عبساً	أيربوع بن غيظٍ للمعن
إذا حاولت في أسدٍ فجوراً	فإنني لستُ منك ولست مني
فهم درعي التي استلأمتُ فيها	إلى يومِ النِّسارِ وهم مجنبي
وهم وردوا الجفارَ على تميمٍ	وهم أصحابُ يومِ عُكاظٍ إنني
شهدتُ لهم موطنَ صادقاتٍ	أتيتهم يومَ الصدرِ مني

فأما إن كان المعنى على تقدير إخراج ما يصح تقدير اجتماعه معه فإن فيه للنحويين مذهبين :

أحدهما : اعتبار اللفظ ، فيجوز فيه الوجهان .

والآخر : اعتبار المعنى ، فيتعين فيه عدم صحة تقدير اعتبار الاجتماع ، ويكون على نوعين :

أحدهما : أن يكون ما قبل « إلا » / راسخاً في المحل غير مجتلب لمعنى يقتضيه مخرجاً ١٠٩/أ

(١٣) ينظر الإيضاح ٢٣١ .

(١٤) سبق تخريجه في ص : ٢١٩ هامش : ١٢ .

(١٥) في ديوانه ١٢٦ ، ١٢٧ - ١٢٨ .

والقافية في البيت « أحد » وما أثبت الصواب ، لأن القصيدة رائية .

عن حالته الأصلية ، كما في قوله (١٦):

حلفت يميناً غير ذي مثنوّةٍ ولا علم إلا حُسنَ ظنٍّ بصاحبِ
لئنْ كان للقبرين : قَبْرٌ بِجَلِّ وقبرٍ بصيداءِ الذي عند حَارِبِ
وثقتُ له بالنَّصْرِ إذ قيل : قد غَزَتْ كَتَائِبُ من غَسَّانَ غيرَ أَشَائِبِ

والآخر : أن يكون غير راسخ في المحل وإنما يكون مجتلباً لغرض يقتضي ذلك ، كما في قوله (١٧):

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ من قِرَاعِ الكَتَائِبِ

وقد فرق بعضهم في هذا بين أن يكون الاستثناء مقوياً لنفي الأول أولاً .
فإن كان مقوياً لنفي الأول جاز فيه الوجهان ، وإن لم يكن مقوياً له تعين أحد الوجهين ،
فجعل من غير المقوى ، قوله :

ولا عيبَ فيهم غيرَ ... البيت

لأن الفلول من حيث هي عيب وقد كثر هذا المعنى ، فإذا فالمعنى : ليس فيها إلا عيبٌ
يسيرٌ يحتمل ، وهذا قول أبي علي في قول أسعد أبي كرب (١٨):

لا عيبَ فيها غيرَ أنَّ ————— بها فُلُولاً في المضاربِ

إلا أنه قد جعل قول النابغة :

ولا عيبَ فيهم ... البيت

أبعد من تحمل العيب لتجريده عن غير من قام به ، وإثباته لمن قام به على جهة الإضافة

(١٦) للنابغة الذبياني في ديوانه ٤١ - ٤٢ .

(١٧) للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٤ .

وهو في الكتاب ٣٢٦/٢ ، وإصلاح المنطق ٢٤ ، والصاحبي ٤٥٢ ، وشرح التسهيل ١٣٢/٣ ، والمغني

١٢٢ ، ومعاهد التنخيص ١٠٧/٣ .

(١٨) لم أقف عليه في المصادر التي تيسرت لي واطلعت عليها .

المقتضية للمغايرة ، وجعل من المقوى ، ما جاء في الحديث عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : « بعث رسول الله ﷺ عمر (رضي الله عنه) على الصدقة ، فقيل : منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم الرسول ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : ما ينقم ابن جميل إلا أن كان فقيراً فأغناه الله ، وأمّا خالد فإنكم تظلمون خالداً وقد احتبس أدراعه واعتاده في سبيل الله ، وأمّا العباس فهي علي ومثلها ، ثم قال : يا عمر أمّا علمت أن عم الرجل صنو أبيه » (١٩).

فإن كونه قد أغناه الله لا يمكن أن تكون بوجه عذراً في منع حق الله ، وهذا يجيء على وجه آخر ، وهو الذي يعبر عنه بالمدح الذي يشبه الذم (٢٠) ، وفي الحقيقة أنه لا مدح ، وإنما هو استثناء من ذم مطلق ، كما في قوله (٢١) :

لا خير فيه غير أن لا يهتدي
وأنت ذو صولة في المنود
وأنت غير ثقيل في اليد

وهو أحد نوعية ، وكقوله (٢٢) :

فهو الغادر حقاً غير أن الغدر طبع

وهو النوع الآخر (٢٠) ، على ما هو المقرر في علم البيان ، وهل يتعين في هذا عدم

(١٩) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح بشرح النووي ٢٧٣/٢ - ٢٧٥ ، في كتاب الزكاة ، باب تقديم الزكاة ومنعها .

كما رواه أبو داود في السنن ٢٧٣/٢ - ٢٧٥ ح ١٦٢٣ ، في كتاب الزكاة ، باب في تعجيل الزكاة .
(٢٠) ينظر تفصيل القضية في نهاية الإيجاز ٢٩٣ ، وتحريم التحبير ١٣٣ ، ٥٥٠ ، والمنزع البديع ٢٩٦ ، والإيضاح ٥٢٤ - ٥٢٦ ، والتبيان ٣٩١ ، وشرح الكافية البديعية ٨٥ ، ٣٠٥ ، وخزانة الحموي ٢٦١/١ ، ٣٩٩/٢ .

(٢١) لم أقف على القائل .

وهي في اللسان « ثقل » ٨٦/١١ ، ٣٨٨ .

(٢٢) لم أقف على القائل .

المغايرة ، أو يجوز أن تأتي على وجه المغايرة بطريقة منافية ؟ خلاف ، وتقديره في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

قال رحمه الله :

وَعَبِيرُ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْسِ قَدْ يَأْتِي ، وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ / ١٠٩ ب
وَإِنْ يُفَرِّغْ سَابِقُ « إِلَّا » لِمَا بَعْدُ ، يَكُنْ كَمَا لَوْ « أَلَّا » عَدِمَا

المقدم على نوعين :

أحدهما : أن يكون في كلام تام مثبت ، كما إذا قلت : « قام إلا زيدا القوم » ، ومنه قوله (٢٣) :

مَرَّ بِهِمْ إِلَّا شَقِيًّا جَمْعُ فَلََمْ يَكُنْ لَأَمْرِهِنَّ وَقَعُ

فهذا وأمثاله إذا تقدم تعين النصب ؛ لأنه لو كان متأخراً لكان منصوباً ، والتقديم لا يزيد النصب إلا قوة ، ولذلك نظره بعضهم بـ « الزيدان قاما » ، ووجه التنظير : أن الفعل لو كان مجرداً لكان مفتوح الآخر ، ولحاق الألف الآخر لا تفيد الفتح إلا قوة ، فعلى هذا لم يخرج كل واحد منهما عن أصله إلا بمقوى حكم ذلك الأصل .

والآخر : أن يكون في كلام تام منفي ، وهو الكثير ، كما في قوله (٢٤) :

النَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا لَيْسَ فَيْكَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزُرُ

البيت لحسان . وقوله (٢٥) :

(٢٣) لم أقف على القائل.

(٢٤) في ديوانه ٢٠٦ ، كما نسب لكعب بن مالك في ديوانه ٢٠٩ .

وهو في الكتاب ٢٣٦/٢ ، والمقتضب ٣٩٧/٤ ، وابن السيرافي ١٧٥/٢ ، والإنصاف ٢٧٦ ، وابن يعيش ٧٩/٢ ، وتذكرة النحاة ٧٣٥ .

(٢٥) للكميت بن زيد الأسدي في الهاشميات ١٧ .

وهو في المقتضب ٣٩٨/٤ ، ومجالس ثعلب ٤٩/١ ، وابن السيرافي ١٣٥/٢ ، واللمع ١٢٤ ، والمفصل ٦٨ ، والإنصاف ٢٧٥ ، وابن الناظم ٢٩٨ ، وابن عقيل ٢١٦/٢ .

وما لي إِلَّا أحمَدُ شيعَةٍ وما لي إِلَّا مَشْعَبُ الحَقِّ مَشْعَبُ

الشاهد في موضعين ، والبيت للكميت ، ومنه قوله (٢٦):

إذا قَدَحْتُ في المَشْرِفِي زِنَادُهَا وليس لها إِلَّا الكُمَاةُ قَوَالِي

فهذا إذا قدم فإن الكثير فيه النصب ، كما أن التقديم من حيث هو مقتض للنصب ، ويظهر ذلك في تنظير من نظره ، بـ « الزيدان قاما » ، فإن الألف تطلب ضرورة أن يقع ما قبلها منصوباً ، ويجوز فيه الرفع ؛ لأنه لو تأخر لكان الرفع فيه راجحاً ، وهو الجواز عند المحققين إنما هو إلتفات إلى حالة التأخير ؛ لكونها الأصل ، وإعراض عن حالة التقديم ؛ لكونها فرعاً ، وإلا فإن البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه ، وقد رُوِيَ قولُ حسان (رضي الله عنه) (٢٧):

لأنَّهم يَرْجُونَ منه شَفَاعَةً إذا لم يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

والرواية المشهورة :

لأنَّهم يرجون منه شَفَاعَةً إذا لم يكن إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

وقد يأتي هذا النوع من البدل على وجهين من الإعراب ، وذلك إذا تقدم ما يحتمل أن يرجع إليهما من وجهين مختلفين ، ومن ذلك قوله (٢٨):

في لَيْلَةٍ لا نَرى بها أحداً يَحْكِي علينا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

(٢٦) لم أقف على القائل.

(٢٧) في ديوانه ٢٤١ .

وهو في شرح التسهيل ٢/٢٩٠ ، وابن عقيل ٢/٢١٧ ، والتصريح ١/٣٥٥ ، والهمع ١/٢٢٥ ، والأشموني

١٤٨/٢ . على هذا (يكن) تامة ، و (إلا) ملغاة ، و (النبيون) فاعل يكن ، و (شافع) بدل كل من كل من (النبيون) .

(٢٨) لعدي بن زيد العبادي في ملحقات ديوانه ١٩٤ ، كما نسب لأحييه بن الجلاح .

وهو في الكتاب ٢/٣١٢ ، ٣١٨ ، والمقتضب ٤/٤٠٢ ، والأصول ١/٢٩٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٠٩ ،

وشرح التسهيل ٢/٢٨٩ ، والمغني ٦٢٢ .

الاستثناء

فإنه يجوز نصبه على البديل عند تميم ، وعلى الاستثناء عند غيرهم ، ورفع على أنه بدل من الضمير في « يحكى » .

فلو كان بحيث لا يتعين أحد الإعرابين لجاز الوجهان ، كما إذا قلت في غير نظم مرتبط على روي مرتبط بأحد الإعرابين : ما رأيت أحداً يحكى علينا إلا الكواكب، وهل يتنزل المجرور منزلة الفعل ، فتقول : « ما رأيت أحداً فيها إلا زيدا ، وإلا زيد » أم يكون ذلك مختصاً بالفعل ؟

خلاف ، وهو مبني على مزاحمة الأضعف الأقوى ، وقد تقدم التنبيه على ذلك / . ١١٠/أ
فإن قيل : فإن هذا الخلاف - أيضاً - كان ينبغي أن يكون في مثل : « لا يحكى علينا إلا كواكبها » فإن المسند إليه [في] * « يحكى » ضمير ، والضمير من حيث هو لا يقوى قوة الظاهر .

و - أيضاً - فإنه قد وقع أعني الفعل تابعاً لمتعلق الفعل الأول .

قيل : قد يكون الضمير مختصاً بالحكم دون الظاهر [فيكون] * أولى به ، كما في قولهم : « إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَاكَ » حكاة سيبويه (٢٩) ، فإن الضمير هو الأحق بالحكم ، ولذلك اغتفر في ظاهرة وقوعه في غير محله ، إلا أن « أحداً » لا يقع في الواجب إلا إذا كان مقصوداً به ما يقصد بـ « شفر » و « كتيع » فإن هذا الباب لا يقع إلا [في] (٣٠) النفي فجوز وقوع « أحد » ، في قولك : « إن أحداً لا يقول ذلك » في الإيجاب وقوع ضميره في النفي ، فإذا فالمقصود بالحكم الضمير دون الظاهر ، والظاهر كالتوطئة له .
و - أيضاً - فإن الفعل في نية السقوط والاعتماد على ما أسند إلى الضمير ،

(٢٩) ينظر الكتاب ٣١٨/٢ ، قال سيبويه : « وهو ضعيف خبيث ؛ لأن أحداً لا يستعمل في الواجب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت ، ولكنه قد احتُمِلَ حيث كان معناه النفي » .

(٣٠) تكملة من « ب » استحسنتها .

* تكملة مني .

ولذلك لا يكون في هذا الفعل المتقدم إلا في نية الاطراح ، فلذلك التزم أن يكون فعلاً قلبياً ، والأفعال القلبية من حيث هي لا تعلق لها بالخارج ، ولذلك يصح وقوع مفعولها في نحو : « زيدا قائماً ظننت » ؛ لأنه إذا قدر إسقاطها لا يخل التركيب ، فتقول : « ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيدا » أو « إلا زيد » ، فإن قلت : « ما رأيك أحداً يقول ذاك إلا زيدا » فرق بين أن تكون « رأيت » بصريه أو علمية ، فإن كانت علمية ، كان الكلام على حد : « ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيدا » أو « إلا زيداً » في جواز الوجهين ، وإن كانت بصرية تعين النصب وامتنع الرفع ، نص على ذلك سيبويه (رحمه الله تعالى) (٣١) ، وإنما ذك لكون « رأيت » بمعنى « أبصرت » لها تعلق بالخارج ، فصار قولك : « ماضيت أحداً يستحق الضرب إلا زيدا » في لزوم النصب ؛ لعدم إمكان تقدير إسقاط الفعل الأول .

فإن قيل : فإن مقتضى هذا البحث لزوم الحمل على الثاني ، أو رجحانه والأمر على خلاف ذلك .

قيل : التقدم قاوم ما للثاني من مقتضيات الترجيح ، فإن المعروف من كلام العرب أن يقدموا في كلامهم ما وقع لهم به الاهتمام ، والاهتمام يكون باعتبارات مختلفة ، فقد يكون الاهتمام متسلطاً على المستقل ، وقد يكون متسلطاً على المثلث باعتبار التوطئة ، أو باعتبار الإقرار ، والمنع من الاختلاط بما يريدون الانفصال عنه ، ويسمى الأول : « التمهيد » ، ويسمى الثاني : « التجريد » .

وبعضهم يسمى الأول : « الإمهاد » ، والثاني : « الإيصاد » ، من قولك : « أوصدت الباب » إذا غلقته (٣٢) ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحث يكون هو المقصود (٣٣) .

(٣١) ينظر الكتاب ٣١٣/٢ .

(٣٢) في « ب » أغلقته .

(٣٣)

وقد قال سيبويه (رحمه الله تعالى) (٣٤): «وَأَعْلَمَ أَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ مَا هُمْ بِهِ أَهَمُّ ، [وَلَبَّيَانِهِ] أَغْنَى » وإذا كان الفعل المتقدم على « إلا » لم يستوف جميع ما يطلب ، وكان جميع ما يطلب / أو بعضه بعد « إلا » سمي مفرغاً ، تسمية مجازية مصطلحاً ١١٠/ب عليها ، كأنهم جعلوه شبيهاً بالإناء الذي لم يملأ بما ينبغي أن يكون له ، فمما وقع جميع ما يطلب بعد « إلا » ، قولك : « ما قام إلا زيد » ، ومما وقع بعض ما يطلب بعد « إلا » قولك : « ما رأيت إلا زيداً » و « ما قمت إلا في المسجد » و « ما ضربت زيداً إلا عندك » و « ما سرت أمام القوم إلا دليلاً » وما أشبه ذلك ، فيكون ما بعد « إلا » معمولاً لما قبلها على ما يقتضيه الحال ، من رفع ، أو نصب ، أو جر ، و « إلا » ليس لها في هذا الموضع عمل وإنما جيء بها لمعنى من المعاني ، وهو نقض النفي بالإيجاب ، فإذا قلت : « ما قام إلا زيد » و « ما ضربت إلا زيداً » و « ما مررت إلا بزيد » فكأنك قلت : « ما قام زيد » و « ما رأيت زيداً » و « ما مررت بزيد » وإنما جيء بـ « إلا » للمعنى الذي قدمنا ، نَصَّ على ذلك سيبويه (رحمه الله تعالى) (٣٥).

فإذا فالأنسب أن يقال في « إلا » في قولك : « ما قام إلا زيد » أنها للإيجاب بعد النفي لا أنها حرف استثناء ، وإن كان قد وقع لبعضهم : أنها استثناء ، وغره في ذلك قول متقدمي النحويين : إن معنى « ما قام إلا زيد » « ما قام أحد إلا زيد » وبنى على ذلك ترجيح : « ما قام إلا هند » على « ما قامت إلا هند » ، وإنما قصد النحويون بذلك تفسير المعنى : لأن « أحداً » هناك مقدر ، نَصَّ على ذلك أبو علي (٣٦)، وقال الدليل إنه

(٣٤) ينظر الكتاب ٢٤/١ ، وما بين المعقوفين سقط .

(٣٥) الكتاب ٣١٠/٢ - ٣١١ .

(٣٦) ينظر الإيضاح ٢٢٦ .

ليس هنالك « أحد » مقدر عدم جواز النصب ، ولزوم الحمل على الفعل ، ومقتضى هذا عدم جواز « ما قام إلا زيداً » ، وقد نقل الشيخ أثير الدين أبو حيان (٣٧) جوازه عن بعض النحويين ، لكنه لم يبين كون ذلك على جهة الإلزام أم هو قول مقصود .



وَأَلَنِي « إِلَّا » ذَاتَ تَوْكِيدٍ ، كَ « لَا » نَفَرُوا بِهِمْ إِلَّا الْفَتَنُ إِلَّا أَلَا «

إذا كررت « إلا » مقصوداً بها التوكيد وهو أحد نوعي التكرار ، فالتكرار للتوكيد أكثر مجيئه معطوفاً ، أو مبدلاً ، فالأول كقولك : « ما قام إلا الأمير وإلا المطاع » وشرط هذا النوع رجوع كل منهما إلى ما يسند للآخر ، ويختص به ، ومنه قوله (٣٨) :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَابُهَا

فـ « طلوع الشمس » هو النهار ، و « غيابها » هو الليل ، والأكثر في مثل هذا الترتيب ، وهو مستثنى من البناء والتأسيس ، أو اللف والنشر (٣٩) ، على الاختلاف في التسمية ؛ لأنه في اللف والنشر ظاهر الاتفاق ، وكذا في البناء والتأسيس ، بخلاف هذا فإنه غير ظاهر الاتفاق ، ولذلك كان الأكثر فيه العطف بدون « إلا » ، كما في قول امرئ القيس (٤٠) :

لَعَمْرُكَ مَا إِنِّ ضَرَّنِي وَشَطَّ حَمِيرٍ و [أَقْيَالِهَا] إِلَّا الْمَخِيلَةُ وَالْفَخْرُ

وقد قيل في البيت : إن عدم الترتيب اتكال على فهم المعنى ، وإن الليلة هي المتقدمة من

(٣٧) ينظر الارتشاف ٢/٣٠٠ ، وفي منهج السالك ١٦٥ نسبه للكسائي .

(٣٨) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار هذيل ١/٧٠ .

وهو في ابن يعيش ٢/٤١ ، وشرح التسهيل ٢/٢٩٦ ، وابن عقيل ٢/٢٢٠ ، والأشمونى ٢/١٥١ والقافية عندهم : « ثم غيارها » .

(٣٩) ينظر تفصيل المسألة في الإيضاح ٥٠٣ ، والتبيان ٣٩٩ ، والطراز ٢/٤٠٤ ، وشرح الكافية البيعية ٧٦ ، وخزانة الحموي ١/١٤٩ ، وأنوار الربيع ١/٣٤١ .

(٤٠) سبق تخريجه في ص : ١٩٢ هامش : ٩٧ .

نحو المعنى ؛ لأن الليل هو السابق ، ولذلك كان التاريخ به دون النهار ، وقد كثر في كلامهم تشبيه الليل / بالحمل ، والليلة بالحامل ، ولا شك أن الحامل متقدم على الحمل ، ١١١/أ قال (٤١) :

تَمَخَّضَتِ الْمُنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ أَتَى وَلَكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ

يروى : (أتى) و (أن) بمعنى (حان) ، ومنه قوله (٤٢) :

سُحْقًا لِيَوْمِكُمَا يَوْمًا وَلَا حَمَلَتْ بِمِثْلِهِ لَيْلَةً فِي سَالِفِ الْعُمُرِ

وجعل الأول أعني « تمخضت المنون » على حذف المضاف ، أي : « تمخضت ليالي

المنون » ، طلباً للجنسية من الزمان لتعيينها في الحامل الحمل .

و - أيضاً - فإن المعروف في الدواهي وما نزل منزلتها النسبة إلى الليالي دون

الأيام ، كما في قوله (٤٣) :

إِخْدَى لِيَالِيكَ فَهَيْسِي هَيْسِي لَا تَنْعَمِي اللَّيْلَةَ بِالتَّغْرِيسِ

يَا طَسْمُ مَا لَقِيتَ مِنْ جَدِيسِ

وقوله (٤٤) :

يَالَيْلَةُ خُرْسَ الدَّجَاجِ طَوِيلَةً بَبْغَدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي

لأن الليل أكثر وهلا وارتياعا ، ولذلك إذا أرادوا هذا المعنى في النهار لم يأتوا به مجرداً ،

(٤١) نسبه في اللسان لعمر بن حسان، أحد بن الحارث بن همام بن مرة يخاطب امرأته، ينظر

«مخض» ٢٣٠/٧، وفي « حمل » ١٧٧/١١ نسبه له، ثم قال ابن منظور : ويروى لخالد بن حق .

كما نسب للناطقة الذبياني في ملحق ديوانه ٢٣٢ ، ٢٥٠

وهو في الإنصاف ٧٦٠، والمساعد ٣٠٠/٣.

(٤٢) لم أقف على القائل.

(٤٣) لم أعرف القائل وهي في الصحاح « هيس » ٩٩٢/٣ ، و اللسان « هيس » ٢٥٢/٦ عدا الثالث

(٤٤) لم أعرف قائله . وهو في اللسان (بغداد) ٩٤/٣.

بل مصحوباً بمقتضى ذلك ، كما في قوله (٤٥):

وَأَيَّامٍ لَنَا وَلَهُمْ طَوَالٍ عَصَيْنَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا
وكما في قوله (٤٦)

إِنِّي لَأَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ مِنْ أَجْلِ بَغْضَائِهِمْ يَوْمٌ كَأَيَّامِ
تَبْدُو كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَا النُّورُ نُورٌ وَلَا الْإِظْلَامُ إِظْلَامٌ
وقال (٤٧):

يَارِبِّ سَلِّمْ سَدُوهَنَّ اللَّيْلَةُ وَلَيْلَةٌ أُخْرَى وَكُلَّ لَيْلَةٍ
وقال (٤٨):

فِي يَوْمٍ خَوْفٍ يَا إِلَهِي سَلِّمْ وَأَجْعَلْهُ فِيهِ نَاجِيًا مُسَلِّمًا
وأما جعل الليالي لأوقات المسترّة والخفض والدّعّة ، كما في قوله (٤٩):

لَيْلَتِي هَذِهِ عَرُوسٌ مِنَ الزَّيْنِ عِجَّ عَلَيْهَا قَلَائِدُ مَنْ جَمَّانٍ
هَرَبَ النَّوْمُ عَنْ جُفُونِي فِيهَا هَرَبَ الْأَمْنُ عَنْ قُؤَادِ الْجَبَّانِ
وقوله (٥٠):

عُظِيمٌ وَضَّاحٌ ضِحَنَ اللَّيْلَةُ لَا تَضِحَنَ بَعْدَهَا مِنْ لَيْلَةٍ

فإنما ذلك لكونها ، أعنى الليالي أوقات غفلة ، وأوقات الخفض من حيث هي أوقات غفلة ،
ولذلك يقولون كثيراً في ذوي التنعم وعدم المصاب غفل الدهر عنهم ، قال (٥١):

(٤٥) لعمر بن كلثوم في ديوانه ٧١ من معلقته .

(٤٦) للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢ - ٨٣ .

(٤٧) لم يعرف قائله . وهو في القوافي للأخفش ٥٦ - ٥٧ ، والوافي ٢١٩ ،

واللسان « سدا » ٢٧٥/١٤ ، ونهاية الراغب ٣٦٦ .

(٤٨) لم أقف على القائل .

(٤٩) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٩٤ .

(٥٠) لم أقف على القائل .

(٥١) لم أقف على القائل .

قد غَفَلَ الدَّهْرُ عن الأَحْبَابِ فلم يُصَابُوا فيه بِالْأَوْصَابِ

وقال (٥٢)

قَدْ يَدِيمَةُ التَّجْرِبِ وَالْحِلْمِ إِنَّنِّي أرى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

وقد أوضح هذا طرفه ، بقوله (٥٣) :

كُنْتُ فِيكُمْ كَالْمُغْطَى رَأْسَهُ فَانْجَلَى الْيَوْمَ قَنَايَ وَالْخُمْرُ

سَادِرًا أَحْسَبُ غَيْبِي رَشْدًا فَتَنَاهَيْتُ وَقَدْ صَابَتْ بِفُرُ

فعلى هذا يكون ، قوله : « إِنْ طَلُوعُ الشَّمْسِ ثَمَّ غِيَابُهَا » ، على حد قوله (٥٤) :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثَمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ /

١١١/ب

أعني أن (ثم) تكون لغير ترتيب .

والنوع الآخر : أن يكون قد جيء به على وجه البديل ، وشرطه تقدير عموم السابق

ولا يشترط استيفاء الأقسام ، بل قد يتخلف البعض ؛ لأنه لم يجيء بيانا لمجمل ، وإذا كان

ما جيء به بيانا لمجمل قد وقع فيه الخلاف في استيفاء الأقسام ، كما في حديث ابن

شِهَابٍ ، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) (٥٥) : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا

فَصُرِعَ فَجَحِشَ شِقُّهُ الْيَمَنُ ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ

[قُعُودًا] فَلَمَّا انْصَرَفَ ، قَالَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا [صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا

قِيَامًا ، وَإِذَا [رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ،

فَقُولُوا : رَبَّنَا [وَ] لَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » .

(٥٢) للقطامي في ديوانه ٤٤ ، كما نسب لعقمة بن عبدة في ملحق ديوانه ١١٩ .

(٥٣) في ديوانه ٥٩

(٥٤) لأبي نواس في ديوانه ٣٥٥/١ .

وهو في الجنى الداني ٤٢٨ ، والمغني ١٢٥ ، وجواهر الأدب ٣٦٤ ، والهمع ١٣١/٢ .

(٥٥) الحديث بهذه الرواية رواه الإمام مالك في الموطأ ١٣٥/١ ح ١٦ ، في كتاب صلاة الجماعة ، باب

صلاة الإمام وهو جالس ، وما بين المعقوفين تكملة من الموطأ .

فعند مالك ^(٥٦) أن هذه جميع الأقسام التي يراعى فيها الإمام ، فعلى هذا يجوز أن يتقدم عليه ؛ إذ لو كان التأخر من لوازم الابتداء ، لكان من جملة الأقسام ما يقتضى ذلك فكان يقع فيها ، وإذا تقدم فتأخروا ، وأما التكبير والتسليم فهما ظرفا ما وقع فيه الابتداء ، فلا يمكن ابتداء بدونهما ، وليس الإمام كذلك ، أعني لا يمكن أن يكون إمام دون تقدم عليه ؛ لأن الإمام هو عبارته عن المتبع ، سواء كان متقدما الذات أو متأخرا ؛ لأنه باتباعه متقدم ، قال بعضهم : يخاطب علياً (رضى الله عنه) ^(٥٧) :

أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي تَرْجُو بِطَاعَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانًا

قال أبو علي : وهو على حد قولهم : « زيد فقيه أهله » الأصل إذا ولى تبع أهله قفاه ، قال : والمعنى والله أعلم في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ^(٥٨) العموم في جميع أنواع الخير ، ولا يخص به الصلاة ، وقد أوضح هذا المعنى قول عمر لبعض الصحابة : « إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ أَيْمَةٌ يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ » يريد ما خرج عن نافع ، أو زيد عن أسلم ، مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب : « رَأَى عَلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ثَوْبًا مَصْبُوغًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، فَقَالَ عُمَرُ : مَا هَذَا الثَّوْبُ الْمَصْبُوغُ يَا طَلْحَةُ ؟ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا هُوَ مَدْرٌ ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ أَيْمَةٌ يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثَّوْبَ الْمَصْبُوغَ ، لَقَالَ : إِنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمَصْبُغَةَ فِي الْإِحْرَامِ فَلَا تَلْبَسُوا أَيُّهَا الرَّهْطُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمَصْبُغَةِ » ^(٥٩) .

وزهد الشافعي ^(٦٠) إلى عدم استيفاء الأقسام ، وأن التأخر عن الإمام شرط في

(٥٦) متابعة الإمام في الصلاة والخلاف فيها ينظر التمهيد لابن عبد البر ١٣٦/٦ - ١٤٦ ، وشرح الموطأ للزرقاني ٢٧٦/١ - ٢٨٠ ، ونيل الأوطار ١٣٩/٣ .

(٥٧) لم أقف على القائل.

(٥٨) آية ٧٤ من سورة الفرقان

(٥٩) أخرجه مالك في الموطأ ٣٢٦/١ ح ١٠ ، في كتاب الحج ، باب لبس الثياب المصبغة في الإحرام.

(٦٠) ينظر مصادر هامش (٥٦) السابق والرسالة للشافعي فقرة ٦٩٦ ، ٦٩٧ .

الابتداء ، وأن الدليل على عدم استيفاء الأقسام عدم ذكر التحريم والتحليل . وأجاب المالكية بما قدمنا .

ولذلك أعني للاختلاف في وجوب استيفاء الأقسام أو عدم الوجوب ، اختلفوا في قوله : (٦١)

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ / ١١٢/أ

فمن لم ير استيفاء الأقسام لم يحتج إلى تخصيص العمل ، ولا إلى التعميم بالمعطوف حتى يكون على حد : « ضرب زيد الظهر والبطن » وعلى أحد القولين في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ (٦٢) ، مع قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَكُلُوهَا ذَاتِمُ ﴾ (٦٣) ومن استلزم استيفاء الأقسام احتاج إلى تقدير ذلك ، فيجعل العمل مختصا بالسير ؛ لأنه قد كثر ذلك في كلامهم ، ولذلك قالوا : « جمل يعمل » و « ناقة يعمل » ، وإن كان سيبويه قد نفى وقوع « يفعل » في الصفات (٦٤) ، وقد قال الشاعر (٦٥) :

فَطَرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ نَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا

و « الرسيم » و « الرمل » كلاهما ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ الْمَشْيِ .

وقد تأتي مجردة عن الواو ولا يكون معها الاسم بدلاً ، كما إذا قلت : « ما قام إلا

(٦١) لم يعرف قائله.

وهو في الكتاب ٣٤١/٢ ، ووصف المباني ١٧٤ ، وشرح التسهيل ٢٩٦/٢ ، وابن عقيل ٢٢١/٢ ، والتصريح ٣٥٦/١ ، والهمع ٢٢٧/١ ، والأشمونى ١٥١/٢ .

(٦٢) آية ٦٢ من سورة مريم .

(٦٣) آية ٣٥ من سورة الرعد .

(٦٤) ينظر الكتاب ٢٦٥/٤ ، قال سيبويه : « ... ، فيكون الحرف على يَفْعَلٍ في الأسماء ، نحو : اليرمَعِ ، واليَعْمَلِ ، واليَلْهَقِ ، ولا نعلمه جاء وصفاً . »

(٦٥) لمخرس بن ربيعي ، كما نسب ليزيد بن الطثرية في ديوانه ٦٠ .

وهو في الكتاب ٢٧/١ ، وابن السيرافي ٦٢/١ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، وسر الصناعة ٥١٩ ، والإنصاف ٥٤٥ ، والمغني ٢٤٨ ، وشواهد المغني ٥٩٨ .

أخوك إلا صديقك « فـ » إلا « في هذا الموضع خارجة عن الضربين ، أعني البدل والعطف ، ومنه قوله (٦٦) :

إِلَّا أَبُوكَ السَّطَمُ إِلَّا وَالِدُكَ فَهُوَ إِلَى كُلِّ الْمَعَالِي قَائِدُكَ

وشرط هذا النوع تساوى ما صحب الأداةين عموماً وخصوصاً ، ولا يضر كون أحدهما مشعراً بصفة ، وقد روي :

إِلَّا أَبُوكَ السَّطَمُ إِلَّا مُنْجِبُكَ فَهُوَ إِلَى كُلِّ الْمَعَالِي يُذْهِبُكَ

ينشد بضم الياء على « أذهب » ، ويفتحها على تقدير إسقاط الجار ، ويحتمل الوجهين ، أعني النقل والمصاحبة ، نص على ذلك أبو علي ، ومن هذا تمثيل المصنف : « إلا الفتى إلا العلا » فإنه قد كثر في كلامهم إطلاق الفتى ، والمراد به : الجواد والكريم وما قاربهما ، والمراد بالجواد : السخي ، وبالكريم : المنتمى إلى آباء ذوي شرف ، كما في قوله (٦٧) :

عَلَيْهَا فَتَى لَمْ تَحْمِلِ الْأَرْضُ مِثْلَهُ أَبَرَّ بِمِثَاقٍ وَأَوْفَى وَأَصْبَرَ

وقوله (٦٨) :

وَيَجْمَعُهَا فَتَى مِنْ خَيْرِ عَبَسٍ أَبُوهُ ، وَأُمُّهُ مِنْ آلِ حَامٍ

حتى عد التجريد - والمراد به ذات الإنسان فقط - قليلاً ، كما في قوله (٦٩) :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ

والقياس أن يكون المشعر بالصفة ماصحب الثاني دون الأول ، كما تقدم في قوله :

إِلَّا أَبُوكَ السَّطَمُ إِلَّا مُنْجِبُكَ

وهذا النوع بأسره من قسم التأكيد ، سواء كان عطفاً أو بدلاً أو غيرهما ؟ كما قدمنا

(٦٦) لم أقف على القائل.

(٦٧) لامرئ القيس في ديوانه ٦٥ .

(٦٨) لعنترة العبسي في ديوانه ٢٤٥ .

(٦٩) للربيع بن ضبع الفزاري كما في الكتاب ٢٠٨/١ .

لكون « إلا » في المواضع الثلاثة خارجة عن الإخراج ، وهو الموضوع لها ، فإن كان عطفاً فالتأكيد معنوي ، أو بدلاً ، فلكذلك ، وإن كان غيرهما فالتأكيد لفظي ، والحكم للمصاحب ، وهو الأداة ، أعني « إلا » .

قال رحمه الله / :

١١٢/ب

وَإِنْ تُكْرَرُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْنَى
فِي وَاحِدٍ مِّمَّا بِهِ « إِلَّا » اسْتِثْنَاءٌ
وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَهُ التَّقَدُّمُ
وَأَنْصَبُ لِتَأْخِيرٍ وَجِسُّ بِوَاحِدٍ
كَ « لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلَيَّ »
تَفْرِيعٌ التَّأْخِيرُ بِالتَّأْخِيرِ دَعْوَى
وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي
نَصْبِ الْجَمِيعِ أَحْكُمْ بِهِ وَالتَّزِمُ
مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

هذا هو التكرار لغير توكيد ، ومع التفريع يكون واحد منها معمولاً لما قبل « إلا » على حسب ما يطلبه من رفع أو نصب أو جر ، كما إذا قلت : « ما قام إلا إخوانك إلا الفقهاء إلا زيداً » و « ما مررت إلا بإخوانك إلا الفقهاء إلا زيداً » و « ما رأيت إلا إخوانك إلا الفقهاء إلا زيداً » فيتعين أن يكون واحد من المستثنيات معمولاً لـ « إلا » على حسب ما تطلب ، ويتعين نصب ما عداه . فإن كان ما قبل « إلا » يطلب النصب يتعين نصب الجميع ، كما إذا قلت : « ما رأيت إلا إخوانك إلا الفقهاء إلا زيداً » وظاهر كلام المصنف أن معمول لما قبل « إلا » لا يتعين أن يكون المقدم^(٧٠) ، والصحيح خلافه ، وأن معمول لما قبل (إلا) يتعين تقديمه ، وفي المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه لا يتعين مطلقاً .

وثانيها : أنه يتعين مطلقاً .

(٧٠) ينظر تفصيل المسألة في شرح التسهيل ٢/٢٩٥-٢٩٦ ، والارتشاف ٢/٣١٠-٣١١ إلا أن ابن مالك يرى أن الاسم الأقرب الذي يلي العامل المفرغ أولى أن يفرغ له العامل .

وثالثها : التفرقه بين مثل : « ما رأيت إلا إخوانك إلا الفقهاء إلا زيدا » حيث يكون الجميع منصوباً ، فيتعين تقديم ما يقع معمولاً لما قبل « إلا » محافظة على الرتبة ، ليجرى مجرى « أكرم موسى عيسى » ، وبين غيره ، كما إذا قلت : « ما قام إلا إخوانك إلا الفقهاء إلا زيدا » وما كان مثله فلا يتعين التقديم ؛ لأن الإعراب معين للقصد .
وقوله « دع » معناه : اترك أثر « إلا » فيه ، أي : لا تزله ولا تغيره ، لكون ما قبلها - أعني ما قبل « إلا » - طالباً لما بعدها .

فإن لم يكن ما قبل « إلا » مفرغاً لما بعدها^(٧١) ، وكان قد أخذ ما يطلب فإنك إن قدمته كان جميع المستثنيات منصوباً ، كما إذا قلت : « ما قام إلا إخوانك إلا الفقهاء إلا زيدا أحد » ويجيء على من رفع في مثل : « ما قام إلا زيدا أحد » - وقد تقدم التنبيه عليه - الرفع ، وهو هنا أقيس ؛ لأن الكلام بأسره قد أحرز ما يطلبه المحل من النصب ، لكن يجيء وجه آخر مقتض للمنع ، وهو أن هذا النوع من تعدد المستثنيات ، إنما قاله النحويون : بالقياس ، فإذا فلم يكثر ولا وقع استعماله عند العرب ، وإنما ذكره النحويون على جهة التمثيل قصداً [للتدريب] والتعليم ، فإذاً فلا يستعمل فيه مما يستعمل في الكثير الاستعمال ، مما هو خارج عن [القياس] .

فإن أخرت فتنصب - أيضاً - لكن تجعل واحداً منها كحاله / لو كان مفرداً ١١٣/أ فيجوز فيه ما جاز فيه ، إذا كان وحده من الإبدال والنصب على الاستثناء ، ويجيء فيه ما قدمنا مما يتعين لفظه للبدل ، وللنصب على الاستثناء ، وللاحتمال ، ومثال ذلك - أعني ومثال ما يترك فيه واحد على مقتضى الحال لو كان وحده وينصب الجميع - قولك : « ما قام أحد إلا إخوانك إلا الفقهاء إلا زيدا » ويجيء فيه الخلاف في تقديم التابع ، أو جواز تأخيره ، لكن عدم تقديمه هنا أسهل لكون ما قبل « إلا » قد أخذ ما يطلب ، واكتفى به

(٧١) ينظر مصادر الفقرة السابقة، وشرح الكافية الشافية ٧١٢/٢، وابن الناطم ٣٠٢، ورصف المباني

١٧٥ ، ومنهج السالك ١٦٦-١٦٧ ، والمساعد ٥٧٥/١ .

عما بعد « إلا » ، وإنما جيء بما بعد « إلا » على جهة التبعية ، والتوابع من حيث هي غير لازمة .

وأما تمثيله بقوله : « كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي » فإنه مشكل ، وقد كان الأنسب أن يكون تمثيلاً لوقوع « إلا » مؤكدة ؛ لأنه على حد تمثيله : « إلا الفتى إلا العلا » وأما من نحو اللفظ فإنه مرفوع ، والمرفوع لا يكون إلا تابعاً ، لكن يحتمل أن يكون على حد قوله (٧٢) :

فَلَا تَأْتِيَا الْقَيْسَيْنِ مِنْ آلِ مَازِنٍ فَإِنَّكُمَا إِنْ تَفَعَّلَا تَلْقَيَا نَدَمَ

أعني أنه وقف على المنصوب المنون ، كما يقف على المرفوع والمجرور من غير إبدال (٧٣) ، فكان الأصل : « إلا عليا » ثم وقف عليه كما يقف مرفوعاً أو مجروراً ، وحسنه هنا اقتضاء الضرورة ، وحسن الضرورة كون ذلك من حيث هو لا يختص بالضرورة ، وهذه قاعدة مقررة ، أعني أنه ما كان في لغة ضعيفة جائزاً في حالة السعة ، قوى تلك اللغة الضرورة ، ويجيء العكس ضمناً ، أعني أنه ما لم يجز إلا للضرورة فإنه إذا صادف لغة للعرب ، وإن كانت ضعيفة فإنه يتقوى بوقوعه ضرورة ، وبحسب ضعف تلك اللغة ، أو قوتها بحسب غيرها من الضعفية يكون تقويها ، وقد قيل جميع ذلك في قوله (٧٤) :

مَهْلًا بَنِي عَمِّنَا مَهْلًا مَوَالِينَا لَا تَنْبُشُوا بَيْنَنَا مَا كَانَ مَدْفُونًا

وأما كون « امرئ » غير متعين للعموم لكونه قد وقع إيجاباً بعد النفي ، فهو بهذا الاعتبار على حد قولك : « قام رجال إلا زيد » بل هو أقرب لعدم العموم ؛ لفراق صيغة الجمع ، ويكون بهذا الاعتبار أدخل في اقتضاء التأكيد ، من قوله : « لا تمر به إلا الفتى إلا العلا » لمصاحبة مقتضى العموم وهو الألف واللام ، لكن ضميره قد وقع منقياً ، فسهل

(٧٢) لم أقف على القائل.

(٧٣) ينظر تفصيل الوقف على المنصوب المنون في الكتاب ١٦٦/٤ ، والمقتضب ١٧/٣ ، وابن يعيش ٦٩/٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٨١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٧٢/٢ ، ٢٧٩ ، والارتشاف ٣٩٢/١ ، والمساعد ٣٠١/٤ ، والأشمونى ٢٠٤/٤ .

(٧٤) سبق تخريجه في ص : ٣٣ هامش : ٣١ .

الاستثناء

ذلك اعتبار العموم فيه ، وإن كان الضمير ليس له ، لكن وقوعه حيث يقع هو يصير بهذا الاعتبار كأنه له .

ويحتمل أن يقال : هذا مثال مما يتوجه عليه الحكم المقصود ، وامتناعه إنما هو من وجه آخر ، وقد وقع هذا في كلام كثير من المصنفين ، ويحكى أن الأستاذ أبا الحسين بن أبي الربيع / سألهم عن تصغير « قدر » فقال : « قديرة » ، فقليل : إنه قد نقل أهل ١١٣/ب اللغة أن « القدر » كـ « الحرب » يعني أنه من المؤنث الثلاثي الذي يكون تصغيره بغير علامة ، فقال : هذا الحكم لأمر آخر ومقصودي بيان صورة التصغير .

ولو قال : « إلا امرأ إلا علي » وكان المراد بـ « علي » الصفة لكان له من الجواز ، وجميع المستثنيات المنصوبات في القصد بالاعتراف حكمها حكم الأول الذي يأتي على وجه التبعية ، أو ينصب على الاستثناء كما قدمنا . وهذه التفاريق وأشباهاها إنما فرعها النحويون كما قدمنا ، لقصد التعليم والتدريب ، لا أنها مسموعة عن العرب . قال رحمه الله :

وَأَسْتَثْنِ مُجْرُورًا بِـ « غَيْرٍ » مُعَرَّبًا بِـ « مُسْتَثْنًى » بِـ « إِلَّا » نِسْبًا

الأصل في « غير » أن تكون صفة فدخل فيها الاستثناء ، والأصل في « إلا » أن تكون للاستثناء ، ويدخل فيها - أيضاً - الوصف ، فعلى هذا فقد وقع كل واحدٍ منهما مُخْرَجًا إلى الآخر .

وأما المستثنى بـ « غير » فإنه يلزم جره قضاء لحق الإضافة فإن « غيراً » لازمة للإضافة ، وأما هي نفسها فينتقل إليها الحكم الذي كان يستحقه ما بعدها من النصب وغيره ، فيجبيء بهذا الاعتبار عكس « إلا » في قولك : « لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلَبْنَا » (٧٥) فإن « إلا » انتقل حكم محلها إلى ما بعده لضعفها عن تحمل الإعراب ، وفي (٧٥) ذكر سيبويه هذا المثال في الكتاب ٢/٣٣١ تحت عنوان : « هذا باب ما يكون فيه « إلا » وما بعده وصفاً بمنزلة مثلٍ وَغَيْرٍ » وبرهن على ذلك بالشرح وينظر المغني ٧٤ ، ٧٥ - ٧٦ .

الاستثناء

« غير » انتقل حكم ما بعدها إليها للزوم ما بعدها حالة الجر ، وهو غير مقصود في هذا الباب أصالة .

فعلى هذا فإنه يكون ما بعد « غير » لازم الجر ، وتكون هي على حسب ما يقع للاسم بعد « إلا » وهو الذي كان ينبغي أن يكون لما بعدها ، فإن وقعت في كلام تام مثبت تعين نصبها ، فتقول : « قام القوم غير زيد » ، كما تقول : « قام القوم إلا زيداً » وإن وقعت في كلام [تام]^(٧٦) منفي ، أو جار مجرى المنفي ، جاز فيها البدل والنصب على الاستثناء وتجيء الصور التي قدمنا ، كما إذا قلت : « ما قام القوم غير زيد » و « غير زيد » ، وإن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه تعين النصب عند الحجازيين ، وجاز البدل عند التميميين ، في نحو « ما قام القوم غير فرس » ويتعين النصب عند الجميع ، في نحو : « مازاد غير ما نقص » ، و « ما نفع غير ماضر » عند اشتغال الفعل بالضمير ، ولو تقدم المستثنى تعين النصب ، كما إذا قلت : « ما قام غير زيد أحد » ومن قال : « ما قام إلا زيد أحد » على قلته ، قال : « ما قام غير زيد أحد » وعلى هذا القياس^(٧٧) . قال رحمه الله :

وَلِـ « سَوَى » « سَوَى » « سَوَاءٍ » أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ « غَيْرٍ » جِعَلَا

في « سَوَى » ثلاث لغات^(٧٨) : ضم السين ، وكسرها ، وفتحها ، فالضم لا يخرج عن القصر بخلاف الفتح فإنه يخرج عن القصر إلى المد بناءً على قرب الضم من الكسر ، بخلاف الفتح : والضم والكسر لثقلهما ناسبهما / القصر لأنه تقييل ، والتقييل مع التقييل ١٨٤/أ مطلوب ، بخلاف الفتح فإنه خفيف ، فيكون بهذا الاعتبار على حد قولهم : « بَاقِلَاءَ » ،

(٧٦) تكملة من « ب » استحسنتها .

(٧٧) ينظر أحكام « غير » في الكتاب ٢/٣٤٣ ، والمقتضب ٤/٤٢٢ ، وشرح الجمل ٢/٢٥٩ .

(٧٨) ينظر الجمل ٢٣٢ ، وكشف المشكل ١/٥٠١-٥٠٢ ، وشرح التسهيل ٢/٣١٢ ، وشرح اللوحة البدرية

٢/٢٢٣ ، وزاد لغة رابعة « وسواء على وزن سينان » .

وَبِأَقَلِّ « حيث خففت مدت ، وحيث ثقلت قصرت ، فالضم والكسر كل واحد منهما نظير التثقيل .

ومما جاء من « سواء » بمعنى « سوى » ، قوله (٧٩)

تَجَاذَبُ مِنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا
وقوله (٨٠):

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا
وينشد قوله (٨١):

سِوَى أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

بضم السين وكسرهما ، ولا يجوز الإنشاد بالفتح ؛ لأنه إنما يكون ذلك ضرورة أعني قصر المد ؛ لأن الفتح يستلزم المد ، ولا حاجة إلى ارتكاب الضرورة ؛ لأن الضم والكسر معه القصر ، وهما لغتان معروفتان ، بل وهما الأكثر باعتبار الفتح والمد ، هكذا قال ابن الشاهد ، وفيه نظر ؛ لأن هذا الحكم إنما يتوجه على تقدير أن المتكلم بالفتح من لغته الضم أو الكسر ، أو باعتبار المولد الناظر في لسان العرب ، فأما من لا يعرف إلا الفتح والمد فإن القصر يجوز له ، لكن ذلك كلامه وفيه ما قدمنا .

(٧٩) للأعشى في ديوانه ١٣٩.

وهو في الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، والمقتضب ٣٤٩/٤، والمحتسب ١٥٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٥٩/١، والإنصاف ٢٩٥، وابن يعيش ٨٤/٢، والهمع ٢٠٢/١.

(٨٠) للمرار بن سلامة العجلي.

وهو في الكتاب ٣١/١، ٤٠٨، والمقتضب ٣٥٠/٤، وابن السيرافي ٤٢٤/١، والإنصاف ٢٩٤، وشرح التسهيل ٣١٦/٢، وابن عقيل ٢٢٧/٢، والأشموني ١٥٨/٢.

(٨١) لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٦٣١ (إسلاميون) .

وهو في مجاز القرآن ٢٨/٢، ١٣٧، ومجالس ثعلب ٤١٨/٢، والخصائص ٤٣٨/٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٦/١، والإنصاف ٢٧٣، وابن يعيش ١٥٤/١٠.

وأصل « حسين » : « أحسن » ، ثم أبدل الثاني حرف علة على حد : « تملئ »
والأصل : « تمل » فجاء الياء قبلها فتحه ، والفتحه خفيفة تقرب من السكون فاستولت
عليها الياء وصيرتها إلي مناسب لها ، فصار السكون سكونا ميتاً ، وهو معدود مما
خالف فيه البديل حالة المبدل منه ، وإن كانا - معاً - أعني البديل والمبدل منه ساكنين ،
وإذا كان ذلك - أعني الاستيلاء - يوجد مع تقدير الفاصل ، كما في قوله (٨٢) :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

على قول من يقول وهو الصحيح ، إن الأصل « الحمام » فقصر على حد قوله :
« فِيهَا لُيُوثٌ وَنَمْرٌ » (٨٣) .

ثم أبدل من أحد المضاعفين حرف عله ، وهو الياء ثم استولت على ما قبلها على
النحو الذي قدمنا ، فمن باب اللزوم أن تستولي على ما قبلها في « أحسس » حيث قيل :
« أحسين » ثم حذفت همزة الوصل ، إما لأن التغيير يأنس بالتغيير ، وإما إلتفاتاً إلى
الثلاثي لكونه قد جاء غير متعد ، وهذه الحالة تفارق حكم « أفعل » ؛ إذ حكمه باعتبار
الكثرة التعدى ، أو لكون « أحس » لا تعلق له بالخارج خصوصاً في مثل هذا ، فأشبهه
« ظرف » وبابه ، على أنه قد تعلق به بعضهم : في إثبات « حس » بهذا المعنى ، وصحيح
قول من قال : « محسوساً » وفيه ما قدمنا .

واختلف في « سَوَى » هذه على قولين (٨٤) :

فقليل : إنها ظرف ، وهو الصحيح ، وهو مذهب سيبويه (٨٥) (رحمه الله تعالى) ، والدليل

(٨٢) سبق تخريجه في ص : ٢٤١ هامش : ٥٩ .

(٨٣) سبق تخريجه في ص : ٥٧ هامش : ٢٢ .

(٨٤) الخلاف في « سوى » هل هي ظرف أو اسم ؟ فصل القول فيها كل من صاحب الإنصاف ٢٩٤/١ ،
والتبيين ٤١٩ ، وائتلاف النصرة ٤٠ .

(٨٥) ينظر الكتاب ٣١/١-٣٢ ، ٤٠٧-٤٠٩ ، حيث قال : « وجعلوا ما لا يجرى في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة
غيره من الأسماء » ثم قال : « ولا يكون اسماً إلا في الشعر » .

على ظرفيتها وقوعها / صلة وحدها ، فتقول : « مررت بمن سواك » .

وذهب بعضهم - واختاره المصنف -^(٨٦) إلى أنه اسم بمعنى « غير » ، وبنوا على ذلك جواز مخالفة المعطوف عليه في اللفظ ، كما يخالفه مع « غير » ، فتقول : « قام سوى زيد وعمرو » ، فإن زيدا مرفوع من نحو المعني ، إذ المعني : لم يقم زيد ، لكن قام غيره ، كما تقول : « قام غير زيد وعمرو » وهذا إنما قالوه بالقياس ولم ينقلوه عن العرب ، ولو ثبت مثل هذا عن العرب لحمل على إضمار لائق ، رفعا كان الثابت أو نصبا ؛ لأن إضمار مقتضيهما كثير ، وحالة الخفض هنا لا يكون لها إضمار ، وهو قليل - أعني إضمار مقتضى الخفض - لكنه هنا مأمون ؛ لتوجهه على اللفظ ، لأن ما استشهدوا به من وقوع « سوى » فاعلا ومبتدأ ومفعولاً ووصفاً ، فإن جميع ذلك متوجه فيه الظرفية ، فمما وقفت على قولهم فيه فاعلا قوله (٨٧) :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وقوله (٨٨) :

رَأَيْتُ سِوَاكَ يَمْنَعُ ضَيْفَ بَرٍّ وَضَيْفَ الْحَرِّ إِنْ جَاءَ يَجُوعُ

وقوله (٨٩) :

(٨٦) ممن ذهب إلى هذا المذهب - أيضاً - الزجاجي ووافقه ابن مالك، ينظر البسيط في شرح الجمل

٨٨٢/٢، وشرح التسهيل ٣١٤-٣١٦، والمغني ١٥١.

(٨٧) للفند الزماني (شهل بن شيبان) في حماسة البحري ٥٦.

وبيت الشاهد الثاني في أمالي القالي ٣٢٧/٢، وشرح التسهيل ٣١٥/٢، وابن عقيل ٢٢٨/٢،

والتصريح ٣٦٢/١، والهمع ٢٠٨/١، والأشْمُونِي ١٥٩/٢.

(٨٨) لم أقف على القائل.

(٨٩) لحمد بن عبد الله بن مسلمة المدني في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٧٦١.

وهو في شرح التسهيل ٣١٥/٢، وابن عقيل ٢٢٨/٢، وشفاء العليل ٥١٧/١، والهمع ٢٠٢/١،

والأشْمُونِي ١٥٩/٢.

وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بِائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى
وقوله (٩٠):

أَصَابَهُمْ بَلَاءٌ كَانَ فِيهِمْ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ
فإن الجيم محمول على الظرفية ، وحيث لم تقع صفة حملت على أن الموصوف محذوف ،
وأعني بحيث لم تقع صفة أن يكون موصوفها ظاهرا ، كما في قوله :

سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ
ووقوع الظرف صفة غير مستنكر ، وأما جرّها في مثل (٩١):
وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مَنَا وَلَا مِنْ سِوَانَا
وفي قوله (٩٢):

وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ
فإن الجر يقوى فيها معني الظرفية ؛ لتقارب الظرف من المجرور ، وليس على حد :
« مررت بزيد » ؛ لوجود المخالفة في الاستعمالين ، أعني في الاستعمال بحرف الجر ،
والتجريد عنه ، بخلاف « سوى » فإنها إذا جرت عند الاستعمالين سواء ، وهذا عادة
الظروف ودأبها.
قال رحمه الله :

وَأُسْتَثْنِ نَاصِبًا بِ «لَيْسَ» ، «وَحَلًا» وَ بِ «عَمَدًا» وَ بِ «يَكُونُ» «بَعْدَ» «لَا»
وَأَجْرُ بِسَاقِي «يَكُونُ» إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ «مَا» أَنْصَبْ ، وَأَنْجَرًا قَدْ يَرِدُ
وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

(٩٠) لسان في ديوانه ٢٤٥

وهو في شرح التسهيل ٣١٤/٢ ، والهمع ٢٠٢/١ .

(٩١) سبق تخريجه في الهامش ٨٠ السابق .

(٩٢) سبق تخريجه في الهامش ٧٩ السابق .

وَكَمْ « خَلَا » « حَاشَا » ، وَلَا تَصْحَبُ « مَا »

وَقِيلَ : « حَاشَى » وَ « حَشَا » فَأَحْفَظُهُمَا

« ليس ، ولا يكون » يقعان في الاستثناء ، وإذا وقعا فيه كان لهما حكم يخصهما فيه ، لا يكون لهما في غيره ، أعني في الاستثناء ، وهو لزوم إضمار الاسم وإفراده ، والتقدير : بعضهم ، أو ما أشبهه ، كأحد وجزء ، ونحوهما . فإذا قلت : « قام القوم ليس زيداً » أو « لا يكون زيداً » ، فإن التقدير : ليس بعضهم ، أو لا يكون بعضهم ، أو أحدهم / أو جزؤهم ، على ما قدمنا .

أ/١١٥

وأما في غير الاستثناء فيكون على حسب ما يقتضيه الحال من ظهور ، واستتار ، وإفراد ، وتثنية ، وجمع ، فتقول : « ليس زيد قائماً » و « لا يكون زيد قائماً » و « ليس الزيدان قائمين » و « لا يكون الزيدان قائمين » و « ليس الزيدون قائمين » و « لا يكون الزيدون قائمين » .

وقد عد مما يكون له حالتان في موضعين مختلفين ، ونظرب « لدن » مع « غدوة » ، و « ب » « على ، وإلى ، ولدى » مع الظاهر ومع المضممر ، فإن « لدن » تلزم الجر مع غير « غدوة » ، و « على ، وإلى ، ولدى » تلزم القصر مع غير المضممر ، والأجود أن يقع التنظير بغير « لدن ، وإلى ، وعلى ، ولدى » فإن « لدن مع « غدوة » ليس يلزم معها نصب « غدوة » ، بل يجوز جره ، وقد روي بالوجهين قوله (٩٣) :

وما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى دَنَّتْ بِغُرُوبِ

و « إلى ، وعلى ، ولدى » يجوز في لغة أن تبقى فيها الألف مع المضممر ، كما في

(٩٣) سبق تخريجه في ص : ٤١٥ هامش : ١٣ .

قوله (٩٤):

إِلَّا كُمْ يَا رَبِيعَةً لَا إِلَانَا عَزَا النَّاسُ الضَّرَاعَةَ وَالْهَوَانَا
فَلَوْ فُقْتُكُمْ لَأَمْرِكُمْ عَلِمْتُمْ بَأَنَّ دَوَاءَ دَائِكُمْ لَدَانَا
وَذَا لِكُمْ إِذَا وَافَقْتُمُونَا عَلَى قَصْرِ اعْتِمَادِكُمْ عَلَانَا

فلم يقل : « إليكم ، ولا إلينا ، ولا لدينا ، ولا علينا » . وليس هذا بضرورة ، لوقوعه حيث لا ضرورة ، وهو « إلاكم » على أن في المسألة - أعني في الضرائر حيث تجوز استباحتها - ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه لا تجوز إلا عند الحاجة إليها . قال هؤلاء : ولا يجوز للشاعر أن يصرف مثلى « حبلى » فإن صرفه لا يغيره عن حاله ؛ لأن الألف ساكنة ، وتحذف لالتقاءها مع التنوين ، فيبقى ساكن مكان ساكن .

والقول الآخر : أنه يجوز للشاعر ارتكاب الضرورة في شعره وفي كلامه ؛ لأنه قد اعتاد ذلك في الشعر ، وهؤلاء فرقوا بين المكثر والمقل ، فقالوا : إن كان كثير الشعر بحيث يكون الشعر له في غالب أوقاته كان له ذلك ، وإن كان قليل الشعر لا يوجد منه الشعر إلا في أحاد الأوقات لم يكن له ذلك ، أعني استباحة الضرائر في كلامه ؛ لأن لسانه غير معود بالضرائر ؛ لندور وجود الشعر منه .

والقول الآخر : التفرقة بين الشعر والكلام ، فتجوز له في الشعر وإن لم يضطر إليها ، ولا تجوز له في الكلام ، سواء كان وقوع الشعر منه قليلا أو كثيرا .

و - أيضاً - فإن مفارقة الحالتين في « ليس ، ولا يكون » إنما هي باعتبار المصاحب لا باعتبار الذات . ومفارقتهما في « إلى ، وعلى ، ولدى » باعتبار الذات لا باعتبار المصاحب ، فيجيب بهذا الاعتبار « لدن » أقرب إلى التنظير .

(٩٤) لم أقف على القائل.

الاستثناء

ونظره بعضهم بالفعل في حالة الإنشاء وحالة الإخبار ، فإنه في الإخبار / متصرف ١١٥/ب وفي الإنشاء غير متصرف ، وهذا - أيضاً - المفارقة فيه باعتبار الذات لا باعتبار المصاحب ، وأقرب منه ومما تقدم التنظير بـ « كان » مع ضمير الشأن ومع غيره ، فإن لها مع ضمير الشأن لزوم كون خبرها جملة بخلاف غيره ، والمعني قريب ، وإذا تعين حكم المحل لم يلزم وجود النظير .

ولا بد في وقوع « يكون » في الاستثناء من تقدم النفي بـ « لا » خاصة ، وبعضهم عمم .

والمناسبة إيلاء « لا يكون ليس » ، لكن فصل بينهما بـ « خلا » وبـ « عدا » لأجل الوزن ، وتقدم « ليس » على « يكون » لأن النفي مطلوب فيهما ، وهو في « ليس » أرسخ لوجوده في الذات ، بخلاف « لا يكون » فإن وجوده في المصاحب ، فتعد - أيضاً - ملازمة النفي ليكون مما يقع به الفرق والمخالفة في الحالتين ، أعني حالة الاستثناء وحالة غيره ، فتكون بهذا الاعتبار المخالفة في « يكون » أكثر منها في « ليس » لملازمة النفي لـ « ليس » في جميع حالاتها ، بخلاف « يكون » (٩٥).

ويجوز الجر بسابقي « يكون » ، وهما : « خلا ، وعدا » لكن عند غير سيبويه ، فإن سيبويه التزم فعلية « عدا » (٩٦) وإذا التزم فعليتها امتنع الجر بها ؛ لأن الجر لا يكون بالأفعال ، وإنما يكون بالحروف .

وأما « خلا » فإنه يجوز بعدها النصب على تقدير الفعلية، والجر على تقدير الحرفية (٩٧)، وخالفت « عدا » بوجود مقتضى الفعلية وعدم مقتضيها على السواء ، فإن

(٩٥) عقد سيبويه لهما بابا مستقلا وعنوانه « هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما » الكتاب ٣٤٧/٢، وينظر المقتضب ٤٢٨/٤، والأصول ٢٨٧/١.

(٩٦) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢-٣٥٠، وخلاصة قوله : إنه تعرض لـ « حاشا » وأنها تكون حرف جر، وذكر « خلا » تكون بمنزلة حاشا ولم يتعرض لـ « عدا » مما يؤكد أول كلامه بأنها ملازمة للفعل.

(٩٧) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢-٣٥٠، والمقتضب ٤٢٦/٤.

الاستثناء

مقتضى الفعلية هو دخول « ما » عليها وهي في دخوله عليها وعدم دخوله سواء ، بخلاف « عدا » فإن تجريدها عن « ما » قليل ، والمفارقة للحكم من حيث هي مؤذنة بمفارقة الجنس .

وأیضا فإن السماع بالجر بعد « خلا » مفقود^(٩٨)، فإن صحبتها أعني « خلا » و « عدا » « ما » فالوجه النصيب ؛ لأن « ما » فيهما مصدرية ، و « ما » إذا كانت مصدرية كان الذي يقع بعدها فعلاً ، وجوز أبو عمرو الجرمي : الجر بهما مصحوبين بـ « ما »^(٩٩)، وله توجيهان :

أحدهما : أن « ما » إذ ذاك أعني حالة الحر بـ « خلا » و « عدا » زائدة.

والوجه الآخر : أنه لما كانت تلحق ولا تلحق ، صار المحل عند الشغل بها كأنه خال منها إلتفاتاً إلى حالة عدم اللحاق .

وأما « حاشا » فإن سيبويه (رحمه الله) التزم الجر بها^(١٠٠) على أن تكون في الاستثناء لازمة الحرفية ، واستدل على ذلك : بعدم دخول « ما » عليها ، ويرجع الاستدلال إلى ما قدمنا من أن مفارقة الحكم مؤذنة بمفارقة الجنس ، وهو هنا أرسخ ؛ لأن المفارقة باعتبار القلة والكثرة ، ليست بالمفارقة باعتبار وجود الحكم وعدمه .

(٩٨) أقول سها المؤلف - هنا - بل ورد السماع بجرها، قال سيبويه في الكتاب ٣٤٩/٢-٣٥٠: « وبعض

العرب يقول : ما أَتَانِي الْقَوْمُ خَلَا عِبْرَ اللَّهِ، فيجعل خَلَا بمنزلة حَاشَا ». وينظر الإيضاح ٢٣٠.

(٩٩) وممن قال به الكسائي والفارسي في إيضاح الشعر ٣٢، والرَّبَيعي. ينظر شرح التسهيل ٣٠٦/٢،

٣١٠، والارتشاف ٣١٨/٢، والجنى الداني ٤٣٦.

(١٠٠) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢.

وهذه المسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين، ينظر فيها المقتضب ٣٩١/٤، والأصول ٢٨٨/١،

ومعاني الحروف ١١٨، والإنصاف ٢٧٨/١، والتبيين ٤١٠، وابن يعيش ٨٤/٢، وشرح التسهيل

٣٠٦-٣٠٩، والجنى الداني ٥٥٨.

وأما ما استشهدوا به من قول بعض العرب (١٠١): «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِئَن سَمَعَنِي حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإِصْبَعِ» .

فإنه قد طُعِنَ في هذا السماع وقيل : إنه لم يثبت عن العرب ، وقد وجهه بعضهم

أن « حاشا » ضمنت معني « أَسْتَنْتِي » / فنصبت ، كما يقع النصب بعد « أَسْتَنْتِي » . ١١٦/أ

وبعضهم وجهه على التضمين - أيضاً - لكن جعلها مضمنة معني « إلا » هو

الأنسب ؛ لأن تضمين الحرف معني حرف آخر ، أولى من تضمين الحرف معني فعل ؛ لأن الجنسية من حيث هي مؤذنة بمقتضى الجمع ، وأما قول النابغة (١٠٢):

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشَبِّهُهُ ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ

فإن « أحاشي » فيه على حد قولهم : « سَوِّفَ بِهِ » إذا قال له : سوف يكون كذا ، أعني

أنه اشتقاق من الحروف ، كما اشتق من الأسماء غير المصادر ، في قولهم : « أَسْتَنْوَقَ

الْجَمْلُ » أي : طلب الناقة ، و « أَسْتَنْتَيْسَتِ الشَّاةُ » أي : طلبت التيس ، و « أَسْتَحْجَرَ

الطَّيْنُ » أي : صار حجراً عند من أثبت « استفعل » للصيرورة (١٠٣)، ومن جعلها على

باب من الطلب ، كان المعني طلب أن يكون حجراً فكان له ذلك .

وجاء « استفعل » للطلب والحصول كثيراً ، فبعضهم جعله من باب حذف المعطوف ،

(١٠١) قال ابن السراج في الأصول ٢٨٨/١ : « وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد ، قال : سمعت

أعرابيا يقول: اللهم اغفر لي ولن سمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع، نصب بـ « حاشا » .

وفي الجنى الداني ٥٦٢، يقول المرادي : « وممن حكى النصب بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش

والشيباني وابن خروف، حكى الشيباني عن بعض العرب: اللهم اغفر ... » . وينظر شرح التسهيل

٣٠٦/٢ .

(١٠٢) في ديوانه ٢٠

وهو في الأصول ٢٨٩/١، والإنصاف ٢٧٨، وأسرار العربية ٢٠٨، وكشف المشكل ٥٠٥/١، وابن

يعيش ٨٥/٢، ٤٨/٨، وشرح التسهيل ٣٠٩/٢، والجنى الداني ٥٥٩، والمغني ١٣٠

(١٠٣) ينظر معاني « استفعل » في الكتاب ٧٠/٤، والأصول ١٢٧/٣، والمنصف ٧٧/١، ونزهة الطرف

١٥١، وابن يعيش ١٦١/٧، والمتع ١٩٤، وشرح الشافية للرضي ١١٠/١، والارتشاف ٨٧/١،

والمساعد ٦٠٦/٢ .

الاستثناء

وبعضهم جعله من الأفعال المقتضيات للحصول ، وادعى أن مالم يكن فيه حصول فإنه يكون من مجاز التخلف^(١٠٤)، وليس مجاز التخلف بالقوي في أنواع المجاز ، على ما هو المقرر في علم البيان .

وبعضهم نظره بقولهم : « قَضَى فُلَانٌ وَطَرَهُ مِنْ كَذَا » بمعنى أنه لم يبق [له]^(١٠٥) فيه تعلق بالكلية ، حتى إنه إذا تعلق بما يكون ملازماً له ، حمل على الموت ، وعلى ذلك حمل قوله^(١٠٦) :

(١٠٧) [وَكَيْفَ تَوَائِي بِالْمَدِينَةِ بَعْدَمَا قَضَى وَطَرًا فِيهَا جَمِيلُ بْنُ مَعْمَرٍ

فإن كان لا يلزمه حمل على الانصراف عن ذلك فقط ، كما في قوله :]^(١٠٧)

قَضَى مِنْ حَاجَةٍ وَطَرًا فَرَاخًا وَلَمْ يَنْظُرْ بِحَاجَتِهِ صَبَاحًا^(١٠٨)

أي : لم تبق حاجة يريد قضاءها .

ووجه التنظير : أن الفعل إذا كان قد حصل ، في مثل : « أَسْتَحْجَرَ الطِّينُ » فلم يبق له تعلق بمثير الحكم ، كذلك « قَضَى وَطَرًا » لا يبقى له - أيضاً - تعلق بمثير الحكم.

وزاد أبو علي^(١٠٩) : في أدوات الاستثناء « لَاسِيَمًا » قال الأستاذ أبو الحسين بن

أبي الربيع^(١١٠) : وهو معني صريح ، فإنك إذا قلت : [« أكرمني القوم لاسيما زيدا » ،

(١٠٤) أي أن الهمزة والسين والتاء الأصل فيها أن تكون لحصول الطلب، فإذا وجدت ولم يحصل طلب يكون عندئذ اللفظ تخلف عن دلالة الطلب.

وهذا النوع من أغرب ما سمعنا به في المجاز، ولم أعثر عليه في المصادر التي بين يدي، وغيرها.

(١٠٥) تكملة من « ب » استحسنتها.

(١٠٦) لم أعرف قائله . وهو في البحر المحيط ٢١١/٧ ، والدر المصون ١٢٦/٩.

(١٠٧ - ١٠٨) ما بينهما سقط من « أ » وأكمل من « ب ».

(١٠٨) لم أقف على القائل.

(١٠٩) ينظر الإيضاح ٢٢٨ ، والمقتصد ٧٠٨/٢ ، ٧١٢.

(١١٠) ينظر الملخص ٤٠٦ مختصراً.

الاستثناء

فإن المعني [١١١] أكرمني القوم إكراماً وسطاً إلا زيداً ، فإنه زاد في الإكرام وقد عدها بعضهم من المقتضيات للضدين ، فإنك إذا قلت : « أكرمني القوم إلا زيداً » فإن « زيداً » خارج عن الإكرام غير داخل فيه بوجه ، وإذا قلت : « أكرمني القوم إكراماً متوسطاً إلا زيداً فإنه زاد في الإكرام » فإنك أخرجته من الإكرام وأدخلته فيه ، فإن المتوسط إذا انتفى لا ينتفى الطرفان ، وهذا المعني المفسر به « لاسيما » إنما هو فرع ثبوتها في الاستثناء ، ولا يكون اقتضاء الضدين في قولك : « أكرمني القوم إكراماً متوسطاً إلا زيداً فإنه زاد في الإكرام » من مقتضيات الكلم المفردة ، لاستفادته - أعني اقتضاء الضدين من المتعدد - [بخلافه في] « لاسيما » فإنه من لفظ غير متعدد وإن كان مركباً في أصله على ما سيأتي قريباً / إن شاء الله (تعالى) ، فعلى هذا يدخل في ١١٦/ب الاستثناء المرفوع في غير المفرغ ، وقد جعل من ذلك قول أبي طالب عم النبي (صلى الله عليه وسلم) في قصيدته اللامية المشهورة (١١٢):

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ نَتْرُكُ مَكَّةَ وَنَطْعُنُ إِلَّا أَمْرُكُمْ فِي بَلَابِلٍ

وجعلت فيه أداة الاستثناء بمعنى « لكن » .

وقد اختلف في « لاسيما » ما أصلها (١١٣) ؟ فقليل : إن « لا » نافية ، وإن « سي » بمعنى مثل ، وإن « ما » على حدها في قوله (١١٤):

(١١١) ما بين المعقوفين تكملة من « ب » .

(١١٢) ينظر السيرة النبوية لابن هشام ٢٧٥/١ .

ومعني بلابل : وساوس الهموم. والبيت من قصيدة طويلة رائعة قالها مستعطفا قريشاً عندما خشي على رسول الله صلى الله عليه وسلم من دهماء العرب وقومه فأخبرهم فيها أنه غير مُسَلِّمٍ لهم رسول الله حتى يهلك دونه.

(١١٣) ينظر تفصيل المسألة في شرح التسهيل ٣١٨-٣١٩، والارتشاف ٣٢٨/٢ ، والمغني ١٤٨ - ١٥٠ ، الهمع ٢٣٤/١ .

(١١٤) سبق تخريجه في ص : ٢١٤ هامش : ٦٩ .

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
وعلى أحدها في قوله (١١٥):

أَمَرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نُوقًا لَكَ أَوْ جِمَالًا
أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا

على أحد الوجهين ، أعني أن يكون الأصل : إن كنت لا تجد غيره ، وذلك عند من فر من
تكرار الروى على القرب ، وأما من لم يفر فإنه قال : التقدير : إن كنت لا تجد ما لا .
والمختار عند أرباب البيان الأول ، وأن الإيطاء يكره إلا عند التباعد على ما هو
المقرر في علم البيان ، وهو أيضا مقصود في علم القوافي (١١٦). وقد عده بعضهم
- أعني قوله : إمالا - من جناس القوافي (١١٧)، وجعله على حد قوله (١١٨):

لَقَدْ رَاعَنِي بَذْرُ الدُّجَى بِصُدُودِهِ وَوَكَّلَ أَجْفَانِي بِرَعْيِي كَوَاكِبِهِ
فِيَا جَزَعِي مَهْلًا عَسَاهُ يَجُودُ لِي وَيَا كَبِدِي صَبْرًا عَلَى مَا كَوَاكِبُهُ

وقال : لا يضر في جناس القوافي تخلل البيت بين المتجانسين بشرط عدم طول القطعة،
ولوجود التوكيد في المتخلل ، يريد بالتوكيد أن يكون في لفظ الروي المتخلل بين

(١١٥) سبق تخريجه في ص : ٢١٢ هامش : ٦١ .

(١١٦) الإيطاء هو « أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد، فإن كان لمعنيين لم يكن إيطاء » وفيه
خلاف وتفصيل في كيفية التكرير بين علماء هذا الفن.

ينظر العقد الفريد ٥/٥٠٨، والإقناع ٨٢، والعمدة ١/١٦٩-١٧١، والوافي ٢١٧-٢١٩، ونهاية الراغب
٣٦٤، وأهدى سبيل ٢٠١

(١١٧) لم أقف على القائل في كتب البلاغيين التي تيسر لي الإطلاع عليها بهذا الاسم.

وهذا النوع من الجناس كما تبينه الأمثلة التي ذكرها أطلق عليه البلاغيون جناس التركيب « المتشابه »
وهو : أن تُركَّب كلمة من كلمتين ليماثل بها كلمة مفردة في الهجاء والخط، وهو أقسام، والمتشابه منه:
ما تشابه فيه الكلمتان لفظاً وخطاً. ومثاله ما مثل به: (كواكبه، كواك به)

ينظر البديع في البديع ٥٩، وتحرير التعبير ١٠٩، والمنزع البديع ٤٩٠ - ٤٩٥ .

(١١٨) لأبي الفضل الميكالي عبيد الله بن أحمد الأمير وهما في المنزع البديع ٤٩٢ - ٤٩٣ ، ومعاهد
التنصيص ٣/٢٢٤ .

المتجانسين ما يتولد منه ما يقع به الاتفاق ، كـ « ما لا » من « جمالا » ، وهو أحد ضروب التوليد، ومنه (١١٩):

نَاَحَ حَمَامٌ وَدَعَا عَامِرٌ

وقد اختلف في ترجيحه على الكلمة المستقلة ، كما إذا قلت : « جمال مال لعمر » ، فقليل: بترجيح « دعا عامر » ، وقيل : بترجيح « جمال مال لعمر » . وبسط ذلك وتقريره في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

وقيل : إن « لاسيما » الأصل فيها « ليس » أبدلت من الياء الألف، فقليل : « لاس » ، ثم جيء بياء النسب المقتضية في مثل هذا الكثرة والمبالغة ، على حدها في : « أحمرى ، وأسودى ، وإتاوي » وغير ذلك . وكسر السين على المعهود في كسر ما قبل الياء المشددة الموضوع للنسب ، وجيء بـ « ما » لتكون مؤذنة بعدم استحقاق الاسم والخبر ، فتكون بهذا الاعتبار كافة على حدها في : « إنما زيد قائم » أو تكون عوضا من إحدى الياعين التي تحذف للتخفيف ، فإنه يقال : « لاسيما » مخففا ، فإن كان التخفيف موجوداً فلا إشكال ، فإن لم يكن موجوداً فإنه يصدد أن يوجد ، فدخلت « ما » استعداداً له على حد قول سيبويه (رحمه الله تعالى) (١٢٠) فإن السين عنده / عوض من الألف التي شأنها أن ١١٧/أ تحذف إذا قلت : « أطعت » ، وقد رجح الأول بقلة التكلف وصحة المعنى ، وقد رجح الثاني بأن « ليس » داخلة في الباب اتفاقاً، كما في قولهم : « جاء القوم ليس زيدا » على حسب ما تقدم ، بخلاف « لا » و« سي » فإنهما لم يتعين دخول واحد منهما في الباب ، وأيضاً فإن « سي » لا تستعمل غالباً إلا بلفظ التثنية ، كما في قوله (١٢١):

(١١٩) لم أقف على القائل.

(١٢٠) ينظر الكتاب ٢/٢٨٦.

(١٢١) لم أقف على القائل.

هُمَا فِي الْفَضْلِ سَيَّانٍ وَفِي النَّفْضِ نَوْعَانِ
وكما في قوله (١٢٢):

سَيَّانٍ عِنْدِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَرْحَمْتَنِي فِي الْمَوْتِ أَمْ لَمْ تَرْحَمِي
وكما في قوله (١٢٣):

فَسَيَّانِ النَّهَارُ إِذَا وَلِيلُ أَبَتْ فِيهِ كَوَاكِبُهُ انْتِقَالَا
وكما في قوله (١٢٤):

مَا إِنْ يَدُومُ الْفَقْرُ فَيْكَ وَلَا الْغِنَى سَيَّانٍ فَقْرُكَ عِنْدَنَا وَغِنَاكَ

وقد اختلف في لزوم تقدم المشعر بالتثنية فمنهم من التزمه ، ومنهم من لم يلتزمه ، وهو القياس ، ولا حجة للملتزم إلا كون السماع إنما ورد بذلك ، فإن صح أنه للعرب فذلك حجة على الملتزم ، ولزوم التثنية فيه لكونه نائباً عن تثنية « سواء » فإنهم استغنوا بقولهم : « هُمَا سَيَّانٍ » عن قولهم « هُمَا سَوَاءَانِ » .

وأما تغيير « ليس » إلى « لاس » ، فإنه قد اختاره جماعة منهم الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع في « لات » (١٢٥) فإنه قال الأصل : « ليس » ثم أبدلت الألف من الياء ، والتاء من السين ، على حد قولهم : « سِتُّ » ، الأصل : سدس ، بدليل : أسداس وسُديس . وكما في قوله (١٢٦):

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السَّعْلَاتِ عَمَرَوْا بَنَ يَرْبُوعٍ شَرَارَ النَّاتِ
لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلَا أَكْيَاسٍ

يريد : شرار الناس ، ليسوا بأخيار ولا أكياس ، فأبدل التاء من السين في

(١٢٢) لم أقف على القائل.

(١٢٣) لم أقف على القائل.

(١٢٤) لم أقف على القائل.

(١٢٥) سبق تخريجه في ص : ٢٢٦ هامش ٤٣ .

(١٢٦) سبق تخريجه في ص : ٢٢٦ هامش ٤٤ .

وقد وقع في « لات » على رأيه التغيير متعدداً ، وكذلك - أيضاً - وقع التغيير في « لاسِيَّما » عند من يقول : إن الأصل « ليس » متعدداً .

فإن قيل : فإن « لات » لما تعدد فيها التغيير ألزمت نوعاً واحداً ، وهو أن يكون اسمها ضمير الحين ، وخبرها صريح الحين ، على ما هو المقرر في بابها . وهذا دأب التغيير المتعدد ، كـ « أسنت » ، فإنه مغير عن الواو ، والواو مغيرة عن الهاء عند بعضهم ؛ قضاء لحق الصحة من الاعتلاء والاعتلال من الاستفال .

وقد قيل : سَنَهَاتٌ ، وَسَنَوَاتٌ ، وَسُنَيْهَةٌ ، وَسُنَيْيَةٌ ، فلما كان كذلك ألزموا « أُسْنَتَ » نوعاً واحداً وهو الاستعمال في الجذب دون الخصب .

وقد قيل : إن سنة إذا كان اللفظ مجرداً [عن القرائن] المقتضية التعميم حمل على الجذب دون الخصب لما قدمنا . وقد ادعى بعضهم في قوله (١٢٨) :

١١٧/ب

تَذَكَّرْتُ الْبَدَاوَةَ فِي أَنْاسٍ تَخَالَ رَبِيعَهُمْ سَنَةً جَمَادَا /
يَصِيدُونَ الْفَوَارِسَ كُلَّ يَوْمٍ كَمَا تَتَصَيَّدُ الْأُسْدُ النَّقَادَا

أنه على حد قوله :

وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ (١٢٩)

يريد : أن السنة مشعرة بكونها جماداً ، فجاء جماد على جهة التأكيد كما أن الضب يلزمه الا نجحار ، فقوله : « يَنْجَحِرُ » إنما هو على جهة التأكيد .

(١٢٧) قلب السين تاء لغة من لغات أهل اليمن، تسمى « الوتم ».

ينظر صاحبى ١٣٩، وسر الصناعة ١٥٥، والخصائص ٥٣/٢، والمزهر ٢٢٢/١، والاقتراح ٢٠١.

(١٢٨) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢٠٠ .

والنقاد : صغار الغنم .

(١٢٩) لعمر بن أحمز ، وهو في ديوانه ٦٧ . وصدره : لا تفرغ الأرنب أهوالها

وهو في الخصائص ١٦٥/٣ ، وأمالى ابن الشجري ٢٩٨/١ ، والدر المصون ٦٢٥/٢ ، والخزانة ٢٧٣/٤ .

الاستثناء

وهو المختار في « آل » ، أعني أنه متعدد التغيير ، فكان الأصل : « أهلاً » ، ثم أبدلت الهمزة من الهاء كما أبدلت الهاء منها في « أهراق » ، فصار « ألا » فاجتمع همزتان الثانية ساكنة فسهل بالإبدال المحض ، فقليل : آل (١٣٠) ، فلزم لذلك حالة واحدة وهي إضافته إلى ظاهر معظم ، وليس كذلك « لاسيما » فإنه يقع بعدها الظرف وغيره ، فمن وقوع غيره قوله (١٣١) :

بَلْ غَلِيلِي فِي الْوَعَى وَصَدْرِي لَا سِيَّما أَبْنَاءُ آلِ فِيهِرِ
ويروى : بَلْ ، والمعني على الجمعية ، ويقع بعدها الظرف ، كما في قوله (١٣٢) :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّما يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلِ
يروى بنصب اليوم ورفعه وجره .

قليل : إنما يكون القصر إذا وقع التغيير في محل واحد ، كما تقدم في « أَسْتَتُوا » و « آل » ، فأما إذا تعدد المحل فإنه لا يلزم حالة واحدة ، و « لَاسِيَّما » وقع فيه تعدد المحل كما قدمنا ، وما وقع فيه تعداد المحل فإنه لا يلزم حالة واحدة ، وقد وقع ذلك في كلامهم في أماكن متعددة .

(١٣٠) سبق تخريجها في ص : ١٢ - ١٣ .

(١٣١) لم أقف على القائل .

(١٣٢) لامرئ القيس في ديوانه ١٠ .

وهو في الصاحبى ٢٣١ ، وابن يعيش ٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣١٨/٢ ، والجنى الداني ٣٢٤ ، والهمع

٢٢٤/١ ، والأشمونى ١٦٧/٢ .

الْحَالُ

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلُهُ مُنْتَجِبٌ

مُفْهِمٌ «فِي» حَالٍ ، كَ «فَرْدًا أَذْهَبُ»

وَكَوْنُهُ مُنْتَجِبٌ لِمُشْتَقٍّ

يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

الحال تذكر وتؤنث ، فيقال : حَالٌ حَسَنٌ وَحَالٌ حَسَنَةٌ ، ومن الأول قوله (١) :

لَقَدْ دَامَ حَالُ الْقَوْمِ بَعْدَ نَعِيمِهِمْ عَلَى شَقْوَةٍ وَالْخَصْبِ يُؤْذِنُ بِالْجَدْبِ

ومن الثاني قوله (٢) :

وَحَالِي خَيْرُ حَالٍ كُنْتُ يَوْمًا عَلَيْهَا وَهِيَ صَبْرٌ وَاعْتِزَالٌ

واختلف في كونها فضلة أو عمدة ، فقليل : هي فضلة مطلقاً ، وقيل : بالفرق بين أن تكون قد جاءت من عمدة أولاً ، فإن جاءت من عمدة فهي عمدة لأنها من تتمتها ؛ إذ حال الشيء من تتمته فيقتضى أن يكون حكمها حكم ما وقعت تنمة له . وأيضاً فإنها صفة في المعنى ، والصحيح في الصفة أن حكمها حكم الموصوف في العمدية والفضلية ، والصحيح أنها فضلة ، مطلقاً لأنها قد خرجت إلى حكم الظرفية بصحة تقدير « في » .

وقد قال أبو علي (٣) إن « ظني » في حكم الظروف ؛ لأن نقيضه « غير ذي شك »

و « غير ذي شك » في حكم الظرف ؛ لأنه يقع حالاً كثيراً ، فإذا كان قد أجرى « ظني » مجرى الظرف لكونه نقيض « غير ذي شك » الذي من شأنه أن يقع حالاً ، فمن باب

(١) لم أقف على القائل .

(٢) لم أقف على القائل .

(٣) تنظر مسألة تنظير الحال بالظرف في الإيضاح ٢٢٠ .

الحال

اللازم أن تكون الحال جارية مجرى الظرف ، وأيضاً فإن الكلام يتم بدونها ، وما تم الكلام بدونه كان فضلة / أصل ذلك الحروف ، لأن الكلام يتم بالأسماء ، وبالأسماء ١١٨/أ والأفعال دون الحروف ، والمراد بتمام الكلام : ما يقوم به التركيب لإتمام قصد المتكلم ، فإنه ضرورة إذا قصد كلاماً لم يتم نطقه إلا باستيفاء جميع ما قصد ، وكان النصب لها لكونه دليل الفضلات .

وقوله : « فرداً أذهب » مثال للحال المستوفية لما ذكر وهي متقدمة على العامل وعلى صاحبها ، وسيأتي تمام التقديم فيها والتأخير قريباً ، إن شاء الله (تعالى) .

والانتقال والاشتقاق في الحال يكثران لكن لا يلزم ، ومن كلامهم : « خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها » ف « أطول » حال وليست منتقلة ، وعليه : « جاء زيد أدعج العينين ، وجعد الشعر » أو ما أشبه ذلك ، وهذا هو الأكثر في كلام النحويين المتقدمين ، ومن وقوع الحال جامدة غير مشتقة ، قولهم : « هذا خاتمك حديداً ، وثوبك خزاً » وما أشبه ذلك . ويكثر الجمود في أماكن كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) حيث تعرض لذلك المصنف ، وقال بعضهم : لا بد من تقدير الاشتقاق والانتقال ، فإن كان ظاهراً فذلك ، وإن كان غير ظاهر فلا بد من تقديره عند قصد الحال ، لأن المعني والمحل يعين ذلك ، وفرق بعضهم بين الانتقال والاشتقاق ، فقال : الاشتقاق لازم إذ هو مشعر بحدث ، وهو لازم الحال بخلاف الانتقال ، فإن الحال كما قدمنا صفة في المعني ، وقد تكون الصفة ذاتية ، وإذا كانت الصفة ذاتية فإنها لازمة للموصوف لا يمكن انفكاكها عنه ، ولذلك لم يلزم أن يأتي في المشبه إذا كان المشبه به مقيداً بها ، قال ابن الشاهد : لأن ذكرها وعدم ذكرها سياتان ، إذ الذات مؤذنة بها ، وقال في قول علي (رضي الله عنه) (٤):

(٤) في ديوانه ٧٧ - ٧٨

أنا الذي سَمَّتي أُمِّي حيدرَه كليث غابِةٍ كريه المنظرَه
أضربُ بالسَّيفِ رقابَ الكَفَرَه

إن كريه المنظر ليس موجوداً ، في المشبه ، وقد كان علي (رضي الله عنه) من أحسن الناس وجهاً ، ولابن عباس (رضي الله عنهما) في وصفه « أشبه علي البدر الزاهر ، والبحر الزاخر ، والأسد الحادر ، أشبه من البدر حسنه وبهاءه ، ومن البحر جوده وسخاءه ، ومن الأسد إقدامه ومضائه » ، وأنشد لبعضهم يرثى علياً ، قال وأظنها لامرأة من النخع^(٥):

إذا استقبلت وجه أبي حسين	رأيت البدر فوق الناظرينا
وكُنَّا قبل مَقْتَلِهِ بخيرٍ	نرى مولى رسول الله فينا
يُقيمُ الحقَّ لا يَرْتَابُ فيه	ويعدلُ في العدا والأقربينا
وليس بكاتمٍ علماً لديه	ولم يُخلَقْ من المتجبرينا /
كَأَنَّ النَّاسَ إذْ فقدوا عيساً	نَعَامُ حَارَ في بِلَدٍ سِنِينَا

ب/١١٨

قال : بخلاف الصفة التي لا تكون ذاتية ، فإن اللزوم يكون للمشبه إذا كانت أعني الصفة التي لا تكون ذاتية موجودة في المشبه به ، كما إذا قلت : « زيد كالأسد وثباً » قال ، وعليه قوله^(٦):

وَعَمْرُ هِنْدٍ كَأَنَّ اللَّهَ صَوْرَهُ عمرو بن هندٍ يَسُومُ النَّاسَ تَعْنِيَتَا

فالعمر السوار ، وهند اسم امرأة ، وعمرو بن هند ملك من ملوك لخم وكان شديد البأس

(٥) هي أم الهيثم بنت العريان النخعية ، وأكثر المصادر التاريخية تنسبها لأبي الأسود الدؤلي وليست في ديوانه. والأول منها مع أبيات أخر في تاريخ الأمم ١٥١/٥ ، ومروج الذهب ٤٦٣/٢ ، وإنباه الرواة ٥٤/١ ، والكامل لابن الأثير ١٩٩/٣ ، وهذه الأبيات كلها في الاستيعاب ١١٣٢/٣ ، وأسد الغابة ١٢٤/٤ ، وشعر الدعوة الإسلامية ٤٤١

(٦) لم أقف على القائل .

الحال

وكان يلقب مضطرب الحجارة ، وهو الذي أوقع بني تميم ، وحرقت منهم مائة ، وكان قد آلى على ذلك ، قال : فحرق منهم تسعة وتسعين وأعوزه تمام المائة فحزم أن يكملها بامرأة منهم فبينما هو متردد في ذلك ، إذ أقبل رجل من بني تميم ، شم اللحم فظن أن الملك قد شوى لحماً للناس ، فأقبل ليأكل منه ، فسأله ممن هو ؟ ولأي شيء أتى ؟ فأخبره فقال : « شَقِيٌّ وَافِدُ الْبَرَاكِمِ ^(٧) » - البراجم أفخاذ من تميم - اقذفوه في النار فذهبت مثلاً ، فلا بد أن يكون « يسوم الناس تعنيماً » أي : عنتاً موجوداً في عمر هند سوار المرأة ، فإن جاء على غير ذلك عد خطأ ، ومنه قول بعض المولدين ^(٩) :

رَوْضُ كَأَنَّ النَّهْرَ فِيهِ مِعْصَمٌ صَافِ الْأَطْلِ ^(١٠) عَلَى رِءَاءٍ أَخْضَرَا
وَتَهْزُهُ رِيحُ الصَّبَا فَتَخَالُهُ سَيْفَ ابْنِ عَبَادٍ يُيَدِّدُ عَسْكَرَا

فإن التبيد للعسكر ليس موجوداً في النهر ، والمراد بالصفة الصفة اللغوية ، وهو وجود المتصف بها على حال اقتضاه ذكرها ، لا الصفة الاصطلاحية ، وأما الاشتقاق فقال : يلزم وجوده حقيقة أو حكماً ، فيتأول في مثل « هذا خاتمك حديداً » « صلباً » وفي « هذا ثوبك خزاً » « لينا » وما أشبه ذلك .

وأما الأماكن التي يكثر فيها عدم الاشتقاق فيتأول أعني : الاشتقاق ، أو يكون على حاله غير مؤول ، فقد أشار إليها بقوله :

(٧) في (أ) واجد.

(٨) يضرب المثل لمن يوقع نفسه في تهلكة طمعا ، أو يجلب هلكة على نفسه.

والمثل يُروى « إِنَّ الشَّقِيَّ وَافِدُ الْبَرَاكِمِ » وَيُروى : « رَاكِبُ الْبَرَاكِمِ »

ينظر الأمثال ٣٢٨ ، وجمهرة الأمثال ١٠٢/١ ، وفصل المقال ٤٥٤ - ٤٥٥ ، ومجمع

الأمثال ١٣/١ ، والمستقصى ٤٠٥/١ .

(٩) لم أقف على القائل .

(١٠) في (أ) لاط

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ (١١)
كَ « بَعَهُ مَدّاً بَكْذَا يَدّاً بَيْدٌ » وَ « كَرَّ زَيْدٌ أَسْداً » أَبِي : كَأَسَدُ

السعر يكثر فيه الجمود كما قال ، كما إذا قلت : « اشتره رطلاً بدرهم » و « قفيزاً بدينار » و « بعه مدّاً بدرهم » و « صاعاً بدينار » وما أشبه ذلك ، ويقع في المتحيز من هذا النوع وقوع ما [توجه عليه الحكم مكرراً] ، ويقع حالاً موطئة ، كما إذا قلت : « اشتريت النياق ناقة بجملين » أو « بدينارين » [أو ما أشبه ذلك] ، « وبعث الشياه شاة بعشرة دراهم » ويأتي فيه أعني في هذا التكرار بالمعني ، كما إذا قلت : « بعت الإبل بعيراً بدينارين » أو « ببعيرين » ، أو ما أشبه ذلك / .

أ/١١٩

ويكثر أيضاً إذا كان المعني مشعراً بالاشتقاق من غير تكلف تأويل ، كما إذا كان المعني مقتضياً للحضور ، كما إذا قلت : « اشتريته يدّاً بيد » ، فإن ذلك مؤذن بالحضور وأن المعني حاضراً بحاضر ، و « كلمته فماً بفم » فإن ذلك أيضاً مشعر بالحضور وعدم المراسلة ، فإن كان الحال مضافاً إلى من هو له كان الأكثر وقوعه جملة ، كما إذا قلت : « بعت يده بيدي » ، و « كلمته فوه إلى في » ، « وفمه إلى فمي » ، فهذا كله إذا وقع حالاً بأن فيه معني الاشتقاق من غير تكلف ولا إنفاذ رويّه ، ومن ذلك أعني : مما يقع فيه إدراك الاشتقاق من غير تكلف ولا إنفاذ روية ، ما وقع مقصوداً به التشبيه ، كما إذا قلت : « كَرَّ زَيْدٌ أَسْداً » أي : شبيهاً بالأسد ، وقد وقع ذلك متعدداً ، في قول أبي الطيب (١٢) .

بَدَتْ قَمَرًا ، وَمَاسَتْ خَوْطَ بَانَ وَفَاحَتْ عَنَبْرًا ، وَرَنْتَ غَزَالَا

وفي هذا النوع أعني - في تعداد ما وقع خارجاً عن الأصل ، غير مصحوب بآتٍ على

(١١) في النسختين : « بلا توقف » .

(١٢) في شرح ديوانه المنسوب للعكبري ٢٢٤/٣ .

الحال

الأصل - منبه على أن المحل له خلاف بين أهل البيان ، وفي كلام أبي علي ما يقتضى منعه ، فإنه قال في قول عنترة (١٣):

إِذَا اضْطَرَبُوا سَمِعْتَ الصَّوْتَ فِيهِمْ خَفِيًّا غَيْرَ وَقَعِ السَّمْهَرِيِّ

قال : كان الأصل أن يقول : غير صوت السمهري ، لكن لما تقدم ذكر الصوت مراداً به غير الصوت المعروف ، لم يكن له أن يأتي به في محل آخر ، كيلا يكثر ما كان خارجاً عن الأصل غير مصحوب بما هو جار على الأصل ، وقد عده بعضهم من قسم المبالغة (١٤)، ومعنى المبالغة فيه الإنعام في الخروج عن الأصل ، وفي المبالغة خلاف ، والمحققون على أن ما كان منها بعيد المرمى عن الأصل لم يكن مستحسننا ، وأما قول امرئ القيس (١٥):

كَأَنَّ عَلَى لَبَاتِهَا جَمْرَ مُصْطَلٍ أَصَابَ غَضَى جَزْلاً وَكُفَّ بِأَجْذَالٍ
وَهَبَّتْ لَهُ رِيحٌ بِمُخْتَلِفِ الصَّوَى صَبَأٌ وَشَمَالٌ فِي مَنَازِلٍ قَفَّالٍ

فإنه محمول عند الأكثر على جودة الترصيف وتحسين التنضيد ، لا على التوقد ولا على الكثرة ، لأن المبالغة في مثل هذا غير مستحسنة باتفاق ؛ لأنها لا تقتضي معني يعود على من قامت به بالكثرة في معني مقصود بعضه بالرسوخ ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

ومما عد مما يكون فيه ظهور الاشتقاق من غير تكلف ولا إنفاذ روية ، ما اقتضى ترتيباً أو استيعاباً ، والأول للنحويين ، والثاني لأهل البيان ، كما إذا قلت : « ادخلوا الأول فالأول » و « فصلت له حسابه باباً باباً » و « وهدمت ديار العدو حجراً حجراً » و « لبنة لبنة » ، فعند النحويين يكون التقدير : مرتباً ، وعند أهل البيان يكون التقدير :

(١٣) في ديوانه ٢٦٨ .

و آخره : « غَيْرَ صَوْتِ الْمَشْرِفِيِّ » .

(١٤) سبق الحديث عنها في ص ٤٢٤ - ٤٢٥ ، هامش ه .

(١٥) في ديوانه ٢٩ - ٣٠ .

الحال

مستوعباً ، والترتيب غير مقصود ، وإنما المراد فصل الألفاظ بعضها من بعض ، هذان القولان معروفان ، وحكى بعضهم في مثل هذا قولاً ثالثاً وهو التقسيم ، كما إذا / [قلت: ١١٩/ب « جاء القوم اثنين اثنين ، ثلاثة ثلاثة » ، فإن التكرار] في مثل هذا مؤذن بالتقسيم ، ولا يلزم التعداد في التقسيم ، بل يكون الواحد قسماً على الصحيح ، والمسألة مبنية على اشتراط الخزل في التقسيم ، من اشترطه أوجب التعداد ، ومن لم يشترطه لم يوجبه ، وهو الصحيح ، لقولهم : « أحاد وموحد » ، قال أنشده سيبويه (١٦):

ولكنَّما أهلي بوادي أنيسه ذنابٌ تقرِّي الناسَ مثنى وموحدُ

فـ « موحد » معدول عن واحد واحد ، عدلوا عن لفظ لا يفيد التقسيم إلا بتكرار إلى لفظ يفيد من غير تكرار طلباً للاختصار ، وقد عد من الشواهد على اقتضاء عدم الترتيب اقترانه بمقتضى الترتيب ، لئلا يقع أحد المقتضيين فارغاً عن الحكم أو تأكيداً ، والأصل التأسيس ، وذلك في قولهم : « ادخلوا الأول فالأول » فـ « الفاء » من حيث هي مقتضية للترتيب ، ولو كان المحل دونها للترتيب لزم فراغها عما وضعت له ، أو فرغوا المحل عما جعل له ، أو جعل أحدهما تأكيداً ، والتأكيد على خلاف الأصل ، وقد عد من الشواهد على عدم التقسيم قوله (١٧):

كرةٌ طرحتُ بصوالجَةٍ فتلقَّها رجلٌ رجُلٌ

لأن قوة المعنى على الحال ، وقد ذهب بعضهم : إلى أن الفاعل في فـ « تَلَقَّهَا » ضمير ، وأن « رجل رجل » على حد : « زيدٌ زهيرٌ » أي : مثل زهير ، والجملة في موضع الحال ، والتقدير : متنقلاً منه الأمر إلى غيره ، فيجىء بهذا الاعتبار على حد : « كلمته فوه إلى في » والتقسيم هنا مفقود ، وفقدان التقسيم هنا مبنى على شرط الخزل ، وقد قدمنا أن

(١٦) لساعدة بن جؤيَّة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣ .

وهو في الكتاب ٢٢٦/٣ ، والمقتضب ٣٨١/٣ ، واللمع ٢١٨ .

(١٧) سبق تخريجه في ص ٨٨ ، هامش ١٣ .

الصحيح عدم اشتراطه

و في البيت أعني قوله :

كَرَّةٌ طَرِحَتْ بِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

أقوال متعددة ، وقد عد من المشكلات ، ومن الذي لا يقع عنه جواب شاف . وقد قيل فيه : إنه معطوف بإسقاط حرف العطف ، وإن حرف العطف المقدر هو « الفاء » ، وهو ضعيف ، لأنه لم يثبت حذف حرف عطف غير « الواو » و « أن » « الفاء » متى حذفت حذفت مع ما عطف ، كما جاء في حديث عثمان (رضي الله عنه)^(١٨) ، رواه هشام بن عروة عن أبيه عن حمران مولى عثمان بن عفان (رضي الله عنه) أَنَّ عثمانَ بْنَ عفَّانَ جَلَسَ عَلَى الْمَقَاعِدِ [فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ فَادَّعَاهُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ] ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَوْ لَا أَنَّهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ (عز وجل) [مَا حَدَّثْتُكُمْوه] ، ثُمَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ أَمْرٍ يَتَوَضَّأُ فِيْحَسِنُ وَضُوءَهُ ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الْآخَرَى حَتَّى يُصَلِّيَهَا » .

قال مالك (رضي الله عنه) : أراه يُريدُ هذه الآية ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ ﴾^(١٩) . وقد قال غير مالك : إن الآية قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ / وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾^(٢٠) . وقال الرواية في ١٢٠/أ قول عثمان : « لولا آية في كتاب الله [ما حدثتكموه] » ، التقدير : [فدعا] بماء فأتني

(١٨) رواه مالك في الموطأ ١/٣٠-٣١ ، ح ٢٩ في كتاب الطهارة ، باب جامع الوضوء

وما بين المعقوفين تكلمة مني .

(١٩) آية ١١٤ من سورة هود

(٢٠) آية ١٥٩ من سورة البقرة

به ، ثم حذف . وقد ادعى بعضهم في قوله (٢١):

مالي لا أَبْكِي على عِلَّاتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي قِيَلَاتِي

أن العاطف « الفاء » ، وأن « غبائقي قيلاتي » على التقديم والتأخير ، وأن التقدير : صبايحي فقيلاتي فغبائقي ؛ لأن الصبائح الشرب بالصبح ، والقيلات الشرب في القائلة ، والغبائق الشرب بالعشي ، والتقديم و التأخير لضرورة الشعر كثير ، كما في قوله (٢٢):

وما مِثْلُهُ في النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيُّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

وكما في قوله (٢٣):

فَقُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَسَا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

وأمثال ذلك كثير ، لكن هذا التقدير لا حاجة إليه ؛ لأن المحوج إليه عند قائله إنما هو الترتيب ، وهو أحد معاني « الواو » الثلاثة (٢٤).

وادعى بعضهم : أن التقسيم في قوله : « فتلقفها رجل رجل » إنما هو باعتبار

التشبيه ، قال : وقد يسوغ التشبيه ما لا يسوغ دونه ، كما في قوله أنشدته سيبويه (٢٥):

كَأَنَّا يَوْمٌ قُرِّيْ إِنْ نَسَّ مَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

قال الأصل : « تقتلنا » ، ووقع المنفصل موقع المتصل ضرورة ، فيكون على حد قوله (٢٦):

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

(٢١) سبق تخريجه في ص ٨٨ ، هامش ١٤ .

(٢٢) سبق تخريجه في ص ٢١٠ ، هامش ٤٨ .

(٢٣) سبق تخريجه في ص ١٢٥ ، هامش ٧ .

(٢٤) ينظر معاني « الواو » في معاني الحروف ٥٩ ، ونظم الفرائد ٩٧ ، ورصف المباني ٤٧٣ ، والجنى الداني ١٥٣ ، ومغني اللبيب ٣٩١ .

(٢٥) سبق الاستشهاد به في ص ٩٨ ، هامش ٥٥ .

(٢٦) سبق الاستشهاد به في ص ٩٧ ، هامش ٥١ .

الحال

وجوز كون الفعل والمفعول ضميرين لشيء واحد في غير « باب ظننت » التشبيه لأن التشبيه من حيث هو حكمه حكم الظن ، ولذلك خلفه ، أعني أن الظن خلف التشبيه ، في قوله وأظنه ابن أبي بجيلة (٢٧):

كَأَنَّ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

يصف فرساً ، فقليل له : إنه لا يقع مع كأن إلا قلم ، فيلزم محرف فيقع الإقواء ، وليس بالحسن خصوصاً في الرجز ، فإنه قد جعل البيت الثاني كالنصف للبيت الأول ، فقال : لا عَليّ أقول (٢٧):

تَخَالَ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

فجعل مكان التشبيه الظن ، فلولا أنه بمعناه أو قريباً منه لما صح أن يقع موقعه ، وهذا النوع من الإشراب مشرب الظن يقع من التشبيه في تشبيه المغالاة ، وفي تشبيه التقريب فقط ، على ما هو المقرر في علم البيان (٢٨).

وقد وقع له فيه البناء والتأسيس والمخالفة في الرواجع باعتبار التعدد وعدمه ، فإن الأول له : « بعه مدأ بكذا » ، والثاني له : « يداً بيد » و « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » المخالفة أيضاً في التفسير وعدمه وفي جميع ذلك خلاف ، وتقريره في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .



وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ

تَنْكِيرُهُ مَعْنَى، كَ « وَحَدَّكَ أَجْتَهْدُ »

(٢٧) كما نسبه له صاحب المغني ٢١١ . وأغلب المصادر تنسبه للراجز العماني محمد بن نؤيب .

ينظر الكامل ١٤١/٣ ، والموشح ٣٦٥ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، وشواهد المغني ٥١٥ .

(٢٨) ينظر الإيضاح للقزويني ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، والطرانز ٣٦٠/١ ، والمنزع البديع ٢٢١ ، ٢٢٩ .

الحال

كان القياس في الحال أن لا يقل وقوعها معرفة ، لأنها في الأصل صفة ، والصفات من حيث هي لا يمتنع وقوعها معارف ، وأيضاً فإنها خبر في المعني ، والخبر أيضاً لا يمتنع وقوعه معرفة ، / وكذلك أيضاً لا يقل في الضربين ، أعني الخبر والصفة وقوع كل واحد ١٢٠/ب منهما معرفة ، لكن لما أخرجت الحال عن حكم الصفة وعن حكم الخبر ، باعتبار إجراءات مجرى الظرف في إفهام « في » ، التزم فيها غالباً التنكير ؛ لأن الظروف موضوعة عليه ، أعني على التنكير ؛ لأنها أجناس ، والأجناس من حيث هي موضوعة على التنكير ؛ لاقتضائه الكثرة بالوضع ، وكون الظروف أجناساً إما باعتبار كونها فالتقدير مصادر والمصادر أجناس ، وهذا يكون باعتبار المجموع ، وباعتبار كل فرد فرد ، وأما باعتبار كونها تدل على ما وضعت له وعلى ما كان قريباً منه ، وهذا يكون في كل فرد فرد ، ولا يكون في المجموع ، إلا إن أهمل حال التعلق وإهمال حال التعلق في المستدعي إنما يكون من مجاز التخلف^(٢٩) ، وهو من أضعف وجوه المجاز ، ويضعف فيه أعني في الضعيف ما كان الاستدعاء فيه من جهتين ، أو أخذاً بعضه بحجة بعض ، كما يكون في هذا النوع ، فيزداد الضعف ضعفاً .

وأما تعريف صاحبها فسيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله (تعالى) .
ثم إن النظر في تنكير الحال وتعريف صاحبها والإلمام هنا بالتعرض إلى تعريف صاحبها ، إنما هو باستدعاء ذكره من أجل المعية ، فتقول يتصور فيه أربع صور :
إحداها : أن يكونا معاً معرفتين ، وليس بالكثير لما قدمنا ، والنزول إنما هو باعتبار طرف الترك لا باعتبار طرف الأخذ ، كما إذا قلت : « جاء زيد وحده » وقد اختلف في توجيهه :

(٢٩) سبق الحديث عنه في ص ٤٧١ هامش ١٠٤ .

الحال

ف قيل : إنه جاز التفاتاً إلى معناه ، لأن المعنى « منفرداً » ، وكون الشيء [يأتي]* باعتبار معناه غير مستنكر ، كما في قولهم : « رَاكِبُ الْبَعِيرِ نَضْوَانِ » ؛ لأنه في معنى البعير وراكبه . وكذلك أيضاً قولهم : « زَيْدٌ وَالرِّيحُ يُبَارِيهَا » جاز ؛ لأنه في معنى : يتباريان . وكذلك أيضاً « حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ »^(٣٠) [بجزم] « يَنْمُ » التفاتاً إلى « اُكْتَفَى » ، وأمثال ذلك كثير .

وقيل : إن « وحده » وما جرى مجراه معمول لحال مقدرة ، فالتقدير : ينفرد وحده ، وما أشبه ذلك ، ثم حذفت الحال واكتفى عنها بالمعمول ، وهذا هو اختيار أبي علي^(٣١) ، نص عليه في قول الشاعر^(٣٢) :

فَارْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْهَبَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

قال المعنى : تعترك العراك ، فحذف « تعترك » وترك معموله وهو « العراك » دليل عليه ، وتقع التفرقة في هذا بين ما يكون فعله مستعملاً كما تقدم ، وبين ما يكون فعله غير مستعمل ، كـ « جاء زيدٌ وَئِلَهُ وَوَيْحَهُ » لأن فعلهما غير مستعمل ، ويقع فيه الضعف أيضاً من وجه آخر ، وهو أنه يكون على حد « زَيْدًا أَضْرِبُهُ » لأن الحال من حيث هي في حكم الخبر ، وأما مخالفة الفعل بالزيادة وعدمها فإنه لا يضر ، فكذلك لا ينزل « طلبته طاقتي عن جهدي » لأنه قد ثبت في كلامهم إجراء المصحوب مجرى المجرى ، والمجرى مجرى المصحوب ، قال^(٣٣) :

* تكملة من « ب » .

(٣٠) في (أ) : الجزم .

(٣١) ينظر المسائل المنثورة ١٥ - ١٦ .

(٣٢) للبيد في ديوانه ١٠٨ ، وهو في الكتاب ٣٧٢/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، وأسرار العربية ١٩٣ ، والإنصاف ٨٢٢ ، وابن عقيل ٢٤٨/٢ ، والتصريح ٣٧٣/١ .

(٣٣) لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٦١١ « إسلاميون » في رثاء علي (رضي الله عنه) وهو في الكامل ٢٠٢/٣ ، وأساس البلاغة ٢٥٧/١ ، واللسان (خير) ٢٦٥/٤ . والشاهد فيه قوله : « خارته » يعني : اختاره ، فأجرى المجرى مجرى المزيد .

إِنَّ الْكَرِيمَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ رَهْطُ امْرِئٍ خَارَهُ لِلدِّينِ مُخْتَارُ /

وقالوا : « أَيَفَعَ الْغُلَامُ فَهُوَ يَافِعٌ » .

والصورة الثانية : أن يكونا معاً أعني صاحب الحال والحال نكرتين ، كما إذا قلت : « جاء رجلٌ قائماً » نص سيبويه على جوازه ^(٣٤)، وجعل أضعف الوجهين مع التأخير ملتزماً مع التقديم ؛ لتعذر تقدم الصفة على الوصف ، وهو أعني الوصف أقوى الوجهين مع التأخير ، فإذا قلت : « جاء رجل قائم » كان الوصف هو القوي ، وجازت الحال على ضعف ، فإذا قدمت قلت : « جاء قائماً رجل » صار ذلك الوجه الضعيف ملتزماً ، وسيأتي هذا النوع من الحال حيث تعرض له المصنف قريباً إن شاء الله (تعالى) والنزول هنا إنما هو باعتبار طرف الآخذ .

الصورة الثالثة : أن يقع النزول فيهما - أعني في طرف الآخذ ، وهو عبارة عن الجزء المتقدم في الإسناد ، مسنداً كان إليه أو مسنداً ، وفي طرف الترك وهو عبارة عن المتأخر في الإسناد مسنداً كان إليه أو مسنداً - كما إذا قلت : « جاء رجل وحده » و « وطلبه رجل طاقته » وقد اختلف في جوازه وعدم جوازه :

قال ابن الشاهد: ولم يأت شيء منه عن العرب ، قال : والقياس يقتضي عدم جوازه؛ لعدم رسوخ الطرفين ، وفيه نظر ؛ لأنه قد ثبت المجاز في المسند والمسند إليه ، إلا أن تقول : إن المجاز قد يفوق حتى تكون الحقيقة مهجورة أو متروكة ، على ما هو المقرر في علم البيان ^(٣٥)، بخلاف ما كان خارجاً عن القياس ولم يثبت له استعمال ، فإنه يصير كالمعدوم ، وأما ما ثبت له استعمال وكان القياس يقتضي غيره ، فهل يجوز فيه استعمال

(٣٤) ينظر الكتاب ٥١/٢ ، ٥٢ ، ١١٢ .

(٣٥) فصل القول في هذه المسألة صاحب (الطراز) ينظر ٥٢/١ ، ٧٧-٨٢ ، ٩٩ .

الحال

القياس المتروك عند العرب استعماله ؟ .

مسأله خلاف ، وقد نُقل عن أبي العباس جوازه مطلقاً ، والذي نُقل عنه المحققون إنما هو في قولهم : « شَاةٌ لَجَبَةٌ » فإنه جوز في جمعها : « لَجَبَاتٌ » (٣٦) بسكون الجيم ، والمسموع عن العرب التحريك ، وهو خلاف القياس ، لأن « لَجَبَةٌ » صفة ، والصفات تسكن ، حتى إن بعضهم منع فيها تحريك الوسط وإن كان حرف حلق ، فلا يجوز تحريك « نِسَاءٌ ضَخْمَاتٌ » ولا « صَعْبَاتٌ » ولا ما أشبه ذلك ، وإن كان يجوز في « شَعْرٍ » « شَعْرٍ » وفي « نَهْرٍ » « نَهْرٍ » ، وهذا إنما يكون على مذهب البصريين ، حيث يقولون : إن السكون هو الأصل ، وإن التحريك مقصود به التخفيف ، ويقولون : إن التحريك أخف من السكون في حروف الحلق فقط ، ويستدلون على ذلك بقولهم : « رَجُلٌ مَحْمُومٌ » بفتح الحاء و « مَفْعُولٌ » مفقودٌ ، لكن يقال : « شَاةٌ لَجَبَةٌ » و « شِيَاءٌ لَجَبَاتٌ » عنده ، وإن كان السماع بخلافه ؛ لأنه يحتمل أن يكون « لَجَبَاتٌ » بالتحريك جمعاً لقولهم : « شَاةٌ لَجَبَةٌ » بالتحريك ، وهو مسموع ، فبقي إذ ذاك « شَاةٌ لَجَبَةٌ » غير مسموع له جمع فيُسلَك فيه القياس ، فلهذا نوع يخصه يقتضي تسويغ استعمال القياس بخلاف غيره ، فإذاً فلا يصح الإطلاق عن أبي العباس .

والقسم الرابع : / أن يكون صاحب الحال معرفه ، وهو أعني الحال نكرة ، وهذا ١٢١/ب

هو الكثير في الحال ، وقد قدمنا ما اقتضى التفرقة بينها وبين الصفة والخبر في كثرة التعريف فيهما ، بخلاف الحال .

قال (رحمه الله) :

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةٍ ، كَ « بَغْتَةٌ زَيْدٌ طَلَعُ »

(٣٦) ينظر المقتضب ١٨٩/٢ ، و هامش ١٩٠/٢ ، كما ينظر شرح التسهيل ١٠٢/١ ، والهمع ٢٤/١ .

الحال

الأصل في المصادر أن لا تقع أحوالاً عن الذوات ، لأنها أعني الحال خبر في المعني ، والخبر عن الذات لا يقع مصدراً ، ووقوع الحال معرفة كما قدمنا ليس بالكثير ، فإذا وقع المصدر حالاً معرفة كان فيه خروج عن الأصل من وجهين :

أحدهما : وقوعه كالخبر عن الذات ، وفيه ما قدمنا .

والآخر : كونه معرفة وفيه أيضاً ما قدمنا فإن قيل : فإن مقتضى ما قدمتم أن يكون المصدر إذا وقع حالاً من ذات قليلاً كوقوعه خبراً ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن « جاء زيد ركضاً » و « أتى سعيّاً » و « قتله » (٣٧) صبراً » وما أشبه ذلك كثير ، بخلاف « زيد عدل وزور » وما أشبه ذلك فإنه قليل ، قيل : خرج الحال بلزوم النصب عن التبعية فتنزلت منزلة المغاير ، بخلاف الخبر والصفة فإن كل واحد منهما بإعراب سابقه ، ودال على ما دل عليه السابق ، فإذا وقع السابق ذاتاً واللاحق من الخبر والصفة معني ، وقعت المغايرة حيث تأكد قصد الموافقة ، إذ الطالب (٣٨) بها متعدد بخلاف الحال فإن الطالب بها متحد ، وتقع التفرقة في المصدر إذا وقع حالاً بين كونه معرفة ونكرة ، فإن كان معرفة فإنه يقل ، بخلاف النكرة فيكثر « جاء زيد ركضاً » ويقل « جاء وا قضهم بقضيضهم » ، و « الجماء الغفير » أسهل في القياس من « قضهم بقضيضهم » ؛ لأن « الألف » و « اللام » قد تزايد كما في قوله (٣٩) :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وتكون ما دخلت عليه نكرة ، كما في قوله (٤٠) :

(٣٧) في (أ) : قتل .

(٣٨) في (ب) : الطلب .

(٣٩) سبق تخريجه في ص ١٥١ ، هامش ٩ .

(٤٠) سبق تخريجه في ص ٣٦٣ ، هامش ١٣ .

الحال

ولقد أَمَرُ على اللئيمِ يَسُبُّنِي فمضيتُ ثُمَّتَ قَلْتُ لا يعنيني

فالمعني : على اللؤم بالسب لا على كونه لئيماً بدونه ، فيكون « يسبني » حالاً ، ولذلك نظره بعضهم بقوله (٤١) :

وَإِذَا أَتَيْتُكَ مَذْمُوتِي مِنْ نَاقِصٍ فَهِيَ الشَّهَادَةُ لِي بِأَنِّي كَامِلٌ

ويتعين ذلك في قولهم : « مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ » ، وبذلك يتبين لك أن « الْعِرَاكَ » أقرب إلى القياس من « وحده » إذا وقع حالاً وما أشبهه ، مما لا يكون اعتبار التنكير فيه مع بقاء اللفظ .

فصل :

وقد وقع الاسم موقع المصدر الواقع موقع الحال ، كما في قول امرئ القيس (٤٢) :

إِذَا التَّفَقَّتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْنُفُلِ

ف « نسيم » اسم موضوع موضع « تنسم » و « تنسم » موضوع موضع الحال ، فيكون « نسيم » موضوع موضع « تنسم » ، و « تنسم » موضع مضع « متنسم » ، ولا يصح

أن يقال : إن « نسيم » موضوع / موضع « متنسم » لعدم الإشعار بالحدث ، [بخلاف ١٢٢/أ المصدر ، والحال ، فإنهما يشتركان في إفهام] الحدث ، وأيضاً فإنه قد ثبت وضع الاسم موضع المصدر ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾ (٤٣) ف « فَتِيلاً » موضوع موضع « ظلماً قليلاً ولا كثيراً » ، وكذلك أيضاً قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ (٤٤) فَإِنَّ « شَيْئاً » موضوع موضع علماً قليلاً ولا كثيراً ، و ثبت وضع المصدر موضع الحال ، كما في قوله (تبارك وتعالى) :

(٤١) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح العكبري ٢٦٠/٣ .

(٤٢) سبق تخريجه في ص ٣٨٩ ، هامش ١٨ .

(٤٣) آية ٤٩ من سورة النساء .

(٤٤) آية ٧٨ من سورة النحل .

الحال

﴿ ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا وَاعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٤٥) ولم يثبت وضع الاسم موضع المصدر ، وتقول على قياس « نسيم الصباح جاء ت » : « أضحى زيد سَجْنًا » ، و « أصبح دَفْنًا » لا تريد النقص في واحد منهما هذا كلام أبي علي .
 فـ « سَجَنَ » موضوع موضع « سَجَنَ » و « دَفَنَ » موضوع موضع « دَفَنَ »
 والسَجَنُ والدَفَنُ موضوعان موضع مسجون ومدفون ، وقد قيل في « جاء زيد وحده »
 إنه من هذا الباب ، وإن « وحده » موضوع موضع « انفراد » و « انفراد » موضوع موضع « منفرد » .

ويضعف بأن ذلك إنما يثبت حيث تكون المادة متحدة في الثلاث المراتب ، كما قدمنا في « نسيم الصبا جاء ت » ، وفي « أضحى زيد سَجَنًا » و « أصبح دفنا » .
 ويقع المصدر الواقع موقع الحال مجرداً عن « التاء » ومصحوباً بها ، بشرط أن لا تكون « التاء » مؤذنة بالوحدة ؛ لأنها إن كانت كذلك كانت مستدعية للمصدر قضاء لحق الخزل ، فـ « ركبة ، ومشية ، وإتيانة » وما أشبه ذلك لا يقع واحد منها موقع الحال لما قدمنا ، بخلاف « رحمة ، ونقمة ، وتعزية ، وتسلية » وما أشبه ذلك مما لا تكون فيه « التاء » مقتضية للوحدة ، ومن هذا قول المصنف : « بَغْتَةً زيد طلع » ، لأن « التاء » في « بَغْتَةً » كالتاء في « رحمة » ليست لمعني الوحدة ، ولما كان في « التاء » هذا التفصيل أثر التمثيل بالمصحوب على المجرد ، لمكان إجمال هذا وتفصيل ذاك .
 قال (رحمه الله) :

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً دُوَّ الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِينُ
 مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ ، أَوْ مُضَاهِيهِ ، كـ « لَا يَبِغِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا »
 صاحب الحال كما قدمنا منزل منزلة المبتدأ ، والحال منزل منزلة الخبر ، وإذا كان كذلك

(٤٥) آية ٢٦٠ من سورة البقرة .

الحال

فكما كان الأصل في الحال التنكير ، والتعريف مؤول ، فكذلك أيضاً الأصل في صاحب الحال التعريف ، والتنكير متأول ، وصاحب الحال أقرب إلى الأصل ، لأنه قد يكون مبتدأ وقد يكون بإعراب المبتدأ ، كما إذا وقع فاعلاً ، أو نائباً عنه ، بخلاف الحال فإنها لا تقع خبراً عن مبتدأ ، ولا تقع مرفوعة ، وأما « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ جَالِساً » (٤٦) [و « ١٢٢/ب ضربى زيداً قائماً » فليست الحال فيه خبراً على ما تقدم] ، فلما كان الأمر كذلك اشترط في صاحب الحال [ما يشترط في المبتدأ من التعريف] ، أو ما يقوم مقامه ، وكان صاحب الحال أقرب إلى الأصل ، لأنه المتحمل ، والمتحمل من حيث هو أكد بالبقاء على الأصل أو القرب منه ، لأن المتحمل كأنه من تبعات المتحمل فاغترف فيه البقاء على الأصل أو مقاربتة خصوصاً فيما يكون الحكم فيه قد أخرج عن الأصل إلى قاعدة أخرى ، تقتضي ثبوتاً ورسوخاً .

وقوله : « غالباً » يريد أنه قد يأتي على خلاف ما عدد له من الأحوال المقتضية لتنكيره ، كما إذا قلت : « جاء رجل راكباً » وقد قدمنا أنه أضعف الوجهين ، وأن الأقوى أن يكون صفة ، ولا بد مع ذلك - أعني مع جواز الحال - أن يكون في الكلام فائدة ، أما لو عري عن الفائدة لامتنع النصب على الحال وتعين الوصف ؛ لأن الوصف من حيث هو إذا لم يكن مقصوداً به مجرد المدح ، أو الذم ، أو التوكيد ، كان المقصود به تكميل الموصوف والإتيان به على حالة يكتفي بها المخاطب عن زيادة التعريف ، والفائدة أيضاً مشروطة في المبتدأ إذا وقع منكرأ ، ولذلك قال سيبويه (رحمه الله) (٤٧) : « وقد يُبتدأُ بالنكرة إذا كان فيها فائدة » لم يزد على هذا ، وبحسب قوة الفائدة وظهورها يترجح الابتداء بالنكرة ، فلذلك يضعف مثل : « رجل أتانى » على معني التخصيص ، وأن

(٤٦) ينظر المسائل المنثورة ٢٣ .

(٤٧) ينظر الكتاب ٣٢٩/١ .

الحال

المقصود لم تأت امرأة ولانوع من الرجال متعدد ؛ لأن هذا المعني ليس بالظاهر ولا الفائدة فيه محققة ؛ لعدم تعين الاختصاص بمجرد التقديم ، وهي مسألة خلاف .

فمن الأماكن التي يكون فيها صاحب الحال نكرة : أن يكون متأخراً ، لأن الوصف مع التأخر متعذر؛ إذ الصفة لا تقدم على الموصوف، وأيضاً فإنه - كما قدمنا - الحال في حكم الظرف وفي حكم الخبر ، فإذا قلت : « جاء ضاحكاً رجل » ، كان في حكم « عندك رجل » و« عندك رجل » متفق على جوازه من غير ضعف ؛ لأن المعني على الإخبار عن الخبر ، وكأن المعني : المكان القريب منك ، أو الذي عندك معمور برجل ، ومما جاء منه ، أعني مما سوغ كون صاحب الحال نكرة كون الحال متقدمة عليه ، وله (٤٨):

وبالجسمِ مِنِّي بَيِّنًا لو علمتِه شُحوبٌ ، وإن تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ
وأما قوله (٤٩):

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ

وقوله (٥٠):

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ صَيِّبٌ سَحًّا مُقِيمٌ

فإنه لا يتعين كون المسوغ له تقديم الحال عليه ؛ لوجود التخصيص بالصفة ، أما في قوله :

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ

(٤٨) لم يعرف قائله

وهو في الكتاب ١٢٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢٩٩/١ ، والمساعد ١٨/٢ ، وابن عقيل ٢٥٧/٢ ، والأشموني ١٧٥/٢ .

(٤٩) لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ .

وهو في الكتاب ١٢٣/٢ ، ومعاني القرآن ١٦٧/١ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، وأسرار العربية ١٤٧ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/٢ ، والمغني ٩٠ ، ٤٨٨ ، والتصريح ٣٧٥/١ .

(٥٠) لكثير عزة في الأبيات المنسوبة له في ديوانه ٣٦ وهو في ابن يعيش ٦٢/٢ ، ٦٤ ، والتصريح ٣٧٥/١ ، والخزانة ٣١/١ .

الحال

فإنه يحتتمل أن يكون « يلوح » صفة فيكون مخصصاً ، وإن كان الأظهر أن « يلوح »
جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب ؛ لأن التخصيص ممكن ، وأما

أ/١٢٣

لَمَيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ /

فضاهر .

ومن وقوع المسوغات [لأن يكون صاحب الحال نكرة ، تخصيصه بوجه ما ، فقد
يكون] بالصفة ، كما إذا قلت : « جاء الرجل من بني تميم قائماً » أو « ركباً » ولا فرق
في ذلك بين أن تكون الصفة ظاهرة الإعراب أو غير ظاهرة ، خلافاً لبعضهم فإنه اشترط
أن لا تكون ظاهرة الإعراب ، قال أبو علي : وكان الحامل له على ذلك ، كونها إذا وقعت
ظرفاً أو مجروراً أو جملة كانت محتوية على ضمير ، فصار بهذا الاعتبار كأنه قد وقع من
معرفة ، وعلم باعتبار الضمير أنه إنما يريد بغير ظاهر الإعراب أن يكون المخصص
جملة ، لا أنه يشترط أن لا يكون مقصوراً أو منقوصاً أو مبنياً ، وهو محجوج بقوله
(تبارك وتعالى) : ﴿ فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ (٥١)
إلا أن يحمل « أَمْرًا » على أنه مفعول بإضمار فعل ، ولا فرق في ذلك أيضا بين أن يقع
التخصيص بالوصف أو بغيره كالإضافة ، وتعلق الظروف والمجرورات به أعني بصاحب
الحال ، فتقول : « جاء رجل تميمي ضاحكاً » و « جاء غلام امرأة ضاحكاً » و « جاء مار
بأخيك ضاحكاً » و « قام رجل عند بابك ضاحكاً » .

ومن المسوغات أيضاً لوقوع صاحب الحال نكرة ، أن يقع من بعد نفي ، كما إذا
قلت : « ما جاء رجل ضاحكاً » ، ومنه قوله (٥٢) :

(٥١) آية ٤ - ٥ من سورة الدخان .

(٥٢) لم أقف على القائل .

ما جاعني شَخْصٌ مُرِيداً حَرْباً لَكِنْ أَخُو تَتَبَطُّ قَدْ أَغْبَسَ

ومضاهي النفي كالنفي ، وهو النهي والاستفهام ؛ لأن الجامع بينه وبين النفي عدم الوقوع ، ومن المضاهي للنفي ما مثل من قوله : « لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً » ، فـ « مستسهلاً » حال من « امرئ » عين ذلك المعني لا من « امرؤ » ، وإن كان من نحو اللفظ يصح أن يكون حالاً منه ، إلا أن المعني صرفه عنه إلى « امرئ » ، فيكون بهذا الاعتبار على حد قولك : « أكل الكمثرى موسى » ، أعني أن المعني صرف الأكل الواقع على جهة الصدور عن الكمثرى إلى موسى ، وتعلق الأكل بها على جهة الوقوع عليها لا على جهة الوقوع منها ، والنكرة هنا متعينة للمغايرة لفظاً ومعني ، أما لفظاً فلأن النكرة متى تكررت باللفظ اقتضت المغايرة غالباً ، كما إذا قلت : « لقيت رجلاً فضربت رجلاً » ، فهذا محمول على المغايرة ، وإنما كان ذلك لأنه لو كان الأول لكان من وضع الظاهر موضع المضمَر ، والمضمَر معرفة ، والذي يوضع موضع الشيء حقه أن يكون موافقاً له في الجنسية ، فلما كان الواقع نكرة علمنا أنه ليس واقعاً موقع المضمَر ، وإذا لم يكن قد تقدمه ظاهر فاقتضي ذلك أن يكون هذا الظاهر مغايراً لذلك الظاهر في الدلالة ، بخلاف ما إذا تكرّر بلفظ التعريف ، هذا من نحو اللفظ ، وأما من نحو المعني فإن المغايرة متعينة لاستحالة أن يبغي الشخص على نفسه فعلى هذا لو جيء بدل النكرة / بمعرفة لامتنع : ١٢٣/ب لأن كون الأول نكرة والثاني معرفة مقتض للموافقة غالباً ، وفي الجميع تفصيل وتحقيق مناط ، وبسط جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود (٥٣) .

ومثله ، أي : ومثل مثال المصنف ، قول قطري بن الفجاءة المازني ،

(٥٣) مسألة المغايرة سبق الحديث عنها في ص ٨٥ ، هامش ٤ .

وبالنسبة لوضع الظاهر موضع المضمَر - أيضاً - سبق الحديث عنه في ص ٢٠٥ ،

هامش ٢٩ .

وكان خارجياً (٥٤):

لا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحَمَامِ

وقد عده بعضهم من المتبع بمقتضى الوقوع مما تقع النفرة عنه طبعاً ، ويقع لغيره التألف ، وادعى أنه يلزم إتباع الحكم بمقتضى الوقوع للصد ؛ لأن النهي عن الشيء أمر بضده ، وقد وقع إتباعه في قول قطري بن الفجاءة :

لا يركن أحد البيت ، فإن بعده.

فلقد أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرَجِي أَوْ عِنَانَ لِحَامِي

ثُمَّ انصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصَبْ جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ

وتقول : أنت على قياسه « لا يكن أحدٌ شديد الحِرْصِ على الرِّزْقِ ، فَإِنَّ الرِّزْقَ أَشَدُّ طَلَباً لَهُ مِنَ الْمَوْتِ » .

وادعى هذا القائل أن هذا الحكم من المقتضى لوقوع الفعل يلزم تأخيريه ولا يجوز

تقديمه ، إلا إن كان النهي قد ورد في أسلوب الدعاء ، قال : كما في قول سيف الله خالد

ابن الوليد - وقد احتُضِرَ - (٥٥) : « وَاللَّهِ مَا فِي جَسَدِي مَوْضِعٌ إِلَّا وَفِيهِ رَمِيَّةٌ بِسَهْمٍ ، أَوْ

طَعْنَةٌ بِرُمَحٍ ، أَوْ ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ ، وَهَا أَنَذَا أَمُوتُ عَلَى فِرَاشِي كَمَا تُمُوتُ الْمَرْأَةُ ، فَلَا نَامَتْ

أَعْيُنُ الْجُبْنَاءِ » فعلى هذا فيجب في مثال المصنف أن يعقب بمقتضى إيقاع الحكم ؛ لأن

النفوس لها نفرة من ذلك ؛ لأنه مخالف لهواها ؛ إذ النفس من حيث هي الأغلب في حالها

(٥٤) ينظر شعر الخوارج ٤٥.

وهي أمالي القالي ٢/٢١٢ ، وشواهد المغني ١/٤٣٨ - ٤٣٩ ، والأول والثاني في شرح

التسهيل ٢/٩٣ ، والأول في التصريح ١/٣٧٧ ، والهمع ١/٢٤٠ ، والأشمونى ٢/١٧٥.

(٥٥) ينظر الاستيعاب (هامش الإصابة) ١/٤٠٩ ، وسير أعلام النبلاء ١/٣٨٢ ، والبداية والنهاية

٧/١١٤.

إرادة الظلم والقهر لمن يريد الظهور عليه ، ألا ترى إلى قوله (٥٦):

وَالظُّلْمُ مِنْ شَيْمِ النَّفُوسِ فَإِنْ تَجِدْ ذَا عِقَّةٍ فَلِعَلَّةٍ لَا يَظُنُّمُ

إلا أن يكون المثال مقتطعاً فلا يلزم توفية التبعات ، لاسيما والحكم مستقل بعدمه ؛ إذ النهي من المسوغات لأن يكون صاحب الحال نكرة .

وعد أيضاً من المسوغات لأن يكون صاحب الحال نكرة وقوعه مقابلاً للكلام وقع فيه صاحب الحال معرفة ، كما إذا قلت : « أقبل زيد مسرعاً و أقبل قوم بطاءً » .

قالوا : والأكثر في مثل هذا وقوع الغاء المقتضية لأن يكون المتأخر كالجاء من المتقدم ، فيكون إذ ذاك على حد قولك في الإخبار : « الذي يطير فيغضب زيد الذباب » والجامع بينهما : أنه اكتفى في الكلامين بضمير واحد ، واكتفى هنا في الكلامين بمعرفة واحدة ، إلا أن يتحقق عدم السببية فيتعين غيرها ، أعني غير « الغاء » ، كما جاء في حديث هشام بن عروة عن أبيه (رضي الله عنهم) (٥٧)، [عن عائشة (رضي الله عنها)] (٥٧) زَوْجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ / وَسَلَّمْ) ، أَنَّهَا قَالَتْ : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًا ، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا مُجُوسًا » (٥٨).

ومما عدّ من المسوغات لأن يكون صاحب الحال نكرة : أن يكون جعل الحال صفة

(٥٦) للمتنبّي في ديوانه بشرح العكبري ١٢٥/٤ ، و الواو من (والظلم) ساقطة من « أ » .

(٥٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ب) .

(٥٨) الحديث أخرجه الشيخان ، البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ١٢٠/١٠ ح ٥٦٥٨ ، في كتاب المرضى ، باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلّى بهم جماعة .

ومسلم في الصحيح بشرح النووي ١٣١/٤-١٣٢ ، في كتاب الصلاة ، باب ائتمام المأموم بالإمام . كما رواه مالك في الموطأ ١٣٥/١ ح ١٧ ، في كتاب صلاة الجماعة ، باب صلاة الإمام وهو جالس .

الحال

قبيحاً ، كما في قولهم : « مررتُ بِمَاءٍ قُعْدَةٍ رَجُلٍ » ، فَإِنَّ جَعَلَ « قُعْدَةً » صفة لـ « ماء » يَقْبُحُ . قال بعضهم : وهذا من الذي لا يقدر على التعبير عنه بمقتضى للحكم خاص ، ونظره بعضهم بقوله (٥٩) :

تَأَلَّقَ الْبَرْقُ نَجْدِيًّا فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَيُّهَا الْبَرْقُ إِنِّي عَنْكَ مَشْغُولٌ
يَكْفِيكَ مَا قَدْ تَرَى مِنْ تَأَثُّرٍ حَنِقٍ فِي كَفِّهِ كَصَيْبِ الْمَاءِ مَسْلُولٍ

ويروى : « كصيب الملح » فإن « نجديا » فيه من الحسن على ما لو قال : « من نجد » ما يوجد حلاوة في المذاق ، ولا يمكن التعبير عنه ، هكذا قال أبو الفتح ، وقال غيره : بل يمكن التعبير عنه ، وحسن باعتبار « نجديا » من وجهين :

أحدهما : أنه أصل لرؤيته ، فإنه لو قال : « من نجد » [لاحتمل] (٦٠) ذلك ولاحتتمل أن يكون غير نجد أصلاً لرؤيته .

والآخر : أن موجب محبته عنده إنما هو نسبته إلى نجد ، والياء المشددة هي الصريحة في النسب دون غيرها ، إما لتناول غير النسب ، وإما للكثرة والرسوخ فيه ، أعني في النسب .

وعلى هذا فقد يمكن أن يعبر عن استحسان الحال على الصفة في قولك : « مررت بماءٍ قُعْدَةٍ رَجُلٍ » ؛ لأن الحال من حيث هي موضوعة للانتقال وهو اللائق بالمحل ، بخلاف الصفة فإن وضعها ليس للانتقال ، وقد عد ذلك من الأماكن التي فارقت فيه الحال الصفة ، فإن الحال شبيهة بمتعدد ، ألا ترى أنها تارة يحكم لها بحكم الظرف ، وتارة يحكم لها بحكم الخبر ، وتارة يحكم لها بحكم الصفة ، وكل ما أشبه متعدداً فإنه يتعدد فيه أيضاً وجه المفارقة ، قضاء لحكم المتعدد المتحيز ، وكذلك غالب ما قيل فيه : إنه لا يمكن التعبير

(٥٩) لم أقف على القائل .

(٦٠) في (أ) لاحتمال .

الحال

عنه، فإنه قد قيل فيه : إنه يعبر عنه، ووجدت العبارة عنه كما في « الاستحسان » الذي يقوله الإمام أبو حنيفة والإمام أحمد (رضي الله عنهما)، فإن بعضهم قال في تعريفه : « إِنَّهُ مُعْنَى يَنْقَدِحُ فِي الذِّهْنِ يَضَعُ التَّعْيِيرُ عَنْهُ » وذلك كاستحسان دخول الحمام وإعطاء الأجرة عليه، من غير تعيين لما يصيب من الماء ولا مقدار ما يمكث فيها .

وكذلك أيضا الشرب من السقائين من غير تعيين ما يصيب الشارب ، فهذا كله جائز استحساناً ، وإن كانت القواعد تمنع من جوازه.

وبعضهم عرفه بعبارة تخصه ، تفي / بالمعني المقصود ، على ما هو المقرر في ١٢٤/ب أصول الفقه (٦١) ، وأمثال ذلك كثير.

قال (رحمه الله) :

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ كَرَّ قَدْ أَبَوَا ، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدُ

الأصل في الحال أن تكون متأخرة عن صاحبها؛ إذ هي في المعني شبيهة كما قدمنا بالخبر أو بالصفة أو بالظرف، وكل واحد من الثلاثة حقه التأخر، ويلزم في الصفة دون الخبر والظرف، والظرف من جهة المعني من قسم الأخبار، إذ المراد منه كونه يحوى ما جعل ظرفاً له مماسة وهو ظرف المكان، أو غير مماسة وهو ظرف الزمان، وما كان متصلاً بالمظروف المقصود بالذكر، كالثوب والفرس، فإن مماسته كمماسة المظروف المقصود بالذكر.

وأيضاً فإن الحال حكم من الأحكام، والحال أكد بأن يكون حكماً من الصفة ومن الخبر ؛ لأن الحكم من حيث هو أصله أن يكون بعد تقرير المحكوم عليه على وجه يمتنع

(٦١) اختلف الأصوليون في تعريف الاستحسان ، ينظر تفصيل المسألة في الرسالة للإمام الشافعي ٥٠٣ ، والعدة للقاضي أبي يعلى الحنبلي ١٦٠٤/٥ ، وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢/٤ ، والبحر المحيط للزركشي ٩٨-٨٧/٦ .

الحال

معه توجه الحكم إلى غيره، وهذا المعنى موجود في الحال، لأنها لا تكون إلا بعد تمام الكلام بخلاف الخبر والصفة، لكن لما خرجت الحال بالنصب إلى صورة المفعول به جاز تقديمها كما يجوز تقديم المفعول به، والمراد هنا التقديم على صاحبها لا التقديم مطلقاً، فإن التقديم على العامل قد تعرض إليه بعد هذا. فإن كانت الحال من مجرور بغير حرف امتنع التقديم ولا أذكر في ذلك خلافاً؛ لأن الحال من المضاف إليه لا تجوز إلا في بعض الأماكن، فإذا لم تكثر كثرة توجب لها أن يتسع فيها، وسيأتي بعد هذا حيث يجوز أن تقع الحال من المضاف إليه.

وأما تقديمها على المجرور بحرف الجر فإن القياس يقتضي أيضاً عدم الجواز؛ لأنها من تنمة صاحبها، وصاحبها لا يجوز أن يتقدم على العامل فيه الخاص به وهو حرف الجر، وأيضاً فإنها متى قدمت على صاحبها اقتضى ذلك ضرورة التقديم على الحرف الجار، فيلزم إذ ذاك تقديم على متعدد فيكثر الاتساع والبعد عن الأصل، وأيضاً فإنه لا يحصل الغرض من التقديم على صاحبها؛ لأن التقديم حقيقة إنما هو على حرف الجر، والتقديم على صاحبها إنما يكون ضمناً، وما كان مقصوداً حالة التجريد وعدم الإصحاب لا يجوز أن يؤتى به ضمناً على ما هو المقرر في علم البيان.

فإن قيل : فإنه يتعذر التقديم عليه حقيقة فاغتر لذلك كونه ضمناً.

قيل : تقديمه غير مضطر إليه فلا يرتكب معه ما هو ممنوع من أصله.

فإن قيل : فإن الضرورة قد تدعو إلى ذلك كما إذا وقع في موقع لا يقوم الوزن إلا

به كما سيأتي عند ذكر ما وقع من ذلك عن العرب ، قريباً إن شاء الله (تعالى).

قيل : الضرائر غير ممنوعة، وإنما الكلام / في وقوع ذلك حيث لا ضرورة، ١٢٥/أ

والضرائر من حيث هي تبيح ما لا يستباح مع غيرها.

ومنها ما يسهل مرامه ويحسن وقوعه ويوجد كثيراً حتى بكثرته تنزل منزلة ما جيء

به لغير ضرورة، كصرف ما لا ينصرف، وقصر ما يمد، وهذا النوع وحده هو الذي قيل:

إنه يباح في غير الشعر، نص على ذلك أبو علي.

الحال

ومنها ما يفقد الثلاثة ويكون لفظاً ومعنى، والمعني أسهل يسيراً من اللفظ، ويكون المعني على نوعين.

أحدهما : أن يكون ملاقياً في المعني الخاص، كما في قوله (٦٢):

لو أَنَّ حَيًّا مُدْرِكَ الْفَلَّاحِ أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

يريد ملاعب الأسنة فجعل « الرماح » موضع « الأسنة » ، لأنها تلاقيها في المعني الخاص.

والنوع الآخر عدم الملاقاة في المعني الخاص، وهو نازل عن الملاقي في المعني الخاص، وقد جعل من ذلك قول زهير (٦٣) :

فَتُنْتَجِ لَكُمْ غِلْمَانٌ أَشْأَمَ كُلُّهُمْ كَأَحْمَرِ عَادٍ تُمَّ تَرْضِعُ فَتَقْطِمُ

كان ينبغي أن يقول : كأحمر ثمود ، لأن مراده بالأحمر عاقر الناقة، وهو لثمود، وجعل أيضاً منه قول امرئ القيس (٦٤) :

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ تَعَرَّضَ أَثْنَاءِ الْوِشَاحِ الْمُفْصَلِ

فإنه كان ينبغي أنه يقول : تعرض الجوزاء؛ لأن الجوزاء هي التي تتعرض. قال عبدالله ذو البجادين (رضي الله عنه) : يخاطب ناقة رسول الله ﷺ وكان أخذاً بزماتها (٦٥) :

تَعَرَّضِي مَدَارِجاً وَسُومِي تَعَرَّضَ الْجَوَزَاءُ لِلنُّجُومِ

هَذَا رَسُولُ اللَّهِ قَاسِتَقِيمِي

(٦٢) للبيد في ديوانه ٤٢ ، كما نسب لغيره

وهو في شرح التسهيل ٩٩/٤ ، والجنى الداني ٢٨٢ ، والمغني ٢٩٩ ، والهمع ١٣٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٣ ، والأشموني ٤٢/٤ .

(٦٣) في ديوانه ٤٣ .

(٦٤) في ديوانه ١٤ من معلقته .

(٦٥) سبق تخريجها في ص ١١٣ ، هامش ١٢ .

وأما وقوع ذلك من نحو اللفظ فإنه أبعد عن الجميع، ويكون على نوعين :
أحدهما : ما يسهل يسيراً باعتبار كون ذلك قد استعمل في نظيره، كما في قول
أبي حزام وهو صاحب العويس، وقد سئل منه أن يعمل قريضاً يكون وزنه على مثال
« لؤلؤه » فقال (٦٦) :

تَذَكَّرْتُ تُكْنِي وَأَهْلَامَهَا فَلَمْ تُنَسِّ وَالشَّوْقُ ذُو مَطْرُوءَهُ
سَلَامٌ بِرَخْصٍ لَهُ بِهِجَةً وَكَفَّ رُقُونٌ لَهَا مَحْنُوءَهُ
وَقَالَ الْأَمِيرُ أَلَا قَاصَّنَعُوا قَرِيضاً عَوِيصاً عَلَى لُؤْلُوءِهِ
فَعَبَّرْتُ مُرْتَفَقاً وَحِيَهُ بَغِيرِ انْصِيَارٍ إِلَى الْمَتَكُوءِهِ

فإن بناء « مفعلة » من « طراً » أو من « اتكأ » وحذف « الواو » من « مفعولة » لم يعهد،
ولا سمع لغيره.

والنوع الآخر : وهو أنزل منه ، عدم الاستعمال لغيره مع مخالفة الأسلوب الموضوع له،
كما في قوله (٦٧) :

قَدْ طَرَدَتْ أُمُّ الْحَدِيدِ كَهْدَلًا وَابْتَدَرَ الْبَابَ فَكَانَ الْأَوَّلَا
يَارِبٍ لَا تُرْجِعْ إِلَيْنَا طِفِيلًا وَابْعَثْ لَهُ يَارِبٍ عَنَّا شُغْلًا

يريد : « طفيلاً » تصغير « طفل » فصغره على غير الأسلوب الموضوع له وهذا ينزل عن
الذي قبله، فإذاً فلا ينكر أن يأتي في الضرورة ما يدفعه القياس والقواعد الموضوعية، فأما
حيث لا ضرورة فلا، ومما جاء من تقديم الحال على صاحبها /المجرور حيث الضرورة ١٢٥/ب
قوله (٦٨) :

(٦٦)

(٦٧) لم أقف على القائل ، و الأول سبق في ص ٢٦٠ ، هامش ٧١ .

(٦٨) نسب لأكثر من شاعر ، فقد نسب للمجنون في ديوانه ٤٩ ، كما نسب لعروة بن حزام في
الشعر والشعراء ٦٢٣ ، ول كثير عزة في ديوانه ٥٢٢ ، ولقيس بن الزريح في ديوانه ٦٢ ، وهو
في شرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، وابن عقيل ٢٦٤/٢ ، والأشموني ١٧٧/٢ .

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ
وقوله (٦٩) :

فَإِنْ تَكُ أَدْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا قَرَعًا بِقَتْلِ حِبَالِ
وقول الآخر (٧٠) :

تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي
وقول الآخر (٧١) :

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمِنِيَّةَ لِلْمَرْ عٍ فَيُدْعَى وَلَاتِ حِينَ إِبَاءِ
وقول الآخر (٧٢) :

بِكَ مُنْقَادَةٌ نَعِمْتُ زَمَانًا ثُمَّ وَلَّى وَأَعْقَبَتْهُ الْهُمُومُ
أَنَا مُنْقَادَةٌ عَلَيْكَ حَرِيصُ وَذِمَامِي عَلَى الْبُعَادِ مُقِيمُ
ويروي : (ثُمَّ وَلَّى وَأَخْلَفَتْهُ الْهُمُومُ) .

فهذا وأمثاله لا يستنكر ؛ إذ الشعر محله إباحة الضرائر، وقد حمل المجوز لتقديم
الحال على صاحبها المجرور قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا
وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٧٣) على أن يكون « كَافَّةً » حالاً من « لِلنَّاسِ » .
والمانع من ذلك حملة على أن يكون حالاً من ضمير المخاطب في « أَرْسَلْنَاكَ »

- (٦٩) قاله طليحه بن خويلد الأسدي عند قتله عكاشة بن محصن في حروب الردة .
ينظر السيرة النبوية لابن هشام ٦٣٧/١ . وهو في إصلاح المنطق ١٩ ، وشرح التسهيل
٢٣٨/٢ ، وابن عقيل ٢٦٥/٢ ، والأشْمُونِي ١٧٧/٢ .
(٧٠) لم يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، والمساعد ٢١/٢ ، والتصريح ٣٧٩/١ ،
والأشْمُونِي ١٧٧/٢ .
(٧١) لم يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، ٣٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافعية ٧٤٦ ،
والأشْمُونِي ١٧٧/٢ .
(٧٢) لم أقف على القائل .
(٧٣) آية ٢٨ من سورة سبأ . وفي (أ) لا يؤمنون .

وينظر آراء العلماء في الخلاف في الآية شرح التسهيل ٣٣٧/٢ - ٣٣٨ .

الحال

و « التاء » على حدها : في « عَلَّامَةٌ » ، أي : ما أرسلناك إلا لتكف الناس عن الضلال .
وحمله بعضهم على أن تكون « كافة » صفة لمصدر محذوف ، التقدير : إرسالاً
كَافَّةً .

واختيار المصنف الجواز ^(٧٤) ، وهو مذهب الكوفيين .



وَلَا نُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أُضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا نَحِيفًا

المضاف إليه كالانتماء من المضاف بكونه حالاً منه محل تنوينه، وإذا كان كذلك فإنه تكون
المتبعات والرواجع إلى المضاف دون المضاف إليه؛ لأن جعل الحال من المضاف إليه
يقتضى استقلاله، وهو - كما قدمنا - مخالف للمقصود - .

فإن قيل : فإذا كان كذلك فامنع وصفه ولا قائل به، فإنه يجوز إجماعاً « جاء غلام
زيد العاقل » .

قيل : وصفه يفيد معني في المضاف بخلاف كونه حالاً، فإن ذلك لا يفيد معني في
المضاف، فإن كان المضاف عاملاً في المعني عملاً مغايراً للإضافة جاز وقوع الحال منه،
وكان في حكم غير المضاف إليه، كما إذا قلت : « أعجبني ضرب زيد قائماً » و « كلام
عمرو خطيباً » و « أكل السويق ملتوتاً » ، وما أشبه ذلك ، فإن الأول والثاني في حكم
الفاعل، والثالث في حكم المفعول النائب أو غير النائب على حسب التقدير، وعلى ذلك أي
على كونه حالاً من المضاف إليه لكون المضاف عاملاً، حمل أبو محمد بن السيد قول أبي
العلاء ^(٧٥) :

(٧٤) ينظر شرح التسهيل ٣٣٤/٢ ، ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٧٥) في ديوانه (سقط الزند) ٢٠١ .

طموحُ السيف لا يخشى إلهاً ولا يرجو القيامة والمعادا

فجعل « لا يخشى » حالاً من « السيف » ، وأما إن كان حالاً من صاحبه فإن ذلك يكون

في أنهى درجات الذم، ومقصوده المدح . / وفي الأبيات (٧٦):

أ/١٢٦

عمدت لأحسن الحيّين وجهاً وأوهبهم طريفاً أو تِلادا

وأطولهم إذا ركبوا قناةً وأرفعهم إذا نزلوا عمادا

فتى يهبُ اللَّجَيْنَ المحضُ جوداً ويُدخِرُ الحديد له عَتادا

قال : لكنه جاء فيه بألفاظ مستبشعة الذكر مستبشعة النكر، وأحسن منه وأوضح في

المعني المراد قول أبي الطيب (٧٧):

ولا عَفَّةٌ في سيفه وسِنانِه وَلَكِنَّها في الفرج منه وفي الفمِ

هذا كله نقل ابن الموارى عن ابن السيد ، وقال : الحامل على هذا - يعني جعل الحال من

المضاف إليه - قصد المدح ، فيتعين إذ ذاك صرف الكلام عن الظاهر ذكره في مقتضى

الصرف، وحيث تقع الرواجع طالبات بغير ما وقع به الفرع، قال : فإن لم يكن هنالك

مقتضى مدح، حمل الكلام على ظاهره، كما في قوله (٧٨) :

ومقدّامٍ على الأهوال صدق لدى الفتكات والأمر الكبير

تبّيت لذكره الأبطالُ سكرى وتُضحى منه ضيقة الصدر

يرضُ فرائسَ الفرسانِ رضاً ويحيطُهم كالأسد الهصور

طموحُ السيف لا يثنيه شيء جهولٌ بالبشير وبالنذير

(٧٦) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢٠١ .

(٧٧) في ديوانه بشرح العكبري ١٣٧/٤ .

(٧٨) لم أقف على القائل .

أشار الموت من بعدٍ إليه فخر مؤسداً إحدى الصخور
وكبَّ حصانه ونبا شباه وأعلن نادبوه بالتَّبُور
وأنسى أن يُقيم لواء رُوع بروعاتٍ أنته من القُبور

والأظهر أن إتيانه بهذه الأبيات عقيب قول أبي العلاء، إنما هو باعتبار موافقة المعنى أو تقاربه، لا أن « لا يثنيه » حال، لأن الظاهر أنه أعني « لا يثنيه » جملة خبرية، أو تفسيرية، أو مقتضية للتمام والرجوع عند من أثبتته، أعني اقتضاء التمام، والرجوع قسماً برأسه، كما في قوله (٧٩):

إذا صاح ابن دأية بالتداني جعلنا خطرَ لثته جسادا
نُضْمِخُ بالعبير له جناحاً أحَمَّ كأنما طلي المدادا

وربما تقدم إنشاده، وإذا كان كذلك لم يكن « لا يثنيه شيء » حالاً لا من المضاف ولا من المضاف إليه.

وقد ذكر هذه الأبيات بعضهم في خلف المقتضى، ونظره بقوله (٨٠):

ومَجَرَّرَ يَوْمَ الوَغَى خَطِيئَةً مُنْسَابَةً مِنْ خَلْفِهِ كالأَرْقَمِ
تَتَضَاعَلُ الأَبْطَالُ سَاعَةَ ذِكْرِهِ وَتَبَيَّتْ مِنْهُ فِي أَيَاءِ صَيْفِهِ
شَرِسُ المَقَادَةِ لَا يَزَالُ رَبِيَّةً فَمَتَى يُحَسُّ بِنَارِ حَرْبٍ يَقْدُمِ
تَقَعُ الفَرِيصَةُ مِنْهُ فِي فَوَاهٍ إِنْ تُطْرَحُ بِهَا صُمُّ الحِجَارَةِ تَحْطُمِ
يَا وَيْحَهُ مِنْ فَارِسٍ مَا بَالُهُ ذَهَبَتْ قُرُونَتُهُ وَلَمَّا يُكَلِّمِ
هَلْ ذِي يَدَاهِ وَهَذِهِ أَعْضَاؤُهُ مَا مِنْهُ مِنْ عُضْوٍ غَدَا بِمُتَلِّمِ
هِيَهَاتَ مَا خَيْلُ الرِّدَى مُحْتَاجَةٌ لِلْمَشْرِفِيَّةِ وَالسِّنَانِ اللُّهُذَمِ

(٧٩) سبق تخريجه في ص ٤ هامش ١١.

(٨٠) لم أقف على القائل.

الحال

هِيَ وَيَحْكُمُ أَمْرُ الْإِلَهِ وَحُكْمُهُ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْقَضَاءِ الْمُحْكَمِ
أَمْرٌ عَلِمْنَا كُنَّا بِمَكَانِهِ وَكَأَنَّنا فِي حَالِنَا لَمْ نَعْلَمِ

ومعني خلف المقتضى أن الأمر جاء على خلاف ما تقتضيه حاله، ولما كان هذا

النوع قد / وقع فيه خلف الاقتضاء كان المفهوم الذي يعتد به في غير هذا الموطن باطلاً ١٢٦/ب فيه، أعني في هذا الموطن، كما في قوله (٨١) :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَاهَا وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ يَسْلَمِ

وقد اختلف في المفهوم الجالب تقوية أو تجديداً للحكم، فقليل بصحته، وقيل ببطلانه، لأن الموضع موضع إفصاح، وما جيء به من الاقتضاء وخلفه واقع به الغنية، وقد فرق بين أن يكون المفهوم الجالب للتقوية أو للتجديد آخذاً بطرف الرد أو الدراء ، فإن كان الثاني صح للمناسبة، وإن كان الأول بطل للمنافرة، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

ومما وقع فيه الحال من المضاف إليه لكون المضاف عاملاً في المضاف إليه عملاً مغايراً لعمل الإضافة ، قوله (٨٢) :

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً إِلَى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

وأما كونه جزء المضاف أو كجزئه ، فقد عد ذلك مما أكسب المضاف إليه المضاف حكمه ، فيكون على حد قوله : « قطعت بعض أنامله » ، وكقوله :

إِذَا بَعْضُ السِّنِّينِ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ (٨٣)

(٨١) لزهير في ديوانه ٥٠ .

(٨٢) لمالك بن الريب في ديوانه ٤٣ ، كما نسب لسلامة بن الجندل في ديوانه ١٩٨ .

وهو في الشعر والشعراء ٢٧٣/١ ، والوحشيات ٨٩ ، وابن عقيل ٢٦٧/٢ ، والأشمونى ١٧٩/٢ .

(٨٣) لجريز في ديوانه ٢١٩/١

وهو في الكتاب ٥٢/١ ، ٦٤ ، والمقتضب ١٩٨/٤ ، والأصول ٧١/٢ ، وابن السيرافي ٥٦/١ ، وابن يعيش ٩٦/٥ .

وكما في قوله (٨٤) :

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي أَصْبَحْتُ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي
طَوِينُ كُلِّي وَطَوِينُ بَعْضِي

وكما في قوله (٨٥) :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رَمَاحٌ تَسْفَهُتُ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ
وكما في قوله (٨٦) :

أَمُرُّ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارٍ لَيْلَى أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارِ
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفُنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا
فهذا كله أكسب المضاف إليه المضاف التأنيث . وقد يأتي العكس - أعني أنه يكسب
المضاف إليه المضاف التذكير - كما في قوله (٨٧) :

قُحُوفٌ قَيْسٍ فِي النَّزَالِ طَارُوا وَطَالَمَا عَنِ الصَّوَابِ جَارُوا
ليس المراد بالطيران أنها زالت عن أماكنها ، وإنما المراد الخفة وعدم الثبات ، كما في
قوله (٨٨) :

(٨٤) نسب للعجاج وليس في ديوانه ، كما نسب للأغلب العجلي في ديوانه ١٥٩ (أمويون) .
وبيت الشاهد (الأول) في الكتاب ٥٣/١ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، والأصول ٤٨٠/٣ ، وابن
السيرا في ٣٦٦/١ ، والصاحبي ٤٢٣ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والتصريح ٣١/٢ ، وشواهد
المغني ٨٨١/٢ .

(٨٥) لذي الرمة في ديوانه ٧٥٤/٢ .
وهو في الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، وابن عقيل ٥٠/٣ .

(٨٦) سبق تخريجه في ص ٣٦٣ هامش ١٤ .

(٨٧) لم أقف على القائل .

وقُحُوفٌ جمع قُحْفٍ ، والقُحْفُ : العظم الذي فوق الدماغ من الجمجمة .

(٨٨) لم أقف على القائل .

وقريشٌ تفرُّ منَّا لوأذاً أن يُقيموا وخَفَّ منها الحُلومُ

وكما في قوله (٨٩) :

ثم خَفُّوا عند ذاكم رَقَصاً رَقَصَ الحَفَّانِ يعلو في الجبلُ

لأن الوقار في الحرب دليل على الثبوت وعدم المبالاة بالعدو، ألا ترى إلى قوله (٩٠) :

ولقد تعلمُ بَكْرُ أَنَّنَا قَاضِلُو الرَّاْيِ وفي الحَرْبِ وَقُرُ

وكما في قول النابغة (٩١) :

وَقُرّاً غَدَاةَ الرُّوعِ وَالْإِنْفَارِ

لاتباعه لمقتضى الملامة وذلك مقتض لعدم الموت، وقد ثبت ذلك المعني في قوله (٩٢) :

أَقْدَامُ كُلِّ فِي الوغَى قد زَلُّوا وَأَعْقَبَ الكُثْرُ لديهم قُلُ

وهو أيضا مما أكسب المضاف إليه المضاف التذكير، وهو أعني أن يكون قد أكسب

المضاف إليه المضاف التذكير أحد الوجهين في قوله (تبارك وتعالى) ﴿إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْهُ

عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً / فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (٩٣).

أ/١٢٧

إذا حمل الأعناق على ظاهره ، وأما من قال : إن الأعناق عبارة عن الجماعات فلا

يكون من هذا وقد رجح الأول ثبوت مثله كما في قولهم : « ذل وجه زيد » والمراد الجميع،

و « كرم وجهه » والمراد الجميع ، وقد جاء في الجميع : « رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ عِنْدَ

(٨٩) لم أقف على القائل . وصدر البيت وزنه غير مستقيم في الأصل ..

والحَفَّانِ : ولدا النعام ، وقيل : صغار النعام والإبل . وقيل : الأصل فيه صغار النعام ثم

استعمل في صغار كل جنس .

(٩٠) لطرفة في ديوانه ٥٦ .

(٩١) للناطقة الذبياني في ديوانه ٥٧ ، وصدره .

قَوْمٌ إِذَا كَثُرَ الصِّيَاحُ رَأَيْتَهُمْ

(٩٢) لم أقف على القائل .

(٩٣) آية ٤ من سورة الشعراء .

الْكَبْرِ أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ» (٩٤) ويكون المعني على حده في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ (٩٥).

وحكى أبو علي عن بعضهم : أنه حكى «فلان حديد الناظر» قال : ولا أدري ما معناه. ثم فسرهُ أبو علي فقال : معناه أنه لم يكتسب ما يوجب على طرفه غضاظة، واستدل بالآية الكريمة قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ (٩٥) وقد أكثروا من هذا المعني حتى تجاوزوا به الإبعاض إلى الصوارد، فقالوا : «كرم مسعاه» و«خبث مسعاه» وتجاوزوا به أيضاً ذلك إلى اللوازم أو ما هو كاللوازم ، فقالوا : «كرم بيته وجاره» و«لثم وطاب إزاره وخبث» ، قال (٩٦) :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

رفع «الطيبون» ، لأنه عبارة عن الذات التي لا تتجدد ما دامت على حالها، ونصب «النازلين» لأنه يتجدد ، فالرفع باعتبار الاسم الموضوع لذلك أعني لعدم التجدد والوقوع شيئاً فشيئاً، والفعل هو الموضوع لذلك أعني للتجدد والوقوع شيئاً فشيئاً، وقد يوضع الاسم موضع الفعل في مثل هذا ويتعين فيه لفظ الماضي ، كما في قوله (٩٧) :

(٩٤) روى الإمام مسلم في الصحيح حديثين يقرب لفظهما من لفظ هذا الحديث، وكليهما عن أبي هريرة. ينظر الصحيح بشرح النووي ١٠٨/١٦-١٠٩، في كتاب البر والصلة والآداب ، باب تقديم الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها.
وينظر مسند الإمام أحمد ٣٤٦/٢.

(٩٥) آية ٤٥ من سورة الشورى.

(٩٦) سبق تخريجها في ص ١١١ ، هامش ٢.

(٩٧) سبق تخريجها في ص ٢٣١ ، هامش ١٧.

إِنَّ الَّذِينَ تَبِعُوا عَمَّارًا مُهَاجِرِينَ كَانَ أَوْ أَنْصَارًا
طَابُوا نَفُوسًا وَزُكُّوا إِزَارًا

لأن الماضي شبيهه بالاسم لفراغه من الحدث، حتى إنه إذا قصد عدم الفراغ جي، بمضارع مكانه ، كما في قوله (٩٨) :

جَلِبْتُ الْخَيْلَ مِنْ صَنْعَاءَ تَرْدِي بِكَلِّ مَدَجِّجٍ كَاللَّيْثِ حَامِي
إِلَى وَادِي الْقَرَى فِدْيَارُ كَلْبٍ إِلَى الْيَرْمُوكِ فَالْبَلَدِ الشَّامِي
وَجِئْنَا الْقَادِسِيَّةَ بَعْدَ شَهْرٍ مَسْوَمَةً دَوَابُّرُهَا دَوَامِي
يُنَاهِضُنَا هُنَاكَ جَمْعَ كَسْرَى وَأَبْنَاءَ الْمَرَاذِيَةِ الْكِرَامِ
فَلَمَّا أَنْ رَأَيْتُ الْخَيْلَ جَالَتْ قَصَدْتُ لِمَوْقِفِ الْمَلِكِ الْهُمَامِ
فَأَضْرِبُ رَأْسَهُ فَهَوَى صَرِيحًا بِسَيْفٍ لَا أَقَلَّ وَلَا كَهَامِ
وكما في قوله (٩٩) :

فَأَضْرِبُهُ وَقَلْتُ لَهُ خُذْنَهَا مُغْلَظَةً يَخْفُّ لَهَا الْقَطِينُ
أَقُولُ لَهُ وَرَمَحِي فِي صَالَاهُ وَقَدْ قَرَّتْ لِمَصْرَعِهِ الْعُيُونُ
أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرُو بَنِي حُصَيْنٍ وَكُلُّ فَتَى سَتُدْرِكُهُ الْمَنُونُ
أَتَرْجُو أَنْ تَتَاوَلَ دُونَ رَمَحِي أَبَا حَسَنِ وَذَا مَا لَا يَكُونُ
وَقَدْ بَكَتِ السَّكُونُ عَلَيْكَ حَتَّى زَهَتْ مِنْهَا النَّوَظِرُ وَالْجُفُونُ
وكما في قوله (١٠٠) :

(٩٨) نسبها الشارح لقيس بن هبيرة بن المكشوح المرادي (رضى الله عنه) في ص ٥١٥ التالية .
ينظر ترجمته في الاستيعاب ١٢٩٩/٣ ، وأسد الغابة ٤٤٧/٤ والإصابة ٢٦٠/٣ ، والأبيات
في فتوح البلدان للبلاذري ٣٦٤ .

(٩٩) نسبها الشارح لسعيد بن قيس الهمداني في ص ٥١٥ .

وسعيد هذا لم أجد له ترجمة في كتب تراجم الصحابة ، والله أعلم .

(١٠٠) الأبيات لتأبط شرا كما قال في ديوانه ٢٦٨ .
والأبيات في الإيضاح للقزويني: ١٨٧ .

أَلَا مَنْ مُبْلِغُ فِتْيَانِ فَهْمٍ / بما لاقيتُ عند رَحَى بَطَانِ
بَأْنَسِي قَدْ لَقِيتُ الْغُولَ تَهْوِي / بِسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحَّحَانِ
فَقُلْتُ لَهُ : كَلَّا نَا نِضُّوْ أَرْضٍ / أَخُو سَفَرٍ فَخَلِّي لِي مَكَانِي
فَشَدَّتْ شِدَّةً نَحْوِي فَأَهْوَتْ / لَهَا كَفِّي بِمَضْقُولٍ يَمَانِي
فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ / صَرِيْعاً لِلْيَدَيْنِ وَاللِّجْرَانِ

الأصل : فضربت رأسه فهو صريعاً ، وفطعنته وقلت له خذنها ، وفضربت بها بلا دهش .
والأبيات الأول : لقيس بن هبيرة بن المكشوح المرادى (رضي الله عنه) ، والثواني :
لسعيد بن قيس الهمداني وكان من قواد علي (رضي الله عنه) ولا أدري ألسعيد صحبة
من النبي ﷺ أم لا ؟ والثالث : لتأبط شرا .

وقد عد مما أكسب المضاف إليه المضاف الجمع ، قوله (١٠١) :

إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَبْغُونَ غَارَةً / ترى في جُمُوعِ الْقَوْمِ نَارَ الْحَبَاجِ
التقدير : في جمع القوم ؛ لأنه أدعى إلى الاتفاق وأدنى إلى عدم المفارقة ، كما في
قوله (١٠٢) :

وَبَنُو قُعَيْنٍ زَائِرُونَ بِجَمْعِهِمْ / جيشاً يقودهم أبو المظفر
فقال : « بجمعهم » ولم يقل : « بجموعهم » للمعني الذي قدمنا ، والذي يدل على قصد
هذا المعني قوله عقيبه :

قَدْ اتَّفَقُوا أَنْ لَا يُنَالَ نَزِيلُهُمْ / وَلَا يُتَقَى إِلَّا كَرِيمُ الْمَنَاسِبِ
ويروى : إِلَّا رَفِيعُ الْمَنَاصِبِ ، والمعني قريب .
وقد أكسبه أيضاً الأفراد كما في قولهم : « أَضْحَكَ اللَّهُ سِتْكَ » على هذا حمله أبو

(١٠١) لم أقف على القائل .

(١٠٢) للنابعة الذبياني في ديوانه ٥٦ .

وفيه : (وبنو سؤاة) بدل (وبنو قعين) وفيه : (بوفدهم) بدل (بجمعهم) .

علي، وجعله على حد قوله (١٠٣) :

لا أَرْتَضِيْ مِنْكَ رَفِيقًا يُسْتَظَامُ قَدْ قَلَّصْتُ شَعْرَتَهُ مِنْ الْأَوَامِ

يريد : شعره ، لكن لما كان المضاف إليه مفرداً أكسبه الإفراد ، وحمله ابن الشاهد على وضع المفرد موضع الجمع لقصد التتبع والانسحاب ، وأما المعني : أية شعرة لقيتها وجدتھا قد قلصت .

وعلى ذلك - أعني على وضع المفرد موضع الجمع لقصد التتبع والانسحاب - حمل إزاراً في البيت الذي أنشدناه قريباً ، وهو قوله (١٠٤) :

إِنَّ الَّذِينَ تَبِعُوا عَمَّارًا مُهَاجِرِينَ كَانَ أَوْ أَنْصَارًا
طَابُوا نَفُوسًا وَزُكُوا إِزَارًا

وعلى ذلك قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ (١٠٥) وقد أكسب المضاف إليه المضاف الإفراد ، والمعني على التثنية ، قولهم : « نَامَتْ عَيْنُهُ » المعني : عيناه ، وعلى ذلك حمل اللخمي (١٠٦) من المالكية قولَ عُمَرَ (رضي الله عنه) فِي كِتَابِهِ الَّذِي كَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ (١٠٧) : « إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافِظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ » ، ثُمَّ كَتَبَ : « أَنْ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعًا إِلَى أَنْ يَكُونَ ظِلُّ أَحَدِكُمْ مِثْلَهُ ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءً نَقِيَّةً قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا صُفْرَةٌ ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَالْعِشَاءَ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ

(١٠٣) لم أقف على القائل .

والأوام : نُوارُ في الرأس .

(١٠٤) سبق تخريجها في ص ٢٣١ هامش ١٧ .

(١٠٥) آية ٤ من سورة النساء .

(١٠٦) هو علي أبو الحسن بن محمد الرِّبَيعي المعروف باللخمي ، وهو ابن بنت اللخمي ، قيرواني نزل

صفاقص ، تفقه بآبن محرز ، وله تعليق كبير على المدونة سماه « التبصرة » ، توفي ٤٩٨ هـ .

ينظر ترجمته في ترتيب المدارك ١٠٩/٨ ، والديباج المذهب ٢٠٣ .

(١٠٧) رواه مالك في الموطأ ١/٦-٧ ، في كتاب وقوت الصلاة ، باب وقوت الصلاة ، ح ٦ .

الحال

إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ،
وَالصُّبْحَ وَالنُّجُومَ بَادِيَةً مُشْتَبِكَةً وَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَتَيْنِ / طَوِيلَتَيْنِ مِنَ الْمُفْصَّلِ « على هذا ١/١٢٨
حملة اللخمي، أعني أن يكون مما أكسب فيه المضاف إليه المضاف الإفراد، والحال
تقتضي غيره، وحملة غيره على أن يكون من باب (١٠٨) :

وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنَقْلٍ أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَأَنْهَلَتْ

أعني : أن يكون مما جعل فيه المتلازمان واحداً وكلاهما وجه، إلا أن الأكثر في جعل
المتلازمين واحداً أن يكون ذلك في الأحكام كالأخبار ، والضمائر، وما أشبههما.
وذهب المصنف إلى أن الحال تقع من المضاف إليه إذا كان جزءه، أعني أن يكون
المضاف جزء المضاف إليه، أو شبيهاً بجزئه، ومن الأول قوله (١٠٩) :

وَطَعْنِ كَفْمِ الزَّقِّ غَدَاً وَالزَّقُّ مَلَانُ

ومن الثاني قوله (١١٠) :

مَالِكٌ مُرَبِّياً أَرَاكَ الدُّلَا وَعَنْ قَرِيبٍ سَيْرِيكَ الْقَلَى

وقد جاءت الحال من المضاف إليه وليس جزءاً ، ولا كجزء، كما في قوله (١١١) :

دِرْعُكَ صَائِلًا أَزَالَ الظُّفْرَا كَيْفَ وَمَنْ لَاقِيَتَهُ قَدْ كَفَّرَا

فا الدرع غير جزء المضاف إليه ، ولا هو أيضاً كجزئه، لأن لبسه إنما يكون عند الحرب،
وليست حالة ملازمة فتقتضي أن تكون كجزئه ولا يقال : إنه كان ملازماً للبس الدرع ،
كما نقل عن أحيحة بن الجلاح، وإلى ذلك أشار أبو العلاء بقوله (١١٢) :

(١٠٨) سبق تخريجه في ص ٣٠٩ ، هامش ٢

(١٠٩) للفند الزماني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٧/١ .

وهو في ابن يعيش ٦٧/٢ ، ولسان العرب « شصا » ٤٣٢/١٤ ، والخزانة ٤٣٢/٣ .

(١١٠) لم أقف على القائل .

(١١١) لم أقف على القائل .

(١١٢) في ديوانه (سقط الزند) ٤٢ - ٤٣

الحال

كدرعٍ أُحِيحَةَ الْأَوْسِيِّ طَالَتْ عليه فهي تُسْحَبُ فِي الرَّغَامِ
نَسِيبُ مَعَاشِرٍ وَلِدَتْ عَلَيْهِمُ دُرُوعُهُمْ فَصَارَتْ كَاللِّزَامِ
وَتَلَقَّى عَنْهُمْ لَكَمَالٍ حَوْلِ كَثِيرَاتِ الْخُرُوقِ مِنَ السَّهَامِ
عَلَى أَرْجَائِهَا نَقَطُ الْمَنَايَا [مُلَمَّعَةً] ^(١١٣) بِهَا تَلْمِيعَ شَامِ

وقد جاء أيضاً ذلك المعني في غير الدروع ، كما في قصيدة أبي العلاء التي أنشدنا

منها أنفاً :

إِلَى مَنْ جُبْتُ وَالْحِدَثَانُ طَاوٍ فَوَارِسَ عَامِرٍ لَا كُنْتَ عَامِ
وَقَدْ أَلْفُوا الْقَنَا فَغَدَتْ عَلَيْهِمُ رِمَاحُهُمْ أَخَفَّ مِنَ السَّهَامِ
كَأَنَّ بَنَانَهُ فِي الْكَفِّ زِيدَتْ قَنَاءُ غَيْرِ جَاذِيَةِ الْقَوَامِ

فإن قوله : « درعك صائلاً » وقعت الحال مؤذنه بوجود المضاف، أو مشعرة به،

وإذا كان كذلك كان حكمها في الانتقال وعدم الاستمرار حكم المضاف، وقد جعل

المصنف ^(١١٤) مما وقعت فيه الحال من المضاف إليه لكون المضاف جزءه، أعني جزء

المضاف إليه، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ

مُتَقَابِلِينَ ﴾ ^(١١٥)، وليست الحال في « إخواناً » متعينة لاحتمال أن يكون منصوباً على

إضممار الفعل، وهو وجه حسن؛ لأن الموضع موضع تفخيم وتعظيم وامتنان ، وأماكن

التفخيم والتعظيم والامتنان يحسن فيها تكثير المحمل، وقد قيل في قوله (تبارك وتعالى) :

﴿ قُلْ أَفَأَنْبِيئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَُم النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ ^(١١٦) / أن ١٢٨/ب

« النار » خبر مبتدأ مضمرة ، وأن التقدير : هي النار ، ويطرح هذا على أن تكون

« النار » مبتدأ و « وعدها » الخبر لما قدمنا من أن الموضع موضع تفخيم وتعظيم وامتنان

(١١٣) في (أ) ملعة .

(١١٤) ينظر شرح التسهيل ٣٤٢/٢ .

(١١٥) آية ٤٧ من سورة الحجر .

(١١٦) آية ٧٢ من سورة الحج .

الحال

أيضاً على المؤمنين بصرفها عنهم، وقد عد ذلك من مقتضيات الصرف إلى الإخبار عن التفسير وإن كان الأول هو الثاني فجعل قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(١١٧) من باب الإخبار أعني أن يكون « لهم مغفرة وأجر عظيم » جملة إخبارية وإن كانت في المعني هي نفس الوعد لما قدمنا، وأمثال ذلك كثير، وقد حملهم ذلك على عدم الاكتفاء بالإخبار حتى زادوا إلى الإخبار طلب التيقظ من متلقيه والاستفهام عن حاله فهل بلغ ذلك منه ما يقتضيه الوقوع أم لا ، ومن الأول قوله (١١٨):

أَقُولُ لَهُ وَالرُّمَحُ يَأْطُرُ رَأْسَهُ تَأَمَّلْ خُفَافاً إِنِّي أَنَا ذَلِكَا

ومن الثاني قوله (١١٩):

أَلَا أَبْلِغُ لَدَيْكَ أبا يَزِيدٍ وَعَاقِبَةُ الْمَلَامَةِ لِلْمُلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُقَارَضَتِي وَصُنْعِي بِأَذْوَادِ الْقَصِيمَةِ وَالْقَصِيمِ

وكما في قوله (١٢٠):

كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مِجَنِّي قَلْبْتُ أُمْرِي ظَهْرَهُ لِبَطْنِي
قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَاداً عَنِّي

ويجيء فيه تمام المعني والرجوع إليه وهو أحد ما تكون له الجمل، وفصل هذا

المعني من غيره مقرر في علم البيان، ومما جاء منه ما أنشدنا قريباً (١٢١).

(١١٧) آية ٩ من سورة المائدة .

(١١٨) لخفاف بن ندبة في ديوانه ٤٨٢ (إسلاميون) .

وهو في مجاز القرآن ٢٩/١ ، والشعر والشعراء ٣٤٢/١ ، والخصائص ١٨٦/٢ ، والمنصف ٤١/٣ ، والإنصاف ٧٢٠ ، والحماسة البصرية ١٠١/١ ، والهمع ٧٧/١ .

(١١٩) ليزيد بن عمرو بن الصقع ، ينظر ديوان النابغة الذبياني ١١١ .

(١٢٠) للفرزدق وليس في ديوانه .

وهو في الخصائص ٣١٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٣ ، والمغني ٧٦٤ ، وشواهد المغني ٩٦٤/٢ ، والأشموني ٩٥/٢ .

(١٢١) سبق تخريجهما في ص ٤ ، هامش ١١ .

إذا صاح ابن دأية بالتداني جعلنا خَطْرَ لَمَتِهِ جِسَادَا
نُضِجُ بالعبير له جناحاً أَحَمَّ كَأَنَّمَا طَلِي المَدَادَا

وقوله (١٢٢):

فبت ليالياً لا نوم فيها تخبُّ بك المسومة العرابُ
يهزُّ الجيشُ حولك جانبيه كما نفَضَتْ جناحيها العقابُ

وربما تقدم إنشاده ، وقوله (١٢٣):

فبتُ كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي ضَبِيلَةً من الرُّقْشِ في أنيابها السُّمُّ نَاقِعُ
يُسَهِّدُ من ليل التَّمَامِ سَلِيمُهَا لِحَلِي النِّسَاءِ في يديه القَعَاقِعُ

وقوله (١٢٤):

فَحَسْبُكَ أَنْ تَهَاصَّ بِمُحَكَّمَاتٍ يَمُرُّ بها الرَّوِّيُّ على لِسَانِي
يَصُدُّ الشَّاعِرُ التُّنْيَانَ عَنِّي صُدُودَ الْبَكْرِ عن قَرَمِ [الِهَجَانِ]

وكثر في ذلك إيراد الشاهد على صحة ما يرتكبه المستشهد حتى إن بعضهم قال : إنه يغتفر فيه وجود التشبيه ، وفي المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يغتفر ذلك في الجميع .

والآخر : يلزم في الجميع أعني وجود التشبيه في جميع ما جيء به على جهة الاستشهاد.

والثالث : أنه يلزم في البعض، فمتى وجد في البعض جاز ، وهذا هو اختيار ابن الشاهد،

وحكى أن بعض أصحابه سأل بعض أصحابه أيضاً أتجد لهذا الاشتراط نظيراً

في الفقه من أنه يلزم في الجميع أولاً يلزم في الجميع أو في البعض، فمتى وجد

(١٢٢) سبق تخريجهما في ص ٤ - ٥ ، هامش ١٢ .

(١٢٣) للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٣ .

(١٢٤) للنابغة الذبياني في ديوانه ١١٢ .

اكتفي به ؟ قال : فأجبل المسئول وتوقف عن الجواب، هكذا قال ولم يزد على هذا .

ومما جاء منه كثرة الشواهد وخلو بعضها عن التشبيه قول كُنَّيْرَ لما دخل على

عبد الملك بن مروان وقد ازدراه لقصره وذمامته، فقال : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرُ / مِنْ أَنْ ١٢٩/أ تَرَاهُ » (١٢٥)، فقال كُنَّيْرَ (١٢٦) :

تَرَى الرَّجُلَ النَّحِيفَ فَتَزْدِرِيهِ	وفي أثوابه أسدٌ هَصُورُ
وَيُعْجِبُكَ الطَّرِيرُ إِذَا تَرَاهُ	فِيخْلَفُ ظَنُّكَ الرَّجُلُ الطَّرِيرُ
بُعَاثُ الطَّيْرِ أَطْوَلُهَا رِقَابًا	وَلَمْ تَطُلِ الْبُرَاةُ وَلَا الصُّقُورُ
ضِعَافُ الْأُسْدِ أَكْثَرُهَا زَيْرًا	وَأَصْرَمُهَا اللَّوَاتِي لَا تَزِيرُ
خَشَاشُ الْأَرْضِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا	وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقَالَتُ نَزُورُ
وَقَدْ عَظَّمَ الْبَعِيرُ بَغِيرَ لَبٍّ	فَلَمْ يَسْتَعْنِ بِالْعِظَمِ الْبَعِيرُ
يُنَوِّخُ ثُمَّ يَضْرِبُ بِالْهَرَاوِي	فَلَا عُرْفٌ لَدِيهِ وَلَا نَكِيرُ
يُقَوِّدُهُ الصَّغِيرُ بِكُلِّ أَرْضٍ	وَيَنْحَرُهُ عَلَى التُّرْبِ الصَّغِيرِ
فَمَا عِظَمُ الرِّجَالِ لَهُمْ بَزِينِ	وَلَكِنْ زَيْنُهُمْ [كَرَمٌ] (١٢٧) وَخَيْرُ

وقد تكلف بعضهم رد جميع هذه الشواهد إلى التشبيه وفيه بعد، على أن بعض أهل البيان لم يشترط وجود التشبيه في الشاهد من حيث هو، وجعل وجوده لقباً من ألقاب البديع، سماه التوطيد، وجعل منه قوله (١٢٨) :

رَشَاءٌ مَتَى أذْكَرُهُ تَهَيَّجَ لَوْعَتِي وَإِذَا قَدَحْتُ الزَّيْدَ طَارَ شَرَارُهُ

(١٢٥) سبق تخريجه في ص ١٩١، هامش ٩٤.

(١٢٦) في ديوانه ٥٢٩ - ٥٣٠، فيما نسب له ولغيره.

وهي في الأمالي ٧٢/١ - ٧٣ مع القصة، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥٣/٣، منسوبة للعباس بن مرداس.

(١٢٧) في (أ) كره.

(١٢٨) لم أقف على القائل.

وجعل من الخارج عن التشبيه ، قوله (١٢٩):

أَسِيرُ عَنِ الدُّنْيَا وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ إِلَيْهَا وَهَلْ يَرْتَدُّ قَطْرٌ إِلَى دَجْنٍ

وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

وجعل المصنف (١٣٠) مما وقع فيه الحال من المضاف إليه ، لكون المضاف كجزء من المضاف إليه قوله (تبارك وتعالى) ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (١٣١) فجعل « حنيفا » حالاً من « إبراهيم » وهو مضاف إليه، والمضاف « ملة » وهي كالجاء من المضاف إليه للملازمة، ويحتمل أن تكون حالاً من الضمير في فـ « اتبع » والمعني فيهما متقارب، لأن الاتباع والاهتداء والاكتفاء كل واحد منها يجرى مجرى التشبيه في التقييد والتجريد، وهو الذي عبر به بعضهم بالإصحاب والتعرية (١٣٢) ، فإن كان المشبه به مقيداً، كان ذلك القيد بعينه واسمه في المشبه، وإن كان مجرداً عن القيد كان المشبه مجرداً أيضاً عنه، وهذا هو معني الإصحاب والتعرية، لكن بشرط أن لا يكون القيد آتيا على وجه التأكيد والتقرير للمعني المقتضي للتشبيه، فلا يلزم وجوده في المشبه، فمن الأول قوله وهو أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) (١٣٣):

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ كَلَيْثٍ غَابَاتٍ كَرِيهِهِ الْمَنْظَرَهُ

أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ رِقَابَ الْكَفَرَهُ

(١٢٩) لم أقف على القائل .

(١٣٠) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢ .

(١٣١) آية ١٢٣ من سورة النحل .

(١٣٢) بالنسبة للتقييد والتجريد في التشبيه أو ما يسمى بالإصحاب والتعرية في المشبه والمشبه به

في كونهما مجردين أو مقيدين ، ينظر تفصيل المسألة في الإيضاح للقزويني ٣٦٤ - ٣٦٧ ،

وشرح التلخيص للبابرتي ٥١٠ ، وأنوار الربيع ٥/ ٢٤١ .

(١٣٣) سبق تخريجه في هامش ٤ من هذا الباب.

الحال

وعلى (رضي الله عنه) كان من أحسن الناس وجهاً، ومن الثاني قوله (١٣٤) :

[كم] أَرَانِي كَاتِمًا مِنْ حُبِّهِمْ مِثْلُ شَمْسٍ قَدْ نَآتَتْ عَنْ غَيْهِبٍ

وعلى هذا إذا قلت : « زيد الأسد واثباً » لم يلزم وجود الوثوب في زيد، لأن القيد مقتض

تقوية للحكم وتقريراً، ومتى كان القيد مقيداً وإن تعدد كان التشبيه سارياً إلى القيد

الأخير، وكان هو / أعني القيد الأخير الذي يجب وجوده في المشبه ويكون الشرط ما ١٢٩/ب

قدمنا، فإذا فالتشبيه في التوجه على القيد الذي لم يقيد حكمه حكم النفي، وقد عد قول

الشاعر (١٣٥) :

رَوْضٌ كَأَنَّ النَّهْرَ فِيهِ مِعْصَمٌ صَافٍ أَطْلَّ عَلَى رِدَاءٍ أَخْضَرَ

وتَهْزُهُ رِيحُ الصَّبَا فَتَخَالُهُ سَيْفَ ابْنِ عَبَّادٍ يُبْدِدُ عَسْكَرَا

غلطاً لخلو المشبه عن القيد الموجود في المشبه به، وليس آتياً على وجه التأكيد، ولا على

وجه التقرير للحكم والتقوية له. وربما تقدم التنبيه على ذلك .

والألف في قوله : « فلا تحيفا » بدل من النون الخفيفة، لأن النون الخفيفة حكمها

حكم التنوين تبدل الألف منها في النصب، وكان الأصل : « فلا تحيفن » فأبدلت ألفاً في

الوقف (١٣٦)، وهو أحد الوجهين في قول امرئ القيس (١٣٧) :

قِفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

(١٣٤) لم أقف على القائل ..

وما بين المعقوفين في (أ) : لم .

(١٣٥) سبق تخريجه في هامش ٩ من هذا الباب .

(١٣٦) الوقوف على نون التوكيد الخفيفة ، ينظر تفصيله في الكتاب ٥٣١/٣ ، والمقتضب ١٧/٢ ،

وابن يعيش ٨٨/٩ ، وشرح الشافعية للرضي ٢٨٠/٢ ، والارتشاف ٣٩٣/١ .

(١٣٧) في ديوانه ٨ ، وعجزه :

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو في الكتاب ٢٠٥/٤ ، والأصول ٣٨٥/٢ ، والصاحبي ١٤٢ ، والمنصف ٢٢٤/١ ،

وسر الصناعة ٥٠١ .

أعني أن يكون الأصل : « قفن » ، ثم أبدل الألف من النون ، وجرى عنده الوصل مجرى الوقف، وبعضهم يجريها مجرى الحروف ذوات الاستقلال، فيقف « قفن » ، كما يقف على « عن » و « من » ، وهذا التغير الذي يعتري في الوقف لا يعتد به ؛ لأن الوقف عارض، ولو اعتد به لم يرجع المحذوف، وهو آت في كلامهم لكن على وجه الدور، فتقول على هذا في : « لاتحيفا » : « لاتحفا » ، تريد : « لا تحفن » قبل الوقف ، فلما غيرت النون المقتضية لرجوع المحذوف إلى الألف ضعف اعتبارها فلم يرجع المحذوف، وجرى التحريك على هذا مجراه في « لاتبع الثوب » . وبعضهم لا يعتبر النون وإن كانت موجودة، فيقول على هذا « لاتحفن يا زيد » ، وعلى هذا جاء قوله (١٣٨) :

قُلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّا جَمِيعٌ وَإِنَّ الْخَطْبَ يُدْفَعُ بِالْخُطُوبِ

فيكون بهذا الاعتبار على حد قوله : « دعاء المرأة » و « خضاتا » في قول امرئ القيس (١٣٩) :

لَهَا مَتْنَتَانِ خَضَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمْرُ

أعني على أن كل واحد منهما قد أخرج عن أصله المقرر له والشائع فيه وجوده، فإن مثل : « قولاً » و « بيعاً » يعتد بحركة الساكن الثاني، فيرجع المحذوف، و « قلوا » مخرج عن أصله، وحركة الساكن الثاني في مثل : « دعاء المرأة » ، و « بع الثوب » لا يعتد به، فلا يرجع المحذوف، و « دعاء المرأة » و « خضاتا كما أكب على ساعديه النمر » مخرج عن أصله المقرر له .

(١٣٨) لم أقف على القائل .

(١٣٩) في ديوانه ١٦٤ .

وهو في سر الصناعة ٤٨٤ ، والمقرب ١٨٦/٢ ، ١٩٢ ، والمتع ٥٢٦/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٣٠/٢ ، والمغني ٢١٥ .

قال رحمه الله تعالى :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صَرَفًا ، أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ ، كَ « مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ » وَ « مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا »
وَعَامِلٌ ضَمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ
كَ « تِلْكَ » « لَيْتَ » وَ « كَأَنَّ » ، وَنَدَرُ نَحْوُ : « سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجْرٍ » / ١٣٠/أ

الفعل المتصرف والصفة التي تشبهه أي تشبه الفعل المتصرف لهما قوة في الطلب والعمل، فيجوز أن يعمل متأخرين ومتقدمين، وإذا كانا يعملان في المفعول الصريح، كما في قوله (١٤٠):

عمرأ أتيت والخطوب جمّة فنلتُ منه رأفةً ورَحمةً

وكما في قوله (١٤١):

قَلَى نَفْسُهُ وَاهْتَاَجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ الصَّفَاءِ هَيَّجُ

فمن باب اللزوم أن يعمل في الحال متقدما ؛ لأن الحال كما قدمنا شبيهة بالظرف، والظرف يعمل فيه الوهم، والمتصرف من الأفعال هو الذي لا يلزم فيه حالة واحدة، فيكون مضارعا وماضيا وأمرا، وغير المتصرف الذي يلتزم حالة واحدة، ولا يشترط كون تلك الحالة لفظ الماضي على المختار ولا يدخل في غير المتصرف ما استغني عنه بلفظ فعل آخر على المختار أيضاً، والصفة المتصرفة هي التي تكون جارية على الفعل، ويلحقها ما يلحق الفعل من علامة تأنيث، ولا يدخل في هذا ما امتنعت منه علامة تأنيث لمعني طراً عليه، ووضعه لا يمنع من اللحاق كشاهد فإنه يقال للمؤنث والمذكر بلفظ واحد ؛ لأن الأغلب

(١٤٠) لم أقف على القائل . .

(١٤١) نسب للراعي النميري في ديوانه ٢٤ ، كما نسب لأبي نؤيب الهذلي .

وهو في الكتاب ١١١/١ ، وابن السيرافي ١٥/١ ، وشرح التسهيل ٧٩/٣ ، ٢٥٤ ،

والأشموني ٢٩٧/٢ .

الحال

في متحمل الشهادة أن يكون مذكراً فلما كان كذلك لم يعتد بالمؤنث وعد غير ذي صولة في المحل، فلم يقع فيه مستوفياً ما حقه أن يكون له، ولا مثل : « حائض » ، و « طامث » ، وما أشبه ذلك ، فإن امتناع علامة التأنيث منه إنما هو لكون المعني خاصاً بالإناث، فلا يحتاج إلى ما يقع به الفرق بين جريانه على المؤنث وجريانه على المذكر، فساوى بهذا الاعتبار الفعل الذي لا يكون للمؤنث والصفة الجارية عليه، نحو : « التحى » و « ملتج » ، فكل واحد من الضربين لا يلحقه علامة تأنيث، وإن كانا نقيضين باعتبار كون المعني في الأول مقصوراً عليه، وفي الثاني مقصوراً منه .

وأما « أَفْعَلُ مِنْ » وهو اسم التفضيل فإنه - وإن كان جارياً على الفعل باعتبار تضمنه حروفه - فإنه نازل عن اسم الفاعل، واسم المفعول، وما جرى مجراهما، باعتبار كونه موضوعاً على عدم قبول تاء التأنيث، وأيضاً فإنه قد فارق الفعل باقتضاء الزيادة، ألا ترى أنك إذا قلت : « زياد أحسن من عمرو » فإن « أحسن » تقتضي حسناً بزيادة، وإذا قلت : « حسن زيد » فإنما اقتضى حسناً مطلقاً من غير زيادة، فإذا قصد معني الزيادة جيء بفعل آخر يقتضي الزيادة، وبهذا النوع وافق المعدول في العدد، إلا أن المعدول في العدد وقع فيه العدل عن متماتلين، وهذا النوع وقع فيه العدل عن متغايرين، فإذا قلت : « جاء القوم مثنى » ، كان الأصل : اثنين اثنين، وإذا قلت : « زيد أحسن من عمرو » ، كان الأصل : حسن وجه زيد / حسناً يزيد على حسن وجه ١٣٠/ب عمرو ، فوقع العدل في الضربين أعني في « مثنى » و « زيد أحسن من عمرو » طلباً للاختصار وهذا كلام أبي علي، ولهذا المعني لم ينصب المفعول ولا رفع الفاعل الظاهر ، ويحمل قوله (١٤٢):

(١٤٢) للعباس بن مرداس في ديوانه ٦٩

وهما في الأصمعيات ٢٠٥ ، وحماسة البحتري ٤٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٤١ ،

١٧٠٠ ، وشرح التسهيل ٦٩/٣ .

ولم أر مثلاً الحيّ حيّاً مُصَبَّحاً ولا مثلاً يومَ التقينا قَوَارِيسَا
أَكْرَرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيبَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا

على إضمار فعل اقتضاه اللفظ ، كما أوجب الإضمار عند البصريين للفظ في قوله (تبارك وتعالى) ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ (١٤٣)، وكقوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (١٤٤)، كما أوجب المعني الحمل على الإضمار في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (١٤٥)، فالمعني على أن يكون العامل في أنفسكم « مقت » الأول، لكن منع من ذلك مانع وهو أنه مصدر و المصدر في هذا وأمثاله من قسم الموصول، ولا يجوز أن يفصل بين الموصول ومعموله بشيء أجنبي ، إذا كان الموصول عاملاً وعمله صلة له، فإذاً فالتقدير: مقت أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون (١٤٦)، هذا كلام أبي علي .

ولو قال قائل : إن مقتضى الحمل على الإضمار اللفظ والمعني في الآية كان متجهاً، إذ الصارف عن عمل « مَقْتُ » الأول إنما هو أمر لفظي، ولا يعمل أعني اسم التفضيل في مرفوع ظاهر بقوة إلا في مثل : « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » ، لكون النفي قد توجه على القيد وهي الزيادة فصار إذ ذاك بمعني الفعل لانتفاء الزيادة ، وسيأتي ذلك مقررأ في موضعه إن شاء الله (تعالى).

وأما عمله في التمييز فباعتبار الحكم الأول ، أعني كونه فعلاً ولذلك تقع التفرقة في

(١٤٣) آية ٢١ من سورة الأعراف .

(١٤٤) آية ٢٠ من سورة يوسف .

(١٤٥) آية ١٠ من سورة غافر .

(١٤٦) ينظر هذا الوجه وغيره في الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ .

الحال

مثل « زيد أحسن وجهاً من عمرو » و « زيد أحسن القوم » فينصب في الأول لصحة الموضع للفعل والفاعل ، بخلاف « زيد أحسن القوم » فإنه لا يصح أن يكون الموضع للفعل والفاعل، فيتعين الجر لعدم صحة العمل لاسم التفضيل، ولعدم صحة الموضع للفعل والفاعل .

فإذا كان كذلك فيكون اسم التفضيل كما قدمنا نازلاً في العمل عن اسم الفاعل والمفعول وما جرى مجراهما، فلا يعمل إلا متقدماً في الحال، واغتفر مثل : « هذا بساً أطيّب منه رطباً » على ما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) .

ومن الأماكن التي تقع فيها الصفة غير شبيهة بالفعل المتصرف ما وقعت غير جارية على فعل ك « تميمي » وبابه من المنسوب و « عرفج » في قولهم : « مررت بقاع عَرَفَجٍ كُلِّهِ » و « عرب » في قولهم : « مررت بقومٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ » و « غربال » في قولهم « مررت برجلٍ غَرَبَالٍ إِهَابُهُ » وكذلك أيضاً « فرعون » في قولهم : « مررت برجلٍ فَرْعَوَنَ غُلَامِهِ » و « فراشة » في قولهم : / « مررت برجلٍ فَرَاشَةٍ عَقْلُهُ » ، فهذا كله عند المصنف ١٣١/أ إذا وقع عاملاً في حال لم يجز أن يتقدم عليه، وهو داخل في قوله : « وعامل ضمن معني الفعل ... » البيت .

ومنه أي مما ضمن معني الفعل دون حروفه « ليت ، و كأن » كما قال ، فـ « كأن » ضمننت معني شبّهت أو شبّهت على ما يقتضيه المعني ، و « ليت » ضمننت معني تمنيت أو تمنيت على ما يقتضيه المعني أيضاً، فلا يجوز فيهما ولا فيما كان من ضربهما تقديم الحال على العامل، ويجوز التقديم على صاحب الحال، لكنه في « كأن » وبابها ليس بالكثير، والكثير التأخير كما في قوله (١٤٧):

(١٤٧) للناطقة الذبياني في ديوانه ١٩٠
وهو في اللسان (فأد) ٣/٣٢٨٠

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودُ شَرْبِ نَسْوِهِ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ

وكما في قوله (١٤٨):

أَلَا لَيْتَ الرِّيَّاحِ مُبَشِّرَاتٍ بِحَاجَتِنَا تَبَاكُرُ أَوْ تَوُوبُ

وقد جاء متقدماً على قلة ، كما في قوله (١٤٩) :

كَأَنَّ صَائِلًا أَخَاكَ لَيْثٌ وَهُوَ إِذَا كَانَ مُنِيلاً غَيْثٌ

وإنما كان ذلك لأن هذه الحروف إنما يقع بعدها أسماؤها أو أخبارها، إذا كانت ظروفًا أو مجرورات على ما هو المقرر في بابها، أو ما كان متعلقاً بالخبر من ظرف أو مجرور، ويكون كالتمتة للخبر ؛ لكونه هو المقصود بالذكر، كما في قوله (١٥٠):

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بُحْبُهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَا بِهِ

حتى إنه لو كان المتعلق غير مقصود بالذكر ولاجيء به بالكلام لم يجز أن يلي هذه الحروف، ذكر ذلك ابن الشاهد قال : لو قلت : « إن اليوم زيدا راحل » على جهة التوسعة لم يجز، ولو كان على جهة التضييق وإن كلامك إنما جئت به لأجل تعيين اليوم جاز. وأما المجرور إذا كان عاملاً في الحال، وإليه الإشارة بقوله : « نحو سعيد مستقراً في هجر » . وقد اختلفت النحويون في نسبة العمل له أو لما ناب منابه، فإن للنحويين [فيه] (١٥١) أيضاً خلافاً في تقديم الحال عليه، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع، ومنهم من جعله خارجاً عما ضمن معنى الفعل ، وفي كلام أبي علي (١٥٢) ما يقتضى ذلك، وجعل

(١٤٨) لم أقف على القائل .

(١٤٩) لم أقف على القائل .

(١٥٠) لم يعرف قائله .

وهو في الكتاب ١٣٣/٢ ، والأصول ٢٠٥/١ ، والمقرب ١٠٨/١ ، وشرح التسهيل ١٢/٢ ، ٢٤٨ ، والمغني ٧٧٣ ، والهمع ١٣٥/١ ، والأشْمُونِي ٢٧٢/١ .

(١٥١) تكملة من (ب) استحسنتها .

(١٥٢) ينظر الإيضاح ٢٢٠ .

الحال

العامل في الحال الفعل أو شبه الفعل أو معناه، وممن ذهب إلى ذلك أبو عمرو بن الحاجب (١٥٣).

ومنهم من قال بالتقسيم على أنه أخرج المجرور عن معنى الفعل إلا أنه جعل بدل الشبه النيابة، فقال : « والعامل إما فعل ، أو نائب عن الفعل ، أو مافيه معنى الفعل » ، وقد عد ذلك أجود من قول أبي عمرو بن الحاجب ، فإن معنى الفعل يقتضي أيضاً شبهاً بالفعل، ولا يصح أن يكون على حد قوله (١٥٤) :

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

لاتفاق الموجب للتسمية هناك واختلافه هنا، وإذا كان الموجب للتسمية واحداً كان

إخراج البعض بالذكر مخصّصاً للفظ بما عدا المخرج، ولا يشترط كون / مقتضى الفرقة ١٣١/ب غير معتبر على الصحيح ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون المقصود (١٥٥) .

وهذا كله على من جعل « القوم » عاماً في الرجال والنساء، وهي مسألة خلاف، وقد

تقدم التنبيه عليها ، ولأن النائب أقوى من الشبيه لتعين التوجه إلى الحكم وقبوله في

النائب دون الشبيه، ولهذا كان اسم الفاعل المصحوب بالألف واللام يعمل مطلقاً، بخلاف

غير المصحوب بهما، على ما هو المقرر في بابه فإذا كان كذلك [فيكون] (١٥٦) نحو

« سعيد مستقراً في هجر » غير نادر، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش (١٥٧)، ولا يجرى

في هذا الخلاف بين أن يكون - أعني الظرف أو المجرور - نائباً عن فعل أو اسم فاعل ؛

(١٥٣) ينظر الكافية ١٠٣ .

(١٥٤) سبق تخريجه في ص ١٤٨ ، هامش ٦٨ .

(١٥٥) سبق الحديث عن هذه المسألة في ص ٦٢ هامش ١ ، ، وكذا ص ١٤٨ - ١٤٩ .

وبالنسبة لذكر أو إخراج الخاص من العام - وهو أحد أنواع الإطناب - ينظر فيه الإيضاح

للقزويني ٣٠٣ ، والمنزح البديع ٣٢٩ - ٣٣١ ، وشرح التلخيص للبايرتي ٤٤٥ .

(١٥٦) تكملة من (ب) استحسنتها .

(١٥٧) ينظر رأيه في شرح التسهيل ٣٤٦/٢ .

الحال

لأنه لا فرق من جهة العمل في الحال بين الفعل واسم الفاعل على المختار في الظرف والمجرور أنه نائب عن الفعل لا عن اسم الفاعل، وهو خلاف ما اختار المصنف على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى).

وقد تقدمت الحال على المجرور العامل في قوله وأظنه نابغة بني ذبيان (١٥٨):

وبنو بَغِيضٍ زَائِرُوكَ بوفدهمُ جيشاً يقودهمُ أبو المظفرِ
رَهْطُ ابنِ كُوْزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ فيهمُ وَرَهْطُ ربيعةَ بنِ نِزَارِ
وكما في قوله (١٥٩):

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لديكمُ فلم يَعدَمَ وَلَاءٌ وَلَا نَصْرَا
وقد جعله بعضهم مماثلاً لقوله (١٦٠):

وغيثٌ سَارِيٌّ قد باتَ يَغْدُو فُرُوعَ الأَيْهَقَانِ بِذِي أَثَالِ
و كقوله (١٦١):

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الْكِلَابَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الرُّمَاقِ مُصِغِي الخَدِّ أَصْلَمُ

فعلى هذا يكون « بَادٍ » خبراً لمبتدأ ، ويخرج عن الاستشهاد ، ويكون المقصود باليد لديكم ، أي: موفوراً لم يرزأ منه شيء والمعنى على النصب أقوى لاسيما والموضع موضع تقرير « يد » ، وأماكن التقرير يستحسن فيها الظهور، وقد قيل أيضاً في « مُصِغِي الخَدِّ » أنه منصوب على الحال، فيخرج عن الاستشهاد على ظهور الضمة في حرف العلة المتحرك ما قبله، ومما قدمت فيه الحال على عاملها المجرور (١٦٢):

(١٥٨) في ديوانه ٥٥ ، ٥٦ .

(١٥٩) لم يعرف قائم وهو في أوضح المسالك ٩٤/٢ ، والتصريح ٢٨٥/١ ، والأشموني ١٨٢/٢ .

(١٦٠) سبق تخريجه في ص ٨٠ ، هامش ٩ .

(١٦١) لأبي خراش الهذلي وهو في شرح أشعار الهذليين ١٢١٩/٣ والبيت في الخصائص ٢٥٨/١ ، والمنصف ٨١/٢ ، والمتن ٥٥٦/٢ .

(١٦٢) لم أقف على القائل.

أنت كريمٌ فيهمُ وفيّا وأنت فينا ناكصاً زريّا

وقد استسهل هذا لإصحابه بمتأخر وهو مقتضى القياس، كما استسهل حذف الناصب وإبقاء عمله لإصحابه بالقياس، والآتي على الأصل في قول طرفة أو علقمة (١٦٣):
ألا أيُّ هذا الزاجري أَحْضَرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذاتِ هل أنت مُخْلِدي؟
بخلاف قوله (١٦٤):

فلم أَرْ مثَلَهَا خُبَاسَةً طَالِبٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بعدما كَذْتُ أَفْعَلَهُ

على أن هذا فيه مع عدم الإصحاب لمقتضى القياس اعتبار ما لا يكون المحل له إلا على قلة، وأما قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَالسَّمَلَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِّمِمينِهِ ﴾ (١٦٥) على من قرأه بنصب « مَطْوِيَّاتٍ » ، فقد قيل : إنه من هذا أعني مما قدم فيه الحال على عامله المجرور، وقد قيل : إنّ « السَّمَلَاتُ » معطوف على / الضمير في « قَبْضَتُهُ » و « مَطْوِيَّاتٍ » ١٣٢/أ منصوب بها و « بِّمِمينِهِ » متعلق بـ « مَطْوِيَّاتٍ » ، والمراد بالتقديم هنا الجائز، مالم يمنع مانع من جهة أخرى، لا من جهة كونه حالاً، كما إذا كان العامل مصدراً موصولاً وكان

(١٦٣) لطرفة في ديوانه ٣٢ من معلقته .

والبيت في الكتاب ٩٩/٣ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، والأصول ١٦٢/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٥ ، والإنصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٥٢/٧ ، وشرح التسهيل ٥٠/٤ .

(١٦٤) نسب لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ٣٠٦/١ ، كما نسب لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٧٢ . وهو في الكتاب ٣٠٧/١ ، وابن السيرافي ٣٣٧/١ ، والإنصاف ٥٦١ ، والمقرب ٢٧٠/١ ، وشرح التسهيل ٥٠/٤ ، وتخليص الشواهد ١٤٨ ، والمغني ٧١٢ ، والهمع ٥٨/١ ، ٣١/٢ .

(١٦٥) آية ٦٧ من سورة الزمر.

وهذه القراءة منسوبة لعيسى بن عمر ، والجحدري .

ينظر توجيهها في معاني القرآن ٤٢٥/٢ ، والشواذ ١٣٢ ، والمحاسب ٢٣٣/١ ، والكشاف ٣٥٧/٣ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢١٦/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٠٠/٤ ، والبحر المحيط ٤٤٠/٧ .

الحال

فعلاً مقروناً بلام الابتداء، أو معمولاً [لصلة] (١٦٦) الألف واللام، أو ما أشبه ذلك من الموانع، ولم يتعرض المصنف لها؛ لأن المانع ليس متعلقاً بالحال، إنما هو متعلق بشيء آخر وهذا عادة المصنفين، أعني أنه متى كان المانع غير متعلق بالحال المقصودة بالذكر لم يتعرض لها، ويحكي أن بعض الأئمة في هذا الفن، وأظنه الأستاذ أبا الحسين بن أبي الربيع سئل عن تصغير « قدر » فقال : « قديرة » ، فقليل له " إنها على حد « ناب » تصغر وإن كانت من المؤنث الثلاثي المجرد عن علامة التأنيث بغير علامة، فقال: هذا أمر، آخر، وقد أجبتك عما سألتني عنه من كيفية التصغير، وهذا هو أحد الأجوبة في قول سيبويه (١٦٧) رحمه الله (تعالى) يقول : « كان يكون فهو كائن ومكون » ، أعني أن هذا بيان حالة التصريف، وأما امتناع « مكون » فلأمرٍ آخرٍ خارجٍ عن التصريف، وأمثال ذلك كثير :

قال (رحمه الله) :

وَنَحْوُ : « زَيْدٌ [مُفْرَدًا] (١٦٨) أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا » مُسْتَجَارٌ لَنْ يَهِيَنَّ

اسم التفضيل وإن كان غير جارٍ على الفعل لما قدمنا من اقتضاء الزيادة، ولكونه أيضاً لا تدخله علامة التأنيث على حدها في « ضارب » و « ضاربة » و « حسن » « حسنة » فإن له مزية على ما كان من الصفات الجوامد التي لا يتضمن لفظها حروف الفعل وعلى ما كان من العوامل كذلك ، أعني غير متضمن حروف الفعل كما قدمنا في « ليت، وكأن » باعتبار كونه أعني كون اسم التفضيل مضمن معنى حروف الفعل وصالح للجريان على الفعل، وذلك إذا دخل عليه نافٍ، كما إذا قلت : « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل

(١٦٦) في (أ) أصله .

(١٦٧) ينظر الكتاب ٤٥/١ ، ٤٦ .

(١٦٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ب) .

الحال

منه في عين زيد « فإنه إذ ذاك بمعنى حسن؛ لأن النفي توجه على الزيادة على [عادته]*
ودأبه، من أنه أعني النفي إنما يتوجه على القيود المطلقة حتى إنه إذا كان القيد مقيداً
توجه على قيده، فلهذا المعنى اختلف النحويون في نصبه للحال متقدمة عليه، والمسموع
منه وقع فيه توسطه بين حالين، وقد قدمنا أن اللفظ متى كان مصحوباً بقياس فإنه
يسهل أن يؤتى معه في تلك الحالة غير القياس، وإذا كان ذلك معتبراً فيما انفصل عنه
كما قدمنا في قوله (١٦٩):

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

فمن باب اللزوم أن يعتبر ذلك الحكم من المساواة حيث كان القياس واقعا في ذات اللفظ،
فإن الحاصل أنه جيء فيه بمقتضى القياس وعدمه، وكثيرا ما يعتمد ذلك أبو علي فيما
جاء بلغتين، إحداهما: على القياس، والأخرى: على غير القياس وإن لم يكن المتكلم ١٣٢/ب
بهما واحداً فإنه يغتفر كون إحدى اللغتين على خلاف القياس لمجيء الأخرى عليه أعني
على القياس، قال ذلك في غير موضع، ونظير هذا الحكم استشهاد من استشهد على أن
« بالعلياء » في قول نابغة بني ذبيان (١٧٠):

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعُلَيَاءِ فَالْسَّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

ليس محمولاً على « أقوت » لفقدان مثله في قول ذي الرمة (١٧١):

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْخُلَصَاءِ فَالْجَرْفِ سَقِيًّا وَإِنْ هَجَّتِ أَدْنَى الشُّوقِ وَالْكَفِّ

فكما أن « بالخلصاء » ليس له ما يتعلق به من عامل ظاهر التعلق، فكذلك « بالعلياء »،

(١٦٩) سبق تخريجه في هامش ١٦٣ من هذا الباب .

(١٧٠) في ديوانه ١٤٠ .

(١٧١) في ديوانه ١٦٦/١ .

وفيه (فالْجَرْفِ) بدلاً من (فالْجَرْفِ) والقافية (لَلْكَمْدِ) بدلاً من (وَالْكَفِّ) .

* في النسختين : عادة .

الحال

ولا يصح أن يتعلق بـ « سقيا » ؛ لأن ما يكون متأخراً عنه والمعنى لا يدفعه كما في قوله (١٧٢) :

سَقِيًّا لَهَا مِنْ أَرْبَعٍ قَدْ دَرَسَتْ قَدْ طَالَمَا إِلَى الْمَرَادِ قَدْ حَدَثَ

مصروفاً عنه إلى محذوف تقديره : دعائي لها، فمن باب اللازم ما يكون متقدماً عليه، والمعنى يدفعه أو يبعد توجهه إليه، فهذا من اعتبار كلام شخص بكلام شخص آخر؛ لأن المغزى واحد، والوطأة متفقة، فيغتفر إذاً في مثل « هذا بسراً أطيّب منه رطباً » أن يكون قد تقدم أحد الحالين وخرج عن القياس لمجيء الموازي له والمقابل على القياس، وأما قولهم (١٧٣) : « زَيْدٌ خَيْرٌ مَا يَكُونُ خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مَا تَكُونُ » فإنه أسهل لمجيء « أفعل من » فيه على غير أسلوبه، وتبدل الشكل من حيث هو مؤذن بتبدل الحكم، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : « لأن زيداً قائم » وجاز مع الإبدال من الهمزة هاء في قولهم (١٧٤) :

أَلَا يَا سَنَا بَرِّقِ عَلَى قُنَنِ الْحِمَى لِهِنَّكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ

فجاز دخول « اللام » على « أَنْ » لما أبدل من همزتها هاء ، لأن شكلها قد تبدّل، وتبدّل الشكل من حيث هو كما قدمنا مؤذناً بتبدل الحكم، ولا يشترط أن يكون المتبدل محتوياً على جميع أجزاء الكلمة، وأما في مثل قوله (١٧٥) :

لِهِنَّكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ

وفي مثل قوله (١٧٦) :

(١٧٢) لم أقف على القائل .

(١٧٣) ينظر هذا القول والحديث عنه في الكتاب ٤٠٠/٨ ، والمسائل المنتهية ٣٣ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/٢ ، ٣٤٥ .

(١٧٤) سبق تخريجه في ص ٢٥٧ ، هامش ٥٧ .

(١٧٥) سبق تخريجه في ص ٢٥٧ ، هامش ٥٨ .

(١٧٦) لم أقف على القائل .

لَهْنِي لَا شَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِماً لِذَوْمَةٍ بَكَرًا ضَيَّعَتْهُ الْأَرَاقِمُ

وفي قوله (١٧٧):

أَحَقًّا نَأَتْ عَنَّا حَلًّا وَتُمَازِرُ لَهْنًا لَمَقْضِي عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ

فقد قيل : إنه أيضاً على حد : « لهنك من برق علي كريم » وإنه لما تراخى ما بين اللام الأولى وبين ما حقاها أن تدخل عليه أعيدت على جهة التأكيد، كما في قوله (تبارك وتعالى) ﴿ أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ (١٧٨).

وقد قيل وهو اختيار أبي علي أن « اللام » في دخولها على الخبر منعت من أن تكون « اللام » الداخلة أولاً لام التأكيد؛ لأنه لا يجمع بين ثلاثة أحرف مؤكدات في حكم واحد، فيكون الأصل: لله إنا لمقضي علينا التهاجر، والله إني لأشقى الناس إن كنت غارماً، والله إنك من عبسية لوسيمة، والله في هذا كله قسم، وصحب الكلام معنى التعجب (١٧٩)،

كما في قوله : / (١٨٠)

أ/١٣٣

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخَرِّبِهِ الضِّيَّانُ وَالْأَسُ

وقد نقل عنه أيضاً العموم، فيقول في هذا « لهنك من برق علي كريم » إن الأصل : لله إنك ، لكنني لم أقف عليه، وكلامه في « التذكرة » إنما هو فيما إذا وجدت « اللام » في الخبر فإذا فـ « زيد » أو « أزيد خير ما يكون خير منك خير ما تكون » أسهل من « هذا بُسراً أطيب منه رطباً » لما قدمنا من تبدل الشكل في « أفعل من » .

(١٧٧) لم أعرف قائله .

وهو في اللسان (آلة) ٤٦٧/١٣ ، مع اختلاف في بعض ألفاظه.

(١٧٨) آية ٣٥ من سورة المؤمنون.

(١٧٩) تنظر المسألة في شرح التسهيل ٣١/٢ ، والارتشاف ١٤٣/٢ ، والجنى الداني ١٢٨.

(١٨٠) نسب لأكثر من شاعر من هذيل ، ينظر شرح أشعار الهذليين ٢٢٨/١ ، ٤٣٩ .

وهو في الكتاب ٤٩٧/٣ ، والأصول ٤٣٠/١ ، واللامات ٨١ ، والصاحبي ١٤٩ ، وابن يعيش

٩٨/٩ ، وشرح التسهيل ١٤٠/٣ ، ١٩٩ ، والجنى الداني ٩٨ .

الحال

وذهب الأكثرون إلى أن التقدير في مثل « هذا بسرّاً أطيب منه رطباً » هذا إذا كان بسرّاً أطيب منه إذا كان رطباً؛ لأن المعنى على التقييد بالزمان وقد استشهد على أن المعنى على التقييد بالزمان تقييده بالزمان، أعني تقييد المعنى بالزمان في قوله (١٨١) :

إِنَّ أَخَاكَ صَائِلًا لِّلَيْثُ وهو إذا كان مُنِيلاً غَيْثُ

هكذا أنشده بعض أهل البيان مستشهداً على التقييد في قولهم : « أخطب ما يكون الأمير جالساً » والمقدر في المسألتين واحد؛ لأن التقدير : إذا كان ، في المسألتين، أو إذا كان، أو إذا يكون، أو إذ كان، باعتبار المقصود من الحال أو الاستقبال، وقد قدمنا إنشاده على إيلاء هذه الحروف وأخواتها الحال، أعني « كأن صائلاً أخاك ليث » ، وهذا الاستشهاد على حد ما قدمنا في بيتي النابغة الذبياني وذوي الرمة.

وهذا المعنى من الاستشهاد يقع لأبي علي كثيراً ولأبي الفتح، ويقول كثيراً : « وقل من يساعدك على هذا، ولكن من علم أنس ومن جهل استوحش » (١٨٢) وعلى هذا يقع الاستشهاد بأن قولهم : « مررت برجلٍ خيرٍ ما يَكُونُ خيرٌ منك خيرٌ ما تَكُونُ » على أن الحال ليس العامل فيها « مررت » لفقدانه في قولهم : « زيد أو أزيد خير ما يكون خير منك خير ما تكون » .

وأما من نقل عن أبي علي (١٨٣) أن العامل في هذا النوع اسم التفضيل مطلقاً وأن هذا اختياره، فإن هذا النقل ليس معروفاً عن أبي علي وكلامه في « التذكرة » مخالف لهذا النقل.

قال أعني أبا علي في « التذكرة » : مسألة : « هذا بسرّاً أطيب منه رطباً » العامل

(١٨١) سبق تخريجه في هامش ١٤٩ من هذا الباب ، مع اختلاف في بعض ألفاظه.

(١٨٢) ينظر

(١٨٣) ينظر تفصيل كلامه في المسائل المنتورة ٣٣ .

الحال

في « بسر » لا يخلو من أن يكون « هذا » أو « أطيب » أو مضمر هو إذا كان، أو إذا كان، فلا يجوز أن يكون العامل فيه « أطيب » وقد تقدم عليه؛ لأن « أفعل » هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لاتجيز « ممن أنت أفضل » ولا « ممن أفضل أنت » فتقدم « من » عليه ؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدمه، فإذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جر، إذا تقدم مع إنما يكون متعلقاً بحرف الجر قد يعمل فيه ما لا يعمل في غيره، نحو « هذا مار بزيد أمس » و « هذا معط زيدا درهما أمس » ، فَأَنَّ لا يعمل فيما لم يتعلق بحرف الجر مما يشابهه المفعول به أولى؛ فأما قوله (١٨٤):

أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

فلا ضرورة الشعر، فإذا كان كذلك / لم يعمل أطيب في بسراً المتقدم عليه، وإذا لم يجز أن ١٣٣/ب يكون هذا العامل كان إما هذا وإما المضمر، فإن أعملت فيه المضمر الذي هو « إذ كان » لزم أن يكون العامل في « إذ » هذه المضمر قولك « هذا » لما فيه من معنى الفعل، فإذا كان العامل فيه « هذا » ولم يكن لك بد من إعمال « هذا » في الظرف أعملت « هذا » في نفس الحال واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر في الحال، إذ لا بد لك مع إضمار ذلك من إعمال « هذا » فإذا أعملت « هذا » تأولت ما حكاها الناس : هذا منصوب على إضمار إذ كان على إرادتهم معنى هذا الكلام لاحقيقة لفظه، وجعلت « أطيب » خبراً لمبتدأ ، إذ كان قد عمل في الحال كما تقول : « ضرب زيد عمراً حسن » فتأتي فيه بخبر بعد ما أعملته في الفاعل والمفعول ، فأما « رطباً » فالعامل فيه « أطيب » ولا يمتنع أن يعمل في « رطب » وإن لم يعمل في « بسر » لأن ما تأخر عنه لم يمتنع أن يعمل فيه كما عمل في

(١٨٤) للفرزدق وليس في ديوانه ، والبيت بتمامه :

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جنى النحل بل ما زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ
وهو في ابن يعيش ٦٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١١٣٣ ، وتذكرة النحاة ٤٧ ، وشفاء
العليل ٦١٠ ، والهمع ١٠٤/٢ ، والأشموني ٥٢/٣ .

الظرف في قول أوس (١٨٥) :

فَإِنَّا وَجَدْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَهْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ

ألا ترى أن « ساعة » معمول « أحوج » ولو رفعت فقلت : « أطيّب منه رطب » لكان خبراً لهذا يستقل به ويكون « أطيّب منه رطب » جملة في موضع الوصف لبسر النكرة ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، وإذا جميعاً من أسماء الزمان، ولا يجوز على ما أجازهُ أبو عثمان في « أزيد خير ما يكون خير منك خير ماتكون » أن يكون « بسراً » ^{*} حالاً من « أطيّب منه » متقدماً لأن « أطيّب منه » قد انتصب عنه « رطباً » ولايجوز إذا انتصب عن فعل أو معنى فعل حال أن ينتصب اسم آخر على الحال، كما لا ينتصب عنه مفعولان، إلا أن تجعل الثاني صفة لأول، ولا يجوز هذا في هذه المسألة، ألا ترى أنه لا يستقيم أن تصف البسر بالرطب، وقد يجوز أن يحمل نصب بسر على هذا الظاهر الذي ذكره كأنه قال إذا كان بسراً وإذا كان رطباً أطيّب منه إذا كان بسراً فيكون الطرفان جميعاً ^{*} [متعلقين] بأطيّب ؛ لأن أطيّب فيه دلالة على فعلين، ألا ترى أن أبا الحسن أجاز « أنت اليوم أفضل منك غداً » فعلق الطرفين به، فقال : لأن هنا فعلين فإذا كان كذلك جاز أن تعلق الطرفين هنا به فإذا علقتهما به انتصب الحالان بالفعل المضاف إليهما الطرفين هذا نصه .

وفي التفرقة بين « هذا بسراً أطيّب منه رطباً » و « أزيد خير ما يكون خير منك خير ما تكون » ما قدمنا ونحو الشيء قد يراد به الشيء، لأن نحواً في معنى قريب، والقريب بمعنى الشبيه، فنحو الشيء معناه قريب من الشيء وقريب من الشيء معناه شبيه به، وقد ثبت في الشبيه أنه يراد به الذات فتقول : « مِثْلِي لَا يُخَدَعُ » كما ورد من

(١٨٥) في ديوانه ١٢١.

وفيه (ربط) بدلاً من (رهط) .

* في « أ » : حال . متعلقان .

الحال

قول عمرو بن العاص (١٨٦) (رضي الله عنه) وقد سأله بعض قبط مصر أن يكف عنهم ثلاثة أيام ليأتوه بالجواب عما / طلب منهم من الإسلام، أو عطاء الجزية، أو المناهضة، ١٣٤/أ فقال : « إن مثلي لا يخذع » ، ومنه قوله (١٨٧) :

وَإِنَّكَ بِعُتْنِي طَوْعاً بَبْخُسٍ وَمَا مِثْلِي عَلَى كَالٍ يُبَاغُ

وهل يكون ذلك في لفظ الشبه أو التشبيه ؟ منعه بعض أهل البيان وقال: الوارد منه إنما هو « مثل » وهو على خلاف القياس، وما كان على خلاف القياس فإنه لا يتعدى به محله الواقع به، وإذا امتنع ذلك في شبه وتشبيه مع ما فيه من قرب الموافقة لـ « مثل » فمن باب اللزوم أن يمتنع في نحو وقريب، لكنه قد وجد في كلام بعض المصنفين فيكون على هذا قوله : نحو « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً » ، المراد به نفس هذا اللفظ - أعني « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً - وفيه ما قدمنا .

قال (رحمه الله) :

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَأَعْلَمُ، وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

الحال فيها شبه من الخبر ومن المفعول، فشبه الخبر مقتض لجواز التعدد، وشبه المفعول مقتض لعدم التعدد ، فمن راعى شبه الخبر جواز التعدد، ومن راعى شبه المفعول منع من التعدد، لأنها أعني الحال في شبه المفعول شبيهة بما يتعدى من الأفعال إلى واحد، وما تعدى من الأفعال إلى واحد فإنه لا يجوز أن يتعدى إلى غيره، فإذا قلت : « جاء زيد ضاحكاً مستبشراً » أو « راكباً ذا لامة » أو ما أشبه ذلك، فمن جواز تعدد الحال جعلهما معاً لـ « زيد » ، وهو الظاهر ، ومن منع جعل الحال الثانية ليست للظاهر، وإنما هي

(١٨٦) كان ذلك سنة ٢٠ هـ في فتح مصر . ينظر البداية والنهاية ٩٨/٧ .

(١٨٧) سبق تخريجه في ص ١٨ ، هامش ٧٧ .

الحال

للمضمر، وكذلك لو كانت حال الثالثة ورابعة أو مازاد على ذلك ، في هذا هو الخلاف .
فأما إن تعدد صاحب الحال فلا خلاف في جواز التعدد، ويجرى فيها من
العطْف والجمع ما يجرى في الصفة، فتقول : « ضرب زيد عمراً قائمين وقائماً
وقاعداً » ، « ولقيت زيدا مصعداً منحدراً » و « لقيت زيدا مصعداً ومنحدراً » و « لقيت
زيداً مصعدين ومنحدرين » ، خلافاً لمن منع من التثنية في غير الموافق، والشاهد لجوازه
قول عنتره (١٨٨):

متى ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

ولا اعتبار بقول من قال : إن الرواية : متى ما تلتقي حتى يرد الثاني إلى موافقة الأول،
لأنه قد ثبت حيث لا يمكن رد، كما في قوله (١٨٩) :

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى بَعْدَ عَشْرِ تَكَامَلَتْ وَلَمْ يَبْدُ لِلْأَثَرِابِ مِنْ صَدْرِهَا حَجْمُ
صَغِيرِينَ نَزَعَى الْبَهْمَ يَالَيْتَ أَنَّنَا مَدَى الدَّهْرِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرِ الْبَهْمُ

قال (رحمه الله) :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: «لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِداً» / ١٣٤/ب

الحال تجيء على نوعين :

أحدهما : أن يكون المقصود بها البيان، ويعرف ذلك بكون ما تقدم لا يدل على ما

أحرزه لفظها، أعني لفظ الحال.

(١٨٨) في ديوانه ٢٣٤

وهو في أمالي ابن الشجري ٢٦/١ ، وأسرار العربية ١٩١ ، وابن يعيش ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ،
وشرح التسهيل ٩٠/١ ، ٣٤٩/٢ ، والتصريح ٢٩٤/٢ ، والهمع ٦٣/٢ ، والأشموني ١٠/٤ .

(١٨٩) لمجنون ليلي في ديوانه ١٨٦ مع اختلاف في بعض الألفاظ

وهما في الشعر والشعراء ٥٦٤/٢ ، وأمالي القالي ٢٦١/١ ، والحماسة البصرية

٢٠٧/٢ - ٢٠٨ .

الحال

والآخر : أن تكون قد جيء بها على سبيل التأكيد، ويعرف ذلك بأن يكون ما تقدم يدل على ما أحرزه لفظها، فمن الأول : « جاء زيد ضاحكاً » ، ومن الثاني قولك « بطش زيد ساطياً » وأنكر بعض النحويين وقوع الحال للتأكيد ميلاً منه إلى أن حكمها حكم الظرف، والظرف من حيث هو لا يقع مؤكداً وتأول جميع ما جاء من ذلك، فقال : إن الفعل من حيث هو لا يقتضي اختصاصاً بمن أسند إليه، بخلاف الحال فإنها تقتضي الاختصاص بمن جعلت حالاً منه، وإذا كان كذلك وقعت المغايرة بين الفعل والحال، قال : والذي يدل على عدم التأكيد أنه لم يؤت بها من لفظ الفعل إلا وهي مصاحبة لغيرها، وقد تقدم أنه متى كان الجاري على غير القياس مصاحباً آتياً على القياس سهل أمره، والذي جاء من ذلك (١٩٠):

قُمْ قائماً قم قائماً صَادَفْتَ عِزّاً دَائِماً
وَعُشْرَاءَ رَائِماً وَقَرِطَ عِزّاً دَائِماً

فـ « قائماً » صفة في أصله ، وقد صاحب ما وقع على مقتضى القياس، وهو جريان النكرة ، على النكرة وأيضاً فإن الفعل من حيث هو غير موضوع للثبوت بخلاف الاسم، وإذا كان كذلك وقعت المغايرة بين الفعل والحال، هذا كله إذا لم تعلم مغايرة بينهما على الإطلاق، فأما إذا علمت فلا إشكال ومن هذا « عثا » و « أفسد » فإنهما متغايران في أصل الوضع بالعموم والخصوص، فإن العثو لا يكون إلا مصحوباً بعز ومنعة، بخلاف الفساد فإنه لا يختص بالعز والمنعة، وقد أوضح اختصاص العثو بالعز والمنعة قوله (١٩١):

إِذَا نَالَ لَا يُلْفَى لَدَى النَّيْلِ غَاصِبَا وَإِنْ عَزَّ لَا يُلْفَى لَدَى الْعِزِّ عَاثِيَا

(١٩٠) لم يعرف قائله .

ينظر الخصائص ١٠٣/٣ ، والصاحبي ٣٩٤ ، وأمالى ابن الشجري ١٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٧/٢ ، وابن الناظم ٣٣٥ .

(١٩١) لم أقف على القائل.

وأوضح عدمهما أعني عدم العز والمنعة قوله (١٩٢):

تُفْسِدُ مِثْلَ مَا أَتَتْ فُؤَيْسِقَهُ فَأَفْسَدَتْ غَزْلَ صِنَاعٍ مُشْفِقَهُ

والفويسقه الفأرة، وأيضاً فإن الإفساد قد يقع والمفسد لا يريده، بخلاف العثو فإنه لا يقع إلا مع إرادة، قال ذلك أبو علي في قول بعضهم يهجو أبا العباس المبرد (١٩٣):

يَارِبِّ إِن كُنْتَ تَرَى الْمَبْرِدَا إِنَّ قَاسَ فِي النَّحْوِ قِيَاساً أَفْسَدَا
وَيُفْسِدُ الشَّعْرَ إِذَا مَا أَنْشَدَا

هكذا أنشده، وأنشد غيره :

وَيُكْسِرُ الشَّعْرَ إِذَا مَا أَنْشَدَا

قال : ولم يكن أبو العباس يكره ما قيل فيه من الهجاء غيرها، يعني غير هذه القطعة، وحكي عن بعضهم قال : أنشدنا أبو العباس المبرد لعبد الصمد بن المعذل يهجو (١٩٤):

سَأَلْنَا عَنْ ثَمَالَةَ كُلِّ حَيٍّ فَقَالَ الْقَائِلُونَ وَمَنْ ثَمَالَهُ
فَقُلْتُ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ مِنْهُمْ فَقَالُوا زِدْنَا بِهِمْ جَهَالَهُ /
فَقَالَ لِي الْمَبْرِدُ خَلَّ عَنِّي فَقَوْمِي مَعَشَرٌ فِيهِمْ نَذَالَهُ

أ/١٣٥

وأيضاً فإن العثو لا يكون إلا في المراتيات، بخلاف الفساد فإنه يعم، ومن وقوعه أعني الفساد في المعاني قوله (١٩٥) :

أَفْسَدَ رَأْيِي عَامِرَ قَبِيلَتِهِ وَأُمُّهُ وَزَيْنَبُ حَلِيلَتُهُ

فإذا كان كذلك فلا يحتاج في مثل « عثا زيد مفسداً » إلى اعتبار المغايرة، ويتعين إظهار

(١٩٢) لم أقف على القائل.

(١٩٣) ...

(١٩٤) وهي في أمالي القالي ١٤٦/١ ، وأخبار النحويين البصريين ١٠٥ ، ١٠٧ ، ونزهة الألباء

١٦٨ ، ومعجم الأدباء ١٩/١١٦ والأول والثاني في إنباه الرواة ٢٥٣/٣ ، وبغية الوعاة ٢٦٩/١ .

(١٩٥) لم أقف على القائل.

الحال

عاملها، وهذا مما استدل به على التأكيد، لأن المؤكد لا يناسب حذفه لأن التأكيد للشيء يقتضي أنه غير مهمل أمره ، وحذفه يقتضي أنه مهمل أمره فيتناقضان، وله أن يقول : إن لزوم الإظهار للفعل ليس بهذا المعنى وإنما هو لإمكان توجه دلالة الحال عليه، وإذا كان كذلك أمكن أن يكون من غير المعنى، فإذا قُصد تعين الإتيان به.

والمراد بالحال هنا القرينة، فيكون فيما التزم إثباته نظير الظرف إذا كان بعض الخبر أو المجرور، فإنه لا يجوز حذفه لأن الباقي يستقل بذلك، فإذا كان كذلك لم يتعين للمحذوف دليل فيتعين إثباته، كما إذا قلت : « زيد هو في الدار » فلا يجوز « زيد في الدار » وأنت تريد « هو في الدار » باستقلال « في الدار » للخبرية، وكذلك « زيد هو عندك » ، وحكم الصلة في هذا حكم الخبر؛ لأن الصلة من حيث هي خبر في المعنى. وأما قوله (تبارك تعالى) : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (١٩٦): فإن أبا علي قد جعله من باب حذف الصفة، فقال المعنى : و أرسلناك للناس رسولا ذا معجزات وبراهين لا يستطيع أحد دفعها، فحذفت الصفة ؛ لأن إطلاق الموصوف يقتضي وجودها؛ لأن الشيء متى أطلق حمل على أكمل ما يكون لاسيما عند إرادة المعارضة ، قال : ويحتمل أن يكون « رسولا » بمعنى الرسالة ، ويرجع المعنى إلى ما قدمنا في « رسولا » فإذاً فيكون المعنى وأرسلناك للناس برسالة شهدت لصحتها المعجزات والبراهين التي لا يقدر أحد على دفعها، فيكون إذ ذاك « رسولا » [منصوبا] * على إسقاط حرف الجر، قال : ومجبيء « رسول » بمعنى الرسالة في كلامهم كثير، ومنه قوله (١٩٧):

(١٩٦) آية ٧٩ من سورة النساء.

(١٩٧) هذا البيت والأبيات التي تحمل رقم (٢٠٢) هي لعبد الله بن حذف، وهي في ديوان الردة ٢٤٩.

ينظر تاريخ الأمم ٣/ ٣٠٤ ، والإصابة ٣/ ٨٨ . مع تغيير في بعضها.

* في النسختين : منصوب .

أَلَا أُبَلِّغُ أَبَا بَكْرٍ رَسُولًا وَسُكَّانَ الْمَدِينَةِ أَجْمَعِينَ

أي : رسالة، وكذلك أيضاً قول سامة بن لؤي (١٩٨) :

يَلِّغُنَّ عَامِرًا وَكَعْبًا رَسُولًا أَنَّ نَفْسِي إِلَيْهِمَا مُشْتَاقَةٌ

أي : رسالة ، ويتعين ذلك في قوله (١٩٩) :

أَنْعَمَ اللَّهُ بِالرَّسُولِ وَبِالْمُرِّ سِلِّ وَالْحَامِلِ الرِّسَالَةَ عَيْنًا

لوجهين : أحدهما : أنك إن لم تجعله كذلك كان وبالحامل الرسالة تكراراً، والتكرار في أماكن الانضمام وقصد الانسحاب والتتبع ممنوع .

والثاني : أنه يلزم أن تكون الألف واللام / المقتضية للعهد لم يتقدمها معهود إليه ، ١٣٥/ب وأيضاً فإن القسمة إن لم تكن كذلك لم تكن مستوعبة ، والمراد الاستيعاب، وقد عد بعضهم هذا وجهاً ثالثاً، وعده بعضهم مقوياً لا يستقل بالاقتضاء، وهو الأظهر؛ لعدم تقدم المجلد وإنما يلزم الاستيعاب عند تقدم المجلد، وقد تقدم التنبيه على مثل ذلك. ومما يدل على أن « رسولاً » في مثل :

أَلَا أُبَلِّغُ أَبَا بَكْرٍ رَسُولًا

« الرسالة » ، وقوع الرسالة مكانه، كما في قوله (٢٠٠) :

أَلَا أُبَلِّغُ أَبَا حَفْصٍ أَلُوكًا فَذَلِكَ مِنْ أَخِي ثِقَّةٍ إِزَارٍ

ف « ألوكة » جمع « ألوكة » كما في قوله (٢٠١) :

(١٩٨) البيت من أبيات أخر في السيرة النبوية لابن هشام ٩٨/١.

وما بين المعقوفين في (أ) : بني .

(١٩٩) أنشده ثعلب في (مجالسه) ٣٧٠/٢ ، وهو في اللسان (نعم) ٥٨١/١٢ .

(٢٠٠) لأبي المنهال ثقيلة أو نُفيلة الأكبر الأشجعي يخاطب به عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

وهو في الإيضاح ٢٠٨ ، والمقتصد ٦٤٥/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٦٢ ، وتحرير

التحبير ٢٠٦. وفي اللسان (أزر) ١٧/٤ نسبه وأبيات أخرى لجعدة بن عبد الله السلمي.

(٢٠١) للبيد بن ربيعة العامري يرثي أخاه ، وهو في ديوانه ١٤٠

وَعُلَامٍ أَرْسَلْتُهُ أُمَّهُ بِأَلْوَكٍ فَبَذَلْنَا مَا سَأَلَ

والألوكة : الرسالة ، وأيضا فإنه قد أتبع بما يقتضي الرسالة، وهو قوله عقيب البيت، أعني عقب « ألا أبلغ أبا بكر رسولا » ، بقوله (٢٠٢) :

فَهَلْ لَكُمْ إِلَى نَفَرٍ يَسِيرٍ مُقِيمٍ فِي جَوَاثَا مُحْصَرِينَا
كَأَنَّ شُعَاعَهُمْ فِي كُلِّ شَمْسٍ شُعَاعُ الشَّمْسِ يُعْشِينَ الْعُيُونَا
تَوَكَّلْنَا عَلَى الرَّحْمَنِ إِنَّا وَجَدْنَا الرَّبَّحَ لِلْمُتَوَكِّلِينَ

وذهب بعضهم ، وأظنه أبا علي فيما نقل عنه ، إلى أن « رسولا » في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ (٢٠٣) أن المعنى ذاتك معلمة بالرسالة لما أودعها الله (تبارك وتعالى) من الصفات الحميدة، والشمائل الشريفة، يظهر ذلك لمن وفقه الله (تبارك وتعالى) وهده إلى إدراك ذلك، فيكون على حد قوله : (٢٠٤)

خَلَفْتَ مَلِيكًا إِذْ خَلَفْتَ وَلَمْ يَكُنْ لِيَصْلُحْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَلِيكًا

ينشد « ليصلح » بالياء وبالتاء، وقد جاء هذا المعنى بعينه في قول عبدالله بن رواحه يمدح النبي ﷺ (٢٠٥) :

لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ آيَاتٌ مُبَيِّنَةٌ لَكَانَ مَنْظَرُهُ يُنْبِيكَ بِالْخَبَرِ

وقريب منه قوله أيضاً أعني قول عبد الله بن رواحه (٢٠٦) :

(٢٠٢) ينظر تخريجها في هامش ١٩٧ السابق.

(٢٠٣) آية ٧٩ من سورة النساء.

(٢٠٤) لم أقف على القائل .

(٢٠٥) في ديوانه ١٦٠ .

وهو في الإصابة ٣٠٧/٢ .

(٢٠٦) في ديوانه ١٥٩ وينص العبارة في الاستيعاب (هامش الإصابة) ٢٩٦/٢ . وهي

مع اختلاف في بعض ألفاظها في السيرة النبوية لابن هشام ٣٧٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى

٢٩٣ ، وشعر الدعوة الإسلامية ٣٦١ .

إِنِّي تَفَرَّسْتُ فِيكَ الْخَيْرَ أَعْرِفُهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ مَا خَانَ نِيَّ الْبَصَرُ
أَنْتَ النَّبِيُّ وَمَنْ يُحَرِّمُ شَفَاعَتَهُ يَوْمَ الْحِسَابِ فَقَدْ أَرَزَى بِهِ الْقَدَرُ
فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا أَتَاكَ مِنْ حَسَنٍ تَثْبِيتَ مُوسَى وَنَصْرًا كَالَّذِي نَصَرُوا

وقد قيل: إن «رسولا» محمول على إضمار، التقدير: أعطيناك أو جعلناك، الأول: على أن يكون رسولا بمعنى رسالة، والثاني: أن يكون على ظاهره، ويستحسن في هذا الموضع الإضمار؛ لأن فيه تكثير الجمل والموضع يقتضيه، أعني تكثير الجمل؛ لأنه من أماكن التعظيم والامتنان، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وأما قوله (تبارك وتعالى): ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مَسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ (٢٠٧) فإنه محمول على الإضمار وأن التقدير: جعلها مسخرات أو خلقها، لما قدمنا / من أن الموضع للتعظيم والامتنان. وأما قول الشاعر (٢٠٨):

أ/١٣٦

أَصْخَ مَصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمْ تَوْقِي خَلَطَ الْجَدِّ بِاللَّعِبِ

فإنه قد يحتمل الحمل على الإضمار، لأن الموضع موضع تنبيه وإرشاد، وهو أيضاً مما يستحب فيه الإكثار؛ حرصاً على توفية المعنى فيكون التقدير: أصخ ولتكن مصيخاً لمن أبدى نصيحته، ويكون قد استفيد من مصيخ الثبوت؛ لأن الفعل - كما قدمنا - لا يقتضى بوضعه الثبوت، وقد يحتمل أن يكون «مصيخاً» صلة للكلام أعني زائداً جيء به لتوفية الوزن، وقد قال بعض أهل البيان في قول أبي الطيب (٢٠٩).

آية ١٢ من سورة النحل.

قرأ ابن عامر برفع الأسماء الأربعة في ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مَسَخَّرَاتٌ﴾ ووافقه حفص عن عاصم في الحرفين الآخرين (٢٠٧) ﴿وَالنُّجُومُ مَسَخَّرَاتٌ﴾. وقرأ الباقون بنصب الأربعة وكسر تاء ﴿مَسَخَّرَاتٍ﴾. انظر تفصيل القراءة في السبعة ٢٧٠، والكشف عن وجوه القراءات ٢٥/٢، وحجة القراءات ٢٨٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢١٨/٢، والنشر ٢/٢٠٢، والمبسوط ٢١٣.

(٢٠٨) لم يعرف قائله.

وهو في شرح التسهيل ٣٥٧/٢، والمساعد ٤١/٢، والتصريح ٣٨٧/١، والأشمونى ١٨٥/٢.

(٢٠٩) في ديوانه بشرح العكبري ١١٤/١.

عُمُرُ الْعَدُوِّ إِذَا لَاقَاهُ فِي رَهَجٍ أَقَلُّ مِنْ عُمُرِ مَا يَحْوِي إِذَا وَهَبَا

إن « إذا وهبا » صلة جيء به لتمام البيت وتوفية وزنه، قال ومثله قوله (٢١٠):

شَجَاعَةٌ قَدْ نَلَّتْهَا شَجَاعَةٌ تُفِيدُكَ الْمَلِكَ وَعَمَّ الطَّاعَةُ

قال : يريد شجاعة قد نلتها تريك الملك وعموم الطاعة من الناس، و « شجاعة » صلة واقعة موقع الحرف، يريد بالصلة الزيادة، وبوقوعها موقع الحرب « أن » الزائد حقه أن يكون حرفا، كما في قوله (٢١١):

أَعَائِشُ مَا لِأَهْلِكَ لَا أَرَاهُمْ يُضَيِّعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمُضِيعِ

فإن « لا » صلة، أي : زائدة، وأن المعنى أعائش ما لأهلك أراهم يضيعون الهجان مع المضيع، بدليل قوله :

لِمَالِ الْمَرْءِ يُضِلُّهُ فَيُغْنِي مَفَاقِرَهُ أَحَبُّ مِنَ الْقُنُوعِ

وهو مما أخرج المعنى إلى معنى آخر لا يعنيه موضعه ما أتبع به مما عين الإخراج بخلاف قوله (٢١٢) :

فِي بَرٍّ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرُ

فإن الموضع لنفسه متعين للزيادة، إلا أن الزيادة في الاسم على خلاف الأصل، ولذلك كان الراجح عند أكثر النحويين، ونص عليه أبو علي أن المعنى في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ (٢١٣) ، بجعل الآية مقتضية حكم مازاد على اثنتين فقط، وجعل حكم اثنتين مستفاد من السنة والإجماع.

(٢١٠) لم أقف على القائل .

(٢١١) للشماخ بن ضرار الذبياني في ديوانه ٢١٩ ، ٢٢١ .

وهو في الصاحبى ٢٦٢ ، والأزهية ١٥٦ ، والسان « ثبج » ٢٢٠/٢ .

(٢١٢) للعجاج في ديوانه ١٤ .

وهو في مجاز القرآن ٢٥/١ ، ومعاني القرآن ٨/١ ، والخصائص ٤٧٧/٢ ، والصاحبى

٢٦٠ ، وابن يعيش ١٣٦/٨ .

(٢١٣) آية ١١ من سورة النساء .

الحال

وقد قيل : إنه على التقديم والتأخير، وإن كن نساء اثنتين فما فوق وهذا المعنى بعيد، وقد رده أكثر الناس؛ لأن فيه مع التقديم والتأخير حذف مقتضى الزيادة، وهو «

الفاء » و « ما » ؛ لأن التقدير عنده فإن كن نساءً اثنتين فما فوق، وقد ضعف هذا التقدير

أيضاً بأن « ما » الواقعة بهذا المعنى يلزم أن يقع بعدها فعل فتقول : « أكرم زيدا فما

عداه » و « أكرم زيدا ودع ما عداه » ، وليس بالقوي ؛ لاقتضاء ضعف هذا التقدير، لأن

« فوق » طالب لمتعلق ويتعين من أجل الموضع الفعل كما يتعين تعلقه بالفعل إذا وقع صلة

في مثل « أكرمت الذي / عندك » فإن القائل بجواز أن يكون المتعلق به في مثل « زيد في ١٣٦/ب

الدار » اسماً يلزم عنده أن يكون في هذا ، أعني في « أكرمت الذي عندك » فعلاً، وإلا

لزم أن يكون المبتدأ قد حذف من الصلة من غير طول.

ولا يصح أن تقول : إن الطول وقع بالمتعلق ؛ لأنه عوض منه ولهذا لم يجمع بينهما،

وما كان عوضاً عن الشيء لا يصح أن يكون من تتمته.

ولا يصح أن تقول : إن الضمير المقدر معه مقتضى طولاً؛ لأن الضمير المقدر في

اسم الفاعل وما جرى مجراه ليس مركباً لعدم القصد وإنما تحمله الاشتقاق وهو غير

مقصود، ولذلك أي : لكونه غير مقصود ، وأنه في نية الترك ، توجه عليه - أعني على

اسم الفاعل وما جرى مجراه - أثر العامل، فتقول : « جاغني ضاحك » و « رأيت

ضاحكاً » و « مررت بضاحك » وما جرى مجراه .

على أن بعضهم : قد ذهب إلى أن ظهور الأثر في « ضاحك » وبابه إنما هو إلتفات

إلى الموصوف إن كان محنوقاً ، وإن كان ظاهراً فإنه إنما جاز ذلك فيه، لأنه من تنمة

الموصوف، فكان حكمه بهذا الاعتبار حكم الموصوف، فيكون الدليل عليه من نحو المعنى،

لا من نحو اللفظ .

وقد استدل من جهة المعنى بأدلة متعددة ، في بعضها ضعف، وفي بعضها قوة،

وتقرير ذلك في علم البيان . وحيث يكون هو المقصود .

... وذهب بعضهم إلى أن « فوق » في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ (٢١٣) زائد دال على معنى الارتفاع عن الاثنتين، وقد رد بكون الزائد لا يدل على معنى خاص ، إنما يدل على معنى عام وهو التأكيد .

واستدلال هذا القائل على دلالة الزيادة على المعنى الخاص، بقولهم : « ما كان أحسن زيدا » أن « كان » زيدت لتدل على المضي وهذا معنى خاص، وبقول الشاعر (٢١٤) :

أَنْتِ تَكُونُ مَا جِدُّ نَيْلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ

و بقوله (٢١٥) :

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلُ وَمَاءُ

على من روى « مَزَاجُهَا » بالرفع، فقال « يكون » و « تكون » في الموضعين دالة على الاستقبال وهو معنى خاص، فإن ذلك لا ينهض، لأنه راجع إلى التأكيد، وهو المعنى العام الذي وضعت له الزيادة.

أما في « ما كان أحسن زيدا » ، فلأن « أحسن » للمضي، لكن بعدم تصرفه ضعف فيه معنى الزمان، فقوي بـ « كان » الموضوع له مجرداً على الصحيح. وأما « أَنْتِ تَكُونُ مَا جِدُّ ... البيت » فإن الصفة فيه مقيدة بـ « إذا » ولا إشكال في كونه مقتضيا للاستقبال. وأما « يَكُونُ مَزَاجُهَا البيت » فإنَّ المَزَاجَ إنما يكون في المستقبل عند إرادة إدارتها على الشُّرْبِ، ولذلك استدل بأن « الواو » وقعت في غير مرتب بقوله (٢١٦) :

(٢١٣) آية ١١ من سورة النساء .

(٢١٤) سبق تخريجه في ص ٢١١ ، هامش ٥٧ . و (يكون) في البيت زائدة تدل على الاستقبال المجرد.

(٢١٥) سبق تخريجه في ص ٢١٢ ، هامش ٦٠ .

(٢١٦) للبيد في ديوانه ١٧٥ من معلقته .

وهو في سر الصناعة ٦٣٢ ، وأسرار العربية ٣٠٣ ، وابن يعيش ٩٢/٨ ، ورسف المباني

أُغْلِيَ السِّبَاءَ بِكُلِّ أَدَكْنٍ عَاتِقٍ / أَوْ قَهْوَةٍ مُزِجَتْ وَفُكَّ خَتَامُهَا /

فإن المعنى : فض ختامها ومزجت؛ لأن المزج إنما يكون عندهم حال إدارتها على الشرب.

و « السبأ » هنا المراد به : ما يسبون من الأعادي، « فعال » بمعنى « مفعول »

ك « كتاب » بمعنى « مكتوب » ، فيكون المعنى على حده في قول طرفة (٢١٧) :

لَا تَعَزُّوْا الْخَمْرَ إِنْ طَافُوا بِهَا بِسِبَاءِ الشُّؤْلِ وَالْكَوْمِ الْبُكْرِ
فَإِذَا مَا شَرِبُوهَا وَانْتَشَوْا وَهَبُوا كُلَّ أُمُومٍ وَطِمْرٍ
ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمَسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأَزْرِ

قيل : إن « راحوا » هنا لا يخص وقت الهجير؛ لأن ذلك الحكم لا يختص بوقت دون وقت،

فإذا فالمعنى : « ساروا » ، ويستشهد به للشافعي (رضي الله عنه) على أن « راح » في

قوله ﷺ فيما رواه سمي مولي أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي

صالح السمان عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ ، قال : « من اغتسل يوم الجمعة

غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية

فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في

الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة،

فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر ... » (٢١٨) :

فيجعل فيه الشافعي (رضي الله عنه) « راح » بمعنى « سار » فلا يكون فيه ما

يقتضى عدم التبكير، كما يقوله أصحاب مالك (رضي الله عنهم)* فإن مذهب مالك كراهية

الغدو إلى الجمعة، قالوا : لأن الرواح لا يستعمل إلا عند الهجير، وهو مأخوذ من الراحة،

لأن السير في ذلك الوقت مكسب راحة باعتبار عدم المكث في مكان واحد. وكذلك - أعني

(٢١٧) سبق تخريجها في ص ٤٣١ ، هامش ٢٤

(٢١٨) سبق تخريجها في ص ٢٣ ، هامش ١٠٥

*

مسألة التبكير ليوم الجمعة والخلاف في ذلك ينظر الاستنكار ٢/٢٦٥ - ٢٦٨ ، والمنتقى

١٨٣/١ ، وشرح الموطأ للزرقاني ٢٠٨/١، وبداية المجتهد ١٩٨/١ ، وفتح العلام بشرح مرشد

الأنام في الفقه الشافعي ٩٥/٣ ، والمغني لابن قدامة ٢/٢٩٨-٢٩٩ ، ونيل الأوطار ٣/٢٣٨ .

لاعتبار الراحة جاء بمعناه « تروح » (٢١٩)، قال (٢٢٠):

تَرْوِحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غداً بِجَنَبِيَّ بَارِدٍ ظَلِيلِ

وهو أعني قوله :

أُغْلِي السِّبَاءَ بِكُلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ البيت

و قوله :

لَا تَعِزُّ الْخَمَرَ الأبيات

من المعاني المستدعيات للإرداف والإصحاب بالموافق، فإن المقصود الكرم، ويستلزم كونه بالمسببي من الأعادي الظهور عليهم والاقتدار على النيل منهم، ولهذا المعني تبويب في علم البيان (٢٢١).

وقد عُدَّ منه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴾ (٢٢٢) فإنه يستدعي الامتنان بالطعام؛ لأن شرب الماء على استلذاذ لا يكون إلا بعد الطعام، ولذلك عد قول من قال (٢٢٣) :

إِذَا سُقِيتَ ضَيُوفُ النَّاسِ مَحْضًا سَقَوْا أَضْيَاقَهُمْ شَبِمًْا زُلَالًا

أنه تفضيل لهم أعني للساقين بالشبم الزلال على الساقين بالمحض ، و « الشبم الزلال » : الماء البارد ، كما قال زهير (٢٢٤) :

(٢١٩) في (أ) : أروح .

(٢٢٠) لأحيحة بن الجلاح كما في العينى ٤٦/٣ (هامش الأشموني)

وينظر الإيضاح ٢٠٩ ، والمحتسب ٢١٢/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٩/١ ، والتصريح ١٠٣/٢

(٢٢١) ينظر مفهوم الإرداف في الصناعتين ٣٨٥ ، وتحرير التحبير ٢٠٧ ، وخزانة الأدب للحموي

٣٠٩/٢ ، وأنوار الربيع ٥٠/٦ . وأطلق عليه ابن رشيق في العمدة ٣١٣/١ (التتبع) .

(٢٢٢) آية ٦٨ من سورة الواقعة .

(٢٢٣) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٥٢ .

(٢٢٤) سبق تخريجه في ص ٣٢٧ ، هامش ٦٨ .

الحال

شَجَّ السَّقَاةُ عَلَى نَاجُودِهَا شَبِيماً من مَاءٍ لَيِّنَةٍ لَا طَرَقاً وَلَا رَنَقاً / ١٣٧ ب

و « المحض » هو اللبن الخالص، وفي العادة أن اللبن الخالص أنفُس من الماء، فيكون بهذا الاعتبار قد فضل غير الساقين للماء على الساقين للماء، وهو خلاف المقصود؛ لأنه مدح لهم وتقريظ.

فإِذَا فَيَتَعَيَّن ذلِكَ أَعْنِي المَدْح والتَّقْرِيط بجعله من المستدعيات للإرداف والإصحاب الموافق؛ لأن شرب الماء الشبم البارد على لذة يستدعى الطعام .
فإِذَا فإِطْعَامُهُمْ ضِيُوفَهُم الطعام وسقيهم الماء أبلغ في الإكرام والقرى من سقي اللبن الخالص.

فإِذَا فَلَا يَثْبُت بـ « يكون مزاجها عسل وماء » و « أنت تكون ماجد نبيل » و « ما كان أحسن زيدا » أن الزائد يكون بمعنى خاص مغاير للتأكيد.



وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ (٢٢٥)

وأما الحال المؤكدة مضمون جملة فإنها الحال الواقعة مقررة لمضمون جملة اسمية، هذا هو شرطها، أعني شرط الحال المؤكدة جملة.

ويلتزم إضمار عاملها عكس المؤكدة في الفصل المتقدم، ومثالها « زيد أبوك عطوفاً » التقدير : « أحقه » أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى.

ويتعين تقديرها مؤخرة عن المؤكد إجراءً لها مجرى ما تعين للتأكيد، كتكرير اللفظ، والألفاظ الموضوعية للتأكيد، كـ « قام زيد زيد » و « قام القوم كلهم » لأن المعنى في قولك : « زيد أبوك » مستقل كاستقلاله في « قام القوم » دون « كلهم » وفي « قام زيد » دون « زيد » الثاني.

، وفي نسخة (ب) جاء في غير مكانه.

(٢٢٥) هذا البيت سقط من (أ)

الحال

وأما « سطا زيد ساطياً » فإنه وإن كان مستقلاً من جهة التركيب فإنه لا يخلو عن زيادة ما ، بخلاف « زيد أبوك عطوفا » فإن مضمون الجملة متعين للحال لا محتمل لها غيره .

وأيضاً فإن التأكيد من حيث هو حقه أن يكون متأخراً عن المؤكّد ، إذ هو حكم عليه ، والحكم من حيث هو حقه التأخير ، وبهذا الاعتبار فإنه يتعين أن يتأخر عامله ، إلا أنه في قولك : « سطا زيد ساطياً » ليس مقصوداً به غيره ، بخلافه في « زيد أبوك عطوفا » فإنه مقصود به غيره ، وبهذا الاعتبار يستوي في التأخير عن المؤكّد الفصلان ، أعني « زيد أبوك عطوفا » ، و « سطا زيد ساطياً » وهذا هو الأظهر من كلامهم .

وكأنّ الذي مال إلى أن المؤكّد متقدم يرى أن غير الثابت أحق بأن يكون مؤكّداً ، والثابت أحق بأن يكون مؤكّداً .

وأن قول النحويين في مثل « سطا زيد باطشاً » إن تسميتهم « باطشاً » حالاً مؤكّدة ، إنما هو على جهة المسامحة وإعطاء الحكم للفظ ؛ لأنه مقصود النحويين .

وقد وقع في كلام النحويين المسامحة كثيراً ، كما قالوا في باب الإخبار « باب الإخبار بالذي وبالألف واللام » والظاهر من هذه الترجمة يقتضى أن الذي والألف واللام يقعان في الباب خبراً ، والمعنى على خلاف ذلك وأنهما المخبر عنهما .

وكذلك أيضاً حيث يقولون : خبر « كان » وخبر « إنّ » وما أشبه ذلك ، فإن

المعنى خبر الاسم الذي يذكر / مع « كان » والذي يذكر مع « إنّ » فسي أن (كان) ١٣٨/أ و (إن) لا يخبر عنهما ؛ لأن الإخبار لا يكون إلا عن الاسم ، وقد أوضح هذا المعنى أبو القاسم صاحب « الجمل » (٢٢٦) فإنه قال : وقد قال الكل والبعض ، وإنما قلنا : الكل والبعض مجازاً ومسامحة في العبارة ، وهو في الحقيقة غير جائز ؛ لأن « كلا وبعضاً » إذا

(٢٢٦) ينظر ص ٢٤ - ٢٥ ، من الجمل في النحو .

الحال

قطعا عن الإضافة كانا في نيتها، وإذا كان الأمر كذلك لم يجز أن تدخل عليهما الألف واللام، على أن الحال في « صال زيد باطشا » قد تقدمت على العامل ، قال (٢٢٧) :

بَاطِشًا صُلَّتْ وَالْأُمُورُ كِفَاحُ وَوُقُوعُ الْحِمَامِ غَيْرُ فُتُورِ

وقد أنكر بعضهم : وقوع الحال المقررة مضمون جملة اسمية، وحمل ما جاء من ذلك على الإضمار. وقال : يلزم من جعلها حالاً مقصوداً بها التأكيد مضمون الجملة الاسمية وقوع العامل بين أجزاء المعمول وهو ممتنع، والصحيح خلاف ذلك، وما قال : من أنه يلزم من ذلك توسط العامل بين أجزاء المعمول فإنه لا يصح؛ لأن التوسط على ما قال: إنما هو من جهة المعنى، واعتبار العامل والمعمول إنما هو أمر لفظي، هذا كله في تقدم العامل على الحال المشار إليه.

وأما تأخرها هي فإنه لازم عن الجملة التي جاءت الحال مقررة معناها، وهو - أعني التأخير - مما يستدل به على أنها مقصود بها تكميل الجملة لا أنها على إضمار.

وقول المصنف : « ولفظها يؤخر » الظاهر فيه أن مراده بالتأخير، تأخيرها عن الجملة فإنه هو المعروف وقد يحتمل أن يريد التأخير مطلقاً، أعني عن عاملها وعن الجملة. وكون العامل المقدر يتعين تأخيره في التقدير ، قد وقع للنحويين في أماكن متعددة: كما في قولك : « إِنَّ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ضَرَبْتَهُ » و« إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » . وعند إرادة التخصيص، كما إذا قلت : « بِسْمِ اللَّهِ » .

ومما وقع منه أعني من الحال المؤكدة مضمون جملة اسمية متقدمة، قوله وهو السالم بن دارة (٢٢٨):

(٢٢٧) لم أقف على القائل .

(٢٢٨) وهو في الكتاب ٧٩/٢ ، وابن السيرافي ٥٤٧/٨ ، وابن يعيش ٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٧/٢ ، والهمع ٢٤٥/٨ ، والأشمونى ١٨٥/٢ .

الحال

أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي فهل بِدَارَةِ يَالِلِ النَّاسِ مِنْ عَارٍ

وأما التزام إضمار عاملها فقد قيل : إن ذلك إنما كان كراهة اجتماع تأكيدين لفظيين، وذلك ممتنع، لا تقول : « قام زيد زيد زيد » إنما يكون ذلك في التأكيد المعنوي، كما إذا قلت : « قام القوم كلهم أجمعون » .

وقيل : هو قول لأهل البيان، إنما كان ذلك كراهية لهدم الترصيف، فإن الكلام مبني على الاسم أوله وآخره، فلو ظهر العامل والعامل يكون فعلاً فينهدم الترصيف، لوقوع المغاير بين ذوات التماثل، والتزم هذا القائل وقوع الحال بلفظ الاسم، فلا يجوز عنده « زيدٌ أبوك يَعْطِفُ عليك » إلا إذا كانت الجملة للتفسير، أو للإخبار، ولا يكون لها إذ ذاك محل من الإعراب ، وجوز « زيد أبوك هو عطوف » .

وقيل : هو قول / - أيضاً - لأهل البيان إنه إنما امتنع ذلك كراهة إيهاام البناء ١٣٨/ب

والتأسيس، (٢٢٩) وهو غير وارد في المحل، لأن المقصود ما نشأ عنها، أعني عن الجملة الاسمية ، وهو مفرد، فلو كان العامل ظاهراً لأوهم أن الأول للأول، والثاني للثاني وبالعكس ، وهو خلاف الواقع، ومقتضى هذا عدم جواز « زيد أبوك هو عطوف » ، بخلاف ما تقدم، وجواز « زيد أبوك أحقه هو عطوف » أو « وهو عطوف » فليتأمل.

وإطلاق المصنف الجملة يوهم أن ذلك يكون في الجملتين، أعني الفعلية والاسمية، وليس الأمر كذلك، بل شرطها أعني شرط هذا الحال أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية كما قدمنا، إلا إن قلنا : بأن المعقب المنفرد بحكم على جهة الاستئناف، أو الإقعاد شرطه مغايرة الجنسية، فيكون إذ ذاك مراده بالجملة الاسمية؛ لأن المعقب جملة فعلية، كما مثل بـ « لَا تَعْتُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِداً »

(٢٢٩) سبق الحديث عنه في ص ٤٥٠ ، هامش ٣٩ .

وَمَوْضِعُ الْحَالِ نَجِيءُ جُمْلَةٍ كَ « جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِخْلُهُ »
وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتُ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ « الْوَاوِ » خَلَتْ
وَذَاتُ « وَآوِ » بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسَدَا
وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قَدَّمََا بِ « وَآوِ » ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أَوْ بِهِمَا

قول النحويين في مثل « جاء زيد وغلظه منطلق » أو « جاء زيد يضحك » وما أشبه ذلك، بأن هذا النوع واقع موقع المفرد إنما هو باعتبار ما يظهر فيه أثر العامل، لا أنه كان هناك مفرد، ثم نزل ووضع مكانه هذا اللفظ من الجملة، وذلك عام حيث يكون للموضع محل من الإعراب، ولذلك يفرق أهل البيان بين الجملة الراسخة و غير الراسخة في توجه الكلام عليها، فيجعلون الراسخة أقوى في تلقى الحكم من غير الراسخة، وتكون الجملة راسخة في الصلة والخبار غير المأثور والتفسير والرجوع على ما قرر في علم البيان (٢٣٠).

وبعضهم يقول : الراسخة والواردة يفرق بين الجمل بهذا، فالراسخة هي التي لا يقع موقعها مفرد، والواردة هي التي يقع موقعها مفرد فإن الوارد من حيث هو لا يقتضي أن يكون المحل له على جهة التعيين.

و - أيضاً - فإننا نجد في المعنى فرقاً بين قولك : « جاء زيد يضحك » وبين قولك : « جاء زيد ضاحكاً » فإن « ضاحكاً » غير مقتض تجديد، ولا وقوع ضحك إثر ضحك، كذلك - أيضاً - يقع الفرق بين قولك : « جاء زيد وأبوه يضحك » أو « أبوه يضحك » أو « ضاحك » في الوجهين، وبين قولك : « جاء زيد ضحك أبوه » [أو

« متلبساً^(٢٣١) بضحك أبيه » لفظاً ومعنى .

أما اللفظ فظاهر ، وأما المعنى فلأن قولك : « ضاحكاً أبوه » ، أو « متلبساً / ١٣٩/أ بضحك أبيه » ليس المقصود بالصفة اختصاصها بـ « الأب » ، ولا أن الموضع انما يشيع ما أسندت له ، بل إنما جيء بها كالتتمة لمثير الفعل ، وجاء من أسندت له كالبيان لمن وقعت منه حقيقة ، ولذلك اشترط فيها في الأعراف أن تكون آخذة بطرف الرد ، على ما هو المقرر في علم البيان .

وأما الجملة على النحو الذي قدمنا فإنها مغايرة لما قدمنا في المفرد ، وهذا الذي قدمنا من الفرق لا يختص بالحال ، بل يكون فيها ، وفي الصفة ، والخبر ، وتكون - أعني هذه الجملة الواقعة حالا - اسمية ، وينسحب عليها ذلك ، أعني كونها اسمية ، كـ « جاء زيد وغلame منطلق » وقد يتخلف إلى المضارع ، كـ « جاء زيد وغلame يضحك » وقد يتخلف إلى الماضي ، كما إذا قلت : « جاء زيد وغلame قام » أو « قد قام » ، ويحسن هنا حذف « قد » بخلاف الجملة الفعلية ، وسوى بينهما أبو علي ، ونقل أن بعضهم استسهل ذلك في الاسمية ، وهو الأظهر من نحو البيان ؛ لأن الحكم متى كان غير مصدر وتأخر من جهة متعددة ، لم يأت مستوعبا لجميع ما يأتي له متصداً أو متأخرا عن متعدد ، وفي ذلك تفصيلٌ وتقريره في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

ويمتنع التخلف إلى الأمر ، فلا تقول : « جاء زيد وعمرو اضربه » وإن كان قد أجازوه بعضهم ؛ لأن ما جاء غير راسخ في المحل لا يتصرف فيه فيخرج إلى ما يكون الأصل فيه المحل الذي جاء فيه غير راسخ ، وتكون جملة فعلية . ولا يتصور الانسحاب لامتناع خلو الكلام عن الاسم ، ويكون المقتضي لكونها فعلية فعل ماض ، والكثير فيه إذا

(٢٣١) مابين المعقوفين تكملة مني ، وهي في (ب) : ملبساً .

كان مثبتاً أن يكون مصحوباً بـ « قد » كما في قوله (٢٣٢) :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَجَّصْتُ لَنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ الْإِلْبَسَةَ الْمُتَقَضِّلِ

وقد تخلو عنها ، أعني عن « قد » ، كما في قوله (٢٣٣) :

أَتَيْتُهَا مَرَّ عَلَيْهَا عَامٌ كَأَنَّهَا مَرَّ بِهَا أَعْوَامٌ

« الباء » بمعنى « على » قضاءً لحق التأثير، لأنه المراد - أعني التأثير - و « الباء » لا

تقتضيه .

وقد قيل : إنه من مجاز الإقعاد ، ومجاز الإقعاد من أضعف وجوه المجاز، على ما

هو المقرر في علم البيان. ومثله (٢٣٤) :

تَرَاهَا غَيْرَ الْأَرْجَاءِ نَقْطُ وَشَدُّ فِي مَلَاعِبِهَا وَحْطُ

والترزم بعضهم مصاحبة « قد » للماضى الواقع حالا ظاهرة أو مقدرة، وجعل مما

وقعت فيه « قد » مقدرة ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٢٣٥)

وتأوله بعضهم - أعني بعض من يرى لزوم « قد » - بأن يكون على حد قوله (تبارك

وتعالى) : ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ (٢٣٦) أعني مما جاء على لفظ الدعاء، فلا يكون

للجملة موضعاً من الإعراب .

ومنع بعضهم من تقدير « قد » ، قال : لأنها حرف معنى، وحروف المعاني لاتضم،

ويشبهه أن يكون حمل قوله (تبارك وتعالى) / ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ على لفظ ١٣٩/ب

(٢٣٢) لامرئ القيس في ديوانه ١٤ من معلقته .

وهو في المقرب ١٦١/١ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢ ، ٣٧٤ ، والتصريح ٢٢٦/١ ، والهمع

١٩٤/١ ، ٢٤٧ ، والأشموني ١٢٤/٢ .

(٢٣٣) لم أقف على القائل .

(٢٣٤) لم أقف على القائل .

(٢٣٥) آية ٩٠ من سورة النساء .

(٢٣٦) آية ٣٠ من سورة التوبة .

الحال

الدعاء لمن يقول : بلزوم « قد » ويمنع حذفها، ويكون المقتضي لكونها فعلية فعل مضارع.
 وإن كان مثبتاً امتنع كونها مصحوبه بـ « واو » ، فلا يجوز « جاء زيد ويضحك » ،
 لأنه إذ ذاك يلتبس بالعطف؛ لأن المضارع يعطف على الماضي، والماضي على المضارع،
 والاسم على الفعل، والفعل على الاسم، وقد تقدم التنبيه على شيء من ذلك، فإن جاء ما
 يوهم ذلك حمل على أن يكون المضارع مسنداً إلى مضمّر، فيكون إذ ذاك من قبيل الجمل
 الاسمية، فيكون التقدير في مثل « جاء زيد يضحك » : « جاء زيد وهو يضحك » ، ومما
 جاء منه عن العرب، قولهم : « قمت وأصك عينه » فالتقدير : « أنا أصك عينه » ، ومنه
 قول عنتره (٢٣٧):

عَلَّقْتُهَا عَرْضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

وقول الآخر (٢٣٨) :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَا

قال أبو علي : ولم يقع منه في أكبر ظني إلا ما يقع للمتكلم؛ لأن المحل يعينه، ولا
 يسوغ وقوع غيره، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يحمل عليه غيره، فلا يقال مثل « جاء
 زيد ويضحك » وقد تقرر حذف الضمير في مثل « أقوم » دون غيره من المضمرات، فلا
 يمتنع « زيد ما يقوم إلا هو » ويمتنع « ما أقوم إلا أنا » ، وقد وقع مثل هذا لبعض أهل
 البيان (٢٣٩)، إلا أنه سوى بين المتكلم والمخاطب، فجوز مثل : « جاء زيد وأضحك » ومثل

(٢٣٧) في ديوانه ١٩١

وهو في مجالس ثعلب ٢٠٠/١ ، واللسان (زعم) ٢٦٧/١٢ ، والتصريح ٣٩٢/١ ،
 والأشموني ١٨٧/٢ .

(٢٣٨) لعبد الله بن همام السلولي

وهو في إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ ، والشعر والشعراء ٦٥١/٢ ، والمقرب ١٥٥/١ ،
 وشرح التسهيل ٣٦٧/٢ ، والجنى الداني ١٦٤ ، والهمع ٢٤٦/١ ، والأشموني ١٨٧/٢ .

(٢٣٩) ينظر الإيضاح للقزويني ٢٦٨ - ٢٦٩ .

الحال

« جاء زيد وتضحك » فممنع « جاء زيد ويضحك » إلا أنه علل بكون الحاضر يقع فيه، لتعيينه بالحضور من الاتساع ما لا يقع في الغائب، لعدم تعيينه، وقد استدل بذلك - أعني بمثل « جاء زيد وأصك عينه » - من يرى جواز زيادة « الواو » على زيادتها، أعني زيادة « الواو » .

وعلى هذا لا يقع فرق بين المتكلم والمخاطب والغائب، بل يكون ذلك مع الغائب أقيس؛ لأنه أحوج للتأكيد لمكان الغيبوبة، والزيادة أصلها أن تقع مقصوداً بها التأكيد، وإلى وقوع الحال مصدرة بمضارع مثبت، وتأويله بالحمل على الاضمار، والصيرورة إذ ذاك إلى الجمل الاسمية، أشار بقوله : « وذات بدء مضارع » إلى قوله : « اجعلن مسندا » . وإذا كان الحال قد وقع موقعه جملة فلا غنى عن رابط يربط بينها وبين صاحبها، ويقع التعليل في الربط [بما]* يقع به التعليل في الخبر إذا وقع جملة، ويقوى التعليل بكون الجملة من حيث هي موضوعاً على الانتقال، فإذا كان المحل مقتضياً عدم استقلالها تعين ما يقتضى ذلك، والمقتضى لذلك في الحال أحد شيئين .

أحدهما : « الضمير » ولا إشكال في اقتضائه ذلك - أعني الربط - لاستدعائه ما يعود عليه .

وأما « الواو » فقد اختلف في كونها مقتضية للربط ، على وجهين :

أحدهما : أن اقتضاءها ذلك لكونها بمعنى « إذ » (٢٤٠) وقد نص سيبويه / على ١٤٠/أ

ذلك أعني أن « الواو » التي للحال في معنى « إذ » وإذا كان كذلك وقع الربط ، لأنها في معنى الظرف الواقع الفعل المتقدم، أو ما جرى مجراه فيه .

وقيل : إنما اقتضت ذلك ؛ لأن أصلها العطف، والعطف من حيث هو مقتض

للرجوع وقد يرد في الحال اعتبار العطف، ولذلك امتنع « جاء زيد ويضحك » فإن امتناعه

(٢٤٠) ينظر رصف المباني ٤٨٠ ، والجي الداني ١٦٤ ، والمغني ٣٩٨ .

* في النسختين : وما .

الحال

مخافة إيهام العطف كما قدمنا، وإذا اجتمعا - أعني « الواو والضمير » - فإن الربط بهما كالربط بأحدهما في القوة لا ينزل المجتمع عن المنفرد، بخلاف اجتماع الرابطين في مثل : « مررت برجل حسن وجهه » فإنه ينزل عن قولك « مررت برجل حسن وجهه » . ومن كلام سيبويه : « إذا بلغت حاجتك فلا تتكلف » (٢٤١) .

والفرق بين الموضعين ، أعني بين قولك : « جاء زيد وأبوه منطلق » وبين قولك : « مررت برجل حسن وجهه » بالنصب، أن كل واحد من الرابطين في « حسن وجهه » موضوع لذلك ظاهر الدلالة فيه، بخلاف « الواو » ولذلك كان فيها من تعليل كونها رابطة ما قدمنا، وإنما الكلام في انفرد الضمير، أو في كونه مع « الواو » فإنه يتعين انفراده، أعني انفرد الضمير في مثل « جاء زيد يضحك » على ما قدمنا، وأما في غير ذلك فإن الربط يكون به، أعني بـ « الضمير » وحده أو بـ « الواو » وحدها، أو « بهما » أعني بالواو والضمير، ومن اجتماعهما على التأويل الذي قدمناه، إذا وقع موقع الحال مضارع مثبت فإنه يقع الربط بالواو والضمير، كما إذا قلت : « جاء زيد ويضحك » وفيه ما قدمنا، ولا يضعف انفرد الضمير في الجملة الاسمية، كما إذا قلت : « جاء زيد أبوه قائم » خلافاً لمن ادعى ذلك، والتزم في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ (٢٤٢) أن يكون « وجوههم مسودة » جملة إخبارية، لأن هذه الجملة قد وقعت حيث يتعين رجوعها إلى ما قبلها وعدم الاستقلال، كما في قول طرفة (٢٤٣) :

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمَسْكِ بِهِمْ يُلْحِقُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأَرْزِ

(٢٤١) ...

(٢٤٢) آية ٦٠ من سورة الزمر.

(٢٤٣) سبق تخريجه في ص ٤٣١ ، هامش ٢٤ .

الحال

وقد تقدم إنشاده، فإن المراد بيان هيئة الرواح، والتفسير ممتنع؛ لأن الرواح لا يقتضى ذلك، بخلاف ما قيل في قول الآخر (٢٤٤) :

سِرْتُ قُرْباً أَحْنَأُهَا فَتَصَلُّ

فإن التفسير فيه ممكن ؛ لأن القرب تقتضي تصلل الأحناء، ولا بد في التفسير من اقتضاء المفسر لما وقع به التفسير على جهة الإجمال مع غيره، ومثل قول طرفة قول الآخر (٢٤٥) :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا أَبَّ عَامِرٌ إِلَى عَامِرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

فإن الإياب من حيث هو لا يقتضي هذه الحال لا منفرداً ولا منضمماً إلى غيره.

وأنشده بعض / أهل البيان (حنان) بدل (جنان) أنشده في جريان صفات ذوي ١٤٠/ب

الاحساس على غيرهم، وهونوع من أنواع المجاز، يحسن عند اقتضاء من نسب إليه الحكم المعني الصادر عن وجوده عند نسبته إلى ذوي الاحساس، على ما هو المقرر في علم البيان، وفيه تفصيل، وبعضه يفوق الاصل، وبعضه ينزل عنه، و يقيم ميله لاحق أو سابق، على ما هو المقرر في علم البيان أيضاً، ونظره بقوله (٢٤٦) :

وَلَوْلَا عَطْفُ ضَجْنَانٍ عَلَيْهِمْ لَأَبُوا فِي الْجِبَالِ وَفِي الْقِيُودِ

قال : وأب هنا تهكم لفقدان الرجوع هذه الحالة، و(ضجنان) جبل قريب من مكة

— شرفها الله (تعالى) — قال : وأما قوله (٢٤٧) :

(٢٤٤) لم أقف على القائل ، ولا على تكملة .

(٢٤٥) لسلامة بن جندل في ديوانه ١٧٦ .

وهو في الأصمعيات ١٣٥ ، وابن الناظم ٣٤٣ ، واللسان (جنن) ٩٢/١٣ ، والأشموني

١٩٠/٢

(٢٤٦) لم أقف على القائل .

(٢٤٧) لم أقف على القائل .

ولولا أَنَّ أَجَارَتْهُمْ جِبَالٌ لِّغَسَّانَ لَمَّا أَبَوْا سَلَامًا

يريد : قائلين سلاما، فإنه يحتمل أن يكون على حذف المضاف، والتقدير : أهل جبال، وحذف المضاف في مثل هذا كثير، قال: وأما قوله (٢٤٨) :

فلولا حَنْدَقٌ كَانُوا لَدَيْهِ لَدَمَّرْنَا عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ

فإنه لا يتعين أن يكون من هذا الباب، إلا أن يعلم أن قائله قد وقع هذا المعنى في كلامه مصرحا به، فيكون من باب الاستدلال بكلام على كلام ، قائلهما واحد، وقد تقدم لذلك نظائر، وأنه يستدل بالكلام على الكلام، وإن يكن المتكلم بهما واحدا، قال: وقريب منه، يريد من قوله: « ولولا جنان الليل ... » قوله (٢٤٩):

فَقُولُوا لِإِشْرٍ ثُمَّ عَمِّرُوا أَلَّا انْطَوَى سَبِيلُكُمْ لَا تَلْقُوا اللَّهَ ثَانِيَةً
وَلَا تَحْمَدُوا إِلَّا الْخِيَارَ خِصَاكُمْ هُمَا كَانَتَا لِلنَّفْسِ وَاللَّهِ وَاقِيَةً
فلولاهما لم تَنْجُوا من سَنَانِهِ وَتَكَ لَمَّا فِيهَا مِنَ الْعَوْدِ نَاهِيَةً

وأما عند من أنشده « جنان » فإن هذا المعنى أيضا واقع في كلامهم، كما في قوله (٢٥٠) :

بَذَلْنَا مَارِنَ الْخَطِيئِ فِيهِمْ وَكَلَّ مَهْنَدٍ ذَكَرٍ حُسَامٍ
مِنَّا أَنْ ضَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيدَهُمْ فَتَنُ الظَّلَامِ

ويكثر مجيء الفعل الماضي إذا وقع حالا مصحوبا بـ « الواو » إن لم يكن المعنى على عدم اقتران الحال بالفعل، كما في قول النابغة (٢٥١) :

(٢٤٨) لِيُزَارَرَ بِنَ الْخَطَابِ بِنَ مِرْدَاسٍ فِي السَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ لِابْنِ هِشَامٍ ٢/٢٥٥ .

(٢٤٩) لَمْ أَقِفْ عَلَى الْقَائِلِ .

(٢٥٠) سَبَقَ تَخْرِيجُهُمَا فِي ص ١٠٨ ، هَامِش ٩٠ .

(٢٥١) فِي دِيْوَانِهِ ١١٥ .

وَهُوَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١٣٧/٢ ، وَالْأَشْمُونِي ١٩٠/٢ .

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفُهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

فإن الفعل لو اقترن هنا بالواو لاقتضى أن التغيير كان عند الوقوف، والأمر ليس كذلك لأن التغيير متقدم، ألا ترى إلى قوله (٢٥٢) :

أَسْأَلُ عَنْ سَعْدَى وَقَدْ مَرَّ بَعْدَنَا عَلَى عَرَصَاتِ الدَّارِ سَبْعُ كَوَامِلُ

واستشهد به أبو علي على حذف المضاف إليه، وعدم منع التنوين من المضاف؛ لأن المعنى:

سبعة أعوام، قال: ولا يكون المراد بالسبع غير ذلك؛ لأن دونها من الموضوع له / العدد ١٤١/أ مما يوافقها في الجنس لا يقع به تغيير لقرب المادة، ولذلك أكد به بقوله: «كوامل» وهو المعروف عن العرب في مثل هذا كما في قول زهير (٢٥٣) :

أَمِنْ أُمِّ أَوْ قَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَّكِلِمْ
وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً فَلَأَيًّا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُُّمِ

قال فلا يلزم التجريد عن التنوين بل قد يتجرد، كما في قراءة من قرأ: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٢٥٤) بالضم وعدم التنوين، والتقدير: فلا خوف شيء. وقد استشهد بقول النابغة :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى الْبَيْت

على أن «قد» لا تقرب الفعل الماضي من زمان الحال، كما يقوله كثير من النحويين، لما قدمنا من البعد حيث قال :

(٢٥٢) للنابغة الذبياني في ديوانه ١١٥.

(٢٥٣) في ديوانه ٣٣ ، ٣٥ .

(٢٥٤) آية ٣٨ من سورة البقرة .

و القراءة منسوبة لابن محيصن .

ينظر البحر المحيط ١٦٩/١ ، والإتحاف ٣٨٩/١ ، والقراءات الشاذة ٢٨ .

أُسَائِلُ عَنْ سُعْدَى البيت

وإنما هي لقوم ينتظرون الخبر ، كما قال الخليل (٢٥٥) . وقد يكون الخبر قديم

العهد ، وقد يكون بعينه :

وحاصل ما في الفصل من جهة الربط بالواو أو بالضمير أو بمجموعهما ، أن

المضارع المثبت يتعين خلوه عن الواو ، وإذا كان كذلك تعين أن يخلفه الضمير ، إذ لا رابط غيره ، ولا غنى عن الربط كما قدمنا .

و « ما سواه » أي : وما سوى المضارع المثبت يجوز فيه الإتيان بالواو وحدها ، أو

بالضمير وحده ، أو بالمجموع ، فيدخل في ذلك أعني فيما يؤتى به بالواو على الانفراد ، أو

بالضمير على الانفراد ، أو بالمجموع ، أعني بالواو وبالضمير المضارع المنفي ، كما إذا قلت :

« جاء زيد وما يتكلم » فيجوز أن تقول « ما يتكلم » أو « وهو ما يتكلم » فالأول : للواو

فقط ، والثاني : للضمير ، والثالث : لمجموعهما .

ويدخل في ذلك أيضا الجملة الاسمية مثبتة « أو » منفية ، فتقول : « جاء زيد

وعمره منطلق » و « جاء زيد غلامه منطلق » و « جاء زيد وغلامه منطلق » و « جاء زيد

وما عمره منطلق » أو « ما عمره منطلقاً » على الحجازية أو التميمية ، و « جاء زيد ما

غلامه منطلق » أو « منطلقاً » على ما قدمنا ، و « جاء زيد وما غلامه منطلق أو منطلقاً » .

أو جملة مصدرية بفعل ماضٍ مثبت أو منفي ، فتقول : « جاء زيد وقد قام عمرو »

و « جاء زيد قد قام غلامه » و « جاء زيد وقد قام غلامه » و « جاء زيد وما قام عمرو »

و « جاء زيد ما قام أخوه » (٢٥٦) و « جاء زيد وما قام أخوه » .

وقد قدمنا حكم « قد » في الماضي المثبت ، وحكم الربط بالضمير فقط ، وأن في

(٢٥٥) ينظر رؤية في الكتاب ٢٢٣/٤ .

(٢٥٦) هذا المثال كرر مرتين سهواً في (أ)

الحال

بعض الأماكن يمتنع الربط بـ « الواو » ، ومنها عند بعضهم : المنفي بـ « ليس » ، كما إذا قلت : « جاء زيد ليس يضحك » . فإنه يمتنع عند هذا القائل : « جاء زيد وليس يضحك » ؛ لأن « ليس » من حيث هي لا تقتضي النفي لذاتها، إنما تقتضيه بإشراكها مشرب « ما » وإذا كان كذلك فإنه يلتزم تصديرها / ولا يجوز أن تدخل عليها « الواو » ٨٤١/ب لأنه إذ ذاك يقوي فيها معنى الفعلية باعتبار إيهام العطف، بخلاف غيرها من أدوات النفي .

وفي كلام أبي علي ما يقتضي ذلك، وهو غريب من قوله، فإن مذهبه أن « ليس » حرف ، وقد قال : إن المنفي من الجمل إذا وقع حالاً، كانت « الواو » أولى به من الضمير، وعلة بما حاصله أن الفعل مذكور على جهة النفي، فلا يكون معه ضمير المثبت؛ لأنه يكون مثبتاً منفياً في كلام واحد، وفي كلام بعض أهل البيان ما يقتضي ذلك ، إلا أنه علل بأن الفعل غير مماس، فلا يلابسه مقتضى المماسه ، وهو الضمير، قال : وإنما ذكر على جهة الصرف والتبري ، وأيد ذلك بأن غالب ما سمع من ذلك خال عن الضمير . قال (رحمه الله) :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ

يجوز أن يحذف عامل الحال، إجراء لها مجرى المفعول، والمفعول يكثر حذف عامله، ومنه ما يكون الحذف فيه على جهة الوجوب، ومنه ما يكون الحذف فيه [ممتنعاً]*، وكذلك أيضاً الحال ينقسم عامله باعتبار الحذف والإثبات إلى الأقسام الثلاثة :

فمنه ما يتعين إثباته، وهو ما لا يدل عليه دليل لا من نحو اللفظ، ولا من نحو المعنى، كما إذا قلت : « زيد ضاحكاً » ابتداء تريد : « جاء زيد » ، أو ما أشبه ذلك، فإنه لا يجوز في مثل هذا الحذف ؛ لأنه لا دلالة عليه.

* في النسختين : ممتنع

الحال

وجوز بعضهم فيما اقتضى مدحاً أو ذماً الحذف بناء على المبالغة باعتبار الإطلاق وعدم التقييد ، فتقول : « زيد كريماً » و « عمرو لئيماً » على معنى : وجد هكذا ، أي : لم ينتقل عن هذه الصفة ، والتزم بعضهم إتباعها بمقتضى الديمومة ، وإذا كان كذلك كان الحذف للقرنية ، فيخرج عن هذا .

ومن الأماكن التي يجب فيها إظهار العامل ، ما جيء به على جهة المقابلة ، وقصد أن هذا قد وقع ممن أسند إليه ، بدل من المسند إلى المقابل ، كما إذا قلت : « جاء زيد ناصراً » و « قعد زيد خاذلاً » ولاتشترط المغايرة فيهما ، أعني في الحال وفي الفعل ، خلافاً لمن اشترط ذلك ، بل يكتفى بالمقابلة بأدنى شيء ، إلا أن القيد المقصود به المغايرة يمتنع وقوعه تأكيداً . وبسط ما في هذه المسألة و تقريرها وجميع ما يتصور فيها مقرر في علم البيان وحيث يكون هو المقصود (٢٥٧).

ولتعلم أن الاتفاق فيها لا غنى فيه عن الإصحاب قضاءً ألقى المغايرة فتقول : « جاء زيد ركباً فرساً » و « جاء عمرو ركباً حماراً » .

وقد يخلو أحد الحالين من الإصحاب بناءً على أن التقييد للآتي على جهة المغايرة إطلاقاً لمغايره ، وهو الصحيح ، وتبنى على ذلك مسائل ، تقريرها في علم البيان (٢٥٨).

وقد جعل من ذلك قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ سَوَاءٌ مِّنْكُمْ مَّنْ أَسْرَرَ / أَلْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾ (٢٥٩) وحيث ظهر المتحمل في « من جهر » دون « سارب » ، وربما تقدم التنبيه على ذلك.

(٢٥٧) يعني بالمقابلة هنا الطباق بين (ناصراً ، وخاذلاً) ، وهو ما يسميه البلاغيون بطباق

الإيجاب ، وهو أحد أنواعه ، كما تعرض له من قبل في ص ٣٤٧ ، بين (هُم ، وهُنَّ) .

ينظر الإيضاح للقزويني ٤٧٧ ، ومراجع هامش ٧٦ من ص ١٨ .

(٢٥٨) سبق الحديث عن المغايرة في ص ٨٥ ، هامش ٤ .

(٢٥٩) آية ١٠ من سورة الرعد .

الحال

وقسم يتعين فيه حذف العامل، وذلك إذا كانت الحال مثلاً أو جارية مجرى المثل،
فالأول قولهم : « أتميميا مرة وقيسياً أخرى » (٢٦٠).

والثاني كقولك : « أقائماً وقد قعد الناس » و « أنائماً وقد سار الركب » .
وقد جعل بعضهم الجميع مثلاً ، والصحيح التفرقه بين ما يقصد معناه الأول وبين
مالاً يقصد، وإنما يتلاقى العاملان في المعنى العام ، وهي مبنية على جواز استعمال
المعنى الأصلي في المثل وعدم جوازه، فهل تقول الآن لمن شوى لهما بالرماد عند
الإنضاج : « شوى أخوك حتى إذا أنضج رمد » أو أنه لا يقال ذاك ؟
مسألة خلاف، وقد علل المنع بأن فيه العوده بعد الإنصراف، وهي مأنوف منها
عندهم، ألا ترى إلى قوله (٢٦١) :

إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي إِلَى الشَّيْءِ لَمْ تَكُنْ إِلَيْهِ يَوْجُهُ آخِرَ الدَّهْرِ تَرْجِعُ
وإلى قوله (٢٦٢) :

وَبَعْضُ الظَّالِمِينَ كَقَرْنِ شَمْسٍ يُضِيءُ فَإِنْ أَضَاءَ الْفَجْرُ عَادَا
وَإِنِّي كَالشَّبَابِ فَإِنْ تَوَلَّى فَجَهْلٌ أَنْ تَرُومَ لَهُ ارْتِدَادَا
وَأَحْسَبُ أَنَّ قَلْبِي لَوْ عَصَانِي فَعَاوَدَ مَا وَجَدْتُ لَهُ افْتِقَادَا

وبعضهم فرق بين أن يكون قد أسند الحكم للاستعمال الأول إلى مصرح باسمه أولاً، فإن
كان مصرحاً باسمه جاز استعماله فيما استعمل فيه قبل الإخراج قضاء لقوة الطلب
والإحراز للتعين وعدم الصلاحيه للمغاير، كما في قوله (٢٦٣) :

مَنْ لَمْ يُعَايِنْ أَبَا نَصْرٍ وَقَاتِلَهُ فَمَا رَأَى ضُبْعًا فِي شِدْقِهَا سَبُعُ

(٢٦٠) ينظر الكتاب ٣٤٣/١ .

(٢٦١) سبق تخريجه في ص ٣٦٧ ، هامش ٣ .

(٢٦٢) سبق تخريجها في ص ٣٦٧ ، هامش ٣٣ .

(٢٦٣) لم أقف على القائل .

الحال

ولو وقع التعيين في جميع المتعاطفات، لكان ذلك أقوى في اقتضاء الإحراز وقوة الطلب، فيجوز اعتبار الأصل حالة الاستعمال للأول، كما لو صرح باسم القاتل .

ومنع بعضهم : استعمال المعنى الموضوع له قبل الإخراج عند تعيين جميع المتعلقات، كما لو عين القاتل في البيت، وعلمه بأنه يحتمل أن يكون بعض المتعلقات غير مقصود، وإنما جيء به على جهة المقاومة واستيفاء الأخلاف، وهو غير معين، فيحتمل كل واحد منها، أعني من المتعلقات ذلك، وإذا كان كذلك ساوى غير المصرح باسمه، فيمتنع استعمال المعنى قبل الإخراج .

قال : فإن أردف بزيادة تعين أن يكون هو المقصود ، وبقي الاحتمال فيما عداه، فيجوز استعمال المعنى قبل الإخراج .

وفي هذا الإرداف تفصيل ، وتقريره في علم البيان، وحيث يكون هو المقصود (٢٦٤).

وبعضهم فرق بين أن يكون المثل قد صحب بمثل آخر، أوجار مجراه، أو لم يصحب.

فإن كان قد صحب بمثل آخر، أو جار مجراه، جاز استعمال المعنى قبل الإخراج،

بناء على أن كل واحد منهما لم يستقل/بالمثلية، لأن الحكم منها - أعني من المثلية - ١٤٢/ب

ينقسم بينهما فضعف عن المستقل، والأصل جواز استعماله، وإنما امتنع لأجل كونه جعل

مثلاً وليس بالقوى لما قدمنا فيجوز الاستعمال قبل الإخراج، كما في قوله (٢٦٥) :

تَصَيَّدُ صَيْدَهَا فِي كُلِّ وَجْهٍ وَغَايَةَ مَنْ تَصَيَّدَ أَنْ يُصَادَا

ويكثر في هذا النوع من الحال وقوع الاسم موقعها، كما في قوله (٢٦٦) :

(٢٦٤) سبق تخريجه في هامش ٢٢١ من هذا الباب .

(٢٦٥) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢١٥ .

(٢٦٦) لجرير في ديوانه ٦٥٠ .

وهو في الكتاب ٣٣٩/١ ، ٣٤٤ ، ومعاني القرآن ٢٩٧/٢ ، وإصلاح المنطق ٢٢١ ، وشرح

التسهيل ٣٩٧/٣ ، والتصريح ٣٣١/١ ، ١٧١/٢ .

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَالَكَ وَاعْتَرَابًا

الأصل : « أَلُؤْمًا حل في شعبي » ، وليس هذا النوع على حد « سطا زيد أسدا » أعني أن يكون قد وقع « عبداً » على جهة التشبيه لوجهين :

أحدهما : أن الأصل في التشبيه أن يكون فيما لا يتجه على ذات المشبه، وألَّا يلزم التشبيه بما قد يكون للمشبه فيؤول الأمر إلى تشبيه الشيء بنفسه، وهو ممتنع.

والآخر : أن ذلك إنما يكون فيما تقرر للمشبه به على وجه لا يزول عنه بحال، وليس كذلك العبد، لأن العبد من حيث هو لا يستلزم الذم، ولذلك اعترض على أبي الطيب في قوله (٢٦٧) :

أَحْمَقُ مِنْ عَبْدٍ وَمِنْ عَرْسِهِ مَنْ حَكَّمَ الْعَبْدَ عَلَى نَفْسِهِ

ولهذا المعنى اتبعه قائل البيت بمقتضى الذم على جهة التعيين، وهو قوله : « أَلُؤْمًا لَا أَبَالَكَ » ، وأما قوله (٢٦٨) :

وَأَنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ عَبِيدَ تَيْمٍ وَتَيْمًا قُلْتَ أَيُّهُمْ الْعَبِيدُ

فإن ذكر العبيد في الاستواء دون الموالي، أو دون السادات، دل على أن المراد التساوي في المكروه، وإذا كان ذلك معتبراً دون مقتضى الكراهة كما في قوله (٢٦٩) :

خَاطَ لِي عَمْرُو قِبَاءٍ لَيْتَ عَيْنَيْهِ سِوَاءٍ

المراد في الاعورار ، فمن باب اللزم أن يكون ذلك معتبراً مع وجود المقتضى للمكروه، ومما يدل على أن العبد لا يستلزم عندهم الوصف بالذم استعماله حالة الافتخار، والافتخار أقوى من المدح على ما هو المقرر في علم البيان، كما في قوله : (٢٧٠)

(٢٦٧) في ديوانه بشرح العكبري ٢٠٣/٢ .

(٢٦٨) لم أقف على القائل .

(٢٦٩) لبشار بن برد في ديوانه ٢٨ ، تحقيق مهدي محمد

(٢٧٠) للمقنع الكندي في ديوانه ٢٠٤ - ٢٠٥ (أمويون) .

وهي في الحماسة البصرية ٣٠/٢ - ٣١

وإِنِّي وما بَيْنِي وَبَيْنَ بَنِي أَبِي وبين بَنِي جَدِّي لَمْخْتَلِفٌ جِدًّا
لَهُمْ جُلٌّ مَالِي إِنْ تَتَابَعَ لِي غِنَى وَإِنْ قَلَّ مَالِي لَمْ أَكْفَهُمْ رِقْدًا
وَإِنْ أَظْهَرُوا عَيْبِي سَتَرْتُ عُيُوبَهُمْ وَإِنْ هَدَمُوا مَجْدِي بَنَيْتُ لَهُمْ مَجْدًا
وَإِنِّي لَعَبْدٌ الضَّيْفِ مَادَامَ نَارِلًا وَمَا شَيْمَةٌ لِي غَيْرَهَا تُشْبِهُ الْعَبْدَا

وقول الآخر (٢٧١) :

أَنَا عَبْدٌ إِذَا مَا قِيلَ ضَيْفٌ وَصَتَمٌ إِنْ تَكَاثَرَتِ الْأَعَادِي

والثالث : يقع فيه التخيير بين الإثبات والحذف، وذلك إذا دل عليه قرينة لفظية أو معنوية ،
فالأولى قولك : « ضاحكاً » في جواب من قال : « كيف جاء زيد ؟ » .

والثانية : كقولك : « راشداً » لمن رأيتَه / قد أخذ في أهبة السفر ، و « غانماً » فيمن ١٤٣/أ
رأيتَه قد قدم من سفر ، وقد يكون للأول، ويستلزم الدعاء بالأوبة، وقد عد من المستدعيات،
وقد تقدم التنبيه على شيء منها .

و (الحظل) هو المنع ، ومنه قوله (٢٧٢) :

فَإِنْ حَظَلْتُ قَرَأْنَا أَلْ بَكْرٍ فِي أَسْيَافِنَا زَادُ الْمُقِيمِ

قال بعضهم : يريد أن هذا الحكم موجود لبعض السيوف فما بالك للجميع، قال : وبهذا
يرتفع الاعتراض على من قال (٢٧٣) :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

وفيه نظر بأن الجنس متى أضيف استغرق ، وقد فرق الفقهاء بين قولك : « وَكَلَّتْ زَيْدًا »

(٢٧١) لم أقف على القائل .

والصتم : هو الغليظ الشديد من الرجال .

(٢٧٢) لم أقف على القائل .

(٢٧٣) لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣١ .

وهو في الكتاب ٥٧٨/٣ ، والتكملة ٤١٤ ، وأسرار العربية ٣٥٦ ، وابن يعيش ١٠/٥ .

على طَلَقٍ « و » على طَلَقِ زَوْجَتِي « قالوا : فليس في الأول إيقاع الثلاث، وله في الثاني إيقاعهن (٢٧٤).

و«الْحَظْلُ» لغةٌ في [الْحَظَرِ بمعنى] المنع على حيالها، وقد قيل : إنها على حد قولهم : « عَنَزْ وَأَقِرْ، وَعَنَزْ وَأَقِلْ » و« انْهَمَرَ ، وانْهَمَلَ » ، و« رَعَنَ ، وَلَعَنَ » وقالوا : « رَعَمِلِي ، رَعَمِرِي » في « لَعَمِرِي » فوق الإبدال افتتاحاً واختتاماً، وقد كثر في كلام العرب المعاقبة بين « الراء » و« اللام » في أماكن متعددة (٢٧٥)، حتى إن بعضهم ادَّعى أَنَّ « الدال » في « سَدَلٌ » عَوْضٌ من « التاء » وَأَنَّ الأصل « سَتَرَ » .

(٢٧٤) لأن لفظ « طلاق » الأولى نكرة فتعمُّ كلَّ الطلاق، وأما لفظ « الطلاق » الثانية فمُعَرَّفٌ فينصرف إلى أدنى ما يقع، لأن اسم الجنس إذا أُطْلِقَ يتناول الأدنى حقيقةً.

انظر : أصول السرخسي ١ / ١٥٨ ، ١٦٠، وشرح تنقيح الفصول ص ١٨٠ - ١٨١ ، والبحر المحيط للزركشي ج ٣ ، ص ١٠٨ .

(٢٧٥) تنظر المسألة في الإبدال لابن السكيت ١١٥ - ١١٧ ، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ٦٨ - ٧٧ ، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٥٦/٢ - ٨١ ، وأما اللي القالي ١٤٥/٢ - ١٤٧ .

* ما بين المعقوفين كلمة مني لاستقامة الكلام .

التمييز^(١)

قال :

اسْمٌ بِمَعْنَى « مِنْ » مُبِينٌ نِكَرُهُ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
كَ « شَبْرٍ أَرْضاً » وَ « قَفِيرٌ بَرّاً » وَ « مَنَوِيْنٌ عَسَلًا وَنَمْرًا »
وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوَهَا أَجْزُهُ إِذَا أَصْفَتْهَا، كَ « مُدٍّ حِنْطَةٍ غَدًا »

التمييز والتفسير والتعريف والتبيين يقرب معنى بعضها من معنى بعض .

وقد تكلف بعض أهل البيان التفرقة بينها، قال: والذي يتأكد في كلام النحاة

التفرقة بين التمييز والتعريف ؛ لأنه محبوب له عندهم.

قال : والتعريف لا يلزم فيه خزل ، بخلاف التمييز فإن الخزل يلزم فيه ، فتقول :

« عَرَفْتُكَ بهذا النوع » دون أن تجعله مقتطعاً بخلاف « مَيَّزْتُ هذا النوع » فإنه لابد أن

يكون المعنى : فصلت هذا عن هذا .

ولا يشترط فيه التئام الأجزاء بل قد يوجد « تميزت الشجرة » بمعنى : انفصل

بعضها عن بعض، يكون هذا المعنى ملفوظاً به، ومكتفى عنه بإسناد الحكم إلى ضام

الأجزاء، وهو أعني (مَيَّزَ) مما وقع فيه « فَعَّلَ »^(٢) لغير تكثير، لبااعتبار التكرار،

كـ « عَلَّمَ » ولا باعتبار تكرار المحل ، كـ « ذَبَحْتُ الْغَنَمَ » و « وَغَلَّقْتُ الْأَبْوَابَ » .

(١) تكملة من (ب) يتطلبها المقام .

(٢) صيغة (فَعَّلَ) الغالب فيها أن تأتي للتكثير ، وقد تأتي لغيره ، ينظر تفصيل هذه المعاني في

الكتاب ٥٥/٤ ، ٦٢ ، ٦٤ ، والأصول ١٢١/٣ - ١٢٢ ، والتبصرة والتذكرة ٧٥١ ، ونزهة

الطرف ١٤٦ ، والممتع ١٨٨ ، وشرح الشافية للرضي ٩٢/١ ، والارتشاف ٨٤/١ .

التمييز

وادعى بعضهم أن التكثير باعتبار إعمال الفكر وإنعام النظر على جهة الوقوع، أو على جهة الصلاحية، وحيث يستحيل ذلك أو يمتنع جيء بـ (مَازَ) دون (مَيَّرَ) ، قال : ومن الأول، أي من المستحيل فيه إعمال الفكر، وإنعام النظر، ما جيء به على جهة العارية، كما قال (٣):

مَازَ حُسَامِي لَحْمَهُ عَنْ لَحْمِهِ وَعَظْمَهُ مُنْكَسِراً عَنْ عَظْمِهِ /
ومن الثاني قوله (٤) :

أَقْرَبُ شَيْءٍ مِزْتُ هَذَا مِنْهُ فَاحْفَظْهُ غَيْرَ مَغْفَلٍ وَصُنْهُ

فقوله : « أقرب » يمنع من إعمال الفكر وإنعام النظر، قال: ويوضح لك هذا المعنى، قوله (تبارك وتعالى) ﴿لِيُمَيِّزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ (٥)

وهذا التمييز يكون على نوعين ، أعني الذي ييوب له النحويون، أحد البابين : غير مزاحم، وهو ما إذا وقع منصوباً فإن الباب يكون له لا يزاحمه فيه غيره.
والآخر : يكون مزاحماً، وهو ما إذا وقع مجروراً فإنه لا ييوب له على حياله بل يكون تبعاً لغيره، وهو ما يقع في « باب العدد » كما سيأتي في موضعه ، إن شاء الله (تعالى).
وقد يقع كل واحد منهما في باب الآخر، فيقع المنصوب في باب المجرور، والمجرور في باب المنصوب، كما ستراه ، إن شاء الله (تعالى).

والتمييز على تقدير « مِنْ » كما أن الحال على تقدير « في » ، وكانت « في » للحال لشبهه بالظرف، وكانت « مِنْ » للتمييز ؛ لأن من أقسامها، أعني من أقسام « مِنْ » أن تكون لبيان الجنس، كما إذا قلت : « أكرم القاصدين من بني فلان » .

(٣) لم أقف على القائل .

(٤) لم أقف على القائل .

(٥) آية ٣٧ من سورة الأنفال .

التمييز

وأيضاً فإن التمييز يقع كالتتمة للمميز ، فهو بهذا الاعتبار كبعضه ، و « من » تقع للتبعيض ، كما سيأتي في موضعه ، إن شاء الله (تعالى).

والتمييز قريب من الحال ، لأن كل واحد منهما بيان لمبهم ، إلا أن التمييز وضعه أن يكون للذوات ، والحال وضعه أن يكون للهيئات ، وكل واحد منهما على تقدير حرف ، وإن كان الحرف مغايراً للحرف الآخر كما قدمنا . وقد تأتي « مِنْ » بمعنى « في » ، و « في » بمعنى « مِنْ » ، وقد جعل من الأول ، أعني من مجيء « مِنْ » بمعنى « في » ، قوله (٦) :

وَمَنَا أَبُو الْهَيْجَاءِ لَا تَدْفَعُونَهُ وَمَنَا أَبُو الْغَسَّانِ شَيْخُ اللَّهَازِمِ

وقد جعل من الثاني ، قوله (٧) :

[و] فِيهِمْ بَنُو عَمْرِو وَفِيهِمْ عَبَّسُ وَفِيهِمْ بَنُو بَكْرِ وَقَيْسُ وَتَغْلِبُ

يصف جيشاً .

وقد يكون الموضع صالحاً لهما ، أعني للتمييز والحال ، وقد قيل : في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (٨) إِنْ [عُيُونًا] (٩) انتصب على الحال ، وقيل : على التمييز ، ويحتمل قولك : « اللَّهُ دَرُّ زَيْدٍ فَارِسًا » الوجهين ، أعني الحال والتمييز ، فإن كان القصد الذات فالثاني ، وإن كان القصد الفروسية فالأول .

وقد جاء مع التمييز احتمال الظرف ، فقد قيل في قول امرئ القيس (١٠) :

(٦) لم أقف على القائل .

(٧) لم أقف على القائل .

وما بين المعقوفين تكلمة مني لاستقامة الوزن .

(٨) آية ١٢ من سورة القمر .

(٩) ما بين المعقوفين تكلمة من (ب)

(١٠) في ديوانه ٢٧

وهو في الكتاب ٣٩/٤ ، والمغني ١٨٤ ، والهمع ٨٣/٢ ، والأشمونى ١٥١/١ .

أَلَا عَمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
 إن « صباحاً » ظرف ، وقد قيل : تمييز .
 وقد التزم بعضهم الظرف ، في قوله (١١) :

أَلَا عَمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الرَّبْعُ وَأَنْطِقِ وَحَدِّثْ حَدِيثَ الرُّكْبِ إِنَّ شَيْئاً وَاصْطَقِ
 لعدم مغايرة الزمان المقتضي للتحية ، بخلاف :

أَلَا عَمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي

لقوله :

وهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

فإن الزمان المقتضي للتحية قد أخبر عنه بالانفصال ، وقد قال إثره أعني إثر البيت
 « ألا عم صباحاً » :

وهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْراً فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

قال : وهذا المعنى تعتبره العرب كثيراً ، أعني أنه متى فرغ الحال (١٢) / عن مقتضى ١٤٤/أ
 الحكم زال الحكم ، ألا ترى إلى قول زهير (١٣) :

عَفَا مِنْ آلِ فَاطِمَةَ الْجَوَاءُ فَيُؤْمِنُ فَالْقَوَادِمُ فَالْحِسَاءُ
 فَذُوقَهَا شِمْمِيثُ عَرِيَّتِنَا عَفَّتْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ وَالسَّمَاءُ
 كَأَنَّ أَوَابِدَ الثَّيْرَانِ فِيهَا هَجَائُنُ فِي مَغَايِنَهَا الطَّلَاءُ
 تَحْمَلُ أَهْلَهَا مِنْهَا فَبَانُوا عَلَى أَثَارٍ مَنْ ذَهَبَ الْعَفَاءُ

فإن « على آثار من ذهب العفاء » دعاء عليها بالعفاء ، أي الدروس والذهاب ، وجيء

(١١) لامرئ القيس في ديوانه ١٦٨ .

(١٢) في (ب) : المحل .

(١٣) في ديوانه ٦٩ - ٧٢ .

التمييز

بالموصول دون غيره ؛ ليقع التعميم باعتبار الصلة ، أي كل ذاهب عن محل يكون الذاهب محبوباً يستحق ذلك المحل أن يدعى عليه بالذهاب ، وهو أحد المقتضيات للإتيان بالموصول ، أعني قصد التعميم بالصلة ، على ما هو المقرر في علم البيان (١٤) :

ومثل هذا المعنى في الدعاء على المحل لمزاييلته الحال ، قوله (١٥) :

وإِجْلَالُ مَغْنَاكَ اجْتِهَادُ مَقْصِرٍ إِذَا النَّصْلُ أَوْدَى فَالْعَفَاءُ عَلَى الْجِفَنِ
وقريب منه قول أبي الطيب (١٦) :

مُلَّتِ الْقَطْرِ أَعْطَشُهَا رُبُوعاً وَإِلَّا فَاسْقَهَا السَّمَّ النَّقِيعَا
أَسْأَلُهَا عَنِ الْمُتَدِيرِيهَا فَمَا تَدْرِي وَلَا تَذُرِي دُمُوعَا
لِحَاهَا اللَّهُ إِلَّا مَا ضَيَّيْهَا زَمَانَ اللَّهُ وَالْخَوْدَ الشَّمُوعَا

وأما عدم الدعاء عليها ، وعدم إظهار الجفوة فكثير ، ويتفاوت حالهم في ذلك ، فمنهم من يقتصر على نفي المراد منه فقط من غير تعرض لمقتضى جفوه ، كما في قوله (١٧) :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءُ سَمْلَقُ

ومنهم من يروم ذلك منها على جهة التلذذ بالخطاب ، وادعاء توهم صحة صدور ذلك منها ، كما في قول عنتره (١٨) :

يَا دَارَ عَبْلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي وَعِمِّي صَبَاحاً دَارَ عَبْلَةٍ وَاسْلَمِي

وهذا باعتبار التلفت إلى المنزل والانتصاب إلى الإقبال عليه . ومنهم من يتعرض إلى ذكره ويظهر الإقبال ، ومقتضى الوقف به ، لكن يصرح بأن ذلك لمعنى آخر ، ليس لذات

(١٤) ينظر تفصيل مسألة التعميم بالصلة في البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٨٣/٢ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ١٧٩ .

(١٥) لم أقف على القائل .

(١٦) في ديوانه بشرح العكبري ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ .

(١٧) لجميل بثينة في ديوانه ١٤٥ .

(١٨) في ديوانه ١٨٧ .

الربع ، كما في قوله (١٩) :

مَعَانُ مِنْ أَحَبَّتِنَا مَعَانُ تُجِيبُ الصَّاهِلَاتِ بِهِ الْقِيَانُ
وقفتُ بِهِ لِصَوْنِ الْوَدِّ حَتَّى أَذَلْتُ دُمُوعَ عَيْنٍ مَا تُصَانُ

وهذا فوق ذلك في المعنى الذي قدمنا .

ومنهم من يخبر بذلك ، ولا يذكر سبباً غير إضافته إلى من وقع الوقوف به ، والإقبال عليه بسببه ، وجعل ذلك من السبب الذي لا ييوب له ، كما إذا قلت : « أكرمت غلامك » و « وصلت ابنك » فإن الإضافة هنا- أي كونه غلاماً للمخاطب ، أو ابناً له - متنزلة منزلة السبب ، [وهذا النوع من السبب] (٢٠) لا ييوب له ، بل يكون مستفاداً من سياق الكلام ، والذي ييوب له ما اقتضى ذلك بلفظه ، ك « الفاء » و « إن » و « السلام » و « الباء » ونظره بالتعجب ، حيث يكون على النوعين : أعني مبوباً له وغير مبوب ، فيكون المبوب « ما أفعله » و « أقفل به » و « فَعَلْ » (٢١) . وغير المبوب له ما دل على التعجب بالمعنى ، كما إذا قلت : « سبحان الله » ! [وهل يقع] هذا الأمر ! /

١٤٤/ب

ويتخلف عن اللفظ « تعجب » وما تصرف منه فيلتحق بغير المبوب له .

ومن ذلك : أعني مما وقع فيه المنزل مضافاً إلى مقتضى الموقف والإقبال عليه ، قوله (٢٢) :

وقفتُ بربعيها فعَيَّ جوابها فقلت ودمعي وَاكِفُ سرب هَمُّوْ
ألا أَيُّهَا الرُّبْعُ الْمُخْبُونُ هل لكم بساكنٍ أَجْرَاءِ الْحِمَى بعدنا خُبْرُ

(١٩) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٦٤ .

(٢٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ب) .

(٢١) في (أ) أفعل .

(٢٢) لم أقف على القائل .

وقد يقع في مثل هذا غير مقتضي الحزن ، بل الفرح والسرور ، كما في قوله (٢٣) :

كم وقفنا بعدكم في رَبِّعكم فَنَقَضْنَاهُ استِلاماً والتزاماً

وهذا فوق ما تقدمه في المعنى ، وفوقه ما اقتضاه التعظيم على الإطلاق من غير

تعرض لوقوع منفعة خاصة للمتكم ، كما في قول أبي الطيب (٢٤) :

وليلاً تَوَسَّدْنَا التَّوَيَّةَ مُوهِناً كأنَّ ثَراها عَنبرٌ في المَرافِقِ

بلادٌ إذا زار الحِستانَ بغيرِها حَصَى تُربِها ثَقْبَنَهُ اللَّمَّخَانِيقُ

وقد يكون ذلك مصاحباً ذكر منفعة تعود علي المتكلم على جهة الخصوص ، كما في

قوله (٢٥) :

فَمَنْ التُّرْبِ لَجَفْنِي إِثْمِدُ وَمَنْ النُّؤْيِ رُضَابٌ يُرَشِّفُ

و مثله قول بعض المولدين (٢٦) :

العَيْنُ تُرابٌ أَرْضُكُمْ إِثْمِدُهَا

الألف واللام عوض عن الضمير ، الأصل : « عيني » ، وهذا مما لا يختلف فيه البصريون

والكوفيون بأنه من باب الربط للمعنى ، وهو غير مختلف فيه ، أنشد أبو علي (٢٧) :

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ أَنَّ قُدُورَنَا ضَوَامِنُ لِلرُّزَاقِ وَالرَّيْحُ زَفَرُ

أي : لأرزاقهم ، هذا من الربط بالمعنى ولا يختلف فيه أحد من النحويين ، وإنما الخلاف

(٢٣) لم أقف على القائل .

(٢٤) في ديوانه بشرح العكبري ٣١٧/٢ - ٣١٨ .

(٢٥) لم أقف على القائل .

(٢٦) لم أقف على القائل .

(٢٧) للفرزدق في ديوانه ٧٨/٢ .

وهو في البصريات ٥٦٢/١ .

في الربط اللفظي ، كما في قول الفرزدق (٢٨) :

ولو سُئِلْتُ عَنَّا نَوَارُ وَرَهْطُهَا إِذَا أَحَدٌ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفْتَانِ

فإن الكوفيين يقولون : إن الألف واللام هي الرابطة بين المبتدأ والخبر الواقع جملة . والبصريون يمنعون من ذلك ، وهو الصحيح للزوم ، « مررت بامرأة حسنة الوجه » وامتناع « حسن الوجه » ، ولو كان الربط اللفظي يقع بالألف واللام عوض الضمير ، لكان حكمها ، أعني حكم الألف واللام حكم الضمير ، فكان يحسن معها ما يحسن مع الضمير ، ولا شك أنه يحسن أن تقول : « مررت بامرأة حسن وجهها » ، والدليل على تقدير : « من » ظهورها مع التمييز ، فتقول : « عندي مكوك دقيقاً » ، و « مكوك من دقيق » و « ياله فارساً » و « ياله من فارسي » ، قال (٢٩) :

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ تَقَاصَرَ طَوْلُهُ وَمَا كَانَ لَيْلَى قَبْلَ ذَلِكَ يَقْصُرُ

ويقع هذا النوع في المحبوب كالبيت ، [و] في المكروه كما في قوله (٣٠) :

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْوَمَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شَدَّتْ يَبْذُبُلُ

وكما في قوله : (٣١) :

فِيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دَوَّهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ

فهذا كله تمييز جر بـ « مِنْ » و « مِنْ » عامة في جميع أنواع التمييز.

وقيل : يخرج عنها نوعان :

أحدهما : العدد .

(٢٨) في ديوانه ٤٠٠/٢ .

وفي الديوان : إِذَا لَمْ تُوَارِ النَّاجِذَ الشَّفْتَانِ .

(٢٩) لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٢٤ .

(٣٠) لامرئ القيس في ديوانه ١٩ من معلقته .

(٣١) لطرفة بن العبد في ديوانه ٧٨ .

والآخر : ما كان أصله فاعلاً .

فالأول : مخالفة إيهام التبويض ، والثاني : مخالفة إيهام التعليل . فلو قلت في : « عندي عشرون درهما » « عندي عشرون من درهم » لأوهم التجزؤ ، وأن المراد : عندي عشرون جزءاً من درهم ، وهو خلاف المقصود .

ولو قلت في : « تصبب زيد عرقاً » « تصبب زيد من عرق » لأوهم أن التصبب من

أجل العرق ، لا أن العرق هو / المتصبب ، وهو خلاف المقصود . ١٤٥/أ

وقيل : إنها على تقدير « من » لكن لا يجوز النطق بها لما قدمنا ، وهو غريب ،

أعني أن يكون لفظ مقدر في محل ويمتنع النطق به . ولا يصح أن يكون على حد قولك : « ما أحسن زيداً » حيث قلنا : إن التقدير : شيء أحسن زيداً .

ولا على حد قولك : « مذاكير » ، حيث هو جمع لـ « مذكر » . ولا يلفظ به ، فإن

التلفظ بكل واحد منهما غير دافع للمعنى المراد ، بخلاف « من » في الضربين المتقدمين فإنها دافعة للمعنى المراد ، ولما كان الاسم المحذوف معه « من » لا يدل عند الحذف على بيان في جميع حالاته، والمقصود الآن ما يدل على بيان احتاج إلى تقييده بالبيان، فقال:

« مبين » . والاسم الذي تحذف معه « من » ولا يكون مبيناً هو ما كان داخلاً على

أحد المفعولين اللذين يصل الفعل إلى أحدهما تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر ويتعين

للسايسة « من » ، كما إذا قلت : « أستغفر الله من ذنبي وذنبي » فإن « ذنبي » على تقدير « من » ، قال (٣٢) :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ

وكذلك « اختار » ، فتقول : « اخترت من الرجال زيداً » ، و « اخترت الرجال زيداً »

(٣٢) لم يعرف قائله .

وهو في الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والصاحبي ٢٩١ ، وابن يعيش ٦٣/٧ .

قال (٣٣) :

ومنا الذي اختير الرجال سماحةً وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزَّعازِعُ
ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (٣٤) فهذا كله اسم
بمعنى « من » ولا يقتضى بياناً ، فاحتاج إلى إخرجه لعدم وروده في المحل .
وأما اسم « لا التي لنفي الجنس » فلا يتعين فيها تقدير « من » بل هو الأظهر ،
وإلا لزم تركيب حرفين مع اسم ، وأما قوله (٣٥) :

فقام يَنْزُودُ النَّاسَ عنها بسيفه وقال : أَلَا لا من سَبِيلٍ إلى هندٍ
فإنه مع شنوده ، يحتمل أن تكون « لا » المذكورة مع (من) ليست لنفي الجنس. وأيضاً
فإنه قد دخل على « لا » الهمزة، ومتى دخلت الهمزة على « لا » فإنها تغير المعنى.
وأما قول النحويين : إنها على تقدير « من » فإن ذلك تفسير للمعنى لا للفظ ، وإلا
يلزم كما قلنا : تركيب حرفين مع اسم ، وهو متعذر ، وأيضاً فإنه يلزم الفصل بين المركب
والمركب معه ، وهو متعذر . فإذاً فقولهم في : « لا رجل في الدار » إنه على تقدير « من »
إنما هو تفسير معنى لا أن هنالك « من » مقدرة ، نص على ذلك أبو علي : وإنما البناء
للتركيب ، وقد تقدم التنبيه على ذلك (٣٦) .

والاحتراز بـ « نكره » عن مثل : « مررت برجل حسن وجهه » ، و « مررت برجل

(٣٣) للفرزدق في ديوانه ٤١/٢ .

وهو في الكتاب ٣٩/١ ، والمقتضب ٣٣٠/٤ ، والأصول ١٨٠/١ ، وابن يعيش ٥١/٨ .

(٣٤) آية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٣٥) لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٥٤/٢ ، وابن الناظم ١٨٦ ، والجنى الداني ٢٩٢، وتخليص
الشواهد ٣٩٦ .

(٣٦) ينظر ص ٢٧٧ - ٢٧٨

التمييز

حسن الوجه « ، بالنصب في الوجهين ، فإن النصب فيهما على التشبيه بالمفعول به ، وهو اسم مبين ، وقد يلمح فيه تقدير « من » لاقتضائه التبعية ، إلا أن تقدير « من » فيه ليس بالقوى ، وإذا كان كذلك خرج بقوله بمعنى « من » ، وهو كما قدمنا لا يصح تزاحم ضعيف وقوى على محل ، فلا يكون على هذا بمعنى « من » شاملاً لـ « من » المقدرة في التمييز، والذي يصح التماحها في نحو : « مررت بالرجل الحسن الوجه » بنصب « الوجه » على أن التمييز ، والنصب على التشبيه بالمفعول به ، قد يتزاحمان عند من يجيز أن يكون التمييز معرفة ، فإذا قلت : « مررت برجل حسن وجهه » ، أو « الوجه » على ما قدمنا احتمل النصب على التمييز / وعلى التشبيه بالمفعول به .

١٤٥/ب

والكوفيون لا يفرقون في ذلك بين أن يكون هناك مقتض لضعف التشبيه بالمفعول به ، كما إذا كان الفعل متعدياً ، فإن النصب على التشبيه بالمفعول به إنما يكون في غير المتعدي ، وبين أن لا يكون هناك مقتض ؛ لأن مذهبهم جواز وقوع التمييز معرفة ، والبحث معهم في غير هذا الموضع .

وأما البصريون : فإن بعضهم قد جوزوه حيث يكون هناك [مقتض] لضعف التشبيه بالمفعول به ، وهو التعدى كما قدمنا ، ولذلك جوزوا في الأثرو هو : « أن امرأة كانت تهراق الدماء » أن يكون تمييزاً وإن كان معرفه ؛ لأن « تهراق » متعد ، والنصب على التشبيه بالمفعول به إنما يكون في غير المتعدى كما قدمنا . وذهب السهيلي (٣٧) : إلى أن (الدماء) مفعول صريح ، على حد قولك : « أُرقت » وأنه مما حول فيه اللفظ إلى لفظ آخر بمعناه ، ومقتضى التحويل مفقود في اللفظ ، إنما وقع التفاتا إلى المعنى ، كـ « يذر » ، فإنه لا موجب فيه إلى تحويل « يَفْعَل » إلى « يَفْعَل » ، لفقدان حرف الحلق ، لكن لما

(٣٧) ينظر البسيط في شرح الجمل ١٠٨٣/٢ دون أن ينسبه له ، وكذا في شرح التسهيل ٣٨٨/٢ .

التمييز

كان « يذر » في معنى « يدع » ، حول إليه التفاتاً إلى المعنى ، فإذا فالأصل « تهريق الدماء » ثم حول « تهريق » إلى « تهراق » لأنه في معنى : « تستحاض » ، وحكى ذلك أبو الحسن بن الضائع (٣٨) عن السهيلي وقال : هذا من دقائق أبي زيد ولا حاجة إليها .
والسهيلي يكنى : أبا القاسم وأبا زيد .

وحكى بعض نحاة إقليمنا الأندلس ، ممن أبصرته أن من دقائقه أيضاً وهو شبيهه بقوله في « تهراق الدماء » : أن قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَزَّرَ اتَّخَذُ أَصْنَاماً إِلَٰهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٣٩) إن « أزر » منادى ، وأن التقدير : يا أزر ، فحذف حرف النداء للقرب ، وهو أحد مقتضيات حذف الحرف من المنادى وفتح ؛ لأنه في معنى : يا أبي ، والمنادى متى كان مضافاً كان منصوباً ، وإنما كسر في « يا أبي » من أجل « الياء » ، وقد زالت « الياء » فرجعت الفتحة إلى محلها .

وقد قيل : إن « تَهَرَّاقُ الدِّمَاءِ » منصوب ، أعني « الدماء » على إسقاط حرف الجر ، وإن التقدير : تهراق بالدماء ، و « الباء » سببيه ، والحديث خَرَّجَهُ نَافِعٌ ، عن سُليمانَ ، عن يَسَارٍ ، عن أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ « أَنَّ أَمْرَأَةً كَانَتْ تَهَرَّاقُ الدِّمَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : لَتَنْتَظِرَ إِلَى عَدَدِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُھُنَّ مِنَ الشَّهْرِ ، قَبْلَ أَنْ يُصِيبَھَا مَا أَصَابَھَا فَلَتَغْتَسِلَ ، ثُمَّ لَتَسْتَتِرَ بِثَوْبٍ ، ثُمَّ لَتُصَلِّ » (٤٠) . فتنكير التمييز إنما يشترطه البصريون ،

(٣٨) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكُتَّامِيُّ ، بلغ الغاية في النحو في زمانه توفي سنة ٦٨٠ هـ .

ينظر إشارة التعيين ٢٣٥ ، وبغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٣٩) آية ٧٤ من سورة الأنعام .

(٤٠) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٦٢/١ ، ح ١٠٥ ، في كتاب الطهارة ، باب المستحاضة . كما رواه النسائي في السنن ٩٩/١ ، في كتاب الطهارة ، باب ذكر الاغتسال من الحيض . ورواه - أيضاً - ١٤٩/١ في كتاب الحيض ، باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر .

التمييز

وأما الكوفيون فإنهم لا يشترطون ذلك .

وقد نقل بعض النحويين عن الكوفيين : أن الأصل في التمييز التعريف ؛ لأن التمييز من حيث هو رافع للإبهام كما قدمنا . فلو كان التمييز أصله التنكير ، لكان قد وضع بإزالة الإبهام مبهم ؛ لأن النكرة مبهمة من أجل الشياخ وعدم التعيين ، لكنه يكتفى بذكر النوع مع الجنس عن التعريف ، فلذلك يجيء نكرة ، وإن جاء معرفه فعلى الأصل ، ومجيء النوع مع الجنس في مثل : « مكوك دقيقاً » ، و « أحد عشر درهماً » ، و « شبراً أرضاً » ، / وما أشبه ذلك ، فإن مقتضى الكمية دال على نوع من الجنس ، وهو قد ذكر ١٤٦/أ الجنس معه فقام ذلك مقام التعريف .

وأما « طاب زيد نفساً » فإنه في أصله معرفه ، ألا ترى أن التقدير : طابت نفس زيد ، ولذلك كان الكثير تعريف ما أسند إليه الحكم فكثرت « طاب زيد نفساً » ، وقل « طاب رجال نفساً » لتنكير « الرجل » ، فإن الموضع يستدعى متعرفاً به ، فإذا فالموضع للمعرفة ، والذي يدل على ذلك أن « طاب رجل نفساً » قليل ، بخلاف « قام رجل » وما أشبهه ، حيث يكون المحل غير مستدع (٤١) متعرفاً به ، من وقوع المعرفه قوله (تعالى) : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ (٤٢) ، وقوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ (٤٣) وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيئًا ﴿ (٤٤) .

وأما وقوعه نكرة فليس بالكثير ، وقد قيل في قول الشاعر : (٤٥)

(٤١) في (ب) المستدعى .

(٤٢) آية ٤ من سورة النساء .

(٤٣) ما بين المعقوفين سقط من « أ » وأكمل من « ب » .

(٤٤) آية ٤ من سورة مريم .

(٤٥) لم أقف على القائل .

قد طاب صبُّ خلدًا إذْ أقبلت هندُ تريد السيرَ للأعماقِ

: إن ذلك إنما حسنه كون المراد بـ « الصب » المتكلم ، فإذا فالمعنى : قد طببت ، ووقوع [الصب] (٤٦) في مثل هذا مراد به المتكلم كثير جداً ، كما في قوله (٤٧) :

صبُّ براه الشَّوقُ حتى كادا من فَرَطٍ ما اعتراه أن يُرادا

فالمراد بـ « الصَّبِّ » المتكلم، ويروى : « أن يُعَادَ » .

يعني : أنه لفرط الصبابة ، وهي الرقة والنحول قارب أن يكون حكمه حكم المرضى

فيعاد لذلك ، والأغلب في المدنفين عدم الوصول لهذه الحالة.

وقيل : إن « لَنْ يُعَادَ » هي الرواية الصحيحة. واختلف في المعنى ، ف قيل : إنه وقع

اليأس من برئه وتحقق هلاكه، فانقطع العواد من أجل ذلك، فيكون على حد قوله (٤٨) :

قد أقرَّ الطبيبُ عنك بهجرٍ وتَقَضَّى تَرَدُّدُ العُودِ

وانتهى اليأسُ منك واستشعرَ الواجدُ أن لا مَعَادَ حتى المَعَادِ

قيل : مراده بـ « العواد » العذال ، يعني : أنهم قد يئسوا من سلوه فتركوه وما هو بصدده، فيكون على حد قوله (٤٩) :

رجع العاذِلُ عني آيسا من غرامي فيكم إن أفلحَا

وزعم بعضهم : أنه المعنى لا غيره، أنه من فرط الصبابة كأنه غير موجود، فيغيب عن

العواد مكانه، وهذا المعنى ضرب من المبالغة، ويسمى مبالغة الإخلاء (٥٠) ، أي : الحكم لا

يصل إليها بوجه، فكأن الحكم إذ ذاك قد أخلي عن ياقوم به، ونظيره في التقليل والإخلاء

(٤٦) في (أ) : النصب .

(٤٧) لم أقف على القائل .

(٤٨) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ١١ .

(٤٩) لم أقف على القائل .

(٥٠) سبق الحديث عن المبالغة وأنواعها في ص ٤٢٤ - ٤٢٥ ، هامش هـ

ولم أقف على هذا النوع الذي ذكره .

التمييز

ما جاء من قول محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي : « سَمِعْتُ أَبِي يَسْتَحِبُّ الْعَقِيقَةَ وَلَوْ بِعُصْفُورٍ » (٥١) ، فالعقيقة لا تنتهي إلى العصفور ، كما أن الصبابة لا تنتهي إلى تغييب المكان .

ومما جاء فيه المبالغة المشار إليها ، أعني مبالغة الإخلاء ، قول الشاعر (٥٢) :

دَنَفٌ يَغِيبُ عَنِ الطَّبِيبِ مَكَانَهُ لَوْلَا ذِيَالُ سَبِّ مِنْ أَفْكَارِهِ

ويروى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، قال : « ما رأيت شيئا يزينه الكذب ويشينه الصدق إلا الشعر » ، لو قال القائل (٥٣) :

أَلِفَ السُّقْمِ جِسْمَهُ وَالْأَنِينُ وَبَرَاهُ الْهَوَى فَمَا يَسْتَبِينُ

وتراه العيون إلا خيالاً هو أخفى من أن تراه العيون

قد سمعتم أنينه من قريب فاطلبوا الشخص/حيث دَانَ الْأَنِينُ

١٤٦/ب

لم يعيش إنه جليدٌ ولكن ذَابَ شَوْقاً فَلَمْ تَجِدْهُ الْعُيُونُ

وكان عمر (رضي الله عنه) يكره الشعر . وقال مالك في « مُوَطَّنِهِ » (٥٤) : « أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ [رضي الله عنه] (٥٥) بَنَى رَحْبَةً فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، تُسَمَّى الْبُطَيْخَاءَ ،

وَقَالَ : « مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَلْفَظَ ، أَوْ يُنْشِدَ شِعْراً ، أَوْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ ، فَلْيَخْرُجْ إِلَى هَذِهِ الرَّحْبَةِ »

فهذه الأبيات تمثل بها عمر (رضي الله عنه) وليست من نظمه . وقد استشهد بعضهم

بقوله : « لو قال القائل » إن « لو » فيه بمعنى « إذا » ؛ لثبوت ما دخلت عليه « لو » .

وقال : إن الجزم إذ ذاك قد يجيء بها ، يريد : إذا كانت بمعنى « إذا » ، كما يجيء

(٥١) رواه مالك في الموطأ ٥٠١/٢ ح ٥ ، في كتاب العقيقة ، باب العمل في العقيقة .

(٥٢) لم أقف على القائل .

(٥٣) لم أقف على القائل في المصادر التي تيسرت لي .

(٥٤) ينظر الموطأ ١٧٥/١ ح ٩٣ ، في كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب جامع الصلاة .

(٥٥) تكملة من (ب) استحسنتها .

الجزم بـ « إذا » ، وجعل منه قول الشاعر (٥٦) :

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُّ الْأَقْرَابَ نَهْدٌ ذُو خُصْلٍ

والحق أن الشعر مثل الكلام حسنه حسن وقبيحه قبيح، فلا يكره عمر (رضي الله عنه) ما صيغ من الشعر مراداً به التزهيد في الدنيا وتهوين أمرها، والرغبة في الآخرة وتعظيم أمرها، ومما يؤثر من شعر عمر (رضي الله عنه) (٥٧) :

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مَنَهِيُّهَا وَلَا مُقْصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

وقد قال الصديق الأكبر أبو بكر (رضوان الله عليه) الشعر ومما يؤثر منه عنه (٥٨) :

إِذَا أُرِدْتَ شَرِيفَ النَّاسِ كُلَّهُمْ فَانْظُرْ إِلَى مَلِكٍ فِي زِيٍّ مَسْكِينٍ
ذَاكَ الَّذِي حَسَنْتَ فِي النَّاسِ حَالَتَهُ وَذَاكَ يَصْلُحُ لِلدُّنْيَا وَلِلدِّينِ

ومن شعره ما قاله في يوم بدر (رضي الله عنه) ، ومنه (٥٩) :

أَمِنْ طَيْفٍ سَلَمَى بِالْبَطَاحِ الدَّمَائِثِ أَرَقَّتْ لِحْطَبٍ بِالْمَدِينَةِ كَارِثِ

وقد قال عثمان (رضي الله عنه) ، وقد وقف على قبر (٦٠) :

(٥٦) لعقمة بن عبدة الفحل في ديوانه ١٣٤ ، كما نسب لامرأة من بلحارث بن كعب في الحماسة البصرية ٢٤٣/١ .

وهو في شواهد التوضيح ١٩ ، وشرح التسهيل ٨٣/٤ ، ٩٧ ، وتذكرة النحاة ٣٩ ، والجنى الداني ٢٨٧ ، والمغني ٣٠٠ ، ٧٧٩ .

(٥٧) سبق تخريجهما في ص ٣٤٦ ، هامش ١٦ . كما نسباً لعلّي (رضي الله عنه) في ديوانه ٩٤ وممن نسبها لعمر (رضي الله عنه) ابن رشيق في العمدة ٣٣/١ .

(٥٨) هما في كنز العمال ٧٦٣/٥ ، وشعر الخلفاء ١٣ .

(٥٩) هذا البيت من أبيات آخر ذُكِرَتْ في السيرة النبوية لابن هشام ٥٩٢/١ - ٥٩٣ ، والعمدة ٣٢/١ - ٣٣ ، والسيرة النبوية لابن كثير ٣٥٧/٢ ، وشعر الدعوة الإسلامية ، ١٩٦ - ١٩٨ ، وشعر الخلفاء ١٠ .

(٦٠) البيت منسوب لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩٢٤/٣ .

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهُ تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالَكَ نَاجِيَا

والأظهر أنه من قوله (رضي الله عنه) وقد استشهد به بعض النحويين على زيادة « ذي » في غير أعلام المكان وهو قليل ؛ لأن الذي يكثر منه أعلام المكان ، كـ « ذي تبوك » في « تبوك »

وأما علي (رضي الله عنه) فقد روي عنه الشعر أيضاً، ومنه ما قاله في « غزوة الخندق » مجيباً عمرو بن عبد ود لما بارزه، وكان عمرو قد أكثر من طلب المبارزة، ووقف زمانا يكثر سؤال ذلك، وقال (٦١) :

وَلَقَدْ بَحِثْتُ مِنَ النَّدَا بِجَمْعِكُمْ هَلْ مِنْ مُبَارِزٍ

وَوَقَفْتُ إِذْ جَبَنَ الْمَشَجَّعُ وَقَفَّةَ الرَّجُلِ الْمُنَاجِزِ

وَكَذَاكَ إِنِّي لَمْ أَزَلْ مَتَصِرّاً نَحْوَ الْهَزَاهِزِ

إِنَّ الشَّجَاعَةَ فِي الْفَتَى وَالْجُودَ مِنْ خَيْرِ الْغَرَائِزِ

فأجابه علي (رضي الله عنه) عندما أراد النهوض إليه (٦٢) :

لَا تَعْجَلَنَّ فَقَدْ أَتَا كَ مُجِيبُ صَوْتِكَ غَيْرَ عَاجِزٍ

ذَوِ نَيْيَّةٍ وَبَصِيرَةٍ وَالصَّدْقُ مَنْجَى كُلِّ فَائِزٍ

إِنِّي لِأَرْجُو أَنْ أُقَيِّدَ مَ عَلَيْكَ نَائِحَةَ الْجَنَائِزِ

مَنْ طَعْنَةٍ نَجْلاءَ يَبْ قَى ذِكْرُهَا عِنْدَ الْهَزَاهِزِ

(٦١) الأبيات في السيرة النبوية لابن كثير ٦٤٢/١ ، وديوان علي ١١٠ ، والأول في المغازي ٤٧٠/٢ .

(٦٢) في ديوانه ١١١ وهي في السيرة النبوية لابن كثير ٦٤٢/١ ، وشعر الخلفاء ٥٣ .

التمييز

ومن شعره (رضي الله عنه) أيضا في الواقعة المذكورة / بعدما قتل عمرو بن ١٤٧/أ
عبدود (٦٣) :

نَصَرَ الْحِجَارَةَ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ وَنَصَرْتُ رَبَّ مُحَمَّدٍ بِصَوَابٍ

ومنها :

لَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ خَازِلَ دِينِهِ وَنَبِيَّهٖ يَا مَعْشَرَ الْأَحْزَابِ

وفي الصحيح (٦٤) أَنَّ الصَّحَابَةَ (رَضُوا) اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ عِنْدَ حُلُولِ الْفِتَنِ ،
الْتِمَثُلَ بِهَذِهِ الْأَيَّاتِ :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَسَةً تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ
حَتَّى إِذَا اضْطَرَمَّتْ وَشَبَّ ضَرَامُهَا وَلَّتْ عَجُوزًا غَيْرَ ذَاتِ خَلِيلٍ
شَمَطَاءٍ يُنَكِّرُ لَوْنُهَا وَتَغَيَّرَتْ مَكْرُوهَةً لِلشَّمِّ وَالتَّقْيِيلِ

وقوله « يُنَصَّبُ تَمْيِيزًا » : الأظهر في الجملة أنها تفسير لما تقدم، وإن لم يقع تصريح
بالنصب ولا بالتمييز، فإنه قد تقدم ما يدل عليه وهو « مبين » ، [فإن] (٦٥) الإبانة مقتضية
للتمييز ، وكونه على معنى « من » مقتض لل نصب ، فإن المعهود أن ما كان على تقدير
حرف الجر ، أو كان معناه معنى حرف الجر، لا ينتقل عن أثره إلا إلى النصب ،

(٦٣) في ديوانه ١٩ .

وينظر السيرة النبوية لابن هشام ٢٢٥/٢ ، والدرر في اختصار المغازي والسير ١٢٦ ، وشعر
الخلفاء ٤٠ ، وشعر الدعوة الإسلامية ٢٣١ .

(٦٤) رواه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٤٧/١٣ ، في كتاب الفتن ، باب الفتنة التي تموج
كموج البحر .

والأبيات نسبت لعمر بن معدى كرب الزبيدي في ديوانه ١٥٤ - ١٥٥ ، كما نسبت لامرئ
القيس في ديوانه ٣٥٣ .

وهي في الشعر والشعراء ٣٧٣/١ ، ومروج الذهب ٣٦٠/٢ ، وابن السيرافي ٢٩٣/١ ،
والحماسة البصرية ١٨/١ .

(٦٥) في (أ) : فإنه .

لاشتراك النصب والجر في المصاحب في قوله (٦٦) :

شهدت مع النَّبِيِّ مَسْوَمَاتٍ حُنِيناً وهي دَائِمَةُ الْحَرَامِ
وَوَقْعَةً خَالِدٍ شهدت وَحَكَّتْ سَنَابِكُهَا على البلد الْحَرَامِ
نُعْرِضُ لِلسَّيُوفِ إِذَا التَّقِينَا وَجُوهًا لَا تُعْرِضُ لِلطَّامِ

فإن « نعرض » وما تعلق به تفسير لحال لقائهم مع العدو ، ولم يتقدم لهم ذكر ، إنما تقدم للمركوب ، إلا أنهم مصاحبون له ، أعني للمركوب ، فقام مصاحبتهم له مقام ذكرهم . فإذا كان كذلك مع عدم الذكر ، فمن باب اللزوم أن يكون عند ذكر المفسر بالمعنى ، (وهذا هو دأب المفسر) (٦٧) بالمعنى ، أعني أنه يقع التفسير بغير لفظ المفسر ، وإن وقع بلفظه فلا غنى عن المغايرة لاحقه أو سابقة ، وهو معنى كلام بعض أهل البيان حيث قال : هادية أو قافية ، فالهادية هي السابقة ، والقافية هي اللاحقة .

وَأَمَّا (بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ) فإنه يجوز فيه وجهان :

أحدها : أن يكون متعلقاً بـ « ينتصب » عند من جوز أن التفسير قد يصحبه غير المستدعى ، وفي المسألة ثلاثة أقوال :

أحدهما : الجواز مطلقاً ، والثاني : المنع مطلقاً . والثالث : الفرق بين أن يكون مصاحباً للمفسر بوجه ما ، أو غير مصاحب ، فإن كان مصاحباً للمفسر بوجه ما ، جاز أن يكون بعض الكلام الذي وقع به التفسير ، ولا شك أن الناصب للتمييز مصاحب للنصب بوجه قوى ، فإذاً فيجوز ذلك على وجهين ، ويمتنع على واحد ، وليس هذا على حد : « نُعْرِضُ لِلسَّيُوفِ (٦٨) ... » البيت الذي قدمنا ؛ لأن المفسر متروك رأساً ، وتقدير جميع ذلك في

(٦٦) الأبيات للجحّاف بن حكيم السلمي ، وهي في السيرة النبوية لابن هشام ٤٣٣/٢ .

(٦٧) هذه العبارة - أي التي بين قوسين - كررت مرتين .

(٦٨) في (أ) بالسيوف ، وقد سبق تخريجه في هامش ٦٦ من هذا الباب .

علم البيان، وحيث يكون هو المقصود .

والوجه الآخر : أن يكون متعلقاً بمحذوف دل عليه الكلام المتقدم فيكون التقدير :

يقع النصب^(٦٩) / [بما قد فسرته . وقد اختار بعضهم : في مثل هذا مغايرة اللفظ ١٤٧/ب والإتيان بمقتضى حدث مطلق فراراً من الهيئة والقطع ، فيقدر : « يقع النصب » دون « ينصب » . وعامل التمييز هو الذي يقع له التمييز ، وقد يقع فعلاً ، كما إذا قلت : « طاب زيد نفساً » ، وقد يقع شبه فعل ، كما إذا قلت : « يعجبني طيبه نفساً » و « زيد طيب نفساً » وما أشبه ذلك .

وقد يقع جامداً ، ك « عشرين درهماً » فاعمل « عشرين » وإن كان جامداً ، إلا أن الأصل في العمل الطلب ، سواء كان العامل جامداً أو مشتقاً ، ألا ترى إلى « ليس » و « إن » وما كان مثلهما ، وكذلك يغلب الحرف - وهو جامد - الفعل ، فإن كان مشتقاً في مثل : « مررت بزيد » و « عجبت من عمرو » فإن « مررت » يطلب بالنصب ؛ إذ هو في معنى « لقيت » أو « جاوزت » و « الباء » تطلب بالجر ، وهي أقوى طلب ؛ لأنها طالبة بنفسها ، فلذلك غلبت الفعل فأخذت ما تطلب من الجر ، ولا يغلبها الفعل مع حضورها ، بل إنما ينصب مع إزالتها على ضعف ، حيث تقول : « مررت زيداً » .

واعترض - أيضاً - على أن النصب كعشرين وبابه ، بأنه لا يقع نصب دون رفع ؛

إذ العامل لا يتخطى العمدة إلى الفضلة / وبذلك يقع الرد على الكوفيين في « إن زيداً ١٨٦/أ قائم » ، حيث يقولون : إِنََّّ « إِنََّّ » نصبت الاسم وتركت الخبر على رفعه الأول^(٧٠) .

وقد أجابوا بأن المنصوب عمدة في الأصل فلم يتعد العمدة إلى الفضلة . وأيضاً

(٦٩) من هنا يبدأ السقط للوحة ١٤٨ من نسخة (أ) إلى منتصف صفحة ٥٩٦ ، وأكمل من (ب) بلوحتي ١٨٦ - ١٨٧ .

(٧٠) ينظر ص ٢٤٢ ، وتخريج المسألة في هامش ١ .

التمييز

فإن معنى الرفع فيه غير متروك ، ألا ترى أن الرفع يجوز في المعطوف عليه ، ومقتضى هذا ألا تنصب إلا معتبراً فيه الرفع ، فيقع الاتفاق بين الطائفتين - أعني البصريين والكوفيين - على أن العامل لا ينصب غير العمدة المتمحضة للفضلية مقتصراً عليها ، وإذا كان كذلك فلا ينصب عشرين وما جرى مجراه ، لكن التمييز لما كان غير مستقل جاز أن تنصبه عشرون . وإن كان لا يرفع لضعفه ، أعني ضعف التمييز لعدم الاستقلال وطلب عشرين له أيضاً ، فإن ذلك أعني كون العامل لا يتخطى العمدة إلى الفضلة فيعمل فيها دون العمدة عند اجتماعهما . فأما إن لم يجتمعا فإنه يعمل في الفضلة لعدم وجود العمدة.

وقد قيل في الصفة إن العامل فيها الوصف ، وهو كون هذا النوع من الحرف أو ما جرى مجراه منسوب إلى هذه الذات على وجه يقتضيه المحل من الوقوع ، ولا شك أنك إذا قلت : « رأيت رجلاً صالحاً » أن الوصف لم يعمل النصب لا في فضلة ، ولهذا المعنى قيل : إن النصب في « عشرين درهماً » وبابه إنما هو بالحمل على « طاب زيد » وبابه ، كما حمل الحذف في « أعد » على « يعد » ، وفي « نكرم » على « تكرم » (٧١) . وقيل : إن العامل في التمييز في قولك : « عشرون درهماً » ما يصح معه التركيب ، كما إذا قلت : « عندي عشرون » أو « هذه عشرون » أو ما أشبه ذلك ، فيرجع إلى معنى الفعل وهو ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن « عشرين » وبابه لم يوضع للتركيب ، وكذلك تقع الفائدة من تعيين

(٧١) الحذف في (أعد ، وتعد ، ونعد) حمل على الحذف في (يعد) لأن الواو في (يعد) وقعت بين عدوتيهما ، أعني الياء والكسرة فحذفت لذلك ، فحمل غيرها عليها ، وكذلك الأمر . ينظر التكملة ٢٤٦ ، والمنصف ١٨٤/١ ، والإنصاف ٧٨٢ - ٧٨٧ ، وابن يعيش ٥٩/١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٦٣ ، وشرح الشافية للرضي ٨٩/٣ . وأما الحذف في (نكرم ، وتكرم) فسيأتي الحديث عنه في مكانه في ص ٦٢٢ .

الكمية به دون تركيب .

والثاني : أن الإبهام في « عندي » وما جرى مجراه مفقود ، وإنما وقع الإبهام في « عشرين » والتمييز إنما جاء به لأجل رفعه ، والعامل في التمييز هو الذي إذا لم يذكر التمييز كان غير معين ، قال المصنف في « كافيته » (٧٢) .

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمَ وَهُوَ مَا لَوْ أُسْقِطَ التَّمْيِيزُ كَانَ مُبْهَمًا

وقد مثل للتمييز بـ « شَبْرٍ أَرْضًا » / وهو مثال من مذكوع ، وبـ « قَفِيزٍ بُرًّا » وهو مثال ١٨٦/ب للمكيل ، وبـ « مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا » وهو مثال للموزون ، ويجمع الجميع أن يكون مقدوراً ، أي : معلوم القدر ، فإن هذا النوع من التمييز حقه أن يكون في المقدور ، ولذلك كان الخفض في مثل « خاتم حديد » و « ثوب خز » أكثر . فإن اعتبار كونه مقدوراً ليس من نحو الظاهر ولا من نحو الوضع ، وإنما هو باعتبار كون ذلك القدر معروفاً بالعادة ، وقد كان القياس أن يكون ذلك في مثل « على التمرة مثلها زبدًا » و « زيدٌ ممتلئٌ غضباً » لكن عارض ذلك الإضافة لفظاً في « على التمرة مثلها زبدًا » وتقديراً في مثل « زيدٌ ممتلئٌ غضباً » فإن التقدير : ممتلئ النواحي أو الأرجاء غضباً ، فامتنعت الإضافة لذلك ، وهذا المميز لا يخلو أن يكون قد تَمَّ بالتنوين أو بالنون أو بالإضافة ، فإن كان قد تَمَّ بالتنوين جازت إضافته إن لم يكن على حد : « زيد ممتلئ غضباً » ، وإن تَمَّ بالنون جاز جره إن لم يكن كـ « عشرين درهما » في الأعراف ، فإن النصب ملتزم في الأعراف ؛ لأن هذه النون ليست بنون جمع وهي شبيهة بها - أعني بنون الجمع - فإن أَصْفَتْ وحذفتها حَذَفَتْ للإضافة ما ليس بنون جمع ، وإن أثبتتها أثبت مع الإضافة شبيهاً بنون الجمع ، ولا تكون الإضافة إلا على أحد هذين وكلاهما ممتنع فامتنعت الإضافة رأساً .

(٧٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٧٤/٢ .

التمييز

وقالوا : « سِتُّوكَ » فأضيفت إلى المالك ، قالوا : « مَا فَعَلْتَ سِتُّوكَ » وأما إضافته إلى التمييز فقليل ، وحيث أضيف سقطت النون ، وغلب عليها شبه نون الجمع ، وسنزيد هذا بيانا ، إن شاء الله (تعالى) .

وَأَمَّا قوله : « مَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا » فإنه مما وقع فيه التمييز لشيئين ، وإذا وقع التمييز لشيئين فإن المميز يكون منقسما إليهما على السواء إن كان مما يصح فيه الانقسام ، كما إذا قلت : « عندي عشرة أمن وأعبد » و « أربعة أقفزة حنطة وشعيرا » ، فإن التمييز هنا مقتض تمييزا ، كما إذا قلت : « عندي مائة رطل زيتا » وما أشبه ذلك ، وكذلك أيضا إذا قلت : « لي خمسة أعبد وإماء » فإنه يتصور الاستواء باعتبار الأشخاص ، بخلاف « جاغي خمسة أعبد وإماء » فإن التقسيم لا يتصور ، وإذا كان كذلك

فالصحيح عدم التقسيم المساوي / والنص عليه ، وقد قيل بالنص ، واختلف القائلون ١٨٧/أ بذلك ، فقليل : الكثير للأسبق . وقيل : الكثير الذي يليه التمييز [اعتباراً بإعطاء الحكم من الكثرة لمن قوى بالمجاورة أو بالسبق ، وقيل : يتخرج إعطاء الكثرة للثاني على مذهب البصريين ، وإعطاء الحكم للأول على مذهب الكوفيين^(٧٣)] ، كما يقولونه في الأعمال في مثل « ضربني وضربت زيدا » ومقتضى هذا جواز الوجهين ، وإنما يقع الاختلاف في المختار ، ونظره بعضهم بالقسامة^(٧٤) ، فإنه إذا وقع في الأيمان كسر باعتبار تعدد الحالفين ، فإنه ينظر فيمن عليه أكثر تلك الأيمان فيجبر عليه وتقوم تلك اليمين ، ويكون ذلك في القسامة في قتل الخطأ ، فإن الدية مال من مال الميت يقضى به ديونه ، ويجوز

(٧٣) ينظر تفصيل مسألة وقوع التمييز لشيئين في المقرب ١/٣١٠ ، والتسهيل ١٢٠ ، وشرح التسهيل ٤٠٩/٢ - ٤١٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ١٥٦/٢ - ١٥٧ ، والارتشاف ١/٣٦٨ .

(٧٤) القسامة هي : « الأيمان المكررة في دعوى القتل » . ينظر المغني لابن قدامة ٦٦/٨ . وينظر تفصيل مسألة القسامة في المغني لابن قدامة ٦٦/٨ - ٩٤ ، وبداية المجتهد ٥٢٢/٢ - ٥٢٨ ، ونيل الأوطار ٣٤/٧ ، وأضواء البيان ٥٢٣ - ٥٢٥ .

التمييز

فيه وصيته حتى إنه إذا كان له مال تكون الدية قدر ثلثه ، جاز له الوصية بجميع الدية ، وإن لم يكن له مال إلا الدية جاز له الوصية بثلثها فقط ، حكمها حكم سائر أموال الميت .

وقد ذكر الفقهاء مسألة من مسائل الإلقاء^(٧٥) ، أعني من مسائل الاختبار والامتحان ، وهي التي تلقى لذلك بناها على تقسيم التمييز إلى طرفين مستويين ، وهي ما إذا قال المقرر : « زيد عندي اثنا عشر درهما وسدساً » فإنه إن رفع كان الذي أقر اثني عشر درهما وسدس درهم ؛ لأن السدس وسائر الأجزاء تتقيد بما تقدمه ، فيكون سدس مناسباً للمحل فلا يقع مع الدراهم كسر دنانير ، ولا مع الدنانير كسر دراهم .

ونظيره قولهم : الكسر متى انتهى إلى مخرجه تلفق منه فرد مناسب ، فستة أسداس الدرهم درهم ، وستة أسداس الدينار دينار ، وستة أسداس السدس سدس ، وستة أسداس الخمس خمس ، وعلى ذلك على ما هو المقرر في علم الحساب .

وإذا قال : « له عندي اثنا عشر درهما وسدساً » كان الذي وقع به الإقرار سبعة دراهم ؛ لأن الاثني عشر منقسمة قسمة تساوي إلى دراهم وأسداس دراهم على القاعدة التي قدمنا ، فيكون المقرر به ستة دراهم وستة أسداس درهم ، وقد قدمنا أن الكسر متى انتهى إلى مخرجه تلفق منه فرد مناسب ، فستة أسداس الدرهم درهم ، فإذاً المقرر به سبعة دراهم .

وجوز بعضهم : « اثنا عشر درهما وسدس » بالخفض التفاتاً إلى ستة أسداس ، وقال : كان الأصل أن يكون كذلك في « اثنا عشر » لكن رفض لما يلزم من جر تمييز العدد المركب ، وجاز في المعطوف عليه ؛ لأن المعروف من كلام العرب أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، ألا ترى إلى جواز « يازيد والرجل » وامتناع « يا الرجل » .

(٧٥) ينظر الكوكب الدرري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للإسنوي ٤٠٦ - ٤٠٨

التمييز

ومما وقع فيه اعتبار الأصل والالتفات ، قول من قال في « إِصْفَعْنَدُ » اسم من أسماء الخمر أن الأصل فيه « اسفَظ » اسم أيضاً من أسماء الخمر ، قال في « إصفعد » (٧٦)

لها مِبْسَمٌ شَخْتُ كَأَنَّ رُضَا بِهِ
بُعِيدَ كَرَاهَا إِصْفَعْنَدُ مَعْتَقٌ
وقال في « إِسْفَظُ » (٧٧) :

وقد ثَمَلَ الحَادِي بها من نَسِيمِهَا كَأَنَّ غَالَهُ مِنْ خَمْرِ بَابِلٍ إِسْفَظُ
فقال هذا القائل : أبدلت الدال من الطاء لقرب ما بينهما ، قال سيبويه (٧٨) : « ليس في الحروف في القرب أقرب من الدال إلى الطاء ، ولذلك وقع الإكفاء بينهما كثيراً » وقد تقدم التنبيه على ذلك في أول الكتاب . ثم زيدت العين إما بنفسها على من يقول في « عندل » إن الأصل فيه « ندل » ، وإما أنه زيدت همزة تلي الطرف على حدها في « حطائط » و « جَرَائِضُ » ، ثم / أبدل منها عين ، وهي العننة ، وقد حمل على ذلك قول الشاعر (٧٩) : ١٤٩/أ

رَعَاكَ ضَمَانُ اللَّهِ يَا أُمَّ مَالِكٍ فَلِلَّهِ عَنْ تَشْقِيكِ أَغْنَى وَأَوْسَعُ

وأبدلت السين صاداً على اللزوم ليكون إبدالها صاداً مشعراً بالطاء ؛ لأن السين تبدل صاداً مع الطاء ، سئل عن ذلك بعضهم ، فقال (٨٠) :

(٧٦) لم أقف على القائل .

(٧٧) لم أقف على القائل .

(٧٨) ينظر الكتاب ٤/٤٦٠ .

(٧٩) سبق تخريجه في ص ٣٣ ، هامش ٢٩

وكذا العننة في نفس الصفحة ، هامش ٣٠

(٨٠) لم أقف على القائل .

ومسألة إبدال السين صاداً ينظر فيها سر الصناعة ٢١١ - ٢١٢

تَرَكْتُ لِلْبَيَّاتِ فِيهَا شَيْحًا لَمَّا بَنَيْتُ الْغُدْنَ الْمَرِيحَا

كي يعلموا علماً غداً صحيحاً لأنها من قبل كانت شَيْحَا

وهذا من باب التأنيس كما يتأنسون في عدم الإتيان بعد القطع ، بقوله (٨١) :

إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكُ إِلَيْهِ بَوَجْهِهِ أَخِرَ الدَّهْرِ تَرْجِعُ

ونظيره في التأنيس باعتبار إبقاء ما يدل على الأصل، قول بعض المولدين يصف

خالاً (٨٢) :

غَزَالُ بَرَاهُ اللَّهُ مِنْ مِسْكِهِ بَرَا بِهَا الْحُسْنُ مَنَا مِسْكَةَ الْمُتَجَلِّدِ

وَأَلْطَفَ فِيهَا الصُّنْعَ حَتَّى أَعَارَهَا بِيَاضُ الضُّحَى فِي نِعْمَةِ الْعُصْنِ النَّدْرِ

وَأَبْقَى لِذَاكَ الْأَصْلِ فِي الْخَدِّ نُقْطَةً عَلَى حَالِهَا فِي الْخَلْقِ إِيْمَاءً مُرْشِدِ

يريد : كإيماء مرشد .

قال :

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا

إِنْ كَانَ مِثْلَ : «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا» (٨٣)

قد تقدم التنبيه على ما يخفض ، ونزيده هنا أن نقول ما تم بالتنوين على ثلاثة أقسام :

أحدها : يجب نصب مميزه ، ولا يجوز جره ، وذلك إذا كان في نية الإضافة، أو

كان النصب يفوت لفواته معنى هو المقصود ، كما إذا قلت : «عندي راقودٌ خَلًّا» و

«جُرَابٌ رِبْسًا» و «ظُرْفٌ عَسَلًا» وما أشبه ذلك ، فإن النصب في جميع هذا واجب ؛

لأنه لو جر التمييز لأوهم خلو الأوعية مما جعل لها ، ويجب الجر إذا كانت خالية

(٨١) سبق تخريجه في ص ٣٦٧ ، هامش ٣٢

(٨٢) لم أقف على القائل .

(٨٣) هذا البيت سقط من (أ) وهو في (ب) .

التمييز

مما أعدت له، فتقول : « هذا رَأْقُودٌ خَلَّ » باعتبار أنه صنع للخل ، وكذلك « ظَرْفُ سَمْنٍ » وما أشبهه، هكذا ذكره بعضهم، وجعل هذا القسم الذي يتعين من التمييز للجر، وفيه نظر، فإنه إن ذاك لا يكون تمييزاً لا من نحو اللفظ ولا من نحو المعنى، وإنما تكون الإضافة فيه إضافة ملك، أو إضافة استحقاق على حد : « حصير المسجد » « وسرج الدابة » ، والأولى شبه الملك ؛ لأن الاستحقاق إنما يكون فيما يكسب المضاف إليه تحسيناً وإكمالاً لما يراد منه ، بخلاف « السمن ، والخل » وما أشبه ذلك .

وقد زاد بعضهم في الإضافة قسماً آخر ، ويحتمل أن يكون هذا منه ، سماه « إضافة المقابل » ، وجعل منه : الطلاق للرجال والعدة للنساء^(٨٤) ، فالطلاق للرجال من باب الإضافة التي تأتي على وجه الاستحقاق ؛ لأنها تقتضى تكميلاً لحال / ١٤٩ ب الرجل فيما يراد منه من أمر الزوجية، إذ فيه توسعة له وإقدار على فراق من يريد فراقه من النساء ، بخلاف العدة للنساء، وهذه الإضافة إنما هي إضافة معنوية، لا الإضافة المصطلح عليها، فلو قيل طلاق الرجال أمر فيه بكذا، وعدة النساء أمرن فيها بكذا، لكانت إضافة مصطلحاً عليها، ويكون بهذا الاعتبار ظرف السمن مقابلاً لظرف العسل مثلاً، أو ما أشبه ذلك، وكذلك العكس.

وزاد بعضهم قسماً آخر أيضاً، سماه « إضافة صلاحية » وهذا المعنى من الصلاحية ظاهر في « رَأْقُودٌ خَلَّ » و « ظَرْفُ سَمْنٍ » .

وعلى كل حال فإن تسمية هذا تمييزاً ، إنما يكون باعتبار ما يصلح أن يقع له في حال مغايرة لحالة الإضافة، واعتبار ما يصلح للمحل كثير في لسان العرب، وقد جعل منه

(٨٤) ينظر الحكمة في كون العدة للنساء في بداية المجتهد ١٠٧/٢، ١٠٨ ، وحكمة التشريع وفلسفته للشيخ أحمد الجرجاوي ص : ٨٤ .

وبالنسبة لحكمة جعل الطلاق بيد الرجال ينظر فيها حكمة التشريع وفلسفته ص : ٧٥ .

التمييز

قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَّ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ^(٨٥) على قراءة من قرأ « فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ » بالجزم في « أَكُنْ » فإنه عطف على ما يقع في الموضع، فإنه لو قدر إسقاط « الفاء » لا نجزم « أَصَّدَّقَ » على جواز التحضيض .

ومنه أيضا أي : ومما يقع فيه الحكم باعتبار مفقود صالح للوجود، قول الشاعر ^(٨٦) :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا

فإن « نَاعِبٍ » معطوف على « مُصْلِحِينَ » باعتبار « الباء » فكان التقدير : ليسوا بمصلحين، وهو أعني « بمصلحين » مفقود صالح للوجود .

وبعض جعل الجر والنصب في مثل : « مُدُّ حِنْطَةٍ » على معنيين مختلفين، فالنصب على إرادة المقدار، والجر على إرادة جعل النوع تابعا للجنس، والمقدارية عنده غير مقصودة ، إنما المقصود بيان كون هذا المذكور من هذا الجنس، وفرع على ذلك فرعاً، يحتمل في الإضافة النقصان عن المد والزيادة عليه؛ لأنه إذ ذاك ليس بنص في المقدار لعدم القصر، فيدخله المجاز بالزيادة والنقصان ^(٨٧)، بخلاف المنسوب فيكون على هذا قريباً من « رَأْقُودٍ خَلًّا » و « رَأْقُودٍ خَلٍّ » .

والقسم الثالث الذي يتعين فيه النصب : ما إذا كان مضافاً لفظاً، كـ « على التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » ، و « لِي مِثْلُكَ صَدِيقًا » .

(٨٥) آية ١٠ من سورة المنافقون

وقد سبق تخريج القراءة في ص ٣٦٦ ، هامش ٣١

(٨٦) سبق تخريجه في ص ٣٦٦ ، هامش ٢٩

(٨٧) ينظر تفصيله في الإيضاح للقزويني ٤٥٤ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥٩٥ .

التمييز

أو تقديرًا ، كـ « زيد ممتلئٌ كرمًا » فإن التقدير : ممتلئ الأرجاء أو النواحي ، أو ما أشبه ذلك مما قدمنا .

لكن يجيء في هذا النوع ما يصح فيه الجر عند حذف المضاف إليه، وجعل التمييز مكانه كما إذا قلت : « زيد أَحْسَنُ النَّاسِ وجهًا » فإنه يجوز « زيد أحسن وجهٍ » ؛ لأن الأغلب في نسبة الحسن إليه أن يكون الوجه، فإذا فالمعنى : وجه زيد أحسن وجه، وهذا هو المعروف في هذا / النوع أعني أنه إذا كان الأول بعض الثاني، أن يكون ما وقع بعد ١٥٠/أ « أفعل من » مجرورًا ، كما إذا قلت : « زيد أحسن رجل » ، و « هند أحسن امرأة » .

والتزم بعضهم في مثل : « زيد أحسن وجه » الجر ليكون مشعرًا بالحقيقة، وهي كون المتصف بالحسن إنما هو الوجه، فقال : إن المقصود نسبة الحكم الى الوجه فقط، فإنه يتعين الجر إذا حذف ما أضيف إليه مقتضى الزيادة ؛ ليكون جره مشعرًا بالمعنى المراد ، وإن كان المقصود نسبة الحكم إلى الجميع، وإن كان الوجه هو الأغلب الذي له السورة في الحكم فإنه لا يتعين الجر، ويلزم أن يؤتى بـ « من » ، إلا أن يدل عليه دليل لفظي أو معنوي ، وهل يلزم التنصيص على الوجه إذا كان هو المقصود أو ما كان مثله؟ خلاف مبنى على أن الحقيقة المهجورة إذا قصدت ، هل يلزم التنصيص عليها أو لا (٨٨)؟

في ذلك خلاف ، وقد فرق بعضهم في الحقيقة المتروكة بين أن تكون مماتة، أو مهجورة. قال : فإن كانت مماتة لزم التنصيص عليها، كما إذا قلت : « أنت الفرس تحمل زيداً » ، أو « البعير » ، أو ما أشبه ذلك ، دون « جاء زيد راكباً » ، فإن الحقيقة في مثل هذا وإن كانت مهجورة لم يلزم التنصيص عليها، كما إذا قلت : « حسن وجه زيد حسناً يزيد على حسن وجه عمرو » ، فإنه لا يلزم ذلك عند إرادته ؛ لأن في قولك : « زيد أحسن

التمييز

وجهاً من عمرو « لا يقتضى ذلك، وجعل - أيضاً - من ذلك « جاء القوم مثني » ، فإنك إذا قلت : « جاء القوم اثنين اثنين » ، بمعنى يقتضى ذلك هو الامتياز ، وهو كون هذين ليسا في شيء من هذين ، فإنه لا يلزم التنصيص عليه ؛ لأن في شيء ما يقتضى ذلك ، وجعل الحقيقة المماتة هي التي ليس في لفظ المجاز ما يدل عليها ، وإنما يقتضيها المعنى فقط ، بخلاف الحقيقة المهجورة فإن اللفظ الذي جعل للمجاز مشعر بها . ونظر ذلك بوجه التشبيه إذا كان خفياً ولم يكن له سورة في المحل ، فإنه يلزم التنصيص عليه ، كما إذا قلت : « زيد كالأسد بَخْرًا » أو « مَرَضًا مُزْمِنًا » ؛ لأنه قد قيل : إن الأسد لا يزال محمومًا ، كما لو قلت : « زيد كالبحر مُلُوحَةً » ، أو « طعمًا » أو ما أشبه ذلك ، فإنه يلزم التنصيص على المعنى المراد ؛ إذ الذي له الظهور والسورة في المحل في الأول : « الشجاعة » ، وفي الثاني « الكرم » ، ومن ذلك قوله (٨٩) :

وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ مَيِّتٌ كَأَنَّهُ مِنَ الْأَجُونِ رَيْتُ

إذ الظاهر في التشبيه بـ « الزيت » إرتفاع السعر ، أو عزة وجوده ، فلما كان المقصود غيرهما تعين التنصيص عليه ، فقال : « من الأجون » ، ومثله قول الآخر يصف عرق فرس (٩٠) :

كَأَنَّ غَبَوَقَهُ مِنْ قَرَطٍ رِيٍّ أَبَاهُ جِسْمُهُ فَجَرَى مَسِيحًا

فإن كون الجسم يأبى الغذاء ، الأظهر والأغلب فيه إنما يكون لمرض معتر للجسم ، فلما كان المقصود / خلافة لزم التنصيص عليه .

١٥٠/ب

وقوله « مِنْ قَرَطٍ رِيٍّ » : مقتضى معنيين خارجين عن وجه التشبيه :

أحدهما : إكرام الفرس وأنه من ذوي الاحترام .

(٨٩) لأبي محمد الفقعسي .

كما في اللسان (أجن) ٨/١٣ ، و (غفف) ٢٧١/٩ ، وهو في الأمالي مع أبيات آخر ٢٧١/٢ .

(٩٠) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٧٥ ، ٧٦ .

التمييز

والآخر : كون مالكة ذا يسر وكرم ، ولا يلزم من كون الفرس أهلاً للاحترام والإكرام ، أن يكون مالكة قادراً على ذاك ، إما لبخل وعدم يسر ، وقد أشار هذا الناظم إلى ذاك ، أعني إلى كونه لا يلزم وجود الصفتين المشار إليهما في مالك الفرس المستحق بأن يتعلق به أثرهما ، فقال :

وَأَعْظَمُ حَادِثٍ فَرَسٌ جَوَادٌ يَكُونُ مَلِيكُهُ رَجُلًا شَحِيحًا

فيكون هذا البيت ، أعني : « كأن غبوقه من فرط ري » على حد ما قدمنا في قول القائل (٩١) :

إِذَا سُقِيَتْ ضُيُوفُ النَّاسِ مَحْضًا سَقَوْا أَضْيَافَهُمْ شَبِيماً زَلَالًا

إلا أن في قوله : « إذا سقيت ضيوف الناس ... البيت » نوعاً من الإلغاز ؛ لأن ظاهره الذم والمقصود المدح ، بخلاف قوله :

كَأَنَّ غَبُوقَهُ مِنْ فَرَطٍ رِيٍّ

فإنه لا يقتضى ذمًا ، فبهذا الاعتبار يقع الفرق بين « زيد ممتلئ غيظاً » ، وبين « زيد أَحْسَنُ الناس وجهاً » فيجوز خروجه على الوجه الذي قدمنا ، دون « زيد ممتلئ غضباً » ، ومثله : « الأرض ممتلئة خيلاً » أو « رجلاً » ، أو ما أشبه ذلك .

إلا أنه يفارقه بحسن ظهور المضاف إليه في مثل « الأرض ممتلئة خيلاً » أو « رجلاً » فإنه يحسن أن تقول : « امتلأت أقطار الأرض » أو « نواحيها » أو ما أشبه ذلك ؛ لأن كل جزء إذا انفرد صح أن نطلق عليه اسم الكل ، بخلاف « زيد ممتلئ علماً » أو ما أشبه ذلك ، فإنه لا يحسن أن تقول : « زيد ممتلئ الأقطار علماً » أو ما أشبه ذلك ؛ لأن كل جزء إذا انفرد لا يصح أن نطلق عليه اسم الكل .

وأيضاً فإن العلم أو ما جرى مجراه يفقد عند افتراق الأجزاء ، بخلاف الامتلاء

(٩١) سبق تخريجه في ص ٥٥٢ ، هامش ٢٢٣ .

التمييز

في نحو « الأرض ممتلئة خيلاً » أو « رجلاً » ، فإن الامتلاء لا يفقد عند افتراق الأجزاء ،
فبان بذلك حسن « امتلأت أقطار الأرض خيلاً » أو « رجلاً » ، وقبح « امتلأت أرجاء زيد
غضباً أو علماً » .

قال (رحمه الله) :

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبُ بِـ «أَفْعَلًا» مُفَضَّلًا ، كـ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا» (٩٢)

يقع بعد اسم التفضيل المميز منصوب ومجرور، كما إذا قلت : « زيد أحسن رجل
من قومه » ، « من » للبيان ، لا التي هي من تمام « أفعل » .
ويقع منصوباً ، كما إذا قلت : « زيد أحسن وجهاً من عمرو » ، و « من » هي التي من
تمام « أفعل » .

وقد اختلف في الموضع الذي يقع فيه النصب ، والموضع الذي يقع فيه الجر، بأي شيء
يقع الفرق بينهما ؟

ف قيل : إنه إذا كان الأول بعض الثاني كان الموضع للجر ، كما إذا قلت : « زيد أحسن
رجل يجالسك » ، وإذا كان بالعكس ، أعني أنه يكون الثاني أي : الواقع بعد اسم
التفضيل بعض / الأول ، أعني بعض ما جرى عليه « أفعل » كان الموضع منصوباً، كما
إذا قلت : « زيد أحسن وجهاً » ، وبهذا فرق أبو علي (٩٣) في غير موضع بين المنصوب
مع اسم التفضيل والمجرور .

وقال المصنف (٩٤) : إنه إن كان المذكور مع اسم التفضيل يصلح أن يكون فاعلاً في
المعنى كان منصوباً ، وإن لم يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى تعين الجر، فيرجع إلى ما

(٩٢) هذا البيت سقط من (أ) وهو في (ب) .

(٩٣) ...

(٩٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٧١/٢ - ٧٧٢ .

التمييز

قلنا في مثل : « زيد أحسن رجل يجالسك » و « زيد أحسن وجهاً من عمرو » وكلام أبي علي أولى لوجهين :

أحدهما : أن فيه إشعاراً بمقتضى الحكم من الجر والنصب ، أما الجر فلأن ذكر النوع مع الجنس ، وما جرى مجراه مقتضى للجر ، كـ « عِرْقِ النَّسَاءِ » ، و « دَقِيقِ الْحَوَّارِي » ، و « خاتم الفضة » ، و « درع الحديد » وما أشبه ذلك من الضريين ، أعني مما يتقدم فيه الجنس ، أو النوع ، أو ما جرى مجراهما ، فلم يبق للمغاير إلا الرفع أو النصب ، فالرفع غير وارد لاقتضائه العمد، والمحل لغيرها، فتعين النصب، ولا يمكن الجر لما تقرر من أن هذا الشيء وصفه ضد وصف ضده، والإعراب مؤذن بالوصف فاقتضى المغايرة، وكثيراً يطلق أهل البيان التضاد على التغاير ، وأما التغاير على التضاد فكثير (٩٥).

والوجه الآخر : أنه يصح - أيضاً - أن يكون « رجل » في قولك : « زيد أحسن رجل » فاعلاً في المعنى ، وفي قولك : « زيد أحسن رجل يجالسك » أو « زيد أحسن رجل من قومه » ، كما إذا قلت : « زيد نقص رجل تذكره من قومه » ، أو « من جلسائك عن حسنه » ، فهذا واف ، بقولك : « زيد أحسن رجل يجالسك » ، أو « زيد أحسن رجل من قومه » ؛ لأن تذكره مقتضى لعموم الرجل ، وتنزل منزلة « زيد أحسن رجل يجالسك » أو « من قومه » ؛ لأن الصفة متى كانت صالحة لمجموع الأفراد وجعلت الحكم منوطاً بها اقتضى ذلك العموم، على ما هو المقرر في علم البيان .

و - أيضاً - فإن الفاعل في المعنى من حيث هو لا يقتضى النصب، ألا ترى أنَّ :

«حسبك زيد» في معنى «يكفيك زيد» و «زيد» مرفوع .

وكذلك - أيضاً - «زيد قام» ف «زيد» فاعل في المعنى ولم يقتض كونه فاعلاً في

المعنى أن يكون منصوباً ، فإذا فالأظهر ما قاله أبو علي.

(٩٥) سبق الحديث عن التغاير أو المغايرة في ص ٨٥ ، هامش ٤

التمييز

و - أيضاً - فإن تعريف أبي على بالمحل لا يقتضى خروجاً عن التأليف ولا اعتبار غيره، بخلاف تعريف المصنف فإنه يقتضى ضرورة خروجاً عن التأليف واعتباراً لغيره. ولا شك أن ما اقتضى خروجاً عن التأليف وإحالة على غير الموجود، اقتضى ضعفاً ونزولاً عن ما لا يقتضى ذلك ، وإذا اقتضى ضعفاً ونزولاً هذا الوجه اقتضى ضرورة قوة وعلواً الآخر^(٩٦) ، لما تقرر من أن كل حكم داربين اثنين على جهة التفاضل ، صحبه الضد أو النقيض ، أو الخلاف. على أن أهل البيان يقع لهم تسامح كثير في إطلاق / ١٥١/ ب الضد على النقيض ، والعكس ، وعلى الخلاف ، ويفرقون بينها في أماكن على حسب الحاجة إلى التفرقة ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود.

فإذا قلت : « زيد أكثر من عمرو دراهم » و « عمرو أكثر من زيد دنانير » و « زيد أعلم من عمرو » و « عمرو أعلم من زيد » ، صح أن تقول : « زيد أقل من عمرو دنانير » و « عمرو أقل من زيد دراهم » ، وصح أن تقول : « زيد أقل حتماً من عمرو » ، و « عمرو أقل حتماً من زيد » .



وَبَعْدَ كُلِّ مَا أُقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ ، كَ « أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا »^(٩٧)

إذا وقع بعد المتعجب منه تمييز فإنه يتعين أن يكون منصوباً ولا يجوز جره ، فتقول : « أكرم بعمرو فارساً » و « ما أحسن زيدا راكباً » ، وما أشبه ذلك .

واختلف في تعليل ذلك :

فقليل : يتعين النصب ؛ لأن هذا الموضع له ، أعني للتمييز وللحال ، وال حال لا تكون إلا منصوبة، فلو جاز جر التمييز ، لكان الموضع عند حالة الجر نافياً لل حال ؛

(٩٦) في (ب) : لآخر .

(٩٧) هذا البيت سقط من (أ) وهو في (ب).

التمييز

إذ الحال لا تكون إلا منصوبة، فتعين نصب التمييز قضاء لحق الحال من الاشتراك.
وقيل : إنما يتعين النصب ؛ لأنه فاعل في المعنى ، أعنى المميز ، أما في قولك :
« أَحْسَنُ بَزِيدٍ عالِماً » فظاهر ؛ لأن « بَزِيد » عن سيبويه فاعل ، ودخلت « الباء » إصلاحاً
للفظ ، إذ فاعل فعل الأمر المسند إلى المفرد لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً ، فلما
وقع في « أحسن زيد » الفاعل على غير ذلك الأسلوب ، دخلت « الباء » إصلاحاً للفظ ،
هذا قول سيبويه ، وأما قول أبي الحسن : فإنه عنده في موضع نصب . ويقع التفرع
على القولين في الإضمار في « أحسن » وعدم الإضمار . فعند سيبويه لا إضمار في
« أحسن » ، لأنه قد رفع الظاهر ، وعند الأخفش : فيه ضمير (٩٨) .

وقد قيل : إنه لا فاعل له بالكلية فعلى هذا يكون « بَزِيد » في موضع نصب ولا
ضمير في « أَحْسَنُ » ؛ لأنه لم يتخلص للأمر ولا للخبر ، ولا يكون الفعل إلا على أحد
هذين الوجهين ، أعنى أن يكون خبراً أو إنشاء .

و « أحسن بَزِيد » غير متخلص لأحدهما ؛ إذ لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب ،
والأمر إنشاء ، والتعجب خبر على الصحيح ، فروعى في اللفظ المعنى ، وروعى في المعنى
اللفظ ، فاقترضى ذلك الخروج عن الأفعال فلم يقع له فاعل .

وأما « ما أحسن زيدا ركباً » ، فإنه - أيضاً - راجع إلى معنى الفاعلية، فإن
المعنى : حسن زيد عند ركوبه حسناً اقتضى أن يتعجب منه، فرجع بهذا الاعتبار إلى
حكم « طاب زيد نفساً » .

وقيل : إنما تعين النصب لئلا يوهم بالتغاير ، بخلاف : « رطل زيت » وبابه، فإن

(٩٨) رأي سيبويه نسب للبصريين ، ورأي الأخفش نسب للكوفيين ومن وافقهم.
تنظر المسألة في الأصول ١٠١/٨ ، وابن يعيش ١٤٧/٧ - ١٤٨ ، وشرح الجمل لابن
عصفور ٥٨٨/٨ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٨ ، والارتشاف ٣/٣٤ ، وأوضح المسالك
٢٧٣/٢ .

التمييز

الإضافة لا توهم فيه التغاير، لكون أحدهما جنساً لآخر، والآخر نوع .

وتمثيل المصنف : « بأبي بكر أبا » أدعى إلى عدم جر التمييز ؛ لأنه على حد :

« على التمره مثلها زبدًا » ، أعني أنه قد تم بالإضافة ، وما تم بالإضافة على ما قدمنا لا

يجوز / جره ، إلا أنه غير لازم ولا كثير أيضاً، فإنه يكثر أن تقول : « أحسن بزيد عالماً » ١٥٢/أ

و « أكرم بك فاضلاً » وما أشبه ذلك، على أن الإضافة في مثل هذا كلاً إضافة ؛ لأن

الأول والثاني واقعان على شيء واحد ، ولذلك منع الصرف في قوله (٩٩) :

وإلى ابن أم أناس عمرو إذ قلت رنك النعام في الطريق السبب

فأجرى التأنيث على الجميع فمنع الصرف، وعلى هذا يجوز في أبي طلحة وأبي هريرة أن

يكون مصروفاً، فيجرى حكم التذكير على الجميع، إلا أن ذلك ليس بالكثير، والمعروف أن

يعطى للجزء الآخر من الكنية ما يقتضيه معناه ولفظه من تذكير وتأنيث، فالكثير « ابن أم

أناس » بالصرف ، و « أبو هريرة » و « أبو طلحة » بمنع الصرف .

ويدخل في قسم التعجب ما وقع بعد « فعل » كما إذا قلت : « لقضو الرجل والياً »

و « لشعر أخوك مادحاً » وما أشبه ذلك .

ويدخل فيه - أيضاً - ما وقع به التعجب من نحو المعنى ، وإن كانت الصيغة من

حيث هي لا تقتضى ذلك ، كما إذا قلت : « حسبك بزيد ناصراً » ، و « كفى بعمرو

واهباً » ، و « تعجبت من زيد قائماً » ، وما أشبه ذلك .

وَأَجْرُ بـ « مِنْ » إِنَّ شَيْئَ غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ

وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى، كـ «طَبَّ نَفْسًا تَفْدُ» (١٠٠)

(٩٩) لم أقف على القائل .

(١٠٠) هذا البيت سقط من (أ) وهو في (ب).

التمييز

قد قدمنا أن المعداد لا يجرب « من » لأنه يوهم التبويض ، كما إذا قلت : « عشرون درهما » ، فلا يجوز الجرب « من » ، وقد اختلف في تعليل ذلك :

فقليل : إنما امتنع ذلك ؛ لأن جره بالإضافة ممتنع ، وهو الأصل في الجرب في هذا الباب ، فيمتنع أن يجرب « من » ، وامتناع الجرب فيه بالإضافة [ممتنع]^(١٠١) ؛ لأن « النون » في « عشرين » وبابه لا يخلو أن تثبت عند الإضافة أو لا تثبت ، فإن أثبتتها كنت قد أثبت شبيها بنون الجمع عند الإضافة ، وذلك ممتنع لاسيما والشبه صوري مستقصٍ ، فيكون حكمه الذاتي حكم ما وقع له التشبيه به الذاتي ، وإن حذفته كنت قد حذفته مالميس بنون جمع ، فامتنع الحذف والإثبات ، ولا تكون الإضافة إلا على أحد هذين ، أعني الإثبات والحذف ، فامتنعت الإضافة رأساً ، وهذا في جميع هذا الباب ، أعني « عشرين » إلى « تسعين » .

وبعضهم جوز الجرب في « عشرين » فقط ، دون « ثلاثين » إلى « تسعين » ، قال : لأن « عشرين » اللفظ للجمع والمعنى للتثنية ، لأن « عشرين » إنما هي عشر وعشر ، فباعتبار اللفظ تصح الإضافة والحذف والخروج عنه ، أعني عن لفظ الجمع عند الالتفات إلى المعنى ، إنما هو خروج إلى التثنية ، ونون التثنية تحذف للإضافة ، بخلاف « ثلاثين » إلى « تسعين » فإنه لا يخرج عن الجمع إلى تثنية ، هذا في « عشرين » وبابه .

وأما في « أحد عشر درهماً » وبابه ، فإنما امتنعت فيه الإضافة لما يلزم من جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، واغتفرت / الإضافة إلى المالك في قولهم : « أقبضت أحد ١٥٢/ب عشر ك ؟ » ؛ لأن ذكر المالك لا يلزم ، فصار إذا كان موجوداً في حكم المفقود ، لصاحبة خف الفقدان وعدم نقص الكلام ، بخلاف التمييز فإنه لازم ، وإذا امتنعت الإضافة امتنع الجرب « من » لما قدمنا .

(١٠١) تكملة من (ب) استحسنتها .

التمييز

وقيل : إنما امتنع الجر بـ « من » ، لأنه يوهم التبعية ، وهو أعني التبعية غير مقصود ، فإن قصد تعين ، وكان التمييز محذوفاً ، التقدير : جزءاً ، أو حظاً ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

وعلى ذلك حمل ما إذا كان غير محتمل للتبعية ، كما إذا قلت : « عندي عشرين من الدراهم » و « ثلاثون من البط » وما أشبه ذلك ، فإن هذا النوع يجرب بـ « من » اتفاقاً ، والتمييز يكون محذوفاً على الأصح ، فيكون التقدير : « عشرون درهماً من الدراهم » و « ثلاثون بطة من البط » .

وعلى هذا حمل ما يقع فيه تمييز العدد المركب جمعاً ، كما في قوله (تبارك وتعالى) ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ أَثْنَتَيْ عَشَرَ أَسْبَاطاً أُمَمًا﴾ (١٠٢) التقدير - والله أعلم - فرقة أسباطاً ، وهذا هو على الكثير في ذلك ، أعني أن المحذوف يكون من غير لفظ المذكور ، كـ «فرقة» و «أسباطاً» .

ويقل ما كان من لفظه غير مخالف بإصحاب أو تجريد ، كما إذا قلت : « عندي عشرون من الدراهم » ، ويكون بينهما ما يقتضى إصحاباً وتجريداً ، كقولك : « عندي ثلاثون من البط » . وأما امتناع « مِنْ » فيما كان فاعلاً في المعنى ، كما إذا قلت : « طاب زيد نفساً » فقد اختلف أيضاً في التعليل :

ف قيل : إنما امتنعت « من » لئلا يكثر الخروج عن الأصل ؛ لأنه كان في أصله فاعلاً ، فلما أخرج إلى قسم الفضلات بمجيئه منصوباً ، والنصب علم الفضلات فلم يخرج إلى الجر ؛ لأنه يجيء فيه إخراج بعد إخراج ، وهذا يدل على أن النصب بين الرفع والجر ، وأن النصب أقرب إلى الرفع من الجر ، وهو خلاف ما ذهب إليه المصنف (١٠٣) ، فإنه

(١٠٢) آية ١٦٠ من سورة الأعراف .

(١٠٣) ينظر شرح التسهيل ٢/٣٨٢ .

جعل الجر متقدماً على النصب ، وجعل النصب آخراً .

وأيضاً فإنه إذا جر المنصوب كان فيه تصرف في الفرع، والتصرف في الفرع من حيث هو يقضي بعدم اعتبار ما كان الفرع المتصرف فيه فرعاً عنه ، وكونه معتبراً مطلوب ، فإنه لا يجوز حذفه اعتباراً بأصله.

ومما يدل على أن الفرع متى تصرف فيه لم يعتبر أصله الذي وقع فرعاً عنه ، أن المجاز المرشح^(١٠٤) لا يرجع فيه إلى الحقيقة إلا قليلاً ، فلا تقول : « زيد الأسد واثباً » « الموت بين قرابيس سرجه » ، ويحكى أن نابغه بني ذبيان لما قال في قصيدته^(١٠٥) :

لقد نهيتُ بني ذبيانَ عن أَقْرِ وعن تَرْبِعِهِ في كُلِّ أَصْفَارِ
وقلتُ يا قومُ إِنَّ الليثَ منقبُضٌ على براثنِهِ لِلوُثْبَةِ الضَّارِ /
في كَفِّهِ فيصِلُ تَشْقَى لِسَطَوَتِهِ قيسٌ ورهطُ حكيمٍ وابنِ سَيَّارِ

١/١٥٣

فقليل له : وقد التفت إلى ما أهمله ، فقال : لا يضرني أن أقول :

لا أَعْرِفَنَّ رَبِّراً حُوراً مَدَامُعَهَا كأنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَارِ
يُذِرِينَ دَمْعاً على الْأَشْفَارِ مُنْحَدِراً يَأْمُلُنَ رَحْلَةَ حِصْنٍ وابنِ سَيَّارِ
فأسقط البيت رأساً ، وعد من الجيد قول زهير^(١٠٦) :

فَشَدَّ ولم تُفْزَعْ بِيوتُ كَثِيرَةٌ لدى حيثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشَعَمِ
لدى أسدٍ شاكي السِّلَاحِ مُقَدَّفٍ له لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ

حيث لم يرجع إلى الحقيقة مع ترشيح، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث

(١٠٤) لعله يقصد بالمجاز المرشح الاستعارة الترشحية .

ينظر الإيضاح للقزويني ٤٣٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥٧٥ .

(١٠٥) في ديوانه ٧٥ - ٧٦ والبيت الثالث ليس في ديوانه .

(١٠٦) في ديوانه ٤٥ .

يكون هو المقصود .

وعد أيضاً من الضعيف ، قول طرفة (١٠٧) :

وَإِذَا تَضَحَّكَ تُبْدِي حَبِيْباً كَرَضَابِ الْمُسْكِ بِالمَاءِ الْخَصِرِ
صَادَقَتْهُ حَرْجَفٌ فِي تَلْعَةٍ فَسَجَا وَشَطَ بِلَاطٍ مُسَبِّطِ
بَدَّلَتْهُ الشَّمْسُ مِنْ مَنَبَتِهِ بَرْدًا أبيضَ مَصْقُولَ الْأُشْرِ

وقد اعتذر عنه بأن البياض للبرد صفة ذاتية مستوعبة ، فصار ذكرها كلا ذكر ، لأن البرد يغني عنها ، فصار بهذا الاعتبار المجاز غير متبع بماله دون الحقيقة ، فسهل ذلك اعتبار الحقيقة حيث قال : « مصقول الأشر » .

وقد جعل بعضهم (الأشُرُ) على جهة التشبيه ، قال : ويحتمل الوقوع ويحتمل التقدير ، إلا أن التقدير في مقتضى التشبيه عند قصد تعيين الذات ، أو الإتيان بما يكون لها على وجه مقصود في المحل مثير مدحاً أو ذماً ليس بالكثير ، وقد أنكره بعض أهل البيان ، وتأول جميع ما جاء من ذلك عن العرب ، وعن فحول المولدين ، فتأول جميع ما يوهم ذلك بمجىء المحل على جهة التتبع ، والمنع من الخلف المقتضي إبطالاً للحكم الذي له سورة في المحل ، ويقع الاعتداد به في ربط مقتضيات الاستقلال ، عند إرادة التشبث ، وتقرر جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

وقيل : إنما امتنع جر التمييز الذي كان أصله الفاعلية مخافة إيهام التعليل ، فإذا قلت : « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا » ، فقلت : « تَصَبَّبَ زَيْدٌ مِنْ عَرَقِهِ » أَوْ هَمَّ التعليل وأن التصبب ليس متوجهاً إلى العرق .

وقد نص أبو علي على أنه إذا كان التمييز معروفاً دخلت « من » عليه ، كما إذا

التمييز

قلت : « تصبب زيد من العرق » و « اشتعل الرأس من الشيب » ، وجعل الألف واللام فيه على حدها في قولك : « لقيت رجلاً فضربت الرجل » ، أي : عهدية ؛ لأن « تصبب » مؤذن بالعرق ، و « اشتعل » مؤذن بالشيب ، فصار بهذا الاعتبار كأن الشيب قد تقدم ذكره فوق العهد إليه .

وقد ذكر بعض أهل البيان أن المعهود إليه يكون ملفوظاً به ، ومقرراً في الذهن ، وبينهما . فذكر للذي هو متقرر في الذهن : « أَهَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ وَفَرَّقَ الْأَعْطِيَةَ عَلَي الْجَيْشِ » ؟

والذي هو بينهما : « أُصْدِقُ فَإِنَّ الصَّدَقَ نَجَاةٌ ، وَلَا تَكْذِبُ / فَإِنَّ الْكَذِبَ مَهْلَكَةٌ » . ١٥٣/ب

وقال : وفيه نظر ؛ لأن الظاهر في أداة التحلية ، يعنى الألف واللام ، أنها مقتضية للتعميم والاستغراق ، وهو أبلغ في المعنى فلا يحتاج إلى عهد .

وقال : وأما من استدل على العهدية بخلف الضمير لما دخلت عليه أداة التحلية ، كما إذا قلت : « اصدق هو منجاة لك » أي : الصديق ، فخلفه الضمير كما يخلف ما دخلت عليه أداة التحلية ، حيث تقول : « لقيت رجلاً فضربته » فإن الضمير أيضاً يعود على ما يفهم من سياق الكلام ، ويكون فيما جرى لفظ ما يعود عليه أقرب في العود مما لم يجر لفظ ما يعود عليه . قال : هذا ولم يعين مثال لما بينهما ، ويحتمل أن يكون «تصبب زيد من العرق» مثالا لما بينهما فإن الجنس فيه غير مطلوب فوقوع الضمير فيه أيضا غير معروف ، ومما دخلت عليه « من » من التمييز وهو مغاير لما ذكر ، قوله (١٠٨) :

(١٠٨) لجرير في ديوانه ١٦٥ .

والأول في أسرار العربية ١١١ وابن يعيش ١٤٠/٧ ، والمقرب ٧٠/١ ، والجنى الداني ٣٥٧ ، وشرح اللوحة البدرية ١٩٢/٢ . والثاني في المغني ٦١٦ ، وهما معاً في شواهد المغني ٧١٣ .

يا حَبْذا جَبَلُ الرِّيانِ من جَبَلٍ وَحَبْذا ساكِنُ الرِّيانِ مَنْ كانا
وَحَبْذا نَفَحَاتُ من يمانيةٍ تَأْتِيكَ من قَبْلِ الرِّيانِ أحياناً

الشاهد في قوله : « مِنْ جَبَلٍ » ، وقد قال بعضهم : إن الشاهد أيضاً في قوله « من يمانية » . قال : « والنفحات » المراد بها الرياح ، و « اليمانية » أيضاً كذلك ، المراد به أيضاً الرياح ؛ لأن المخصوص في « حبذا » الفاعل ، أو خبر المبتدأ على الاختلاف في « حبذا » هل هي فعل وفاعل ، أو مبتدأ ؟

على ما تقدم لا يكون إلا مخصوصاً ، إما بالتعريف ، كما إذا قلت : « حبذا زيد رجلاً » وإما ما يقوم مقامه ، كما إذا قلت : « حبذا رجل من قريش أميراً » . فعلى هذا يكون « من يمانية » مخصصاً لـ « نفحات » . والمراد به المرأة التي وقع المدح للجبل بسببها ، أي : من امرأة يمانية . وقوله (١٠٩) :

تَخَيَّرَهُ فلم يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ المرءُ من رَجُلٍ تَهَامِي

وهذا النوع أعني ما اقتضى تعجباً ، أو ما جرى مجراه يكثر فيه ذلك ، أعني الجر بـ « من » ، كما في قوله (١١٠) :

يا سَيِّداً ما أَنْتَ من سَيِّدٍ مُوطَّأً الْأَكْنَافِ رَحْبَ الدَّرَاعِ

وقوله (١١١) :

فَلا تَفْخَرْ بِعَبْدِ بَنِي كُليبٍ فَبِئْسَ المرءُ من وَغْدٍ لئيمٍ

(١٠٩) لأبي بكر بن الأسود .

وهو في ابن يعيش ١٣٣/٧ ، والمقرب ٦٩/١ ، والتصريح ٣٩٩/١ ، والهمع ٨٦/٢ ، والأشموني ٢٠٠/٢ ، ٣٥/٣ ، والخزانة ٣٩٥/٩ .

(١١٠) سبق تخريجه في ص ١٧١ ، هامش ٢٦

(١١١) لم أقف على القائل .

وكما في قوله (١١٢) :

وَحَبَّذا وادياك الظَّهْرُ وَالضَّلَعُ

يا حَبَّذا أنت يا صنعاء من بلدٍ

وكما في قوله (١١٣) :

لا تَرُدُّ السَّوَالِ إِلَّا يَقَالَا

حَبَّذا أنت من حميدٍ مُنِيلٍ

و كثر بعد « يالك » كما في قوله (١١٤) :

وما كُلُّ ما يَهْوَى امرؤُ هو نَائِلُهُ

فيا لك من ذي حاجةٍ حيلٍ دونها

وكما في قوله (١١٥) :

بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شَدَّتْ يَبْذُلِ

فيا لك من ليلٍ كأنَّ نجومَهُ

حتى عد شاهداً قوله (١١٦) :

يالكَ شَهْمًا لم تَزَلْ ذا غَلَبٍ مَا إِن تَزَنُّ فِي الْوَعَى بِالْهَرَبِ

بخلاف «عندي مكوك دقيقاً» وما أشبه ذلك ، فإن الإتيان فيه بـ « من » ليس بالكثير، وقد

نظره بعضهم أعني « ما اقتضى تعجباً » / أو ما جرى مجراه ، بالمندوب في كونه ١٥٤/أ

لايرخم ، ولا يحذف منه حرف النداء ؛ لأن المراد الكثرة ، وأماكن الكثرة يحسن فيها

تكثرير الكلام ، حتى إنه إذا لم يكن الكلام كثيراً ، تؤول بما يقتضى الكثرة بتقدير كلامٍ

يكون المذكور ليس بعضه . ولهذا رجح كلام سيبويه (١١٧) ، حيث جعل قوله (تبارك

وتعالى) : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (١١٨) وقوله (تبارك وتعالى) : ﴿الزَّانِيَةُ

(١١٢) لم أقف على القائل .

(١١٣) لم أقف على القائل .

(١١٤) سبق تخريجه في هامش ٣١ من هذا الباب .

(١١٥) سبق تخريجه في هامش ٣٠ من هذا الباب .

(١١٦) لم أقف على القائل .

(١١٧) الكتاب ١/١٤٢ - ١٤٣ .

(١١٨) آية ٣٨ من سورة المائدة .

التمييز

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ ﴿١١٩﴾ جملتين ، وأن التقدير : ما يتلى عليكم ، أو يقص عليكم ، أو تؤمرون به ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ أو ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ﴾ على قول من قال : إن « فاجلدوا » أو « فاقطعوا » هو الخبر ؛ لأنه يكون على قول سيبويه جملتين ، وعلى قول غيره جملة واحدة ، والموضع للتبيين وتقرير الحكم والأمر به وذلك مقتضى للكثرة ، فَجَعَلَهُ جملتين أنسب من جَعَلَهُ جملة واحدة ، وهذا كله كلام أبي علي ، وكذلك أيضا قوله (١٢٠):

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرِمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيََا

أي : هذه خولان ؛ لأن الموضع موضع تبين وترغيب وإخبار لعدم بُعد ، وأن الحاضر وافٍ بما يريد .

وقد جعله بعض أهل البيان من الإشارة بالمعنى (١٢١) ؛ لأن النكاح من غير خطبة ولا تخيير ، مقتضى لحضور ما ينكح ، قال : كما إذا قلت : « زيد فأكرمه » أو « زيد فتناول منه » أي : هذا زيد . ولو لم يكن حاضراً لما صح تناول منه ولا إكرامه ، وهو أعني الحضور في تناول أصرح منه في الإكرام . وعده غيره في إضمار الإشارة ، وهو أليق ؛ لأنه إذا قدر اسم الإشارة فالإشارة بالمعنى لا تصح ؛ لأن الإشارة إنما هي باللفظ المقدر ، وإن أراد أنه لا يقدر شيئاً وأن المعنى يغنى عنه فإنه ليس له نظير ، وإن كان

(١١٩) آية ٢ من سورة النور .

(١٢٠) لم يعرف قائله .

وهو في الكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٣ ، والإيضاح ٩٦ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، ٩٥/٨ ، وشرح التسهيل ٣٣٠/١ ، والجنى الداني ٧١ ، والمغني ١٧٩ ، ٥٣٦ ، والتصريح ٢٩٩/١ ، والهمع ١١٠/١ ، والأشْمُونِي ٧٧/٢ .

(١٢١) سبق الحديث عن الإشارة في ص ١٢٣ ، و ١٦٢

التمييز

بعضهم قد ادعى في قول الصحابي (رضي الله عنه) : « أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَامَاءٌ » (١٢٢) أن الخبر يقدر ، وأن المعنى يغنى عنه ؛ لأن تقديره يقتضي وجود ذاته ، وإنما المنتفى الحالة التي يوجد عليها ، والمراد نفي الذات فيتعين عدم تقدير ما يتوجه النفي عليها مما يكون مقتضياً لوجود الذات ، إلا أنه خلاف ما عليه الجمهور ، وأن الخبر يقدر على وجه يقتضي نفي الذات ، والصفات الذاتية الأغلب فيها أنها متى عدت عدت الذات . فإذا فقول من قال : في مثل « زيد فتناول منه » وفي البيت ، أعني « وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ » أنه مما أضمر فيه ، أو حذف اسم الإشارة ، أولى من قول من يقول : إن الإشارة وجدت بالمعنى ، وأنه لا يقدر هنالك شيء ، وهذا أبعد في القياس من « لاماء » ؛ لأن الكلام من حيث هو مقتض جزئين ، وهو في « لاماء » موجود ، أعني اقتضاء الجزئين لمكان التركيب، وإن كان أحدهما لا يصح أن يكون مسنداً إلى الآخر لكن اعتبار اللفظ والإعراض / عن المعنى قد ثبت في كلامهم كثيراً ، كما في قوله (١٢٣) :

١٥٤/ب

عَلِيٍّ فِيمَا أَبْتَغِي أَبْغِشِ بَيْضَاءَ تُرْضِينِي وَلَا تُرْضِشِ
وَتَرْتَضِي وَدَّ بَنِي أَبِيشِ وَإِنْ تَكَلَّمْتُ حَثْتُ فِي فِيشِ
حَتَّى تَنْقِي كَنْفِيَقِ الدِّيشِ

أبدل من كاف المؤنث شيئاً وهي لغة معروفة (١٢٤) ، وكاف « الديك » ليست بكاف

(١٢٢) سبق تخريجه في ص ٢٨٣ ، هامش ٢٦

(١٢٣) هذه الأبيات لم يعرف قائلها .

وهي في مجالس ثعلب ١١٦/١ ، وسر الصناعة ٢٠٧/١ ، واللسان (كشش) ٣٤٢/٦ ، وخزانة الأدب ٤٦١/١١ .

(١٢٤) هذه اللغة تسمى بالكشكشة ، وقد نسبت لعدة قبائل ، كما اختلف في كُنْهَهَا .

ينظر الكتاب ١٩٩/٤ ، وسر الصناعة ٢٠٦ - ٢٠٧ ، والخصائص ١١/٢ ، والصحابي ٣٥ ، والكامل للمبرد ٢٢٣/٢ ، وابن يعيش ٤٨/٩ ، واللسان (كشش) ٣٤٢/٦ ، والمزهر ٢٢١/١ ، والبلغة في أصول اللغة ١٦٢ ، واللهجات في التراث ٣٥٩ ، وفصول في فقه العربية ١٤١ .

التمييز

المؤنث ، وإنما هي أصلية لكن لفظها شبيه بلفظ المؤنث فأجرى عليها حكم الشبه اللفظي .
ومن ذلك - أيضاً - « مَسِيلٌ وَمُسْلَانٌ » ، و « مَصِيرٌ وَمُصْرَانٌ » جمعه جمع « قضيب »
و « كَثِيبٌ » وإن كان مخالفاً له في الأصل ، فإن « مصيرٌ » « مفعِلٌ » ، و « مسيلٌ » كذلك .
و- أيضاً - فإن الحرف قد ذهب قوم إلى أنه يقع التركيب منه ومن الاسم في
النداء ، نحو « يا زيد » ، و « لا رجل » بابه وباب « يازيد » متفق في أكثر الأحكام ، ألا
ترى أنه يجوز فيهما الإتيان على اللفظ وإن كان المتبع مبنياً ، فتقول « يازيد العاقل » و
« يازيد العاقل » و « لا رجل ظريف عندك » و « ظريف » ، وحركة البناء من حيث هي
لايجوز أن تتبع ، فلا يقال « قام هؤلاء العقلاء » بجر « العقلاء » .
وجاز ذلك في « باب النداء » و « لا » ؛ لأن الحرف فيهما شبيه بالعامل الذي توجد
الحركة بوجوده وتفقد بفقدانه ، فالراجع في مثل هذا قول سيبويه (رحمه الله) .
وأما قول الشاعر (١٢٥) :

أَرْوَاحٌ مُودِعٌ أَمْ بُكُورٌ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

فإنه قد ذهب بعضهم : إلى أن الراجع في هذا قول الأخفش (١٢٦) ؛ لأنه مقتض هنا
للتكثير ؛ لأنه يكون التقدير : « أنت رواح » أي : ذو رواح ، أو يكون قد عبر عنه بالرواح
على حد « زيد عدل » ، ويكون « أنت فانظر » كلام آخر .

وعلى قول سيبويه (١٢٧) يكون التقدير : « أرواحٌ أنت » أي : أتروح أنت ، فلا
يكون مقدرأ : « أنت ذو رواح » .

(١٢٥) لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ٨٤ .

وهو في الكتاب ١٤٠/١ ، والشعر والشعراء ٢٢٥/١ ، وابن السيرافي ٤١٤/١ ، والرد على
النحاة ٩٩ ، وشرح التسهيل ٣٣١/١ ، والارتشاف ٩٨/٣ ، والجنى الداني ٧١ ، والمغني
١٧٩ ، والهمع ١١٠/١ . وفي « أ » تسير .

(١٢٦) ينظر رأيه في شرح التسهيل ٣٣٠/١ - ٣٣١ ، والجنى الداني ٧١ ، والمغني ١٧٩ ، والهمع
١١٠/١

(١٢٧) ينظر رأيه مفصلاً في الكتاب ١٣٨/١ .

التمييز

وقد اختلف في « أنت » أيكون تأكيداً على حد « قم أنت » ، أو يكون فاعلاً لكون المصدر من حيث هو لا يضم فيه ؟ وعلى جعله تأكيداً لا يكون أقرب إلى المراد من جهة التكثير، إلا أن المختار عدم جعله تأكيداً لما قدمنا من أن المصدر لا يضم فيه .

وقد قيل : إنه على نية التقديم والتأخير، وإن التقدير : أنت رواح فانظر ؟

والخلاف بين سيبويه وأبي الحسن مرتب على أن « الفاء » هل تدخل في مثل هذا في خبر المبتدأ أولاً ؟ منع سيبويه من ذلك وأجازه الأخفش (١٢٨) .



وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ دُوَّ التَّصْرِيفِ نَزْرًا سَبَقًا (١٢٩)

قد قدمنا أن العامل في التمييز ضعيف ؛ لأن منه ما لا يقتضى بنفسه عملاً ، كـ « مكوك دقيقاً » / و « عشرين دهماً » وما أشبه ذلك .

أ/١٥٥

ومنه ما يكون في أصله قوياً في العمل ، لكن يقعه عن القوة طرء حادث كمنع التصرف . والقوي منه وهو الفعل المتصرف لا يخلو عن ضعف بمصاحبته الضعيف ، والاتفاق معه على الأثر، ومصاحبة الضعيف من حيث هي مؤذنة بالضعف قضاءً لحق الاتفاق ؛ لأن الاتفاق من حيث هو مؤذن بانسحاب معنى يجمع جميع ما وقع فيه الاتفاق ، لاسيما وقد اتفق الأثر الصادر عن الجميع ، أعني ما كان قوياً وما كان ضعيفاً ، فإذا كان كذلك فالجميع من جهة العمل ضعيف ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يتقدم المعمول فيه ، أعني في هذا الباب على العامل ؛ لأن التقدم للمعمول يكسب ضعفاً للعامل ، ألا ترى أن « لزيد

(١٢٨) ينظر رأي سيبويه في الكتاب ١٣٨/١ ، ومع الأخفش ينظر رأيهما في مصادر هامش (١٢٦) السابق .

(١٢٩) هذا البيت سقط من (أ) وهو في (ب) .

ضربت « جائز ، بخلاف « ضربت لزيد » فإنه لا يجوز إلا على ضعف ، كما في قوله (١٣٠) :

فَلَمَّا أَنْ تَوَافَيْنَا قَلِيلًا أَنْخَا لِلْكَالِكِ فَأَرْتَمَيْنَا

وما ذاك إلا لضعف العامل عن العمل بتقدم المعمول عليه ، فاحتاج إلى واسطة ، فقيـل :
« لزيد ضربت » بخلافه في « ضربت زيدا » فإنه لم يتقدم .

وكان تقديم المعمول على العامل مكسبا الالتفاتا إلى مستدير ، بخلاف عدم تقديمه فإنه الالتفات إلى مستقبل ، ولا شك أن الالتفات إلى المستقبل أسهل من الالتفات إلى المستدير ، لما في المستدير من عكس المقتضى طبعاً ، ولما في المستقبل من موافقة المقتضى طبعاً (١٣١) ، فإذا كان كذلك وكان العامل في التمييز ضعيفاً ازداد ضعفه ، وإضعاف الضعيف مخل ، فيمتنع التقديم في الجميع ، أعني سواء أكان العامل فعلاً متصرفاً أو غيره؟

هذا هو مذهب سيبويه (١٣٢) وبهذا الاعتبار وقع الضعف في الجميع كما قدمنا .
و - أيضاً - فإنه قد ثبت عن العرب أنهم يجرون ما لم يثبت فيه حكم العدول مجرى ما ثبت فيه حكم العدول .

الآ ترى أن « يعد » فيه مقتضى العدول عن الأصل من جهة التوفير وهو وقوع « الواو » بين متناسبين ، كل واحد منهما - أعني من المتناسبين - أجنبي ، ومنها أعني من « الواو » والمتناسبان « الياء والكسرة » ، فاقترض ذلك حذف الواو وعدم التوفير ، وهو خروج عن الأصل .

فأما في « أعد » و « تعد » و « نعد » ، فلا مقتضى لعدم التوفير والإتيان به مكمل المادة ،

(١٣٠) سبق تخريجه في ص ٣٦١ ، هامش ٤

(١٣١) سبق الحديث عن الالتفات في ص ٣ ، ٣٠٠

(١٣٢) ينظر الكتاب ٢٠٤/١ - ٢٠٥ .

التمييز

لكن ثبت المقتضى لعدم التوفير بمصاحب له على جهة الاعتقاب ، فأجرى الباب مجرىً واحداً (١٣٣) وإذا وقع الاستشهاد بالتفريع لم يقع إلا على المتبوع دون التابع قضاء لطلب

قوة الشاهد والمفرع عليه ، كما في قول بعضهم : (١٣٤) / ١٥٥/ب

وَيَبْكُكُمْ إِنْ رَأَيْتُمُونِي يَوْمًا حَبَّةً فِي الثَّرَى فَلَا تَلْقُونِي
أنا كالحرف ليس يُنْقَطُ وَاللَّهُ حَسِيبُ الْجَهَّالِ أَنْ نَقْطُونِي
أنا كالواو بين ياءٍ وكسْرٍ ما يُبَالِي الرَّجَالُ إِذْ أَسْقَطُونِي

فقال : « بين ياءٍ وكسْرٍ » دون بين همز وكسر ، أو تاء وكسر ، أو نون وكسر ؛ لأنه جاء به في معرض الاستشهاد فجاء بما يكون المقتضى لعدم التوفير في ذاته قضاء لحق طلب القوة في الشاهد ، والشاهد عند أهل البيان شرطه التشبيه ، فقد يؤتى به في أسلوب التشبيه لافي أسلوب الاستشهاد والعكس كثير ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

ومن ذلك - أيضاً - الحذف في مثل « نُكْرِمُ » و « تُكْرِمُ » و « يُكْرِمُ » إنما هو بالحمل على « أَكْرِمُ » فإن فيه المقتضى لعدم التوفير وهو الفرار من اجتماع الهمزتين ، كما لو قلت « أَكْرِمُ » ثم إنه حمل عليه باقى حروف المضارعة (١٣٥) .

وإذا وقع الجمع بينهما لم يقع في المتبوع بل في التابع ؛ لأن الأمر فيه أخف ، قال (١٣٦) :

(١٣٣) سبق تخريج هذه المسألة في هامش (٧١) السابق من هذا الباب .

(١٣٤) الأبيات للمعري في لزوم ما لا يلزم ٢/٣٨٥ .

(١٣٥) سبق الحديث عن هذه المسألة في ص ٢٠ ، هامش ٨٥ .

وينظر - أيضاً - الأصول ٣/١١٤ - ١١٥ ، والتبصرة والتذكرة ٧٥٠ ، والإنصاف ٢٣٩ ،

وشرح الملوكي ٣٣٨ - ٣٣٩ ، وشرح الشافعية للرضي ١/١٣٩ .

(١٣٦) لم يعرف قائله ، ولا تتمته .

وهو في المقتضب ٢/٩٦ ، والأصول ٣/١١٥ ، والتبصرة والتذكرة ٧٥١ ، والمنصف ١/٣٧ ،

١٩٢ ، والإنصاف ٢٣٩ ، وشرح الملوكي ٣٣٩ ، والهمع ٢/٢١٨ ، والأشمونى ٤/٣٤٣ ،

وشواهد الشافعية ٥٨ .

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكَّرَمَا

بخلاف الاستشهاد فإنه وقع في الأقوى ، كما قدمنا

والفرق بينهما طلب القوة في الشاهد وطلب الخفة فيما يحتمل على كرهه، ومثله قول ليلى الأخيلية ، تَصِفُ قَطَاةً (١٣٧) :

نَزَلْنَ عَلَى حُصِّ الرُّؤُوسِ كَأَنَّهَا كُرَاتُ غُلَامٍ مِنْ قَمِيصٍ مُؤَرَّبٍ

وقد استشهد به على تعيين اسم المفعول للغائب قضاء الحق « يؤكرم » في البيت، فعلى هذا وقع المقاربة في الباب بين الياء والهمزة، فجعلت « الهمزة » في « أُكْرِمُ » متبوعة و « الياء » تابعة ، وفي « يَعِدُّ » بالعكس « الياء » متبوعة و « الهمزة » تابعة .

وذهب بعضهم: إلى أنه يجوز تقديم عامل التمييز إذا كان فعلاً متصرفاً ، وممن قال ذلك المازني (١٣٨) .

والصحيح عموم المنع لما قدمنا ، وهو مذهب سيبويه (رحمه الله تعالى) (١٣٩) ، وقد استشهد لتقديم التمييز على عامله ؛ لكونه فعلاً متصرفاً ، بقوله (١٤٠) :

وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عَصَبُ الْقَطَا تَثِيرُ عَجَاجاً بِالسَّيَابِكِ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بِمَثَلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عَطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وبقول الآخر (١٤١) :

-
- (١٣٧) سبق الاستشهاد به في ص ٢٠ ، هامش ٨٦ .
(١٣٨) ينظر المقتضب ٣/٣٦ ، والأصول ١/٢٢٣ ، والخصائص ٢/٣٨٤ ، ووافقه الكسائي والمبرد ، وينظر شرح التسهيل ٢/٣٨٩ ، وينظر تفصيل الخلاف في الإنصاف ٢/٨٢٨ .
(١٣٩) ينظر هامش ١٣٢ السابق من هذا الباب .
(١٤٠) لربيعة بن مقروم الضبي في المفضليات ٣٧٦ ، وهما في ديوانه ٢٤٩ - ٢٥٠ (إسلاميون) .
وهما في شرح التسهيل ٢/٣٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧ ، وشواهد المغني ٨٦٠ ، والثاني في المغني ٥١٥ ، والأشمونى ٢/٢٠٢ .
(١٤١) لم يعرف قائله .
وهو في شرح التسهيل ٢/٣٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧ ، وشفاء العليل ٢/٥٥٩ .

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا آيسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ
وقول الآخر (١٤٢) :

أَتَهْجُرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
وهكذا كله محمول على الضرورة ؛ لأن الشعر محل لها ، أعني للضرورة ، وقد يتجه التأويل في بعضها ، وعلى الجملة فإن الشعر يستباح فيه ما لا يستباح في غيره ، وأضعف من ذلك وأخفه بأن يجعل ضرورة تقديمه ، أعني تقديم التمييز على العامل والعامل غير فعل ، كما في قوله (١٤٣) :

وَنَارُنَا لَمْ يُرْنَارًا مِثْلُهَا قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعْدُ كُلُّهَا

وقيل : الرواية « نار » فيخرج عن الاستشهاد .

وقيل : إنه على الإقواء ، وإن « مثلها » صفة / لـ « نار » فيخرج - أيضاً - عن ١٥٦/أ الاستشهاد ، هذا كله في التقديم على العامل .

وأما (١٤٤) تقديمه على [المميز]* فإنه لا يمتنع ، وقد نقل بعضهم في ذلك الإجماع إلا أنه قد وقع لبعض أهل البيان أنه لا يجوز تقديم التمييز على المميز ، كما لا يجوز تقديم الضمير على مفسره .

(١٤٢) البيت نسب لأكثر من شاعر ، فقد نسب لجنون ليلي وليس في ديوانه ، كما نسب للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٠ (مقلون) .

وهو في المقتضب ٣/٣٧ ، والأصول ١/٢٢٤ ، والجمال ٢٤٣ ، والإيضاح ٢٢٤ ، والخصائص ٢/٣٨٤ ، والإنصاف ٨٢٨ ، وأسرار العربية ١٩٧ ، وابن يعيش ٢/٧٤ ، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩ .

(١٤٣) لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٢/٣٩١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٩ ، والمساعد ٢/٦٧ ، والأشموني ٢/٢٠١ .

(١٤٤) في (أ) فأما .

* في الأصل : التمييز .

التمييز

قال : وليس تشبيهاً له بالضمير مقتضياً أنه يجوز فيه ما يجوز في الضمير مطلقاً ،
فيتقدم في أماكن كما يتقدم الضمير في أماكن ، وإنما يراد به أنه مع مميزه مقتض
شي عين :

أحدهما : من تبعات الآخر على وجه لا يلزم فيه مشاركته في الإعراب ، ولا هو في معنى
ما يتقدم كالحال ؛ لأنه في معنى الظرف فجاز التقديم لذلك ، وما كان هكذا تنزل منزلة
الجزء مما جئ به لأجله ، ومنزلة الصلة من الموصول ، ولا يتقدم شيء من ذلك .

قال : هذا هو المراد بتشبيهه بالضمير وإلا فإنه بالعكس منه ، فإن الذي يعود عليه
هو الذي يشبه التمييز ، فإن كل واحد منهما مبين ، ومما تقدم فيه التمييز على المميز لا
على العامل قوله (١٤٥) :

تَصَوَّرَ مِسْكَاً بَطْنُ نَعْمَانَ إِذْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتٍ
وقيل : فيه إنما قدم [هنا] (١٤٦) التمييز على المميز ليكون مشعراً أول وهلة بأن الغزل
ليس فيه ما يشين المتغزل فيه ؛ لأن عاداتهم في مثل ذلك أن يأتوا بما يقتضى الرائحة
الطيبة ، كما في قوله (١٤٧) :

تَبُوحُ بِذِكْرِكَ الدُّنْيَا لَتَرْضَى بِذَاكَ وَأَنْتَ تَكْرَهُ أَنْ تَبُوحَا
وما لِلْمِسْكِ فِي الْإِنْفَاحِ حَظٌّ وَلَكِنْ حَظُّنَا فِي أَنْ يَفُوحَا
فَقَدْ بَلَغَ الضُّرَّاحَ وَسَاكِنِيهِ ثَنَّاكَ وَزَارَ مَنْ سَكَنَ الصَّرِيحَا

(١٤٥) هذا البيت والأبيات الأخرى لمحمد بن عبد الله بن نُمير الثقفي . وربما نسبت لعبد الله .
وبيت الشاهد في الأضداد لابن الأنباري ٢٨٩ ، والأمال ٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/٢ ،
وشفاء العليل ٥٢٢ . والقافية فيها (خفرات) .
ورواية (عطرات) في إصلاح المنطق ٢٥٨ . والصحاح « نعم » ٢٠٤٤/٥ ، وأساس
البلاغة « عطر » ١٢٥/٢ ، وللسان « نعم » ٥٨٨/١٢ .

(١٤٦) تكملة من (ب) استحسنتها .

(١٤٧) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٧٨ ، مع اختلاف في بعض الألفاظ

يذهبون بذلك إلى أن المسك كالثناء في الذياع والطيب ، و قريب منه قوله (١٤٨) :

سُبِّي أَبِي سُبِّكَ لَنْ يَضِيرَهُ إِنَّ مَعِيَ قَوَافِيَا كَثِيرَهُ
يَنْفَحُ مِنْهَا الْمِسْكُ وَالذَّرِيرَهُ

فهو وإن لم يقع مدح فإنه وعد به ، والوعد به يقتضى أن الموعد به أهل للمدح ، وكان حرصه على الإعلام بالثناء أول وهلة ليخلص من الحجاج ، وزينب هذه هي زينب بنت يوسف الثقفية أخت الحجاج ، ويحكى أن الحجاج لما سمع أنه قد تشبب بأخته طلبه . وظفر به ، فأحضر بين يديه وأراد قتله ، فقال له : تالله ما قلت إلا خيراً ، قال : وما قلت : قال : قلت (١٤٩) :

تَضَوَّعَ مِسْكَاً بَطْنُ نَعْمَانَ إِذْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةِ خَفَرَاتِ
يُخَبِّنُ أَطْرَافَ الْبَنَانِ مِنَ التَّقَى وَيَخْرِجُنَّ شَطْرَ اللَّيْلِ مُعْتَجِرَاتِ
وَلَمَّا رَأَتْ رَكْبَ النُّمَيْرِيِّ أَعْرَضَتْ وَكُنَّ مِنْ أَنْ يُلْقَيْنَهُ حَذِرَاتِ

فتركه ومازحه وقال له : أخبرني عن ركبك كم كان عدده ؟ فقال : كنت أنا وابني على

حمارٍ / لي .

١٥٦/ب

وعد ذلك من الأماكن التي وقع الخلاص منه أعني من الحجاج بالشعر ، كما عد

منها قول جحدر (١٥٠) :

تَأْوَبْنِي فَبِتْ لَهَا كِنِيعاً هُمُومٌ مَا تُفَارِقُنِي حَوَانِ
هُمُ الْعَوَادُ لَا عَوَادُ قَوْمِي أَطْلُنْ عِيَادَتِي فِي ذَا الْمَكَانِ
إِذَا مَا قَلْتُ قَدْ أَجَلَّيْنِ عَنِّي ثَنَى رَيْعَانَهُنَّ عَلَيَّ ثَانِي

(١٤٨) لم أقف على القائل .

(١٤٩) تنظر هذه القصة مع الأبيات في الكامل للمبرد ١٠٣/٢ ، ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ٢٢٧ ، والعقد الفريد ٣٢٤/٥ - ٣٢٥ .

(١٥٠) الأبيات في الأمالي ٣٣٣/١ - ٣٣٤ .

وكان مقرُّ منزله من قلبي
أليس الله يعلم أن قلبي
وأهوى أن أردد إليك طرفي
ومما هاجني فازددت شوقاً
تجاوبت بالحنِّ أعجمي
فكان البان أن بانَّتْ سُليمي
أليس الليلُ يجمع أمَّ عمرو
نعم وأرى الهلال كما تراه
فما بين التفرُّق غيرُ سبع
فيا أخوتي من كعب بن عمرو
إذا جاوزتما سَعَفَاتِ حَجْرٍ
وقولا جحدُرُ أضحى رهيناً
يحاذرُ صَوْلَةَ الحجاجِ ظُلماً
إلى قومٍ إذا سمعوا يذكري
فإن أهلك فرَّبَ فتى سبيكي
ولم أك قد قصيتُ حقوقَ قومي

فقد [أنفَهته] والهَمُّ أني
يُحبُّك أيُّها البرقُ اليماني
على عُدوَيَّ من سُغلي وشاني
بُكاءَ حمامتين تجاوبان
على غصنين من غرْبٍ وبان
وفي الغرْبِ اغترابٌ غيرُ دَانٍ
وأيانا فذاك بنا تَدَانٍ
ويعلوها النهارُ كما علانٍ
بِقَيْنٍ من المحرَّمِ أو ثمانٍ
أقلَّ اللومَ إن لم تنفعاني
وأودية اليمامة فأنعاني
يحاذرُ وَقَعَ مصقولٍ يمانِي
وما الحجاجُ ظلاماً لجاني
بكى شَبَّانُهم وبكى الغَوَانِ
عليَّ مَخْضِبٍ رَخِصِ البنانِ
ولا حَقَّ المهنَّدِ والسِّنَانِ

فيحكى أن الشعر أعجبه وخلق سبيله لشعره ، وذكر ذلك بين يدي بعضهم ، فقال
هما من وساوس الحجاج ، وأنشد (١٥١) :

لكنها خطرات من وساوسه
يُعطي ويمنع لا بخلاً ولا كرمًا

(١٥١) لم أقف على القائل .

وقد قيل : إِنَّ سبب خلاصه منه غير الشعر ، وإن الحجاج أتى بأسد في قفص حديد فأحضر بين يديه ، فَاتَّفَقَ أَنَّ الأسد انفلت من القفص ففر عن الحجاج أكثر من كان معه أو جميعهم ، فقال له جحدر وكان قد أحضره للقتل ، وكان جحدر لصاً فظفر به الحجاج ، فقال عند انفلات الأسد وفرار من فر عنه من أعوانه : أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ أَتُخْلِى سَبِيلِي؟ فقال الحجاج : نعم ، فنهض جحدر إلى الأسد فقتله ، فَوَفَّى له الحجاج بما وعده وخلي سبيله^(١٥٢) ، هكذا حكى لنا شيخنا أثير الدين أبو حيان .

وفي قصيدته التي أنشدنا شواهد كثيرة لعلماء العربية من أهل النحو والبيان ، حتى قال بعضهم : إنه لا يخلو بيت منها عن استشهاد ، قال : ومثلها في كثرة الشواهد للطائفتين ويزيد هنا أهل اللغة ، وقيل : أيضا إنه لا يخلو بيت منها عن استشهاد قول صخر بن عمير^(١٥٣) :

تَهْزَأُ مِنِّي أُخْتُ آلِ طَيْسَلَةٍ	قالت أراه مُبْطِطاً لا شَيْءَ لَهُ
وَهَزَيْتُ مِنْ ذَاكَ أُمُّ مَوْعَلَةٍ	قالت أراه دَالِفاً قد دُنِّي لَهُ
مَالِكٍ لَا جُنْبَتَ تَبْرِيحِ الْوَالَةِ	مُرْدُودَةً أَوْ فَاقِداً أَوْ مُتَكَلِّمَةً
أَلَسْتُ أَيَّامَ حَضَرْنَا الْأَعْزَلَةِ	وَقَبْلَ إِذْ نَحْنُ عَلَى الضَّلَاضِلَةِ
وَقَبْلَهَا عَامَ ارْتَبَعْنَا الْجُعَلَةَ	مِثْلَ الْأَتَانِ نَصَفَا جُنْعِدِلَةَ
أَبْقَى الزَّمَانُ مِنْكَ نَاباً نَهْبَلَةَ /	وَرَجِمَاً عِنْدَ اللَّقَاحِ مُكْفَلَةَ
وَمُضْغَةً بِاللُّؤْمِ سَحَا مَبْهَلَةَ	إِمَّا تَرِينِي فِي الْوَقَارِ وَالْعَلَةَ
قَارَبْتُ أَمْشَى الْقُعُولَى وَالْفَنْجَلَةَ	وَتَارَةً أَنْبُتُ نَبْتًا نَقْتَلَةَ
خَزَعَلَةَ الصَّبْعَانِ رَاخَ الْهَنْبَلَةَ	وَهَلْ عَلِمْتَ يَا قُفَيَّ التَّنْفَلَةَ
وَمَرَسِنَ الْعَجْلِ وَسَاقَ الْحَجَلَةَ	وَعَضْنَ الصَّبِ وَلِيطَ الْجُعَلَةَ
وَكَشَّةَ الْأَفْعَى وَنَفَخَ الْأَصَلَةَ	أَنِّي أَفِيءُ الْمَائَةَ الْمُؤَبَّلَةَ

ثُمَّ أَفَىٰ مُثْلَهَا مُسْتَقْبَلَهُ ولم أضع ما ينبغي أن أفعله
وأطعمُ الميَّاحَةَ السَّبْحَ اللَّهَ على رِشَاشٍ دَهْشٍ وَعَجَالِهِ
إِذَا أَطَاشَ الطَّعْنُ أَيْدِيَّ الْبَعْلَهُ وَصَدَّقَ الْفِيلُ الْجَبَانَ وَهَلَهُ
أَقْصَدْتُهَا فَلَمْ أُحِرْهَا أَنْمَلَهُ وَأَطْعَنُ الْخَذْبَاءَ ذَاتِ الرَّعْلَهُ
تَرَدُّ فِي نَحْرِ الطَّبِيبِ فُتْلَهُ وهل علمت بيتنا إلا وآله
مُشْرِبُهُ مِنْ غَيْرِنَا أَوْ أَكَلَهُ وقد علمت نَعْتَاءَ جَهْلَهُ
مَمْعُوثُهُ أَعْرَاضُهُمْ مُمَرَّطَلَهُ في كلِّ ماءٍ آجِنٍ وَسَمَلَهُ
كما تُمَاتُ فِي الْإِنَاءِ الثَّمَلَهُ

قال بعض أهل البيان ولا أعرف لهاتين القصيدتين نظيراً في كثرة الشواهد من

جهة البيان والنحو إلا قصيدة مالك بن عوف النصري وهي (١٥٤) :

أَقْدِمُ مُحَاجٍ إِنَّهُ يَوْمٌ نُكِرُ مثلى على مثلك يحمى ويكرُ
إِذَا أُضِيعَ الصَّفُّ يَوْمًا وَالْدُّبُرُ ثُمَّ أَحْرَأْتُ زَمَرٌ بَعْدُ زَمَرُ
كَتَائِبُ يَكِلُ فِيهِنَّ الْبَصَرُ قَدْ أَطْعَنُ النَّجْلَاءُ تَعْوِي وَتَهَرُ
تَفْهَقُ أَحْيَانًا وَحِينًا تَنْفَجِرُ وَتَعْلِبُ الْعَامِلُ فِيهَا مُنْكَسِرُ
يَازِيدُ يَابَنَ هَمَّهِمْ أَيْنَ تَفَرُّ قَدْ نَفَدَ الضَّرْسُ وَقَدْ طَالَ الْعُمُرُ
قَدْ عِلِمَ الْبَيْضُ الطَّوِيلَاتُ الْخُمُرُ أَنِّي فِي أَمْتَالِهَا غَيْرُ غَمَرُ
إِذْ تُخْرَجُ الْحَاصِنُ مِنْ تَحْتِ السُّتُرُ

وفي بيان الاستشهاد ما يخرج عن الغرض ، والأظهر من كلام المصنف أن تقديم

التمييز لا يمتنع لأنه أهمله ، والأصل في الإهمال إذا لم يلحق بتنظير يقتضي التضييق التوسعة ، وهل يشترط في النظير مساواة كل الأحكام غير الذاتية أو يكتفى بالأغلب؟ مسألة خلاف ، وتقدير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

(١٥٤) صحابي جليل (رضي الله عنه) ، والأبيات في السيرة النبوية لابن هشام ٤٤٧/٢ .

الفهارس الفنية العامة

- (١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها .
- (٢) فهرس الأحاديث والآثار .
- (٣) فهرس المسائل الفقهية والأصولية .
- (٤) فهرس الأقوال والحكم والأمثال .
- (٥) فهرس الشعر .
- (٦) فهرس لغات العرب « اللهجات » .
- (٧) فهرس فقه اللغة « أصوات ومعنى » .
- (٨) فهرس المواد اللغوية .
- (٩) فهرس المسائل الصرفية .
- (١٠) فهرس العروض والقافية .
- (١١) فهرس المسائل البلاغية .
- (١٢) فهرس الأحداث التاريخية والسيرة النبوية .
- (١٣) فهرس الكتب الواردة في النص .
- (١٤) فهرس الأعلام .
- (١٥) فهرس المصادر والمراجع .
- (١٦) فهرس قسم الدراسة .
- (١٧) فهرس موضوعات الكتاب .

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
١ - سورة الفاتحة		
﴿ الصَّالِّينَ ﴾	٧	٧٩
شاذة		
٢ - سورة البقرة		
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾	١٣	٣٢٩
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾	٢٦	١٤٣
﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	٣٨	٥٦٥
﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾	٦٥	٢٩٣
﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾	٦٧	٣١
﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾	٧١	٢٣٤
﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْأُرَاتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مَخْرُجٌ مِمَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾	٧٢	٣١
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾	١٥٩	٤٨٥
﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾	١٦٤	٧٩
﴿ وَمِثْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمِثْلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾	١٧١	١١
﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾	١٩٤	٢٩٣
﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾	٢١٥	٢٥٩
﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾	٢١٦	٢٣٩
﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾	٢١٩	١٣٧
﴿ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي يَدُهُ عَقْدَةُ النَّكَاحِ ﴾	٢٣٧	٨٢
﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾	٢٤٦	٢٣٢
﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾	٢٤٦	٢٤١
﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾	٢٦٠	٤٩٤
﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	٢٠٧، ١٨٠
﴿ لَا يَكِلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾	٢٨٦	٢١

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
٣ - سورة آل عمران		
﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾	٦٢	٢٦٢
﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى ... أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾	٦٤	٣٢
﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾	١٤٤	٢١٨
﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾	١٥٤	٤٣٦
﴿ وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ﴾	١٨٠	٣٠٠
قراءة		
٤ - سورة النساء		
﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾	٣	٢٥٩
﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾	٤	٥١٦ ، ٥٨٦
﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾	١١	٥٤٨ ، ٥٥٠
﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَيَلًا ﴾	٤٩	٣٨٩ ، ٤٩٣
﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾	٥٣	٣٨٩
﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾	٦٦	٤٤٠
﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾	٧٩	٢١
﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾	٧٩	٥٤٤
﴿ أَوْ جَاءُ وَكُمُ حَصِيرَتٌ صُدُّوا عَنْهُمْ ﴾	٩٠	٥٥٩
﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾	٩٥	٣٢٢
﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾	٩٦	٢١١ - ٢١٢
﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾	١٧٦	٣٧٧
قراءة		
٥ - سورة المائدة		
﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾	٩	٥١٩
﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	٣٨	٦١٦

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾	٥٢	٢٣٢
﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِغَمُونَ أَهَالِكُمْ ﴾	٨٩	٧٩
شاذة		
٦ - سورة الأنعام		
﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	٥٤	٢٥٩
﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ... فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾	٧٤	٥٨٥
﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾	١٥٤	١٤٣
شاذة		
٧ - سورة الأعراف		
﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾	١٩	٩٥
﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾	٢١	٥٢٧
﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾	٢٢	٢٣٧
﴿ وَلِبَاسِ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾	٢٦	١٧٢
﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾	٣٠	٣٢٢
﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾	١٠٢	٢٦٩
﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾	١٠٨	١٨٨
﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾	١١٧	١٨٨
﴿ واختار موسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	١٥٥	٥٨٣
﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾	١٦٠	٦١١
﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ ﴾	١٨٥	٢٧١
﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ ﴾	١٩٤	٢٢٧
شاذة		
٨ - سورة الأنفال		
﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ﴾	٣٠	٢٩٣

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾	٣٧	٥٧٥
﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾	٦٠	٢٩٣
﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	٦٨	١٩٠، ١٨٩
٩ - سورة التوبة		
﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ..... مِنَ الْمَشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	٣	١٦٦
﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا..... إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	١٣	٢٨٢
﴿فَاتْلَهُمْ اللَّهُ أَنْتَى يُؤْفَكُونَ﴾	٣٠	٥٥٩
﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ..... تَكُونُونَ﴾	٣٥	١٤٧
﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾	٤٠	١٥٣
﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾	٦٣	٢٥٩
﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ..... كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	٩٠	٣٩١
﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾	١٠٠	٢٣
١٠ - سورة يونس		
﴿دَعَاوُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾	١٠	١٧٢
﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾	٢٢	٣٠٠
﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ..... مَا كَانُوا يَفْتَرونَ﴾	٣٠	١٢٩-١٢٨
﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	٧١	٤٢٦
﴿وَشُرَكَاءُكُمْ﴾	٩٨	٤٤١
﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾		
١١ - سورة هود		
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	٨	٢٠٦
﴿وَإِنْ كَلَّمَا لَوْ فَيَنْهَاهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾	١١١	٢٦٧

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ لِلذَّاكِرِينَ ﴾	١١٤	٤٨٥
١٢ - سورة يوسف		
﴿ لَيْتَنِ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾	١٤	١٩٧
﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾	٢٠	٥٢٧
﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ﴿ مَا هَذَا بَشَرٌ ﴾	٣١	٢١٧
﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُجِنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	٣٥	٣٢٩
﴿ هَذِهِ بَصَاطُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾	٦٥	٣٣٤
﴿ وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾	٧٢	٢٩٧
١٣ - سورة الرعد		
﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾	١٠	٥٦٨
﴿ أَكُلُّهَا دَائِمٌ ﴾	٣٥	٤٥٥
١٤ - سورة إبراهيم		
﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَيَرْزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾	٤٦	٢٦٩
١٥ - سورة الحجر		
﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾	٣	٣٢٧
﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾	٤٧	٥١٨
﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾	٩٤	١٤٨
١٦ - سورة النحل		
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ قراءة	١٢	٥٤٧

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾	٧٨	٤٩٣
﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	١٢٣	٥٢٢
﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا يُعَاقَبُونَ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾	١٢٧، ١٢٦	٢١٦
﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾	١٢٧	٢١٥
١٧ - سورة الإسراء		
﴿ وَمَا كَانَ عِطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾	٢٠	٢٠٤
﴿ وَتُظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٥٢	٢٩٢
﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾	٧٣	٢٣٢
﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ ﴾	٧٦	٢٣٢
١٨ - سورة الكهف		
﴿ لَنَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَازِبِينَ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾	١٢	٢٩٢
﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾	٧٦	١٠٩
﴿ قَالَ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	٩٦	٣٧٦
١٩ - سورة مريم		
﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي يَدْخُلُكَ الرَّحْمَنُ عَلَىٰ غَيْبٍ ﴾	٤	٥٨٦
﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾	٦٢	٤٥٥
﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾	٦٩	١٤٢
٢٠ - سورة طه		
﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾	١٥	٢٣٥
﴿ وَلِي فِيهَا مَارِبٌ أُخْرَى ﴾	١٨	٣٩٤

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾	٢٠	١٨٨
﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَكَ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾	٧٢	١٤٦ ، ١٤٥
﴿ أَفَلَا يَرُونَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾	٨٩	٢٧١
﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾	١١٤	١٤٦
﴿ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى ﴾	١٢٠	٣٧
٢٢ - سورة الحج		
﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ وَيَسَّ الْمَصِيرُ ﴾	٧٢	٥١٨
٢٣ - سورة المؤمنون		
﴿ أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾	٣٥	٢٥٦ ، ٢٥٩
٢٤ - سورة النور		
﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾	٢	٦١٧
﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾	٩	٢٧٠
﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	١٤	٢٧
﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	٢٢	٢٨٢
﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رِجَالٌ ﴾	٣٧-٣٦	٣١٣
﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾	٦٠	٣٩١
٢٥ - سورة الفرقان		
﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾	٧٤	٤٥٤

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
٢٦ - سورة الشعراء		
﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ نَزْلٍ عَلَيْهِم	٤	٥١٢
﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ	٨١-٧٨	٢٢-٢١
﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نوحٍ المرسلين ﴾	١٠٥	١٤٩
٢٧ - سورة النمل		
﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾	٧٠	٢١٦
٢٨ - سورة القصص		
﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾	٣٢	١٢٤
٣٣ - سورة الأحزاب		
﴿ إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾	١٠	١٢٨
﴿ وَتُظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾	١٠	٣٩٤
﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾	١١	١٢٨
﴿ وَتُخَفَّى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾	٣٧	١٤٦
﴿ النَّبِيُّ ﴾	٥٣ ، ٥٠	١١
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ ﴾	٥٠	١٣٤
﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾	٥٦	١٠
٣٤ - سورة سبأ		
﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾	١٤	٢٧١
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٢٨	٥٠٦

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
٣٥ - سورة فاطر		
﴿ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾	٣١	٢٥٦
٣٦ - سورة يس		
﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ ﴾	٣٢	٢٦٧
﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾	٣٥	١٤٤
٣٧ - سورة الصافات		
﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾	١٠٤	٢٧٠
﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِدْرَاسِينَ ﴾	١٣٠	١٤
﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ عَالِ يَاسِينَ ﴾	١٣٠	١٤
﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِيْلَاسِينَ ﴾	١٣٠	١٤
﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾	١٣٧	٤١٠، ٣٦٣
٣٨ - سورة ص		
﴿ فَتَادُوا وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	٣	٢٢٤
﴿ وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	٣	٢٢٤
٣٩ - سورة الزمر		
﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾	٦٠	٥٦٢
﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾	٦٧	٥٣٢
٤٠ - سورة غافر		
﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ فَتَكْفُرُونَ ﴾	١٠	٥٢٧

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾	٤٦	١٥
٤١ - سورة فصلت		
﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾	١٧	٣٤٩
﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾	٤٨	٢٩٢
٤٢ - سورة الشورى		
﴿ وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيِّ ﴾	٤٥	٥١٣
٤٣ - سورة الزخرف		
﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾	٣٥	٢٦٧
٤٤ - سورة الدخان		
﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾	٥ ، ٤	٤٩٧
٤٥ - سورة الجاثية		
﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾	١٤	٣٣٨
﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ ﴿ سَوَاءٌ ﴾	٢١	١٩٣
٤٦ - سورة الأحقاف		
﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاجِدُهُمْ ﴾	٢٥	٣١٧
﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَىٰ إِلَّا مَسَاجِدُهُمْ ﴾	٢٥	٣١٧

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
٤٧ - سورة محمد		
﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾	٤	٣٩٦
﴿ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَأَمَّا فِدَاءً ﴾	٤	٣٩٧
﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾	٢٢	٢٤١
﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾	٢٢	٢٣٢
٤٩ - سورة الحجرات		
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٌ خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾	١١	١٤٨
٥٠ - سورة ق		
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَن كَانَ لَهُ وهو شهيد ﴾	٣٧	٢٦٢
٥٣ - سورة النجم		
﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾	٣٢	٢٣١
٥٤ - سورة القمر		
﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾	١٢	٥٧٦
٥٥ - سورة الرحمن		
﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾	٧ ، ٦	٣٥٢
٥٦ - سورة الواقعة		
﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ، أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾	١١ ، ١٠	٢٣
﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴾	٦٨	٥٥٢

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
٥٧ - سورة الحديد		
﴿ سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ﴾	٢١	٢٣
٦٣ - سورة المنافقون		
﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾	١٠	٦٠١ ، ٣٦٦
٦٥ - سورة الطلاق		
﴿ وَاللَّائِي يَشْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾	٤	١٣٤
﴿ أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾	٦	٢٩٦
﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾	٧	٩٦
٦٨ - سورة القلم		
﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾	٥١	٢٦٩
٦٩ - سورة الحاقة		
﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾	٢ ، ١	١٧١
﴿ هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَكِتَابُهُ ﴾	١٩	٣٧٦
٧٠ - سورة المعارج		
﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى ، نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى ﴾	١٦ ، ١٥	١٩٨
٧٢ - سورة الجن		
﴿ وَالْوَّاسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ مَاءً غَدَقًا ﴾	١٦	٢٧١
﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾	١٩	٢٣٢

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآية	رقم الآية	الصفحة
٧٣ - سورة المزمل		
﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾	١٦ ، ١٥	١٥٣
﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضًى ﴾	٢٠	٢٧١
٨٦ - سورة الطارق		
﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٤	٢٦٧
٩٢ - سورة الليل		
﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ، وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ ﴾	١٢ - ١٣	٢٧
٩٨ - سورة البينة		
﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾	١	٢١٦
١٠١ - سورة القارعة		
﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾	٢ ، ١	١٧١

(٢) فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
٣٨٩-٣٨٨	* استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على إبل الصدقة لا أسألك منها شيئاً
٤٨٠	* أَشْبَهَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْبَدْرَ الْزَاهِرَ ، وَالْبَحْرَ الْزَاخِرَ ... (ابن عباس رضي الله عنهما)
٢٨٣	* أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ (عمار بن ياسر رضي الله عنه)
٣٢	* أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَتْهَا الْعَرَبُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ ...
١٧٠	* اضربوهم ضَرْبَ غُلَامٍ مَجْنُونٍ (عمرو بن معدي كرب رضي الله عنه)
٤٠٢	* أَفْتِهِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ فَقَدْ جَاعَكَ مُعْضَلَةٌ
١٧٢	* أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ ...
١٥	* اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى
١٩٠	* أَلَمْ تَرَى أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْبَيْتَ اقْتَصَرُوا عَنْ ...
٩٣	* أَمَّا بَعْدُ : فَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا تَجْرِي بِحَوْلِكَ ... (عمر بن الخطاب رضي الله عنه)
١٦٠	* أَمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ ، يَقُولُونَ : يَثْرِبُ ...
٢٦٨-٢٦٧	* إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ ...
٥١٦	* إِنْ أَهَمَّ أَمْرُكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ فَمَنْ ... (عمر بن الخطاب رضي الله عنه)
١٦	* إِنْ بَنِيَ فُلَانٌ لَيْسُوا بِأَلِي ...
١٧٨	* إِنْ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا ...
٤٥٤	* إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ أُمَّةٌ يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ (عمر رضي الله عنه)
٤٥٣	* إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ...
٥٤٠	* إِنَّ مِثْلِي لَا يُخْدَعُ (عمرو بن العاص رضي الله عنه)
٢٥٣	* إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ
٥٧	* أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ (ابن مسعود رضي الله عنه)
٥٩١	* ... أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَسْتَحْبُونَ عِنْدَ حُلُولِ الْفِتَنِ التَّمَثْلَ ...
٢٩٩	* أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً يَدْعُو بِهَا ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي ...
٥٨٥ ، ٥٨٤	* أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ فِي عَهْدِ ...

(٢) فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
٢٣٣	* أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ ...
٥٨٨	* أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بَنَى رَحْبَةً فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ...
١٦٧	* أَوْ مُخْرِجِي هُمْ .
١٣٤	* أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى اللَّهُ .
٤٤٤	* بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَلَى الصَّدَقَةِ ...
١١٤	* بَلَّغَنِي أَنَّكَ تُعَيِّرُهُ بِأَنَّكَ تَقُولُ لَهُ ... (أَسْمَاءُ بِنْتُ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ).
٤١٦-٤١٧	* خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .
٥١٢	* رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ أَدْرَكَ أَبُويهِ أَوْ ...
٢٤-٢٣	* سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةٌ .
٥٨٨	* سَمِعْتُ أَبِي يَسْتَحِبُّ الْعَقِيقَةَ وَلَوْ بَعْضُفُورٍ .
٥٠٠	* صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّى جَالِسًا ...
٢٦٨-٢٦٩	* فَيُقَالُ لَهُ : نَمَّ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا .
١١٤	* قَدْ كَانَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَنُعَوِّذُ بِاللَّهِ ... (خَوَاتُ بْنُ جَبْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)
٤٣٨	* قُومُوا فَلِأَصْلِي لَكُمْ .
٤٢٠	* كَانَ لَا يَبِيعُ ضِمَارَهُ حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا .
٣٩١	* كَانَ نِسَاءً يُسْلِمْنَ وَهُنَّ غَيْرُ مُهَاجِرَاتٍ وَأَزْوَاجُهُنَّ حِينَ أَسْلَمْنَ كُفَّارٌ ...
٤٣١	* كُنْتُ أَسْقَى أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ ... شَرَابًا مِنْ فِضِيخٍ وَتَمْرٍ ...
١٩٤	* لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ ...
٤١٧	* لَا تَعْمَلُ الْمِطْيُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ .
٢١٥	* لَئِنْ أَمَكَّنَنِي اللَّهُ مِنْهُمْ لَأُمِثِّلَنَّ مِنْهُمْ بِسَبْعِينَ رَجُلًا .
١٨١-١٨٠	* لَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ (عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)
١٠١، ١٠٠	* لَسْتُ كَأَنْتَ وَلَا أَنْتَ كَأَنَا
١٠١، ١٠٠	* لَسْتُ كَأَنْتَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ إِذَا عَصَيْتُكَ فَأَطِيعْنِي (عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)

(٢) فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
١٠١	* لَسْتُ مِثْلَكَ (علي رضي الله عنه).
١٩٠	* لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدٍ ...
١٩٠	* لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدٍ قَوْمِكَ ...
١٨٩	* لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُوا عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ لَهَدَمْتُ ...
٥٨٨	* مَا رَأَيْتُ شَيْئاً يُزَيِّنُهُ الْكَذِبُ وَيُشَيِّنُهُ الصِّدْقُ إِلَّا الشَّعْرَ (عمر رضي الله عنه)
١٥٩	* مَا كُنْتُ لَأَرْدَ أَمراً قَضَيْتِيهِ (عبدالرحمن بن الصديق رضي الله عنه)
٢٤٩	* مَا لِكَ لِعَلِّكَ نَفْسَتِ ؟
٤٨٥	* مَا مِنْ أَمْرٍ يَتَوَضَّأُ فِيْهِ حَسَنٌ ...
٢١٣	* الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ وَإِنْ خَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ
٥٥١ ، ٢٣	* مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ...
٤١٨ ، ٤١٧	* مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ ...
٢١٣	* النَّاسُ مُجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ .
٣٣٥	* وَإِنْ أَمْرٌ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ .
٤٩٩	* وَاللَّهِ مَا فِي جَسَدِي مَوْضِعٌ إِلَّا وَفِيهِ ... (خالد بن الوليد رضي الله عنه)
٤٢٩	* وَمَا زُهِرَةٌ وَهَذَا الْأَمْرُ (عمر بن الخطاب رضي الله عنه)
١٥٩	* وَمِثْلِي يُصْنَعُ بِهِ هَذَا ... (عبد الرحمن بن الصديق رضي الله عنه)
٣١٠	* يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ

*

(٣) فهرس المسائل الفقهية والأصولية

الصفحة	المسألة
٣٧٣	* الخلاف بين مالك والشافعي في الشك في الوضوء
٢٣٣	* مالك يرى أنَّ المنِّي نَجَسٌ ، وهي قاعدة من قواعده
٢٣٣	* مالك يرى نَضَحَ المشكوك فيه من المنِّي ، وهي قاعدة من قواعده
٤٥٥-٤٥٤	* الخلاف بين مالك والشافعي في متابعة الإمام في الصلاة
٥٥١	* الخلاف بين مالك والشافعي في مسألة الرِّوَّاح يوم الجمعة
٣١٥	* معرفة الخنثى المُشَكَّل عند الفرضيين
٣٧	* بيتان في نكاح المتعة
١٥٩	* مسألة فقهية تتعلق (بالخُلْع)
٦٠٠	* الطلاق للرجال والعدة للنساء
٣٧٣	* الخلاف بين مالك والشافعي في شكِّ الزوج في إيقاع الطلاق
٥٧٣-٥٧٢	* مسألة فقهية في التوكيل في الطلاق
٥٩٦	* القَسَامَةُ في قتل الخطأ
٣٩٨	* أهل الظاهر يرون في الأسير لزومَ الفداء وقوفاً مع ظاهر الآية ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾
٥٩٦	* مسألة فقهية تتعلق بالقَسَامَةِ في تَعَدُّ الحالفين إذا وقع كَسْرٌ في الأيْمَانِ
٥٩٧	* مسألة فقهية من مسائل الإِلْقَاءِ ، أي من مسائل الاختبار والامتحان
٣٧٣	* الخلاف بين مالك والشافعي في القاعدة الأصولية ، وهي هل يُراعى الأصل الأسبق فيُجعل المتأخر هو المشكوك فيه ، أو يُعتبر الأصل الأقرب فيُجعل مُنَافِيهِ هو المشكوك فيه ؟
٥٠٢	* مفهوم الاستحسان عند الأصوليين
٥٠٢	* مفهوم الاستحسان عند الإمامين أبي حنيفة وأحمد بن حنبل (رضي الله عنهما)

* تم ترتيب هذا الفهرس على منهج كتب السادة الشافعية .

(٢) فهرس الأقوال والحكم والأمثال

الصفحة	القول أو المثل
٢٢٧	* أَتَتِ الْخَيْلُ يَكْسَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا
٥٦٩	* أْتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى
٤٨٤	* أَحَادٌ وَمَوْحِدٌ
٣٧٠	* أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ
٣٩٤	* الْأَخْلَامُ
٥٣٧	* أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ جَالِسًا
٤٨٤ ، ٤٨٣	* أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ
٤٧٠	* اسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ
٤٧٠	* اسْتَحْجَرَ الطِّينُ
٤٧٠	* اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ
١٣	* أَسْنَتَ
٢٢٧	* أَسْنَتُوا
٣٩٤	* الْأَشْغَالُ
٣٢٠	* أَصَابَتْهُمْ السِّنُونُ
٥١٦	* أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَكَ
٦١٠	* أَقْبِضَتْ أَحَدَ عَشْرَكَ
٤٢٤	* أَكْدَى
٢٥٠	* أَكْرَمُكَ كَأَنَّكَ أَكْرَمْتَنِي
٣١٢ ، ٣١١	* أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ
٤٧٠	* اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَنِي حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعِ
٢٦٩	* إِنْ تَزَيْنَكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ تَشِينَكَ لِهَيْهَ
١٢١	* إِنْجَانَةٌ
٤٤٧	* إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَاكَ
٢٥٣	* إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدٌ
٢٦٣	* إِنَّمَا أَبَاكَ ذَاهِبٌ

(٢) فهرس الأقوال والحكم والأمثال

الصفحة	القول أو المثل
٢٦٣	* إِنَّمَا أَبَاكَ مَنْطِقٌ
١٩٧	* إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عِمَامَتُهُ
١٩٧	* إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عِمَّتُهُ
٢١	* أَنْجَرَ حَرًّا مَا وَعَدُ
٤٩٠	* أَيْفَعَ الْغُلَامُ فَهُوَ يَافِعٌ
٩٩	* إِيَّاكَ أَعْنِي وَاسْتَمِعِي يَا جَارَهُ
٤٦٢-٤٦١	* بِاقِلَاءٍ وَبِاقِلَى
٣٨٨	* بَدَأُفْلَانُ الْحَرْبَاءَ
١٣٦	* بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ
٣٥٧	* التَّابُوتُ عَمَلَتُهُ
٣٢١	* تَحَسَّبُهَا حَمَقَاءٌ وَهِيَ بَاحِسٌ
٥٢١، ١٩١	* تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ
٤٧٤	* جَاءَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا
٩٧	* جِئْتُ إِيَّاكَ
١٠٨	* جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ
٣٥٧	* الْجَابِيَةُ حَمَلْتُهَا
٤٥٥	* جَمَلٌ يَعْمَلُ
٩	* حَبْذَا
٤٨٩، ٤٢٥	* حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ
٣١٦	* حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ
١٩٦	* حُكْمُكَ مُسَمَّطًا
٤٧٩	* خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلِيهَا
٣٦٤	* خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ
٤٨٩	* رَاكِبُ الْبَعِيرِ نَضْوَانِ
٥٣	* رَجُلٌ أَفْوُهُ

(٢) فهرس الأقوال والحكم والأمثال

الصفحة	القول أو المثل
٢٩٥	* رجلٌ خالٌ
٤٩١	* رَجُلٌ مَحْمُومٌ
٥٣	* رجلٌ مُفَوَّهٌ
٣٥٩	* رَحْبَتُكُمْ الطَّاعَةُ
٤١٢	* زَمَانَ الْفِطْحِ وَمَشَقَّ السَّائِي
١٧٧	* زَيْدٌ حِينَ طَرَّ شَارِبُهُ
١٧٧	* زَيْدٌ حِينَ وَشِمٌ
٥٣٧، ٥٣٥	* زَيْدٌ خَيْرٌ مَا يَكُونُ خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مَا تَكُونُ
٤٨٩	* زَيْدٌ وَ الرِّيحُ يُبَارِيهَا
٤٧٥	* سِتٌّ
٥٩٦	* سِتُّوكَ
٤٧٠	* سَوْفَ بِهِ
٤٩١	* شَاةٌ لَجَبَةٌ
١٨٠	* شَرُّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ
٩	* شَرُّرْتُ
٤٨١	* شَقِيٌّ وَافِدُ الْبَرَاجِمِ
٢٢٩	* عَسَى الْغَوِيُّ أَبُو سَا
٥١٣	* فُلَانٌ حَدِيدُ النَّاطِرِ
٣١٨، ٣١٦	* قَالَ فُلَانَةٌ
٤٣٩	* قَرَأْتُ إِلَّا سُورَةَ الْقِتَالِ فَعَلِمْنِيهَا
٤٧١	* قَضَى فُلَانٌ وَطَرَهُ مِنْ كَذَا
٥٦٠	* قُمْتُ وَأَصْلُ عَيْنِهِ
٢٠٩	* كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ
٢٥٢	* كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا وَلَمْ تَكُنْ وَبِالْآخِرَةِ وَلَمْ تَزَلْ
٢٥٢	* كَأَنَّكَ بِالْعَدُوِّ وَقَدْ نَزَلَ بِسَاحَتِكَ

(٤) فهرس الأقوال والحكم والآمال

الصفحة	القول أو المثل
١٩٦	* كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الرَّبُّورَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الْعَقْرِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا
٤٤	* لَا أَذِرُ مَا فَعَلْتَ
٢٧٨	* لَا رَجُلَ وَامْرَأَةَ
٢٨٤	* لَا عَلَيْكَ
٤١٨	* لَا تَوُكِّ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ
٩	* لَبِثْتُ
١٠١، ١٠٠	* لَسْتُ كَانَتْ وَلَا أَنْتَ كَانَا
٢٨٠، ٢١٥	* لَمْ أُبَلِّ بِهَذَا الْأَمْرِ
٤٣٣	* لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا
٢١٩	* لَيْلُهُ قَانِمٌ
١٠٥	* مَا أَحْسَنَنِي وَقَدْ أَطَعْتُ اللَّهَ
٢١٢، ٢٠٠	* مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا
٢١٢، ٢٠٠	* مَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا
١٤٣	* مَا أَنَا بِالَّذِي قَانِلُ لَكَ سُوءًا
٢١٩	* مَا أَنْتَ إِلَّا سِيرَ الْبَرِيدِ
٥٣٣	* مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ
٤٦١، ٤٤١	* مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ
٢٢٢	* مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ
٥٩٦	* مَا فَعَلْتَ يَسْتَوُكُ
٥٥٠	* مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا
٤٦١، ٤٤١	* مَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ
٤٩٣	* مَا يَحْسَنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ
٣٨١، ٣٧٦	* مَتَى ظَنَنْتَ أَوْ قُلْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا
٥٣٧	* مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مَا يَكُونُ خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مَا تَكُونُ
٥٢٨	* مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَرِبَالٍ إِهَابِهِ

(٢) فهرس الأقوال والحكم والأمثال

الصفحة	القول أو المثل
٥٢٨	* مررتُ برَجُلٍ فَرَأَشَتِ عَقْلَهُ
٥٢٨	* مررتُ برَجُلٍ فرعونَ غُلامِهِ
١٧٦	* مررتُ برَجُلٍ معه صَقْرٌ صَائِدٌ به غداً
٥٢٨	* مررتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ كُلِّهِ
٥٢٨	* مررتُ بقومٍ عربٍ أَجْمَعُونَ
٥٠١	* مررتُ بماءٍ قُعْدَةٌ رَجُلٍ
٥٨	* مُكْرَهُ أَحَاكَ لَا بَطْلَ (عمرو بن العاص رضي الله عنه)
٢٢٠	* مَلْحَفَةٌ جَدِيدٌ
٣٠١	* مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ
٥٥	* مَنْ يَطْلُ هُنَّ أَبْيَهُ يَنْتَطِقُ بِهِ (علي رضي الله عنه)
٤٥٥	* نَافَقَةٌ يَعْمَلُهُ
٥١٦	* نَامَتْ عَيْنُهُ
٣٤٧، ١٢٧	* النَّجَاءُ
٢١٩	* نَهَارُهُ صَائِمٌ
٣٥٩	* نِهَمَ الرَّجُلُ نَهَامَةً
٤٨١، ٤٧٩	* هَذَا ثَوْبُكَ خَزَأٌ
٤٨١، ٤٧٩	* هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيداً
١٧٧	* الْهَالِدُ اللَّيْلَةَ
٤٧٥	* هُمَا سَوَاءَانِ
٤٧٥	* هُمَا سَيَّانِ
٤١٥	* هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ
٤١٥	* هُوَ مِنِّي مَنَاطُ التُّرَيْيَا

(٥) فهرس الشعر *

آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
(ء)			
أضاء ها	الطويل	قيس بن الخطيم *	٤
بلاء ها			
الهيحاء	الكامل	مجهول	٢١٠
كساء ا	الرجز	/ *	٤٢٠ ، ١٦١
لحاء	الوافر	(زهير)	٣٢
ملاء			
دواء	،	(سعد بن أبي وقاص)	١١٦
يشاء			
الفداء			
العفاء			
البلاء			
إخاء	،	/	١٠٠
نساء	،	(زهير)	٥٣٠ ، ١٤٩
هداء			
العفاء	،	/	١٧٢
الشتاء	،	(الربيع الفزاري)	٢٠٧
ماء	،	(حسان)	٥٥٠ ، ٢١٢
سواء	،	أبو حزام العكلي	٢٦١
الفتاء	،	الربيع بن ضبع	٤٥٦

تم ترتيب فهرس الشعر على البحور الشعرية وهي (الطويل ، المديد ، البسيط ، الوافر ، الكامل ، الهزج ، الرجز ، الرمل ، السريع ، المنسرح ، الخفيف ، المضارع ، المقتضب ، المجتث ، المتقارب ، المتدارك) ، ثم الساكن فالمتفوح فالمضموم فالكسور . *

(٥) فهرس الشعر

٥٧٧	(زهير)	الوافر	فالحساء
			السماء
			الطلاء
			العفاء
٣٢٠	(المتنبي)	الكامل	الأحياء
٥٧١	/	مجزؤ الرمل	سواء
٣٤	أبوزبيد الطائي	الخفيف	عناء
٣٠٧	الحارث اليشكري	،،	الأحياء
			الولاء
٥٠٥	(أبو حزام)	المتقارب	مطروءه
			محنوءه
			لؤلؤه
٥٥	/	الرجز	الشهباء
٤٠٧ ، ١٠٤	مجهول	،،	الأعداء
١٢١	/	،،	الأدواء
٢٧١	/	،،	البأساء
٥٠٦	مجهول	الخفيف	إباء
	(ب)		
٤٤٣	(أسعد أبي كرب)	مجزؤ الكامل	المضارب
٣٧	*/	الرجز	المؤتشب
١١٥	/	،،	السغب
٣٠٥	مسكين الدارمي	الرمل	لأب

(٥) فهرس الشعر

١٤٦	سعد بن ناشب	الطويل	طالباً
٢١٨	مجهول	،،	معذبا
٦٢٣	ربيعة الضبي	،،	[أصهبا تحلبا
١٧٤	ذو الرمة	البسيط	سلبا
٥٤٨	(المتنبي)	،،	وهبا
٣٤	جرير	الوافر	أصاها
٢٤٨	/	،،	غريبا
٣٩٨	جرير	،،	جلابا
٥٧١	،،	،،	اغترابا
٧٣	/	الرجز	نحبا
٢٠٠	/	،،	حييبا
٢٦١	رؤبة	،،	شهريه
٢٨٦	/	،،	كذبا
٣٣٨	مجهول	،،	قلبه
٤٩٨	/	،،	أغبا
١٠٢	ابن أبي ربيعة وغيره	مجزوء الرمل	[غريبا قريبا
١٠٦	/	السريع	[متعبه مذهبه أعذبه مستعذبه

(٥) فهرس الشعر

١٠٦	/	السريع	= أعجبه	
			أتعبه	أوجبته
٢٣٨	أكثر من شاعر	المتقارب	يبابا	
٢٩٦	(امرؤ القيس)	،،	أحسبا	
٦٧	حميد بن ثور	الطويل	تغيب	
١٣٢	عمرو الفقعسي	،،	يتقلب	
٢٤٩	كعب الغنوي	،،	قريب	
٢٦٤	ضابئ البرجمي	،،	لغريب	
٤٤٦	الكميت بن زيد	،،	مشعب	
٥٠٦	أكثر من شاعر	،،	لحبيب	
٥٣٨	الفرزدق	،،	أطيب	
٥٧٦	/	،،	تغلب	
٦٢٤	أكثر من شاعر	،،	تطيب	
٤٨٦ ، ٢١٠	الفرزدق	،،	يقاربته	
٢٥١	/	،،	كتائبه	[يشائبه
٢٨٨	فرعان التميمي	،،	شاربه	[غاربه
٣١٢	الفرزدق	،،	أقاربته	
٣٦٥	الفرزدق	،،	طالبه	
١٠٣	مجلس بن لقيط وغيره	،،	نابها	

(٥) فهرس الشعر

١٨٥	المجنون وغيره	الطويل	حبيبها
٣٦٦	الأحوص	،،	غرابها
٤٥٠	أبو ذؤيب	،،	غياها
٢٩٠	مجهول	البسيط	الأدب
٥٢٠ ، ٢٤٣ ، ٤	المتنبى *	الوافر	[العراب العقاب]
٨١	/	،،	كلب
٢١٦	(النابغة الذبياني)	،،	[الشباب الصواب أصابوا]
٢٣٠	(هدبة بن خشرم)	،،	[قريب الغريب]
٢٣٨	مجهول	،،	قريب
٥٢٩	/	،،	تؤوب
٣٣٣	أكثر من شاعر	الكامل	أعجب
٤٢٤ ، ٣٦٤	ساعة الهذلي	،،	الثعلب
٣٦٢	/	الرجز	تحسب
٣٨٥	/	،،	لازب
٣٩٣	/	،،	نصب
٤٤٦	عدي العبادي	المنسرح	كواكبها
٢٠	(ليلي الأخيلية)	الطويل	مؤرنب
٣٧	*/	،،	دييب

(٥) فهرس الشعر

٣٤٧ ، ٢٠٥	(النابغة)	الطويل	أشائب
			كاذب
			بعصائب
			الدوارب
			غالب
٢٠٧	امرؤ القيس *	،	فاطلب
٢٣١	هدبة وغيره	،	سكوب
٤٣٢ ، ٣١٨	(القطامي)	،	فراسب
			واجب
			ضارب
			محارب
٣٢٨	أبو جندب الهذلي	،	جانب
٣٩٦ ، ٣٦٢	أكثر من شاعر	،	الحقائب
			الثعالب
٤١٠	النابعة	،	التجارب
٤٦٦ ، ٤١٥	(أبو سفيان)	،	لغروب
٤٤٣	النابعة	،	الكتائب
٤٤٣	النابعة *	،	بصاحب
			حارب
			أشائب
٤٥٣	القطامي	،	التجارب
٤٧٨	/	،	بالجذب

(٥) فهرس الشعر

٥١٥	/	الطويل	[الحجابِ
			المناسبِ
٤٧٣	أبو الفضل الميكالي *	،،	[كواكبهُ
			كواك بهُ
٢٠	(النابغة)	البسيط	مكذوبِ
٢٤٦	(حسان)	،،	تُصبِ
٢٨٢	/	،،	حرَّابِ
٥٤٧	مجهول	،،	باللعبِ
١١٥	/	،،	لقبهُ
٩٢	/	الوافر	[كتابِ
			ثيابي
			كتابِ
٢١١	مجهول	،،	العرابِ
٢٨٦	/	،،	الطلابِ
٣٦٣	/	،،	آل حربِ
٤٣٧	مجهول	،،	الكلابِ
٥٢٤	/	،،	بالخطوبِ
٦٤	علي رضي الله عنه *	الكامل	الأحزابِ
٢٨٨	/	،،	ألم بي
٥٩١	(علي بن أبي طالب)	،،	[بصوابِ
			الأحزابِ
٦٠٩	/	،،	السببِ

(٥) فهرس الشعر

١٦٦	/	الرجز	التشيب
٤٥٣	/	،	بالأوصاب
٦١٦	/	،	بالهرب
٨٢	*/	،	أنتبه
			لست به
١٦٠	(ابن شبرين)	الرمل	النسب
٥٢٣	/	،	غيب
٣٧	إسماعيل بن يسار	الخفيف	الحلاب
٣١٣	/	،	الخصيب
٣١٦	الأعشى	المتقارب	أودى بها
(ت)			
٢٩٥	/	الرجز	غلبت
٥٣٥	/	،	حدث
٤٨٠	/	البسيط	تعنيتا
١٤٦	(إسحاق الألبيري)	الوافر	عدلتا
			قرأتا
٢٥١	/	الوافر	شهدتا
٣٢٢	/	الرجز	أدنيته
٥٤٣	/	،	حليته
٢٨٧	تميم بن مقبل	البسيط	ملمات
٩٣	عمرو بن قنحاس	الوافر	أتيت

(٥) فهرس الشعر

٢٨٢	عمرو بن قنعاس	الوافر	تبيتُ رضيتُ
٢٨٧	/	،	سلوتُ
٣٠٧	/	،	منحتُ
٣٣٣	رؤبة	الرجز	فاشتريتُ
٦٠٣	أبو محمد الفقعسي *	،	زيتُ
١٦٥	بعض الطائيين	الطويل	مرتُ
٣٦٢	سليمان الخزاعي *	،	حلتُ
٦٢٦ ، ٦٢٥	محمد الثقفي	،	عصراتُ خضراتُ معتجراتُ حذراتُ
١٢٨	حجل بن نضلة وغيره	الكامل	أكنتُ
٥١٧ ، ٣٠٩	سُلَمَى الضبي أو علباء	،	فانهلتُ
٤٨٦ ، ٢٤٤ ، ٨٨	مجهول	الرجز	قيلاتي
١٣٤	مجهول	،	لداتي
١٩٨	رؤبة	،	مشتي ستُ
٤٧٥ ، ٢٢٦	علباء بن أرقم	،	الناتُ أكياتُ

(٥) فهرس الشعر

(ث)			
عائثا	الرجز	/	٣٨٤
غيثُ	،،	/	٥٣٧ ، ٥٢٩
كارثِ	الطويل	(الصديق)	٥٨٩
(ج)			
أعوجا	الطويل	الفرزدق *	١٤
[النشيجا خديجا ولوجا]	الوافر	(ورقة بن نوفل)	١٠٧
هيوجُ	الطويل	الراعي أو أبو ذؤيب	٥٢٥
يحنجِ	المتقارب	(كعب بن مالك)	١٥٦
(ح)			
برحُ	الرمل	(أبو دؤاد الإيادي)	٤٢٥
[روحا أن ينوحا]	الوافر	المعري *	٢٦
النجيحُ	،،	/	٢٨٦
السريحا	،،	مضرس بن رباعي وغيره	٤٥٥
صباحا	الوافر	/	٤٧١

(٥) فهرس الشعر

٦٠٤ ، ٦٠٣	المعري *	الوافر	[مسيحا شحيحا
٦٢٥	المعري *	،	[تبوحا يفوحا الضريحا
٤٣٤	ابن الزبيرى	مجزوء الكامل	رمحا
١٣٢	رؤية أو ليلى الأخيلية	الرجز	ملحاحا
٣١٦	/ *	،	أحراحا
٥٩٩	/	،	[المريحا شيحا
٥٨٧	/	الرمل	أفلحا
٢٣٤	(ذو الرمة)	الطويل	يبرحُ
٣١٤	أكثر من شاعر	،	الطوائحُ
٢٧٦	أكثر من شاعر	البسيط	مصبوحُ
٣٤	/	الوافر	قباحُ
٢٢٤	سعد بن مالك	مجزوء الكامل	[استراحوا براحُ
٤٣٦	(عنترة)	الوافر	[لاحي الرماحِ
٢٧٢	القاسم بن معن	مجزوء الكامل	[الرزاحِ الرواحِ الطلاحِ

(٥) فهرس الشعر

الرماح	الرجز	لييد	٥٠٤
(د)			
مجالدُ	الوافر	/	٢٤٧
المواردُ			
مرداً	الطويل	الصمة القشيري	٦٥
منجدا	،،	مجهول	٢٠٢
عوّدا	،،	الفرزدق	٢٠٩
المقيدا	،،	،،	٢٦٣
جدا	،،	المقنع الكندي *	٥٧٢
رفدا			
مجدا			
العبداء			
الزبدا	البسيط	(ابن رواحه)	٢٤٨
الكبدا			
رشداء			
لمجهودا	،،	مجهول	٢٥٣
رشداء	،،	،،	٢٧٢
يدا			
أحدا			
جساداء	الوافر	المعري *	٥٢٠ ، ٥٠٩ ، ٢٤٤ ، ٤
المداداء			

(٥) فهرس الشعر

٢٢٠	*/	الوافر	جديدا
٢٤٨	المعري *	،،	طرادا
٢٨٥	خداش بن زهير	،،	[الجودا جنودا
٢٨٨	أكثر من شاعر	،،	[سمودا سودا الخدودا الحديدا
٥٦٩ ، ٣٦٧	المعري *	،،	[عادا ارتدادا افتقادا
٤٧٦	المعري *	،،	[جمادا النقادا
٥٠٨	(المعري)	،،	[المعادا تلادا عمادا عتادا
٥٧٠	المعري *	،،	يصادا
٢١١	عبد الله بن رواحه	الكامل	عنادا
٨	مجهول	الرجز	العندا
٢٨	أبو النجم	،،	حامدا

(٥) فهرس الشعر

الشهودا	الرجز	رؤية	٣٦ ، ٣٩
قاعدا	،،	/	٣٢٢
المجدا	،،	/	٤٢٩
أفسدا	،،	/	٥٤٣
أنشدا			
يرادا	،،	/	٥٨٧
ساده	،،	/	٢٨٠
المرفده	،،	/	٢٩٦
زائده	،،	(ابن فرقد)	٣١٥
صده	،،	/	٣٥٣
كادا	الخفيف	المرقش الأكبر	٢٢٨
يقادا			
اليتعمد	الطويل	مجهول	١٤٠ ، ٣٥
موحد	،،	ساعده بن جؤية	٤٨٤
قاصده	،،	/	٢١٩
سداد	الوافر	/	١٣٨
زياد			
يزيد	،،	رجل من ذي الكلاع *	١٨٢
الحديد			
الوريد			
الهنود	،،	جرير	٣١٩

(٥) فهرس الشعر

٥٧١	/	الوافر	العبيدُ
٢٣٦	/	الكامل	يعدُّ
٥٧	/	الرجز	وغدُ
٨١	/	،	أمجادُ
١١٦	(أبو طلحة رضي الله عنه)	،	صيدُ
٢٣٩	/	،	البعْدُ
٤٥٣	أبو نواس	الخفيف	جدُّه
٣٨٠	ربيعة بن مكدم	المتقارب	غامدُ
٥٨٠	بعض المولدين	؟	إنمدها
٥	(زهير)	الطويل	محمدُ
			معبدُ
			موعدُ
٢٠	/	،	المواعد
٨١	مجهول	،	بالوجدِ
١٠٠	أبو ذؤيب	،	بعدي
١٠٧	مدرك بن حصن	،	ماجدِ
١٢٥	طرفة	،	الممدِ
١٨٢	عمر بن الخطاب وغيره	،	الأبعادِ
٢٣٣	(المعري)	،	ثمودِ
			جحودِ
٢٤٥	الشافعي*	،	بأوحدِ
			قد

(٥) فهرس الشعر

٢٧٤	طرفة *	الطويل	ندي
٢٨٧	(ابن الزيعري)	،،	باليد
٢٩٨	النابعة *	،،	راشد
٣١٤	أبو نؤيب الهذلي *	،،	ساند
٣٨٠ ، ٣٧٦	مجهول	،،	[للود ود]
٤٩٦	،،	،،	تشهد
٥٠٦	،،	،،	عندي
٥٣٤ ، ٥٣٢	(طرفة)	،،	مخلدي
٥٨٣	مجهول	،،	هند
٥٩٩	بعض المولدين	،،	[المتجلد النـد مرشد]
٧٩	النابعة الذبياني	البسيط	الثاد
١١٢	(النابعة الذبياني)	،،	[قود يصد]
١٨١	(النابعة)	،،	أجد
٢٦٣	النابعة	،،	فقد
٤٠١	(النابعة)	،،	بالمسد
٤٤١	(النابعة)	،،	[أحد الجلد]
٤٧٠	(النابعة)	،،	أحد

(٥) فهرس الشعر

٥٢٩	النايعة *	البسيط	مفتاد
٥٣٤	(النايعة)	،،	الأبد
٧٠	مجهول	مجزؤ البسيط	الوادي
٨٢	قيس بن زهير	الوافر	زياد
٨٢	/	،،	حباب
٩٥	/	،،	بالسداد
١٤١	مجهول	،،	معد
٢٤٦	/	،،	الأعادي
٢٥٢	/	،،	المراد
٢٨٦	علي بن فضال *	،،	للأعادي
			فؤادي
٥٦٣	/	الوافر	القيود
٥٧٢	/	،،	الأعادي
٣٠	(مالك بن المرحل)	الكامل	نغندي
			تتبلد
			محمد
			تحصد
			تنجد
٢٦٩	(عاتكة بنت زيد)	،،	معد
			اليد
			المتعمد
٢٨٥	/	،،	مجالد

(٥) فهرس الشعر

٢٩٣	/	الكامل	الغامد
٣٦٤	عامر بن الطفيل	،،	ضرغد
٣٨٣	(النابغة)	،،	لمورد
١٠٩	أكثر من شاعر	الرجز	قدي
١٩٢	(عاصم بن ثابت)	،،	[الموقد
			محمد
٣١٣	رؤية	،،	[غادي
			السواد
٤٤٤	*/	،،	[يهتدي
			المزود
			اليد
٢١	/	الخفيف	[الجواد
			الترداد
٢٥	المعري*	،،	[الوداد
			إياد
٢٦	المعري*	،،	[المياد
			ناد
٥٨٧	المعري*	،،	[العواد
			المعاد
(ر)			
١٥٨	(أبو الأسود)	الطويل	غبر

(٥) فهرس الشعر

١٨٧	امروء القيس	الطويل	التجرُّ
٤٥٠ ، ١٩٢	امروء القيس *	،،	الفخرُّ
٤٦٣ ، ٢٤١ ، ٥٧	/	الرجز	نُمرُّ
١١٦	(جرير رضي الله عنه)	،،	[عمرو حذرُّ
١١٧	عبد الله بن كيسبة	،،	حفر
١٣٨	/	،،	مصطبِرُّ
١٥٩	/	،،	الحجرُّ
١٥٩	/	،،	[حذرُّ زمرُّ
٥٤٨	العجاج	،،	شعرُّ
٦٢٩ «مع أبيات أخرى»	(مالك النصري)	،،	يكرُّ
٥٥١ ، ٤٣١	(طرفة)	الرمل	[البكرُّ طمرُّ الأزرُّ العسرُّ
٤٥٣	(طرفة)	،،	[الخمرُّ بُقرُّ
٥١٢	طرفة *	،،	وقرُّ
٦١٣	(طرفة)	،،	[الخصرُّ مسبطر
=			

(٥) فهرس الشعر

الأسر =	الرمل	(طرفه)	٦١٣
أجر	المتقارب	امرؤ القيس	١٨٠
نسر	،،	النمر بن تولب	١٨٠
آخر	،،	امرؤ القيس *	٣٠٩
يأتمر	،،	امرؤ القيس وغيره	٣٤٥
أفر			
صبر			
قر			
النمر	،،	(امرؤ القيس)	٥٢٤
شمرا	الطويل	حاتم الطائي * أو زيد الخيل	٥٥
فتقطرا			
أنكرا	،،	(امرؤ القيس)	١١٩
عيرا	،،	الكميت	١٣٤
تأزرا	،،	أكثر من شاعر	٢٨١
ناظرا	،،	النابعة *	٢٩٤
المزعفرا	،،	المخبل *	٢٩٨
يتذكرا	،،	(النابغة الجعدي)	٣٧٧
مقفرا			
مصورا	الطويل	امرؤ القيس *	٤٣٤
مفقرا			
=			

(٥) فهرس الشعر

٤٣٤	امرق القيس *	الطويل	[= أذفرا المقترا
٤٥٦	امرق القيس *	،،	أصبرا
٥٣١	/	،،	نصرا
٢٠١	النابعة الذبياني *	،،	فاجره
٣٤٧ ، ٣٢٢	/	البسيط	ينصره
٢١٣	/	الوافر	فقيرا
٢٤٩	/	،،	ثارا
٥١١ ، ٣٦٣	المجنون	،،	[الجدارا الديارا
٥٤١	(عنتره)	،،	تُسْتَطَارَا
٣٠	/	،،	الإجاره
٥٢٣ ، ٤٨١	/	الكامل	[أخضرا عسكرا
٨٣	/	الرجز	الذرا
١٩٨	/	،،	عارا
٥١٦ ، ٥١٤ ، ٢٣١	/	،،	[أنصارا إزارا
٢٣٦	العجاج	،،	مثنورا
٣١٠	/	الرجز	[ضرا وقرا

(٥) فهرس الشعر

٥١٧	/	الرجز	كفرا
١٥٧	(العباس رضي الله عنه)	“	[برره الثمره
٥٢٢ ، ٤٨٠	(علي بن أبي طالب)	“	[حيدرہ الكفره
٦٢٦	/	“	[كثيره الذريره
٢٧٩	عدي العبادي	السريع	جارا
٤	حسان *	الطويل	لأبصر
١١	أبو صخر الهذلي	“	القطر
٢٠٣	مجهول	“	يسير
٢٢٢	الفرزدق	“	متيسر
٢٣٠	تأبط شرا	“	تصفر
٢٤٥	أبو صخر الهذلي *	“	[وفر الخضر البحر
٢٤٨	*/	“	[الظهر الدهر
٥٣٦	*/	“	التهاجر
٥٧٩	/	“	[همر خبر

(٥) فهرس الشعر

٥٨١	ابن أبي ربيعة *	الطويل	يقصرُ
١٦١	الفرزدق	،،	مواطره
٤٣٤	الحطيئة	،،	مشافره
			طائره
٥٦	لابن هرمة	البسيط	فأنظورُ
٨٧	مجهول	،،	ديارُ
١١٣	(النابغة الذبياني)	،،	الغيرُ
٤٤٢ ، ٢١٩	(الفرزدق)	،،	بشرُ
٢٩١	جرير	،،	الخورُ
٣١٧	مجهول	،،	لمغرورُ
٣٩٩	الخنساء	،،	إدبارُ
٤٤٥	حسان أو كعب بن مالك	،،	وزرُ
٤٩٠	أبو زيد الطائي *	،،	مختارُ
٥٤٧	(ابن رواحه)	،،	البصرُ
			القدر
			نصروا
٩٤	(زهير)	الوافر	معارُ
			مغار
			الجوار
			التجار
١١٧	/	،،	الفخارُ
			فخارُ

(٥) فهرس الشعر

١١٧	/	الوافر	= شرارُ الخيارُ الوقارُ برارُ يسارُ
٢٠٨، ١٩٢	(عنتره)	،،	[تعارُ المهارُ
٢٤٦	طرفة *	،،	[تخورُ تسيرُ
٢٥٢	/	،،	تدارُ
٢٨٧	زهير بن أبي سلمى *	،،	يسارُ
٥٢١	(كثير)	،،	[هصورُ الطيرُ الصقور تزيّر نزود البعير نكير الصغير خير
٥٢١	/	الكامل	شرارُه
٢٣٨	/	الرجز	غصنفرُ

(٥) فهرس الشعر

٤٧٦	*/	الرجز	ينجحرُ
٥١١	/	،	جاروا
٤٧٤	/	السريع	عامرُ
٦١٩	عدي العبادي	الخفيف	تصيرُ
٣٤٦	الأعور الشني ، وغيره	المتقارب	[مقاديْرُها مأمورُها]
٩٩	/	الطويل	بالذعرِ
١٢٥	/	،	حواسِرِ
١٥٢	راشد اليشكري	،	عمرو
١٩١	نصيب	،	ندري
٢٢٢	/	،	الغمرِ
٢٧٤ ، ٢٥٢	الفرزدق	،	المشافرِ
٢٨٨	زياد بن سيار	،	المكرِ
٣١٢	ابن أبي ربيعة	،	النواضِرِ
٤١٢	ذو الرمة *	،	الجادِرِ
٤٧١	/	،	معمِرِ
٦٢٤	مجهول	،	يسرِ
٣٢٨	/	الطويل	أواتره
٣٨	مجهول	البسيط	بالجارِ
١٠٤ ، ٩٨	الفرزدق وغيره	،	الدهاريرِ
١٣٣	المعري *	،	والعكرِ
١٥٤	الفرزدق *	البسيط	منتثور

(٥) فهرس الشعر

١٥٩	(ابن عبدون)	البسيط	الحجر
٣٩٤ ، ٢٨١	(حسان)	“	[الجماخير التناير العصافير]
٣٨٤	/	“	بالأثر
٤٥١	/	“	العمر
٥٤٦	(ابن رواحه)	“	بالخبر
٥٥٦	(سالم بن دارة)	“	عار
٦١٢	(النابغة)	“	[صفار الضار سيار]
٦	/	الوافر	بغدر
٣٨	/	“	الفخار
١٠٠	فاخته بن عدي	“	[الحمار حار]
١٠٨	/	“	بالنهار
١١٣	(حسان بن ثابت)	“	السعير
١٢٩	/	“	[المدار الفخار]
٤٠٣	/	“	[مصر لعذر]
٤٦٥	حسان	“	النضير

(٥) فهرس الشعر

السمهري	الوافر	(عنترة)	٤٨٣
الكبير	“	/	٥٠٨
الصدر			
الهصور			
بالنذير			
الصخور			
بالثبور			
القبور			
إزار	“	أبو المنهال	٥٤٥
متحدري	الکامل	/	٩٢
أصفر			
الجزر	“	(خرنق بنت هفان)	١١١ ، ٢٣١ ، ٥١٣
الأزدر			
فجار	“	(النابغة الذبياني)	١٢٢
الأوبر	“	مجهول	١٥٢
الذعر	“	زهير	١٨٤
أجر	“	زهير *	١٨٤
المشتري	“	محمد بن عبد الله	٤٦٥
الإنفار	“	(النابغة)	٥١٢
المظفار	“	(النابغة)	٥١٥ ، ٥٣١
نزار			
أفكاره	“	/	٥٨٨

(٥) فهرس الشعر

٩	/	الرجز	الأخير
٢٩٥	/	،	وفر
٤٠٧ ، ٣٧٨	العجاج	،	جمهور المحبور الهبور
٤٧٧	/	،	فهر
٤٩٢ ، ١٥١	أبو النجم	،	قصورها
١٨	الأعشى	السريع	عامر
٥٥٥	/	الخفيف	فتور
(ز)			
٥٩٠	(علي بن أبي طالب)	مجزؤ الكامل	عاجز فائز الجنائز الهزاهز
٥٩٠	(عمرو بن عبود)	،	مبارز المناجز الهزاهز الغرائز
٢٣٥	/	الرجز	المعتزى

(٥) فهرس الشعر

(س)			
٥٢٧	ابن مرداس	الطويل	[فوارسا القوانسا]
١٢١	*/	الرجز	[قوسا أنسا]
١٦٦	/	،	[تناسا الناسا]
٣١٩	/	،	أحمسه
٣	للسعدي وغيره	الطويل	المتقاعسُ
٥٣٦	أكثر من شاعر	البسيط	الأسُ
٤٦٢	أبو زيد الطائي	الوافر	شوسُ
٥٥	النابعة الذبياني*	الطويل	سدوسِ
٣٧	/	البسيط	[عباسِ الناسِ]
٥٨	*/	الكامل	الحلسِ
١٠٦	/	الرجز	قيسِ
١٠٦	رؤية	،	ليسي
٤٥١	*/	،	[بالتعريسِ جديسِ]
٥٧١	(المتنبي)	،	نفسه

(٥) فهرس الشعر

(ش)			
١٨٠	/	الوافر	مستجيش
٦١٨	مجهول	الرجز	ترضيـش [الـديـش]
(ص)			
١٥٧	الأعشى	الطويل	الأحوصا
٢٢٥	(هاشم بن عتبة)	الرجز	مناصا [دلاصا]
٣١	(الفرزدق)	الوافر	الخبيص [القميص]
(ض)			
١٥٢	*/	الرجز	ارتمض [قضمض]
٢٦٦	/	،،	نهضا
٢٠٢	حسين بن مطير	الطويل	مغمض
١٦٦	رؤية	الرجز	إباحـ
٥١١	العجاج أو الأغلب العجلي	،،	نقضي [بعضي]

(٥) فهرس الشعر

(ط)			
٢٠١	/	الرجز	ساقطا
١١٠	/	الطويل	لينحطوا
٥٩٨	/	،،	إسفنطُ
٥٥٩	/	الوافر	حطُ
٨	رجل من بني الهماز *	الرجز	[المقاطِ البساطِ]
٢٩٤	*/	،،	[ولطِ يغطي]
٤٣٠	أسامة الهذلي	المتقارب	الضابطِ
(ع)			
١٧١	السفاح بن بكير	السريع	الذراعُ
٤	/	الطويل	ألمعا
٧٠	(متمم بن نويرة)	،،	مصرعا
			معا
٢٣٧	أبوزيد الأسلمي	،،	تقطعا
٢٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٨٧	(جرير) وغيره	،،	المقتنعا
٦٦	أكثر من شاعر	المديد	[جمعا بيعا]

(٥) فهرس الشعر

١٠	الأعشى *	البسيط	والوجعا مضطجعا
٣٥	/	،،	متبوعا
٢٦١	/	،،	جزعا
١٤٤	/	،،	رتعه
٣٥٧	القطامي	الوافر	السباعا
٥٧٨	(المتنبى)	،،	النقيعا دموعا الشموعا
٩٨	*/	الرجز	قلعا
٢٣٥	/	،،	مطاعا
٢٧١	/	،،	منازعا مسارعا
٥٤٨	/	،،	الطاعه
٣٣	/	الطويل	أوسعُ
١٣٨	/	،،	يسمعُ
١٤٠	ذو الخرق الطهوي	،،	اليجدُعُ
١٤١	ذو الخرق الطهوي	،،	اليتقصّعُ
١٦٤	مجهول	،،	أقاطعُ
٢٤٥	/	،،	الشوائعُ تطاوعُ
٥٣٥ ، ٢٥٧	مجهول	،،	متتابعُ

(٥) فهرس الشعر

٥٢٠ ، ٢٧٦	الناخبة	الطويل	ناقعُ القعاقي
٣٦٥	الفرزدق	،	الأصابعُ
٥٦٩ ، ٣٦٧	معن بن أوس *	،	ترجعُ
٤٤٦	(حسان)	،	شافعُ
٥٨٣	الفرزدق	،	الزعازعُ
٣٠٦	أكثر من شاعر	،	شفيعُها
٤٧٣ ، ٢١٤	ابن مرداس ، جرير	البسيط	الضبعُ
٢٥٤	وضاح بن إسماعيل	،	سرعُ
٥٦٩	/	،	سبعُ
٦١٦	/	،	الضلعُ
٥٤٠ ، ١٨	/	الوافر	يباعُ
١٥٥	/	،	ارتياحُ
٤٣٦	عترة *	،	الدروعُ
٤٦٤	/	،	يجوعُ
٣٠٦	/	الكامل	جدعوا
٣٤	جرير البجلي	الرجز	تصرعُ
٣٣٣	/	،	متبعُ
٤٤٥	/	،	وقعُ
٤٤٤	/	مجزؤ الرمل	طبعُ
٢٢٥	ابن بابك	الطويل	مسمعي
٣٩٦ ، ٣٩٣ ، ٤٢	قطري	البسيط	بمستطاع

(٥) فهرس الشعر

٨٢	أبو عمرو بن العلاء	البسيط	تدع
٢٥ - ٢٤	/	الوافر	[الضلوع
			الربيع
			الجميع
			صديق
			الفضيع
			المضيع
			بالهجوع
			دموع
٩٢	(قطري بن الفجاءة)	،،	تراعي
١٥٨	محمد بن إياس *	،،	[البقيع
			صريع
٣٠٧	/	،،	الفضيع
٥٤٨	الشماخ *	،،	[المضيع
			القنوع
٣٤٩ ، ٣٤٤	النمر بن تولب	الكامل	فاجزعي
٣١٨	/	الرجز	سمعي
٩١	حكيم بن جبلة *	مجزؤ الرجز	[راعي
			ذراعي
١٧	البحثري	الخفيف	واعي

(٥) فهرس الشعر

١٨٨	/	الخفيف	نجيع
٢٠١	مجهول	“	قنوع
٣١٣	/	“	نجيع
(غ)			
٥٨	مجهول	الطويل	ينبغي
(ف)			
٣٣٨	* /	البسيط	[اطافا اسرافُ]
٢٣٦	/	الرجز	شنفا
٢٦٤	رؤية أو العجاج	“	الصيوبا
٤٨٧	(ابن أبي بجيلة)	“	محرّفا
٥٨٠	الفرزدق *	الطويل	زفزفُ
٥٨٠	/	الرمل	يرشفُ
١٨٨	عمرو بن امرئ القيس	المنسرح	مختلفُ
٥٣٤	(ذو الرمة)	البسيط	الكلفِ
٧١	/	الوافر	الرعافِ

(٥) فهرس الشعر

(ق)			
٣٤	رؤية	الرجز	الخفقُ
٧٣	مجهول	الطويل	أولقا
٥٥٣ ، ٣٢٧	(زهير)	البسيط	رنقا
٣٦٣	مجهول	الرجز	[بساقها باقها
٥٤٥	(سامة بن لؤي)	الخفيف	مشتاقه
١٧٥	الأعشى	الطويل	[خيفقُ موفقُ
٣٠٦	المجنون	،	[صديقُ شفيق
٥٧٨	جميل بثينة	،	سملقُ
٥٩٨	/	،	معتقُ
٤٣٠	زياد الأعجم	الوافر	[السويقُ سوقُ يفيقُ
٣٥٣	/	الرجز	صادقُ
٢٣٨ ، ٢٣٦	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	يوافقها
٥٦٣	سلامة بن جندل	الطويل	يمزقُ
٥٧٧	امرؤ القيس *	،	اصدقُ
٥٨٠	(المتنبى)	،	[المرافقُ للمخائق

(٥) فهرس الشعر

٦٨	متمم بن نويرة	الوافر	عفاق اصطفاق
٢٦٦	بشر بن أبي خازم	“	شفاق
٣٢٦	/	“	الفراق المذاق باشتيق العراق
٥٨٧	/	الكامل	للأعماق
٨١	رؤية	الرجز	تملق
٤٢٧ ، ١٣٦	رؤية	“	سائق
١٨٤	/	“	أبلق
٥٤٣	/	“	مشفقه
(ك)			
١٦	(عبد المطلب)	مجزؤ الكامل	حلاك محالك الك
٣٦٢	/	الرجز	ظنونك
٤٥٦	/	“	قائدك
٤٦٥ ، ٤٦٢	الأعشى	الطويل	لسوائكا
٥١٩	خفاف بن ندبة	“	ذلکا
٥٤٦	/	“	مليكا

(٥) فهرس الشعر

٤٧٥	/	الكامل	غناكا
١٦	/	الرجز	ذلك
٤٣	خالد القناني	،،	إيثاركا
٩٠	راجز من حمير	،،	إليكا
٤٨٦ ، ٩٧	(حميد الأرقط)	،،	إياكا
٢٢٨	رؤبة	،،	عساكا
١٨٤	/	،،	موركة
٤٣٧	/	الخفيف	[سواكا أراكا
٢٨٧	عبد الله بن همام	المتقارب	هالكا
٥٦٠	،،	،،	مالكا
١٢٣	(زهير)	البسيط	لبك
٣٣٢	مجهول	الرجز	تشاك
٣٣٣	/	،،	مالك
٨٧	/	الكامل	إلاك
٥٦	/	الرجز	أخوك
٩٣	/	،،	[ذراك وفاك
(ل)			
١١٢ *	(عبد الرحمن بن عتاب)	الرجز	المجل
١١٥	/	،،	المحيل
٢٨٧	/	،،	الأموال

(٥) فهرس الشعر

الأشْلُ	الرمْل	(ابن الزبعرى)	١٣
فعلٌ	،،	(ابن الزبعرى)	٣٤٥
قبْلُ			
بكلُّ			
الفللُ			
رجلُ			
المنتنزلُ			
عدلُ	،،	(حسان)	٣٤٥ ، ٣١٣
دولُ			
العصلُ			
الرسْلُ			
الجبْلُ			
فنزْلُ			
سألُ	،،	ليبيد*	٥٤٦
خُصلُ	،،	علقمة	٥٨٩
الجبْلُ	؟	/	٥١٢
قابلةُ	الطويل	حميد بن ثور	١٢٢
أفعلةُ	،،	عامر الطائي	٥٣٢
فشلا	البسيط	مجهول	٩٩
ذلا	الوافر	/	١٢٧
يالا	،،	زهير الضبي	١٦٦
لسالا	،،	(المعري)	١٩١

(٥) فهرس الشعر

٢١٩	مغلس بن لقيط	الوافر	نكالا
٢٣٠	(المعري)	“	[انسلالا النبالا
٢٤٦	/	“	حلا
٢٩٤	ابن أحمر	“	[أثالا انخرالا بلا لا
٣٢١	/	“	[البعولا خؤولا
٤٣٧	(المعري)	“	فالا
٤٧٥	/	“	انتقالا
٤٨٢	(المتنبي)	“	غزالا
٥٥٢	المعري *	“	زلالا
١٢٩	/	“	[قيلة ذيلة
١٨٢	/	“	[ضلاله محاله
٢٤٨	مجهول *	“	[نفيلة ليلة
٥٤٣	(عبد الصمد بن المعذل)	“	[ثماله جهاله نذاله

(٥) فهرس الشعر

المخولا	الكامل	(الحارث بن الصمة)	٣١٠
مجدلا			
أخولا			
مميلا	،،	الراعي النميري	٤٣٢
لينا	،،	جرير	٤٣٣
إبالة	مجزوء الكامل	أسماء بن خارجة *	١٢١
الهباله			
وملا	الرجز	(مالك بن الحارث)	١٥
أهلا	،،	/	٥٧
أولا			
جمالا	،،	مجهول	٤٧٣ ، ٢١٢
أمالا			
حُلاحلا	،،	/	٢٢١
ذلا	،،	/	٢٣٦
الأولا	،،	/	٥٠٥ ، ٢٦٠
شغلا			
حلا	،،	/	٢٩٥
القالا	،،	/	٥١٧
ضلاله	،،	/	٢٩٢
ليله	،،	/	٤٥٢
من ليله	،،	/	٤٥٢

(٥) فهرس الشعر

٦٢٩ - ٦٢٨	(صخر بن عمير)	الرجز	طيلة
١٩ بيتاً	١٩ بيتاً	١٩ بيتاً	شيء له
١٢١	/	مجزوء الرمل	كثالة
			طالة
			يناله
٣٠٦	/	السريع	أخواله
			قاله
٣٩٠	/	المنسرح	جدلاً
٢٥٣	/	الخفيف	الحمولاً
٤٣٣	ابن أبي ربيعة	١٩ بيتاً	رملاً
٦١٦	/	١٩ بيتاً	يقالاً
٢٥	العباس بن مرداس	المتقارب	كميلاً
			هديلاً
٢٧٠	جنوب بنت عجلان	١٩ بيتاً	شمالاً
			الشملاً
٣١٦	عامر بن جوين	١٩ بيتاً	إبقالها
٢٥	/	الطويل	ميهاً
			أوصالاً
			إعوالاً
٣٢	(لبيد)	١٩ بيتاً	زائلاً
٨٠	جرير	١٩ بيتاً	تغولاً

(٥) فهرس الشعر

١٢٨	(زهير)	الطويل	الأكلُ
			البقلُ
			يغلوا
١٣٨	ليبد	،،	باطلُ
١٤٥	/	،،	فاعلُ
٣٤٤	ليبد	،،	الأوائلُ
٤١٠	(زهير بن أبي سلمى)	،،	طفلُ
٥٦٣	/	،،	فتصلصلُ
٥٦٥	(النابغة)	،،	الهواطلُ
٥٦٥	(النابغة)	،،	كواملُ
٢٩٦	طرفة بن العبد *	،،	عواذلهُ
٥٢٩	مجهول	،،	بلايلةُ
٥٨١	طرفة	،،	نائلهُ
٣٩٢	/	،،	رسولها
٩٣	كثير *	البسيط	جملُ
٢١٤	مجهول	،،	الجبِلُ
٢٥٠ - ٢٤٩	(قيس بن الذريح)	،،	مسلولُ
			مخبولُ
			مقبولُ
			موصولُ
			مدخولُ
			منحولُ

(٥) فهرس الشعر

٢٧٠	الأعشى	البسيط	ينتعلُ
٢٩١	(كعب بن زهير)	،،	تنويلُ
٥٠١	/	،،	[مشغولُ مسلولُ
٥٨٢	مجهول	،،	العملُ
١١٣	(حسان بن ثابت)	الوافر	الرسولُ
٣٢٠	/	،،	[حلولُ قليلُ
٤٧٨	/	،،	اعتزالُ
٤٩٦	كثير	مجزوء الوافر	خللُ
٤٩٣	المتنبي *	الكامل	كاملُ
٣٠٩	امرؤ القيس *	الهزج	[تنهلُ حلوا
٥٥٠ ، ٢١١	فاطمة بنت أسد *	الرجز	بليلُ
٥١٢	/	،،	قلُ
٤٥٥	مجهول	،،	رملهُ
٦٢٤	مجهول	،،	كلها
١٨٧	مجهول	الخفيف	طويلُ
١٤٢	غسان بن ولة	المتقارب	أفضلُ
٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٨٨	/	المتدارك	رجلُ
٧١	(امرؤ القيس)	الطويل	عالي
٩٩	الفرزدق وغيره	،،	مثلي

(5) فهرس الشعر

١١٤	(امرؤ القيس)	الطويل	[الأوائِل بالمناهل]
١٣٣	أبو نؤيب الهذلي	“	[نبلى القبل]
١٤٤	/	“	حنظل
١٨٧	(عبد الله بن الزبير)	“	كالمعاول
١٩٢	امرؤ القيس *	“	تنجلي
٢٠١	امرؤ القيس	“	أوصالي
٢٣٣	مجهول	“	السلّ
٢٤٧ ، ٢٧٨	(امرؤ القيس)	“	[المال أمثالي]
٢٥١	(أبو طالب)	“	المقاويل
٢٥٢	المعري *	“	عامل
٢٧٦	كثير	“	بخيل
٢٨٦	أبو نؤيب	“	بالجهل
٣٢٤	(امرؤ القيس)	“	محملي
٣٣٩	(امرؤ القيس)	“	إسحل
٣٤٦	امرؤ القيس	“	الرواحل
٣٥٩	امرؤ القيس	“	مقتلي
٣٨٩ ، ٤٩٣	(امرؤ القيس)	“	القرنفل
٣٩٠	(امرؤ القيس)	“	تحلل
٤٢٠	(امرؤ القيس)	“	تجمل

(٥) فهرس الشعر

٤٤٦	/	الطويل	قوالي
٤٥١	/	،،	تنجلى
٤٧٢	(أبو طالب)	،،	بلابل
٤٧٧	امرؤ القيس	،،	جلجل
٤٨٣	(امرؤ القيس)	،،	بأجذال
			[قفال
٥٠٤	(امرؤ القيس)	،،	المفصل
٥٠٦	طليحة بن خويلد	،،	حبال
٥٢٣	(امرؤ القيس)	،،	فحومل
٥٥٩	امرؤ القيس	،،	المتفضل
٥٧٧	(امرؤ القيس)	،،	الخالى
٥٨١	امرؤ القيس *	،،	بيذبل
١٤٠	الفرزدق	البسيط	الجدل
٢٣٧	أكثر من شاعر	،،	الثمل
٢٨٢	المجنون	،،	أمثالي
٤	/	الوافر	وصال
٨٠	/	،،	أثال
١٠٧	(زيد الخيل)	،،	المالي
			[مالي
١٥٥	الفرزدق	،،	الفصيل
٢٧٣	/	،،	النوال
٤٣٣	شعبة بن قميز	،،	الطحال

(٥) فهرس الشعر

٤٨٩	ليبد	الوافر	الدخال
٢١	المعري *	الكامل	[متشاكل قابل السائل
١٤٦	(إسحاق الألبيري)	الكامل	[الإقلال الأنفال
٣٩٤ ، ٣٤٣	(المعري)	“	[أشغالي غالي
٥٩١	عمرو بن معدي كرب	“	[جهول خليل التقبيل
١٠٧	/	الرجز	بالملال
٣٨٥	/	“	مختل
٤٢٣	/	“	الليالي
٥٥٢	أحيحة بن الجلاح	“	ظليل
١٢٩	الأعشى	الخفيف	الأهوال
١٣٦	(أم خالد بن الوليد)	“	[القتال أشبال هطل لللهال
١٩٣	الحارث بن عباد *	“	[غال حيال

(٥) فهرس الشعر

١٩٣	الحارث بن عباد *	الخفيف	[= الوعال الأطفال الإعوال]
٢٧٢	مجهول	،،	سؤل
(م)			
٢٧٣	أكثر من شاعر	الطويل	السلم
٤٥٩	/	،،	ندم
٥٦	رؤية	الرجز	ظلم
٢٨٩	/	،،	[إرم ضم]
٣٦٨	/	،،	دم
٤٥٢	/	،،	مسلم
٥١٦	/	،،	الأوام
١٤	عبد المطلب	الرملي	إرم
٢٤٤	/	السريع	[المرام الأنام]
١٠	الأعشى *	المتقارب	ارتسم
٢٥	حميد بن ثور	الطويل	فما
١٣٣	عمارة بن راشد *	،،	أفصما
٢٥٦	الشمردل اليربوعي	،،	سناهما

(٥) فهرس الشعر

٣٢٨	(حسان)	الطويل	تقدما
			مطعما
			أحرما
٤٠٧	حاتم الطائي	،،	تكرما
٥٧٢	حسان	،،	دما
٦٢٧	/	البسيط	كرما
٤١٥	جرير أو الراعي النميري	الوافر	لما
٥٦٤	/	،،	سلاما
٢١٣	(النابغة الذبياني)	الكامل	مظلوما
٤٣	/	الرجز	السما
٢٢٩	رؤبة	،،	صائما
٢٣١	/	،،	خيما
٣٠٣	هدبة	،،	قاسما
٣٢٧ ، ٣١١	/	،،	شوما
			دوما
			النعيم
٥٤٢	مجهول	،،	دائما
٦٢٣	مجهول	،،	يؤكرما
١٥	(مالك بن الحارث)	مجزوء الرجز	أعلما
			أقدما
١٠٤	/	الرجز	النقمة
٥٢٥	/	،،	رحمة

(٥) فهرس الشعر

٥٨٠	/	الرمل	التزاما
٢١٠	مجهول	المنسرح	قلما
٢٧	/	الخفيف	شيمه
٢٤	المجنون	الطويل	[الجرائمُ الحمائُ
١٤٨	رجل من همدان	الطويل	علقمُ
١٥٤	مجهول	،،	أظلمُ
٢٠٣	ابن أبي ربيعة وغيره	،،	يدومُ
٥٣٥ ، ٢٥٧	محمد بن سلمة	،،	كريمُ
٢٧٢	المسيب بن علس	،،	مظلمُ
٣١٢	ابن الرقيات	،،	حميمُ
٣٣٩	(عبيد الله بن عبد الله) *	،،	[ظلمُ النم الهمّ السم الإثم الزعم
٥٣١	أبو خراش الهذلي	،،	أصلمُ
٥٣٦	/	،،	الأراقمُ
٥٤١	المجنون *	،،	[حجمُ البهم
٣٢٥	المجنون	،،	كلامها

(٥) فهرس الشعر

٣٧١	(كثير)	الطويل	غريمها
١٢٣	طرفة *	المديد	حممة
			حزمة
١٩	علقمة *	البسيط	مغيوم
٥٣	علقمة بن عبدة *	،،	مصلوم
٢٨١	مجهول	البسيط	هرم
٣٨	/	الوافر	لخم
٢٥٠	الحارث المخزومي	،،	هشام
٣٦٢	جرير	،،	حرام
٤٥١	أكثر من شاعر	،،	تمام
٤٩٦	/	،،	مقيم
٢٢٦	محمد بن عيسى	الكامل	وخيم
٢٢٦	أبو وجزة	،،	أنعموا
٥٠٠	المتنبي *	،،	يظلم
٢٩٢	ليبيد	،،	سهاها
٥٥١	ليبيد	،،	ختامها
٥٥٩	/	الرجز	أعوام
٢٠٠	/	الخفيف	استقاموا
٢٩٢	مجهول	،،	اضطرام
٥٠٦	/	،،	الهموم
			مقيم
٥١٢	/	،،	العلوم

(٥) فهرس الشعر

٢٤	(عدى بن الرقاع)	الطويل	بالتنسم
			الترنم
			التندم
			للمتقدم
٤٨٦ ، ٢١٠ ، ١٢٥	مجهول	“	هاشم
١٢٨	/	الطويل	القدم
١٦٠	(كثير)	“	عارم
			مغارم
١٨٩	(الزبير رضي الله عنه)	“	أتلعثم
٢١٦	خنجر الأسدي	“	ضيغم
٢٢٥	(علي بن أبي طالب)	“	هاشم
٢٥٧	مجهول	“	اللهازم
٣٢٦	شاعر عمرو بن العاص	“	هاشم
			الغلاصم
			الخضارم
			نادم
٥٠٤	(زهير)	“	فتفطم
٥٠٨	(المتنبي)	“	الفم
٥١٠	زهير	“	بسلم
٥١١	/	“	النواسم
٥٣٩	(أوس بن حجر)	“	مُسهم

(٥) فهرس الشعر

٥٦٥	(زهير)	الطويل	[فالمنتظم توهم
٥٧٦	/	،،	اللهازم
٦١٢	(زهير)	،،	[قشم تقلم
٢٩٧	المعري *	،،	[مقامه بطغامه
١٤٣	مجهول	البسيط	الكرم
٣٢٠	النايعة	،،	لأقوام
٤٥٢	النايعة *	،،	[كأيام إظلام
٢٧	(عبد الرحمن بن حسان)	الوافر	[كلامي الخصام
١٠٨	/	،،	الغرام
٥٦٤ ، ١٠٨	بعض قضاة	،،	[حسام الظلام
١٣٥	/	،،	[حزم عدم
١٣٥	/	،،	[للجحيم حكيم
١٣٦	(قيس بن المكشوح)	،،	[بالسلام لئام

(٥) فهرس الشعر

٢١١	الفرزدق	الوافر	كرام
٢٥٠	(امرؤ القيس)	“	المنام
			شمام
			الشام
٢٥١	/	“	ظليم
٢٩٦	النابعة *	“	الكلم
٣٠٧	/	الوافر	تميم
٤٥٦	عنترة *	“	آل حام
٥١٠	جرير	“	اليقيم
٥١٤	(قيس بن مكشوح)	“	حامي
			الشام
			دوامي
			الكرام
			الهام
			كهام
٥١٨	(المعري)	“	الرغام
			كاللزام
			السهام
			شام
			عام
			السهام
			القوام

(٥) فهرس الشعر

٥١٩	يزيد الصعق *	الوافر	للمليم القضيم
٥٧٢	/	،،	المقيم
٥٩٢	الجحاف السلمي *	،،	الحرام الحرام للطام
٦١٥	أبو بكر بن الأسود	،،	تهامي
٦١٥	/	،،	لثيم
٢٩	(عنتره)	الكامل	مكلمي
١٣٣	جرير	،،	الأيام
٢٣٥	(حسان)	،،	قوام
٢٣٨	عنتره *	،،	تبسم
٣٠١	(عنتره)	،،	المكرم
٤٧٥	/	،،	ترحمي
٤٩٩	(قطرى بن الفجاءة)	،،	لحمام أمامي لجامي الإقدام
٥٠٩	/	،،	كالأرقم ضيغم يقدم تحطم

(٥) فهرس الشعر

٥٠٩	/	الكامل	[= يكلم بمثلم اللهزم المحكم نعلم
٥٦٠	(عنترة)	“	بمزعم
٥٧٨	(عنترة)	“	اسلمى
٥٠٤ ، ١١٣	(ذو البجادين)	الرجز	[للنجوم فاستقيمي
٤٦٣ ، ٢٤١	العجاج	“	الحمي
٣١٩	/	“	ترتمي
٣٨٥	/	“	الحمام
٥٧٥	/	“	عظمه
(ن)			
٢٥١	/	الطويل	يزن
١٥٣	(زيد بن عتاهية)	الرجز	[الاشعريين الكنديين الإحريين قنسرين
٥٧٥	/	“	صنّه

(٥) فهرس الشعر

٢٩٥	/	السريع	الألوان
٤٦٥ ، ٤٦٢	المرار العجلي	الطويل	سوائنا
٤٥٩ ، ٣٣	الفضل بن العباس *	البسيط	مدفونا
٩٩	مجهول	،،	إيانا
٣١٤	/	،،	شيبانا
٤٥٤	/	،،	رضوانا
٦١٥	جرير	،،	[كانا
			أحياننا
٣٧	عمرو بن كلثوم *	الوافر	الأولينا
١٣٢	/	،،	[اللونا
			فنازلونا
١٨٨	(عمرو بن كلثوم)	،،	تعلمينا
٢١٨	فروة بن مسيك	،،	آخرينا
٢٢٤	عمرو بن شأس	،،	القرينا
٢٣٢	(كعب بن مالك)	،،	[القادرينا
			للسالحيننا
			خائبينا
			دامرينا
			[مستهلكينا
٢٤٦	/	،،	[آخرينا
			سمينا
			[المؤمنينا

(٥) فهرس الشعر

متجاهلينا	الوافر	الكميت	٣٠٢
تخونا	،،	/	٣٤٦
فارتميننا	،،	/	٣٦١
العيونا	،،	الراعي النميري	٤٣٥
ندينا	،،	عمرو بن كلثوم *	٤٥٢
الهوانا	،،	/	٤٦٧
لدانا			
علانا			
الناظرينا	،،	(أم الهيثم النخعية)	٤٨٠
فيينا			
الأقربينا			
المتجبرينا			
سنينا			
أجمعينا	،،	عبد الله بن حذف *	٥٤٦ ، ٥٤٥
محصرينا			
العيونا			
للمتوكلينا			
أجمعينا	،،	ضرار بن الخطاب *	٥٦٤
تجمعنا	الكامل	ابن أبي ربيعة	٣٠٣
تكونه	مجزوء الكامل	خليفة بن براز	٢٠١
إيانا	الhezج	ذو الإصبع وغيره	٤٨٦ ، ٩٨
إسرائيلينا	الرجز	مجهول	٣ ، ٣٠٢

(٥) فهرس الشعر

٢٩٩	/	الرجز	قطنا
٣٨٤	/	،	أزمانا
٦٧	امرأة من فقفس	،	[العيننة جمادينة
١١٧	* /	،	[الجنة لأذهبنه
١٧٨	قيس الحارثي وغيره	،	تنتجونه
١١٠	/	الرمل	شجنا
٩٦	مجهول	الخفيف	المسلمينا
٥٤٥	* /	،	عينا
٩٤	(كعب بن جعيل)	المتقارب	[تحذرونا تصنعونا
١٩٧	/	،	[ديدنا ألينا أنا
١٧٥	مجهول	البسيط	عدنان
٢١٧	قعب	،	زكنوا
٢١	المعري *	الوافر	الحران
٦٥	سعيد الهمداني	،	بنين
٥٧٩	المعري *	،	[القيان تصان

(٥) فهرس الشعر

٤٦٤	الفند الزماني	الهجـ	عريانُ دانوا
٥١٧	“	“	ملاكنُ
١٠٠	مجهول	الخفيف	المستعينُ
٢٠١	“	“	مبينُ
٥٨٨	/	“	يستبينُ العيونُ الأنينُ العيونُ
٥٦	(سحيم)	الطويل	هنـ
٢٦٨	الطرماح بن حكيم	“	المعادينـ
٣٦٤	عروة بن حزام	“	لقضائي
٥٢٢	/	“	دجنـ
٥٧٨	/	“	الجفنـ
٥٨١	(الفرزدق)	“	الشفقتانـ
١٠٢	(أبو الأسود)	“	بمكانها بلبانها
١٩	/	البيسيط	بمصوصون
٦٦	(ذو الإصبع)	“	بممنون أبينـ
٣٠٧	رجل من كلاب	“	تعوديني تسقينني

(٥) فهرس الشعر

٥٨٩	(أبو بكر الصديق)	البسيط	مسكين
			للدين
١٨	الشماخ *	الوافر	حرون
			القرون
٣٣	مجهول	،،	لواني
٦٧	جرير	،،	عرين
			آخرين
٦٧	سحيم بن وثيل	،،	الأربعين
١٠٥	عمرو بن معد يكرب	،،	فليني
٢٠٢	النايعة *	،،	فن
٣١٠	(جحر اللص)	،،	ترحلان
			توقدان
٤٣٠	/	،،	بالتوني
			المجن
			المرن
			حجن
			الرفن
			المغن
			ضن
			المصن
			مكن
			القطن

(٥) فهرس الشعر

٤٣٠	/	الوافر	= تغني
٤٤٢	(النابغة)	،،	للمعنِ مني مجني إني مني
٥١٤	(سعد بن قيس)	،،	القطينُ العيون المنون يكون الجفون
٥١٥	(تأبط شرا)	،،	بطان صحاحان مكاني يماني للجران
٥٢٠	النابغة الذبياني *	،،	لساني الهجان
٦٢٧ - ٦٢٦	(جحر اللص) ١٩ بيتاً	،،	حوانِ
٢٢٥	(المنصور العباسي)	الكامل	مرانِ بالعرفانِ عثمان

(٥) فهرس الشعر

يعنيني	الكامل	أكثر من شاعر	٤٩٣ ، ٣٦٣
حقان	الهزج	مجهول	٢٧٣
نوعان	،	/	٤٧٥
المغبون	الرجز	/	٥٤
الأرعن	،	/	٥٦
هن			
بطني	،	مجهول	١١٠
باليمين	،	/	٢٣٠
لبطني	،	الفرزدق	٥١٩
مني	الرمل	مجهول	١٠٨
المجانين	المنسرح	مجهول	٩٩
الساطرون	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي *	٢٠٤ ، ٦٦
رعين	،	/	٢٦٢
جمان	،	المعري *	٤٥٢
الجبان			
تلقطوني	،	المعري *	٦٢٢
نقطوني			
أسقطوني			
فقيه	الرجز	/	١٩٧

(هـ)

(٥) فهرس الشعر

٥٧	رؤية أو أبو النجم	الرجز	غايتها
٤٣٤	ذو الرمة	،،	عينها
٧١	/	الرمـل	[الصفة مزلفة
٢٩	/	الخفيف	إنـيه
٢١٨	المتنـخل	المتقارب	قواه
(و)			
١٦١	/	الرجز	كسوه
١٦٣	/	،،	غوا
٤٢٧	يزيد بن الحكيم	الطويل	بمرعوي
(ي)			
٢٥٨	مجهول	الرجز	المطي
٩	/	الطويل	ثاويـا
٥٢	منظور بن سحيم	،،	كفانيا
٩٤	/	،،	اليـمانيا
٢١٣	مجهول	الطويل	عاريا
٢٢٣	النابعة الجعدي	،،	متراخيا
٢٢٣	مجهول	،،	واقيا
٢٣٦	/	،،	طافيا

(٥) فهرس الشعر

راضيا	الطويل	سوار بن المضرب	٣٢٩ ، ٣٠١
واديا	،	سحيم بن وثيل	٣٦٢
جائيا	،	زهير بن أبي سلمى	٣٦٦
ماضيا	،	زهير بن أبي سلمى *	٤٢٧
أباليا	،	مالك بن الريب وغيره	٥١٠
عاثيا	،	/	٥٤٢
ناجيا	،	(عثمان بن عفان)	٥٩٠
كماهيا	،	مجهول	٦١٧
ثانيه	،	(المغيرة بن شعبه)	٢٧٣
معاويه			
هاويه			
داهيه			
ثانيه	الطويل	/	٥٦٤
واقيه			
ناهيه			
زريا	الوافر	/	٥٣٢
ماضيا	الرجز	/	٢٢٢
الرابعه	،	امراة من العرب	٣١٥
كماهيه			
البريه	،	/	١٥١
أمنية			
منية			

(٥) فهرس الشعر

٢٦٣	عمرو بن الإطنابة	الخفيف	[عليا كميا
٢٥٨	رؤبة	الرجز	[المقلي الصبي
(الألف اللينة)			
٤٤	متمم بن نويرة	الطويل	بكي
٢٥١	/	الوافر	[ليهوى مهوى
٢٧٩	(المعري)	،	لبيني
٣٠٧	/	الكامل	فيسيتبي
٢٩	الملبد بن حرملة	الرجز	مبتلى
٩٢	/	،	الونى
٣٢٩	/	الرجز	تدلى
٣٣٨	رؤبة	،	هدى
٣٤٣	/	،	أدهى
٢٥٣	/	الخفيف	تراءى

(٦) فهرس لغات العرب « اللهجات » *

الصفحة	اللغة
٣١	* تفريعاتُ تميمٍ في « كَلِمَة »
٥٩٨ ، ٣٣	* العَنَنَةُ (قلبُ الهمزة عيناً)
٤٣	* (سُمَا) لُغَةٌ في الاسم
٤٥	* التركيبُ في (خَمْسَةَ عَشَرَ) أوجب البناء فيه في بعض اللغات
٦٠	* كِنَانَةٌ تُجْرَى (كَلَا وَكَلَّتَا) مُجْرَى المثنى مطلقاً
٦٠	* بعضُ العربِ يُجْرِي (كَلَا وَكَلَّتَا) مُجْرَى المقصور مطلقاً
٦٠	* لزومُ المثنى للألف لغة بلحارث وكنانة وخثعم وزبيد ... وغيرهم
٦٥	* بعضُ العربِ يلتزم « الياء » في (سنين) ويابه ، ويجعل الإعراب في « النون »
٦٥	* بعضُ العربِ يلتزم « الياء » في الملحق بجمع المذكر مما حذف منه وإن لم يعوض منه تاء التأنيث ويجعل الإعراب في « النون » نحو : « بنين » وغيره.
٦٧	* فَتَحَ « نُونِ » التثنية لُغَةً
٧٣	* طُمُطُمَانِيَّةُ حمير (الألف والميم بدل الألف واللام)
٧٩	* بعضُ العربِ يُقَدِّرُ جميع الحركات في الاسم المنقوص
٧٩	* بعضُ العربِ يُظْهِرُ جميع الحركات في الاسم المنقوص
٩٠	* قلبُ التَّاءِ كافاً لُغَةً
١١٩	* الاسمُ المركَّبُ كـ « بَعْلَبَكَّ » للعرب فيه ثلاث استعمالات
١٣٢	* بعضُ العربِ يقول « اللَّذُونِ »
١٣٥	* (مَنْ وَمَا) تستعمل استعمال الأسماء الموصولة باتفاقٍ من العرب
١٣٦ ، ٥٢	* (ذُو) بمعنى (الَّذِي) في لغة طَيِّئٍ
٢١٨ ، ٢١٧	* « ما » تعمل عمل « ليس » في لغة أهل الحجاز (لغة قريش)
٢٢١ ، ٢٢٠	
٥٦٦ ، ٢٢٢	

* تم ترتيب هذا الفهرس على حسب وروده في البحث .

(٦) فهرس لغات العرب « اللهجات »

الصفحة	اللغة
٢٢٢، ٢٢١	* « ما » في لغة تميم غير عاملة مطلقاً
٥٦٦	
٢٦١	* « الباء » تدخل على خبر « ما » في اللغتين (الحجازية والتميمية)
٤٧٥، ٢٢٦	* الوثم (قلب السين تاء)
٢٤٩	* اللغات في « لعل »
٢٧١	* اللغات في (سوف)
٢٨٣	* بنو تميم يلتزمون حذف خبر « لا » النافية للجنس
٣٠٢	* سليم تجرى القول مجرى الظن مطلقاً
٢٤٠، ١٦٨	* لغة « أكلوني البراغيث »
٣١١، ٣١٠	
٣٧٥، ٣١٢	
٤٦١	* اللغات الواردة في « سوى »
٤٦٢	* اللغات في الممدود والمقصود
٤٦٦	* بقاء الألف مع المضمرة في (إلى ، على ، لدى) لغة
٥٧٣	* الحظّل لغة في المنع ، أي أصلها (الحظُر)
٦١٨	* الكشكشة (إبدال كاف المؤنثة شيناً) .

(V) فهرس فقه اللغة « أصوات ومعنى »

الصفحة	الموضوع
١٢، ٧	* الهمسُ
٧	* الجهرُ
١٢، ٦	* الاستِعْلَاءُ
٥٣	* الميمُ والواوُ حرفانِ شَفَهَيَّانِ
١٢٣	* الاختلاسُ في الحَرَكَةِ
٩، ١٢٣،	* التَّرَادُفُ
٤١٤، ١٢٤	
٤٢٨، ٤٢٧	
١٢٤، ١٠	* المُشْتَرَكُ اللَّفْظِيُّ
١٩٨، ١٢	* الْأَشْتِقَاقُ

(٨) فهرس المواد اللغوية

الصفحة	المادة اللغوية
٢٧	* آخر (الْآخِرَةُ)
٣٧٣	* أسر (الْأُسْرَةُ)
٣٩٠	* ألى (الْإِيلَاءُ)
٥٤٦	* ألك (الْأَلْوَكَةُ)
٣٢	* أمم (يُؤْمُّ)
٦٣	* أول (أُوْلُو)
١٥١	* أين (الْآنَ)
٢٥٤	* بذى (الْبَذَى)
١٥٢	* بني (بَنَاتُ أَوْبَرٍ)
٥٤	* بين (بَانَ)
٢٦	* ثنى (الثَّنَاءُ)
٤٣٨	* ثنى (أَسْتَنَّا)
٤٢٤	* جبل (أَجْبَلَ)
٢٢٠	* جدد (جَدِيدٌ)
٣٩٣، ٣٨٩	* جذل (الْجَذَلُ)
٣٦	* جلي (يَنْجَلِي)
٢١٩	* جنن (الْمُنَجِّنُونَ)
٤٥٦	* جود (الْجَوَادُ)
٢٧٩	* جور (جَارَ)
٣٤٨	* حتم
٣١٥	* حَرِحْ = الْحِرَّ
٦٤	* حزب (الْأَحْزَابُ)
٢٠٤	* حظر

(٨) فهرس المواد اللغوية

الصفحة	المادة اللغوية
٥٧٢	* حَظْل (الحَظْلُ)
٥	* حَمْد (مُحَمَّدٌ)
٥٥	* حَمُو (الحَمُو)
٢٧٩	* حَيْر (حَارَ)
٢٠٢	* خَلَط (الخُلَاطُ)
١٥٣	* خَمْس (الخَمْسُ)
٢٣١	* خِيَم (الخِيَمُ)
٢٧	* دَرَج (الدَّرَجَات)
٢١٩	* دُور (الدُّورَان)
٤٤٨	* رَأَى
٧٣	* رَدَف (الرِّدْفُ)
٤٥٥	* رَسَم (الرَّسِيمُ)
٤٥٥	* رَمَل (الرَّمْلُ)
٢٩٠، ٢١٧	* زَكَن (زُكِنَ)
٥٥١	* سَبَى (السَّبَاءُ)
١١	* شَبَب = الشَّيْبُ
٥٥٢	* شَبِم (الشَّبِيمُ)
٢٣٦	* شَنَف (الشَّنْفُ)
٤٨٦	* صَبَح (الصَّبَاحُ)
١٠	* صَلَا (الصَّلَاة)
٢٧٦	* ضَرَعَ (المُضَارَعَةُ)
٣٨٤	* عَاث (العَيْثُ)
٢٧٩	* عَدَل (العَدْلُ)

(٨) فهرس المواد اللغوية

الصفحة	المادة اللغوية
٦٤	* عرب (الأعراب)
١٥٢	* عسقل (العساقِل)
٤٠٢	* عضل (العضْلَةُ ، المُعْضَلَةُ ، عَضَلَهُ)
٦٤	* علا (عَلِيُون)
٦٣	* علم (العَالَمُونَ)
٣٩٨	* عنن (عَنَّنَا)
٢٤٦	* عهر (العُهِرُ)
٥٨٧	* عود (العُودُ)
٤٨٦	* غبق (الغَبَائِقُ)
٤٥٦	* فتي (الفَتَى)
٥٤٣	* فسق (الفُوسِقَةُ)
٢٢	* فوق (الفَائِقُ)
١٩	* قصو (الأَقْصَى)
١٧٨	* قعر
٩٨	* قلع (قُلْعًا) (قَلْعًا)
٤٨٦	* قيل (القِيْلَاتُ)
٤٥٦	* كرم (الكَرِيمُ)
٢٢٧	* كسع
١٥١	* ليت (اللَّاتُ)
٥٥٣	* محض (المَحْضُ)
٩٠	* منح (المِنْحُ)
٣٩٨	* منن (المَنَّ)
٢٦	* نثا (النَّثَاءُ)

(٨) فهرس المواد اللغوية

الصفحة	المادة اللغوية
٢١	* نجز (الإِنْجَازُ)
١٨٢	* نجل (النَّجْلُ)
١٨	* نحا = النَحْوُ
٥٥	* نطق (يَنْتَطِقُ)
١٥٦	* نعم (النُّعْمَانُ)
٢٤٩	* نفس
٢٨٠	* نَمَى (انْتَمَى)
٣٥٩	* نهم
٢٥٢	* هملع (الهمْلَعَةُ)
٥٥	* هنو (الِهْنُ)
٣٩٨	* وثق (الوِثَاقُ)
٤٥٨	* ودع (دَعُ)
٤٤٨	* وصد (أَوْصَدْتُ)
٢٠	* وعد (الوَعْدُ) (الوَعِيدُ)
٢٧	* وهب (الهِبَةُ)

*
(٩) فهرس المسائل الصرفية

الصفحة	المسألة
٤٣٨	* الثَّنْيَا وَزَنَهَا فُعَلَى
٩ - ٦	* وزن « رَبَّ »
٢٧٧	* القلب .. المضارعة مقلوبة من المراضعة
٢٧٧	* القلب .. أَشْيَاءُ مقلوبة عن شَيْئَاءَ
٤٢٩	* تخفيف (فَعَلَ)
٥٧٤	* صيغة (فَعَّلَ) لغير التكثير
٢١	* صيغة « افْتَعَلَ »
٢٩٧	* باب المُغَالَبَةِ من حيث هو يأتي فيه للغالب (فَعَّلَ)
٣٦١، ٣٣٠	* المُطَاوَعَةُ
٣٦٨	
١٠٣، ١٧	* صيغة « استَفْعَلَ » من معانيها الصيرورة
٥٨٤	* لَا تُحَوَّلُ « يَفْعَلُ » إِلَى « يَفْعَلُ » لفقدان حرف الحلق
٣٨	* ماضِي « يَشْمُ »
٦٢١، ٥٩٤	* حمل الحذف في « أَعِدُّ » على « يَعِدُّ » وفي « نُكْرِمُ » على « تُكْرِمُ »
٦٢٢، ٥٩٤	* الحذف في نُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَيُكْرِمُ بالحمل على أَكْرَمَ
٢٢	* الرِّضَا والسُّخْطُ مصدران منقولان عن العرب
٢٩٤	* مصدر رأى الحلمية (رُؤْيَا)
٢٩٥	* وَجَدَ بمعنى أَصَابَ يكون مصدرها على (وَجَدَان)
٢٩٧	* مصدر « زَعَمَ » بمعنى كَفَلَ فَعَالَةً ، والتي للرئاسة على فَعَالَةٍ
٣٥٩	* يأتي مصدر « فَعَّلَ » على « فَعَالَةٍ »
١٣	* تصغير أَهْلٍ على أَهْلِيلٍ
٥٣٣، ٤٦٠	* تصغير « قُدِّرَ » على « قُدِيرَةٌ »
٥٠٥	* تصغير طِفْلٍ على طُفَيْلٍ على غير الأسلوب الموضوع له

* تم ترتيب المسائل الصرفية في هذا الفهرس على منهج كتاب [الشافية].

(٩) فهرس المسائل الصرفية

الصفحة	المسألة
٥٠١	* الياء المُشَدَّدة هي الصريحة في النَّسب دون غيرها
٤٧٤	* المُبالغة في النَّسب في « أَحْمَرِي ، وَأَسْوَدِي ، وَأَتَاوِي »
٣٣٠	* النسبة إلى « رجال » « رَجُلِي »
٥٤٥	* « أَلُوكُ » جمع « أَلُوكَةٍ »
٥٣	* « فُوهُ » يُجمع على « أَفْوَاهٍ »
٤٩١	* يجوز في جمع لَجَبَةٍ لَجَبَاتٍ
٨	* جمع (فَعِيل) على (أَفْعِلَاء)
٧ - ٦	* (فَعَل) إذا كان صحيح العين لا يُجمع على (أَفْعَال) قياساً بخلاف المعتل
٦١٩	* جمع مَسِيلٍ وَمَصِيرٍ مثل جمع قَضِيْبٍ وَكُثِيْبٍ
٤٥٩	* الوقف على المنصوب المنون
٥٢٤-٥٢٣	* الألف في « تَحِيْفًا » بدل من النون الخفيفة في الوقف لأنها منصوبة
٨٧	* الوقف على الكاف
٤٦٢	* قَصْر الممدود ومدُّ المقصور
٦٢١	* إذا وقعت الواو بين عدوتيهما الياء والكسرة حُذِفَتْ
٢٧	* هَبَّةٌ أصلها وَهْبَةٌ
٨٠ ، ١٣	* الألف تكون منقلبة عن واوٍ أو ياءٍ
٤١٣	* مُضِيٌّ أصلها مُضُوئٌ
٢٠٦ ، ١٧	* إعلال « استعين »
٢٠٦	* « لَيْسَ » مثل « عَلِمَ » خَفَفَتْ تخفيف « كَتَفَ »
٤٧٤	* لَيْسَ إعلالها
٢٠٦	* « لَيْسَ » سَبَقَ فيها الإعلال بالتسكين الإعلال بالقلب
١٩	* مَحْوِيَّةٌ أصلها مَحْوُوءَةٌ
٤٣٨	* الاستثناء أصله اسْتِثْنَائِيٌّ ثم أعلت
١٣	* أَلٌ أصلها أَوَّلٌ

(٩) فهرس المسائل الصرفية

الصفحة	المسألة
٤٧٧، ١٢	* إعلال « آل » على حد « آدم »
٢٩٨	* « حَجَا » الألف بدل من النون والأصل « حَجَنَ »
١٦، ١٣	* المُقَارَضَةُ بين الهاء والهمزة
٢٥٦، ٣٧	
٥٣٥، ٤٧٧	
٤٦٣	* أصل « تُمَلِّي » « تُمَلِّل » ثم أعلت
٢٤١، ٨	* الإبدال من أحد المضاعفين حرف علة
٣٣٤، ٢٩٨	
٢٠	* مُوَجَّزُ أَصْلِهَا مُوَوَّجَزٌ
٢١٥، ١٢١	* الإبدال من أحد المضاعفين نونا، كما في « إِنِّجَانَةٌ »
٢٩٨	
٥٧٣	* الْمُعَاقَبَةُ بين الرَّاءِ وَاللَّامِ
٧٨، ١٢	* الإبدال في « مُصْطَفَى »
٥٩٨	* إبدال الدَّالِّ مِنَ الطَّاءِ
٢٩٨	* « حَجَا » الجيم بدلٌ من الدَّالِّ والأصل « حَدَا »
٥٩٨	* إبدال السِّينِ صَاداً مع الطَّاءِ
٩	* (فَعَّلَ) إذا كان اسماً لا يدغم فرقاً بينه وبين الفعل
١٩	* الإدغام في مَحْوِيَّةٍ ليس من إدغام المتقاربين
٤١٨	* تحويل البنية إلى بنية أخرى
٥٠٧	* التَّاءُ فِي عِلَامَةٍ
٥٣	* فَمَّ كَ « رَبَّ » مُخَفِّفاً من باب تخفيف التَّضْعِيفِ
٥٠٥	* بناء « مَفْعَلَةٌ » من « طَرَأَ » أو « اتَّكَأَ » لم يُعْهَد
٥٠٥	* حَذْفُ الواوِ من مَفْعُولَةٍ لم يُعْهَد

*
(١٠) فهرس العروض والقافية

الصفحة	الموضوع
٦	* الزَّحَافُ
٦	* الْقَبْضُ
٦	* الْعَقْلُ
٦	* الْعَصْبُ
٤٧٢، ٢٩١	* الرَّوِّيُّ (لَامِي الرَّوِّيِّ)
٤٧٣	* الرَّوِّيُّ تَكَرَّره
٩٨	* الرَّوِّيُّ الْمُطْلَقُ
١٢١، ٨	* الرَّدْفُ
٣٣٥	* الرَّوِّيُّ الْمُرْدُوفُ
٣١٩	* الْيَاءُ السَّائِكَةُ تَكُونُ رَوِيًّا وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ
٤٧٣	* الْإِيطَاءُ
٣٤٥، ٣٣٨	* الْإِقْوَاءُ
٦٢٤، ٤٨٧	
٣٣٩، ٣٣٨	* الْإِصْرَافُ
٧	* الْإِكْفَاءُ
٣٣٥	* السِّنَادُ « سِنَادُ الرَّدْفِ »
٣٩٨، ٢٢٦	* الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ
٢٦٦	* وَقُوعُ الْأَلْفِ مَعَ الْمَاضِي لَغَيْرِ الْإِطْلَاقِ
٣٤	* تَنْوِينُ التَّرْتِمِ وَالْغَالِي مَخْتَصَانِ بِالْقَوَافِي
٧٠	* بَيْتُ عَرُوضِيٍّ : سِيرُوا مَعًا

* تم ترتيب فهرس العروض والقافية حسب العلل والزحافات والبحور الشعرية والقافية وحركاتها.

*
(١١) فهرس البلاغية

الصفحة	المسألة البلاغية
٣٣٣	* الخروج عن الأصل
١٨٩-١٨٨	* حذف المسند إليه
٢٨	* تعريف المسند إليه باللام = التعريف والتقيد
٣٩	* العهد يجيء إلى متخلف الغيبة
٥٧٨	* التعميم بالصلة
١٠٣-١٠٢	* تقديم الأهم فالأهم .. = تقديم المسند إليه
١١٧-١١٥	* إذا اجتمع العلم مع الكنية أيهما يقدم ؟ فصل أهل البيان المسألة = تقديم المسند إليه
٤٩٨ ، ٢٠٥	* خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في باب المسند إليه
٣٠٠	* الالتفات من الحضور إلى الغيبة « الالتفات التعاقب »
٤ ، ٣	* الالتفات = الالتفات من الماضي إلى المضارع والعكس
٦٢١	
٢٣١	* القلب مع صحة التأصيل
١٨٩-١٨٨	* حذف المسند
١٤٩، ١٠٩	* التغليب
٢٢٨	
٥٥٧	* الفرق بين الجملة الراسخة وغير الراسخة عند البيانين = الفرق بين الجملة الفعلية والاسمية
٣٢٧	* التصريح بالمفعول
٢٩٥	* حذف المفعول كراهية للتصريح بوقوع الفعل عليه
٢٦ ، ١٧	* حذف متعلقات الفعل
٨٥	
٣٢٤	* التقديم في « زَيْدًا ضَرَبْتُ » هل يكون للحصر أولا ؟

* تم ترتيب المسائل البلاغية في هذا الفهرس على منهج القزويني في كتابه [الإيضاح في علوم البلاغة]

(١١) فهرس البلاغية

الصفحة	المسألة البلاغية
١٤٩ ، ٦٢	* مفهوم الصفة والموصوف في باب القصر
٥٣٠	
٣٢٥	* القصر في الفاعل أو المفعول وتقديم المقصور عليه مع « إِلَّا »
٥٦١-٥٦٠	* مسألة بلاغية في حصر الضمائر
٣١٤، ١٦٧	* خروج الاستفهام للتعجب
٣٥٠، ٣٢٦	* خروج الأمر على جهة التهديد وغيره
٢٤٦-٢٤٥	* وقوع (لَيْتَ) في الممكن وغيره ، بخلاف الترجي
٨٨	* عطف الجمل بعضها على بعض = الوصل
١٩٣	* الوصل بالجملة الحالية
٢٣٩	* التطويل
٩٧ ، ٨٧	* الإيجاز « إيجاز القصر »
٢٢٤	* الإيجاز بالحذف : حذف المضاف « الحذف لكراهية التتابع للإضافات »
١٣١	* الإيجاز بحذف الجار والمجرور
٢٤٤-٢٤٣	* الإيجاز بحذف حرف العطف
٢٧٢	* الإطناب
٥٣٠ ، ١٤٩	* ذكر الخاص بعد العام
٣١	* التفصيل ثان عن الإجمال = الإيضاح بعد الإبهام
١٧٠	* التذييل
١٨٢	* التشبيه
٤٨٠	* المشبّه والمشبّه به
٥٢٢	* لا يلزم وجود المشبّه به في المشبّه بالنص
٥٢٢	* إذا كان المشبّه به مقيّداً كان ذلك في المشبّه، وكذا إن كان مجرداً = الإصحاب والتعرية .

(١١) فهرس البلاغة

الصفحة	المسألة البلاغية
٤٨٧	* تشبيه التقريب
٤٨٧	* تشبيه المغالاة
٢٥١	* التشبيه على جهة الإنكار
١٧٠	* الحقيقة والمجاز
٤٢٥، ٣٤٤	* المجاز
٥٤	* مجاز الأعراف = المجاز العرفي الخاص
٦٤	* من علاقات المجاز المرسل إطلاق البعض على الكل
٦٠٢	* الحقيقة المهجورة هل يلزم التنصيص عليها ؟
٤٩٠	* وقوع المجاز في المسند والمسند إليه
٣٧٤	* مجاز الإصحاب
٤٢٦	* مجاز الظرف
٤٢٧	* مجاز الإلحاق
٤٣٩	* مجاز التشبيه
٤٨٨ ، ٤٧١	* مجاز التخلف
٥٥٩	* مجاز الإقعاد
٤٤٩	* الاستثناء المفرغ تسمية مجازية
٥٦٣	* من المجاز جريان صفات ذوي الاحساس على غيرهم
٦١٢	* المجاز المرشح = الاستعارة المرشحة
٢٩	* مجاز التخيل = الاستعارة التخيلية
	* المجاز بالزيادة والنقصان (الحذف) .
١٢٣	* الإشارة من باب الكنايات
٣٤٧	* المقابلة بين (هُمُّ وَهْنٌ) = الطَّبَاق
٥٦٨	* ، ، ، (ناصر ، وخاذل) = الطَّبَاق

(١١) فهرس البلاغية

الصفحة	المسألة البلاغية
١٨	* الطِّباق بالمعنى
٥٦٨	* المقابلة
٤٢٨	* الاستطراد
٢٧٥	* التورية = الإيهام
٤٨٧، ٤٥٠	* اللف والنشر = البناء والتأسيس
٥٥٦	
٩٤ - ٩١	* التجريد
٤٤٨، ٣٧٨	
٤٣٧، ٤٢٤	* المبالغة
٤٨٣	
٥٨٨، ٥٨٧	* من أنواع المبالغة مبالغة الإخلاء
٥٠٨، ٤٤٤	* تأكيد المدح بما يشبه الذم
٤٤٥	* تأكيد الذم بما يشبه المدح
١٨	* الجناس بالمعنى
٤٧٤-٤٧٣	* جناس القوافي
٢٣٠	* حسن الإتيان = السرقات الشعرية
١٤٧-١٤٦	* الاقتباس
١٦٢	* الإشارة إلى المستدير
٦١٧	* الإشارة بالمعنى
٥٧٠، ٥٥٢	* الإرداف
٩١ ، ٨٥	* التغاير « المغايرة »
٥٦٨، ٤٩٨	
٦٠٦	* أطلق البيانون التضاد على التغاير والعكس

(١١) فهرس البلاغية

الصفحة	المسألة البلاغية
٤٢٨	* التعليق
١٠ ، ٢٧ ،	* الاحتباك = « التشبيب »
٤٣٣	
٢٩٧	* المغالبة في علم البيان
٤٤٨	* التمهيد أو الإمهاد
٥٢١	* التوطيد
٣٥٨	* الفرق بين « جاز » و « انتقل » عند أهل البيان
٢٨٥	* باب ظن يسميه البيانون : باب ما ألغي فيه الأثر لمساواته مقتضيه
٣٤٢	* باب الاشتغال يسميه البيانون : « باب ما يلزم فيه بمتلقي الحكم في محلين »
٣٧١	* التنازع يسميه البيانون القصر ، أو التجاذب ، أو الاستيفاء

(١٢) فهرس الأحداث التاريخية والسيرة النبوية *

الصفحة	الحدث التاريخي
٢٥	* قصة الحمامة التي كانت في سفينة نُوحٍ « عليه السلام » .
١٠٧	* ورقة بن نوفل يُخاطب أمَّ المؤمنين خديجة « رضي الله عنها » بأبياتٍ يَسْتَبْطِئُ فيها مَبْعَثَ رسول الله ﷺ .
١٦٠	* مبايعة الأنصار للنبي ﷺ في العَقَبَةِ .
١١٤	* تعريض رسول الله ﷺ لَحَوَاتٍ بقصته مع ذَاتِ النِّحْنِ فِي يومِ بَدْرٍ (٢ هـ)
٥٧	* مصرع أبي جَهْلٍ يومَ بدرٍ ومخاطبة ابن مسعود له (٢ هـ)
١٣٥	* مقتل نَبِيهِ وَمَنْبِهِ ابنا الْحَجَّاجِ يوم بدر (٢ هـ) .
٥٨٩	* الصِّدِّيقُ رضي الله عنه يُنشد أبياتاً يوم بدر (٢ هـ) .
٢١٥	* قصة مقتل حمزة في يوم أُحُدٍ (٢ هـ) .
٣١٠	* مقتل طلحة بن أبي طلحة صاحب لواء المشركين في يوم أُحُدٍ (٣ هـ) .
١١٣	* مقتل أبي بن خلف الجُمَحِيِّ على يد رسول الله ﷺ يوم أُحُدٍ (٣ هـ) .
١١٠	* قصة خُبَيْبِ بْنِ عَدِيِّ وَأَصْحَابِهِ يوم الرَّجِيعِ (٤ هـ) .
١٩٢	* مقتل عاصم بن ثابت يوم الرَّجِيعِ (٤ هـ) .
٥٩١، ٥٩٠	* مبارزة عليٍّ لعمر بن عَبْدُودٍ في غزوة الخندق (٥ هـ) .
٢٣٢	* ردُّ كعب بن مالك « رضي الله عنه » على ضِرَارِ بْنِ الْخَطَّابِ في غزوة الخندق (٥ هـ) .
٢٤٨-٢٤٧	* خروج عبد الله بن رواحة إلى مُوْتَةَ (٨ هـ) .
٥٠٤ ، ١١٣	* نُؤُ الْبِجَادَيْنِ الْمَزْنِيَّ يُخاطب ناقة رسول الله ﷺ بأبياتٍ .
١٧٠	* حَتُّ عمرو بن معدِي كَرَبٍ « رضي الله عنه » بني زبيدٍ في بعض أَيَّامِ الْقَادِسِيَةِ على مُقاتلة الفُرسِ (١٤ هـ) .
٩٤-٩٣	* مُخاطبة بعض الجيش الذين كانوا مع سَعْدٍ « رضي الله عنهم » لِجَلَّةٍ وقصة الرجل الذي فَقَدَ قَعْبَهُ (سنة ١٦ هـ لِفَتْحِ الْمَدَائِنِ) .
٥٤٠	* قصة عمرو بن العاص مع قَبْطِ مِصْرَ (٢٠ هـ) .

* تم ترتيب هذا الفهرس على حسب وقوع الحوادث تاريخياً.

(١٢) فهرس الأحداث التاريخية والسيرة النبوية

الصفحة	الحدث التاريخي
٩٣	* خَطَابُ عَمْرٍ بن الخطاب « رضي الله عنه » لِئِيلِ مِصْرَ (٢٠ هـ) .
٤٩٩	* ما قاله خالد بن الوليد « رضي الله عنه » عند آخِثْصَارِهِ (٢١ هـ) .
٢٧٣	* نصيحةُ المغيرة لعلِّي في تَوَلِيَةِ مُعَاوِيَةَ « رضي الله عنهم » (٣٥-٣٦ هـ) .
١٠٠	* مراجعة ابن عباس لعلِّي في تَوَلِيَةِ مُعَاوِيَةَ وإِقْرَارِهِ على عمله بالشَّام « رضي الله عنهم » (٣٥ - ٣٦ هـ) .
١٥٧	* تولية عليٍّ لتمام بن العباس على الطَّائِفِ (٣٦ هـ) .
٢٦٩	* مقتل الزُّبَيْرِ يَوْمَ الْجَمَلِ ورثاء زوجته عاتكة له (٣٦ هـ) .
١١٢	* عبد الرحمن بن الحارث شهد الجَمَلِ مع عائشة (٣٦ هـ) .
١١٦	* قصة مُعَاوِيَةَ مع سَعْدِ بن أبي وقاصٍ في المطالبة بدم عُثْمَانَ « رضي الله عنهم » (٣٦ هـ) .
١٥٣	* قصة عليٍّ مع أصحابه عندما توجَّه إلى الشَّام ووقعة صِفِّين (٣٦-٣٧ هـ) .
٥٨	* قصة عمرو بن العاصٍ مع عليٍّ « رضي الله عنهما » في صِفِّين (٣٧ هـ) .
١٥	* مقتل حَوْشَبٍ وَذِي الْكَلَّاعِ وَمَعْبُدٍ في صِفِّين (٣٧ هـ) .
٢٢٥	* مقتل هاشم بن عُتْبَةَ في صِفِّين ورثاء عليٍّ له (٣٧ هـ) .
٥١٥	* سعيد بن قيس الهمدانيُّ من قُوادِ عليٍّ « رضي الله عنه » .
١٥٩-١٥٨	* قصة ابن عمر في قضية التحكيم (٣٧ أو ٣٨ هـ) .
١٨٢	* عَهْدُ مُعَاوِيَةَ « رضي الله عنه » لابنه يزيدَ بِالْخِلَافَةِ من بعده (٦٠ هـ) .
١٦٠	* قصة محمَّد بن الحنفية مع ابن الزُّبَيْرِ (٦٦ هـ) .
١٥٩	* مُصْعَبُ بن الزُّبَيْرِ كان أميراً على الْعِرَاقَيْنِ لأخيه عبدِ اللَّهِ (٦٧ هـ) .
١٠٩	* مُحَاصِرَةُ الْحَجَّاجِ لابن الزُّبَيْرِ « رضي الله عنهما » (٧٣ هـ) .
١٥٩	* عِيَاذَةُ ابن الزُّبَيْرِ بِالْبَيْتِ وَالْحِجْرِ عند مُحَاصِرَةِ الْحَجَّاجِ له (٧٣ هـ) .
١١٤	* قصة أَسْمَاءَ بِنْتِ الصِّدِّيقِ أُمِّ عبدِ اللَّهِ بن الزُّبَيْرِ مع الْحَجَّاجِ (٧٣ هـ) .
٦٢٦-٦٢٥	* قصة الْحَجَّاجِ مع النُّمَيْرِيِّ

(١٢) فهرس الأحداث التاريخية والسيرة النبوية

الصفحة	الحدث التاريخي
٦٢٨-٦٢٦	* قصة الحجاج مع جحدر اللص .
٥٢١	* قصة كثير مع عبد الملك بن مروان .
٥٦	* أربعة من خلفاء بني أمية من أولاد عبد الملك .
٣٩٦	* قصة زريق مع سليمان بن عبد الملك وعمر بن عبد العزيز عندما كان على جواز مصر .
١٦٠	* ملوك الأندلس - أي مملكة غرناطة - من ذرية سعيد بن سعد بن عبادة « رضي الله عنه » .

(١٣) فهرس الكتب الواردة في النص

الكتاب	الصفحة
* أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ	٣٨٤
* أَلْفِيَّةُ ابْنِ مُعْطٍ	١٧٣، ٢٠٣، ٣٢١، ٣٧٧
* الْأَمَالِيُّ لِأَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي	٢٥٨
* الْإِيضَاحُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ	١٩٦
* التَّذَكُّرَةُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ	١٤، ٧١، ١٧٦، ٥٣٦، ٥٣٧
* التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ	٦٥، ١٥٠
* التَّكْمِلَةُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ	١٩٦
* الْجُمْلُ لِأَبِي الْقَاسِمِ الرَّجَّاجِيِّ	٤٠٩، ٥٥٤
* شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ	١٢٨، ٢٩١
* شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ هَانِيٍّ اللَّخْمِيِّ « الشَّارِحُ »	٦٢، ٦٥
* شَرْحُ الْجُرُولِيَّةِ لِلشَّرِيفِ الْمَرَاكِشِيِّ	٣١١
* شَرْحُ رِسَالَةِ ابْنِ أَبِي الطَّيِّبِ	١٦
* شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ لِابْنِ مَالِكٍ	٣٥
* الصِّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ	٢٢
* الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ لِابْنِ مَالِكٍ	٣٥، ٣٦، ١١١، ١١٨، ١٧٤، ١٧٨، ٢٠٩
	٢١٢، ٢٢٣، ٣٥٦، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٥، ٥٩٥
* الْكُرَاسَةُ لِلْجُرُولِيِّ	٤٧، ٢٦٣
* مَا جَرَتْ بِهِ التِّرَاعَةُ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ لِأَبِي الْبَرَكَاتِ الْبُلْفِيَّيِّ	٢٩٩
* الْمُحْكَمُ لِابْنِ سَيِّدِهِ	٣٧، ٦٢
* الْمُخَصَّصُ لِابْنِ سَيِّدِهِ	٦٢
* الْمَسْأَلَةُ الزُّنْبُورِيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ بِالشَّهَادَةِ الزُّنْبُورِيَّةِ لِأَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ	١٩٦
السَّيِّدِ الْبَطْلِيَّوسِيِّ	
* الْمُوطَأُ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ	٥٨٨

« أ »

- أدم (عليه السلام) ٣١٥ .
- إبراهيم بن السري بن سهل (أبو إسحاق الزجاج ٣١٦ هـ) ٢٧٧ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ .
- أبي بن خلف الجُمحي ١١٣ .
- أثير الدين أبو حيّان = محمد بن يوسف ٧٤٥ هـ .
- أحمد بن الحسين (أبو الطيّب المتنبي) ٣٢٠ ، ٤٨٢ ، ٥٠٨ ، ٥٤٧ ، ٥٧١ ، ٥٧٨ ، ٥٨٠ .
- الإمام أحمد بن حنبل « رضي الله عنه » ١٥٨ ، ٥٠٢ .
- أحمد بن عبد الله بن سليمان التَّنُوخي (أبو العلاء المَعَرِّي الشاعر) ١٩١ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٧٩ ، ٣٤٣ ، ٤٣٧ ، ٥٠٧ ، ٥١٧ ، ٥١٨ .
- أحمد بن محمد بن أحمد الأزديّ الإشبيليّ (أبو العباس بن الحاجّ ٦٥١ هـ) ١٩٥ .
- أحمد بن يحيى بن زيد الشَّيبانيّ (أبو العباس ثعلب ٢٩١ هـ) ٣٤٣ .
- أُحَيَّحَة بن الجَلَّاح ٥١٧ .
- الأخفش = سعيد بن مَسْعَدَة (الأخفش الأوسط) .
- أبو إسحاق الألبيريّ الأندلسيّ ١٤٦ .
- أَسْعَدُ أبي كَرَبٍ ٤٤٣ .
- أسماء بنت أبي بكر الصديق « رضى الله عنهما » ١١٤ .
- إسماعيل بن حمّاد الفَارابيّ الجوهريّ (أبو نصر الجوهريّ ٣٩٨ هـ) ٢٣٩ .
- إسماعيل بن القاسم بن عَيْذُون (أبو عليّ القَالِي البغداديّ ٣٥٦ هـ) ٢٥٨ .
- أبو الأسود الدُّؤليّ = ظالم بن عمرو .
- امرأة نخعية ٤٨٠ .
- امرؤ القيس (الشاعر) بن حَجَر بن الحارث الكِنْدِيّ ٧١ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ٢٤٧ ،

(١٤) فهرس الأعلام

٢٥٠ ، ٢٩٦ ، ٣٢٤ ، ٣٣٩ ، ٣٧٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٤٢٠ ، ٤٥٠ ، ٤٨٣ ،

٤٩٣ ، ٥٠٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٧٦ .

أَوْس بن جَر ٥٣٩ .

أُويس القُرْنِي ١١١ .

(ب)

ابن أبي بَجِيلَة ٤٨٧ .

أبو البركات البَلْفِيْقِي = محمد بن محمد بن إبراهيم ٧٧١ هـ .

البَطْلِيُوسِي = عبد الله بن محمد .

أبو بكر (القارئ) ١٠٩ .

أبو بكر بن شَبْرِيْن = محمد بن أحمد الجَذَامِي ٧٤٧ هـ .

أبو بكر الصِّدِّيق « رضى الله عنه » ٥٨٩ .

بكر بن محمد بن عثمان المازِنِي (أبو عثمان المازِنِي ٢٤٧ هـ) ٩٥ ، ٥٣٩ ، ٦٢٣ .

(ت)

تَابَط شَرَا (ثابت بن جابر بن سفيان الفَهْمِي) ٥١٥ .

التِّلْمِسَانِي ٣١٥ .

تَمَّام بن العباس ١٥٧ .

(ث)

ثعلب = أحمد بن يحيى .

(ج)

جَحْدَرُ اللَّصِّ ٣١٠ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ .

(١٤) فهرس الأعلام

- الْجَرْمِيُّ = صالح بن إسحاق .
جَرِير بن عبد الله الْبَجَلِيُّ « رضي الله عنه » ١١٥ .
جَرِير بن عطية بن حذيفة (الشاعر) ٢٩٧ ، ٣٨٧ .
الْجَزُولِيُّ = عيسى بن عبد العزيز ٦٠٧ هـ .
جعفر بن محمد (القارئ) ٣٣٨ .
جمال الدين الشَّريشي = محمد بن أحمد ٦٨٥ هـ .
ابن جَنِّي = عثمان بن جني .
أبو جهل ٥٧ .
الْجَوْهَرِيُّ = إسماعيل بن حماد .

« ح »

- ابن الْحَاجِّ = أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ٦٥١ هـ .
ابن الحاجب = عثمان بن عمر .
الحارث بن الصَّمة الأنصاري « رضي الله عنه » ٣١٠ .
الْحَجَّاجُ بن يوسف الثَّقَفِيُّ ١٠٩ ، ١١٤ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ .
الْحَرِيرِيُّ = القاسم بن علي .
أبو حَزَامٍ (صَاحِبُ الْعَوِيصِ) ٥٠٥ .
حَسَّان بن ثابت الأنصاري « رضي الله عنه » ١١٣ ، ٢١٢ ، ٢٤٦ ، ٢٨١ ، ٣١٣ ،
٣٢٨ ، ٣٤٥ ، ٤٤٥ .
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الْفَسَوِيُّ (أبو عليّ الفارسي ٣٧٧ هـ) ٣ ، ١٤ ، ١٩ ،
٢٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ،
١٥٧ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٤ .

(١٤) فهرس الأعلام

٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ،
٢٨٠ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣١٦ ، ٣٢٧ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ،
٣٥٥ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٣٩٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ،
٤٢٧ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٩ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٧١ ، ٤٧٨ ، ٤٨٣ ، ٤٨٩ ،
٤٩٧ ، ٥٠٤ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ،
٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٣ ،
٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦١٣ ، ٦١٧ .

أبو الحسن الأخفش = سعيد بن مسعدة .

الحسن بن رَشِيق الأزديّ القيرواني (ابن رَشِيق القيرواني ٤٥٠هـ) ٣٤٥ .

أبو الحسن بن الضّائع = علي بن محمد ٦٨٠هـ .

الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبَانِ (القاضي أبو سَعِيدٍ السَّيرافيّ ٣٦٨هـ) ٣٤٤ .

أبو الحسن بن عَصْفُور = عليّ بن مُؤْمِن .

حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصّديق ١٥٩ .

حمزة بن عبد الله بن الزبير ١٠٩ .

حمزة بن عبد المطلب « رضي الله عنه » ٢١٥ .

حُميد الأَرْقَط ٩٧ .

الإمام أبو حنيفة النُّعْمان « رضي الله عنه » ٥٠٢ .

حواء ٣١٥ .

أبو حَيَّان = محمد بن يوسف .

« خ »

خالد بن الوليد « رضي الله عنه » ١٣٦ ، ٤٩٩ .

- أم خالد بن الوليد ١٣٦.
حُبَيْب بن عبد الله بن الزبير ١٠٩.
حُبَيْب بن يَسَاف « رضي الله عنه » ١١٠.
خديجة بنت خُوَيْلِد « رضي الله عنها » ١٠٧.
خُرْتَق بنت هَفَّان ١١١.
الخليل بن أحمد بن عمرو الفَراهيديّ الأزدي (أبو عبد الرحمن الفَراهيديّ ١٧٠ هـ)
١٥٠ ، ٢٥٣ ، ٣٦٥ ، ٥٦٦.
خَوَاتُ بن جُبَيْر « رضي الله عنه » ١١٤.

((د))

أَبُو دُوَادٍ الإِيَادِيّ ٤٢٥.

((ذ))

- ذَاتُ النَّحَّيْنِ ١١٤.
ذَاتُ النَّطَاقَيْنِ = أسماء بنت أبي بكر الصديق.
ذُو الإِصْبَعِ العَدَوَانِي (حُرْثَان بن الحَرْثِ) ٦٦.
ذُو الرُّمَّةِ (غَيْلان بن عُقْبَةَ العَدَوِيّ) ٢٣٤ ، ٥٣٤.

((ر))

الرَّبِيعُ بن ضَبُع الفَرَارِيّ ٢٠٧.

(١٤) فهرس الأعلام

ابن أبي الرِّبيع = عبد الله بن أحمد بن عبيد الله ٦٦٨هـ .
ابن رَشِيقٍ = الحسن بن رَشِيقٍ الأزدِيُّ القَيروانيُّ ٤٥٠هـ .

« ز »

ابن الزَّبْعَرِيُّ = عبد الله بن الزبعرى القرشي .
بني زَبِيد ١٧٠ .
الزُّبَيْر بن العَوَّام « رضي الله عنه » ١٥٩ ، ١٨٩ ، ٢٦٩ ، ٤٢٩ .
الزَّجَّاجُ = إبراهيم بن السري ٣١٦هـ .
الزَّجَّاجِيُّ = عبد الرحمن بن إسحاق .
زُرَيْقُ = (زُرَيْق) ٣٩٦ ، ٣٩٧ .
زَيْدُ الخيل بن مُهْلِل الطائِي « رضي الله عنه » ١٠٧ .
زيد بن سهل الأنصاري (أبو طلحة) « رضي الله عنه » ١١٦ .
زيد بن عَتَاهِيَةَ ١٥٣ .
زيد بن عمر بن الخطاب ١٥٨ .
زينب بنت يوسف الثقفيَّة ٦٢٦ .
زُهَيْر بن أَبِي سُلَمَى (ربيعة) ٥ ، ٣٢ ، ٩٤ ، ١٢٣ ، ١٤٨ ، ٣٢٧ ، ٤١٠ ، ٥٠٤ ،
٥٥٢ ، ٥٦٥ ، ٥٧٧ ، ٦١٢ .
الزَّمْخَشَرِيُّ = محمود بن عمر .

« س »

سالم بن دَارَةَ ٥٥٥ .

(١٤) فهرس الأعلام

سَامَةَ بن لُؤَيٍّ ٥٤٥.

سُحَيْمٌ ٥٥.

سعد بن أَبِي وقَّاصٍ « رضي الله عنه » ٩٣ ، ١١٦ ، ٢٢٥.

سعيد بن جُبَيْرٍ (القارئ) ٢٢٧.

سعيد بن سعد بن عُبَادَةَ ١٦٠.

سعيد بن قيس الهمْدَانِيّ ٥١٥.

سعيد بن مَسْعَدَةَ الْمُجَاشِعِيّ (أبو الحسن الأَخْفَشُ الأوسط ٢١٥هـ) ٣٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ،

٩٥ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٦ ، ١٩٦ ، ٢٦٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٤١٩ ، ٥٣٠ ،

٥٣٩ ، ٦٠٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠.

أبو سُفْيَان بن حَرْب ٤١٥.

ابن السِّكِّيت = يعقوب بن إسحاق.

سليمان بن عبد الملك ٣٩٦.

السَّهَيْلِيُّ = عبد الرحمن بن عبد الله.

سيبويه = عمرو بن عثمان ١٨٠هـ.

ابن سَيْدَةَ = علي بن إسماعيل بن سَيْدَةَ ٤٥٨هـ.

السِّيرَافِيُّ = الحسن بن عبد الله ٣٦٨هـ.

« ش »

الشَّاطِئِيُّ = القاسم بن فَيْرَه بن خلف ٥٩٠هـ.

الشَّافِعِيُّ « رحمه الله تعالى » = محمد بن إدريس.

ابن الشَّاهِدِ ٦ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٧٣ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ،

٩٤ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٦ ، ٢٢٧ ، ٣٢١ ، ٣٥١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ،

(١٤) فهرس الأعلام

٤٤٠ ، ٤٦٢ ، ٤٧٩ ، ٤٩٠ ، ٥١٦ ، ٥٢٠ ، ٥٢٩ .

الشَّريْفُ المراكِشِيُّ ٣١١ .

شُعْبَةُ (القارئ) ١٤٤ .

الشُّلُوبِينَ = عمر بن محمد .

« ص »

صالح بن إسحاق الجَرَمِيُّ (أبو عمرو الجَرَمِيُّ ٢٢٥هـ) ١١٩ ، ٤٦٩ .

صَخْرُ بن عُمَيْر ٦٢٨ .

صفوان بن أمية « رضي الله عنه » ٣٩١ .

« ض »

ضَرَّازُ بن الخطَّاب بن مرداس ٢٣٢ .

« ط »

أبو طالب (عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ) ١٥ ، ٢٥١ ، ٤٧٢ .

طَرْفَةُ بن العَبْد ٤٣١ ، ٤٥٣ ، ٥٣٢ ، ٥٥١ ، ٥٦٢ ، ٦١٣ .

طَلْحَةُ بن أبي طلحة ، أحد بني عبد الدَّارِ ٣١٠ .

طلحة بن عُبَيْد الله « رضي الله عنه » ٤٢٩ .

أبو الطَّيِّبِ المتنبِّي = أحمد بن الحسين .

« ظ »

ظالم بن عمرو بن سُفيان (أبو الأسود الدُّؤلي ٦٩هـ) ١٠٢ ، ١٥٨ .

« ع »

- عائشة (أم المؤمنين) « رضي الله عنها » ١١٢ ، ١٥٩ .
عائكة بنت زيد بن عمرو بن نُفيل ٢٦٩ .
عاصم بن ثابت بن أبي الأَقْلَح « رضي الله عنه » ١٩٢ .
عاصم بن عمر بن الخطاب ١٥٨ .
أمُّ عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ١٥٨ .
ابنُ عامرٍ (القارئ) ٤٤٠ .
أبو العبَّاس ثَعْلَبُ = أحمد بن يحيى ٢٩١هـ .
العباس بن عبد المطلب « رضي الله عنه » ١٥٦ ، ١٥٧ .
أبو العبَّاس المُبرِّدُ = محمد بن يزيد .
عبد الرحمن بن إسحاق (أبو القاسم الرَّجَاجي ٣٣٧هـ) ٥٤ ، ٤٠٩ ، ٥٥٤ .
عبد الرحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق ١٥٩ .
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ١١٢ .
عبد الرحمن بن حَسَّان بن ثابت « رضي الله عنه » ٢٦ .
عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخَنْعَمي (أبو القاسم السُّهيلي ٥٨١هـ) ٥٨٤ ، ٥٨٥ .
عبد الرحمن بن عَوْف « رضي الله عنه » ٤٢٩ .
عَبْدُ شَمْسٍ بن عبد مَنَافٍ ١٢٠ .

عبد الصمد بن المُعَذِّل ٥٤٣.

عبد الله بن أحمد بن عُبَيْدِ اللهِ الأُمَوِيُّ القُرَشِيُّ (أبو الحسين بن أبي الربيع ٦٦٨هـ)
٧٥ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٢٦ ، ٢٦٣ ، ٣٩٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ،
٥٣٣.

عبد الله ذو الجَادَيْنِ المَزْنِيُّ « رضي الله عنه » ١١٣ ، ٥٠٤.

عبد الله بن رَوَاحَةَ « رضي الله عنه » ٢٤٧ ، ٥٤٦.

عبد الله بن الزُّبَيْرِ السَّهْمِيُّ القُرَشِيُّ « رضي الله عنه » ١٣ ، ٢٨٧ ، ٣٤٥.

عبد الله بن الزُّبَيْرِ « رضي الله عنهما » ١٠٩ ، ١١٤ ، ١٥٧ ، ١٥٩.

عبد الله بن الزُّبَيْرِ الأَسَدِيُّ (شاعر أُمَوِيّ) ١٨٧.

عبد الله بن العباس « رضي الله عنه » ١٠٠ ، ١٥٨ ، ٤٨٠.

عبد الله بن عمر « رضي الله عنهما » ١٥٧ ، ١٥٨.

أبو عبد الله بن الفَخَّارِ البَيْرِيُّ = محمد بن علي بن محمد ٧٢٣هـ.

عبد الله بن محمد بن السيد (أبو محمد البَطْلَيْوُسِيُّ ٥٢١هـ) ١٩٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨.

عبد الله بن مسعود « رضي الله عنه » ٥٧.

عبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مسعود الفقيه « رضي الله عنه » ٣٣٩.

عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (المُحَدِّثُ) ١٥٨.

عبيد الله بن عمر بن الخطاب ١٥٨.

عبد الملك بن مروان بن الحكم ٥٦ ، ٥٢١.

ابن عَبْدُون (الشاعر) ١٥٩.

عثمان بن جني الموصلي (أبو الفتح بن جني ٣٩٢هـ) ٦ ، ٦٧ ، ٢٦٩ ، ٤٢٤ ، ٥٣٧.

عثمان بن عفان « رضي الله عنه » ١١٦ ، ٤٢٩ ، ٥٨٩.

عثمان بن عمر بن أبي بكر الدُّونِي (أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب ٦٤٦هـ) ١٠٩ ،

١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٨٣ ، ٣٦٠ ، ٥٣٠.

(١٤) فهرس الأعلام

- أبو عثمان المازنيّ = بكر بن محمد.
عدي بن الرِّقَاع العامليّ ٢٤.
عروة بن الزبير (الفقيه) ١٥٩.
ابن عصفور = علي بن مؤمن.
عَضْدُ الدولة = فَنَّاخَسْرُو بن رُكْنِ الدولة.
علقمة (الفحل) بن عَبْدَةَ ٥٣٢.
علي بن إسماعيل بن سَيِّدَةَ اللُّغوي (أبو الحسن ابن سيده ٤٥٨هـ) ٢٠ ، ٣٧ ، ٦٢.
أبو علي البغدادي (القالي) = إسماعيل بن القاسم بن عَيْنُون ٣٥٦هـ.
علي بن حمزة بن عبد الله (أبو الحسن الْكِسَائِيّ ١٨٩هـ) ١٣ ، ١٥٤ ، ٣٧٤.
أبو علي الشُّلُوبِينُ الْأَسْتَاذ = عمر بن محمد.
علي بن أبي طالب « رضي الله عنه » ٥٥ ، ٥٦ ، ١٠٠ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ٢٢٥ ، ٣١٠ ،
٤٢٩ ، ٤٥٤ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٥١٥ ، ٥٢٢ ، ٥٩٠ ، ٥٩١.
أبو عليّ الفارسيّ = الحسن بن أحمد ٣٧٧هـ.
علي بن محمد الرِّبْعِيّ المعروف بِاللَّخْمِيّ المالكِيّ ٥١٦ ، ٥١٧.
علي بن محمد بن علي بن يوسف الْكِتَامِيّ (أبو الحسن بن الضّائع ٦٨٠هـ) ٥٨٥.
علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرميّ الْإِشْبِيلِيّ (أبو الحسن بن عصفور
٦٦٩هـ) ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢٢٠ ، ٢٩٧ ، ٣١١ ، ٣٨٧.
عَمَّار بن ياسر « رضي الله عنه » ٢٨٣.
عمر بن الخطّاب « رضي الله عنه » ٩٣ ، ٩٤ ، ١١٧ ، ١٥٨ ، ١٨٠ ، ٤٢٩ ، ٤٥٤ ،
٥١٦ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩.
عمر بن أبي ربيعة ٣٠٢ ، ٣٠٣.
عمر بن عبد العزيز « رضي الله عنه » ١١٧ ، ١٥٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٩٦.
عمر بن محمد بن عمر (الأستاذ أبو علي الشُّلُوبِينُ الْأَزْدِيّ ٦٤٥هـ) ١٩٣ ، ٣٩٤.

(١٤) فهرس الأعلام

أبو عمرو البَصْرِيُّ (القارئ) ١٣٧.

أبو عمرو الجَرَمِيُّ = صالح بن إسحاق.

عمرو بن العاص بن وائل السَّهْمِيُّ الْقُرَشِيُّ « رضي الله عنه » ٥٨ ، ٥٤٠.

عمرو بن عَبْدُودٍ ٥٩٠ ، ٥٩١.

عمرو بن عُبيدٍ ٢٢٥.

عمرو بن عثمان بن قنبر (أبو بشرٍ سيبويه ١٨٠هـ) ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٣٦ ،

٨٨ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ،

١٦٨ ، ١٧٨ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ،

٢٤٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، ٢٩٣ ، ٣١١ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٩ ،

٣٥٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٨١ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٢٩ ، ٤٤٠ ،

٤٤١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٥ ، ٤٦٣ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٤ ، ٤٨٤ ،

٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٤٩٥ ، ٥٣٣ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٩٨ ، ٦٠٨ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ،

٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٣.

عمرو بن كُلْثُومٍ (الشاعر) ١٨٨.

عمرو بن معدى كرب الزَّبيدِيُّ « رضي الله عنه » ١٣٥ ، ١٧٠.

عمرو بن هند ٤٨٠.

عنتر بن شداد العبسي ٢٩ ، ١٩٢ ، ٣٠١ ، ٤٣٦ ، ٤٨٣ ، ٥٤١ ، ٥٦٠ ، ٥٧٨.

عيسى بن عبد العزيز (أبو موسى الجَزُولِيُّ ٦٠٧هـ) ٤٧ ، ٢٦٣.

« ف »

الفَارِسِيُّ = الحسن بن أحمد ٣٧٧هـ.

فاطمة بنت رسول الله ﷺ ١٥٨.

(١٤) فهرس الأعلام

- أبو الفتح = ابن جني عثمان.
الفرّاء = يحيى بن زياد ٢٠٧ هـ.
الفرّاهيدي = الخليل بن أحمد ١٧٠ هـ.
الفرزدق (همّام بن غالب بن صعصعة) ٣١ ، ٢١٩ ، ٣١٢ ، ٤٤٢ ، ٥٨١ .
ابن فرقد ٣١٥ .
أم الفضل بنت الحارث ١٥٦ .
الفضل بن العباس ١٥٦ .
فناخسرو (عضد الدولة) بن ركن الدولة بن بويه الديلمي ٣٧٢ هـ ١٩٦ .

« ق »

- أبو القاسم الزجاجي = عبدالرحمن بن إسحاق.
أبو القاسم السهيلي = عبد الرحمن بن عبدالله.
القاسم بن علي بن محمد البصري الحريري ٥١٦ هـ ٤١٤ .
القاسم بن فيّره بن خلف الشاطبي الرعيني ٥٩٠ هـ ١٣ .
القالبي = إسماعيل بن القاسم.
أبو قحافة (والد الصديق) « رضي الله عنهما » ١٢٠ .
القطامي (عمير بن شبيب) ٤٣١ .
قطري بن الفجاءة المازني ٩٢ ، ٤٩٩ .
قيس بن الذريح ٢٤٩ .
قيس بن هبيرة بن المكشوح المرادي « رضي الله عنه » ١٣٥ ، ٥١٥ .

« ك »

- ابن كثير (القارئ) ٢٦٧.
كثير (عزة) بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي ١٥٩ ، ٣٧١ ، ٥٢١.
الكسائي = علي بن حمزة ١٨٩هـ.
كعب بن جعيل ٩٤.
كعب بن زهير « رضي الله عنه » ٢٩٠ ، ٢٩١.
كعب بن مالك الأنصاري « رضي الله عنه » ١٥٦ ، ٢٣٢.
أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ١٥٨.
الكميت بن زيد الأسدي (الشاعر الشيعي) ٤٤٦.
ابن كيسان = محمد بن أحمد بن إبراهيم ٢٩٩هـ .

« ل »

- ليد بن ربيعة العامري ٣٢.
اللخمي المالكي = علي بن محمد الربيعي اللخمي .
ليلي الأخيلية (ليلي بنت عبد الله بن الرحالة) ٢٠ ، ٦٢٣.

« م »

- المازني = بكر بن محمد ٢٤٧هـ.
الإمام مالك بن أنس (رحمه الله تعالى) ١٥٨ ، ٢٣٣ ، ٣٧٣ ، ٤٥٤ ، ٤٨٥ ،
٥٥١ ، ٥٨٨.
مالك بن الحارث (الأشتر النخعي) ١٥.
مالك بن أبي عامر ٢٩٤.

(١٤) فهرس الأعلام

- مالك بن عوف النَّصْرِيُّ « رضي الله عنه » ٦٢٩ .
ابن مالك = محمد بن عبد الله ٦٧٢هـ .
مالك بن المُرَجَّل أبو الحكم ٢٩ .
المُبَرِّدُ = محمد بن يزيد ٢٨٥هـ .
مُتَمَّم بن نُويرَةَ ٧٠ .
المتنبي = أحمد بن الحسين .
محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كَيْسَانَ (أبو الحسن بن كَيْسَانَ ٢٩٩هـ) ٨٦ ، ٢٠٤ .
محمد بن أحمد بن محمد الجُذَامِي (أبو بكر بن شَبْرِين ٧٤٧هـ) ٣٠ ، ١٦٠ .
محمد بن أحمد بن محمد (جمال الدين الشَّرِيشِي ٦٨٥هـ) ٢٢ .
محمد بن إدريس المَطَّلِبِيُّ (الشَّافِعِيُّ) ٣٧٣ ، ٤٥٤ ، ٥٥١ .
محمد بن الحسن الفقيه ١٥٤ .
أبو محمد بن السيد البَطَلَيْسِيُّ = عبدالله بن محمد ٥٢١هـ .
محمد بن عبدالله بن مالك الجَيَّانِي الطَّائِي (أبو عبدالله جمال الدين ابن
مالك ٦٧٢هـ) ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٢ ،
٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،
١٠٦ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ،
١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ،
٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٣ ،
٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٧ ،
٣٤٩ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ،
٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤٢٧ ، ٤٣٥ ،
٤٥٧ ، ٤٦٤ ، ٥٠٧ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٨ ، ٥٩٥ ، ٦٠٥ ، ٦١١ ،
٦٢٩ .

(١٤) فهرس الأعلام

- محمد بن علي بن أبي طالب (ابن الحنفية). ١٦٠ .
- محمد بن علي بن محمد بن الفَخَّارُ الجَذَامِيُّ (أبو عبدالله بن الفخار البيري ٧٢٣هـ).
١٩١ ، ١٩٣ .
- محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد (أبو البركات البُلْفِيقي ٧٧١هـ) ٢٩٩ .
- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر التُّمَالِيّ الأزديّ (أبو العباس المبرّد ٢٨٥هـ) ٢١١ ،
٢٢٠ ، ٤٤٢ ، ٤٩١ ، ٥٤٣ .
- محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (أثير الدين أبو حيان ٧٤٥هـ) ١٦٠ ، ٤٥٠ ،
٦٢٨ .
- محمود بن عمر جار الله (أبو القاسم الرَّمْخَشَرِيُّ ٥٣٨هـ) ٢٢٢ .
- ابن المُسْتَمْلِي ٢١ ، ٣٠ .
- مَسْلَمَةُ بن عبد الملك بن مروان ٥٦ .
- ابن مشرف ٦٤ ، ٩٧ ، ١٢١ .
- مصعب بن الزُّبَيْر ١٥٩ .
- مُعاوية بن أبي سفيان « رضي الله عنه » ١٠٠ ، ١١٦ ، ١٥٢ ، ١٨٢ .
- المَعْرِيّ (الشاعر) = أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان التَّنُوخِيّ .
- ابن معطٍ = يحيى بن عبد المعطي الرُّوَاوِيّ ٦٢٨هـ .
- المُغِيرَةُ بن شُعبة « رضي الله عنه » ٢٧٣ .
- مُنَبِّه بن الحَجَّاج ١٣٥ .
- الْمُنْذِر بن الزُّبَيْر ١٥٩ .
- الْمُنْذِر بن مُحَرَّر ٣٧٧ .
- المنصور (ال خليفة العباسي) ٢٢٥ .
- ابن مُهَيَّب ١٦ .
- ابن المُوَارِيّ ٥٠٨ .

« ن »

النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ (عبدالله بن قيس) « رضي الله عنه » ٣٧٧.
النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِي (زياد بن معاوية) ١٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٨١ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ،
٣٤٧ ، ٣٨٣ ، ٤٠١ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٧٠ ، ٥١٢ ، ٥٣١ ، ٥٣٤ ، ٥٦٤ ،
٦١٢.

نَبِيهِ بن الْحَجَّاج ١٣٥.
النُّعْمَان بن الْمُنْذِر ١٥٦.
نَافِعُ (القارئ) ١٠٩ ، ٢٤١ ، ٢٦٧.

« هـ »

هاشم بن عتبة بن أبي وقاص ٢٢٥.
ابن هُبَيْرَة = يزيد بن عمر.
هُدْبَة بن حَشْرَم ٢٣٠.
الهُرْمَزَان ١٥٨.
هشام بن عبد الملك ٢١٩ ، ٢٥٠.
هند بنت جِر ٢٩٦.

« و »

ورقة بن نُوفل ١٠٧.

« ي »

يحيى بن زياد بن عبدالله الدَّيْلَمِيّ (أبو زكرياء الفَرَّاءُ ٢٠٧هـ) ٦٤ ، ١٥٠ ، ١٩٦ ،
٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

يحيى بن عبد المعطي بن عبدالنور الزَّوَاوِيّ المغربي (أبو الحسن بن معطٍ ٦٢٨هـ) ٥ ،
٦ ، ٢٢ ، ١٧٣ ، ٢٠٣ ، ٣٢١ ، ٣٧٧ .

يحيى بن مَعِين ١٥٨ .

يزيد بن عمر بن هُبَيْرَة أبو خالد الفَزَارِيّ ٣١ .

يزيد بن مُعَاوِيَة ١٨٢ .

يَسَّار أبو لَيْلَى أبو عبد الرحمن بن أبي لَيْلَى الفقيه ١١٧ .

يعقوب بن إِسْحَاق الكوفي (أبو يوسف بن السَّكِّيتِ ٢٤٣هـ) ٢٢٠ .

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * أنثلاف النجدة في اختلاف نجات الكوفة والبحيرة للشرجي الزبيدي ، تحقيق/ طارق الجنابي ، (ط١) ١٤٠٧هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- * الإبدال لابن السكيت ، تحقيق/ حسين محمد شرف ١٣٩٨هـ ، القاهرة
- * الإبدال لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق/ عز الدين التنوخي ، ١٣٨٠هـ ، مجمع اللغة بدمشق
- * الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ، تحقيق عز الدين التنوخي ، ١٣٨١هـ ، دمشق .
- * إتحاف فضلاء البشر للبنا ، تحقيق/ شعبان محمد إسماعيل (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، بيروت
- * الإتقان للسيوطي ، قدم له/ محمد شريف سكر (ط١) ١٤٠٧هـ ، دار إحياء العلوم ، بيروت
- * الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ، تحقيق/ محمد عنان (ط١) ١٣٩٤هـ ، القاهرة
- * أخبار المراقسة وأشعارهم (ضمن ديوان امرئ القيس) ، جمع وتحقيق/ حسن السندوبي (ط١) ١٤١٠هـ ، بيروت
- * أخبار النجوين البصريين للسيرافي ، تحقيق/ محمد البنا (ط١) ١٤٠٥هـ ، دار الاعتصام
- * ارتشاف الغرب من لسان العرب لأبي حيان الأنطلسي ، تحقيق/ مصطفى أحمد النماس (ط١) ١٤٠٤هـ ، مطبعة النسر الذهبي
- * أزهار الرياض في أخبار عياض التلمساني ، طبع بإشراف لجنة من المغرب والإمارات
- * الأزهية في علم الحروف للهروي ، تحقيق/ عبد المعين الملوحي (ط١) ١٩٨١م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق
- * أساس البلاغة للزمخشري (ط٣) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م .
- * الاستذكار لابن عبد البر ، تحقيق/ علي النجدي ناصف، ١٣٩٠هـ ، القاهرة.
- * الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ، تحقيق/ علي البجاوي ، القاهرة
- * الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (هامش الإصابة)
- * أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * أسرار العربية لابن الأنباري ، تحقيق/ محمد بهجة البيطار ١٣٧٧هـ ، مطبعة الترقى بدمشق
- * الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة لمحمد بن علي الجرجاني، تحقيق/ عبدالقادر حسين ،
دار نهضة مصر، القاهرة.
- * الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز لعزالدين بن عبد السلام / المكتبة العلمية بالمدينة .
- * إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني ، تحقيق/ عبدالمجيد دياب ،
(ط١)، ١٤٠٦هـ شركة الطباعة العربية ، الرياض .
- * الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق/ فايز ترحيني، ١٤٠٤هـ ، بيروت.
- * الاشتقاق لابن دريد، تحقيق/ عبدالسلام هارون (ط٣) مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- * الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، دار صادر، بيروت.
- * الإصباح في شرح الإقتراح، تأليف/ محمود فجال (ط١) ١٤٠٩هـ ، دار القلم ، دمشق
- * إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق/ أحمد شاكر وعبدالسلام هارون (ط٤) ، دار المعارف،
القاهرة
- * الإصمعيات للأصمعي ، تحقيق/ أحمد شاكر وعبدالسلام هارون (ط٥) ، بيروت.
- * أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني ، دار المعرفة ، بيروت .
- * الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج ، تحقيق/ عبدالحسين الفتيلي، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- * الأضداد لابن الأنباري ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، ١٤٠٧هـ ، المكتبة العصرية، بيروت.
- * أنواء البياض في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي ، (ط٢) ، ١٤٠٠هـ.
- * إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ، دار ومكتبة الهلال بيروت ، ١٩٨٥م.
- * الإعلام لخير الدين الزركلي (ط٣).
- * أعمال الإعلام لابن الخطيب ، تحقيق/ ليفي بروفنسال ، بيروت ، ١٩٥٦م.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ، تحقيق/ أحمد محمد قاسم.
- * الإقناع في العروض للصاحب بن عباد ، تحقيق/ محمد آل ياسين (ط١) ، ١٣٧٩هـ ، مكتبة المعارف ، بغداد.
- * الإقناع في القراءات السبع لابن البائش ، تحقيق/ عبدالمجيد قطامش ، (ط١) ، ١٤٠٣هـ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة ، أم القرى.
- * ألفية ابن معيط ، تحقيق/ حامد العبدلي (ط١) ، ١٤١٠هـ ، مطبعة العاني ، بغداد.
- * أمالي ابن الشجري ، تحقيق/ محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- * الإمالي لأبي علي القالي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- * الأمثال لابن سلام ، تحقيق/ عبدالمجيد قطامش ، ١٤٠٠هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق.
- * إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري ، (ط١) ، ١٣٩٩هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * الأموال لابن سلام ، تحقيق/ محمد هراس ، (ط٣) ، ١٤٠١هـ ، الكليات الأزهرية.
- * إنباء الخمر بانباء العمر لابن حجر العسقلاني ، (ط١) ، ١٣٨٨هـ ، الهند.
- * إنباء الرواة على أنباء النجاة للعفطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ .
- * الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، تصحيح/ محمد محيي الدين ، ١٤٠٧هـ ، المكتبة العصرية ، صيدا.
- * أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم المدني ، تحقيق/ شاكر هادي شكر ، (ط١) ، ١٣٨٨هـ ، مطبعة النعمان النجف الأشرف.
- * أهدى سبيل إلى علمي الخليل ، تأليف/ محمود مصطفى ، (ط١) ، ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * أوصاف الناس في التواريخ والصلوات لابن الخطيب ، تحقيق/ محمد كمال شبانة.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محيي الدين ، (ط٦) ، ١٩٨٠م ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان.
- * أيام العرب في الجاهلية ، ألفه نخبة من العلماء ، دار الباز.
- * إيجاز الشعر = شرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي.
- * الإيجاز العنصدي للفارسي ، تحقيق/ حسن شاذلي فرهود ، (ط٢) ، ١٤٠٨هـ ، دار العلوم
- * الإيجاز في علوم البلاغة للقرظيني ، تحقيق/ محمد عبدالمنعم ، (ط٥) ، ١٤٠٠هـ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت.
- * إيجاز المسالك إلى قواعد الإمام مالك للونشريسي، تحقيق/ أحمد بوطاهر، ١٤٠٠، الرباط .
- * البارع في علم العروض لابن القطاع ، تحقيق/ أحمد محمد عبدالدايم (ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة.
- * البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ، تحقيق/ مجموعة من العلماء (ط٢) ، ١٤١٣هـ ، وزارة الأوقاف ، الكويت.
- * البحر المحيط في علم التفسير، لأبي جيان الأنطلسي ، (ط٢) ، ١٣٩٨هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- * بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، راجعه عبدالحليم محمد، (ط٢)، ١٤٠٣ .
- * البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ، (ط٣) ١٩٨٠م ، مكتبة المعارف ، بيروت.
- * البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ، حققه نخبة من العلماء، ١٤٠٥هـ ، بيروت .
- * البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة.
- * البديع في البديع لأسامة بن منقذ ، تحقيق عبدأ علي مهنا ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، (ط٢) ، ١٣٩١هـ ، دار المعرفة ، بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * البسيط في شرح جمل الزجاجة لابن أبي الربيع ، تحقيق/ عياد الشبيبي (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- * بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبد المتعال الصعدي، مكتبة الآداب الجاميز.
- * بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ، بيروت.
- * البلغة في أصول اللغة للقنوجي ، تحقيق/ نذير مكتبي ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت.
- * البياض في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٤٠٠هـ.
- * البياض والتبيين للجاحظ ، تحقيق/ عبدالسلام هارون، (ط٤)، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- * تأويل مشكل القرآن لابن قتيبه، تحقيق/ السيد أحمد صقر ، (ط٣) ، ١٤٠١هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * تاريخ الأدب العربي لغروخ (ج٦) ، (ط١) ١٩٨٣م ، دار العلم للملايين ، بيروت.
- * تاريخ الأمر والملوك للطبري ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، دار سويدان ، بيروت.
- * التاريخ الأندلسي لعبد الرحمن الحجي ، (ط٣) ، ١٤٠٧هـ ، دار القلم ، بيروت.
- * التبصرة في القراءات لمكي القيسي ، تحقيق/ محيي الدين رمضان، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت.
- * التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق / فتحي علي الدين ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ دار الفكر ، دمشق.
- * التبيان في علم المعاني والبديع والبيان للطبيبي ، تحقيق/ هادي الهلالي ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، عالم الكتب ، بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للحكبري ، تحقيق/ عبدالرحمن العثيمين ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، دار الغرب الإسلامي.
- * تحرير التعبير لابن أبي الإصبع ، تحقيق/ حفني محمد شرف.
- * تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ عباس الصالحي ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- * التذكرة في القراءات لأبي الحسن بن غلبون ، تحقيق/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، (ط٢) ، ١٤١١هـ ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة.
- * تذكرة النجاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ عفيف عبدالرحمن (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- * ترتيب المدارك للقاضي عياض ، وزارة الأوقاف بالمغرب.
- * التسهيل لابن مالك ، تحقيق/ محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ
- * التصريح على التوضيح للأزهري ، صححه نخبة من العلماء ، دار الفكر ، بيروت .
- * تحريف الأسماء ، تأليف الطنطاوي ، (ط٦) ، ١٤٠٨هـ ، الجامعة الإسلامية بالمدينة.
- * التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ كاظم بحر المرجان ، ١٤٠١هـ.
- * التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ، تحقيق سعيد أحمد ، المغرب .
- * تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق/ عبد السلام هارون وآخرين ، ١٣٨٤هـ ، القاهرة.
- * توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك للمراذبي ، تحقيق/ عبدالرحمن علي سليمان ، (ط٢) ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة.
- * التوطئة لأبي علي الشلوبين ، تحقيق / يوسف المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة.
- * التيسير في القراءات السبع للداني ، عني بتصحيحه أوتويرتزل، استانبول ، مطبعة الدولة، ١٩٣٠م

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، (ط١) ، ١٤٠٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- * الجمل في النحو المنسوب للخليل ، تحقيق / فخر الدين قباوة (ط٢) ، ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- * الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق / علي توفيق الحمد ، (ط٣) ، ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- * جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ، تحقيق / محمد الهاشمي ، (ط٢) ، ١٤٠٦ هـ ، دار القلم ، دمشق .
- * جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ، تحقيق / علي فاعور ، (ط١) ، ١٤٠٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- * جمهرة الأمثال للحسكري ، تحقيق / أحمد عبدالسلام ، ١٤٠٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- * جنى الجناس للسيوطي ، تحقيق / محمد الخفاجي ، ١٩٨٦ م ، مصر .
- * الجنى البداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق / فخر الدين قباوة وغيره ، (ط١) ، ١٤١٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- * جنائ الجناس في علم البديع للصفدي ، تحقيق / سمير حسين حليبي ، (ط١) ، ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- * جواهر الأدب للإربلي ، تحقيق / إميل بديع يعقوب ، (ط١) ، ١٤١٢ هـ ، دار النفائس ، بيروت .
- * الجوهرة الفريدة في قافية القصيدة للمجلي ، تحقيق / شعبان صلاح ، (ط١) ، ١٤١٠ هـ ، دار الثقافة العربية ، القاهرة .
- * ابن الحاج النحوي ، تأليف حسن الشاعر ، (ط١) ، ١٤٠٦ هـ ، دار القلم ، دمشق .
- * حاشية الخصري علي ابن عقيل ، ١٣٩٨ هـ ، دار الفكر ، بيروت .

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * جاشية الصبا على الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر.
- * الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق/ عبدالعال سالم مكرم، (طه) ١٤١٠هـ ، مؤسسة الرسالة.
- * حجة القراءات لابن زنجلة ، تحقيق/ سعيد الأفغاني ، (ط٢) ، ١٣٩٩هـ ، مؤسسة الرسالة .
- * الحجة للقراء السبعة للفارسي ، تحقيق ومراجعة/ نخبة من العلماء ، ١٤٠٤هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق - بيروت.
- * الحديث النبوي في النحو العربي ، تأليف/ محمود الفجال ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، نادي أبها الأدبي.
- * جِزْز الأمانى ووجه التهاني (الشاطبية) ، تحقيق/ محمد الزعبي ، (ط٢) ١٤١٠هـ ، دار المطبوعات الحديثة ، المدينة المنورة.
- * حروف المعاني للزجاجي ، تحقيق/ علي توفيق الحمد، (ط٢) ، ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة .
- * حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، (ط١) ، ١٣٨٧هـ.
- * حكمة التشريع وفلسفته للشيخ علي الجرجاوي ، (طه) ، دار الفكر، القاهرة .
- * حلية الأولياء للأصبهاني ، (ط٢) ، ١٣٨٧هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- * حماسة البحتري ، تحقيق / لويس شيخو ، بيروت.
- * الحماسة البصرية لصدر الدين البصري ، تحقيق/ مختار الدين أحمد ، (ط٢) ، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت.
- * الخطريات لابن جنى، تحقيق/ علي ذو الفقار ، (ط١) ١٤٠٨هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- * الخراج لأبي يوسف ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * خزانة الأدب وغاية الأذب للحموي ، شرح عصام شيعيتو ، ١٩٨٧م ، دار الهلال ، بيروت
- * خزانة الأدب للبخاري ، تحقيق/ عبدالسلام هارون ، (ط٢) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- * الخصائص لابن جني ، تحقيق/ محمد علي النجار ، (ط٣) ، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت.
- * ذرة الحجال في أسماء الرجال للمكناسي ، تحقيق/ محمد أبوالنور ، ١٣٩١هـ ، مصر.
- * الدرر في اختصار المغازي والسير ليوسف النمري ، ١٤٠٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ، بيروت.
- * دلائل الإعجاز للجرجاني ، تحقيق/ محمد عبدالمنعم خفاجي ، ١٤٠٠هـ ، مكتبة القاهرة.
- * الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون اليمري ، تحقيق / محمد أبو النور ، ١٩٧٢م ، القاهرة.
- * ديوان إبراهيم الصولي ، تحقيق عبد العزيز الميمني « الطرائف الأدبية » ، بيروت .
- * ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق/ محمد نفاع وحسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٦٩م
- * ديوان الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق/ عادل سليمان جمال ، (ط٢) ، ١٤١١هـ ، الخانجي ، القاهرة.
- * ديوان أبي إسحاق الإلبيري ، تحقيق/ محمد الدايه ، (ط١) ، ١٣٩٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- * ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق/ محمد حسن آل ياسين ، مكتبة النهضة ، بغداد.
- * ديوان الأشهب بن رميلة (شعراء أمويون) نوري القيسي .
- * ديوان الأعشى ، شرح وتعليق/ محمد محمد حسين ، (ط٧) ١٤٠٣هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- * ديوان الأغلب العجلي (شعراء أمويون) نوري القيسي.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * ديوان امرئ القيس ، تحقيق/ محمد أبو الفضل، (ط٤) ، دار المعارف ، القاهرة.
- * ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه بشير يموت ، (ط١) ، بيروت ، ١٩٣٤م.
- * ديوان أوس بن حجر ، تحقيق/ محمد نجم ، ١٤٠٦هـ ، دار بيروت.
- * ديوان أيمن بن خريم ، جمع وتحقيق / الطيب عياش مجلة حوليات الجامعة التونسية ، (عدد٩) ١٩٧٢م.
- * ديوان البحري ، دار صادر ، بيروت.
- * ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق/ عزة حسن ، (ط٢) ، ١٩٧٢م ، دار الثقافة ، دمشق.
- * ديوان تائب شرا ، تحقيق/ علي شاكر ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- * ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق/ نعمان أمين ، (ط٢) ، دار المعارف ، مصر.
- * ديوان جميل بثينة ، جمع وتحقيق/ حسين نصار ، دار مصر للطباعة.
- * ديوان حاتم الطائي ، تحقيق/ عادل سليمان ، (ط٢) ، ١٤١١هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- * ديوان الحارث بن حلزة ، تحقيق/ إميل بديع يعقوب ، ١٤١١هـ ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- * ديوان الحارث بن خالد المخزومي ، تحقيق/ يحيى الجبوري ، بغداد ، ١٩٧٢م.
- * ديوان حسا بن ثابت ، تحقيق/ سيد حنفي حسنين ، دار المعارف ، القاهرة.
- * ديوان الحسين بن مطير ، تحقيق/ حسين عطوان ، دار الجيل ، بيروت.
- * ديوان الحطيئة ، تحقيق/ نعمان محمد أمين ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- * ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة وتحقيق/ عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٥١م.
- * ديوان الخرنق ، تحقيق/ يسري عبد الغني ، (ط١) ، ١٩٩٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * ديوان خفاف بن نذبة السلمي (شعراء إسلاميون) نوري القيسي.
- * ديوان الخنساء ، تحقيق/ عبدالسلام الحوفي ، ١٤٠٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * ديوان الخوارج ، شعرهم خطبهم رسائلهم ، جمع وتحقيق/ نايف معروف ، (ط١) ، ١٩٨٣هـ ، بيروت.
- * ديوان أبي داود الإيادي ، نشره/ جوستاف جرونيام ، ترجمة/ إحسان عباس ، (ط١) ، ١٩٥٩هـ ، بيروت.
- * ديوان أبي ذهبل الجمحي ، تحقيق/ عبدالعزيز عبدالمحسن ، بغداد ، ١٩٧٢م.
- * ديوان ذي الرمة ، تحقيق/ عبدالقدوس أبوصالح ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، مؤسسة الإيمان ، بيروت.
- * ديوان ذي الرمة ، بعناية وتصحيح/ كارليل هنري ، كمبردج ، لندن ، ١٩١٩م.
- * ديوان رؤبة بن العجاج ، بعناية/ وليم بن الورد البروسي ، (ط٢) ، ١٤٠٠هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت.
- * ديوان الراعي النميري ، تحقيق/ راينهرت ، ١٤٠١هـ ، بيروت.
- * ديوان ربيعة بن مقروم الضبي (إسلاميون).
- * ديوان الردة ، جمع وتحقيق/ علي العثوم ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، مكتبة الرسالة الحديثة.
- * ديوان أبو زيد الطائي (شعراء إسلاميون) نوري القيس.
- * ديوان زياد الأعجم ، جمع وتحقيق/ يوسف بكار ، (ط١) ، ١٩٨٣م ، دار المسيرة.
- * ديوان زيد الخيل ، جمعه وحققه/ أحمد البزرة ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، دار المأمون ، دمشق.
- * ديوان زهير بن أبي سلمى ، بشرح ثعلب ، تحقيق/ حنا نصر ، (ط١) ، ١٤١٢هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- * ديوان سلامة بن جندل ، تحقيق/ فخر الدين قباوة ، (ط٢) ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية .
- * ديوان الإمام الشافعي ، جمع/ نعيم زرزور ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * ديوان الشماخ ، تحقيق/ صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨م.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * ديوان أبو صخر الهذلي (شعراء أمويون) نوري القيسي .
- * ديوان الرمة بن عبد الله القشيري ، جمع وتحقيق/ عبدالعزيز الفيصل ، نادي الرياض الأدبي، ١٤٠١هـ.
- * ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر.
- * ديوان الطرماح بن حكيم ، تحقيق/ عزة حسن ، دمشق ، ١٩٦٨م.
- * ديوان عامر بن الطفيل ، ١٤٠٦هـ ، دار بيروت.
- * ديوان العباس بن مرداس ، جمع وتحقيق/ يحيى الجبوري ، بغداد ، ١٩٦٨م.
- * ديوان عبد الرحمن بن حسان ، جمع وتحقيق/ سامي العاني ، بغداد ، ١٩٧١م.
- * ديوان عبد الله بن الرميثة ، تحقيق/ أحمد النفاخ ، ١٩٥٩م ، دار العروبة ، القاهرة.
- * ديوان عبد الله بن رواجه ، تحقيق/ وليد قصاب ، (ط٢) ، ١٤٠٨هـ ، دار الضياء ، عمان.
- * ديوان عبد الله بن الزبيري ، تحقيق/ يحيى الجبوري ، (ط٢) ، ١٤٠١هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- * ديوان عبد الله بن الزبير الأسدي ، جمع وتحقيق/ يحيى الجبوري ، (ط١) ، ١٩٧٤م ، وزارة الاعلام ، بغداد.
- * ديوان ابن عبدون ، تحقيق/ سليم التنير ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، دار الكتاب العربي ، دمشق.
- * ديوان عبيد بن الأبرص ، ١٤٠٤هـ ، دار بيروت.
- * ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق/ محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ.
- * ديوان العجاج ، تحقيق/ عزة حسن ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م.
- * ديوان عدي بن الرقاع ، جمع وتحقيق/ عبدالله البركاتي ، ١٤٠٦هـ ، المكتبة الفيصلية ، مكة.
- * ديوان عدي بن زيد العبادي ، جمع وتحقيق/ محمد المعيد ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٦٥م.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * ديوان علقمة بن عبدة ، تحقيق/ لطفی الصقال ودرية الخطيب ، حلب ، ١٩٧٠م.
- * ديوان علي (رضي الله عنه) ، جمع/ نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٤هـ.
- * ديوان عمران بن حطان (ضمن ديوان الخوارج).
- * ديوان عمرو بن أحمـر الباهلي ، جمع وتحقيق/ حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- * ديوان عمرو بن كلثوم ، تحقيق/ إميل بديع يعقوب ، ١٤١١هـ ، دار الكتب العربي ، بيروت.
- * ديوان عمرو بن معدى كرب ، تحقيق/ مطاع الطرابيشي ، (ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- * ديوان عنتره ، تحقيق/ محمد مولوي ، (ط٢) ، ١٤٠٣هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت.
- * ديوان الفرزدق ، تحقيق/ مجيد طراد ، (ط١) ، ١٤١٢هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- * ديوان القطامي ، تحقيق/ إبراهيم السامرائي وأحمد المطلوب، بيروت ، ١٩٦٠م.
- * ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق/ ناصر الدين الأسد ، (ط٣) ، ١٤١١هـ ، بيروت.
- * ديوان قيس بن الذريح (قيس ولبنى) جمع وتحقيق/ حسين نصار ، دار مصر للطباعة.
- * ديوان كُثَيِّر عزة ، جمع وتحقيق/ إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧١م.
- * ديوان كعب بن زهير ، تحقيق/ علي فاعور ، ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق/ سامي العاني ، ١٩٦٦م ، مكتبة النهضة ، بغداد .
- * ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتحقيق/ داود سلوم، بغداد ، ١٩٦٩م.
- * ديوان الكميت بن معروف الأسدي (شعراء مقلون) حاتم الضامن.
- * ديوان لبيد العامري ، دار صادر.
- * ديوان ليلى الأخيلية ، جمع وتحقيق/ خليل العطية ، بغداد ، ١٩٦٧م .
- * ديوان مالك بن الربيع ، نوري القيسي ، ١٩٦٩م.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * ديوان مَتمم بن نويرة ، تأليف/ ابتسام الصفار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨م.
- * ديوان المتنبي بشرح العكبري ، ضبطه وراجعته نخبة من العلماء ، دار المعرفة ، بيروت.
- * ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق/ عبدالستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة.
- * ديوان المخبل السعدي (شعراء مقلون) حاتم الضامن.
- * ديوان المزار بن سعيد الفقعسي ، نوري القيسي، مجلة المورد العراقية (ع ٢ ، ج ٢) ، ١٩٧٢م.
- * ديوان مسكين الدارمي ، جمع وتحقيق/ خليل العطية وعبدالله الجبوري ، بغداد ، ١٩٧٠م.
- * ديوان المعري (سقط الزند) دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٠هـ.
- * ديوان معن بن أوس ، جمع وتحقيق/ عمر القطان ، (ط١) ، ١٤٠٣هـ.
- * ديوان المقنع الكندي (شعراء أمويون) نوري القيسي .
- * ديوان النابغة الجعدي ، جمع وتحقيق/ عبدالعزيز رباح ، (ط١) ، ١٣٨٤هـ ، المكتب الإسلامي، دمشق.
- * ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، (ط٣) ، دار المعارف ، القاهرة.
- * ديوان أبي النجم العجلي ، صنعه وشرحه/ علاء الدين أغا ، ١٤٠١هـ ، الرياض.
- * ديوان نصيب بن رباح ، جمع وتحقيق/ داود سلوم ، (ط١) ، ١٩٦٨م ، مكتبة الأندلس ، بغداد.
- * ديوان النمر بن تولب (شعراء إسلاميون) نوري القيسي .
- * ديوان نهشل بن حري (شعراء مقلون) حاتم الضامن.
- * ديوان أبي نواس = شرح ديوان أبي نواس.
- * ديوان هُدبة بن الحُشَرم ، جمع وتحقيق/ يحيى الجبوري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٦م.
- * ديوان يزيد بن الطُّثَريّة ، تحقيق/ ناصر الرشيد ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، دار مكة.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * ديوان يزيد بن معاوية.
- * الذيل التام على دول الإسلام للسخاوي (مخطوط) مصورة في مركز البحث العلمي لأم القرى، رقم ٩٥٨ تاريخ.
- * ذيل طبقات الحفاظ للذهبي ، تأليف السيوطي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- * الذيل على الخبر لأحمد بن عبد الرحيم ، تحقيق/ صالح مهدي ، (ط١) ، ١٤٠٩هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- * الرد على النجاة لابن مضاء ، تحقيق/ محمد إبراهيم البنا ، (ط١) ، ١٣٩٩هـ ، دار الاعتصام، القاهرة.
- * الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق/ أحمد شاكر.
- * رسالة كلاً في القرآن لأبي جعفر الطبري ، تحقيق/ أحمد فرحات ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، مكتبة الخافقين ، دمشق.
- * رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق/ أحمد الخراط ، (ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، دار القلم ، دمشق.
- * الروض الأنف للسهيلى ، ضبط/ طه عبد الرؤوف ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٨هـ.
- * زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسفي ، تحقيق/ محمد حجي ومحمد الأخضر ، (ط١) ، ١٤٠١هـ ، دار الثقافة - الدار البيضاء.
- * السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق/ شوقي ضيف ، (ط٢) ، ١٤٠٠هـ ، دار المعارف، القاهرة.
- * سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق/ حسن هنداوي ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، دار القلم ، دمشق.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * سنن الترمذي ، تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر ، (ط٢) ، ١٣٥٦هـ ، مطبعة البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
- * سنن أبي داود ، إعداد وتعليق/ عزت عبيد الدعاس ، دار الحديث ، حمص - سورية.
- * سنن النسائي بشرح السيوطي ، تحقيق لجنة من العلماء ، (ط١) ، ١٣٨٣هـ ، مطبعة البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
- * سير أعلام النبلاء للذهبي ، حققه نخبة من العلماء ، (ط٨) ، ١٤١٢هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- * السير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، تأليف/ محمود الفجال ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، نادي أبها الأدبي.
- * السيرة النبوية لابن هشام المحافري ، تحقيق نخبة من العلماء.
- * السيرة النبوية لابن كثير الدمشقي ، ضبط/ أحمد عبدالشافعي ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- * شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ، ١٣٤٩هـ - القاهرة.
- * شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، (ط١) ، ١٣٩٩هـ ، دار الفكر - بيروت.
- * شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، تحقيق/ زهير غازي زاهد، ١٤٠٦هـ ، عالم الكتب، بيروت.
- * شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق/ محمد علي سلطاني ، ١٩٧٩م ، دار المأمون للتراث - دمشق.
- * شرح الأبيات المشككة للإعراب للفارسي ، تحقيق/ حسن هنداوي ، (ط١) ، ٧١٤٠هـ ، دار القلم - دمشق.
- * شرح اختيارات المفضل للتبريزي ، تحقيق/ فخر الدين قباوة ، (ط٢) ، ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ، تحقيق/ عبدالستار فراج ، مطبعة المدني ، القاهرة.
- * شرح الإلفية للأشموني ، دار إحياء الكتب العربية - مصر.
- * شرح الإلفية للشريشي « التعليقات الوفية بشرح الدرّة الألفية » (مخطوط) صورة منها في مركز البحث العلمي لأم القرى عن نسخة دار الكتب (٥١٧ نحو).
- * شرح ألفية ابن معطي لابن جمعه ، تحقيق/ علي موسى الشوملي ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، مكتبة الخريجي - الرياض.
- * شرح الإلفية لابن الناطم ، تحقيق/ عبدالحميد السيد محمد ، دار الجيل - بيروت.
- * شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق/ عبدالرحمن السيد و محمد المختون ، (ط١) ، ١٤١٠هـ ، هجر للنشر - مصر.
- * شرح التلخيص للبابرتي ، تحقيق/ محمد مصطفى صوفية ، (ط١) ، ١٣٩٢هـ / المنشأة العامة للنشر طرابلس - ليبيا.
- * شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول للقرافي ، تحقيق طه عبد الرؤوف ، ١٣٩٣ ، دار الفكر ، القاهرة .
- * شرح جمل الزجاجة لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق/ صاحب أبوجناح ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل.
- * شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق/ أحمد أمين وعبد السلام هارون ، (ط٢) ، ١٣٨٧هـ ، القاهرة.
- * شرح ديوان أبي نواس إيليا الجاوي ، الشركة العالمية للكتاب - بيروت ، ١٩٨٧م
- * شرح شافية ابن الحاجب لرعي الدين الإستراباذي ، حققه نخبة من العلماء ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * شرح شذور الذهب لابن هشام ، تعليق/ محمد محيى الدين ، دار الفكر - بيروت.
- * شرح شواهد الألفية للحنيني (هامش شرح الألفية للأشموني).
- * شرح شواهد الإيضاح لابن بري ، تحقيق/ عيد مصطفى درويش، القاهرة، ١٤٠٥هـ.
- * شرح شواهد الشافية للبغدادى ، تحقيق نخبة من العلماء ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * شرح شواهد المغني للسيوطي ، أشرف على طبعه أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة ، بيروت.
- * شرح عقود الجمان للسيوطي ، القاهرة.
- * شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تصحيح وتعليق محمد محيى الدين ، (ط٢٠) ، ١٤٠٠هـ، دار التراث - القاهرة.
- * شرح عمدة الحفاظ وعمدة الالفاظ لابن مالك ، تحقيق/ عبدالمنعم هريدي ، (ط١) ، مطبعة الأمانة - القاهرة.
- * شرح الكافية لرزي الدين الاستراباذي ، (ط٣) ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- * شرح الكافية البديعية لصفى الدين الحلبي ، تحقيق/ نسيب نشاوي ، ١٤٠٣هـ ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- * شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق/ عبدالمنعم أحمد هريدي ، دار المأمون.
- * شرح كلاً وبلى ونعم للقيسي ، تحقيق/ أحمد عرفات ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، دار المأمون للتراث، دمشق.
- * شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ صلاح راوي ، (ط٢) .
- * شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت .
- * شرح ملحمة الإعراب للحريزي ، تحقيق/ أحمد محمد قاسم ، (ط٢) ، ١٤١٢هـ ، مكتبة دار التراث - المدينة.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * شرح الملوكي في التصريف لابن يعيث ، تحقيق/ فخر الدين قباوة ، (ط١) ، ١٣٩٣هـ ،
المكتبة العربية - حلب.
- * شرح الموطأ للزرقاني ، تصحيح لجنة من العلماء ، ١٣٥٥ ، دار الفكر ، القاهرة .
- * شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق/ موسى العلي ، ١٤٠٠هـ ، مطبعة الآداب ،
بغداد.
- * شروح التلخيص ، دار السرور - بيروت.
- * شعراء إسلاميون ، نوري حمودي القيسي ، (ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب - بيروت.
- * شعراء أمويون ، نوري حمودي القيسي ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب ، بيروت.
- * شعراء مقلون ، جاتم الزمان ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، عالم الكتب - بيروت.
- * شعر الخلفاء في العصرين الراشدي والأموي نبال خماس.
- * شعر الخوارج = ديوان الخوارج شعرهم ...
- * شعر الدعوة الإسلامية في عهد النبوة والخلفاء الراشدين ، جمع وتحقيق/ عبدالله الحامد ،
(ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، دار الأصالة - الرياض.
- * الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق/ أحمد شاكر ، دار المعارف - مصر ، ١٩٦٦م.
- * شفاء الحليل في إيضاح التسهيل للسلسلي ، تحقيق/ عبدالله البركاتي ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ،
المكتبة الفيصلية - مكة.
- * شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ،
بيروت.
- * الصحابي لابن فارس ، تحقيق/ السيد أحمد صقر ، مطبعة الحلبي - القاهرة.
- * الصحاح للجوهري ، تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطار ، (ط٣) ، ١٤٠٤هـ ، دار العلم للملايين ،
بيروت.
- * صحيح مسلم بشرح النووي ، (ط١) ، ١٣٤٧هـ ، المطبعة المصرية بالأزهر.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * الصناعتين لأبي لهلال العسكري ، تحقيق/ مفيد قميحة ، (ط٢) ، ١٤٠٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * الرنوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ، دار مكتبة الحياة - بيروت.
- * طبقات المفسرين للداودي ، تحقيق/ علي محمد عمر ، (ط١) ، ١٣٩٢هـ.
- * طبقات النحويين واللخويين للزبيدي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، دار المعارف ، القاهرة.
- * الطراز للعلوي ، راجعه وضبطه نخبة من العلماء ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- * العدة للقاضي أبي يعلى الحنبلي ، تحقيق/ أحمد المبارك ، (ط٢) ، ١٤١٠هـ ، الرياض.
- * عمدة البروق ، للونشريسسي ، تحقيق/ حمزة أبو فارس ، (ط١) ، ١٤١٠هـ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- * عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص).
- * عروص ابن جني ، تحقيق/ حسن فرهود ، (ط١) ، ١٣٩٢هـ ، بيروت.
- * عروص الورقة للجوهري ، تحقيق/ صالح بدوي ، نادي مكة الثقافي ، ١٤٠٦هـ.
- * الحققة الفريدة لابن عبدة ربه ، تحقيق/ نخبة من العلماء. ١٤٠٣هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- * العمدة لابن رشيقة ، تحقيق/ محمد محيى الدين ، (طه) ، ١٤٠١هـ ، دار الجيل - بيروت.
- * العنوا في القراءات السبع لأبي طاهر ، تحقيق/ زهير زاهد، و خليل العطية ، (ط٢) ، ١٤٠٦هـ ، عالم الكتب - بيروت.
- * عيوى الأخبار لابن قتيبة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- * الخاية في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني ، تحقيق/ محمد غياث الجناز ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، شركة العيكان للطباعة والنشر - الرياض.
- * غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، نشره برجستراسر ، (ط٣) ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * الغرة المخفية شرح الدرّة الإلغية لابن الخباز ، تحقيق/ حامد العبدلي ، دار الأنبار - بغداد .
- * الفاخر للمفضل بن سلمة ، تحقيق/ عبدالعليم الطحاوي، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٤م .
- * الفاظ في اللغة والأدب للمبرّد ، تحقيق/ عبدالعزيز الميمني .
- * فتح الباري ، شرح صحيح البخاري لابن حجر ، رقمه/ محمد فؤاد عبد الباقي، وأخرجه/ محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت .
- * فتح الحلام بشرح مرشد الأنام في الفقه على مذهب السادة الشافعية لمحمد الجرداني ، صححه محمد الحجار، (ط٣) ، ١٤٠٨هـ ، دار السلام ، القاهرة .
- * الفتوح لابن أعمش تحقيق نعيم زردور ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- * فتوح البلدان للبلاذري ، تحقيق/ عبدالله الطباع وعمر الطباع ، ١٤٠٧هـ ، بيروت .
- * الفروق للقرافي ، دار المعرفة بيروت ، عن طبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٧، القاهرة .
- * الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني ، تحقيق/ فهمي النمر ، وفؤاد مخيمر ، (ط١) ، ١٤١١هـ ، دار الثقافة ، قطر .
- * فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري ، تحقيق/ إحسان عباس ، عبدالمجيد عابدين ، (ط٢) ، ١٤٠٣هـ ، دار الأمانة ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- * الفصول الخمسون لابن معطي ، تحقيق/ محمود الطناحي ، الحلبي - مصر .
- * فصول في فقه العربية ، تأليف/ رمضان عبد التواب، (ط٣) ، ١٤٠٨هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- * الفصيح لثعلب ، تحقيق/ عاطف مدكور ، دار المعارف - مصر .
- * فهارس الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق/ يحيى بشير مصري ، ١٤٠٧هـ ، دار البخاري للنشر - بريدة .
- * فهارس كتاب الأصول في النحو لابن السراج ، محمود الطناحي ، ١٤٠٦هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * فهرس كتاب سيبويه ، صنعة / محمد عزيمة ، (ط١) ، ١٣٩٥ هـ ، السعادة ، القاهرة .
- * فهرس لسان العرب (الشعرا) ، صنفه/ خليل أحمد عمارة ، (ط١) ، ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- * الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيم الجوزية ، عالم الكتب - بيروت.
- * فوات الوفيات للكتبي ، تحقيق/ إحسان عباس ، دار صادر - بيروت.
- * في أصول النحو لسعيد الأفعاني ، ١٤٠٧ هـ ، المكتب الإسلامي - بيروت.
- * القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب عبد الفتاح القاقي ، (ط١) ، ١٤٠١ هـ ، دار الكتاب العربي - بيروت.
- * القراءات وعلل النحويين فيها، المسمى « علل القراءات » للأزهري ، تحقيق/ نوال بنت إبراهيم الحلوة ، (ط١) ، ١٤١٢ هـ.
- * القسطاس للزمخشري ، تحقيق/ فخر الدين قباوه ، (ط٢) ، ١٤١٠ هـ ، مكتبة المعارف ، بيروت.
- * الكافية في النحو لابن الحاجب ، تحقيق/ طارق عبدالله ، (ط١) ، ١٤٠٧ هـ ، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع.
- * الكامل للمبرّد ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر - القاهرة.
- * الكامل في التاريخ لابن الأثير ، راجعه نخبة من العلماء ، (ط٣) ، ١٤٠٠ هـ.
- * الكتاب لسيبويه ، تحقيق/ عبدالسلام هارون ، (ط٢) ، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- * كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك لأحمد المقرئ ، تحقيق/ سعيد عاشور ، دار الكتب ، ١٩٧٠ م.
- * الكتيبة الكامنة لابن الخطيب ، تحقيق/ إحسان عباس - بيروت.
- * الكشف للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان [مكتبة المعارف - الرياض] .

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * كشف الأسرار على أصول البزدوي لعبيد العزيز بخاري ، دار الكتاب - بيروت.
- * كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، (ط٣) ، المطبعة الإسلامية ، طهران ، ١٩٤٧ م.
- * الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي ، تحقيق/ محيي الدين رمضان ، (ط٤) ، ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- * كشف المشكل في النحو للحيدرة اليميني ، تحقيق/ هادي مطر ، (ط١) ، ١٤٠٤ هـ ، مطبعة الارشاد - بغداد.
- * كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين ، تحقيق/ أبو الفضل إبراهيم ، (ط٢) ، ١٣٨٥ هـ ، العراق.
- * الكوكب النوري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للإسنوي ، تحقيق/ عبدالرزاق السعدي ، (ط١) ، ١٤٠٤ هـ ، وزارة الأوقاف - الكويت.
- * اللامات للزجاجي ، تحقيق/ مازن المبارك ، (ط٢) ، ١٤٠٥ هـ ، دار الفكر - دمشق.
- * لحظ الإلحاظ بذيّل طبقات الحفاظ لأبن فهد الهاشمي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- * لحن العوام لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق رمضان عبدالتواب ، ١٩٦٤ ، القاهرة .
- * لسان العرب لأبن منظور ، (ط١) ، دار صادر - بيروت.
- * اللوحة البصرية في الدولة النصرية لأبن الخطيب ، تصحيح/ محب الدين الخطيب.
- * اللوح في العربية لأبن جني ، تحقيق/ حامد المؤمن ، (ط٢) ، ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب - بيروت.
- * اللهجات العربية في التراث ، تأليف/ أحمد الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ م.
- * المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني ، تحقيق/ سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * المثل السائر لابن الأثير ، علق عليه/ الحوفي وطبائه ، (ط٢) ، دار نهضة مصر.
- * مجاز القرآن لأبي عبيدة ، تحقيق/ محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- * مجالس ثعلب ، تحقيق/ عبدالسلام هارون ، (طه) ، دار المعارف - مصر.
- * مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- * مجموعة الشافعية ، (ط٣) ، ١٤٠٤هـ ، عالم الكتب - بيروت.
- * المحتسب لابن جني، تحقيق نخبة من العلماء ، (ط٢) ١٤٠٦هـ ، استانبول.
- * المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق/ جماعة من العلماء ١٣٧٧هـ ، القاهرة.
- * مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، تحقيق/ الأستاذ برجستراسر، مكتبة المتنبي - القاهرة.
- * المرقبة الحليا للنباهي - (تاريخ قضاة الأندلس للنباهي) ، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت .
- * مروج الذهب للمسعودي ، تحقيق/ مفيد قميحه ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * المزهر في علوم اللغة للسيوطي ، حققه نخبة من العلماء ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- * المسائل البصريات للفارسي، تحقيق/ محمد الشاطر ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ.
- * المسائل الحلبيات للفارسي ، تحقيق/ حسن هنداوي ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، دار القلم - دمشق.
- * المسائل العسكرية للفارسي، تحقيق/ محمد الشاطر، ١٤٠٣هـ ، مطبعة المدني - مصر.
- * المسائل الحضديات للفارسي ، تحقيق/ علي جابر المنصوري ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، مكتبة النهضة العربية - بيروت.
- * المسائل المنثورة للفارسي ، تحقيق/ مصطفى الحدي ، مجمع اللغة العربية - دمشق.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * المساعدة على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق/ محمد كامل بركات ، ١٤٠٠هـ ، دار الفكر - دمشق.
- * المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، (ط٣) ، ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- * مسند الإمام أحمد بن حنبل ، (ط٢) ، ١٣٩٨هـ ، المكتب الإسلامي.
- * معاني الحروف للرماني ، تحقيق/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، (ط٢) ، ١٤٠٧هـ ، مكتبة الطالب الجامعي - مكة.
- * معاني القرآن للأخفش ، تحقيق/ عبدالأمير محمد أمين الورد ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب، بيروت.
- * معاني القرآن للفراء ، تحقيق/ محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، (ط٣) ، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب - بيروت.
- * معاهد التنقيص للهباسي ، تحقيق/ محمد محيي الدين / ١٣٦٧هـ ، عالم الكتب - بيروت.
- * معترك الإقراء للسيوطي ، تحقيق/ علي البجاوي ، دار الفكر العربي.
- * معجم الأدباء للحموي ، دار المأمون ، ١٩٣٦م.
- * معجم الأمثال العربية ، تأليف/ رياض عبدالحميد مراد ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- * معجم البلاغة العربية ، تأليف/ بدوي طبانة ، (ط٣) ، ١٤٠٨هـ ، دار المنارة - جدة.
- * معجم شواهد النحو الشعرية ، حنا جميل حداد ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، دار العلوم - الرياض.
- * معجم المؤلفين لعمر رضا كجالة ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ١٣٧٦هـ .
- * معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، أحمد مطلوب ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٣هـ.
- * المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد/ إميل بديع يعقوب ، (ط١) ، ١٤١٣هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين ، نشره / أ.ي. وتسك ، مكتبة بريل في ليدن ، ١٩٣٦م.
- * المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه / محمد فؤاد عبد الباقي ، (ط٢) ، ١٤٠٨هـ ، دار الحديث ، القاهرة.
- * المغازي للواقدي ، تحقيق / مارسدن جونس ، (ط٣) ، ١٤٠٤هـ ، عالم الكتب - بيروت.
- * المغني لابن قدامة ، مكتبة الجمهورية - مصر .
- * مخني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، (ط١) ، ١٣٩٩هـ ، دار نشر الكتب الإسلامية - لاهور.
- * مفتاح العلوم للسكاكي ، ضبطه / نعيم زرزور ، (ط١) ، ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- * المفصل في علم العربية للزمخشري ، (ط٢) ، دار الجيل.
- * المفصل في علم العربية للزمخشري ، تحقيق / أحمد شاکر وعبد السلام هارون ، (ط٧) ، دار المعارف ، مصر.
- * مقالة كلاً لابن فارس ، تحقيق / أحمد فرحات ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، مكتبة الخافقين - دمشق.
- * المقتضب في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق / كاظم مرجان ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٢م.
- * المقتضب للمبرّد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عظيمه ، (ط٢) ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ.
- * المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ، تحقيق / شعبان عبد الوهاب محمد.
- * المقرب لابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري ، (ط١) ، ١٣٩١هـ ، مطبعة العاني - بغداد.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ، تحقيق/ علي بن سلطان الحكمي ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ.
- * الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق/ فخر الدين قباوه ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، دار المعرفة ، بيروت.
- * المنتقى شرح موطأ للإمام مالك لأبي الوليد الباجي ، ١٣٣١ ، القاهرة .
- * المنثور في القواعد الفقهية للزركشي ، تحقيق/ تيسير فايق ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ . وزارة الأوقاف ، الكويت.
- * المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع للسجلماسي ، تحقيق/ علال الغازي ، (ط١) ، ١٤٠١هـ ، مكتبة المعارف - الرباط.
- * المنصف في شرح التصريف لابن جني ، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، (ط١) ، ١٣٧٣هـ ، مطبعة الحلبي - مصر.
- * منهج السالك في شرح ألفية ابن مالك لأبي حيان ، تحقيق/ سدني جليزر ، أمريكا ، ١٩٤٧م ، (مصورة).
- * الموشح للمرزباني ، تحقيق/ علي البجاوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
- * الموطأ للإمام مالك ، صححه/ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي.
- * نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق/ محمد إبراهيم البناء ، (ط٢) ، ١٤٠٤هـ ، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- * نثير الجمال في شعر من نظمنا وإياه الزمان للأمير إسماعيل بن الأحمر ، تحقيق/ محمد الداية ، (ط٢) ، ١٤٠٧هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- * نثير فرائد الجمال في نظم فحول الزمان للأمير إسماعيل بن الأحمر ، تحقيق/ محمد الداية ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ، دار الكتب - القاهرة.
- * نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ، تحقيق/ إبراهيم السامرائي، (ط٣)، ١٤٠٥هـ، مكتبة المنار - الأردن.
- * نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ، تحقيق/ محمد عبدالمقصود ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، بيروت.
- * نسب قريش للمصعب الزبيري ، نشره ليفي بروفنسال ، (ط٣) ، دار المعارف - القاهرة.
- * النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، راجعه/ علي الضباع، دار الكتب العلمية - بيروت.
- * نظم الفرائد وجصر الشرائط للمهلبي ، تحقيق/ عبدالرحمن العثيمين ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- * نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ، تحقيق/ إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر، ١٣٨٨هـ.
- * نقد الشعر لقدامة بن جعفر، تحرير كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- * النكت في إعجاز القرآن للرماني (ضمن ثلاث رسائل) تحقيق/ محمد خلف الله ومحمد زغلول، (ط٤)، دار المعارف - القاهرة.
- * نكت الهميان في نكت الهميان للصفدي ، إشراف/ أحمد زكي بك ، ١٣٢٩هـ ، مصر.
- * نهاية الأندلس ، تأليف/ محمد عنان ، (ط٣) ، ١٣٨٦هـ ، مطبعة لجنة التأليف - القاهرة.
- * نهاية الإيجاز في ذراية الإعجاز لفخر الدين الرازي ، تحقيق/ بكري شيخ أمين ، (ط١) ، ١٩٨٥م ، دار العلم للملايين - بيروت.
- * نهاية الراغب في شرح عروص ابن الجاحب لعبد الرحيم الأسنوي ، تحقيق/ شعبان صلاح ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، مطبعة التقدم - القاهرة.
- * النهر المات من البحر المحيط لأبي حيان ، (ط٢) ، ١٣٩٨هـ ، دار الفكر.
- * نواذر القالي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

- * النواذر في اللغة لأبي زيد الأنصاري بحناية / سحيد الشرتوني ، بيروت ، ١٨٩٤م.
- * نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي ، (ط١) ، ١٣٥١هـ ، القاهرة (هامش الديباج).
- * نيل الأوطار للشوكانى ، مكتبة الدعوة الإسلامية - الأزهر.
- * هدية العارفين للبخداي ، (ط٣) ، ١٣٨٧هـ .
- * همج الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ، عنى بتصحيحه / محمد بدر الدين النعساني ، (ط١) ، ١٣٢٧هـ ، نشر مكتبة الكليات بالأزهر.
- * الوافي بالوفيات للصفدي باعتناء / ديدرينغ ، ١٣٨٩هـ ، بيروت.
- * الوافي في العروض والقوافي للتبريزي ، تحقيق/ فخر الدين قباوة ، (ط٤) ، ١٤٠٧هـ ، دار الفكر - دمشق.
- * الوجشيات لأبي تمام ، تحقيق/ عبدالعزيز الميمني ، (ط٣) ، دار المعارف - القاهرة.
- * الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية لمحمد البورنو ، (ط٢) ، ١٤١٠هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض.
- * الوفيات لابن رافع السلمي ، تحقيق/ صالح مهدي عباس ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، بيروت.

(١٦) فهرس قسم الدراسة

٥ - ٢	مقدمة المحقق
٦	قسم الدراسة
٧	الباب الأول : التعريف بابن مالك وابن هانئ الغرناطي
٨	الفصل الأول : المبحث الأول : كلمة موجزة عن حياة ابن مالك
١١	المبحث الثاني : تعريف مختصر بألفية ابن مالك وأهميتها
١٨	المبحث الثالث : أهم شروحيها
٤٦ - ٢٠	الفصل الثاني : حياة ابن هانئ الغرناطي ، وفيه مباحث
٤٧	الباب الثاني : التعريف بشرح ألفية ابن مالك لابن هانئ الغرناطي
٤٨	الفصل الأول، المبحث الأول : توثيق عنوان الكتاب ونسبته لابن هانئ
٧١ - ٥٣	المبحث الثاني : منهج ابن هانئ في الشرح وفيه خمس عشرة فقرة
٧٢	المبحث الثالث : مذهبه النحوي
٧٧	الفصل الثاني : أصول الاحتجاج عند ابن هانئ الغرناطي
٧٨	المبحث الأول : السماع (القرآن والحديث وكلام العرب)
٨١	المبحث الثاني : القياس .
٨٢	المبحث الثالث : الإجماع
٨٤	الفصل الثالث : مصادر الكتاب
٨٦	المبحث الأول : مصادره في النحو والصرف
٩٤	المبحث الثاني : مصادره اللغوية
٩٦	المبحث الثالث : مصادره الأدبية
٩٧	المبحث الرابع : مصادره في القراءات
٩٨	المبحث الخامس : مصادره في الحديث

(١٦) فهرس قسم الدراسة

٩٩	المبحث السادس : مصادره في الفقه
١٠٠	المبحث السابع : مصادره في السيرة النبوية والتاريخ
١٠٢	المبحث الثامن : مصادره في الرجال وأحوالهم
١٠٢	المبحث التاسع : مصادره البلاغية
١٠٣	المبحث العاشر : أعلام ورد ذكرهم
١٠٦	الباب الثالث : مواقفه
١٠٧	المبحث الأول : موقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها
١٠٨	المبحث الثاني : موقفه من النحاة
١١٤	المبحث الثالث : موقفه من مسائل الخلاف بين النحاة.
١١٧	المبحث الرابع : موقفه من ابن مالك
١١٩	أصول الكتاب ومنهج تحقيقه
١٢٠	وصف النسختين المعتمدتين في تحقيق النص
١٢٣	منهجي في تحقيق الكتاب
١٢٧	نماذج من المخطوطتين

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٢٧-٣	مقدمة ابن مالك
٣	موقف الشارح من لفظ « قال »
٥	شرحه للفظ « محمد »
٥	اعتراضه على ابن معط في لفظ « محمد »
٦	شرحه للفظ « مالك »
٩-٦	« ، ، » رب
٩	« ، ، » خير
١٠	« ، ، » الصلاة والمعاني التي تخرج لها.
١١	« ، ، » النبي
١٢	« ، ، » مصطفى
١٢	« ، ، » آل والخلاف فيها
١٦-١٣	لفظ « آل » يضاف إلى ذوي العلم والخلاف في ذلك
١٦	شرحه لـ « المستكملين الشرفا »
١٧	« ، ، » للفظ « استعين »
١٨	« ، ، » النحو
١٩	« ، ، » محويه و « الأقصى »
٢٠	« ، ، » موجز
٢١	« ، ، » تقتضي
٢٢	« ، ، » الرضى و « السخط » و « الفائق »
٢٢	التعريف بابن معط
٢٦-٢٣	تقريره لفضيلة « السبق »

(IV) فهرس موضوعات الكتاب

٢٦	الفرق بين التثاء و التثاء
٢٧	شرحه للفظ « الهبات » و « الدرجات » و « الآخره »
٣٩-٢٨	باب الكلام وما يأتلف منه
٣٠-٢٨	شرحه للفظ الكلام ، وذكر الخلاف بين النحويين وغيرهم
٣٢-٣١	أقسام الكلمة ، واللغات الواردة فيها
٣٥-٣٣	علامات الاسم
٣٦-٣٥	علامات الفعل
٣٦	الخلاف بين سيبويه والأخفش في ياء المؤنثة
٣٨-٣٦	علامات الحرف وأنواعه
٣٧	المعاني التي تخرج لها « هل »
٣٨	علامة المضارع ، والماضي
٣٩-٣٨	علامة الأمر
٥١-٤٠	المعرب والمبني
٤٠	الاسم منحصر بين الإعراب والبناء
٤٠	يبني الاسم إذا أشبه الحرف
٤٢-٤٠	أنواع الشبه ثلاثة
٤٣	علامة الاسم المعرب وإعرابه
٤٣	فعل الأمر مبني والخلاف في ذلك
٤٤	فعل الماضي مبني باتفاق
٤٥	المضارع بين الإعراب والبناء
٤٦	الحرف مبني وأصل البناء السكون
٤٩-٤٧	حركات البناء أربعة

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٤٩	حركات الإعراب أربعة ، وهي بين الاسم والفعل
٥١-٥٠	العلة في عدم جزم الأسماء وجر الأفعال
٥٨-٥٢	باب الأسماء الستة
٥٢	إعرابها
٥٢	« ذو » تكون على نوعين
٥٣	« فم » له حالتان ، والأصل فيه
٥٤	« هن » كثير من النحاة لم يذكره
٥٥-٥٤	« أب ، وأخ » يأتیان بمعنی « صاحب »
٥٥	معنى « الحمو » و « الهن »
٥٦	الأكثر في « الهن » الإعراب بالحركات ، وبالحروف قليل
٥٧-٥٦	إعراب « أب ، أخ ، حم » بالحركات قليل
٥٧	القصر فيها أكثر من النقص
٥٨	الشرط في إعرابها بالحروف عدم إضافتها لياء المتكلم
٥٨	إذا قطعت عن الإضافة إعربت بالحركات
٦٠-٥٩	باب المثنى
٥٩	إعراب المثنى والملحق به
٥٩	شرط إعراب « كلا و كلتا » إعراب المثنى
٦٠	كنانة أجرت كلا وكلتا مجرى المثنى مطلقا
٦٠	بعض العرب أعربهما إعراب المقصور
٦٠	اثنان واثنان كالمثنى في إعرابه ، والخلاف في اثنتان
٦٨-٦١	باب جمع المذكر السالم
٦١	إعرابه والملحق به

(IV) فهرس موضوعات الكتاب

٦٢	جمع المذكر السالم على نوعين
٦٢	عشرون وأهلون ملحقة به في إعرابه
٦٣	أولو وعالمون ملحقة به في إعرابه
٦٤	عليون وأرضون وسنون كالسابق
٦٥	بعض العرب يلزم الملحق الياء
٦٦	نون الجمع الأكثر فيها الفتح ، وقد تأتي مكسورة
٦٨-٦٧	نون التثنية بالعكس ، والفتح لغة
٦٩-٧١	باب جمع المؤنث السالم
٦٩	إعراب والملحق به
٦٩	الشرط في هذا الجمع زيادة الألف والتاء
٧٠	لفظ « معا » لاثنتين وقد تأتي للجماعة وشواهد ذلك
٧٠	أولات ملحقة بهذا الجمع في إعرابه
٧٠-٧١	المسمى به من هذا الباب ، والأوجه الإعرابية التي يستحقها
٧٢-٧٣	المنوع من الصرف
٧٢	إعرابه والشرط فيه
٧٢	إذا أضيف أو لحقه « أل » صرف
٧٣	الألف والميم مثل « أل » في صرف المنوع
٧٤-٧٥	باب إعراب الأمثلة الخمسة
٧٤	ماهي ؟ إعرابها
٧٤	علة في عدم كونها ستة
٧٥	الخلاف في لام الجحود
٧٥	فصل : في علامات الإعراب وتوزيعها

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٧٦	توزيعها على المحال
٧٧-٧٦	تقسيم علامات الإعراب والمحال معاً في الأسماء
٧٧	الأفعال من ناحية علامات الإعراب والمحال على قسمين
٨٠-٧٨	إعراب المعتل من الأسماء
٧٨	تعريف المقصور ، والاحتراز في التعريف
٧٨	، المنقوص ، ، ، ،
٧٩	إعراب المقصور والمنقوص
٨٠-٧٩	الأوجه الإعرابية الأخرى في المنقوص
٨٣-٨٠	إعراب المعتل من الأفعال
٨٠	أنواع الفعل المعتل
٨١-٨٠	إعراب الفعل المعتل بالألف
٨١	إعراب الفعل المعتل بالواو أو الياء
٨١	قد يظهر الرفع في الفعل المعتل بالواو أو الياء
٨٢	قد لايجزم الفعل المعتل بالواو أو الياء بالحذف
٨٢	قد يقدر النصب في الفعل المعتل بالواو أو الياء
٨٣	خلاصة الباب
١١٠-٨٤	المعرفة والنكرة
٨٤	الأحسن في النكرة والمعرفة أن تعرف بالعد لا بالحد
٨٥	تعريف النكرة والاحتراز فيه
٨٦	أنواع المعارف
٨٧-٨٦	تعريف الضمير المتصل
٨٨	الخلافاً بين سيبويه والأخفش في « الياء » التي للمؤنثة المخاطبة

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٨٩	كل المضمرات مبنية والعلة في ذلك
٩٠	« نا » ضمير مشترك في مواضع الإعراب الثلاثة ، والخلاف في « الياء » و « الكاف »
٩١	الألف والواو والنون للغائب وغيره
٩٤-٩١	الضمائر يقع كل منها موقع غيره
٩٥	مواضع استتار الضمير وجوبا
٩٦	الضمائر المنصوبة المنفصلة
٩٧	إذا أمكن الإتيان بالمتصل امتنع أن يؤتي بالمنفصل
٩٨-١٠١	إذا تعذر الاتصال تعين الانفصال ، ومواضع ذلك
١٠٤-١٠١	ما يجوز فيه الاتصال والانفصال من الضمائر ، وضابط ذلك
١١٠-١٠٤	دخول نون الوقاية على أنواع الكلمة ، وحكم ذلك في كل نوع
١١١-١٢٢	العلم
١١١	تعريفه ، وقوعه في الأناسي وغيرهم
١١٢	العلم يكون اسما وكنية ولقبا
١١٣	تعريفه للكنية واللقب
١١٤	حكم اللقب إذا اجتمع مع غيره
١١٥-١١٧	حكم اجتماع العلم مع الكنية أيهما يقدم ؟
١١٨	العلم نوعان : منقول ومرتل
١١٨	حكم العلم المنقول من الجملة
١١٩	أنواع العلم المركب ، وحكم كل نوع
١٢٠	العلم الجنسي : أحكامه ، والفرق بينه وبين النكرة
١٢٢	من أنواع العلم الجنسي : الدال على الحدث اسما علما

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

١٢٣-١٢٩	اسم الإشارة
١٢٣	اسم الإشارة للمفرد المذكر والمؤنث
١٢٤	اسم الإشارة للمثنى بنوعيه
١٢٤	اسم الإشارة للجمع بنوعيه
١٢٧-١٢٥	كيفية الإشارة للبعيد ، وأحكام ذلك
١٢٧	الإشارة إلى المكان القريب أو البعيد
١٢٨-١٢٩	الخلافا في أسماء الإشارة التي للمكان في جعلها للزمان
١٣٠-١٤٩	الموصول
١٣٠	أنواعه
١٣١	الخلافا في أصل اسم الموصول المثنى ، وفي تشديد نونه
١٣٢	الخلافا في اسم الموصول الجمع
١٣٣	« الألى » تكون بمعنى « الذين » وغيره
١٣٤	الاسم الموصول لجمع الإناث
١٣٥-١٣٨	« من وما وأل » وأخواتها يجري عليها أحكام الموصول بشروط مفصلة
١٣٨	يلزم الموصول صلة بعده
١٣٩	تعريف الصلة
١٤٠	أحكام « أل » الموصولية
١٤١	أحكام « أي » الموصولية من ناحية الإعراب والبناء
١٤٣	يجوز حذف صدر الصلة إذا طالت
١٤٥	يجوز حذف صدر الصلة للضمير المجرور بوصف
١٤٧	يجوز حذف الضمير العائد على الموصول إذا كان مجروراً

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

١٦٢-١٥٠	المعرف بأداة التعريف
١٥٠	الخلاف في أداة التعريف
١٥١	الألف واللام تجيء زائدة وغير زائدة ومواضع كل منهما
١٥٤-١٥٣	الألف واللام تكون للجنسية والعهدية ومواضع كل منهما
١٥٧-١٥٥	الألف واللام تدخل للالتماح الوصف وغيره
١٦٠-١٥٧	قد يصير المعرف بآل أو الإضافة علما بالغلبة
١٦٠	تحذف « أل » قياسا مطرداً في موضعين
١٩٨-١٦٣	الابتداء
١٦٣	تعريفه والخلاف في ذلك
١٦٣	حكم المبتدأ الوصف واستغناؤه بمرفوعه عن الخبر
١٦٥	اعتماد المبتدأ الوصف على سابق ، والخلاف في ذلك.
١٦٧	حكم الوصف مع الخبر في المطابقة وعدمها من ناحية الإعراب
١٦٨	الخلاف في رافع المبتدأ والخبر
١٦٩	تعريف الخبر
١٧٠	الخبر نوعان : مفرد وجملة
١٧٣-١٧١	الخبر الجملة لابد فيه من رابط ، ويستغنى عنه في مواضع أربعة
١٧٣	الخلاف في الخبر المفرد في تحمله الضمير وعدمه
١٧٤	الخلاف في بروز الضمير بين البصريين والكوفيين
١٧٥	الخبر يقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، والخلاف في تقدير المتعلق
١٧٧	ظرف المكان يخبر به عن الجثث بخلاف الزمان ، والخلاف في ذلك
١٨١-١٧٨	لايجوز الابتداء بالنكرة إلا إذا أفادت ، ومواضع ذلك
١٨١	الأصل في الخبر التأخير ويجوز تقديمه عند أمن اللبس

(IV) فهرس موضوعات الكتاب

١٨٤-١٨١	المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ
١٨٧-١٨٤	مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً
١٨٩-١٨٧	يجوز حذف المبتدأ أو الخبر عند وجود الدليل
١٩٧-١٨٩	مواضع حذف الخبر وجوباً
١٩٧	حكم تعدد الخبر
٢١٦-١٩٩	كان وأخواتها
١٩٩	أدوات الباب وعملها
١٩٩	الخلاف في عملها بين البصريين والكوفيين
٢٠٠	الشرط في عمل « زال وأخواتها » عمل « كان »
٢٠٢	الشرط في عمل « دام » عمل « كان »
٢٠٢	غير الماضي يعمل عمل الماضي
٢٠٣	حكم توسط الخبر وتقدمه
٢٠٤	الخلاف في تقدم الخبر على الأفعال المنفية بـ « ما »
٢٠٦	الخلاف في تقدم الخبر على « ليس »
٢٠٧	الفعل التام ما يكتفي بالمرفوع فقط
٢٠٨	أفعال الباب تنقسم قسمين من حيث التمام والنقص
٢٠٨	الخلاف بين البصريين والكوفيين في إيلاء الفعل الناقص معمول الخبر
٢١٠	تزداد « كان » في الحشو ، وشذ زيادتها في المضارع
٢١٢	تحذف « كان » ويبقى خبرها ومواضع ذلك
٢١٤	تحذف « كان » بعد « أن » ويعوض عنها « ما »
٢١٦-٢١٥	حكم حذف النون في حالة الجزم من مضارع « كان » وعلة ذلك

(IV) فهرس موضوعات الكتاب

٢٢٧-٢١٧	ما ولا ولا وإن المشبهات بليس
٢١٧	« ما » تعمل عمل « ليس » في لغة الحجاز وشروط ذلك
٢٢٠-٢١٨	حكمها إذا فقد شرط من شروط عملها
٢٢١	يجوز تقدم الظرف أو الجار والمجرور على خبر « ما » واسمها
٢٢١	حكم العطف على خبر « ما »
٢٢٢	يجوز جر خبر « ما » و « ليس » بالباء ، وكذا « لا » و « كان » المنفية
٢٢٣	« لا » تعمل عمل « ليس » و شرط ذلك
٢٢٤	الشرط في عمل « لات » عمل « ليس »
٢٢٦	« لات » تعمل في الحين أو مافي معناه
٢٢٦	الخلاف في أصل « لات »
٢٢٧	« إن » النافية تعمل عمل « ليس » ، والخلاف في ذلك
٢٤١-٢٢٨	أفعال المقاربة
٢٢٨	أفعال هذا الباب تعمل عمل « كان »
٢٣٥-٢٢٨	حكم اقتران خبر « كاد » و « عسى » بـ « أن » والفرق بينهما
٢٢٩	وقوع الخبر غير مضارع لهما نادر
٢٣٥	يجب اقتران خبر « حرى » بـ « أن » ، وكذا « اخلولق »
٢٣٦-٢٣٥	« أو شك ، وكرب » يجوز فيهما الاقتران وعدمه
٢٣٧	أفعال الشروع يجب فيها عدم اقتران خبرها بـ « أن »
٢٣٨	حكم تصرف أفعال هذا الباب
٢٣٩	بعض أفعال هذا الباب تختص بالتمام
٢٣٩	إذا تقدم اسم على « عسى » جاز فيها التمام وعدمه
٢٤١-٢٤٠	سين « عسى » وفروعها يجوز فيها الفتح والكسر

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٢٧٤-٢٤٢	باب « إن » وأخواتها
٢٤٢	أدوات الباب
٢٤٢	الخلاف بين البصريين والكوفيين في عملها
٢٤٣	خلاصة العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
٢٤٤	الخلاف في أيهما أكثر تأكيداً « إِنَّ » أو « أَنَّ »
٢٤٥	الفرق بين التمني والترجي
٢٤٧	الخلاف في « لكنَّ » أهى بسيطة أم مركبة ؟
٢٤٩-٢٤٨	« لعلَّ » معانيها
٢٤٩	لغات
٢٤٩ ، ٢٤٤	معاني « كَأَنَّ »
٢٥٢	الترتيب بين اسم « إِنَّ » وخبرها
٢٥٧-٢٥٤	مواضع كسر همزة « إِنَّ » وجوباً
٢٦٠-٢٥٧	مواضع جواز كسر همزة « إِنَّ » وفتحها
٢٦٢-٢٦٠	دخول لام الابتداء على خبر « إِنَّ » المكسورة
٢٦٢	دخول لام الابتداء على معمول الخبر
٢٦٢	دخول لام الابتداء على ضمير الفصل
٢٦٢	دخول لام الابتداء على الاسم
٢٦٣-٢٦٢	دخول « ما » الكافة على حروف الباب، وما يترتب على ذلك من أحكام
٢٦٤	العطف على اسم « إِنَّ » قبل مجيء الخبر ، وبعد مجيئه وأحكام ذلك
٢٦٦-٢٦٥	الخلاف في العطف على الاسم في باقي أخوات « إِنَّ »
٢٦٩-٢٦٧	تخفيف « إِنَّ » وما يترتب على ذلك من أحكام
٢٧٣-٢٧٠	تخفيف « أَنَّ » وما يترتب على ذلك من أحكام

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٢٧٤-٢٧٣	تخفيف « كَأَنَّ » وما يترتب على ذلك من أحكام
٢٨٤-٢٧٥	باب « لا » التي لنفي الجنس
٢٧٥	« لا تعمل في النكرة سواء أفردت أو كررت عمل « إن »
٢٧٧-٢٧٥	أنواع اسم « لا » ثلاثة
٢٧٧	الخلاف في اسم « لا » إذا كان مفرداً أهو معرب أم مبني ؟
٢٧٨	الأوجه الإعرابية التي يستحقها الاسم عند تكرار « لا »
٢٨٠-٢٧٨	الأوجه الإعرابية التي تستحقها صفة اسم « لا »
٢٨٠	العطف على الاسم بدون تكرار « لا »
٢٨٢-٢٨١	حكم « لا » إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، والمعاني التي تخرج لها.
٢٨٤-٢٨٣	حكم حذف خبر « لا »
٣٠٣-٢٨٥	باب « ظن » وأخواتها
٢٨٥	عملها
٢٨٧-٢٨٥	أفعال القلوب
٢٨٩-٢٨٨	أفعال التصيير
٢٩٣-٢٨٩	مفهوم الإلغاء والتعليق ، والتفرقة بينهما
٢٩٠	تصارييف الأفعال لها عمل ماضيها وأحكامها
٢٩٠	الخلاف بين النحويين في إلغاء وتعليق « هب وتعلم »
٢٩٠	حكم هذه الأفعال إذا تقدمت وألغيت
٢٩٢-٢٩١	الإلغاء كيف يكون
٢٩٣-٢٩٢	أنواع المعلقات
٢٩٩-٢٩٣	بعض الأفعال تخرج لمعان ، فتخرج عن حكمها الأصلي
٣٠١-٣٠٠	حكم حذف المفعولين أو المفعول اختصاراً أو اقتصاراً، والخلاف في ذلك

(IV) فهرس موضوعات الكتاب

٣٠٢	سُليم تجري « القول » مجرى « الظن » مطلقاً
٣٠٣-٣٠٢	غير سُليم تجري « القول » مجرى « الظن » بشروط
٣٠٧-٣٠٤	باب « أعلم ، وأرى »
٣٠٤	عمالها
٣٠٤	الخلاف في النقل بالهمزة أو غيرها
٣٠٤	مذهب الأخفش في أن النقل يدخل على أفعال الظن فتتصب مفاعيل ثلاثة
٣٠٤	بعض النحاة يلتزم التصحيح في « رأى » العلمية ، ورد أبي علي عليه
٣٠٥	الإلغاء والتعليق والحذف والإثبات يدخل على أفعال الباب في المفعول
	الثاني والثالث
٣٠٥	همزة النقل إذا جرد الفعل عنها نصبت مفعولين كـ « كسى »
٣٠٦-٣٠٥	الأفعال التي تعمل عمل « أرى وأعلم » والقياس فيها
٣٠٧-٣٠٦	الأفعال التي تعمل عمل « أرى وأعلم » تأتي مبنية للمجهول ، فتتصب
	اثنين ، وشواهد ذلك
٣٢٨-٣٠٨	باب الفاعل
٣٠٨	رافع الفاعل يكون متصرفاً وغير متصرف
٣٠٨	رافع الفاعل يكون اسماً .
٣١٠-٣٠٨	الخلاف بين البصريين والكوفيين في تأخر الفاعل وتقدمه ، وما يترتب
	على ذلك من أحكام ، وشواهد الكوفيين
٣١٢-٣١٠	حكم الفعل إذا أسند إلى اثنين أو جمع ، والخلاف في ذلك
٣١٤-٣١٢	حذف الفعل جوازاً ووجوباً
٣١٤	حكم إسناد الفعل إلى المؤنث ولحاقه علامة التأنيث
٣٢١-٣١٥	مواضع تأنيث الفعل وجوباً وجوازاً

(IV) فهرس موضوعات الكتاب

٣٢٢-٣٢١	الأصل في الفاعل التقدم على المفعول وقد يعكس ، وقد يتقدم المفعول على الفعل
٣٢٥-٣٢٣	مواضع تقدم الفاعل على المفعول وجوباً
٣٢٨-٣٢٥	مواضع تقدم المفعول على الفاعل وجوباً
٣٤١-٣٢٩	باب النائب عن الفاعل
٣٢٩	النائب عن الفاعل يعطى جميع أحكام الفاعل
٣٣٠	الخلاف في صيغة الفعل المبني للمجهول ، هل هي أصلية أو مغيرة ؟
٣٣١-٣٣٠	التغيير في الماضي والمضارع عند بنائهما للمجهول ، كيف يكون ؟
٣٣١	كفية بناء الفعل الماضي المبدوء بتاء المطاوعة أو همزة الوصل للمجهول
٣٣٢	كيفية بناء الفعل المعتل العين للمجهول
٣٣٤	كيفية بناء الفعل المضاعف للمجهول
٣٣٦	كيفية بناء « افتعل » و « انفعل » للمجهول إذا كانت العين فيهما حرف علة
٣٣٧-٣٣٦	الأشياء التي تنوب عن الفاعل في حالة حذفه
٣٣٨	الخلاف في إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده
٣٤١-٣٣٩	الخلاف في إنابة الثاني أو الثالث في الأفعال المتعدية إلى اثنين أو ثلاثة
٣٤١	إذا اجتمعت التي تنوب عن الفاعل يقام واحد منها وما عداه منصوب
٣٥٦-٣٤٢	باب اشتغال العامل عن المعمول
٣٤٢	تنوع تسمية هذا الباب بين النحويين والبيانين
٣٤٢	ضابط الاشتغال
٣٤٣	رأي الشارح في « شغل » أنه مبني للمجهول ، وتوضيح ذلك
٣٤٧، ٣٤٢	الاسم المنشغل عنه يقدر له فعل موافق
٣٤٨	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشغول عنه

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٣٤٩	المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المشغول عنه
٣٥٠	، ، ، يترجح فيها نصبه
٣٥١	جواز الوجهين على السواء
٣٥٣	الموضع الذي يترجح فيه الرفع على النصب
٣٥٣	الفعل المتصل بضمير الاسم المشغول عنه والمنفصل عنه بجر أو إضافة سواء
٣٥٤	الوصف العامل في هذا الباب حكمه حكم الفعل
٣٥٥	إذا اتصلت العلة باسم ظاهر مضاف إلى ضمير المشغول عنه جرى مجراه
٣٧٠-٣٥٧	باب تعدي الفعل ولزومه
٣٥٧	علامة الفعل المتعدي
٣٥٨	الفعل المتعدي ينصب مفعوله ما لم ينب عن الفاعل
٣٦١-٣٥٨	علامات الفعل اللازم
٣٦١	الفعل اللازم يتعدي بحرف الجر ، وإن حذف انتصب المجرور
٣٦٤	قد يحذف حرف الجر ويبقى الاسم مجروراً ، ويطرد في مواضع
٣٦٥	الخلافاً في موضع « أن » و « أن » عند حذف حرف الجر منهما
٣٦٧	يتعين الإتيان بحرف الجر عند الخوف من اللبس ، والعكس
٣٦٨	المتعدي لمفعولين أحدهما فاعل في المعنى تارة يجب تقديمه ويجوز تأخيرها
٣٦٩	يجوز حذف الفضلة عند عدم الضرر
٣٧٠	يجوز حذف ناصب الفضلة إذا وجد الدليل
٣٨٢-٣٧١	باب التنازع في العمل
٣٧١	تنوع تسمية هذا الباب بين النحويين والبيانين
٣٧٢-٣٧١	الأشياء التي تتنازع في العمل ، وضابط التنازع

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٣٧٣-٣٧٢	الخلاف بين الطائفتين في أيهما أولى بالعمل من الآخر ورأي الفراء
٣٧٤	العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه
٣٧٤	رأي الكسائي والفراء في المسألة
٣٧٦	إن أعملت الثاني تضرر للأول الرفع فقط
٣٧٦	إن أعملت الأول تضرر للثاني الفاعل والمفعول معاً وخلاف الكوفيين
٣٧٧	مسائل متفرقة خارجة عن التنازع كلياً أو عن بعض أحكامه
٣٨٢-٣٧٩	الخلاف في تنازع الفعل المتعدي لأكثر من مفعول، هل يقع أولاً ؟
٤٠٢-٣٨٣	باب المفعول المطلق
٣٨٣	تعريفه ، وتعدد مسمياته
٣٨٤	العامل فيه ، فعله أو الوصف أو المصدر
٣٨٥	الخلاف في الفعل والمصدر أيهما أصل للآخر ؟
٣٨٦-٣٨٥	أنواع المفعول المطلق
٣٩٢-٣٨٦	الأشياء التي تنوب عن المفعول المطلق
٣٨٩	الخلاف في العامل في مثل « قمت وقوفاً »
٣٩٣	الخلاف في أنواع المفعول المطلق فيما يجب إفراده ومايجوز تثنيته وجمعه
٣٩٥	حذف العامل في المفعول المطلق المؤكد ممتنع
٣٩٥	حذف العامل في المفعول المطلق غير المؤكد جائز وواجب
٤٠٢-٣٩٥	مواضع حذف العامل وجوباً على نوعين : سماعي وقياسي
٤٠٨-٤٠٣	باب المفعول له « لأجله »
٤٠٣	حده ، رأي الزجاج فيه
٤٠٦-٤٠٤	شروطه ، الحكم إذا اختلف شرط منها جر بحرف الجر التعليلي .
٤٠٨-٤٠٦	إذا توفرت الشروط يجوز جره وهو على أنواع ثلاثة ولكل نوع حكم

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٤٢١-٤٠٩	باب المفعول فيه « الظرف »
٤٠٩	الظرف على نوعين ، وهما على تقدير « في »
٤١٠	حرف الجر يتنوع في المكان بخلاف الزمان
٤١١	الشرط في ظرف الزمان والمكان أن يضمن معنى « في » باطراد
٤١٢	العامل فيه على نوعين : ظاهر أو مقدر جوازا أو وجوبا
٤١٣	كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية
٤١٥-٤١٤	ينصب على الظرفية المكانية نوعان : المبهم ، وما صيغ من الفعل
٤١٥	« مع » والخلاف في ظرفيتها إذا سكنت
٤١٩-٤١٦	الظرف على نوعين : متصرف وغير متصرف والفرق بينهما
٤٢١-٤١٩	المصدر ينوب عن ظرف الزمان كثيراً وعن المكان قليلاً
٤٣٧-٤٢٢	باب المفعول معه
٤٢٢	المفعول معه قريب من الظرف ، والقياس فيه
٤٢٦-٤٢٣	الخلاف في الناصب للمفعول معه
٤٢٦	رأيه في مثال ابن مالك في ألفيته
٤٢٨-٤٢٦	الشرط في الباب صحة العطف بالواو ، والخلاف في الآية
٤٣٢-٤٢٨	يتعين نصب الاسم بعد (الواو) في موضعين : بعد « ما » و « كيف »
٤٣٤-٤٣٢	يجوز العطف بالواو عند عدم الضعف ، والنصب يختار عند الضعف
٤٣٥-٤٣٤	يجب نصب الاسم بعد الواو عند عدم جواز العطف ، والخلاف في
	الناصب له
٤٣٧-٤٣٦	استطراد
٤٧٧-٤٣٨	الاستثناء
٤٣٨	أصل كلمة « استثناء » ومعناها

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٤٣٩	الأصل في الاستثناء (إلا) ، والخلاف في كونها بسيطة أو مركبة
٤٣٩	يجب نصب المستثنى إذا كان في كلام تام موجب
٤٤٠	تعريفه للاتصال في الاستثناء
٤٤٠-٤٣٩	الصور التي يجوز فيها البدل والنصب على الاستثناء في المستثنى
٤٤١	تعريفه للمنقطع في الاستثناء
٤٤٥-٤٤١	المنقطع على نوعين : وإعراب كل نوع
٤٤٨-٤٤٥	حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه
٤٤٩	حكم المستثنى في الاستثناء المفرغ
٤٥٦-٤٥٠	حكم « إلا » إذا كررت للتوكيد
٤٥٣-٤٥٠	استطراد في معنى الليل والنهار
٤٦٠-٤٥٧	حكم « إلا » إذا كررت لغير التوكيد لها ثلاث حالات :
٤٦٠	المستثنى بـ « غير » يجب جره بالإضافة
٤٦١-٤٦٠	جميع الأحكام التي يستحقها المستثنى بـ « إلا » تكون لـ « غير »
٤٦٢-٤٦١	« سوى » مثل « غير » ، واللغات الواردة فيها
٤٦٥-٤٦٣	الخلاف في « سوى » بين سيبويه وغيره
٤٦٨-٤٦٦	حكم المستثنى بـ « ليس » و « لا يكون »
٤٦٨	يجوز جر الاسم بـ « خلا » و « عدا » ، والخلاف في « عدا »
٤٦٩	حكم المستثنى بـ « خلا » و « عدا » إذا صحبتها « ما » والخلاف في ذلك.
٤٦٩	حكم المستثنى بـ « حاشا » ، والخلاف بين سيبويه وغيره فيها
٤٧١	من أدوات الاستثناء « لاسيما »
٤٧٧-٤٧٢	الخلاف في أصل « لاسيما » واستطراده في المسألة

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

الـحـال	٥٧٣-٤٧٨
لفظ « الحال » يذكر ويؤنث	٤٧٨
الخلاف في الحال في كونها فضلة أو عمدة.	٤٧٨
الانتقال والاشتقاق في الحال يكثران ، (استطراد).	٤٧٩
المواضع التي تكون فيها الحال غير مشتقة.	٤٨٧-٤٨١
الأصل في الحال التنكير ، وصاحبها التعريف.	٤٩١-٤٨٧
المصدر المنكر يقع حالاً .	٤٩٤-٤٩١
المواضع التي يجوز فيها أن يأتي صاحب الحال نكرة .	٥٠٢-٤٩٤
تقدم الحال على المجرور بحرف جر ، والخلاف في ذلك .	٥٠٧-٥٠٢
الشرط في وقوع الحال من المضاف إليه ، وتفصيل ذلك .	٥٠٧
اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، (استطراد)	٥١٢-٥١٠
استطرادات حول اكتساب المضاف من المضاف إليه.	٥١٧-٥١١
وقوع الحال من المضاف إليه بشرط كون المضاف جزءه أو كجزئه.	٥١٧
استطراد حول التشبيه.	٥٢٣-٥٢٠
الخلاف في تقدم الحال على عاملها المتصرف وغير المتصرف.	٥٣٣-٥٢٥
مسألة الكحل (أي عمل اسم التفضيل ، والشرط في ذلك).	٥٤٠-٥٣٣
تعدد الحال والخلاف في ذلك.	٥٤٠
الحال على نوعين : مؤسسة ومؤكدة.	٥٤١
استطراد في معنى العثو والرسالة وغيرها .	٥٤٤ ، ٥٤٢
الشرط في الحال المؤكدة جملة.	٥٥٦-٥٥٣
الحال تقع جملة ولا بد لها من رابط يربطها بصاحبها.	٥٦٧-٥٥٧
الخلاف في اقتران المضارع المثبت بالواو.	٥٦٠

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٥٦١	الخلاف في الواو في كونها مقتضية للربط.
٥٦٧	وجوب إثبات عامل الحال.
٥٦٩	وجوب حذف عامل الحال.
٥٧٢	جواز الوجهين
٥٧٢-٥٦٩	استطراد
٦٢٩-٥٧٤	التمييز
٥٧٤	أسماء الباب والتفرقة بينها
٥٧٤	« ميّز » تأتي لغير الكثير
٥٧٥	التمييز على نوعين
٥٧٥	الفرق بين الحال والتمييز
٥٧٦	يجب مع التمييز احتمال الظرف
٥٨١-٥٧٧	استطراده في الوقوف على الأطلال
٥٧٩	التعجب يكون على نوعين
٥٨٠	الخلاف بين البصريين والكوفيين في الرابط
٥٨٣-٥٨١	ظهور « من » مع التمييز
٥٨٣	اسم « لا » النافية للجنس لا يتعين فيه تقدير « من »
٥٨٧-٥٨٤	الخلاف بين النحويين في إتيان التمييز معرفة
٥٨٧	استطراد أدبي في فرط الصباغة والهوى
٥٩١-٥٨٨	استطراده في الرد على من يكره الشعر بقول كبار الصحابة له
٥٩١	رأيه في قول ابن مالك « ينصب تمييز »
٥٩٢	« ، ، ، ، ، بما قد فسرته »
٥٩٣	عامل التمييز

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

٥٩٤-٥٩٣	الخلاف بين الطائفتين في عمل « إن »
٥٩٥-٥٩٣	الخلاف في نصب العدد كـ « عشرين » للتمييز
٥٩٦	حكم التمييز إذا وقع لشيئين
٥٩٨	إبدال الدال من الطاء
٥٩٨	إبدال السين صاداً
٥٩٩	المواضع التي يجب فيها نصب التمييز
٦٠٧-٦٠٥	التمييز بعد اسم التفضيل يجوز نصبه وجره ، والخلاف في الموضع
٦٠٩-٦٠٧	التمييز بعد المتعجب منه يجب نصبه ، والخلاف في تعليقه.
٦٠٩	يجوز جر التمييز بـ « من » ماعدا موضعين :
٦١١-٦١٠	الخلاف في عدم جر تمييز العدد بـ « من » وتعليل ذلك
٦١٣-٦١١	الخلاف في تعليل منع جر تمييز ما كان فاعلاً في المعنى بـ « من »
٦١٦-٦١٣	المواضع التي يجوز فيها جر التمييز بـ « من »
٦٢٠-٦١٦	استطراد
٦٢٤-٦٢٠	الخلاف في تقدم التمييز على عامله
٦٢٤	الخلاف في تقدم التمييز على المميز
٦٢٩-٦٢٥	استطراد

الفهارس الفنية العامة

٦٣٠	(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها .
٦٤٣-٦٣١	(٢) فهرس الأحاديث والآثار .
٦٤٦-٦٤٤	(٣) فهرس المسائل الفقهية والأصولية .
٦٤٧	(٤) فهرس الأقوال والحكم والأمثال .
٦٥٢-٦٤٨	

(IV) فهرس موضوعات الكتاب

- | | |
|---------|---|
| ٧١٨-٦٥٣ | (٥) فهرس الشعر . |
| ٧٢٠-٧١٩ | (٦) فهرس لغات العرب « اللهجات » . |
| ٧٢١ | (٧) فهرس فقه اللغة « أصوات ومعنى » . |
| ٧٢٥-٧٢٢ | (٨) فهرس المواد اللغوية . |
| ٧٢٨-٧٢٦ | (٩) فهرس المسائل الصرفية . |
| ٧٢٩ | (١٠) فهرس العروض والقافية . |
| ٧٣٤-٧٣٠ | (١١) فهرس المسائل البلاغية . |
| ٧٣٧-٧٣٥ | (١٢) فهرس الأحداث التاريخية والسيرة النبوية . |
| ٧٣٨ | (١٣) فهرس الكتب الواردة في النص . |
| ٧٥٦-٧٣٩ | (١٤) فهرس الأعلام . |
| ٧٨٥-٧٥٧ | (١٥) فهرس المصادر والمراجع . |
| ٧٨٧-٧٨٦ | (١٦) فهرس قسم الدراسة . |
| ٨٠٩-٧٨٨ | (١٧) فهرس موضوعات الكتاب . |